إضدَارَاتُ مَوْسُوعَةِ صَحِيْحِ البُخَارِيِّ (٤)

لشتتح

الخيابي الخيابية

ستايت ولفتلوترة (يي الفيكري واحترزن محدّ الفيضط لوني اللشافعي (١٨٥١-١٩٤٣م)

مُدَيْلا بِمُواشِي لَعِمْيٌ وَإِلْعَمْلُونِيَّ وَالسَّنْدِيِّ وَغِرِهِم

خَتِينَةُ لِلْيَرْلِيعِلِي بِرَلْرُلِكُمَ الْمُتَّحِدُةِ

> اشرّان عَطّاءَاتِ ٱلعِلْمِر

(الجِسَلُدُ المَسَاشِرُ

اللَّفَظة ِ المَظَالِم ِ الشَّرِكَة ِ ٱلرَّهِ ِ ٱلِعِنْق ِ المَكَاتِّبِ الِحِبَة ِ ِ الشَّهَادَات ِ ٱلصُّلِح ِ الشُّرُوط ِ الوَصَايَا ٱلضَّادِيْت (٢٤٢٦ ِ ٢٧٨١)

دار ابن حزم

كالكظالطالخان







ISBN 978-9959-858-57-3

جَمِيعُ الْحُقُوتِ مَحُفُوظَةٌ لدار عطاءات العلم للنشر

الطَّبُعَة الأولى

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

أحد مشاريع



هاتف: +۹٦٦١١٤٩١٦٥٣٣ فاکس: +۹٦٦١١٤٩١٦٣٧٨ info@ataat.com.sa

دار ابن حزم

بيروت - ثبنان -ص.ب: 14/6366

هاتف وهاكس: 701974 - 300227 (009611)

البريد الإنكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

بسِ السِّالْحِ الْحَالِكِ الْحَالِكِ الْحَالِكِ الْحَالِكِ الْحَالِكِ الْحَالِكِ الْحَالِكِ الْحَالِكِ الْحَالِ

#### فريق العمل

#### دار الكمال المتحدة

المشرف على تحقيق كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» الشيخ محمد نعيم بشير عِرْقسُوسي

المقابلة

توفيق محمود تَكُلة - محمد زياد شعبان - فرح نصري شيخ البُزُورِيَّة - خولة أحمد الدُّروبي خُلود محمد العمر - فاطمة محمود الحمصي - آمنة وجيه المصري - هدى محمد إِيْبش التحقيق والتعليق

عبد الرحيم محمد يوسفان - د. محمد عيد المنصور - محمد فواز مَدِيْنة - د. عدنان بن علي خضر محمود عبد المولى - د. بسام محمد الأحمد الشيخ - رشاد عبد الكريم السَّيْرَوان القراءة الأخيرة

خالد عواد العواد - عبد الرحيم محمد يوسفان التنفيذ والإخراج

أيمن سليمان الدَّكَّاك - عبد الخالق علي نَتُّوف - فراس محمد زكي الرَّواس

#### عطاءات العلم

المشرف على موسوعة «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

أ. د. أيمن السيد بَيُّومي - أ.د. حسين عبد المنعم بركات - د. أحمد بن محمد الجِنْدي د. صلاح الدين زِيطُرة - د. عبد الحكيم محمد بلمهدي - د. محمد عبد السَّتار أبو زيد د. صلاح الدين زِيطُرة - د. عبد الحكيم أحمد نصير الدِّين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقیه - د. هانی محمد سلامة

# بِسْـــِمِاللَّهِ التَّمْزَالِيَّهِ مِ د حتابٌ في اللُّقُطةِ وَإِذَا أَخْبَرَ رَبُّ اللَّقُطةِ بِالعَلَامَةِ دَفْعَ إِلَيْهِ

(بُمِ اللَّهُ وَيَعَابٌ) بالتّنوين (في اللُّقُطَةِ) بضمّ اللّام وفتح القاف ويجوز إسكانها، والمشهور عند المحدّثين: فتحها، قال الأزهريُ: وهو الذي سُمِع من العرب، وأجمع عليه أهل اللّغة والحديث، ويُقال: لُقاطة، بضمّ اللّام، ولَقَطْ، بفتحها بلا هاء، وهي في اللّغة: الشّيء الملقوط، وشرعًا: ما وُجِد من حقّ ضائع مُحترَمٍ غير مُحرَزٍ، ولا ممتنع بقوَّته ولا يعرف الواجدُ مستحقّه، وفي الالتقاط معنى الأمانة والولاية من حيث إنَّ الملتقط أمينٌ فيما التقطه، والشَّرع ولّاه حفظه، كالوليً في مال الطّفل، وفيه معنى الاكتساب(۱) من حيث إنَّ له التّملُك بعد التّعريف (وإذا أَخبرَ رَبُّ اللَّقَطَة) أي: مالكها (بِالعَلامَةِ) التي بها (دَفَعَ) الملتقط (إِلَيْهِ) اللّقطة، وفي النّسخة المقروءة على الميدوميّ: «دُفِع إليه» بضمّ الدّال، ولأبي ذرّ: «بابّ» -بالتّنوين - «إذا أخبره» بالضّمير المنصوب، ولغير المُستملي والنّسفيّ: «بسم الله الرّحمن الرّحيم، بابّ في اللّقطة، وإذا أخبر ربّ اللّقطة...» إلى آخره.

٢٤٢٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ سَمِعْتُ سُويْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبِ بِلَيْ، فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةً مِثَةَ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَ سَلَمَةَ سَمِعْتُ سُويْدَ بْنَ غَفَلَة قَالَ: (عَرِّفُهَا حَوْلَهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: (عَرِّفُهَا حَوْلَهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: (عَرِّفُهَا حَوْلَا)، فَعَرَّفْتُهَا حَوْلَهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: (عَرِّفْهَا حَوْلَهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: (الْحَفَظُ وِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَعَرَّفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةً، فَقَالَ: لَا أَدْرِي ثَلَاثَةً أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج، قال المؤلِّف:

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قوله: «وفيه معنى الاكتساب...» إلى آخره، قال في «فتح الإله»: ومِن هنا قالوا: لو لقط لقطة فتملَّكها، ثمَّ مات ولم يظهر مالكها؛ لم يطالبه بها في الآخرة، ولم يأخذ من حسناته بقدرها... إلى آخره؛ فليُراجَع.

(وَحَدَّثَنِي) بالإفراد، والواو في الفرع مرقومًا(١) عليها علامة أبي ذرٍّ، وفي غير الفرع: «ح» للتَّحويل: «حدَّثني» (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشددة بندار(١) العبدي قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو محمَّد بن جعفر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ سَلَمَةَ) بن كُهَيلٍ، أنَّه قال: (سَمِعْتُ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةً) بفتح المعجمة والفاء واللَّام، و«سُويدَ»: بضمِّ السِّين مُصغَّرًا، الجعفيَّ الكوفيَّ التَّابِعيَّ المُخضرَم، قدم المدينة يوم دُفِن النَّبئُ مِنْ السُّمِيمِ، وكان مسلمًا في حياته، وتُوفّي سنة ثمانين، وله مئةً وثلاثون سنةً (قَالَ: لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبِ ﴿ مِنْ اللَّهِ فَقَالَ: أَخَذْتُ ) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «وجدتُ»، وللمُستملى: «أصبتُ» (صُرَّةً مِئَةَ دِينَارٍ) بنصب «مثةً» بدلًا من «صُرَّة» قال العينئ: ويجوز الرَّفع على تقدير: فيها مئةُ دينارِ (٣) انتهى. قلت: كذا في النُّسخة المقروءة على الميدوميَّ: د٣/١٩١١ (وجدت صرَّةً فيها مئة دينار) (فَأَتَيْتُ) بها (النَّبيَّ مِنْ الله مِيْ الله فَقَالَ) لي: (عَرِّفْهَا حَوْلًا) أمرًّ/ بالتَّعريف(٤)، كأن ينادي: من ضاع له شيءٌ فليطلبه عندي، ويكون في الأسواق، ومجامع النَّاس، وأبواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها؛ لأنَّ ذلك أقرب إلى وجود صاحبها إلَّا في المساجد، كما لا تُطلَب اللُّقطة فيها، نعم يجوز تعريفها في المسجد الحرام اعتبارًا بالعُرْف(٥)، ولأنَّه مجمع النَّاس، وقضيَّة التَّعليل أنَّ مسجد المدينة والأقصى كذلك، وقضيَّة كلام النَّوويِّ في «الرَّوضة» تحريم التَّعريف في بقيَّة المساجد، قال في «المهمَّات»: وليس كذلك، فالمنقول الكراهة، وقد جزم به في «شرح المُهذَّب»، قال الأذرعيُّ وغيره: بل المنقول والصَّواب التَّحريم للأحاديث الظَّاهرة فيه، وبه صرَّح الماورديُّ وغيره، ولعلَّ النَّوويَّ لم يُردْ بإطلاق الكراهةِ كراهة

<sup>(</sup>۱) في غير (ب) و (س): «مرقوم».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بندار...» إلى آخره: قال الكِرمانيُّ: البندار: الحافظ، انتهى. وإنَّما لُقُّب بندار؟ لأنَّه كان بندار الحديث، انتهى شيرازي في «الألقاب».

<sup>(</sup>٣) قال السندي في «حاشيته»: أو على تقدير: هي مئة دينار، وكذا يجوز الجرُّ بالإضافة من حيث علم الإعراب، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٤) في غير (د): «من التّعريف».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): عبارة الشَّمس الرَّمليِّ: ويُكرَه تنزيها -كما في «المجموع» - لا تحريمًا، خلافًا لجمعٍ، مع رفع الصَّوت بمسجد كإنشادها فيه إلَّا المسجد الحرام؛ لأنَّه لا يمكن تملُّك لقطة الحرم، فالتَّعريف فيه محضُ عبادة، بخلاف غيره فإنَّ المعرَّف فيه منهم يقصد التَّملُك، وبه يُرَدُّ على مَن ألحق به مسجدَ المدينة والأقصى، وعلى تنظير الأذرعيُّ في تعميم ذلك بغير أيَّام الموسم. انتهى باختصار.

التّنزيه، ويجب أن يكون محلُّ التّحريم، أو الكراهة إذا وقع ذلك برفع الصّوت؛ كما أشارت إليه الأحاديث، أمَّا لو سأل الجماعة في المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة، ويجب التّعريف في محلُّ اللّقطة، ولو التقط(١) في الصّحراء، وهناك قافلة تبعها(١) وعرَّف فيها، وإلَّا ففي بلد يقصدها(٢) قَرُبت أم بَعُدت، ويجب التّعريف حولاً كاملًا(١) إن أخذها للتّملُك بعد التّعريف، وتكون أمانة ولو بعد السَّنةِ(٥) حتَّى يتملَّكها، والمعنى في كون التّعريف سَنةً: أنَّها لا تتأخّر فيها القوافل، وتمضي فيها الأزمنة الأربعة، ولو التقط اثنان لقطة عرَّف كلُّ منهما سنة ، قال ابن الرّفعة: وهو الأشبه؛ لأنَّه / في النَّصف كملتقط واحد، وقال السُبكيُ (١): بل الأشبه أنَّ كلًّا منهما يعرِّفها(١) أمن سنةٍ (٨)؛ لأنَّها لقطة واحدة، والتّعريف من (١) كلُّ منهما لكلِّها لا لنصفها، وإنَّما تُقسّم (١٠) بينهما عند التَّملُك، ولا يُشترَط الفور للتَّعريف، بل المُعتبر تعريف سنةٍ متى كان، ولا الموالاة، فلو فرَّق السَّنة، بل يُعرِّف شهرين وترك شهرين كفاه ذلك؛ لأنَّه(١١) عرَّف سنة، ولا يجب الاستيعاب للسَّنة، بل يُعرِّف على العادة، فينادي في كلُّ يومٍ مرَّتين في (١١) طرفيه في الابتداء، ثمَّ في كلُّ يومٍ مرَّتين في (١١) طرفيه في الابتداء، ثمَّ في كلُّ يومٍ مرَّتين في (١١) طرفيه في الابتداء، ثمَّ في كلُّ يومٍ مرَّتين في (١١) طرفيه في الابتداء، ثمَّ في كلُّ يومٍ مرَّتين في (١١) المُعتبر عرب أله المؤلفية في كلُّ أسبوعٍ مرَّتين أو مرَّة، ثمَّ في كلُّ شهر (١٣).

<sup>(</sup>١) في (د): «التقطه».

<sup>(</sup>۲) (د): «اتَّبعها».

<sup>(</sup>٣) في (د): «نفسه».

<sup>(</sup>٤) «كاملًا»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٥) في غير (د) و(س): «سنةٍ».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): واعتمد الرَّمليُّ كلام السُّبكيِّ.

<sup>(</sup>٧) في (ص): «يعرُّفه».

<sup>(</sup>A) قوله: «قال ابن الرَّفعة: وهو الأشبه... نصف سنةٍ»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٩) في (ص): «في».

<sup>(</sup>۱۰) في غير (ب) و (س): «يقسم».

<sup>(</sup>١١) في الأصول: «شهرين وهكذا لأنه»، والتصحيح من «أسنى المطالب» وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «وهكذا لأنّه» كذا بخطّه، بحذف جواب «لو»، لعلَّه سقط من قلم المصنف، وتقديره كأن يقال: كفاه ذلك ثم رأيته في الباب التالى قال: «جاز» انتهى.

<sup>(</sup>۱۲) «في»: ليس في (ب).

<sup>(</sup>١٣) في (ص) و(م): "في الشهر".

قال أبئ بن كعب: (فَعَرَّ فْتُهَا) أي: الصُّرَّة (حَوْلَهَا) بالهاء والنَّصب على الظَّرفيَّة، وسقط لأبي ذرِّ قوله «حولها»، وثبت في بعض الأصول قوله: «حولًا» بإسقاط الهاء بدل «حولها» (فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا) بِالتَّحْفيف (ثُمَّ أَتَيْتُهُ) مِنَاسْمِيمِ (فَقَالَ: عَرِّفْهَا حَوْلًا، فَعَرَّفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ) أي(١): من يعرفها (ثُمَّ أَتَيْتُهُ) بَلِيطِ الرَّالِم (ثَلَاثًا) أي: مجموع (١) إتيانه ثلاث مرَّاتٍ، لا أنَّه أتى بعد المرَّتين الأوليين ثلاثًا وإن كان ظاهر اللَّفظ يقتضيه؛ لأنَّ «ثمَّ» إذا تخلَّفت عن معنى التَّشريك في الحكم د ١٩١/٣٠ والتَّرتيب والمهلة، تكون زائدة لا عاطفة ألبتَّة (٣)، قاله الأخفش والكوفيُّون (فَقَالَ) بَمِيابِسِّه السَّمُ/، ولأبي الوقت: «قال»: (احْفَظْ وِعَاءَهَا) الذي(٤) تكون فيه(٥) اللُّقطة من جلدٍ أو خرقةٍ أو غيرهما، وهي(٦) بكسر الواو وبالهمزة ممدودًا (وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا) بكسر الواو الثَّانية وبالهمزة ممدودًا، الخيط الذي يُشَدُّ به رأس الصُّرَّة أو الكيس، أو نحوهما، والمعنى فيه: ليعرف صدق مُدَّعيها، ولئلَّا تختلط بماله، وليتنبَّه على حفظ الوعاء وغيره؛ لأنَّ العادة جاريةٌ بإلقائه إذا أُخِذت النَّفقة، وهل الأمر للوجوب أو النَّدب؟ قال ابن الرِّفعة بالأوَّل، وقال الأذرعيُّ وغيره: للنَّدب، وكذا يُندَب كتب الأوصاف المذكورة، قال الماورديُّ: وأنَّه التقطها من موضع كذا في وقت كذا (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا) أي: فارددها إليه، فحذف جزاء الشَّرط للعلم به، وفي رواية أحمد والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ من طريق الثَّوريِّ، وأحمد وأبي داود من طريق حمَّادٍ، كلُّهم عن سلمة بن كُهَيل في هذا الحديث: «فإن جاء أحدٌ يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فأعطها إيَّاه»، أي: على الوصف من غير بيِّنةٍ، وبه قال المالكيَّة والحنابلة، وقال الحنفيَّة والشَّافعيَّة: يجوز للملتقط دفعها إليه على الوصف، ولا يُجبَر على الدَّفع؛ لأنَّه يدَّعي مالًا في يد غيره، فيحتاج إلى البيِّنة؛ لعموم قوله مِنْ الله على الملبيِّنة على المدَّعي»، فيُحمَل الأمر بالدَّفع في الحديث على

<sup>(</sup>۱) «أي»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في (ص): «جميع».

 <sup>(</sup>٣) قال السندي في «حاشيته»: والأقربُ أن يحملَ قوله: «ثلاثًا» على تمام ثلاث مرَّات وهو المرَّة الثَّالثة، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ آبِنَّكُمْ لَتَكُفُرُونَ بِاللَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقُوْتُهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [نصلت: ٩-١٠] أي: في تمام الأربعة وهو يومان، فافهم، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٤) في غير (ب) و(س): «التي»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) في (م): «فيها».

<sup>(</sup>٦) في (ب) و (س): «وهو».

الإباحة؛ جمعًا بين الحديثين، فإن أقام شاهدين بها وجب الدَّفع، وإلَّا لم يجب، ولو أقام مع الوصف شاهدًا بها ولم يحلف معه لم يجب الدَّفع إليه، فإن قال له: يلزمك تسليمها إليَّ، فله الوصف شاهدًا بها ولم يحلف معه لم يجب الدَّفع إليه، فإن قال له: يلزمك تسليمها إليَّ، فله الحلف أنَّه لا يَعلَم؛ لأنَّ الوصف لا يفيد العلم كما صرَّح به في «الرَّوضة»، لكن يجوز له، بل يُستحَبُّ حكما نُقِل عن النَّصِّ - الدَّفعُ إليه إن ظنَّ صدقه في وصفو لها عملًا بظنّه، ولا يجب لأنّه مُدَّعٍ، في حتاج إلى حجَّة، فإن لم يظنَّ صدقه لم يجز ذلك، ويجب الدَّفع إليه إن علم صدقه، ويلزمه الضّمان، لا إن ألزمه بتسليمها إليه بالوصف حاكمٌ يرى ذلك، كمالكيَّ وحنبليِّ، فلا تلزمه العهدة؛ لعدم تقصيره في التَّسليم، وإن سلَّمها إلى الواصف باختياره من غير إلزامٍ حاكمٍ له (١٠)، العهدة؛ لعدم تقصيره في التَّسليم، وإن سلَّمها إلى الواصف باختياره من غير إلزامٍ حاكمٍ له (١٠) على الواصف إن سلَّم اللُقطة (١٠) له، ولم يُقرَّ له الملتقطُ بالمِلْك؛ لحصول التَّلف عنده، ولأنَّ على الواصف إن سلَّم اللُقطة (١٠) له، ولم يُقرَّ له الملتقطُ بالمِلْك؛ لحصول التَّلف عنده، ولأنَّ الملتقط سلَّمه بناءً على ظاهرٍ، وقد بان خِلاقُه، فإن أقرَّ له بالملك لم يرجِعْ عليه مؤاخذةً له بإقراره.

(وَإِلّا) بأن لم يجئ صاحبها (فَاسْتَمْتِعْ بِهَا) أي: بعد التَّملُك(٣) باللَّفظ(٤) كتملَّكت، وتكفي إشارة الأخرس كسائر العقود، وكذا الكتابة مع النِّيَّة، قال أُبيُّ: (فَاسْتَمْتَعْتُ) أي: بالصُّرَّة، قال شعبة: (فَلَقِيتُهُ) أي: لقيت سلمة بن كُهيل (بَعْدُ) بالبناء على الضَّمِّ، حال كونه (بِمَكَّة، فَقَالَ) شعبة: (فَلَقِيتُهُ) أي: لقيت سلمة بن كُهيل (بَعْدُ) بالبناء على الضَّمِّ، حال كونه (بِمَكَّة، فَقَالَ) أي(٥): سلمة (لَا أَدْرِي) قال سُويد/ بن غَفَلَة: (ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، أَوْ) قال: (حَوْلًا وَاحِدًا) ولم يقل د٣١٩٢١ أحد بأنَّ اللَّقطة تُعرَّف ثلاثة أحوالٍ، والشَّكُ يوجب سقوط المشكوك فيه، وهو الثَّلاثة، فوجب العمل/ بالجزم، وهو رواية العام الواحد، لكن قد روى الحديث غير شعبة عن سلمة بن كُهيل ١٤١/٤ وجماعة بغير شكّ، وهذه الزِّيادة أخرجها مسلمٌ من طريق الأعمش والثَّوريُّ وزيد بن أبي أنيسة، كلُهم عن سلمة، وقال: قالوا في حديثهم جميعًا: ثلاثة أحوالٍ إلَّا حمَّاد بن سلمة فإنَّ في

<sup>(</sup>۱) زیدفی(ص): «بها».

<sup>(</sup>٢) في (م): «اللَّفظ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (د): «التَّمليك».

<sup>(</sup>٤) في (م): «للَّقطة».

<sup>(</sup>٥) في (م): «أبيُّ»، وهو تحريفٌ.

حديثه: عامين أو ثلاثة، وجمع بعضهم بين حديث أُبَيِّ هذا وحديث زيد بن خالدِ الآتي النهاء الله تعالى - في الباب اللَّاحق [ح:٢٤٢٧] فإنَّه لم يُختلَف عليه (١) في الاقتصار على سنةِ واحدةٍ، فقال: يُحمَل حديث أُبيِّ بن كعبٍ على مزيد (١) التَّورُّع عن التَّصرُّف في اللَّقطة، والمبالغة في التَّعفُّف عنها، وحديث زيدٍ على ما لا بدَّ منه، أو لاحتياج الأعرابيِّ واستغناء أبيً.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف هنا من طريقين، والمتن للطَّريق النَّازلة، وقد أخرجه مسلمٌ في «اللُّقطة»، وابن ماجه في «الأحكام»، والنَّسائيُّ في «اللَّحكام». والنَّسائيُّ في «الأحكام».

### ٢ - باب ضَالَّةِ الإبِلِ

(باب) حكم التقاط (ضَالَّةِ الإِبِلِ) هل يجوز التقاطها أم لا؟

٢٤٢٧ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ رَبِيعَةَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ بَلِيَّ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ مِنَاسِّهِ مِنْ فَسَأَلَهُ عَمَّا يَلْتَقِطُهُ، مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهنِيِّ بَلِيَّ قَالَ: «عَرِّفُهَا سَنَةً، ثُمَّ احْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا، وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقُهَا »، قَالَ: قَالَ: «عَرِّفُهَا سَنَةً، ثُمَّ احْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا، وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقُهَا »، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالَّةُ الْإِيلِ ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ النَّبِيِّ يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالَّةُ الإِيلِ ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ النَّبِيِّ مِنَاسِّهِ مِنْ اللهِ مِنْ فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ) بفتح العين وسكون الميم، و (عبَّاسٍ) بالموحَّدة وبعد الألف مهملة، الباهليُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) ابن مهديِّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) القُوريُّ (عَنْ رَبِيعَةَ) الرَّأي -بسكون الهمزة - أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَزِيدُ) من الزِّيادة (مَوْلَى المُنْبَعِثِ) بضمِّ الميم وسكون النُّون وفتح المُوحَّدة وكسر المهملة، بعدها مُثلَّنةُ، المدنيُ (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهَنِيُّ) المدنيُّ (بُرُّهُ) أنَّه (قَالَ: جَاءَ المُهملة، يعدها مُثلَّنةُ، المدنيُ (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهنِيُّ) المدنيُّ (وَقَالَ أو غير ذلك ممَّا أَعْرَابِيُّ مِنْ الشَّيْرِيُّم، فَسَأَلَهُ عَمَّا يَلْتَقِطُهُ) سواءٌ كان ذهبًا أو فضَّةً أو لؤلؤاً أو غير ذلك ممَّا

<sup>(</sup>۱) في (د): «فيه».

<sup>(</sup>۲) في (م): «مريد».

<sup>(</sup>٣) زيد في (ب) و(د) و(س): "إلى"، والمثبت موافق لما في "اليونينيَّة".

عدا الحيوان، وقد زعم ابن بشكوال: أنَّ السَّائل بلالٌ، وعُورِض: بأنَّه لا يُقال له: أعرابيُّ، ورجَّع الحافظ ابن حجرِ: أنَّه سُوَيدٌ والدعقبة بن سُوَيدٍ الجهنيُّ، لما (١) في «معجم» البغويُّ بسندٍ جيِّدٍ أنَّه قال: سألت رسول الله مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ عِن اللُقطة، قال: وهو أولى ما فُسِّر به المبهم (١) الذي في «الصَّحيح» لكونه من رهط زيد بن خالدٍ، وتعقَّبه العينيُّ: بأنَّه لا يلزم من كون سويدٍ من رهط زيد بن خالدٍ (٣) أن يكون حديثهما واحدًا بحسب الصُّورة وإن كانا في المعنى من بابٍ واحدٍ (فَقَال) عَلِيسَّة اللهُ للسَّائل، ولأبي الوقت: «قال»: (عَرِّفَهَا سَنَةً، ثُمَّ احْفَظُ) ولأبوي ذرِّ والوقت: «ثمَّ اعرفَهُ اللهُ على ما فيه (وَوكَاءَهَا) الخيط الذي وعاءها المُخفَّفة ألفٌ ثمَّ صادِّ مهملةً، أي: وعاءها الذي (٤) تكون فيه من العفص -وهو النَّني - لأنَّ الوعاء بنثني على ما فيه (وَوكَاءَهَا) الخيط الذي د١٩٢٠ يشدُّ به رأس الصُّرَة، أو الكيس ونحوهما، ولم يقل في هذه: «وعددها» فيُقاس بمعرفة خارجِها معرفةُ داخلها كالجنس، هل هي ذهبٌ أو غيره؟ والنَّوع أهرويَّةٌ أم غيرها؟ والقدر بوزنٍ، أو كيلٍ، معرفةُ داخلها كالجنس، هل هي ذهبٌ أو غيره؟ والنَّوع أهرويَّةٌ أم غيرها؟ والقدر بوزنٍ، أو كيلٍ، أو عددٍ (فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا) أي: باللُقطة، فأدِّها إليه، فحذف جواب الشَّرط للعلم به (وَإِلَّا) بأن لم يجئ أحدٌ (فَاسْتَنْفِقُهَا) أي: بعد أن تعرِّفها سنةً، فإن جاء ربُها فأدِّها إليه.

(قَالَ) أي: السَّائل: (يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالَّةُ الغَنَمِ؟) أي: ما حكمها، والأكثرون على أنَّ الضَّالَّة مختصَّةً بالحيوان، وأمَّا غيره من سائر الحيوان فيُقال فيه: لقطةٌ، وسوَّى الطَّحاويُ بين الضَّالَة واللُّقطة، ولأبوي ذرِّ والوقت: «ضالَّة الغنم (١٠)» بغير فاءٍ قبل الضَّاد (قَالَ) عَلِيسَّه النَّه، ولأبي الوقت: «فقال» (لَكَ) إن أخذتها وعرَّفتها سنة ولم تجد صاحبها (أوْ لأَخِيكَ) في الدِّين، ملتقطٌ آخر (أوْ لِلذِّنْبِ) إن تركتها ولم يأخذها غيرك؛ لأنَّها لا تحمي نفسها، وهذا على طريق (٧)

<sup>(</sup>۱) في (د): «كما».

<sup>(</sup>٢) في غير (ب) و (س): «المُهمَل»، وفي هامش (ج): كذا بخطه، الذي في «الفتح»: المبهم. والمبهم مَن ذُكِر بوصف غير دال على ذات معينة، والمهمل من ذُكِر اسمه من غير نسبٍ يكشفه ويعرفه.

<sup>(</sup>٣) «بن خالد»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٤) في (ص)و(م): «التي»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) «من سائر الحيوان»: ليس في (س).

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): عبارة «الفتح»: قال العلماء: الضَّالة لا تقع إلا على الحيوان، وما سواه يقال له: لقطة، ويقال للضَّوالِّ: الهوامي والهوافي -بالميم والفاء- والهوامل.

<sup>(</sup>٧) في (ب) و (س): «سبيل».

السّبر والتّقسيم، وأشار إلى إبطال قسمين، فتعيّن النّالث''، فكانّه قال: ينحصر الأمر في ثلاثة أقسام: أن تأخذها لنفسك، أو يتركها فيأخذها مثلك، أو يأكلها الدّّثب، ولا سبيل إلى تركها للذّئب، فإنّه إضاعة مالي، ولا معنى لتركها لملتقط آخر مثل الأوّل، بحيث يكون النّاني أحقّ، لأنّهما استويا، وسبق الأوّل، فلا معنى لترك السّابق واستحقاق المسبوق، وإذا بطل هذان القسمان تعيّن النّالث، وهو أن تكون لهذا الملتقط، والتّعبير بالذّئب ليس بقيد، فالمراد: جنس ما يأكل الشّاة ويفترسها من السّباع (قَالَ) السّائل، ولأبي الوقت: «فقال»: (ضَالّةُ الإبلِ) ما يأكل الشّاة ويفترسها من السّباع (قَالَ) السّائل، ولأبي الوقت: «فقال»: (ضَالّةُ الإبلِ) (فَقَالَ) بيُسِر الحاء المهملة (فَقَالَ) بيُلِيْسِة الله الله النّائية (وَسِقَاؤُهَا) بكسر المين المهملة وينائير، وقطع البلاد الشّاسعة، وورود والله الله النّائية (وَسِقَاؤُهَا) بكسر السّين المهملة والدّ: جوفها، أي: حيث وردت الماء شربت ما يكفيها المياه النّائية (وَسِقَاؤُهَا) بكسر السّين المهملة والدّ: جوفها، أي: حيث وردت الماء شربت ما يكفيها المياد: لمّا كانت مستغنية عن الحافظ والمتعمّد وعن النّفقة عليها بما رُكُب في طبعها من الجلادة على العطش والحفاء، عبّر عن ذلك بالحِذَاء والسّقاء مجازًا، وبالجملة فالمراد بهذا: النّهيّ عن التّعرُض لها؛ لأنّ الأخذ إنّما هو للحفظ على صاحبها إمّا بحفظ العين أو بحفظ القيمة، وهذه لا تحتاج إلى حفظ؛ لأنّها محفوظة بما خلق الله فيها من القوّة والمَنعَة، وما يُسّر القيمة، وهذه لا تحتاج إلى حفظ؛ لأنّها محفوظة بما خلق الله فيها من القوّة والمَنعَة، وما يُسّر القيّة، وها يُسّر

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أو مالكها؛ كما في «فتح الإله» وسيأتي بالمعارضة في الباب التَّالي.

<sup>(</sup>٢) «المهملة»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): "ما" اسم استفهام إنكاريّ، مبتدأ، "لك" خبره، و "ولها" عطف على "لك"، و "معها سقاؤها" جملة في معنى النّكرة، حاليّة من الضّمير في "لها"، والعامل في مثل هذه الحالِ الاستقرارُ المقدّر، وهي حالٌ لازمة، لا يتمّ المعنى إلّا بها؛ نحو: ﴿ فَمَا لَمُمْ عَنِ التّذَكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ ؟! [المدّثر: ٤٩] قال أبو حيّان: وهي المقصود، وفي ذكرها فائدةُ الكلام؛ كما تقول: "جاء زيد راكبًا" لمن قال: "هل جاء زيد ماشيًا أو راكبًا؟" قال المُعرِبُ في قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَكُو فِي المُنْفِقِينَ فِقَتَيْنِ ﴾ [النّساء: ٨٨]: وهذا مذهب البصريّين في كلّ ما جاء مِن هذا التّركيب، ويدلّ على كونه حالًا التزامُ مجيئه نكرةً في هذا التّركيب، وهذا كما قالوا في "ضربي زيدًا قائمًا": لا يجوز نصبُه على خبر "كان" المقدّرة، بل على الحال؛ لالتزام تنكيره. انتهى. لكن تردّد ابنُ قاسمٍ في هذه الحال؛ هل هي مِنَ الحال الجامدة المؤوّلة بالمشتقّ، أو غير المؤوّلة به؟ وظاهر كلام المُعرِب في الآية أنّها موصوفة؛ فليُتأمّل.

<sup>(</sup>٤) في (ب): «وورد».

<sup>(</sup>٥) في (د): ﴿رُكُزِ».

لها من الأكل والشَّرب، كما قال: (تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ) ويُلحَق (١٠ بالإبل ما ١١ يمتنع بقوَّته من صغار/ السِّباع كالبقر والفرس، أو بعَدْوِه كالأرنب والظَّبي، أو بطيرانه كالحمام، فهذا د١٩٣/٣ ونحوه لا يحلُ التقاطه بمفازة؛ لأنَّه مصونٌ بالامتناع عن أكثر السِّباع، مستغنِ بالرَّعي إلى أن يجده مالكه، إذا كان التقاطه (٣) له للتَّملُك، ويجوز للحفظ، صيانة له من (١٠) الخونة، أمَّا إذا وجده في العمارة فيجوز له التقاطه للتَّملُك كما يجوز للحفظ، وقيل: لا يجوز كالمفازة، وفرَّق الأوَّل: بأنَّه في العمارة يضيع بامتداد اليد الخائنة إليه، بخلاف المفازة فإنَّ طُروً النَّاس بها لا يعمُ ، ولو وجد في زمن نهبِ جاز التقاطه للتَّملُك والحفظ قطعًا في المفازة وغيرها، والمراد بالعمارة: الشَّارع والمسجد ونحوهما؛ لأنَّها مع الموات محالُ اللُّقطة، ولو التقط الممتنع من صغار السِّباع للتَّملُك في مفازة آمنة ضمنه، ولا يبرأ بردِّه إلى مكانه، فإن سلَّمه إلى الحاكم برئ، كما في الغصب، وبالجملة فأخذ الجمهور بظاهر الحديث أنَّ ضالَّة الإبل ونحوها لا تُلتقط.

وهذا الحديث سبق في «كتاب العلم» في «باب الغضب في الموعظة» [ح: ٩١].

#### ٣ - باب ضَالَّةِ الغَنَمِ

(باب) حكم التقاط (ضَالَّةِ الغَنَمِ).

٢٤٢٨ – حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِاللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ: أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدِ شَيْ يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُ سِنَاسُمِيمُ عَنِ اللَّقَطَةِ فَزَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: «اعْرِفُ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً»، يَقُولُ يَزِيدُ: إِنْ لَمْ تُعْتَرَفِ اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا، وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً»، يَقُولُ يَزِيدُ: إِنْ لَمْ تُعْتَرَفِ اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا، وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ -قَالَ يَحْيَى: فَهَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي أَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ سِنَاسُمِيمُ هُو أَمْ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ - ثُمَّ قَالَ: عَنْدَهُ -قَالَ يَحْيَى: فَهَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي أَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ سِنَاسُمِيمُ هُو أَمْ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ - ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَةِ الإِبِلِ؟ قَالَ: «وَعْهَا؛ فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا يَزِيدُ: وَهْيَ ثُعَرَفُ أَيْضًا، ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَةِ الإِبِلِ؟ قَالَ: «وَعْهَا؛ فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَيَقَاعَهَا، تَردُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا».

<sup>(</sup>۱) في (د): «ويلتحق».

<sup>(</sup>٢) في غير (ب) و(د) و(س): «ممَّا».

<sup>(</sup>٣) في (د) و (ص) و (م): «مالكه لتطلُّبه».

<sup>(</sup>٤) في (د): «عن».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن أبي أُويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ) التَّيميُّ مولاهم المدنيُّ، ولأبوي ذرِّ والوقت: «سليمان بن بلالِ» (عَنْ يَحْيَى) بن سعيدٍ الأنصاريِّ (عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ) المدنيِّ (١): (أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) الجهنيّ ( إلى يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عَن اللُّقَطَةِ) ما حكمها؟ وفي الباب السَّابق [-:٢٤٢٧]: أنَّ السَّائل أعرابي، وقيل: هو بلال، وقيل غيره (فَزَعَمَ) أي: زيد بن خالد، والزَّعم يُستعمَل في القول المُحقِّق كثيرًا (أَنَّهُ) مِنَا شَعِيمٌ (قَالَ: اعْرفْ عِفَاصَهَا) وعاءها الذي(١) تكون فيه (وَوِكَاءَهَا) الخيط الذي يُربَط به الوعاء (ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً) أي: متواليةً، فلو عرَّفها سنةً متفرِّقةً، كأن عرَّفها في كلِّ سنةٍ شهرًا لم يكفِّ، ولو فرَّق السَّنة، كأن عرَّف شهرين وترك شهرين وهكذا جاز؛ لأنَّه عرَّف سنةً، ولا يُشترَط أن يعرِّفها بنفسه، بل يجوز أن يوكِّل، فإن قصد التَّملُّك ولو بعد التقاطه للحفظ أو مطلقًا فمؤنةُ التَّعريف الواقع بعد قصده عليه تملَّكَ أم لا، لأنَّ التَّعريف سببٌ لتملُّكه، ولأن الحظَّ له، وإن قصد الحفظ ولو بعد التقاطه للتَّملُّك، أو مطلقًا فمؤنة التَّعريف على بيت المال إن كان فيه سعةٌ، وإِلَّا فعلى المالك بأن يقترض عليه الحاكم منه أو من غيره، أو يأمره بصرفها ليرجع كما في هرب الجِمَال، وإنَّما لم تجب على الملتقط لأنَّ الحظِّر") للمالك فقط،قال يحيى بن سعيد (١) الأنصاريُّ بالإسناد السَّابق: (يَقُولُ يَزيدُ) مولى المنبعث (٥): (إِنْ لَمْ تُعْتَرَفِ) بضمِّ المُثنَّاة الفوقيَّة وسكون المهملة وفتح الفوقيَّة والرَّاء، ولأبي ذرٌّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «إن لم تُعرَف» بإسقاط الفوقيَّة الثَّانية، أي: اللُّقطة (اسْتَنْفَقَ بِهَا) بفتح الفاء والقاف (صَاحِبُهَا) أي: ملتقطها (وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ).

قال سليمان بن بلالٍ/: (قَالَ يَحْيَى) بن سعيدِ الأنصاريُّ بالإسناد السَّابق: (فَهَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي) أي: لا أعلم (أَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ مِنْ السَّعِيمُ مُوَ) أي(١): قوله: «وكانت وديعة عنده» (أَمْ

د۱۹۳/۳ ب

<sup>(</sup>١) «المدنى»: مثبت من (د).

<sup>(</sup>١) في (ص) و(م): «التي»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (د): «الحفظ».

<sup>(</sup>٤) في غير (د) و(س): «سعد»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) في (د) و(ل) و(م): "بن خالدٍ"، بدلًا من قوله: "مولى المنبعث"، وفي هامش (ج) و(ل): كذا بخطَّه، ولعلَّه: يزيد مولى المنبعث أو زيد بن خالد.

<sup>(</sup>٦) «أي»: ليس في (د).

شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ) أي(١): من عند يزيد(١) من قوله، وسيأتي -إن شاء الله تعالى - في كلام المؤلِّف «باب إذا جاء صاحب اللَّقطة بعد سنة ردَّها عليه؛ لأنَّها وديعةٌ عنده» [ح: ٢٤٣٦]/، وفيه إشارةٌ ٢٤٣/٤ إلى ترجيح رفعها، وقد جزم يحيى بن سعيد برفعها مرَّةً أخرى فيما أخرجه مسلمٌ عن القعنبيُّ، والإسماعيليُّ من طريق يحيى بن حسَّان، كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى بلفظ: «فإن لم تعرف فاستنفقها، أو لتكن وديعةً عندك» (ثُمَّ قَالَ) السَّائل: يا رسول الله (كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الغَنَم؟ قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسُمِيِّم: خُذْهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئب) أي: إنَّها ضعيفةٌ لعدم الاستقلال، معرَّضةٌ للهلاك، مُردَّدةٌ بين أن تأخذها أنت أو أخوك، قيل: والمراد بالأخ ما هو أعمُّ من صاحبها، أو ملتقطُّ آخر، وعُورِض: بأنَّ البلاغة لا تقتضي أن يُقرَن (٣) صاحبها المستحق لها بالذِّئب العادي، فالمراد: ملتقطٌ آخر، والمراد: جنس ما يأكل الشَّاة، وفي قوله: «خذها» تصريحٌ بالأمر بالأخذ، ففيه ردُّ إحدى الرِّوايتين عن أحمد في قوله: يترك(٤) التقاط الشَّاة، واستدلَّ به المالكيَّة: في (٥) أنَّه إذا وجدها في فلاةٍ تملَّكها(١) بالأخذ، ولا يلزمه بدلها ولو جاء صاحبها، واحتجَّ لهم بالتَّسوية بين الذِّئب والملتقط، والذئبُ لا غرامة عليه، فكذلك الملتقط، كذا نقله في «الفتح»، والظَّاهر أنَّهم تمسَّكوا بقوله في الشَّاة: «هي لك» واللَّام للتَّمليك، بخلاف قوله في غيرها: «فاستمتع بها» إذ ظاهره أنَّه ليس على وجه التَّمليك(٧) لها؟ إذ لو كان المرادُ التَّمليكَ التَّامَّ؛ لم يقتصر به على الاستمتاع الذي ظاهره الانتفاع لا بأصل (^) الملك، بخلاف قوله: «فهي لك»، وأُجيب بأنَّ اللَّام ليست للتَّمليك، ومذهب الشَّافعيَّة: أنَّ ما لا يمتنع من صغار السِّباع -كالعجل والفصيل- يجوز التقاطه للتَّملُّك مطلقًا، سواءٌ وجده

<sup>(</sup>١) «أي»: ليس في (ص)، وفي (م): «أم».

<sup>(</sup>٢) في (د): «زيدٍ»، وهو تحريفً.

<sup>(</sup>٣) في (د): «يقترن».

<sup>(</sup>٤) في (د): «بترك».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «على».

<sup>(</sup>٦) في (د): «يملكها».

<sup>(</sup>V) في (د): «التَّملُّك»، وكذا في الموضع اللَّاحق.

<sup>(</sup>۸) في (ب) و (س): «أصل».

بمفازة أم لا، صيانة له عن السباع والخونة، ويتخيّر(۱) آخذه من المفازة، فإن شاء عرّفه وتملّكه بعد التّعريف، وإن شاء باعه استقلالًا إن لم يجد حاكمًا، أو بإذنه في الأصحّ إن وجده وتملّك ثمنه(۱) بعد التّعريف، وله أكله إن كان مأكولًا في الحال متملّكًا له بقيمته، فيغرمها إن ظهر مالكه، ولا يجب بعد أكلِه تعريفُه، فإن أخذه من العمران فله الخصلتان الأوليان لا الثّالثة، وهي الأكل على الأصحّ في «المنهاج» والأظهر في «الرّوضة»، لسهولة البيع فيه، بخلافه في المفازة، فقد لا يجد فيها من يشتري ويشقُ (۱) النّقل إلى العمران.

(قَالَ يَزِيدُ) مولى المنبعث بالإسناد المذكور: (وَهْيَ) أي: ضالَّة الغنم (تُعَرَّفُ أَيْضًا) أي: على سبيل الوجوب، كذا عند الجمهور، لكن قال الشَّافعيَّة: لا يجب تعريفها بعد الأكل إذا وُجِدت في الفلاة، وأمَّا في القرية فيجب على الأصحِّ (ثُمَّ قَالَ) السَّائل: يا رسول الله (كَيْفَ تَرَى فِ ضَالَّةِ الإِبِلِ؟ قَالَ) زيدٌ (الله فَقَالَ) المَّائلِيَّةِ الإِبِلِ؟ قَالَ) زيدٌ (المَّقَالَ) المَّلِيَّةِ الإِبِلِ؟ قَالَ) زيدٌ (المَّقَالَ) المَّلِيَّةِ الإِبِلِ المَّقَالَ المَّين: جوفها، أو عنقها (تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ وبالذَّال المعجمة، أي: خفَّها (وَسِقَاءَهَا) بكسر السِّين: جوفها، أو عنقها (تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ) فهي مستغنية عن الحفظ لها بما رُكِّب في طباعها من الجلادة على العطش، وتناول المأكول لطول عنقها، ومصونة بالامتناع عن أكثر السِّباع (حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا) أي: مالكها، فمن أخذها للتَّملُك ضمنها، ولا يبرأ من الضَّمان بردِّها إلى موضعها -كما مرَّ -.

# ٤ - بابِّ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ فَهْيَ لِمَنْ وَجَدَهَا

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَاحِبُ اللَّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ) أي: بعد التَّعريف سنة (فَهْيَ لِمَنْ وَجَدَهَا) اكتفاءً بقصده عند الأخذ للتَّملُّك، وهذا أحد الوجوه الثَّلاثة عند الشَّافعيَّة، وقيل: يملكها بمضيِّ الحول والتَّصرُّف، والأظهر التَّملُّك باللَّفظ -كما مرَّ - وسواءٌ كان المتملِّك غنيًا أو فقيرًا، وخصَّها الحنفيَّة بالفقير دون الغنيِّ؛ لأنَّ تناول مال الغير بغير إذنه غير جائزٍ بلا ضرورةٍ بإطلاق النُصوص.

<sup>(</sup>١) في (ب): «ويُخيَّر».

<sup>(</sup>١) في (د): اعينه ا، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (م): «لشق».

<sup>(</sup>٤) «قال زيد»: ليس في (د).

٢٤٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكَ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَن، عَنْ يَزيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْن خَالِدِ ﴿ إِلَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَا شَعِيمٌ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّفَطَةِ، فَقَالَ: «اغْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَأْنَكَ بِهَا»، قَالَ: فَضَالَّةُ الغَنَم؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّنْبِ»، قَالَ: فَضَالَّةُ الإِبِل؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَردُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنسِ الإمام (عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) المشهور بـ «الرَّأي»، المدنيّ، واسم أبيه فرُّوخ (عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْن خَالِدٍ) الجهنيِّ ( ﴿ إِن اللَّهِ ) أَنَّه (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ ) أي: أعرابيُّ كما في السَّابقة [ح: ٢٤٢٧] أو هو بلالٌ كما قال ابن بشكوال، أو سويدٌ والدعقبة، كما رجَّحه ابن حجرِ وقد مرَّ (إِلَى رَسُولِ اللهِ مِن الشِّعِيهُ مَ ، فَسَأَلَهُ عَن اللُّقَطَةِ) أي: عن حكمها (فَقَالَ) مَلِيطِّه وَاللَّهُ: (اعْرِفْ عِفَاصَهَا) وعاءها الذي(١) هي فيه (وَوِكَاءَهَا) الخيط الذي يُشَدُّ به رأس الوعاء لتعرف صدق مدَّعيها عند طلبها (ثُمَّ/ عَرِّفْهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا) أي: فأدِّها إليه (وَإِلَّا) بأن لم يجئ صاحبها (فَشَأْنَكَ ٢٤٤/٤ بِهَا(١)) بِالنَّصِبِ، أي: الزم شأنَك بها، والشَّأن الحال، أي: تصرَّفْ فيها، وسبق في حديث أُبَيُّ بلفظ [ح:٢٤٢٦]: «فاستمتع بها»، ولمسلم من طريق ابن وهبٍ: «فإن لم يأت لها طالبً فاستنفقها»، واستدلَّ به على أنَّ اللَّاقط يملكها بعد انقضاء مدَّة (٣) التَّعريف، وهو ظاهر نصِّ الشَّافعيِّ، لكنَّ المشهورَ عند الشَّافعيَّة اشتراطُ التَّلفُّظ(٤) بالتَّملُّك كما مرَّ قريبًا، وإذا تصرَّف فيها بعد التَّعريف سنةً ثمَّ جاء صاحبها فالجمهور على وجوب الرَّدِّ إن كانت العين موجودةً، أو البدل إن كانت استُهلِكت؛ لقوله في الرِّواية السَّابقة [ح:٢٤٢٨]: «ولتكن وديعةً عندك»، وقوله أيضًا عند مسلم: «ثمَّ كُلْها، فإن جاء صاحبُها فأدِّها إليه»، فإنَّه يقتضي وجوب ردِّها بعد أكلها، فيُحمَل على ردِّ البدل وحينئذ فيُحمَل قول المصنِّف في التَّرجمة «فهي لمن وجدها»

<sup>(</sup>١) في (ص)و(م): «التي»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «فشأنك بها» يجوز رفعه والخبر الظُّرف، أي: حالك مكمَّل بها إذا تملَّكتها، ونصبه على الإغراء، أو بدلًا من اللفظ بفعله... إلى آخره. انتهى من خطِّ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>٣) في نسخة في هامش (د): «حول».

<sup>(</sup>٤) في نسخة في هامش (د): «بالتَّلفُّظ»، وفي (ص): «اللَّفظ».

أى: في إباحة التَّصرُّف إذ ذاك، وأمَّا أمر ضمانها بعد ذلك فهو ساكتٌ عنه (قَالَ) السَّائل: يا رسول الله (فَضَالَّةُ الغَنَم؟ قَالَ: هِيَ لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْب، قَالَ) السَّائل: يا رسول الله د ١٩٤/٣٠ (فَضَالَةُ الإِبِل) ما حكمها؟ (قَالَ) بَلِيْسِّاة النَّمُ: (مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَردُ المَاءُ/ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ) أي: ما لك وأخذها؟! والحال أنَّها مستقلَّةٌ بأسباب تُعِيْشُهَا(١) (حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) مالكُها(١).

### ٥ - بابٌ إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي البَحْرِ أَوْ سَوْطًا أَوْ نَحْوَهُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَجَدَ) شخصٌ (خَشَبَةً فِي البَحْرِ أَوْ) وجد (سَوْطًا أَوْ) وجد شيئًا (نَحْوَهُ) كعصًا ماذا يصنع به؟ هل يأخذه أو يتركه؟ وإذا أخذه، هل يتملَّكه أو يكون سبيله سبيل اللُّقطة؟

٢٤٣٠ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سِلَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ مِنْ الشِّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ الللَّهِ مِنْ اللَّمِنْ مِنْ اللَّمْ مِنْ اللَّمِنْ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ ال قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ، فَأَخَذَهَا لأَهْلِهِ حَطَبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ المَالَ وَالصَّحِيفَةَ».

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمام، ممَّا هو موصولٌ عند المؤلِّف في «باب التِّجارة في البحر» [ح: ٢٠٦٣] في رواية أبوي ذرِّ والوقت، حيث قال في آخر الحديث: «حدَّثني عبد الله بن صالح قال: حدَّثني اللَّيث بهذا»: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ) بن شرحبيل بن حسنة، القرشيُّ المصريُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ) الأعرج (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَلَيْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَا تَعْدِيمُ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) لم يُسَمَّ (وَسَاقَ الحَدِيثَ) هنا مختصرًا، وبأتمَّ منه في «الكفالة» [ح: ٢٢٩١] ولفظه: «وسأل بعض بني إسرائيل أن يُسْلِفه ألف دينارٍ، فقال<sup>(٣)</sup>: ائتنى بالشُّهداء أَشْهِدُهم، فقال: كفي بالله شهيدًا، قال: ائتني بالكفيل، قال: كفي بالله كفيلًا، قال: صدقت، فدفعها إليه إلى أجل مُسمَّى»، وزاد في «الزَّكاة» [ح:١٤٩٨]: «فخرج في البحر، فلم يجد مركبًا، فأخذ خشبة فنقرها، فأدخل فيها ألف دينار، فرمى بها في البحر» (فَخَرَجَ) أي: الرَّجل الذي

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قال في «القاموس»: أعاشه وَعَيَّشه، والمعيشة: التي تعيش بها من المطعم والمشرب وما تكون به الحياة.

<sup>(</sup>١) هذا الحديث سبق في العلم (٩١)، وفي المساقاة (٢٣٧١)، وسيأتي في الطلاق (٢٩١٥)، وفي الأدب (٦١١٢).

<sup>(</sup>٣) في غير (د): "وقال"، والمثبت موافقٌ لما في "الصَّحيح".

أسلفه، وهو فيما قيل: النّجاشيُّ(۱)، كما مرَّ في «الزّكاة» و «البيع» و «الكفالة» (يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ) الذي أسلفه (فَإِذَا بِالخَشَبَةِ) التي أرسلها المستلف، ولغير أبوي ذرِّ والوقت: «فإذا هو بالخشبة» (فَأَخَذَهَا لأَهْلِهِ حَظَبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ المَالَ) الذي بعثه (۱) المستلف إليه (وَالصَّحِيفَة) التي كتبها ببعث المال المذكور، وموضع التَّرجمة قوله: «فأخذها»، وهو مبنيُّ على أنَّ شرعَ مَنْ قبلنا شرعٌ لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه، لا سيَّما إذا ورد بصورة الثَّناء على فاعله، ولم يقع للسَّوط ونحوه في الحديث ذكرٌ، وأُجيب: بأنَّه استنبطه بطريق الإلحاق.

#### ٦ - باب إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَجَدَ) شخصٌ (تَمْرَةٌ) بالمُثنَّاة الفوقيَّة وسكون الميم، أو غيرها من المُحقَّرات (فِي الطَّريقِ) جاز له أخذ ذلك وأكله.

٢٤٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بَلَيْ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ مِنَ الصَّدَقَةِ لأَكَلْتُهَا». وَقَالَ يَحْيَى: مَرَّ النَّبِيُّ مِنَ الصَّدَقَةِ لأَكَلْتُهَا». وَقَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابيُ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُ (عَنْ مَنْصُورِ)
هو ابن المعتمر (عَنْ طَلْحَة) بن مُصَرِّف (عَنْ أَنسٍ) هو ابن مالكِ (بِهِ ) أنَّه (قَالَ: مَرَّ النَّبِيُ
مِنْ الله عِيْمُ وَقِي مُلْقاةٍ (فِي الطَّرِيقِ، قَالَ) ولأبوي ذرِّ والوقت: «فقال» بالفاء قبل القاف: (لَوْلَا
أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ (٣) المُحرَّمة عليَّ (لأَكَلُتُهَا) ظاهره: أنَّه تركها تورُّعًا خشية أن
تكون من الصَّدقة، فلو لم يخش ذلك لأكلها، ولم يذكر تعريفًا، فدلَّ على أنَّ مثل ذلك من
المُحقَّرات يُملَك بالأخذ، ولا يحتاج إلى تعريف، لكن هل يُقال: إنَّها لقطةٌ رُخَّص في ترك
تعريفها أو ليست لقطةً ولأنَّ اللَّقطة/ ما من شأنه أن يُتملَّك دون ما لا قيمة له. (وَقَالَ يَحْبَى) ده/١١٩٥٠ ابن سعيدِ القطَّان، ممَّا وصله مُسدَّدٌ في «مُسنَده» عنه، وأخرجه الطَّحاويُّ من طريق مُسدِّد:
(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) النَّوريُّ، قال/: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر (وَقَالَ زَائِدَةُ) هو ١٤٥١٤

<sup>(</sup>١) زيد في (د): «المسلف هو النَّجاشيُّ».

<sup>(</sup>٢) في (١٥): «أرسلها»، وفي (م): «بعثها».

<sup>(</sup>٣) في (د): «تكون صدقةً»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

ابن قدامة، ممَّا وصله مسلمٌ من طريق أبي أسامة عن زائدة (عَنْ مَنْصُورِ) أيضًا (عَنْ طَلْحَةَ) بن مُصَرِّف، أنَّه قال: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ).

٢٤٣٢ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَبِّهِ، عَنْ النَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَبِّهِ، عَنِ النَّهْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، فَأَرْفَعُهَا لآكُلَهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأُلْقِيهَا».

قال المؤلّف: (وَحَدَّثَنَا) وفي بعض الأصول: «ح» للتّحويل «وحدَّثنا» (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزيُّ المجاور بمكَّة قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنْ أَبِي هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ) بكسر الموحَّدة المُشدَّدة وتشديد ميم «همام»، الصَّنعانيِّ أخي وهب (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سُلُّةٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيمِ ) أنَّه (قالَ: إِنِّي لأَنْقَلِبُ (١) إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَة) بسكون الميم، هُرَيْرَةَ سُلِّةٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيمِ ) أنَّه (قالَ: إِنِّي لأَنْقَلِبُ (١) إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَة) بسكون الميم، وقال «أجد» بلفظ المضارع استحضارًا للصُّورة الماضية (سَاقِطَة عَلَى فِرَاشِي (١) فَأَرْفَعُهَا لآكُلَهَا) بالنَّصب (ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَة فَأَلْقِيهَا (٣)) بضمِّ الهمزة وسكون اللَّام وكسر القاف والرَّفع، بالنَّصب (ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَة فَأَلْقِيهَا (٣)) بضمِّ الهمزة وسكون اللَّام وكسر القاف والرَّفع، قال الكِرمانيُّ: لا غير، قال العينيُّ: يعني (٤): لا يجوز نصب الياء؛ لأنَّه معطوفٌ على «فأرفعها»، فإذا نُصِب فربَّما يُظَنُّ أَنَّه معطوفٌ على قوله: «أن تكون» فيفسد المعنى. انتهى. نعم في فروع (٥) فإذا نُصِب فربَّما يُظَنُّ أَنَّه معطوفٌ على قوله: «أن تكون» فيفسد المعنى. انتهى. نعم في فروع (٥)

<sup>(</sup>١) في (م): «الأنفلت»، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٢) قوله: «سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي» جاء في (د) و (ص) بعد قوله: «بسكون الميم» السَّابق، وليس في (م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «إنّي لأجد التّمرة»... إلى آخره: قال الشّيخ عزّ الدّين بن عبد السّلام: فيه إشكال؛ لأنّها إن كانت من الصّدقة؛ فإمّا أن تسقط من الفقير، أو من أرباب الأموال، أو من نائب الإمام؛ فلا يمتنع؛ لأنّ الفقير لو أطعمها لجاز أكلها، والعُرف كاللّفظ، وقد دلّ العرف على أنّ هذه إذا وقعت من الفقير أو من غيره؛ فإنّه يخرج عن ملكه لمن وجدها، فينبغي أن تباح، وكذلك نائب الإمام؛ لأنّه وكيل الفقراء، أو له حكمهم، وإن كانت من الغنيّ؛ فينبغي أن تباح؛ لما ذكرناه من التّعليل، والجواب: أنّ العُرف كاللّفظ -كما قيل في تقرير السّؤال - إلا أنّه لا يزيد عليه، فلو وجدنا تمرة أو نحوها في الطّريق؛ لكانت مباحة، ولا يحلّ لنا أن نأخذ من صرّة قمح قمحة واحدة ولا سمسمة من دار إنسان؛ لأنّ العرف لم يدلّ على أنّ صاحبها أباحها في هذه المواضع، إذا تقرّر ذلك؛ فنقول: تُحمّل الطّريقُ المذكورة في الحديث على طريق منزله مِنَا شَهِ المّاعدة، انتهى من خطّ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>٤) اليعني ا: ليس في (م).

<sup>(</sup>٥) في (د) و(م): «فرع».

«اليونينيَّة»: «فألقيَها» بالنَّصب، وكذا في كثير من الأصول التي وقفت عليها(١)، وفي الفرع «التِّنكزيِّ (١)»: «فألفيَها» بالفاء بدل القاف والنَّصب، وعليها علامة أبي ذرِّ مُصحَّحًا عليها، و (٣) خرَّج بعض علماء العصر النَّصبَ على أنَّه عطفٌ على «تكون» بمعنى: «ألقيها في جوفي»، أي: أخشى أن أطرحها في جوفي، وأمَّا رواية الفاء والنَّصب فعلى معنى: «ثمَّ أخشى أن أجدها من الصَّدقة»، أي: أن يظهر لي أنَّها من الصَّدقة. انتهى. فليُتأمَّل، ويحتمل تخريجه على نحو: خذ اللَّصَّ قبل يأخذك ، كقوله:

سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحا وقُرِئ شاذًا (فيدمغَه) بر «الأنبياء» [الآية: ١٨] بالنَّصب، قال في «الكشَّاف»: وهو في ضعف (٤٠)، والذي في «اليونينيَّة»: «فألفيها» بالفاء وسكون الياء لاغير، مُصحَّحًا عليها(٥٠).

# ٧ - بابٌ كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ ؟

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (كَيْفَ تُعَرَّفُ) بفتح العين والرَّاء المُشدَّدة مبنيًّا للمفعول (لُقَطَةُ أَهْلِ مَكَّة ؟ وَقَالَ طَاوُسٌ) اليمانيُّ، فيما وصله المؤلِّف في حديث «باب لا يحلُّ القتال بمكَّة» من «الحجِّ» [ح: ١٨٣٤] (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِّ مِنَ السَّعِيمُ مَا أَنَّه (قَالَ: لَا يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهَا) أي: مكَّة وحرمها (إِلَّا مَنْ عَرَّفَهَا) للحفظ لصاحبها (وَقَالَ خَالِدٌ) الحذَّاء، ممَّالًا وصله (٧) في «باب

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): كأنَّه أراد الشَّيخ زكريًّا، وعبارته: «فألقيها» بالرَّفع، أي: على الأرض، وفي نسخة: بالنَّصب عطفًا على «يكون»؛ بمعنى: أخشى أن تكون صدقة فألقيَها في جوفي، فمَن قال: لا يصحُّ عطفه على «يكون»؛ بناه على أنَّ المعنى: فألقيها على الأرض. انتهى بخطٌ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «وفي الفرع التُّنكزيِّ»، أي: الذي بخطّ شمس الدِّين محمَّد بن أحمد المزِّيِّ الغزوليّ وقف «التَّنكزية» بالدَّرب المحروق؛ فراجع المقدمة، وهذا الفرع قد يسميه أحيانًا: بفرع الناصرية.

<sup>(</sup>٣) قوله: «في الفرع التَّنكزيِّ: فألفيَها ... مُصحَّحًا عليها، و»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٤) في (د): «وهو ضعيف».

<sup>(</sup>٥) قوله: «والذي في اليونينيَّة... ، مُصحَّحًا عليها»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٦) في (د١): «فيما».

<sup>(</sup>٧) في (ص): «الحذَّاء كأصله».

ما قيل في الصَّوَّاغ» من أوائل «البيوع» إح: ٢٠٩٠] في حديثٍ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسِ (عَن ابْن عَبَّاسِ مِنْ إِنَّهُ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَى السَّمِيامِ) أنَّه قال: (لَا تُلْتَقَطُ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه (لُقَطَتُهَا) د٣/٥٥٥٠ يعني/: مكَّة (إِلَّا لِمُعَرِّف) يحفظها لمالكها، ولأبوي ذرِّ والوقت: «لا يَلتقِط»-بفتح أوَّله وكسر ثالثه - «لقطتها» بالنَّصب على المفعوليَّة «إلَّا معرِّفٌ».

٢٤٣٣ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَادٍ، عَنْ عِكْرِمَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ سِنْ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مِن اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِيْمِ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِي مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ ال لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا»، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا الإِذْخِرَ، فَقَالَ: «إِلَّا الإِذْخِرَ».

(وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين مُضبَّبًا عليه، ولأبوي ذرٌّ والوقت: (سعيدٍ) بكسرها، وهو -فيما حكاه ابن طاهرٍ - الرِّباطيُّ (١)، وفيما ذكره أبو نعيم الدَّارميُّ : (حَدَّثَنَا رَوْحٌ) بفتح الرَّاء وسكون الواو ثمَّ حاءٌ مهملةٌ، هو ابن عبادة، وقد وصله الإسماعيليُّ من طريق العبَّاس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم، عن رَوْح بن عبادة قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ) بن إسحاق المكِّيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابْن عَبَّاسِ رَبْئُمُ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيام قَالَ) أي: عن مكَّة: (لَا يُعْضَدُ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الضَّاد المعجمة، والرَّفع في الفرع على النَّفي، وجوَّز الكِرمانيُّ الجزم على النَّهي، أي: لا يُقطَع (عِضَاهُهَا) بكسر العين المهملة وفتح الضَّاد المعجمة وبعد الألف هاءان، مرفوعٌ نائبٌ عن الفاعل: شجر أمِّ غيلان، أو كلُّ شجر له شوكٌ عظيمٌ (وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا) بالرَّفع (وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ) أي: لمعرِّف على الدُّوام يحفظها، وإلَّا فسائر البلاد كذلك، فلا تظهر فائدة التَّخصيص، فأمَّا من يريد(١) أن يعرِّفها ثمَّ يتملَّكها فلا، قال النَّوويُّ في «الرَّوضة»: قال أصحابنا: ويلزم الملتقط بها الإقامة للتَّعريف، أو دفعها إلى الحاكم، ولا يجيء الخلاف فيمن التقط للحفظ هل يلزمه التَّعريف؟ بل يجزم هنا ٢٤٦/٤ بوجوبه للحديث، والله أعلم، وإنَّما اختُصَّت مكَّة بأنَّ لقطتها/ لا تُملَك؛ لإمكان إيصالها(٣) إلى ربِّها، لأنَّها إن كانت للمكِّيِّ فظاهرٌ، وإن كانت للآفاقيِّ فلا تخلو غالبًا من واردٍ إليها، فإذا عرَّفها واجدُها في كلِّ عام سَهُلَ التَّوصُّل إلى معرفة صاحبها، ولا تُلحَق لقطة المدينة الشَّريفة

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «الرَّبَاطئُ» بكسر الرَّاء وتخفيف الباء.

<sup>(</sup>١) في (د): «أراد».

<sup>(</sup>٣) في (م): «اتُّصالها»، وهو تصحيف.

بلقطة مكَّة كما صرَّح به الدَّارميُّ والرُّويانيُّ، وقضيَّة كلام صاحب «الانتصار»: أنَّه(١) كحرم مكَّة كما في حرمة الصَّيد، وجرى(١) عليه البلقينيُّ؛ لما روى أبو داود بإسنادٍ صحيح في حديث المدينة: «ولا تُلتقَط لقطتها إلَّا لمن أشاد بها»، وهو بالشِّين المعجمة ثمَّ الدَّال المهملة، أي: رفع صوته، وقال جمهور المالكيَّة وبعض الشَّافعيَّة: لقطة مكَّة كغيرها من البلاد، ووافق جمهورَ الشَّافعيَّة من المالكيَّة الباجيُّ وابن العربيِّ ؛ تمشُّكًا بحديث الباب، لكن قال ابن عرفة منتصرًا لمشهور مذهب المالكيَّة: والانفصال عن التَّمسُّك به على قاعدة مالكِ في تقديمه العمل على الحديث الصّحيح حسبما ذكره ابن يونس في «كتاب الأقضية»، ودلَّ عليه استقراء المذهب، وقال ابن المنيِّر: مذهب مالكِ التَّمسُك بظاهر الاستثناء؛ لأنَّه نفي الحلُّ واستثنى المنشِد، والاستثناء من النَّفي إثباتٌ، فيكون الحلُّ ثابتًا للمنشد، أي: المُعرِّف، يريد: بعد قيامه بوظيفة التَّعريف، وإنَّما يريد(٣) على هذا: أنَّ مكَّة وغيرها بهذا الاعتبار في تحريم اللُّقطة قبل التَّعريف، وتحليلها بعد التَّعريف/ واحدٌ، والسِّياق يقتضي اختصاصها عن غيرها، والجواب: أنَّ الذي ١٩٦/٣٥ أشكل على غير مالك (١) إنَّما هو تعطيل المفهوم، إذ مفهوم اختصاص مكَّة بحلِّ اللُّقطة بعد التَّعريف(٥) وتحريمها قبله أنَّ غير مكَّة ليس كذلك، بل(١) تحلُّ لقطته مطلقًا، أو تحرم مطلقًا، وهذا لا قائل به، فإذا آل الأمر إلى هذا، فالخطب سهلِّ (٧) يسيرٌ، وذلك أنَّا اتَّفقنا على أنَّ التَّخصيص إذا خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، وكذلك نقول هنا: الغالب أنَّ لقطة مكَّة ييْئَس ملتقطها من صاحبها لتفرُّق الخلق عنها إلى الآفاق البعيدة، فربَّما داخله الطَّمع فيها من أوَّل وهلةٍ، فاستحلُّها قبل التَّعريف، فخصَّها الشَّارع بالنَّهي عن استحلال لقطتها قبل التَّعريف لاختصاصها بما ذكرناه، فقد ظهر للتَّخصيص فائدةٌ سوى المفهوم، فسقط الاحتجاج به(^)،

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «أنَّ حرمها».

<sup>(</sup>۲) في (د): «كما جرى».

<sup>(</sup>٣) في (س): «يزيد».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «مكَّة»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) في غير (م): «التَّحريم»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

<sup>(</sup>٦) في (د): «قيل»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٧) «سهل»: ليس في (د) و (ص) و (م).

<sup>(</sup>A) «به»: ليس في (د).

وانتظم(١) الاختصاص حينئذٍ وتناسب السّياق؛ وذلك أنَّ المأيوس من معرفة صاحبه لا يُعرَّف، كالموجود بالسَّواحل، لكنَّ مكَّة تختصُّ بأن تُعرَّف لقطتها، وقد نصَّ بعضهم على أنَّ لقطة العسكر ببلد(١) الحرب إذا تفرَّق العسكر لا تُعرَّف سنةً لأنَّها إمَّا لكافر فهي مباحةً، وإمَّا لأهل العسكر فلا معنى لتعريفها في غيرهم، فظهر حينئذ اختصاص مكَّة بالتَّعريف، وإن تفرَّق أهل الموسم مع أنَّ الغالب كونها لهم وأنَّهم لا يرجعون لأجلها، فكأنَّه بَلِالمِّلاة الرُّلم قال: ولا تحلُّ لقطتها إلَّا بعد الإنشاد والتَّعريف سنةً بخلاف ما هو من جنسها؛ كمجتمعات العساكر ونحوها، فإنَّ تلك تحلُّ بنفس(٣) افتراق العسكر، ويكون المذهب حينئذٍ أقعد بظاهر الحديث من مذهب المخالف، لأنَّهم يحتاجون إلى تأويل اللَّام وإخراجها عن التَّمليك، ويجعلون المراد: ولا تحلُّ لقطتها إلَّا لمنشدٍ فيحلُّ له إنشادها لا أخذها، فيخالفون ظاهر اللَّام وظاهر الاستثناء، ويحقِّق ما قلناه: -من أنَّ (١) الغالب على مكَّة أنَّ لقطتها لا يعود لها صاحبها- أنَّا لم نسمع أحدًا ضاعت له نفيقةُّ (٥) بمكَّة ، فرجع إليها ليطلبها ولا بعث (٦) في ذلك ، بل ييْئَس منها بنفس التَّفرُّق ، والله أعلم.

(وَلَا يُخْتَلَى) بِضمِّ التَّحتيَّة وسكون المعجمة، مقصورًا، أي: لا يُقطَع (خَلَاهَا) بفتح المعجمة، مقصورًا: كلؤها الرَّطب (فَقَالَ عَبَّاسٌ) بدون «ال» عمُّه بَالسِّه السَّه: (يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَّا الإِذْخِرَ) بكسر الهمزة وبالذَّال(٧) والخاء المكسورة المعجمتين: نبتُّ معروفٌ طيِّب الرَّائحة (فَقَالَ) بَمِلِيطِّلة الرَّال ولأبي الوقت: «قال»: (إِلَّا الإِذْخِرَ) بالنَّصب على الاستثناء كالأوَّل، قال ابن مالك: وهو المختار على الرَّفع، إمَّا لكون الاستثناء متراخيًا عن المستثنى منه، فتفوت المشاكلة بالبدليَّة (٩)، د٣/١٩٦/ وإمَّا لكون الاستثناء عرض/في آخر الكلام، ولم يكن مقصودًا أوَّلًا.

<sup>(</sup>۱) في (د) و (م): «انقطع»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>۲) في (ب) و (س): «بدار»، وفي (ص): «ببلاد».

<sup>(</sup>٣) في (ص): "بنحو".

<sup>(</sup>٤) «أنَّ»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) في (د): «نفقته».

<sup>(</sup>٦) ڧ(د): "يبعث".

<sup>(</sup>٧) في (د) و (ص): ﴿والذَّالِ».

<sup>(</sup>A) قوله: «عمُّه عليه الصَّلاة والسَّلام: يَا رَسُولَ اللهِ... فَقَالَ عليه الصَّلاة والسَّلام» سقط من (م).

<sup>(</sup>٩) «بالبدليَّة»: مثبتٌ من (د) و(س).

٢٤٣٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِئُ قَالَ: حَدَّثَنِي اَبُو هُرَيْرَةَ شِيَّةٍ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللهُ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةً شِيَّةٍ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنَاشِيرٍ مَكَّةً، قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةً الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالمُوْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لأَحَدِ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّ لِي سَاعَةً مِنْ الفِيلَ، وَإِنَّهَا لاَ تَحِلُ لاَ حَدِي اللهِ الْمَثْنِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

<sup>(</sup>١) في (د): «رسول الله»، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>۱) «ما»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) «كأصله»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): تقدَّم في «الجنائز» أنَّها مِن ضَحوة النَّهار إلى بعد صلاة العصر؛ كما في «كتاب الأموال» لأبي عُبَيدٍ.

«لن تحلَّ» (لأَحَدِ بَعْدِي) ولأبي ذرِّ: «من بعدي»(١) (فَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا) بالرَّفع نائبًا عن الفاعل، أي: لا يجوز لمحرم ولا حلالٍ(١) (وَلَا يُخْتَلَى) أي: لا يُقطّع (شَوْكُهَا) بالرَّفع أيضًا كسابقه (وَلَا تَحِلُ سَاقِطَتُهَا) لقطتها (إِلَّا لِمُنْشِدٍ) معرِّف يعرِّفها ويحفظها لمالكها، ولا يتملَّكها كسائر اللُّقطات في غيرها من البلاد (وَمَنْ قُتِلَ) بضمَّ القاف وكسر التَّاء (لَهُ قَتِيلٌ) بالرَّفع نائبًا عن الفاعل (فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه مبنيًا للمفعول، أي: يُعطَى الدِّية (وَإِمَّا أَنْ يُقِيدَ) بضمَّ أوَّله وكسر ثانيه (")، أي: يقتصَّ (فَقَالَ العَبَّاسُ) بن عبد المطَّلب ﴿ اللَّهِ: (إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّا) وللحَمُّويي والمُستملى: «فإنَّما» (نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا) نمِّهدها به، ونسدُّ به فرج(١) اللَّحد المتخلِّلة بين اللَّبنات (وَ) سُقُف (بُيُوتِنَا) نجعله فوق الخشب، والمعنى: ليكن الإذخر استثناء "٥٥ من كلامك يا رسول الله، فيتمسَّك به من يرى انتظام الكلام من متكلِّمين، لكنَّ التَّحقيق في المسألة أنَّ كلًّا من المتكلِّمين إذا كان ناويًا لما يلفظ به الآخر، كان كلُّ متكلِّمًا(١) بكلام تامّ، ولهذا لم يكتف في هذا الحديث بقول العبَّاس: ﴿إِلَّا الْإِذْخُرِ ﴾ (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صِنَ الله المِنْ الله الله الله الله على المشهور في مثله (فَقَامَ المشهور في مثله (فَقَامَ المناه المشهور في مثله (فَقَامَ أَبُو شَاوِ(٧)) بالهاء الأصليَّة منوَّنةً، وهو مصروفٌ، قال عياضٌ: كذا ضبطه بعضهم وقرأته أنا معرفةً ونكرةً، ونقل ابن الملقِّن عن ابن دحية أنَّه بالتَّاء منصوبًا، قال في «المصابيح»: لا يُتصوَّر د١٩٧/٣ نصبه /؛ لأنَّه مضافٌ إليه في مثل هذا العَلَم دائمًا، وإنَّما مراده: أنَّه مُعرَبٌ بالفتحة في حال الجرّ لكونه غير منصر في؛ وذلك لأنَّ القاعدة في العَلَم ذي الإضافة اعتبارُ حال المضاف إليه بالنِّسبة إلى الصِّرف وعدمه، وامتناع دخول اللَّام(^) ووجوبها، فيمتنع مثلُ هذا، ومثلُ: «أبي هريرة» من

<sup>(</sup>١) قوله: "وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ، ... ولأبي ذرِّ: من بعدي " سقط من (م).

<sup>(</sup>١) في (ب) و(س): «لحلال»، وفي (د): «لحال».

<sup>(</sup>٣) في (د): اثالثه ا، وهو تحريفً.

<sup>(</sup>٤) في (ص): ﴿بها فروجِ ١٠

<sup>(</sup>٥) في (د): المستثنى ١.

<sup>(</sup>٦) في (ل): «كلُّ متكلِّم»، وفي هامشها: قوله: «متكلِّم» كذا بخطُّه بصورة المرفوع، والأوجه: متكلِّمًا؛ بالنَّصب خبر كان. انتهى. أو هو على لغة ربيعة.

<sup>(</sup>٧) في هامش (ل): أي: بالشِّين المعجمة.

<sup>(</sup>A) في (د): «الألف واللَّام»، وهو بمعناه.

الصَّرف، ومن دخول الألف واللَّام، وينصرف مثل: «أبي بكر»، وتجب اللَّام في مثل: «أمرئ القيس»، وتجوز في مثل: «ابن العبَّاس(۱)». انتهى. و(۱) أبو شاه: (رَجُلِّ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ) ويُقال: إنَّه كلبيُّ، ويُقال: فارسيُّ، من الأبناء الذين قدموا اليمن في نصرة سيف بن (۱) ذي يزن (١١)، قال في «الإصابة»: كذا رأيته بخطِّ السِّلَفيِّ، وقال: إنَّ هاءه أصليَّة، وهو بالفارسيِّ، ومعناه: الملك، قال (٥): ومن ظنَّ أنَّه (٢) باسم أحد الشِّياه فقد وهم. انتهى.

(فَقَالَ) أي: أبو شاه: (اكْتُبُوا لِي يَارَسُولَ اللهِ) يعني: الخطبة المذكورة (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْمِيمِ، اكْتُبُوا لأَبِي شَاهِ) قال الوليد بن مسلم: (قُلْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ) عبد الرَّحمن: (مَا قَوْلُهُ) أي: أبي شاه (اكْتُبُوا لِي يَارَسُولَ اللهِ، قَالَ: هَذِهِ الخُطْبَةَ) بالنَّصب على المفعوليَّة، ولأبي ذرِّ: «قال: هذه الخطبةُ» بالرَّفع (٧) (الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُمِيمِ مَهَ).

وفي هذا الحديث ثلاثة من المدلِّسين على نسقٍ واحدٍ، لكن قد صرَّح كلُّ واحدٍ من رواته بالتَّحديث، فزالت التُهمة، وفيه رواية تابعيِّ عن تابعيِّ عن الصَّحابيِّ، وأخرجه مسلمٌ في «الحجِّ»، وكذا أبو داود وفي «العلم» و «الدِّيات»، والنَّسائيُّ في «العلم»، والتِّرمذيُّ وابن ماجه في «الدِّيات».

#### ٨ - بابٌ لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةُ أَحَدِ بِغَيْر إِذْنِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةُ أَحَدِ بِغَيْرِ إِذْنِ) بالتَّنوين (^//، ولأبي ذرِّ عن ١٤٨/٤ الكُشْمِيْهَنِيِّ: «بغير إذنه» بالهاء، والماشية -فيما قاله في «النِّهاية» - تقع على الإبل والبقر والغنم، لكنَّها في الغنم أكثر.

<sup>(</sup>١) في (د): «عبَّاس».

<sup>(</sup>۲) زید فی (ص): «أمّا».

<sup>(</sup>٣) «بن»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): وبخط المقريزيِّ ما نصُّه: سيف بن ذي يزن: ملك اليمن بعد الحبشة، قيل: اسمه شراحيل، وكنيته: أبو مرَّة، ولقبه: سيف، واسم ذي يزن عامرٌ.

<sup>(</sup>٥) «قال»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٦) ﴿أَنَّهُ ﴾: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج): مبتدأ وخبر.

<sup>(</sup>٨) «بالتَّنوين»: ليس في (د).

٢٤٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ اللهِ مَنْ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ اللهِ مَنْ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

<sup>(</sup>١) قوله: «وفي رواية يزيد بن الهاد عن مالك ... أنَّه سمع رسول الله» ليس في (م).

<sup>(</sup>٢) اوأصله ا: ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) افيه اليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): وفتحها.

<sup>(</sup>٥) في (ص): ﴿وَالرُّفَعِ﴾.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): كذا بخطِّه، والَّذي في «فتح الباري» قال: «تُنتَقَل» بالنُّون والقاف وضمَّ أوَّله «تُفتَعَل» مِنَ النقل، أي: تُحوَّل مِن مكان إلى آخر، قال: ورواه بعضهم: «فيُنتثَل» بمثلَّثة بدل القاف، والنَّثل: النَّثر مرَّةً واحدةً بسرعة، وقيل: الاستخراج، وهو أخصُّ مِنَ النَّقل، وهكذا أخرجه مسلم... إلى آخره.

<sup>(</sup>٧) في (ج) و(ل): «فيُنتَفَل طعامه»؛ بضمّ الياء، وسكون النّون، وفتح التّاء والفاء، من «فينتفل» منصوبًا»، وفي هامشهما: قوله: «والفاء من فينتفل منصوبًا» كذا بخطّه، والصّواب: منصوبٌ؛ لأنّه خبر لقوله: «والفاء»، ثمّ إنّ في قوله: «والفاء» منصوب تجوُّز، بل هو عاطف على المنصوب، فنسبة النّصب إليه مجاز، انتهى. والسّابق هو قوله: «أن تؤتى».

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ في «القضاء»، وأبو داود في «الجهاد».

### ٩ - بابِّ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ رَدَّهَا عَلَيْهِ ، لأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ رَدَّهَا عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> لأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ).

٢٤٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ فِي اللَّقَطَةِ، يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ فِي اللَّقَطَةِ، قَالَ رَسُولَ اللهِ سِنَا اللهِ سِنَا اللهِ عَنِ اللَّقَطَةِ، قَالَ: «عَرِّفُهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ»، قَالُوا:

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «على المفعوليَّة لضروع» كذا بخطُّه، والأولى: لفعل ضروع، الذي هو «تَخزُن».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): لابن حجر كتاب: «المِنحَة، فيما علَّق الشَّافعيُّ به القولَ على الصِّحَّة». «منه».

<sup>(</sup>٣) «الرّواية»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ص) و(ل): الخُبنة: وهي معطف الإزار وطرف الثَّوب، أي: لا يأخذ في ثوبه، يُقال: أُخْبَنَ الرَّجلُ؛ إذا خبَّأ شيئًا في خُبنةِ ثوبه أو سراويله، ومنه حديث ابن عمر. «نهاية».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «التّرمذيُّ»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (١٠٩/٥).

<sup>(</sup>٦) في (م): «إليه»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالَةُ الغَنَمِ؟ قَالَ: «خُذُهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لأَخِيكَ، أَوْ لِلذُّنْبِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالَةُ الإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ مِنَا للهَ مَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ -أَوِ احْمَرَّ وَجْهُهُ- ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء الثَّقفيُّ مولاهم البغلانيُّ البلخيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الأنصاريُّ المدنيُّ (عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي(١) عَبْدِ الرَّحْمَنِ) التَّيميُّ(١) مولاهم المدنيُّ المعروف بربيعة الرَّأي (عَنْ يَزيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْن خَالِدٍ الجُهَنِيِّ ﴿ اللَّهِ : أَنَّ رَجُلًا) وفي السَّابقة [ح:٢٤٢٧]: أنَّه أعرابيٌّ، وهو يردُّ على ابن بشكوال حيث فسَّره ببلالي، وفسَّره الحافظ ابن حجر بسُوَيدٍ والدعقبة بن سُوَيدٍ الجهنيِّ؛ لحديثٍ أخرجه الحميديُّ وابن السَّكن وغيرهما -كما مرَّ- (سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صِنَالله عِن اللَّقَطَةِ) ما حكمها؟ (قَالَ) مِنَالله عِن اللَّهِ عَن اللَّقَطَةِ) ما حكمها؟ (قَالَ) مِنَالله عِن اللَّهِ عَن اللَّقَطَةِ) سَنَةً) وجوبًا، ولا يجب الاستيعاب للسَّنة، بل تُعرَّف(٣) على العادة (ثُمَّ اعْرِفْ وِكَاءَهَا) بكسر الواو: الخيط الذي يُربَط به وعاؤها (وَعِفَاصَهَا) بكسر العين: وعاءها، وهذا يقتضي أنَّ التَّعريف يكون قبل معرفة علاماتها، وفي «باب ضالَّة الغنم» [ح:٢٤٢٨]: «اعرف عفاصها ووكاءها ثمَّ عرِّفها سنةً»، وهي رواية الأكثر، وهي تقتضي أن يكون التَّعريف متأخِّرًا عن العلامات، فجمع بينهما د٣/١٩٨/ النَّوويُّ بأن يكون مأمورًا بمعرفة العلامات/أوَّل ما يَلْتَقِط حتَّى يعلم صِدْقَ واصفها إذا وصفها كما مرَّ، ثمَّ بعد تعريفها سنةً إذا أراد أن يتملَّكها يعرِّفها(١) مرَّةً أخرى تعرُّفًا وافيًا مُحقَّقًا، لِيَعْلَم قَدْرَها وصفتها قبل التَّصرُّف فيها (ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا) أي: مالكها (فَأَدِّهَا إلَيْهِ) إن كانت موجودةً، وإلَّا فردًّ/ مثلها إن كانت مثليَّةً، أو قيمتها يوم التَّملُّك إن كانت متقوَّمةً؛ لأنَّه يوم دخولها في ضمانه، وضمانها ثابتٌ في ذمَّته من يوم التَّلف، ولا ريب أنَّ المأذون في استنفاقه إذا أُنفِق لا تبقى عينه، وإن جاء المالك وقد بيعت اللُّقطة فله الفسخ في زمن الخيار لاستحقاقه الرُّجوع بعين(٥) ماله مع بقائه، وقيل: ليس له الفسخ؛ لأنَّ خيار العقد إنَّما يستحقُّه العاقد دون غيره؛ لأنَّ (٦) شرط

<sup>(</sup>١) ﴿أبى»: سقط من (ب).

<sup>(</sup>٢) في غير (د) و(س): «التَّميميُّ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (د): «يعرِّف».

<sup>(</sup>٤) في (س): «تَعَرَّفها».

<sup>(</sup>٥) في غير (د): العين».

<sup>(</sup>٦) في (د) و (م): ﴿ لا أنَّ ﴾، ولعلَّه تحريفٌ.

الخيار للمشتري وحده، فليس للمالك الخيار، ولو كانت موجودة، لكنّها نقصت بعد التّملُك لزم الملتقط ردُّها مع غرم الأرش؛ لأنّ جميعها مضمون عليه، فكذا بعضها، وزاد المولّف في الحديث المسوق في «ضالّة الغنم» [ح:٢٤١٨]: «وكانت وديعة عنده» (قَالُوا) ولأبوي ذرّ والوقت: «فقال» أي: الرّجل: (يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالّةُ الغَنَمِ) ما حكمها؟ (قَالَ) ولأبوي ذرّ والوقت: «فقال» أي الرّجل: (يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالّةُ الغَنَمِ) ما حكمها؟ (قَالَ) ويُلِيسُونِ اللهُ مُعرّضة للفّياء ولم يأخذها غيرك يأكلها الذّب غالبًا، فنبّه على جواز التقاطها وتملُّكها وعلى ما هو العلّة، وهو (١٠ كونها يأكلها الذّب غالبًا، فنبّه على الحراد هذا الحكم في كلّ حيواني يعجز عن الرّغيّة بغير راع، والتّحفُظ مُعرّضة للضّياع ليدلّ على الحراد هذا الحكم في كلّ حيواني يعجز عن الرّغيّة بغير راع، والتّحفُظ عن صغار السّباع (قَالَ) السّائل: (يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالّةُ الإبلِ) ما حكمها؟ (قَالَ) زيد بن خالد: (فَعَنْ صَغْلُ الرّاوي (ثُمَّ قَالَ) إلسّائل: (يَا رَسُولَ اللهِ، فَضَالّةُ الإبلِ) ما حكمها؟ (قَالَ) زيد بن خالد: شكّ الرّاوي (ثُمَّ قَالَ) بَيلِيسَّة المَّمِ اللهُ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا) وأشار بالتّقييد بقوله: الرّواية الأخرى [ح:٢٤١٩]: «ترد الماء وتأكل الشّجر» (حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا) وأشار بالتّقييد بقوله: «معها سقاؤها» إلى أنَّ المانعَ والفارقَ بينها وبين الغنم ونحوها(١٠ استقلالُها بالتَّعيُّش.

### ١٠ - بابٌ هَلْ بَأْخُذُ اللَّقَطَةَ وَلَا يَدَعُهَا تَضِيعُ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ

هذا (بابٌ) بالتّنوين (هَلْ يَأْخُذُ) الشَّخص (اللَّقَطَةَ وَلَا يَدَعُهَا) حال كونها (تَضِيعُ) بتركه إيَّاها (حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُ) قال الحافظ ابن حجرٍ: سقطت «لا» بعد «حتَّى» في رواية ابن شبُويه، وأظنَّ الواو سقطت من قبل «حتَّى»، والمعنى: لا يدعها تضيع ولا يدعها حتَّى يأخذها من لا يستحقُّ، وتعقبه العينيُ فقال: لا يحتاج إلى هذا الظَّنِّ ولا إلى تقدير الواو؛ لأنَّ المعنى صحيحٌ، والمعنى: لا يتركها ضائعةً ينتهي إلى أخذها من لا يستحقُّ، وأشار بهذه التَّرجمة إلى الرَّدُ على من كره اللُّقطة مستدلًّا بحديث الجارود مرفوعًا عند النَّسائيُ بإسنادٍ صحيح: «ضالَّة المسلم حَرَّق النَّار»/ بفتح الحاء المهملة (٣) والرَّاء، وقد تُسكَّن الرَّاء، والمعنى: د٣/١٩٠٠ أنَّ ضالَّة المسلم إذا أخذها إنسانُ ليتملَّكها أدَّته إلى النَّار، وهو تشبية بليغٌ حُذِف منه حرف التَّشبيه للمبالغة، وهو من تشبيه المحسوس، ومذهب الشَّافعيَّة استحبابها لأمينٍ التَّشبيه للمبالغة، وهو من تشبيه المحسوس بالمحسوس، ومذهب الشَّافعيَّة استحبابها لأمينٍ

(۱) في (د): «وهي».

<sup>(</sup>٢) ﴿ونحوها ؛ ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) «المهملة»: ليس في (ص).

وثق بنفسه، وتُكرَه لفاسقِ لئلًا تدعوه نفسه إلى الخيانة، ولا تجب وإن غلب على ظنّه ضياع اللُّقطة وأمانة نفسه كما لا يجب قبول الوديعة، وحملوا حديث الجارود على من لا يعرِّفها؛ لحديث زيد بن خالدِ عند مسلمٍ: «من آوى الضَّالَّة فهو ضالٌ ما لم يُعرِّفها».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ، بمعجمةٍ ثمَّ مهملةٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ) بالتَّصغير، الحضرميُّ أبي يحيى الكوفيُّ، أنّه (قَالَ: سَمِعْتُ سُويْدَ ابْنَ غَفَلَةَ) بتصغير «سُويَد»، وفتح الغين المعجمة والفاء واللَّام من «غَفَلَة»، الجعفيُّ المخضرم التَّابعيُّ الكبير (قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ) بفتح السِّين وسكون اللَّام، ابن يزيد ابن عمرو، الباهليُّ، يُقال: له صحبةٌ، وكان يلي الخيول أيَّام عمر، وهو أوَّل من استُقضِي على الكوفة (وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ) بضمِّ الصَّاد المهملة وسكون الواو وبالحاء المهملة، العبديُّ التَّابعيُّ الكبير المخضرم (فِي غَزَاقٍ) زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة: حتَّى إذا كنَّا بالعُذَيب، وهو بضمُّ العين المهملة وفتح الذَّال المعجمة آخره مُوحَّدةٌ، موضعٌ، أو هو بين الجار وينبع (()، أو وادِ بظاهر الكوفة (فَوَجَدْتُ سَوْطًا، فَقَالَ لِي) أحدهما، ولأبي ذرِّ: «ولكنِّي» (إِنْ وَجَدْتُ صَاحِبَهُ) دفعته اليه (وَلِيَّا المُنْ مُنْعُنُ بِهِ، فَلَمَّارَ جَعْنَا(٣) حَجَجْنَا، فَمَرْرُتُ بِالمَدِينَةِ، فَسَأَلْتُ أُبِيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ)

<sup>(</sup>١) في (م): المنبع ا، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قال: «ألقه» كذا بخطِّه، على الحكاية أو المشاكلة.

<sup>(</sup>٣) هامش (م): وفي بعض نسخ المتن «رجعنا من حجّنا».

تعالى (عَنْهُ) عن حكم التقاط السَّوط (فَقَالَ: وَجَدْتُ صُرَّةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ سِنَاسْهِ مِ فِيها مِنَةُ دِينَارِ) استُدِلَّ به لأبي حنيفة / في تفرقته بين قليل اللُّقطة وكثيرها ((()) فيعرِّف الكثير سنة، (١٥٠/٤ والقليل أيّامًا، وحدُّ القليل عنده ما لا يوجب القطع وهو ما دون العشرة ((() (فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَ مِنَاسْهِ مِ مَنَاسْهِ مِ مَنَاسْهِ مِ مَنَاسُهِ مِ مَنْ اللَّهِ مِ اللَّهُ النَّبِيَ مِنَاسُهِ مِ وَقَالَ: عَرِّفُهَا حَوْلًا، فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا) أي: فلم أجد من يعرفها (ثُمَّ أَتَيْتُهُ) النَّبي مِنَاسُهِ اللَّهِ (فَقَالَ) بَيْلِ مِنَاهِ اللَّهِ (وَوَقَالَ) بَيْلِ مِنَاهِ اللَّهُ اللَ

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ)/واسمه عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) عثمان بن جَبَلة -بفتح د١٩٩/٣ الجيم والمُوحَّدة - الأزديُّ البصريُّ (عَنْ شُعْبَة) بن الحجَّاج (عَنْ سَلَمَة) هو ابن كُهيلٍ (بِهَذَا) الحديث المذكور (قَالَ) شعبة بن الحجَّاج: (فَلَقِيتُهُ) أي: سلمة بن كُهيلٍ، كما صرَّح به مسلمٌ (بَعْدُ) بالبناء على الضَّمِّ، حال كونه (بِمَكَّة، فَقَالَ) سلمة (١٠ (لَا أَدْرِي) قال سويدٌ: (أَثَلَاثَةَ أَحْوَالِ، أَوْ) قال: (حَوْلًا وَاحِدًا؟) وقد مرَّ ما في هذه المسألة من البحث، وأنَّ الشَّكَ يوجب سقوط المشكوك فيه وهو الثَّعريف سنةً واحدةً في أوَّل «اللُّقطة» [ح: ٢٤١٦].

<sup>(</sup>١) «وكثيرها»: مثبتٌ من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): عبارة «المنهاج»: والأصحُّ أنَّ الحقير لا يُعرَّف سَنةً، بل زمنًا يُظَنُّ أنَّ فاقده يُعرِض عنه غالبًا، قال شارحُه الشَّمس الرَّمليُّ: والأصحُّ عندهما -أي: الشَّيخين- عدمُ تقديره؛ أي: الحقير، بل ما يُظَنُّ أنَّ صاحبه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبُه له غالبًا، ثمَّ قال: ويختلف باختلافه؛ فدانق الفضَّة حالًا، والذَّهب نحو ثلاثة أيَّام، قال: ومحلُ ما تقرَّر في المتموَّل، أمَّا غيرُه -كحبَّة زبيب- فإنَّه يستبدُّ واجده به ولو في حرم مكَّة؛ كما هو ظاهر.

<sup>(</sup>٣) «فعرَّفتها حولًا»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) «أي»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٥) في (د): «عددها»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٦) في (م): «له».

### ١١ - باب مَنْ عَرَّفَ اللُّقَطَةَ ، وَلَمْ يَذْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ

(باب: مَنْ عَرَّفَ اللُّقَطَةَ، وَلَمْ يَدْفَعْهَا) بالدَّال المهملة(١)، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «ولم يرفعها» -بالرَّاء - (إِلَى السُّلْطَانِ).

آلاً المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ الْمُنْ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ الْبَنِ خَالِدِ اللَّهَ عَنْ ضَالَةِ الإِبلِ، فَتَمَعَّرَ وَجُهُهُ، وَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! بِعِفَاصِهَا وَوِكَائِهَا، وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْ بِهَا»، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الإِبلِ، فَتَمَعَّرَ وَجُهُهُ، وَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! بِعِفَاصِهَا وَوِكَائِهَا، وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْ بِهَا»، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الإِبلِ، فَتَمَعَّرَ وَجُهُهُ، وَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، دَعْهَا حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا»، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الغَنَمِ، فَقَالَ: «هِيَ لَكَ، أَوْ لِلدِّيْكِ، أَوْ لِلذِّئْبِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفِريابيُ -بكسر الفاء - قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الفَّوريُ (عَنْ رَبِيعَةَ) الرَّأي (عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى المُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الجهنيُ (بَنِيَّةِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا) مرَّ الخلاف في اسمه [ح: ٢٤٢٧] (سَأَلَ النَّبِيَ مِنَاشِطِيمُ عَنِ اللَّقَطَةِ) ما حكمها؟ (قَالَ) بَيلِطِسَة النِّمَا: (عَرَّفُهَا سَنَةٌ، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْيِرُكَ بِعِفَاصِها) وعائِها (وَوِكَائِهَا) فادفعها إليه (وَإِلَّا) بأن لم يجئ أحدٌ أو جاء، ولم يخبر بعلاماتها (فَاسْتَنْفِقْ بِهَا) فإن جاء صاحبها فَرُدَّ بدلها (وَسَأَلَهُ) الأعرابيُ (عَنْ) حكم (ضَالَّةِ الإِبلِ، فَتَمَعَّرَ) بتشديد العين المهملة، أي: تغيَّر (وَجُهُهُ) بَالِشِابِلَيْم من الغضب (وَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا) بالذَّال المعجمة (تَرِدُ المَاءَ وَتَأْكُلُ النَّمَبُرَ) فهي مستغنيةٌ بذلك عن الحفظ (دَعْهَا) اتركها (حَتَّى يَجِدَهَا رَبُهَا) مالكها، نعم إذا الشَّجَرَ) فهي مستغنيةٌ بذلك عن الحفظ (دَعْهَا) اتركها (حَتَّى يَجِدَهَا رَبُهَا) مالكها، نعم إذا وَسَأَلَهُ) الأعرابيُ أيضًا (عَنْ) حكم (ضَالَّةِ الغَنَم، فَقَالَ) بَيلِشِّابُولِيَّم: (هِيَ لَكَ) إن أخذتها (أَوْ لِلذَّنْبِ) ما لتقط آخر (أَوْ لِلذَّنْبِ) يأكلها إن تركتها ولم يأخذها غيرك لأنَّها لا تحمي نفسها.

۱۲ - بابّ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين بغير ترجمةٍ ، وسقط لأبي ذرٌّ ، فهو كالفصل من سابقه.

<sup>(</sup>١) «المهملة»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٢) في (ص): «المفازة».

آخبَرَنِي البَرَاءُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ شَرِّمٌ، وَحَدَّنَنَا عِبْدُ النَّفْرُ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنِي البَرَاءُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ شَرِّمٌ، وَحَدَّنَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ شَرِّمٌ قَالَ: انْطَلَقْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَم يَسُوقُ غَنَمَهُ، فَقُلْتُ: لِمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: لِبَرَاءِ عِنْ أَبِي بَكْرِ شَرَّمُ قَالَ: لَمَنْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي؟ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَسَمَّاهُ فَعَرَفْتُهُ، فَقُلْتُ: هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ لَبَنِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: هَلْ أَمْرُتُهُ أَنْ يَنْفُضَ ضَرْعَهَا مِنَ الغُبَادِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ كَفَيْهِ، قَقَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: هَلْ أَمْرُتُهُ أَنْ يَنْفُضَ كَفَيْهِ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: وَمُنْ مَنْ أَمْرِتُهُ أَنْ يَنْفُضَ كَفَيْهِ فِالأُخْرَى - فَحَلَبَ كُنْبَةً مِنْ لَبَنِ، وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللهِ مِنْ الشَيْمِ مِ اللّهُ مِنْ الشَيْمِ مِنْ الْمَولِ اللهِ مِنْ الشَولُهُ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ مِنَ الشَولُهُ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ مِنَ الشَولِ اللهِ مِنْ الشَولُ اللهِ مَنْ اللهُ مَا وَلَا اللهِ مِنْ الْمَرِبُ حَتَّى رَضِيتُ.

وبه (١) قال: (ح)(١): (وحَدَّثَنَا (٣) عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ) الغُدَانيُ -بضم الغين المعجمة والتَّخفيف البصريُ، وثَقه غير واحدٍ، قال: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بن يونس (عَنْ) جدِّه (أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله (٤) السَّبيعيُ (عَنِ البَرَاءِ) بن عازبٍ (عَنْ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِّيق/ (بُرُنَّهُ) أَنَّه (قَالَ: انْطَلَقْتُ) وفي د٣١٩٩٠ (علامات النُبوّة) [ع: ٢٦١٥] من طريق زهير بن معاوية: أَسْرَينا ليلتنا ومن الغد حتَّى قام قائم الظّهيرة، وخلا الطَّريق لا يمرُ فيه أحدٌ، فرُفِعتْ لنا صخرةٌ طويلةٌ لها ظلٌ لم تأتِ عليه الشَّمس، فنزَلْنا عنده، وسَوَّيتُ للنَّبيُ مِن اللهُ عِبْمُ مكانًا بيدي ينام عليه، وبسطتُ فيه فروةٌ وقلت: نَمْ يارسول، وأنا أنفض لك ما حولك، فنام وخرجتُ أنفض ما حوله (فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَم يَسُوقُ عَنَمَهُ، فَقُلْتُ) وسقطت (الفاء) لغير أبي ذرِّ، وثبتت له / في نسخة (لِمَنْ) ولأبي ذرِّ: (ممَّنَ) -بالميم عامراللهم - (أَنْتَ؟ قَالَ: لِرَجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَسَمَّاهُ فَعَرَفْتُهُ) ولم يُعرَف اسم الرَّاعي، ولا صاحب بلك ما وذكر الحاكم في «الإكليل» ما يدلُّ على أنَّه ابن مسعودٍ، قال الحافظ ابن حجرِ: وهو وهمٌ.

<sup>(</sup>١) «وبه»: ليس في (م).

<sup>(</sup>۱) «ح۱: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٣) في (م): «حدَّثنا»، وكذا في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٤) ﴿عمرو بن عبدالله﴾: مثبتٌ من (ب) و(س).

(فَقُلْتُ: هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ لَبَنِ؟) بفتح اللّام والمُوحَّدة، وحكى عياضٌ: أنَّ في رواية (١): «لُبَّنِ» بضمّ اللّام (١) وتشديد المُوحَّدة، جمع لابنٍ، أي: ذوات لبنٍ (فَقَالَ: نَعَمْ) فيها (فَقُلْتُ: هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي؟) قال في «الفتح»: الظَّاهر أنَّ مرادَه بهذا الاستفهام، أي: أمعك إذنَّ في الحلب لمن يمرُّ بك على سبيل الضِّيافة؟ وبهذا يندفع الإشكال، وهو كيف استجاز أبو بكر أخذ اللَّبن من الرَّاعي بغير إذن مالك الغنم، ويحتمل أن يكون أبو بكرٍ لمَّا عرفه عرف رضاه بذلك؛ لصداقته له أو إذنه العامِّ بذلك.

(قَالَ) الرَّاعي: (نَعَمُ) أحلب لك، قال أبو بكر ﴿ اللهِ : (فَأَمُرْتُهُ ، فَاعْتَقَلَ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ) أي: حبسها والاعتقال أن يضع رجله بين فخذي الشَّاة ويحلبها (ثُمَّ أَمْرُتُهُ أَنْ يَنْفُض ضَرْعَهَا) أي: ثديها (مِنَ الغبَارِ، ثُمَّ أَمْرُتُهُ أَنْ يَنْفُض كَفَّيْهِ) من الغبار أيضًا (فَقَالَ) ولأبي الوقت: «قال» (هَكَذَا، -ضَرَب إلغبَارِ، ثُمَّ أَمْرُتُهُ أَنْ يَنْفُض كَفَّيْهِ) من الغبار أيضًا (فَقَالَ) ولأبي الوقت: «قال» (هَكَذَا، -ضَرَب إلى الغبَارِ، ثُمَّ أَمْرُتُهُ أَنْ يَنْفُض كَفَّيْهِ بِالأَخْرَى - فَحَلَبَ كُثْبَةً) بِضَمَّ الكاف وسكون المُثلَّنَة وفتح المُوحَدة ، أي: قَدْرَ قَلْمِهَا) أو قَدْرَ حَلْبَة (مِنْ لَبَنِ، وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللهِ مِنْ المُعلِّمِ إِدَاوَةً ) ركوةً (عَلَى فَهِهَا) بالميم، ولأبي ذرَّ والأَصيليّ عن الحَمُّوبي والمُستملي: «على فيها» (خِرْقَةٌ) بالرَّفع (فَصَبَبْتُ بالميم، ولأبي ذرَّ والأَصيليّ عن الحَمُّوبي والمُستملي: «على فيها» (خِرْقَةٌ) بالرَّفع (فَصَبَبْتُ اللَّبِنِ) من الماء الذي في الإداوة (حَتَّى بَرَدَ أَشْفَلُهُ) بفتح (٢٠١٣) الموحَدة والرَّاء (فَانَتَهَيْتُ إِلَى النَّبِي مِنْ السُعِيمُ عَنْ اللَّبَنِ عَنْ الموجَدة والرَّاء (فَانَتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيعُ مِنْ السُعِيمُ إِلَّهُ والعلمات» [خ: ١٥٠٥ عَنْ العلامات» [خ: ١٤٠٤ في حكم الضَّائ المنالم المنالم المنالم المنالم والمَعني المنالم والمُعني المنالم والمُعني المنالم والمُعني المنالم والمُعني المنالم والمُعني المضيعة، وقد قال فيها: «هي لك، أو لأخيك، أو للذَّئب»، وكذا هذا اللَّبن إن كالشَاة المُلتَقَطة في المصيعة، وقد قال فيها: «هي لك، أو لأخيك، أو للذَّئب»، وكذا هذا اللَّبن إن المنتبية بخلاف هذا اللَّبن أله الموقِّق والمعين على إتمام هذا الكتاب والنَّفع به والإخلاص فيه (١٤٠٤).

<sup>(</sup>١) في (ص): "روايته".

<sup>(</sup>٢) «اللَّام»: ليست في (ص).

<sup>(</sup>٣) زيد في (ص): «الباء».

<sup>(</sup>٤) في (د): «منه»، وهو تصحيف.

# بِسْسِ إِللَّهِ ٱلرَّحْزَ الرِّحِيمِ

# ٤٦ - كتَابٌ في المظالِمِ وَالغَصْبِ

(بِمِ اللَّامِ وَتَابُّ فِي (۱) المَظَالِمِ) جمع مَظْلِمةً -بكسر اللَّام وفتحها - حكاه الجوهريُ وغيره، والكسر أكثر، ولم يضبطها ابن سيده في سائر تصرُّ فها إلَّا بالكسر، وفي «القاموس»: والمظلِمة -بكسر اللَّام - وكَثُمامةٍ: ما تُظُلِّمهُ الرَّجل (۱)، فلم يذكر فيه غير (۱) الكسر، ونقل أبو عبيدٍ عن أبي بكر بن القوطيَّة: لا تقول العرب: مظلَمةٌ -بفتح اللَّام - إنَّما هي (۱) مظلِمةٌ، بكسرها، وهي اسمٌ لما (۱) أُخِذَ بغير حقِّ، والظُلْم -بالضَّمِّ - قال صاحب «القاموس» وغيره: وضعُ الشَّيء في غير موضعه (۱). (وَالغَصْبِ) وهو لغةً: أخذ الشَّيء ظلمًا، وقيل: أخذه جهرًا بغلبةٍ، وشرعًا: الاستيلاء

<sup>(</sup>١) «في»: مثبتٌ من (ب) و(م).

<sup>(</sup>٢) في (ج) و(ل): "ما تُظُلِّمُه"، وفي هامشهما: قوله: "ما تُظُلِّمُهُ الرَّجل" كذا بخطّه، مبنيًّا للمفعول مع ضمَّة على المميم، والصَّواب: فتحها، والذي في "القاموس" بخطِّ السَّيِّد: ما يُظلَمُه الرَّجل، على أنَّه مضارع؛ يتأمَّل.

<sup>(</sup>٣) (غير): سقط من (ص).

<sup>(</sup>٤) في (د) و (ص): «هو».

<sup>(</sup>٥) «لِما»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٦) زيد في غير (د): «في المظالم»، ولعلَّه تكرارٌ.

على حقّ الغير عدوانًا(۱)، وسقط حرف الجرّ لأبي ذرّ وابن عساكر، و «المظالم» بالرّفع، و «الغصبُ» عطفٌ عليه، وسقط لفظ «كتاب» لغير المُستملي، وللنّسفيّ: «كتابُ الغصب بابّ في المظالم» (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرّ عطفًا على سابقه: (﴿ وَلاَ نَحْسَبَكَ ﴾) يا محمَّد (﴿ اللهُ عَنْ يَعْمَلُ الطّنلِمُونَ ﴾) أي: لا تحسبه إذا أنظرهم وأجّلهم أنّه (۱) غافلٌ عنهم، مهملٌ لهم، غيفِلاّ عمّا يعاقبهم على صنيعهم، بل هو يحصي ذلك عليهم ويعدُّه عدًّا، فالمراد تثبيته مِنَاشِيمُ أو هو خطابٌ لغيره ممَّن يجوز أن يحسبه غافلًا لجهله بصفاته تعالى، وعن ابن عيينة: تسلية للمظلوم وتهديدًا للظّالم (﴿ إِنّمَا يُوَخّرُهُم ﴾) يؤخّر عذابهم (﴿ إِنّهُ وَيَوْرُهُم ﴾) أي: للمظلوم وتهديدًا للظّالم (﴿ إِنّمَا يُوَخّرُهُم ﴾) يؤخّر عذابهم (﴿ إِنّهُ وَيَوْرُهُم ﴾) أي: تشخص فيه أبصارهم، فلا تقرُّ في أماكنها من شدَّة الأهوال، ثمَّ ذكر تعالى كيفيَّة قيامهم من قبورهم ومجيئهم إلى المحشر (۱)، فقال: (﴿ مُهَطِعِينَ مُؤْمِنِي مُؤُمِنِهِ ﴾) [إبراهيم: ٤٤] أي: وتورهم ومجيئهم إلى المحشر (۱)، فقال: (﴿ مُهَطِعِينَ مُجاهدٍ، وهو تفسير أكثر أهل اللّغة، وسقط (وَاحِدٌ) وهو رفع الرَّأس فيما أخرجه الفريابيُّ عن مجاهدٍ، وهو تفسير أكثر أهل اللّغة، وسقط قوله «المقنع…» إلى آخره في رواية غير المُستملي والكُشْمِيْهَنِيُّ، وزاد أبو ذرَّ هنا: «باب قواب المظالم» (۱).

/ (وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ أيضًا: (﴿ مُهْطِعِبَ ﴾) أي: (مُدِيمِي النَّظَرِ) أي (٥٠): لا يطرفون (٦٠)، هيبةٌ وخوفًا، وسقطت واو «وقال» لأبي ذرِّ، ولأبوي ذر والوقت: «مدمني النَّظر» (وَيُقَالُ: مُسْرِعِينَ) أي: إلى الدَّاعي، كما قال تعالى: ﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ (٧) [القمر: ٨] وهذا تفسير أبي عبيدة في «المجاز» (﴿ لاَ يَرْنَدُ إِلَيْهِمْ طَرَفُهُمْ ﴾) بل تثبت عيونهم شاخصةً لا تطرف لكثرة

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): ولو غير مال؛ ككلب أو نجس يحلُّ اقتناؤه، وخمر ذمِّيٍّ يُقَرُّ عليها بأن لم يُظهِرها. "فتح الإله". وفيه أيضًا: عبارة "فتح الإله": وزاد بعضُهم: "عدوانًا" وبعضهم: "بغير حقَّ" ولا تنافي؛ لأنَّ الأوَّل في غصبٍ هو كبيرةً مُفسَّق، والثَّاني في غصبِ لا إثم فيه؛ كمن وضع يده على مال غيره يظنُّه مالَه مُضمَّنة كالغاصب، ولا إثم عليه.

<sup>(</sup>۲) في (ص): "بأنه".

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): والمحشِر -ويفتح-: موضعه. «قاموس».

<sup>(</sup>٤) قوله: «وسقط قوله: المقنع... باب قصاص المظالم»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٥) ﴿أَي \*: مثبتٌ من (ص) و (م).

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): «طَرَفَ» من باب «ضَرَبَ» ، كما في «المصباح» و «القاموس».

<sup>(</sup>٧) قوله: (أي: إلى الدَّاعي؛ كما قال تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾»: ليس في (م).

ما هم فيه من الهول والفكرة والمخافة لما يحل بهم (﴿ وَأَفَيْدَ تُهُمّ هَرَا مُ كَغْنِي: جُوْفًا) بضمّ الجيم وسكون الواو: خاوية خالية (لا عُقُولَ لَهُمْ) لفرط/الحيرة والدَّهشة، وهو تشبية محضّ؛ لأنها د٢٠٠٠٣ ليست بهواء حقيقة، وجهة التَّشبيه يحتمل أن تكون في فراغ الأفئدة من الخير والرَّجاء والطَّمع في الرَّحمة (﴿ وَأَنْوِ النَّاسَ ﴾) يا محمَّد (﴿ وَيَوَمَ يَأْنِيمُ الْمَدَابُ ﴾) يعني: يوم الفيامة، أو يوم الموت، فإنّه أوّل يوم عذابهم، وهو مفعول ثان لـ ﴿ أَنْوِ ﴾ ولا يجوز أن يكون ظرفًا؛ لأنَّ القيامة ليست بموطن الإنذار (﴿ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾) بالشِّرك والتَّكذيب (﴿ رَبَّنَا أَجْرَا اللَّي الدُّنيا، وأمهلنا إلى أمل وحدًّ من الزَّمان قريب نتدارك ما فرَّطنا فيه العذاب عنّا ورُدَّنا إلى الدُّنيا، وأمهلنا إلى أمل وحدًّ من الزَّمان قريب نتدارك ما فرَّطنا فيه وَهُمُ وَنَتَجِع الرُّسُلُ ﴾) جوابٌ للأمر، ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَوَلاَ المُوتِينَ إِلَنَ أَجُلِ فَرِيبٍ وَالسَّفه، وأَسَدَّ وَمُولُوا وأَشَرًا ولما استولى عليهم من عادة الجهل والسَّفه، وأَسَدَ مَن وأن يقولوا ذلك بطرًا وأشرًا ولما استولى عليهم من عادة الجهل والسَّفه، وأنَّ يقولوه بلسان الحال حيث بنوا شديدًا وأمَلوا بعيدًا، وقوله: ﴿ مَا لَكُمُ مَعْ واب القسم، وأنَّ ما لمَعْ المقسمين لقيل: ما لنا من زوالي، والمعنى: أقسمتم أنَّكم باقون في الدُنيا لا تزالون بالموت والفناء، وقيل: لا تنتقلون إلى دادٍ والمعنى: كفرهم بالبعث - كقوله تعالى: ﴿ وَأَقَسَمُوا بِالشِحَة وقيل: لا تنتقلون إلى دادٍ النصادى: عني: كفرهم بالبعث - كقوله تعالى: ﴿ وَأَقَسَمُوا بِالشَوحَة لَيْمَنْ المَعْثُونَ اللَّهُ مَن يَعُوثُ ﴾

(﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَحَوِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ ﴾) بالكفر والمعاصي، كعاد وثمود (﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَلَا بِهِمْ ﴾) بما تشاهدون في منازلهم من آثار ما نزل بهم، وما تواتر عندكم من أخبارهم (﴿ وَضَرَبْنَالَكُمُ الْأَمْثَالَ ﴾) من أحوالهم، أي: بيّنا لكم أنّكم مثلهم في الكفر واستحقاق العذاب، أو صفات ما فعلوا وفُعِل بهم التي هي في الغرابة كالأمثال المضروبة (﴿ وَقَدْ مَكُرُواْ مَكَرُهُمْ ﴾) أي: مكرهم العظيم الذي استفرغوا فيه جهدهم، لإبطال الحقِّ وتقرير الباطل (﴿ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾) ومكتوبٌ عنده فعلُهم، فهو مُجازيهم عليه بمكر هو أعظم منه، أو عنده ما يمكرهم به، وهو عذابهم الذي يستحقُّونه (﴿ وَإِن كَانَ مَكَرُهُمْ ﴾) في العِظم والشَّدة (﴿ إِيَّرُولَ (١) مِنْهُ أَلِمَبُالُ ﴾) مُسوَّى لإزالة الجبال، مُعَدَّا لذلك، مَكَرُهُمْ ﴾) في العِظم والشَّدة (﴿ إِيَّرُولَ (١) مِنْهُ أَلِمَبَالُ ﴾) مُسوَّى لإزالة الجبال، مُعَدًّا لذلك،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): عبارة الشُّهاب الحلبيِّ: قرأ العامَّة بكسر اللَّام، وفيها ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنَّها نافية، واللَّام لام الجحود، و «كان» تامَّة أو ناقصة، وفي خبرها قولان؛ هل هو محذوفٌ واللَّام متعلِّقة به، أو هو اللَّام وما =

وقيل: (() ﴿إِنْ الْفِيةَ، واللَّام مؤكّدةً لها، كقوله تعالى: ﴿ وَمَاكَانَ اللَّهُ لِيُفِيعِمْ إِيمَنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٢] والمعنى: ومُحالٌ أن تزول الجبال بمكرهم على أنَّ الجبال مَثَلٌ لآيات الله وشرائعه، لأنَّها بمنزلة الجبال الرَّاسية ثباتًا وتمكُّنًا، وتنصره قراءة ابن مسعود: (وما كان مكرهم)، وقُرِئ: ﴿ وَمَا كَانَ مكرهم) ، وقُرِئ: ﴿ مَنْزُلُ ﴾ بلام الابتداء على معنى: وإن كان مكرهم من الشَّدَة بحيث تزول منه الجبال وتنقلع ( المَّ فَلا تَعْسَبُنَ اللّهَ تُخْلِفَ وَعْدِهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَرُسُلُكُ ﴾ [ابراهيم: ١٤] يعني قوله: ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا ﴾ [عافر: ١٥] ﴿ كَتَبَ اللّهُ لَأَغْلِبَ أَنَا وَرُسُلِ ﴾ [المجادلة: ١١] وأصله: مُخْلِفَ رُسُلِه وعدَه، فقدَّم المفعول وعلى الأوَّل إيذانًا بأنَّه لا يخلف / الوعد ( المَّانَى على الأوَّل إيذانًا بأنَّه لا يخلف / الوعد ( المَّا أَسَالًا عَنِيرٌ ﴾ ) غالبٌ لا يمُاكَر، قادرٌ لا يُدافَع وعده أحدًا، فكيف يخلف رسله ؟ ( ﴿ إِنَّ اللّهَ عَزِيرٌ ﴾ ) غالبٌ لا يمُاكَر، قادرٌ لا يُدافَع يعَمَلُ الظَّالِمُونِ ﴾ لأوليائه من أعدائه حكما مرّ - ولفظ رواية أبي ذرّ: ( ﴿ وَلا تَحْسَبَ اللّهُ عَلَا اللّهُ اللهُ وله: ﴿ إِنَّ اللّهَ عَنِيرٌ ثُولُ النِقَالِ ﴾ ، وعنده بعد قوله: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ ... واللّه به وعده أحدًا اللهُ عَلَهُ اللهُ اللهُ

### ١ - باب قصاص المَظَالِم

(باب: قصاص المَظَالِمِ)(1) أي: يوم القيامة(٥)، وسقط التَّبويب والتَّرجمة هنا لأبي ذرِّ، وثبتا عنده بعد قوله: «المقنع والمقمح واحدِّ»، وسقطت الواو من قوله «وقال مجاهد».

٢٤٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي اللهِ مِنَاسُمِيمِ قَالَ: «إِذَا خَلَصَ المُؤْمِنُونَ مِنَ المُتَوَكِّلِ اللهِ مِنَاسُمِيمِ مَا لَ: «إِذَا خَلَصَ المُؤْمِنُونَ مِنَ

<sup>=</sup> جرَّته؟ الثَّاني: أن تكون المحفَّفة من الثَّقيلة، الثَّالث: أنَّها شرطيَّة وجوابها محذوف، وقد رُجِّحَ هذان الوجهان على الأوَّل؛ لأنَّ فيه معارضة لقراءة الكسائيّ؛ لأنَّها تؤذِنُ بالإثبات، وقد أجاب بعضهم عن ذلك قال: وأمَّا قراءة الكسائيّ -أي: بفتح اللَّام - ففي «إن» وجهان: مذهب البصريين أنَّها المخفَّفة واللَّام فارقة، ومذهب الكوفيِّين أنَّها نافية واللَّام بمعنى «إلَّا». انتهى ملخَّصًا.

<sup>(</sup>۱) زید فی (ص): «إِنَّ».

<sup>(</sup>۱) في (د) و (ص): «وتنقطع».

<sup>(</sup>٣) في (د): «الميعاد».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «الظَّالم»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) «يوم القيامة»: ليس في (ص) و(م)، و «القيامة»: ليس في (ل)، وفي هامشها: قوله: «أي: يوم» كذا بخطّه، وسقط من قلمه: «القيامة». انتهى. كما قدَّره الحافظ ابن حجر.

النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةِ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا نُقُوا وَهُذَّبُوا أَذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدِ مِنَ شَعِيمٍ بِيَدِهِ، لأَحَدُهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الجَنَّةِ أَدَلُّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدَّنْيَا»، وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوكِّلِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو(۱) ابن رَاهُوْيَه قال: (أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ) البصريُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) هشام بن أبي(۱) عبدالله، الدَّستوائيُ (۱) (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة بن قتادة، السَّدوسيُّ (١) البصريُّ الأكمه، أحد الأعلام (عَنْ أَبِي المُتَوَكِّلِ) عليِّ بن دُوْاد، بدالٍ مضمومة (۱) بعدها واوِّ بهمزة (النَّاجِيِّ) بالنُّون/ والجيم (عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ بِلَيْد، عَنْ ١٥٥١ رَسُولِ اللهِ سِهَا للهُوْمِنُونَ) نجوا (مِنَ) الصِّراط المضروب (١) على رالنَّارِ حُبِسُوا بِقَنْظَرَةٍ) (١) كائنة (بَيْنَ الجَنَّةِ وَ) الصِّراط الذي على متن (النَّارِ (١)، فَيَتَقَاضُونَ) بالصَّاد المهملة المُشدَّدة المضمومة، من القصاص، والمراد به: تتبُع ما بينهم من المظالم وإسقاط بعضها ببعضٍ، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «فيتقاضَون» بالضَّاد المعجمة المفتوحة المُخفَّفة (١) وأسقاط بعضها ببعضٍ، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «فيتقاضَون» بالضَّاد المعجمة المفتوحة المُخفَّفة (١)

<sup>(</sup>۱) «هو»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>۲) «أبي»: سقط من (ب).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): «الدَّستوائي»: [إلى] كورة بالأهواز، أو قرية، أو إلى بيع الثِّياب الدَّستوائيَّة يجلب منها. «ابن الأثير».

<sup>(</sup>٤) في غير (د): «الدُّوسيُّ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) «مضمومة»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) في (د) و(م): «المنصوب».

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج): وذكر الصّراط الثَّاني؛ وهو القنطرة الَّتي بين الجنَّة والنَّار.

<sup>(</sup>A) في هامش (ج): قال القرطبيُ: اعلم أنَّ في الآخرة صراطَين؛ أحدهما: مجازٌ لأهل المحشرِ كلِّهم، ثقيلهم وخفيفهم، إلَّا من دخل الجنَّة بغير حساب، أو يلتقطه عنق النَّار، فإذا خَلُصَ مَنْ خَلُصَ مِن هذا الصِّراط الأكبر -ولا يخلص منه إلَّا المؤمنون الَّذين علِمَ الله منهم أنَّ القصاص لا يستنفِد حسناتهم - حُبِسوا على صراطٍ آخَرَ خاصٌ لهم، ولا يرجع إلى النَّار مِن هؤلاء أحدٌ إن شاء الله؛ لأنَّهم قد عَبَروا على الصِّراط الأوَّل المضروب على متن جهنَّم، الَّذي يسقط فيها من أوبَقَه ذنبه، وأربى على الحسنات بالقصاص جرمُه.

<sup>(</sup>٩) «المُخفَّفة»: ليس في (د).

<sup>(</sup>۱۰) في (ص): «فيتقاضَون».

بالحسنات والسَّيِّثات، فمن كانت مظلمته أكثر من مظلمة أخيه، أخذ من حسناته، ولا يدخل أحد الجنَّة ولأحد عليه تباعة (١) (حَتَّى إِذَا نُقُوا) بضم النُون والقاف المُشدَّدة مبنيًا للمفعول، من التَّنقية، ولأبي ذرِّ عن المُستملي: «تَقَصَّوا» بفتح المُثنَّاة الفوقيَّة والقاف وتشديد الصَّاد المهملة المفتوحة، أي: أكملوا التَّقاصَّ (وَهُذَّبُوا) بضم الهاء وتشديد الذَّال المعجمة الممكسورة، أي: خُلِّصوا من الآثام بمقاصصة بعضها ببعض (أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الجَنَّةِ) بضم الهمزة وكسر المعجمة، ويقتطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكلِّ واحدٍ من الحسنات (فَوَ) الله (الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّد مِنَ الْمُها المنازل على قدر ما بقي لكلِّ واحدٍ من الحسنات (فَوَ) الله (الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّد مِنَ الْمُها بِيَدِهِ) استعارة لنور قدرته (لأَحَدُهُمْ) بالرَّفع مبتدأً، وفتح اللَّام للتَّاكيد (بِمَسْكَنهِ فِي الجَنَّةِ) وخبر المبتدأ قوله: (أَدَلُّ) بالدَّال المُهمَلة (بِمَنْزِلِهِ) وللحَمُّويي والمُستملي: «بمسكنه» (كَانَ فِي الدُنْيَا) وإنَّما كان أدلَّ لهم؛ لأنَّهم عرفوا مساكنهم بتعريضها عليهم بالغداة والعشيِّ.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٣٥].

(وَقَالَ يُونِّسُ بْنُ مُحَمَّدٍ) المؤدِّب() البغداديُّ، فيما وصله ابن منده في «كتاب الإيمان» د١٠١/٣ قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحمن، التَّيميُّ مولاهم النَّحويُّ البصريُّ، نزيل الكوفة، يُقال: إنَّه منسوبٌ إلى نحوة، بطنِّ من الأزد، لا إلى علم النَّحو (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ) هو النَّاجي، وغرض المؤلِّف بسياق هذا التَّعليق تصريح قتادة بالتَّحديث عن أبي المتوكِّل.

# ٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَقَنَدُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰدِلِمِينَ ﴾

(باب: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) في سورة هود: (﴿ أَلَا لَعَنَهُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾) وأَوَّلها: ﴿ وَمَنَ ٱظْلَمُ مِتَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ صَكِذِبًا أُوْلَئَمِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَادُ هَلَوُّلآ وَٱلْذِينَ كَذَبُواْ عَلَى رَبِّهِمْ أَيْقُولُ ٱلْأَشْهَادُ هَلَوُلآ وَالْمَعْرِينَ كَذَبُواْ عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَهُ اللَّهُ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [هود: ١٨] قال ابن كثيرٍ: بَيَّن الله (٣) تعالى حال المفترين عليه وفضيحتهم في الدَّار الآخرة على رؤوس الخلائق من الملائكة والرُّسل وسائر البشر والجانِّ.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): «التَّبِعَة» كـ «فرِحة» و «كِتَابَة»: الشَّيء الذي لك فيه بُغْيَةٌ، شِبْهُ ظلامَةِ ونحوها. «قاموس».

<sup>(</sup>١) في (د): «المؤذِّن»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) الاسم الكريم ليس في (د) و(س).

وقال غيره: من جوارحهم، وفي قوله: ﴿ أَلَا لَعَنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾ تهويل عظيم بما يحيق بهم حينئذٍ ؛ لظلمهم بالكذب على الله.

المَاذِنِيَّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ ﴿ ثَلَمَا آخِدُ بِيَدِهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ المَاذِنِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ ﴿ ثَلَمَ آخِذٌ بِيَدِهِ، إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ، فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهُ مُذِيعِ إِلَى اللهُ مُذِيعِ المُؤْمِنَ فَيَضَعُ مَلُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِن اللهُ مِن اللهِ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهِ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهِ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهُ مِن اللهُ مَن مَن مُن اللهُ مَن اللهُ اللهُ مَن اللهُ ال

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المِنْقَرِيُّ -بكسر الميم وسكون النُون وفتح القاف قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى بن دينار البصريُّ العَوْذِيُّ، بفتح العين المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة (قَالَ: أَخْبَرَنِي) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» بالإفراد فيهما (قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ صَفْوَانَ ابْنِ مُحْرِزٍ) بضمِّ الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الرَّاء وبالزَّاي (المَاذِنِيُّ) وقيل: الباهليِّ البصريِّ، أنَّه (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم، وفي رواية: «بينا» (أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ بَرُّمُ آخِدُ بِيَدِهِ) بمدِّ الهمزة، مرفوعٌ بدلًا(۱) من «أمشي»(۱) الذي هو خبرٌ لقوله: «أنا»، والجملة حاليَّةُ(۱۳، والضَمير في «يده» لابن عمر، وجواب «بينما» قوله: (إِذْ عَرَضَ) له (رَجُلٌ) لم أعرف اسمه (فَقَالَ) له: (كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ مِنَاسُمِيمُ فِي النَّجُوى؟) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «يقول في النَّجوى» أي (٤٠؛ التي تقع

<sup>(</sup>۱) في (ج) و(ل): «مرفوع بدل»، وفي هامشهما: قوله: «مرفوع بدل...» إلى آخره: لعلَّ الرِّواية كذلك، فقد يُدَّعى أنَّه منصوبٌ على الحاليَّة، ورُسِم على اللَّغة الرَّبيعيَّة، فلا يحتاج إلى التَّكلف بجعله بدلًا من الفعل لشبهه به، ولا إلى أنَّه خبر لمحذوف والجملة حاليَّة، أو خبرٌ للضمير المذكور وجملة «أمشي» حال. انتهى بخطَّ شيخنا.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): لشبهه به؛ لقول النُّحاة: سُمِّي المضارع مضارعًا لشبهه باسم الفاعل في الحركات والسَّكنات. «ذك تًا».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قوله: «والجملة حاليَّة» هكذا بخطِّه، وفيه نظرٌ لا يخفى؛ لقوله: «خبر» إلَّا أن يُراد أنَّ «آخِد» خبرٌ لمبتدأ محذوف؛ أي: أنا آخِذ، والجملة حال، وكان الأولى التَّعبير به «أو»، وقد يُدَّعى أنَّ الواو بمعنى «أو»، وعبارة الدَّمامينيِّ: «بينا أنا أمشي مع ابن عمر آخذٌ» أي: أنا آخذٌ، والجملة حال. انتهى فليُتأمَّل.

<sup>(</sup>٤) «أي»: ليس في (د).

بين (۱) الله وبين (۲) عبده يوم القيامة (۳)، وهو فضلٌ من الله تعالى، حيث يذكر المعاصي للعبد سرًا (فَقَالَ) ابن عمر الله عند (سَمِعْتُ رَسُولَ الله مِنْ الله الله على الله والنُون والفاء، أي: حفظه وستره، وفي الكتاب خلق أي: يقرِّبه (فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ) بفتح الكاف والنُون والفاء، أي: حفظه وستره، وفي الكتاب خلق الأفعال» في رواية عبد الله بن المبارك عن محمَّد بن سواء (٤) عن قتادة في آخر الحديث: قال عبد الله بن المبارك: كنفه: ستره (٥) (وَيَسْتُرُهُ) عن أهل الموقف (فَيَقُولُ) تعالى له: (أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟) مرَّتين، ولأبي ذرِّ: الذنبا) بالتَّنوين في الأخيرة (فَيَقُولُ) المؤمن: (نَعَمْ أَيْ رَبِّ) أعرفه (حَتِّى إِذَا قَرَرهُ بِذُنُوبِهِ) جعله مُقِرًا بأن أظهر له ذنوبه وألجأه إلى الإقرار بها حتَّى المؤمن: أي رَبِّ) أعرفه (حَتِّى إِنْ الله عليه في الدُّنيا، وفي عفوه عنه (٢) في الآخرة، وسقط في رواية أبي ذرَّ يود المناقق العذاب (فَالَ) تعالى له: (سَتَرْتُهَا) أي: الذُّنوب (وَالمُنَافِقُونَ) بالجمع في رواية أبي ذرَّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ والمُستملي، وله عن الكُشْمِيْهَنِيِّ أيفساد (وَالمُنَافِقُونَ) بالجمع في رواية أبي ذرَّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ والمُستملي، وله عن الكُشْمِيْهَنِيِّ أيفساد (والمنافق) بالإفراد (فَيَقُولُ الأَشْهَادُ) جمع شاهد وشهيدٍ، من الملائكة والنَّبيِّين وسائر الإنس (والمنافق) بالإفراد (فَيَقُولُ الأَشْهَادُ) جمع شاهد وشهيدٍ، من الملائكة والنَّبيِّين وسائر الإنس والجنِّ: (﴿هَمَـُولَةِ الذِيرِبَ كَلَـوْ اللهُ لَعَنَهُ اللّهِ عِلَى الظّلِمِينَ ﴾).

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «التَّفسير» [ح: ٤٦٨٥] و «الأدب» [ح: ٦٠٧٠] و «التَّوحيد» [ح: ٢٥١٤]، ومسلمٌ في «التَّوبة»، والنَّسائيُّ في «التَّفسير» وفي «الرَّقائق»، وابن ماجه في «السُّنَّة».

### ٣ - بابٌ لَا يَظْلِمُ المُسْلِمُ المُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (لَا يَظْلِمُ المُسْلِمُ المُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ) بضمِّ الياء وسكون المهملة وكسر اللَّام، مضارع «أسلم» أي: لا يلقيه إلى هلكة بل يحميه من عدوِّه.

<sup>(</sup>۱) زید فی (ب): «یدی».

<sup>(</sup>۲) (۲) (۲) (۲)

<sup>(</sup>٣) قال السندي في «حاشيته» معلِّقًا على كلام القسطلاني رحمهم الله: فحمل «النَّجوى» على النَّجوى المخصوصة بقرينة الجواب، ويمكن أن تحمل «النَّجوى» على إطلاقها، فيكون جواب ابن عمر بنجوى الله تعالى؛ لأنَّها تدلُّ على جواز النَّجوى للمصلحة، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٤) كذا في الفتح أيضًا، وورد في المطبوع من كتاب خلق أفعال العباد «محمد بن يسار».

<sup>(</sup>٥) قوله: "وستره، وفي كتاب خلق الأفعال... المبارك: كنفه: ستره اليس في (م).

<sup>(</sup>٦) في (د): «عنها».

٢٤٤٢ - حَدَّثَنَا بَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ: أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بَنَ عُمْرَ اللهِ مِنَا اللهُ وَلَا يُسْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ وَوَلَا يُسْلِمُهُ وَوَلَا يُسْلِمُهُ وَمَنْ كُرُبَةً مِنْ كُرُبَة مِنْ كُرْبَة مِنْ كُرْبَة مِنْ كُرْبَة مِنْ كُرْبَة مِنْ كُرْبَة مِنْ كُرْبَة مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ اللهِ يَامَةِ » وَمَنْ مَسْلِم كُرْبَة فَرَّجَ الله عَنْهُ كُرْبَة مِنْ كُرُبَاتِ يَوْمِ القِيَامَةِ » وَمَنْ مَسْلِم مُنْ مَسْلِم مُن سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ».

وبه قال: (حَدَّفَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبدالله بن بُكَيْرٍ، المخزوميُ مولاهم المصريُ، ونسبه إلى جدِّه لشهرته به، قال: (حَدَّفَنَا اللَّيْثُ) بن سعدِ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمُ العين وفتح القاف، ابن خالد بن عقيلٍ -بالفتح - الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمِ الزُّهريُّ (أَنَّ سَالِمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسَعِيمُ قَالَ: النُّهريُّ (أَنَّ سَالِمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسَعِيمُ قَالَ: المُسْلِمُ) سواءً كان حرَّا أو عبدًا، بالغَا أو لا (أَخُو المُسْلِمِ) في الإسلام (لا يَظُلِمُهُ) خبرٌ بمعنى النَّهي (ا)؛ لأنَّ ظلم المسلم للمسلم حرامٌ (وَلا يُسْلِمُهُ) بضمٌ أوّله وسكون ثانيه وكسر ثالثه: لا يتركه مع من يؤذيه بل يحميه، وزاد الطّبرانيُّ: «ولا يسلمه في مصيبةِ نزلت به» (وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ) المسلم (كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِه) وعند مسلمٍ من حديث أبي هريرة: «واللهُ في عون العبد ماكان العبد في عون أخيه» (وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً) بضمّ الكاف وسكون الرَّاء، وهي الغمُ ماكان العبد في عون أخيه» (وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِم كُرْبَةً) بضمّ الكاف وسكون الرَّاء، وهي الغمُ الذي يأخذ النّفس، أي (ا) من كرب الدُّنيا (فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ كُرُبَةً مِنْ كُرُبَاتٍ يَوْمٍ القِبَامَةِ) بضمّ الكاف والرَّاء، جمع كربة (وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمَ) رآه على معصيةٍ قد انقضت، فلم يُظهِر ذلك الكاس، فلو رآه حال تلبُّسه بها وجب عليه الإنكار لاسيَّما إن كان مجاهرًا بها(۱۳)، فإن انتهى. وإلَّا رفعه إلى الحاكم، وليس من الغيبة المُحرَّمة، بل من (ا) النَّصيحة الواجبة (سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ) وفي حديث أبي هريرة عند التَّرمُ مذيّ: "ستره الله في الدُّنيا والآخرة».

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الإكراه» [ح: ١٩٥١]، ومسلمٌ وأبو داود والتِّرمذيُّ في «الحدود»، والنَّسائيُّ في «الرَّجم».

<sup>(</sup>١) في غير (ب) و(س): «الأمر»، وفي هامش (ج) و(ل): الأولى: خبرٌ بمعنى النهي.

<sup>(</sup>١) «أي»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في غير (ب)و(س): «به».

<sup>(</sup>٤) في (ص)و(م): «في».

### ٤ - بابّ أعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (أَعِنْ أَخَاكَ) المسلم، سواءٌ كان (ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا).

٢٤٤٣ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ وَحُمَيْدٌ الطَّوِيلُ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ مِنْ مُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ شَعِيرًم: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّا): ((حدَّثَني) بالإفراد (عُثْمَانُ أَبْنِ أَبِي شَيْبَةً) هو عثمان بن محمَّد بن أبي شيبة، واسمه (۱) إبراهيم بن عثمان/، أبو الحسن العبسيُ (۱) الكوفيُ قال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضمَّ الهاء وفتح المعجمة -بالتَّصغير -(٤) ابن بُشير -بالتَّصغير أيضًا - الواسطيُ قال: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ) بضمِّ العين مُصغَّرًا، ابن مالكِ، الأنصاريُ (وَحُمَيْدُ الطَّوِيلُ) سقط (الطَّويلُ) للهِ ذرِّ، أن كلَّا منهما (سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ مِنْ يَقُولُ) ولأبي ذرِّ: (سمعا) بالتَّثنية، أي: عبيدُ الله وحُمَيد، وقول العينيِّ: إنَّ الضَّمير في (سمع) بلفظ الإفراد يعود على حُمَيدِ، لا يخفي ما فيه (قالَ رَسُولُ اللهِ) ولأبي ذرِّ: (قال النَّبيُّ) (مِنْ الشَّعِطُ: انْصُرُ أَخَاكَ) أي: في الإسلام (طَالِمًا) كان (أو مَظْلُومًا) زاد في (الإكراه) [ح: ١٩٥٢] من طريقٍ أخرى عن هُشَيم عن عبيد الله وحده، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أنصره إذا كان مظلومًا، أفر أيت إذا كان ظالمًا، كيف أنصره؟ قال: ("تحجزه عن الظُلم، فإنَّ ذلك نصره) أي: منعُك إيَّاه من الظُلم نصرُك إيَّاه كي شيطانه الذي يغويه، وعلى نفسه التي تأمره بالسُّوء وتطغيه.

آكَ ٢٤٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ حُمَيْدِ، عَنْ أَنَسٍ ﴿ مَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَى شَعِيمُ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: «تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بمُهمَلاتٍ وتشديد الدَّال الأولى، ابن مسرهد بن مسربلِ الأسديُّ

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «الوقت» والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٢) زيد في (ص) و(ل) و(م): «بن»، وليس بصحيح، وفي هامش (ل): قوله: «واسمه بن» كذا بخطّه، وفي «جامع الأصول»: واسم أبي شيبة إبراهيمُ بن عثمان، انتهى بخطّ شيخنا،

<sup>(</sup>٣) في (د): «الغبسيُّ»، وهو تحريفُ، وفي هامش (ج) و(ل): «العبسيُّ» بموحَّدة، ومهملة: إلى عبس؛ بطن من غطفان، منهم أبو شيبة، إبراهيم بن عثمان. «ترتيب».

<sup>(</sup>٤) «بالتَّصغير»: ليس في (د) و(ص) و(م).

البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ)(١) من الاعتمار، هو ابن سليمان بن طرخان التَّيميُّ (عَنْ حُمَيْدِ) الطُّويل (عَنْ أَنَس رَ اللَّهِ) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ عَلَى انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، قَالُوا) ولأبى الوقت في نسخة: «قال»، وفي «الإكراه» [ح:١٩٥١]: «فقال رجلٌ»: (يَا رَسُولَ اللهِ) ولم يُسَمَّ هذا/ الرَّجل (هَذَا) أي: الرَّجل الذي (نَنْصُرُهُ) حال كونه (مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ) حال ٢٥٥/١ كونه (ظَالِمًا؟ قَالَ) بَالِلسِّلة الِتَلم: (تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ) بالتَّثنية، وهو كنايةٌ عن منعه عن الظُّلم بالفعل إن لم يمتنع بالقول، وعنى بالفوقيَّة الإشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوَّة، وقد ترجم المؤلِّف بلفظ الإعانة، وساق الحديث بلفظ النَّصر، فأشار إلى ما ورد في بعض(١) طرقه، وذلك فيما رواه حُدَيْج بن معاوية ، وهو بالمهملة وآخره جيمٌ مُصغَّرًا(٣) ، عن أبي الزُّبير عن جابر مرفوعًا: «أعن أخاك ظالمًا أو مظلومًا(٤)...» الحديث، أخرجه ابن عديٍّ وأبو نعيم في «المستخرج» من الوجه الذي أخرجه منه المؤلِّف، قال ابن بطَّال: النَّصر عند العرب الإعانة، وقد فسَّر صِنْ الشميم الم أنَّ نصرَ الظَّالم منعُه من الظُّلم، لأنَّك إذا تركته على ظلمه، أدَّاه ذلك إلى أن يُقتَصَّ منه، فمنعُكَ له من وجوب القصاص نصرةٌ له، وهذا من باب الحكم للشَّيء وتسميته بما يؤول إليه، وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة، وقد ذكر مسلمٌ من طريق أبي الزُّبير عن جابر سببًا لحديث الباب يُستفاد منه زمن وقوعه، ولفظه: اقتتل رجلٌ من المهاجرين وغلامٌ من الأنصار فنادى المهاجريُّ: يا لَلْمُهاجرين، ونادى الأنصاريُّ: يا لَلْأنصار، فخرج رسول الله مِنَاسْمِيهِ عم، فقال/: «ما هذا، أدعوى (٥) الجاهليَّة ؟!» قالوا: لا، إلَّا(١) أنَّ غلامين اقتتلا، فكسَعَ (٧) د٣/٣٠٦ أحدُهما الآخرُ، فقال: «لا بأس، ولْيَنْصُر الرَّجلُ أخاه ظالمًا أو مظلومًا» الحديث، وذكر المُفضَّل الضَّبِّيُّ في كتابه «الفاخر»: أنَّ (^) أوَّل من قال: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا» جندبُ

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «مُعْتَمِر» بضمّ الميم وسكون العين وفتح المثنّاة فوق.

<sup>(</sup>۱) «بعض»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): «مُصغَّرٌ».

<sup>(</sup>٤) «أو مظلومًا»: مثبت من (د).

<sup>(</sup>٥) في (د): «دعوى».

<sup>(</sup>٦) «إلَّا»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج) و(ل): كَسَعَه ك «مَنَعَهُ»: ضرب دبره بيده أو بصدر قدمه. «قاموس».

<sup>(</sup>٨) ﴿أَنَّ ﴾: ليس في (م).

ابن العَنْبر بن عمرو بن تميم، وأراد بذلك ظاهره، وهو ما اعتادوه من حميّة الجاهليّة، لا على ما فسّره النّبيّ، وفي ذلك يقول شاعرهم:

إذا أنالم أنصر أخي وهو ظالم على القوم لم أنصر أخي حين يُظْلَم قاله الحافظ ابن حجر.

## ٥ - باب نَصْرِ المَظْلُوم

(باب نَصْرِ المَطْلُومِ).

٢٤٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةً بْنَ سُويْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عِيْمُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ مِنَا شَعِيْمُ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ، فَذَكَرَ عَيْا شَعِيهُ اللَّهِ عَنْ سَبْعٍ، فَذَكَرَ عِيادَةَ المَريضِ، وَاتَّبَاعَ الجَنَائِزِ، وتَشْمِيتَ العَاطِسِ، وَرَدَّ السَّلَامِ، وَنَصْرَ المَظْلُومِ، وَإِجَابَةَ الدَّاعِي، وَإِبْرَارَ المُقْسِمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ) بفتح الرَّاء وكسر المُوحَّدة وكسر عين «سعِيد»، العامريُ الحرَشيُ (الله قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ) هوبضم السِّين وفتح اللَّام مُصغَّرًا، و (الأشعث) بالمعجمة والمُثلَّثة، ابن (الله بي الشَّعثاء الكوفيّ (قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيةً بْنَ عَازِبِ بِلِيَّ مُويْدٍ) بضم السِّين وفتح الواو، ابن مقرِّنِ المزنيّ الكوفيّ (قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبِ بِلِيَّ قَالَ: أَمْرَنَا النَّبِيُ مِنَ الشَّعِيمُ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ، فَذَكَرَ عِيَادَةَ المَرِيضِ) وهي سنَّةٌ إذا كان له متعهد، وإلّا فواجبة (وَاتَّبُاعَ الجَنَائِزِ) فرضٌ على الكفاية (وَتَشْمِيتَ العَاطِسِ) إذا حمد الله سنَّة (وَرَدَّ السَّلَامِ) فرض كفاية (وَنَصْرَ المَظْلُومِ) مسلمًا كان أو ذمِّيًا، واجبٌ على الكفاية، ويتعيّن على السُّلطان، وقد يكون بالقول أو بالفعل، ويكفُّه عن الظُّلم، وعن ابن مسعود مِن عن النَّبيّ عن النَّبيّ على السُّلطان، وقد يكون بالقول أو بالفعل، ويكفُّه عن الظُّلم، وعن ابن مسعود مِن يسالُ الله تعالى على المَعْلَ قبره مئة جلدةٍ، فلم يَزَلْ يسألُ الله تعالى ويدعوه حتَّى صارت واحدةً، فامتلاً قبره عليه نارًا، فلمًا ارتفع عنه أفاق، فقال: علامً ويدعوه حتَّى صارت واحدةً، فامتلاً قبره عليه نارًا، فلمًا ارتفع عنه أفاق، فقال: علامً

<sup>(</sup>۱) في (د) و(م): «الجرشيُّ»، وهو تصحيفٌ، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «الحَرَشيُّ» بفتح الحاء والرَّاء، وفي آخره الشَّين المعجمة، هذه النَّسبة إلى الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس سهم، أبو زيد سعيد ابن الربيع الحَرَشيُّ، «ترتيب».

<sup>(</sup>۲) «ابن»: سقط من غیر (د).

جلدتموني؟ قالوا: إنَّك صلَّيت صلاةً بغير طهورٍ، ومررت على مظلومٍ فلم تنصره "رواه الطَّحاويُّ، إذا (ا) كان هذا حال مَنْ لم ينصره فكيف من ظلمه ؟! (وَإِجَابَةَ الدَّاعِي) سُنَّةً إلَّا في وليمة النِّكاح، فعند الشَّافعيَّة والحنابلة أنَّها (ا) فرض عينٍ إن (ا) كان الدَّاعي مسلمًا، وأن تكون في اليوم (ا) الأوَّل، وألَّا يكون هناك مُنكَرُّ كشرب الخمر (وَإِبْرَارَ المُقْسِمِ) بميمٍ مضمومةٍ وكسر السِّين، سنَّةٌ، أي: الحالف إذا أقْسَمَ عليه في مُبَاحٍ يستطيع فعله، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيَّ: (وإبرار القسم).

وهذا الحديث قد سبق في «الجنائز» [ح: ١٢٣٩] تامًا، وساقه هنا مختصرًا لم يذكر السَّبع المنهيَّ عنها، والمراد منه هنا قوله: «ونصر المظلوم».

٢٤٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةً، عَنْ أَبِي مُوسَى يَنْ ثَبُ ، عَنْ أَبِي مُوسَى يَنْ ثَبُ ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. عَنِ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمٍ قَالَ: «المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ) بن كُريبِ الهمدانيُ الكوفيُ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدٍ) بضمِّ الموحَّدة مُصغَّرًا، ابن عبدالله بن أبي بردة (عَنْ) جدِّه (أَبِي مُوسَى) عبدالله بن قيس الأشعريِّ (شُيُّء، عَنِ النَّبِيِّ بَرُدَةَ) الحارث أو عامر (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبدالله بن قيس الأشعريِّ (شُيُّء، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ المَوْمِن دارِّهُ اللَّهُ وَالْنَانُ المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ) التَّعريف فيه للجنس، والمراد: بعض المؤمن داراب المعض (٥٠ (كَالبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ مُ بَعْضًا) بيانٌ لوجه التَّشبيه، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: (ايشدُّ بعضهم ١٥٦/٤ بعضا) بميم الجمع (وَشَبَّكَ) عَلِيْسِّة السَّلَ (بَيْنَ أَصَابِعِهِ) كالبيان (١٠ للوجه، أي: شدَّا مثل هذا الشَّدِ، وفيه تعظيمُ حقوق المسلمين بعضهم لبعضٍ، وحثُهم على التَّراحم والملاطفة والتَّعاضد، والمؤمن إذا شدَّ المؤمن فقد نصره، والله أعلم.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «إنْ».

<sup>(</sup>٢) «أنَّها»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): «إذا».

<sup>(</sup>٤) في (د): «مسلمًا وكان اليوم».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «للمؤمن».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «كالبنيان».

٦ - باب الإنتيصار مِنَ الظَّالِمِ، لِقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ لَا يُحِبُ اللَّهُ ٱلْجَهْرَ وَالسَّوَءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَا مَن ظُلِمَ
 وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ ﴿ وَٱلَّذِينَ إِنَّا آَسَا بَهُمُ ٱلْبَغْى مُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾
 قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَذَلُوا، فَإِذَا قَدَرُوا عَفَوْا.

(باب الإنتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ، لِقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ) في(١) سورة النِّساء: (﴿ لَا يُحِبُ اللهُ ٱلجَهْرَ بِاللهُ عِن السُّدِيُ: مِن الْقَوْلِ إِلَا مَن ظُلِم بالدُّعاء على الظَّالم والتَّظلُم منه، وعن السُّدِيُ: نزلت في رجلِ نزل بقومٍ فلم يضيِّفوه، فرُخِّص له أن يقول فيهم، ونزولها في واقعة عين لا يمنع علها على عمومها، وعن ابن عبَّاسٍ شُنَّهُ: المراد بالجهر من القول: الدُّعاء، فرُخِّص للمظلوم أن يدعوَ على مَنْ ظَلَمَه (١) (﴿ وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا ﴾) لكلام المظلوم (﴿ عَلِيمًا ﴾ [النَّساء: ١٤٨]) بالظَّالم، ولقوله تعلى في سورة الشُّورى: (﴿ وَالنِّينَ إِنَّا اَسَابُهُمُ الْبَغُيُ ﴾) يعني: الظَّلم (﴿ مُ يَنفِيرُونَ ﴾ [النُّورى: ٣٩]) ينتقمون ويقتصُّون (قَالَ إِبْرَاهِيمُ) النَّخعيُ ممَّا وصله عبدُ بن حُمَيلِ وابن عيينة في ينتقمون ويقتصُون (قَالَ إِبْرَاهِيمُ) النَّخعيُ ممَّا وصله عبدُ بن حُمَيلٍ وابن عيينة في «تفسيريهما»: (كَانُوا) أي: السَّلف (يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَذَلُّوا) بضمِّ الياء وفتح التَّاء والمعجمة، من الذُّلُ (فَإِذَا قَدَرُوا) بفتح الدَّال المُهمَلة (عَفَوْا) عمَّن بغي عليهم.

(باب عَفْوِ المَظْلُومِ) عمَّن ظلمه (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) في سورة النِّساء: (﴿ إِن نُبَدُواْ خَيْرًا ﴾) طاعةً

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): «من».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): في «شرح الغاية» للعبّاديّ: وتوقّف بعضُهم في جواز الدُّعاء على الظّالم بالفتنة في دينه وسوء الخاتمة، ونصّ بعضُهم على أنَّ محلَّ المنع مِن ذلك في غير الظّالم المتمرِّد، أمَّا هو فيجوز. انتهى. وفي «الزَّواجر»: بخلاف الدُّعاء بنحو: «لا رزقه الله الإيمان» أو «ثبّته على الكفر» أو «سلبه عزَّ فلان المسلم» إن أراد تشديد الأمر عليه لا الرِّضا به، وسؤال الكفر لغيره؛ لأنَّه لم يرضَ به، انتهى. وفي «الفتاوى الصّغرى»: ولقد ذكر الشَّيخانِ وغيرُهما مِن أثمَّتنا: لو قال لمسلم: «سلبه الله الإيمان» أو لكافر: «لا رزقه الله الإيمان» لا يكون كفرًا؛ لأنَّه ليس رضًا بالكفر، إنَّما هو دعاءٌ عليه بتشديد الأمر، انتهى. فعُلِم أنَّ الدُّعاء بدوام الكفر لا يستلزمُ الرِّضا بالكفر الَّذي هو المكروه، ولا إرادة الكفر مِنَ المدعوِّ عليه الَّتي هي كفرٌ أيضًا؛ لِما تقرَّر أنَّ القصد مِن هذا الدُّعاء تشديدُ الأمر عليه دون أمرٍ زائدٍ على ذلك.

وبرًّا (﴿ أَوْ تَخْفُوهُ ﴾) أي: تفعلوه سرًّا (﴿ أَوْتَغَفُّوا عَن سُوٓءٍ ﴾) لكم المُوْاخَذة عليه، وهو المقصود، وذكر إبداء الخير وإخفائه تسبيبٌ(١) له، ولذلك رتَّب عليه قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴾ [النَّساء: ١٤٩]) أي: يكثر العفو عن العصاة مع كمال قدرته على الانتقام، فأنتم أولى بذلك، وهو حثُّ(١) للمظلوم(٢) على العفو بعدما رُخِّص له في الانتصار؛ حملًا على مكارم الأخلاق، وقوله تعالى في سورة ﴿حمر \* عَسَقَ ﴾: (﴿ وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾) وسمَّى الثَّانية سيِّئةً للازدواج، ولأنَّها تسوء من تنزل به (﴿ فَمَنَّ عَفَ اوَأَصْلَحَ ﴾) بينه وبين خصمه بالعفو والإغضاء (﴿ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾) عِدَةٌ مُبهَمةٌ لا يُقاس أمرها في العظم (﴿إِنَّهُ, لا يُعِبُّ الظَّلِمِينَ ﴾) المبتدئين بالسَّيِّئة والمتجاوزين في الانتقام (﴿ وَلَمَنِ ٱننَصَرَ بَعَّدَ ظُلِّمِهِ ﴾) بعدما ظُلِم، فهو من إضافة المصدر إلى المفعول (﴿ فَأُولَيِّكَ مَا عَلَيْهِم مِن سَبِيلٍ ﴾) من مأثم (﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ ﴾) يعني: الإثم والحرج (﴿ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴾) يبتدئونهم بالإضرار، يطلبون ما لا يستحقُّونه تجبُّرًا عليهم(٤) (﴿ وَيَبْغُونَ (٥) فِي ٱلأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقّ أُولَيْهِك لَهُمْ عَذَابُ إَلِيرٌ ﴾) على ظلمهم وبغيهم (﴿ وَلَمَن صَبَرَ ﴾) على الأذي ولم يقتصُّ من صاحبه (﴿ وَغَفَرَ ﴾) الم ٢٠٤/١١ تجاوز عنه وفوَّض أمره إلى الله (﴿ إِنَّ ذَلِكَ ﴾) الصَّبر والتَّجاوز (﴿ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ [الشُّورى: ٢٠-٤٣]) أي: إنَّ ذلك منه، فحُذِف للعلم به، كما حُذِف في قولهم: السَّمن مَنَوان بدرهم، ويُحكِّي أنَّ رجلًا سبُّ رجلًا في مجلس الحسن رافي ، فكان المسبوب يكظم ويعرق ، فيمسح العرق ، ثمَّ قال : فتلا هذه الآية، فقال الحسن: عَقَلها والله وفهمها إذ ضيَّعها الجاهلون. وفي حديث أبي هريرة عند الإمام أحمد وأبي داود أنَّ النَّبيَّ مِنَ سُعِيمِ قال لأبي بكر: «ما من عبد ظُلِم مظلمةً فعفا عنها إِلَّا أعزَّ الله بها نصره"، وقد قالوا: العفو مندوبٌ إليه، ثمَّ قد ينعكس الأمر في بعض الأحوال، فيرجع ترك العفو مندوبًا إليه، وذلك إذا احتيج إلى كفِّ زيادة البغي وقطع مادَّة الأذي، وسقط من الفرع قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُضَلِلِ ٱللَّهُ فَمَالَهُ مِن وَلِي مِنْ بَعْدِهِ ﴾ "، أي: من ناصر يتولَّاه، أي: من بعد

في (م): "تسبُّبّ".

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): أي: بضمَّتين على المثلَّثة.

<sup>(</sup>٣) في (ج) و(ص) و(ل): «وهو حثُّ المظلوم»، وفي هوامشهم: وفي خطُّه: «حثٌّ -منوَّنة- المظلوم»، ولعلَّه: للمظلوم. انتهى. وفي «البيضاويِّ»: وهو حثُ المظلوم، أي: بالإضافة.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): أي: يتكبَّرون فيها ويقتلون ويفسدون عليهم بغير الحقِّ. «عيني».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): وفي «المصباح»: بغي على النَّاس واعتدى، فهو باغ، والجمع: بغاة. انتهى. وفي هامش (ج) و(ل): وفي «البيضاويّ»: وأصل البغي: طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتُجزَّأ كميَّة وكيفيَّة.

خذلان الله له (۱)، وثبت فيه قول الله (۱) تعالى: (﴿ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ ﴾) حين يرونه، فذكره بلفظ الماضي تحقيقًا (﴿ يَقُولُونَ هَلَ إِلَى مَرَوّ مِّن سَبِيلِ ﴾ [الشُّورى: ١٤]) أي: إلى رجعة إلى الدُّنيا، وفي رواية (۳) أبي ذرِّ: ﴿ وَالْمَارَةِ مِن اللَّهُ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ (۱) إلى قوله: ﴿ إِلَى (۱) مَرَوّ مِّن سَبِيلِ ﴾) فأسقط ما ثبت في رواية غيره.

# ٨ - بابِّ الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ).

٢٤٤٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ المَاجِشُونُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَبِّيْ مَ النَّبِيِّ مِنَى النَّهِ مِنَ النَّالُمُ قَالَ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبدالله بن يونس، أبو عبدالله التَّميميُ اليربوعيُ الكوفيُ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ) بن عبدالله بن أبي سلمة، واسمه دينارٌ (المَاجِشُونُ (۱۷)) بكسر الجيم (۱۸) وبالشِّين المعجمة المضمومة، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ شَيْمٌ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنْ النَّي اللهُ (قَالَ: الظُّلْمُ) بأخذ مال الغير بغير حقِّ، أو التناول من عرضه، أو نحو ذلك / (ظُلُمَاتٌ) على صاحبه (يَوْمَ القِيَامَةِ) فلا يهتدي يوم القيامة بسبب ظلمه في الدُّنيا، فربَّما وقع قدمه في ظلمة ظلمه، فهوت في حفرةٍ من حُفر النَّار، وإنَّما ينشأ الظُّلم من ظلمة القلب؛ لأنَّه لو استنار بنور الهدى لاعتبر، فإذا سعى المتَّقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التَّقوى اكتنفت ظلماتُ الظُّلم الظَّلم ألطي عنه ظلمه شيئًا،

<sup>(</sup>۱) في (د) و (ص): «إيَّاه».

<sup>(</sup>٢) في (د) و (س): «قوله».

<sup>(</sup>٣) زيد في غير (د) و(س): «عن».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «إنَّ الله»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٥) في (ج) و(م): "يفلح الظَّالمون"، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: ﴿إِنَّهُ, لَا يُحِبُّ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [الشورى: ٤٠] كذا في "الفرع"، ووقع في خطَّ الشَّارح: "إنَّه لا يفلح الظَّالمون"، وهو سبق قلم.

<sup>(</sup>٦) ﴿ ﴿ إِلَّ ﴾ ﴾ : مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج) و(ل): وقيَّد الشَّارح النُّون بالضَّمُّ، وكتب: "ظ"، كذا على الهامش: "الماجشونِ"، ونظر على الفتح والكسر.

<sup>(</sup>٨) في هامش (ج): وفتحها أيضاً كما في الترتيب عن ابن الأثير، لفظ فارسي، معناه: الأحمر الأبيض المورد.

قال عبد الله بن مسعود ﴿ إِلَهُ : يُؤتِّي بالظَّلمة فيُوضعون في تابوتٍ من نارٍ ، ثمَّ يُزَجُّون فيها. وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الأدب» ، والتِّرمذيُّ في «البرِّ».

### ٩ - باب الإثَّقَاءِ وَالحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ المَظْلُوم

(باب الإتِّقَاءِ وَالحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ المَظْلُوم).

٢٤٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا زَكَريَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ المَكِّيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ أَبِي مَعْبَدِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَاتُمْ: أَنَّ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِعْبَدِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَاتُمْ: أَنَّ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِعْبَدِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَاتُمْ: أَنَّ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِعْبَدِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَاسُ مِنْ اللّهِ بِعَدْ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ، فَقَالَ: «اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) بن عبد ربِّه، البلخيُّ المُلقَّب بخَتِّ -بفتح المعجمة وتشديد المُثنَّاة الفوقيَّة - قال/: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجرَّاح، الرُّؤَاسيُّ -بضمِّ الرَّاء وهمزة د٢٠٤/٣٠ ثُمَّ مُهِمَلةٍ - الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا زَكَريَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ المَكِّيُّ) الثِّقة (عَنْ يَحْيَى بْن عَبْدِ اللهِ بْن صَيْفِي) بالصَّاد المهملة، المكِّيِّ (عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ)(١) نافذٍ؛ بالفاء والمعجمة أو المهملة (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَبِّئَ : أَنَّ النَّبِيَّ صِنَالتُهِ عِنْ مُعَاذًا إِلَى) أهل (اليَمَن) واليّا عليهم سنة عشرِ يعلِّمهم الشَّرائع، ويقبض الصَّدقات (فَقَالَ) له: (اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُوم) وإن كان عاصيًا (فَإِنَّهَا) أي: دعوة المظلوم، وللمُستملي: «فإنَّه» أي: الشَّأن (لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ) كنايةٌ عن الاستجابة وعدم الرَّدّ، كما صرَّح به في حديث أبي هريرة عند التُّرمذيِّ(١) مرفوعًا بلفظ: «ثلاثةً لا تُرَدُّ دعوتهم: الصَّائم حين يفطر (٣)، والإمام العادل، ودعوة المظلوم، يرفعها الله فوق الغمام وتفتح لها أبواب السَّماء، ويقول الرَّبِّ: وعزَّتي(١) لأنصرنَّك ولو بعد حينٍ».

<sup>(</sup>١) في (ب): «سعيد»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) «عند التّرمذيّ»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «الصَّائم حين يفطر» قال شيخنا: قال الطِّيبيُّ: «الصَّائم» بدل من «دعوتهم» على حذف المضاف، أي: دعوة الصَّائم ودعوة الإمام، بدليل عطف «ودعوة المظلوم» عليه، و «يرفعها»: حال من ضمير الدَّعوة؛ كذا قيل، والأولى أن يكون خبرًا لقوله: «ودعوة المظلوم»، وقطع هذا القسم عن أخويه؛ لشدَّة الاعتناء بشأنه ، وينصر هذا الوجه قوله: «ويقول الرَّبُّ: وعزَّتي لأنصر نَّك» على قوله: «وتفتح». «علقمي».

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): «وجلالي»، والمثبت موافقٌ لما في «سنن التّرمذيّ».

وحديث الباب قد سبق في «باب أخذ الصَّدقة من الأغنياء» من «كتاب الزَّكاة» [ح: ١٤٩٦] بأتمَّ من هذا، واقتصر منه (١) هنا على المراد.

# ١٠ - باب مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلِمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ فَحَلَّلَهَا لَهُ، هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ؟

(باب مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلِمَةً) بكسر اللَّام(١)، وحُكِي فتحُها(٣) (عِنْدَ الرَّجُلِ) وفي رواية: «عند رجل» (فَحَلَّلَهَا لَهُ، هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ) حتَّى يصحَّ التَّحليل(١) منها أم لا؟

7٤٤٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِغْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً بِنَّهُ اليَوْمَ قَبْلَ قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَ كَانَتْ لَهُ مَظْلِمَةٌ لأَحَدِ مِنْ عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلُهُ مِنْهُ اليَوْمَ قَبْلَ قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَ اللهِ مَنَاتُ لَهُ مَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتُ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتُ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتُ أُخِذَ مِنْ مَيْعَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُويْسٍ: إِنَّمَا شُمِّيَ المَقْبُرِيُّ هُو مَوْلَى بَنِي لَيْبُ، وَهُو سَعِيدُ بْنُ أَبِي لَا لَهُ مَا مَوْلَى بَنِي لَيْبُ، وَهُو سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَعِيدٍ كَيْسَانُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) عبدالرَّحمن، العسقلانيُ الخراسانيُ الأصل قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِنْبٍ) محمَّد بن عبدالرَّحمن قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِلَيْنَ اللَّهِ وَفَي الرِّقاق» [ح: ١٥٣٤] من أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسِّعِيمُ عن كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ ) بكسر اللَّام، وفي «الرِّقاق» [ح: ١٥٣٤] من رواية مالكِ عن المقبريِّ: «من كانت عنده مَظْلَمَةٌ» (لأَحَدِ) ولأبي ذرِّ: «لأخيه» (مِنْ عِرْضِهِ) بكسر العين المهملة، موضع الذَّمِ والمدح منه، سواءٌ كان في نفسه أو أصله أو فرعه (أَوْ شَيْء) من الأشياء كالأموال والجراحات حتَّى اللَّطمة، وهو من عطف العامِّ على الخاصِّ (فَلْيَتَحَلَّلُهُ مِنْ اللهُ اليَوْمَ) نُصِبَ على الظَّرفيَّة، والمراد من «اليوم» أيَّامُ الدُّنيا لمقابلته بقوله: (قَبْلَ أَلَّا يَكُونَ مِنْ اللهُ أَن يَسأَلُهُ أَنْ يَعْدَالُ: أن يسأله أن يستوهبه ويقطع دعواه عنه؛ لأنَّ يجعله في حلِّ وليطلبه ببراءة ذمَّته، وقال الخطّابيُّ: معناه: يستوهبه ويقطع دعواه عنه؛ لأنَّ

<sup>(</sup>١) «منه»: ليس في (د).

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قال ابن مالك: بفتح اللَّام، وكسرُ ها أكثر.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): وحكى القرَّاز الضَّمَّ، كما في «الفتح».

<sup>(</sup>٤) في (د): ﴿التَّحلُّلِ».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): ﴿ فَيُؤَخَّذُ ﴾.

ما حرَّم الله من الغيبة لا يمكن تحليله، وجاء رجل إلى ابن سيرين فقال: اجعلني في حِلُ فقد اغتبتك، فقال: إنِّي لا أحلُ ما حرَّم الله، ولكن ما كان من قبلنا فأنت في حلَّ، ولمَّا قال: «قبل ألَّ يكون دينارٌ ولا درهمٌ» كأنَّه قيل: فما يُؤخَذ منه بدل مظلمته؟ فقال: (إِنْ كَانَ لَهُ) أي: الظَّالم/ (عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ) أي: من ثواب عمله الصَّالح (بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ) التي ظلمها د٢٠٥/٥ الظَّالم/ (عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّنَاتِ صَاحِبِهِ(١) الذي ظلمه (فَحُمِلَ عَلَيْهِ) أي: على الظَّالم عقوبة سيِّنات المظلوم، قال المازريُّ (١٠: زعم بعض المبتدعة أنَّ هذا الحديث معارِضٌ لقوله تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الانعام: ١٦٤] وهو باطلٌ وجهالةٌ بيَّنةٌ ؛ لأنَّه إنَّما عُوقِب بفعله ووزره فتُوجِّه عليه حقوقٌ لغريمه، فدُفِعت إليه من حسناته، فلمًّا فرغت حسناته أُخِذ من سيَّنات خصمه فوُضِعت عليه، فحقيقة العقوبة مُسبَّبةٌ عن ظلمه، ولم يُعاقب بغير

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) المؤلِّف: (قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُويْسٍ) هو شيخ المؤلِّف: (إِنَّمَا سُمِّي) أي: أبو سعيدِ المذكور في السَّند (المَقْبُرِيَّ؛ لأَنَّهُ كَانَ نَزَلَ) ولأبي ذرِّ: «ينزل» (نَاحِيَةَ المَقَابِرِ) بالمدينة الشَّريفة، وقيل: لأنَّ عمر بن الخطَّاب بيُّ جعله على حفر القبور بالمدينة، وهو تابعيُّ (قَالَ/أَبُو عَبْدِ اللهِ) البخاريُّ: (وَسَعِيدُ المَقْبُرِيُّ هُو مَوْلَى بَنِي لَيْثٍ) كان مكاتبًا لامرأةِ من ١٨٥١ أهل المدينة من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة (وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، وَاسْمُ أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانُ) بفتحِ الكاف، ومات سعيدُ المقبريُّ في أوَّل خلافة هشام، وقال ابن سعدٍ: مات سنة ثلاثٍ وعشرين ومئةٍ، واتَّفقوا على توثيقه، قال محمَّد بن سعدٍ: كان ثقةً كثير الحديث، لكنَّه اختلط قبل موته بأربع سنين، وقد سقط قوله «قال أبو عبد الله: قال إسماعيل...» إلى آخره في غير رواية الكُشْمِيْهَنِيً، وثبت فيها، والله أعلم.

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): أي: الأصليَّة لا المضاعفة، كما نقل عن البيهةيِّ في كتاب «البعث والنشور»؛ فليراجع، وفي «شرح المشكاة» في «الرَّهن»: «ولو الصُّوم»؛ كما في خبر مسلم، وقد سها من استثناه، ثمَّ قال: ولا فرق في الحسنات بين مقابل الإيمان بقسميه -يعني: الواجب والمندوب- وغيره، وذكر أنَّ فائدة طرح السَّيِّئات التَّخفيفُ عن الدَّاثن، لا لتعذيب المدين بها، وقال: إنَّ التَّعذيب حقُّ الله تعالى...، إلى آخر ما أطال به؛ فليراجع. انتهى من خطِّ شيخنا عجمي رَبُّهُ.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): بكسر الزَّاي في «اللُّبِّ» وبفتحها في «التَّبصير».

#### ١١ - بابُ إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ) سواء كان معلومًا أو مجهولًا عند من يجيزه<sup>(۱)</sup>.

٠٤٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ اللهِ: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضَا ﴾ قَالَتِ: الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ المَرْأَةُ، لَيْسَ بِمُسْتَكْثِرِ مِنْهَا، يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَهَا، فَتَقُولُ: أَجْعَلُكَ مِنْ شَأْنِي فِي حِلِّ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن مقاتل قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا هِ شَامُ بْنُ عُرْوَةً عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَانُ الكُشْمِيْهَنِيِّ (في هذه الآية) (﴿ وَإِن أَمْرَأَةً خَافَتَ مِنْ بَعَلِهَا نُشُوزًا ﴾) تجافيًا عنها وترفُّعًا عن صحبتها، كراهة لها ومنعًا لحقوقها (﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النِّساء: ١٢٨]) بأن يُقِلَّ مجالستها ومحادثتها (قَالَت) عائشة: (الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ المَرْأَةُ) حال كونه (لَيْسَ بِمُسْتَكْثِر مِنْهَا) أي: ليس بطالب كثرة الصُّحبة منها، إمَّا لكبرها أو لسوء خُلُقها أو لغير ذلك، وخبر المبتدأ الذي هو «الرَّجلُ» قولُه: (يُريدُ أَنْ يُفَارِقَهَا) أي(١٠): لِمَا ذكر (فَتَقُولُ) المرأة: (أَجْعَلُكَ مِنْ) أجل (شَأْنِي فِي حِلِّ) أي: من حقوق الزَّوجيَّة وتتركني بغير (٣) طلاق (فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ) وعن عليّ رائيَّة: نزلت في المرأة تكون عند الرَّجل د٣/٥٠٥ب تكره مفارقته، فيصطلحان/ على أن يجيئها كلَّ ثلاثة أيَّام أو أربعةٍ، وروى التِّرمذيُّ من طريق سِمَاكِ عن عكرمة عن ابن عبَّاسِ رَبُّن قال: خشيت سَودة أن يُطلِّقها رسول الله مِنى الشَّعِيم، فقالت: يا رسول الله، لا تُطلِّقني، واجعل يومي لعائشة ففعل(١)، ونزلت هذه الآية، وقال: حسنٌ غريبٌ، وقد تبيَّن أنَّ مورد الحديث إنَّما هو في حقٌّ من تُسقِط حقَّها من القسمة، وحينئذٍ فقول

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): الحنفيَّة والمالكيَّة.

<sup>(</sup>١) (أي): ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): «من غير».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): وفي «تخريج أحاديث الرَّافعيَّ» لابن حجر: وأخرج البيهقيُّ من وجه آخر عن عروة: «أنَّ النَّبيَّ مِنْ الشَّمِيِّ لم طلَّق سودة، فلمَّا خرج إلى الصلاة؛ أمسكت بثوبه، فقالت: والله ما لي في الرَّجال من حاجة، ولكنِّي أريد أن أُحشَرَ في أزواجك، قال: فراجعها، وجعلتْ يومها لعائشة»، وهو مرسل، ومثله في المعجم أبي العباس الدغوليِّ». انتهى بخطِّ شيخنا عجمي رالله.

الكِرمانيِّ: -إنَّ المطابقة بين التَّرجمة وما بعدها من جهة أنَّ الخلع عقد لازمٌ لا يصحُّ الرُّجوع فيه، فيلتحق به كلُّ عقدٍ لازمٍ - وهمٌ، كما نبَّه عليه في «فتح الباري».

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «التَّفسير» إح: ٤٦٠١].

# ١٢ - بابٌ إِذَا أَذِنَ لَهُ أَوْ أَحَلَّهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أَذِنَ) رجلٌ (لَهُ) أي: لرجلٍ آخر في استيفاء حقَّه (أَوْ أَحَلَّهُ) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «أو أحلَّ له» (وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ) أي: مقدار المأذون في استيفائه أو المُحلَّل.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمام (عَنْ أَبِي حَاذِم بْنِ بِعَدِ السَّاعِدِيِّ بِلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ) وفي نسخة صحّع عليها في «اليونينيَّة»(١): «أنَّ النَّبيَّ» (سَلَّمْ اللهِ الْمَيْعِ مِلْمُ أَتِي بِشَرَابٍ) في قدح، والشَّراب هو اللَّبن الممزوج بالماء (فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ) هو ابن عبَّاسٍ (وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ، اللَّبن الممزوج بالماء (فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ) هو ابن عبَّاسٍ (وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ، اللَّبن المُمزوج بالماء (فَقَالَ العُلامُ: فَقَالَ) بَيْلِيَسِهُ إليَّهُ اللهِ اللهُ ال

<sup>(</sup>۱) في (م): «الفرع».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): قوله: «لأنّه لو أذن...» إلى آخره، نظر فيه الكورانيُّ بأنَّ الغلام لم يملك ما في القدح، بل كان ذلك على ما جرى به العُرف مِن سلوك طريق الأدب والأولويَّة، والصَّواب أنَّ استدلال البخاريُّ إنَّما هو بفعلِ رسول الله مِنْ شير على ما جرى به أنشراب كان ملكًا له، فإذنه للغلام مطلقًا مِن غير بيان كمِّيَّة المشروبِ دلَّ على جواز ذلك.

### ١٣ - باب إِثْم مَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الأَرْضِ

(باب إِثْمِ مَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الأَرْضِ).

٢٤٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ مَعِيدَ بْنَ زَيْدِ رَبُّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ سَبْع أَرُّضِينَ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصيُّ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن عوفٍ، ابن أخي عبد الرَّحمن بن عوفٍ: (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَن بْنَ عَمْرِو بْنِ سَهْلِ) القرشيَّ، وقيل: الأنصاريِّ المدنيَّ، وليس له في «البخاريِّ» إلَّا هذا الحديث (أَخْبَرَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ) القرشيَّ، أحد العشرة المُبشَّرة بالجنَّة ( را قَلْ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَا شَعِيمٌ يَقُولُ: مَنْ ظَلَمَ / مِنَ الأَرْضِ شَيْئًا) قليلًا أو كثيرًا، وفي رواية عروة في «بدء الخلق» [ح:٣١٩٨]: «من أخذ شبرًا من د٣٠٦/٣ الأرض/ ظلمًا»، ولأحمد من حديث أبي هريرة: «من أخذ من الأرض شبرًا بغير حقِّه» (طُوِّقَهُ) بضمِّ الطَّاء المهملة وكسر الواو المُشدَّدة وبالقاف مبنيًّا للمفعول (مِنْ سَبْع أَرّْضِينَ) بفتح الرَّاء، وقد تُسكَّن، أي: يوم القيامة، قيل: أراد طوق التَّكليف، وهو أن يُطوَّق(١) حملها يوم القيامة، ولأحمد والطّبرانيِّ من حديث يعلى بن مُرّة مرفوعًا: «من أخذ أرضًا بغير حقّها كُلّف أن يحمل ترابها إلى المحشر»، وفي رواية للطّبرانيِّ في «الكبير»: «من ظلم من الأرض شبرًا كُلّف أن يحفره حتَّى يبلغ به الماء، ثمَّ يحمله إلى المحشر»، وقيل: إنَّه أراد أنَّه يُخسَف به الأرض، فتصير الأرض المغصوبة في عنقه كالطُّوق، ويعظم قدر عنقه حتَّى يسع ذلك؛ كما جاء في غلظ جلد الكافر وعظم ضرسه، قال البغويُّ: وهذا أصحُّ، ويؤيِّده حديث ابن عمر المسوق في هذا الباب [ح: ١٤٥٤] ولفظه: «خُسِف به يوم القيامة إلى سبع أرضين»، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد بإسناد حسن، والطّبرانيّ في «الكبير»: قلت: يا رسول الله؛ أيُّ الظُّلم أظلم (١٠؟ فقال: «ذراعٌ من الأرض ينتقصها المرء المسلم من حقٍّ أخيه، فليس حصاةٌ من الأرض يأخذها إلَّا

 <sup>(</sup>١) في (د): «يُكلَّف».

<sup>(</sup>١) كذا نقل العسقلاني، والذي في أحمد والطبراني «أعظم».

طُرُقها يوم القيامة إلى قعر الأرض، ولا يعلم قعرها إِلَّا الله(١) الذي خلقها"، أو المراد بالتَّطوُّق: الإثم، فيكون الظُّلم لازمًا في عنقه لزومَ الإثم عنقه، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلْزَمَنَهُ طَهَيْرَهُ وَ عُنُقِهِ ﴾ الإشراء: ١٣] وفي هذا تهديدٌ عظيمٌ للغاصب، خصوصًا ما يفعله بعضهم من بناء المدارس والرُّبط ونحوهما ممَّا يظنُون به القُرَب والذِّكر الجميل من غصب الأرض لذلك، وغصب الآلات واستعمال العمَّال ظلمًا، وعلى تقدير أن يعطي، فإنَّما يعطي من المال الحرام الذي اكتسبه ظلمًا الذي لم يقل أحدٌ بجواز أخذه، ولا الكفَّار على اختلاف مِللهم، فيزداد هذا الظَّالم بإرادته الخير على زعمه من الله بُعْدًا، أمَّا سمع هذا الظَّالمُ قولَه مِنَاشِعِهُم: "من ظلم من الأرض شيئًا طُوِّقه من سبع أرضين"، وقوله بَيُلِقِهَ النَّمَا يروي عن ربِّه: "ثلاثةٌ أنا خصمهم يوم القيامة: رجلٌ أعطى بي العهد ثمَّ غدر، ورجلٌ باع حرًّا وأكل ثمنه، ورجلٌ استأجر أجيرًا فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره" رواه البخاريُّ (٢) [ح:٢٢١٧].

٢٤٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُنَاسٍ خُصُومَةٌ، فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ بِيُّ عَلَيْهُ وَبَيْنَ أُنَاسٍ خُصُومَةٌ، فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ بِيُّ فَقَالَتْ لَهُ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، اجْتَنِبِ الأَرْضَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ مِنَ اللَّرْضِ طُوِّقَهُ مِنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْع أَرْضِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) عبدالله بن عمرو بن أبي (١) الحجَّاج، المُقعَد البصريُّ قال:

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قوله: «ولا يعلم قعرها إلّا الله» قال العلّامة السَّنوسيُ في شرح قول الجزائريِّ: قد أمسكا في هواء دونما عمد، الضّمير يعود على عالمي السّموات والأرض، والعَّمَّد؛ بضمّ العين والميم وفتحهما، جمع «عماد» أو «عمود»: وهي الأساطين والسّواري ترفع عليهما الجرم الثّقيل في الهواء؛ خوف سقوطه لو بقي وحده في الهواء، هكذا أجرى الله العادة في كثير من الأجرام، مع القطع بأنَّ ذلك العماد لا أثر له، لا بطبعه، ولا بقوة أودعت فيه في إمساك ما عليه من الجرم، وثباته في حيِّزه؛ لاستحالة التّأثير من كلّ ما سواه جلّ وعلا، وإنّما الممسك هو الله وحده على الاستقلال، بلا شريك معه في ذلك، لا عماد ولا غيره، ولا أثر للعماد في ذلك كسائر الأسباب العاديّة؛ من طعام لشبع، وماء لريِّ، ونار لإحراق، ونحو ذلك ممّا لا ينحصر، فأحسن الاعتقاد في الفصل، فقد ضلّ فيه من لا يُعَدُّ كثرة ممّن يشار إليه علمًا ودينًا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ [الله ] يُسَلِكُ السّرة وَالْمُرْتَ وَالْلُولُا إناطر: ١٤]... إلى آخره.

<sup>(</sup>١) قوله: «من ظلم من الأرض شيئًا... وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام» ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) زيد في (م): «وأقبح من ذلك»، ثمَّ يليه بياضٌ بمقدار ثلاث كلماتٍ.

<sup>(</sup>٤) «أبي»: سقط من غير (د).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنَ) المعلِّم (عَنْ يَحْيَى بْن أَبِي كَثِيرِ) الطَّائيِّ اليماميِّ(١) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) التَّيميُّ: (أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ) عبدالله، أو إسماعيل بن عبد الرَّحمن بن عوف (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُنَاسِ(١) خُصُومَةً) قال الحافظ ابن حجرٍ: لم أقف على أسمائهم، ووقع لمسلم من طريق حرب بن شدًّادٍ عن يحيى: وكان(٦) د٢٠٦/٣٠ بينه وبين قومه خصومةً / في أرضٍ، ففيه نوع تعيينِ للخصوم وتعيين المُتخاصَم (١) فيه (فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ سُنَيْهَ) أي: ذلك كما في «بدء الخلق» [ح: ٣١٩٥] (فَقَالَتْ لَهُ: يَا أَبَا سَلَمَةً (٥)، اجْتَنِبِ الأَرْضَ) فلا تغصب منها شيئًا (فَإِنَّ النَّبِيَّ مِنَ السُّمِيمِ مَ قَالَ) وفي رواية: «يقول»: (مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ) بكسر القاف وسكون المُثنَّاة التَّحتيَّة، أي: قدر شبرِ (مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ) أي: يوم القيامة، وفي حديث أبي مالك الأشعريِّ عند ابن أبي شيبة بإسنادٍ حسن: «أعظمُ الغلول عند الله يوم القيامة ذراعُ أرضِ يسرقه رجلٌ فيُطوَّقه من سبع أرضين»، وعند ابن حبَّان من حديث أبي يَعلى بن مرَّة مرفوعًا: «أيُّما رجلِ ظَلَمَ شبرًا من الأرض كَلَّفه الله أن يحفره حتَّى يبلغ آخر(٢) سبع أرضين، ثمَّ يُطَوَّقه يوم القيامة حتَّى يقضيَ بين النَّاس».

وحديث الباب أخرجه المؤلِّف أيضًا في «بدء الخلق» [ح: ٣١٩٥]، ومسلمٌ في «البيوع».

٢٤٥٤ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ ﴿ إِنْ عَالَ : قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسُمِيامُ: "مَنْ أَخَذَ مِنَ الأَرْضِ شَيْنًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، خُسِفَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ »، قَالَ الفَرَبْرِيُّ: قَالَ أَبُو جَعْفَر بن أَبِي حَاتِم: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هَذَا الحَدِيثُ لَيْسَ بِخُرَاسَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ المُبَارَكِ، أَمْلَاهُ عَلَيْهِمْ بِالبَصْرَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الفَرَاهيديُّ(٧) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ)

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «اليماميِّ»: هو بميمين، إلى اليمامة؛ مدينة بالبادية من العوالي. انتهى بخطِّ شيخنا.

<sup>(</sup>٢) في (م): «ناس»، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٣) في (د): الوكانت».

<sup>(</sup>٤) في (د): «المُخاصَم».

<sup>(</sup>٥) في (ج) و(ل): «له: يا با سلمة» في هامشهما: قوله: «له: يا با سلمة» كذا في خطُّه، والذي في «أحد فروع اليونينيَّة»: «فقالت: يا با سلمة»، بإسقاط لفظ «له»، وحذف همزة «أبا».

<sup>(</sup>٦) «آخر»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج) و(ل): بفتح الفاء والرَّاء، وبعد الألف هاء مكسورة، ثمَّ دال، هذه النَّسبة إلى فراهيد؛ بطن من =

المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةً) الإمام في المغازي (عَنْ سَالِم عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر ( رَالِيَهِ ) وعن أبيه أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّهِ مِنْ أَخَذَ مِنَ الأَرْضِ شَيْئًا) قلَّ أو كَثُر (بِغَيْر حَقَّهِ خُسِفَ بِهِ) أي: بالآخذ غصبًا تلك الأرض المغصوبة (يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى سَبْع أَرَضِينَ) فتصير له كالطُّوق في عنقه بعد أن يطوِّله الله تعالى، أو أنَّ هذه الصِّفات تتنوَّع/ لصاحب هذه الجناية على ٢٦٠/٤ حسب قوَّة المفسدة وضعفها، فيُعذَّب بعضهم بهذا، وبعضهم بهذا، وفي الحديث: إمكانُ غصب الأرض خلافًا لأبي حنيفة وأبي يوسف حيث قالا: الغصب لا يتحقَّق إلَّا فيما يُنقَل ويُحوَّل (١)؛ لأنَّ إزالة اليد بالنَّقل، ولا نقل (١) في العقار، وإذا غصب عقارًا فهلك في يده لم يضمنه، وقال محمَّدٌ: يضمنه، وهو قول أبي يوسف الأوَّل، وبه قال الشَّافعيُّ؛ لتحقُّق إثبات اليد، ومن ضرورته زوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محلّ واحد في حالةٍ واحدةٍ، فيتحقِّق الوصفان، وهو الغصب فصار كالمنقول وجحود الوديعة، ولهما - يعنى: لأبي حنيفة وأبي يوسف-: أنَّ الغصب إثبات اليد(٣) بإزالة يد المالك بفعل في العين، وهذا لا يُتصوَّر في العقار؛ لأنَّ يد المالك لا تزول إلَّا بإخراجه عنها، وهو فعلِّ فيه لا في العقار، قاله في «الهداية»، واستدلَّ لهما في «الاختيار شرح المختار» بحديث الباب: «من ظلم من الأرض شيئًا طُوِّقه من سبع أرضين» لأنَّه عَلِيسًا السَّم ذكر الجزاء في غصب العقار، ولم يذكر الضَّمان، ولو وجب لذكره، وصوَّر المسألة بما إذا سكن دار غيره بغير إذنه ثمَّ خربت، أمَّا إذا هدم البناء وحفر الأرض فيضمن؛ لأنَّه وُجِد منه النَّقل والتَّحويل فإنَّه إتلاف، ويضمن بالإتلاف/ ما لا يُضمَن د٢٠٧/٣ بالغصب، والعقار يُضمَن بالإتلاف وإن لم يُضمَن بالغصب، ولأنَّه تصرُّفٌ في العين. انتهى. ومن فوائد حديث الباب ما قاله ابن المنيِّر: إنَّ فيه دليلًا على أنَّ الحكم إذا تعلَّق بظاهر الأرض تعلَّق بباطنها إلى التُّخوم، فمن مَلَكَ ظاهرَ الأرض مَلَكَ باطنها من حجارة وأبنية ومعادن، ومن حبس أرضًا مسجدًا أو غيره يتعلَّق التَّحبيس بباطنه، حتَّى لو أراد إمام المسجد أن يحتفر تحت أرض المسجد، ويبنى مطامير تكون أبوابها إلى جانب المسجد تحت مصطبة

<sup>=</sup> الأزد؛ منهم: أبو عَمْرو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ. «لباب»، وزاد في هامش (ل): ومثله في «القاموس»، أي: بالدَّال المهملة، والذي في «جامع الأصول» و«اللَّب»: بالذَّال المعجمة.

<sup>(</sup>۱) في (د): «ويتحوَّل».

<sup>(</sup>٢) «ولا نقل»: مثبتٌ من (د) و (س).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «إثبات اليد»، أي: المبطلة، «بإزالة يد المالك»، أي: المحقّة.

له أو نحوها، أو جعل المطامير حوانيت ومخازن لم يكن له ذلك؛ لأنَّ باطن الأرض تعلَّق به الحبس كظاهرها، فكما لا يجوز اتِّخاذ قطعةٍ من المسجد حانوتًا كذلك لا يجوز ذلك في باطنه.

(قَالَ الفَرَبْرِيُّ: قَالَ أَبُو جَعْفَر بن أَبِي حَاتِم) واسمه محمَّدُ البخاريُّ ورَّاق المؤلِّف: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) البخاريُّ: (هَذَا الحَدِيثُ) أي: حديث الباب (لَيْسَ بِخُرَاسَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ المُبَارَكِ) ولأبي ذرِّ: (في كتب ابن المبارك التي صنَّفها بها» (أَمْلَاهُ) أي: الحديث، وللمُستملي والحَمُّويي: (إنَّما أُمْلِيَ» بزيادة: (إنَّما» وضمِّ الهمزة وحذف الضَّمير المنصوب (عَلَيْهِمْ بِالبَصْرَةِ) لكنَّ نعيم بن حمَّادِ المروزيُّ ممَّن حمل عنه بخراسان، وقد حدَّث عنه بهذا الحديث، فيحتمل أن يكون حدَّث به بخراسان، والله أعلم، وهذه الفائدة التي ذكرها الفَرَبْريُّ ثابتةٌ في رواية أبي ذرِّ، ساقطةٌ لغيره.

# ١٤ - بابٌ إِذَا أَذِنَ إِنْسَانٌ لآخَرَ شَيْئًا جَازَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أَذِنَ إِنْسَانٌ لآخَرَ شَيْئًا) أي: في شيءٍ (جَازَ).

٢٤٥٥ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ: كُنَّا بِالمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ العِرَاقِ، فَأَصَابَنَا سَنَةٌ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ اللهِ مِنَاسْمِيمُ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ اللهِ مِنَاسْمِيمُ نَهُو لِبَنَا فَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيمُ نَهَى عَن الإِقْرَانِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن الحارث الحوضيُ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ جَبَلَةَ) بالجيم والمُوحَّدة واللَّام المفتوحات، ابن سُحيم -بضمِّ السِّين وفتح الحاء المهملتين - الشَّيبانيِّ، أنَّه قال: (كُنَّا بِالمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ العِرَاقِ) وعند التَّرمذيِّ: في بعث المهملتين - الشَّيبانيِّ، أنَّه قال: (كُنَّا بِالمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ العِرَاقِ) وعند التَّرمذيِّ: في بعث أهل (۱) العراق (فَأَصَابَنَا سَنَةً) غلاءٌ وجدبٌ (فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبدُ الله (يَرْزُقُنَا) أي: يطعمنا (التَّمْرَ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ اللهِ مِنَالله عِنَا أي: ونحن نأكله (فَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَالله عِنَالله عِنَا الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ والصَّواب: القِران) بهمزةٍ مكسورةٍ بين اللَّام والقاف، من الثُّلاثيِّ المزيد فيه، قال عياضٌ: والصَّواب: القران، بإسقاط الهمزة، وهو أن تقرن تمرةً بتمرةٍ عند الأكل لأنَّ فيه إجحافًا برفيقه مع ما فيه من الشَّرَه المزري بصاحبه، نعم إذا كان التَّمر ملكًا له فله (۱) أن يأكل كيف شاء (إلَّا أَنْ يَسْتَأَذِنَ

<sup>(</sup>١) «أهل»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) ﴿فله﴾: مثبتٌ من (ب) و (س).

الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ) فيأذن له، فإنَّه يجوز لأنَّه حقُّه، فله إسقاطه، واختُلِف هل قوله: "إلَّا أن يستأذن..." إلى آخره مُدرَجٌ من قول ابن عمر أو مرفوعٌ؟ فذهب الخطيب إلى الأوَّل، وعُورِض بحديث جَبَلة عند البخاريِّ إح: ٢٤٨٩]: سمعت ابن عمر يقول: "نهى رسول الله / مِنَاشِيرً م أن د٢٠٧/٢ يقرن الرجل بين التَّمرتين جميعًا حتَّى يستأذن أصحابه"، وهل النَّهي للتَّحريم أو للتَّنزيه؟ فنقل عياضٌ عن أهل الظَّاهر: أنَّه للتَّحريم، وعن غيرهم: أنَّه للتَّنزيه، وصوَّب النَّوويُ التَّفصيل؛ فإن كان مشتركًا بينهم حَرُم إلَّا برضاهم، وإلَّا فلا.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف/ أيضًا في «الأطعمة» [ح: ٢٤١٥] و «الشَّركة» [ح: ٢٤٩٠]، ومسلم ٢٦١/٤ وأبو داود والتِّرمذيُ وابن ماجه في «الأطعمة»، والنَّسائيُّ في «الوليمة».

٢٤٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ، فَقَالَ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ: اصْنَعْ لِي طَعَامَ خَمْسَةِ، رَجُلًا مِنَ الأَنْمِيَ مِنَ اللهُوعَ - فَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُمْ لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ مِنَ اللهُوعَ - فَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يُدْعَ، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَ اللهُوعِ مِنَ اللهُ عِيْمُ الجُوعَ - فَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يُدْعَ، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ عِيْمُ اللهُ عَنْ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَ

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُعْمَانِ) محمَّد بن الفضل السَّدوسيُ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَة) الوضَّاح بن عبدالله اليشكريُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو الأنصاريُّ البدريِّ: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: المُعَيْبِ كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ) يبيع اللَّحم، ولم يُسمَّ (فَقَالَ لَهُ أَبُو شُعَيْبِ: اصْنَعْ لِي طَعَامَ خَمْسَةٍ) لعلمه أَنَّ النَّبيُّ مِنَاسَطِيمُ سيتبعه (أَعُيره (لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ مِنَاسَطِيمُ خَامِسَ خَمْسَةٍ) عَن للشَّعِيمُ مَن النَّبي مِنَاسَطِيمُ مَن النَّبِي مِنَاسَطِيمُ المَوْعَ) جملةً فعليَّةً حاليَّة، يعني أَنَّه قال أي: أحد خمسة (وَأَبْصَرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ مِنَاسَطِيمُ الجُوعَ) جملةً فعليَّةً حاليَّة، يعني أَنَّه قال لغلامه: اصنع لنا في حال رؤيته تلك (فَدَعَاهُ) أي: دعا أبو شعيبِ النَّبِيُّ مِنَاسَطِيمُ (فَتَبِعَهُمُ رَجُلُّ) أي: سادسٌ لهم لم يُسَمَّ أيضًا (لَمْ يُدْعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاسَطِيمُ إِنَّ هَذَا قَدِ اتَّبَعَنَا) بتشديد التَّاء (أَتَأْذَنُ لَهُ) في الدُّخول؟ (قَالَ: نَعَمْ).

وهذا الحديث قد مضى في «باب ما قيل في اللَّحَّام والجزَّار» من «كتاب البيوع» [ح: ٢٠٨١].

<sup>(</sup>١) في (ص): «يتبعه».

#### ١٥ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾

(باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) في سورة البقرة: (﴿ وَهُوَ أَلَدُ ٱلْخِصَامِ ﴾ [البقرة: ١٠٤]) ﴿ أَلَدُ ﴾ أفعل تفضيلٍ، من اللَّدد(١)، وهو شدَّة الخصومة و﴿ أَلْخِصَامِ ﴾: المخاصمة، ويجوز أن يكون جمع خصمٍ، كصعبٍ وصعابٍ، بمعنى: أشدُّ الخصوم خصومة، أو أنَّ «أفعل» هنا ليست للتَّفضيل، بل بمعنى الفاعل، أي: وهو لديد الخصام، أي: شديد المخاصمة، فيكون(١) من إضافة الصَّفة المُشبَّهة، وعن ابن عبَّاسٍ: أي: ذو جدالٍ، وقال السُّدِّيُّ فيما ذكره ابن كثيرٍ: نزلت في الأخنس ابن شريقِ الثَّقَفيِّ جاء إلى رسول الله(٣) مِنْ الشَّاعِيمُ وأظهر الإسلام(٤)، وفي باطنه خلاف ذلك. وعن ابن عبَّاسٍ: أنها نزلت في نفرٍ من المنافقين تكلَّموا في خُبيبٍ وأصحابه الذين قُتِلوا بالرَّجِيع (٥) وعابوهم، فأنزل الله ذمَّ المنافقين، ومَدْحَ خُبيبِ (٢) وأصحابه.

٢٤٥٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ مِلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِّ مَا اللَّهُ النَّهُ الخَصِمُ».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): اللَّذُودَة.

<sup>(</sup>١) في (ب) و(د) و(س): «فهو».

<sup>(</sup>٣) في (د): «النّبيّ».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): قوله: «نزلت في الأخنس بن شريق..» هذا لا ينافي ما نقله الكواني عن ابن الجوزي والبرهان الحلبي أن الأخنس أسلم.. لما في الإصابة أنه كان من المؤلفة، وشهد حنينًا، ومات في أول خلافة عمر، وقال ابن عطية ما ثبت قط أنه أسلم، قلت: ولا مانع أن يسلم ثم يرتد ثم يرجع إلى الإسلام، وفي هامش (ل): قوله: «أظهر الإسلام» وأعجب النّبيُ مِنَاسُهِ مِن خلك منه، وقال: إنّما جثت أريد الإسلام، والله يعلم إنّي لصادق، وذلك قوله: ﴿وَيُنتُهِدُ اللّه عَنْ مَا فَي قَلْمِهِ ﴾ [البقرة: ١٠٤] ثمّ خرج من عند رسول الله مِنْ شهر عرب فمرّ بزرع لقوم من المسلمين وحُمُر، فأحرق الزّرع، وعقر الحمر، فأنزل الله فيه: ﴿ وَإِذَا تَوَلَى ... ﴾ الآية [البقرة: ٢٠٥]. «أسباب التيزول» للواحديّ، قوله: «الأخنس...» إلى آخره: واسمه أبيّ، وإنّما لقّب بالأخنس؛ لأنّه رجع ببني زهرة من بدر لمّا جاءهم الخبر أنّ أبا سفيان نجا بالعير، فقيل: خنس الأخنس ببني زهرة؛ فسُمّي بذلك، قال ابن عطيّة: ما ثبت قطُ أنّ الأخنس أسلم، قال ابن حجر: قلت: قد أثبتُه في الصّحابة «مَن تقدّم ذكره في الصحابة»، ولا مانع أن يسلم، ثمّ يرتدّ، ثم يرجع إلى الإسلام. «إصابة».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بالرَّجيع» بفتح الرَّاء، وكسر الجيم: اسم ماء لهذيل بين مكَّة وعسفان بناحية الحجاز، كانت الوقعة بالقرب منه؛ فسُمِّيَت به. انتهى من «المواهب».

<sup>(</sup>٦) في (د): ﴿وَمَدَحَ خَبِيبًا﴾.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الأحكام» [ح: ٧١٨٨] و «التَّفسير» [ح: ٢٥٥٣]، ومسلمٌ في «القدر»، والتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

# ١٦ - باب إِثْمِ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ

(باب إِثْمِ(١) مَنْ خَاصَمَ فِي) أمرٍ (بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ) أي: يعلم أنَّه باطلٌ.

٢٤٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ يَرُّتُهُ وَفَجَ النَّبِيِّ فِيهَا فَعَنَ رَسُولِ اللهِ مِنَاشِطِيمُ أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةً بِبَابٍ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا مِنَاشِطِيمُ أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةً بِبَابٍ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذُهَا أَوْ فَلْيَتْرُكُهَا».

<sup>(</sup>١) في (ب): «اسم»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٢) «النَّبِيُّ»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) «زينب»: ليس في (م).

سَمِعَ خُصُومَةً بِبَابٍ حُجْرَتِهِ) التي هي سكنُ(١) أمِّ سلمة (فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ) أي: إلى الخصوم، ولم يُسمُّوا (فَقَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) من باب الحصر المجازيِّ؛ لأنَّه حصرٌ خاصٌ، أي: باعتبار علم البواطن، ويُسمَّى عند علماء البيان قصر القلب؛ لأنَّه أتى به على الرَّدِّ(١) على من زعم أنَّ من كان رسولًا يعلم الغيب، فيطَّلع على البواطن، ولا يخفى عليه المظلوم، ونحو ذلك، فأشار إلى أنَّ الوضع البشريَّ يقتضي ألَّا يدرك من الأمور إلَّا ظواهرها، فإنَّه خُلِق خلقًا لا يَسْلَمُ من قضايا تحجبه عن حقائق الأشياء، فإذا تُرك على (٣) ما جُبِل عليه من القضايا البشريَّة ولم يُؤيَّد بالوحى السَّماويِّ طرأ عليه ما يطرأ على سائر البشر (وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الخَصْمُ) وفي «الأحكام» [ح: ٧١٦٩]: "وإِنَّكُم تختصمون إليَّ" (فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ) أي: أحسن إيرادًا للكلام ٢٦٢/٤ (مِنْ بَعْض) أي: وهو/ كاذب، وفي «الأحكام»: «ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجَّته من بعضٍ "، أي: ألسنَ وأفصحَ وأبينَ كلامًا وأقدرَ على الحجَّة، وفيه اقتران خبر "لعلَّ " التي اسمها «بعض» بـ «أن» المصدريَّة (فَأَحْسَبُ) بفتح السِّين وكسرها لغتان، والنَّصب عطفًا على «أن يكون أبلغَ»، وبالرَّفع، أي: فأظنُّ لفصاحته ببيان حجَّته (أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِيَ لَهُ بِذَلِكَ) الذي سمعتُ منه (فَمَنْ قَضَيْتُ) أي: حكمت (لَهُ بِحَقِّ مُسْلِم) أي: أو ذمِّيِّ أو معاهدٍ، فالتَّعبير بالمسلم لا مفهوم له، وإنَّما خرج مخرج الغالب كنظائره ممَّا سبق (فَإِنَّمَا هِيَ) أي: القصَّة أو الحالة (قِطْعَةٌ) طائفةٌ (مِنَ النَّارِ) أي: من قضيت له بظاهر يخالف الباطن فهو حرامٌ، فلا يأخذنَّ ما قضيتُ له؛ لأنَّه يأخذ ما يؤول به إلى قطعةٍ من النَّار، فوضع المُسبَّب -وهو قطعةٌ من النَّار-د٣٠٨/٣٠ موضع/السَّبب -وهو ما حكم له به - (فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرُكْهَا) ولأبي ذرِّ: «أو ليتركها» بإسقاط الفاء، قال النَّوويُّ: ليس معناه التَّخيير، بل هو للتَّهديد والوعيد، كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلَيُؤمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكُفُرٌ ﴾ [الكهف: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿أَغْمَلُواْ مَاشِئْتُمْ ﴾ [فُصّلت: ٤٠]. انتهى. وتُعقّب: بأنَّه إن أراد أنَّ كلتا(١) الصِّيغتين للتَّهديد فممنوعٌ، فإنَّ قوله: «فليتركها» للوجوب، وإن أراد الأُولى -وهو: «فليأخذها» - فلا تخيير فيها بمجرَّدها حتَّى يقول: ليس للتَّخيير، ثمَّ إنَّ «أو» ممَّا يشرك(٥) لفظًا

<sup>(</sup>۱) في (د): المسكن».

<sup>(</sup>١) في (ب): اللرَّدُ".

<sup>(</sup>٣) اعلى»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في (د) و (ص) و (م): الكلاا.

<sup>(</sup>٥) فى (د) و(ل): "يشترك"، وفي هامش (ل): أي: مدخولها.

ومعنى، والتّهديد ضد الوجوب، وأجيب: بأنّه يحتمل إرادة الصّيغتين لا على معنى أنّ كلّ واحدة منهما للتّهديد، بل الأمر للتّخيير المستفاد من مجموعهما بدليل تنظيره بقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَآةَ فَلْبُوْمِن وَمَن شَآةَ فَلْكُفُرُ ﴾ [الكهف: ٢٩] وكلاهما نظيرُ: «خذ من مالي درهمًا أو خذ دينارًا»، وكذلك في معنى ذلك ﴿ أَعَمَلُواْ مَا شِئْتُم ﴾ [فصلت: ٤٠] لأنّه ينحلُ إلى: اعملوا خيرًا إن شئتم، واعملوا شرًا إن شئتم، والتّهديد هو التّخويف، ودلالة هذه الصّيغ عليها إنّما هي بقرينة خارجة عن (١٠) اللّفظ، وهي ما قُصِد في الكلام من التّخويف بعاقبة ذلك، ويحتمل أنّ الصّيغة الأولى هي التي (١٠) للتّهديد، وهو قريبٌ من نحو [ح: ١٠٠]: «فليتبوّا مقعده من النّار»، وحينئذ فرأو» للإضراب، والصّيغة الثّانية على حقيقتها من الإيجاب، أي: بل ليدعها، وقد قال سيبويه: إنّ «أو» تأتي للإضراب بشرطين: سبق نفي أو نهي، وإعادة العامل، والشّرطان موجودان فيه؛ لأنّا إذا حَمَلْنا «فليأخذها» على التّهديد، كأنّ معناه: فلا يأخذها بل يدعها، قاله في «العدّة» (٣).

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الأحكام» [ح: ٧١٨١] و «الشَّهادات» [ح: ٢٦٠٨] و «ترك (٤) الحيل» [ح: ٢٩٦٧]، ومسلمٌ في «القضاء» (٥)، وأبو داود في «الأحكام».

#### ١٧ - بابٌ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ

هذا(١) (بابٌ) بالتَّنوين، في ذمِّ مَنْ (إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ) وفي نسخة : بترك تنوين «باب».

٩٥٩ - حَدَّثَنَا بِشُرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍ و شَلْمَ، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ سُعْدِ مِنْ شُعْبَةً مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا، أَوْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ النَّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا فَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَلَمَ عَذَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

<sup>(</sup>۱) في (د): «من»، وهو تحريفً.

<sup>(</sup>١) «هي التي»: مثبت من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٣) في (د): «العمدة»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ل): وهي شرح «العمدة» للبرماويّ.

<sup>(</sup>٤) «ترك»: ليست في (د) و(م).

<sup>(</sup>٥) في (د): «القضايا».

<sup>(</sup>٦) «هذا»: ليس في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بالمُوحَّدة المكسورة والمعجمة السَّاكنة، العسكريُّ(١) قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ) غير منسوبٍ، ولأبي ذرِّ: «محمَّد بن جعفرِ» (عَنْ شُعْبَةً) بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) ابن مهران الأعمش (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن مُرَّةَ) الهمدانيِّ الخارفيِّ -بخاء معجمة وراء وفاء - الكوفيّ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، أبو عائشة، الهَمْدانيُ (١) (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن عَمْرِو) بفتح العين وسكون الميم، ابن العاص ( رَائِيُّمُ، عَنِ<sup>(٣)</sup> النَّبِيِّ مِنَ اللَّهِيِّمِ) أنَّه (قَالَ: أَرْبَعٌ) أي: أربع خصال (مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا) عمليًّا لا إيمانيًّا، أو منافقًا عرفيًا لا شرعيًّا، وليس المراد الكفر الملقي في الدَّرك الأسفل من النَّار (أَوْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ) أي: خَلَّةٌ -بفتح الخاء- (مِنْ أَرْبَعَةٍ) ولأبي ذرِّ: «أربع» (كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا) يتركها: (إِذَا حَدَّثَ) في كلِّ شيءٍ (كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا د٣/٢٠١ عَاهَدَ غَدَر، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ) في الخصومة، أي: مال/عن الحقِّ، والمراد به هنا: الشَّتم والرَّمي بالأشياء القبيحة والبهتان، وزاد في «كتاب الإيمان» [ح: ٣٤]: «إذا اؤتُمِن خان»، لكنَّه أسقطه هنا و(٤) أسقط: «وإذا وعد أخلف»(٥) لأنَّ المُسقَط(٦) في الموضعين داخلٌ تحت المذكور منهما، فحصل من الرُّوايتين خمس خصال، وفي حديث أبي هريرة في «كتاب الإيمان» [ح: ٣٣] أيضًا: «آية المنافق ثلاثٌ: إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتُمِن خان»، فأسقط: الغدر في المعاهدة، وفي رواية مسلم لحديث الباب: الخلف في الوعد بدل(٧) «الغدر» كحديث أبي هريرة هذا، فكأنَّ بعض الرُّواة تصرَّف في لفظه؛ لأنَّ معناهما قد يتَّحد، وعلى هذا فالمزيد: الفجور في الخصومة، ٢٦٣/٤ وقد يندرج في الخصلة الأولى/ وهي الكذب في الحديث، ووجه الاقتصار على الثَّلاثة أنَّها منبِّهةً (^) على ما عداها، إذ أصل الدِّيانة منحصرٌ (٩) في ثلاثةٍ (١٠): القول والفعل والنِّيَّة، فنبَّه على

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): نسبة إلى بلد تُسَمَّى: عسكر مكرم.

<sup>(</sup>٢) قوله: «عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن مُرَّةَ الهَمْدانيِّ الخارفيِّ... أبو عائشة ، الهَمْدانيِّ » سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) في (ص): ﴿أَنَّ ﴾.

<sup>(</sup>٤) «أسقطه هناو»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٥) في (ب) و(س): ١٠٠٠ إلى آخره هناك».

<sup>(</sup>٦) في غير (ب) و (س): «المسقوط».

<sup>(</sup>٧) زيد في (ص): «على».

<sup>(</sup>A) في (د): «منبئة».

<sup>(</sup>٩) في (ب) و(د) و(س): «ينحصر».

<sup>(</sup>۱۰) في غير (ب) و(د) و(س): «ثلاثٍ».

فساد القول بالكذب، وعلى فساد الفعل بالخيانة، وعلى فساد النِّيَّة بالخُلْف؛ لأنَّ خُلْف الوعد لا يقدح إلَّا إذا كان العزم عليه مقارنًا للوعد، أمَّا لو كان عازمًا ثمَّ عرض له مانعٌ أو بدا له رأيّ، فهذا(١) لم توجد منه صورة النِّفاق، وعند أبى داود والتِّرمذيِّ من حديث زيد بن أرقم: «إذا وعد الرَّجلُ أخاه ومن نيَّته أن(١) يفي له فلم يفِ، فلا إثم عليه»، قال الكِرمانيُّ: والحقُّ أنَّها خمسةٌ متغايرةٌ عُرْفًا، وباعتبار تغاير الأوصاف واللَّوازم أيضًا، ووجه الحصر فيها أنَّ إظهار خلاف الباطن إمَّا في الماليَّات، وهو «إذا اؤتُمِن خان»، وإمَّا في غيرها، فهو إمَّا في حالة الكدورة، وهو «إذا خاصم فجر »(٣)، وإمَّا في حالة الصَّفاء فهو إمَّا مُؤكَّدة (٤) باليمين، وهو «إذا عاهد» أو لا، فهو إمَّا بالنَّظر إلى المستقبل، وهو «إذا وعد»، وإمَّا بالنَّظر إلى الحال، وهو «إذا حدَّث»، وقال البيضاويُّ: يحتمل أن يكون هذا مختصًا بأبناء(°) زمانه، فإنَّه مِنَاسٌ مِيامٌ علم بنور الوحى بواطن أحوالهم، وميَّز بين من آمن به صدقًا، ومن أذعن له نفاقًا، وأراد تعريف أصحابه عن حالهم(١) ليكونوا على حذر منهم، ولم يصرِّح بأسمائهم لأنَّه عَلِيالِ علم أنَّ منهم من سيتوب، فلم يفضحهم بين النَّاس، و لأنَّ عدم التَّعيين أوقعُ في النَّصيحة، وأجلبُ للدَّعوة إلى الإيمان، وأبعد عن النُّفور، ويحتمل أن يكون عامًّا لينزجر الكلُّ عن هذه الخصال على آكد وجهٍ، إيذانًا بأنَّها طلائع النِّفاق الذي هو أسمج القبائح، كأنَّه كفرٌ مُمَّوَهٌ باستهزاء وخداع مع ربِّ الأرباب، ومسبِّب الأسباب، فعُلِم من ذلك أنَّها منافيةٌ لحال المسلمين، فينبغي للمسلم ألَّا يرتع حولها، فإنَّ من رتع حول الحمي يوشك أن يقع فيه. انتهى. وسُئِل/ الطِّيبيُّ: أيُّ الرَّذائل أقبح؟ فأجاب (٧): بأنَّه الكذب، قال: ولذلك علَّل ٢٠٩/٣٠ب سبحانه وتعالى عذابهم به في قوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيكُ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] ولم يقل: بما كانوا يصنعون من النِّفاق، ليؤذن بأنَّ الكذب قاعدة مذهبهم وأسُّه (٨)، فينبغى للمؤمن المصدِّق أن يجتنب الكذب لأنَّه مُنافٍ لوصف الإيمان والتَّصديق، ومنه: الفجورُ في الخصومة.

<sup>(</sup>١) في (د): «إِذَا».

<sup>(</sup>۲) في (د) و (ص) و (م): «أنَّه».

<sup>(</sup>٣) «فجر»: مثبت من (ب) و (س).

 <sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «مُؤكَّدٌ».

<sup>(</sup>٥) في (د): «باعتبار»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

<sup>(</sup>٦) في (ص): «أحوالهم».

<sup>(</sup>٧) في غير (ب) و(س): «وأجاب».

<sup>(</sup>٨) في (د): «وأشدُّ».

وقد سبق الحديث في «علامة(١) المنافق»(١) من «كتاب الإيمان» [ح: ٣٤].

### ١٨ - باب قِصَاصِ المَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: يُقَاصُّهُ، وَقَرَأَ: ﴿ وَإِنْ عَافَتُ ثُدُ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوفِبْتُ بِهِ ، ﴾.

(باب قِصَاصِ المَظْلُومِ) الذي أُخِذ مالُه (إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ) الذي ظلمه، هل يأخذ منه بقدر الذي له ولو بغير حكم حاكم ؟ وهي مسألة الظَّفر (٣)، (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) محمَّدٌ، ممَّا وصله عبدُ بن حُمَيدٍ في «تفسيره»: (يُقَاصُّهُ) بتشديد الصَّاد المهملة، أي: يأخذ مثل ماله (وَقَرَأً) ابن سيرين: (﴿ وَإِنْ عَاقِبُتُمْ فِعَاقِهُ إِيمِثْلِ مَا عُوقِبَتُم بِهِ ﴾ [النَّحل: ١٢٦]) أي: من غير زيادةٍ ولا نقصٍ .

٢٤٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ عَلَيَّ اللهُ عَلَيَّ مَا اللهُ عَلَيَّ مَا عَلْمَ اللهُ عَلَيَّ مَا اللهُ عَلَيْ أَبَا شُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ عَلَيًّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمِيهِمْ بِالمَعْرُوفِ».

وبه قال(١٠): (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ، أنّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُرُوةُ) بن الزُّبير بن العوَّام: (أَنَّ عَائِشَةَ شُرُّتُ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةً) أُمُّ معاوية، أسلمت يوم الفتح، وتُوفِّيت في خلافة عمر شُرَّة (فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ) صخر بن حربٍ زوجها، والد معاوية (رَجُلٌ مِسِّيكٌ) بكسر الميم وتشديد السِّين (٥) المهملة في المشهور عند المحدَّثين، وفي كتب اللَّغة: الفتح والتَّخفيف، أي: بخيلٌ شديد المسك لما في يده (فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ) إثمَّ (أَنْ أُطْعِمَ) بضمَّ الهمزة وكسر العين (مِنَ الَّذِي لَهُ عِبَالَنَا ؟ فَقَالَ) عَلِيسِّا السِّمَ (لاَ حَرَجَ) لا إثمَ (عَلَيْكِ أَنْ تُطْعِمِيهِمْ) أي: بإطعامك إيًاهم (بِالمَعْرُوفِ) أي: بقدر ما يتعارف أن يأكل العيال.

في (د): «علامات».

<sup>(</sup>٦) في (م): «النّفاق».

<sup>(</sup>٣) زاد في غير (ص): «والمُفتَى به عند المالكيَّة: أنَّه يأخذ منه بقدر حقِّه إن أمن فتنة أو نسبة إلى رذيلة، وهذا في الأموال، وأمَّا في العقوبات البدنيَّة فلا يقتصُّ فيها لنفسه وإن أمكنه؛ لكثرة الغوائل»، وهي مضروب عليها في (ج)، وكتب في هامشها: «مضروب عليه في خطِّه».

<sup>(</sup>٤) (وبه قال): ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) «السين»: ليس في (ب).

ومطابقة هذا الحديث للتَّرجمة من جهة إذنه بَالِيَّه الله الله الله الأخذ من مال زوجها أبي سفيان، إذ فيه دلالة على جواز أخذ صاحب الحقِّ من مالِ مَنْ لم يوفه، أو جحده قدر حقَّه، وهذا الحديث قد مرَّ [ح:٢٢١١] ويأتي -إن شاء الله تعالى - في «النَّفقات» [ح: ٣٥٩٥] وفيه فوائد، وقوله في «شرح السُّنَّة»: -إنَّ من فوائده: أنَّ القاضي له أن يقضي بعلمه؛ لأنَّه على المَّه المَه المَّه المَّه المَّه المَه المَّه المَاه المَاه على جواز القضاء على الغائب، لأنَّ أبا سفيان كان حاضرًا بالبلد.

٢٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْنَا لِلنَّبِيِّ مِنَاسْهِ مِلْمَ: إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا، فَمَا تَرَى فِيهِ ؟ فَقَالَ لَنَا: "إِنْ نَامِ مِنْ مُعَلُوا فَخُدُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ". فَزَلْتُمْ بِقَوْم، فَأُمِرَ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ".

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّبْثُ) بن سعدِ الإمام (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَرِيدُ) بن أبي حبيبٍ (عَنْ أَبِي الخَيْرِ) مرثدٍ -بالمُثلَّنة - ابن عبد الله البزنيّ (عَنْ عُقْبَة بْنِ عَامِرِ) الجهنيّ ، أنّه (قَالَ: قُلْنَا لِلنَّبِيِّ بَهٰ السِّعِيمِ : إِنَّكَ تَبْعَثْنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا) بفتح أَوَّله وإسقاط نون الجمع للتَّخفيف، ولأبي ذرِّ: (لا يقروننا) أي: لا يضيِّفوننا (فَمَا تَرَى/ ١٠/١٥ فِيهِ ؟ فَقَالَ) بَالِيَسُّ اللهِ اللهُ اللهَ اللهُ المَّنْ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عنهم (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُدُوا مِنْهُمْ) وللكُشْمِيْهِ فِي : (فخذوا منه)، أي: للفَيْهُ فَوْلًا الفَيْهُ فَوْلًا اللهُ عنهم قهرًا، وحُكِي من مالهم (حَقَّ الضَّيْفِ ) ظاهرُه الوجوبُ بحيث لو امتنعوا من فعله أُخِذ منهم قهرًا، وحُكِي القول به عن اللَّيث، وقال أحمد بالوجوب على أهل البادية دون القرى، ومذهب أبي حنيفة ومالك والشَّافعيِّ والجمهور: أنَّ ذلك سُنَّةٌ مُؤكَّدةٌ، وأجابوا عن حديث الباب بحمله على المُضطّرين، فإنَّ ضيافتهم واجبةٌ تُؤخَذ من مال الممتنع بعوضِ عند الشَّافعيُّ، أو هذا كان في أوَّل المُضطّرين، فإنَّ ضيافتهم واجبةٌ تُؤخَذ من مال الممتنع بعوضِ عند الشَّافعيُّ، أو هذا كان في أوَّل وليلةً السِلام حيث كانت المواساة واجبةٌ، فلمَّا اتَسع الإسلام أَسِخ ذلك بقوله بَيُلِيَّسُ اللهُ : "إنَّك تبعثنا"، فكان على المبعوث إليهم طعامُهم ومركبُهم وسُكناهم يأخذونه على مسألة بدليل قوله: "إنَّك تبعثنا"، فكان على المبعوث إليهم طعامُهم ومركبُهم وسُكناهم يأخذونه على مسألة العمل الذي يتولَّونه؛ لأنَّة لا مقام لهم إلَّا بإقامة هذه الحقوق، واستدلَّ به المؤلَّف على مسألة

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): وفي خطُّه: «المبعوثين».

الظَّفر، وبها قال الشَّافعيُّ فجزم بالأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحقِّ بالقاضي بأن يكون منكرًا(١) ولا بيِّنة لصاحب الحقِّ، قال: ولا يأخذ غير الجنس مع ظفره بالجنس، فإن لم يجد إلَّا غير الجنس جاز الأخذ، وإن أمكن تحصيل الحقِّ بالقاضي بأن كان مُقِرًّا مماطلًا أو منكرًا، وعليه بيِّنةً، أو كان يرجو إقراره(٢) لو حضر عند القاضي، وعرض عليه اليمين، فهل يستقلُّ بالأخذ أم يجب الرَّفع إلى القاضي؟ فيه للشَّافعيَّة وجهان، أصحُّهما عند أكثرهم: جواز الأخذ، واختلف المالكيَّة، والمُفتَى به عندهم: أنَّه (٣) يأخذ بقدر حقِّه إنْ أمن فتنةً أو نسبةً إلى رذيلةٍ، وقال أبو حنيفة: يأخذ من الذَّهب الذَّهب، ومن الفضَّة الفضَّة، ومن المكيل المكيل، ومن الموزون الموزون، ولا يأخذ غير ذلك، وفي «سنن أبي داود» من حديث المقدام بن معد يكرب قال: قال رسول الله مِنَاسَّهِ عِمْ: «أَيُّمَا رَجَلِ ضَافَ قُومًا فأصبح الضَّيفُ محرومًا، فإنَّ نصره حقَّ على كلِّ مسلم حتَّى يأخذ بقرى ليلته من زرعه وماله»، ورواه ابن ماجه بلفظ: «ليلة الضَّيف واجبةٌ، فمن أصبح بفنائه فهو دينٌ عليه، فإن شاء اقتضى، وإن شاء ترك»، فظاهره: أنَّه يقتضى ويطالب وينصره المسلمون ليصل إلى حقِّه، لا أنَّه يأخذ ذلك بيده من غير علم أحدٍ.

#### ١٩ - باب ما جَاءَ في السَّقَائِفِ

#### وَجَلَسَ النَّبِيُّ مِنَاسُمِ مِنَ الشَّمِيمِ وَأَصْحَابُهُ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةً.

(باب مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ) جمع سقيفةٍ، وهي المكان المُظلُّل (وَجَلَسَ النَّبِيُّ مِنَاسْطِيمُ د٣/٠١٠ب وَأَصْحَابُهُ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ) التي وقعت المبايعة فيها بالخلافة/ لأبي بكر الصِّدِّيق سَ المايعة وهذا طرفٌ من حديثٍ وصله المؤلِّف في «الأشربة» [ح: ٦٣٧٥] من حديث سهل بن سعدٍ، ومراد المؤلِّف التَّنبيهُ على جواز اتِّخاذها، وهي أنَّ صاحب جانبي الطَّريق يجوز له أن يبني سقفًا على الطَّريق تمرُّ المارَّة تحته، ولا يُقَال: إنَّه تصرُّفٌ في هواء الطَّريق(٤)، وهو تابعٌ لها يستحقُّه المسلمون؛ لأنَّ الحديث دالُّ على جواز اتِّخاذها، ولو لا ذلك لَمَا أقرَّها النَّبيُّ مِنَاسْطِيمِم ولا جلس تحتها.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بخطُّه: منكر.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): بخطُّه: "يَرْجُو فرَاره". وهو المثبت في (ج) وفي هامشها كما هو في الأعلى هنا.

<sup>(</sup>٣) في (د): «أن».

<sup>(</sup>٤) في (ج): «في هوى الطريق»، وفي هامشها: كذا بخطُّه، والأوجه: الهواءُ.

٢٤٦٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنُ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُمَرَ البَّيُ قَالَ حِينَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُمَرَ البَّيُ قَالَ حِينَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُمَرَ البَّيُ قَالَ حِينَ تَوَقَى اللهُ نَبِيّهُ مِنَ الشَّهُ مِنَ اللهُ مَنِ اللهُ مُن اللهُ مَن اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَالُ عَلَالُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أبو سعيدِ الجعفيُّ الكوفيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ وَهْبِ) عبد الله المصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (مَالِكٌ)(١) الإمام، قال ابن وهبِ(١):

"ح": (وَأَخْبَرَنِي) بِالإِفراد أيضًا (يُونُسُ) أي: ابن يزيد الأيليُّ، كلاهما (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمِ الزُّهريِّ، أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بِالإِفراد (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةً) بضمَّ العين في الأوَّل مُصغَّرًا، وفي الثَّالث وسكون ثانيه (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُمَر البَّيُّمُ قَالَ حِينَ تَوَقَّى اللهُ نَبِيَّهُ مِنْ اللهِ عُلَالِ اللهُ عَلَى اللهُ عَبْرَهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

والحديث أخرجه أيضًا في «الهجرة» [ح: ٣٩٢٨] و «الحدود» [ح: ٦٨٣٠] وسيأتي ما فيه من المباحث إن شاء الله تعالى.

# ٢٠ - بابٌ لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، في قوله عَلِيْسِ إليَّم، (لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةٌ) بالإفراد لأبي ذرِّ، ولغيره: «خشبهُ» بالهاء بصيغة الجمع (في جِدَارِهِ) ومعنى الجمع والإفراد واحدٌ، لأنَّ المراد بالواحد الجنس كما نُقِل عن ابن عبد البرِّ، قال في «الفتح»: وهذا الذي يتعيَّن للجمع بين الرِّوايتين، وإلَّا فالمعنى قد يختلف باعتبار أنَّ أمر الخشبة الواحدة أخفُ في مسامحة الجار؛

<sup>(</sup>۱) زيد في (د): «مالك».

<sup>(</sup>٢) «ح»: مثبتٌ من (ب) و (س).

بخلاف الخشب الكثير، وقول عبد الغنيّ بن سعيد : -كلُّ النَّاس يقولونه بالجمع إلَّا الطَّحاويُ، فإنَّه قال عن روح بن الفرج: سألت أبا زيد والحارث بن بُكير ويونس بن عبد الأعلى عنه، فقالوا كلُّهم: «خشبة» بالتَّنوين - مردودٌ بموافقة أبي ذرَّ.

٢٤٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَنْ اَلْكِ اللهِ اللهِ عَنِ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلْمَ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَا عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى

وبه قال: (حَدَّثُنَا عَبْدُ ابَهِ بِنُ مَسْلَمَةً) بِن قعنبِ القعنبيُ الحارثيُ البصريُ المدنيُ الأَعْرَجِ)

(عَنْ مَالِكِ) هو ابن أنسِ الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) محمَّد بن مسلم الزَّهريُ (عَنِ الأَعْرَجِ)

(عَلَ الرَّحمن بن هرمز / (عَنْ أَبِي هُرَيُرَةً شِرِّةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ بِنَ فَيِهِ قَالَ: لَا يَمْتَعُ ) بالجزم على

(الا يمنعنَّ الْبَقِّ ، وبالرَّفع - وعزاها في (الفتح ) اللهي ذرَّ على أنّه خبرٌ بمعنى النَّهي ، والحمد:

(الا يمنعنَّ الْبَرْنِ عَنَى الملاصق له (أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةٌ) بالإفراد، والخشبة الله المعنى قال: أخبرنا مالكُ...

وقال المزنيُ فيما ذكره البيهقيُ في (المعرفة) بسنده: حدَّثنا الشَّافعيُ قال: أخبرنا مالكُ...

الخشبة المنافية وقال: (خشبه) من غير (ا) تنوين ، وقال يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالكُ...

(خشبة البالتَّنوين (في جِدَارِهِ) حمله الشَّافعيُ في الجديد على النَّدب، فليس لصاحب الخشب أن يغزوها في جدار جاره إلَّا برضاه، والا يجبر مالكُ الجدار إن امتنع من وضعها، وبه قال المالكيّة والحنفيّة جمعًا بين حديث الباب وحديث خطبة حجّة (الوداع المرويً عند الحاكم المالكيّة والحنفيّة جمعًا بين حديث الباب وحديث خطبة حجّة (المريّ من مال أخبه إلَّا ما أعطاه عن المالكيّة والعنينية على القديم على الإيجاب عند الضّرورة وعدم تضرُّر الحائط، واحتياج المالك، الحديث الباب، فليس له منعه، فإن أبي جبره (المالكم، وبه قال أحمد وإسحاق وأصحاب الحديث وابن حبيبٍ من المالكيّة، والا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب الحديث البارة وجزم الترّمذيُّ وابن

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): ابغيرا.

<sup>(</sup>١) احجَّه ا: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٣) في (د): «أجبر».

عبد البرِّ عن الشَّافعيُّ بالقول القديم، وهو نصُه في «البويطيُّ»، وقال البيهقيُّ في «معرفة السُّنن والآثار»: وأمَّا حديث الخشب في الجدار فإنَّه حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ لم نجد في سنن رسول الله مِن الشَّافعيُّ في القديم والجديد على القول به، فلا عذر لأحدٍ في مخالفته، وقد حمله الرَّاوي على ظاهره، وهو أعلم بالمراد بما على القول به، فلا عذر لأحدٍ في مخالفته، وقد حمله الرَّاوي على ظاهره، وهو أعلم بالمراد بما حدَّث به، يشير (۱) إلى قوله: (ثمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيُرة) بعد روايته لهذا الحديث محافظة على العمل بظاهره وتحضيضًا على ذلك لمَّا رآهم توقَّفوا عنه: (مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا) أي: عن (۱) هذه المقالة (۱) وعند أبي داود: "إذا استأذن أحدُكم أخاه أن يغرز خشبةً في جداره فلا يمنعه فنكَّسوا رؤوسهم، فقال أبو هريرة: ما لي أراكم قد أعرضتم؟ (وَاللهِ لأَرْمِينَ بِهَا) أي: بالمقالة (۱) فنكم ولأوجعنَّكم بالتَّقريع بها، كما يُضرَب الإنسان بالشِّيء بين كتفيه ليستيقظ من بالمقالة فيكم ولأوجعنَّكم بالتَّقريع بها، كما يُضرَب الإنسان بالشِّيء بين كتفيه ليستيقظ من غلته، أو الضَّمير للخشبة على رقابكم كارهين/، وقصد بذلك المبالغة، قاله الخطَّابيُّ، وقال الطَّيبيُّ: هو كنايةٌ ١٦٦٨٠ عن إلزامهم/ بالحجَّة القاطعة على ما اذَّعاه، أي: لا أقول الخشبة تُرمَى على الجدار، بل بين ١٦٦٨٤ كتافكم، لما وصَّى رسول الله مِنْ الشِرُ عالبابرٌ والإحسان في حقَّ الجار وحمل أثقاله.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «البيوع»، وأبو داود في «القضاء»، والتّرمذيُّ في «الأحكام» وأخرجه ابن ماجه أيضًا.

#### ٢١ - باب صَبِّ الخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ

(باب صَبِّ الخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ) أي: المشتركة بين النَّاس، وفي رواية: «في الطُّرق» بالجمع.

٢٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ: حَدَّثَنَا قَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ: حَدَّثَنَا قَامِرَ ثَابِتْ، عَنْ أَنَسٍ شَلِيدٍ: كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةً، وَكَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذِ الفَضِيخَ، فَأَمَرَ

<sup>(</sup>۱) في (م): «مشيرًا».

<sup>(</sup>٢) «عن»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) قوله: «أي: عن هذه المقالة» ليس في متن (ج)، وكتب على هامشها بلا تصحيح.

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «هذه المقالة».

رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّمِهِ مُنَادِيًا يُنَادِي: «أَلَا إِنَّ العَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ»، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَأَهْرِ فَهَا، فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرَتْ فِي سِكَكِ المَدِينَةِ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهْيَ فِي بُطُونِهِمْ، فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا، فَجَرَتْ فِي سِكَكِ المَدِينَةِ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهْيَ فِي بُطُونِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿ لَيْسَ عَلَ اللَّهِ مَا مَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا ﴾... الآية.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى) المعروف بصاعقة قال: (أَخْبَرَنَا عَفَّانُ) بن مسلم، الصَّفَّار، وهو من شيوخ المؤلِّف، روى عنه في «الجنائز» [ح: ١٣٦٨] بغير واسطة قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) البصريُّ، واسم جدِّه درهم، قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) هو ابن أسلم البنانيُّ (عَنْ أَنَسِ ﴿ إِنَّهُ عَالَ : (كُنْتُ سَاقِيَ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةً) سهلِ الأنصاريِّ، زوج أمِّ أنس، وقد جاءت أسامي القوم مُفرَّقةً في أحاديثَ صحيحةٍ في هذه القصَّة وهم: أُبيُّ بن كعبٍ، وأبو عبيدة بن الجرَّاح، ومعاذ بن جبلٍ، وأبو دجانة سِمَاك ابن خَرَشَة، وسُهَيل بن بيضاء، وأبو بكرِ رجلٌ من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، وهو ابن شعوب(١) الشَّاعر (وَكَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذِ الفَضِيخَ) بفاءِ ومعجمتين، بوزن «عظيم» اسمُّ للبُسْرِ الذي يحمرُ أو يصفرُ قبل أن يترطَّب، وقد يُطلَق الفضيخُ على خليط البُسْرِ والرُّطب كما يُطلَق على خليط البُسْر والتَّمر، وكما يُطلَق على البُسْر وحده، وعلى التَّمر وحده (فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ الدِيًا) قال الحافظ ابن حجرٍ: لم أرَ التَّصريح باسمه (يُنَادِي: أَلَا) بفتح الهمزة والتَّخفيف (إنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، قَالَ) أي: أنس: (فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ) ولأبي ذرِّ: «قال»: فَجَرَتْ في سِكَك المدينة، جمع سِكَّةٍ -بكسر السِّين في المُفرّد والجمع - أي: طرقها وأزقَّتها، وفي السِّياق حذفٌ تقديره: حُرِّمت فأمر النَّبيُّ مِنَاسُمِيمُ بإراقتها، فأريقت، فَجَرَتْ في سِكَك المدينة، فقال لي أبو طلحة: (اخْرُجْ فَأَهْرِقْهَا) بقطع الهمزة في الفرع، ووصلها في غيره، والجزم على الأمر، أي: صبَّها، قال أنسٌ: (فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا) بفتح الهاء والرَّاء(٢) وسكون القاف، والأصل: أَرَقْتُها، فأُبدِلت الهمزة هاءً، وقد يُستعمَل بالهمزة والهاء معًا -كما مرَّ - وهو نادر، أي: صببتها (فَجَرَتْ) أي: سالت الخمر (في سِكَكِ المَدِينَةِ) وفيه إشارة إلى توارد من كانت عنده من المسلمين على إراقتها حتَّى جَرَت في الأزقَّة من كثرتها، قال المُهلَّب: إنَّما صُبَّتِ الخمرُ في الطَّريق للإعلان برفضها، وليشتهر تركها، وذلك أرجح في المصلحة من

<sup>(</sup>١) في (م): الشغوب، وهو تصحيف.

 <sup>(</sup>٢) ﴿ وَالرَّاءَ ﴾ : مثبتٌ من (د) و(س).

التَّأذِّي بصبِّها في الطَّريق، ولولا ذلك/ لم يحسن صبُّها فيه لأنَّها قد تؤذي النَّاس في ثيابهم، ٢١٢/٣٥ ونحن نمنع من إراقة الماء في الطّريق من أجل أذى النّاس في ممشاهم، فكيف أذى (١) الخمر؟ قال ابن المنيِّر: إنَّما أراد البخاريُّ التَّنبية على جواز مثل هذا في الطُّريق للحاجة، فعلى هذا يجوز تفريغ الصَّهاريج ونحوها في الطُّرقات، ولا يُعَدُّ ذلك ضررًا، ولا يضمن فاعله ما ينشأ عنه من زلقٍ ونحوه. انتهى. ومذهب الشَّافعيَّة: لو رشَّ الماء في الطَّريق فزلق به إنسانَّ أو بهيمةً فإن رشَّ لمصلحةٍ عامَّةٍ كدفع الغبار عن المارَّة، فليكن كحفر البئر للمصلحة العامَّة، وإن كان لمصلحة نفسه وجب الضَّمان، ولو جاوز القدر المعتاد في الرَّشِّ، قال المتولِّي: وجب الضَّمان قطعًا كما لو بلَّ الطِّين في الطَّريق فإنَّه يضمن ما تلف به، ويحتمل أنها إنَّما أُريقت في الطُّرق(١) المنحدرة بحيث ينصب إلى الأتربة والحشوش، أو الأودية فتُستهلَك فيها، ويؤيِّده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بسند جيِّد في قصَّة صبِّ الخمر، قال: فانصبَّت حتَّى استنقعت في بطن الوادي.

(فَقَالَ بَعْضُ القَوْم) لم أقف على اسم القائل: (قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهْيَ) أي: الخمر (في بُطُونِهِم) وعند البيهقيِّ والنَّسائيِّ من طريق ابن عبَّاسٍ، قال: نزل تحريم الخمر في ناسِ شربوا، فلمَّا ثملوا عبثوا، فلمَّا صَحَوا جعل بعضهم يرى الأثر بوجه الآخر، فنزلت، فقال ناسٌ من المتكلِّفين: هي رجسٌ وهي في بطن فلانٍ وقد قُتِل بأُحدٍ، وروى البزَّار من حديث جابر: إنَّ الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود (فَأَنْزَلَ اللهُ) مِمَزَّهِلَ الآية التي في سورة المائدة (﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِهُواْ ٱلصَّلِحَتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾... الآيةَ [المائدة: ٩٣]) يعنى: شربوا قبل تحريمها، ووقع/ ٢٦٧/٤ في رواية الإسماعيليِّ عن ابن ناجية عن أحمد بن عبدة ومحمَّد بن موسى عن حمَّاد في آخر هذا الحديث، قال: حمَّادٌ: فلا أدري هذا في الحديث، أي (٤) عن أنس، أو قاله ثابتٌ، أي (٥) مرسلًا، يعنى: قوله: «فقال بعض القوم...» إلى آخر الحديث.

<sup>(</sup>١) ﴿أَذِي ﴿: ليس في (م).

<sup>(</sup>٢) في (د): «الطّريق».

<sup>(</sup>٣) في (د): «يصبُّه».

<sup>(</sup>٤) «أي»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) في (د): «أو».

وهذا الحديث أخرجه المؤلّف أيضًا في «تفسير سورة المائدة» [ح: ٤٦٢٠] وفي «الأشربة» [ح: ٥٥٨٠)، ومسلمٌ وأبو داود في «الأشربة».

(باب) جواز تحجير (أَفْنِيَةِ الدُّورِ) جمع فِناءِ -بكسر الفاء والمدِّ -: المكان المتَّسع أمام الدَّار، كبناء مساطب فيها إذا لم يضرَّ الجار والمارَّ (وَ) حكم (الجُلُوسِ فِيهَا وَ) حكم (الجُلُوسِ عَلَى الصُّعُدَاتِ) بضمَّ الصَّاد والعين المهملتين، جمع صُعُدٍ -بضمَّتين أيضًا - جمع صَعِيدٍ، كطريقٍ وطُرُق وطُرُق وطُرُقاتٍ، وزنًا ومعنى، ولأبي ذرِّ: (الصُّغَدات) بفتح العين وضمَّها (وَقَالَتْ عَائِشَةُ) ﴿ اللهُ فَي وَطُرُق وطُرُقاتٍ، وزنًا ومعنى، ولأبي ذرِّ: (الصُّغَدات) بفتح العين وضمِّها (وَقَالَتْ عَائِشَةُ) ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ بَنُ اللهُ بَنُ اللهُ بَنُ اللهُ بَنُ اللهُ المُقويل الموصول / في بابها: (فَابْتَنَى أَبُو بَكْرِ مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ يُصَلِّى فِيهِ وَيَقْرَأُ القُرْآنَ، فَيَتَقَصَّفُ) بالقاف والصَّاد المهملة المُشدَّدة (عَلَيْهِ نِسَاءُ المُشْرِكِينَ وَأَبْنَاوُهُمْ) في يردحون عليه حتَّى يسقط بعضهم على بعضٍ فيكاد ينكسر، وأطلق (يتقصَّف) مُبالَغة أي: يزدحون عليه حتَّى يسقط بعضهم على جملةً حاليَّةٌ، كقوله: (يعجبون منه).

٢٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ﴿ ثَلَيْتِي سِلَا شَعِيمٍ للسَّعِيمِ للطُّرُقَاتِ »، فَقَالُوا: مَا لَنَا بُدُّ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: «فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا المَجَالِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ فَقَالُوا: مَا لَنَا بُدُّ، إِنَّمَا هِي مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: «فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا المَجَالِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا»، قَالُوا: وَمَا حَقُ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: «غَضُّ البَصَرِ، وَكَفُّ الأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَنِ المُنْكَرِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَة) بفتح الفاء والمعجمة، الزُّهريُّ أبو زيدِ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ) بضمِّ العين (حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَة) العُقيليُّ -بضمِّ العين - الصَّنعانيُّ نزيل عسقلان (عَنْ زَيْدِ ابْنِ عَسَلَم) العدويِّ مولى عمر المدنيِّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالمُثنَّاة التَّحتيَّة والسِّين (۱) المهملة المُخفَّفة، الهلاليُّ المدنيُّ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكِ (الخُدْرِيِّ بَرُنَّهُ، عَنِ النَّبِيُّ مِنَاسَمِهِ الله الله الله الله النَّه التَّحذير (عَلَى الطُّرُقَاتِ) لأنَّ الجالس بها لا يسلم أنَّه (قَالَ: إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ) بالنَّصب على التَّحذير (عَلَى الطُّرُقَاتِ) لأنَّ الجالس بها لا يسلم

<sup>(</sup>١) ﴿السِّينِ إِ: ليس في (ص) و(م).

غالبًا من رؤية ما يكره، وسماع ما لا يحلُّ... إلى غير ذلك، وترجم بـ «الصُّعُدات»، ولفظ المتن «الطُّرقات» ليفيد تساويهما في المعنى، نعم ورد بلفظ: «الصُّعُدات» عند ابن حبَّان من حديث أبي هريرة (فَقَالُوا: مَا لَنَا بُدِّ) أي: غنى عنها (إنَّمَا هِيَ) أي: الطُّرقات، ولأبي ذرِّ: «إنَّما هو» (مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا) وللحَمُّويي والمُستملى: «فيه» بالتَّذكير (قَالَ) بَلِيْسِّارْالِسًا): (فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا المَجَالِسَ) من الإباء، وتشديد «إلَّا»، أي: إن أبيتم إلَّا الجلوس، فعبَّر عن الجلوس بـ «المجالس»، وللحَمُّويي والمُستملى: «فإذا أتيتم» من الإتيان «إلى المجالس» (فَأَعْطُوا الطَّريقَ حَقَّهَا) بهمزة قطع (قَالُوا): يارسول الله (وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ) مَلِيْشِه النِّهُ: (غَضُّ البَصَرِ) عن الحرام (وَكَفُّ الأَذَى) عن النَّاس فلا تحتقرنَّهم(١) ولا تغتابنَّهم إلى غير ذلك (وَرَدُ السَّلَام) على من يسلِّم من المارَّة (وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَن المُنْكَر) ونحوهما ممَّا ندب إليه الشَّارع من المُحَسَّنات، ونهى عنه من المُقَبَّحات، وزاد أبو داود: «وإرشاد السَّبيل، وتشميت العاطس»، والطَّبريُّ من حديث عمر: «وإغاثة الملهوف»، وقد تبيَّن من سياق الحديث: أنَّ النَّهي للتَّنزيه لئلًّا يضعف الجالس عن أداء هذه الحقوق المذكورة، وفيه حجَّةٌ لمن يقول: إنَّ (١) سدَّ الذَّرائع بطريق الأولى لا على الحتم؛ لأنَّه بَالِشِه وَالله عن الجلوس حسمًا للمادَّة، فلمَّا قالوا: «ما لنا بدُّ» فسح لهم في الجلوس بها على شريطة(٣) أن يعطوا الطّريق حقَّها، وفسَّرها لهم بذكر المقاصد الأصليَّة، فرجَّح أوَّلًا عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحةً؛ لأنَّ القاعدة تقتضى تقديم درء المفسدة على جلب المصلحة.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الاستئذان» [ح: ٦٢٢٩]، ومسلمٌ فيه / وفي «اللّباس»، وأبو د٣/٣٢٦ داود في «الأدب».

## ٢٣ - باب الآبَارِ عَلَى الطُّرُقِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهَا

(باب) حكم (الآبَارِ) التي حُفِرت (عَلَى الطُّرُقِ) ولأبي ذرِّ: «على الطَّريق» بالإفراد (إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهَا) أحدٌ من المارَّة، وفي «اليونينيَّة» بضمِّ تحتيَّة «يُتأذَّ»، و«الأَبْأر»: جمع بئرٍ، مُؤنَّنَةٌ،

<sup>(</sup>۱) في (د): «تحقرنَّهم».

<sup>(</sup>٢) في غير (ب) و(د) و(س): «بأنَّ».

<sup>(</sup>٣) في (م): «شريط»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) قوله: (وفي اليونينيَّة: بضمُ تحتيَّة يُتأذَّ ليس في (م).

وهو بهمزة مفتوحة ومُوحَّدة ساكنة ثمَّ همزة مفتوحة ، قال في «الصِّحاح»: ومن العرب من يقلب الهمزة (١) ، فيقول: آبَارٌ ، بمدِّ الهمزة وفتح الموحَّدة ، وبه ضُبِط في «البخاريّ» ، وهذا جمعُ قلّة ، كأبؤر وأبور ، بالهمز وتركه ، فإذا كَثُرت جُمِعت على «بِتَارِ» ، والأبَّار: حافرها .

٢٤٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَة ، عَنْ مَالِكِ ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة بَلَيْد العَطْشُ ، فَوَجَدَ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة بَلَيْد العَطْشُ ، فَوَجَدَ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة بَلْ النَّبِيَّ مِنَ العَطْشُ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا بِثْرًا ، فَنَزَلَ فِيهَا ، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلْبَ مِنَ العَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ مِنِّي ، فَنَزَلَ البِثْرَ فَمَلاً خُقَّهُ مَاءً ، فَسَقَى الكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ الكَلْبَ مِنَ العَطْشِ مِثْلُ اللهِ ، وَإِنَّ لَنَا فِي البَهَائِم لأَجْرًا ؟ فَقَالَ : «فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِد رَطْبَةٍ أَجْرٌ ».

7A/5

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةً) القعنبيُّ (عَنْ مَالِكُ) الإمام الأعظم (عَنْ سُمَيًّ) بضمً المهملة وفتح الميم وتشديد التَّحتيَّة (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) أي: ابن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان (السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرِيْرَةً ﴿ اللهِ النَّبِيَّ ولا اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ ولا اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ولا اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

<sup>(</sup>۱) نبّه الشيخ قطة رأت إلى خلل العبارة في قوله: «قال في الصحاح...» إلى آخره، فقال: لعل في العبارة نقصًا، والأصل كما هي عبارة المصباح: ومن العرب من يقلب الهمزة التي هي عين الكلمة ويقدمها على الباء، ويقول: أأبار، فتجتمع همزتان فيقلب الثانية ألفًا ويقول: آبار، بمد الهمزة ... إلى آخره فتأمل.

<sup>(</sup>٢) في (د): «يرفع».

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): «على المفعول».

(قَالُوا) أي: الصَّحابة، ومنهم: سراقة بن مالك بن جعشم، كما عند أحمد وغيره: (يَا رَسُولَ اللهِ) الأَمر كما قلت: (وَإِنَّ لَنَا فِي) سقي (البَهَائِم لأَجْرًا؟ فَقَالَ) بَلِيْسِّاللهِ (فِي) إرواء (كُلِّ ذَاتِ كَبِد رَظْبَة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات المحترمة (أَجْرٌ) أي: أجرّ حاصلٌ في الإرواء المذكور، فراجرٌ» مبتدأٌ قُدِّم خبره، وفي الحديث: جواز حفر الآبار في الصَّحراء لانتفاع عطشان وغيره بها، فإن قلت: كيف ساغ مع مظنّة الاستضرار بها بساقط بليل، أو وقوع بهيمة، أو نحوها فيها؟ أُجيب: بأنّه لمّا كانت المنفعة أكثر ومتحقّقة، والاستضرار نادرًا ومظنونًا غلب الانتفاع، وسقط الضَّمان، فكانت جُبَارًا، فلو تحقّقت المضرَّة لم يجز، وضمن الحافر.

وهذا الحديث قد سبق في «باب سقي الماء» من «كتاب الشُّرب» [ح: ٢٣٦٣].

#### ٢٤ - باب إِمَاطَةِ الأَذَى

وَقَالَ هَمَّامٌ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَالَ مَن النَّبِيِّ مِنَاسْطِيمٍ : «يُمِيطَ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

(باب إِمَاطَةِ الأَذَى) / أي: إزالته عن المسلمين (وَقَالَ هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم، د٣/١٣٠ ابن منبّه، أخو وهب، ممَّا وصله المؤلِّف في «باب من أخذ بالرِّكاب» من «الجهاد» [ح: ١٩٨٩] (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ وَالنّبِيِّ مِنْ النّبِيِّ مِنْ الله الله الله الله وعلى حدِّ قوله: «تسمع بالمعيديِّ» أي: «أن تسمع » و «أن يميط الأذى»، ف «أن » مصدريَّةٌ ، أي: إماطة الرَّجل الأذى كتنحية حجرٍ أو شوكِ (١) (عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ) على أخيه المسلم؛ لأنّه لمَّا تسبَّب إلى (١) سلامته عند المرور بالطَّريق من ذلك الأذى فكأنَّه تصدَّق عليه بذلك، فحصل له أجر الصَّدقة.

## ٢٥ - باب الغُرْفَةِ وَالعُلِّيَةِ المُشْرِفَةِ وَغَيْرِ المُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا

(باب) جواز سكنى (الغُرْفَةِ) بضمِّ الغين المعجمة وسكون الرَّاء وفتح الفاء: المكان المرتفع في البيت (وَ) سكنى (العُلِّيَّةِ) بضمِّ العين المهملة وكسرها وتشديد اللَّام المكسورة (٣)

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): هذا أحدُ وجهينِ ذكرهما في «الهَمع» وغيرِه في «تَسمَع بالمعيدي» والوجه الثَّاني: أنَّه ممَّا نُزُلَ فيه الفعلُ منزلةَ المصدر، وهو «سماعُك» لأنَّه مدلول الفعل مع الزَّمان، فجُرِّد لأحدِ مدلولَيهِ.

<sup>(</sup>۲) في (ب) و (س): «في».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): كذا بخطِّه، ولعلَّه هكذا: وكسر اللَّام المشدَّدة.

والمُثنَّاة التَّحتيَّة، قال الكِرمانيُّ: وهي مثل الغرفة، وقال الجوهريُّ: الغرفة: العلِّيَّة، فهو من العطف التَّفسيريِّ (المُشْرِفَةِ) على المنازل (وَغَيْرِ المُشْرِفَةِ) بالشِّين المعجمة السَّاكنة والفاء وتخفيف الرَّاء فيهما(١) صفتان للسَّابق (في السُّطُوح وَغَيْرِهَا) ما لم يطَّلع منها على حرمة أحدٍ، وقد تحصَّل ممَّا ذكره أربعةً: علِّيَّةٌ مشرفةً على مكانٍ على سطح، مشرفةً على مكانٍ على غير سطح، غير مشرفة على مكانٍ على سطح، غير مشرفة على مكانٍ على غير سطح.

٢٤٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ سُخْمُ قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ مِنَ الشَّمِيِّ مَ عَلَى أُطُم مِنْ آطَامِ المَدِينَةِ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟ مَوَاقِعَ الفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِع القَطْرِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) لأبي ذرِّ(١): «حدَّثني» بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةً) سفيانُ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدِ بِنِهُمْ) أنَّه (قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ مِنَ السَّمِيِّ مَ عَلَى أُطُم) بضمِّ الهمزة والطَّاء (مِنْ آطَامِ المَدِينَةِ) بمدِّ الهمزة، جمع أطم؛ وهو بناءٌ مرتفعٌ كالعلِّيَّة المشرفة، وقيل: الآطام: حصونٌ على (٣) المدينة (ثُمَّ قَالَ) عِلِياتِه السَّه السَّه : (هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ؟) بفتح الهمزة، وزاد أبو ذرِّ عن المُستملي: «إنِّي أرى» (مَوَاقِعَ الفِتَن) بنصب «مواقعَ» على المفعوليَّة، وعلى رواية غير المُستملي بحذف: "إنِّي أرى" يكون بدلًا من «ما أرى) (٤) (خِلَالَ بُيُوتِكُمْ) بكسر الخاء المعجمة، ٢٦٩/٤ أي: وسطها، و «خلالَ» نصبُ مفعولِ ثاني، قال شارح «المشكاة»: والأقرب إلى الذَّوق/ أن يكون حالًا (كَمَوَاقِع القَطْرِ) أي: المطر، وهو كنايةٌ عن كثرة وقوع الفتن بالمدينة، والرُّؤية هنا بمعنى النَّظر، أي: كُشِفَ لي فأبصر تها عيانًا.

وقد سبق هذا الحديث في أواخر «الحجِّ» [ح: ١٨٧٨] ويأتي إن شاء الله تعالى بعون الله وقوَّته في «كتاب الفتن» [ح: ٧٠٦٠].

<sup>(</sup>١) في (د): ﴿ فَهُمَا ٩.

<sup>(</sup>١) في غير (د): «ولغير أبي ذرًّا»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٣) في (د): ﴿أَهُلُّ.

<sup>(</sup>٤) قوله: (بنصب مواقعَ على المفعوليَّة، ... بدلًا من ما أرى» سقط من (ص).

٢٤٦٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْر: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْل، عَن ابْن شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي ثَوْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسِ رَبِّي قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ رَبِّهِ عَن الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ مِنْ الشِّهِ اللَّقَيْنِ قَالَ اللهُ لَهُمَا: ﴿ إِن نَكُوبًا إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمًا ﴾ فَحَجَجْتُ مَعَهُ، فَعَدَلَ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالإِدَاوَةِ، فَتَبَرَّزَ حَتَّى جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَن المَرْأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ مِنَ اللَّمَانِ عَالَ لَهُمَا: ﴿ إِن نَنُوبَاۤ إِلَى ٱللَّهِ ﴾، فقالَ: وَا عَجَبِي لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاس! عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ الحَدِيثَ بَسُوقُهُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْن زَيْدٍ، وَهْيَ مِنْ عَوَالِي المَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاسٌ مِيامٍ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ اليَوْم مِنَ الأَمْر وَغَيْرهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَكُنَّا -مَعْشَرَ قُرَيْشٍ- نَعْلِبُ النِّسَاء، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الأَنْصَارِ إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذْنَ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الأَنْصَارِ، فَصِحْتُ عَلَى امْرَأَتِي فَرَاجَعَتْنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: وَلِمَ تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟! فَوَاللهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِ لَيُرَاجِعْنَهُ، وَإِنَّ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْل، فَأَفْزَعَنِي، فَقُلْتُ: خَابَتْ مَنْ فَعَلَ مِنْهُنَّ بِعَظِيم، ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَيْ حَفْصَةُ، أَتُغَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مَ حَتَّى اللَّيْل؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: خَابَتْ وَخَسِرَتْ، أَفَتَأْمَنُ أَنْ يَغْضَبَ اللهُ لِغَضَب رَسُولِهِ مِنَ النَّهِ وَمُ فَتَهْلِكِينَ، لَا تَسْتَكُثِرِي عَلَى رَسُولِ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ الللللَّهِ مِنْ اللَّمِ لَكِ، وَلَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَاً مِنْكِ وَأَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسْمِيرِم - يُريدُ: عَائِشَةَ - وَكُنَّا تَحَدَّثْنَا: أَنَّ غَسَّانَ تُنْعِلُ النِّعَالَ لِغَزْوِنَا، فَنَزَلَ صَاحِبِي يَوْمَ نَوْبَتِهِ فَرَجَعَ عِشَاءً، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنَائِمٌ هُوَ؟ فَفَرَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هُوَ؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ، طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْمِيرً م نِسَاءَهُ، قَالَ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ، كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ، فَجَمَعْتُ عَلَىَّ ثِيَابِي، فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الفَجْر مَعَ النَّبِيِّ مِنْ الشيدِيم، فَدَخَلَ مَشْرُبَةً لَهُ فَاعْتَزَلَ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، قُلْتُ: مَا يُبْكِيكِ؟ أَوَلَمْ أَكُنْ حَذَّرْتُكِ؟ أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْمِيرِ مُ ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، هُوَ ذَا فِي الْمَشْرُبَةِ، فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ الْمِنْبَرَ فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ المَشْرُبَةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا، فَقُلْتُ لِغُلَام لَهُ أَسْوَدَ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ فَكَلَّمَ النَّبِيِّ مِنَاسُمِيمِم، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ: ذَكُونُكَ لَهُ فَصَمَت، فَانْصَرَ فْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ المِنْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِثْتُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ المِنْبَر، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ الغُلَامَ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَذَكَرَ مِنْلَهُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ مُنْصَرِفًا، فَإِذَا الغُلَامُ يَدْعُونِي، قَالَ: أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِيْمِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ

حَصِيرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ قَدْ أَثَّرَ الرِّمَالُ بِجَنْبِهِ، مُتَّكِئَّ عَلَى وِسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ حَشْوُهَا لِيفّ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: طَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ قُلْتُ -وَأَنَا قَائِمٌ أَسْتَأْنِسُ - : يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ رَأَيْتَنِي، وَكُنَّا مَعْشَرَ قُرَيْشِ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَذَكَرَهُ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ مِنْ شَعِيم، ثُمَّ قُلْتُ: لَوْ رَأَيْتَنِي، وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةً، فَقُلْتُ: لَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَأُ مِنْكِ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ مِنَاسْطِيم - يُرِيدُ عَائِشَةً-فَتَبَسَّمَ أُخْرَى، فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ، ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ، فَوَاللهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُ البَصَرَ غَيْرَ أَهَبَةِ ثَلَاثَةٍ، فَقُلْتُ: ادْعُ اللهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَى أُمَّتِكَ، فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وُسِّعَ عَلَيْهِمْ وَأُعْطُوا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللهُ، وَكَانَ مُتَّكِئًا، فَقَالَ: «أَوَ فِي شَكِّ أَنْتَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟ أُولَئِكَ قَوْمٌ عُجِّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اسْتَغْفِرْ لِي، فَاعْتَزَلَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيمُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الحَدِيثِ حِينَ أَفْشَنْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ ، وَكَانَ قَدْ قَالَ: «مَا أَنَا بِدَاخِلِ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا» مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللهُ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّا أَصْبَحْنَا لِتِسْع وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَعُدُّهَا عَدًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشِّهِرُ : «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»، وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأُنْزِلَتْ آيَةُ التَّخْيِيرِ، فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ، فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، وَلَا عَلَيْكِ أَلَّا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ»، قَالَتْ: قَدْ أَعْلَمُ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي بِفِرَاقِه، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللهَ قَالَ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِإَزْوَنِهِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ عَظِيمًا ﴾ »، قُلْتُ: أَنِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ، ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ، فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْر) نسبه لجدِّه، واسم أبيه عبدُ الله، المخزوميُّ مولاهم المصريُّ(١)، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين، ابن خالد الأيليّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ، أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْن د٣١٤/٣ أَبِي ثَوْرٍ) بالمُثلَّثة/ وضمِّ العين وفتح المُوحَّدة في العبد الأوَّل، المدنيُّ مولى بني(١) نوفل (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسِ يَرْتُهُ) أنَّه (قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ) بن الخطَّاب (يَرْتُبُ عَن المَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ مِنَ السُّعِيرُ مِم اللَّتَيْنِ قَالَ اللهُ) جَزَبِلَ (لَهُمَا (٣): ﴿ إِن نَنُوبَاۤ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتَ

<sup>(</sup>١) في (د): ﴿ البصريُّ ﴾ ، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>۲) في (د): «ابن».

<sup>(</sup>٣) في (م): «فيهما»، وهو تحريف.

قُلُوبُكُمًا ﴾ [التَّحريم: ٤] فَحَجَجْتُ مَعَهُ) والابن مردويه في رواية يزيد بن رومان عن ابن عبَّاس: أردت أن أسأل عمر فكنت أهابه، حتَّى حججنا معه، فلمَّا قضينا حجَّنا (فَعَدَلَ) عن الطَّريق المسلوكة إلى طريق لا تُسلَك غالبًا ليقضى حاجته (وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالإِدَاوَةِ) بكسر الهمزة: إناءٌ صغيرٌ من جلد يُتَّخَذ للماء كالسَّطيحة (فَتَبَرَّز) أي: خرج إلى الفضاء لقضاء الحاجة(١) (حَتَّى) ولأبي ذرِّ: «ثمّ» (جَاءً) أي: من البراز (فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ) ماءً (مِنَ الإِدَاوَةِ، فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ) له عقب وضوئه: (يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَنِ المَرْأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ مِنَى اللَّهَانِ قَالَ لَهُمَا) والأبي ذرّ: «قال الله مِنَهُ بِنَ لهما»: (﴿ إِن نَنُوبَآ إِلَى اللَّهِ ﴾) أي: من التَّعاون والتَّظاهر (٢) على رسول الله صِنَا سُمِيمِ (فَقَالَ) والأبي ذرِّ: «﴿ إِن نَوُبآ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ فقال» أي: عمر: (وَا عَجَبِي لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاس!) بكسر المُوحَّدة وسكون المُثنَّاة التَّحتيَّة، وللأَصيليِّ وأبي ذرِّ عن الحَمُّويي: «واعجبًا» بالتَّنوين نحو: يا رجلًا، وفي نسخة مُقابَلة على «اليونينيَّة» أيضًا بالألف في آخره من غير تنوين، نحو: وازيدا(٣)، قال الكِرمانيُّ: يُندَب على التَّعجُّب، وهو إمَّا تعجُّبٌ من ابن عبَّاس كيف خفي عليه هذا الأمر(٤) مع شهرته بينهم بعلم التَّفسير، وإمَّا من جهة حرصه على سؤاله عمَّا لا يتنبَّه له إلَّا الحريص على العلم من تفسير ما أُبهم في(٥) القرآن، وقال ابن مالكِ في «التَّوضيح»: «وا» في قوله: «وا عجبًا» اسم فعل إذا نُوِّن «عجبًا» بمعنى: أعجب، ومثله: «وي»، وجيء بعده بقوله: «عجبًا» توكيدًا(٢)، وإذا لم يُنوَّن فالأصل فيه: «وا عجبي»، فأُبدِلت (٧) المُثنَّاة التَّحتيَّة ألفًا (٨)، وفيه استعمال «وا» في غير النُّدبة كما هو رأي المبرِّد، قال الزَّمخشريُّ: قاله تعجُّبًا(٩)، كأنَّه كره ما سأله عنه (عَائِشَةُ

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «حاجته».

<sup>(</sup>٦) «والتَّظاهر»: مثبتٌ من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٣) في (د): «يا زيدا».

<sup>(</sup>٤) في غير (ب) و (س): «القدر».

<sup>(</sup>٥) في (ب): «من».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): وفي خطِّه: «توكيد».

<sup>(</sup>۷) زیدفی(د): «فیه».

<sup>(</sup>٨) في هامش (ج): عبارة «التّوضيح»: وإذا لم يُنوَّن فالأصلُ منه «واعجبِي» فأُبدِلت الكسرةُ فتحةً والياءُ ألفًا؛ كما في «يا أسفى» و «يا حسرتا»، وفيه شاهدٌ على استعمال «وا» في منادّى غير مندوب؛ كما يرى المبرّد، ورأيه في هذا صحيحٌ. انتهت.

<sup>(</sup>٩) في (م): «تعجيبًا».

وَحَفْصَةً) هما المرأتان اللَّتان قال الله تعالى لهما: ﴿ إِن نَنُوبآ إِلَى اللَّهِ ﴾.

(ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ) ﴿ الْحَدِيثَ) حال كونه (يَسُوقُهُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ) هو عتبان (۱٬ بن مالك بن عمرو العجلانيُ (۱٬ الخزرجيُّ، كما عند ابن بشكوال (۱٬ والصّحيح أنّه أوس بن خوليُّ (٤٠) بن عبدالله بن الحارث الأنصاريُّ، كما سمّاه ابن سعدٍ من وجه آخر عن الزُّهريُ عن عروة عن عائشة في حديثٍ، ولفظه: فكان عمر مواخيًا أوس بن خوليٌ لا يسمع شيئًا إلَّا حدَّثه، ولا يسمع عمر شيئًا إلَّا حدَّثه، فهذا هو المعتمد، ولا يلزم من كونه مِن الله المعتمد الموارث عطفًا وبين عمر أن يتجاورا، فالأخذ بالنَّصُّ مُقدَّمٌ على الأخذ بالاستنباط، وقوله: "وجازٌ بالرّفع عطفًا على الضَّمير المرفوع المتَّصل الذي في "كنت" بدون فاصل على مذهب الكوفيِّين وهو قليلٌ (۵۰) وفي (۱٬ رواية (۲٬ واية (۲٬ واية (۱٬ والكوفيُون لا يشترطون ذلك، وجوَّز الزَّركشيُّ والبرماويُّ النَّصب، وقال الكرمانيُّ: إنَّه الصَّحيح عطفًا على الضَّمير في قوله: "إنِّي"، قال في "المصابيح"؛ لكنَّ الشَّان في الرّواية وأيضًا فالظَّاهر أنَّ قوله: (في بَنِي أُميَّة بْنِ زَيْدٍ) بضمِّ الهمزة، خبر "كان"، وجملة "كان" ومعموليها خبر "إنَّ»، فإذا جعلت "جارًا" معطوفًا على السم "إنَّ» لم يصحَّ كون الجملة المذكورة ومعموليها خبر "إنَّ»، فإذا جعلت "جارًا" معطوفًا على السم "إنَّ» لم يصحَّ كون الجملة المذكورة ومعموليها خبر "إنَّ»، فإذا جعلت "جارًا" معطوفًا على اسم "إنَّ» لم يصحَّ كون الجملة المذكورة ومعموليها خبر "إنَّ»، فإذا جعلت "جارًا" معطوفًا على اسم "إنَّ» لم يصحَّ كون الجملة المذكورة

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): بكسر العين المهملة، وسكون المثنَّاة الفوقيَّة، وبالموحَّدة، ثمَّ النُّون.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): «العَجُلانيُّ»: بفتح العين المهملة، وسكون الجيم، وبالنون.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «بشكوال» بفتح الكاف.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): ﴿خَوْلَى »: بتحريك الواو، وقد تُسَكَّن.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): عبارة «الهمع»: ولا يُعطّف على ضمير رفع متّصل اختيارًا إلّا بعد الفصل بفاصل مَا؛ ضميرًا متّصلًا أو غيره؛ نحو: ﴿كُنتُم النَّم وَمَابَآ وُكُم ﴾ [الانبياء: ٤٥] ﴿يَدْخُلُونَهُ وَمَن صَلَح ﴾ [الرّعد: ١٢] ﴿مَا أَشْرَكُنا وَلاّ مَا أَشْرَكُنا وَلاّ مَا أَشْرَكُنا وَلاّ مَا أَشْرَكُنا وَلاّ مَا أَشْرَكُنا وَلا الانعام: ١٤٨] خلافًا للكوفيّين في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارًا، وفي «الصّحيح»: «كنت وأبو بكر...» إلى آخره.

<sup>(</sup>٦) ﴿فِي السِ فِي (ص).

<sup>(</sup>٧) في (ص) و(م): «روايته».

<sup>(</sup>٨) في هامش (ج): أي: في الصُّورة، وعبارة «التَّصريح»: لأنَّه يوهِم العطف على عامل الضَّمير؛ لأنَّ الضَّمير المرفوع المتَّصل يتنزَّل مِن عامله منزلة الجزء. انتهت.

خبرًا لها إلَّا بتكلُّف حذفٍ لا داعيَ له(١). انتهى. وقوله: «في بني أميَّة» في موضع جرِّ(١)، صفةً لسابقه، أي: وجارٌ لي من/ الأنصار كاثنين في بني أميَّة بن زيدٍ (وَهْيَ) أي: أمكنتهم (مِنْ عَوَالِي ٢٧٠/٤ المَدِينَةِ) القرى التي بقربها وأدناها منها على أربعة أميالٍ، وأقصاها من جهة نجدٍ ثمانيةٌ (وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاسًٰ عِيرًام، فَيَنْزِلُ) هُوَ (يَوْمًا وَ) أَنَا (أَنْزِلُ يَوْمًا) والفاء تفسيريَّةٌ للتَّناوب المذكور (فَإِذَا نَزَلْتُ جِثْتُهُ مِنْ خَبَر ذَلِكَ اليَوْم مِنَ الأَمْر) أي: الوحي؛ إذ اللَّام للأمر المعهود عندهم(٣)، أو الأوامر الشَّرعيَّة (وَغَيْرهِ) من الحوادث الكائنة عنده مِنْ الشَّير المُ (وَإِذَا نَزَلَ) أي: جاري (فَعَلَ مِثْلَهُ) أي: مثل الذي أفعله معه من الإخبار بأمر الوحى وغيره (وَكُنَّا -مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - نَغْلِبُ النِّسَاءَ) أي: نحكم عليهنَّ (١٠) ولا يحكمن علينا (فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الأَنْصَارِ) أى(٥): المدينة (إذا هُمْ) أي: فاجأناهم(٦) (قَوْمٌ) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: (إذْ هم)-بسكون الذَّال - «قومٌ» (تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ) فليس لهم شدَّة وطأةٍ عليهنَّ (فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا) أي: أخذن(٧) (يَأْخُذْنَ مِنْ أَدَب نِسَاءِ الأَنْصَارِ) بالدَّال المُهمَلة، أي: من سيرتهنَّ وطريقتهنَّ ، كذا وجدته في جميع ما وقفت عليه من الأصول المُعتمَدة، وقال الحافظ ابن حجر: إنَّه بالرَّاء(^)، قال: وهو العقل (فَصِحْتُ عَلَى امْرَأَتِي) أي: رفعت صوتي عليها (فَرَاجَعَتْنِي) ردَّت عليَّ الجواب (فَأَنْكُرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي) أي: تراددني في القول (فَقَالَتْ: وَلِمَ تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟! فَوَاللهِ، إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ مِنْ الشَّعِيمُ مَ لَيُرَاجِعْنَهُ) بسكون العين (وَإِنَّ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ اليَوْمَ حَتَّى اللَّيْل) بجرِّ «اللَّيل» بـ «حتَّى»، وفي رواية عُبَيد بن حُنَين عند المؤلِّف في «تفسير سورة التَّحريم» [ح:٤٩١٣]: وإنَّ ابنتك لتراجع رسول الله مِنَ اللَّهُ عِنْ الكُشْمِيْهَ نِي مِه عضبان (فَأَفْزَ عَنِي) كلامها، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: (فأفز عتني) أي:

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): وذلك كأن يُقدَّر: كنتُ أنا وهو في بني أميَّة ... إلى آخره.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «في موضع جرِّ...» إلى آخره: فيه تأمُّلٌ؛ لما مرَّ أنَّ «في بني أُميَّة» خبر «كان» وحقُّ العبارة: «وقوله: «ابن زيد» صفة لسابقه؛ وهو أُميَّة». انتهى بخطِّ شيخنا رَاثِهُ.

<sup>(</sup>٣) في (ب) و(د) و(س): "بينهم".

<sup>(</sup>٤) في (ج) و (ص) و (ل): «عليهم»، وفي هوامشهم: كذا بخطّه، وصوابه: «عليهنَّ».

<sup>(</sup>٥) «أي»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): كذا، والأولى: وفاجأناهم إذ فاجؤونا.

<sup>(</sup>٧) في (ج): «أخذوا» كذا بخطه، وصوابه: يأخذن.

<sup>(</sup>A) في هامش (ج): وفي «المصابيح»: «إِرَب» بالرَّاء، ويُروى بالدَّال المهملة.

د٣/١٥/٥ المرأة (فَقُلْتُ: خَابَتْ) بتاء التَّأنيث السَّاكنة، ولغير الكُشْمِيْهَنِيِّ: «خاب»/ (مَنْ فَعَلَ مِنْهُنَّ) ذلك (بِعَظِيمٍ) أي: بأمرٍ عظيمٍ، وفي نسخةٍ: «لَعظيم» بلام مفتوحةٍ بدل المُوحَّدة، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «جاءت» من المجيء «مَنْ فعل منهنَّ بعظيم» (ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي) أي: لبستها جميعًا (فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةً) يعني: ابنته (فَقُلْتُ: أَيْ حَفْصَةُ(١)) أي: ياحَفْصَةُ (أَتُغَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسَمِيرً مِم اليَوْمَ حَتَّى اللَّيْل؟) بالجرِّ (فَقَالَتْ: نَعَمْ) إنَّا لَنراجعه (فَقُلْتُ: خَابَتْ وَخَسِرَتْ) أي: مَنْ غاضبته (١) (أَفَتَأْمَنُ) (٣) التي (٤) تغاضبه منكنَّ (أَنْ يَغْضَبَ اللهُ) عليها (لِغَضَبِ رَسُولِهِ مِنْ الشَّعِيمِم فَتَهْلِكِينَ) بكسر اللَّام، وفي آخره نونٌ، قال أبو عليِّ الصَّدفيُّ (٥): والصَّواب: «أفتأمنين»، وفي آخره: «فَتَهْلَكي» أي: بحذف النُّون، كذا قال، وليس بخطأٍ لإمكان توجيهه، وقال البرماويُّ كالكِرمانيِّ: القياس فيه حذف النُّون، فتأويله: فأنت تهلكين، وقال في «المصابيح»(١): بكسر اللَّام وفتح الكاف، وفاعله ضمير الأوَّل (لَا تَسْتَكْثِري عَلَى رَسُولِ اللهِ مِنَ السَّمِيُّ م) أي: لا تطلبي منه الكثير (وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ) أي: لا ترادديه في الكلام (وَلَا تَهْجُريهِ) ولو هجرك (وَاسْأَلِينِي) بسكون السِّين وبعدها همزةٌ مفتوحةٌ، ولأبي ذرِّ: (وسَليني) بفتح السِّين وإسقاط الهمزة (مَا بَدَا لَكِ) أي: ظهر لك من الضَّرورات (وَلَا يَغُرَّنَّكِ) بنون التَّوكيد الثَّقيلة (أَنْ كَانَتْ) بفتح الهمزة وتخفيف النُّون، أي: بأن كانت (جَارَتُكِ) أي: ضرَّتُك، والعرب تطلق على الضَّرَّة جارةً، لتجاورهما المعنويِّ، ولكونهما عند شخصِ واحدٍ وإن لم يكن حسِّيًّا (هِيَ أَوْضَأَ) بفتح الهمزة وسكون الواو وبعد الضَّاد المعجمة المفتوحة همزة، من الوضاءة، أي: ولا يغرنَّك كون ضرَّتك أجمل وأنظف (مِنْكِ وَأَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ مِنْ اللهِ مِ بالنَّصب فيهما، خبر «كان» ومعطوفًا عليه (يُريدُ) عمر سَلَيْ بجارتها الموصوفة بالوضاءة (عَائِشَةَ) ﴿ يَرُبُهُ ، والمعنى: لا تغترِّي بكون عائشة تفعل ما نهيتك عنه ، فلا يؤاخذها بذلك،

<sup>(</sup>١) «حفصة»: مثبت من (د).

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بخطُّه: نسخة: إحداكنَّ إذا غاضبتُه.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قوله: «أفتأمن» فاعله ضمير مستتر عائد على إحداكنَّ. «منه».

<sup>(</sup>٤) في (ج): «الذي»، وفي هامشها: كذا بخطُّه، وينبغى: الَّتي.

<sup>(</sup>٥) في (م): «الصَّيرفيُّ»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (١٩٢/٩).

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): وعبارة «المصابيح»: «أفتأمن» فاعله ضمير غيبة مستتر، عائد على «إحداكنَّ»، «فتهلك» بكسر اللَّام، وفتح الكاف، وفاعله ضميرٌ ؛ كالأوَّل.

(وَكُنَّا تَحَدَّثْنَا) وفي نسخة عليها علامة السُّقوط في «اليونينيَّة»(١): «حُدِّثنا» بإسقاط المُثنَّاة الفوقيَّة وضمِّ الحاء وكسر الدَّال المُهمَلة(٣) المُشدَّدة (أَنَّ غَسَّانَ)/ بفتح الغين المعجمة وتشديد ٢٧١/٤ السِّين المهملة وبعد الألف نونِّ: رهطًا من قحطان، نزلوا حين تفرَّقوا من مأرب بماء يُقال له: غسَّان، فسُمُّوا بذلك، وسكنوا بطرف الشَّام (تُنْعِلُ) بضمِّ المُثنَّاة الفوقيَّة وبعد النُّون السَّاكنة عينٌ مُهمَلةٌ مكسورةٌ، الدَّوابُّ (النِّعَالَ)/ بكسر النُّون، وفيه حذف أحد المفعولين للعلم به، د٣١٥/٣٠ب وللحَمُّويي والمُستملى: «تَنْتَعل(٤)» بمُثنَّاتين فوقيتيَّن مفتوحتين(٥)، بينهما نونٌ ساكنةٌ، وفي «باب موعظة الرَّجل ابنته» من «النِّكاح» [ح: ١٩١ه]: تُنْعِلُ الخيلَ (لِغَزْوِنَا) معشرَ المسلمين (فَنَزَلَ صَاحِبي) الأنصاريُّ المُسمَّى عِتْبان بن مالكِ على النَّبيِّ مِنْ السَّعِيرِ لم (يَوْمَ نَوْبَتِهِ) فسمع اعتزال رسول الله مِنْ الله عِن زوجاته (فَرَجَعَ) إلى العوالي (عِشَاءً) نُصِب على الظُّرفيَّة (٢)، أي: في عشاء، فجاء(٧) إلى (فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَنَائِمٌ هُوَ؟) بهمزة الاستفهام على سبيل الاستخبار، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ والمُستملي: ﴿أَثَمَّ هُو ﴾ بفتح المُثلَّثة، أي: في البيت وذلك لبطء إجابتهم له، فظنَّ أنَّه خرج من البيت، قال عمر ﴿ وَفَفَرْعْتُ ) بكسر الزَّاي، أي: خفت لأجل الظَّرب الشَّديد (فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هُوَ؟ أَجَاءَتْ غَسَّانُ؟) وفي رواية عُبيد بن حنينِ [ح:٤٩١٣]: جاء الغسَّانيُّ، واسمه -كما في «تاريخ ابن أبي خيثمة» و «المعجم الأوسط» للطّبرانيّ - جبلة بن الأيهم (قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظُمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ، طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الله مِن الله عِنه أَو عند ابن سعد من حديث عائشة: فقال الأنصاريُّ: أعظم من ذلك،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): دَلَّتِ المرأةُ من بابي «ضَرَبَ» و «تَعِبَ» - وتَدلَّلَتْ، والاسم: الدَّلال بالفتح: وهو جُرأتها في تكشُر وتغنُّج؛ كأنَّها مخالفة، وليس بها خلاف. «مصباح».

<sup>(</sup>١) زيد في (د): «فرع»، وفي (م): «الفرع».

<sup>(</sup>٣) «المهملة»: مثبت من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٤) «تنتعل»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٥) «مفتوحتين»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٦) في (ص) و (م): «الظرف».

<sup>(</sup>٧) في (ص): «فنزل».

ما أرى رسول الله مِنَاسْمِيم إلَّا قد طلَّق نساءه، فوقع «طلَّق» مقرونًا بالظِّنِّ، وفي جميع الطُّرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور [ح:١٩١]: «طَلَّقَ» بالجزم، فيحتمل أن يكون الجزم وقع من إشاعة بعض أهل النِّفاق فتناقله النَّاس، وأصله ما وقع من اعتزاله مِنْ الشَّمِيُّ عَمْ بذلك ولم تجر عادته بذلك، فظنُوا أنَّه طلقهنَّ (قَالَ) أي: عمر: (قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ) خصَّها بالذِّكر لمكانتها منه لكونها ابنته، ولكونه كان قريب العهد بتحذيرها من وقوع ذلك (كُنْتُ أَظْنُ أَنَّ هَذَا يُوشِكُ) بكسر الشِّين (أَنْ يَكُونَ) أي: يقرب كونه لأنَّ المُراجَعة قد تفضي إلى الغضب المفضي إلى الفرقة (فَجَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي) أي: لبستُها (فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الفَجْرِ مَعَ النَّبِيّ مِنَاسَٰهِ يُكِمْ، فَلَخَلَ مَشْرُبَةً) بفتح الميم وسكون الشِّين المعجمة وضمِّ الرَّاء وفتح المُوحَّدة: غرفةً (لَهُ، فَاعْتَزَلَ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، قُلْتُ: مَا يُبْكِيكِ؟ أَوَلَمْ أَكُنْ حَذَّرْتُكِ؟) أي: من أن تغاضبي رسول الله صِنَ الشَّميُّ عم، أو تراجعيه، أو تهجريه، زاد في رواية سِمَاك (١) بن الوليد عند مسلم: لقد علمت أنَّ رسول الله سِن الشمير الله يحبُّك ولو لا أنا لَطلَّقك، فبكت أشدَّ البكاء، وذلك لما اجتمع عندها من الحزن على فراق النَّبيِّ مِنْ الشِّيمِ م ولما تتوقَّعه من شدَّة غضب أبيها، وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه: والله إن كان طلَّقك لا أكلِّمك أبدًا، د٣١٦/٣ ثمَّ استفهمها عمَّا سمعه، فقال: (أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ سِنَ الشَّهِ مِنَ الشَّهِ عَمَّا سُمعه، فقال: (أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ سِنَ الشَّهِ مِنَ السَّمِيمُ مُ ؟/ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، هُوَ ذَا فِي المَشْرُ بَةِ، فَخَرَجْتُ) من بيت حفصة (فَجِئْتُ المِنْبَرَ فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ) لم يُسمَّوا (يَبْكِي بَعْضُهُم، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ) أي: من شغل قلبه بما بلغه من تطليقه بَالسِّه السَّه الته نساءه، ومن جملتهنَّ حفصة بنته، وفي ذلك من المشقَّة ما لا يخفى (فَجِئْتُ المَشْرُبَةَ الَّتِي هُوَ) مِنَاسُمِيامُ (فِيهَا) وفي نسخة: «التي فيه»، وفي الفرع علامة السُّقوط على قوله: «هو فيها»، ثمَّ كُتِب بالهامش: ((الذي(٢) فيه) بالتَّذكير، وإسقاط: ((هو))، وصحَّح على ذلك(٣) (فَقُلْتُ لِغُلَام لَهُ أَسْوَدَ) اسمه رَبَاحٌ بفتح الرَّاء والمُوحَّدة(٤) المُخفَّفة وبعد الألف حاءٌ مُهمَلةٌ، وسقط لفظ «له» في رواية أبي ذرِّ (اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ مِنَى اللَّهِمِيَّ عَمَ خُرَجَ، فَقَالَ: ذَكَرْتُكَ لَهُ) بَالِيَّاهُ النَّهُ (فَصَمَتَ) قال عمر النَّهُ: (فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ المِنْبَر،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «سِمَاك» بكسر السّين المهملة وتخفيف الميم. «تقريب».

<sup>(</sup>١) في (د) و (ص): «التي»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) قوله: (وفي الفرع علامة الشقوط على ... وصحَّح على ذلك) سقط من (م).

<sup>(</sup>٤) في (د): ﴿وبفتح الباء المُوحَّدة ».

ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِئْتُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ) ولأبي ذرِّ: «فجئت، فقلت للغلام» أي: استأذنْ لعمر، فذكر مثله (فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ المِنْبَر، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، فَجِنْتُ الغُلَامَ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ/، فَلَمَّا وَلَّيْتُ) حال كوني (مُنْصَرفًا، فَإِذَا الغُلَامُ) فاجأني ٢٧٢/٤ (يَدْعُونِي، قَالَ: أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّمِيرِ مَم) أي: في الدُّخول (فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ) مِنَاسَمِيمِ مُ (فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالِ حَصِيرٍ) بكسر الرَّاء والإضافة، ما رُمِل، أي: نُسِج من حصير وغيره (لَيْسَ بَيْنَهُ) عَلِيْطِلاَالِمَامُ (وَبَيْنَهُ) أي: الحصير (فِرَاشٌ، قَدْ أَثَرَ الرِّمَالُ بِجَنْبِهِ) الشَّريف وهو (مُتَّكِئٌ عَلَى وِسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ) بفتحتين: جلدٍ مدبوغ (حَشْوُهَا لِيفٌ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: طَلَّقْتَ) أي: أطلقَّت (نِسَاءَكَ؟) فهمزة الاستفهام مُقدَّرةٌ (فَرَفَعَ) بَلِيْ لِلسِّلة الرَّالله (بَصَرَهُ) الشَّريف (إِلَيَّ فَقَالَ: لَا، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ أَسْتَأْنِسُ) أي: أتبصَّر، هل يعود مِنَى الشَّميِّ م إلى الرِّضا أو هل أقول قولًا أُطيِّب به قلبه وأُسكِّن غضبه: (يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ رَأَيْتَنِي) بفتح التَّاء (وَكُنَّا -مَعْشَرَ قُرَيْشٍ-) بسكون العين (نَعْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْم تَعْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَذَكَرَهُ) أي: السَّابق من القصَّة (فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ) ولغير أبي ذرِّ وكريمة: «فتبسَّم رسول الله ١١٠ (مِن الشَّعِيمِ مَ هُمَّ قُلْتُ: لَوْ رَأَيْتَنِي، وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: لَا يَغُرَّنَكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَأُ مِنْكِ وَأَحَبُّ) بالرَّفع فيهما لأبي ذرِّ، ولغيره: «أوضاً وأحبَّ» بنصبهما خبر «كان» ومعطوفًا عليه (إِلَى النَّبِيِّ مِنْ الله الدُّر عَائِشَةً - فَتَبَسَّمَ) عَالِيقًاه السَّام (أُخْرَى، فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ / تَبَسَمَ، ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَري) أي: نظرتُ (فِي بَيْتِهِ، فَوَاللهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ ٢١٦/٣٠ شَيْتًا يَرُدُ البَصَرَ غَيْرَ أَهَبَةٍ ثَلَاثَةٍ) بفتح الهمزة والهاء، جمع إهاب(١): جلدٍ قبل أن يُدبَغ، أو مطلقًا، ولأبى ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «ثلاثٍ» بغير هاء (فَقُلْتُ: ادْعُ الله) ليوسِّع (فَلْيُوسِّعْ عَلَى أُمَّتكَ) فالفاء عطفٌ على محذوف، فكرَّر لفظ الأمر الذي هو بمعنى الدُّعاء للتَّأكيد، قاله الكرمانيُّ (فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وُسِّعَ عَلَيْهِمْ وَأُعْطُوا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللهَ، وَكَانَ) عَلِيْطِية الِسَّم (مُتَّكِنًا) فجلس(٣) (فَقَالَ: أَوَ فِي شَكِّ أَنْتَ يَا ابْنَ الخَطَّاب؟) بفتح الهمزة والواو للإنكار

<sup>(</sup>۱) هكذا قال القسطلاني يُرشي، ووقع خلاف في فروع اليونينية، فالذي في فرعي النويري الخامس والقيصري أنَّ رواية أبى ذر كالمتن، ورواية كريمة: «رسول الله»، وفي فرع البصري أن روايتهما بلفظ: «رسول الله».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): وعبارة البرماويّ: بضمّ الهمزة والهاء، جمع "إهاب"؛ ك "كُتُب"، جمع "كِتَاب"، والهاء زائدة، وبفتحهما على غير قياس.

<sup>(</sup>٣) «فجلس»: ليس في (د) و(م).

التَّوبيخيِّ، أي: أأنت(١) في شكِّ في أنَّ التَّوسُّع في الآخرة خيرٌ من التَّوسُّع في الدُّنيا؟ (أُولَئِكَ) فارس والرُّوم (قَوْمٌ عُجِّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، اسْتَغْفِرْ لِي) أي: عن جراءتي بهذا القول في حضرتك، أو عن(١) اعتقادي أنَّ التَّجمُّلات الدُّنيويَّة مرغوبٌ فيها، قال عمر راهم: (فَاعْتَزَلَ النَّبِيُّ مِنَى السَّمِيرُ مِنْ أَجْل ذَلِكَ الحَدِيثِ حِينَ أَفْشَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةً) وهو أنَّه مِنَ اللَّهِ على خلا بمارية في يوم عائشة وعلمت حفصة بذلك، فقال لها النَّبِيُّ مِن الشَّهِ مِن الشَّعِيمِ الما عليّ، وقد حرَّمت مارية على نفسي»، فأفشت(٣) حفصة إلى عائشة، فغضبت عائشة حتَّى حلف النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عِلَا يقربها شهرًا (٤)، وهو معنى قوله (وَكَانَ قَدْ قَالَ) بَالِيَّالة الرَّام: (مَا أَنَا بِدَاخِل عَلَيْهِنَّ) أي: نسائه (شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ) بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم، وفتحها في الفرع كأصله، مصدرٌ ميميٌّ، أي: غضبِه (عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللهُ) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: ((حتَّى عاتبه الله) أي: بقوله تعالى: ﴿ يَتَانُّهُ النَّبَيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَخَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْنَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَجِكَ ﴾ [التّحريم: ١] والذي في «الصّحيحين» [ح: ٤٩١٢]: أنَّه مِنَ الشَّرِيمُ كان يشرب عسلًا عند زينب ابنة جحش ويمكث عندها، فتواطأت عائشة وحفصة(٥) على(٦) أنَّ أيَّتهما دخل عليها فلتقل له: أكلتَ مغافير(٧)، إنِّي أجد منك ريح مغافير، فقال: «لا، ولكنِّي كنت أشرب عسلًا عند زينب ابنة جحش، ولن أعود له، وقد حلفتُ، لا تُخبري بذلك أحدًا»، فقد اختُلِف في الذي حرَّمه على نفسه وعُوتِب على تحريمه، كما اختُلِف في سبب حلفه، والأوَّل رواه جماعةٌ يأتي ذكرهم -إن شاء الله تعالى- في «تفسير سورة التَّحريم» [ح: ٤٩١٣] وعند ابن مردويه عن أبي هريرة قال: دخل رسول الله صِنالسِّميه على بمارية بيتَ حفصة، فجاءت، فوجدتها معه، فقالت: يا رسول الله في بيتي تفعل هذا معي (^) دون نسائك، فحلف لها لا يقربها،

<sup>(</sup>۱) في غير (س) و (م): «أنت».

<sup>(</sup>١) ﴿عن اليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في غير (ب) و (س): «ففشت».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): أي: مارية؛ كما سيأتي.

<sup>(</sup>٥) في (د): احفصة وعائشة ا

<sup>(</sup>٦) اعلى ا: ليس في (د) و (ص).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج) و(ل): قوله: «مغافير» واحدها: مُغفُور؛ بالضَّمّ، وله ريح كريهة منكرة، ويقال أيضًا: المغاثير؛ بالثَّاء المثلَّثة، وهذا البناء قليل في العربيَّة، لم يرد منه إلا «مغفور»، و «مُنْخور»: للمُنْخُر، و «مُغرود»: لضربٍ من الكمأة، و «مُغلوق»: واحد «المعاليق». «نهاية».

<sup>(</sup>٨) المعي ١٤ ليس في (م).

1517/75 5777

<sup>(</sup>١) في (ج): «انايها»، وفي هامشها: ينبغي: أباها.

<sup>(</sup>۱) في (ص) و (م): «به».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وجد» يشير إلى أنَّ «كان» تامَّة، ولا يخفى ما فيه من التَّكلُف؛ لأنَّ اسم الإشارة فاعل «كان» التَّامة، و«الشَّهر» بدلُّ منه، أو عطف بيان، و«تسع وعشرون» بدل ثان، أو من البدل على ما فيه، فالأولى أن يقال: إنَّ «كان» شأنيَّة، واسم الإشارة مبتدأ، و«تسع وعشرون» خبره، والجملة خبر «كان» الشَّانية، ويحتمل أن يقال: إنَّها ناقصة، و«ذلك الشَّهرَ» بالنَّصب خبر مُقدَّم، و«تسع وعشرون» اسم «كان» مؤخرًا على ما ذهب إليه ابن مالك؛ حيث لم يثبت الرَّواية بالرَّفع.

قَالَ) بَالِيَسَاءَ النَّهَ) بَمَزُولَ (قَالَ: ﴿ يَتَأَيُّمُ ٱلنَّبِيُّ قُلْلِا أَوْنِيكَ ﴾ إِلَى قَولِه: ﴿ عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨- ٢٩]) سقط لفظ «قوله» لأبي ذرِّ، وهذه آية التَّخيير المذكورة (قُلْتُ: أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ الله وَرَسُولُه وَرَسُولُهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ، ثُمَّ خَيَرً) بَالِيسِّاءَ اللهُ ورسولُه والدَّارَ الآخِرة.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «فدخل مَشْرُبةً له» لأنَّ المشربة هي الغرفة، وكان البخاريُّ يكفيه أن يكتفي من هذا الحديث بقوله مثلًا: ودخل النَّبيُّ مِنَاسْمِيمُ مشربةً له، فاعتزل كما هو شأنه وعادته، والظَّاهر أنَّه تأسَّى بعمر ﴿ اللَّهِ في سياق الحديث بتمامه / ، وكان يكفيه في جواب سؤال ابن عبَّاسٍ أن يكتفي بقوله: «عائشة وحفصة» لكنَّه ساق القصَّة كلَّها، لما في ذلك من زيادة شرحٍ وبيانٍ ، وفي هذا الحديث فوائد جمَّةٌ يأتي الكلام عليها في محالًها إن شاء الله تعالى بمنّه وعونه.

٢٤٦٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا الفَزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ ﴿ اللهِ قَالَ: آلَى رَسُولُ اللهِ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَكَانَتِ انْفَكَّتْ قَدَمُهُ فَجَلَسَ فِي عِلِّيَةٍ لَهُ، فَجَاءَ عُمَرُ، فَقَالَ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَالَ: «لَا، وَلَكِنِّى آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا»، فَمَكُثُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (ابْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللَّام، هو محمَّدٌ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (أخبرنا) (الفَزَارِيُّ) بفتح الفاء والزَّاي المُخفَّفة وبالرَّاء، هو مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الكوفيُّ، نزيل مكَّة ودمشق (عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنسِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عِنْ اللَّهِ عِنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الْحَلَالُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللِّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللللللِّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ الللللللِّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ اللللللللللِّهُ اللللللللِّهُ اللللِّهُ اللللللِّ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللللِّهُ اللللِّهُ اللللللِّهُ الللل

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «فقال»، والمثبت موافقً لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>۲) زيد في (د): «إن شاء الله تعالى».

#### ٢٦ - باب مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى البَلَاطِ، أَوْ بَابِ المَسْجِدِ

(باب مَنْ عَقَلَ) أي: شدَّ (بَعِيرَهُ) بالعقال (عَلَى البَلَاطِ) بفتح المُوحَّدة (أَوْ) عَقَلَه على (بَابِ المَسْجِدِ).

• ٢٤٧٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بُنَ عَبْدِ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ مِنَ اللهِ عَلَيْهُ المَسْجِدَ، فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ، وَعَقَلْتُ الجَمَلَ فِي نَاحِيَةِ البَلَاطِ، فَقُلْتُ الْجَمَلُ الْجَمَلُ الْجَمَلُ الْجَمَلُ، قَالَ: «الثَّمَنُ وَالْجَمَلُ لَكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ) بفتح العين وكسر القاف، بشير بن عقبة الدَّورقيُ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو المُتَوَكِّلِ) عليُّ (النَّاجِيُّ) بالنُّون والجيم (قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريَّ ( رَبُّتُمْ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُ مِنَاسْطِيمُ المَسْجِدَ، فَدَخَلْتُ / إِلَيْهِ، وَعَقَلْتُ ١٧٤/٤ الجَمَلَ) أي: الذي اشتراه منه مِنَاسْطِيمُ في السَّفر (في نَاحِيَةِ البَلَاطِ) الحجارة المفروشة عند باب المسجد (فَقُلْتُ): يا رسول الله (هَذَا جَمَلُكَ) أي: الذي ابتعته مني (فَخَرَجَ) هَلِيسِّهُ اللَّهُم من المسجد (فَقَلْتُ): يا رسول الله (هَذَا جَمَلُكَ) أي: الذي ابتعته مني (فَخَرَجَ) هَلِيسِّهُ اللَّهُم من المسجد (فَاتَحَكُلُ لَكَ) ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: "وعقلت الجمل في ناحية البَلاط"، فإنَّه يُستفاد منه: جواز ذلك إذا لم يحصل به ضررٌ، وقوله: "أو باب المسجد" هو بالاستنباط من ذلك، وقال في "المصابيح": يشير بالتَّرجمة إلى أنَّ مثل هذا الفعل لا يكون موجبًا للضَّمان، قال ابن المنتِر: ولا ضمان على من ربط دابَته بباب المسجد، أو السُّوق لحاجةٍ عارضةٍ إذا قال ابن المنتِر: ولا ضمان على من ربط دابَته بباب المسجد، أو السُّوق لحاجةٍ عارضةٍ إذا رَمَحَتْ ونحوه بخلاف من يعتاد ذلك ويجعله مربطًا لها دائمًا وغالبًا فيضمن.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «البيوع».

#### ٢٧ - باب الوُقُوفِ وَالبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمِ

(باب) جواز (الوُقُوفِ وَالبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ) بضمّ السّين المُهمَلة: الكناسة، أو هي المزبلة، ومعناهما متقارب، لأنَّ الكناسة الزِّبل الذي يُكنَس.

٢٤٧١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: عَنْ شُعْبَةً، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَبِّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللهِ

51A/W.

وبه قال/: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبِ) الواشعيُ -بالمعجمة والمهملة - البصريُ ، قاضي مكَّة (عَنْ شُغْبَةَ) بن الحجَّاج بن الورد الواسطيِّ البصريِّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر ، السُّلميُّ الكوفيِّ ، أحد الأعلام (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة الكوفيِّ (عَنْ حُذَيْفَةَ بِيُّةٍ) أَنَّه (قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ النَّبِيُ مِنَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ الكوفيِّ (عَنْ حُذَيْفَةَ بِيُّةٍ) أَنَّه (قَالَ: لَقَدْ أَتَى النَّبِيُ مِنَ اللهُ الكوفيِّ (عَنْ حُذَيْفَةَ بِيُنِهِ) أَنَّه المَّه وبعدها مُوحَدةً: مربول اللهِ مِن الله على البائل ، وإضافتها إلى القوم إضافةُ اختصاص لا ملكِ ؛ لأنَّها لا تخلو عن النَّجاسة (فَبَالَ قَائِمًا) على البائل ، وإضافتها إلى القوم إضافةُ اختصاص لا ملكِ ؛ لأنَّها لا تخلو عن النَّجاسة (فَبَالَ قَائِمًا) لبيان الجواز ، أو لجرح كان في مأبضه ، أي : باطن ركبته لم يتمكَّن لأجله من القعود ، أو يُستشفّى به من وجع الصُّلب ، أو لغير ذلك ممَّا سبق في «كتاب الوضوء» [ح: ١٢٤] والغرض منه هنا : جواز البول في السُّباطة وإن كانت لقوم معيَّنين ؛ لأنَّها أُعِدَّت لإلقاء النَّجاسات المُستقذَرات ، والله أعلم .

## ٢٨ - باب مَنْ أَخَذَ الغُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ فَرَمَى بِهِ

(باب) ثواب (مَنْ أَخَذَ) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «من أَخَرَ» (الغُصْنَ) الذي يؤذي المارِّين (وَ) ثواب من أخذ (مَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ) وفي نسخةٍ: «في الطُّرق» بلفظ الجمع (فرَمَى بِهِ) في غير الطَّريق.

٢٤٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَا شَعِيرً مِ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلُّ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ فَأَخَذَهُ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ، فَعَفَرَ لَهُ».

وبه(۱) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ يوسُفَ) التِّنيسيُّ، وسقط قوله «ابن يوسف» لغير أبي ذرِّ، قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ سُمَيًّ) بضمِّ المُهمَلة وفتح الميم وتشديد الياء، مولى أبي بكر ابن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام (۱) (عَنْ أَبِي صَالِح) ذكوان الزَّيَّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَنِيُّ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَا لَا مِنَا لَا الميم (رَجُلِّ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكِ) زاد أبو ذرِّ: «على رَسُولَ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَا لَا وَدَّ : «على الطَّريق» (فَأَخَذَهُ) ولأبوي ذرِّ والوقت والأصيليِّ: «فأخَّره» (فَشَكَرَ اللهُ لَهُ) أي (۱): أثنى عليه، أو قبل عمله (فَغَفَرَ لَهُ).

<sup>(</sup>١) «وبه»: ليس في (د).

<sup>(</sup>١) في (ب): «همَّام»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) ﴿أَي ﴾: مثبتُ من (ب) و(س).

د۲۱۸/۳ ب

# ٢٩ - بابٌ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ المِيتَاءِ - وَهْيَ الرَّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ - ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا البُنْيَانَ، فَنُرِكَ مِنْهَا الطَّرِيقُ سَبْعَةَ أَذْرُع

هذا(۱) (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ المِيتَاءِ)(۱) بكسر الميم وسكون المُثنَّاة التَّحتيَّة وبعد الفوقيَّة ألفٌ ممدودة التي لعامَّة النَّاس (-وَهْيَ الرَّحْبَةُ) الواسعة (تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ-ثُمَّ يُرِيدُ وبعد الفوقيَّة ألفٌ ممدودة التي لعامَّة النَّاس (-وَهْيَ الرَّحْبَةُ) الواسعة (تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقُ (۱) سَبْعَةً) وفي أَهْلُهَا) أصحابها (البُنْيَانَ، فَتُرِكَ) ولأبي الوقت في نسخة: «فيُترَك» (مِنْهَا الطَّرِيقُ (۱) سَبْعَةً) وفي نسخة: «سبع» (أَذْرُعٍ) بالذَّال المُعجَمة، ولأبي ذرِّ: «فتُرِك منها للطَّريق سبعة أذرعٍ» لتسلُكها الأحمال والأثقال دخولًا وخروجًا، وتسعَ (١) ما لا بدَّ لهم (٥) من طرحه عند الأبواب، ويلتحق بأهل البنيان من قعد للبيع في حافَّة الطَّريق، فإن كانت الطَّريق (١) أذيد من سبعة أذرعٍ لم يُمنَع من القعود في الزَّائد، وإن كان أقلَّ مُنِع منه (٧) لئلًا يضيِّق الطَّريق على غيره /.

٢٤٧٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَاذِمٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ خِرِّيتٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ شِيَّةِ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ مِنَ الشَّعِيرُ مِ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ المِيتَاءِ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) بالجيم في الأَّوَل، والحاء المهملة والزَّاي في الثَّاني، ابن زيد بن عبد الله الأزديُّ البصريُّ (عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ خِرِّيتٍ) بكسر الخاء المعجمة والرَّاء المُشدَّدة وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة مُثنَّاةٌ (^ ) فوقيَّةٌ ، البصريِّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسٍ ، أنَّه قال: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ بِاللهِ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ مِنَاسَعِيمِ إِذَا رَصَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرة والمَيتَاءِ بِسَبْعَة أَذْرُعٍ) متعلِّق ٢٥٥/٤ تَشَاجَرُوا) بالشِّين المعجمة والجيم ، أي /: تخاصموا (في الطَّرِيقِ المِيتَاءِ بِسَبْعَة أَذْرُعٍ) متعلِّق ٢٥٥/٤ بقوله: «قضى» ، وسقط «الميتاء» في رواية المُستملي والحَمُّويي (٩) ، كذا في فرع «اليونينيَّة» ،

<sup>(</sup>۱) «هذا»: ليس في (د).

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «مِفعال» مِنَ الإتيان، والميم زائدة. «توشيح».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «للطّريق»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في (د): «ولِتَسَع». ولعلها أولى.

<sup>(</sup>٥) زيد في (ص): «منه».

<sup>(</sup>٦) في غير (د): «طريق».

<sup>(</sup>٧) «منه»: ليس في (ص)و(م).

<sup>(</sup>A) «مُثنَّاةً»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٩) زيد في (د): «والكشميهنيِّ»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت، وفي (م): «الكُشْمِيهَنيَّ» بدل «الحَمُّويي»، =

وقال الحافظ ابن حجرٍ وتبعه العينيُ: زاد المُستملي في روايته (١): «الميتاء»، ولم يُتابَع عليه، وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة، وإنَّما ذكرها المؤلِّف في التَّرجمة مشيرًا بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته، وذلك فيما أخرجه عبد الرَّزَّاق عن ابن عبَّاسٍ عن النَّبيُ مِنَا شَعِيرٌ مُن النَّريِّمِ : «إذا اختلفتم في الطَّريق الميتاء فاجعلوها سبعة أذرعٍ»، أي: يجعل قدر الطَّريق المشتركة سبعة أذرعٍ، ثمَّ يبقى بعد ذلك لكلِّ واحدٍ من الشُّركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضرُّ غيره، قال الزَّركشيُّ تبعًا للأذرعيُّ: ومذهب الشَّافعيُّ اعتبار قدر الحاجة، والحديث محمولُّ عليه، فإنَّ ذلك عرف المدينة، صرَّح بذلك الماورديُّ والرُّويانيُّ.

# ٣٠ - باب النُّهْبَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ

وَقَالَ عُبَادَةُ: بَايَعْنَا النَّبِيِّ مِنْ السَّعِيامُ أَلَّا نَنْتَهِبَ.

(باب النُهْبَى) بضمِّ النُّون وسكون الهاء وفتح المُوحَّدة (بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ) أي: صاحب الشَّيء المنهوب (وَقَالَ عُبَادَةُ) بن الصَّامت الأنصاريُّ، ممَّا وصله المؤلِّف في «وفود الأنصار» [ح: ٣٨٩٣]: (بَايَعْنَا النَّبِيَّ مِنَ الشَّيِّ عَلَى الزَّجر عن ذلك.

٢٤٧٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ الأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ - قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ مِنَ السَّعِيمِ عَنِ النَّهْبَى وَالمُثْلَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ) الأنصاريُّ الكوفيُّ قال: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ) من الزِّيادة، الخطميَّ (الأَنْصَارِيُّ) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «ابن زيدٍ»، قال ابن حجرٍ: وهو تصحيفُ (وَهُوَ) يعني: عبد الله بن يزيد هذا يزيد (الجَدُّهُ) أي: جدُّ عديِّ بن ثابتٍ (أَبُو أُمِّهِ) فاطمة، واختُلِف في سماع عبد الله بن يزيد هذا من النَّبيِّ مِنَ اللهِ بن قال الدَّارِقُطنيُّ: له ولأبيه (اللهُ صحبةٌ، وشهد بيعة الرِّضوان وهو صغيرٌ (قَالَ:

<sup>=</sup> والذي ف «اليونينيَّة» كون «الميتَّاء» للكُشْمِيهَنيَّ وحده.

<sup>(</sup>١) في (د): «روايةٍ».

<sup>(</sup>٢) في (م): ازيد ١، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) (ولأبيه): ليس في (د).

نَهَى النَّبِيُّ مِنَا للهُ عَنِ النُّهْبَى وَالمُثْلَةِ) بضمّ الميم وسكون المُثلَّثة: العقوبة الفاحشة في الأعضاء كجدع الأنف وقطع الأذن، ونحوهما.

٢٤٧٥ - حَدَّنَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرِ قَالَ: حَدَّنَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا عُقَيْلَ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَائِدُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّمِيمُ اللهِ مِنَاسَّمِيمُ اللهِ عَنْ نِنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِقُ حِينَ يَشْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِقُ حِينَ يَشْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةً ، عَنْ أَبِي هُرَبْرَةً ، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ مِثْلَهُ إِلَّا النُّهْبَةَ.

قَالَ الفَرَبْرِيِّ: وَجَدْتُ بِخَطَّ أَبِي جَعْفَرِ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: تَفْسِيرُهُ: أَنْ يُنْزَعَ مِنْهُ. يُرِيدُ: الإِيْمَانَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ) بضم العين وفتح الفاء (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّبْثُ) ابن سعد الإمام قال: (حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ) بضم العين، ابن خالد الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) محمَّد بن دامنم الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن الحارث بن هشام (١٠ بن المغيرة المخزومي المدنيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلِيهِ) أَنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (١) سَمَّا شَعْدِيمُ : لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهْوَ المعنيِّ رُعَنْ أَبِي هُرَيْرَة بِلَيهِ) هو، أي: الشَّارب (الحَمْرُ حِينَ يَشْرَبُ وَهْوَ مُؤْمِنٌ) أي: كاملٌ، وفي «يشرب» ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعليَّة راجعٌ إلى الشَّارب الدَّالٌ عليه «يشرب» بالالتزام؛ لأنَّ «يشرب» يستلزم شاربًا، وحسَّن ذلك تقلُّمُ نظيره، وهو: «لا يزني الزَّاني»، وليس براجع إلى «الزَّاني» لفساد المعنى، وقول الزَّركشيِّ: -فيه حذف الفاعل بعد النَّفي، فإنَّ الضَّمير لا يرجع إلى «الزَّاني» بل لفاعل (٣) مُقدَّر (١٠ عليه ما قبله، أي: ولا يشرب الشَّاربُ الخمرَ – لا يعتقبه العلَّمة البدر الدَّمامينيُ فقال: في كلامه تدافعٌ، فتأمّله، ووجه التَّذافع كونه قال: فيه حذف الفاعل عمدةً فلا الفاعل، ثمَّ قال: فإنَّ الفَّمير لا يرجع إلى «الزَّاني»، بل لفاعلٍ مقدَّرٍ لأنَّ الفاعل عمدةً فلا يُخذف، وإنَّما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل (وَلَا يَسْرِقُ) أي: السَّارق (حِينَ يَسْرقُ وَهُو مُؤْمِنٌ) كاملٌ يُحذَف، وإنَّما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل (وَلَا يَسْرقُ) أي: السَّارق (حِينَ يَسْرقُ وَهُو مُؤْمِنٌ) كاملٌ

<sup>(</sup>۱) في (د): «شهاب»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٢) في (د): «النَّبئ»، وكذا في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٣) في (ب): «الفاعل»، وكذا في الموضع اللَّاحق.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج)و(ل): قوله: «بل لفاعل مقدَّر»، كذا بخطُّه، وزاد في هامش (ل): وعبارة الزَّركشيِّ: بل الفاعل.

(وَلَا يَنْتَهِبُ) النَّاهِبِ (نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ) أي: إلى المنتهب (فِيهَا) أي: في النُّهبة (أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) كاملٌ، فالمراد سلب كمال الإيمان دون أصله، أو المراد مَنْ فَعَلَ ذلك مستحلًّا له، أو هو من باب الإنذار بزوال الإيمان إذا اعتاد هذه المعاصى واستمرَّ عليها، وقال في «المصابيح»: انظر ما الحكمة في تقييد الفعل المنفىِّ بالظَّرف في الجميع، أي: لا يزني الزَّاني حين يزني، ولا يشرب الخمر حين يشربها، ولا يسرق حين يسرق، ولا ينتهب نهبة حين ينتهبها، ويظهر لي -والله أعلم- أنَّ ما أُضِيف إليه الظَّرف هو(١) من باب التَّعبير عن الفعل بإرادته، وهو كثيرٌ في كلامهم، أي: لا يزني الزَّاني حين إرادته الزِّنا وهو مؤمنٌ لتحقُّق قصده وانتفاء ما عداه بالسَّهولوقوع الفعل منه في حين إرادته، وكذا البقيَّة، فذكر القيد لإفادة كونه ٢٧٦/٤ متعمِّدًا لا عذرَ له. انتهى. ومطابقة الحديث للتَّرجمة/في قوله: «ولا ينتهب نهبةً يرفع النَّاس إليه فيها أبصارهم» لأنَّه يُستفاد منه التَّقييد بالإذن في التَّرجمة لأنَّ رفع البصر إلى المنتهب في العادة لا يكون إلَّا عند عدم الإذن، ومفهوم التَّرجمة أنَّه: إذا أذن جاز، ومحلَّه في المنهوب المبتاع كالطُّعام يُقدُّم للقوم، فلكلِّ منهم أن يأكل ممَّا يليه، ولا يجذب(١) من غيره إلَّا برضاه.

وهذا الحديث أخرجه البخاريُّ أيضًا في «الحدود» [ح: ٢٧٧٢]، ومسلمٌ في «الإيمان»، والنَّسائئ في «الأشربة» ، وابن ماجه في «الفتن».

(وَعَنْ سَعِيدٍ) هو ابن المُسيَّب (وَأَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) بِإِلَيْهِ (عَن النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ مِثْلَهُ) أي: مثل حديث أبي بكر بن عبد الرَّحمن (إِلَّا النُّهْبَةَ) فلم يذكرها، د١١٩/٣٠ فانفرد أبو بكر/بن عبد الرَّحمن بزيادتها.

(قَالَ الفَرَبْرِيُّ) محمَّد بن يوسف: (وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي جَعْفَرِ) هو ابن أبي حاتم ورَّاق المؤلِّف: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) أي: المؤلِّف: (تَفْسِيرُهُ) أي: تفسير قوله: «لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمنٌ » (أَنْ يُنْزَعَ مِنْهُ، يُريدُ: الإِيمَانَ) كذا في فرعين لـ «اليونينيَّة» وروايته (٣) فيها عن المُستملى بلفظ: «يريد» من الإرادة، وقال في «فتح الباري»: «نور الإيمان»(٤)، والإيمان هو

<sup>(</sup>١) «هو»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «جَذَبَ» من «باب ضَرَبَ». «مصباح».

<sup>(</sup>٣) في (د): «ورأيته»، وليس في (م).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): أي: بدل لفظ «يريد».

التَّصديق بالجَنان، والإقرار باللِّسان، ونورُه: الأعمالُ الصَّالحة، واجتناب المناهي، فإذا زنى أو شرب الخمر أو سرق ذهب نوره وبقي صاحبه في الظُّلمة(١).

## ٣١ - باب كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الخِنْزِيرِ

(باب كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الخِنْزِيرِ).

٢٤٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ شِلْهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ سِنَ شَعِيمُ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن جعفو المدينيُّ (١) البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْبَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا الزُهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ) أَنَّه (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِّهُم عَنْ رَسُولِ اللهِ بَوَاللهِ بِوَاللهِ عِلَى اللهُ وسَلامه عليه القيامة (حَتَّى يَنْزِلَ فِيكُمُ) أي: في هذه الأمَّة (ابْنُ مَرْيَمَ) عيسى (١) صلوات الله وسلامه عليه (حَكَمًا) بفتح الحاء والكاف، أي: حاكمًا (مُقْسِطًا) عادلًا في حكمه، فيحكم بالشَّريعة المُحمَّدية (فَيَكُسِرَ الصَّلِيبَ) الذي اتَّخذه النِّصارى زاعمين أنَّ عيسى بَالِسِّالله صلب على خشبةِ على تلك الصُورة، وفي كسره له إشعارٌ بأنَّهم كانوا على الباطل في تعظيمه، والفاء في قوله: «فيكسر الصَّليب» تفصيليَّةٌ لقوله: «حَكَمًا مقسطًا» (وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ) بنصب «يقتلَ عطفًا على «فيكسر» المصلوب، وكذا قوله: (وَيَضَعَ الجِزْيَةَ) يتركها فلا يقبل من الكفَّار إلَّا الإسلام (وَيَفِيضَ المَالُ) بفتح الياء وكسر الفاء والنَّصب عطفًا على السَّابق، ولأبي ذرَّ: وليفيض) بالرَّفع على الاستئناف، أي: يكثر (حَتَّى لَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ) لعلمهم بقيام السَّاعة، وأشار المؤلِّف بإيراد هذا الحديث هنا إلى أنَّ من كسر صليبًا أو قتل خنزيرًا لا يضمن؛ لأنَّه فعلَ مأمورًا به، لكنَّ محلَّه إذا كان مع المحاربين، أو الذَّمِيُ إذا جاوز الحدَّ الذي عُوهِد عليه، فإذا لم يجاوزه وكسره مسلمٌ كان متعدِّيًا؛ لأنَّهم على تقريرهم على ذلك يؤذُون وكسره مسلمٌ كان متعدِّيًا؛ لأنَّهم على تقريرهم على ذلك يؤذُون وكسره مسلمٌ كان متعدِّيًا؛ لأنَّهم على تقريرهم على ذلك يؤذُون وكسره مسلمٌ كان متعدِّيًا؛ لأنَّهم على تقريرهم على ذلك يؤذُون وكسره مسلمٌ كان متعدِّيًا؛ لأنَّهم على تقريرهم على ذلك يؤذُون وكن الموزية.

<sup>(</sup>١) في (ص): «المَظْلمة».

<sup>(</sup>٢) في (د): «المدنيُّ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) «عيسى»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في غير (ب) و(س): «يوزن».

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٤٨] وتقدّم من وجه آخر في «باب قتل الخنزير» في أواخر «البيوع» [ح: ٢٢٢٢]، وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان»، وابن ماجه في «الفتن».

# ٣٢ - بابٌ هَلْ تُكْسَرُ الدِّنَانُ الَّتِي فِيهَا الخَمْرُ أَوْ تُخَرَّقُ الزِّقَاقُ

فَإِنْ كَسَرَ صَنَمًا أَوْ صَلِيبًا أَوْ طُنْبُورًا أَوْ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِخَشَبِهِ. وَأُتِيَ شُرَيْحٌ فِي طُنْبُودٍ كُسِرَ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ

هذا(۱) (بابّ) بالتّنوين (هَلْ تُكُسّرُ الدّنانُ) بكسر الدّال، جمع دَنِّ: الحُبُّ(۱) وهو الخابية، فارسيُّ مُعرَّبٌ (الَّتِي فِيهَا الخَمْرُ) صفةٌ لـ«الدّنان»، ولأبي ذرِّ: «فيها خمرٌ» بالتّنكير (أَوْ تُحَرَّقُ الرِّقَاقُ) بضم التّاء وفتح الخاء المعجمة والرَّاء مبنيًا للمفعول، عطفًا على «هل تُكسّر الدّنان»، و«الرِّقاق» -بكسر الزَّاي - جمع زقِّ، أي: التي فيها الخمر أيضًا، فيه تفصيلً (۱)، فإن كانت الأوعية بحيث تُراق وإذا غُسِلت طَهُرت ويُنتَفع بها، لم يجز إتلافها، وإلَّا جاز، وقال أبو يوسف وأحمد في روايةٍ: إن (١٤) كان الدَّنُّ أو الرَّقُ لمسلم لم (٥) يضمن، وقال محمّد ابن الحسن وأحمد في روايةٍ(١٠): يضمن؛ لأنَّ / الإراقة بغير الكسر ممكنةٌ، وإن كان الدَّنُّ لذمِّيً؛ فقال الحنفيَّة: يضمن بلا خلافو؛ لأنَّه مالٌ مُتقوَّمٌ في حقِّهم، وقال الشَّافعيُّ وأحمد: لا يضمن؛ لأنَّه غير مُتقوَّمٍ في حقً المسلم، فكذا في حقِّ الذَّمِّيَ، وإن كان الدَّنُّ لحربيُّ فلا يضمن بلا خلافي، وعن مالكِ: زقُ الخمر لا يطهره الماء لأنَّ الخمر غاص فيه (فَإِنْ كَسَرَ صَنَمًا) ما يُتَّخَذ إلها من دون الله، ويكون من خشبٍ وغيره، حديدٍ ونحاسٍ وغيرهما(٧) (أَوْ) كسر (صَلِيبًا أَوْ

<sup>(</sup>۱) «هذا»: مثبت من (س) و (ص).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): «الحُبُّ»؛ بضمّ الحاء المهملة: الجرَّة، أو الضَّخمة منها. «قاموس».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): هذا جواب الاستفهام.

<sup>(</sup>٤) في (ص): ﴿إِذَا ۗ ا

<sup>(</sup>٥) في (د) و (ص): ﴿ لا ﴾.

<sup>(</sup>٦) قوله: "إن كان الدَّنُّ أو الزُّقُ لمسلم ... وأحمد في روايةٍ": سقط من (م).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج): عبارة «المنهاج» و «شُرحه» للشَّمس الرَّمليِّ: والأصنام والصُّلبان وآلاتُ الملاهي - كطنبور - ومثلُها الأواني المحرَّمة لا يجب في إبطالها شيء؛ لأنَّ منفعتها محرَّمة، والمحرَّم لا يُقابَل بشيء، مع وجوب إبطالها على القادر عليه، أمَّا آلة لهو غير محرَّمة - كذفِّ - فيحرم كسرُها، ويجب أرشُها، ثمَّ قال: ويجري ما تقرَّر مِنَ الإبطال كيف تيسَّر - كما في «الإحياء» - فيما لو عجزَ عن صبُّ الخمر لضيق رؤوسِ أوانيها، مع خشية لُحوق الفسقة ومنعهم ذلك، ثمَّ قال: وللوُلاة كسرُ ظُروفها مطلقًا لا الآحاد، قاله الغزاليُّ، قال الإسنويُّ: وهو من النَّفائس المهمَّة.

طُنْبُورًا) بضمَّ الطَّاء والموحَّدة، بينهما نونٌ ساكنةٌ: آلةً/ مشهورةٌ من آلات الملاهي (أَوْ) كسر ٢٧٧/٤ (مَا لَا يُنْتَفَعُ بِخَشَبِهِ) قبل الكسر، كآلات الملاهي المُتَّخَذة من الخشب، فهو تعميمٌ بعد تخصيص، وجزاء الشَّرط محذوفٌ، أي: هل يضمن، أو يجوز، أو فما حكمه؟ (وَأُتِيَ) بضمَّ الهمزة (شُرَيْحٌ) هو ابن الحارث الكنديُّ، أدرك النَّبيَّ مِنَاشِيء مُ ولم يلقَه، واستقضاه عمر بن الخطَّاب على الكوفة، أي: أتاه اثنان (في طُنْبُورٍ كُسِرَ) ادَّعى أحدهما على الآخر أنَّه كسر طنبوره (فَلَمْ يَقْض فِيهِ بِشَيْءٍ) أي: لم يحكم فيه بغرامة، وهذا وصله ابن أبي شيبة.

٢٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمِ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ بِلَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ مِنَا شَعِيْمُ رَأَى نِيرَانَا تُوقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ، قَالَ: «عَلَى مَا تُوقَدُ هَذِهِ النِّيرَانُ؟» قَالُوا: عَلَى الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ، قَالَ: «اخْسِلُوا»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: كَانَ ابْنُ أَبِي أُويْسٍ يَقُولُ: الحُمُر الأَنْسِيَّة، بِنَصْبِ الأَلِفِ وَالنُّونِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمِ الضَّحَاكُ بْنُ مَخْلَدِ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، النَّبيل البصريُ (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ) الأسلميَّ، مولى سلمة ابن الأكوع (عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ) هو سلمة بن عمرو بن الأكوع (١٠) الأسلميَّ، أبو مسلمٍ، شهد بيعة الرضوان، وتُوفِّي سنة أربع وسبعين (مِنْ النَّبِيَ سِنَاسُطِيمُ رَأَى نِيرَانَا تُوقَدُ يَوْمَ) غزوة (خَيْبَرَ) سنة سبع (قَالَ: عَلَى مَا تُوقَدُ هَذِهِ النَّيرَانُ؟) بإثبات ألف (ما) الاستفهاميَّة مع دخول الجارِّ عليها، وهو قليلٌ، و (النَّيرانُ» -بكسر النُون الأولى - جمع نارٍ، والياء منقلبةٌ عن واوٍ، وللأصيليُّ: (قال: علامً» بحذف ألف (ما) الاستفهاميَّة، ولأبي ذرِّ: (فقال: علامً» بفاء قبل القاف، وحذف ألف (ما) (قَالُوا) ولأبي ذرِّ: (قال)»: (عَلَى الحُمُرِ) بضمُّ المُهمَلة والميم (الإِنسِيَّةِ) بكسر الهمزة وسكون النُون، نسبة إلى الإنس -بني آدم - وثبت قوله: (على» لأبي ذرِّ، وسقطت لغيره (قَالَ) بَلِيسِّالِكُم: (اكُسِرُوهَا) أي: القدور (وَأَهْرِ قُوهَا) بسكون الهاء، ولأبي ذرِّ: (وهريقوها» بحذف الهمزة وزيادة مُثنَّاقٍ تحتيَّةِ قبل القاف، والهاء مفتوحة، أي: صبُوها (قَالُوا) مستفهمين: (أَلَا نُهْرِيقُهَا) بضمَّ النُون وفتح الهاء القاف، والهاء مفتوحة، أي: صبُوها (قَالُوا) مستفهمين: (أَلَا نُهْرِيقُهَا) بضمَّ النُون وفتح الهاء وبعد الرَّاء المكسورة تحتيَّة ساكنة، أي: من غير كسرٍ (وَنَفْسِلُهَا؟ قَالَ) مِنَاشِطِهُم مجببًا لهم: (اغْسِلُوا) بحذف الضَّمير المنصوب، أي: اغسلوها، أي: القدور، وإنَّما قال ذلك بَيالِسِّالِكُمْ والمَا الْفَاوَا) بحذف الضَّمير المنصوب، أي: اغسلوها، أي: القدور، وإنَّما قال ذلك بَيالِسِّالِكُمْ المَاسِورة ولَالَا المَاسِورة ولَالَا المَاسِورة ولَالَا المُعْسِورة ولَالَا المَاسُورة ولَالَا المَاسَوب المَاسَوب أي: اغسلوها، أي: القدور، وإنَّما قال ذلك بَيالِسُّالِهُ اللَّهُ الْفَلَالُولُولُهُ الْمُالِولُولُهُ الْمُلْهُ الْمُالِهُ الْمُسْوِرة ولَالَالُهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْبُولُهُ الْمُلْهُ الْمُنْ الْمُسْوِرة الْقَالَ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُرْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُنْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْهُ الْمُلْه

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): «واسم الأكوع سنان». انتهى كما في «القاموس» و «المصباح».

لاحتمال تغيَّر اجتهاده، أو أُوحِي إليه بذلك، وقال ابن الجوزيِّ: أراد التَّغليظ عليهم في طبخهم ما نُهِي عن أكله، فلمَّا رأى إذعانهم اقتصر على غسل الأواني، وفيه ردُّ على من زعم أنَّ دنان در٠/٣٠ الخمر لا سبيل إلى تطهيرها، فإنَّ الذي دخل/ القدور من الماء الذي طُبِخت به الحمر(١) نظيره(٢)، وقد أذن مِنَ الشَّرِيمُ في غسلها فدلَّ على إمكان تطهيرها.

وهذا الحديث تاسع ثلاثيًات البخاريّ، وقد أخرجه أيضًا في «المغازي» [ح: ١٩٦١] و «الأدب» [ح: ١٦٤٨] و «الذّبائح» [ح: ١٦٤٨] و «الذّبائح» [ح: ١٦٤٨] و «الذّبائح» (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) البخاري: (كَانَ ابْنُ أَبِي أُويسٍ) إسماعيلُ، وهو (٣) شيخ المؤلّف وابن أخت الإمام مالك (يَقُولُ: الحُمُر الأَنسِيَّة، بِنَصْبِ الأَلفِ وَالنّونِ) نسبة إلى الأَنس -بالفتح - ضدً الوحشة، قال في «فتح الباري»: وتعبيره -عن الهمزة بالألف، وعن الفتح بالنّصب - جائزٌ عند المتقدّمين وإن كان الاصطلاح أخيرًا قد استقرَّ على خلافه، فلا يبادر إلى إنكاره. انتهى. وتعقّبه العينيُ فقال: ليس هذا بمصطلح عند النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين، أنّهم يعبّرون عن الهمزة بالألف وعن الفتح بالنّصب، فمن ادّعى خلاف ذلك فعليه البيان، فالهمزة ذات حركةٍ، والألف مادّةً هوائيّةً فلا (٤) تقبل الحركة، والفتح من ألقاب البناء، والنّصب من ألقاب الإعراب، وهذا ممّا لا يخفي على أحد (٥).

<sup>(</sup>١) في (ص) و(م): «الحمير».

<sup>(</sup>٢) في (د) و(م): «يطهّره»، وزيد في (د): «الغسل»، وفي هامش (ل): قوله: «نظيره» هو الصَّحيح، وفي خطَّه ضبطًا بالقلم: «يَطِهرُهُ»؛ بفتحة على الياء المثنَّاة تحت، وكسرة تحت الطَّاء المهملة، وضمِّ الرَّاء والهاء، وهو سبق قلم؛ يُتأمَّل.

<sup>(</sup>٣) «وهو»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «لا».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): جوابه: أنَّ الجوهريُّ صرَّح بأنَّ الألف قسمان: ليِّنة ومتحرِّكة، قال: فاللَّيِّنة تُسمَّى ألفًا، والمتحرِّكة تسمَّى همزة، فجعلُه الألف ضربينِ دليلٌ على جواز التَّعبير عن الهمزة بالألف؛ كالتَّعبير عن الإنسان بالحيوان، وجواب النَّاني: أنَّ الكوفيِّين لم يفرِّقوا بين ألقاب البناء والإعراب، فيُطلقون «النَّصب» على حركات البناء، والفتح» على حركات الإعراب، والمراد بحركات البناء: الحركات غير الإعرابيَّة الشَّاملة لحركة أوَّل الكلمة وآخرها؛ أفاده شيخناع س، وعبارة الجعبريُّ في «شرح الشَّاطبيَّة» في «باب: الوقف على أواخِر الكلِم»: وإطلاق ألقاب البناء على الإعراب حقيقة لغويَّة، مجاز اصطلاحيُّ، وإطلاق ألقاب البناء على الإعراب حقيقة لغويَّة، مجاز اصطلاحيُّ، وإطلاق ألقاب البناء مجاز اصطلاحيُّ، وهو كثيرٌ في كتب قدماء النُّحاة لا سيَّما الكوفيُّون. انتهى. ومراده بألقاب البناء: ما قابَلَ الحركات الإعرابيَّة؛ كما يُعلَم مِن استقراء كلامه، كما أفاده شيخنا، وفي «الانتقاض»: =

٢٤٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودِ رَبِي قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ مِنَى الشَّيْرُ مَكَّةَ، وَحَوْلَ البَيْتِ ثَلَاثُ مِثَةٍ وَسِتُونَ نُصُبًا، فَجَعَلَ يَظْعُنُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: ﴿ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَطِلُ ﴾... الآية.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُ (۱) قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النّون وكسر الجيم وبعد التّحتيَّة السَّاكنة حاء مهملة ، عبد الله بن يسارٍ ، بالتّحتيّة والسّين المُهمَلة المُخفَّفة (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبرٍ (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بفتح الميمين (۱) وسكون المهملة بينهما، عبد الله بن سَخْبرة ، الأزديِّ الكوفيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودِ بِرُبِيِّ) أَنَّه وسكون المهملة بينهما، عبد الله بن سَخْبرة ، الأزديِّ الكوفيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودِ بِرُبِيِّ) أَنَّه وسكون المهملة (قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُ مِنَاشِيمِ مَكَّةً) في غزوة الفتح في رمضان سنة ثمانٍ (وَحَوْلَ البَيْتِ) وفي نسخة وهي التي في الفرع وأصله (""): ((الكعبة) (نُلَاثُ مِتَةٍ وَسِتُونَ نُصُبًا) بضمَّ النُون والصَّاد المهملة وبالمُوحَدة: حجرًا كانوا ينصبونه في الجاهليَّة ويتَخذونه صنمًا يعبدونه ، والجمع أنصابٌ ، والواو في قوله: (وحول البيت) للحال (فَجَعَلَ) النَّبيُ مِنَ اللهُ عِبْدُونه ، وفيه إذلالٌ للأصنام (بِعُودٍ فِي يَدِهِ) صفة لَّ لاعودٍ »، وفيه إذلالٌ للأصنام ويجوز فتحها، أي: يطعن الأصنام (بِعُودٍ فِي يَدِهِ) صفة لـ (عودٍ "، وفيه إذلالٌ للأصنام وعابديها، وإظهار أنَّها لا تضرُّ ولا تنفع ولا تدفع عن أنفسها (وَجَعَلَ) بَيْلِسُّةَ النَّمَ (يَقُولُ: ﴿جَآةَ وَعَابِدِيها، وإظهار أنَّها لا تضرُّ ولا تنفع ولا تدفع عن أنفسها (وَجَعَلَ) بَيْلِشَّةَ النَّمَ (يَقُولُ: ﴿جَآةَ الإسراء: ١٨١) إلى آخرها.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «المغازي» [ح: ٤٢٨٧] و «التَّفسير» [ح: ٤٧٢٠]، ومسلمٌ في «المغازي»، والتِّرمذيُّ في «التَّفسير» وكذا النَّسائيُّ.

٢٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَائِشَةَ رَبُيُ أَنَّهَا كَانَتِ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَاثِيلُ، فَهَتَكَهُ التَّبِيُ مِنَالَهُ يَعْ مَنْ عَنْ عَائِشَةَ رَبُيُ أَنَّهَا كَانَتِ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ تَمَاثِيلُ، فَهَتَكَهُ النَّبِي مِنَالِهُ يَعْ مِنْ أَنْ مُرُقَتَيْنِ، فَكَانَتَا فِي البَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا.

ما زاد -يعني العيني - على إنكار النّقل وهو موجود، وكأنّه يُنادي على نفسه بقلّة الاطّلاع، مع دعواه الصَّريحة بأنّه في هذا لا يُلحَق!! وفي هامش (ل): قال في «الانتقاض»: ما زاد -يعني: العيني - على إنكاره النقل، وهو موجود، وكأنّه ينادي على نفسه بقلّة الاطّلاع، مع دعواه الصَّريحة بأنّه في هذا لا يخفى.

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): «المدنئ»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٢) في (د): «الميم».

<sup>(</sup>٣) قوله: «وهي التي في الفرع وأصله» ليس في (م).

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثَني) (إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ) الحزاميُّ الأسديُّ قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) اللَّيثيُّ أبو ضمرة (١) المدنيُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بالتَّصغير، العمريُّ، ولأبي ذرُ زيادة: (ابن عمر) (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ القَاسِمِ) بن محمَّد بن أبي بكرٍ دهراً الصَّدِيق اللهُّيُّ (عَنْ عَائِشَة اللهُّ النَّهَا كَانَتِ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهُوةٍ لَهَا) بفتح السِّين المهملة كالصُّفَّة / دهراه الصَّدِيق اللهُّيُّ (عَنْ عَائِشَة اللهُّيَّ الْقَاق يُوضَع فيه الشَّيء، أو خزانةٍ، أو رفِّ (سِتْرًا فِيهِ تَمَاثِيلُ) جمع تكون بين يدي البيت، أو الطَّاق يُوضَع فيه الشَّيء، أو خزانةٍ، أو رفِّ (النَّبِيُّ مِنَاشِيءً مُ اللهُ عَلَيْ مَا أَي تَمَاثِيلُ) جمع تمثالٍ، وهو ما صُوِّر من الحيوانات (١) (فَهَتَكَهُ) أي: نزعه، أو خرقه (النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ ، فَاتَّخَذَتُ عالَيْهُ مَنْ أَي عَنى السِّير (نُمُرُقَتَيْنِ) تثنية نُمرُقةٍ -بضمَّ النُّون والرَّاء-: وسادةٍ صغيرةٍ، وقد تُطلَق على الطَّنْفِسة (١) (فَكَانَتَا) يعني: النَّمُرُقتين (فِي البَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا) النَّبيُ مِنَاشِعِيمُ ، فإن قلت: ما وجه دخول هذا الحديث في المظالم ؟ أُجيب: بأنَّ هتك السِّتر الذي فيه التَّماثيل من إزالة الظُّلم ؛ لأنَّ الظُّلمَ وضعُ الشَّيء في غير موضعه.

وهذا الحديث من أفراده.

#### ٣٣ - باب مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ

(باب مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ) أي: عند ماله فقُتِل فهو شهيدً.

٢٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ -هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ- قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُو اللهِ عَمْرِهِ اللهِ عَمْرُو وَ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ) من الزِّيادة، القرشيُّ العدويُّ، أبو عبد الرَّحمن المقرئ، مولى آل عمر بن الخطَّاب قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ) الخزاعيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو الأَسْوَدِ) محمَّد بن عبد الرَّحمن، يتيم عروة (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو) بفتح العين وسكون الميم، ابن العاص ( رَبُنَ مُنَ أَنَّه (قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيُّ) ولأبي ذرِّ: «رسول الله» (مِنْ الشَّهِ عُمْرُو) بفتح العين وسكون الميه، ابن العاص ( رَبُنُ مُنْ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيُّ) ولأبي ذرِّ: «رسول الله» (مِنْ الشَّهِ عُمْرُو) بفتح العين وسكون الميه، فهُوَ شَهيدٌ).

<sup>(</sup>١) في (د): الحمزة المولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في (د): «الحيوان».

<sup>(</sup>٣) في نسخةٍ في هامش (د): «قطيفة».

وهذا الحديث أخرجه النّسائيُ بهذا الإسناد بلفظ: «من قُتِل دون ماله مظلومًا فله الجنّة»، وفي «التّرمذيً» من حديث سعيد بن زيدٍ مرفوعًا: «من قُتِل دون ماله فهو شهيدٌ، ومن قُتِل دون دمه فهو شهيدٌ، ومن قُتِل دون دينه فهو شهيدٌ، ومن قُتِل دون أهله فهو شهيدٌ»، ثمّ قال: حديثٌ صحيحٌ.

## ٣٤ - باب إِذَا كَسَرَ قَصْعَةً أَوْ شَيْنًا لِغَيْرِهِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا كَسَرَ) شخصٌ (قَصْعَةً) بفتح القاف: إناءً من خشبِ (أَوْ) كسر (شَيْئًا لِغَيْرِهِ) هو من باب عطف العامِّ على الخاصِّ، أي: هل يضمن المثل أو القيمة ؟ فجواب «إذا» محذوفٌ.

٢٤٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ، عَنْ حُمَيْدِ، عَنْ أَنَسِ رَالَهُ أَنَّ النَّبِيَّ مِنَاسَعِيمِ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا، عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا، فَكَسَرَتِ القَصْعَةَ، فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: «كُلُوا»، وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالقَصْعَة حَتَّى فَرَغُوا، فَكَسَرَتِ القَصْعَة الصَّعِيحَة وَحَبَسَ المَكْسُورَة.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيهِم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرها قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ) القطَّان (عَنْ حُمَيْدِ) الطَّويل (عَنْ أَنَسِ بِهِجَ: أَنَّ النَّبِيَ بِهَاسْعِيمُ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ) هي عائشة (فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ المُوْمِنِينَ) هي صفيَّة كما رواه أبو داود والنَّسائيُّ، أو حفصة رواه الدَّارقُطنيُّ وابن ماجه، أو أَمُّ سلمة (١)، رواه الطَّبرانيُ في «الأوسط»، وإسناده أصحُ من إسناد الدَّارقُطنيُّ، وساقه بسند صحيحٍ، وهو أصحُّ ما ورد في ذلك، ويحتمل التَّعدُّد (مَعَ خَادِمٍ) لم يُسمَّ (بِقَصْعَةِ فِيهَا طَعَامٌ) وفي «الأوسط» للطَّبرانيُّ: بصفحة (١) فيها خبزٌ ولحمٌ من بيت أمِّ سلمة (فَضَرَبَتْ) عائشة (بِيَدِهَا، فَكَسَرَتِ القَصْعَة) زاد أحمد: نصفين، وعند النَّسائيِّ من حديث أمِّ سلمة: فجاءت عائشة ومعها فكَسَرَتِ القَصْعَةُ ( وَضَمَّهَا) بَيْلِيَّارَائِيمُ، أي: القصعة، وفي رواية ابن عُليَّة عند المؤلِّف في د١١٦٠٠ (وقال) إلى انتثر منها (وقال) بَيْلِائِرَائِيمُ لأصحابه الذين كانوا معه: (كُلُوا وَحَبَسَ الرَّسُولَ) أي: الذي انتثر منها (وقال) أي: الذي جاء بالطَّعام

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): وفي «التَّوشيح»: أنَّها زينب بنت جحش، والطَّعام هو حَيْسٌ.

<sup>(</sup>٢) في غير (د) و(س): «بصحفة»، وكذا في هامش (د).

(وَالقَصْعَة) بالنَّصب عطفًا على المنصوب السَّابق (حَتَّى فَرَغُوا) من الأكل، وأتى بقصعة من عند عائشة (فَدَفَعَ القَصْعَة الصَّحِيحَة) إلى الرَّسول ليعطيها للتي كُسِرت صحفتُها (وَحَبَسَ) القصعة (المَكْسُورَة) في بيتِ التي كَسَرَت/، زاد الثَّوريُّ: وقال: «إناءٌ كإناءٍ، وطعامٌ كطعامٍ»، واستُشكِل: بأنَّه إنَّما يُحكَم في الشَّيء بمثله إذا كان متشابه الأجزاء كالدَّراهم وسائر المثليَّات، والقصعة إنَّما هي من المتقوَّمات، والجواب ما حكاه البيهقيُّ: بأنَّ القصعتين كانتا للنَّبيِّ مِنَاسَعِيمُ في بيت ولجيه، فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها، وجعل الصَّحيحة في بيت صاحبتها، ولم يكن ذلك على سبيل الحكم على الخصم.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو شيخ المؤلِّف سعيدٌ: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدً) الطَّويل قال: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ مِنَ السَّعِيمُ م) وغرض المؤلِّف بسياق هذا: بيانُ التَّصريح بتحديث أنسٍ لحُميدٍ، قاله في «الفتح».

## ٣٥ - بابٌ إِذَا هَدَمَ حَائِطًا فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا هَدَمَ) شخصٌ (حَائِطًا) لشخصٍ آخر (فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ) خلافًا لمن قال من المالكيَّة وغيرهم(١): تلزمه القيمة.

7٤٨٢ – حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَاذِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِلَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ سَلَ سُعِيامُ: (كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ: جُرَيْجٌ يُصَلِّي، فَجَاءَتْهُ أُمّهُ فَدَعَتْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ سَلَ سُعِيمَةًا، فَقَالَ: أَجِيبُهَا أَوْ أُصَلِّي؟ ثُمَّ أَتَعْهُ، فَقَالَتِ: اللَّهُمَّ لَا ثُمِعْهُ حَتَّى تُرِيهُ المُومِسَاتِ، وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: لأَفْتِنَنَّ جُرَيْجًا، فَتَعَرَّضَتْ لَهُ فَكَلَّمَتْهُ فَأَبَى، فَأَتَتْ رَاعِيًا فَأَمْكَنَتْهُ مِنْ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَتِهِ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: لأَفْتِنَنَّ جُرَيْجٍ، فَأَتَوْهُ وَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ، فَأَنْوَلُوهُ وَسَبُوهُ، فَتَوَضَّا نَفْسِهَا، فَوَلَدَتْ غُلَامًا، فَقَالَتْ: هُوَ مِنْ جُرَيْجٍ، فَأَتَوْهُ وَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ، فَأَنْزُلُوهُ وَسَبُوهُ، فَتَوَضَّا فَلَا الرَّاعِي، قَالُوا: نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: الرَّاعِي، قَالُوا: نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: وَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى الغُلَامَ، فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟ قَالَ: الرَّاعِي، قَالُوا: نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ:

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الفراهيديُّ الأزديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ) هو<sup>(۱)</sup> (بْنُ حَازِم) بالحاء المهملة والزَّاي، ابن زيد بن عبد الله، الأزديُّ البصريُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: كالشَّافعيَّة؛ كما يُعلِّم في كلامِه آخِر الباب.

<sup>(</sup>٢) (١٩٩٤) ليس في (د).

أَبِي هُرَيْرَةَ رَالِيَ ) أَنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ عَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ: جُرَيْج) بضمِّ الجيم الأولى(١) وفتح الرَّاء وسكون التَّحتيَّة وفي رواية كريمة: «جريجٌ الرَّاهب» (يُصَلِّي) أي: في صومعته، وفي أوَّل حديث أبي سلمة عند أحمد(٢) «كان رجلٌ في بني إسرائيل تاجرًا، وكان ينقص مرَّة ويزيد أخرى، فقال: ما في هذه التِّجارة خيرٌ لألتمسنَّ تجارةً هي خيرٌ من هذه، فبني صومعةً وترهَّب فيها»، وهذا يدلُّ على أنَّه كان بعد عيسى بَالِيشِية إليَّه وأنَّه كان من أتباعه؛ لأنَّهم الذين ابتدعوا التَّرهُّب وحبس النَّفس في الصَّوامع، وهو يردُّ قول ابن بطَّالٍ: إنَّه يمكن أن يكون نبيًّا (فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ) لم تُسَمَّ (فَدَعَتْهُ) وفي رواية أبي رافع عند أحمد: فأتته أمُّه ذات يوم فنادته، فقالت: ابني جريج، أشرِفْ حتَّى أكلِّمك، أنا أمُّك (فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا، فَقَالَ) في نفسه مناجيًا لله تعالى سرًّا(٣) من غير نطقٍ، أو نَطَقَ، وكان الكلام مباحًا في شريعتهم كما كان عندنا في صدر الإسلام/: (أُجِيبُهَا ٢٢٢/٦١ أَوْ أُصَلِّي؟ ثُمَّ أَتَتْهُ) أي: بعدما رجعت، وفي رواية أبي رافع: «فصادَفَته يصلِّي، فقالت: يا جريج، فقال: يا ربِّ، أمِّي وصلاتي، فاختار صلاته، فرجعت، فأتته وصادفته يصلِّي، فقالت: يا جريج، أنا أمُّك فكلِّمني» فقال مثله، وفي حديث عمران بن حُصَينِ عند الطَّبرانيِّ في «الأوسط»: أنَّها جاءته ثلاث مرَّاتٍ تناديه في كلِّ مرَّةٍ ثلاث مرَّاتٍ، وقوله: «أمِّي وصلاتي» أي: اجتمع عليَّ إجابة أُمِّي وإتمام صلاتي، فوفِّقني لأفضلهما (فَقَالَتِ: اللَّهُمَّ لَا تُمِتْهُ حَتَّى تُريَهُ(١) المُومِسَاتِ) جمع مُومِسَةٍ -بضمِّ الميم وسكون الواو وكسر الميم بعدها مُهمَلةً -: الزَّانية، وفي رواية الأعرج في «باب إذا دعت الأمُّ ولدها في الصَّلاة» من (٥) أواخر «كتاب الصَّلاة» [ح:١٢٠٦]: «حتَّى ينظر في وجوه المياميس»، وفي رواية أبوي ذرِّ والوقت والأَصيليِّ: «حتَّى تُرِيه وجوهَ المومسات» (وَكَانَ جُرَيْجٌ في صَوْمَعَتِهِ) بفتح الصَّاد المهملة(٦) وسكون الواو، وهي البناء المرتفع المُحدَّد أعلاه، ووزنها «فوعلةً»، من: صمعت، إذا دقِّقت؛ لأنَّها دقيقة الرَّأس (فَقَالَتِ امْرَأَةٌ) بغيِّ منهم: (لأَفْتِنَنَّ

<sup>(</sup>۱) «الأولى»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) مكان قوله «عند أحمد»: بياضٌ في جميع النُّسخ، وفي هامش (ج) و(ل): «وبيَّض هنا»، والاستدراك من مصادر التخريج.

<sup>(</sup>٣) «سرًا»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): «وجوه»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٥) كُتِب فوقها في (د): «في».

<sup>(</sup>٦) «المهملة»: ليس في (د).

جُرَيْجًا) ولم تُسَمَّ، نعم في حديث عمران بن حُصَينِ: أنَّها كانت بنت ملك القرية، لكن يعكّر عليه ما في رواية الأعرج [ح: ١٢٠٦]: «وكانت تأوي إلى صومعته راعيةٌ ترعى الغنم»، وأجيب: باحتمال(١) أنَّها خرجت من دارها بغير علم أهلها متنكِّرةً للفساد إلى أن ادَّعت أنَّها تستطيع أن تفتن جريجًا، فاحتالت بأن خرجت في صورة راعيةٍ ليمكنها أن تأوي إلى ظلِّ صومعته، لتتوصَّل بذلك إلى فتنته.

(فَتَعَرَّضَتْ لَهُ فَكَلَّمَتْهُ) أَن يواقعها (فَأَبَى، فَأَتَتْ رَاعِيًا) قال القطب القسطلاني في «المبهمات» له: اسمه صهيبٌ، وكذا قال ابن حجرِ في المقدِّمة، لكنَّه قال في «فتح الباري» في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٣٦]: لم أقف على اسم الرَّاعي، وزاد أحمد في رواية وهب بن جرير ابن حازمٍ عن أبيه: «كان يأوي غنمه إلى أصل صومعة جريج» (فَأَمْكَنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا) فَوَاقَعَها، وحَمَلَت منه (فَوَلَدَتْ غُلَامًا) بعد انقضاء مدَّة الحمل، فسُئِلت : ممَّن هذا الغلام؟ (فَقَالَتْ: هُوَ ٢٨٠/٤ مِنْ جُرَيْج، فَأَتَوْهُ/، وَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ) وفي رواية أبي رافع: «فأقبلوا بفؤوسهم ومساحيهم»، وفي حديث عمران: «فما شعر حتَّى سمع بالفؤوس في أصل صومعته، فجعل يسألهم: ويلكم (١٠)، ما لكم؟ فلم يجيبوه، فلمَّا رأى ذلك أخذ الحبل فتدلَّى» (فَأَنْزَلُوهُ) ولأبي ذرِّ: «وأنزلوه» بالواو بدل الفاء (وَسَبُّوهُ) زاد أحمد في رواية وهب بن جريرٍ: «وضربوه، فقال: ما شأنكم؟ قالوا: إنَّك زنيت بهذه"، وفي رواية أبي رافع عند أحمد أيضًا: فجعلوا في عنقه وعنقها حبلًا، فجعلوا يطوفون بهما في النَّاس (فَتَوَضَّأَ) وفيه: أنَّ الوضوء ليس من خصائص هذه الأمَّة خلافًا د٣/٢٢/ب لمن قال ذلك، نعم من خصائصها/ الغرَّة والتَّحجيل في القيامة(٣) (وَصَلَّى) زاد في حديث عمران: «ركعتين»، وفي رواية وهب بن جريرٍ: «ودعا» (ثُمَّ أَتَى الغُلَامَ فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟) وفي رواية الأعرج [ح:١٢٠٦]: «قال(٤): يا بابوسُ، من أبوك؟» أي: يا صغير، وليس هو اسم هذا الغلام بعينه (قَالَ) الغلام: أبي (الرَّاعِي) وفيه: أنَّ الطِّفل يُدعَى غلامًا، وقد(٥) تكلُّم

<sup>(</sup>١) «باحتمال»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في (ب): (ما لكم)، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): أو الكيفيَّة المخصوصة. «ابن حجر».

<sup>(</sup>٤) ﴿قَالَ ﴾: ليس في (ب).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): مطلب: تكلُّم الأطفال.

من الأطفال ستّة : شاهد يوسف، وابن ماشطة بنت فرعون، وعيسى لليلا، وصاحب جُريج هذا، وصاحب الأخدود، وولد المرأة التي من بني إسرائيل لمّا مرّ بها رجلٌ من بني إسرائيل، وصاحب الأخدود، وولد المرأة التي من بني إسرائيل لمّا مرّ بها رجلٌ من بني إسرائيل، وقالت: اللّهم الجعل ابني مثله، فترك ثديها وقال: اللّهم لا تجعلني مثله، وزعم الضّحّاك في «تفسيره»: أنّ يحيى تكلّم في المهد، أخرجه الثّعلبيُّ، فإن ثبت صاروا سبعة، ومُبارَك اليمامة في الزّمن النّبويُّ المُحمَّديُّ، وتأتي دلائل ذلك إن شاء الله تعالى في «أحاديث الأنبياء» [ح:٣٤٣٦].

(قَالُوا: نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبِ. قَالَ) جريجٌ: (لَا، إِلَّا مِنْ طِينٍ) كما كانت، ففعلوا، قال ابن مالك في «التَّوضيح»: فيه شاهدٌ على حذف المجزوم بـ «لا» النَّاهية، فإنَّ مراده: لا تبنوها إلَّا من طينٍ، قال في «المصابيح»: يحتمل أن يكون التَّقدير: لا أريدها إلَّا من طينٍ، فلا شاهد فيه.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «نبني صومعتك...» إلى آخره (١١)؛ لأنَّ شَرْعَ مَنْ قبلنا شَرْعٌ لنا ما لم يأتِ شرعنا بخلافه، لكن في الاستدلال بهذه القصَّة فيما ترجم به نظرٌ؛ لأنَّ شرعنا أوجبَ المثلَ في المثليَّات، والحائط متقوَّمٌ لا مِثْلِيٌّ، لكن لو التزم الهادم الإعادة ورضي صاحبه بذلك جاز بلا خلاف، وفي الحديث: إيثار إجابة الأمِّ على صلاة التَّطوُّع؛ لأنَّ الاستمرار فيها نافلةٌ، وإجابة الأمِّ وبرُّها واجبٌ، قال النَّوويُّ: وإنَّما دعت عليه (١) وأُجيبت؛ لأنَّه كان يمكنه أن يخفِّف ويجيبها، لكن لعلَّه خشي أن تدعوه إلى مفارقة صومعته والعود إلى الدُّنيا وتعلُّقاتها. انتهى. وفيه بحثٌ يأتي إن شاء الله تعالى وعند الحسن بن سفيان من حديث (١) يزيد بن حوشبِ عن أبيه أنَّ (٤) النَّبيُّ مِنَاشِهِمُ قال: «لو كان جريجٌ فقيهًا لعلم أنَّ الجابة أمِّه أَوْلَى من عبادة ربِّه».

وحديث الباب أخرجه المؤلِّف أيضًا في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٣٦]، ومسلمٌ في «الأدب».



<sup>(</sup>١) في هامش (ج): يُراجَع «شرح المشكاة» لابن حجر، في «باب الإجارة».

<sup>(</sup>٢) في (ج) و (ص) و (ل) و (م): "إليه"، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ج) و (ل): "إليه" كذا بخطُّه، وصوابه: "عليه".

<sup>(</sup>٣) في (د): «طريق».

<sup>(</sup>٤) في غير (د) و(س): «عن».

and the second s , which is a substitute of the second contract of the second contra .. . ...  $(x,y) = (x_1, y_1, \dots, y_n) + (x_n, y_n) +$ . the second control of www.com the first term of the comment of the A sure control of the to the control of the the state of the s the state of the s the state of the s er man er er en er er en er er en mannen er en man er en man er en man er er en en er er er er er er er er er the control of the co ..... The material and a second an analysis of the second and the second The state of the s and the control of th the control of the co tari da antara da an the second secon The second secon . .  $(x_1, \dots, x_n) = (x_1, \dots, x_n$ 

#### بِسُـــِ اللَّهِ ٱلرِّحْزِ الرِّحِبَ

## ٤٧ - بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعامِ وَالنَّهدِ وَالعُروضِ

وَكَيْفَ قِسْمَةُ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ مُجَازَفَةً أَوْ قَبْضَةً قَبْضَةً ، لَمَّا لَمْ يَرَ المُسْلِمُونَ فِي النَّهْدِ بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا ، وَكَذَلِكَ مُجَازَفَةُ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ ، وَالقِرَانُ فِي التَّمْرِ.

(بِمِ النَّرَائِمُ باب الشَّرِكَةِ) بفتح الشِّين المعجمة وكسر الرَّاء كما ضبطها في "اليونينيَّة" (١)، وهي لغة: الاختلاط، وشرعًا: ثبوت الحقَّ في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشُيوع، وقد تحدث الشَّركة قهرًا كالإرث، أو باختيارٍ كالشِّراء، وهي أنواعٌ أربعةً: -شركة الأبدان - كشركة الحمَّالين وسائر المحترفة، ليكون كسبهما (١) متساويًا أو متفاوتًا / مع اتَّفاق الصَّنعة واختلافها د٣/٢١٦ - وشركة الوجوه - كأن يشترك وجيهان عند النَّاس ليبتاع كلُّ منهما بمُؤجَّلٍ، ويكون المبتاع لهما، فإذا باعا كان الفاضل عن (٣) الأثمان بينهما - وشركة المفاوضة - بأن يشترك اثنان بأن يكون بينهما كسبهما بأموالهما أو أبدانهما، وعليهما ما يعرض من مغرم (١٤)، وسُمِّيت مفاوضة من تفاوضا في الحديث: شرعا فيه جميعًا - وشركة العِنان - بكسر العين (٥)، من عنَّ الشِّيء: ظهر؛ إمَّا لأنَّها أظهر الأنواع، أو لأنَّه ظهر لكلُّ منهما مال الآخر. وكلُّها باطلة إلَّا شركة العِنان، لخلوِّ النَّلاثة الأُول عن المال المشترك، ولكثرة الغرر فيها بخلاف الأخيرة فهي الصَّحيحة، ولها شروطٌ: العاقدان، وشرطهما: أهليَّة التَّوكيل والتَّوكُل، والصِّيغة، ولا بدَّ فيها من لفظٍ يدلُّ على الإذن من كلُّ منهما للآخر في التَّصرُف بالبيع والشِّراء، والمال المعقود عليه، وتجوز العالم المعقود عليه، وتجوز المال المعقود عليه، وتجوز المال المعقود عليه، وتجوز العلما على المنهما على المنهود عليه، وتجوز المال المعقود عليه، وتجوز المالما المعتود عليه، وتجوز المالما المعتود عليه، وتجوز المهما المناه المنتود المنه المناه ا

<sup>(</sup>١) «كما ضبطها في «اليونينيَّة»»: ليس في (م).

<sup>(</sup>۱) في (ص): «كسبهم».

<sup>(</sup>٣) في (ب): «على»، وفي (م): «من».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «غرم».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): وبفتحها أيضًا، مِن "عَنان السَّماء" أي: السَّحاب؛ لأنَّها للإجماع عليها صارت أعلى الأنواع، أو من "عنَّ»: ظهر. "فتح الإله".

الشَّركة في الدَّراهم والدَّنانير بالإجماع، وكذا في (١) ساثر المثليَّات كالبُرِّ والحديد؛ لأنَّها إذا اختلطت بجنسها ارتفع عنها التَّمييز، فأشبهت النَّقدين، وأن يخلطا قبل العقد ليتحقَّق معنى الشَّركة، وسقط (١) لفظ «باب» في رواية أبي ذرِّ، وقال: «في الشَّركة» بكسر المعجمة وسكون الرَّاء؛ كما في الفرع، ولم يضبطه في أصله (٣)، وفي رواية النَّسفيِّ وابن شبُّويه: «كتاب الشَّركة».

(في الطّعَامِ) الآتي (٤) حكمه في بابٍ مُغرَدٍ (وَالنّهْدِ) بكسر النّون، ولأبي ذرّ: (والنّهدا» بفتحها والهاء في الرّوايتين ساكنة وهو إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرُّفقة وخلطها عند المرافقة في السّفر، وقد يتّفق رفقة فيصنعونه في الحضر؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالى. (وَالعُرُوضِ) بضمّ العين، جمع عرْضِ بسكون الرّاء مقابل النّقد، ويدخل فيه الطّعام (وَكَيْفَ قِسْمَةُ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ) هل تجوز قسمته (مُجَازَفَةً أَوْ) لا بدّ من الكيل في المكيل والوزن في الموزون، كما قال: (قَبْضَةٌ قَبْضَةٌ) يعني متساوية (لَمّا) بفتح اللّام وتشديد الميم في أصلين مُقابَلين على (اليونينيَّة» وغيرهما ممّا وقفت عليه، وقال الحافظ ابن حجرٍ وتبعه العينيُّ: (لِمَا» بكسر اللّام وتخفيف الميم (لَمْ يَرَ المُسْلِمُونَ فِي النّهْدِ بَأْسًا أَنْ) أي: بأن (يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا) مجازفة (وَكَذَلِكَ مُجَازَفَةُ الذَّهَبِ) بالفضَّة (وَالفِضَّة) بالذَّهب لجواز التَّفاضل في ذلك كغيره ممّا يجوز التَّفاضل فيه ممًا (٥) يُكال أو يُوزَن من المطعومات ونحوها (وَالقِرَانُ) بالجرً عطفًا على سابقه، وفي رواية: (والإقران) (في التّمْرِ) وقد مرَّ ذكره في (المظالم»، والذي في (اليونينيَّة) وفرعها [ح: ٥٥٤]: رفع (القِران) و (الإقران) لاغير.

٢٤٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عِلَى اللهِ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِئَةٍ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ مِنَ الشَّارِ مَعْنًا قِبَلَ السَّاحِلِ، فَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الجَرَّاحِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَأَنَا فِيهِمْ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَنِيَ الزَّادُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الجَيْشِ، فَجُمِعَ وَأَنَا فِيهِمْ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَنِيَ الزَّادُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةً بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الجَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُهُ ، فَكَانَ مِزْوَدَيْ تَمْرٍ، فَكَانَ يُقَوِّتُنَا كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِيَ فَلَمْ بَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةً

<sup>(</sup>۱) «في»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) «سقط»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) قوله: «ولم يضبطه في أصله»: ليس في (م)، وقوله: «كما في الفرع» ليس في (م) أيضًا.

<sup>(</sup>٤) زيد في (ص): الذكراً.

<sup>(</sup>٥) في (ص): (ما).

تَمْرَةً، فَقُلْتُ: وَمَا تُغْنِي تَمْرَةً؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنِيَتْ، قَالَ: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى البَحْرِ، فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرِبِ، فَأَكَلَ مِنْهُ ذَلِكَ الجَيْشُ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضِلَعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنُصِبًا، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تُصِبْهُمَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) / الإمام (عَنْ وَهْب بن ٢٢٣/٣٠) كَيْسَانَ) بفتح الكاف (عَنْ جَابِر بْن عَبْدِ اللهِ) الأنصاريِّ ( رَبُّنْ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيمُ م بَعْثًا قِبَلَ السَّاحِل) في رجب سنة ثمانٍ من الهجرة، و«السَّاحل»: شاطئ البحر (فَأُمَّرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةً بْنَ الجَرَّاحِ) بفتح الجيم وتشديد الرَّاء وبعد الألف حاءٌ مُهمَلةٌ، واسمُ أبي عبيدة عامرُ بن عبد الله (وَهُمْ) أي: البعث (ثَلَاثُ مِئَةٍ وَأَنَا فِيهِمْ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْض الطَّريقِ فَنِيَ الزَّادُ) أي: أشرف على الفناء (فَأَمَرَ) الأمير(١) (أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الجَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُهُ، فَكَانَ مِزْوَدَيْ تَمْرِ) بكسر الميم وإسكان الزَّاي وفتح الواو والدَّال وسكون المُثنَّاة التَّحتيَّة ، تثنية مِزْوَدٍ: ما يُجعَل فيه الزَّاد كالجِرَاب (فَكَانَ يُقَوِّتُنَا) بتشديد الواو وحذف الضَّمير، ولأبى ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «يقوِّتناه» (كُلَّ يَوْم) بالنَّصب على الظَّرفيَّة (قَلِيلًا قَلِيلًا) بالنَّصب، كذا في رواية أبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ، وفي روايةٍ عن الحَمُّويي والمُستملي: «يَقُوْتنا» -بفتح أوَّله وضمِّ القاف وسكون الواو - «كلَّ يوم قليلٌ قليلٌ» بالرَّفع (حَتَّى فَنِيَ) أكثره (فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ) قال وهب بن كيسان: (فَقُلْتُ) لجابرٍ: (وَمَا تُغْنِي تَمْرَةٌ؟) أي: عن الجوع (فَقَالَ) جابرٌ: (لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنِيَتْ) مؤثِّرًا، وفي رواية أبي (١) الزبير عن جابرٍ عند مسلم: فقلت: كيف كنتم تصنعون بها؟ قال: نمصُّها(٣) كما يمصُّ الصَّبيُّ، ثمَّ نشرب عليها من الماء، فتكفينا يومنا إلى اللَّيل (قَالَ) أي: جابرٌ: (ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى) ساحل (البَحْرِ، فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرِبِ) بظاء مُعجَمةٍ مشالةٍ مفتوحةٍ فراءٍ مكسورةٍ فمُوحَّدةٍ، أي: الجبل الصَّغير، وضُبِط أيضًا في الفرع بكسر الظَّاء وسكون الرَّاء، أي: منبسطٌ ليس بالعالي (فَأَكَلَ مِنْهُ ذَلِكَ الجَيْشُ) الثَّلاث مئة (٤) (ثَمَانِيَ عَشْرَةَ

<sup>(</sup>١) «الأمير»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في غير (د) و(س): «أي»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): «مصَّ» من باب «قَتَلَ»، ومن «تَعِبّ» أفصح، ومنهم من يقتصر عليها. «مصباح».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «الثَّلاث مئة»، كذا بخطُّه، وفي «الهمع»: ولا تدخل -أي: «ال» - على أوَّل المضاف مع تجريد ثانيه بإجماع؛ كالثلاثة أثواب. انتهى شيخنا عجمي.

لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةً) بن الجرَّاح (بِضِلَعَيْنِ) بكسر الضَّاد المعجمة وفتح اللَّام (مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنُصِبَا) استُشكِل إسقاط تاء التَّانيث؛ لأنَّ الضِّلع مُؤنَّئةٌ، وأُجيب (۱) بأنَّ تأنيثها غير حقيقيً فيجوز التَّذكير (۱) (ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا) أي: تحت الضِّلعين (فَلَمْ ثيجوز التَّذكير (۱) (ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا) أي: تحت الضِّلعين (فَلَمْ ثيصِبْهُمَا) ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجُمِع» لأنّه لمن كان يُفرَّق عليهم قليلًا قليلًا قليلًا (۱)؛ صار في معنى: النّهد، واعتُرِض: بأنّه ليس فيه ذكر المجازفة لأنّهم لم يريدوا المبايعة (۱) ولا البذل، وأُجيب: بأنَّ حقوقهم تساوت فيه بعد جمعهم، فتناولوه مجازفة كما جرت العادة.

٢٨٢/٤ وهذا الحديث أخرجه/ المؤلّف أيضًا في «المغازي» [ح:٤٣٦٠] و«الجهاد» [ح:٢٩٨٣]، ومسلمٌ في «الصّيد»، والتّرمذيُّ وابن ماجه في «الزُّهد»، والنّسائيُّ في «الصّيد» و «السّير».

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(د) و(ل): قوله: «وأجيب...» إلى آخره، في هذا الجواب نظر، أمّا أوّلًا؛ فلأن في «النكت» عن أبي حيّان: أنّ الاسم الذي لا يكون فيه علامة التّأنيث إن كان غير حقيقيّ التّذكير؛ نحو: عمود وحائط؛ فلا يؤنّث شيء من ذلك إلّا مقصورًا على السّماع، وبابه اللّغة؛ نحو: قدر وشمس. انتهى. وأمّا ثانيًا؛ فلأنّ في «المصباح المنير»: أنّ الأعضاء ثلاثة أقسام: قسم يُذكّر ولا يُؤنّث، وعكسه، وجواز الأمرين، وذكر الضّلع في المؤنّث الذي لا يذكّر، وذكر العين وأورد «عين مكحول»، وأوّله بأنّه بمعنى: كحيل، وفعيل إذا كانت تابعة لموصوف؛ لا يلحقها علامة التّأنيث، فكذلك ما هو بمعناها، وقال: وقيل: لأنّ العين لا علامة للتّأنيث فيها، فحملها على معنى الظّرف، والعرب تجترئ على تذكير المؤنّث إذا لم يكن فيه علامة التّأنيث وقام مقامه لفظ مذكّر، حكاه ابن السّكيت وابن الأنباريّ، وحكى الزّهريُ قريبًا من ذلك، قال ابن الأنباريّ: بأنّ ذلك في الشّعر، وفي «شرح الجامع» لليمنيّ: جواز الوجهين في المجازي محلّه في المسند لمؤنّث فعلًا كان أو شبهه، وفي الشّعر، ووني «شرح الجامع» لليمنيّ: جواز الوجهين في المجازي محلّه في المسند لمؤنّث فعلًا كان أو شبهه، وفي المؤنّث المجازي يجوز فيه التّذكير والتّأنيث، وكثيرًا ما يتداوله الفقهاء في محاورتهم، نبّه عليه في «المغني»، المؤنّث المجازي يجوز فيه التّذكير والمؤنّث، فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، بل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، بل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، بل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، بل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، بل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، بل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، بل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، مل المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك ولا الفرس، على المذكّر والمؤنّث فلا يوجد في لسان التّرك مربّر عجمى.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): فيه نظر؛ لأنَّ شرطَ جواز التَّذكير أن يكون المسنّد إليه اسمًا ظاهرًا، وهو في الحديث ضمير، وقد يُجاب بأنَّ مذهب ابن كيسان جوازُ التَّذكير في مثله.

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): الحتَّى ال

<sup>(</sup>٤) في (د): «المبالغة».

وبه قال: (حَدَّنَنَا بِشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ) هو بِشْر بن عُبَيسٍ -بالعين المهملة والمُوحَّدة والسِّين المهملة مُصغَّرًا- ابن مرحومٍ/، الطَّائيُ البصريُ نزيل الحجاز، ونسبه لجدِّه لشهرته به، قال: ١٢١٤/٥ (حَدَّنَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المدنيُ العارثيُّ، صدوقٌ يهم (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ) الأسلميُ مولى سلمة ابن الأكوع (عَنْ سَلَمَةً) أي: ابن الأكوع (عَنْ اللَّهُ (قَالَ: خَفَّتُ أَزُوادُ القَوْمِ) أي: في عنوة هوازن، كما عند (١) الطَّبرانيِّ، وللحَمُوبي والمُستملي: «أزودة القوم» (وَأَمَلَقُوا) أي: افتقروا (فَأَتَوُا النَّبِيَّ مِنْ الشَّيرِمُ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ) في نحرها (فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ) بن الخطّاب عَلَيْهُ (فَالَّةَبُووُهُ) بذلك (فَقَالَ: مَا بَقَاوُكُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ فَقَالَ: يَارَسُولَ اللهِ، مَا بَقَاوُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ فَقَالَ وَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّيرِمُ : نَادٍ فِي النَّاسِ) فهم (يَأْتُونَ) ولغير أبي ذرِّ: «فيأتون» (فِقَصْلِ أَزْوَادِهِمْ، وَمُولُ اللهِ مِنْ الشَّعِيمُ عُلَمَ بَعْدَ إِبِلِهِمْ وَقَالَ لَعْمَلُ اللهِ مِنْ الشَّعِيمُ عَمْرُ) بن الخطاء، ويجوز فتح النَّون وسكون الطَّاء، فهي أربع فَلَياتِ (١) وَجَعَلُوهُ) أي: فضلَ الأَزواد (عَلَى النَّطِع فَقَامَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّهِ عَلَى النَّام، فَلَى النَّام، فَلَا وَالْمُونُ وفتح الطَّاء، ويجوز فتح النُّون وسكون الطَّاء، فهي أربع لغاتِ (١) وجَعَلَى النَّعْ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّعِيمُ مَا عَلَى النَّام، اللهُ وَالمُثَلَّة، أي: أخذوا حثية حثيةً (١) اللهُ اللهُ وَالمُعْدِمُ وصلي وسكون الحاء المهملة وفتح المُثنَّاة الفوقيَّة والمُثلَّة، أي: أخذوا حثية حثيةً (١)، بهمزة وصلي وسكون الحاء المهملة وفتح المُثنَّاة الفوقيَّة والمُثلَّنة، أي: أخذوا حثية حثيةً عَنْهُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ وَلَيْ اللهُ وَلَى الْخُوفُ الْنَامُ اللهُ وَلَمُ الْفُوقِيَة والمُثلَّة، أي: أخذوا حثية حثيةً (١٠) وهي الأخذ بالكفَّين (حَتَّى قَرَعُوا، ثُمَّةً قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الْفُوقِيَة والمُنْهُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلَا اللهُ وَلَيْ اللهُ وَلَا اللهُ الل

<sup>(</sup>۱) في (ص): «في».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): نِطّع، نِطْع، نَطْع، نَطْع،

<sup>(</sup>٣) «على»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٤) «حثيةً»: ليس في (ص)، في هامش (ج): «الحثي كالرمي ما رفعت به يدك» «قاموس»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «حُثية» ضبطه الشَّارح بضمَّ الحاء، وهو مخالف لما في «النَّهاية»، وعبارتها: حَثا يحثو حَنُوًا، ويحثي حَنْيًا، والحثيات: واحدها حَثية؛ يعني: بفتح الحاء المهملة، ومثله في «القاموس» و «المصباح».

رَسُولُ اللهِ(١)) إشارةً إلى أنَّ ظهور المعجزة ممَّا يؤيِّد الرِّسالة، ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «جمع أزوادهم» لأنَّه أخذها منهم بغير قسمةٍ مستويةٍ(١٠).

وقد أخرجه أيضًا في «الجهاد» [ح: ٢٩٨٢] وهو من أفراده.

٢٤٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَاشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَائِهِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ مِنَاسْهِ مِمْ العَصْرَ فَنَنْحَرُ جَزُورًا، فَتُقْسَمُ عَشْرَ قِسَمٍ، فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هو الفريابيُّ كما قاله أبو نعيم الحافظ قال: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ) عبدالرَّحمن بن عمرو قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَاشِيِّ) بتخفيف الجيم وبعد الألف مُعجَمةً ، عطاء بن صُهَيبٍ (قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدَّال المهملة وبعد المُثنَّاة التَّحتيَّة جيمٌ ( ﴿ عَلَيْ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ مِنَ السَّمِيُّ مَ العَصْرَ فَنَنْحَرُ جَزُورًا، فَتُقْسَمُ (٣) عَشْرَ قِسَمٍ) بكسر القاف وفتح السِّين، جمع قسمةٍ (فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا) بفتح النُّون وكسر المعجمة آخره جيمٌ، أي: مستويًا(٤) (قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ) والغرض منه قوله: «فتُقسَم عشر قِسَمٍ»، فإنَّ فيه جمع الأنصباء مجازفةً، وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنَّتها، وفيه تعجيل العصر، وقد ذكر في «المواقيت» [ح: ٥٥٩] من هذا الوجه تعجيل المغرب، ولفظه: «حدَّثنا محمَّد بن مهران: حدَّثنا الوليد: حدَّثنا الأوزاعيُّ قال: حدَّثني أبو النَّجاشيِّ مولى رافع -هو عطاء بن د٣٢٤/٣٠ صُهَيبٍ-/قال: سمعت رافع بن خَديجٍ يقول: كنَّا نصلِّي المغرب مع النَّبيِّ (٥) مِنَ الشَّعِيمِ م، فينصر ف أحدُنا وإنَّه لَيبصِرُ مواقعَ نَبْله». انتهى.

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «وأنِّي رسول الله»، وانظر ما كان يقول مِنْ السَّماعِ في التَّشهُّد إذا صلَّى على نفسه، ثمَّ رأيت في «تخريج العزيز» في «تخريج الحافظ العسقلانيِّ» ما نصُّه: قوله: -يعني: العزيز - «أنَّ النَّبيَّ مِنَ اشْمِيرُ م كان يقول في تشهُّده: أشهد أنِّي رسول الله »، كذا قال، ولا أصل لذلك، بل ألفاظ التَّشهُّد متواترة عنه أنَّه كان يقول: أشهد أنَّ محمَّدًا رسول الله ، أو عبده ورسوله.

<sup>(</sup>٢) في (ب): «متساويةٍ».

<sup>(</sup>٣) في (م): «فيُقسَم»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): ضدُّ النيء.

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «رسول الله»، والمثبت موافق لما في «الصَّحيح».

٢٤٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُودَةَ، عَنْ أَبِي مُودَةً، عَنْ أَبِي مُودَةً، عَنْ أَبِي مُؤدَةً، عَنْ أَبِي مُودَةً، عَنْ أَبِي مُودَةً، عَنْ أَبِي مُودَةً، عَنْ أَبِي مُؤدَةً بِالمَدِينَةِ مُوسَى قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنْ اللَّهِمْ بِالمَدِينَةِ مُوسَى قَالَ النَّبِيُ مِنْ مِنْ الْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءِ وَاحِدِ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ ".

وبه قال: (حَدَّثُنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلاءِ) بن(١) كُريبِ الهَمْدانيُ الكوفيُ قال: (حَدَّثُنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ) القرشيُ مولاهم الكوفيُ أبو أسامة (١) (عَنْ بُريْدٍ) بضم المُوحَّدة، ابن عبدالله (عَنْ) جدّه (فَالَ: (أَبِي بُرْدَةَ) الحارث أو عامر (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبدالله بن قيسِ الأشعريُ بلِي أنَّه (فَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَاسَعِيمُ : إِنَّ الأَشْعَرِيمِينَ) بتشديد المُثنَّاة التَّحتيَّة؛ نسبة إلى الأشعر قبيلةٍ من اليمن (إِذَا أَزْمَلُوا فِي الغَزْوِ) بفتح الهمزة والميم، أي: فَنِي زادُهم، وأصله من الرَّمل، كأنَّهم لصقوا بالرَّمل من القلّة، كما قيل: تَرِب الرَّجل؛ إذا افتقر، كأنَّه لصق بالتُّراب (أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ) وللحَمُوبي والمُستملي: (ثمَّ اقتسموا) بحذف الضّمير المنصوب (في إنَاء وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ) أي: (شَمَّ اقتسموا) بحلط الوَّاد سفرًا وحضرًا، وقول ابن حجر -فيه جواز هبة المجهول - تعقبه العينيُ متحباب خلط الوَّاد سفرًا وحضرًا، وقول ابن حجر -فيه جواز هبة المجهول - تعقبه العينيُ استحباب خلط الوَّاد سفرًا ورحضرًا، وقول ابن حجر -فيه جواز هبة المجهول - تعقبه العينيُ المبتّة؛ لأنَّ الهبة تمليكُ المال، والتَّمليك غير الإباحة، وأيضًا الهبة لا تكون إلَّا بالإيجاب مهبور العلماء، ولا تجوز فيما يُقسَم إلَّا محوزةً (١٠) مقسومة، ومطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرةً.

والحديث أخرجه مسلمٌ في «الفضائل»، والنَّسائيُّ في «السِّير»، والله أعلم.

٢ - بابٌ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ) أي: مخالطين، وهما الشَّريكان (فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «أبو»، وكلاهما صحيحً.

<sup>(</sup>٢) في (س): «أساسة»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): «مَنقبة»: بفتح القاف.

<sup>(</sup>٤) في (ج): «المواسات»، وفي هامشها: كذا بخطُّه.

<sup>(</sup>٥) في (د): «محرزةً»، وفي (م): «مُحرَّرةً».

بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ) قيَّد بالصَّدقة لوروده فيها، لأنَّ التَّراجع لا يصحُّ بين الشّريكين في الرِّ قاب.

٢٤٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُثَنِّى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْن أَنَسِ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرِ إِلَيْ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ عَالَ: "وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْن فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّويَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُثَنَّى) بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري (١) البصريُّ القاضي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أبي) عبدُ الله (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًّا (ثُمَامَةُ) بضمِّ المُثلَّثة وتخفيف الميم (بْنُ عَبْدِ اللهِ بْن أَنَسِ) وثُمَامة عمُّ عبد الله بن المُثنَّى (أَنَّ) جدَّه (أَنَسًا) هو ابن مالك (حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْر) الصِّدِّيق(١) (﴿ يَرْبُهُ كَتَبَ لَهُ فَريضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ) أي: قدَّر (رَسُولُ اللهِ صِنَى الشَّرِيمُ قَالَ: وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْن) تثنية خليطٍ، وهو الشَّريك (فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ) أي: أنَّ الشَّريكين إذا خلطا رأس مالهما والرِّبح بينهما، فمن أنفق د١٢٢٥/٣ من مال الشَّركة أكثر ممَّا أنفق صاحبه تراجعا عند القسمة/ بقدر ذلك؛ لأنَّه مِنَاسْمِيمُ لم أمر الخليطين في الغنم بالتَّراجع بينهما وهما شريكان، فدلَّ ذلك على أنَّ كلَّ شريكين في معناهما، قاله أبو سليمان الخطَّابيُّ.

وتعقَّبه ابن المُنيِّر: بأنَّ التَّراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الرِّبح، وإنَّما أصله غُرْمٌ مُستهلَكً؛ لأنَّا نقدِّر من لم يعطِ استهلكَ مالَ من أعطى إذا أعطى عن (٣) حقِّ وَجَبَ على غيره، وقيل: إنَّما يُقدَّر مُسْتَلِفًا من صاحبه على ذلك الخلاف في وقت التَّقويم عند التَّراجع، هل يُقوَّم (٤) وقت الأخذ أو وقت (٥) الوفاء، فالأوَّل على أنَّه استهلك، والثَّاني على أنَّه استلف.

قال: وفيه حجَّةً لمذهب مالك راللهُ أنَّ من قام عن غيره بواجبٍ فله الرُّجوع عليه وإن لم يكن أَذِنَ له في القيام عنه، وأمَّا لو ذبح أحد الخليطين أو الشَّريكين من الشَّركة شيئًا فهو مستهلك،

<sup>(</sup>۱) «الأنصاري»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) «الصّدّيق»: مثبتٌ من (د) و (س).

<sup>(</sup>٣) في (م): «من».

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): اعندا.

<sup>(</sup>٥) في (ص)و(م): «الأخذ لوقت».

فالقيمة يوم الاستهلاك قولًا واحدًا بخلاف ما يأخذه السَّاعي؛ كذا نقله عن ابن المنيِّر في «المصابيح» و «الفتح» بنحوه مختصرًا.

وهذا الحديث بهذا السَّند قد ذكره المؤلِّف في مواضع مُقطَّعًا في عشرة مواضع، سبق منها في «الزَّكاة» ستَّةٌ [ح:٢٤٨٧،١٤٥١،١٤٥١،١٤٥١] و «الخمس» [ح:٣١٠] و «الخمس» [ح:٣١٠] و «اللِّباس» [ح:٨٧٨] و «ترك الحيل» [ح: ١٩٥٥]، وأخرجه أبو داود في موضع واحد بتمامه.

#### ٣ - باب قِسْمَةِ الغَنَم

(باب قِسْمَةِ الغَنَمِ) أي: بالعدد.

٢٤٨٨ – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحَكَمِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ، عَنْ عَبَايَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ مِنَ اللهُ عِيْمُ بِذِي الحُلَيْفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا إِيلًا وَغَنَمًا، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُ مِنَاسُمِيمُ فِي أُخْرَيَاتِ القَوْمِ، فَعَجِلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا القُدُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ عُلِمُ بِالقُدُورِ فَأَكْفِئَتْ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الغَنَمِ بِبَعِيرٍ، فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، وَكَانَ فِي القَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ لِهَذِهِ لَلْهُ مُ عَنْ الْعَنْمِ بِنَعِيرٍ، فَنَدَّ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، فقالَ جَدِّي: إِنَّا نَوْجُو – أَوْ نَخَافُ – البَهَاثِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، فقالَ جَدِّي: إِنَّا نَوْجُو – أَوْ نَخَافُ – البَهَاثِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، فقالَ جَدِّي: إِنَّا نَوْجُو – أَوْ نَخَافُ – المَّدَقُ خَدًا، وَلَيْسَتْ مُدَى، أَفَنَذْبَحُ بِالقَصَبِ؟ قَالَ: «مَا أَنْهُرَ اللَّمْ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنَ وَالظُّفُرَ، وَسَأُحَدُثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الحَبَشَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُ بْنُ الحَكَمِ) بفتحتين، ابن ظَبْيان -بفتح المُعجَمة وسكون المُوحَّدة المروزيُّ (الأَنْصَارِيُّ) المُؤدِّب قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَة) الوضَّاح بن عبد الله اليشكريُّ (عَنْ عَبَايَة بْنِ مِفَاعَة) بفتح العين المهملة سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ) بن عديِّ، والد سفيان الثَّوريِّ (عَنْ عَبَايَة بْنِ رِفَاعَة) بفتح العين المهملة وتخفيف المُوحَّدة وبعد الألف مُثنَّاةٌ تحتيَّةٌ مفتوحةٌ، و«رِفاعة» بكسر الرَّاء (بْنِ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ) بفتح الخاء المعجمة وآخره جيمٌ (عَنْ جَدِّهِ) رافع بن خديج بِنَ أَنَّه (قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيُّ فَرَيْمَ المُؤَلِّدِي الحُلَيْفَةِ) زاد مسلمٌ كالمؤلِّف في «باب من عَدَلَ عشرًا من الغنم بجَزُودٍ» [ح:٢٥٠٧] من تهامة وهو يردُّ على النَّوويِّ حيث قال تبعًا للقابسيِّ: إنَّه المُهَلُّ الذي بقرب المدينة، قال السَّفاقسيُّ: وكان ذلك سنة ثمانٍ من الهجرة في قصَّة (١) حُنينٍ (فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَابُوا

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): "قضيَّة".

إِبِلَّا وَغَنَمًا) بكسر الهمزة والمُوحَّدة، لا واحدله من لفظه، بل واحدُه بعيرٌ(١) (قَالَ) رافع: (وَكَانَ النَّبِيُّ مِنَاسَمِياً لم فِي أُخْرَيَاتِ القَوْم) بضمِّ الهمزة؛ للرِّفق بهم وحمل المنقطع (فَعَجِلُوا) بكسر الجيم، وفي الفرع بفتحها، ولم يضبطها في «اليونينيَّة»(١) (وَذَبَحُوا) مما أصابوه (وَنَصَبُوا د٣/٥/١٠ القُدُورَ) بعد أن وضعوا اللَّحم فيها للطَّبخ / (فَأَمَرَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيرُ لم بِالقُدُورِ) أن تُكفّأ (فَأَكْفِئَتْ) بضمِّ الهمزة الأولى، أي: أُمِيلت ليُفرِّغ ما فيها، يُقال: كفأت الإناء وأكفأته إذا أملته، وإنَّما أُكفِئت لأنَّهم ذبحوا الغنم قبل أن تُقسَم، ولم يكن لهم ذلك، وقال النَّوويُّ: لأنَّهم كانوا قد انتهوا إلى دار/ الإسلام، والمحلِّ الذي لا يجوز الأكل فيه من مال الغنيمة المشتركة، فإنَّ الأكل منها قبل القسمة إنَّما يُباح في دار الحرب، والمأمور به من الإراقة إنَّما هو إتلاف المرق عقوبةً لهم، وأمَّا اللَّحم فلم يتلفوه، بل يُحمَل على أنَّه جُمِع ورُدَّ إلى المغنم، ولا يُظَنُّ بأنَّه أتلف مال الغانمين؛ لأنَّه سِنَاسْطِيم نهى عن إضاعة المال، نعم في «سنن أبي داود» بسند جيَّد: أنَّه مِن الشراع أكفأ القدور بقوسه، ثمَّ جعل يُرمِّلُ (٣) اللَّحم بالتُّراب، ثمَّ قال: ﴿إِنَّ النُّهْبَةَ (٤) ليست بأحلَّ من الميتة، أو إنَّ الميتة ليست بأحلَّ من النُّهبة»، شكَّ هَنَّادٌ أحد رواته، وقد يُجاب: بأنَّه لا يلزم من ترميله إتلافه لإمكان تداركه بالغسل، لكنَّه بعيدٌ، ويحتمل أنَّ فعله صِنا شعيرً م ذلك لأنَّه أبلغُ في الزَّجر، ولو ردَّها إلى المغنم لم يكن فيه كبيرُ زجرٍ؛ إذ ما ينوب الواحد منهم في ذلك نزرٌ يسيرٌ ، فكان إفسادُها عليهم مع تعلُّق قلوبهم بها وغلبة شهواتهم أبلغَ في الزَّجر.

(ثُمَّ قَسَمَ) مَلِيسِّلا النَّل (فَعَدَلَ) بتخفيف الدَّال (عَشْرَةً) بإثبات تاء التَّأنيث في أصل أبي ذرِّ والأَصيليِّ وابن عساكر، والأصل المسموع على أبي الوقت بقراءة الحافظ ابن السَّمعاني، لكن قال ابن مالك: لا يجوز إثباتها، فالصُّواب: فعدل عشرًا (مِنَ الغَنَم بِبَعِيرٍ) أي: سوَّاها به، وهو محمولٌ على أنَّه كان بحسب قيمتها يومئذٍ، ولا يخالف هذا قاعدة الأضحية من إقامة بعير

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): وكذلك «الغَنَم» اسم جنس لا واحدَ لها مِن لفظها، قال الجوهريُّ: «الغنم» اسمٌّ مؤنَّثة موضوع لجنس الشَّاء، يقع على الذُّكور وعلى الإناث وعليهما جميعًا، ويُصغَّر فتدخله الهاء، ويُقال: غُنيمة؛ لأنَّ أسماء الجموع الَّتي لا واحدَ لها مِن لفظها إذا كانت لغير الآدميِّين وصُغِّرت فالتَّأنيثُ لازمٌ لها.

<sup>(</sup>٢) قوله: (وفي الفرع: بفتحها، ولم يضبطها في اليونينيَّة): ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) في جميع النُّسخ: «يزبِّل»، ولعلُّه تحريفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «يزبِّل» كذا بخطّه؛ بزاي وموحَّدة، وصوابه: كما في اسنن أبي داود»: «يرمّل»؛ براء وميم.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): «النَّهبة» بالفتح مصدر، وبالضَّمُّ اسمٌّ للمال المنهوب. «فتح الإله».

مقام سبع شياه؛ لأنَّه الغالب في قيمة الشِّياه والإبل المعتدلة، وهذا موضع التَّرجمة على ما لا يخفي (فَنَدَّ) بفتح النُّون وتشديد الدَّال المُهمَلة، أي: هرب وشرد (مِنْهَا بَعِيرٌ، فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ) أي: أعجزهم (وَكَانَ فِي القَوْم خَيْلٌ يَسِيرَةٌ) أي: قليلةٌ (فَأَهْوَى) أي: مال وقصد (رَجُلٌ مِنْهُمْ) إليه (بِسَهْم) أي: فرماه به (فَحَبَسَهُ اللهُ) أي: بذلك السَّهم(١) (ثُمَّ قَالَ) مِنَا شَعِيمٌ: (إِنَّ لِهَذِهِ البَهَائِم) أي: الإبل (أَوَابِدَ) جمع آبدةٍ -بالمدِّ وكسر المُوحَّدة المُخفَّفة- أي: نوافرَ وشواردَ (كَأَوَابِدِ الوَحْش، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا) أي: ارموه بالسَّهم كالصَّيد، قال عباية بن رفاعة: (فَقَالَ جَدِّي) رافعُ بن خديج: (إِنَّا نَرْجُو -أَوْ) قال: (نَخَافُ- العَدُوَّ غَدًّا) والشَّكُّ من الرَّاوي، والرَّجاء هنا بمعنى: الخوف(أ) (وَلَيْسَتْ مُدًى) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ والأَصيليِّ: «وليست معنا مُدًى»، وللحَمُّويي والمُستملي: «وليست لنا مُدّى»، وهي (٣) بضمِّ الميم وبالدَّال المهملة، مقصورٌ مُنوَّنٌ، جمع مِّدْيةٍ -مُثلَّث الميم-/: سكِّين، أي: وإن استعملنا السُّيوف في الذَّبائح(١٤ د٣٦٦/٦٦ تكلُّ وتعجز عند لقاء العدوِّ عن المُقاتَلة بها (أَفَنَذْبَحُ بِالقَصَبِ؟) ولمسلم: فنُذَكِّي باللَّيْط -بكسر اللَّام وسكون المُثنَّاة التَّحتيَّة وبالطَّاء المهملة -: قطع القصب أو قشوره (قَالَ) بَالِيَّاه النَّاه المهملة -: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) أي: صبَّه بكثرةٍ، وهو مُشبَّهٌ بجري الماء في النَّهر، وكلمة «ما» موصولةٌ مبتدأً، والخبر: «فكلوه»، أو شرطيَّةٌ، والفاء جواب الشَّرط، وقال البرماويُّ كالزَّركشيِّ: ورُوي بالزَّاي، حكاه القاضي عياضٌ، وهو غريبٌ، قال في «المصابيح»: وهذا(٥) تحريف في النَّقل، فإنَّ القاضي قال في «المشارق»: ووقع للأصيليِّ في «كتاب الصّيد»: «أنهز » بالزَّاي، وليس بشيء، والصّواب ما لغيره: «أنهر» أي: بالرَّاء؛ كما في سائر المواضع، فالقاضي إنَّما حكى هذا عن الأُصيليِّ في «كتاب الصَّيد» لا في المكان الذي نحن فيه، وهو «كتاب الشَّركة»، وكلام الزَّركشيِّ ظاهرٌ في روايته في هذا المحلِّ الخاصِّ ، وهو تحريفٌ بلا شكِّ. انتهى.

(وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ) هذا تمسَّكَ به من اشترط التَّسمية عند الذَّبح، وهم المالكيَّة

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): جعل الله تعالى ذلك سببًا فيه، فهو سبحانه خالتُ الأسباب والمسبّبات. «منه».

<sup>(</sup>٢) قوله: «والشَّكُّ من الرَّاوي، والرَّجاء هنا بمعنى: الخوف» ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): الوهوا.

<sup>(</sup>٤) في (م): ﴿ الذَّابِحِ ﴾ ، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) في (د): الوهوا.

والحنفيَّة، فإنَّه علَّق الإذن في الأكل بمجموع أمرين، والمُعلَّق على شيئين ينتفي بانتفاء أحدهما، وأجاب أصحابنا الشَّافعيَّة: بأنَّ هذا مُعارَضٌ بحديث عائشة رائيٌّ [ح: ٢٠٥٧]: أنَّ قومًا قالوا: إنَّ قومًا يأتوننا باللَّحم، لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال: "سمُّوا أنتم وكلوا"، فهو محمول على الاستحباب، وبقيَّة مباحث ذلك تأتي إن شاء الله تعالى في «كتاب الصَّيد والذَّبائح» [ح: ٥٥٤٣].

قال العلاَّمة البدر الدَّمامينيُّ، فإن قلت: الضَّمير من قوله: «فكلوه» لا يعود على «ما»؛ لأنَّها عبارةٌ عن آلة التَّذكية، وهي لا تُؤكِّل، فعلى ماذا يعود؟ وأجاب: بأنَّه يعود على المُذكَّى ١٨٥/٤ المفهوم من الكلام؛ لأنَّ إنهارَ الآلةِ للدَّم يدلُّ على شيءٍ أُنهر دمه ضرورةً/، وهو المُذكِّي، ولكن لا بدُّ من رابطٍ يعود على «ما» من الجملة، أو ملابسها، فيُقدَّر محذوف الملابس(١)، أي: فكلوا مذبوحه، أو يُقدَّر(١) ذلك مضافًا إلى «ما»، ولكنَّه حُذِف، فالتَّقدير: مذبوحُ ما أنهر الدَّم وذُكِر اسم الله عليه فكلوه، فإن قلت: يلزم عدم الارتباط حينئذٍ؛ وأجاب: بأنَّ الرَّبط حاصل، قال: وذلك أنَّا(٣) نقدِّر التَّركيب هكذا: ما أنهر الدَّم وذُكِر اسم الله عليه(٤) على مُذكَّاه فكلوا، فالضَّمير عائدٌ على (٥) ملتبس، فحصل الرَّبط، وقد قال الكسائئُ وتبعه ابن مالكِ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفُّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبَهَا يَرَبَّصَنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٤]: إنَّ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مبتدأً، و ﴿ يَرَبَّصَنَ ﴾ الخبر، والأصل: يتربَّص أزواجهم، ثمَّ جيء بالضَّمير مكان الأزواج لتقدُّم ذكرهنَّ، فامتنع ذكر الضَّمير؟ لأنَّ النُّون لا تُضاف لكونها ضميرًا، وجعل الرَّبط بالضَّمير القائم/ مقام الظَّاهر المضاف إلى الضَّمير، وهذا مثل مسألتنا.

(لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ) قال الزَّركشيُّ والبرماويُّ والكِرمانيُّ والعينيُّ: «ليس» هنا للاستثناء بمعنى «إلَّا»، وما بعدها نُصِب على الاستثناء(٦)، قال في «المصابيح»: الصَّحيح أنَّها ناسخةٌ، وأنَّ اسمها ضميرٌ راجعٌ للبعض المفهوم ممَّا تقدَّم، واستتاره واجبُّ، فلا يليها في اللَّفظ إلَّا

<sup>(</sup>۱) في (د) و (س): «ملابس».

<sup>(</sup>۱) في (م): «تقدير».

<sup>(</sup>٣) في (د): «أن».

<sup>(</sup>٤) ﴿عليه﴾:ليس في (م).

<sup>(</sup>٥) زید فی (ب): ۱۹۱۱.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): عبارة «المغني»: وتلازم -أي: «ليس» - رفعَ الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع؛ أحدها: أن تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمنزلة «إلَّا» والصَّحيح أنَّها الناسخة.. إلى آخره.

المنصوب (وَسَأُ حَدَّنُكُمْ عَنْ ذَلِكَ) أي: سأبين لكم علّته وحكمته لتتفقّهوا(١) في الدّين (أمّا السّنُ فَعَظْمٌ) لا يقطع غالبًا، وإنّما يجرح ويدمي، فتزهق النّفس من غير تيقُن الذّكاة، وهذا يدلُ على أنّ النّهي عن الذّكاة بالعظم كان متقدّمًا، فأحال بهذا القول على معلوم قد سبق، قال ابن الصّلاح: ولم أجد بعد البحث أحدًا ذكر ذلك بمعنى يُعقَل، قال: وكأنّه عندهم تعبّديّ، وكذا نُقِل عن الشّيخ عزّ الدّين بن عبد السّلام أنّه قال: للشّرع عِلَل تُعبّد بها، كما أنّ له أحكامًا تُعبّد بها، أي: وهذا منها، وقال النّوويُ : المعنى: لا تذبحوا بالعظام (١)؛ لأنّها تنجس بالدّم، وقد نُهِيتم عن تنجيس العظام في الاستنجاء؛ لكونها زاد إخوانكم من الجنّ. انتهى. قال في «جمع العدّة»: وهو ظاهرٌ.

(وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الحَبَشَةِ) ولا يجوز التَّشبُّه بهم ولا بشعارهم؛ لأنَّهم كفَّارٌ وهم يدمون المذبح بأظفارهم حتَّى تزهق النَّفس خنقًا وتعذيبًا، ويحلُّونها محلَّ الذَّكاة فلذلك ضرب المثل بهم، والألف واللَّام في «الظُّفر» للجنس<sup>(٣)</sup> فلذلك وصفها بالجمع، ونظيره قولهم: أهلك النَّاس الدِّرهم البيض والدِّينار الصُّفر.

قال النَّوويُّ: ويدخل فيه ظفر الآدميُّ وغيره متَّصلًا ومنفصلًا، طاهرًا أو نجسًا، وكذا السِّنُ، وجوَّزه (٤) أبو حنيفة وصاحباه بالمنفصلين.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الشَّركة» [ح:٢٥٠٧] و «الجهاد» [ح:٣٠٧] و «الذَّبائح» [ح:٤٩٨]، ومسلمٌ في «الأضاحي»، وأبو داود في «الذَّبائح»، والتِّرمذيُّ في «الصَّيد» و «الأضاحي»، وابن ماجه في «الأضاحي» و «الذَّبائح».

# ٤ - باب القِرَانِ فِي التَّمْرِ بَيْنَ الشُّرِكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ

(باب) ترك (القِرَانِ فِي التَّمْرِ) هو الجمع بين التَّمرتين (٥) عند الأكل (بَيْنَ الشُّرَكَاءِ حَتَّى

<sup>(</sup>۱) في (د): «لتتفهّموا»، وفي نسخة كالمثبت.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): قضيَّته أنَّه يحرُمُ إلقاءُ النَّجاسة على العظم، وفيه نظرٌ، نعم؛ يحرُمُ التَّبرُز عليه؛ كما في «التُّحفة».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): عبارة الشَّمس الرَّمليِّ: وأُلحِق بهما -أي: بالظُّفر والسِّنِّ - سائرُ العظام، ومعلومٌ أنَّ ما قتلته الجارحةُ بظُفرها أو نابها حلالٌ، فلا يحتاج لاستثنائه. انتهت.

<sup>(</sup>٤) في(ب): «وجوَّز».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «وهو جمع التَّمرين».

يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ) فيه حذف المضاف، وهو «ترك»، وإقامة المضاف إليه مقامه لوجود الدَّليل عليه، والأصل: ترك القِرَان، فحُذِف التَّرك؛ لأنَّ الغاية المذكورة تدلُّ عليه، قاله البدر الدَّمامينيُّ، وهو أحسن من قول غيره: إنَّ «حتَّى» كانت «حين» فتصحَّفت، أو سقط من التَّرجمة لفظ النَّهى من أوَّلها.

٢٤٨٩ - حَدَّثَنَا خَلاَّهُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَلْمُ وَ وَلَا يَهُونُ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَلاَّهُ بْنُ يَحْيَى) بن صفوان السَّلميُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الفَّوريُّ قال: (حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ) بضمَّ السِّين وفتح الحاء المهملتين (() وبعد المُثنَّاة التَّحتيَّة السَّاكنة ميمٌ، و (جَبَلَة) بفتح الجيم والمُوحَّدة واللَّام، التَّيميُّ (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَر بِنَاتِمُ يَقُولُ: نَهَى ميمٌ، و (جَبَلَة) بفتح الجيم والمُوحَّدة واللَّام، التَّيميُّ (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَر بِنَاتِمُ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُ مِنَاسِّيْهِ مِنَاسِّيْهِ أَنْ يَقُرُنَ الرَّجُلُ ) بفتح الياء وسكون القاف وضمِّ الرَّاء، وصحَّح عليه في (اليونينيَّة) وفي غيرها: (يقرن) بكسر الرَّاء، قال الصَّغانيُّ: يُقال فيه: يَقرُن عَيْرُن ويَقْرِن : بكسر الرَّاء مع ضمِّ الأوَّل (بَيْنَ ويَقْرِن : بكسر الرَّاء مع ضمِّ الأوَّل (بَيْنَ التَّمْرَتَيْن جَمِيعًا) في الأكل بين الشُّركاء (حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ).

وهذا الحديث قد سبق في «المظالم» [ح: ٥٥٥].

٢٤٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: كُنَّا بِالمَدِينَةِ فَأَصَابَعْنَا سَنَةً، فَكَانَ ابْنُ الزُبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ: لَا تَقْرُنُوا فَإِنَّ النَّبِيَّ سِنَا شَعِيْمُ نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ، إِلَّا أَنْ بَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ جَبَلَةَ) بن سُحَيمٍ، أنَّه (قَالَ: كُنَّا بِالمَدِينَةِ فَأَصَابَتْنَا سَنَةٌ) عامٌ مقحطٌ (٥) لم تُنبِت

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): «المهملة».

<sup>(</sup>٢) في (م): ﴿الفرع)،

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): وقال الكِرمانيُّ: مِنَ «القِران» بضمَّ الرَّاء وكسرها -أي: مِنَ الفعل - ومِنَ «الإقران» وهو قليل. «منه».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «أوَّلها».

<sup>(</sup>٥) في (د): «قحط».

الأرض فيه شيئًا، سواءً نزل غيثٌ أم لم ينزل (فَكَانَ ابْنُ الزُبَيْرِ) عبدُ الله (يَرْزُفُنَا التَّمْرَ) أي: يقوتنا به (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطّاب (١٠/ يَرُلُمُ (يَمُرُ بِنَا فَيَقُولُ: لَا تَقْرُنُوا) بضم الرَّاء في المحمود اللهونينيَّة»، وبكسرها في غيرها، من باب نصرَ ينصُر، وضرَب يضرِب، أي: لا تجمعوا في الأكل بين تمرتين (١٠) (فَإِنَّ النَّبِيَّ مِنَاشِهِ عِنْ الإِقْرَانِ) بكسر الهمزة، من الثُّلاثيُّ الممزيد فيه، وللحَمُّوبي والمُستملي: (عن القران) بغير همزٍ، من الثُّلاثيُّ، وهو الصَّواب، والنَّهي للتَّنزيه لما فيه من الحرص على الأكل والشَّره (٢) مع ما فيه من الدَّناءة، وقال ابن بطَّالٍ: النَّهي عن القران (١٤) من حُسْن الأدب في الأكل عند الجمهور لا على التَّحريم خلافًا للظَّاهريَّة؛ لأنَّ عن الذي يُوضع للأكل سبيله سبيل المكارمة لا التَّشاحُ لاختلاف النَّاس في الأكل، لكن إذا استأثر بعضهم بأكثر من بعضٍ لم يُحمَد له ذلك (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ) في القِران فلا كراهة (٥).

# ٥ - باب تَقْوِيم الأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيمَةِ عَدْلٍ

(باب تَقْوِيمِ الأَشْيَاءِ) نحو الأمتعة والعروض (بَيْنَ الشُّرَكَاءِ) حال كون التَّقويم (بِقِيمَةِ عَدْلِ) واختُلِف في قسمتها بغير تقويمٍ، فأجازه الأكثر إذا كان على سبيل التَّراضي، ومنعه الشَّافعيُّ.

آ ٢٤٩١ - حَدَّفَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّفَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّفَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِيُّمَّا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ سَمْهِ مِ مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ عَبْدِ - أَوْ شِرْكًا، أَوْ قَالَ: نَصِيبًا - وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ قَالَ: قِالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ سَمْهِ مِ مِنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ عَبْدِ - أَوْ شِرْكًا، أَوْ قَالَ: نَصِيبًا - وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ فَالَ: قَالَ: لَا أَدْرِي قَوْلُهُ: «عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» قَوْلُ ثَمَنَهُ بِقِيمَةِ العَدْلِ فَهُو عَتِيقٌ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». قَالَ: لَا أَدْرِي قَوْلُهُ: «عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» قَوْلُهُ مِنْ مَا عَتَقَ» قَوْلُهُ عَنْ النَّهِ مِنْ النَّهِمُ مِنْ النَّهِمُ مِنْ اللهُ مِنْ مَا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ مَنْ اللهُ مِنْ مَا مَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ اللَّهُ مِنْ عَبْدِ الْعَدِيثِ عَنِ النَّهِمُ مِنْ اللهُ مِنْ عَبْدِهُ مَا عَتَقَ اللَّهُ مَا عَتَقَ اللَّهُ مَا عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ اللَّهُ مَا عَتَقَ مَا عَتَقَ الْعَرْلُ فَهُو عَتِيثُ مَنْ النَّهِمُ مِنْ اللَّهُ مِنْ عَبْدُ مَا عَتَقَ الْ عَنْ اللّهِ عَنِ النَّهُ مَا عَتَقَ الْعَلَالُ عَلَى اللَّهُ لَا أَوْلِي الْعَدِيثِ عَنِ النَّهُ مِنْ عَنْهُ مَا عَتَقَ الْعَلْمُ مُنْ مَا عَتَقَالَ الْعَلَالُ عَلَى الْعَلَالُ عَلَيْلُهُ عَلَى الْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلَالُ الْعَلْمُ الْعُلَقِ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ عَلَى الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلْمُ الْعَلَقُ الْعُلَالُ الْعَلَى الْعَلَالُ الْعَلِيمُ الْعَلْمُ الْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلَالُ عَلَقَ الْعُلُولُ الْعَلَالُ عَلَالَ اللَّهُ عَلَى الْعُلِيقِيمُ الْعُلْمُ الْعَلَالُولُ عَلَى الْعَلَالَ عَلَى الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ الْعُلَالُهُ الْعُلُولُ الْعَلَالُ الْعَلَالُولُولُ الْعُلَالِمُ الْعُلْمُ الْعَلَالُ الْعُلْمُ الْعُلِمِ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعِلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلَالُمُ الْعُولُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلُلُ الْعُلِمُ ا

وبه قال: (حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةً) بفتح الميم وسكون المُثنَّاة التَّحتيَّة، أبو الحسن

<sup>(</sup>١) ابن الخطَّاب ؛ ليس في (ص).

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): «التَّمرتين».

<sup>(</sup>٣) في (د): الوالشُّرب».

<sup>(</sup>٤) في هامش (د): علَّه النَّهي عن القِران.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): عبارة الرَّمليَّ في «الوليمة»: يجب عليه مراعاةُ القرائن القويَّة والعُرف المطَّرد -ولو بنحوِ لقمة، فلا تجوز الزِّيادة- والنَّصَفَة مع الرفقة فلا يأخذ إلَّا ما يخصُّه أو يرضَون به لا حياء، وكذا يُقال في قران نحو تمرتين، بل قيل: أو سِمسِمَتَينِ. انتهت.

البصريُّ الأدميُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيدِ العنبريُّ التَّنُّوريُّ(١) -بفتح المُثنَّاة الفوقيّة وتشديد النُّون - البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) بن أبي تميمة، السَّختيانيُّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَاتُهُ) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مَا مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللللّه المعجمة: نصيبًا (لَهُ) قليلًا كان أو كثيرًا (مِنْ عَبْدٍ) أي: ذكرِ أو أنثى، قال تعالى: ﴿ إِن كُلُّمَن فِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فإنَّه يتناول الذَّكر والأنثى قطعًا (أَوْ) قال: (شِرْكًا)(٣) بكسر الشِّين أيضًا (أَوْ قَالَ: نَصِيبًا) من عبدٍ مُشتَركٍ بينه وبين آخر (وَكَانَ لَهُ) أي: الذي أعتق (مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ) أي: ثمن بقيَّة العبد، أمَّا حصَّته فهو موسرٌ بها لملكه لها، فتُعتَق على كلِّ حالٍ، قال أصحابنا وغيرهم: ويُصرَف في ثمن بقيَّة العبد جميع ما يُباع في الدَّين، فيُباع مسكنه وخادمه وكلُّ ما فضل عن قوت يومه(٤) وقوت من تلزمه نفقته، ودَسْتِ ثوبِ يلبسه د٢٢٧/٣٠ وسكني يومه (٥)، والمرادُ بالثَّمن هنا القيمةُ؛ لأنَّ/ الثَّمن ما اشتريت به العين، واللَّازم هنا القيمة لا الثَّمن، ويأتي -إن شاء الله تعالى - في رواية أيُّوب في «كتاب العتق» [ح: ٢٥٢٤] بلفظ: «ما يَبْلُغُ قيمتَه» (بِقِيمَةِ العَدْلِ) بفتح العين، من غير زيادةٍ ولا نقصِ (فَهْوَ عَتِيقٌ) أي: مُعتَقُ<sup>(١)</sup> كلُّه؛ بعضه بالإعتاق وبعضه بالسِّراية، ويُقاس الموسر ببعض الباقي على الموسر بكلِّه في السّراية إليه(٧)، وقيل: لا يسري إليه اقتصارًا على الوارد في الحديث (وَإِلًّا) أي: وإن لم يكن له مالٌ يبلغ ثمنه (فَقَدْ عَتَقَ) وللحَمُّويي والمُستملي: «فأُعتِق» (مِنْهُ) أي: من العبد (مَا عَتَقَ) أي: المقدار الذي عتقه فقط، وعَيْنُ «عَتَقَ» في الموضعين مفتوحةً، ولأبي ذرِّ: «عُتِق» بضمِّها

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «التَّنُوريُّ» إلى عمل التَّنُور وبيعها. «ترتيب».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «المصباح»: «عَتَقَ العبدُ» من «باب ضَرَب» فهو عاتق، ويتعدَّى بالهمزة فيُقال: «اعتقته» فهو مُعتَق، على قياس الباب، ولا يتعدَّى بنفسِه، فلا يُقال: «عتقته» ولهذا قال في «البارع»: لا يُقال: «عُتِق العبد»، وهو ثلاثيُّ مبنيُّ للمفعول، ولا: «أعتق هو» بالألف مبنيًّا للفاعل، بل الثَّلاثيُّ لازمٌ والرُّباعيُ متعد، ولا يجوز «عبده مُعتَق» لأنَّ مجيء «مَفعول» من «أفعلت» شاذُّ مسموعٌ لا يُقاس عليه.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «مشركًا» كذا بخطِّه على أنَّه حال، والأولَى جرُّه صفةً لـ «عبد».

<sup>(</sup>٤) في (د): «عن قوته».

<sup>(</sup>٥) قوله: «فيُباع مسكنه وخادمه ... يلبسه وسكني يومه» سقط من (ص) و(م).

<sup>(</sup>٦) في غير (ب) و(س): «معتوق»، والمثبت موافقٌ لما في «المعاجم».

<sup>(</sup>٧) ضُرِب في (د) على اإليه».

وكسر (١) الفوقيَّة، وجوَّزه الدَّاوديُّ، وتعقَّبه السَّفاقسيُّ: بأنَّه لم يقله غيره، وإنَّما يُقال: «عَتَقَ» بالفتح، و «أُعتِق» بضمَّ العمرة، ولا يُعرَف «عُتِق» بضمِّ العين؛ لأنَّ الفعل لازمٌّ غير متعدِّ.

(قَالَ) أي: أيُّوب، كما في «باب إذا أَعْتَقَ عبدًا بين اثنين» من «كتاب العتق» [ح: ٢٥٢٤]: (لَا أَدْرِي قَوْلُهُ) بالرَّفع: («عَتَقَ(٢) مِنْهُ مَا عَتَقَ» قَوْلٌ مِنْ نَافِع) فيكون منقطعًا مقطوعًا (أَوْ فِي الحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمِم) فيكون موصولًا مرفوعًا، وفي هذا بحثٌ يأتي إن شاء الله تعالى مع بقيَّة مباحث الحديث في «كتاب العتق».

ومطابقته للتَّرجمة (٣) ظاهرةٌ، وأخرجه أيضًا في «العتق»(٤) [ح: ٢٥٢٢]، ومسلمٌ في «النُّذور» و«العتق»، وأبو داود في «العتق»، والتِّرمذيُّ في «الأحكام»، والنَّسائيُّ في «البيوع».

٢٤٩٢ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةً، عَنْ قَتَادَةً، عَنِ النَّضْرِ ابْنِ أَنسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَبِيَّةٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسْطِيرِ مُ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ ابْنِ أَنسٍ، عَنْ بَشِيرٍ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَبِيَّةٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسِّمِيرً مَالُ عُنْ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قُوِّمَ المَمْلُوكُ قِيمَةَ عَذْلِ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، السَّختيانيُّ، أبو محمَّدٍ، المروزيُّ، صدوقٌ لكنَّه رُمِي بالإرجاء، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُاللهِ) بن المُبارَك قال: (أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةً) بفتح العين المهملة وضمِّ الرَّاء وبالمُوحَّدة، اسمه مهران البشكريُّ (عَنْ قَتَادَةً) بن دعامة (عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنسِ) بفتح النُّون وسكون الضَّاد المعجمة، ابن مالكِ الأنصاريِّ (عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكِ) بفتح النُّون وكسر الهاء وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة كاف، مالكِ الأنصاريِّ (عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكِ) بفتح النُّون وكسر الهاء وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة كاف، و«بَشِير» بفتح المُوحَّدة وكسر المعجمة، السَّلوليِّ أو السَّدوسيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلُيُّهِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَمِيمِ مُا أَنَّه (قَالَ (٥٠): مَنْ أَعْتَقَ/ شَقِيصًا) بفتح الشِّين المعجمة وبعد القاف المكسورة تحتيَّةً ١٨٧/٤ ساكنةٌ فصادٌ مُهمَلةٌ: نصيبًا وزنًا (٢٥) ومعنَى (مِنْ مَمْلُوكِهِ، فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ) أي: فعليه أداء

<sup>(</sup>١) في (ص): «بضمّ العين وكسر التَّاء».

<sup>(</sup>٢) قوله: «قَالَ، أي: أيُّوبِ؟ ... قَوْلُهُ بالرَّفع، عَتَقَ» جاء في (د) و (ص): بعد قوله: «الموضعين مفتوحةً» السَّابق.

<sup>(</sup>٣) في (د): «ومطابقة التَّرجمة».

<sup>(</sup>٤) في (م): «الفتن»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) زيد في (ص): «قال»، وهو تكرارٌ.

<sup>(</sup>٦) في (ص) و (م): الوزنةُ».

قيمة الباقي من ماله ليتخلّص من الرّق (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أي: للذي أعتق (مَالَّ قُومَ المَمْلُوكُ) أي: كلُه (قِيمَةَ عَدْلٍ) نُصِب على المفعول المُطلّق، والعَدل بفتح العين، أي: قيمة استواء، لا زيادة فيها ولا نقص (ثُمَّ اسْتُسْعِيَ) بضمّ تاء «الاستفعال» على البناء للمفعول، أي: ألزِم العبد الاكتساب لقيمة نصيب الشَّريك؛ ليفكَّ بقيَّة رقبته من الرَّقِّ (غَيْرَ مَشْقُوقٍ) أي: مُشدَّد (عَلَيْهِ) في الاكتساب إذا عجز، و «غير» نُصِب على الحال من الضَّمير المستتر العائد على العبد، و «عليه» في محلِّ رفع نائبٌ عن الفاعل، ولم يذكر بعض الرُّواة السِّعاية، فقيل/: هي مُدرَجة في الحديث من قول قتادة، ليست من كلامه مِنَاشِعِيمُ ، وبذلك صرَّح النَّسائيُّ وغيره، والقول بالسِّعاية مذهب أبي حنيفة، وخالفه صاحباه والجمهور، ويأتي إن شاء الله تعالى بقيَّة المباحث المتعلِّقة بذلك في «كتاب العتق» [ح:٢٥٢٧].

\$\$\A77**\$** 

ومطابقة الحديث للتَّرجمة لا تخفى، وقد أخرجه أيضًا في «العتق» [ح:٢٥٢٧] وفي «الشَّركة» [ح:٢٥٠٤]، ومسلمٌ في «العتق» و «النُّدور»، وأبو داود في «العتق»، والتَّرمذيُّ في «الأحكام»، والنَّسائيُّ في «العتق»، وابن ماجه في «الأحكام».

#### ٦ - بابّ هَلْ يُقْرَعُ فِي القِسْمَةِ وَالإسْتِهَام فِيهِ ؟

هذا (بابٌ) بالتّنوين (هَلْ يُقْرِعُ) بضمٌ أَوَّله وفتح ثالثه وكسره، من القُرْعة (في القِسْمَةِ) بين الشُّركاء (وَالإِسْتِهَامِ فِيهِ؟) أي: في أخذ السّهم، وهو النّصيب، قال الكِرمانيُّ: والضَّمير في «فيه» عائدٌ إلى القسم أو المال الذي تدلُّ عليهما القسمة، وقال في «الفتح»: على القسم، بدلالة «القسمة»، وتعقَّبهما في «عمدة القاري» فقال: كلاهما بمعزل عن نهج الصَّواب، ولم يذكر هنا قسمٌ ولا مالٌ حتَّى يعود الضَّمير إليه، بل الضَّمير يعود إلى «القسمة» والتَّذكير باعتبار أنَّ القسمة هنا بمعنى القسم، وفي «المغرب»: القسم اسمٌ من أسماء الاقتسام(١)، وجواب «هل» محذوفٌ تقديره: نعم يُقرَع.

٢٤٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَايَّمُ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيرً مَثَلُ القَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَا شَعْمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَشْفَلَهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَشْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَشْفَلَهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَشْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ المَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ

<sup>(</sup>١) في نسخةٍ في هامش (د): «الانقسام».

فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكينِ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ) بن أبي زائدة، خالد، ويُقال: هبيرة بن ميمون بن فيروز، الهمدانيُ الوادعيُّ (() الكوفيُّ الثَّقة، لكنَّه كان يدلُس (قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا) الشَّعبيَّ (يَقُولُ: سَمِعْتُ النُّعمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بِثُنَّةً، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُعيْمٍ ) أنَّه (قَالَ: مَثَلُ القَاثِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ) الآمر بالمعروف والنَّاهي عن المنكر (وَالوَاقِعِ فِيهَا) أي: في المحدود، التَّارك للمعروف والمرتكب (() للمُنكر (() (كَمَثُلُ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا) اقترعوا (عَلَى سَفِينَةٍ) مشتركةٍ بينهم بالإجارة أو الملك، تنازعوا في المقام بها علوًّا أو سفلًا (فَأَصَابَ بَعْضُهُمُ) بالقرعة (أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمُ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ) وللحَمُّويي والمُستملي: (فكان الذي) (في بالقرعة (أَعْلَاهُ أَنَا المَاعَةُ وَلَهُ عَلَى مَنْ فَوْقَهُمُ) قال في «المصابيح»: يظهر لي أنَّ قوله: «الذي» صفةً لموصوفي مُفرَد اللَّفظ؛ كالجمع (على مَنْ فَوْقَهُمُ) قال في «المصابيح»: يظهر لي أنَّ قوله: «الذي» عليه ضمير الجماعة في قوله: «إذا استقوا»، وهو أولى من أن يجعل «الذي» مُخقَفًا من «الذين» بحذف النُون. انتهى. وفي «الشَهادات» [ح:٢٦٨٦]: «فكان الذي في أعلاها يمرُّون بالماء على بحذف النُون. انتهى. وفي «الشَهادات» [خ: ٢٦٨٦]: «فكان الذي في أعلمُ انُوذِ) بضمً النُون وسكون وسكون وبالذَّال المعجمة، أي: لم نضرٌ (مَنْ فَوْقَنَا) وفي «الشَّهادات»: «فأخذ فأسًا فجعل ينقر المَهزة وبالذَّال المعجمة، أي: لم نضرٌ (مَنْ فَوْقَنَا) وفي «الشَّهادات»: «فأخذ فأسًا فجعل ينقر

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): قوله: «فيكون منقطعًا مقطوعًا» يعني: مُدرَجًا، قال في «التَّقريب» و«شرحه»: الصَّحيح أنَّ المنقطع ما لم يتَّصل إسنادُه على أيِّ وجه كان انقطاعُه، سواء كان السَّاقطُ منه الصَّحابيُّ أو غيره، فهو والمرسَل واحد، لكِنْ أكثرُ ما يُستَعمَل في روايةٍ مَن دونَ التَّابعيُّ عن الصَّحابيُّ، وقيل: هو ما رُوي عن تابعيُّ أو مَن دونه قولًا له أو فعلًا، وهذا غريب ضعيف، والمعروفُ أنَّ ذلك مقطوع لا منقطع، والموصول: ما اتَّصل إسنادُه، مرفوعًا كان أو موقوفًا على مَن كان، والمرفوع: ما أُضيف إلى النَّبيُّ مِنَاشِيرًا خاصَّة، وقيل: هو ما أُخبَرَ به الصَّحابيُّ عن فعل النَّبيُّ مِنَاشِيرًا أو قوله. انتهى ملخَّصًا. وفيه أيضًا: «الوادعيُّ» إلى وادِعَة؛ بطن من هَمْدان.

<sup>(</sup>٢) في (د) و(ص) و(م): «للمعروف المرتكب».

<sup>(</sup>٣) في (د): «المُنكَر».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): والفَوْج.

<sup>(</sup>٥) في (د): «على»، وفي نسخةٍ في هامشها كالمثبت.

أسفل السَّفينة، فأتوه فقالوا: ما لك؟ قال: تأذَّيتم بي(١) ولا بدَّ لي من الماء» (فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا) من الخرق في نصيبهم (هَلَكُوا جَمِيعًا) أهل العلوِّ والسُّفل لأنَّ مِنْ لازم خرقِ السَّفينة د٣٢٨/٣٠ غرقَها وأهلها/ (وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ) منعوهم من الخرق (نَجَوْا) أي: الآخذون (وَنَجَوْا جَمِيعًا) أي: جميع مَنْ في السَّفينة، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النَّجاة لمن أقامها وأُقيمت عليه، وإلَّا هلك العاصي بالمعصية والسَّاكت بالرِّضا بها.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة غير خفيَّةٍ ، وفيه: وجوب الصَّبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشدُّ ضررًا، وأنَّه ليس لصاحب السُّفل أن يُحْدِث على صاحب العلوِّ ما يضرُّ به، وأنَّه إن أحدث عليه ضررًا لزمه إصلاحه، وأنَّ لصاحب العلوِّ منعَه من الضَّرر، وفيه(١) جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة، قال/ابن بطَّالٍ: والعلماء متَّفقون على القول بالقرعة إلَّا الكوفيِّين (٣) فإنَّهم قالوا: لا معنى لها؛ لأنَّها تشبه الأزلام التي نهى الله عنها، ويأتى مزيدٌ لما ذكرته هنا في «باب الشَّهادات» إِن شاء الله تعالى [ح: ٢٦٨٦] وقد أخرج الحديثَ التِّرمذيُّ في «الفتن»، وقال: حسنٌ صحيحٌ.

## ٧ - باب شُرِكَةِ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ

(باب شَرِكَةِ اليَتِيم وَأَهْلِ المِيرَاثِ) أي: مع أهل الميراث.

٢٤٩٤ - حَدَّثَنَا الْأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ شِهُمُ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَن ابْن شِهَابِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْر: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَزَّتُهَا عَنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا) إِلَى ﴿ وَرُبِّعَ ﴾ فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي، هِيَ الْيَتِيمَةُ نَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيُّهَا تُشَارِكُهُ فِي مَالِهِ، فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُريدُ وَلِيُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَنُهُوا أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ وَيَبْلُغُوا بِهِنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ، وَأُمِرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَدْ هَذِهِ الآيةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ

<sup>(</sup>١) في (د): «منِّي»، والمثبت موافقٌ لما في «الصَّحيح».

<sup>(</sup>۱) زید فی هامش (د): «فوائد».

<sup>(</sup>٣) في (ج) و (ص) و (م): (الكوفيُّون). وفي هامش (ج): كذا بخطُّه، وهو جائزٌ عند ابن عصفور، وعليه تُحمّل قراءة: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ) [البقرة: ٢٤٩].

فِ النِسَآءِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ وَرَغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَ ﴾ وَالَّذِي ذَكَرَ اللهُ أَنَّهُ يُثْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ الآيَةُ الأُولَى الَّتِي قَالَ فِيهَا: ﴿ وَإِنْ خِقْتُمْ أَلَا نُقْسِطُوا فِ الْيَنكَىٰ فَانكِحُواْمَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَآءِ ﴾ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللهِ فِي اللَّيةِ الأُخْرَى: ﴿ وَرَغَنبُونَ أَن تَنكِحُوهُ نَ ﴾ هِي رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ لِيَتِيمَنِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجْرِهِ حِينَ نَكُونُ قَلِيلَةَ اللَّهُ خُرَى: ﴿ وَرَغْنَهُونَ أَن تَنكِحُوهُ مَن ﴾ هِي رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ لِيَتِيمَنِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجْرِهِ حِينَ نَكُونُ قَلِيلَةَ اللَّهُ خُرَى: ﴿ وَرَغْنَهُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النّسَاءِ إِلَّا بِالقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَ.

وبه قال: (حَدَّثنَا الأُوَيْسِيُ) بضمُّ الهمزة وفتح الواو وسكون التَّحتيَّة وكسر المُهمَلة، ولغير أبي ذرِّ: «حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الله، العامريُّ الأويسيُّ» قال: (حَدَّثنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَغْدِ) هو ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفو، القرشيُّ الزُّهريُّ (عَنْ صَالِح) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمِ الزُّهريِّ، أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرُوةُ) بن الزُبير بن العوَّام (أَنَهُ سَأَل) خالته (عَائِشَة شُّتُ، وقَالَ اللَّيثُ) بن سعدِ الإمام، ممَّا وصله الطَّبريُّ في "تفسيره": سَأَل) خالته (عَائِشَة شُّتُ، وقَالَ اللَّيثُ) بن سعدِ الإمام، ممَّا وصله الطَّبريُّ في "تفسيره": (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيليُ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُهريِّ، أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرُوةُ بُنُ الزُبيْرِ) بن العوَّام (١٠) أمَّه أسماء بنت أبي بكرِ الصِّدِيقِ أنَّهُ سَأَل) خالته (٣) (عَائِشَة شُتُهُ عَنْ) معنى (قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) في سورة النِّساء: ((فَإِنْ خِفْتُمُ)) بالفاء في الفرع، وفي النَّسخة المقروءة على الشَّرف الميدوميِّ: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمُ ﴾ بالواو (١٤) ﴿ أَلَهُ تُسَأَلُ) عالشه، ولأبي الوقت: (قالت»: (يَا ابْنَ أُخْتِي هِيَ البَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيَّهَا) القائم بأمورها، زاد في «تفسير الوقت: (قالت»: (يَا ابْنَ أُخْتِي هِيَ البَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيَّهَا) القائم بأمورها، زاد في «تفسير سورة النِّساء» [ح:٤٠٠٤] من رواية أبي أسامة: ووارثُها (تُشَارِكُهُ فِي مَالِهِ) زاد أبو أسامة أيضًا: عِفْدِي في المَدْقُ (٥) (فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلِيُهَا) التي هي تحت حجره (أَنْ يَتَزَوَجَهَا عَلْ مَانِ من ابن شهابٍ: يغْيِر أَنْ يُقْسِطَ) أنْ يُعْدِل (وَنِ صَدَاقِة أَيْ النِّكاح» [ح:١٥٤] من ابن شهابٍ:

<sup>(</sup>١) «بن العوَّام»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>١) «الصِّدِّيق»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) «خالته»: مثبت من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): وهي التُّلاوة.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): «العَذْق» بالفتح: النَّخلة، وبالكسر: العرجون.

<sup>(</sup>٦) في (ب): «في».

ويريد أن ينتقص من صَدَاقها (فَيُعْطِيهَا) بالنَّصب عطفًا (() على معمول ((بغير أن)) أي: يريد أن يتزوَّجها بغير أن يعطيها (مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَنُهُوا) بضم النُّون والهاء على وزن (فُعُوا) در ((تُعُيوا) بضم النُّون والهاء على وزن (فُعُوا) در ((تا بحذف لام الفعل؛ لأنَّ الأصل: ((نُهِيوا) فَنُقِلت (()) ضمَّة الياء إلى الهاء، فالتقى ساكنان (مِنَ فَحُذِفت الياء (أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ وَيَبْلُغُوا بِهِنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ) أي: طريقتهنَّ (مِنَ الصَّدَاقِ، وَأُمِرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ).

(قَالَ عُرُوة) بن الزُبير بالسَّند السَّابق: (قَالَتْ عَائِشَةُ (٣): ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتُوْا رَسُولَ اللهِ مِنَ الشَّامِ عَلَىٰ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): عبارة الشَّيخ زكريًّا: "فيعطيَها" بالنَّصب، عطفًا على "يُقسِط".

<sup>(</sup>٢) في (ص)و(ل)و(م): «فقُلِبت»، وفي هامش (ج)و(ص)و(ل): قوله: «فقُلِبت» كذا بخطُّه، وصوابه: «نُقِلت».

<sup>(</sup>٣) زيد في هامش (د) من غير علامة تصحيح: «يا بن أختي».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): قد أورد البقاعيُّ في تفسير: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَاءَ ﴾ [النَّساء: ١٢٧] الحديثَ المذكورَ في رواية البخاريِّ في «النَّكاح»، ثمَّ قال: البخاريِّ في «النَّكاح»، و«مسلم» في أواخر الكتاب، وأبي داود والنَّسائيِّ في «النَّكاح»، ثمَّ قال: وحاصلُ ذلك ما نقله الأصبهائيُ أنَّه كان الرَّجلُ في الجاهليَّة تكون عنده اليتيمةُ فيُلقي عليها ثوبه، فإذا فعل ذلك بها لم يقدر أحدُّ أن يتزوَّجها أبدًا، فإن كانت جميلةً وهوِيَها؛ تزوَّجها وأكلَ مالها، وإن كانت دميمةً منعها الرُّجالَ حتَّى تموت، فإذا ماتت ورِثَها.

<sup>(</sup>٥) في (ص): «أن»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٦) «هي»:ليس في (م).

 <sup>(</sup>٧) الذي في اليونينية أنَّ رواية أبي ذر عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: "أحدكم عَنْ يَتِيمَتِهِ"، وفي روايته عن الحَمُّويِي والمستملي:
 "أحدكم يتيمَتَهُ".

يرغبون فيهنَّ إن كنَّ جميلاتٍ ويأكلون أموالهنَّ (١)، وإِلَّا يعضلوهنَّ (١) طمعًا في ميراثهنَّ (فَنُهُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا) أي: التي (رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالقِسْطِ) بالعدل (مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ) لقلَّة مالهنَّ وجمالهنَّ، فينبغي أن يكون نكاح اليتيمتين على السَّواء في العدل، وفي الحديث: أنَّ للوليِّ أن يتزوَّج من هي تحت حجره، لكن يكون العاقد غيره، وسيأتي البحث فيه مع غيره إن شاء الله تعالى في «كتاب النِّكاح» [ح:٥١٤٠،٥٠٩١] وغيره.

وقد أخرجه أيضًا في «الأحكام» [ح: ٦٩٦٥] و «الشَّركة» [ح: ٢٧٦٣]، ومسلمٌ في «التَّفسير»(٣)، وأخرجه أبو داود في «النِّكاح» وكذا النَّسائئ.

## ٨ - باب الشَّرِكَةِ فِي الْأَرَضِينَ وَغَيْرِهَا

(باب الشَّرِكَةِ فِي الأَرْضِينَ وَغَيْرِهَا) كالعقارات والبساتين.

٢٤٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّد: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بِنُّ مُحَمَّد : حَدَّثَنَا هِ النَّهُ هُعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّ فَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَة.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسنَديُ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُ اليمانيُ، قال/: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدِ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن ٢٨٩/٤ شهابِ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريِّ (بِنُّمَّهُ) أنَّه (قَالَ: إِنَّمَا شهابِ (عَنْ أَبِي سَلَمَةً) بن عبد الرَّحمن (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريِّ (بِنُّمَّهُ) أنَّه (قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُ مِنَ الشُّوعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ) أي: في كلِّ مُشتَركٍ لم يُقسَم من الأراضي ونحوها، ومفهومه: أنَّ ما لم يُقسَم يكون بين الشُّركاء (فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ) جمع حدٍّ؛ وهو هنا ما تتميَّز به الأملاك بعد القسمة، وأصل الحدِّ: المنعُ، ففي تحديد الشَّيء منعُ خروج شيء منه، ومنع دخول غيره فيه (وَصُرِّ فَتِ الطُّرُقُ) أي: بُيِّنت مصارفها وشوارعها، و رَاءُ "صُرُفت" مُشدَّدةٌ فَلَا شَفْعة إلَّا في العقار.

والحديث قد سبق في «الشُّفعة» [ح:٢٥٥٧] بمباحثه، فليُراجَع.

<sup>(</sup>١) في (ص) و (م): "ما لهنَّ".

<sup>(</sup>۱) في (ص): «يعضلوا».

<sup>(</sup>٣) (ق التَّفسير): ليس في (م) و (ج). وفي هامش (ج): أي: في التَّفسير.

# ٩ - بابِّ إِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةً

د۳/۲۱۹ب

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا اقْتَسَمَ)(١) ولأبي ذرِّ: «قسم» (الشُّرَكَاءُ/الدُّورَ أَوْ غَيْرَهَا) كالبساتين، ولأبي ذرِّ: «وغيرها» (فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ) لأنَّ القسمة عقد لازمٌ فلا رجوع فيها (وَلَا شُفْعَةٌ) لأنَّ الشُفعة في الشَّركة لا في القسمة، لأنَّها لا تكون إلَّا في المُشاع.

١٤٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بن عَبْدِ الرَّحْمن، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﴿ ثَنَ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ مِنَ الشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بالسِّين المُهمَلة وتشديد الدَّال المُهمَلة الأولى، ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) بن زياد البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بعينِ مهُمَلة ساكنة بين ميمين مفتوحتين، ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب (٢) (عَنْ أَبِي سَلَمَة بْنِ عَبْدِ الرَّحْمن، عَنْ جَابِر بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنُ مُنَ النَّهِ عُنَا النَّبِيُّ مِنَا اللهُ عُلَا مُنا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ عَنْ جَابِر بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنُ مُنَ النَّه (قَالَ: قَضَى النَّبِيُ مِنَا اللهُ عَلَى أَنَّ الشَّفعة في مُشتَرك مشاع لم يُقسَم الحُدُودُ وَصُرِّ فَتِ الطُّرُق فَلَا شُفْعة ) دلَّ بمنطوقه صريحًا على أنَّ الشَّفعة في مُشتَرك مشاع لم يُقسَم بعد، فإذا قُسِم وتميَّزت الحقوق، ووقعت الحدود، وصُرِّ فت الطُّرق بأن تعدَّدت وحصل لنصيب كلَّ طريقٌ مخصوصٌ، لم يبق للشُفعة مجالٌ، فإن قلت: لا مطابقة بين الحديث والتَّرجمة، لأنَّ فيها لزومَ القسمة، وليس في الحديث إلَّا نفي الشُفعة، أجاب ابن المنيِّر: بأنَّه يلزم من نفي الشُفعة فيه الرُومَ القسمة، وليس في الحديث إلَّا نفي الشُفعة، أجاب ابن المنيِّر: بأنَّه يلزم من نفي الشُفعة نفي الشُفعة فيه مشاعًا، فحينئذ تعود الشُفعة.

## ١٠ - باب الإشْتِرَاكِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ

(باب) جواز (الإشْتِرَاكِ فِي الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ) بشرط خلطهما حتَّى لا يتميَّز إلَّا كدراهم (٣) سود خُلِطت ببيضٍ، وألَّا تكون الدَّراهم من أحدهما والدَّنانير من الآخر عند الشَّافعيِّ ومالكِ في المشهور عنه والكوفيِّين إلَّا الثَّوريُّ، وألَّا تختلف الصِّفة، كصِحَاحٍ ومُكسَّرةٍ عند الشَّافعيُّ،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): ضبَّب على قوله: «اقتسم» في «الفرع» و «أصله». «منه».

<sup>(</sup>٦) ابن شهاب، مثبت من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٣) في (ب): اكدارهم»، وهو تحريفٌ.

وظاهر إطلاق المؤلِّف يقتضي موافقة الثَّوريِّ (وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ)(١) والأكثرون على(١) أنَّه يصحُّ في كلِّ مثليٌّ (٣)، وهو الأصحُّ عند الشَّافعيَّة، وقيل: يختصُّ بالنَّقد المضروب(١٠).

٢٤٩٧ - ٢٤٩٨ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم، عَنْ عُثْمَانَ -يَعْنِي: ابْنَ الأَسْوَدِ-قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِم قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا المِنْهَالِ عَنِ الصَّرْفِ يَدًا بِيَدِ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكٌ لِي شَيْمًا يَدًا بِيَدِ وَنَسِينَةً، فَجَاءَنَا البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، وَسَأَلْنَا النَّبِيَّ مِنَ سُلِيامِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَخُذُوهُ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَذَرُوهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» (عَمْرُو بْنُ عَلِيِّ) بفتح العين وسكون الميم، ابن بحرٍ، الباهليُّ البصريُّ الصَّير فيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم) الضَّحَّاك بن مخلدٍ، النَّبيل، شيخ المؤلِّف أيضًا (عَنْ عُثْمَانَ - يَعْنِي: ابْنَ الأَسْوَدِ-) بن موسى بن باذان المكِّيِّ، أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِم) الأحول (قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا المِنْهَالِ) بكسر الميم وسكون النُّون، عبد الرَّحمن ابن مطعم البُنَانيَّ -بضمِّ المُوحَّدة ونونين، بينهما ألفُّ، مُخفَّفًا - البصريَّ، نزيل مكَّة (عَنِ الصَّرْفِ) وهو بيع الذُّهب بالنَّهب والفضَّة بالفضَّة، أو أحدهما بالآخر (يَدًا بِيَدٍ) أي: متقابضين في المجلس (فَقَالَ) أي: أبو المنهال (اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكٌ لِي) لم يُسَمَّ (شَيْئًا يَدًا بِيَدٍ وَنَسِيئَةً) أي: متأخِّرًا من غير تقابض (فَجَاءَنَا البَرَاءُ بْنُ عَازِبِ) ﴿ فَسَأَلْنَاهُ ) عن ذلك (فَقَالَ: فَعَلْتُ ) ذلك (أَنَا / وَشَرِيكِي ١٢٣٠/٣٥ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، وَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صِنَالِتْهِيهُ م عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا كَانَ يَدًا بِيَدِ فَخُذُوهُ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَذَرُوهُ) بالذَّال المعجمة، أي: اتركوه، وفي رواية(٥): «فَرُدُّوه» من الرَّدِّ، وفيه -كما قال ابن المنيِّر -: حجَّةٌ للقول بتفريق الصَّفقة، وأنَّه يصحُّ منها الصَّحيح، ويبطل منها الفاسد، وتُعقِّب: باحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين، وقال الحافظ ابن حجر: وفي رواية النَّسفيِّ: «ردُّوه» بدون الفاء، لأنَّ الاسم الموصول بالفعل المتضمِّن للشَّرط يجوز فيه دخول الفاء في خبره ويجوز تركه(١).

 <sup>(</sup>١) في هامش (ج): كالدَّراهم المغشوشة والتَّبر وغير ذلك.

<sup>(</sup>٢) «على»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): أي: الاشتراك.

<sup>(</sup>٤) قوله: «والأكثرون: على أنَّه يصعُّ ... يختصُّ بالنَّقد المضروب، سقط من (م).

<sup>(</sup>٥) زيد في (د): «كريمة».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): عبارة الحافظ: وحذفُها في مثل هذا وإثباتُها جائز.

## ١١ - باب مُشَارَكَةِ الذُّمِّيِّ وَالمُشْرِكِينَ فِي المُزَارَعَةِ

(باب) جواز (مُشَارَكَةِ الذِّمِّيِّ وَالمُشْرِكِينَ فِي المُزَارَعَةِ) وعطفُ «المشركين» على «الذِّمِّيّ» من ١٩٠/٤ عطف العامِّ على الخاصِّ، والمراد بـ «المشركين» المُستأمنون، فيكونون في معنى أهل الذِّمَّة/.

٢٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﴿ ثَالَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَا عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا جُويْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ) تصغير (١) جارية، الضُّبَعيُّ، بضمَّ المُعجَمة وفتح المُوحَّدة (عَنْ نَافِع) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ) أي: ابن عمر (ﷺ) وعن أبيه أنَّه (قَالَ: أَعْظَى رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّعِيمُ أرض (١) (خَيْبَرَ اللهِ اللهُ وَكَانُوا أهلَ ذَمَّةٍ (أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا) أي: بياض أرضها (وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) اليَهُودَ) وكانوا أهلَ ذَمَّةٍ (أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا) أي: بياض أرضها (وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) من زرع، وإذا جاز مشاركة الذَّمِّيِّ في المُزارَعة جاز في غيرها، خلافًا لأحمد ومالك إلَّا أنَّه أجاز إذا كان يتصرَّف بحضرة المسلم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحلُّ، كالرِّبا وثمن الخمر والخنزير، وأُجيب بمشروعيَّة أخذ الجزية منهم مع أنَّ في أموالهم ما فيها، وبمعاملته مِنَاسُهِيمُ عهود خيبر، وأُلِحقَ بالذِّمِيِّ المشركُ، نعم مذهب الشَّافعيَّة يُكرَه مشاركة الذِّمِيِّ ومن لا يحترز من الرِّبا ونحوه -كما نقله ابن الرِّفعة عن البندنيجيِّ - لما في أموالهما من الشُّبهة.

#### ١٢ - باب قِسْمَةِ الغَنَم وَالعَدْلِ فِيهَا

(باب قِسْمَةِ الغَنَمِ) ولأبوي ذرِّ والوقت: «قسم الغنم» (وَالعَدْلِ فِيهَا).

٢٥٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَبُّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ مِنْ م

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البَغْلانيُّ -بفتح المُوحَّدة وسكون المُعجَمة- الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الفهميُّ، أبو الحارث، المصريُّ، الإمام المشهور (عَنْ

<sup>(</sup>۱) في (د): ابتصغيرا.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): فيه تغييرُ إعراب المتن.

يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) أبي رجاء البصريّ، واسم أبيه سُوَيدٌ (عَنْ أَبِي الخَيْر) مِرْثَد -بالميم والمُثلَّثة، بوزن حِمْير(١)- ابن عبدالله اليزنيِّ، بالتَّحتيَّة والزَّاي والنُّون (عَنْ عُقْبَةَ بْن عَامِر) الجهنيِّ ( بِنَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسَمِيمِ مَا عُطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ضَحَايَا، فَبَقِي عَتُودًى أي: منها، والعَتُود -بفتح العين المُهمَلة وضمّ المُثنَّاة الفوقيَّة-: ما بلغ سنةً، وقال في «المشارق»: هو من ولد المعز إذا بلغ السِّفاد(١)، وقيل: إذا قوي(٣) وشبٌّ (فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللهِ مِنَاسُمِيمٌ ، فَقَالَ: ضَحِّ بِهِ أَنْتَ) واستدلَّ به: على أنَّه يجزئ في الأضحية الجَذَع من المعز، وإذا جاز ذلك منه/ فمن الضَّأن أُولي، وقد دلَّت رواية النَّسائيِّ من طريق معاذ بن عبد الله بن خبيبِ ٢٣٠٠/٣٠ب عن عقبة بن عامر على الضَّأن صريحًا، ولفظه...(١).

وبقيَّة المبحث(٥) في ذلك تأتي -إن شاء الله تعالى - في «الأضحية» [ح: ٥٥٥٥] وتبويب البخاريِّ بقوله: «قسمة الغنم والعدل فيها» يدلُّ على أنَّه فهم أنَّ هذه القسمة هي القسمة المعهودة(٦) التي يُعتَبر فيها تسوية الأجزاء، وفيه نظرٌ لأنَّه صِلى الله على أمَّا أمره بتفرقة غنم على أصحابه، فإمَّا أن يكون بَالِيَسَة الله عين ما يعطيه لكلِّ واحدِ(٧) منهم، وإمَّا أن يكون وكل ذلك إلى رأيه من غير تقييد عليه بالتَّسوية(^)، فإنَّ في ذلك عسرًا وحرجًا، والغنم لا يتأتَّى فيها قسمة الأجزاء، ولا تُقسَم(٩) إلَّا بالتعديل، ويحتاج ذلك في الغالب إلى ردِّ؛ لأنَّ استواء قسمتها(١٠) على التَّحرير بعيدٌ، والظَّاهر أنَّ هذه الغنم كانت للنَّبيِّ مِن الشِّعيام، وقسمتها بينهم على سبيل التَّبرُّع.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قوله: «بوزن حِمْيَر» كذا بخطِّه، والَّذي في «جامع الأصول» وغيره: «مَرْثَد» بفتح الميم وسكون الرَّاء وفتح المثلُّثة.

<sup>(</sup>٢) في (ص): «الفساد»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) في (د): «بلغ».

<sup>(</sup>٤) بياضٌ في جميع النُّسخ، وفي هامش (ج) و(ص) و(ل): بيَّض له المؤلِّف، ومتنه: قال: "ضحَّينا مع رسول الله مِنْ الله مِن بجذع من الضَّأن».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و(د): «البحث».

<sup>(</sup>٦) في هامش (د): «غير القسمة المعهودة»، من غير تصحيح عليها.

<sup>(</sup>٧) في (ص): «أحدِ».

<sup>(</sup>٨) في (د): «بالسّويّة».

<sup>(</sup>٩) في (د): «قسمة».

<sup>(</sup>١٠) في (د): (قيمتها)، وهو تحريف.

وهذا الحديث قد سبق في أوَّل «الوكالة» [ح: ٢٣٠٠]، وأخرجه مسلمٌ والنَّسائيُّ والتَّرمذيُّ في «الأَضاحي».

# ١٣ - باب الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ وَيُذْكَرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شَيْنًا فَغَمَزَهُ آخَرُ، فَرَأَى عُمَرُ أَنَّ لَهُ شَرِكَةً.

(باب الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ) ممَّا يجوز تملُّكه (وَيُذْكَرُ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه، فيما(١) وصله سعيد بن منصور (أَنَّ رَجُلًا) لم يُسَمَّ (سَاوَمَ شَيْئًا فَغَمَزُهُ آخَرُ) حتَّى اشتراه (فَرَأَى عُمَرُ) ﴿ اللّهِ وصله سعيد بن منصورِ (أَنَّ رَجُلًا) لم يُسَمَّ (سَاوَمَ شَيْئًا فَغَمَزَهُ آخَرُ) حتَّى اشتراه (فَرَأَى عُمَرُ) ﴿ اللّهِ وصله سعيد بن منصورِ (أَنَّ رَجُلًا) لم يساوم اكتفاءً بالإشارة مع ظهور القرينة عن الصِّيغة، وإلى هذا ذهب مالكُ رُاثِينَ وقال أيضًا في السِّلعة تُعرَض للبيع فيقف (٣) من يشتريها للتِّجارة، فإذا اشتراها واحدٌ منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه؛ لأنَّه انتفع بتركه الزِّيادة عليه.

70·۱ – حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ، عَنْ وَهُمِ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ، عَنْ وَهُمِتُ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِشَامٍ - وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النّبِيَّ مِنَاسْهِ مِنَاسَهُ وَدَعَا لَهُ لَهُ وَمَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزَّبَيْرِ الْبَيِّيِ مِنَاسُهِ مِنَا اللهِ بَنْ هِمَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزَّبَيْرِ الْبَيِّ مُ مَعْبَدٍ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزَّبَيْرِ الْبَيْلُ مِنَ اللهِ بَنَ مَعْبَدٍ: أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ، فَيَشْتِرِي الْقَبْمُ وَلَانِ لَهُ: اشْرَكْنَا، فَإِنَّ النَّذِي مِنَى الْعَيْمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ) أبو عبد الله الأمويُّ، مولاهم الفقيه المصريُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ) القرشيُّ مولاهم أبو محمَّدِ المصريُّ، الفقيه الحافظ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد أيضًا (سَعِيدٌ) هو ابن أبي أيُّوب مقلاصٍ، الخزاعيُّ (عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ) بضمَّ الزَّاي وسكون الهاء، و«مَعْبَدٍ» بفتح الميم (٤) والمُوحَّدة، بينهما عينٌ مُهمَلةٌ ساكنةٌ، القرشيِّ التَّيميِّ، أبو (٥) عقيل

<sup>(</sup>١) في (د): ﴿ممَّا».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): ﴿ رَبُّنَّا كِمِ ﴾.

<sup>(</sup>٣) في (د): «فيُوقَف».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): سقط من خطِّ المؤلِّف: «الميم».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «أبي».

الممدنيُ نزيل مصر (عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ هِشَامٍ) واسم جدِّه (١١ زهرةُ بن عثمان (وَكَانَ قَدْ أَذْرَكَ النَّبِيُ مِنْ اللهِ عِنْ اللهِ عِنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عِلَى اللهُ عَلَى ا

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «اشركنا» لكونهما طلبا منه الاشتراك في الطَّعام الذي اشتراه، فأجابهما إلى ذلك وهم من الصَّحابة، ولم يُنقَل عن غيرهم ما يخالف ذلك، فيكون حُجَّة، والجمهور على صحَّة الشَّركة في كل ما يُتملَّك، والأصحُّ عند الشَّافعيَّة اختصاصها بالمثليِّ، لكن من أراد الشَّركة مع غيره في العروض المتقوَّمة باع أحدهما نصف عرضه بنصف

<sup>(</sup>۱) نبَّه الشيخ قطة رائيُّ إلى خلل في العبارة فقال: قوله: «واسم جدِّه...» إلى آخره، لعلَّ الأصوب حذف هذه العبارة واسم جدِّه» عائدًا على عبد الله، فيصحُّ إن كان نسبه في الواقع كذلك. تأمل. انتهى.

<sup>(</sup>٢) في (ص): «فيتلَّقاه»، والمثبت موافقٌ لما في «البونينيَّة».

<sup>(</sup>٣) «البَيْنُم»: ليس في (د)، وزيد فيها: «وهو الذي في «اليونينيَّة» لا غير»، وليس بصحيح، وسيأتي لاحقًا في موضعه.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): "فتح الإله": [و "رُبَّما"] يحتمل أنَّها للتَّقليل، ويحتمل أنَّها للتَّكثير، على وزان الآية، [مراده: قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ١]] والثَّاني أشبهُ بالسَّياق.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): «الرَّاحلة»: البعير القويُّ المختار للرُّكوب، الذَّكر والأنثى، فهاؤها للمبالغة. «فتح الإله».

عرض صاحبه وتقابضا، أو باع كلُّ منهما بعض<sup>(۱)</sup> عرضه لصاحبه بثمنٍ في الذِّمَّة، وتقابضا -كما صرَّح به في «الرَّوضة» - وأذن بعد ذلك كلُّ منهما للآخر في التَّصرُّف، سواءً تجانس العرضان أم اختلفا، وإنَّما اعتبر التَّقابض ليستقرَّ الملك، وعن المالكيَّة: تُكرَه الشَّركة في الطَّعام، والرَّاجح عندهم الجواز.

#### ١٤ - باب الشَّرِكَةِ فِي الرَّقِيقِ

(باب الشَّرِكَةِ فِي الرَّقِيقِ) بفتح الشِّين وكسر الرَّاء.

٣٥٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِثُنَّهُ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَا لَنَهِ مَالٌ قَدْرَ ثَمَنِهِ يُقَامُ قِيمَةً مِنَا لَهُ مَالٌ قَدْرَ ثَمَنِهِ يُقَامُ قِيمَةً عَدْلٍ وَيُعْظَى شُرَكَاؤُهُ حِصَّتَهُمْ وَيُخَلَّى سَبِيلُ المُعْتَقِ».

وبه قال (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا جُويْرِيةُ بْنُ أَسْمَاءَ) الضَّبَعيُ (١) (عَنْ نَافِعِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنَ السَّهِ عِنَ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ عَلَى مَعلَّقه وهو الرَّاء: نصيبًا، قال ابن دقيق العيد: وهو في الأصل مصدرٌ لا يقبل العتق، وأُطلِق على متعلِّقه وهو المُشتَرك، وعلى هذا لابدَّ من إضمار تقديرُه: جزءٌ مشتركٌ أو ما يقارب ذلك؛ لأنَّ المُشتَرك في الحقيقة هو جملة العين، أو الجزء المُعيَّن منها إذا أُفرِد بالتَّعيين كاليد والرِّجل مثلًا (١٠)، وأمّا النَّصيب المُشاع فلا اشتراك فيه. انتهى. وحينئذ فيكون من إطلاق المصدر على المفعول (٥٠)، أو من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو أُطلِق الكلُّ على البعض، وهذا موضع التَّرجمة ؛ لأنَّ الإعتاق مبنيُّ (١) على صحَّة الملك، فلو لم تكن الشَّركة في الرَّقيق صحيحةً لَمَا ترتَّب عليها

<sup>(</sup>۱) في (د): النصف.

<sup>(</sup>٢) في (د): ﴿ الضَّبِّيُّ ﴾ ، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) «المعجمة»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): أي: مشتركة بين المالكين، وأمَّا الجزء الشَّائع فهو حصَّة أحدهما، لا مشترك بينهما كما ذكره.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): قوله: «فيكون مِن إطلاق المصدر على المفعول» قضيَّة جعلِه مقابلًا لِما بعده: أنَّ التَّأُويل به لا يحتاج معه إلى تقدير، و «فيه»: لأنَّه لم يعتق المشترك بتمامه، على أنَّ هذا الوجه لا يُفهَم في كلام ابن دقيق العيد؛ فليُتأمَّل. ﴿ع شُ».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): بخطُّه: يُبنى.

صحّة العتق، وفي رواية سبقت [ح:١٤٩١]: «من أعتق شقصًا» وفي أخرى [ح:١٤٩١]: «شقيصًا» (لَهُ فِي مَمْلُوكِ) شاملٌ للذَّكر والأنشى (وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ) بضمَّ أوَّله وكسر المُثنَّاة الفوقيَّة (كُلَّه) قال في «المصابيح»: الغالب على «كلِّ» أن تكون تابعة نحو: جاء القوم كلُهم، وحيث تخرج عن التَّبعيَّة فالغالب ألَّ يعمل فيها إلَّا الابتداء، ووقعت/ هنا في غير الغالب، قال: ويحتمل أن يجري (١١) فيه د٣/١٦٠ على غير الغالب بأن يجعل «كلَّه» تأكيدًا لضمير محذوف، أي: يعتقه كلَّه بناءً على جواز حذف المُؤكَّد وبقاء التَّأكيد، وقد قال به إماما أهل العربيَّة (١١)-الخليل وسيبويه انتهى. وظاهر الحديث: أنَّه لا فرق بين أن يكون المعتق والشَّريك والعبد مسلمين أو كفَّارًا أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفَّارًا، وبه قال الشَّافعيَّة (١٣)، وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شركًا له من عبد مسلم، هل يسري عليه أم لا؟ وقال المالكيَّة: إن كانوا كفَّارًا فلا سراية، وإن كان المعتق كافرًا وون شريكه فهل يسري عليه أم لا؟ أو يسري فيما إذا كان العبد مسلمًا دون ما إذا كان كافرًا؟ ثلاثة أوال، وإن كانا كافرين والعبد مسلمًا فروايتان، وإن كان المعتق/مسلمًا سرى عليه بكلً حالو.

(إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدْرَ ثَمَنِهِ يُقَامُ) عليه (قِيمَةَ عَدْلٍ) بفتح العين؛ أي (٤): قيمة استواء لا زيادة فيه (٥) ولا نقص، و «قيمة » نُصِب على المفعول المطلق (٦) (وَيُعْظَى) بضم أوَّله وفتح ثالثه للمفعول (شُرَكَاوُهُ) رفعُ نائبٍ عن الفاعل (٧) (حِصَّتَهُمُ (٨) نُصِب على المفعوليَّة (وَيُخَلَّى سَبِيلُ المُعْتَقِ) (٩) بفتح التَّاء (١٠) الفوقيَّة، و «يُخلَّى» مبنيُّ (١١) للمفعول، و «سبيلُ» نائب الفاعل.

<sup>(</sup>۱) في (د): «يخرج».

<sup>(</sup>٢) في (د): «اللُّغة».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): ومثلهم الحنفيّة.

<sup>(</sup>٤) في (ص): «أو».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «فيها».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): «المطلق» سقط من قلم المصنّف أداة التّعريف، وقوله: «عن المفعول» كذا بخطّه، والأولى: نائب عن الفاعل.

<sup>(</sup>٧) في (ص) و(م): «المفعول»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٨) في (م): اصحَّته ١، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٩) في (ب): «العتق»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>١٠) ﴿التَّاءِ ﴾: ليس في (د).

<sup>(</sup>١١) في (ص) و(م): "مبنيًّا".

٢٥٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَبِيْكِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الشَّيْرِ عُلْ أَعْنَقَ شِقْصًا فِي عَبْدِ أُعْتِقَ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالَ، وَإِلَّا يُسْتَسْعَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعَمَانِ) محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ البصريُّ، المُلقَّب بعارمٍ، قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمِ) الأزديُّ البصريُّ، وثقه ابن معينِ، وضعَّفه في قتادة خاصَّة، ووثقه النَّسائيُ، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ، وقال ابن سعدِ: ثقةٌ إلَّا أنَّه اختلط في آخر عمره (١٠). انتهى. ولم يحدِّث في حال اختلاطه، واحتجَّ به الجماعة، ولم يُخرِج له البخاريُّ عن قتادة إلَّا أحاديث تُوبع فيها (عَنْ قَتَادَة) بن دعامة (عَنِ النَّصْرِ) بسكون (١٠) الضَّاد المعجمة (بْنِ أَنسِ) الأنصاريِّ (عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكِ) بفتح المُوحَّدة وكسر الشِّين في الأوَّل، وفتح النُّون وكسر الهاء وبعد التَّحتيَّة كافَّ في الثَّاني، السَّلوليُّ (١٠) (عَنْ أَعْنَقَ شِقْصًا) بكسر الشِّين، زاد السَّلوليُّ (١٠) (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شُلِّنَ، عَنِ النَّبِيِّ سَلَاشِيمِ أَللهُ (قَالَ: مَنْ أَعْنَقَ شِقْصًا) بكسر الشِّين، زاد في غير رواية (١٤) أبي ذرِّ: (الله) (في عَبْدِ أُعْتِقَ كُلُهُ) بضمِّ الهمزة (إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن له مال (يُسْتَسْعَ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح العين من غير إشباع مبنيًّا للمفعول، مجزومٌ على الأمر (١٠) بحذف حرف العلَّة، ولأبي ذرِّ: (يُستسعَى) بإشباع الفتحة، وفي أخرى: ((استُسعِي) بألف وصلِ بحذف حرف العلَّة، ولأبي ذرِّ: ((يُستسعَى) بإشباع الفتحة، وفي أخرى: ((استُسعِي) بألف وصلِ بحذف حرف العوقيَّة وكسر العين وفتح الياء (١٠)، والمعنى: أنَّه يكلف العبد الاكتساب لقيمة نصيب الشَّريك، حال كونه (غَيْرَ مَشْقُوقِ عَلَيْهِ) بل مُرقَّهًا مُسامَحًا.

ويأتي إن شاء الله تعالى في «العتق» [ح:٢٥٢٦] ما في ذلك من البحث، وقد سبق الحديث قريبًا [ح:٢٩٢١] والله الموفِّق والمعين.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قوله: «إلَّا أنَّه اختُلِط» كذا ضبطه المصنِّف بالقلم مبنيًّا للمفعول، والَّذي في «القاموس»: «واختَلَطَ الرَّجل»: فسد عقلُه.

<sup>(</sup>٦) في (م): "بكسر"، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «السَّلُوليُّ» بفتح السِّين المهملة وضمَّ اللَّام الأولى. «ترتيب».

<sup>(</sup>٤) في (د): "في رواية غير".

 <sup>(</sup>٥) في هامش (ج): قوله: «على الأمر» كذا بخطه، وفيه تأمُّل، بل هو مجزومٌ في جواب (إن على حدِّ قوله تعالى:
 ﴿ إِلَا تَغْمَلُوهُ تَكُنُ فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الانفال: ٧٧].

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): كذا في «اليونينيَّة» و «فرعها»: «وَإِنْ لا نُسْتَسْعَى» بكسر الهمزة بعدها نون، وبحذف النُون أيضًا. «منه».

#### ١٥ - باب الإشْتِرَاكِ فِي الهَدْي وَالبُدْنِ، وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي هَدْيِهِ بَعْدَمَا أَهْدَى

(باب الإشْتِرَاكِ فِي الهَدْيِ) بسكون الدَّال: ما يُهدَى إلى الحرم من النَّعم (وَالبُدْنِ) بضمَّ المُوحَّدة/وسكون المهملة، من عطف الخاصِّ على (١) العامِّ (وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ) ولأبي د٣١/٣١ ذرِّ: «الرَّجل رجلًا» (فِي هَدْيِهِ بَعْدَمَا أَهْدَى) هل يجوز ذلك أم لا؟

٢٥٠٥ - ٢٥٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو النُعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَیْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ جُرَیْجٍ، عَنْ عَظَاءِ، عَنْ جَابِرٍ.

وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ البَّيُّ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُ سِنَاسْطِيمُ صُبْحَ رَابِعَةِ مِنْ ذِي الحَجَّةِ مُهِلِّينَ بِالحَجِّ لَا يَخْلِطُهُمْ شَيْءٌ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرْنَا فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةٌ، وَأَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا، فَفَشَتْ فِي ذَلِكَ الفَّالَةُ، قَالَ عَطَاءٌ: فَقَالَ جَابِرٌ: فَيَرُوحُ أَحَدُنَا إِلَى مِنَى وَذَكَرُهُ يَقْطُو مَنِيًّا؟! فَقَالَ جَابِرٌ بِكَفِّهِ، فَبَلَغَ النَّبِيَ مِنَاسُطِيمِ فَقَالَ جَابِرٌ، فَيَرُوحُ أَحَدُنَا إِلَى مِنَى وَذَكَرُهُ يَقْطُو مَنِيًّا؟! فَقَالَ جَابِرٌ بِكَفِّهِ، فَبَلَغَ النَّبِيَ مِنَاسُطِيمِ فَقَالَ جَابِرٌ بِكَفِّهِ، فَبَلَغَ النَّبِي مَنَاسُطِيمِ فَقَالَ عَطَاءٌ: فَقَالَ : «بَلَغَنِي أَنَّ أَقُوامًا يَقُولُونَ: كَذَا وَكَذَا، وَاللهِ لأَنَا أَبَرُ وَأَتْفَى للهِ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلاَ أَنَّ مَعِي الهَدْيَ لأَخْلَلْتُ»، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ أَنِي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلا أَنَّ مَعِي الهَدْيَ لأَخْلَلْتُ»، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ ابْنِ جُعْشُمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هِي لَنَا أَوْ لِلأَبَدِ؟ فَقَالَ: «لَا بَلْ لِلأَبَدِ»، قَالَ: وَجَاءَ عَلِي بُنُ أَبِي طَالِبٍ جُعْشُم فَقَالَ: وَقَالَ الآخَرُ: لَبَيْكَ بِمَا أَهْلَ بِهِ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُطِيمٍ ، وَقَالَ الآخَرُ: لَبَيْكَ بِحَجَةِ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُطِيمٍ مِاللهُ فِي الهَدْي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُعْمَانِ) عارمٌ محمَّد بن الفضل قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ) اسم جدًه درهم (۱)، الأزديُ (۱) الجهضميُ، أبو إسماعيل البصريُ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ) بضمَّ الجيم الأولى وفتح الرَّاء (عَنْ عَظاء) هو ابن أبي رباحٍ أسلمَ، القرشيِّ مولاهم أحد أعلام التَّابعين (عَنْ جَابِر) هو ابن عبدالله الأنصاريِّ (وَعَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان، عُطِف على قوله: "عطاءِ" لأنَّ ابن جريج سمع منهما، لكن قال الحافظ ابن حجر راشُّ: الذي يظهر لي أنَّ ابن جريجٍ عن طاوس منقطعٌ، فقد قال الأئمَّة: إنَّه لم يسمع من مجاهدِ ولا من عكرمة، وإنَّما أرسل عنهما، وطاوسٌ من أقرانهما، وإنَّما سمع من عطاء لكونه تأخَّرت عنهما وفاته نحو عشر سنين (۱) (عَنِ ابْنِ

<sup>(</sup>۱) في (ص) و (م): «بعد».

<sup>(</sup>۱) زیدنی(د): «وهو».

<sup>(</sup>٣) في (د): «الأسديُ»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) في فتح الباري: «عشرين سنة».

عَبّاسِ البّيُّ (١) قَالَ) ولأبي ذرِّ وكريمة: (قالا) أي: جابرٌ وابن عبّاسٍ: (قَدِمَ النّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ ) أي: مكّة (صُبْحَ رَابِعَةِ) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: (لمّا قدم النّبيُ مِنَاشِعِيمُ وأصحابه صبح رابعةٍ) (مِنْ ذِي الحَجّةِ) حال كونهم (مُهِلّينَ) مُحْرِمين، وجُمِع على رواية من أسقط لفظ (أصحابه) باعتبار أنَّ قدومه بَالبِيّناة النّف مستلزمٌ لقدوم أصحابه معه، وأمّا على إثباته فواضحٌ، وللحَمُّويي: ((مهلُّون)) بالرَّفع، خبر مبتدأ محذوف، أي: هُمْ مُحْرِمون (بِالحَبِّ لا يَخْلِطُهُمْ) بفتح الياء وسكون الخاء المعجمة وكسر اللّام (شَيْءٌ) من العمرة، أي: في وقت الإحرام (فَلَمَّا قَدِمْنَا) أي: مكَّة -شرَّفها الله تعالى وجعلنا من ساكنيها - (أَمَرَنَا) بَالِفَاء والشِّين المعجمة والفتحات، أي: فشاعت وانتشرت (فِي ذَلِكَ) أي: في نسَائِنَا (القَالَةُ) بالقاف واللَّم، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: ((المقالة) بزيادة ميم قبل القاف، فسخ الحجِّ إلى العمرة (القَالَةُ) بالقاف واللَّام، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: ((المقالة) بزيادة ميم قبل القاف، فسخ الحجِّ إلى العمرة (القَالَةُ) بالقاف واللَّام، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: ((المقالة) بزيادة ميم قبل القاف، أي: مقالة النّاس لاعتقادهم أنَّ العمرة غير صحيحة في أشهر الحجِّ، وأنَّها من أفجر الفجور.

(قَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح بالسَّند(٤) السَّابق: (فَقَالَ جَابِرٌ) الأنصاريُّ: (فَيَرُوحُ) استفهامٌ ١٩٣/٤ تعجُّبيُّ محذوف الأداة، أي: أفيروح (أَحَدُنَا/ إِلَى مِنَى) أي: محرمًا بالحجِّ (وَذَكَرُهُ) لقرب عهده من الجماع(٥) (يَقْطُرُ مَنِيًّا؟!) وهو من باب المبالغة (فَقَالَ جَابِرٌ بِكَفِّهِ)(١) أي: أشار به إلى التَّقَطُر(٧)، وإنَّما أشار إلى ذكره استهجانًا لذلك الفعل ولذا واجههم بَيْلِيَسِّة إلِيَّم بقوله الآتي: «لاَنا أَبَرُ وأتقى»، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «يَكُفُه (٨)» وهو من: كَفَّه، إذا منعه، أي: قال جابرٌ ذلك والحال أنَّه يكفُّه (فَبَلَغ) ذلك الذي صدر منهم من القول (النَّبِيَّ مِنَاشِيامُ فَقَامَ) حال كونه والحال أنَّه يكفُّه (فَبَلَغ) ذلك الذي صدر منهم من القول (النَّبِيَّ مِنَاشِيامُ فَقَامَ) حال كونه (أَبَرُ وَأَتَقَى للهِ) بَرَجُلَ (مِنْهُمْ) وفي الفرع علامة السُّقوط على لفظ الجلالة الشَّريفة، وثبت في (أَبَرُ وَأَتَقَى للهِ) بَرَجُلَ (مِنْهُمْ) وفي الفرع علامة السُّقوط على لفظ الجلالة الشَّريفة، وثبت في

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «عنهما»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

 <sup>(</sup>٢) "إلى": جاء في (ب) بعد لفظ: "أن"، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٣) بياضٌ في (م) بمقدار كلمتين.

<sup>(</sup>٤) في (د): "بالإسناد".

<sup>(</sup>٥) في (ص): "بالجماع".

<sup>(</sup>٦) في (م): «بكفَّيه»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٧) في (د): «التّقطير».

<sup>(</sup>٨) في (ب): ﴿بكفُّهُ ﴾، وهو تصحيفٌ.

أصله (وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ) أي: لو عرفت في أوَّل الحال ما عرفت في آخره من جواز العمرة في أشهر الحجِّ (مَا أَهْدَيْتُ) أي: ما سقت الهدي (وَلُولًا أَنَّ مَعِي الهَدْيَ لأَخْلَلْتُ) من الإحرام، لكن امتنع الإحلال لصاحب الهدي، وهو المفرد أو القارن حتَّى يبلغ الهدي محلَّه، وذلك في أيَّام النَّحر لا قبلها (فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْن جُعْشُم) بضمِّ الجيم والمُعجَمة، بينهما عينٌ مُهمَلةً، المدلجئ الصّحابيُّ الشّهير (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هِيَ) أي: العمرة في أشهر الحجِّ (لَنَا) أي: خاصَّةً (أَوْ(١) لِلأَبَدِ؟ فَقَالَ) بَالِيَقِيرَ الِنَا) أي: ليست لكم خاصَّةً (بَلْ) هي (لِلأَبَدِ) أي: إلى يوم القيامة ما دام الإسلام (قَالَ) جابرٌ: (وجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِب) رَاهِم، أي: من اليمن (فَقَالَ أَحَدُهُمَا) وهو جابرٌ: (يَقُولُ) عليٌّ: (لَبَّيْكَ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ عَرُّ ) وهو ابن عبَّاس: يقول عليُّ البُّنُمُ: (لَبَّيْكَ بِحَجَّةِ رَسُولِ اللهِ صِنَاسُهِ مِنَ اللهِ عَلَى اللهُ وقال الأولى في رواية أبى ذرِّ (فَأَمَرَ النَّبِيُّ) بإسقاط ضمير النَّصب، ولأبي ذرِّ: «فأمره رسول الله» (سِنَالله عليه مَانْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ) أي: يثبت عليه (وَأَشْرَكَهُ) بفتح الهمزة والرَّاء، أي: أشرك مِن السَّمية عليًّا (فِي الهَدْي) قال في «فتح الباري»: فيه بيان أنَّ الشَّركة وقعت بعد ما ساق النَّبيُّ مِنَاسْطِيمِ الهدي من المدينة، وهو ثلاثٌ وستُّون بدنةً (٣)، وجاء عليٌّ من اليمن إلى النَّبيِّ مِنَى السُّريم معه سبعٌ وثلاثون بدنةً، فصار جميع ما ساقه النَّبِيُّ سِنَاسْمِيرِ مَ من الهدي مئة بدنة وأشرك عليًّا معه فيها. انتهى. وقال المُهلَّب: ليس في حديث الباب ما ترجم به من الاشتراك في الهدي بعد ما أهدى، بل لا يجوز الاشتراك(٤) بعد الإهداء ولا هبته ولا بيعه، والمراد منه: ما أهدى عليٌّ من الهدي الذي كان معه عن رسول الله مِنَى الشَّه مِنَى السَّمار الله وجعل له ثوابه، فيحتمل أن يفرد بثواب ذلك الهدي كلِّه، فهو شريكٌ له في هديه؛ لأنَّه أهدى

<sup>(</sup>١) في (ص): «أم»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) (وقال»: مثبت من (س)، وضُرِب عليها في (د)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): عبارة "فتح الإله": "فنحر ثلاثًا وستِّين بدنة بيده" واقتصر عليها إعلامًا لهم بأنَّه يُتوقَى على رأس ثلاثٍ وستِّين سنة؛ كما هو الأصحُّ في عمره، "ثمَّ أعطى عليًا السِّكِّين فنحر ما غبر" أي: ما بقي "مِن هَذْيِه الَّذي هو مئة بدنة"، وأشركه في هديه حقيقة بأن أعطاه بعضه ليذبحه عن نفسه، وقال القاضي عياض: لم يكن شريكًا حقيقيًّا، بل أشركه في مجرَّد ذبح بعضه، وأقول: يصحُّ أن يكون المراد أنَّه أشركه في ثواب هَذْيه؛ لأنَّ الهَدى يُعظَى أحكام الأُضحية، ومنها: أنَّه يجوز إشراكُ الغير في ثوابها.

<sup>(</sup>٤) في (ص) و(م): «الإشراك».

عنه بَلِيْسِلة الرَّكُمُ متطوِّعًا من ماله، ويحتمل أن يشركه في ثواب هدي واحدٍ، فيكون بينهما إذا كان متطوِّعًا(١)كما ضحَّى مِنَاسَّ عِنه وعن أهل بيته بكبش، وعمَّن لم يضحِّ من أمَّته بآخر(١) وأشركهم في ثوابه، فجعل ضمير الفاعل في «أشرك» لعلى ينهج لا لرسول الله مِنها شعيرهم، وقال د٣٣/٣٠ القاضي عياضٌ: عندي أنَّه لم يكن شريكًا حقيقةً بل أعطاه قدرًا يذبحه، والظَّاهر أنَّه مِنْ الشَّعيُّ الم نحر البدن التي جاءت من المدينة، وأعطى عليًّا من البدن التي جاء بها من اليمن.

#### ١٦ - باب مَنْ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الغَنَم بِجَزُورِ فِي القَسْم

(باب مَنْ عَدَلَ عَشْرًا) ولأبوي ذرِّ والوقت وابن عساكر والأَصيليِّ: «عشرةً» (مِنَ الغَنَم بِجَزُورٍ فِي القَسْم) بفتح القاف.

٢٥٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِع ابْنِ خَدِيج بِ اللهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ مِنَ السِّيام بِذِي الحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِبِلَّا، فَعَجِلَ القَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا القُدُورَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ مِنْ شَعِيمُ فَأَمَرَ بِهَا فَأَكْفِئَتْ، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الغَنَم بِجَزُودٍ، ثُمَّ إِنَّ بَعِيرًا مِنْهَا نَدَّ وَلَيْسَ فِي القَوْمِ إِلَّا خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ فَحَبَسَهُ بِسَهْمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ الشَّعِيَّم: "إِنَّ لِهَذِهِ البَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»، قَالَ: قَالَ جَدِّي: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَرْجُو -أَوْ نَخَافُ- أَنْ نَلْقَى العَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَّى، أَفَنَذْبَحُ بِالقَصَبِ؟ فَقَالَ: «اعْجَلْ أَوْ أَرْنِي، مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنَّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الحَبَشَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» (مُحَمَّدٌ) غير منسوبٍ، وعند ابن شبُّويه: «محمَّد بن سلام) قال: (أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجرَّاح، الرُّؤَاسيُّ -بضمِّ الرَّاء ثمَّ همزةٍ ثمَّ سينِ مُهمَلةٍ - الكوفيُّ (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ (عَنْ أَبِيهِ) سعيد بن مسروقٍ الثَّوريِّ (عَنْ عَبَايَةَ بْن رِفَاعَةَ) بفتح عين «عَباية»، وكسر راء «رِفاعة» (عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجِ ﴿ لَهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَى الشَّعِيمُ مِنِي الحُلَيْفَةِ(٣) مِنْ تِهَامَةً) خرج بقيد «تهامة» ميقاتُ أهل المدينة (فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِبِلًا) و لأبوي الوقت

في غير (ب) و(س): «تطوّعًا».

<sup>(</sup>٢) «بآخر»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): وهي بين حادّة وذات عرق؛ كما في «التّرتيب».

وذرُّ: «أو إبلًا» (فَعَجِلَ القَوْمُ) بكسر الجيم (فَأَعُلُوًا (١) بِهَا) أي: بلحوم ما أصابوه (القُدُورَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عِلَا اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عَدَلُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

<sup>(</sup>۱) في (م): «فأعلوا»، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٢) في غير (ص): «فعدل»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): كذا في «اليونينيَّة» مضبوط بتحريك الشِّين من «عشَرًا» كما ترى، وصَحَّحَ عليه ثِنتينِ كما ترى؛ فليُعلَم، والَّذي رأيتُه في «الفرع المزِّيِّ» الَّذي فاقَ أصلَه: «عَشْرًا» بفتح فسكون، وصحَّح عليه مرَّتين.

<sup>(</sup>٤) في (د): «نخافه»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) في (ص)و(م): ﴿استُعمِلَتُ ٩.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): عبارة «المصابيح» في «الذَّبائح والصَّيد»: «إعجَل» بهمزة وصلِ تُكسَر في الابتداء وجيم مفتوحة، و «أَرِن» مثل: «أَقِم» كذا لبعضهم، وعند الأصيليِّ: «أَرِني» بهمزة قطع مفتوحة وراء مكسورة ونون وقاية بعدها ياء المتكلِّم.

<sup>(</sup>٧) في (ص) و (م): «وهو».

<sup>(</sup>٨) في هامش (ج): قوله: «الضَّمير في فكلوا» لا يظنُّ هنا ضمير، وإنَّما سَرَى إليه ممَّا تقدَّم في «باب قسمة الغنم».

على «ما»، ولابد من رابط يعود على «ما» من الجملة أو ملابسها فيُقدّر، أي: فكلوا مذبوحه، ويحتمل أن يُقدّر ذلك مضافًا إلى «ما» ولكنّه حُذِف، والتَّقدير: مذبوح ما أنهر الدَّم وذُكِر اسم الله عليه فكلوه (لَيْسَ السِّنَ وَالظُّفُرَ) نُصِب على الاستثناء، أو أنَّ «ليس» ناسخة، واسمها د٣٣٣/٢٠ ضميرٌ راجعٌ للبعض/ المفهوم ممّا تقدَّم كما مرَّ (وَسَأُحَدُّثُكُمْ عَنْ) علّة (ذَلِكَ، أمّا السِّنُ فَعَظْمٌ) يتنجّس بالدَّم، وقد نُهيتم عن تنجيسه بالاستنجاء (١٠)؛ لأنّه زادُ إخوانكم من الجنّ (وَأمّا الظُّفُرُ فَمُدَى الحَبَشَةِ) ولا يجوز التَّشبُه بهم.

وهذا الحديث قد سبق قريبًا في «باب قسمة الغنم» [ح: ٢٤٨٨](١).



<sup>(</sup>١) في (د): (في الاستنجاء».

<sup>(</sup>٢) ﴿ في باب قسمة الغنم ﴾: ليس في (د).

#### بِسُـــِ اللَّهِ الدَّمْنِ الرِّحِكِمِ

# ٤٨- كتَابٌ في الرَّهن في المُحضر

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبَا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةٌ ﴾.

(بِمِ النَّارُ الِرَمُ كتابٌ) بالتَّنوين (في الرَّهْنِ في الحَضَرِ) (١) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: (كتاب الرَّهن)، ولغير أبي ذرِّ: (بابّ) بالتَّنوين بدل كتاب (في الرَّهن)، وفي النُسخة المقروءة على الميدوميّ: (كتاب الرَّهن بي البّ الرَّهن في الحضر)، ولابن شَبُّويه: (باب ما جاء....) إلى آخره، والرَّهن لغةً النُّبوت، ومنه الحالة الرَّاهنة، أي: الفَّابتة، وقال الإمام: الاحتباس، ومنه: ﴿ كُلُّ تَقْبِى بِمَاكَبَتُ رَعِينَةً ﴾ [الملَّذُ: ٢٦] وشرعًا: جعل عين متموَّلة (١) وثيقة بدّين يُستوفى منها عند تعذُر وفائه، ويُطلَق أيضًا على العين المرهونة؛ تسمية للمفعول باسم المصدر (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَنَى سَفَوِ وَيُطلَق أيضًا على العين المرهونة؛ تسمية للمفعول باسم المصدر (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَنَى سَفَوِ وَيُطلَق أيضًا على العين المرهونة؛ تسمية للمفعول باسم المصدر (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَنَى سَفَوِ وَيُطلَق أيضًا على العين المرهونة؛ تسمية للمفعول باسم المصدر وقوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْنَكْتُ مَنَى سَفَوِ وَالْمَوْنَ وَالْمَاقُ وَلَا الْمَاء وَلَقُولِهِ عَلَى الْفُهُ اللهُ عَنْ أَلْهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا القافي عليه الرَّاء والهاء من غير ألفٍ، جمع رهنٍ، و (فَعْلٌ ) يُجمَع على (فُعُل )؛ نحو: سَقْف وسُقُف، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثيرٍ وابن مُحَيْصِنِ واليزيديِّ، قال أبو عمرو ابن العلاء: إنَّما قرأت: ﴿ وَمُعْنَ ﴾ للفصل بين الرِّهان في الخيل وبين جمع رهنٍ في غيرها، ومعنى النا القاضي يُرِثُ -: فارهنوا واقبضوا؛ لأنَّه مصدرٌ جُعِل جزاءً للشَّرط بالفاء، فجرى مجرى الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَتَحْرِيرُ رَقِبَةٍ ﴾ [انساء: ٢٠] ﴿ فَضَرَّتُ الرَّقَابِ ﴾ [معتد: ٤] وقيَّده في مجرى الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ مُ الْوَاء السَّوْء اللَّهُ الْعَلْ الْعَلْمَ فَيْ الْعَلْمَ فَيْ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ ال

<sup>(</sup>١) زيد في هامش (د): بسم الله الرَّحمن الرَّحيم؛ بابُّ في الرَّهن في الحضر.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «متموَّلة»: المتموَّل: مَا سَدَّ مَسَدًا من جلب نفع أو دفع ضرر، انتهى شيخنا عبد البرِّ على «تحرير شيخ الإسلام زكريًا»، قال العلَّمة الشَّمس الشوبريُّ في «حاشيته»: عدل إليه عن قوله في «شرح المنهج»: جعل عين مالي؛ إذ [في الأصل: لأنه إذ] بين المال والمتموَّل عمومٌ وخصوصٌ مطلق؛ فالدِّرهم مثلاً: مال ومتموَّل، والتَّمرة: مال لا متموَّل، فكلُ متموَّلِ مالٌ ولا ينعكس. انتهى. وفي (ج) و(ل): قوله: «مالاً»، أي: اتَّخذه قنية، فقول الفقهاء: ما يتموَّل، أي: ما يعدُّ مالًا.

التَّرجمة (١) بالحضر؛ إشارةً إلى أنَّ التَّقييد بالسَّفر في الآية خرج للغالب، فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيَّته في الحضر، وهو قول الجمهور، واحتجُّوا له من حيث المعنى: بأنَّ الرَّهن شُرع توثقة (١) على الدَّين؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَمْضُكُم بَعْضُا ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فإنَّه يشير إلى أنَّ المراد بالرَّهن: الاستيثاق (٣)، وإنَّما قيَّده بالسَّفر لأنَّه مظنَّة فقد الكاتب، فأخرجه مخرج الغالب، وخالف (٤) في ذلك مجاهدٌ والضَّحَّاك فيما نقله الطَّبريُّ عنهما فقالا: لا يُشرَع إلَّا في السَّفر حيث لا يوجد الكاتب، وبه قال داود وأهل الظَّاهر، وفي رواية أبي ذرِّ: «وقول الله تعالى: ﴿ وَهُمُنُ (٥) مَقَبُوضَةً ﴾) كذا في الفرع، وهو ينا في قول الحافظ ابن حجرٍ: وكلُّهم ذكر الآية من أوَّلها.

٢٥٠٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَبُيُ قَالَ: وَلَقَدْ رَهَنَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ وَسُولُ: «مَا أَصْبَحَ لآلِ مُحَمَّدِ مِنَا شَعِيرٍ إِلَّا صَاعٌ، وَلَا أَمْسَى»، وَإِنَّهُمْ لَتِسْعَةُ أَبْيَاتٍ.

١٩٥/٤ وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الفراهيديُّ، قال/: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّستوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّستوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّستوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسو عَلَي شيء محذوف قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ أَنس عَلَيْهُ) أنَّه (٤) (قَالَ: وَلَقَدْ رَهَنَ رَسُولُ اللهِ) هو عطفٌ على شيء محذوف بينه أحمد من طريق أبان العطّار/عن قتادة عن أنس: «أنَّ يهوديًّا دعا رسول الله مِنَ الشهيء فأجابه». ولقد رهن رسول الله، ولأبي ذرِّ: «النَّبيُّ» (مِنَ الشهيء فرْعَهُ) بكسر الدَّال وسكون الرَّاء (بِشَعِيرٍ) أي: في مقابلة شعيرٍ ، فالباء للمقابلة عند أبي الشَّحم اليهوديِّ، وكان قدر الشَّعير ثلاثين صاعًا كما عند المؤلِّف في «الجهاد» [ح: ٢٩١٦] وغيره (٧) [ح: ٤٤٦٧].

قال أنس: (وَمَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ سِنَاسُهِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ سِنَاسُهِ مِن الهمزة

<sup>(</sup>١) في هامش (د): وقيَّده في الآية.

<sup>(</sup>٢) توثقةً مثبتٌ من (م).

<sup>(</sup>٣) في (د): «الاستيفاء».

<sup>(</sup>٤) في (د): «وخالفه».

<sup>(</sup>٥) على قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وفي غير (د) و(س): ﴿ فَرِهَنٌّ ﴾ ، على قراءة الجمهور.

<sup>(</sup>٦) ﴿أَنُّهُ اللَّهِ فِي (د).

<sup>(</sup>٧) الوغيره ١: ليس في (ص).

وتخفيف الهاء: ما أُذِيب من الشَّحم والألية (١)، و «سَنِخَة»؛ بفتح السِّين المُهمَلة وكسر النُون وفتح الخاء المعجمة، صفة لـ «إهالة» أي: متغيَّرة الرِّيح، وقال أنسَّ أيضًا: (وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ) عَلِيْ السِّهِ إِلَّا صَاعٌ، وَلَا أَمْسَى) أي: ليس (١) لهم إلَّا صاعٌ، وَلَا أَمْسَى أي: ليس (١) لهم إلَّا صاعٌ، وعند التِّر مذي والنَّسائي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام عن هشام (١) بلفظ (١٠٤٠: «ما أمسى لآل محمَّد (٥) صاع تمر ولا صاع حبّ»، وسبق في أوائل «البيوع» من وجه آخر بلفظ اح: ١٠١٩: «بُرِّ» بدل «تمرِ»، والمرادُ بالآل: أهلُ بيته بَيُلائِه إليَّام، وقد بيَّنه بقوله: (وَإِنَّهُمْ) أي: آله (لَتِسْعَهُ أَبْيَاتِ) أي: تسع نسوق، وأراد بقوله ذلك بيانًا للواقع لا تضجُرًا وشكاية حاشاه الله من ذلك بل قاله معتذرًا عن إجابته لدعوة اليهودي ولرهنه درعه عنده، وفيه (٢): ما كان بَيُلاِئِهُ اللَّمَامِ من التَّواضع والزُّهد في الدُّنيا والتَّقلُ منها مع قدرته عليها، والكرم الذي أفضى به إلى عدم الادًخار حتَّى احتاج إلى رهن درعه، والصَّبر على ضيق العيش والقناعة باليسير.

وهذا الحديث قد سبق في أوائل «البيع» [ح: ٢٠٦٩].

#### ٢ - باب مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ

(باب مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ).

٢٥٠٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: تَذَاكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنَ وَالقَبِيلَ فِي السَّلَفِ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَبُيُ أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ سُعِيمُ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيً طَعَامًا إِلَى أَجَلِ وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ.
 طَعَامًا إِلَى أَجَلِ وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) بن زياد العبديُّ مولاهم

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): «والأَلْيَة»: ألية الشَّاة، قال ابن السكيت: ولا تكسر الهمزة، ولا يقال: لِيَّةُ، والجمع: أَلَيات؛ كسجدة وسَجَدات. والتَّثنية: أليان؛ بحذف الهاء على غير قياس، وبإثباتها في لغة: أليتان، أَلِيَ الكبش؛ إذا عظمت ألبته. «مصباح».

<sup>(</sup>۱) «ليس»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) (عن هشام»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٤) «بلفظ»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) زيد في (د): «لا».

<sup>(</sup>٦) زيد في هامش(د): «فوائد».

البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: تَذَاكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيُّ: (الرَّهْنَ وَالقَبِيلَ) بفتح القاف وكسر المُوحَّدة، هو الكفيل وزنًا ومعنى (في السَّلَفِ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) بن يزيد النَّخعيُّ: (حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ) بن يزيد (عَنْ عَائِشَةَ بِلَيِّنَ: أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ اللهِيمَ اللهُ من طريق عبد الواحد بن زيادٍ عن الأعمش: أنَّه وألغاه أخرى، وعند البن حبَّان من طريق عبد الواحد بن زيادٍ عن الأعمش: أنَّه سَنَادًا (إِلَى أَجَلٍ) في "صحيح" ابن حبَّان من طريق عبد الواحد بن زيادٍ عن الأعمش: أنَّه سَنَة (اللهُ أَجَلٍ) في "صحيح" ابن حبَّان من طريق عبد الواحد بن زيادٍ عن الأعمش: أنَّه سَنَة (اللهُ المُعْلِيمُ اللهُ عند اللهُ وفي حديث أنس عند أحمد: فما وجد ما يفتكُها (٥) به معارضٌ بما وقع في أواخر "المغازي" [خ. ١٤٤٤] من طريق النَّوريُّ عن الأعمش بلفظ: تُوقً وي حديث أنس عند أحمد: فما وجد ما يفتكُها (٥) به وأُجيب (١٠) عن حديث: "نفس المؤمن مُعلَّقةٌ بدينه" بالحمل على من لم يترك عند صاحب وأُجين ما يحصل له به الوفاء، وإليه جنح الماورديُّ، وذكر ابن الطَّلَاع في "الأقضية النَّبويَّة" الدَّين ما يحصل له به الوفاء، وإليه جنح الماورديُّ، وذكر ابن الطَّلَاع في "الأقضية النَّبويَّة" أنا أبا بكرٍ افتكَ الدُّرع بعد النَّبيُّ مِنْ المعراح ، وفي الحديث: جوازُ البيع إلى أجل، واختُلِف هل

(۱) في هامش (ل): قال ابن حجر: وأبو الشَّحم بالمعجمة، واسمه كنيته.

<sup>(</sup>٢) في (د): «ستَّة»، وفي (م): «نسئة»، وكلاهما تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): يُراجَع «شرح المشكاة» لابن حجر، فلقد أجاد راش.

<sup>(</sup>٤) زيد في هامش (د): "هل افتكّه"، وفي هامش (ل): والأصحُّ أنّه لم يفكّه؛ لحديث: "تُوفِّي رسول الله مِنَاشِيرِهم ودرعه مرهونة"، وحديث: "نفس المؤمن معلَّقة بدّينه"، أي: محبوسة في القبر غير منبسطة مع الأرواح في عالم البرزخ، وفي الآخرة معوَّقة عن دخول الجنَّة حتى يُقضَى عنه، وهو مِنْاشِيرٍ هم منزَّه عن ذلك، والخبر محمول على غير الأنبياء؛ تنزيهًا لهم، وعلى من لم يخلِّف وفاءً وقصَّر، أمَّا من لم يقصِّر بأن مات وهو معسر وفي عزمه الوفاء؛ لا تحبس نفسه. "خطيب على المنهاج" ومثله في "الرَّملي"، وكذا الصَّبيُّ والمجنون إذا مات في جنونه؛ لا تحبس روحهما لعدم التَّكليف.

<sup>(</sup>٥) في (د): «يفكُّها».

<sup>(</sup>٦) زيد في هامش (د): محمولٌ على من لم يترك.

هو رخصة أو عزيمة ؟ قال ابن العربيّ (١): جعلوا (١) الشّراء إلى أجل رخصة وهو في الظّاهر عزيمة ؛ لأنَّ الله تعالى يقول في مُحكم كتابه: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا تَدَايَنهُم بِدَيْنِ إِلَىٓ أَجَلِ مُسَمّى فَاصَلُه في الدّين ورتّب عليه كثيرًا من الأحكام.

وهذا الحديث قد سبق في «باب شراء النَّبيِّ سِنَاسْمِيمُ بالنَّسيئة» [ح: ٢٠٦٨].

#### ٣ - باب رَهْن السِّلَاح

(باب رَهْنِ السِّلَاحِ).

٢٥١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَرْتُمْ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَا للهِ مِنَا للهُ مَكَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا، فَأَنَاهُ، فَقَالَ: أَرَدْنَا أَنْ تُسْلِفَنَا وَسُقًا أَوْ وَسْقَيْنِ، فَقَالَ: ارْهَنُونِي نِسَاءَكُمْ، قَالُوا: كَيْفَ نَرْهَنُ أَبْنَاءَنَا؟ فَيُسَبُّ نَرْهَنُ نَ مِنْ مِنْ بَوَسْقِ أَوْ وَسْقَيْنِ، هَذَا عَارٌ عَلَيْنَا وَلَكِنَّا نَرْهَنُكَ اللَّامُةَ -قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي: السَّلاحَ - فَوَعَدَهُ أَنْ يَأْتِيهُ فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَتَوُا النَّبِيَّ مِنَا لللهِ مِنْ فَا النَّامِةِ مِنْ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ مُنَا اللهُ مُنْ اللهُ مُنَا اللهُ مُنَا اللهُ مُنَاعِلُهُ وَاللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنَا أَنْ يَأْتُوا النَّبِيَ مِنَ اللهُ الْمَا مُنْ يَاتِيهُ فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَتَوُا النَّبِيَ مِنَ اللهِ مِنْ فَا خَبَرُوهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن المدينيِّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ عَمْرُو)
بفتح العين، ابن دينارِ: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريَّ (سُّنَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ / ٢٩٦٤
مِنَاشِطِيمِ : مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَف ؟) اليهوديِّ، أي: من يتصدِّى لقتله (فَإِنَّهُ آذَى الله) ولأبي ذرِّ:
(فإنَّه قد آذى الله) (وَرَسُولَهُ سِنَاشِطِيمِ ) وكان كعبٌ قد خرج من المدينة إلى مكَّة لمَّا جرى ببدرٍ ما
جرى، فجعل ينوح ويبكي على قتلى بدرٍ، ويحرِّض النَّاس على رسول الله مِنَاشِطِيمِ وينشد
الأشعار (فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةً) بفتح الميمين واللَّم، ابن خالد: (أَنَا) لقتله يا رسول الله، زاد
في (المغازي) [ح:٧٣٠٤]: فَأَذْنَ لِي أَنْ أقول شيئًا؟ قال: (قل» (فَأَتَاهُ) محمَّد بن مَسْلَمَة (فَقَالَ:
وإنِّه قد أتيتك أستسلفك (وَسْقًا) بفتح الواو وكسرها؛ وهو ستُّون صاعًا (أَوْ وَسْقَيْنِ) شكَّ من
الرَّاوي (فَقَالَ) كعبٌ: (ارْهَنُونِي) وللحَمُّويي والمُستملي: (أترهنوني؟» (نِسَاءَكُمْ، قَالُوا)

<sup>(</sup>١) زيد في هامش (د): هل هو عزيمةً.

<sup>(</sup>٢) في (د): «جعل».

يعني: محمّد بن مسلمة ومن معه: (كَيْفَ نَرْهَنُكُ نِسَاءَنَا وَأَنْتَ أَجْمَلُ العَرَبِ؟ قَالَ: فَارْهَنُونِي أَنِامَاءُكُمْ، وَالْوَا: كَيْفَ نَرْهَنُ ولابي ذرّ في نسخة (۱) (هَذَا عَالَّ عَنْ نرهنك الْفَاعل (فَيُقَالُ: رُهِنَ يوسَّتِ أَوْ بضمّ المُثنَّاة النَّحتيَّة وفتح المُهمَلة، والمحلم» رفعُ نائبٍ عن الفاعل (فَيُقَالُ: رُهِنَ يوسَّتِ أَوْ وَسُقِينُ) بضمّ الرَّاء وكسر الهاء مبنيًا للمفعول (۱٬ (هَذَا عَالَّ عَلَيْتَا، وَلَكِنَّا نَرْهَنُكُ اللَّافَةَ) بالهمزة وقد تُترك تخفيفًا (وَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة في تفسير (اللَّامَة»: (-يعنِي: السَّلَاحَ- فَوَعَدَهُ) محمَّد وقد تُترك تخفيفًا (وَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة في تفسير (اللَّامَة»: (-يعنِي: السَّلَاحَ- فَوَعَدَهُ) محمَّد من الرَّضاعة، فدعاهم إلى الجوشن، فنزل إليهم، فقالت امرأته: أين تخرج هذه السَّاعة؟ فقال: إنَّما هو محمَّد بن مَسْلَمَة، وأخي أبو نائلة، وقال غير عمرو: قالت (۱٬۳۰ أسمع صوتًا كأنَّه يقطر منه اللَّم، قال: إنَّما هو أخي محمَّد بن مَسْلَمَة، ورضيعي أبو نائلة، إنَّ الكريم لو (۱٬۵ دُعِي يقطر منه اللَّم، قال: إنَّما هو أخي محمَّد بن مَسْلَمَة معه برجلين -قيل لسفيان: سمَّاهم يقطر والحارث بن أوسٍ، وعَبَّاد بن بِشْرِ (۱٬۵ فقال: إذا ما جاء فإنِّي قائل غير عمرو: أبو عبسِ بنُ جَيْرٍ، والحارث بن أوسٍ، وعَبَّاد بن بِشْرِ (۱٬۵ فقال: إذا ما جاء فإنِّي قائل الميم متوشِّحًا وهو والحارث بن أوسٍ، وعَبَّاد بن بِشْرِ (۱٬۵ فقال: إذا ما جاء فإنِّي قائل الميم، فقال غير عمرو: قال اليهم متوشِّحًا وهو ينفحُ منه ريحُ الطِّر نساء العربِ وأكملُ العربِ، قال عمرٌو: فقال: أتأذن لي أن أشُمَّ رأسك؟ قال: عندي أعطرُ نساء العربِ وأكملُ العربِ، قال عمرٌو: فقال: أتأذن لي أن أشَمَّ رأسك؟ قال: عندي أعطرُ نساء العربِ وأكملُ العربِ، قال عمرٌو: فقال: أتأذن لي أن أشَمَّ رأسك؟ قال:

<sup>(</sup>١) ﴿ فِي نسخةٍ ﴿ : ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): وقع في خطِّ الشَّارح -وهو سبق قلم - بضمِّ «الرَّهن» وكسر الراء.

<sup>(</sup>٣) في (د): «عمير وقالت»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في (د): «إذا»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

<sup>(</sup>٥) في (ص): «بليلة»، وفي (م): «بليله»، وفي غير (د): «باللَّيل»، والمثبت موافقٌ لما في «الصَّحيح».

<sup>(</sup>٦) تكرَّر في (ل): «قال عمرو: جاء معه برجلين»، وفي هامشها: قوله: «قال عمرو: جاء معه برجلين» كذا بخطّه، وهو مكرَّر مع ما تقدَّم.

<sup>(</sup>V) في (د): «ماثل"، وفي سائر النُّسخ «نائل"»، ولعلُّها محرَّفةٌ عن المثبت.

<sup>(</sup>٨) في (م): اأشتمكم الموهو تحريف.

<sup>(</sup>٩) في (د): «المسك»، والمثبت موافقٌ لما في «الصَّحيح».

<sup>(</sup>۱۰) ﴿قالَ ﴾: ليس في (ص).

نعم، فشمَّه، ثمَّ أشم أصحابه ثم قال: أتأذن لي؟ قال: نعم، فلمَّا استمكن منه؛ قال: دونكم (فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَتَوُا النَّبِيّ مِنَا شَعِيْ لِم فَأَخْبَرُوهُ) ففرح ودعا لهم، قال ابن بطّالي: وليس في قولهم: «نرهنك اللّأمة» دليل (۱) على (۱) جواز رهن السّلاح عند الحربيِّ، وإنَّما كان ذلك من معاريض الكلام المُبَاحة في الحرب وغيره، وقال العينيُّ: المطابقة بين الحديث والتّرجمة في قوله: «ولكنَّا نرهنك اللّأمة»، أي: السّلاح بحسب ظاهر الكلام وإن لم يكن في نفس الأمر حقيقة الرّهن، وهذا المقدار كاف في وجه المطابقة (۱). انتهى.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «المغازي» [ح:٤٠٣٧] و «الجهاد» [ح:٣٠٣١]، ومسلمٌ في «المغازي»، وأبو داود في «الجهاد»، والنَّسائيُّ في «السِّير».

## ٤ - باب الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ

وَقَالَ مُغِيرَةُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ: تُرْكَبُ الضَّالَّةُ بِقَدْرِ عَلَفِهَا، وَتُحْلَبُ بِقَدْرِ عَلَفِهَا، وَالرَّهْنُ مِثْلُهُ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ) أي: يجوز إذا كان ظهرًا يُركَب، أو من ذوات الدَّرِّ يُحلَب، وهذا لفظ حديثٍ أخرجه الحاكم وصحَّحه على شرط الشَّيخين (وَقَالَ مُغِيرَةُ) هو ابن مِقْسمٍ -بكسر الميم وسكون القاف - ممَّا وصله سعيد بن منصورٍ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيُّ: (تُرْكَبُ الضَّالَّةُ) ما ضلَّ من البهائم، ذكرًا كان أو أنثى (بِقَدْرِ عَلَفِهَا، وَتُحْلَبُ بِقَدْرِ عَلَفِهَا) وفي نسخةٍ لأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: (عملها)، قال في (الفتح): والأوَّل أصوب (وَالرَّهْنُ) أي: المرهون (مِثْلُهُ) في الحكم المذكور؛ يعني: يُركَب ويُحلَب بقدر العلف، وهذا وصله سعيد بن منصورِ أيضًا.

٢٥١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ طَلَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُطِيرَمُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ، وَيُشْرَبُ لَبَنُ الدَّرِّ إِذَا كَانَ مَرْهُونَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكينٍ قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ) بن أبي زائدة (عَنْ عَامِرٍ)

<sup>(</sup>١) «دليل»: مثبتٌ من (ب) و(س). وفي (ج): «دلالة» وفي هامش (ج): وهي ثابتة عن ابن حجر في «الفتح» والعينيّ.

<sup>(</sup>۱) «على»: ليس في (د) و(م).

<sup>(</sup>٣) زيد في هامش (د): أي: في التَّرجمة.

<sup>(</sup>٤) في (د): «ولأبي ذرٌّ في نسخةٍ».

هو الشَّعبيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيِّ مِنَا النَّبِيِّ مِنَا النَّبِيِّ مِنَا اللَّهِ المرهون د٣٥/٣٠ب (يُرْكَبُ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه/ مبنيًّا للمفعول (بنَفَقَتهِ) أي: يُركَب ويُنفَق عليه (وَيُشْرَبُ لَبَنُ ١٩٧/٤ الدَّرِّ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا) بفتح الدَّال المهملة وتشديد الرَّاء، قال الكِرمانيُّ وتبعه/ العينيُّ وغيره: مصدرٌ بمعنى: الدَّارَّة، أي: ذات الضَّرع، وقال الحافظ ابن حجر: هو من إضافة الشَّيء إلى نفسه، وتعقَّبه العينيُّ: بأنَّ إضافة الشَّيء إلى نفسه لا تصحُّ إلَّا إذا وقع في الظَّاهر فيُؤوَّل، وإذا كان المراد بـ «الدَّرِّ» الدَّارَّة؛ فلا يكون من إضافة الشَّيء إلى نفسه؛ لأنَّ اللَّبن غير الدَّارَّة، واحتجَّ به الإمام؛ حيث قال: يجوز للمرتهن الانتفاع بالرَّهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك، وأجمع الجمهور: على أنَّ المرتهن لا ينتفع من الرَّهن بشيءٍ، قال ابن عبد البرِّ: هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يردُّه أصولٌ مُجمَعٌ عليها، وآثارٌ ثابتةٌ لا يُختَلف في صحَّتها، ويدلُّ على نسخه حديث ابن عمر، أي: الماضي في «أبواب المظالم» [ح: ٢٤٣٥]: «لا تُحلب ماشيةُ امريً بغير إذنه». انتهى. وقال إمامنا الشَّافعيُّ: يُشْبِه أن يكون المرادُ من رهن ذات دَرِّ وظهر لم يمنع الرَّاهنُ من درِّها وظهرها، فهي محلوبةٌ ومركوبةٌ له كما كانت قبل الرَّهن. انتهي. فيجوز للرَّاهن(١)انتفاعٌ لا ينقص المرهون؛ كركوبٍ وسكني واستخدام ولبس وإنزاء فحل لا ينقصانه(١)، وقال الحنفيَّة ومالكٌ وأحمد في روايةٍ عنه: ليس للرَّاهن ذلك؛ لأنَّه ينافي حكم الرَّهن؛ وهو الحبس الدَّائم، واحتجَّ الطَّحاويُّ في «شرح الآثار»: بأنَّ هذا الحديث مُجمَلٌ لم يُبيِّن فيه من الذي يركب ويشرب اللَّبن، فمن أين جاز لهم أن يجعلوه للرَّاهن دون أن يجعلوه للمرتهن؟ إلَّا أن يعاونه (٣) دليلٌ من كتابٍ أو سُنَّةٍ أو إجماع، قال: ومع ذلك فقد روى هُشَيمٌ هذا الحديث بلفظ: «إذا كانت الدَّابَّة مرهونةً؛ فعلى المرتهن علفُها وثمن الذي يشرب(١)، وعلى الذي يشرب نفقتُها، ويَرْكَبُ»، فدلَّ هذا الحديث أنَّ المَعْنِيَّ بالرُّكوب وشرب اللَّبن في الحديث الأوَّل هو المرتهن لا الرَّاهن، فجُعِل ذلك له، وجُعِلت النَّفقة عليه بدلًا ممَّا يتعوَّض منه ممَّا(°) ذكرنا،

<sup>(</sup>١) "فيحوز للراهن": سقط من (م).

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «لا ينقصانه» كذا بخطِّه، والأولى: «لا ينقصه»، ويراد به: المذكور من الرُّكوب وغيره.

<sup>(</sup>٣) في (د): «يقارنه».

<sup>(</sup>٤) في شرح معاني الآثار والعمدة : «ولبن الدر يُشرب».

<sup>(</sup>٥) في (د): الما».

وكان هذا عندنا في الوقت الذي كان الرِّبا مباحًا، فلمَّا حُرِّم الرِّبا حُرِّمت أشكاله، ورُدَّت الأشياء المأخوذة إلى أبدالها المساوية لها، وحرم بيع اللَّبن في الضَّرع، فدخل في ذلك النَّهي عن النَّفقة التي يملك بها المنفق لبنًا في الضَّرع، وتلك النَّفقة غير موقوفي<sup>(۱)</sup> على مقدارها، واللَّبن أيضًا كذلك، فارتفع بنسخ الرِّبا أن تجب النَّفقة على المرتهن بالمنافع التي تجب له عوضًا<sup>(۱)</sup> منها، وباللَّبن الذي يحتلبه ويشربه، وتُعقِّب: بأنَّ النَّسخ لا يثبت بالاحتمال، والتَّاريخ في هذا متعذِّر، والله أعلم.

٢٥١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ، عَنِ الشَّغْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَنْ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَنْ اللهِ عَلَىٰ اللهِ مِنَا للهِ مِنَا للهِ مِنَا للهِ مِنْ اللهِ مِنْ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونَا، وَلَبَنُ الدَّرِ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونَا، وَلَبَنُ الدَّرِ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونَا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بُنُ مُقَاتِلٍ) أبو الحسن، الكسائيُّ المروزيُّ، نزيل بغداد ثمَّ مكَّة، قال: (أَخْبَرَنَا عَبُدُاللهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ) بن أبي زائدة (عَنِ الشَّغِيِّ) بفتح الشَّين المُعجَمة وسكون العين المهملة وكسر المُوحَّدة، عامر (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً لَ فِيَلِهُ وَاللهِ وَاللهِ عَنْ اللهُ مِنْ اللهُ عَنْ اللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَال

<sup>(</sup>۱) في غير (ب) و(س): «فغير»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «فغير موقوف» كذا بخطِّه بزيادة فاء، والذي رأيته في «مختصر شرح معاني الآثار»: «غير»؛ بدون فاء، وهو أولى. انتهى شيخنا وابن شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>۲) في (د): «يجب له عوضً».

<sup>(</sup>٣) في (م): (ايركبه)، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في هامش (د): «ثمار».

المرهون إذا لم يتبرَّع بذلك المرتهن، وحكى الإمام والمتولِّي وجهين في أنَّ هذه المؤن هل(١) يُجبَر عليها الرَّاهن حتَّى يقوم بها من خالص ماله وجهان أصحُهما: الإجبار حفظًا للوثيقة، وأمَّا المؤن التي تتعلَّق بالمداواة؛ كالفصد والحجامة والمعالجة بالأدوية والمراهم؛ فلا تجب عليه.

#### ٥ - باب الرَّهْن عِنْدَ اليَّهُودِ وَغَيْرِهِمْ

(باب الرَّهْنِ عِنْدَ اليَّهُودِ وَغَيْرِهِمْ).

٢٥١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِلَيْهِ قَالَتِ: اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ مِنَ لِشَعِيمٌ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيدٍ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنِ الأَسْوَدِ) بن يزيد (عَنْ عَائِشَة ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مِنَاسَعِيمُ اللَّهُ مِنْ اللْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ الللْمُنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُنْ الللْمُنْ الللْمُنْ الل

وهذا الحديث قد سبق ذكره كثيرًا [ح:٢٠٦٨، ٢٠٦٨] ومراد المؤلّف من سياقه هنا: جوازُ معاملة غير المسلمين وإن كانوا يأكلون (٤) أموال الرّبا كما أخبر الله تعالى عنهم، ولكنّ مبايعتهم وأكل طعامهم مأذونٌ لنا فيه بإباحة الله، وقد ساقاهم النّبيُ مِنَا شَعِيمٌ على خيبر -كما مرّ- [ح:٢٣١٨].

# ٦ - بابٌ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ؛ فَالبَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي، وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالمُرْتَهِنُ) في أصل الرَّهن؛ كأن قال: رهنتني (٥)

<sup>(</sup>١) «هل»: ليس في (د).

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «أبو الشَّحم»: اسمه كنيته.

<sup>(</sup>٣) زيد في هامش (ل): أي: المعجمة المشالة. «ترتيب».

<sup>(</sup>٤) زيد في (ص): «من».

<sup>(</sup>٥) في (ص): ﴿وهبتني ﴾، وهو تحريفٌ.

كذا فأنكر، أو في قدره؛ كأن قال: رهنتني الأرض بأشجارها، فقال: بل وحدها، أو تعيينه كهذا العبد، فقال: بل الثَّوب، أو قدر المرهون به؛ كبعشرة، فقال: بل بعشرين (وَنَحْوُهُ) كاختلاف المتبايعين (فَالبَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي) وهو من إذا تَرَكَ تُرِك (وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ) وهو من إذا تَرَكَ تُرِك (وَاليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ) وهو من إذا ترك؛ لا يُترَك، بل يُجبَر.

٢٥١٤ - حَدَّثَنَا خَلاَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَكَتَبَ إِلَيَّ. إِنَّ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَلاَّ دُبْنُ يَحْيَى) بن صفوان السُّلميُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ) ابن عبد الله الجمحيُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً) بضم الميم وفتح اللَّام وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة كافّ، هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، واسمه زهيرٌ ، المكِّيِّ الأحول، وكان قاضيًا لابن الزُبير، أنَّه (قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) وَ اللهُمَّ، أي: أسأله في قضيَّة امرأتين ادَّعت إحداهما على الأخرى؛ كما سيأتي في «تفسير سورة آل عمران» [ح:١٥٥١] ففيه حذف المفعول (فَكتَبَ إِلَيَّ: إَنَّ النَّبِيَ مِنَاسُمِيرَمُ ) بكسر «إنَّ على الحكاية، وبفتحها على تقدير الجارِّ، أي: بأنَّ النَبيَّ مِنَاسُمِيرُمُ اللَّهُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ) قال العلماء: والحكمة في كون البينة على المدَّعي واليمين على المُدَّعى عليه: أنَّ جانب المُدَّعى ضعيفٌ؛ لأنَّه يقول (٢) خلاف الظَّاهر، فكُلِّف الحجَّة القويَّة؛ وهي البينة، وهي لا تجلب لنفسها نفعًا ولا تدفع عنها ضررًا، فيقوى بها ضعف المدَّعي، وجانب المُدَّعى عليه قويُّ؛ لأنَّ الأصل فراغُ دُمَّته، فاكتُفِي فيه بحجَّةِ ضعيفةٍ وهي البمين؛ لأنَّ الحالف يجلب لنفسه النَّفع ويدفع الضَّرر فكان ذلك في غاية الحكمة، نعم؛ قد يجعل اليمين في الحالف يجلب لنفسه النَّفع ويدفع الضَّرر فكان ذلك في غاية الحكمة، نعم؛ قد يجعل اليمين في جانب المدَّعي في مواضع تُستثنَى لدليل؛ كأيمان القسامة ودعوى القيمة في المُتلَفات (٢)، ونحو ذلك، كما هو مبسوطٌ في محلَّه من كتب الفقه، ويأتي -إن شاء الله تعالى - في محلًه أن من هذا ذلك، كما هو مبسوطٌ في محلَّه من كتب الفقه، ويأتي -إن شاء الله تعالى - في محلًه أنه من كتب الفقه، ويأتي -إن شاء الله تعالى - في محلَّه أنه من هذا

<sup>(</sup>١) في (ص): «عبيد»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>۲) «يقول»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قوله: "ودعوى القيمة..." إلى آخره، كما لو اختلف المالكُ والغاصب بعد اتّفاقهما على تلف المغصوب، أو حلف الغاصب عليه، أو إقامة البيّنة في قيمته، فإنَّ المصدَّق الغاصبُ بيمينه، وجُعِل مدَّعيًا مع أنَّ المالك يدَّعي عليه قدرًا وهو ينكره؛ لأنَّ حصره القيمة فيما عبَّنه خلاف الظَّاهر، فصدَق عليه أنَّه مدَّع بهذا الاعتبار.

<sup>(</sup>٤) في (ص)و(م): «في محلِّه إن شاء الله تعالى».

الكتاب، ومذهب الشَّافعيَّة(١) في مسألة الرَّهن تصديق الرَّاهن بيمينه حيث لا بيِّنة ؛ لأنَّ الأصل عدم رهن ما ادَّعاه المرتهن، فإن قال الرَّاهن: لم تكن الأشجار موجودةً عند العقد بل أحدثتها؛ فإن لم يتصوَّر حدوثها بعده فهو كاذبٌ وطُولِب بجواب الدَّعوى، فإن أصرَّ على إنكار وجودها عند العقد جُعِل ناكلًا وحَلَفَ المرتهنُ، وإن لم يُصِرَّ عليه واعترف بوجودها وأنكر رهنها؛ قَبِلْنا منه إنكاره؛ لجواز صدقه في نفي الرَّهن، وإن كان قد بان كذبه في الدَّعوى الأولى؛ وهي نفي الوجود، أمَّا إذا تصوَّر حدوثها بعد العقد؛ فإن لم يمكن وجودُها عنده صُدِّق بلا يمينٍ، وإن أمكن وجودُها وعدمُه عنده؛ فالقول قوله بيمينه لما مرَّ، فإن حلف فهي كالأشجار الحادثة بعد الرَّهن في القلع وسائر الأحكام، وقد مرَّ بيانها، هذا إن كان رهنَ تبرُّع، فإن اختلفا في رهن مشروطٍ في بيع بأن اختلفا في اشتراطه فيه، أو اتَّفقا عليه واختلفا في شيءٍ ممَّا سبق؛ تحالفا كسائر صور البيع إذا اختلف فيها، نعم إن اتَّفقا على اشتراطه فيه واختلفا في أصله فلا د٣٧/٣٠ تحالُفَ؛ لأنَّهما لم يختلفا في كيفيَّة البيع، بل يُصدَّق الرَّاهن، وللمرتهن/ الفسخ إن لم يَرْهَنْ.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الشَّهادات» [ح:٢٦٦٨] و«تفسير آل عمران» [ح:٢٥٥١]، ومسلمٌ والتِّرمذيُّ وابن ماجه في «الأحكام»، وأبو داود والنَّسائيُّ في «القضايا».

٢٥١٥ - ٢٥١٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِل قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ ﴿ إِنَّهِ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ؛ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَآيَ مَنِيمٌ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ فَقَرَأً إِلَى ﴿ عَذَاتِ ٱلِلَّهُ ﴾.

ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَن ؟ قَالَ: فَحَدَّثْنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ صَدَقَ، لَفِيَّ -وَاللهِ- أُنْزِلَتْ، كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلِ خُصُومَةٌ فِي بِثْرِ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْاشِمِيم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْاشِمِيمُ: «شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ»، قُلْتُ: إِنَّهُ إِذَنْ يَحْلِفَ وَلَا يُبَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَمِيمُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِين يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ، ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْتَمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ إِلَى ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِبٍ ثُر ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءِ الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد

<sup>(</sup>١) في (د): ﴿الشَّافِعِيُّ .

(عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي وَاثِلٍ) شقيق بن سلمة، أنَّه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ) يعني: ابن مسعود ( را من الله عَلَى عَلَى يَمِينِ) أي: على (١) محلوف يمين، فسمًّاه يمينًا مجازًا للملابسة بينهما، والمراد: ما شأنه أن يكون محلوفًا عليه، وإلَّا فهو قبل اليمين ليس محلوفًا عليه (يَسْتَحِقُ بِهَا) أي/: باليمين (مَالًا) لغيره (وَهْوَ فِيهَا) أي: في اليمين (فَاجِرٌ) أي: كاذب، ٢٩٩/١ وهو من باب الكناية، إذ الفجورُ لازمُ الكذب، والواو في «وهو» للحال (لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ) من باب المجازاة، أي: يعامله معاملة المغضوب عليه، فيعذِّبه (فَأَنْزَلَ اللهُ) ولأبوي ذرِّ والوقت: «ثمَّ أنزل الله» (تَصْدِيقَ ذَلِكَ) في كتابه العزيز: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِٱللَّهِ وَأَيْمَننِهِمْ ثَمَّنَّا قَلِيلًا ﴾ فَقَرَأً إِلَى: ﴿عَذَابُ ٱلِهِ مُ ﴾ [آل عمران: ٧٧]) برفعهما على الحكاية (ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْس) الكنديُّ (خَرَجَ إِلَيْنَا) من المكان الذي كان فيه (فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَن؟) يعنى: ابن مسعود (قَالَ: فَحَدَّثْنَاهُ) بسكون المُثلَّثة (قَالَ: فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَّ) بفتح اللَّام وكسر الفاء وتشديد التَّحتيَّة (-وَاللهِ- أُنْزِلَتْ)(٢) ولأبي ذرِّ: (لفيَّ نَزَلَتْ)(٣) أي: الآية (كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُل) اسمه معدان بن الأسود بن معد يكرب الكنديُّ (٤) (خُصُومَةٌ فِي بِئْر، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صِنَى الشَّمِيمِ مَ فَقَالَ (٥) رَسُولُ اللهِ صِنَى السَّمِيمِ مَ شَاهِدُكَ) بِالرَّفع والإفراد، والأبوي ذرِّ والوقت والأَصيليِّ: «شاهداك»، أي: ليحضر شاهداك، أو ليشهد شاهداك، فالرَّفع على الفاعليَّة بفعل محذوفٍ، أو على أنَّه خبر مبتدأٍ محذوفٍ تقديره، أي: الواجبُ شرعًا شاهداك، أي: شهادةُ شاهديك، أو مبتداً حُذِف خبره، أي: شهادةُ شاهديك(١) الواجبُ في الحكم (أَوْ يَمِينُهُ) عطفٌ عليه، قال الأشعث: (قُلْتُ): يا رسول الله (إِنَّهُ) أي: الرَّجل (إِذَنْ يَحْلِفَ وَلَا يُبَالِي) بنصب يحلف بـ «إذن» لوجود شرائط عملها التي هي التَّصدُّر والاستقبال وعدم الفصل، ولغير أبى

<sup>(</sup>۱) «على»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٦) ﴿واللهِ أُنزِلت﴾: سقط من (د) و(م).

<sup>(</sup>٣) في (د) و(م): "ولغير أبي ذرِّ: فيَّ والله أُنزِلت"، وليس بصحيحٍ.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): تقدَّم في «الشرب» أنَّ الرَّجل ابن عمَّ الأشعَث، وسمَّاه في «المصابيح» الجفشيش بن النُّعمان الكنديَّ، ويُقال: بالحاء والخاء أيضًا، قال النَّوويُّ: بفتح الجيم، ونقل غيره الضَّمَّ والكسر، قيل: فتحصَّل فيه تسعُ لغات، قلت: إنَّما تثبت التَّسع عند ثبوت الحركات الثَّلاث في كلُّ واحدٍ من الجيم والحاء والخاء.

<sup>(</sup>٥) زيد في (ب): ﴿يا ﴾ ، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٦) قوله: «أو مبتدأ حُذِف خبره، أي: شهادةُ شاهديك اليس في (م).

الوقت: «يحلفُ» بالرَّفع، وذكر ابن خروف في «شرح سيبويه»: أنَّ من العرب من لا ينصب بها مع استيفاء الشُّروط حكاه سيبويه، قال: ومنه الحديث: «إذًا يحلفُ» ففيه جواز الرَّفع على ما لا يخفى (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْطِيمُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُ بِهَا مَالًا هُوَ) ولأبي ذرِّ: «وهو» (فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللهَ وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ) بغير تنوين للصَّفة وزيادة الألف والنُّون «٣٧٧٠ (هَذِهِ الآيةَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ وَلَكَ، ثُمَّ اقْتَرَأً) مِنَاسْطِيمُ ﴿ (هَذِهِ الآيةَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَنِهِم ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ إِلَى (١): ﴿وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٧٧]).

وهذا الحديث قد سبق في «باب الخصومة في البئر» من «كتاب الشُّرب» [ح: ٢٣٥٦].



<sup>(</sup>١) زيد في (ص): «قوله»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

# 

# ٤٩- في العِتْق وَفضلِهِ

وَقَوْلُهِ تَعَالَى ﴿ فَكُ رَقِّهَ \* أَوْ إِطْعَنْدُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ \* يَشِمُا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾.

( المُسَلَمُ فِي العِتْقِ وَفَضْلِهِ) و لأبي ذرِّ: «ما جاء في العتق، بسم الله الرَّحيم»، وله عن المُستملي: «كتاب العتق، بسم الله الرَّحمن الرَّحيم»، ولم يقل: «باب»، وللنَّسفيِّ: «كتابٌ في العتق، باب ما جاء في العتق و فضله»، و «العتق» بمعنى الإعتاق، وهو إزالة الرِّقِ عن الآدميُّ في العتق، بالرَّفع في «اليونينيَّة» على الاستئناف، وبالجرِّ عطفًا على المجرور السَّابق: (﴿ فَكُ رَفَّوَ فِي ﴾ برفع الكاف، وخفض ﴿ رَفَّيَةٍ ﴾ (﴿ أَوْ إِطْعَدُ ﴾) بوزن «إكرامٍ»، وهذه قراءة نافع وابن عامرٍ وعاصم وحمزة على جعل ﴿ فَكُ ﴾ خبر مبتداً مضافًا إلى ﴿ رَفَّيَةٍ ﴾ و ﴿ إِطْعَدُ ﴾ مصدرًا ((١) ولأبي ذرِّ: (فَكَ رَقبَة » فعلًا ماضيًا، و «رقبة » مفعوله، أو «أطعم » فعلًا ماضيًا، والمراد بفك الرَّقبة: تخليصُها من الرِّق ، من باب (١) تسمية الشَّيء باسم بعضه، وإنَّما خُصَّت بالذِّكر إشارةً إلى أنَّ حكم السَّيِّد عليه كالغلِّ ( أَن وقبته، فإذا عتق فُكَ من عنقه ( أَن فِيوَمِ ﴾ ) المراد مُطلَق الزَّمان ليلًا كان أو نهارًا ( ﴿ ذِي مَسْفَبَة ﴾ ) مجاعة ( ﴿ يَيْمَا ﴾ أي عمل عمل فعله ( ﴿ ذَا مُقْرَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٣-١٥]) صفة لـ ﴿ يَيْمَا ﴾ أي: قرابةٍ.

٢٥١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ ابْنُ مَرْجَانَةَ صَاحِبُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَالَةٍ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسَّهِ مُنَ اللهُ يِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». قَالَ سَعِيدٌ ابْنُ مَرْجَانَةَ: (أَيُّمَا رَجُلِ أَعْنَقَ إِمْرَأَ مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». قَالَ سَعِيدٌ ابْنُ مَرْجَانَةَ:

 <sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «و ﴿إِطْعَنْهُ ﴾: مصدرًا» كذا بخطّه، والأولى: مصدرٌ، خبرٌ لقوله: «و ﴿إِطْعَنْهُ ﴾» كما لا يخفى،
 وعلى نصبه فهو مفعول «جعل» السَّابق بطريق العطف. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

<sup>(</sup>۲) «باب»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): الغِلُّ؛ بالكسر: الحقد، وبالضَّمِّ: طوق من حديد يُجعل في العنق، والجمع: أغلال؛ مثل: قُفْل وأقفال. «مصباح».

<sup>(</sup>٤) في (د): «رقبته».

فَانْطَلَقْتُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ فَعَمَدَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ ﴿ إِلَى عَبْدِلَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَشَرَةَ آلَافِ دِرْهَم - أَوْ أَلْفَ دِينَارِ - فَأَعْتَقَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبدالله بن يونس التَّميميُّ (۱) اليربوعيُ قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) أي: ابن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطّاب، العمريُّ المدنيُّ البُّنُيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرِّ: (حدَّثنا) (وَاقِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بالقاف، ابن زيدٍ أخو عاصم الرَّاوي عنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَعِيدٌ ابْنُ مَرْجَانَةً) بفتح الميم وسكون الرَّاء بعدها جيمٌ، وهو سعيد بن عبدالله، ومرجانةُ أمُّه، وليس له في «البخاريًّ سوى هذا الحديث (صَاحِبُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ) ولأبي ذرِّ: (صاحب عليً بن الحسين) بالتَّعريف -عليهما السَّلام - هو زين العابدين بن حسين ابن عليً بن أبي طالبٍ (قَالَ : قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ شِنَّةٍ: قَالَ النَّبِيُ مِنْ شَعِيلًا : أَيُّمَا رَجُلٍ) بالجرِّ في البدليَّة، وكلمة «أيًّ الشَّرط')، دخلت الليونينيَّة الإسماعيليِّ من طريق عاصم بن عليٍّ عن عاصم (۱۳) بن محمَّد؛ كمسلم والنَّسائيً عنها «ما»، وللإسماعيليِّ من طريق عاصم بن عليٍّ عن عاصم (۱۳) بن محمَّد؛ كمسلم والنَّسائيً من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيدابن مرجانة: «أيُّما مسلم» (أَعْتَقَ إِمْرَاً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللهُ) أي البَّرن به بفرجِه (۱۷)، دخلت المُّرث بغد الله (بِكُلِّ عُضُو مِنْهُ عُضُوا مِنْهُ مِنَ النَّارِ (۱۰) زاد في «كفّارات الأيمان» [ح. ١٧١٥]: «حقً فرجَه بفرجِه (۱۷)»، وخصَّ الفرج بالذَّكر؛ لأنَّه محلُ أكبر الكبائر (۷) بعد الشِّرك، قال الخطّابيُّ: فرجَه بفرجِه المُرج اللَّرك، لأنَّه محلُ أكبر الكبائر (۷) بعد الشِّرك، قال الخطّابيُّ:

<sup>(</sup>١) في (د): ﴿التَّيميُّ ﴾، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في (د): «الشَّرطيَّة».

<sup>(</sup>٣) «عن عاصم»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٤) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «عضواً منه من النَّار» كذا ثابتة في جميع الأصول التي وقفت عليها، وكلام الحافظ ابن حجر يدلُّ على سقوط الثَّانية؛ كأنَّه قال: قوله: «عضواً من النَّار»، في رواية مسلم: «عضواً منه من النَّار» فليراجع بخطُّ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): «حتَّى فَرَجه بفرجَه» قال الحافظ: استشكل ابن العربيِّ قوله: «حتَّى فرجه بفرجَه» لأنَّ الفرج لا يتعلَّق به ذنب يوجب له النَّار إلَّا الرِّنى، فإن حُمِل على ما يتعاطاه من الصَّغاثر كالمفاخذة؛ لم يشكل عتقه من النَّار بالعِتق، وإلَّا فالرِّنى كبيرة لا يكفَّر إلَّا بالتَّوبة، ثمَّ قال: فيحتمل أن يكون المراد: أنَّ العتق يرجح عند الموازنة، بحيث يكون مرجُحًا لحسنات المعتِق ترجيحًا يوازي سيئات الرِّنى.

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج): أي: من أكبرها.

ويُستحَبُّ عند بعض العلماء: ألَّا يكون العبد المُعتَق ناقص العضو بالعور أو الشَّلل ونحوهما، بل يكون سليمًا ليكون معتِقه قد نال الموعود في عتق أعضائه كلِّها من النَّار بإعتاقه إيَّاه من الرِّقُ في الدُّنيا، قال: وربَّما كان نقصان الأعضاء زيادةً في النَّمن/ كالخصيِّ إذا صلح لما لا يصلح له د٣٨/٣٦ غيره من حفظ الحريم وغيره. انتهى. ففيه إشارةً إلى أنَّه يُغتَفر النَّقص المجبور بالمنفعة، ولا شكَّ أنَّ في عتق الخصيِّ فضيلةً، لكنَّ الكامل أولى.

(قَالَ سَعِيدٌ ابْنُ مَرْجَانَة) بالسَّند السَّابق: (فَانْطَلَقْتُ إِلَى) ولأبي ذرَّ: «به»، أي: بالحديث إلى (عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) ولأبي ذرِّ: «ابن الحسين»، ولمسلم: فانطلقت حتَّى (۱) سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعليِّ، زاد أحمد وأبو عوانة من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد ابن مرجانة: فقال عليُّ بن الحسين: أنت سمعت هذا من أبي هريرة؟ فقال: نعم (فَعَمَدَ) بفتح الميم، أي: قصد (عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ بِيُّمُّ) ولأبي ذرِّ: «ابن الحسين» (إلَى عَبْدٍ لَهُ) اسمه مُطَرِّفُ كما عند أحمد وأبي عَوانة وأبي نُعيمٍ في «مستخرجيهما على مسلمٍ» (قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ) أي: في مقابلة العبد (عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن أبي طالبٍ، وهو ابن عمِّ والدعليِّ بن الحسين (عَشَرَةَ مَقَابلة العبد (عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن أبي طالبٍ، وهو ابن عمِّ والدعليِّ بن الحسين (عَشَرَةَ الْف دِرْهَمٍ - أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ - فَأَعْتَقَهُ) وفي رواية إسماعيل عند مسلم: فقال: اذهب، فأنت حرُّ لوجه الله تعالى، والشَّكُ من الرَّاوي، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الدِّينار إذ ذاك بعشرة دراهم.

وأخرجه المؤلِّف أيضًا في «كفَّارات الأيمان» [ح: ٦٧١٥]، ومسلمٌ في «العتق» وكذا النَّسائيُّ والتِّرمذيُّ.

#### ٢ - بابٌ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ) أي: للعتق.

٢٥١٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُرَاوِحٍ، عَنْ أَبِي ذَرِّ بِنَهُ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ»، قُلْتُ: فَأَيُّ الرَّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ»، قُلْتُ: فَأَيُّ الرَّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «تُعِينُ صَانِعًا أَوْ الرَّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «تُعِينُ صَانِعًا أَوْ الرَّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «تَعْينُ صَانِعًا أَوْ تَصْنَعُ لأَخْرَقَ»، قَالَ: قَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدَعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «حتَّى» كذا بخطِّه، والذي في «صحيح مسلم» بخطِّ الحافظ الدِّمياطيّ: "حين سمعت».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ(١) اللهِ بْنُ مُوسَى) بضمِّ العين مُصغِّرًا، ابن باذام العبسيُّ(١) الكوفيُّ (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُرَاوِح) بضمِّ الميم وتخفيف الرَّاء وكسر الواو، آخره حاءً مُهمَلةً، الغفاريِّ، ويُقال: اللَّيثيُّ المدنيُّ، من كبار التَّابعين، وقيل: له صحبة، وقال الحاكم أبو أحمد: أدرك النَّبيَّ مِنْ الله عِنْ الله عِنْ مِنْ الله عِنْ الله عِنْ الله عِنْ الله عَدْ، ولا يصحُّ (عَنْ أَبِي ذَرِّ) جندب بن جنادة الغفاريِّ (﴿ إِنَّ إِنَّهُ (قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ مِنَاشَهِ مِعْ أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ) قَرنَهما لأنَّ الجهاد كان إذ ذاك أفضل الأعمال (قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟) أي: للعتق (قَالَ: أَغْلَاهَا) بالغين المعجمة، ولأبي ذرُّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أعلاها» (ثَمَنًا) بالعين المهملة، ومعناهما متقارب، ولمسلم من طريق حمَّاد بن زيدٍ عن هشام: «أكثرها ثمنًا»، وهو يبيِّن المراد، قال النَّوويُّ: محلُّه -والله أعلم-فيمن أراد أن يُعتق رقبةً واحدةً، أمَّا لو كان مع شخصِ ألف درهم مثلًا فأراد أن يشتري بها رقبةً يُعتقها، فوجد رقبةً نفيسةً ورقبتين مفضولتين قال: فالاثنتان(١) أفضل، قال: وهذا بخلاف الأضحيَّة فإنَّ الواحدة السَّمينة أفضل؛ لأنَّ المطلوب هنا فكُّ الرَّقبة، وهناك طِيبُ اللَّحم. انتهى (٥). قال في «فتح الباري»: والذي يظهر أنَّ ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فرُبَّ د٣٨/٣٠ شخص واحد إذا عتق/انتَفَع بالعتق وانتُفِع به أضعافَ ما يحصلُ من النَّفع بعتقِ أكثرَ عددًا منه، ورُبَّ محتاج إلى كثرة اللَّحم لتفرقته(١) على المحاويج الذين ينتفعون به أكثر ممَّا ينتفع هو بطِيب اللَّحم ، والضَّابط: أنَّ أيَّهما كان أكثر نفعًا كان أفضل ، سواءٌ قلَّ أو كَثُر.

(وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا) بفتح الفاء، أي: أكثرها رغبةً عند أهلها لمحبَّتهم فيها؛ لأنَّ عتق مثل ذلك لا يقع إلَّا خالصًا (قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟) أي: إن لم أقدر على العتق، وللدَّارقطنيِّ في

<sup>(</sup>۱) في (ب): «عبد»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): «باذام»: بذال معجمة، «العبسيُّ»: بموحَّدة بين مهملتين. «ابن الأثير».

<sup>(</sup>٣) في غير (ب) و(س): «٤٤».

<sup>(</sup>٤) في (س): «فالنُّنتان» وفي غير (ب): «فالثِّنتين»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «فالثنتين» كذا بخطُّه، والأولى: «فالثنتان».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): قال الشَّافعيُّ عُلَد: الاستكثار مع الاسترخاص أُولى مِنَ الاستقلال مع الاستغلاء، عكس الأضحية. «م ر ش».

<sup>(</sup>٦) في (ب) و(د) و(س): «ليفرّقه»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (١٧٧/٥).

«الغرائب»: فإن لم أستطع (قَالَ: تُعِينُ صَانِعًا) بالصَّاد المهملة والنُّون، من الصَّنعة؛ كذا في «اليونينيَّة» المقابلة بالأصول؛ كأصل أبي ذرِّ وأبي (١) الوقت والأصيليِّ وغيرهم (١)/، وكذا في جميع ما وقفت عليه من الأصول المعتمدة كالأصل المقروء على الشَّرف الميدوميِّ وغيره، وضبطه الحافظ ابن حجر وغيره (٣): «ضايعًا» بالضَّاد المعجمة والهمزة تكتب ياءً، أي: تعين ذا ضياع من فقر أو عيالٍ أو حالٍ قصّر عن القيام بها، وكذا هو بالمعجمة في رواية مسلم من طريق حمَّاد بن زيدٍ عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مُرَاوح، قال القاضي عياضٌ ممَّا نقله عنه النَّوويُّ في «شرح مسلم»: روايتنا في هذا من طريق هشام: «فتعين ضائعًا» بمُعجَمةٍ (٤٠)، قال: وكذا في الرِّواية الأخرى، أي: من «صحيح مسلم»، وهي رواية الزُّهريِّ عن حبيبٍ مولى عروة بن الزُّبير عن عروة عن أبي مُرَاوح: «فتعين الضَّائع» بالمعجمة من جميع طرقنا عن مسلم في حديث هشام والزُّهريِّ إلَّا من رواية أبي الفتح السَّمرقنديِّ عن عبد الغافر الفارسيّ، فإنَّ (٥) شيخنا أبا بحرِ حدَّثنا عنه فيهما: بالمهملة، وهو صواب الكلام لمقابلته بالأخرق وإن كان المعنى من جهة معونة الضَّائع صحيحًا، لكن صحَّت الرِّواية عن هشام هنا(١) بالصَّاد المهملة، وكذلك(٧) رويناه(٨) في «صحيح البخاريِّ». انتهى. وجزم الحافظ ابن حجر: بأنَّه بالمُعجَمة في جميع روايات البخاريِّ، قال: وقد خَبَطَ من قال من شرَّاح البخاريِّ: إنَّه رُوِي بالصَّاد المُهمَلة والنُّون، فإنَّ هذه الرِّواية لم تقع في شيءٍ من طرقه. انتهى. ويؤيِّده قول ابن الصَّلاح: هو في رواية هشام بالمُهمَلة والنُّون في أصل الحافظين أبي عامرِ العبدريِّ وابن

<sup>(</sup>۱) «وأبي»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في (ج): «وغيرهما» وفي هامشها: «كذا بخطه». وفي هامش (ل): قوله: «وغيرهم» والذي في خطّه: «وغيرها»، والأولى: «وغيرهم»؛ بالجمع.

<sup>(</sup>٣) (عيره): ليس في (ص).

<sup>(</sup>٤) في (د): «بالمعجمة».

<sup>(</sup>٥) في (د): «العامريِّ قال»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٦) في (د): «الرّواية هنا عن هشام».

<sup>(</sup>٧) في (ب) و (د) و (س) و (ل): «وكذا».

<sup>(</sup>A) في هامش (ج) و(ل): كذا رأيته في غير ما نسخة من «شرح مسلم» للنَّوويِّ: بالصَّاد المهملة؛ فلتنظر للقاضي. «منه» بخطُّه.

عساكر، ولكنّه ليس من(١) رواية هشام وإن كان صحيحًا في نفس الأمر، ولكنّ روايته إنّما هي بالمُعجَمة، وأمًّا رواية الزُّهريُّ فالمحفوظ عنه أنّها بالمُهمَلة، وكان ينسب هشامًا إلى التَّصحيف، قال: وذكر القاضي عياضٌ(١): أنّه في رواية الزُهريُّ بالمُعجَمة إلَّا رواية السَّمرقنديُّ، وليس الأمر على ما حكاه في روايات أصولنا بكتاب مسلم، فكلُها مُقيَّدةً في رواية الزُّهريُّ بالمُهمَلة. انتهى. لكنَّ قول الحافظ ابن حجر رئينُّ: -إنَّ القاضي عياضًا(١) جزم بأنّه في «البخاريُّ» بالمُعجَمة - يردُّه ما سبق عن القاضي عياضٍ(١) من قوله(٥): صحَّت الرَّواية عن هشام بالصَّاد المُهمَلة، وكذا رويناه في «صحيح البخاريُّ» فليُتأمَّل(١). وقال النَّوويُّ: يُروَى مهما فيهما، والصَّحيحُ/ عند العلماء المُهمَلةُ، والأكثرُ في الرَّواية المُعجَمةُ. انتهى. وممَّن نسب هشامًا إلى التَّصحيف في هذه الدَّارقُطنيُّ وحكاه ابن المدينيِّ، وقد تقرَّر ممَّا ذكرناه أنَّ رواية هشام بالمُعجَمة لا بالمُهمَلة وإن نُسِب إلى التَّصحيف(١٧)، ويبقى النَّظر في تطابق الأصول التي وقفت عليها مع توافق أهل هذا الشَّأن على الاعتماد على الأصول المُعتَمدة على ما لا يخفى.

(أَوْ تَصْنَعُ لأَخْرَقَ) بفتح الهمزة والرَّاء بينهما مُعجَمةٌ ساكنةٌ وآخره قافٌ، لا يُحسِن صنعة ولا يهتدي إليها (قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: تَدَعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ) أي: تكفُّ عنهم شرَّك (فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ) بحذف إحدى التَّاءين، والأصل: تتصدَّق، والضَّمير في قوله: «فإنَّها» للمصدر الذي دلَّ عليه الفعل، وأنَّثه لتأنيث الخبر.

<sup>(</sup>١) المن اليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٢) اعياضً اليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (ل): «عياض»، وفي هامشها : كذا بخطُّه، والأولى: نصبه بدلًا من «القاضي»، أو أنَّه رسمه بلغة ربيعة.

<sup>(</sup>٤) اعياض ا: مثبت من (د).

<sup>(</sup>٥) في (د): «بقوله».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): نقل الشَّارح عبارة البرماويِّ ثمَّ الكِرمانيِّ، ثمَّ قال: فليُتأمَّل ما في ذلك.

<sup>(</sup>٧) في هامش (ل): البرماويُّ: "صانعًا» بالمهملة، كذا رواه هشام في "البخاريُّ»، وصوَّبه الدَّارقطنيُ لمقابلته "الأُخرَق»؛ وهو الذي لا يحسن صنعة، وكان الزُّهري يقول: صحَّف هشام، إنَّما هو رجل ضائع بالمعجمة. انتهى. وقال الكِرمانيُّ: "ضائعًا» بالمعجمة، ثمَّ المهملة، وفي بعضها: بالمهملتين وبالنُّون، قال الدَّارقطنيُّ عن معمر: كان الزُّهريُّ يقول: صحَّف هشام حيث رَوَى "ضائعًا» بالمعجمة؛ فليتأمَّل ما في ذلك. كذا بخطّه بهامش نسخته.

وهذا الحديث من أعلى حديثٍ وقع عند المؤلّف وهو في حكم الثّلاثيّات لأنّ هشام بن عروة شيخ شيخه من التّابعين وإن كان روى هنا عن تابعيّ آخر وهو أبوه عروة، وفيه ثلاثة من التّابعين في نسقٍ واحدٍ -هشامٌ وأبوه وأبو مراوحٍ - وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان»، والنّسائيُ في «العتق» و«الجهاد»، وابن ماجه في «الأحكام».

# ٣ - باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ العَتَاقَةِ فِي الكُسُوفِ وَالآيَاتِ

(باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ العَتَاقَةِ) بفتح العين، أي: الإعتاق (فِي الكُسُوفِ وَالآيَاتِ) كخسوف القمر والظُّلمة الشَّديدة، وهو من عطف العامِّ على الخاصِّ، ولأبوي الوقت وذرِّ: «أو الآيات» بألفٍ قبل الواو.

٢٥١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةً، عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةً بِنْتِ المُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَبِيُ اللَّهُ قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ مِنَا شَعِيْمُ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، تَابَعَهُ عَلِيُّ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَبِيُ قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ مِنَا شَعِيْمُ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، تَابَعَهُ عَلِيُّ، عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ هِشَامٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ) هو أبو حذيفة النَّهديُّ -بفتح النُّون - البصريُّ، مشهورٌ بكنيته أكثر من اسمه، قال: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةً) أبو الصَّلت النَّقفيُ الكوفيُ (عَنْ هِسَامٍ بْنِ عُرْوَةً) ابن الزُّبير (عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ) بن الزُّبير بن العوَّام، زوج هشامٍ (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِيق (يَرُّيُّم) أنَّها (قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُ مِنَ اللَّهِ الْعَتَاقَةِ) أي: فكَ الرَّقبة من العبوديَّة بالإعتاق (فِي الصَّدِيق الشَّمْسِ) الأنَّ الخيراتِ تدفعُ العذابَ (تَابَعَهُ) أي: تابع موسى بن مسعودٍ (عَلِيُّ) قال الحافظ ابن حجرٍ: يعني: ابن المدينيِّ، وهو شيخ البخاريِّ، ووَهِمَ من قال: المرادُ به ابنُ حُجْرٍ. الحيم وبالرَّاء، والقائل بأنَّه المراد هو الكرمانيُّ، قال ١٠٠١٤ العينيُّ: كلُّ من ابن المدينيِّ وابن حُجْرٍ شيخ المؤلَّف، وروى عن اللَّاحق، فما الدَّليل على المُخفَّقة والواو وسكون الرَّاء وكسر الدَّال المُهمَلة وتشديد التَّحتيَّة، نسبة إلى دراورد (١٠)؛ قريةٌ من المُخفَّقة والواو وسكون الرَّاء وكسر الدَّال المُهمَلة وتشديد التَّحتيَّة، نسبة إلى دراورد (١٠)؛ قريةٌ من

<sup>(</sup>۱) في (م): (دارورد)، وهو تحريفٌ. ونبَّه الشيخ نصر الهوريني في حاشية (س) إلى أنَّ النووي في شرحه على مسلم قال: نسبة إلى دَرابَجِرْد. انتهى. والذي اختاره المصنف هو الذي اختاره العيني، وانظر للخلاف كتب الأنساب.

د٣٩/٣٠ قرى خراسان، واسمه عبد العزيز بن محمَّد (عَنْ هِشَامٍ) أي: ابن عروة /، عن فاطمة بنت المنذر... إلى آخره، وقد مضى الحديث في «أبواب الكسوف» [ح: ١٠٥٤].

٢٥٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ: حَدَّثَنَا عَثَامٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ، عَنْ أَسِمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ بِنُنَّ قَالَتْ: كُنَّا نُؤْمَرُ عِنْدَ الخُسُوفِ بِالعَتَاقَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) المُقَدَّمِيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَثَّامٌ) بفتح العين المهملة وتشديد المُثلَّثة وبعد الألف ميمٌ، ابن عليِّ بن الوليد العامريُّ الكوفيُ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن عروة (عَنْ) زوجته (فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ) بن الزُّبير (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصِّدِيق (بِنُيُّمُ) أَنَّها (قَالَتْ: كُنَّا نُؤْمَرُ عِنْدَ الخُسُوفِ) بالخاء المعجمة (١)، أي: خسوف القمر (بِالعَتَاقَةِ) بفتح العين، أي: الإعتاق للرَّقبة، وقد وضَّح برواية زائدة السَّابقة [ح: ٢٥١٩]: أنَّ الآمرَ في رواية عشَّامٍ هو الرَّسولُ مِنَ الشَّعِيمُ ، وفيه تقويةٌ للقائل: إنَّ قول الصَّحابيِّ: «كَنَّا نُؤمَر بكذا» له حكم الرَّفع، وهو الأصحُ.

## ٤ - بابٌ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أَعْتَقَ) الشَّخص (عَبْدًا) مشتركًا (بَيْنَ اثْنَيْنِ) أو أكثر (أَوْ) أعتق ('') (أَمَةٌ بَيْنَ الشُّرِكَاءِ) وإنَّما قال: في العبد «بين اثنين»، وفي الأَمَة «بين الشُّركاء» محافظة على لفظ الحديث، وإلَّا فالحكم سواءٌ (۳).

٢٥٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﴿ اللهِ عَنْ النَّبِيِّ مَنْ النَّبِيِّ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا قُوِّمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُعْتَقُ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينارِ (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر (سُلَهُ) وعن أبيه (عَنِ النَّبِيِّ سِنَالله عِيْمِ ) أنَّه (قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا) أي: أو أَمَةً (بَيْنَ اثْنَيْنِ) فأكثر (فَإِنْ كَانَ) الذي أعتق (مُوسِرًا) صاحبَ يسارِ (قُومً عَلَيْهِ) بضمِّ القاف مبنيًّا للمفعول، أي: قيمة عدلي، كما في الرِّواية الأخرى [ح: ٢٥٠٣] أي: سواءً

<sup>(</sup>١) «المعجمة»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٢) في (د): «عتق».

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): ﴿واحدٌ ﴾.

من غير زيادة ولا نقص (ثُمَّ يُعْتَقُ) أي(۱): العبد أو الأَمَة، وأوَّل «يُعتَق» مضمومٌ وثالثه مفتوح، وقول ابن المنيِّر: قوله: «من أعتق عبدًا بين اثنين» فيه دليل لطيفٌ على صحَّة إطلاق الجمع على الواحد؛ لأنَّه قال: «عبدًا بين اثنين»، ثمَّ قال [ح:٢٥٢١]: «فأعطى شركاءه حصصهم»، والمرادُ شريكُه قطعًا، قال العلَّمة البدر الدَّمامينيُّ: هذا سهوٌ منه، فإنَّ الحديث الذي فيه: «من أعتق عبدًا بين اثنين» ليس فيه: «فأعطى (۱) شركاءه حصصهم» والذي فيه: «فأعطى شركاءه حصصهم» والذي فيه: «من أعتق عبدًا بين اثنين»، إنَّما فيه: «من أعتق عبدًا بين اثنين»، إنَّما فيه: «من أعتق شركًا له في عبدٍ». انتهى. وليس في قوله: «ثمّ يُعتَق» دليلٌ للمالكيَّة على أنَّه لا يُعتَق إلَّا بعد أداء القيمة، كما سيأتي بيانه قريبًا في هذا الباب إن شاء الله تعالى.

وهذا الحديث قد سبق في «باب(٣) تقويم الأشياء بين الشُّركاء بقيمة عَدْلِ» [ح: ٢٤٩١].

٢٥٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ اللهُ اللهِ مِنَا اللهِ اللهِ مِنَا اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهِ الله

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسيُ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمام (عَنْ نَافِع) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بِرُنَّمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمُ قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا) بكسر الشِّين، ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بِرُنَّمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمُ قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا) بكسر الشِّين، أي: نصيبًا (لَهُ فِي عَبْدٍ) سواءٌ كان قليلًا أو كثيرًا، و«الشِّرك» في الأصل مصدرٌ أُطلِق على متعلقه وهو «المُشتَرك»، ولابدً من إضمارٍ، أي: جزءٌ مُشتَركٌ؛ لأنَّ المُشتَركَ في الحقيقة الجملة (فَكَانَ لَهُ) أي: للذي أعتق (مَالٌ يَبْلُغُ) وللحَمُّويي والمُستملي: «ما يَبْلُغُ» أي: شيءٌ يبلغُ ( ١٤٠٠/١٥ ( فَكَانَ العَبْدِ) أي: قيمة بقيَّته (قُوِّمَ العَبْدُ) بضمِّ القاف مبنيًّا للمفعول، زاد أبو ذرِّ والأصيليُّ: (عليه) (قيمة عَدْلٍ) بألَّا يُزاد من قيمته ولا يُنقَص (فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ) أي: قيمة حصصهم، ورُوي: «فأُعطِي» بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول «شركاؤه» بالرَّفع نائبًا ( عن الفاعل حصصهم، ورُوي: «فأُعطِي» بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول «شركاؤه» بالرَّفع نائبًا ( عن الفاعل

<sup>(</sup>۱) «أي»: مثبت من (ب) و (س).

<sup>(</sup>١) «فأعطى»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) «باب»: ليس في (ص).

 <sup>(</sup>٤) في (د): «إذ الشَّرك».

<sup>(</sup>٥) في غير (ب) و(س): "نائبٌ".

(وَعَتَقَ عَلَيْهِ) بفتح العين والتَّاء، ولا يُبنَى للمفعول إلَّا إذا كان بهمزة التَّعدية، فيُقال: أعتق، ولأبي ذرِّ: «وعَتَقَ عليه العبدُ» (وَإِلَّا) بأن لم يكن موسرًا (فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ(١) مَا عَتَقَ) أي: حصَّته.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ وأبو داود والنّسائيُّ في «العتق».

٢٥٢٣ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِلْ آمَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْمِيمِ : «مَنْ أَعْنَقَ شِرْكًا لَهُ فِي مَمْلُوكِ فَعَلَيْهِ عِنْقُهُ كُلِّهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ فَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ عَلَى المُعْتِقِ، فَأَعْتِقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، اخْتَصَرَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمّ العين، أبو محمَّدِ القرشيُّ الهَبَّارِيُّ() الكوفيُّ، من ولد هبَّار بن الأسود، واسمه - في الأصل - عبدُ الله، وعُبَيدٌ لقبٌ غلب عليه (عَنْ أَبِي أُسَامَةً) حمَّاد ابن أسامة (٣) (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمّ العين (١٤)، ابن عمر العمريِّ (عَنْ نَافِع) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ ابن أسامة (٣) (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمّ العين (١٤)، ابن عمر العمريِّ (عَنْ نَافِع) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عَمرَ عَنَيْ ) أَنَّه قال: (قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُعِيمُ عَنْ أَعْنَقَ شِرْكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ (٥) كُلّهِ) قال الزَّركشيُّ وتبعه ابن حجر: بالجرِّ على أنَّه تأكيدُ للضَّمير المضاف، أي: عتقُ العبدِ كلّه، وتعقَّبه العينيُّ: بأنَّه ليس هنا ضميرٌ مضافٌ حتَّى يكون تأكيدُ للضَّمير المضاف، أي: عتقُ العبدِ كلّه مو تأكيدُ للضَّمير لقوله: (في (٧) مملوكِ). انتهى. أي: فعليه عتقُ المملوكِ كلّه، والأحسن أن يُقال: إنَّه تأكيدٌ للضَّمير المضاف إليه (إِنْ كَانَ لَهُ) أي: للذي أعتق (مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ) أي: قيمة بقيَّة (٨) العبد (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقُومٌ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ عَلَى المُعْتِقِ) بكسر التَّاء، و (ايُقوَّم) بفتح الواو المُشدَّدة، صفةً لقوله: مالٌ يُقَوِّمُ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ عَلَى المُعْتِقِ) بكسر التَّاء، و (ايُقوَّم) بفتح الواو المُشدَّدة، صفةً لقوله:

<sup>(</sup>١) في (ص): «عليه»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «الهَبَّاريُّ» بفتح الهاء والموحَّدة الثَّقيلة.

<sup>(</sup>٣) في (د): «مسلمة»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) "بضمّ العين": ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) في (د): «عتق»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): «من عتقه» أي: لأنَّ الضَّمير مضافٌ إليه لا مضاف، هذا وقد قيل: كلٌّ مِنَ المتضايفين يُقال له: مضاف ومضاف إليه.

<sup>(</sup>٧) ﴿في): ليس في (ص).

<sup>(</sup>٨) في (د): اقيمته بقيمة ا

"مال" أي: من لا مال له بحيث يقع عليه التَّقويم، فإنَّ العتق يقع في نصيبه خاصَّةً، وليس المراد أنَّ التَّقويم يُشرَع فيمن لم يكن له مال"، فليس "يُقوَّم "(۱) جوابًا للشَّرط، بل هو قوله: (فَأُعْتِقَ مِنْهُ) بضم الهمزة وكسر الفوقيَّة مبنيًا للمفعول، أي: فأُعتِق من العبد (مَا أَعْتَقَ) بفتح الهمزة والتَّاء، أي: ما أعتق المعسر، وقال الإمام البلقينيُّ: يحتمل أن يكون المراد: فإن لم يكن له مال يبلغ قيمة حصَّة الشَّريك بل البعض فيُقوَّم لأجل ذلك، ويكون حجَّة لأصحِّ الوجهين في مذهب الشَّافعيِّ: أنَّه يُعتَق من حصَّة الشَّريك بقدر ما يوسر به، أو يُحكم على هذه اللَّفظة بالشُّذوذ والمخالفة لما رواه النَّاس، فإنَّها لا تُعرَف إلا من هذا الطَّريق الذي أوردها به البخاريُّ. انتهى. وفي نسخة: «(ما أُعتِق» بضمَّ الهمزة وكسر التَّاء، وللحَمُّويي والمُستملي: «قيمة عَذْلِ على العِتْق(۱)» بكسر(۱۳) العين وسكون المُثنَّاة الفوقيَّة، وعند النَّسائيِّ من رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله: «فإن كان له مال قُوَّم عليه قيمة عدلٍ في ماله، فإن لم يكن له مال عَتَقَ منه ما عَتَقَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بالسِّين المُهمَلة، ابن مسرهد، أبو الحسن الأسديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ) بكسر المُوحَّدة وسكون الشِّين (٤) المعجمة، ابن المُفضَّل (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) ابن عمر د٣٠٠/٢٠ العمريِّ (اخْتَصَرَهُ) مُسَدَّدٌ بالإسناد المذكور، فذكر المقصود منه فقط، قال في «فتح الباري»: وقد أخرجه مُسَدَّدٌ في «مُسنَده» من رواية معاذبن المُثنَّى عنه بهذا الإسناد، وأخرجه البيهقيُّ من طريقه، ولفظه: «من أعتق شِرْكًا له في مملوكٍ فقد عَتَقَ كله»، وقد رواه غير مُسَدَّدٍ عن بِشْرٍ مُطوَّلًا، وقد أخرجه النَّسائيُّ عن عمرو بن عليٌّ عن بِشْرٍ، لكن ليس فيه أيضًا قوله: «عتق منه ما عتق» فيحتمل أن يكون مراده أنَّه اختصر هذا القدر.

٢٥٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَبُّمَ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتهُ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتهُ مِنَ العَدْلِ فَهُوَ عَتِيقٌ»، قَالَ نَافِعٌ: وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ. قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَدْرِي أَشَيْءٌ قَالَهُ نَافِعٌ، أَوْ شَيْءٌ فِي الحَدِيثِ.

<sup>(</sup>١) «يُقوَّم»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>١) في (ص): «المعتق»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (م): «بسكون»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٤) ﴿ الشِّينِ ﴾: ليس في (ب).

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل قال: (حَدَّثَنَا حَمَّاد) ولأبي ذرِّ: «حمَّاد بن زيدٍ» (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ النَّبِيِّ مِنْ النَّبِيِّ مِنْ السَّعِيمُ م ) أَنَّه (قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ، أَوْ) قال: (شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ) شكَّ أَيُّوب (وَكَانَ) بالواو، ولأبوي ذرُّ والوقت: «فكان» (لَهُ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ) أي: قيمة بقيَّة العبد (بِقِيمَةِ العَدْلِ) من غير زيادةٍ ولا نقص (فَهْوَ) أي: العبد (عَتِيقٌ) أي: مُعتَقُّ -بضمِّ الميم وفتح المُثنَّاة - كلُّه؛ بعضه بالإعتاق وبعضه بالسِّراية، فلو كان له مالٌ لا(١) يفي بحصصهم سرى إلى القدر الذي هو موسرٌ به، تنفيذًا للعتق بحسب الإمكان، وخرج بقوله: «أعتق» ما إذا عتق(١) عليه قهرًا بأن ورث بعض من يُعتَق عليه بالقرابة، فإنَّه يَعْتِقُ ذلك القدرَ خاصَّةً، ولا سراية، وبهذا صرَّح الفقهاء من أصحابنا الشَّافعيَّة وغيرهم، وعن أحمد روايةٌ بخلافه، وخرج أيضًا ما إذا أوصى بإعتاق نصيبه من عبد، فإنَّه يعتق ذلك القدر، ولا سراية لأنَّ المال ينتقل إلى الوارث ويصير الميت معسرًا، بل لو كان كلُّ العبد له فأوصى بإعتاق بعضه عتق ذلك البعض ولم يسر كما قاله الجمهور، ولا تتوقَّف السِّراية فيما إذا أعتق البعض على أداء القيمة؛ لأنَّه لو لم يعتق قبل الأداء لَمَا وجبت القيمة، وإنَّما تجب على تقدير انتقالٍ أو قرض أو إتلافٍ، ولم يوجد الأخيران فتعيَّن الأوَّل وهو الانتقال إليه، وهذا مذهب الجمهور، والأصحُّ عند الشَّافعيَّة وبعض المالكيَّة، وفي رواية النَّسائيِّ وابن حبَّان من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر: «من أعتق عبدًا وله فيه شركاء وله وفاءٌ (٣) فهو حرٌّ، ويضمن نصيب شركائه بقيمته ، وللطَّحاويِّ نحوه، ومشهور ٣٠٤/٤ مذهب المالكيَّة: أنَّه لا يُعتَق إلَّا بدفع القيمة، فلو أَعْتَقَ الشَّريكُ قبل أخذ/ القيمة نَفَذَ عتقُه، واستدلَّ لهم بقوله في رواية سالم المذكورة أوَّل الباب [ح:٢٥٢١]: «فإن كان موسرًا قُوِّم عليه، ثمَّ عُتِق، وأجيب: بأنَّه لا يلزم من ترتيب العتق على التَّقويم ترتيبه على أداء القيمة، فإنَّ التَّقويم يفيد معرفة القيمة، وأمَّا الدَّفع فقدرٌ زائدٌ على ذلك، وأمَّا رواية مالك: «فأعطى د٣٤١/٣٠ شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد» فلا يقتضي ترتيبًا لسياقها/ بالواو(٤)، ولا فرق بين أن

<sup>(</sup>۱) في (م): «ما لا».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (د): «أعتق».

<sup>(</sup>٣) في (م): الوفيه ١١، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) في (ص): «لسياق الواو».

يكون العبدُ والمعتِق والشَّريك مسلمين أو كفَّارًا، أو بعضهم مسلمين وبعضهم كفَّارًا، ولا خيار للشَّريك في ذلك ولا للعبد ولا للمعتِق، بل ينفذ الحكم(١)، وإن كرهوا كلُّهم(١) مراعاةً لحقِّ الله تعالى في الحرِّيَّة، وهذا مذهب الشَّافعيَّة، وعند الحنابلة وجهان فيما لو أعتق الكافر شِرْكًا له في (٣) عبد مسلم، هل يسري عليه أم لا؟ وقال المالكيّة: إن كانوا كفَّارًا فلا سراية، وإن كان المعتِق كافرًا دون شريكه فهل يسري عليه أم لا؟ أم يسري فيما إذا كان العبد مسلمًا دون ما إذا كان كافرًا؟ ثلاثة أقوالٍ، وإن كانا كافرين والعبد مسلمًا فروايتان، وإن كان المعتِق مسلمًا سرى عليه بكلِّ حالٍ. (قَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر: (وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن له مالٌ (فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) بفتح العين والتَّاء فيهما، وهو نصيبه، ونصيب الشَّريك رقيقٌ لا يُكلُّف إعتاقَه، ولا يُستَسعى العبدُ في فكِّه، ولأبي ذرِّ: ﴿أُعتِق مَا أَعْتَقَ﴾ بضمِّ الهمزة في الأوَّل وكسر التَّاء مبنيًّا للمفعول، وفتحها في الثَّاني، وإسقاط: «منه». (قَالَ أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ: (لَا أَدْرِي أَشَيْءً) أي: حكم المعسر (قَالَهُ نَافِعٌ) من قِبَلِهِ(٤)، فيكون منقطعًا موقوفًا (أَوْ شَيْءٌ فِي الحَدِيثِ) فيكون موصولًا مرفوعًا، وقد وافق أيُّوبَ على الشَّكِّ في رفع هذه الزِّيادة يحيى بن سعيدٍ عن نافع فيما رواه مسلمٌ والنَّسائيُّ، ولم يُختلَف عن مالكِ في وصلها ولا عن عبيدالله بن عمر، لكن اختُلِف عليه في إثباتها وحذفها، والذين أثبتوها حفًّاظً، فإثباتها عند عبيد الله مُقدَّمٌ، وقد رجَّح الأئمَّة رواية من أثبت هذه الزِّيادة مرفوعةً، قال إمامنا الشَّافعيُّ ﴿ إِلَّهِ: لا أحسب عالمًا بالحديث يشكُّ في أنَّ مالكًا أحفظُ لحديث نافع من أيُّوب؛ لأنَّه كان ألزم له منه، حتَّى لو استويا فشكَّ أحدهما في شيءٍ لم يشكُّ فيه صاحبه كانت الحجَّة مع من لم يشكُّ، ويقوِّي ذلك قول عثمان الدَّارميِّ: قلت لابن معينٍ: مالكُّ في نافع أحبُّ إليك أو أيُّوب؟ قال: مالكُّ، ومَنْ جَزَمَ حجَّةً على من تردَّد، وزاد فيه بعضهم -كما قاله الشَّافعيُّ ﴿ اللَّهِ فيما نقله عنه البيهقيُّ في «المعرفة» - : «ورقّ منه ما رقَّ»، ووقعت هذه الزّيادة عند الدَّارقُطنيِّ وغيره من طريق إسماعيل ابن أميَّة وغيره عن نافعٍ عن ابن عمر بلفظ: «ورقُّ منه ما بقي»، واستدلُّ بذلك على ترك

<sup>(</sup>١) في (م): «العتق».

<sup>(</sup>٢) «كلُّهم»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): المن ١٤ وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في (د): «قِبَل نفسه».

الاستسعاء، لكن في إسناده إسماعيل ابن مرزوقِ الكعبيُّ، وليس بالمشهور عن يحيى بن أيُّوب، وفي حفظه شيءٌ.

١٥٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِقْدَامٍ: حَدَّثَنَا الفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةً: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ اللَّهُ: أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي فِي العَبْدِ أَوِ الأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ، فَيُعْتِقُ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ، يَقُولُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِنْقُهُ كُلِّهِ، إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ، يُقَوَّمُ مِنْ مَالِهِ قِيمَةَ العَدْلِ، يَقُولُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِنْقُهُ كُلِّهِ، إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ، يُقَوَّمُ مِنْ مَالِهِ قِيمَةَ العَدْلِ، وَيُعُولُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِنْقُهُ كُلِّهِ، إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ، يُقَوَّمُ مِنْ مَالِهِ قِيمَةَ العَدْلِ، وَيُعُولُ : قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِنْقُهُ كُلِّهِ، إِذَا كَانَ لِللَّذِي أَعْتَقَ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ، يُقَوَّمُ مِنْ مَالِهِ قِيمَةَ العَدْلِ، وَيَعْفَى مَنِ السَّيِعِ مِنْ السَّعِيلِ وَإِلْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ عَنِ النَّيِعِ مِنْ الشَيعِ مِنَ النَّي عَنْ نَافِعِ، عَنِ النَّي الْمُعْتَقِ، يَنْ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ النَّي عُمْرَ شَعْرَالُهُ مُنْ أَبِي ذِنْ إِنْ أَلِي الشَّعِيلُ مُنْ أُمَيَةً ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ النَّي عُمْرَ شَعْنَ مَا لَنَّي عَى النَّي عَلَى اللَّهُ مُ مَنْ النَّي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ النَّي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ المَالِعَلَى اللَّهُ عَلَقَ مَ مِنْ النَّي عَلَيْهُ اللَّهُ الْفُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مِلْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْلُهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْلُ عَلَى اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَيْلُهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْلُهُ الْعَلَالُهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَالِهُ عَلَى الْعَلَقِ عَلَى الْعَلَالِهُ الْمُعْمَلِ عَلَى الْمَلِي الْمَعْمَا

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بُنُ مِقْدَامٍ) بكسر الميم وسكون القاف، أبو الأشعث العجليُّ (۱) البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا الفُضَيْلُ (۱) بْنُ سُلَيْمَانَ) بضمّ الفاء وفتح الضَّاد المُعجَمة في الأوَّل، وضمَّ البين وفتح اللَّم في (۱) الثَّاني، النُميريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةً)/ بضمِّ العين وسكون القاف، قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ شُنَّةً: أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي فِي العَبْدِ أَوِ الأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ (۱)، فَيُغتِقُ) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر الفوقيَّة (أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ) من العبد أو الأَمّة (يَقُولُ) بيْنَ شُرَكَاءَ (۱)، فَيُغتِقُ) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر الفوقيَّة (أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ) من العبد أو الأَمّة (يَقُولُ) أي: ابن عمر: (قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِثْقُهُ كُلِّهِ) بالجرِّ، تأكيدًا للضَّمير المضاف إليه كما مرَّ [ح: ٤٦٥٤] أي: ابن عمر: (قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِثْقُهُ كُلِّهِ) بالجرِّ، تأكيدًا للضَّمير المضاف إليه كما مرَّ [ح: ٤٦٥٤] أي: وبعب عليه عتق العبد كلِّه أو الأُمَّة كلِّها (إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ) أي: قيمة العبد لله أو الأُمَّة كلِّها (إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ) أي: قيمة العبن، أي: قيمة استواء من غير زيادة ولا نقصٍ، و"قيمةَ» نصبُ مفعولٍ مُطلَق (وَيُدْفَعُ) بضمُ العين، أي: قيمة استواء من غير زيادة ولا نقصٍ، و"قيمةَ» نصبُ مفعولٍ مُطلَق (وَيُدُفَعُ) بضمُ أوَّله مبنيًا للمفعول (إلَى الشُّرَكَءَ أَنْصِبَاؤُهُمُ) بالرَّفع نائبًا (٥) عن الفاعل (وَيُخَلِّي) بفتح اللَّام، ولائبي المُعول (سَبِيلُ المُفعول (سَبِيلُ المُعتَقِ) بالتَّعب على المفعوليّة «ويخلِي» مبنيًا للمفعول (سَبِيلُ المُعتَقِ) بالسَّم النَّعب على المفعوليّة «ويخلِي» ولأبي الشُّركاء أنصباءَهم» بالنَّصب على المفعوليّة «ويخلِي» ولاجلِي» ولأبي الشُّركاء أنصباءَهم» بالنَّصب على المفعوليّة «ويخلِي»

<sup>(</sup>١) في (ب): «العجنيُّ»، وفي (م): «العجل»، وكلاهما تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في (ب): «الفضل»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) في غير (ب) و (س): المن ١١.

<sup>(</sup>٤) في (ب): «الشُّركاء»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٥) في غير (ب)و(س): "نائب".

<sup>(</sup>٦) في (د) و (ص): (نائبٌ).

بكسر اللَّام مبنيًّا للفاعل، أي: المعتِق -بكسر التَّاء- «سبيلَ المُعتَق» بنصب «سبيلَ» على المفعوليَّة، وفتح الفوقيَّة من/ «المُعتَق» (يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ سِنَاشْطِيْم).

(وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (اللَّيثُ) بن سعد الإمام، فيما وصله مسلمٌ والنَّسائيُ (وَابْنُ الْمِع فِيْ وَابْنُ الْمِع وَالْمَاء وَهِم وَالْمَاء وَهِم وَالْمَاء وَهِم وَالْمُعْادِي مَّم وَهُم وَهُم وَالْمُع وَالْمَاء وَهُم وَالْمُولِي وَلِهُ وَالْمُولِي وَلِهُ وَالْمُؤْمِ وَلِهُ وَلِهُ

وقد أخرج المؤلِّف حديث ابن عمر في هذا الباب من ستَّة طرق، تشتمل على فصولٍ من أحكام عتق العبد المُشتَرك -كما ترى-.

## ٥ - بابٌ إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ العَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ الكِتَابَةِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أَعْتَقَ) شخصٌ (نَصِيبًا) له (فِي عَبْدٍ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ) وجواب "إذا» قوله: (اسْتُسْعِيَ) بضمِّ تاء "الاستفعال» مبنيًّا للمفعول، أي: أُلزِم (العَبْدُ) السَّعيَ في تحصيل القدر الذي يخلِّص به باقيه من الرِّقِّ، حال كونه (غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ) عقد (الكِتَابَةِ).

٢٥٢٦ - ٢٥٢٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءِ: حَدَّثَنَا بَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: سَمِغْتُ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّصْرُ بْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُلَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَا شَعِيمٍ : «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ».

وَحَدَّفَنَا مُسَدَّدُ: حَدَّفَنَا بَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ: حَدَّفَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةً، عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً بِنَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ مِنَا شَعِيمٌ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ شَقِيصًا فِي مَمْلُوكِ فَخَلَاصُهُ عَلَيْهِ إِنْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قُومً عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِيَ بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ ».

تَابَعَهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ وَأَبَانُ وَمُوسَى بْنُ خَلَفٍ، عَنْ قَتَادَةَ، اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ) واسمه عبدُ الله بن

أيُّوب، أبو(١) الوليد الحنفيُّ الهرويُّ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ) بن سليمان القرشيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِم) البصريُّ قال: (سَمِعْتُ قَتَادَةً) بن دعامة أبا الخطَّاب السَّدوسيّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (النَّضْرُ بْنُ أَنَسِ بْن مَالِكٍ) بفتح النُّون وسكون الضَّاد المُعجَمة، الأنصاريُّ البصريُّ (عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ) بفتح المُوحَّدة وكسر المُعجَمة، وفتح النُّون وكسر(١) د٣٤٢/٣ الهاء في الثَّاني وآخره كافُّ، السَّدوسيِّ (٣)، ويُقال: السَّلوليُّ (٤) البصريُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِاللَّهِ) أنَّه (٥) (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (٦) مِنْ الشَّعِيرُ مَ: مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا) بفتح الشِّين المُعجَمة وكسر القاف، أي: نصيبًا (مِنْ عَبْدٍ) كذا ساقه مختصرًا، وعطف عليه طريق سعيدٍ عن قتادة، فقال بالسَّند إليه: (وَحَدَّثَنَا) وفي الفرع: «حدَّثنا» بحذف واو العطف (مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْع) بتقديم الزَّاي على الرَّاء مُصغَّرًا، أبو معاوية البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدً) هو ابن أبي عَروبة مهران اليشكريُّ، مولاهم أبو النَّضر، البصريُّ الثِّقة الحافظ، ذو التَّصانيف(٧)، كثير التَّدليس، واختلط لكنَّه من أثبتِ النَّاسِ في قتادة، وقد سمع منه يزيد بن زُرَيعٍ (^) قبل اختلاطه (عَنْ قَتَادَةً) بن دعامة (عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ) الأنصاريِّ (عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ) بفتح أوَّلهما وكسر ثانيهما، وزنًا واحدًا (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ إِنَّ النَّبِيَّ مِنَاسَّعِيا لِم قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ) قال: (شَقِيصًا) بفتح أوَّله وكسر ثانيه (٩)، والشَّكُّ من الرَّاوي (فِي مَمْلُوكِ) مُشتَرك بينه وبين غيره (فَخَلَاصُهُ) كلُّه من الرِّقِّ (عَلَيْهِ فِي مَالِهِ) بأن يؤدِّيَ قيمة باقيه من ماله (إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا) بأن لم يكن للذي أعتق مالٌ (قُوِّمَ) بضمِّ القاف مبنيًّا للمفعول (عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِيَ) بضمِّ التَّاء، أي:

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): "بن"، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٢) «المعجمة وفتح النُّون وكسر»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «السَّدوسي»: نسبة إلى سدوس شيبان، قال ابن حبيب: كلُّ سَدوس في العرب فهو مفتوح، إلَّا سدوس بن أصمع بن أبيّ بن عبيد. «ترتيب».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قوله: «سلول»: وهي أمُّ بني جندل بن مرَّة بن صعصع. «ترتيب».

<sup>(</sup>٥) «أنَّه»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) في (د): «رسول الله»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٧) زيد في (د): «الكثيرة».

<sup>(</sup>٨) في (د): السمع يزيد من ابن أبي عروبة»، وفي غير (ب) و(س): اليزيد بن أبي عروبة»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٩) في (د): «ثالثه»، وهو تحريف.

ألزِم العبد (بِهِ) أي: باكتساب ما قُوِّم من قيمة نصيب الشَّريك ليفكَّ بقيَّة رقبته من الرِّقِّ، أو يخدم سيِّده الذي لم يعتقه بقدر ما له فيه من الرُّقِّ، والتَّفسير الأوَّل هو الأصحُّ عند القائل بالاستسعاء، لاسيَّما(۱) وفي رواية عبدة عند النَّسائيِّ ومحمَّد بن بِشْرِ (۱) عند أبي داود كلاهما عن سعيدِ ما يوضِّح أنَّ المراد الأوَّل، ولفظه: «واستُسعِي في قيمته لصاحبه» (غَيْرَ مَشْقُوقِ عَلَيْهِ) في الاكتساب إذا عجز، وقال ابن التِّين: معناه: لا يُستغلَى (۱) عليه في الثَّمن، وهو قول أبي حنيفة مستدلًّا بهذا الحديث، وما رواه مسلمٌ وأصحاب «السُّنن»، وخالفه أصحابه، وهو مذهب الشَّافعيَّة والمالكيَّة والحنابلة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع سعيدَ بن أبي عروبة في روايته عن قتادة على ذكر السّعاية (حَجَّاجُ بُنُ حَجَّاجٍ) بتشديد الجيم فيهما، الأسلميُّ الباهليُّ البصريُّ الأحول، ممَّا هو في نسخته عن قتادة من رواية أحمد بن حفص الحد شيوخ البخاريِّ عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجَّاجٍ، وفيها ذكر السّعاية (وَأَبَانُ) بن يزيد العطَّار (عُ)، ممَّا أخرجه أبو داود والنَّسائيُّ من طريقه، قال: حدَّثنا قتادة: أخبرنا النَّضر بن أنسٍ، ولفظه/: "فإنَّ عليه أن يُعتِق بقيَّته إن كان له مالٌ، وإلَّا استَسْعَى العبدَ... ١٣٥٦/٤ الحديث (وَمُوسَى بْنُ خَلَفٍ) العمِّيُ (١٠)، فيما وصله الخطيب في كتاب "الفصل (٧) للوصل من طريق أبي ظَفْرٍ عبد السَّلام بن مُطهِّر (٨) عنه، كلُّهم (عَنْ قَتَادَةً) بن دعامة، وأراد المؤلِّف بهذا الرَّدَّ على من زَعم أنَّ الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظٍ، وأنَّ (٩) سعيد بن أبي عَروبة تفرَّد به، فاستظهر له برواية جرير بن حازمٍ لموافقته (١٠)، ثمَّ ذكر ثلاثةً تابعوهما على ذكرها، فنفى

 <sup>(</sup>١) «لاسيَّما»: ليس في (د).

<sup>(</sup>۲) في (د) و(م): «بشير»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (م): "يستعلي"، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٤) في (د): «القطّان»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) «الحديث»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): بفتح العين، وتشديد الميم، هذه النِّسبة إلى العمِّ؛ وهو بطن من تميم. «ترتيب».

<sup>(</sup>V) في (ب): «الفضل»، وهو تصحيفٌ.

<sup>(</sup>٨) في (د): "يطهر"، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٩) في (د): «وابن»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>١٠) وفي (د): «بموافقته»، وفي (م): «الموافقة».

عنه التَّفرُد، ثمَّ قال: (اخْتَصَرَهُ) أي: الحديث (شُعْبَةُ) هو ابن الحجَّاج، وكأنَّه جوابَّ عن سؤالٍ مُقدَّرِ، وهو أنَّ شعبة أحفظ النَّاس لحديث قتادة، فكيف لا يذكر الاستسعاء؟ فأجاب: بأنَّ هذا لا يؤثِّر فيه ضعفًا؛ لأنَّه أورده مختصرًا، وغيره(١) بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، ورواية شعبة أخرجها مسلمٌ والنَّسائئ من طريق غندرٍ عنه عن قتادة بإسناده، ولفظه: د٣٤٢/٣٠ عن النَّبِيِّ مِنَاسَمْ في المملوك بين الرَّجلين، فيُعتِق / أحدُهما نصيبَه، قال: «يَضْمَن»، ومن طريق معاذٍ عن شعبة بلفظ: «من أعتق شقصًا من مملوك فهو حرٌّ من ماله»، وقد اختصر ذكر السِّعاية أيضًا هشامٌ الدُّستوائئ عن قتادة، إلَّا أنَّه اختُلف عليه في إسناده، فمنهم من ذكر فيه النَّضر بن أنس، ومنهم من لم يذكره، وقد أجاب أصحابنا الشَّافعيَّة عن الأحاديث المذكور فيها السِّعاية بأجوبةٍ، أحدها: أنَّ الاستسعاء مُدرَجٌ في الحديث من كلام قتادة لا من كلامه مِنَا شَعِياً م، كما رواه همَّام بن يحيى عن قتادة بلفظ: أنَّ رجلًا أعتق شقصًا من مملوك، فأجاز النَّبِيُّ مِنْ الشَّمِيرُ م عتقه، وغرَّمه بقيَّة ثمنه، قال قتادة: إن لم يكن له مالٌ استُسعِي العبد غير مشقوق عليه، أخرجه الدَّارقُطنيُّ والخطَّابيُّ والبيهقيُّ، وفيه فصلُ السِّعاية من الحديث، وجعلها من(١) قول قتادة، وقال ابن المنذر والخطَّابيُّ في «معالم السُّنن»: هذا الكلام لا يثبته أكثر أهل النَّقل مسندًا عن النَّبيِّ مِنَاسْمِيمٌ، ويزعمون أنَّه من كلام قتادة، واستدلَّ له ابن المنذر برواية همَّام، وقد ضعَّف الشَّافعيُّ ﴿ اللَّهِ أمر السِّعاية فيما ذكره عنه البيهقيُّ بوجوهِ منها: أنَّ شعبة وهشامًا الدَّستوائيَّ رَوَيا هذا الحديث ليس فيه استسعاءٌ، وهما أحفظ، ومنها: أنَّ الشَّافعيَّ ﴿ إِنَّ سمع بعض أهل النَّظر والقياس والعلم بالحديث يقول: لو كان حديث سعيد ابن أبي عروبة في الاستسعاء منفردًا لا يخالفه غيره؛ ما كان ثابتًا، قال الشَّافعيُّ ﴿ فَي القديم: وقد أنكر النَّاس حفظ سعيدٍ، قال البيهقيُّ: وهذا -كما قال الشَّافعيُّ (٣) - فقد (٤) اختلط سعيد (٥) ابن أبي عروبة في آخر عمره حتَّى أنكروا حفظه إلَّا أنَّ حديث الاستسعاء قد رواه أيضًا جرير بن

<sup>(</sup>۱) في (د): «وهذا».

<sup>(</sup>٢) ﴿من الله في (ب).

<sup>(</sup>٣) «الشَّافعيُّا: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في (م): (فقط)، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) اسعيد»: ليس في (د).

حازم عن قتادة؛ ولذلك أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في «الصَّحيح»، واستشهد البخاريُّ برواية الحجَّاج بن الحجَّاج وأبان وموسى عن قتادة، فذكر الاستسعاء فيه، وإنَّما يضعِّف الاستسعاء في هذا الحديث رواية همَّام بن يحيى عن قتادة فإنَّه فَصَلَهُ من الحديث، وجعله من قول قتادة، ولعلَّ الذي أخبر الشَّافعيُّ بضعفه وقفَ على رواية همَّام، أو عرفَ علَّةً أخرى لم يقف عليها. انتهى. فجزم هؤلاء الأئمَّة بأنَّه مُدرَجٌ، وأبى ذلك جماعةٌ -منهم الشَّيخان- فصحَّحا كون الجميع مرفوعًا، وهو الذي رجَّحه ابن دقيق العيد وجماعةٌ؛ لأنَّ سعيدَ بن أبي عروبة أعرفُ بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همَّام وغيره، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيدٍ لكنَّهما لم ينافيا ما رواه، وإنَّما اقتصرا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متَّحدًا حتَّى يتوقَّف في زيادة سعيدٍ، فإنَّ ملازمة سعيدِ لقتادة كانت أكثر منهما، فسمع منه ما لم يسمعه غيره، وهذا كلُّه لو انفرد وسعيدٌ لم ينفرد، وقد قال النَّسائيُّ في حديث(١) قتادة عن أبي المَلِيح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة: هشامٌ وسعيدٌ أثبت في قتادة من همَّام، وما أُعِلَّ به حديث سعيدٍ من كونه اختلط أو تفرَّد به مردودٌ؛ لأنَّه في «الصَّحيحين»/ د٣/٣١٦ وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زُرَيع، ووافقه عليه أربعةٌ تقدُّم ذكرهم، وآخرون معهم(١) يطول ذكرهم، وهمَّامٌ هو الذي انفرد بالتَّفصيل(٣)، وهو الذي خالف/الجميع ٢٠٧/٤ في القدر المُتَّفق على رفعه، فإنَّه جعله واقعة عين، وهم جعلوه حكمًا عامًّا، فدلَّ على أنَّه لم يضبطه كما ينبغي، وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة، أخرجه الطّبرانيُّ من حديث جابر، واحتجَّ من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حُصَينِ عند مسلم: أنَّ رجلًا أعتق ستَّة مملوكين له عند موته، لم يكن له مالٌ غيرهم، فدعاهم رسول الله صِنَاسُم عِيم، فجزَّ أهم أثلاثًا(٤)، ثمَّ أَقْرَعَ بينهم، فأَعْتَقَ اثنين، وأَرَقَّ أربعةً، ووجه الدَّلالة منه أنَّ الاستسعاء لو كان مشروعًا لنجز(٥) من كلِّ واحدٍ منهم عتَق ثلثه، وأمره(٦) بالاستسعاء في بقيَّة قيمته لورثة الميت،

<sup>(</sup>۱) زيد في (م): «أبي»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>۲) في (ص): «منهم».

<sup>(</sup>٣) ف (م): (بالتَّفضيل)، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٤) في (د): الثلاثًا)، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) في (م): التجزي، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٦) في (ص): «وأمر».

وروى النَّسائيُّ من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر: أنَّ رسول الله مِنَى الشّريم قال: «من أعتق عبدًا وله وفاءٌ فهو حرَّ، ويضمن نصيبَ شركائِه بقيمته (١) لِمَا(١) أساء من مشاركتهم، وليس على العبد شيءٌ»، ورواه البيهقيُّ أيضًا من وجه آخر.

# ٦ - باب الخَطَأُ وَالنِّسْيَانِ فِي العَتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ، وَلَا عَتَاقَةَ إِلَّا لِوَجْهِ اللهِ وَقَالَ النَّبِيُ مِنَ الشَّعِيَامُ: "لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"، وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِي وَالمُخْطِئِ

(باب) حكم (الخَطَاْ<sup>(۱)</sup> وَالنَّسْيَانِ فِي العَتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ) أي: نحو كلَّ منهما<sup>(١)</sup> من الأشياء التي يريد الشَّخص أن يتلفَّظ بشيء منها، فيسبق لسانه إلى غيره كأن يقول<sup>(٥)</sup> لعبده: أنت حرِّ، أو لامرأته: أنت طالقٌ من غير قصدٍ، فقال الحنفيَّة: يلزمه الطَّلاق، وقال الشَّافعيَّة: من سبق لسانه إلى لفظ الطَّلاق في محاورته، وكان يريد أن يتكلَّم بكلمةٍ أخرى لم يقع طلاقه، لكن لم تُقبَل<sup>(١)</sup> وعواه سبق اللِّسان في الظَّاهر إلَّا إذا وُجِدت قرينةٌ تدلُّ عليه، فإذا قال: طلَّقتك، ثمَّ قال: سبق لساني وإنَّما أردت طلبتك (١) فنصَّ الشَّافعيُ رَا الشَّافعيُ رَا اللَّوج مُتَّهَمًا، فأمَّا إن تقبل منه، وحكى الرُّويانيُ عن صاحب «الحاوي» وغيره: أنَّ هذا فيما إذا كان الزَّوج مُتَّهَمًا، فأمًا إن (٩) ظنَّت صدقه بأمارةٍ

<sup>(</sup>١) في (م): «بقيَّته»، وهو تحريفً.

<sup>(</sup>۲) في (ص): «عمَّا».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قال الشَّيخ زكريًّا: المراد بـ «الخطأ» هنا نقيض العمد، ومنه: «المُخطِئ» وهو مَن أراد الصَّواب فصار إلى غيره، وأمَّا «الخاطئ» فهو المتعمِّد لِما لا ينبغي، والنِّسيان: معنى يزول به العلمُ بالمنسيِّ خاصَّة، ويطول زمنُ زواله، فإن قصر سُمِّي سهوًا، وقيل بترادفهما. انتهى. وفي «شرح المواقف»: الفرق بين السَّهو والنِّسيان: أنَّ الأوَّل زوال الصُّورة عن المدرِكة مع بقائها في الحافظة، والنِّسيان: زوالها عنهما معًا، فيحتاج في حصولهما إلى سبب جديد. انتهى «ابن حجر».

<sup>(</sup>٤) «أي: نحو كلِّ منهما»: ليس في (ص) و(م)، وسقطت العبارة من (ج) أيضًا، وكتب على هامشها معزوة للشيخ زكريا الأنصاري.

<sup>(</sup>٥) في (ص) و(م): «فيقول».

<sup>(</sup>٦) في غير (ب) و(س): «يقبل».

<sup>(</sup>٧) زيد في (د): (فسبق لساني)؛ وهو تكرارٌ.

<sup>(</sup>٨) في (م): التسمع ا، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٩) في (د) و(م): ﴿إِذَا﴾.

د۲/۳۲ ب

فلها أن تقبل قوله ولا تخاصمه (١)، قال الرُّويانيُّ: وهذا هو الاختيار، نعم يقع الطَّلاق والعتق (١) من الهازل (٣) ظاهرًا وباطنًا، ولا يُدَيَّن فيهما (وَلَا عَتَاقَةَ إِلَّا لِوَجْهِ اللهِ) تعالى أي: لذاته ولجهة (١) رضاه، ومراده بذلك: إثبات اعتبار النِّيَّة؛ لأنَّه لا يظهر كونه لوجه الله تعالى إلَّا مع القصد، وفي حديث ابن عبَّاسٍ مرفوعًا -كما في الطَّبرانيِّ -: «لا طلاقَ إلَّا لعدَّةِ ولا عِتاقَ (٥) إلَّا لوجه الله (وَقَالَ النَّبِيُ مِنَ السَّعِيمُ) فيما سبق موصولًا في حديث عمر بن الخطَّاب ﴿ إِنَّ إِنَّ لَا اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ وقالَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وقالَ المَّوى) الحديث (وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِي وَالمُخْطِئ) وهو من أراد الصَّواب فصار إلى غيره، وقال الحافظ ابن حجر: وللقابسيِّ: «والخاطئ» وهو من تعمَّد (٦) لما لا ينبغي/.

٢٥٢٨ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ زُرَارَةً بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ بِنِي قَالَ: قَالَ النَّبِيُ سِنَ الله يَامِ الله تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسُوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلُ أَوْ تَكَلَّمْ».
 أَوْ تَكَلَّمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (وحدَّثني) (الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزَّبير بن عيسى قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السِّين وفتح العين المهملتين، ابن كِدَام؛ بكسر الكاف ودال مُهمَلة مُخفَّفة (٧) (عَنْ قَتَادَة) بن دعامة (عَنْ زُرَارَةَ بْنِ (٨) أَوْفَى) هو من ثقات التَّابعين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلِيَّةٍ) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللهَ عِنْ اللهَ) مِمَنَّة (تَجَاوَزَ

<sup>(</sup>١) في (ص): «تخاصم».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): ومثل ذلك النّكاح والرَّجعة؛ كما في الحديث الصَّحيح: «ثلاث جدُّهنَّ جدُّ وهزلهنَّ جدُّ: الطَّلاق والنِّكاح والرَّجعة» وفي رواية: «والعتق»، وإنَّما خُصَّت لتأكيد أمرِ الأبضاع، وتشوُّف الشَّارع إلى العتق، وإلَّا فكلُّ التَّصرُ فات كذلك؛ كما في «شرح الشَّمس الرَّمليّ».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «الهزل» يختصُّ بالكلام، و«اللَّعب» أعمُّ عُرفًا، وقيل: الهزل: أن تقصد اللَّفظ دون المعنى، واللَّعب: ألَّا تقصد شيئًا، وفيه نظر... إلى آخره. «م رس».

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (د) و (م): «أو لجهة».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «عتاقة»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (١٩١/٥).

<sup>(</sup>٦) في (م): «يعمل»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (١٩١/٥).

<sup>(</sup>٧) قوله: «بكسر الكاف ودال مُهمَلةٍ مُخفَّفةِ»: ليس في (د) و(ص) و(م) و(ج)، لذلك جاء في هامش (ج) ضبط «كدام» بخط ابن العجمي.

<sup>(</sup>۸) زید فی هامش (ص): «أبی. صح».

لِي) أي: لأجلي (عَنْ أُمَّتِي مَا وَسُوسَتْ بِهِ صُدُورُهَا) جملةً في محل نصب (۱) على المفعوليّة، و (اما) موصولٌ، و (اوسوست) صلته، و (ابه) عائدٌ (۱)، و (صدورُها) بالرَّفع فاعل (وسوست)، و لأبي ذرِّ: (صدورَها) بالنَّصب على أنَّ (وسوست) بمعنى: حدَّث، ونسب هذه في (الفتح) وغيره لرواية الأصيليّ، ويأتي -إن شاء الله تعالى - في (الطّلاق) [ح: ١٦٦٥] بلفظ: «ما حدَّث به أنْفُسَها»، والمعنى: ما حدَّث به نفسه، وهو ما يخطر بالبال (۱۲)، والوسوسة: الصّوتُ الخفيُ ، ومنه: وسواس الحليّ لأصواتها، وقيل: ما يظهر في القلب من الخواطر، إن كانت تدعو إلى الرّذائل والمعاصي تُسمَّ وسوسة، فإن كانت تدعو إلى الخصال المرضيّة والطّاعات تسمّ إلهامًا، ولا تكون الوسوسة (۱) إلّا مع التَّردُد والتَّزلزل من غير أن يطمئنَّ إليه أو يستقرَّ عنده (مَا لَمْ تَعْمَلُ ) في القوليّات باللّسان على وفق ذلك، وأصل (تَكلَّمْ) في القوليّات باللّسان على وفق ذلك، وأصل (تَكلَّمْ): تتكلَّم بمُثنَّاتين، حُذِفت (۱) إحداهما تخفيفًا.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من (٧) قوله: «ما وسوست» لأنَّ الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التَّوطُن (١٠) فكذلك المخطئ والنَّاسي لا توطُن لهما، وأمَّا قول ابن العربيِّ: -إنَّ المرادَ بقوله: «ما لم تكلَّمْ» الكلامُ النَّفسيُّ إذ هو الكلام الأصليُّ، وإنَّ القول الحقيقيَّ هو الموجود بالقلب (٩) «ما لم تكلَّمْ» الكلامُ النَّفسيُ إذ هو الكلام الأصليُّ، وإنَّ القول الحقيقيَّ هو الموجود بالقلب (٩) «١٠ الموافق للعلم -/ فمراده به الانتصار لما رُوي عن الإمام الأعظم مالكِ: أنَّه يقع الطَّلاق والعتاق بالنِّيَة وإن لم يتلفَّظ، قال في «المصابيح»: وقد أشكل هذا على كثير من أصحابه؛ لأنَّ النِّيَة عبارةٌ عن القصد في الحال، أو العزم في الاستقبال، فكما لا يكون قاصدُ الصَّلاة مصليًا

<sup>(</sup>١) في (د): «النَّصب».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): أي: وضمير «به» عائد على «ما» الموصولة الواقعة مفعولًا به «تجاوز».

<sup>(</sup>٣) في (د): «في البال».

<sup>(</sup>٤) «الوسوسة»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٥) «تكلّم»: من (د) و(ب) و(س)، وفي هامش (ج) و(ل): «وأصل تتكلّم»، كذا بخطّه، وخرَّج عليها، ولم يكتب بعدها إلَّا «تتكلّم»، ولعلّه أراد أن يكتب: «وأصل تكلّم؛ تتكلم». انتهى يُحرَّر.

<sup>(</sup>٦) في (ص)و(م): الحذفا.

<sup>(</sup>٧) في غير (د)و(س): افي<sup>®</sup>.

<sup>(</sup>A) التَّوطُن هنا: الاستقرار في النفس.

<sup>(</sup>٩) في (م): (في القلب).

حتَّى يفعل المقصود، وكذا قاصد الزَّكاة والنِّكاح وغيرها(١)؛ كذلك ينبغي أن يكون(١) قاصد الطَّلاق، ثمَّ قول القائل: يقع الطَّلاق بالقصد متدافعٌ، وحاصله: يقع ما لم يوقعه المُكلُّف؛ إذ القصد ضرورة يفتقر إلى مقصود النّيّة (٣)، فكيف يكون القصد نفسَ المقصود؟ هذا قلبّ للحقائق، فمن هنا اشتدَّ الإنكار حتَّى حُمِل(١) على التَّأويل، والذي يرفع الإشكال أنَّ النِّيَّة التي أُريدت هنا هي الكلام النَّفسيُّ الذي يُعبَّر عنه بقول القائل: أنت طالقٌ، فالمعنى الذي هذا لفظه هو المراد بالنِّيَّة، وإيقاع الطَّلاق على من تكلُّم بالطَّلاق وأنشأه حقيقةً لا ريب فيه، وذلك أنَّ الكلام يُطلَق على النَّفسيِّ حقيقةً، وعلى اللَّفظيِّ، قيل: حقيقةً، وقيل: مجازًا، ولهذا نقول: قاصد الإيمان مؤمنٌ /؛ لأنَّ المتكلِّم بالإيمان (٥) كلامًا نفسيًّا مصدِّقًا عن معتقده مؤمنٌ، د٢٤٤/١١ وكذلك المعتقد الكفر بقلبه المصدِّق له كافرٌ، وأمَّا المتكلِّم في نفسه بإحرام الصَّلاة وبالقراءة، فإنَّما لم يُعَدَّ مصلِّيًا ولا قارئًا بمُجرَّد الكلام النَّفسيِّ لتعبُّدِ الشَّرع في هذه المواضع الخاصَّة بِالنُّطقِ اللَّفظيِّ، ألا ترى أنَّ المتكلِّم بإحرام الحجِّ في نفسه محرمٌ وإن لم يلبِّ، وكذلك المُخيَّرة إذا تستَّرت(١)، ونقلت قماشها، ونحو ذلك كان ذلك(٧) اختيارًا للطلاق وإن لم تتكلُّم بلفظ؛ لأنَّها قد تكلَّمت في نفسها ونصبتْ هذه الأفعالَ دلالاتِ على الكلام النَّفسيِّ، فإنَّ الدَّليل عليه لا يَخُصُّ النُّطقَ، بل تدخل فيه الإشارات والرُّموز والخطوط ولهذا كانت المعاطاة عنده بيعًا؛ لدلالتها على الكلام النَّفسيِّ عرفًا، فاندفع السُّؤال وصار ما كان مشكلًا هو اللَّائح. انتهى. وهذا نقضه الخطَّابيُّ بالظِّهار، فإنَّهم أجمعوا على أنَّه لو عزم على الظُّهار

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): "وغيرهما".

<sup>(</sup>٢) «أن يكون»: مثبت من (ج) و(ب) و(س)، وفي هامش (ص) و(ل): قوله: «ينبغي قاصد» كذا بخطّه، وعبارة «المصابيح»: ينبغي أن يكون قاصد الطلاق... إلى آخره، فسقط من خطّه لفظ «يكون»؛ فليُتأمَّل.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): كذا في «المصابيح»، ولعلَّه: «إليه».

<sup>(</sup>٤) في (م): «عمل»، والمثبت موافق لما في «المصابيح» (٢٢/٥)، وبهامش (ل): وفي خطّه: «عمل»، أي: بالعين. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٥) في (د): ﴿ لأنَّ المتكلِّم بالكلام »، والمثبت موافقٌ لما في «المصابيح» (٢٢/٥). في هامش (ل): قوله: ﴿ لأنَّ المتكلِّم» كذا بخطُّه، وعبارة «المصابيح»: أي: المتكلِّم.

<sup>(</sup>٦) في (ب): «استترت»، وفي (م): «اشترت»، والمثبت موافق لما في «المصابيح» (٢٣/٥).

<sup>(</sup>٧) «ذلك»: ليس في (م).

لم يلزم (١) حتَّى يتلفَّظ به، قال: وهو في معنى الطَّلاق، وكذلك لو حدَّث نفسه بالقذف لم يكن قاذفًا، ولو حدَّث نفسه في الصَّلاة لم يكن عليه إعادةٌ، وقد حرَّم الله تعالى الكلام في الصَّلاة، فلو كان حديث النَّفس في معنى الكلام لبطلت الصَّلاة، وقد قال عمر بن الخطَّاب بِشَيْد: إنِّي لأجهِّز جيشي وأنا في الصَّلاة.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الطّلاق» [ح:٥٢٦٩] و«النُّذور» [ح:٦٦٦٤]، ومسلمٌ في «الإيمان»، وأبو داود والتّرمذيُّ والنّسائئُ وابن ماجه في «الطّلاق».

٢٥٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصِ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ بِلَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسْهِيمُ قَالَ: «الأَعْمَالُ بِالنَّيَّةِ، وَلاِمْرِيُ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) أبو عبد الله العبديُ البصريُ الثَّقة، ولم يُصِبْ من ضَعَفَهُ، وقد وثقه أحمد (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريُ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاريُ التَّابعيُ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ) القرشيُ المدنيُ التَّابعيُ (عَنْ عَلْقَمَة بْنِ (٢) وَقَاصِ اللَّيْثِيِّ) -بالمُثلَّثة - أنّه (قالَ: الأَعْمَالُ) (٣) إنَّما تصحُ (بِالنَّيَّةِ) سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ بَيْنَ ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسِّهِ مِلْ اللهِ فَلَا: الأَعْمَالُ) (٣) إنَّما تصحُ (بِالنَّيَّةِ) بالإفراد (وَلإِمْرِئِ) ثوابُ (مَا نَوَى) بحذف "إنَّما" في الموضعين، ومعنى النَّيَّة القصدُ إلى الفعل، وقال الحافظ المقدسيُ في "أربعينه": النَّيَّة والقصد والإرادة والعزم بمعنى، والعرب تقول: نواك الله بحفظه، أي: قصدك، وعبارة بعضهم: إنَّها تصميم القلب على فعل الشَّيء، وقال الماورديُّ في "كتاب الإيمان": النَّيَّة (نَّ): قصد الشَّيء مقترنا بفعله، فإن تراخي عنه كان (٥) عزمًا، وقال الخطَّابئ: قصدك الشِّيء بقلبك وتحرِّي الطَّلب منك له، وقال البيضاويُّ: النَّيَّة عبارةٌ عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقًا لغرضٍ من جلب نفع، أو دفع ضرِّ، حالاً أو مآلاً، والشَّع خصَّها انبعاث القلب نحو ما يراه موافقًا لغرضٍ من جلب نفع، أو دفع ضرِّ، حالاً أو مآلاً، والشَّع خصَّها

<sup>(</sup>۱) في (ب) و(د) و(م): «يلزمه».

<sup>(</sup>١) زيد في هامش (ص): البي. صح، وهو وهم.

<sup>(</sup>٣) في (م): «أعمال»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) «النّيّة»: مثبتّ من (د).

<sup>(</sup>٥) في هامش (د): «سُمِّي».

بالإرادة المتوجّهة نحو الفعل ابتغاءً لوجه الله وامتثالًا لحكمه، والنّيّة في الحديث محمولة على المعنى اللّغوي لي ليحسن تطبيقه وتقسيمه بقوله: (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ الله وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ الله وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ الله وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنْيًا) وللكُشْمِيْهَنِي : «لدنيا» (يُصِيبُها أَوِ امْرَأَة يَتَزَوَّجُهَا إلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنْيًا) وللكُشْمِيْهَنِي : «لدنيا» (يُصِيبُها أَوِ امْرَأَة يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) فإنَّه تفصيل لهما أجمله، واستنباط للمقصود (١) عمًّا أصله، والمعنى: من قصد بهجرته وجه الله وقع أجرُه على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة فهي حظُه، ولا نصيبَ له في الآخرة، فالأُولى للتَّعظيم، والثَّانية للتَّحقير، ولا يُقال: اتَّحد/ الشَّرط والجزاء؛ لأنًا نقول: ٢٠٩٠ ليس الجزاء هنا نفس الشَّرط (١)، وإنَّما الجزاء محذوفٌ أُقيم هذا المذكور مقامه، وتأوَّله ابن دقيق العيد: بأنَّ التَقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نيَّةً وقصدًا فهجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا، وفيه بحثُ سبق أوّل هذا الكتاب [ح:١] وأواخر «الإيمان» [ح:١٥] فليُراجَع.

وتنقسم النّيّة إلى أقسام كثيرة، كالتّعبُد: وهو إخلاص العمل لله تعالى، والتّمييز، كمن أقبض ربَّ اللّين من جنس دَينه شيئًا، فإنّه يحتمل الهبة والقرض والوديعة والإباحة ونحوها، ويحتمل أن يكون من وفاء الدّين، وكذا في مواضع من المُعامَلات ونحوها، ككناية البيع والطّلاق، فإنّه لو لم ينو الطّلاق لم يقع، وكمن أُكرِه على الكفر فتكلّم به وهو ينوي خلافه فإنّه لا يكفر، ونحو ذلك ممّا هو معروفٌ في كتب الفقه، وزعم قومٌ: أنّ الاستدلال بالحديث في غير العبادات غير صحيح؛ لأنّه إنّما جاء في اختلاف مصارف(٣) وجوه العبادات، والجواب: أنّ العبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السّبب، واستنبط المؤلّف منه عدم وقوع العِتَاق والطّلاق من النّاسي والمخطئ؛ لأنّه لا نيّة لهما، ولا يحتاج صريحُ الطّلاق إلى نيّة؛ لأنّ الصّريحَ موضوعٌ للطّلاق شرعا، فكان حقيقة فيه فاستغنى عن النّيّة، وقال الحنفيّة: طلاق الخاطئ والنّاسي والهازل واللّاعب والذي تكلّم به من غير قصدٍ واقع؛ لأنّه كلامٌ صحيحٌ صادرٌ من عاقلٍ بالغ.

٧ - بابِّ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: هُوَ لِلهِ، وَنَوَى العِتْقَ، وَالإِشْهَادِ بِالعِتْقِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ) ولغير أبوي ذرِّ والوقت: «إذا قال رجلٌ لعبده» (هُوَ سِهِ

<sup>(</sup>۱) في (ص): «المقصود».

<sup>(</sup>٢) في (ب): «الشَّرُّ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (م): «معارف»، وهو تحريفً.

وَ) الحال أنَّه (نَوَى العِنْقَ) صحَّ (وَالإِشْهَادِ(١) بالعِنْقِ) بجرِّ «الإشهاد» في الفرع وأصله، أي: وبابُ الإشهاد، وهو مشكلٌ؛ لأنَّه إن قُدِّر منوَّنًا احتاج إلى(١) خبرِ(١)، وإلّا لزم حذف التَّنوين من الأوَّل ليصحَّ العطف عليه، وهو بعيدٌ، ومن ثمَّ قال العينيُّ: ومن جرَّ «الإشهاد» فقد جرَّ ما لا يطيق حمله، وفي نسخة: «والإشهادُ» بالرَّفع، أي: وبابٌ -بالتَّنوين - يُذكّر فيه الإشهادُ، وهذا هو الوجه.

٢٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَّةٍ: أَنَّهُ لَمَّا أَقْبَلَ يُرِيدُ الإِسْلَامَ وَمَعَهُ خُلَامُهُ، ضَلَّ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ، فَأَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ مِنَ سُهِدِيمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَ شَعِيمٍ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا خُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ، فَلَا وَ مَعَهُ خُلُهُ مُنْ فَقَالَ النَّبِيُ مِنَ سُعِيمٍ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا خُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ، فَلُو حِينَ يَقُولُ:

### يَالَيْلَةُ مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ نَجَّتِ

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ بْنِ نُمَيْرٍ) الهمْدانيُ -بسكون (٤) الميم - الكوفيُّ، أبو ده (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ) بكسر المُوحَّدة وسكون المُعجَمة، العبديِّ الكوفيُّ (عَنْ المُعجَمة) بن أبي خالدٍ سعدٍ (٥)، الأحمسيِّ البجليِّ (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم بالحاء المُهمَلة والزَّاي - واسمه: عوفُ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شُرُدُ: أَنَّه لَمَّا أَقْبَلَ) حال كونه (يُرِيدُ الإِسْلَامَ) وكان مقدمُه - فيما قاله الفلَّاس (٢) - عامَ خيبر، وكانت (٧) في المُحرَّم سنة سبع، وكان إسلامه بين الحديبية

<sup>(</sup>١) في (ب): ﴿الشُّهادة ﴾، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>١) زيد في (ب): ١ جارٌ وإلى ١٠

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: "إلى خبر" كذا بخطّه تبعًا "للفتح"، ولعلّه احتاج إلى جارٌ "زكريا"، وزاد في هامش (ل): وعبارة الشَّيخ زكريًا: بجرٌ "الإشهاد" بالعطف على جملة الشَّرط، وبالرَّفع عطفًا عليها أيضًا، بتقدير: بابٌ يُذكر فيه الجملة المذكورة و"الإشهاد بالعتق"، فعَلَى الأوَّل: الجملة في محلٌ جرٌ، و "بابُ" غير منوَّن، وعلى الثَّاني: الجملة في محلٌ رفع، و "بابٌ" منوَّن.

<sup>(</sup>٤) في (م): "بكسر"، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٥) السعدِ ١٠ : ليس في (ص).

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): "الفلَّاس" إلى بيع الفلوس.

<sup>(</sup>٧) في (ب) و (س): (و كان).

وخيبر(١) (وَمَعَهُ عُلَامُهُ) قال ابن حجر: لم أقف على اسمه (ضَلَّ) أي: تاه (كُلُ وَاحِدِ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ) فذهب إلى ناحية (فَأَقْبَلَ) أي: الغلام (بَعْدَ ذَلِكَ) ولأبي ذرِّ: «بعد ذاك» (وَأَبُو هُرَيْرَةَ مَا النَّبِيُ مِنَاسْهِ مِمْ النَّبِيُ مِنَاسْهِ مِمْ النَّبِيُ مِنَاسْهِ مِمْ النَّبِيُ مِنَاسْهِ مِمْ النَّبِي مِنَاسِهِ مِمْ النَّبِي مِنَاسِهِ مِمْ النَّبِي مِنَاسِه مِمْ النَّبِي مِنَاسِه مِمْ النَّبِي مِنَاسِه مِمْ اللَّهُ عُرُّ، قَالَ: فَهُو حِينَ يَقُولُ) أي: الوقت بفتح الهمزة وتخفيف الميم، أي: حقّا (إِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّهُ حُرُّ، قَالَ: فَهُو حِينَ يَقُولُ) أي: الوقت الذي وصل فيه إلى المدينة: (يَا لَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا) بفتح العين المُهمَلة وتخفيف النُون، ممدودًا: تعبِها ومشقّتِها (عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ) أي: الحرب (نَجَّتِ) وهذا من بحر الطّويل، وفيه: الخَرْم -بالمعجمة والرَّاء السَّاكنة - وهو أن يُحذَف من أوَّل الجزء حرفٌ؛ لأنَّ أصله: فيا ليلةً، وهذا الشَّعر لأبي هريرة، أو لغلامه، أو لأبي مرثدِ الغنويِّ تمثَّل به أبو هريرة، وفيه التَّالُم من النَّصَب والسَّفر.

٢٥٣١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرُى اللهِ عَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ اللهِ المُ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ اللهِ المُ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

يَا لَيْكَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ نَجَّتِ

قَالَ: وَأَبَقَ مِنِّي غُلَامٌ لِي فِي الطَّرِيقِ -قَالَ -: فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمُ بَايَعْتُهُ، فَبَيْنَا أَنَا عِنْدَهُ، إِذْ طَلَعَ الغُلَامُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ مِنَاسُعِيمُ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ"، فَقُلْتُ: هُوَ حُرُّ لِيَ جَذَهُ، إِذْ طَلَعَ الغُلَامُ، فَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةً: حُرُّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين مُصغَّرًا (بْنُ سَعِيدٍ) السَّرخسيُّ اليشكريُّ، أبو قدامة قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي خالدِ الأحمسيُّ البجليُ (حَدُّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي خالدِ الأحمسيُّ البجليُ (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْدٍ) أنَّه (قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ البجليُّ (عَنْ قَيْسٍ) أي: أريد الإسلام (قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ):

(يَالَيْلَةً مِنْ طُولِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ دَارَةِ الكُفْرِ نَجَّتِ) (قَالَ) أبو هريرة: (وَأَبَقَ) بفتحاتٍ، وحكى ابن القطَّاع كسر المُوحَّدة، أي: هرب (مِنِّي غُلَامٌ لِي(١))

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قال ابن عمر: أسلم أبو هريرة عام خيبر وشهدها. «منه».

<sup>(</sup>٢) «لي»: سقط من (د).

فِي الطَّرِيقِ، قَالَ) أبو هريرة: (فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاشِطِيمُ بَايَعْتُهُ) على الإسلام، ولأبي ذرِّ: «فبايعته» (فَبَيْنَا) بغير ميم (أَنَا عِنْدَهُ) وجواب «بينا» قوله: (إِذْ طَلَعَ الغُلامُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ مِنَاسِّمِيمُ مُنَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا غُلَامُكَ) يحتمل أن يكون وَصَفَه أبو هريرة له بَيْالِسِّلة النَّمُ فعرفه، أو رآه مقبلًا إليه، أو أخبره الملك، قال أبو هريرة: (فَقُلْتُ: هُوَ حُرِّ لِوَجْهِ اللهِ، فَأَعْتَقْتُهُ) (١) أي: باللَّفظ المذكور، فالفاء تفسيريَّةٌ، وليس المراد أنَّه أعتقه بعد هذا بلفظ آخر (لَمْ يَقُلْ) ولأبي ذرِّ: «قال أبو عبد الله» البخاريُّ: «لم يقل» (أَبُو كُرَيْبٍ) هو محمَّد بن العلاء أحد مشايخه في روايته (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ: حُرُّ) بل قال: هو لوجه الله، فأعتقه، وهذا وصله في أواخر / «المغازي» [ح:٣٩٣٤].

٢٥٣٢ - حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﴿ يَهَذَا، وَقَالَ: أَمَا إِنِّي أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﴿ يَهَذَا، وَقَالَ: أَمَا إِنِّي أَشْهِدُكَ أَنَّهُ للهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثَني) (شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ) بفتح العين وتشديد المُوحَّدة، أبو عمر (٢) العبديُّ الكوفيُ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ) الرُّوَّاسيُّ - بضمِّ الرَّاء وبعدها همزةً فسينٌ مُهمَلةً - الكوفيُ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم البجليِّ، أنّه (قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَة بِرَّةٍ وَمَعَهُ غُلَامُهُ) لم يُسَمَّ (وَهُوَ يَطْلُبُ الإِسْلامَ) جملةً حاليَّة (فَضَلَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبهُ) بالنَّصب على نزع الخافض، أي: من صاحبه، كما في الطَّريق الأولى [ح:٥٣٠] (بِهَذَا) اللَّفظ(٣) السَّابق، وقوله: (فضلَّ ) كذا هو في رواية أبي ذرِّ، لكنَّه ضُبِّب عليه في فرع (اليونينيَّة »، وقال في الطَّامش: إنَّ الصَّواب: (فأضلَّ ) أي: الغلام (شِّ) وهذا من الكناية كقوله: لا ملك لي عليك ولا سبيل بالتَّخفيف (إِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّهُ) أي: الغلام (شِّ) وهذا من الكناية كقوله: لا ملك لي عليك ولا سبيل ولا سلطان، أو أزلتُ ملكي عنك، وأمَّا قوله: هو حرُّ، أو مُحرَّرٌ، أو حرَّرته فصريحٌ لا يحتاج إلى نيَّة، ولا أثر للخطأ في التَّذكير والتَّأنيث بأن يقول للعبد: أنتِ حرَّة، وللأمة: أنتَ حرُّ، وفكُّ الرَّقبة صريحٌ على الأصحِّ، ولو كانت أمته تُسمَّى قبل جريان (١٤) الرِّقُ عليها حرَّة، فقال وفكُ الرَّقبة صريحٌ على الأصحِّ، ولو كانت أمته تُسمَّى قبل جريان (١٤) الرِّقُ عليها حرَّة، فقال

<sup>(</sup>١) في (س): «فأعتقه»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>١) في (ب): ﴿عمرِو ﴾، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (د): «بلفظه».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: القبل جريان ... اإلى آخره، ليس بقيد، وعبارة الشَّمس الرَّمليِّ: ولو كان اسمها =

لها: ياحرَّةُ، فإن لم يخطر له (١) النَّداء باسمها القديم عَتَقَتْ، وإن قصد نداءها لم تُعتَق على الأصحِّ، وقيل: تُعتَق لأنَّه صريحٌ، ولو كان اسمها في الحال حرَّةً، أو اسم العبد حرُّ أو عتيقٌ، فإن قصد النَّداء لم يُعتَق، وكذا إن أطلق على الأصحِّ، وفي "فتاوى" الغزاليِّ: أنَّه لو اجتاز بالمَكَاس فخاف أن يطالبه بالمَكْس عن عبده، فقال: هو حرُّ وليس بعبدٍ، وقصد الإخبار، لم يُعتَق فيما بينه وبين الله تعالى، وهو كاذبٌ في خبره ومقتضى (١) هذا ألَّا يُقبَل ظاهرًا، ولو قيل لرجل استخبارًا: أطلَّقتَ زوجتك؟ فقال: نعم، فإقرارٌ بالطَّلاق، فإن كان كاذبًا فهي (١) زوجته في الباطن، فإن قال: أردتُ طلاقًا ماضيًا وراجعتُ، صُدِّق بيمينه في ذلك، وإن قيل له ذلك التماسًا لإنشاء (١)، فقال: نعم فصريحٌ؛ لأنَّ «نعم» قائمٌ مقام "طلَّقتها" المراد بذكره في السُّؤال، وأنَّه لو قال لعبده: افرغ من هذا العمل قبل العشيِّ وأنت حرُّ، وقال: أردت حرًّا من العمل دون العتق دِينَ، فلا يُقبَل ظاهرًا، ولو قال لعبده: يا مولاي فكنايةٌ، ولو قال له: يا سيّدي، قال القاضي حُسينٌ والغزاليُّ: هو لغوٌ، وقال الإمام: الذي أراه أنَّه كنايةٌ، ولو قال لعبد غيره: أنت حرُّ، فهو إقرارٌ بحرِّيَّته، وهو باطلٌ في وقال الحال، فلو مَلَكَهُ حَكَمْنا بعتقه، مُؤَاخَذةً له بإقراره.

#### ٨- باب أُمِّ الوَلَدِ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِ : «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا».

(باب) حكم (أُمِّ الوَلَدِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) ﴿ فَيما تقدَّم بمعناه موصولًا في «الإيمان» [ح:٥٠] (عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الشَّرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا) أي: سيِّدها؛ لأنَّ ولدها من سيِّدها ينزل منزلة سيِّدها لمصير (٥) مال الإنسان إلى ولده (١) غالبًا، ولا دلالة فيه على جواز بيع أمِّ

<sup>=</sup> قبل ندائها حرَّة؛ عتِقت بقوله لها: يا حرَّة، ما لم يقصد نداءها بذلك الاسم، بخلاف ما لو كان اسمها به حال ندائها، فإن قصد نداءها بذلك؛ لم تعتق، وإلَّا عتقت.

<sup>(</sup>١) في (د): «بباله»، وفي نسخةٍ في هامشها كالمثبت.

<sup>(</sup>۱) في (م): «ويقتضي».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): بخطُّه: فهو.

<sup>(</sup>٤) في (م): «التماس الإفشاء»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) في (د): «فمصير».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «لولده».

الولد/ولا عدمه كما سبق تقريره في «كتاب الإيمان» [ح: ٥٠] فليُراجَع، وقال ابن المنيّر: استدلَّ البخاريُّ بقوله: «تلد الأَمَةُ ربَّها» على إثبات حريَّة(١) أمِّ الولد، وأنَّها لا تُباع من جهة كونه من أشراط السَّاعة، أي: يعتق الرَّجلُ والمرأةُ أمَّهما الأُمَّةَ ويعاملانها معاملة السَّيِّد تقبيحًا لذلك، وعدَّه من الفتن، ومن أشراط السَّاعة، فدلَّ على أنَّها مُحتَرمةٌ شرعًا.

٢٥٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُزْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ بِيُّ قَالَتْ: إِنَّ عُنْبَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ، قَالَ عُتْبَةُ: إِنَّهُ ابْنِي، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ مِنَاللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ رَسُولِ اللهِ مِنْ شَعِيرٌ مُ وَأَقْبَلَ مَعَهُ بِعَبْدِ بْن زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا ابْنُ أَخِي عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا أَخِي ابْنُ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمُ إِلَى ابْنِ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ، فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صِنَى الشَّهِ اللهَ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَلْ اللهِ عَنْ اللهِ عِنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللَّهِ عَلْمَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِي عَلْمَ عَلَا عَالِمُ عَلَيْ عَلَا عَامِ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلْمَ عَلَا عَلْمُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلْ عَلَا أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيِّم: «احْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةً بِنْتَ زَمْعَةَ»؛ مِمَّا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةً ، وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ مِنَاسُمِيمِ .

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة(١) (عَن الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْر) بن العوَّام (أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ إِنَّ عَائِشَةَ إِنَّ عُتْبَةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ) ولأبوي ذرِّ والوقت والأصيلي : «كان عتبة (٣) ابن أبي وقَّاصِ» (عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصِ) أحد العشرة المُبشَّرة بالجنَّة (أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ) بن قيس العامريَّ، ولم تُسَمَّ الوليدة، نعم ذكر مصعبٌ الزُّبيريُّ في ٣١١/٤ «نسب قريش» أنَّها كانت أَمَةً يمانيةً/، واسمُ ولدها عبدُ الرَّحمن (قَالَ عُتْبَةُ) بن أبي وقَّاص: (إِنَّهُ) أي: عبد الرَّحمن (ابْنِي، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صِنَاسْمِيمُ مَكَّة (زَمَنَ الفَتْح أَخَذَ سَعْدُ) بالتَّنوين (ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ) عبد الرَّحمن بنصب «ابنَ»(٤) على المفعوليَّة، ويُكتَب بالألف (فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مَ وَأَقْبَلَ مَعَهُ بِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةً) أخي سودة أمّ المؤمنين (فَقَالَ سَعْدً) بالتَّنوين، وفي «اليونينيَّة» برفعه من غير تنوينِ (يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا) أي: عبد الرَّحمن (ابْنُ أَخِي)

(١) في هامش (ل): وفي خطُّه: "حرمة "؛ بالميم، أي: حرمة بيعها.

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): (جمرة)، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٣) في (ب): اعقبة ١١، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في (ص): ﴿أَنَّ الْمُوهُو تَحْرِيفٌ،

عتبة (عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، فَقَالَ عَبْدُبْنُ زَمْعَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ هَذَا) أي (١٠): عبد الرَّحمن (أَخِي ابْنُ وَلِيدَةِ) أبي (زَمْعَةً) ولأبوي ذرِّ والوقت (١٠): (هذا أخي ابن زمعة) (وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ) من جاريته (فَلَظَرَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيمُ إِلَى ابْنِ وَلِيدَةِ زَمْعَةً) عبد الرَّحمن (فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ) أي: بعتبة (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيمُ فَوَ) أي: عبد الرَّحمن (لَكَ) أَخُّ، إمَّا بالاستلحاق (٢٠) وإمَّا من (٤٠) القضاء بعلمه؛ لأنَّ زمعة كان صهره مِنَاسُمِيمُ ، فألحق ولده به لمَّا علمه من فراشه (يَا عَبْدُ بْنَ القضاء بعلمه؛ لأنَّ زمعة كان صهره مِنَاسُمِيمُ ، فألحق ولده به لمَّا علمه من فراشه (يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةً) بضمِّ الدَّال على الأصل، ونصب (ابن) (مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ) زمعة (قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيمُ : احْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةً (٥٠) بِنْتَ زَمْعَةَ (٢٠) بضمٌ (سودة) ونصبها على الوجهين رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيمُ : احْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةً (٥٠) بِنْتَ زَمْعَةً (٢٠) بضمٌ (سودة) ونصبها على الوجهين

<sup>(</sup>١) «أي»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في (د): «و لأبى ذرّ وأبى الوقت».

<sup>(</sup>٣) في (م): «الاستلحقاق»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) في (د): «أو من».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): قوله: «بضم سودة ونصبها على الوجهين...» إلى آخره، فيه نظر؛ لأنَّه لا أثرَ للوصف بـ «بنت» في جواز الوجهين على ما صرَّح به الدَّمامينيُ كغيره، فنحو: «يا هندُ بنت عمرو» واجبُ الضَّمُ في «هند» ممتنع الفتح، وجوَّزه أبو عمرو بن العلاء سماعًا، وفي «الوصايا» مِنَ «المصابيح» ما لا يُستغنَى عن مراجعته؛ فليُراجَع.

<sup>(7)</sup> في هامش (ل): حديث: "يا عباسُ بنُ عبدالمطلب...» وبعده، "ويا صفيّةُ عمّةَ رسول الله...» وبعده، "ويا فاطمةُ بنت محمد»، قال الزَّركشيّ: يجوز في "عباسٌ» الرَّفع والفتح، وكذا في "يا صفيّةُ عمةَ ». وكذا في "يا فاطمةُ بنتُ» قلت: يريد بالرَّفع والنَّصب: الضَّمُ والفتح؛ إذ مثله في المناديات مبنيٌ على الضَّمَ، وفُتِحَ للإتباع، أو للتَّركيب على الخلاف، وظاهر كلامه: أنَّ ضمّ "صفية» و"فاطمة» وفتحهما كذلك، وأنَّ الفتح إنَّما جاء باعتبار الصّلة، ولذلك قال: "يا صفية عمة»، و"يا فاطمة بنت»، وليس كذلك قطعًا، أمَّا الوصف بالعمّة؛ فظاهر، وأمَّا الوصف بالعمّة؛ و"فاطمة» الضَّمُ ووجهه ظاهر، والفتح ووجهه: أنَّ هاء التَّأنيث قُدُر حذفها ترخيمًا، فأقتحت مفتوحة هكذا قال ابن مالك وجماعة. وقيل: أقحمت التَّاء بين الميم وحركتها، ثم فتحت الميم؛ لأنَّ التَّاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وقيل: كان الأصل: يا فاطمتَه، ثم رُخِّم، فقيل: "يا فاطمة»، وذهب أبو حيًّان إلى قول في قبلها إلا مفتوحًا، وقيل: كان الأصل: يا فاطمتَه، ثم رُخِّم، فقيل: "يا فاطمة»، وذهب أبو حيًّان إلى قول في المسألة ما زلت أستحسنه، قال في "التدريب»: والذي حملهم على تكلُف هذه الأشياء وادَّعاء الإقحام ما استقرَّ في هذا النَّوع من بناء المفرد المعرفة على الضَّم، فلمًا وجدوا التَّاء في مثل هذا مفتوحة؛ تطلَّبوا لذلك وجهًا حتى لا ينكسر القانون الذي تقرَّر في المعرفة المفرد، ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ الاسم الذي فيه هاء التَّانِث يجوز فيه الوجهان؛ أحدهما البناء على الضَّم؛ نحو: يا طلحة؛ كما استقرَّ في بناء المفرد المعرفة، والآخر إعرابه إعراب المضاف والمشبَّه به، فقالوا: يا طلحة؛ كما قالوا: يا ضاربَ زيدٍ، ويا ضاربًا زيدًا؛ لكان مذهبًا حسنًا ولم يحتج إلى شيء. «مصابيح».

المشهورين في مثل: يازيد بن عمرو، وذلك أنَّ توابع المبنيِّ المفرد من التَّأكيد والصَّفة وعطف البيان تُرفَع على لفظه وتُنصَب على محلِّه، بيانه: أنَّ لفظ «سودة» في «يا سودة»، و «عبد» في «يا عبد» منادي مبنيُّ على الضَّمِّ، فإذا أُكِّد أو اتَّصف أو عُطِف عليه يجوز فيه الوجهان، وأمَّا «بنت زمعة» فالنَّصب لا غير؛ لأنَّه مضافٌّ إضافةً معنويَّةً، وما كان كذلك من د٣٤٦/٣٠ توابع/ المنادي وجب نصبه، وأمَّا قول الزَّركشيِّ: يجوز رفع «بنت» فقال في «المصابيح»: هو خطأ منه(١)، أو من النَّاسخ، والأمر هنا للنَّدب والاحتياط عند الشَّافعيَّة والمالكيَّة والحنابلة، وإلَّا فقد ثبت نسبه وأخوَّته لها في ظاهر الشَّرع، قيل: يحتمل أن يكون قوله: «هو لك» أي: ملكًا؛ لأنَّه ابن وليدة أبيك من غيره؛ لأنَّ زمعة لم يُقِرَّ به، فلم يبق إلَّا أنَّه عبدٌ تبعَّا(١) لأمّه؛ ولذا(٣) أمرها بالاحتجاب منه، وهذا يردُّه قوله في رواية البخاريِّ في «المغازي» [ح:٤٣٠٣]: هو لك فهو أخوك ياعبد وإذا ثبت أنَّه أخو عبدٍ لأبيه فهو أخو سودة لأبيها، وإنَّما أمرها بالاحتجاب (مِمَّا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ مِنْ الشَّعِيام) قال إمامنا الشَّافعيُّ رائِية: رؤيةُ ابن زمعة لسودة مباحةً، لكنَّه كرهه للشُّبهة، وأمرها بالتَّنزُّه عنه اختيارًا. انتهى. وقد(٤) استُشكِل الحديث من جهة خروجه عن الأصول المُجمَع عليها، وذلك أنَّ الاتِّفاق على (٥) أنَّه لا يدَّعي أحدٌ عن أحدٍ إلَّا بتوكل من المدَّعي له، فكيف ادَّعي سعدٌ وليس وكيلًا عن أخيه عتبة، وادَّعي عبدبن زمعة على أبيه(٢) ولدًّا بقوله: «أخي ابن وليدة أبي»، ولم يأتِ ببيِّنةٍ تشهد على إقرار أبيه زمعة بذلك، ولا تجوز دعواه على أمةٍ؟ وأُجيب: باحتمال أن يكون حكمًا مستوفيًا الشُّروطُ(٧)، ولم تستوعب الرُّواة القصَّة، وقد سبق [ح:٢٠٥٣]: أنَّ عتبةَ عَهدَ إلى أخيه سعدٍ: أنَّ ابن وليدةِ زمعةَ منِّي فاقبضه إليك، وإذا كان وصيَّ أخيه فهو أحقُّ بكفالة ابن

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): كلّا، ليس بخطأٍ، ففي «التَّسهيل»: وربَّما ضُمَّ «الابن» يعني: في «يا زيد بنُ عمرو» إتباعًا لضمّ الدَّال، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب: «يا زيدُ بنُ عمرو» بالضَّمّ إتباعًا لضمّ الدَّال، والظّاهر أنّ ذلك يجري في «بنت» أيضًا؛ فليُراجَع.

<sup>(</sup>٢) في (د): «تابعًا».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «وقد».

<sup>(</sup>٤) في (م): «ثمَّ».

<sup>(</sup>٥) اعلى اليس في (ص).

<sup>(</sup>٦) في (د) و (م): «أمةٍ».

<sup>(</sup>٧) في (م) و (د): «للشروط».

أخيه وحفظ نسبه، فتصحُّ دعواه بذلك، وكذا دعوى عبد بن زمعة المُخاصَمة في أخيه، فإنَّه كافله وعاصبه إن كان حرًّا، ومالكه إن كان عبدًا(١)، فلا يحتاج إلى إثبات وكالة ولا وصيَّة؛ لأنَّ كلُّا منهما يطلب الحضانة، وهي حقُّه، إذ أحدهما في دعواه عمٌّ والآخر أخَّ، وغرض المؤلِّف من هذا(١) الحديث قول عبد بن زمعة: «أخى ابن وليدة زمعة وُلِد على فراشه»، وحكمه مِنْ الشَّمِيرُ لل بن زمعة بأنَّه أخوه: فإنَّ فيه ثبوت أمِّيَّة الأُمَّة لكن ليس فيه تعريضٌ لحرِّيَّتها ولا لإرقاقها، لكن قال الكِرمانيُّ: إنَّه رأى في بعض النُّسخ في آخر الباب ما نصُّه: فسمَّى النَّبيُّ مِنَاسَمِيمُ مَا مَّ ولد (٣) زمعة أمةً ووليدةً ، فدلَّ على أنَّها لم تكن عتيقةً . انتهى وحينئذ فهو ميلٌ من المؤلِّف إلى أنَّها لا تُعتَق بموت السَّيِّد؟ وأُجيب: بأنَّ عتق أمِّ الولد بموت السَّيِّد ثبت بأدلَّةٍ أخرى، وقيل: غرض البخاريِّ بإيراده أنَّ بعض الحنفيَّة لمَّا التزم أنَّ أمَّ الولد المُتنازَع فيه كانت حرَّةً، ردَّ ذلك، وقال: بل كانت عتقت، وكأنَّه قال: قد ورد في بعض/ طرقه [ح: ٥٧٤]: ٢١٢/٤ أنَّها أمةٌ، فمن ادَّعي أنَّها عتقت فعليه البيان، وأجاب ابن المنيِّر: بأنَّ البخاريَّ استدلَّ بقوله [ح:٢٠٥٣]: «الولد للفراش» على أنَّ أمَّ الولد فراشٌ كالحرَّة بخلاف الأَمَّة، ولهذا سوَّى بينها وبين الزُّوجة في هذا اللَّفظ العامِّ. وبقيَّة مباحث هذا الحديث تأتى -إن شاء الله/ تعالى- في د٢٤٧/٣٠ «الفرائض» [ح: ٦٧٤٩] وقد اختلف السَّلف والخَلَف(٤) في عتق أمِّ الولد وفي جواز بيعها، فالثَّابت عن عمر عدم جواز بيعها، وهو مرويٌّ عن عثمان وعمر بن عبد العزيز، وقول أكثر التَّابعين وأبي حنيفة والشَّافعيِّ في أكثر كتبه وعليه جمهور أصحابه، وهو قول أبي يوسف ومحمَّد وزفر وأحمد وإسحاق، وعن أبي بكر الصِّدِّيق جواز بيعها، وهو(٥) كذا عن عليِّ وابن عبَّاس وابن الزُّبير وجابر، وفي حديثه: كنَّا نبيع سراريَّنا أمَّهاتِ أولادنا والنَّبيُّ مِنَاسِّمِيمِ حيٌّ، لا يرى(٦) بذلك بأسًا، أخرجه عبد الرَّزَّاق، وفي لفظ: بِعْنا أمَّهات الأولاد على عهد النَّبيِّ مِنَاسْمِيمِم وأبى بكر،

<sup>(</sup>١) في (ص): «رقيقًا».

<sup>(</sup>۲) «هذا»: مثبتٌ من (ص).

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): «وليدة».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): السَّلف: ما قبل الأربع مئة، والخلف: ما بعد الخمس مئة، وقال الشمنيُّ: المتأخِّرون: ما بعد الخمس مئة.

<sup>(</sup>٥) «هو»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٦) في (ج) و (م): «نرى». وفي هامش (ج): «لا نرى» بالنُّون لا بالياء؛ كذا في «شرح الرَّمليِّ».

فلمًا كان عمر نهانا فانتهينا، ولم يستند(١) الشَّافعيُ إلى(١) القول بالمنع إلَّا إلى عمر، فقال: قلته تقليدًا لعمر، قال بعض أصحابه: لأنَّ عمر لمَّا نهى عنه فانتهوا صار إجماعًا، يعني: فلا عبرة بندور المخالف(٢) بعد ذلك، وإذا قلنا بالمذهب: إنَّه لا يجوز بيع أمِّ الولد فقضى(١) قاضٍ بجوازه، فحكى الرُّويانيُّ عن الأصحاب -كما قاله في الرَّوضة -: أنَّه يُنقَض قضاؤُه، وما كان فيه من خلاف، فقد انقطع وصار مُجمَعًا على منعه، ونقل الإمام فيه وجهين، والمُستولَدة فيما سوى(٥) نقلِ المِلْكِ فيها كالقِنَّة، فله إجارتها واستخدامها ووطؤها، وأَرْشُ الجناية عليها وعلى أولادها التَّابعين لها، وقيمتُهم إذا قُتِلوا، ومن غصبها فتلفت في يده ضَمِنَها كالقِنَّة، وفي تزويجها أقوالٌ أظهرها: للسَيِّد الاستقلالُ به؛ لأنَّه يملك إجارتها ووطأها كالمُدَبَّرة، والثَّاني قاله في القديم: لا يزوِّجها إلَّا برضاها، والثَّالث: لا يجوز وإن رضيت، وعلى هذا هل يزوِّجها القاضي؟ وجهان: أحدهما(٢): نعم بشرط(٧) رضاها ورضا السَّيِّد، والثَّاني: لا.

#### ٩ - باب بَيْعِ المُدَبَّرِ

(باب) جواز (بَيْعِ المُدَبَّرِ) وهو الذي علَّق سيِّده عتقه على الموت، وسُمِّي به؛ لأنَّ الموت دبر الحياة، وقيل: لأنَّ السَّيِّد دبَّر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأمر آخرته (^) بإعتاقه.

٢٥٣٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف الياء، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) قال: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريَّ ( رَبُّيُ عَالَ:

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «يسند».

<sup>(</sup>۱) «إلى»: ليس في (س).

<sup>(</sup>٣) في (م): «المخالفة».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «فحكم».

<sup>(</sup>٥) في (د): «يستوي»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٦) في (ص): «أصحُّهما».

<sup>(</sup>٧) في (م): «يُشتَرط».

 <sup>(</sup>A) في (م): «لعزَّته»، ولعلَّه تحريفٌ.

أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنّا) أي: من الأنصار يُسمَّى بأبي مذكورِ(١) (عَبْدًا لَهُ) يُسمَّى يعقوب (عَنْ دُبُرِ) بضمَّ الدَّال المهملة والمُوحَّدة وسكونها أيضًا(١)، أي: بعد موته، يُقال: دبَّرتَ العبد؛ إذا علَّقتَ عتقَه بموتك؛ وهو التَّدبير كما مرَّ، أي أنَّه يُعتَق بعدما يُدبِّر سيِّدهُ ويموت (فَدَعَا النَّبِيُ مِنْ الشَّيْمِ بِهِ) أي: بالعبد(٢) (فَبَاعَهُ) من نعيمِ النَّحَّام بثمان مئة (١٤ درهم، فدفعها إليه كما عند المؤلِّف أي: بالعبد(٢) وفي لفظٍ لأبي داود: فبيع بسبع مئةٍ أو بنسع مئةٍ. (قَالَ جَابِرٌ) ﴿ وَلَهُ: (مَاتَ الغُلَامُ) يعقوب (عَامَ أَوَّلَ (٥)) بالفتح على البناء/، وهو من باب إضافة الموصوف لصفته، وله نظائر، د٢٤٧/٣ فالكوفيُون يجيزونه، والبصريُّون يمنعونه، ويؤوِّلون ما ورد من ذلك على حذف مضافي تقديره هنا: عام الزَّمن الأوَّل، أو نحو ذلك (١)، واختُلِف في بيع المُدبَّر على مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقًا، وهو مذهب الشَّافعيِّ، والمشهور من مذهب أحمد، وحكاه الشَّافعيُّ عن التَّابعين وأكثر الفقهاء، كما نقله عنه البيهقيُّ في «معرفة الآثار» لهذا الحديث؛ لأنَّ الأصل عدم الاختصاص بهذا الرَّجل.

الثّاني: المنع مطلقًا، وهو مذهب الحنفيّة، وحكاه النّوويُّ عن جمهور العلماء والسّلف من الحجازيِّين والشَّاميِّين والكوفيِّين، وتأوَّلوا الحديث بأنَّه لم يبع رقبته، وإنَّما باع خدمته، وهذا خلاف ظاهر اللَّفظ، وتمسَّكوا بما رُوِي عن أبي جعفرٍ محمَّد بن عليِّ بن الحسين، قال: إنَّما باع رسول الله مِنَ الشَّمِيمُ خدمة المُدبَّر، وهذا مرسلٌ لا حجَّة فيه، ورُوِي عنه موصولًا ولا يصحُّ،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «مذكور» بذال معجمة. «جامع الأصول».

<sup>(</sup>٢) «وسكونها أيضًا»: مثبتٌ من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٣) في (ص): «العبد».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «بثلاث مئة»، والمثبت موافقٌ لما في «الصَّحيح».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): في «الهمع»: لـ«أوّل» استعمالان؛ أحدهما: أن تكون صفة، أي: «أفعل» تفضيل، أي: ملحقًا به؛ لأنّه ليس في الحقيقة «أفعل» تفضيل، وإنّما هو جار عليه، فيعطى حكمه من منع الصَّرف، وعدم تأنيثه، ودخول «مِن» عليه؛ نحو: هذا أوّلُ مِن هذين، ولقيته عام أوّلَ، وثانيهما: أن يكون اسمًا مصروفًا؛ نحو: لقيته عامًا أوّلً، ومنه: ما له أوّلٌ ولا آخِر، قال أبو حبّان: في حفظي أنّ هذا يؤنّث ويصرف أيضًا، فيقال: أوّلةٌ وآخِرةٌ. انتهى بخطّ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>٦) قوله: «قَالَ جَابِرٌ رَبُرُج: ... عام الزَّمن الأوَّل، أو نحو ذلك»: جاء في (ص) في آخر شرح هذا الحديث.

وأمًا ما عند الدَّارقُطنيِّ عن ابن عمر: أنَّ النَّبيُّ (١) مِنْ الشَّرِيمُ قال: «المُدبَّر لا يُباع ولا يُوهَب، وهو حرُّ من الثُّلث» فهو حديثٌ ضعيفٌ لا يُحتَجُّ بمثله.

" الثَّالث: المنع من بيعه إلَّا أن يكون على السَّيِّد دينٌ مستغرقٌ، فيُباع في حياته / وبعد مماته، وهذا مذهب المالكيَّة؛ لزيادةٍ في الحديث عند النَّسائيِّ وهي: "وكان عليه دَينٌ"، وفيه: فأعطاه وقال: "اقضِ دَيْنَكَ"، وعُورِض بما عند مسلم: "ابدأ بنفسك فتصدَّق عليها" إذ ظاهره أنَّه أعطاه الثَّمن لإنفاقه، لا لوفاء دينِ عليه (٢) به.

الرَّابع: تخصيصه بالمُدبَّر، فلا يجوز في المُدبَّرة، وهو روايةٌ عن أحمد، وجزم به ابن حزم عنه، وقال: هذا تفريقٌ لا برهان على صحَّته، والقياس الجليُّ يقتضي (٣) عدم الفرق (٤).

الخامس: (٥)بيعه إذا احتاج صاحبه إليه تمسُّكًا بقوله في الرَّواية الأخرى [ح: ٦٧١٦]: «ولم يكن له مالٌ غيره».

السَّادس: لا يجوز بيعه إلَّا إذا أعتقه الذي ابتاعه، وكأنَّ القائل بهذا رأى بيعه موقوفًا كبيع الفضوليِّ عند القائل به، فإن أعتقه تبيَّن أنَّ البيع صحيحٌ، وإِلَّا فلا، وقال الشَّيخ تقيُّ الدِّين ابن دقيق العيد: من منع بيعه مطلقًا فالحديث حجَّةٌ عليه؛ لأنَّ المنعَ الكلِّيُّ(٢) يناقضه الجوازُ الجزئيُّ، ومن أجاز بيعه في بعض الصُّور يقول: أنا أقول بالحديث في صورة كذا، فالواقعة واقعة حالٍ لا عموم لها، فلا تقوم عليَّ الحجة في المنع من بيعه في غيرها، كما يقول مالكُ في بيع الدَّين، وقال النَّوويُّ: الصَّحيح أنَّ الحديث على ظاهره، وأنَّه يجوز بيع المُدبَّر بكلِّ حالٍ ما لم يمت السَّيد.

وهذا الحديث قد سبق في «البيع» [ح: ٢٢٣٠].

في (ص): «رسول الله».

<sup>(</sup>٢) «عليه»: مثبتٌ من (د) و (ص).

<sup>(</sup>٣) «يقتضى»: ليس في (ب) و (ص).

<sup>(</sup>٤) في (م): «الفرقة».

<sup>(</sup>٥) زيد في (ص): «القياس».

<sup>(</sup>٦) في (ص): الكليِّ.

#### ١٠ - باب بَيْع الوَلَاءِ وَهِبَتِهِ

(باب) منع (بَيْع الوَلَاء) بفتح الواو والمدِّ: ميراث المُعتَق -بالفتح- (وَ) منع (هِبَتِهِ).

٢٥٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ اللهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطّيالسيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارِ) العدويُّ مولاهم أبو عبد الرَّحمن المدنيُّ مولى ابن عمر / (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَبِّيْ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ) ولأبي ذرِّ: «النَّبيُّ» (مِنْ الشَّاعِيَّمُ عَنْ بَيْع دالاً ١٢٤٨/٣٠ الوَلَاءِ) أي: ولاء العتق(١) (وَعَنْ هِبَتِهِ) وقد اشتهر هذا الحديث عن(١) عبد الله بن دينارٍ ، حتَّى قال مسلمٌ في «صحيحه»: النَّاس في هذا الحديث عيالٌ عليه، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهانيُّ بجمع طرق هذا الحديث عن عبدالله بن دينارٍ فأورده عن خمسةٍ وثلاثين نفسًا ممَّن حدَّث به عن عبد الله بن دينار، وأخرج الشَّافعيُّ ﴿ اللَّهُ من رواية أبي يوسف القاضي عن عبد الله بن دينارٍ عن ابن عمر (٣): «الولاء لحمة كلحمة النَّسب»، وأخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» عن أبي يعلى، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبدالله بن جعفر بن أَعْيَن عن بشرٍ، فزاد في المتن: «ولايُباع ولا يُوهَب»، ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينارٍ: «إنَّما الولاء نسبٌّ، لا يصح بيعه ولا هبته»، والمحفوظ في هذا ما أخرجه عبد الرَّزَّاق عن الثَّوريِّ عن داود بن أبي هندٍ عن سعيد ابن المُسيَّب موقوفًا عليه: الولاء لُحْمَةٌ (٤) كلُحْمَةِ النَّسب، قال ابن بطَّالٍ: أجمع العلماء على أنَّه لا يجوز تحويل النَّسب، وإذا كان حكمُ الولاء حكمَ النَّسب، فكما لا يُنقَل النَّسب لا يُنقَل الولاء، وكانوا في الجاهليَّة ينقلون الولاء بالبيع وغيره، فنهى الشَّرع عن ذلك، وقال ابن العربيِّ: معنى «الولاء لحمةٌ كلحمة النَّسب»: أنَّ الله أخرجه بالحرِّيَّة إلى النَّسب حكمًا، كما أنَّ الأب أخرجه بالنُّطفة إلى الوجود حسًّا؛ لأنَّ العبد كالمعدوم في حقِّ الأحكام لا يقضى ولا يلى

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س) و (ص): «العتق».

<sup>(</sup>٢) زيد في (م): «ابن»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) «عن ابن عمر»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) الحمة ا: ليس في (م).

ولا يشهد، فأخرجه سيَّده بالحرِّيَّة إلى وجود هذه الأحكام من عدمها، فلمَّا شَابَهَ حكمَ النَّسبِ فنُهِي عن نيط بالمُعتَق؛ فلذلك جاء إح:١٤٩٣]: "إنَّما الولاء لمن أَعْتَقَ»، وأُلحِق برتبة النَّسبِ فنُهِي عن بيعه وعن هبته، وأجاز بعض السَّلف نقله، ولعلَّهم لم يبلغهم الحديث.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «العتق»، وأبو داود في «الفرائض» والنَّسائيُّ.

٢٥٣٦ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عِنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَائِبُ قَالَتِ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ مِنَاشِيمٍ فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الوَرِقَ»، فَأَعْتَقْتُهَا، فَدَعَاهَا النَّبِيُ مِنَاشِيمٍ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: لَوْ أَعْطَانِي كَذَا وَكَذَا، مَا ثَبَتُ عِنْدَهُ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا.

وبه قال: (حَدَّنَنَا عُنْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن محمَّدِ الكوفيُّ الثَّقة الحافظ الشَّهير إلَّا أنَّه كان له أوهامٌ، لكن وثَّقه يحيى بن معينِ وابن عبد البرِّ والعجليُ (۱) وجماعةٌ، قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد بن قُرْطٍ -بضمِّ القاف وسكون الرَّاء، بعدها طاءٌ مُهمَلةٌ - الكوفيُ (عَنْ جَرِيرٌ) هو ابن المعتمر بن عبد الله السُّلميِّ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيُّ (عَنِ الأَسْوَدِ) بن يزيد (عَنْ عَائِشَةَ عُرُّيُّ) انَّها (قَالَتِ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَاشْتَرَطُ (۱) أَهْلُها وَلاَءَها) أن يكون لهم (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيُّ مِنْ الله فِقَالَ: أَعْتِقِيها) بهمزة قطع (۱۳ (فَإِنَّ الوَلاءَ لِمَنْ أَعْظَى الوَدِقَ) بفتح الواو وكسر الرَّاء: الدَّراهم المضروبة، وللتُرمذيِّ: (وإنَّما الولاء لمن أعطى / الثَّمن »، قالت عائشة (۱۱) (فَأَعْتَقْتُهَا، فَدَعَاهَا النَّبِيُ مِنْ الله المُعروبة وللتُرمذيِّ: (عا بريرة (فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا) (۵) مغيثٍ؛ لأنَّه كان (فَأَعْتَقْتُهَا، فَدَعَاهَا النَّبِيُ مِنْ الله الله في (فتح الباري) » : أصله «فإنَّما الولاء لمن أعتى» وهو وإن كان لم يسقه هنا بهذا اللَّفظ؛ فكأنَّه أشار إليه كعادته، ووجه الدَّلالة منه حصره في المعتِق، وان كان لم يسقه هنا بهذا اللَّفظ؛ فكأنَّه أشار إليه كعادته، ووجه الدَّلالة منه حصره في المعتِق،

<sup>(</sup>١) في (ص): «البجليِّ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في (م): «فأسقط».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): أي: همزة قطع مفتوحة؛ لأنَّه رباعيٌّ من «أعتق».

<sup>(</sup>٤) قوله: «فَإِنَّ الوَلاءَ لِمَنْ أَعْظَى الوَرِقَ .... الثَّمن، قالت عائشة»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) في (م): "بين تزوجها".

فلا يكون لغيره معه<sup>(١)</sup> منه شيءٌ.

#### ١١ - بابٌ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمُّهُ، هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا؟

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ العَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ مِنَ الشَّرِيُ مِنَ الشَّرِيُ مَنَ الشَّرِيُ فَادَيْتُ عَقِيلًا، وَكَانَ عَلِيٌ لَهُ نَصِيبٌ فِي تِلْكَ الغَنِيمَةِ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ وَعَمِّهِ عَبَّاسٍ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أُسِرَ أَخُو(٬٬ الرَّجُلِ أَوْ عَمُهُ، هَلْ يُفَادَى) بضم الياء وفتح الدَّال المُهمَلة بأن يعطي مالاً ويستنقذه من الأسر (إِذَا كَانَ) أخوه أو عمُه (مُشْرِكًا؟ وَقَالَ أَنَسٌ) ﴿ وَاللَّهُ فِي حديثِ سبق موصولاً فِي «كتاب الصَّلاة» [ح: ٢١١]: (قَالَ العَبَّاسُ) ﴿ العَبَّاسُ قَدَ أُسِر فِي وقعة بدر (٬٬ فَاقَدِيثُ عَقِيلاً) بفتح العين وكسر القاف، ابن أبي طالبٍ، وكان العبَّاس قد أُسِر في وقعة بدر (٬٬ فأفدى عقيلاً) بفتح العين وكسر القاف، ابن إسحاق، وقال ابن كثيرٍ في «تفسيره»: وهذه المئة عن نفسه وعن ابني أخيه عقيلٍ ونوفلٍ. قال البخاري: (وَكَانَ عَلِيُّ) هو ابن أبي طالبٍ (لَهُ نَصِيبٌ فِي تِلْكَ الغَنِيمَةِ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ وَعَمِّهِ عَبَّاسٍ) فلو كان الأخ ونحوه من ذوي الرَّحم يُعتَق الغَيْسُ بمُجرَّد المِلْك لَعَتَقَ العبَّاس وعقيلٌ في حصَّته من الغنيمة، وكذلك في نصيبه مِنَاسُعِيمٌ مُ وهو حجَّةٌ على أبي حنيفة راهُمُ في أنَّ من ملك ذا رحم محرم عتق عليه، وأُجيب: بأنَّ الكافر(٬٬ العنيمة ابتداءً، بل يتخيَّر الإمام فيه بين القتل والاسترقاق والفداء والمنّ، فالغنيمة سببٌ في (٬٬ الملك بشرط اختيار الإرقاق، فلا يلزم العتق بمجرَّد الغنيمة.

٢٥٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةً، عَنْ مُوسَى، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ ﴿ إِنْ عَبْدِ اللهِ مِنَ الأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ الْوَا: اتْذَنُ فَالُوا: اتْذَنُ فَالَ: ﴿ لَا تَدَعُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن أبي أويسٍ، ابن أخت الإمام مالك بن أنسٍ،

<sup>(</sup>١) «معه»: مثبتٌ من (ب) و (م).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «أخ» في «اليونينيَّة» بغير واو.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): الذي أسر العبَّاس: أبو اليسر كعب بن عمرو، كذا في التفسير البغويُّ، وقيل: هو وطارق بن عبيد ابن مسعود، ذكره القسطلانيُّ، وقيل: أسره عبيد بن أوس من بني ظفر، ذكره ابن سعد. المصابيح».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): «بأنَّ الكافِرَ»، أي: الذَّكر الحرُّ الكامل، أي: المكلَّف.

<sup>(</sup>٥) ﴿فِي: ليس في (ص).

احتجَّ به الشَّيخان، ولم يُخرج له البخاريُّ ممَّا ينفرد به سوى حديثين، وروى له الباقون إلَّا النَّسائيَّ؛ فإنَّه أطلق القول بضعفه؛ لأنَّه أخطأ في أحاديث رواها من حفظه، لكن الذي أخرجه له البخاريُّ من صحيح حديثِه فلا يُحتَجُّ بشيءٍ من حديثه غير ما في «الصَّحيح»(١) من أجل ذلك. وقدح فيه النَّسائيُّ وغيره إلَّا أن يشاركه غيره فيُعتبَر به، قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةً) بضمِّ العين وسكون القاف، وثَّقه النَّسائيُّ ويحيى بن معينِ وأبو حاتم، وتكلُّم فيه السَّاجي(١) بكلام لا يستلزم قدحًا، وقد احتجَّ به البخاريُّ والنَّسائيُّ، لكن لم يُكثِرا عنه (عَنْ مُوسَى) ولأبي ذرِّ زيادة: «ابن عقبة» الإمام في المغازي (عَن ابْن شِهَابِ) الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَنسٌ ﴿ اللَّهُ: أَنَّ رِجَالًا مِنَ الأَنْصَارِ) لم يعرف الحافظ ابن حجر أسماءهم (اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمِم فَقَالُوا: اتْذَنْ) زاد أبو ذرِّ: «لنا» (فَلْنَتْرُكْ لِإبْنِ أُخْتِنَا) بالمُثنَّاة الفوقيَّة (عَبَّاسِ) هو ابن عبد المطَّلب، وليسوا بأخواله، إنَّما هم أخوال أبيه عبد المطَّلب؛ لأنَّ أمَّه سلمي بنت عمرو بن (٣) أُحَيْحَة -بمُهمَلتين مُصغَّرًا- وهي (٤) من بني النَّجار، وأمَّا أمُّ عبَّاس د ١٢٤٩/٣٠ فهي نُتَيلة -بالنُّون والمُثنَّاة الفوقيَّة/ مُصغَّرًا- بنت جَنَاب -بالجيم والنُّون وبعد الألف مُوحَّدةً - وليست من الأنصار اتِّفاقًا، وإنَّما قالوا: «ابن أختنا» لتكون المنَّة عليهم في إطلاقه بخلاف ما لو قالوا: ائذن لنا فلنترك لعمِّك (فِدَاءَهُ) أي: المال الذي يستنقذ به نفسه من الأسر (فَقَالَ) بَالِيْقِادَ النَّهُ: (لَا تَدَعُونَ (٥) مِنْهُ) أي: لا تتركون من فدائه (دِرْهَمًا) وإنَّما لم يجبهم بَالِيقِادَ النَّالِ إلى ذلك؛ لئلَّا يكون في الدِّين نوعٌ من(٦) محاباة، وكان العبَّاس ذا مالٍ، فاستُوفيت منه الفدية، وصُرفت إلى الغانمين، وأراد المؤلِّف بإيراده هنا الإشارة إلى أنَّ العمَّ وابن العمِّ لا يَعتِقَان على من ملكهما من ذوي رحمهما؛ لأنَّ النَّبيَّ مِنَ السَّعِيمُ قد ملك من عمِّه العبَّاس ومن ابن عمِّه عقيل بالغنيمة التي له فيها نصيبٌ، وكذلك عليُّ ﴿ إِنَّ قد ملك من أخيه عقيل وعمِّه العبَّاس ولم يَعْتِقاً

<sup>(</sup>١) في (م): «الصَّحيحين».

<sup>(</sup>٢) في (م): «السَّامي»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «بنت»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٤) في (ص): الوهوا،

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «لا تدعون» قال الكِرمانيُّ: نفيّ في معنى النَّهي، وأبلغ من صريح النهي. انتهى بخط شيخنا عجمي رالله.

<sup>(</sup>٦) المن المثبت من (ص).

عليه، وهو حجَّةٌ على الحنفيَّة كما سبق، والحديث الذي تمسَّكوا به في ذلك المرويُّ عند أصحاب «السُّنن» من طريق الحسن عن (١) سَمُرة استنكره ابن المدينيُّ ورجَّح إرساله، وقال البخاريُّ: لا يصحُّ، وقال أبو داود: تفرَّد به/ حمَّادٌ، وكان يشكُّ في وصله، وذهب الشَّافعيُّ إلى ٢١٥/٤ أنَّه لا (١) يعتق على المرء إلَّا (٣) أصولُه ذكورًا وإناقًا وإن علوا، وفروعه كذلك وإن سفلوا، لا لهذا (٤) الدَّليل بل لأدلَّة أخرى، منها: قوله سِن الشَّعيامُ: «لن يجزي ولدَّ والده إلَّا أن يجده مملوكًا، فيشتريَه، فيعتقه» رواه مسلمٌ، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ الَّمَا لَا المَّهُ المَّمَنُ المَّهُ المَّمَنُ وَلَدُ اللهُ أيضًا، لكنَّه زاد الإخوة [الانبياء: ٢٦] دلَّ على نفي اجتماع الولديَّة والعبديَّة، وهذا مذهب مالكِ أيضًا، لكنَّه زاد الإخوة حتَّى (٥) من الأمِّ، وإنَّما خالف الشَّافعيَّة في الإِخْوَة لقصَّة عقيلٍ وعليٌّ كما مرَّ على ما لا يخفى.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الجهاد» [ح: ٣٠٤٨] و «المغازي» [ح: ٤٠١٨].

#### ١٢ - باب عِتْقِ المُشْرِكِ

(باب) حكم (عِتْقِ المُشْرِكِ) المصدر مضافٌ إلى الفاعل.

٢٥٣٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَائِ أَعْتَقَ فِي الجَاهِلِيَّةِ مِثَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرٍ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرٍ، وَأَعْتَقَ حِزَامٍ رَائِ أَعْتَقَ فِي الجَاهِلِيَّةِ مِئَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرٍ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرٍ، وَأَعْتَقَ مِثَةَ رَقَبَةٍ، قَالَ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاسَعِيمٍ أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ الجَاهِلِيَّةِ، كُنْتُ أَتَحَنَّكُ بِهَا، يَعْنِي: أَنَبَرَّرُ بِهَا؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَعِيمٍ : أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ الْجَاهِلِيَّةِ، كُنْتُ أَتَحَنَّكُ بِهَا، يَعْنِي: أَنْبَرَّرُ بِهَا؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَعِيمٍ : "أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمِّ العين مُصغَّرًا، غير مضافٍ، واسمه - في الأصل عبد الله، أبو محمَّد، القرشيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة (عَنْ هِشَامٍ) قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) عروة بن الزُّبير بن العوَّام (أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ) بكسر الحاء المُهمَلة

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): «بن»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>١) «لا»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٣) «إلَّا»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٤) في (م): «بهذا»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) في (ص): «أراد حتَّى الأخرَّة».

وبالزَّاي، و «حَكِيم» بفتح المُهمَلة وكسر الكاف، ابن خويلد(١) بن أسد بن عبد العزَّى، القرشيَّ الأسديَّ، ابن أخي خديجة أمِّ المؤمنين، أسلم يوم الفتح وصحب وله أربعٌ وسبعون سنةً ( يُؤرِّدُ أَعْتَقَ فِي الجَاهِلِيَّةِ) وهو مشركٌ (مِئَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرِ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِئَةِ بَعِيرٍ، وَأَعْتَقَ مِئَةً رَقَبَةٍ) في الحجِّ، لما رُوي أنَّه حجَّ في الإسلام ومعه مئةُ بدنةٍ قد جلَّلها بالحبرة(١)، ووقف بمئة عبدٍ وفي أعناقهم أطواق الفضَّة فنحر وأعتق الجميع، وظاهر قوله: «أنَّ حكيم بن حزام» الإرسال؛ لأنَّ عروة لم يدرك زمن ذلك، لكن بقيَّة الحديث أوضحت د٣٤٩/٣٠ الوصل، وهي قوله: (قَالَ)/ أي: حكيمٌ: (فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَىٰ شَعِيرٌ عُم، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني (أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، كُنْتُ أَتَحَنَّثُ بِهَا) بالحاء المُهمَلة المفتوحة والنُّون المُشدَّدة والمُثلَّثة، قال هشام بن عروة: (يَعْنِي: أَتَبَرَّرُ) بالمُوحَّدة والرَّاءين المهملتين أولاهما مُشدَّدةٌ، أي: أطلب (بِهَا) البرَّ والإحسان إلى النَّاس والتَّقرُّب إلى الله تعالى؟ (قَالَ) حكيمٌ: (فَقَالَ) لي (رَسُولُ اللهِ صِنَ اللهِ صِنَ اللهِ عِنَ اللهِ عِن اللهِ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْر) ليس المراد به صحَّة التَّقرُّب في حال الكفر، بل إذا أسلم ينتفع بذلك الخير الذي فَعَلَه، أو أنَّك بفعل ذلك اكتسبت طباعًا سليمةً (٣) جميلةً فانتفعت بتلك الطِّباع في الإسلام، وتكون (٤) تلك (٥) العادة قد مهَّدت لك معونةً على فعل الخير، أو أنَّك ببركة فعل الخير هُديت إلى الإسلام؛ لأنَّ المبادي عنوان الغايات.

وهذا الحديث قد سبق في «باب من تصدَّق في الشِّرك ثمَّ أسلم» من «كتاب الزَّكاة» [ح: ١٤٣٦].

١٣ - باب مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَفَدَى وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدُامَمُ لُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَن زَزَقْنَ لُهُ مِنَّا رِزَقًا حَسَنَا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْ لُ سِرًا وَجَهَرًا هَلَ يَسْتُونَ لَغُمَدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

(باب مَنْ مَلَكَ مِنَ العَرَبِ رَقِيقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَفَدَى) حذف مفعولات الأربعة للعلم بها،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن خويلد» نعتّ لـ «حزام»، لا «حكيم»، كما هو ظاهر.

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): و «الحِبَرَةُ » وزان «عِنَبَة»: ثوب يمانيٌّ من قطن أو كتَّان مخطَّط. «مصباح».

<sup>(</sup>٣) السليمةُ ١: مثبتُ من (د).

<sup>(</sup>٤) في (م): «وتكور».

<sup>(</sup>٥) زيد في (ص): لافي».

ثمَّ عطف على قوله: «مَلَكَ» قوله: (وَسَبَى الذُّرِّيَّةَ) قال في «الصِّحاح»: الذُّرِّيَّة: نسل الثَّقلين، يُقال: ذرأ الله الخلق، أي: خلقهم إلَّا أنَّ العرب تركت همزها(١)، والمراد: الصِّبيان(١)، والعرب هم الجيل المعروف من النَّاس، وهم سكَّان الأمصار، أو عامٌّ، والأعراب منهم سكَّان البادية خاصَّة، ولا واحد له من لفظه، ويُجمَع على أعاريب، قال في «القاموس»: والعَرَبَةُ مُحرَّكَةً: ناحيةً قرب المدينة، وأقامت قريشٌ بعَرَبَةً، فنُسِب العرب إليها، وهي: باحة العرب، وباحة (٣) دار أبي الفصاحة إسماعيل بَالِيِّاة النَّام، وقد ساق المؤلِّف هنا أربعة أحاديث دالَّة على ما ترجم به إلَّا البيع، لكن في بعض طرق حديث أبي هريرة ذكره كما سيأتي إن شاء الله تعالى (وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على قوله: «من مَلَك»: (﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدُا﴾) ولأبي ذرِّ: ((وقول الله تعالى: عبدًا)) (﴿ مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءِ وَمَن زَزَقْنَهُ مِنَا رِزْقًا حَسَنَا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُرَكَ ﴾) قال العوفيُّ عن ابن عبَّاس: هذا مَثَلِّ ضربه الله للكافر والمؤمن، واختاره ابن جرير، فالعبد المملوك الذي لا يقدر على شيء مثل الكافر، والمرزوق الرِّزق الحسن مثل المؤمن، وقال ابن أبي نجيح عن مجاهدٍ: هو مَثَلٌ مضروبٌ للوثن(٤) وللحقِّ تعالى، أي: مَثَلُكم في إشراككم بالله الأوثان مَثَلُ مَنْ سوَّى بين عبد مملوك عاجز عن التَّصرُّف، وبين حرِّ قادر (٥) مالك قد رزقه الله مالًا، فهو/ يتصرَّف فيه وينفق منه كيف يشاء، وتقييد العبد بالمملوك للتَّمييز من الحرِّ؛ لأنَّ اسم العبد يقع عليهما جميعًا؛ لأنَّهما(٢) من عباد الله تعالى، وسلب القدرة في قوله: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ للتَّمييز عن المُكاتَب والمأذون له، فإنَّهما(٧) يقدران(٨)على التَّصرُّف،

<sup>(</sup>۱) في (ص): «همزتها».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله «والمراد: الصّبيان» لعلَّ وجه التَّخصيص به «الصبيان»: عطف «وسَبَى» على «مَلَك» بحمل الرَّقيق المملوك على البالغ ذكرًا كان أو أنشى، فلا ينافي أنَّ السَّبي كما يتعلَّق بالصَّبيان ذكورًا كانوا أو إنانًا يكون للنِّساء، فيُملَكن بنفس السبي؛ فليتأمَّل، شيخنا «ع ش»، رأيته بخطِّ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): الباحة: قاموس الماء، ومعظمه، والسَّاحة، والنَّخل الكثير. «قاموس».

<sup>(</sup>٤) في (د): «عابد الوثن».

<sup>(</sup>٥) اقادرا: مثبت من (د).

<sup>(</sup>٦) في (س): "فإنَّهما".

<sup>(</sup>٧) في (ص): "فإنَّما".

<sup>(</sup>۸) في (ص): «يقدر».

د٢٥٠/٣٠ وجعله قسيمًا للمالك/ المتصرِّف يدلُّ على أنَّ المملوك لا يملك، و﴿مَن﴾ في قوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَكُ مِنَّا رِزْقًا(١) ﴿ مُوصُوفَةٌ عَلَى الأَظْهِرِ لِتَطَابِقِ ﴿ عَبْدُا ﴾ وجمع الضَّمير في ﴿ يَسْتَوُكَ ﴾ لأنَّه للجنسين، أي: هل يستوي الأحرار والعبيد؟! (﴿ ٱلْحَامَدُ يَدِّهِ ﴾) شكرٌ على بيان الأمر (١) بهذا المثال وعلى إذعان الخصم كأنَّه لمَّا(٣) قال: ﴿ هَلَ يَسْتَوُرُكَ ﴾ قال الخصم: لا، فقال: ﴿ٱلْحَمْدُيلَهِ ﴾ ظهرت الحُجَّة (﴿ بَلَ أَكَثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النَّحل: ٧٥]) أبدًا، ولا يداخلهم إيمانّ (٤).

ووجه مطابقة هذه الآية للتَّرجمة من جهة أنَّ الله تعالى أطلق القول في العبد المملوك، ولم يقيِّده بكونه عجميًّا، فدلَّ على أنَّ العبديكون عجميًّا وعربيًّا، قاله ابن المنيِّر.

٢٥٣٩ - ٢٥٤٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْل، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: ذَكَرَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ الشَّعِيامُ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَاذِنَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ فَقَالَ: «إِنَّ مَعِي مَنْ تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِخدَى الطَّاثِفَتَيْن، إِمَّا المَالَ، وَإِمَّا السَّبْيَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ»، وَكَانَ النَّبِيُّ مِنَاسْمِيمُ انْتَظَرَهُمْ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِم غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْن، قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا، فَقَامَ النَّبِيُّ مِنْ السَّارِيمُ فِي النَّاس، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُوْنَا تَاثِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ»، فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا ذَلِكَ، قَالَ: «إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ مِنَاشِيرًا فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا، فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا عَنْ سَبْي هَوَازِنَ.

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ مِنَى شَعِيرً مَ : فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمَّد بن أبي مريم، الجمحيُّ

<sup>(</sup>١) ﴿ فِينَّا رِزْقًا ﴾ »: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٢) في (ص): «المراد».

<sup>(</sup>٣) «لمًا»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في (ص): «الإيمان».

مولاهم المصريُّ(١) (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرِّ: «أخبرنا» (اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمّ العين، ابن خالد بن عَقيلِ -بالفتح- وفي نسخةٍ: «حدَّثني» بالإفراد «عُقَيل» (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ أنَّه قال: (ذَكَرَ عُرْوَةُ) بن الزُّبير، وفي «الشُّروط» إح: ٢٧١١]: أخبرني عروة (أَنَّ مَرْوَانَ) ابن الحكم (وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةً) بفتح الميمين وسكون الخاء المعجمة (أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ مِن الشعيام) وهذه الرِّواية مُرسَلةٌ؛ لأنَّ مروان لا صحبة له، وأمَّا المسور(١) فلم يحضر القصَّة؛ لأنَّه إنَّما قدم مع أبيه وهو صغيرٌ بعد الفتح، وكانت هذه القصَّة قبل ذلك بسنتين، وحينئذٍ فلم يُصِبُ من أخرجه من أصحاب «الأطراف» في مُسنَد المِسْوَر أو مروان، ووقع في أوَّل «الشُّروط» [ح: ٢٧١١] من طريق شيخ المؤلِّف يحيى ابن بكيرِ عن اللَّيث عن عقيل عن ابن شهابٍ، قال: أخبرني عروة بن الزُّبير: أنَّه سمع مروان والمسور بن مخرمة يخبران عن أصحاب رسول الله مِنَالله مِنَالله عِنْ الله عَنْ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ) زاد في «الوكالة» [ح:٢٣٠٧]: مسلمين (فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ) لهم بَالِيسِّه الرَّهِ : (إِنَّ مَعِي مَنْ تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ) بالرَّفع خبر المبتدأ الذي هو: «أَحَبُّ» (فَاخْتَارُوا) أن أردَّ إليكم (٣) (إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، إِمَّا المَالَ، وَإِمَّا السَّبْيَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ) أي: أخَّرت قسم السَّبي ليحضروا(٤). (وَكَانَ النَّبِيُّ مِنْ السَّمِيامُ انْتَظَرَهُمْ) ليحضروا (بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً) لم يقسم السَّبي وتركه بالجعرانة (حِينَ قَفَلَ) رجع (مِنَ الطَّائِفِ) إلى الجعرانة، وقسم بها الغنائم (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ) أي: للوفد (أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ السَّمِيُّ مَ غَيْرُ رَادٌّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) المال أو السَّبِي (قَالُوا: فَإِنَّا) وللحَمُّويي والمُستملي: «إِنَّا» (نَخْتَارُ سَبْيَنَا) زاد في «مغازي ابن عقبة»: ولا نتكلُّم في شاة ولا بعير (فَقَامَ النَّبِيُّ مِنَى النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُونَا) ولأبي ذرِّ: «قد جاؤُونا» حال كونهم / (تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ د٣/٠٥٠٠ب سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ) بضمِّ الياء وفتح الطَّاء وتشديد الياء، أي: من أحبَّ أن يُطَيِّبَ بدفع السَّبي إلى هوازن نفسه (فَلْيَفْعَلْ) جواب «من» المتضمِّنة معنى الشَّرط، فلذا دخلت عليه الفاء (وَمَنْ أَحَبُّ) أي: منكم (أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ(٥)) نصيبه من السَّبي (حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ)

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): «البصري» وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٢) في (ب): «المسورة»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) في غير (د) و(س): «لكم».

<sup>(</sup>٤) في (د): «لتحضروا».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «جعله»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

أي: عوضه (مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيءُ (١) اللهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ) أي: يرجع إلينا من أموال الكفّار من غنيمة، أو خراج، أو غير ذلك، ولم يرد الفيء الاصطلاحيّ وحده، و «يُفيء» بضمّ أوَّله، من: أفاء (فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا ذَلِكَ، ولأبي ذرِّ: ((طيَّبنا لك ذلك) (قَالَ) بَالِسِّلة النِّمَ: (إِنَّا لَا نَذْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْ أَذِنَ مَنْ أَذَنَ مَنْ أَذِنَ مَنْ أَذِنَ مَنْ أَذِنَ مَنْ أَذِنَ مَنْ أَرْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاوُكُمْ مِنْكُمْ ) زاد في ((الوكالة) إد ١٣٠٧): ((في ذلك) التَّقصِّي عن أمرهم استطابة لنفوسهم (فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ ) في ذلك فطابت نفوسهم به (ثُمَّ رَجَعُوا) أي: العرفاء (إِلَى النَّبِيِّ مِنَاسَعِيمُ مَنَا أَخْبَرُوهُ عُرَافَهُ عُرُفُوهُ أَي: النَّاسِ (طَيَّبُوا) ذلك (وَأَذِنُوا) له بَالِسِّالِاللهُ أَن يردَّ السَّبي إليهم، قال الزُّهريُّ: (فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا عَنْ سَبْيِ هَوَازِنَ) وزاد في ((الهبة) [-17.9] من الردَّ السَّبي إليهم، قال الزُّهريُّ، يعني: فهذا الذي بلغنا. انتهى.

۲۱۷/٤

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «مَنْ مَلَكَ رقيقًا من العرب فوَهَب».

(وَقَالَ أَنَسٌ) ﴿ اللَّهِ ممَّا سبق موصولًا، ونبَّهت عليه قريبًا في «باب إذا أُسِرَ أخو الرَّجل» [ح:٢٥٣٧]: (قَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ مِنَاسٌ مِياسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ مِنَاسٌ فقال: «انثروه في المسجد»، وفيه: فجاء العبَّاس فقال: يا رسول الله، أعطني فإنّي فاديت... إلى آخره [ح:٤١١].

٢٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنِ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعِ، فَكَتَبَ إِلَى نَافِعِ، فَكَتَبَ 10٤١ - حَدَّثَنَا عَلَى المُعْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى المَاءِ، فَقَتَلَ إِلَيَّ: أَنَّ النَّبِيِّ مِنْ اللهُ عُمْرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الجَيْشِ. مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذِ جُوَيْرِيَةَ، حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الجَيْشِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ) بفتح الحاء، ولأبي ذرِّ زيادة: «ابن شقيقِ» أبو عبد الرَّحمن، العبديُّ مولاهم المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك، المروزيُّ، قال(١٠): (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) عَوْنٍ) بالنُّون(٣)، عبد الله بن(٤) أرطبان البصريُّ (قَالَ: كَتَبْتُ) وفي نسخةٍ: «كَتَبَ»(٥) (إِلَى نَافِعٍ)

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «يَفيء» بفتح أوَّله؛ كذا في «التَّوشيح».

<sup>(</sup>١) «قال»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) «بالنُّون»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) (٤) (٩). سقط من (م).

<sup>(</sup>٥) في (د): افكتبت، وليس بصحيحٍ.

مولى ابن عمر (فَكَتَبَ إِلَيَّ) بتشديد الياء(١)، أي: نافعٌ: (أَنَّ النَّبِيَّ مِنَاسِّمِيُّ مُ أَغَارَ) ولمسلم من طريق سُلَيم بن أخضر عن ابن عون، قال: كتبت إلى نافع أسأله عن الدُّعاء(١) قبل القتال؟ قال: فكتب إليَّ: إنَّما كان ذلك في أوَّل الإسلام، قد أغارَ رسول الله مِنَاسْمِيم (عَلَى بَنِي المُصْطَلِقِ) بضمَّ الميم وسكون الصَّاد وفتح الطَّاء المهملتين وبعد اللَّام المكسورة قافّ: بطن من خزاعة، وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر (وَهُمْ غَارُونَ) بالغين المُعجَمة وتشديد الرَّاء، جمع غارِّ، بالتَّشديد، أي: غافلون، أي: أخذهم على غرَّةِ (وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى) بضمِّ الفوقيَّة وفتح القاف (عَلَى المَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ)(٣) أي: الطَّائفة الباغية(١) (وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ) بتشديد الياء وقد تُخفَّف، وفي هذا جواز الإغارة/ على الكفَّار ١٢٥١/٣٠ الذين بلغتهم الدَّعوة من غير إنذار بالإغارة، لكنَّ الصَّحيحَ استحبابُ الإنذار، وبه قال الشَّافعيُّ واللَّيث وابن المنذر والجمهور، وقال مالكِّ: يجب الإنذار مطلقًا، وفيه جواز استرقاق العرب؛ لأنَّ بني المصطلق عربٌ من خزاعة (٥) كما مرَّ، وهذا قول إمامنا الشَّافعيِّ في الجديد، وبه قال مالكٌ وجمهور أصحابه وأبو حنيفة(١)، وقال جماعةٌ من العلماء: لا يُسْتَرَقُّون لشرفهم، وهو قول الشَّافعيِّ في القديم (وَأَصَابَ) عَلِيسِّه النَّه الله عَوْمَئِذِ جُوَيْريَةَ) بتخفيف المُثنَّاة التَّحتيَّة الثَّانية وسكون الأولى، بنت الحارث بن أبي ضِرَارٍ -بكسر المعجمة وتخفيف الرَّاء-ابن الحارث بن مالك بن المصطلق، وكان أبوها سيِّدَ قومه، وقيل: وقعت في سهم ثابت بن قيس، وكاتبته نفسها، فقضى رسول الله مِن أيديهم من السَّبايا المصطلقيَّة ببركة مُصاهَرة النَّبيِّ مِنَاسْمِيهِم، فلا تُعلَم امرأةٌ أكثر بركةً على قومها

<sup>(</sup>١) «بتشدیدالیاء»: لیس في (د).

<sup>(</sup>۲) زيد في (ب) و (س): «إلى الإسلام».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «مقاتلهم»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٤) في (د): «البالغين».

<sup>(</sup>٥) زيد في (ص): «لشرفهم»، وسيأتي.

<sup>(</sup>٦) في (ل): «وأبي حنيفة»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «وأبي حنيفة» كذا بخطّه بالياء بصورة المجرور عطفًا على «إمامنا». وفي هامش (ج): قوله: «وأبي حنيفة» يخالف هذا ما ذكره العلّامة الشرنبلالي في «حاشيته» عن «التبيين» للزّيلعيّ شارح «الكنز» من أنّ الوثنيّ مِنَ العرب لا يُقبَل منه إلّا الإسلامُ أو السّيف؛ كالمرتدّين، بخلاف الوثنيّ مِنَ العَجَم.

منها. قال نافع : (حَدَّثَنِي) بالإفراد (بِهِ) أي(١): بالحديث (عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب (وَكَانَ فِي ذَلِكَ الجَيْش).

٢٥٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَبِي فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ مِنْ سُبِي العَرْبِ، فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ، فَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا العُزْبَةُ، وَأَحْبَبْنَا العَزْلَ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ مَا الْعَيْمَةِ إِلَّا وَهُمَ كَائِنَةً اللهُ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا الْعَيْمَةِ إِلَّا وَهُمَ كَائِنَةً اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مُنْ اللهِ مَنْ اللهِ مُنْ اللهُ مُنْ اللهِ مُنْ اللهُ اللهُ مُنْ اللهِ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ اللهِ الل

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنيسيُ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) التَّيميِّ (اللهِ مولاهم المدنيِّ المعروف بربيعة الرَّأي (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد المُوحَّدة وبعد الألف نونٌ (عَنِ ابْنِ مُحَبْرِيز) بضمِّ الميم وفتح الحاء المهملة وتسكين (اللهُ التَّعتيَّتين، بينهما راءٌ وآخره زايٌّ، وهو عبد الله بن مُحَيريز بن جنادة بن وهب، الجُمَحيِّ -بضمِّ الجيم وفتح الميم، بعدها مهملةً - المكِّيِّ، أنَّه (قال: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ) الخدريُّ (شَهِ فَسَأَلْنُهُ) عن العزل (فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهُ عَزْقَ قِ بَنِي المُصْطَلِقِ، فَأَصَبْنَا سَبْيًا (اللهُ عَنْ اللهُ العُزْبَةُ، وَأَحْبَبْنَا المُعْرِيُّ (اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

<sup>(</sup>١) «أي»: ليس في (د) و (م).

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(س): «التَّميميِّ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «وسكون».

<sup>(</sup>٤) لاسبيًا ١٤: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «ف «لا» زائدةً».

قال السندي في "حاشيته": قال القسطلاني: لا بأس عليكم أن تفعلوا، و "لا" مزيدة.

قلت: النَّظر في التَّعليل وهو قوله: ما من نسمة ... إلى آخره، يفيدُ أن «لا» غير زائدة، وقد قرَّره القسطلاني على وجه يفيدُ عدم الزِّيادة، فإنَّه قال: أي كلُّ نفسٍ كائنة في علمِ الله لابدَّ من مجيئها من العدم إلى الوجود في الخارج سواء عزلتم أم لا، فلا فائدة في عزلكم، فإنَّ هذا يفيدُ أنَّه رغبهم في ترك العزل، وبيَّن لهم أنَّ فعل العزل لا يفيدُ =

جوازه عن الأَمَة مطلقًا، وعن الحرَّة بإذنها، نعم هو مكروة؛ لأنّه طريق إلى قطع النّسل، ولذا ورد: «العزلُ الوادُ الخفيُ»، وفي حديث جابرِ عند مسلمِ التَّصريحُ بالتَّجويز حيث قال: «اعزل عنها إن شئت» (۱)، ويأتي مزيدٌ لذلك -إن شاء الله تعالى - في «النّكاح» [ح:٥٢١٠] (مَا مِنْ نَسَمَةٍ) عنها إن شئت (كَائِنَةٍ) في علم الله (إِلَى ليوْمِ القيّامَةِ إِلَّا وَهْيَ كَائِنَةٌ) في الخارج، لابدَّ من ٢١٨٠ مجيئها من العدم إلى الوجود/سواءٌ (۱) عزلتم أم لا، فلا فائدة في عزلكم، فإنّه إن كان الله تعالى د٢٥١/٥ قدَّر خلقها سبقكم الماء، فلا ينفعكم الحرص، وعند أحمد في «مُسنَده»، وابن حبّان في «صحيحه» من حديث أنسٍ: جاء رجل إلى رسول الله مِن الشّه مِن العزل، فقال: «لو أنَّ الماء الذي يكون منه الولد أهر قُته على صخرةٍ لأخرجَ الله منها -أو يُخرِج (١) الله منها - ولدًا، وليخلُقنَّ الله نفسًا هو خالقُها».

٣٥٤٣ - حَدَّفَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّفَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ، عَنِ المُغِيرَةِ، عَنِ الحَارِثِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة قَالَ: مَا زِلْتُ أُحِبُ بَنِي تَمِيمٍ مُنْذُ ثَلَاثٍ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُعِيمُ مَقُولُ فِيهِمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «هُمْ قَالَ: مَا زِلْتُ أُحِبُ بَنِي تَمِيمٍ مُنْذُ ثَلَاثٍ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُعِيمُ مَقُولُ فِيهِمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «هُمْ أَشَدُ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَالِ»، قَالَ: وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُعِيمُ : «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا»، وَكَانَتْ سَبِيَّةٌ مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «أَعْتِقِيهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ) أبو خيثمة النَّسائيُّ، والد أبي بكر بن أبي خيثمة، ثقةً، روى عنه مسلمٌ أكثر من ألف حديثٍ، قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ) بضمِّ العين وتخفيف الميم (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) بضمِّ الزَّاي وسكون الرَّاء وفتح العين المهملة، هرم بن جرير بن عبد الله البجليِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَنِي أَنَّه (قَالَ: لَا أَزَالُ أُحِبُ بَنِي

<sup>=</sup> الفائدة الَّتي لأجلها تريدوه، فلو تركتُم العزل لما ضرَّكم. انتهى. ولا أقلَّ من أنَّ المعنى صحيحٌ على تقدير عدم الزِّيادة فالحكم بالزِّيادة لا يجوز، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): عبارة الشَّمس الرَّمليِّ: والعزلُ حذرًا من الولد مكروة وإن أذنت فيه المعزول عنها حرَّة كانت أو أمة؛ لأنه طريق إلى قطع النسل.

<sup>(</sup>٢) هنا بداية السَّقط من (د). وينتهي بالصفحة رقم (٢٧١).

<sup>(</sup>٣) في غير (س): البخرجه ١١) وهو تحريفٌ.

تَمِيمٍ) هو(١) ابن مرّة(١) بن أُذُ بن طابخة بن إلياس بن مضر. قال المؤلّف بالسّند: (وَحَدُنّنِي) بالإفراد (النُّ سَلَامٍ) محمَّدٌ قال: (أَخْبَرْتَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ) بن قُرْطٍ، بضمّ القاف وسكون الرَّاء، وهو السَّابق قريبًا (عَنِ المُغِيرَةِ) بن مِقْسَم -بكسر الميم وسكون القاف - الضَّبِّيِّ مولاهم أبي هشام الكوفيِّ (عَنِ أبي زُرْعَةً) عرب أبي هشام الكوفيِّ (عَنِ أبي زُرْعَةً) هرم (عَنَ أبي هُرَيْرَةً، وَعَنْ عُمَارَةً) بن القعقاع (عَنْ أبِي زُرْعَةً، عَنْ أبِي هُرَيْرَةً) بِهُ أَنَّهُ (قَالَ: مَا ذِلْتُ أبِي هُرَيْرَةً، وَعَنْ عُمَارَةً) بن القعقاع (عَنْ أبي زُرْعَةً، عَنْ أبي هُرَيْرَةً) بِهُ اللهِ قَالَ: مَا ذِلْتُ أَبِي هُرِيرَةً) وَعَنْ عُمَارَةً) بن القعقاع (عَنْ أبي زُرْعَةً، عَنْ أبي هُرَيْرَةً) بِهُ اللهُ قَالَ: مَا ذِلْتُ أَبِي هُرَيْرَةً) في اللهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ مَنْ اللهُ بِنَاسُطِيمٍ مِنْكُ بالنُون، ولأبي ذرِّ: (هذا اللهُ عَنْ اللهِ مِنْ اللهُ بِنَاسُطِيمٍ عَلَى اللهَّ عَلَى اللهَّ عَلَى اللهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ) أي: في بني تميم (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْسُطِهِم؛ هَنِي تعلَى اللهُ عَنْدِهِم اللهُ عَنْدَ عَائِشَةً وَقِمَال اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عِنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ الله علم عائشة من بني إسماعيل ، قال ابن حجر: لم أقف على اسمها، وعند أبي عوانة من رواية الشَّعبيّ : وكان على عائشة مُحرَّدٌ ، وبيَّن الطَّبرانيُ في "الأوسط" من رواية الشَّعبيّ المراد بالذي نسمة وانة كان نذرًا، وعنده في "الكبير": أنَّها قالت: يا نبيّ الله ، إنّى نذرت عتيقًا من ولد المنبر عالى النّبيُ مُؤالله عِنْ الطَعبر عَدًا في العنبر عدًا"، فجاء في عُبني العنبر الله النّبي مُؤالله عَنْ الله النّبي مُؤالله عَنْ المُؤلِث منهم أربعةً في أخذت منهم (٧ وُدَيحًا حبيُهمَلاتٍ مُصغَرًا و ورُبَيبًا ١٤٠) العنبر أنه فيا ورُبُيبًا النّبي في المُؤلِث عنهم أربعةً في أخذت منهم (٧ وُدَيحًا حبيهمَلاتٍ مُصغَرًا و ورُبَيبًا النّبي أنفية الله النّبي أنفية المناه النّبية الله أربعة الله المنتبية الله أربعة الله أنه المُؤلِث المُؤلِث المَنْ المُؤلِث اللهُ اللّب المُؤلِث المُؤلِث المُؤلِث المُؤلِث المُؤلِث اللهُو

<sup>(</sup>١) «هو»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٢) في (ب): «مرّ»، وكلاهما مذكورٌ في المصادر.

<sup>(</sup>٣) في غير (ص): «زيد»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): أي: من حين سمعت بالخصال الثّلاث. «توشيح». وفي هامش (ل): قوله: «مذ ثلاث، أي: ثلاث ليال»، والذي في «العتق» قوله: «من ثلاث»، أي: من حين سمعت الخصال الثّلاث؛ أوّلها: «هم أشدُّ أمّتي»، وثانيها: «وصدقات قومنا»، وثالثها: «أمر عليه السّلام».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): قوله: «على الدَّجَّال» قال في «الفتح»: عند «مسلم»: «هم أشدُّ النَّاس قتالًا في الملاحم»، وهي أعمُّ، فيمكن أن تُحمَل على الخاصِّ، فيكون المراد بالملاحم أكبرها؛ وهو قتال الدَّجَّال... إلى آخره.

<sup>(</sup>٦) العبارة في (ص): «سبي بني النَّضير، فجاء في عبني النَّضير».

<sup>(</sup>٧) المنهم): ليس في (ص) و (م).

<sup>(</sup>A) في هامش (ج) و(ل): قال في «التَّقريب»: زُبّيبًا: بموحَّدتين مُصغَّرًا.

-بالزّاي والمُوحَّدتين(١) مُصغَّرًا أيضًا - وهو ابن ثعلبة، وزُخيًا: بالزّاي والخاء المعجمتين، مُصغَّرًا أيضًا، وسَمُرة، أي: ابن عمرو فمسح النّبيُ مِنَاشِيامُ على رؤوسهم وبرَّك عليهم، قال الحافظ ابن حجر: والذي تعيَّن لعتق عائشة من هؤلاء الأربعة، إمَّا رُدَيحٌ، وإمَّا زُخَيُّ، ففي «سنن أبي داود» من حديث الزُبيب بن ثعلبة ما يرشد إلى ذلك. انتهى. (فَقَالَ) بَالِسِّمَاتِيلَ لعائشة: (أَعْتِقِيهَا) أي: النَّسمة (فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ) وفيه دليلٌ على جواز استرقاق العرب لعائشة: (أَعْتِقِيهَا) أي: النَّسمة (فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ) وفيه دليلٌ على جواز استرقاق العرب لا بدَّ عندي فيه من تفصيل (٣) وتخصيص للشُرفاء، فلو كان العربيُ مثلًا من ولدِ فاطمة شِيَّة، فلو فرضنا أنَّ حَسَنيًا أو حُسينيًا تزوَّج أَمَّة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده، قال: وإذا أفاد كون المسبيِّ من ولد إسماعيل يقتضي استحباب إعتاقه (٤٠)، فالذي بالمثابة التي فرضناها يقتضي وجوب حرِّيته حتمًا، وقد ساق المؤلِّف حديث أبي هريرة هذا هنا عن شيخين له، كلُّ منهما حدَّثه به عن جريرٍ، لكنَّه فرَّقه لأنَّ أحدهما زاد فيه عن جريرٍ إسنادًا آخر، وساقه هنا على لفظ وقد بن سَلَام، ويأتي إن شاء الله تعالى في «المغازي» [ح:٤٣٦٤] على لفظ زهير بن حربٍ، محمَّد بن سَلَام، ويأتي إن شاء الله تعالى في «المغازي» [ح:٤٣٦٤] على لفظ زهير بن حربٍ، وقد أخرجه مسلمٌ في «الفضائل» عن زهير، والله أعلم.

### ١٤ - باب فَضْل مَنْ أَدَّبَ جَارِيَتَهُ وَعَلَّمَهَا

(باب: فَضْلِ مَنْ أَدَّبَ جَارِيَتَهُ وَعَلَّمَهَا) زاد النَّسفيُّ: «وأعتقها»، وسقط له ولأبي ذرَّ لفظ «فضل».

٢٥٤٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ، عَنْ مُطَرِّفِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي مُودَةً، عَنْ أَبِي مُوسَى مِنْ ثَالَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْهِ مِنْ اللهِ مِنَاسْهِ مِنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَعَالَهَا، فَأَحْسَنَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المشهور بابن رَاهُوْيَه (سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ) أي:

<sup>(</sup>١) في (ص) و (م): «والمُوحَّدة».

<sup>(</sup>١) في (م): «المنذر»، وهو تحريفٌ.

 <sup>(</sup>٣) بياضٌ في (م)، وفي هامش (ل): قوله: "من تفصيل»: ساقطة من خط الشَّيخ، وهي ثابتة في خط شيخنا عجمي رائي، ولا يصح عطف "وتخصيص" إلا بها؛ يُتأمَّل.

<sup>(</sup>٤) بياض في (م).

٣١٩/٤ ابن غزوان (عَنْ مُطَرِّفٍ) هو ابن طريفٍ، الحارثيِّ (عَن الشَّعْبِيِّ) عامرٍ (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ)/ بضمِّ المُوحَّدة، الحارث بن أبي موسى (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسِ الأشعريِّ (﴿ إِلَيْ الله (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ شَعِيمٌ: مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ، فَعَالَهَا) أي: أنفق عليها، من عال الرَّجلُ عيالَه يعولُهم، إذا قام بما يحتاجون إليه، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «فعلَّمها» من التعليم وهو المناسب للتَّرجمة (فَأَحْسَنَ) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ أيضًا(١): ((وأحسن) (إلَيْهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ) أجرٌ بالنِّكاح والتَّعليم، وأجرٌ بالعتق، قال المهلِّب: فيه أنَّ من تواضع في منكحه وهو يقدر على نكاح أهل الشَّرف رُجِي له جزيل الثَّواب.

وتأتي مباحث هذا الحديث في «كتاب النِّكاح» -إن شاء الله تعالى - وفيه رواية التَّابعيِّ عن التَّابعيِّ عن الصَّحابيِّ، وقد سبق في «باب تعليم الرَّجل أمته وأهله» من «كتاب العلم» [ح: ٩٧]، وأخرجه مسلمٌ في «النِّكاح» وكذا أبو داود والنَّسائيُّ.

١٥ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ الله مِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِدِ عَسَيْمًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَسْكِينِ وَٱلْجَارِ ذِي ٱلْقُرْبَى وَٱلْجَنُبِ وَالصَّاحِدِ بِٱلْجَنْدِ وَآبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَامَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كُنْتَ الأَفْخُورًا ﴾

(باب) ذكر (قَوْلِ النَّبِيِّ سِنَاسُمِيهُم: العَبِيدُ إِخْوَانْكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ) وهذا وصله المؤلِّف بالمعنى من حديث أبي ذرِّ ومن حديث جابرِ وصحابيٍّ لم يُسَمَّ في «الأدب المفرد». (وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على سابقه: (﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُوا بِهِ عَشَيْعًا ﴾) صنمًا أو غيره، أو شيئًا من الإشراك، جليًّا أو خفيًّا (﴿ وَبِأَلْوَلِدَيْنِ إِخْسَنًّا ﴾) وأحسنوا بهما إحسانًا (﴿ وَبِذِي ٱلْقُرْبَ ﴾) وبصاحب القرابة (﴿وَٱلْيَتَكُمَىٰ وَٱلْمَسَكِمِينِ وَٱلْجَارِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾) الذي قرب جواره (﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾) البعيد (﴿ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنَّبِ ﴾) الرَّفيق في أمرٍ حسن، كتعلُّم وتصرُّف وصناعة وسفر، فإنَّه صحبك وحصل بجنبك، وقيل: المرأة (﴿وَٱبْنِ ٱلسَّكِيلِ ﴾) المسافر أو الضَّيف (﴿وَمَامَلَكُتُ أَيْمَنْكُمْمْ ﴾) العبيد والإماء (﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا ﴾) متكبِّرًا يأنف عن أقاربه وجيرانه وأصحابه وعبيده وإمائه، ولا يلتفت إليهم (﴿فَخُورًا ﴾ [النِّساء: ٣٦]) يتفاخر عليهم، يرى أنَّه خيرٌ منهم، فهو في نفسه كبير، وهو عندالله حقير، واقتصر في رواية أبي ذرٌّ من أوَّل الآية إلى

<sup>(</sup>١) (عن الكشميهنيُّ أيضًا): ليس في (ص).

آخر(۱) قوله تعالى: «﴿وَٱلْمَسَكِينِ﴾»، ثمّ قال: «إلى قوله: ﴿ مُخْتَالًا فَحُورًا ﴾»، وزاد في روايته: «قال أبو عبدالله» أي: البخاريُّ: «ذِي القُرْبَى» أي: القريب، وهو مرويُّ عن ابن عبّاسِ فيما رواه عنه عليُ بن أبي طلحة، ولفظه: يعني: الذي بينك وبينه قرابةٌ، والجنب: الغريب الذي ليس بينك وبينه قرابةٌ، وقيل: القريب: المسلم، والجنب: اليهوديُّ والنّصرانيُّ، رواه ابن جريرٍ وابن أبي حاتم، وفي غير رواية أبي ذرِّ ممّا في «اليونينيَّة» وغيرها: «الجار الجنب» يعنى: الصّاحب في السّفر، وهذا قاله مجاهدٌ وقتادة.

٥٤٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا وَاصِلِ الأَحْدَبُ قَالَ: سَمِعْتُ المَعْرُورَ بْنَ سُويْدِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرِّ الغِفَارِيَّ شَيْرُ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى عُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سُويْدِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرِّ الغِفَارِيَّ شَيْرُ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى عُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلًا، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ مِنَاسُمِي مُ النَّيِيُ مِنَاسُمِي مِنَاسُمِي مِنَاسُمِي مِنَاسُمِي مُ اللهُ عَلَى النَّبِي مِنَاسُمِي مِنَاسُمِي مِنَاسُمِي مِنَاسُمِي مُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسُهُ مِمَّا يَلْكُمُ مَا يَعْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَعْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) عبد الرَّحمن العسقلانيُّ، الفقيه العابد قال: (حَدَّثَنَا وَاصِلٌ الأَحْدَبُ) هو ابن حَبَّان -بفتح الحاء المُهمَلة شُعْبَةُ) بن الحجَّاج(۱) قال: (حَدَّثَنَا وَاصِلٌ الأَحْدَبُ) هو ابن حَبَّان -بفتح الحاء المُهمَلة وتشديد المُوحَّدة - الأسديُّ الكوفيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ المَعْرُورَ) بفتح الميم وسكون العين المُهمَلة وبضم الرَّاء الأولى، ولأبي ذرِّ: (سمعت معرور) (بْنَ سُويْدِ) الأسديُّ، أبا أميَّة الكوفيُّ، عاش مئةً وعشرين سنة (۱) (قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرًّ) جندب بن جنادة (الغِفَارِيُّ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) (آخر): مثبت من (س).

<sup>(</sup>١) زيد في (ص): «الكوفيُّ»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٣) قوله: «ابْنَ شُوَيْدِ الأسديِّ... مئةً وعشرين سنةً» سقط من (م).

<sup>(</sup>٤) في (ص): «بالمدينة».

<sup>(</sup>٥) «على»: ليس في (ص).

بفتح المُوحَّدة الأولى وسكون الثَّانية، أي: وقع بيني وبينه سبابٌ -بالتَّخفيف- وهو من السَّبِّ -بالتَّشديد- و(١) عند الإسماعيليِّ: «شاتمت» (رَجُلًا) قيل: هو بلالُّ المؤذِّن مولى أبي بكر، وزاد مسلم: من إخواني، وزاد المؤلِّف في «الإيمان» [ح:٣٠]: فعيَّرته بأمِّه (فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ مِنْ الله عليهم، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ مِنْ اللهِ عِنْ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟) زاد في «الإيمان» [ح: ٣٠]: «إنَّك امرقُ فيك جاهليَّةٌ"، أي: خصلةً من خصال الجاهليَّة، وفيه دليل (١) على جواز تعدية «عيَّرت» بالباء (٣)، وقد أنكره ابن قتيبة، وتبعه غيره، وقالوا: إنَّما يُقال: عيَّرته أمَّه، وأثبت آخرون أنَّها لغةً، والحديث حجَّةً لهم في ذلك (ثُمَّ قَالَ) بَالِيْطِه النَّه إِخْوَانَكُمْ) أي: مماليككم (١) إخوانُكم، خبر مبتدأ محذوف، واعتبار ٣٢٠/٤ الأَخوَّة إمَّا من جهة/ آدم، أي: إنَّكم متفرِّعون من أصل واحدٍ، أو من جهة الدِّين (خَوَلُكُمْ) بفتح الخاء المعجمة والواو، أي: خَدَمُكم، سُمُّوا بذلك لأنَّهم يتخوَّلون الأمور، أي: يصلحونها، ومنه الخوليُّ لمن يقوم بإصلاح (٥) البستان، أو التَّخويل: التمليك (جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ) أي: ملككم (فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ) ملكه، ولأبي ذرِّ: «يديه» بالتَّثنية (فَلْيُطْعِمْهُ) على سبيل النَّدب (مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ) على سبيل النَّدب أيضًا (مِمَّا يَلْبَسُ) أي: من جنس كلِّ منهما، والمراد: المواساة، لا المساواة من كلِّ وجهِ، نعم الأخذ بالأكمل -وهو المساواة، كما فعل أبو ذرِّ- أفضل، فلا يستأثر المرء على عياله وإن كان جائزًا، قال النَّوويُّ: يجب على السَّيِّد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواءٌ كان من جنس نفقة السَّيِّد ولباسه أو فوقه، حتَّى لو قَتَّر السَّيِّد على نفسه تقتيرًا خارجًا عن عادة أمثاله إمَّا زهدًا أو شحًّا، لا يحلُّ له التَّقتير على المملوك وإلزامه بموافقته إلَّا برضاه (وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ) أي: من العمل (مَا يَغْلِبُهُمْ) لصعوبته أو

<sup>(</sup>۱) زیدمن(ص): «هو».

<sup>(</sup>٦) في (ص) و (م): «دلالة».

 <sup>(</sup>٣) في (م): «بالياء»، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): قوله: «إنَّ إخوانكم» قال في «الفتح»: كذا هنا، وتقدَّم في «الإيمان» من وجهِ آخَرَ عن شُعبة بزيادة: «إنَّك امرؤ فيك جاهليَّة، إخوانكم خولكم». انتهى. وبه يُعلَم ما في قولِ الشَّارح: «أي: مماليككم إخوانكم، خبر مبتدأ محذوف، فإنَّه مبنيٌّ على الرُّواية الَّتي في «الإيمان» بسقوط «إنَّ»؛ فتدبَّره، قال الكورانيُّ: كان أصل الكلام: «خولكم إخوانكم» فإنَّ المراد إلحاق الخَدَم بالإخوة في الرَّعاية، إلَّا أنَّه قلب التَّركيب مبالغةً ، كأنَّهم صاروا أصلًا في ذلك. وبنحوه مختصرًا في هامش (ل).

<sup>(</sup>٥) في (ص): المن يصلح شأنا.

عظمته، وهذا على سبيل الوجوب، قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكُلِفُ اللهُ وَسُعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: إلّا ما تسعه قدرتها فضلًا ورحمة وإرشادًا وتعليمًا لنا كيف نفعل فيما ملّكنَا تعالى (فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ) ولأبي ذرّ عن الكُشْمِيْهَنِيِّ: «ممّا يغلبهم»، وسقط «ما يغلبهم» في «كتاب الإيمان» كما مرّ (١٠ إح: ٣٠] وأمّا قول الحافظ ابن حجر هنا: قوله: «فإن كلّفتموهم»، أي: ما يغلبهم، وحُذِف للعلم به فسهوٌ، نعم هو صحيحٌ بالنّسبة لما في «كتاب الإيمان» كما مرّ ، يعني: إن كلّفتم العبيد جنس ما يطيقونه فإن استطاعوه فذاك، وإلّا (فَأَعِينُوهُمْ) عليه.

وهذا الحديث قد سبق في «باب المعاصي من أمر الجاهليَّة» في «كتاب الإيمان»(٢) [ح: ٣٠].

#### ١٦ - باب العَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَنَصَحَ سَيِّدَهُ

(باب) بيان ثواب (العَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ) بأن أقامها بشروطها (وَنَصَحَ سَيِّدَهُ).

٢٥٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَيْمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِن اللهِ عَالَ: «العَبْدُ إِذَا نَصَحَ سَيِّدَهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةً) بن قعنبِ القعنبيُ الحارثيُ (عَنْ مَالِكِ) الإمام الأعظم، ابن أنس الأصبحيِّ المدنيِّ، إمام دار الهجرة (عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَيَّمَّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ النَّسِيحة كلمة جامعة معناها: حيازة الحظّ مِنَاسُه عِيمِ قَالَ: العَبْدُ إِذَا نَصَحَ سَيِّدَهُ) قال الكرمانيُ : النَّصيحة كلمة جامعة معناها: حيازة الحظّ للمنصوح له، وهو إرادة صلاح حاله، وتخليصه من الخلل، وتصفيته من الغشّ (وَأَحْسَنَ عِبَادَة رَبِّهِ) المتوجّهة عليه بأن أقامها بشروطها وواجباتها ومستحبًّاتها (كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ) لقيامه بالحقين، وانكساره بالرِّق، واستُشكِل هذا من جهة أنَّه يُفهَم منه أنَّه يُؤجَر على العمل الواحد مرَّتين، مع أنَّه لا يُؤجَر على كلِّ عملٍ إلَّا مرَّةً واحدةً؛ لأنَّه أتى بعملين، وكذا كلُّ آتِ (٤) بطاعتين يُؤجَر على كلِّ واحدةٍ أجرها، فلا خصوصيَّة للعبد بذلك، وأُجيب: بأنَّ التَّضعيف مختصُّ بالعمل الذي تتَّحد فيه طاعة الله وطاعة السَّيد، فيعمل عملًا واحداً ويُؤجَر عليه مختصُّ بالعمل الذي تتَّحد فيه طاعة الله وطاعة السَّيد، فيعمل عملًا واحداً ويُؤجَر عليه

<sup>(</sup>١) «الإيمان كما مرَّ»: ليس في (م).

<sup>(</sup>۱) زیدفی(م): «الله أعلم».

<sup>(</sup>٣) في (م): «ومستحسناتها».

<sup>(</sup>٤) زيد في (ص): "بعملين"، وهو تكرارٌ.

أجرين بالاعتبارين، وأمَّا العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الأجر فيه على غيره من الأحرار، أو المراد: ترجيح العبد المؤدّي للحقّين على العبد المؤدّي لأحدهما، وقال ابن عبد البرّ : لأنَّه لمَّا قام بالواجبين كان له ضعفا(١) أجر الحرِّ المطيع؛ لأنَّه فَضَلَ الحرَّ بطاعةِ مَنْ أمره الله تعالى بطاعته. وعُورِض: بأنّ مزيد الفضل للعبد إنّما هو لانكساره بالرّق، فلو كان التّضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختصّ العبد (١) بذلك.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الأيمان والنُّذور».

٢٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الشَّغْبِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُودَةَ، عَنْ أَبِي مُودَةَ، عَنْ أَبِي مُودَةَ، عَنْ أَبِي مُودَقَى مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَبُيْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ وَحَلَّ مَوَالِيهِ فَلَهُ أَجْرَانِ». وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ فَلَهُ أَجْرَانِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) أبو عبد الله العبديُّ، وثَقه أبو حاتمٍ وأحمد ابن حنبل قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّورِيُّ (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن صالح بن حيِّ، ويُقال: ابن حيَّان، قال أحمد: ثقةً ثقةٌ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامرٍ (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ (الأَشْعَرِيُّ بِيُّكِ) أنه قال: (قَالَ النَّبِيُ مِنَ شَيْءِ مُنَ أَيْمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَذَبَهَا) ولأبوي ذرِّ والوقت: «أَدَّبها» بإسقاط الفاء (فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا) ولأبي ذرِّ: «تعليمها» (وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ) أجرٌ بالعتى، وأجرٌ بالتَّعليم والتَّزويج (وَأَيُمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ فَلَهُ أَجْرَانِ) أجرٌ في عبادة ربّه، وأجرٌ في قيامه بحقّ مواليه، لكنَّ الأجرين " غير / متساويين؛ لأنَّ طاعة الله أوجبُ من طاعة الله أوجبُ من طاعة الله أي المؤدي لحق الله وحقّ سيّده أفضل من الحرِّ، ويعضده ما رُوي عن المسيح بَالِيَاهِ النَّمُ قال: مرُّ الدُّنيا حلو الآخرة، وحلو الدُّنيا مرُّ الآخرة، وللعبوديَّة مضاضة (أَن ومرارة لا تضيع عند الله تعالى.

3/174

<sup>(</sup>۱) في (ب): «ضعف».

<sup>(</sup>٢) في (م): «العمل»، وليس بصحيحٍ.

<sup>(</sup>٣) في (ب) و(س): «الأجران».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): مَضَّهُ الشَّيء مضًّا ومضيضًا: بلغ من قلبه الحزن. انتهى. وفي «المصباح»: مَضِضْتُ من الشَّيء مضَضًا، من باب «تَعِبَ»: تألَّمتُ، ويتعدَّى بالحركة والهمزة.

٢٥٤٨ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ المُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِرُلِهِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيْ عَمْ: «لِلْعَبْدِ المَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي المُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِرُّهُ وَالحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) السَّختياني المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ قال: (سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ المُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ شِيِّهِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صِنْ الشَّعِيمِ: لِلْعَبْدِ المَمْلُوكِ الصَّالِح) في عبادة ربِّه النَّاصح لسيِّده (أَجْرَانِ) فإن قلت: يلزم أن يكون أجر المملوك أضعف أجرًان من السَّيِّد(١)، أجيب بأنَّه لا محذورَ في ذلك، أو يكون أجره مضاعفًا من هذه الجهة، وقد يكون لسيِّده جهاتٌ أخرى يستحقُّ بها أضعاف أجر العبد، قال أبو هريرة ﴿ اللَّهِ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي) اسمها أُمَيْمَة -بالتَّصغير- بنت صُبَيحٍ أو صُفَيحٍ -بالموحَّدة أو الفاء - ابن الحارث، وهي صحابيَّةٌ ثبت ذكر إسلامها في «صحيح مسلم»، وبيان اسمها في «الذَّيل» لأبي موسى، و «جزء (٣) إسحاق بن إبراهيم بن شاذان»، والمعنى: لولا القيام بمصحلة أمِّي في النَّفقة والمؤن والخدمة ونحو ذلك ممَّا لا يمكن فعله من الرَّقيق (لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ) وإنَّما استثنى أبو هريرة ذلك؛ لأنَّ الجهاد والحجَّ يُشتَرط فيهما إذن السَّيِّد، وكذا برُّ الأمِّ قد يحتاج فيه إلى إذن السَّيِّد في بعض وجوهه، بخلاف بقيَّة العبادات البدنيَّة، وهذه الجملة من قوله: «والذي نفسي بيده ...» إلى آخره ليست مرفوعةً، بل هي مُدرَجةٌ من قول أبي هريرة رائي، كما جزم به غير واحدٍ من أئمَّة المحدِّثين، ويشهد له من حيث(١) المعنى قوله: «وبرُّ أمِّي»، فإنَّه لم يكن للنَّبيِّ مِنَاسٌ عِيمٌ حينئذِ أمٌّ يبرُّها، وأمَّا توجيه الكِرمانيّ -بأنَّه مُ السِّه الله الله الله عليم أمَّته، أو أورده على سبيل فرض حياتها، أو المراد: أمُّه حليمة السَّعديَّة التي أرضعته - فمردودٌ بما ورد من التَّنصيص على الإدراج، فعند الإسماعيليِّ من طريق أخرى عن ابن المبارك: والذي نفس أبى هريرة بيده... إلى آخره، وكذا أخرجه مسلمٌ من

<sup>(</sup>۱) «أجرًا»: ليس في (ب) و (س).

<sup>(</sup>۱) في (م): «سيّده».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «ابن»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٤) في (ص): «جهة».

طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأمويّ، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» من طريق سليمان ابن بلالي، وأبو(١) عوانة من طريق عثمان بن عمر(١).

١٥٤٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً، عَنِ الأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً رَبِّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَ الشَّعِيرُ مَ : «نِعْمَ مَا لأَحَدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةً رَبِّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ) نسبه إلى جدّه، واسم أبيه إبراهيم السَّعديُ المروزيُ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة (عَنِ الأَعْمَسُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان الزَّيَّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِلَةٍ) أَنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُ سِنَ الشَّعِيمُ : نِعْمَ مَا) بكسر النُون وسكون العين وتخفيف الميم، كذا في الفرع وغيره، وقال في «الفتح»: بفتح النُون وكسر العين وإدغام الميم في الأخرى، قلت: وبها قرأ ابن عامر وحمزة والكسائيُ وخلفٌ والأعمش في قوله تعالى: ﴿فَيَعَا يَعِظُكُم بِعِيهُ [النَّاء: ٥٩] في سورة البقرة (٣) على الأصل؛ لأنَّ الأصل: نَعِمَ (٤) كمّلِم، ويجوز كسر النُون إتباعًا لكسرة العين مع تشديد الميم، وهي لغة هُذَيلٍ، وكسر النُون مع إسكان العين، وهي قواءة قالون وأبي (٥) عمرو وأبي بكر وأبي جعفر واليزيديُ (٢) والحسن، واختاره أبو عبيد، وحكاه لغة للنَّبيِّ سِنَ الشَّعِيمُ في قوله: «نعمًا المالُ الصَّالح»، وتصحيح المحاكم في «المستدرك» فتح النُون وكسر العين روايةٌ أخرى، فلا يمنع، لكنَّ بعضهم يجعل المحاكم في «المستدرك» فتح النُون وكسر العين روايةٌ أخرى، فلا يمنع، لكنَّ بعضهم يجعل الإسكان من وَهُم الرُّواة عن أبي عمرو، وممَّن أنكره المُبرِّد والزَّجَاج والفارسيُّ؛ لأنَّ فيه جمعًا بين ساكنين (٧) على غير حدِّهما، قال المبرِّد: لا يقدر أحدٌ أن ينطق به، وإنَّما يروم (٨) الجمع بين ساكنين، فيحرِّك ولا يشعر، وقال الفارسيُّ: لعلَّ أبا عمرو أخفى عينه (٩)، فظنَّه الرَّاوي بين ساكنين، فيحرِّك ولا يشعر، وقال الفارسيُّ: لعلَّ أبا عمرو أخفى عينه (٩)، فظنَّه الرَّاوي

<sup>(</sup>۱) في (ص): «أبي»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٢) في (م): اعروبة ١١، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) كذا قال وهي في «النساء».

<sup>(</sup>٤) في (م): الفَعِل!.

 <sup>(</sup>٥) في (م): «أبو»، وهو خطأً، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

<sup>(</sup>٦) في (ص): ﴿التُّرمذيُّ ﴾، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>V) في (ص): «مسألتين»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٨) اليروما: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٩) اعينه ا: ليس في (ص) و(م).

سكونًا، وأُجيب: بأنَّ الأصلَ في جامع شروط الرِّواية الضَّبطُ، واغتُفِر التقاء السَّاكنين وإن كان الأوَّل غير مدِّ لعروضه كالوقف، وتجويز هذه الأوجه حكاه النَّوويُ في "شرح مسلمٍ" عند قوله: "نعمًا للمملوك(۱)" المضبوط في الرِّواية فيه: بكسر النُون والعين وتشديد الميم، أمَّا في رواية البخاريِّ فالذي/ رأيته في كثيرٍ من الأصول المعتمدة ورويته: كسر النُون وسكون العين ١٢٥/٤ وتخفيف الميم، ومن حفظ غير ما ذكرته في رواية البخاريُّ فهو حجَّةٌ، وفاعل "نِعْمَ" ضميرٌ مسترِّ فيها مُفسَرِّ بقوله: "يُحسِن"، أي: نعمًا مملوك (الأَحَدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَيَنْصَحُ لِلسَيِّدِهِ) ولمسلم من طريق همًام بن منبِّه عن أبي هريرة: "نِعِمًا للمملوك أن يُتوفَّى(١) يُحسِن عبادةَ الله وصحابة سيِّده، نِعِمًا له»، وأمَّا قول ابن مالكِ ﴿ عَلَى المملوك أن يُتوفَى (١) يُحسِن الإبهام، فلا تمييز؛ لأنَّ التَّمييز لبيان الجنس المُميَّز عنه، فقال العلَّمة البدر الدَّمامينيُ الشَّف في المحابيح»: إنَّه مدفوعٌ بأنَّ «ما» ليس مساويًا للضَّمير؛ لأنَّ المرادَ شيءٌ عظيمٌ (٣)، قال: وموضع "يُحسِن عبادَة ربِّه...» إلى آخره تفسيرٌ لـ (ما» في المعنى، فلا محلَّ لها من الإعراب (١٠).

١٧ - باب كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ، وَقَوْلِهِ: عَبْدِي أَوْ أَمَتِي، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَا لَهِ مَا اللهُ لَكَا اللهُ لَكَا اللهُ لَكَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَالْمَا اللهُ عَبْدَ مَا اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ ا

(باب كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ) أي: التَّرافع (عَلَى الرَّقِيقِ، وَ) كراهية (قَوْلِهِ) أي: الشَّخص لمن يملكه من الرَّقيق: (عَبْدِي أَوْ أَمَتِي) كراهية (<sup>(0)</sup> تنزيهِ (وَ) يجوز أن يقول ذلك (قَالَ اللهُ تَعَالَى) (<sup>(1)</sup> في سورة النُّور: (﴿ وَٱلصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآبِكُمْ ﴾ [النُور: ٣٢]) (وَقَالَ) مِمَرَّ بَلُ في سورة النَّحل: (﴿ عَبْدُامَمُ لُوكًا ﴾ [النَّحل: ٥٠]) وفي سورة يوسف بَلِيسِّا النِّمَا : (﴿ وَٱلْفَيَا سَيِدَهَا لَدَا ٱلبَابِ ﴾ [يوسف: ١٥]) (وَقَالَ) تعالى في سورة النِّساء: (﴿ مِن فَنَيْتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَةِ ﴾ [النَّساء: ١٥]) جمع فتاق، وهي الأَمَة (وَقَالَ) تعالى في سورة النِّساء: (﴿ مِن فَنَيْتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَةِ ﴾ [النَّساء: ١٥]) جمع فتاق، وهي الأَمَة

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (ص): «المملوك».

 <sup>(</sup>٢) في (ب) و (ص): «يُوفَّ».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): أي: والضَّمير ليس كذلك.

<sup>(</sup>٤) زيد في (م) و (ج): (والله تعالى أعلم، هنا انتهى باب»، ومن هنا يبدأ سقطٌ في (م)، وينتهي في منتصف الحديث (٢٦١٢).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): «الكراهيّة»: بتخفيف الياء، كما في «القاموس» و «المصباح».

<sup>(</sup>٦) (تعالى): ليس في (ص).

(وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاسَّمِيمٌ) في حديث أبي سعيدٍ عند المؤلِّف في «المغازي» [ح: ٤١٢١]: (قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ) يشير إلى سعد بن معاذٍ مخاطبًا للأنصار كما سيأتي إن شاء الله تعالى في «قصّة قريظة»، وقد قال بَيْلِسَّاة النَّم في الحسن [ح: ٢٠٠٤]: «إنَّ ابني هذا سيِّد» (وَ) قال يوسف بَيُلِسِّلة النَّم للذي ظنَّ أنَّه ناج: (﴿ أَذَكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ١٤]) أي: (سَيِّدِكَ) ولأبي ذرِّ: «واذكرني عند ربِّك عند (۱) سيِّدك»، أي: اذكر حالي عند الملك كي يخلِّصني (وَ) قال مِنَاشِمِيمُ فيما أخرجه المؤلِّف في «الأدب المفرد» من حديث جابرٍ: (مَنْ سَيِّدُكُمْ) يا بني سلمة ؟ قالوا: الجُدُّ ابن قيسٍ، بضمِّ الجيم وتشديد الدَّال،... الحديث، وسقط قوله «ومن سيِّدكم؟» لأبوي ذرُّ والوقت والنَّسفيِّ، وقد دلَّ ذلك على الجواز، وحمله عليه جميع العلماء حتَّى الظَّاهريَّة.

٠٥٥٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﴿ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ ﴿ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ ﴿ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدَ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَنْ عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَنْ عَلَا عَلَا عَلَا عَنْ عَلَا عَالْعَالَ عَلَا عَ

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بالمهملات وتشديد ما قبل الآخر(۱)، ابن مسرهد، أبو الحسن الأسديُ البصريُ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطَّان (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين، ابن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطَّاب قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن عمر اللهِ عن أبيه (عَنِ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِّ مِنَ النَّهِ عَالَ اللهِ الله

٢٥٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ ثُهُ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ ثُهُ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ ثُهُ ، عَنْ الْحَقِّ عَنْ الْحَقِّ وَلَنَّهِ مِنَ الْحَقِّ وَالنَّاعَةِ لَهُ أَجْرَانِ ». وَالنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ لَهُ أَجْرَانِ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ) بن كريبِ الهمدانيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً)

<sup>(</sup>١) «عند»: ليس في (ص)،

<sup>(</sup>٢) في (ص): «الأخير».

<sup>(</sup>٣) «له»: ليس في (ص).

حمّاد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدٍ) بضمّ المُوحّدة، مُصغّرًا، ابن عبد الله (عَنْ) جدّه (أَبِي بُرْدَةَ) الحارث (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعريِّ (عَنِّيَّ، عَنِ النَّبِيِّ سَنَاشِيْرِم) أنّه (قَالَ: المَمْلُوكُ) ولأبي ذرِّ: «للمملوك» (الَّذِي يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ المَمْلُوك» والنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ) فيما يسوغ شرعًا (لَهُ أَجْرَانِ) خبر المبتدأ الذي هو «المملوك»، وسقط لفظ «له» من قوله: «له (۱) أجران» من رواية أبي ذرِّ، وحينئذٍ فيكون قوله: «أجران» مبتدأ، و«للمملوك»: خبره مُقدَّمًا، ومطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرةً.

آ ٢٥٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ بَنْ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ بَنْ عَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّيْ رَبَّكَ، اسْقِ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ السَّيِ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي اللَّهُ اللَّهُ وَلَيْقُلْ: سَيِّدِي، مَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي، أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي اللَّهُ الْهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ ال

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) زاد ابن شبُويه في روايته: «فقال محمَّد بن سلامٍ»، وكذا حكاه الجيَّانيُ عن رواية ابن السَّكن، وحُكِي عن الحاكم أنَّه النَّهليُّ، وقد أخرجه مسلمٌ عن محمَّد بن رافع عن عبد الرَّزَاق، فيحتمل أن يكون هو شبخ البخاريِّ فيه، فقد حدَّث عنه في «الصَّحيح» أيضًا، قاله في «الفتح» قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ) بن همَّامٍ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين وسكون العين المهملة بينهما، ابن راشد (عَنْ هَمَّامٍ بنِ مُنَبِّهِ) بكسر الموحَّدة (أنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الشيويَمُ) أنَّه (قَالَ: لا يَقُلُ أَحَدُكُمُ) لمملوك غيره/: (أَطْعِمْ رَبَّكَ) بفتح الهمزة، أمرٌ من ١٣٣٤ الإطعام (وَضِّعْ رَبَّكَ) بفتح الهمزة، أمرٌ من ١٣٣٤ الإطعام (وَضِّعْ رَبَّكَ) أمرٌ من وضَّأه يوضِّنه (اسْقِ رَبَّكَ) بهمزة وصلٍ، ويجوز قطعها مكسورة، وفي نسخة مفتوحة، تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرج، ويُستعمَل ثلاثيًّا ورباعيًّا، أمرٌ من سقاه يسقيه، وسبب النَّهي عن ذلك أنَّ حقيقة الرَّبوبيَّة لله تعالى؛ لأنَّ الرَّبَّ هو المالك والقائم بالشِّيء، ولا يوجد هذا حقيقة إلَّا له تعالى، قال الخطّابيُّ: سبب المنع أنَّ الإنسان مربوبٌ متعبَّد بإخلاص ولا فرق في ذلك بين الحرِّ والعبد، وأمَّا من لا تعبُّدَ عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يُكرَه ولا فرق في ذلك بين الحرِّ والعبد، وأمَّا من لا تعبُّدَ عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يُكرَه ولا أن يطلق ذلك عليه عند الإضافة، كقوله: ربُّ الدَّار والثَّوب، فإن قلت: قد قال تعالى: ﴿أَذَكُرُكِ وَالنَّهِيُ النَّهُونُ وَالنَّهِيُ عَنْدَا لَهُ الْمَالِكُ والنَّهُ ورد لبيان الجواذ، والنَّهيُ عِند وَلَهُ وَلَوْد الْبِيانِ الجواذ، والنَّهيُ عَند وَلَا المَوْاذ، والنَّهيُ المِنْ الحَبْرُ والنَّهيُ وَلَكُ وَلَا المَوْاذ، والنَّهيُ الْمَالِي وَالْمَالِي وَلَا المَنْ الجواذ، والنَّهيُ عَند الإضافة، كقوله: ربُّ الدَّار والثَّوب، فإن قلت: قد قال تعالى: ﴿أَذَكُورُ النَّهِ عَند الإضافة، كورة المُنْ الربيان الجواذ، والنَّهيُّ في عند الإضافة، عند الإضافة، وأو النَّه المُنْ المَّه المَنْ المَّه المُنْ الربيان الجواذ، والنَّهيُّ المُنْ المُنْ الربيان الجواذ، والنَّهيُّ المُنْ السَّه المُنْ المُنْ المَنْ المُنْ المَنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ

<sup>(</sup>١) «له»: جاء في (ص) بعد قوله الآتي: «أجران مبتدأ».

للأدب والتَّنزيه دون التَّحريم، أو النَّهي عن الإكثار من ذلك، واتِّخاذ هذه اللَّفظة عادةً، ولم ينه عن إطلاقها في نادرٍ من الأحوال، وهذا اختاره القاضي عياضٌ، وتخصيص الإطعام وما بعده بالذِّكر لغلبة استعمالها في المخالطات(١)، ويدخل في النَّهي أن يقول السَّيِّد ذلك عن نفسه، فإنَّه قد يقول لعبده: اسق ربَّك، فيضع الظَّاهر موضع الضَّمير على سبيل التَّعظيم لنفسه، بل هذا أولى بالنَّهي من قول العبد ذلك أو الأجنبيِّ ذلك عن(١) السَّيِّد، قال في «مصابيح الجامع»: ساق(٣) المؤلِّف في الباب قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَّآبِكُمْ ﴾ [النور: ٣٢] وقوله بَاللِّمَا السَّال السَّلْق السَّال السَّلْق السَّال السَّال السَّال السَّلْق السَّال السَّلْق السَّال السَّلْق السَّلْق السَّال السَّلْق السَّل السَّلْق السَّلِق السَّلْق السَّلِيقِيقِ السَّلْق السَّلْقِ السَّلْق السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْق السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْق السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْق السَّلْقِ السَّلْق السَّلْق السَّلْقِ السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْقِ السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْق السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ السَّلْقِ ال [ح: ٤١٢١]: "قوموا إلى سيِّدكم" تنبيهًا على أنَّ النَّهيَ إنَّما جاء متوجِّهًا على جانب(٤) السَّيِّد، إذ هو في مظنَّة الاستطالة، وأنَّ قول الغير: هذا عبد زيدٍ، وهذه أمَّة خالدٍ جائزٌ؛ لأنَّه يقوله إخبارًا وتعريفًا، وليس في مظنَّة الاستطالة، والآية والحديث ممَّا يؤيد هذا الفرق، وفي الحكايات المأثورة: أنَّ سائلًا وقف ببعض الأحياء، فقال: من سيِّد هذا الحيِّ ؟ فقال رجلِّ: أنا، فقال له(٥): لو كنت سيِّدهم؛ لم تَقُلْهُ. وقال النَّوويُّ: المراد بالنَّهي من استعمله على جهة التَّعاظم لا من أراد التَّعريف. (وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي مَوْلَايَ) ولأبى الوقت: «ومولاي» بإثبات الواو، وإنَّما فرَّق بين السَّيِّد والرَّبِّ؛ لأنَّ الرَّبَّ من أسماء الله تعالى اتِّفاقًا، واختُلِف في السَّيِّد هل هو من أسماء الله تعالى، ولم يأت في القرآن أنَّه من أسماء الله تعالى؟ نعم روى المؤلِّف في «الأدب المفرد» وأبو داود والنَّسائيُّ والإمام أحمد من حديث عبد الله بن الشِّخّير عن النَّبيِّ مِن السَّعِيمِ م قال: «السَّيِّد الله»، فإن قلنا: إنَّه ليس من أسمائه (٦) تعالى فالفرق واضحٌ إذ لا التباس، وإن قلنا: إنَّه من أسماء الله تعالى فليس في الشُّهرة والاستعمال كلفظ الرَّبِّ، فيحصل الفرق بذلك، وأمَّا من حيث اللُّغة فالسَّيِّد من السُّؤدد، وهو التَّقديم، يُقال(٧): ساد قومه إذا تقدَّم عليهم، ولا شكَّ في تقديم السَّيِّد على غلامه، فلما حصل الافتراق جاز الإطلاق، وأمَّا المولى فقال النَّوويُّ: يقع على ستَّة عشر

ف (ب): «المخاطبات».

<sup>(</sup>٢) في (ص): "من"، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (ص): اسياقا.

<sup>(</sup>٤) ﴿جانب؛ ليس في (ص).

<sup>(</sup>٥) ﴿له ؛ مثبتٌ من (ص).

<sup>(</sup>٦) في (ب) و (س): «أسماء الله».

<sup>(</sup>٧) في (ص): اليقادا، وهو تحريف.

معنّى، منها: النَّاصر والوليُّ والمالك، وحينتذ فلا بأس أن يقول: مولاي أيضًا، لكن يعارضه حديث مسلم والنَّسائيِّ من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث: «لا يقل أحدكم: مولاي فإنَّ مولاكم الله»، وأُجيب: بأنَّ مسلمًا قد بيَّن الاختلاف في ذلك عن الأعمش، وأنَّ منهم من ذكر هذه الزِّيادة، ومنهم من حذفها، قال عياضٌ: وحذفها أصحُّ، وقال القرطبيُّ: رُوِيَ من طرقٍ متعدِّدةٍ مشهورةٍ، وليس ذلك مذكورًا فيها، فظهر أنَّ اللَّفظ الأوَّل أرجح، وإنَّما صرنا للتَّرجيح للتَّعارض بينهما، والجمع متعذِّرٌ، والعلم بالتَّاريخ مفقودٌ، فلم يبق إلَّا التَّرجيح. (وَ لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي، أَمَتِي) لأنَّ حقيقة العبوديَّة إنَّما يستحقُّها الله تعالى، ولأنَّ فيها تعظيمًا لا يليق بالمخلوق، وقد بيَّن مِنْ الله العلَّة في ذلك حيث قال في هذا(١) الحديث عند مسلم والنَّسائيِّ في «عمل اليوم واللَّيلة» من طريق العلاء بن عبد الرَّحمن عن أبيه عن أبي هريرة: «لا يقولنَّ أحدكم: عبدي، فإنَّ كلَّكم عبيدُ الله»، وعند أبي داود والنَّسائيِّ في «اليوم واللَّيلة» أيضًا من طريق محمَّد بن سيرين عن أبي هريرة: «فإنَّكم المملوكون، والرَّبُّ الله"، فنهى عن التَّطاول في اللَّفظ؛ كما نهى عن التَّطاول في الفعل (وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي) لأنَّها ليست دالَّة على الملك/كدلالة «عبدي»، فأرشد بَلالِيِّلاة النَّلام إلى ما يؤدِّي ٢٢٤/٤ إلى المعنى مع السَّلامة من التَّعاظم مع أنَّها تُطلَق على الحرِّ والمملوك، لكنَّ إضافته تدلُّ على الاختصاص، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَسَهُ ﴾ [الكهف: ٦٠] وهذا النَّهي للتَّنزيه دون التَّحريم كما مرَّ.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الأدب».

٢٥٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَاذِمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِيُّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنْ المَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلِ، وَأَعْتِقَ مِنْ الْعَبْدِ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلِ، وَأَعْتِقَ مِنْ مَالِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل، عارمٌ، السَّدوسيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ ابْنُ حَازِمِ) الأزديُّ البصريُّ اختلط في آخر عمره، لكنَّه لم يحدِّث في حال اختلاطه (عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَبُيْهُم) أَنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَ شَعِيمٌ: مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ مِنَ العَبْدِ) بالتَّعريف (فَكَانَ لَهُ)

<sup>(</sup>١) «هذا»: ليس في (ص).

وقت العتق، ولأبي ذرِّ: «كان له» (مِنَ المَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتُهُ) نُصِب على المفعوليَّة، أي: قيمة بقيَّته (يُقَوَّمُ) ولأبي ذرِّ: «قُوِّمَ» (عَلَيْهِ) باقيه (قِيمَةَ عَدْلٍ) نُصِب على المفعول المطلق، و «العَدل» - بفتح العين - : الاستواء، أي: قيمة استواء، لا زيادة فيه ولا نقص، أي (١): بقيمة (١) يوم الإعتاق (وَأُعْتِقَ) بضم الهمزة وكسر التَّاء (مِنْ مَالِهِ) بنفس الإعتاق، ومشهور مذهب المالكيَّة: أنَّه لا يُعتَق إلَّا بدفع القيمة (وَإِلَّا) بأن كان معسرًا حال الإعتاق (فَقَدْ عَتَقَ) بفتحاتٍ من غير همز (مِنْهُ) أي: ما أعتق (١) المعتق فقط، ويبقى نصيب الشَّريك رقيقًا، ولأبي ذرِّ: «أُعتِق» بهمزةٍ مضمومةٍ وكسر التَّاء منه (مَا عَتَقَ) بفتحاتٍ من غير همز، قالوا: والمطابقة بين الحديث والتَّرجمة من جهة أنَّه لو لم يحكم عليه بعتقه كلِّه عند اليسار لكان بذلك متطاولًا عليه.

وقد سبق هذا الحديث في «باب إذا أعتق عبدًا بين اثنين» [ح: ٢٥٢٤].

٢٥٥٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِاللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِاللهِ ﴿ اللهِ ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ ﴿ اللهِ ﴿ اللهِ ﴿ اللهِ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ وَسُولَ اللهِ مِنَا شَعِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى النَّاسِ وَاعٍ وَهُو مَسْؤُولَةً عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِي مَسْؤُولَةً عَنْهُمْ، وَالْعَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِي مَسْؤُولَةً عَنْهُمْ، وَالعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُو مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالُ سَيِّدِهِ وَهُو مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالْعَرْأَةُ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بِمُهْمَلاتٍ، ابن مسرهدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) القطّان (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بن بضمّ العين، ابن عمر بن حفص العمريِّ، أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن عمر بن الخطّاب (﴿ اللهِ عِنَ أَبِيه (أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ عَلْمُ أَيْ رَعِيَّتِهِ) فإن وفي ما عليه من الرّعاية لما قام عليه (فَمُ مَسْؤُولٌ) بالفاء، ولأبي ذرِّ: (ومسؤولٌ) (عَنْ رَعِيَّتِه بحقِّه (فَالأَمِيرُ اللّهِ عَلَى عَلَى كان له الحظُّ الأوفر، والجزاء الأكبر، وإلّا طالبه كلُّ أحدٍ من رعيَّته بحقِّه (فَالأَمِيرُ اللّهِ عَلَى عَلَى النّه وراع عليهم) (وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ) وهذا تفصيل (النّاسِ رَاعِ) فيما استرعاه الله، ولأبي ذرِّ: (فهو راع عليهم) (وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ) وهذا تفصيل الما أجمله (وَالرّبُلُ رَاعِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ) زوجته وغيرها، يقوم عليهم بالحقِّ في النّفقة وحسن المعاشرة (وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ) أي: وغيرهم كخدمه المعاشرة (وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ) أي: وغيرهم كخدمه

<sup>(</sup>١) ﴿أَيِ الْيِسْ فِي (ص).

<sup>(</sup>۱) في (۱۵): «قيمة بقيَّته».

<sup>(</sup>٣) في (ص): اعتقه ا

<sup>(</sup>٤) في (ص): النفضيل»، وهو تصحيفٌ.

وأضيافه، بحسن التَّدبير في أمرهم، والقيام بمصالحهم (وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالعَبْدُ رَاعِ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُ) وهذا موضع التَّرجمة؛ لأنَّه إذا كان ناصحًا لسيِّده في خدمته مؤدِّيًا له الأمانة ناسب أن يعينه، ولا يتطاول عليه (أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ).

وهذا الحديث سبق في «الجمعة» [ح: ٨٩٣] وفي «الاستقراض» [ح: ٢٤٠٩].

٢٥٥٥ - ٢٥٥٦ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَبُّ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ شَرِيَا مُ قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا - فِي النَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ - بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».
 فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا - فِي النَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ - بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) النَّهديُّ أبو غسَّان الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنِ النُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمّ العين، ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ بِلَيْ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) الجهنيَ المسهور بِلَيْ (عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الله الله وقال: إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا) أي: خمسين المدنيَّ المشهور بِلَيْ (عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الله الله وقال: إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا) أي: خمسين جلدة، نصف جلد الحرَّة، سواءٌ كانت محصنة (ا) أو غير محصنة؛ لأنَّ الإحصان وصف كمالي، ولا يكون مع (ا) النَّقص من الرِّقِّ، وكذا الصِّبا والجنون والمُبَعَّضَة كالأَمَة (ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا - فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ - بِيعُوهَا) أي: بعد جلدها، ولأبوي ذرِّ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا - فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ - بِيعُوهَا) أي: بعد جلدها، ولأبوي ذرَّ والوقت والأصيليِّ: «فبيعوها» بفاء في أوَّله (وَلَوْ بِضَفِيرٍ) بالضَّاد المعجمة، أي: حبلٍ مفتولٍ أو منسوجٍ من الشَّعر، ومطابقة الحديث للتَّرجمة من جهة أنَّ الأَمَة إذا زنت لا يُكرَه التَّطاول عليها، بل تُجلَد، فإن عادت بِيعت، وكلُّ ذلك مباينٌ للتَّعاظم عليها.

وهذا الحديث سبق في «باب بيع العبد الزَّاني» من «كتاب البيوع» [ح: ٢١٥٣].

#### ١٨ - باب إذا أتاه خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أَتَاه) ولأبوي ذرِّ والوقت: «إذا أتى» أي: الشَّخص (خَادِمُهُ) سواءٌ كان حرَّا أو عبدًا، ذكرًا أو<sup>٣)</sup> أنثى (بِطَعَامِهِ) فليجلسه/ معه ليأكل.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): يعني: متزوِّجة أو غير متزوِّجة ؛ إذ لا إحصان لغير حرٍّ.

<sup>(</sup>٢) في (ص): «من».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «أم».

٢٥٥٧ - حَدَّنَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّنَنَا شُغبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَبْرَةَ ﴿ اللهُ مُعَدِّ مُنَا اللهُ مُعَدُّ فَالْ يَعْدُ بْنُ زِيَادٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَبْرَةً ﴿ اللهُ عَنِ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمٌ قَالَ: ﴿ إِذَا أَنَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسُهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقُمَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيَ عِلَاجَهُ ﴾. أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِي عِلَاجَهُ ﴾.

وبه قال: (حَدَّثْنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالِ) الأنماطئ، أبو محمَّدِ السُّلميُّ مولاهم البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ) بكسر الزَّاي وتخفيف التَّحتيَّة، أبو الحارث القرشيُّ الجمحيُّ (١) التَّابعيُّ قال: (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَبُّ المَّابِيّ مِنْ شَعِيرً مِ ﴾ أنَّه (قَالَ: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ ) بالرَّفع، و «أحدَكم» منصوبٌ به (١) (بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ) معطوفٌ على مُقدّر تقديره: «فليجلسه معه»، وفي رواية مسلم: «فليقعده معه فليأكل»، وعند أحمد والتِّرمذيِّ من رواية معبد بن أبي خالدٍ عن أبيه عن أبي هريرة: «فليجلسه معه، فإن لم يجلسه معه»، ولابن ماجه من طريق أبي ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة: «فليدعه فليأكل معه، فإن لم يفعل (فَلْيُنَاوِلْهُ) من الطَّعام (لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ) شَكُّ من الرَّاوي، ورواه التِّرمذيُّ بلفظ: «لقمةً» فقط، وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطَّعام قليلًا (أَوْ أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْن) بضمِّ الهمزة فيهما؛ يعني: لقمةً أو لقمتين، قال في «المصابيح»: فإن قلت: ما هذا العطف؟ قلت: لعلَّ الرَّاوي شكَّ هل قال مَا لِيسِّه وَاللَّهُ (فليناوله لقمةً أو لقمتين) ، أو قال: «فليناوله أُكلةً أو أُكلتين»، فجمع بينهما وأتى بحرف الشَّكِّ؛ ليؤدِّي المقالة كما سمعها، ويحتمل أن يكون من عطف أحد المترادفين على الآخر بكلمة «أو»، وقد صرَّح بعضهم بجوازه (فَإِنَّهُ) أي: الخادم (وَلِيَ (٣) عِلَاجَهُ) أي: الطَّعام عند تحصيل آلاته، وتحمَّل مشقَّة حرِّه ودخانه عند الطَّبخ، وتعلَّقت به نفسُه، وشمَّ رائحته، واختُلِف في حكم الأمر بالإجلاس معه(٤) فقال الشَّافعيُّ: إنَّه أفضل، فإن فعل فليس بواجبٍ، أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يناوله، وقد يكون أمره اختيارًا غير

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): «الجُمَحيُّ»؛ بضمّ الجيم، والفتح، والمهملة؛ إلى بني جُمَح؛ بطن من قريش. «لب».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: "منصوب به" كذا بخطّه، أي: منصوب بالفاعل، وهذا مذهب هشام من الكوفيّين، ومذهب البصريّين: أنَّه منصوب بالفعل وحده، وذهب الفرَّاء إلى أنَّ النَّاصب له كلاهما. انتهى بخطّ شيخنا رَبِّهُ، وزيد رابعًا؛ وهو كونه مفعولًا، كذا في "جمع الجوامع".

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «ولي» إمَّا من الولاية؛ أي: تولَّى ذلك، وإمَّا من الوَلْي؛ وهو القرب. «برماوي».

<sup>(</sup>٤) المعها: مثبت من (ص).

حتم، ورجَّح الرَّافعيُّ الاحتمال الأخير، وحمل الأوَّل على الوجوب، ومعناه: أنَّ الإجلاس لا يتعيَّن، لكن إن فعله كان أفضل، وإلَّا تعيَّنت المناولة، ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه، والثَّاني أنَّ الأمر للنَّدب مطلقًا.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الأطعمة» [-: ٥٤٦٠].

## ١٩ - بابّ العَبْدُ رَاعِ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَنَسَبَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّهْرِمُ المَالَ إِلَى السَّيّدِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (العَبْدُ رَاعِ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَنَسَبَ النَّبِيُّ مِنْ شَعِيْمُ المَالَ إِلَى السَّيِّدِ) في حديث ابن عمر: «من باع عبدًا وله مالٌ فماله للسَّيِّد» وهذا مذهب مالكِ والشَّافعيِّ وأبي حنيفة؛ لأنَّ الرِّقَ منافٍ للملك.

٢٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ عَمْرَ عِبُّتِهِ، فَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُ هَوُلَاءِ مِنَ مَسْؤُولَةً عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُ هَوُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّ مِنْ سُعُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ: «وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ النَّبِيِّ مِنْ سُعُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَّوْلُ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَلَا عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ مَسُؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ مَسُؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ،

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصيُّ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصيُّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَر شَيَّمَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ أَبِيه (عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَر شَيَّمَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مَا مُن كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) وهذا على سبيل الإجمال، ثمَّ فصَّله بقوله: (فَالإمَامُ) الأعظم أو نائبه (رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُو مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُو مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةً وَهِي مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) فرعايةُ الإمام ولايةُ أمور الرَّعيَّة والإحاطة من ورائهم وإقامة الحدود والأحكام فيهم، ورعايةُ الرجل أهله بالقيام عليهم بالحقِّ في النَّفقة وحسن المعاشرة(١)، ورعايةُ المرأة في بيت زوجها بحسن بالقيام عليهم بالحقِّ في النَّفقة وحسن المعاشرة(١)، ورعايةُ المرأة في بيت زوجها بحسن

<sup>(</sup>١) في (ص): «العِشْرة».

التَّدبير في أمر بيته وأولاده وخدمه وأضيافه، ورعايةُ الخادم حفظُ ما في يده من مال سيِّده والقيام بشغله (قَالَ) أي: ابن عمر: (فَسَمِغتُ هَوُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّ مِنَاشِهِيمٌ، وَأَحْسِبُ النَّبِيِّ مِنَاشِهِيمٌ قَالَ: وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ) أي: مثل الرَّاعي وَلَّ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ ولأبي الوقت: «فكلُّكم» (مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) حالٌ عمل فيه معنى التَّشبيه، ووجه التَّشبيه حفظُ الشَّيء وحُسن التَّعهُد لما استُحفِظه، وهو القدر المشترك في التَّفصيل، قاله الطِّيبيُّ، وسبق بأتمَّ من هذا [ح: ٨٩٣].

## ٢٠ - بابٌ إِذَا ضَرَبَ العَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ

هذا(١) (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا ضَرَبَ) الرَّجلُ (العَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الوَّجْهَ).

٢٥٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ، عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ ابْنُ فُلَانٍ، عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللهِ عَنْ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللهِ اللهِ عَنْ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ ا

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ بِلَيْ ، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ اللهِ بْنُ مُحَمَّد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ بِلَيْ ، عَنِ النَّبِيِّ الوَجْهَ». النَّبِيِّ مِنْ الشَعِيرَ مِ قَالَ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِي الوَجْهَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ) مُصغَّرًا، أبو ثابتِ المدنيُ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبدُ الله (قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنسٍ) الإمام، قال الحافظ ابن حجرٍ: وكأنَّ أبا ثابتٍ تفرَّد به عن ابن وهبٍ، فإنِّي لم أره في شيء من المُصنَّفات إلا من طريقه، قال: أبو ثابتِ بالسَّند (قَالَ) أي: ابن/ وهبِ (وَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (ابْنُ فُلَانٍ) وكان ابن وهبِ سمعه من مالك، وبالقراءة على الآخر، وكان ابن وهبِ حريصًا على تمييز ذلك، زاد أبو ذرِّ في روايته عن المُستملي: «قال أبو إسحاق: قال أبو حربٍ: الذي قال ابنُ فلانِ هو قول ابن وهبٍ، وهو»، أي: المبهم «ابن سمعان» أبي عني: عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان المدنيَّ، وقد أخرجه الدَّار قُطنيُ في «غرائب مالك» من طريق عبدالرَّحمن بن خِرَاشٍ -بكسر المعجمة - عن البخاريً قال: حدَّثنا أبو ثابتٍ محمَّد بن عبيدالله المدنيُّ ... فذكر الحديث، لكن قال بدل قوله: «ابن

<sup>(</sup>١) «هذا»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٢) في (ب): ﴿إِسحاق، وهو تحريف.

فلانٍ": ابن سمعان، فكأنَّ البخاريَّ كنَّى به عنه(١) في «الصَّحيح» عمدًا لضعفه، فإنَّه مشهورٌ بالضَّعف، متروك الحديث، كذَّبه مالكٌ وأحمد وغيرهما، ولمَّا حدَّث به البخاريُّ خارج الصَّحيح نسبه، لكن ليس له في الصَّحيح إلَّا هذا الموضع على أنَّه لم يسق المتن من طريقه مع(١) كونه مقرونًا، بل ساقه على لفظ رواية همَّام عن أبي هريرة، وقد أخرجه أبو نعيمٍ في «المستخرج» من طريق العبَّاس بن الفضل عن أبي ثابتٍ فقال: «ابن فلانٍ»، وفي موضع آخر فقال: «ابن سمعان» (عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ) بضمِّ المُوحَّدة (عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيدٍ كيسان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَاتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَمِيمِ م). قال المؤلِّف بالسَّند: «ح»(٣) (وَحَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «وحدَّثني» بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام، قال(١٤): (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنْ هَمَّامٍ) هو ابن منبِّه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيِّ مِنْ النَّبِيِّ مِنْ النَّبِيِّ مِنْ النَّبِيِّ مِنْ النَّبِيِّ مِنْ النَّبِيِّ مِنْ النَّهِ (قَالَ: إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ) ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة: «فليتَّقِ» بدل «فليجتنب»، و «قاتل» بمعنى: قتل، ف «المفاعلة» ليست على ظاهرها، ويؤيِّده حديث مسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: «إذا ضرب»، ومثله للنَّسائيِّ من طريق عجلان، ولأبي داود من طريق أبي سلمة، كلاهما عن أبي هريرة، وعند المؤلِّف في «الأدب المفرد» من طريق محمَّد بن عجلان: أخبرني سعيدٌ، عن أبي هريرة: «إذا ضرب أحدكم خادمه»، ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصَّائل(٥) مثلًا، فينتهي دافعه عن القصد بالضَّر ب إلى وجهه، ويدخل في النَّهي كلُّ من ضرب في حدٍّ أو تعزير أو تأديب، وفي حديث أبي بكرة وغيره عند أبى داود وغيره في قصَّة التي زنت فأمر رسول الله صِنَ الله عِن الله عِن الله عِن الله عِن الله علام الله عن الموا واتَّقوا الوجه»، وقد وقع في «مسلم» تعليل اتِّقاء الوجه، ففي حديث أبي هريرة من طريق أبي أيُّوب(٢): «فإنَّ الله خلق آدم على صورته»، والأكثر على أنَّ الضَّمير يعود على المضروب؛ لما تقدَّم من

<sup>(</sup>١) «عنه»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>۲) في (ب): «من»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣)  $(-\infty)$ : ليس في  $(-\infty)$  و  $(-\infty)$  في  $(-\infty)$  في المتن.

<sup>(</sup>٤) «قال»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٥) في (ص): «السَّائل»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٦) «أيُّوب»: سقط من (ص).

الأمر بإكرام وجهه، ولولا أنَّ المراد التَّعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباطٌ بما قبلها، وقيل: يعود على آدم؛ أي (١): على (١) صفته، فأُمِر بالاجتناب إكرامًا لآدم لمشابهته لصورة (٣) المضروب، ومراعاة لحقِّ الأبوَّة، وظاهر النَّهي التَّحريم، ويؤيِّده حديث سويد بن مقرنِ عند مسلم: أنَّه رأى رجلًا لطم غلامه (٤)، فقال: أما علمت أنَّ الصُّورة محرَّمةً.



<sup>(</sup>١) ﴿أَيُ \*: ليس في (ص)،

<sup>(</sup>٢) زيد في (ص): «أنّه على».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «بصورة».

<sup>(</sup>٤) كذا قال ولفظ مسلم: «أن جارية له لطمها إنسانٌ».

#### بِسُــِ اللَّهِ ٱلدِّحْزِ ٱلرِّحِكِمِ

# ٥٠ - في المُكَاتَب

(بَمِ اللَّهُ وَ المُكَاتَب اللّهِ المهم وفتح المُثنّاة الفوقيّة: الرّقيق الذي يكاتبه مولاه (١) على مال يؤدّيه إليه، فإذا أدّاه عتق، فإن عجز رُدَّ إلى الرّقّ، وبكسر التّاء: السّيّد الذي تقع منه المُكاتَبة (١)، و (الكِتابة) - بكسر الكاف - : عقدُ عتق بلفظها بعوض مُنَجّم بنجمين فأكثر، وهي خارجة عن قواعد المعاملات عند من يقول: إنّ العبد لا يملك؛ لدورانها بين السّيّد ورقيقه، ولأنّها بيع ماله بماله (٣)، وكانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام، فأقرّها الشّارع مِنْ الشيء مقاله الرّويانيُ : إنّها إسلاميّة لم تكن في الجاهليّة، والأوّل هو الصّحيح، وأوّل من كُوتِب في الإسلام بريرة، ومن الرّجال سلمان، وهي لازمة من جهة السّيّد إلّا إن عجز العبد، وجائزة له على الرّاجح، ولغير أبي ذرّ -كما في (الفتح) - : (كتاب المُكاتَب) بدل قوله: (في المُكاتَب)، والبسملة ثابتة للكلّ (١٠).

#### بَابُ إِثْم مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ

(بَابُ إِثْمِ مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ) لم يذكر فيه حديثًا أصلًا، ولعلَّه بيَّض له ليثبت فيه ما ورد في معناه فلم يُقدَّر له ذلك، نعم ترجم في «كتاب الحدود»: «وقذف العبد»، وساق فيه حديث [ح: ١٨٥٨]: «من قذف مملوكه وهو بريءٌ ممًّا قال(٥) جُلِد يوم القيامة»، وقد سقطت هذه/ ٢٢٧/٤ التَّرجمة عند أبي ذرِّ والنَّسفيِّ، وهو الأَولى لما لا يخفى.

<sup>(</sup>۱) في (ص): «سيِّده».

<sup>(</sup>۱) في (ص): «الكتابة».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): عطف العلَّة على المعلول.

<sup>(</sup>٤) في (ص): «في الكلِّ»، وقارن هذا بما في اليونينية.

<sup>(</sup>٥) في (ب): اقاله، وهو تحريف.

#### ١ - باب المُكَاتَب وَنُجُومُهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ

وَقَوْلِهِ: ﴿ وَالَّذِينَ يَبْنَغُونَ الْكِنَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ فَكَايِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَمَا تُوهُم مِّن مَّالِ اللّهِ الّذِي وَقَالَ رَوْحٌ: عَنِ ابْنِ جُرَيْج، قُلْتُ لِعَطَاءِ: أَوَاجِبٌ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ لَهُ مَالًا أَنْ أَكَاتِبَهُ ؟ قَالَ: مَا أُرَاهُ إِنَّا وَاجِبًا، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قُلْتُ لِعَطَاءِ: تَأْثُرُهُ عَنْ أَحَدٍ ؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ أَخْبَرَنِي أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسِ إِلَّا وَاجِبًا، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قُلْتُ لِعَطَاءِ: تَأْثُرُهُ عَنْ أَحَدٍ ؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ أَخْبَرَنِي أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسِ إِلَّا وَاجِبًا، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قُلْتُ لِعَطَاءِ: تَأْثُرُهُ عَنْ أَحَدٍ ؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ أَخْبَرَنِي أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسَ أَلُو عَمْرُ وَبْنُ دِينَارٍ، قُلْلَ: كَاتِبُهُ أَخْبَرَهُ: فَقَالَ: كَاتِبُهُ وَكَانَ كَيْدِ المَالِ وَ فَأَنْ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَمْرَ رَبِّي مَا لَا مُكَاتَبَةً وَكَانَ كَثِيرَ المَالِ وَ فَأَبَى، فَانْطَلَقَ إِلَى عُمْرَ رَبِّي مَا لَا مُكَاتَبَةً وَكَانَ كَثِيرَ المَالِ وَ فَأَبَى، فَضَرَبَهُ بِالدَّرَّةِ، وَيَتْلُو عُمْرُ: ﴿ فَكَاتِبُهُ فِي مِعْ خَيْرً ﴾ فَكَاتَبَهُ.

(باب المُكَاتَبِ) بفتح التَّاء (وَنُجُومُهِ) بالجرِّ عطفًا على سابقه، وبالرَّفع على الاستئناف (فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ) رُفِع بالابتداء، وخبره الجارُّ والمجرور، والجملة في موضع رفع على الخبريَّة (۱)، وسقط للنَّسفيِّ قوله «نجمٌ»، فالجارُّ والمجرور (۱) في موضع نصبِ على الحال من قوله: «ونجومه»، ونجم (۱) الكتابة هو القدر المُعيَّن الذي يؤدِّيه المُكاتَب في وقتٍ مُعيَّن، وأصله: أنَّ العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النَّجم؛ لأنَّهم لا يعرفون الحساب، فيقول أحدهم: إذا طلع النَّجم الفلانيُّ أدَّيت حقَّك، فسُمِّيت الأوقات نجومًا بذلك، ثمَّ سُمِّى المُؤدِّى في الوقت نجمًا.

(وَقَوْلِهِ) تعالى بالجرِّ عطفًا على السَّابق: (﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِئْبَ ﴾) المكاتبة، وهو أن يقول الرَّجل لمملوكه: كاتبتك على ألف مثلًا مُنجَّمًا إذا أدَّيته فأنت حرِّ، ويبيِّن عدد النُّجوم وقسط كلِّ نجم، وهو إمَّا أن يكون من الكتاب؛ لأنَّ السَّيِّد كتب على نفسه عتقه إذا وفي بالمال، أو لأنَّه (٤) ممَّا يُكتَب لتأجيله، أو من الكتب بمعنى الجمع؛ لأن (٥) العوض فيه يكون مُنجَّمًا بنجوم يُضَمَّ بعضها إلى بعض (﴿ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ ﴾) عبدًا أو أَمَةً، والموصول بصلته مبتدأً (٢)، خبره

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): قوله: «والجملة في موضع رفع...» إلى آخره، مبنيٌ على أنَّ «ونجومُهُ» بالرَّفع، وقوله: «والمجرور في موضع نصب...» إلى آخره، مبنيُّ على أنَّه مجرور؛ فتأمَّله.

<sup>(</sup>٢) قوله: «والجملة في موضع رفع ... فالجارُّ والمجرور» سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) في (ص): "ونجوم".

<sup>(</sup>٤) في (ص): (له).

<sup>(</sup>٥) في (ص): «إذ».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): فيه مسامحة؛ لأنَّ المبتدأ إنَّما هو الموصول فقط، والصَّلة لا محلَّ لها، لكن لمَّا كانت بمنزلة الجزء تساهَلَ في التَّعبير.

(﴿ قُكَاتِبُوهُمْ ﴾) أو مفعولٌ بمُضمَرِ (١)، هذا تفسيره، والفاء لتضمُّن معنى الشَّرط، واشترط الشَّافعيُّ التَّأجيل وقوفًا مع(') التَّسمية بناءً على أنَّ الكتابة من الضَّمِّ، وأقلُّ ما يحصل به الضَّمُّ نجمان، ولأنَّه أمكن لتحصيل القدرة على الأداء، وجوَّز الحنفيَّة والمالكيَّة الكتابة حالًّا ومُؤجَّلًا، ومُنجَّمًا وغير مُنجَّم؛ لأنَّ الله تعالى لم يذكر التَّنجيم، وأُجيب: بأنَّ هذا احتجاجٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ المطلق لا يعمُّ مع أنَّ العجز عن الأداء في الحال يمنع صحَّتها كما في السَّلم فيما لا يوجد عند المحلِّ (﴿ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾) أمانةً وقدرةً على أداء المال بالاحتراف كما فسّره بهما إمامنا الشَّافعيُّ رَاثِهُ، وفسَّره ابن عبَّاس بالقدرة على الكسب، والشَّافعيُّ ضمَّ إليها الأمانة؛ لأنَّه قد يضيِّع ما يكسبه فلا يعتق (٣)، وفي «المراسيل» لأبي داود عن يحيى بن أبي كثير قال: قال رسول الله مِن الله مِن الله عِلَى الله مِن عَلِيتُم إِنْ عَلِمتُم فِيهِم خَيرًا ﴾ قال: «إن علمتم فيهم حرفة، ولا ترسلوهم كَلَّا على النَّاس»، وقيل: المراد: الصَّلاح في الدِّين، وقيل: المال، وهما ضعيفان، ولو فُقِد الشَّرطان لم تُستَحبُّ (٤)، لكن لا تُكرَه (٥) لأنَّ الخير شرط الأمر، فلا يلزم من عدمه عدم الجواز، وقال ابن القطَّان: يُكرَه، والصَّحيح الأوَّل (﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِيَّ ءَاتَكُمْ ﴾ [النُّور: ٣٣]) أمرٌ للموالى أن يبذلوا لهم شيئًا من أموالهم، وفي معناه: حطُّ شيءٍ من مال الكتابة، وهو للوجوب عند الأكثر، ويكفي أقلُّ ما يُتمَوَّل، وذكر ابن السَّكن والماورديُّ من طريق ابن(٦) إسحاق عن خاله عبدالله بن صَبيح عن أبيه وكان جدَّ ابن إسحاق أبا أمِّه قال: كنت مملوكًا لحاطب(٧)، فسألته الكتابة، فأبي، فَفِيَّ أُنزلت: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْنَعُونَ ٱلْكِنَبَ ﴾... الآية، قال ابن السَّكن: لم أرَ له ذكرًا إلَّا في هذا الحديث، و «صبيح» ضبطه في «فتح الباري»: بفتح الصَّاد المهملة، ولم يضبطه في «الإصابة»، لكنَّه ذكره عقب (^) «صُبَيحٍ » - بالتَّصغير - والد أبي الضُّحي مسلم بن صُبَيحٍ ، والأمر في قوله: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قوله: «أو مفعول بمضمر» أي: بفعل مقدَّر على الاشتغال، قال الحلبيُّ: وهو أرجح؛ لمكان الأمر.

<sup>(</sup>۱) في (ص): «على».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): من «باب ضَرَبَ».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «يُستحَبُّ».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «يُكرَه».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «أبي»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>V) في هامش (ج): الَّذي في «أسباب النَّزول»: حويطب ابن عبد العزَّى.

<sup>(</sup>٨) في (ص): «عقيب».

للنَّدب، وبه قطع جماهير العلماء؛ لأنَّ الكتابة معاوضةٌ (١) تتضمَّن الإرفاق، فلا تجب كغيرها إذا طلبها المملوك، وإلَّا لبطل أثر الملك واحتكم المماليك على المالكين.

(وَقَالَ رَوْحٌ) بمهملتين أو لاهما مفتوحةً (١)، بينهما واوّ ساكنةً ، ابن عبادة ، ممَّا وصله إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»، وعبد الرَّزَّاق والشَّافعيُّ<sup>(٣)</sup> من وجهين آخرين (عَنِ ابْنِ جُرَيْج) عبد الملك بن عبد العزيز المكِّيِّ قال: (قُلْتُ لِعَطّاءٍ) هو ابن أبي رباح: (أَوَاجِبٌ عَلَيَّ) إذا طلب منِّي مملوكٌ المكاتبة(٤) (إِذَا عَلِمْتُ لَهُ مَالًا أَنْ أُكَاتِبَهُ؟ قَالَ: مَا أُرَاهُ) بِضَمِّ الهمزة، والأبي ذرِّ: ((ما(٥) أَرَاهُ» بفتحها (إِلَّا وَاجِبًا، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين: (قُلْتُ لِعَطَاء: تَأْثُرُهُ) ولأبي ذرٍّ: «أتأثره» بهمزة الاستفهام، أي: أترويه (عَنْ أَحَدِ؟ قَالَ) عطاءً: (لَا) أرويه عن أحدِ<sup>(١)</sup>، وظاهر هذا أنَّه من رواية عمرو بن دينارٍ عن عطاءٍ(٧)، قال الحافظ ابن حجرٍ: وليس كذلك، بل وقع في هذه الرِّواية تحريفٌ لزم منه الخطأ، والصَّواب: ما رأيته في الأصل المعتمد من رواية النَّسفيِّ عن ٣٢٨/٤ البخاريِّ بلفظ: «وقاله» -أي: الوجوب- عمرو بن دينارٍ ، وفاعل/ «قلت لعطاءٍ: تأثره» ابن جريج لا عمرٌو، وحينئذٍ فيكون قوله: «وقال عمرو بن دينارٍ» معترضًا بين قوله: «ما أراه إلَّا واجبًا» وبينً قوله: «قلت لعطاء: تأثره»، ويؤيِّد ذلك ما أخرجه عبدالرَّزَّاق والشَّافعيُّ ومن طريقه البيهقيُّ -كما رأيته في «المعرفة» له- عن عبدالله بن الحارث، كلاهما عن ابن جريج، ولفظه: قال: قلت لعطاء: أواجبٌ عليَّ إذا علمت أنَّ فيه خيرًا أن أكاتبه؟ قال: ما أراه إلَّا واجبًا -وقالها عمرو بن دينارٍ - وقلت لعطاء: أتأثرها عن أحدٍ؟ قال: لا، قال ابن جريج: (ثُمَّ أَخْبَرَنِي) أي: عطاءٌ (أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ) أي: ابن مالكِ الأنصاريُّ قاضي البصرة (أَخْبَرَهُ: أَنَّ سِيرينَ) بكسر السِّين المهملة، أبا عمرة، والد محمَّد بن سيرين الفقيه المشهور، وكان من سبي عين التَّمر(^) قرب

<sup>(</sup>١) في غير (س): «معارضةٌ»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في (ص): «بفتح المهملتين، أوَّلهما مفتوح».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «الرَّافعيُّ»، والمثبت موافقٌ لما في «الفتح» (٢٢٠/٥).

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «الكتابة».

<sup>(</sup>٥) (ما): ليس في (ص).

<sup>(</sup>٦) اعن أحدا: مثبتٌ من (س).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج): اتَّفقَت النُّسخُ كلُّها عن الفربريِّ على قوله: وقال عمرو بن دينار: قلت لعطاء. «منه».

<sup>(</sup>A) في هامش (ج): «عين التَّمر» بالمثنَّاة قرب الكوفة «قاموس»، وفي «المراصد»: بلدة في طرف البادية على غربي الفرات، وحولها قريات.

وقال الربيع: قال الشافعي: [و](٤)روي عن عمر بن الخطاب: أن مكاتبًا لأنس جاءه فقال: إني أتيت بمكاتبتي إلى أنس فأبى أن يقبلها، فقال: أنس يريد الميراث، ثم أمر أنسًا أن يقبلها، أحسبه قال: فأبى، فقال: آخذها فأضعها في بيت المال فقبلها أنس، وروى ابن أبي شيبة من طريق عبيد(٥) الله بن أبي بكر بن أنس قال: هذه مكاتبة أنس عندنا، هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين، كاتبه على كذا وكذا ألفًا(٢)، وعلى غلامين يعملان مثل عمله.

٢٥٦٠ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ بِنُهُ: إِنَّ بَرِيرَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَعَلَيْهَا خَمْسَةُ أَوَاقٍ نُجِّمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ وَنَفِسَتْ فِيهَا: أَرَأَيْتِ إِنْ عَدَدْتُ لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، أَيَبِيعُكِ أَهْلُكِ فَأَعْتِقَكِ، فَيَكُونَ وَلَا وُكِ لِي؟

<sup>(</sup>١) في (ص): «امتنع».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: أنس. «كوراني».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): وهي السُّوط؛ كما في «المصباح».

<sup>(</sup>٤) زيادة من (ص).

<sup>(</sup>٥) ف(ب): «عبد» وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٦) في (ج) و(ص): «الف»، وفي هامش (ج): قوله: «كذا وكذا ألف» كذا بخطّه كـ«الفتح»، ولعلّه رُسِم على لغة ربيعة، فإنَّ «ألفًا» واجبُ النَّصب هنا، قال في «المصباح المنير»: «كذا وكذا» كناية عن مقدار الشَّيء وعِدَّته، فيُنصَب ما بعده على التَّمييز، فيُقال: اشترى الأميرُ كذا وكذا عبدًا. انتهى. قال في «المغني»: فلا يجوز جرُه برمن» اتّفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيِّين، أجازوا في غير تكرارٍ ولا عطف أن يُقال: كذا ثوب وكذا أثواب، قياسًا على العدد الصَّريح..

فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَعَرَضَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا الوَلَاءُ. قَالَتْ عَائِشَةُ:
فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسْهِ مِنَ شَعْدِمُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ مِنَاشْهِ مِنَ اللهِ عَلَى مَنْ اللهِ مِنَا اللهِ مَنَا اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى وَاللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ أَحَقُ وَأَوْقَتُ ».

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعدِ الإمام، ممّا وصله الذّهليُ في «الزّهريّات» عن أبي صالحِ كاتب اللَّيث، عن اللَّيث قال: (حَلَّثَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) الزّهريّ، لكن قال في «الفتح»: المحفوظ رواية اللّيث له عن ابن شهابِ نفسه بغير واسطةٍ، أنّه قال: (قَالَ عُرْوَةُ) بن الزّبير: (قَالَتْ عَائِشَةُ رَبِّيَّةَ: إِنَّ بَرِيرَةً) بفتح المُوحَدة، وكانت تخدم عائشة قبل أن تشتريها، فلمّا كاتبها أهلها (دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتعِينُهَا فِي) شأن (كِتَابَتِهَا وَعَلَيْهَا خَمْسَةُ أَوَاقِ) كجوادٍ، ولأبي ذرِّ: «خمس أواقي» بإسقاط تاء التَّأنيث من «خمس»، وإثبات التَّحتيَّة في «أواقي» (نُجِّمَتْ) بضمّ النُون مبنيًا للمفعول، صفةٌ لـ«أواقي» أي: وُرِّعت وفُرِّقت (عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ) المشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية –إن شاء الله تعالى بعد بابين [ح:٢٥٦]: خمس سِنِينَ) المشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية –إن شاء الله تعالى بعد بابين وبه جزم انها كاتبت على المؤون في كلُ عامٍ أوقيَّةٌ، ومن ثمّ جزم الإسماعيليُ أنّ هذه الرّواية المُعلَقة غلط، لكن جُمِع بينهما بأنَّ النَّسَعَ أصلٌ، والخمس كانت بقيت عليها، وبه جزم القرطبيُ والمحبُ الطّبريُ، وعُورِض: بأنَّ في رواية قتيبة [ح:٢٥٦]: ولم تكن أدَّت من كتابتها القرطبيُ والمحبُ الطّبريُ، وعُورِض: بأنَّ في رواية قتيبة [ح:٢٥٦]: ولم تكن أدَّت من كتابتها عليها خمس أواقي، أو أأبيات حصلت أربع الأواقي قبل أن تستعين بعائشة، ثمّ جاءتها وقد بقي عليها خمس أواقي، أو أن الخمس هي (٣) التي كانت استحقَّت عليها بحلول نجومها من جملة التّسع الأواقي المذكورة في حديث هشام، ويؤيّده قوله في رواية عمرة عن عائشة السَّابقة في «أبواب المساجد» [ح:٢٥٦]: فقال أهلها: إن شئتِ أعطيت ما تبقًى.

(فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ وَنَفِسَتْ) بكسر الفاء، أي: رغبت (فِيهَا) والجملة حاليَّةً: (أَرَأَيْتِ) أي: أخبريني (إِنْ عَدَدْتُ) الخمس الأواقي (لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً أَيَبِيعُكِ أَهْلُكِ فَأَعْتِقَكِ) بضمِّ الهمزة

<sup>(</sup>١) في (ب): اكانت ، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٢) ﴿أُو﴾: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٣) هيه: ليس في (ص).

والنّصب، أي: بـ «أن» مُضمَرة بعد الفاء (١) (فَيَكُونَ) نُصِب عطفًا (١) على السّابق (وَلَاوُكِ لِي؟ فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَعَرَضَتْ ذَلِكَ) الذي قالت عائشة (عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: لَا) نبيعك (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا الوَلَاءُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ بِنَاشِهِمْ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ) الذي قالوه يَكُونَ لَنَا الوَلَاءُ ، فَقَالَ لَهَا) أي: لعائشة (رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِيمِمْ: اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا) بهمزة قطع (فَإِنّمَا الوَلَاءُ ٢٢٩/٤ لَمُنْ أَعْتَقَ، ثُمُ قَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِيمِمُ) زاد في «الشّروط» [ح: ٢٧٢٩]: في النّاس، فحمد الله وأثنى عليه، يحتمل أنّه أراد بـ «قام» ضدّ «قعد»، فيكون دليلًا للخطبة من قيامٍ، ويحتمل أن يكون عليه، يحتمل أنّه أراد بـ «قام» ضدّ «قعد»، فيكون دليلًا للخطبة من قيامٍ، ويحتمل أن يكون المراد بـ «قام» إيجادَ الفعل، كقولهم: قام بوظيفته، والمعنى: قام بأمر الخطبة (فَقَالَ: مَا بَالُ) ما حالُ (رِجَالِ يَشْتَرِ طُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟) أي: في حكم الله الذي كتبه على عباده وشرعه لهم (مَنِ اشْتَرَطُ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ؟) أي: في حكم الله الذي كتبه على عباده وشرعه لهم (مَنِ اشْتَرَطُ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ؟) أي: أقوى (٤)، وما سواه واو، فـ «أفعل» وجعله شرعًا (أَحَقُ) أي: هو الحقُ (وَأَوْنَقُ) بالمُثلَّغة، أي: أقوى (٤)، وما سواه واو، فـ «أفعل» التَّفضيل فيهما ليس على بابه (٥).

وهذا الحديث قد سبق في «كتاب الصَّلاة» في «باب ذكر البيع والشِّراء على المنبر في المسجد» [ح: ٤٥٦] وأورده في عدَّة مواضع [ح: ١٥٨، ٢١٥٥] بوجوه مختلفة وطرق متباينة، وقد أفرد (٦) بعض الأئمَّة فوائده فزادت على ثلاث مئةٍ.

## ٢ - باب مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ المُكَاتَبِ، وَمَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، فِيهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاللهِ اللهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَالله اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله

(باب مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ المُكَاتَبِ) بفتح التَّاء (وَمَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ) مَرَّ بَلَ (فِيهِ) أي: في الباب (ابْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب، ولأبي ذرِّ: «فيه عن ابن عمر بن الخطَّاب» (عَنِ

<sup>(</sup>۱) في (ص) و (ج): «والنَّصب بالفاء»، والمثبت هو الصَّواب، وفي هامش (ج): أو بد أن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جو اب الاستفهام، على الخلاف في ذلك.

<sup>(</sup>۱) في (ص): «عطفٌ».

<sup>(</sup>٣) البِرَزِيلَ»: ليس في (ص).

 <sup>(</sup>٤) في (ص): «القويُ».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «بابها».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «أورد».

النَّبِيِّ مِنَاسَٰهُ مِنَ اللَّهِ عَن النَّبِيِّ مِنَاسَٰهُ مِنَاسَٰهُ لأبي ذرِّ، وكأنَّه أشار إلى حديث ابن عمر الآتي إن شاء الله تعالى في الباب الثَّاني [ح:٢٥٦٢].

٢٥٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ إِلَى أَخْبَرَنْهُ: أَنَّ بَرِيرَةً جَاءَتْ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْنًا، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: الْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ، فَإِنْ أَحَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكِ كِتَابَتَكِ، وَيَكُونَ وَلَا وُكِ لِي فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ لأَهْلِهَا فَأَبَوْا وَقَالُوا: فَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ وَلَا وُكِ لِنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ، فَقَالَ لَهَا إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ وَلَا وُلِا لِنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ عَلَيْكِ فَأَعْتِهِي، فَإِنَّمَا الوَلاَهُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ مَ فَقَالَ لَهُ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ عُلَونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ مِنْ قَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ مِثَةً مَرَّةٍ، شَرْطُ اللهِ أَحَقُ وَأَوْنَقُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد، أبو رجاء البغلانيُ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام، زاد في نسخة: «عن عُقيلٍ» بضم العين - «ابن خالد بن عقيلٍ» بفتح العين (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ الْمَا عَائِشَةُ اللَّهُ عَائِثَ اللَّيْعِينُهَا فِي) مال (كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْنًا، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ) سادتك (اكِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتَكِ) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «عن كتابتك» (وَيَكُونَ) نُصِب عطفًا على (فَإِنْ أَحَبُوا أَنْ أَقْضِي عَنْكِ كِتَابَتَكِ) وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «عن كتابتك» (وَيَكُونَ) نُصِب عطفًا على المنصوب السَّابق (وَلاَوُكِ لِي) وجواب الشَّرط قوله: (فَعَلْتُ) وظاهره: أنَّ عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا أدَّت جميع مال الكتابة، وليس ذلك مرادًا، وكيف تطلب ولاء من أعتقه غيرها، وقد أزال هذا الإشكال ما وقع في رواية أبي أسامة عن هشام [ح: ٢٥٦٣] حيث قال بعد قوله: أن أعدَّها لهم عَدَّةً واحدةً وأُعتِقك، ويكون ولاؤك لي فعلتُ، فتبيَّن أنَّ غرضها أن تشتريها شراءً صحيحًا ثمَّ تعتقها، إذ العتق فرعُ ثبوت الملك.

(فَذَكَرَتْ ذَلِكَ) الذي قالته عائشة (بَرِيرَةُ لأَهْلِهَا فَأَبَوْا) فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ) أي (١): عائشة (أَنْ تَحْتَسِبَ) الأجر (عَلَيْكِ) عند الله (فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ) نُصِب عطفًا على «أَن تَحتسبَ» (وَلَا وُكِ لَنَا) لا لها (فَذَكَرَتْ) بريرة (٣) (ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ مِنَ الله مِن الله الله مِن الله مِنْ الله مِن الله الله مِن الله مِن الله مِن الله مِن الله الله مِن الله مِن الله الله مِن المِن الله مِن الله مِن الله مِن الله مِن ا

<sup>(</sup>١) في (س): «ساداتك».

<sup>(</sup>٢) اأي، ليس في (ص).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): كذا بخطُّه، ولعلُّه: عائشة. وفي هامش (ل): قوله: "بريرة» مقتضى السِّياق: "فذكرت عائشة». انتهى.

فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها، فجاءت من عندهم ورسول الله مِنَاشْهِ مِنَاشْهِ مِنَاشْهِ عِلَم جالسّ، فقالت: إنِّي قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلَّا أن يكون الولاء لهم، فسمع النَّبيُ مِنَاشْهِ مِنَ شَعْدِ مَم فَا أَنْ يَكُون الولاء لهم، فسمع النَّبيُ مِنَاشْهِ مِنَ الشَّهِ مِنَا شَعْدِ مَم وَ اللهِ اللهِ عَنَام وَ اللهِ عَنَام وَ اللهِ اللهِ عَنَام وَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنَام وَ اللهِ اللهِ عَنَام وَ اللهِ اللهِ عَنَام وَ اللهِ عَنَام وَ اللهِ اللهِ اللهِ مِنَاشَع مِنَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنَام وَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الله

٢٥٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بَالْمُ قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أُمُّ المُؤْمِنِينَ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةٌ لِتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: عَلَى أَنَّ وَلَاءَهَا لَنَا، قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيرً عَ ( لَا يَمْنَعُكِ ذَلِكِ فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) / هو ابن أنس إمام دار ٣٣٠/٤ الهجرة (عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﴿ اللهِ عُمَرَ ﴿ اللهُ عُمَرَ اللهُ عُلَمُ التَّاء والنَّصب، وفي نسخة رُقِم عليها في المؤع وأصله علامة السُّقوط: «تُعتقُها» بضم أوَّله مع إسقاط اللَّام والرَّفع (فَقَالَ) ولأبي ذرِّ: «قال» (أَهْلُهَا): نبيعكها (عَلَى أَنَ وَلَاءَهَا لَنَا، قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ السَّعِيمُ لعائشة: (لَا يَمْنَعُكِ) ولأبي ذرِّ: «لا يمنعنَك» بنون التَّوكيد الثَّقيلة (ذَلِكِ) الشَّرط الذي شرطوه من شرائها وعتقها (فَإِنَّمَا

<sup>(</sup>١) «قال»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) في (ص): الجوازه أو وجوبه ال.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): بخطّه: المذكور.

<sup>(</sup>٤) في (ص)و(ل): (على المئة)، في هامش (ل): كذا بخطُّه.

الوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) وليس في حديقي الباب إلَّا ذكر شرط الولاء، وجمع في التَّرجمة بين حكمين، وكأنَّه فسَّر الأوَّل بالثَّاني، وأنَّ ضابط الجواز ما كان في كتاب الله، أي: في حكمه من كتابٍ أو سنَّةٍ أو إجماع، وقد اشتُرِط لصحَّة الكتابة شروطٌ: أن يكاتب السَّيِّد المختار المتأمِّل للتَّبرُع جميع العبد، فلا يصحُّ كتابة بعضه؛ لأنَّه حينئذٍ لا يستقلُّ بالتَّردُّد لاكتساب النُّجوم إلَّا أن يكون باقيه حرًّا، أو يكاتبه مالكاه معًا ولو بوكالةٍ إن اتَّفقت النُّجوم جنسًا وأجلًا وعددًا فتصحُّ؛ لأنَّها حينئذٍ تفيد الاستقلال، وليس له في الثَّانية أن يدفع لأحد المالكين شيئًا لم يدفع مثله للآخر في حال دفعه إليه، فإن أذن أحدهما في دفع شيء للآخر ليختصُّ به لم يصحُّ القبض، وتصحُّ كتابة بعضه أيضًا في صورٍ منها: إذا أوصى بكتابة عبدٍ فلم يخرج من الثُّلث إلَّا بعضه، ولم تجز الورثة، وأن يقول مع لفظ الكتابة: إذا أدَّيتَ النُّجومَ إليَّ فأنتَ حرٌّ، أو ينويه فلا يكفي(١) لفظ الكتابة بلا تعليق ولا نيَّةٍ ؟ لأنَّه يقع على هذا العقد وعلى المخارجة، فلا بدَّ من تمييزه بذلك، وأن يقول المكاتب: قبلت، وبه تتمُّ الصِّيغة، وأن تكون عوضًا(١) معلومًا، فلا تصحُّ بمجهولٍ، وألَّا يكون العوض أقلَّ من نجمين كما جرى عليه الصَّحابة فمَنْ بَعْدَهم، فلا تجوز بعوض حالٌّ، فإن كاتبه على دينارِ الآن وخدمة شهر لم يجز؛ لعدم تنجيم الدِّينار، أو على خدمة شهرِ من(٣) الآن ودينارِ عند(٤) تقضِّيه أو قبله أو بعده في زمنِ معلوم جاز؛ لأنَّ المنفعة مستحقَّةٌ في الحال، والمدَّة لتقديرها وللتَّوفية فيها، والدِّينار إنَّما تستحقُّ المطالبة به في وقتِ آخر، وإذا اختلف الاستحقاق حصل التَّنجيم، ولا بأس بكون المنفعة حالَّةً؛ لأنَّ التَّأجيل إنَّما يُشترَط لحصول القدرة، وهو قادرٌ على الاشتغال بالخدمة في الحال، فالتَّنجيم إنَّما هو شرطٌ في غير المنفعة التي عليه الشُّروع فيها في الحال.

#### ٣ - باب اسْتِعَانَةِ المُكَاتَبِ وَسُؤَالِهِ النَّاسَ

(باب) جواز (اسْتِعَانَةِ المُكَاتَبِ) أي: طلب(٥) العون من غيره ليعينه بشيء يضمُّه إلى مال الكتابة (وَسُؤَالِهِ النَّاسَ).

<sup>(</sup>١) في (ص): "يكون".

<sup>(</sup>٢) في (ص): «والثَّالث: أن تكون عوضها».

<sup>(</sup>٣) في (ب): الشهرينا.

<sup>(</sup>٤) في (ص): اعنه ١، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «طلبه».

٣٥٦٣ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ بِنَّ قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقِ فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةٌ فَأَعِينِينِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، وَأُعْتِقَكِ، فَعَلْتُ، وَيَكُونَ وَلَاوُكِ لِي، فَذَهَبَتْ إِلَى عَائِشَةً؛ إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، وَأُعْتِقَكِ، فَعَلْتُ، وَيَكُونَ وَلَاوُكِ لِي، فَذَهَبَتْ إِلَى عَلَيْهَا، فَأَبُوا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ إِنْ اللهِ مِنْ شَعِيمِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَا اللهِ مَنْ اللهِ مَا اللهِ لَا عَلَى اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ مُلُولًا مُنْ أَعْتَقَى مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَشُولُ اللهِ أَحْقُ مُ وَشَرْطُ اللهِ أَوْنَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَعْتَقَى ». قَلْكُ وَلِيَ الوَلَاءُ ؟ إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمّ العين مُصغَّرًا، من غير إضافة، الهَبَّاريُ -بفتح الهاء والمُوحَّدة المُشدَّدة - القرشيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ هِشَامٍ) ولأبي ذرِّ: ((عن هشام بن عروة)) (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ بُرُيُّهُ) أَنَّها (قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ هشام بن عروة) (عَنْ عَاتِشَة بُرُهُ) أَنَّها (قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ) وفي نسخةٍ في ((اليونينيَّة): ((أوقيَّة)) ((في كُلِّ عَامٍ وَقِيَّة)) ولأبي ذرِّ: ((أوقيَّة)) بزيادة همزةٍ مضمومةٍ قبل الواو، وهي أربعون درهما(٢) (فَأَعِينِيني) بصيغة الأمر للمُؤنَّث، من الإعانة، أي: على مال كتابتي، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيْهِنِيِّ: ((فأعيتني)) بصيغة الخبر الماضي، من الإعياء، أي: أعجزتني الأواقيُّ عن تحصيلها (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) لبريرة: (إنْ أَعَدَّمَا) أي: الأواقي (لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكِ) نُصِب عطفًا على ((أنْ أعدَّها) أَبُوا أَنْ أَعُدَّمَا) ولأبي ذرِّ: ((فيكون)) بالفَاء (() وَلَاوُكِ لِي، فَذَهَبَتْ إِلَى أَهْلِهَا (فَعَلْتُ)، وَيَكُونَ) بالنَّصِب أَيْصًا، ولأبي ذرِّ: ((فيكون)) بالفَاء (() وَلَاوُكِ لِي، فَذَهَبَتْ إِلَى أَهْلِهَا فَأَبُوا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا (أَلَى عَلَيْهِمْ فَأَبُوا (أَلَى عَلَيْهَا) فجاءت إلى عائشة (فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا (أَلِكَ عَلَيْهَا) فجاءت إلى عائشة (فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا (أَلِكَ عَلَيْهَا) فجاءت إلى عائشة (فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا (أَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا (أَلَى عَلَيْهَا)

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قوله: «وفي اليونينيَّة أوقيَّةٍ» قال في «الموضح»: وقد يخفض مميَّزًا، سُمِّي الجنس والجمع بإضافة العدد إليه؛ نحو: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل: ٤٨] وفي الحديث: «ليس فيما دون خمسِ ذودٍ صدقة»، كذا في باب العدد.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): نصفها بغليَّة، ونصفها طبريَّة، وزنة البغليِّ ثمانية دوانيق، والطَّبريِّ أربعة دوانيق. "رد".

<sup>(</sup>٣) ﴿بالفاءِ»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٤) في (ص): «قالوا»، وهو تحريفٌ.

الوَلَاءُ لَهُمْ)(١) أي: إلَّا بأن، فحذف منه حرف الجرِّ، أي: إلَّا بشرط ذلك، والاستثناء مُفرَّغٌ؛ لأنَّ في «أبي» معنى النَّفي، قال الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبِكَ ٱللَّهُ إِلَّا أَن يُتِعَنُّودَهُ، ﴾ [النوبة: ٣٢] قد أجرى «أبى» مجرى «لم يُرِد»، ألا ترى كيف قُوبِل ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْنِئُوا نُورَ ٱللَّهِ ﴾ [التَّوبة: ٣٢] بقوله: ﴿وَيَأْبُ اللَّهُ إِلَّا أَن يُسِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التَّوبة: ٣٢]. فقوله(٢): ﴿وَيَأْبُ اللَّهُ واقعٌ (٣) موقع (لم يُرِدْ(٢)، قالت عائشة: (فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّه (فَأَعْتِقِيهَا) بهمزة قطع (وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ/ أَعْتَقَ) ولأبي ذرّ : «فإنَّ الولاء»، واستُشكِل قوله: «واشترطي لهم الولاء» لأنَّه يفسد البيع، ومتضمِّنٌ للخداع والتَّغرير، وكيف أذن لأهله بما لا يصحُّ، ومن ثمَّ أنكر يحيى بن أكثم (٥) فيما رواه الخطَّابيُّ عنه ذلك، وعن الشَّافعيِّ في «الأمِّ»: الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصرِّحة بالاشتراط لكونه انفرد بها دون أصحاب أبيه، وقال في «المعرفة» فيما قرأته فيها: حديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبتُ من حديث هشام، وأحسبه غلط في قوله: «واشترطي لهم الولاء»، وأحسب حديث عمرة: أنَّ عائشة شرطت لهم الولاء، بغير أمر النَّبيِّ مِنَاشْمِيهِ مِنَ وهي ترى ذلك يجوز، فأعلمها رسول الله مِنَاشْمِيهُمُ أنَّها إن أعتقتها فالولاء لها، وقال [ح:٢٥٦٢]: «لا يمنعك عنها ما تقدُّم من شرطك»، ولا أرى أنَّه (٦) أمرها أن تشترط لهم ما لا يجوز، ثمَّ قال بعد سياقه لحديث نافع عن ابن عمر السَّابق في الباب الذي قبل هذا [ح:٢٥٦١] ولعلَّ هشامًا أو عروة حين سمع أنَّ النَّبيَّ مِنْ السَّمِيرُ م قال: «لا يمنعك ذلك» رأى أنَّه أمرها أن تشترط لهم الولاء، فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر انتهى. وقد أثبت روايةَ هشام جماعةٌ وقالوا: هشامٌ ثقةٌ حافظٌ، والحديث مُتَّفَقّ على صحَّته، فلا وجه لردّه، واختلفوا في تأويلها فقيل: «لهم» بمعنى «عليهم» كقوله تعالى: ﴿ لَهُمُ ٱللَّمَٰذَةُ ﴾ [الرَّعد: ٢٥] أي: عليهم،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «لهم الولاء» لأبي ذرٌّ، وللباقين: «الولاء لهم».

<sup>(</sup>١) في (ص): «بقوله»، ولعلَّه تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «وأوقعه».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، وعبارة «الكشاف»: قد أُجريَ «أبي» مُجْرَى «لم يُرِدْ»، ألا ترى كيف قوبل: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا ﴾ بقوله: ﴿ وَيَأْفِ النَّوبَة: ٣٢]؟! وكيف وقع موقع: «ولا يريد الله إلا أن يتمَّ نوره ؟!

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): قوله: «بن أكثم»؛ بالمثلَّثة: الواسع البطن، والشَّبعان، والطَّريق الواسع، ويحيى بن أكثم: القاضي العلَّامة معروفٌ. «قاموس». وأشار في (ج) إلى أن الاسم بالمثلَّثة.

<sup>(</sup>٦) (أنَّه): ليس في (ص).

وهذا رواه البيهة في والمعرفة من طريق أبي حاتم الرَّازي عن حرملة عن الشَّافعيّ، وقال النَّوويُّ: تأويل اللَّم بمعنى وعلى هنا ضعيفٌ ولأنَّه بَالِسِّة الرَّالِيَّة اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ اللَّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللللِّهُ الللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ ال

(قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيمُم فِي النَّاسِ) خطيبًا (فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَا) بالفاء في «اليونينيَّة» (بَالُ) أي: ما حالُ (رِجَالِ مِنْكُمْ (۱) يَشْتَرِ طُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟ فَأَيُّمَا شَرْطٍ لَيْسَ) ولأبي ذرِّ: «كان ليس» (في كِتَابِ اللهِ) أي: في حكمه من كتابٍ أو سنَّةٍ أو إجماع (فَهُو بَاطِلِّ وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شَرْطٍ) قال القرطبيُّ: خرج مخرج التَّكثير، يعني أنَّ الشُروط غير (۱) المشروعة باطلة ولو كَثُرَتْ (فَقَضَاءُ اللهِ أَحَقُ) أي: بالاتبّاع من الشُروط المخالفة له (وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ) باتبًاع حدوده التي حدَّها، وليست «المفاعلة» هنا على حقيقتها، إذ لا مشاركة بين الحقِّ والباطل (مَا) بغير فاء في «اليونينيَّة» (بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتَقُ ويُستفاد من التَّعبير به «إنَّما» إثبات الحكم للمذكور ينفيه عمَّا عداه، فلا ولاء لمن أسلم على يديه رجلٌ، وفيه: جواز سعي المكاتب وسؤاله واكتسابه وتمكين السَّيِّد له من ذلك، لكنَّ محلَّ الجواز إذا عُرِفت جهة حِلِّ كسبه، وأنَّ للمُكاتَب أن يَسْأَلَ من حين الكتابة، ولا يُشترَط في ذلك عجزه (۳) خلافًا لمن شرطه، وأنَّه لا بأس بتعجيل أن يَسْأَلَ من حين الكتابة، ولا يُشترَط في ذلك عجزه (۳) خلافًا لمن شرطه، وأنَّه لا بأس بتعجيل

<sup>(</sup>١) المنكم»: سقط من (س).

<sup>(</sup>٢) في (ج) و(ل): «الغير»، وفي هامشهما: قوله: «الغير» كذا بخطّه، والمقرَّر في العربيَّة: أنَّ كلمة «غير» من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا، فإدخال الألف واللَّام عليها خطأ، كما صرَّح به السمين وغيره في سورة الفاتحة. انتهى «ع ش»، وزاد في هامش (ل): قد تقدَّم للشَّارح في «باب بُني الإسلام على خمس»: حدَّننا عبيد الله بن موسى بن باذَام، ثمَّ الشَّيعي الغير داعية. انتهى. قال شيخنا «ع ش»: قوله: «الغير داعية»: في دخول «أل» على المضاف تجوُّز؛ إذ لا يجوز دخول «أل» على المضاف إلا إذا كان موصولًا بالثَّاني؛ كالجعد الشَّعر، والشارح كثيرًا ما يستعمل هذا؛ فاحذره.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «عجز».

مال الكتابة إلى غير ذلك ممَّا سيأتي إن شاء الله تعالى في محاله.

### ٤ - باب بَيْع المُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ

وَقَالَتْ عَاثِشَةُ: هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَم، وَقَالَ ابْنُ عُمَر: هُوَ عَبْدٌ إِنْ عَاشَ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جَنَى، مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

(باب) جواز (بَيْعِ المُكَاتَبِ إِذَا رَضِي) وللحَمُّويي والمُستملي: «بيع المكاتبة»، قال في «الفتح»: والأوَّل أصحُّ، لقوله: «إذا رضي» (وَقَالَتْ عَائِشَةُ) ﴿ وَقَالَ مَمَّا وصله ابن أبي شيبة وابن سعد: (هُوَ) أي: المُكاتَب (عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) من مال الكتابة (وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) ممَّا (صله الشَّافعيُ وسعيد بن منصور: (مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) ﴿ وَاللَّهُ مَمَّا وصله ابن أبي شيبة: (هُوَ عَبْدٌ إِنْ عَاشَ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جَنَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ).

٢٥٦٤ – حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ رَبُيُّ، فَقَالَتْ لَهَا: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَصُبَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ بَرِيرَةُ وَلَكَ لَأَهْلِهَا، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَا وُكِ لَهُمْ ثَمَنَكِ صَبَّةً وَاحِدَةً فَأَعْتِقَكِ، فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ بَرِيرَةُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَا وُكِ لَكُمْ ثَمَنَكِ صَبَّةً وَاحِدَةً فَأَعْتِقَكِ، فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ مِنْ الشَّيْرِيمُ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمام (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ(٢)، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الأنصاريَّة المدنيَّة (أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ اللهُوْمِنِينَ اللهُوْمِنِينَ اللهُوْمِنِينَ اللهُوْمِنِينَ اللهُوْمِنِينَ اللهُوْمِنِينَ اللهُوْمُنِينَ اللهُوْمِنِينَ اللهُومِنَةِ وَاللّهُ اللهُومِنَ اللهُومِنَ اللهُومِنَ اللهُومُ اللهُ اللهُومُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

wwc/c

<sup>(</sup>۱) في (ب): «فيما».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): بيَّض له المصنَّف، وهو ابن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة، روى عن أنس بن مالك، وعبد الرَّحمن، وأبي سلمة، وعمرة بنت عبد الرَّحمن، وعنه: الزُّهريُّ، ويزيد بن الهاد، وابن عجلان، ومالك. انتهى. "تهذيب ابن حجر»؛ وهو أصل «التَّقريب».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): صبَّ الماء يصبُّ -مِن «باب ضَرَبَ» - صبيبًا: انسكب، ويتعدَّى بالحركة، فيُقال: صَبَبْتُه صبًا، من «باب قَتَلَ»، وعندي صُبَّةٌ من طعام ودراهم وغيره؛ أي: جماعة. «مصباح».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): بالضَّمِّ.

بَرِيرَةُ ذَلِكَ لأَهْلِهَا، فَقَالُوا: لاَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلاَؤُكِ) وللحَمُّويي والمُستملي: «الولاء» (لَنَا، قَالَ مَالِكٌ) الإمام بالإسناد السَّابق: (قَالَ يَحْيَى) بن سعيد: (فَرَعَمَتْ عَمْرَةُ أَنَّ عَائِشَةً) الزَّعمُ مُالِكٌ) الإمام بالإسناد السَّابق: (قَالَت: إنَّ عائشة (ذَكَرَتْ ذَلِكَ (اللَّوسُولِ اللهِ بنَا شعيم فَقَالَ) يُستعمَل بمعنى القول المُحقِّق، أي: قالت: إنَّ عائشة (ذَكَرَتْ ذَلِكَ (اللهِ بنَا شعيم فَقَالَ) لها: (اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا فَإِنَّمَا الوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) وظاهر هذا الحديث جوازُ بيع رقبة المُكاتب إذا رضي بذلك ولو لم يعجِّز نفسه واختاره المؤلِّف، وهو مذهب الإمام أحمد، ومنعه أبو حنيفة والشَّافعيُ في الأصحِّ وبعض المالكيَّة، وأجابوا عن قصَّة بريرة بأنَّها عجَّزت نفسها لأنَّها الستعانت بعائشة في ذلك، وعُورِض: بأنَّه ليس في استعانتها ما يستلزم العجز، ولا سيَّما مع القول بجواز كتابة من لامال عنده ولا حرفة له، قال ابن عبد البرِّ: ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنَّها عجزت عن أداء النُجوم، ولا أخبرت بأنَّها قد حلَّ عليها شيءٌ، ولم يَرِدْ في شيء من طرقه استفصال النَّبيُّ مِنَاشِيمٌ لها عن شيء من ذلك. انتهى. لكن قال الشَّافعيُّ ممَّا رأيته في «المعرفة»: إذا رضي أهلها بالبيع ورضيت المكاتبة بالبيع، فإنَّ ذلك تركُ للكتابة.

# و - بابٌ إِذَا قَالَ المُكَاتَبُ: اشْتَرِي وَأَعْتِقْنِي، فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ

هذا (بابٌ) بالتنوين (إِذَا قَالَ المُكَاتَبُ) لأحد (اشْتَرِي) من سيدي، ولأبي ذرِّ: «اشترني» (وَأَعْتِقْنِي، فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ) جاز وحذف جواب إذا.

٢٥٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَيْمَنُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَمْرِو، عَائِشَةَ بِنَ أَبِي عَمْرِو، وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةَ الوَلَاءَ، فَقَالَتْ: دَخَلَتْ بَرِيرَةُ وَهْيَ مُكَاتَبَةٌ فَقَالَتِ: فَأَعْتَقَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرِو، وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةَ الوَلَاءَ، فَقَالَتْ: دَخَلَتْ بَرِيرَةُ وَهْيَ مُكَاتَبَةٌ فَقَالَتِ: اشْتَرِينِي وَأَعْتِقِينِي، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَائِي، فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي اشْتَرِينِي وَأَعْتِقِينِي، قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي الْمُنْ يَنِي وَأَعْتِقِينِي، قَالَتْ: لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَائِي، فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي بِذَلِكَ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُ مِنَ سُلِيْمِ مُ أَوْ بَلَغَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ لَهَا، فَقَالَ: «الشَيْرِيعُ مِنَ سُعْمِ مُ مَنْ مُنْ مُ وَالْمُ الْوَلَاءَ وَالْمُ الْوَلَاءَ وَالْمُ الْوَلَاءَ وَالْمَا الوَلَاءَ، وَقَالَ النَّبِي مِنَا شَعِيمُ بَنَا شَعْرَطُونَ مَا شَاؤُوا»، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الوَلَاء، فَقَالَ النَّبِي مِنَ الشَعْرِطُونَ مَا شَاؤُوا»، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الوَلَاء، فَقَالَ النَّبِي مِنَا شَعِيمُ عَقَيْهَا، وَاشْتَرَطُ أَهُمُ الْوَلَاء، فَقَالَ النَّيْ عُنِ فَالَا الْوَلَاء مُنْ اللَّهُ مُنْ وَلَيْ الْمُتَرَافُوا مِئَةَ شَرْطٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَينٍ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ) المخزوميُ مولاهم المحيُّ (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ بِنُهُ، مولاهم المحيُّ (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ بِنُهُ،

<sup>(</sup>١) «ذلك»: سقط من (ص).

فَقُلْتُ) لها: (كُنْتُ لِعُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبِ) أي: ابن عبد المطّلب بن هاشم، ابن عمّ النّبيّ مِن الشعير عم، أسلم(١) عام الفتح، ولأبوي ذرِّ والوقت والأصيليِّ: ((كنت غلامًا لعتبة بن أبي لهبٍ) (وَمَاتَ) لعلُّه في خلافة أبي بكر رائم (وورثني بَنُوهُ) العبَّاس وهاشمٌ وغيرهما (وَإِنَّهُمْ بَاعُونِي مِنَ ابْنِ أَبِي عَمْرِو) بفتح العين، وللكُشْمِيْهَنِيِّ: «باعوني من عبدالله بن أبي عمرو بن عُمَر» بضمٍّ العين «ابن عبد الله المخزوميّ» (فَأَعْتَقَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرو، وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةً) عليه (الوَلَاء) لهم عليَّ (فَقَالَتْ) عائشة: (دَخَلَتْ) عليَّ (بَرِيرَةُ وَهْيَ مُكَاتَبَةٌ، فَقَالَتِ: اشْتَرِينِي وَأَعْتِقِينِي) بواو العطف، ولأبي ذرِّ: ((فأعتقيني) (قَالَتْ) عائشة: فقلت لها: (نَعَمْ، قَالَتْ) بريرةُ: (لَا يَبِيعُونِي) تعني(١): أهلها (حَتَّى يَشْتَرِطُوا) عليك أن يكون (وَلَائِي) لهم (فَقَالَتْ) عائشة: فقلت: (لَا حَاجَةً لِي بِذَلِكَ) على أن يكون الولاء لهم (فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ مِنَاسْمِيِّم أَوْ) قالت: (بَلَغَهُ) شَكُّ مِن الرَّاوي (فَذَكَرَ ذَلِكَ) أي: الذي سمعه أو بلغه (لِعَائِشَةَ) وسقط من «اليونينيَّة»: «ذلك» من قوله: «فذكر ذلك»، وثبت في فرعها (فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ) له بَالِيَّاهُ إِلَى مَا قَالَتْ لَهَا) بريرة (فَقَالَ) بَالِيسِّاة السَّلَا (اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا) بهمزة قطع بعد واو العطف، ولأبي ذرِّ: «فأعتقيها» (وَدَعِيهِمْ يَشْتَرطُونَ مَا شَاؤُوْا) والأبي ذرِّ: (يشترطُوا) بإسقاط النُّون منصوبًا بـ «أن» مُقدَّرةً (فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا) فيه دليلٌ على أنَّ عقدَ الكتابة الذي كان عَقَدَ لها مَوَاليها انفسخ بابتياع عائشة لها (وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ السِّيرِم: الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَإِنِ اشْتَرَطُوا مِئَةَ شَرْطٍ).

وفي هذا الحديث: جواز كتابة الأمَّة كالعبد، وجواز سعى المُكاتبة، والسُّؤال لمن احتاج إليه من دينِ أو غُزم أو نحوهما وغير ذلك ممَّا سيأتي إن شاء الله تعالى في محالُّه.



<sup>(</sup>١) ﴿أسلم ﴿: ليس في (ص).

<sup>(</sup>١) في غير (س): اليعني ال

# ٥١ - كتَابُ الهبَةِ وَفِضلِهَا وَالتَّحْرِيضِ عَلَيْهَا

(بِمِ التَّارُمْ الرَّمِ اللَّهِ عَلَيْهَ اللَّهِ وَفَضْلِهَا وَالتَّحْريض عَلَيْهَا) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهنِيِّ وابن شَبُويه: «فيها» بدل قوله: «عليها»، وأخَّر النَّسَفِيُّ البسملة. والهبة -بكسر الهاء - مصدرٌ من وهب يَهَب (١)، وأصلها: وهب، لأنَّها معتلَّة (١) الفاء كالعِدَة، أصلها: وعد، فلما حذفت الفاء(٣) عوِّض عنها الهاء، فقيل: هِبَة وعِدَة، ومعناها في اللُّغة: إيصال الشَّيء للغير بما ينفعه مالًّا كان أو غير مال، يقال: وهبه له -كوَدَعَه- وَهْبًا ووَهَبًا وهِبَة، ولا تقل: وَهَبَكَهُ، وحكاه أبو عَمْرو عن أعرابيّ، والموهبة(٤): العطيَّة، وهي في الشَّرع/ تمليكُّ(٥) بلا عِوَض في الحياة، وأُورد عليه ما لو أَهْدَى ٣٣٣/٤ لغنيِّ من لحم أضحية أو هَدْي أو عقيقةٍ، فإنَّه هبةٌ ولا تمليكَ فيه، وما لو وقف شيئًا، فإنَّه تمليكٌ بلا عِوَض، وليس بهبةٍ. وأُجيبَ عن الأوَّل بمنع أنَّه لا تمليك فيه، بل فيه تمليكٌ، لكنْ يُمنع من التَّصرُّف فيه بالبيع ونحوه، كما عُلِم من «باب الأضحية»، وعن الثاني: بأنَّه تمليك منفعة، وإطلاقُهم التَّمليك إنَّما يريدون به الأعيان، وهي شاملةٌ للهديَّة والصَّدقة، فأمَّا الهديَّة، فهي تمليكُ ما يُبعَث غالبًا بلا عِوَض إلى المُهدَى إليه إكرامًا له، فلا رجوع فيها إذا كانت لأجنبي، فإن كانت من الأب لولده، فله الرُّجوع فيها بشرط بقاء الموهوب في سلطنة المتَّهَب، ومنها الهَدْي المنقول إلى الحَرَم، ولا يقع اسم الهديَّة على العقار، لامتناع نقله، فلا

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «يَهَب» كذا بخطِّه. وفي هامش (ج): قوله: «وأصله يَهِبُ» كذا بخطِّه، وكأنَّه أشار إلى ما في "إعراب السَّمين" من أنَّ حقَّ عين المضارع من "باب تَعِبّ الكسرُ كما في "وعِد يَعِد" إلَّا أنَّ ذلك مَنَعَه كونُ العين حرفَ حلق، فالكسرة مقدَّرة، فحُذِفت لها الواو، وهذا يعني: "يَهَبُ" نحو: "يَضَع" و"يسَع" لكون اللَّام حرف حلق.

<sup>(</sup>١) في (ص): ﴿ لأنَّه معتلُّهُ .

<sup>(</sup>٣) في (ص): «الواو».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): «الموهِبة والموهِب» بكسر الهاء فيهما لجريانهما على الفعل؛ مثل: الموعِد والموعِدة «مصباح».

<sup>(</sup>٥) من هنا سقط في (د)، وسيستمر إلى شرح الحديث (٢٥٨١).

يقال: أهْدَى إليه دارًا ولا أرضًا، بل على المنقول كالثّياب والعبيد، واستُشكل ذلك: بأنّهم صرَّحوا في «باب النّذر والأيمان» بما يخالفه، حيث قالوا: لو قال: لله عليّ أن أُهدي هذا البيت أو الأرض أو نحوهما ممّا لا يُنقل، صحَّ، وباعه، ونقل ثمنه، وأُجيبَ: بأنَّ الهَدْي وإن كان من الهديّة، لكنّهم توسّعوا فيه بتخصيصه بالإهداء إلى فقراء الحرم، وبتعميمه في المنقول وغيره، ولهذا لو نذر الهَدْي، انصرف إلى الحرم، ولم يُحمّل على الهديّة إلى فقير. وأمّا الصّدقة فهي تمليكُ ما يُعطَى بلا عوض للمحتاج لثواب الآخرة، وأمّا الهبة فهي تمليكٌ بلا عوض خال عما ذُكِر في الصّدقة والهدية بإيجابٍ وقبولٍ لفظًا، بأن يقول نحو: وهبت لك هذا، فيقول: قَبِلْتُ، ولا يشترطان في الهديّة على الصحيح، بل يكفي البَعْث من هذا والقَبْض من ذاك، وكلّ من الصّدقة والهديّة هبةٌ ولا عَكُس، فلو حلف لا يهب له فتصدّق عليه، أو أهدى له، حَنَث، والاسم عند الإطلاق ينصرف إلى الأخير، واستعمل المؤلّف المعنى الأعمّ، فإنّه أذخل فيها الهدايا.

٢٥٦٦ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ مَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ مِنَ النَّهِ عِنْ اللَّهِ عِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ المُسْلِمَاتُ ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ ».

وبه قال: (حَدَّنَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ) أبو الحسين الواسطِيُّ، مولى قُريبة (۱) بنت محمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق قال: (حَدَّنَنَا ابْنُ أَبِي ذِنْبِ) هو محمَّد بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذئب (عَنِ المَقْبُرِيُّ) سعيد (عَنْ أَبِيهِ) كَيسان - بفتح الكاف - وسقط قوله «عن أبيه» في رواية الأَصيلي وابن عساكر وكريمة. قال في «الفتح»: وضبَّبَ عليه في رواية النَّسَفيِّ، والصَّواب إثباته (عَنْ أَبِي مُرَيْرة شَيْرة عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الله والفت على الله منه الهمزة، منادى مفرد معرَّف هُرَيْرة شَيْرة عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الله الله الله والمسلماتُ»: صفةً له فيُرفع على اللَّفظ، ويُنصَب على المحلِّ، ويجوز فتح الهمزة على أنَّه منادى مضاف، و«المسلمات» حينئذ صفةً لموصوف محذوف تقديره: يا نساء الطوائف أو نساء النُّفوس المسلمات، فيخرج حينئذ عن إضافة الموصوف إلى الصَّفة، وأنكر ابن عبد البَرِّ رواية الإضافة، وردَّه ابن السَّيْد: بأنَّها قد صحَّت نقلًا وساعدتها اللُّغة، فلا معنى للإنكار، وفي النُسخة المقروءة على الميدومِيِّ: «يا نساء المؤمنات(۱)» ورواه الطَّبرانيُّ من

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): بفتح القاف، وقد تُضمُّ.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «يا نساءَ المؤمناتِ»: بنصب «النساء»، وخفض «المؤمناتِ» على معنى: يا فاضلاتِ =

حديث عائشة بلفظ: "يا نساء المؤمنين" (لا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ) هديَّة مُهداة (لِجَارَتِهَا) ولأبي ذرِّ: "لجارةٍ» (وَلَوْ) أنَّها تهدي (فِرْسِنَ شَاقٍ) بفاء مكسورة فراء ساكنة فسين مهملة مكسورة (١٠): عظم قليل اللَّحم، وهو للبعير: موضع الحافر من الفرس، ويُطلق على الشَّاة مجازًا، وأُشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشَّيء اليسير وقبوله، لا إلى حقيقة الفِرْسِن، لأنَّه لم تَجْرِ العادة بإهدائه، أي: لا تمنع جارةٌ من الهديَّة لجارتها الموجود عندها لاستقلاله، بل ينبغي أن تجود لها بما تيسَّر، وإن كان قليلًا، فهو خيرٌ من العَدَم، وإذا تواصل القليل صار كثيرًا، وفي حديث عائشة المذكور(١٠): "يا نساء المؤمنين، تهادوا ولو فِرْسِن شاة فإنَّه يثبِّت (٢) المودَّة ويُذْهِب الضَّغائن».

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ أيضًا، وأخرجه التِّرمذيُ من طريق أبي مَعْشر عن سعيدٍ عن أبي هريرة، ولم يقل: «عن أبيه»، وزاد في أوَّله: «تهادوا فإن الهديَّة تُذهب وَحَرَ الصَّدرَ<sup>(3)</sup>» الحديث، وقال: غريبٌ. وأبو معشر مُضعَّفٌ. وقال الطَّرْقي<sup>(6)</sup>: إنَّه أخطأ فيه، لم يقل: «عن أبيه» كذا قال، وقد تابعه محمَّد بن عجلان عن سعيدٍ، أخرجه أبو عَوانة، لكن مَنْ زاد فيه: «عن أبيه» أحْفَظُ وأضبَطُ، فروايتُهم أولى، قاله الحافظ ابن حَجَر.

النساء المؤمنات، أو يانساء الجماعات المؤمنات، أو يانساء النفوس المؤمنات وكلُّ بمعنَى، ويصحُّ على إضافة الشيء إلى نفسه على مذهب الكوفيِّين، ورُوي أيضًا برفع «نساء» ورفع «المؤمنات»، أي: يا أيُّها النساءُ المؤمناتُ، ويجوز رفع «نساء» وكسر «المؤمنات» وكسرُهُ علامة النصب على النعت على الموضع؛ كقوله: يا زيدُ العَاقِل، بهامش فرع من فروع «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أو مفتوحة؛ على ما في «شرح المشكاة».

<sup>(</sup>٢) أي قبل قليل من معجم الطبراني.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «سبب».

<sup>(3)</sup> في هامش (ج): هو بالتَّحريك: غشُّه ووسواسه، وقيل: الحقد والغيظ، وقيل: العداوة، وقيل: أشدُّ البغض. «نهاية». وفي هامش (ل): قوله: «وَحَر الصدر» بالحاء المهملة؛ معناه: الحقد والغيظ، وورد أيضًا «وغر» بالغين المعجمة بدل الحاء المهملة، قال في «النهاية»: «الوغر»: الغلُّ والحرارة، وأصله من الوَغرة شدَّة الحرِّ. انتهى. وفي «القوت»: «وَحَرَ الصدر» بفتح الواو والحاء المهملة وراء: وساوسه، وقيل: الحقد والغيظ، وقيل: العداوة، وقيل: أشدُّ الغضب.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): «الطَّرْقيُ» بالفتح وسكون الرَّاء ثمَّ قاف، نسبة إلى طَرْق من بلاد أصبهان، منها الحافظ أبو العبَّاس أحمد بن ثابت بن محمَّد، روى عن أبى القاسم القُشيريِّ وطبقته. انتهى «تبصير».

٢٥٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُونِسِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ يُهُمُ أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنَ أُخْتِي، إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الهِلَالِ ثُمَّ الهِلَالِ، ثُمَّ الهِلَالِ، ثَلَاثَةً أَهِلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلِي اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

445/8

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ/ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن يحيى بن عمرو بن أُوَيس (الأَوَيْسِيُّ) -بضَمّ الهمزة وفتح الواو وسكون التَّحتيَّة - المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) (ابْنُ أَبِي حَازِم) هو عبد العزيز، واسم أبي حازم: سَلَمَة بن دِينار (عَنْ أَبِيهِ) أبي حازم سَلَمَةَ بن دِينار (عَنْ يَزِيدَ بن رُومَانَ) -بضمِّ الرَّاء- مولى آل الزُّبَير (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ بَرُيُ أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ: (ابْنَ أُخْتِي) بوصل الهمزة -وَتُكْسر في الابتداء- وفتح النون على النَّداء، وأداة النِّداء محذوفةٌ، كذا في روايتنا بوصل الهمزة، وهو الَّذي في الفرع، وقال الزَّرْكشيُّ: بفتح الهمزة، قال ابن الدَّمامينيِّ: فتكون الهمزة نفسها حرفَ نداء، ولا كلام في ذلك مع ثبوت الرِّواية. انتهى. وأمُّ عروةً: هي أسماء بنت أبي بَكْر، وفي رواية يحيى بن يحيى عن عبد العزيز عند «مسلم»: «والله يا ابنَ أختي» (إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الهِلَالِ) «إِنْ هذه مخفَّفَةٌ من الثَّقيلة، دخلت على الفعل الماضي النَّاسخ، واللَّام في «لننظر» فارقةٌ بينها وبين النَّافية، وهذا مذهب البَصريِّين، وأما الكوفيُّون فيرونها «إنْ» النَّافية، ويجعلون اللَّام بمعنى: «إلَّا» (ثُمَّ الهِلَالِ ثُمَّ الهِلَالِ) بالجرِّ عطفًا على السَّابِقِ (ثَلَاثَةِ(١) أَهِلَّةٍ) نكملها (فِي شَهْرَيْن) باعتبار رؤية الهلال في أوّل الشَّهر الأوّل، ثمَّ رؤيته ثانيًا في أوَّل الشُّهر الثَّاني، ثمَّ رؤيته في أوَّل الشُّهر الثَّالث، فالمدَّة ستُّون يومًا، والمرئئ ثلاثة أهلَّة، وقوله: «ثلاثةَ» بالنَّصب بتقدير لننظر، وبالجرِّ(؟) (وَمَا أُوقِدَتْ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول (فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللهِ صِنَاسٌ مِيهُ مَارٌ) بالرَّفع نائبًا عن الفاعل، وعند المؤلف في «الرِّقاق» من طريق هشام بن عُرُوة عن أبيه بلفظ: «كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه نارًا» [ح:٨٥٨] ولا منافاة بَيْنها وبين رواية يزيد بن رُومان هذه، وعند ابن مَاجه من طريق أبي سلمة عن عائشة ﴿ الله الله عن عائشة ﴿ الله الله الله عن كان يأتي على آل محمَّد الشهر ما يُرى في بيت من بيوته الدخان» ، الحديث.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): كذا في «اليونينيَّة»: «ثلاثةً» بالجرِّ والنصب، مصحَّحٌ على كلِّ منهما. انتهى بخطُّه.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بياض في خطُّه.

قال عُرُوة: (فَقُلْتُ) أي: لعائشة ﴿ إِنَّهَا: (يَا خَالَةُ) بِضمِّ التَّاء، منادى مفرد، ولأبي ذرِّ: «يا خالةِ(١١)» بكسرها (مَا كَانَ يُعِيْشُكُمْ؟) -بضمِّ المثنَّاة التَّحتيَّة وكسر العين وسكون التَّحتيَّة - مِنْ أعاشه الله عيشة، ولأبي ذرِّ: «يُعَيِّشُكم» بضمِّ الياء الأولى وفتح العين وتشديد الياء الثَّانية، وقول الحافظ ابن حَجَر رالله: وفي بعض النُّسَخ: «ما كان يُغْنِيْكم» بسكون الغين المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتيَّة ، تَعَقَّبه العَيْنيُّ: بأنَّه تصحَّفَ عليه ، فجعله من الإغناء ، وليس هو إلَّا من القوت، كذا قال (قَالَتِ: الأَسْوَدَانِ) أي: قالت عائشة: كان يعيشنا (التَّمْرُ وَالمَاءُ) من باب التَّغليب كالعُمَرين والقَمَرين، وإلَّا فالماء لا لون له، ولذلك قالوا: الأبيضان اللَّبن والماء، وإنَّما أَطْلَقت على التَّمر أسودَ، لأنَّه غالبُ تمر المدينة، وقول بعض الشُّرَّاح تَبَعًا لصاحب «المحكم(١)»: أن تفسير الأسودَيْن بالتَّمر والماء مُدْرَجٌ، تُعُقِّب: بأنَّ الإدراج لا يثبت بالتَّوهُم، قاله في «الفتح» (إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللهِ سِنَاسْمِيم جيرَانٌ مِنَ الأَنْصَارِ) -بكسر الجيم - سعد ابن عبادة وعبد الله بن عمرو بن حَرام وأبو أيُّوب خالدُ بن زيد وسعدُ بنُ زُرَارةَ وغيرهم (كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ) جمع مَنِيْحة (٣) - بفتح الميم وكسر النُّون وسكون التَّحتيَّة آخرُه حاءٌ مهملة - أي: غَنَم فيها لبنِّ (وَكَانُوا يُمْنِحُونَ) بفتح أوَّله وثالثه، مضارع «مَنَح» أي: يعطون (رَسُولَ اللهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَلْبَانِهِمْ) وبضمِّ أوَّله وكسر ثالثه، مضارع «أمنح» والَّذي في «اليونينيَّة»: «يَمنِّحون» بفتح الياء والنُّون، وبفتح الياء وكسر النُّون، أي: يجعلونها له مِنْحة، أي: عطيَّة (فَيَسْقِينَا) وهذا موضع التَّرجمة، لأنَّهم كانوا يُهدون إليه مِناشْرِيمُ من ألبان منائحهم، وفي الهديَّة معنى الهبة(٤).

وفي هذا الحديث: التَّحديث والعنعنة، ورواته كلُّهم مَدَنيُّون ورواية الرَّاوي عن خالته، وثلاثة من التَّابعين على نسق واحد، أوَّلُهم أبو حازم، وأخرجه مسلم.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): كذا في «اليونينيَّة»: «يا خالةِ» بالتاء المجرورة. انتهى بخطُّه.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): هو أبو الحسن عليُّ بن أحمد بن سيده اللُّغويُّ النحويُّ الأندلسيُّ الضّرير، وقيل: اسم أبيه محمّد، وقيل: إسماعيل، مات سنة «٨٥ ٤ه». «طبقات النحاة». وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): وهي شاةً أو ناقةً فيها لبن، تعطيها لغيرك؛ ليحتلبها ثمَّ يردُّها إليك.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): في الحديث الأوَّل حثُّه على التَّهادي ولو باليسير؛ لِما فيه مِنَ استجلاب المودَّة، وإزالة العداوة، ودوام المعاشرة، وفي الثَّاني صبر رسول الله مِنْ الله مِنْ الله مِنْ الله مِنْ الله مِنَ الدُّنيا.

#### ٢ - بابُ القَلِيل مِنَ الهِبَةِ

(بابُ القَلِيلِ مِنَ الهِبَةِ)(١).

٢٥٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِم، عَنْ أَبِي حَازِم، عَنْ أَبِي حَازِم، عَنْ النَّيْءِ مِنَ النَّبِيِّ مِنَ النَّهِ عَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لاَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعً أَوْ كُرَاعٍ لاَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعً أَوْ كُرَاعٍ لَاَ جَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعً أَوْ كُرَاعٍ لَقَيِلْتُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة المفتوحة والمعجمة المشدَّدة، العَبْديُ البَصْريُ بُنْدار قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) هو محمَّد بن أبي عَدِيِّ، واسمه: إبراهيم البصريُ (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن/ مِهْران الأَعْمش (عَنْ أَبِي حَازِم) سَلْمانَ الأَشْجَعِيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَبُّ عَنِ النَّبِيِّ سَلَاشَاهِ اللَّهُ مبادي الشَّاة وأَبْعَدُ إِلَى ذِرَاعٍ) بالذَّال المعجمة وهو السَّاعد، وكان سِلَسْهِ عِلْ يحبُّ أكله، لأنَّه مبادي الشَّاة وأَبْعَدُ عن الأذي (أَوْ كُرَاعٍ) -بضم الكاف وبعد الرَّاء ألف ثم عينٌ مهملة - ما دون الرُّكبة من السَّاق (لأَجَبْتُ) الدَّاعيُ أَلْوَ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ) وهذا يدلُّ على جواز القليل من اللَّاديَّة وأنه لا يُرَدُّ، والهديَّة في معنى الهبة، فتحصل المطابقة بين الحديث والتَّرجمة، وإنَّما حضَّ على قَبول الهديَّة وإن قلَّت لما فيه من التَّالَف.

٣ - بابُ مَنِ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ الله ما ».

(بابُ مَنِ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْتًا) سواء كان عينًا أو منفعةً جاز بغير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طِيبَ أنفسهم (وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الخُدْرِيُّ في حديث «الرقية بالفاتحة» الموصول بتمامه في «كتاب الإجارة» [ح: ٢٢٧٦] (قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسُعِيمُ اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا) (٣).

٢٥٦٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ﴿ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيّ مِنَ شَعِيرً مُ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ المُهَاجِرِينَ، وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ نَجَّارٌ قَالَ لَهَا: «مُرِي عَبْدَكِ فَلْيَعْمَلُ لَنَا أَعْوَادَ

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: بيان أنَّ المهدى إليه شيءٌ قليلٌ لا يستقلُّه ولا يردُّه لقلَّته.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): هو محلُّ التَّرجمة.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قوله: «سهمًا» من القطيع الحاصل مِن رُقية اللَّديغ بالفاتحة، السَّابق في «كتاب الإجارة».

المِنْبَرِ». فَأَمَرَتْ عَبْدَهَا، فَذَهَبَ فَقَطَعَ مِنَ الطَّرْفَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ مِنْبَرًا، فَلَمَّا قَضَاهُ أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ مِنَاشِيرِمُ فَوَضَعَهُ مِنَاشِيرِمُ أَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ، قَالَ مِنَاشِيرِمُ: «أَرْسِلِي بِهِ إِلَيَّ». فَجَاؤُوا بِهِ، فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ مِنَاشِيرِمُ فَوضَعَهُ عَنْ فَذَ قَضَاهُ، قَالَ مِنَاشِيرِمُ : «أَرْسِلِي بِهِ إِلَيَّ». فَجَاؤُوا بِهِ، فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ مِنَاشِيرِمُ فَوضَعَهُ عَنْ فَرَوْنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيدُ بن محمَّد بن الحكَم بن أبي مريمَ الجُمَحِيُ المِصْرِيُ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ) -بفتح الغين المعجمة وتشديد السِّين المهملة، وبعد الألف نونٌ - محمَّد بن مُطَرِّف اللَّيْنِي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو حَازِم) سلمةُ بن دِينار (عَنْ سَهْلِ) هو ابن سعدِ السَّاعدي الأنصاريُ (عَلَيْ اللَّيْقِي مِنْ الشَّيْ عَنْ الشَّيرِ اللَّيْ الْمَا إِلَى الْمَوْأَةِ مِنَ المُهَاجِرِينَ) هذا وَهِمَّ من أبي غسَّان، والصَّواب أنَّها من الأنصار. نعم، يحتمل أن تكون أنصاريَّة حالفت مهاجريًّا، أو تزوَّجت به أو بالعكس، واختُلِف في اسمها كما مرَّ في «الجمعة» [ح:١٧٥] قال في اللفتح»: وأغرب الكِرْمانيُ هنا، فزعم أنَّ اسم المرأة مِيْنا، وهو وَهَمَّ، وإنَّما قيل ذلك في اسم النقاد. وأغرب الكِرْمانيُ هنا، فزعم أنَّ اسمه باقوم، وقيل غير ذلك (قال لَهَا: مُرِي عَبْدَكِ) ولأبي ذرِّ: «فقال: مُرِي» بإسقاط «لها» وإثبات الفاء قبل القاف (فَلْيَعْمَلُ لَنَا أَعْوَادَ المِنْبَرِ) أي: لينعلُ لنا فعلا في أعوادٍ من نَجْرٍ وتسوية وحَرُطٍ، يكون منها منبرً (() (فَأَمَرَتُ عَبْدَكِ) لينفعلُ لنا فعلا في أعوادٍ من نَجْرٍ وتسوية وحَرُطٍ، يكون منها منبرً (() فَأَمَرَتُ عَبْدَهَا) بذلك ونفع من الطَّرْقَاءِ) النَّتِي بالغابة (فَصَنَعَ لَهُ) أي: للنَّبِيِّ مِنَاشِعِيمُ (مِنْبَرًا، فَلَمَّا قَضَاهُ) أي: طمنع وأَحْكَمَه (أَرْسَلَتُ إِلَى النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ وَضَعَه حَيْثُ مَنْ أَي المنبر (قال هنال منفوحة (فَجَاؤُوا بِه فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ وَضَعَه حَيْثُ تَوْنَ).

ومطابقته للتَّرجمة لا تخفى (٣)، والحديث سبق في «كتاب الجمعة» [ح: ٩١٧].

٢٥٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيرِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ اللهِ اللهِ قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنَ اللهِ عِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنَ اللهِ عِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنَ اللهُ عِيْمُ، فِي

<sup>(</sup>١) قال السندي في «حاشيته»: قوله: (فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوادَ المِنْبَرِ): أي: فليصلحها لي وليسوها لأجل جلوسي، وقال القسطلاني: أي: ليفعل لي فعلًا في أعوادٍ، ولا يخفى ما فيه من البعدِ، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٢) في غير (ص): «بالمنبر».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): مطابقة الحديث في إرساله إليها لتأمر عبدَها ليعمل أعوادَ المنبر؛ لأنَّ إرساله إليها لذلك استيهابٌ منه لِما ذكر.

حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَالتَفَتْ فَأَبْصَرْتُهُ، فَقُمْتُ إِلَى الفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ، وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْعَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ. فَقَالُوا: لَا وَاللهِ، لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ. فَغَضِبْتُ، فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَشَدَدْتُ عَلَى الحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِثْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِبَّاهُ وَهُمْ حُرُمٌ، فَرُحْنَا وَخَبَأْتُ العَضُدَ مَعِي، فَأَذْرَكْنَا رَسُولَ اللهِ مِنْ الشيامِ مَ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟ ». فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَنَاوَلْتُهُ العَضُدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى نَقَّدَهَا وَهْوَ مُحْرِمٌ. فَحَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةً عَنْ النَّبِيِّ مِنْ السَّمِيرِ مَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن يحيى، أبو القاسم القُرَشِيُّ العامِريُّ الأُوَيْسِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ) هو ابن أبي كثير الأنصاريُّ المدنيُّ (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سَلَمَة بن دِينار (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةً) الحارث (السَّلَمِيِّ) بفتح السّين المهملة واللَّام، الأنصاريِّ الخَزْرَجِيِّ (عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة (﴿ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْ السَّمِيرُ لم فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ، وَرَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّمِيرُ لم نَازِلٌ أَمَامَنَا وَالقَوْمُ مُحْرِمُونَ، وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِم) لأنَّه لم يقصد نُسُكًا، وكان النَّبيُّ مِنَ الشِّيرَ مُ أرسله إلى جهة ليكشفَ أمر عدق (فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي) بخاء معجمة ثم صاد مهملة مكسورة، أي: أخرزه، قال تعالى: ﴿وَطَنِقَا يَغْصِفَانِ ﴾ [الأعراف: ٢٢] أي: يلزقان البعض بالبعض، وكأنَّ نعله كانت انخرقت، والواو في قوله: «ورسول الله مِنَاسَمِيمُ م وفي: «والقوم» وفي: «وأنا غير محرم» وفي: «وأنا مشغول» كلُّها للحال (فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ) أي: بالحمار (وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ) وفي «الحجِّ»: «فبصر أصحابي بحمار وحش، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض» [ح: ١٨٢٢] (فالتَفَتُ) -بالفاء- وفي نسخة «والتفَتُ» (فَأَبْصَرْتُهُ فَقُمْتُ إِلَى الفَرَسِ) قال في «المصابيح»: اسمه: الجرادة، كما رواه البخاريُّ في «الجهاد» [ح: ٢٨٥٤] (فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ) عليه (وَنسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ) أي: لأنَّهم محرمون (فَغَضِبْتُ، فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا) السَّوط والرُّمح (ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ): جرحته حتَّى مات (ثُمَّ جِئْتُ بِهِ ٣٣٦/٤ وَقَدْ مَاتَ فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ /، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرُمٌ ، فَرُحْنَا وَخَبَأْتُ العَضُدَ) من الحمار (مَعِي، فَأَذْرَكْنَا() رَسُولَ اللهِ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مَنَاوَلْتُهُ العَضُدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى نَفَدَهَا) بتشديد مِنْهُ شَيْءٌ؟) استفهامٌ محذوف الأداة (فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَنَاوَلْتُهُ العَضُدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى نَفَدَهَا) بتشديد الفاء وبالدَّال المهملة، أي: أفناها، ولأبي ذرِّ: «نَفِدَها» بكسر الفاء مخفَّفة، لكنْ ردَّه ابنُ التِّين كما حكاه في «الفتح» (وَهُوَ) أي: والحال أنَّه بَالِسِّهِ إليَّهِ (مُحْرَمٌ).

قال محمَّد بن جعفر الرَّاوي عن أبي حازم فيما سبق: (فَحَدَّثَنِي بِهِ) بهذا الحديث (زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) أبو أسامة أيضًا (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) -بالسِّين المهملة - أبي محمَّد الهلاليِّ مولى أمِّ المؤمنين ميمونة (عَنْ أَبِي قَتَادَةً) المذكور في السَّند السَّابق (عَن النَّبيِّ مِنَاشِيومِم) وسقط قوله: «عن النَّبيِّ مِنَاشِيومِم» عند المُستملي والحَمُّويي.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «معكم منه شيء؟» فإنَّه في معنى الاستيهاب من الأصحاب، وزاد في «الحبِّ»(۱) «كلوا وأطعموني» قال في «الفتح»: ولعلَّ المصنِّف أشار إلى هذه الزِّيادة، وإنَّما طلب بَاللِسِّة إلِنَّام ذلك منهم ليؤنسهم به، ويرفع عنهم اللَّبس في توقُّفهم في جواز ذلك، وقد سبق هذا الحديث في «الحج» في أبواب [ح:١٨٢١،١٨٢١،١٨١١].

#### ٤ - باب مَنِ اسْتَسْقَى

وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَ لِي النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عِنْ السَّقِنِي».

(بابُ مَنِ اسْتَسْقَى) أي: طلب من غيره ماء أو لبنًا ليشرَبه، أو غير ذلك ممَّا تَطِيب به نفس المطلوب منه يجوز له (وَقَالَ سَهْلٌ) هو ابن سعد الأنصاريُّ ﴿ اللَّهُ مَمَّا وصله المؤلِّف في «النكاح» [ح:٥١٧٦] (قَالَ لِي النَّبِيُّ مِنَاسَمِيهُ مَمَ اسْقِنِي) يا سهلُ.

٢٥٧١ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو طُوَالَةَ، قَالَ: سَمِغْتُ أَنسًا ﴿ وَ عَمُونُ اللّهِ مِنَا شَعِيمٌ فِي دَارِنَا هَذِهِ فَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا، ثُمَّ شُبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِنْرِنَا هَذِهِ وَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا، ثُمَّ شُبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِنْرِنَا هَذِهِ وَاعْمَرُ تُجَاهَهُ وَأَعْرَابِيُّ عَنْ يَمِينِهِ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكُرٍ. فَأَعْطَى فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيِّ فَنْ يَمِينِهِ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكُرٍ. فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيِّ فَنْ يَمِينِهِ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكُرٍ. فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيِّ فَنْ يَمِينِهِ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ. فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيِ فَضْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنُونَ، الأَيْمَنُونَ، أَلَّا فَيَمِّنُوا». قَالَ أَنسٌ: فَهْيَ سُنَّةً، فَهْيَ سُنَّةً.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قوله: «فأدركْنا» بسكون الكاف.

<sup>(</sup>٢) الزائد في الحج: (كلوا) [ح: ١٨٢٤]، أما (كلوا وأطعموني) فهي رواية أحمد وأبي داود والطيالسي وأبي عوانة، كما نبّه في الفتح عند شرح الحديث في الحج [ح: ١٨٢٤].

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بَنُ مَخْلَدِ) بفتح الميم وسكون الخاء القَطُوانيُّ(۱) الكوفيُ قال(۱): (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بُنُ بِلَالِ) قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو طُوَالَة) بضم الطّاء المهملة وتخفيف الواو، الأنصاريُ قاضي المدينة، وزاد في غير رواية أبي ذرُّ: «اسْمُهُ: عَبُدُ اللهِ بَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا عِلَيَّ يَقُولُ: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ مِنْ شَعِيمِ فِي دَارِنَا هَذِهِ فَاسْتَشْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا) سقط لفظ «له» في رواية أبي ذرَّ (ثُمَّ شُبْتُهُ) بكسر المعجمة وضمها، أي: خلطت اللّبن (مِنْ مَاء بِغْرِنَا هَذِهِ، فَأَعُطَيْتُهُ) ذلك (وَأَبُو بَكُرٍ عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمَرُ تُجَاهَهُ) بفتح الهاء الأولى، أي: مقابله (وَأَعْرَابِيُّ) لم يُسَمِّ (عَنْ يَمِينِهِ) وَوَهِمَ مَنْ قال: هو خالد بن الوليد، فشرب مِنَاشَعِيمُ مقابله (وَأَعْرَابِيُّ ) لم يُسَمِّ (عَنْ يَمِينِهِ) وَوَهِمَ مَنْ قال: هو خالد بن الوليد، فشرب مِنَاشَعِيمُ (الْلَمْونَ عَلَيْهُ وَاللهُ عُمْرُ: هَذَا أَبُو بَكُرٍ) أي: اسقه (فَأَعْطَى) عَنَاشُومِ عَلَى الأَعْرَابِي فَضُلَهُ) وسقط لغير (فَلَمَّا فَرَغُ قَالَ عُمْرُ: هَذَلَ أَلَقُ بَوْنَ وَهُومَ مَنْ قال: هو خالد بن الوليد، فشرب مِنَاشَعِيمُ أبي أبي ذَرِّ «فضله» (ثُمَّ قَالَ) بَعِلِشِهِ اللهُّهُ: (الأَيْمَنُونَ) مُقَدَّمُون (الأَيْمَنُونَ) مُقَدَّمُون أَلْ الْعَرون أَو هو مرفوع بفعل محذوف تقديره: يُقَدَّمُ الأيمنون، وهذا النَّاني تأكيد لـ «الأيمنون» الأول (ألَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللَّه للتَنبيه (فَيَهُ مَنُوا) أمْرٌ من اليُمُن، وهو تأكيد بعد تأكيد (قَالَ أَنَسُ: فَهْيَ سُنَةٌ ثَلَاثَ مَرَّاتِ» وإنمًا أعطى الأعرابيَّ، ولم يستأذنه ليتألَّفه بذلك، وسقط لأبي ذرِّ وحده قوله: «ثلاث مرَّات» وإنمًا أعطى الأعرابيَّ، ولم يستأذنه ليتألَّفه بذلك، وسقط لأبي ذرِّ وحده قوله: جلوسُ القوم على قدر سَبْقهم.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف في «الأشربة» [ح: ٥٦١٢].

#### ٥ - بابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ

وَقَبِلَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَبِي قَتَادَةً عَضُدَ الصَّيْدِ.

(بابُ) جواز (قَبُولِ هَدِيَّةِ) صائد (الصَّيْدِ، وَقَبِلَ النَّبِيُّ مِنَ السَّعِيْمُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ عَضُدَ الصَّيْدِ) سبق موصولاً قبل الباب السَّابق [ح: ٢٥٧٠].

٢٥٧٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ أَنَسِ بِنَ الْكَوْمُ فَلَعَبُوا، فَأَذْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى القَوْمُ فَلَعَبُوا، فَأَذْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): "القَطَوَانيُّ" قال البخاريُّ: معناه: البقَّال، واسمه خالد بن مَخلَد، قال أبو ذرِّ الهرويُّ: هو منسوبٌ إلى قريةٍ بباب الكوفة، وفي "تاريخ البخاريُّ" أيضًا: قطوان: موضع، وكان يغضبُ ممَّن يقول له: قطوانيُّ، قال السَّمعانيُّ: بفتح القاف والطَّاء المهملة والواو وفي آخرها النُّون. "ترتيب".

<sup>(</sup>١) قوله: «حدثنا خالد... الكوفي قال» سقط من (ص).

فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ الشِّهِ مِنْ الشِّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللَّهِ مِن اللهِ مِن الله قُلْتُ: وَأَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: وَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: قَبِلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبِ) الأَزْدِيُّ الواشِحِيُّ -بالمعجمة ثم المهملة - البَصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ هِشَام بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ) الأنصاريِّ (عَنْ أَنَسِ بِلَّهِ) أنَّه (قَالَ: أَنْفَجْنَا) بفتح الهمزة وسكون النُّون وفتح الفاء وسكون الجيم، أي: أَثَرْنا ونفَّرنا (أَرْنَبًا) من موضعه (بِمَرِّ الظَّهْرَانِ) بفتح الميم وتشديد الرَّاء والظَّاء المعجمة، وهو على مثال تثنية «ظهر» من العَلَم المضاف والمضاف إليه، فالإعرابُ للأوَّل، وهو «مرِّ» والثَّاني مجرورٌ أبدًا بالإضافة: موضعٌ قريبٌ من مكَّة، والأرنب: واحدُ الأرانب، اسم جنسٍ يُطْلَق على الذَّكر والأنثى (فَسَعَى القَوْمُ) نحوه ليصطادوه (فَلَغَبُوا) بفتح الغين المعجمة، ولأبي ذرِّ: «فلغِبوا» بكسرها، والأوَّل أفصح، بل أنكر بعضهم الكسر، وللكُشْمِيهَنيِّ: «فتعبوا» وهو معنى «لغبوا» أى: أَعْيَوْا، قال أنس: (فَأَدْرَكْتُهَا) أي: الأرنب (فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ/ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ) زوجَ أمّ أنس، ٣٣٧/٤ واسمها: أمُّ سُلَيْم (فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ بِهَا) وفي رواية أبى داود «أنَّه بعث بها مع أنس» (إِلَى رَسُولِ اللهِ صِنَىٰ اللهِ عِنَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الله عن الرّاء، ويجوز كسرُ الواو وسكون الرَّاء: ما فوق الفخذ، مع الإفراد فيهما (أَوْ فَخِذَيْهَا) بكسر الخاء وفتح الذَّال المعجمتين مثنَّى، والشَّكُّ من الرَّاوي (قَالَ) شُعْبَة: (فَخِذَيْهَا لَا شَكَّ فِيهِ) قال ابن بَطَّال: وقولُ شُعْبَة: «فخذيها لا شك فيه» دليلٌ على أنَّه شكَّ في الفخذين أوَّلًا، ثمَّ استيقن (فَقَبِلَهُ) بفتح القاف وكسر الموحَّدة، أي: قَبِل المبعوث إليه (قُلْتُ: وَأَكَلَ مِنْهُ) مَلِيْقِلَة الِثَلُم؟ (قَالَ: وَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ) أي: بعدَ القول بالأكل: (قَبِلَهُ) فشكَّ في الأكل، واستيقن القَبول، فجزم به آخِرًا.

وهذا الحديث أخرجه البخاريُّ [ح: ١٨٩٥]، ومسلمٌ في «الذبائح»، وأبو داود في «الأطعمة» والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه في «الصَّيد».

#### ٦ - بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ

(بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ) كذا ثبت في رواية أبي ذرِّ ، وسقط لغيره. قال في «الفتح»: وهو الصَّواب.

٢٥٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ البُّرُخ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ مِنَاسَعِيمُ حِمَارًا

وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: «أَمَا إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويْسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ الإمامُ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُهريِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضم العين (بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَالصَّعْبُ (أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ يَنْ السَّيْمُ حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالأَبْوَاء) وتشديد الممثلَّة (ابْنُيُ أَنْهُ) أي: الصَّعْبُ (أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ يَنْ اللهُ عِمَالُ المدينة (۱، بينها وبين البُحْفة ممّا يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلًا (أَوْ بِوَدَّانَ) بفتح الواو وتشديد الدَّال المهملة البُحُفة ممّا يلي المُدينة ثلاثة وعشرون ميلًا (أَوْ بِوَدَّانَ) بفتح الواو وتشديد الدَّال المهملة المفعول (فَلَمَّا رَأَى) بَالِيُ البُحُفة من الأبواء، والشَّكُ من الرَّاوي (فَرَدَّ عَلَيْه) بحذف ضمير المفعول (فَلَمَّا رَأَى) بَالِيُ الْهُرَائِيلُ رَائُهُ وَالْمُعُولُ (فَلَمَّا رَأَى) بَالِي الجُحْفة من الأبواء، والشَّكُ من الرَّاوي (فَرَدَّ عَلَيْه) بحذف ضمير (قَالَ) بَالْهُ اللهُ اللهُ المُعْدِ واللهُ هنا، والصَّواب الأولى كاتحره المشاعف على الإدغام وضمّها وفتحِها، والوجهان في الفرع وأصله هنا، والصواب الأولى كاتحر المضاعف من كلَّ مضاعف مجزومٍ، اتَّصل به ضمير المذكّر، مراعاة للواو الَّتي توجبها ضمّة الهاء بعدها، ولم يحفظ سيبويه في نحوه إلَّا ذلك، وصرَّح ابن الحاجب وغيره أنَّه مذهب البصريين، وللمُنتين وحده: (لم نردُدُهُ)(١٤) بفكَ الإدغام، فالذَّال الأولى مضمومة، والثَّانية مجزومة ومَنْهُ في المُعْدِينَ والمُسْتملي: (إليك) بالهمزة بدل العين لِعلَةٍ من العلل (إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ) أي:

<sup>(</sup>١) في (ص): «من الفرع في المدينة».

<sup>(</sup>٢) في (ص): الردَّا،.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): عبارة الدَّمامينيِّ في «الحجِّ»: المشهور عند المحدِّثين فتح الدَّال في «لردَّه»، ومحقَّقو النُحاةِ على خلافه، وذلك أنَّ المختار عندهم الضَّمُّ وإن كان الفتحُ والكسرُ جائزينِ في مثله مِنَ المضاعف المجزوم أو الموقوف؛ إيثارًا للإتباع.

<sup>(</sup>٤) الم نردُدُه ا: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): قوله: «لأنّه ظنّ ...» إلى آخره، فيه تأمُّل، ولعلّه إنّما ردّه لكونه أهداه له حيًّا لا لحمًا؛ فليُراجَع، ثمّ رأيتُ عن «صحيح مسلم»: «أهدى الصّعبُ لرسول الله رِجُل حمار»، وفي رواية: «عجُزَ حمار»، وفي أخرى: «لحم حمار»، قال النّوويُّ: الصَّواب أنّه ردَّ على الصَّعب؛ لأنّه صاده -يقصد رسول الله مِنْ الشّريم - وهو مُحرِمٌ، بخلاف أبي قتادة ... إلى آخره.

ومباحث هذا الحديث سبقت في «الحج» إح: ١٨٢٥] ومرادُ المؤلِّف منه هنا قوله: «لم نردَّه عليك إلَّا أنَّا حُرُم» لأنَّ مفهومه أنَّه لو لم يكن محرمًا لَقَبِلَهُ.

#### ٧ - بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ

(بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ) قال الحافظ ابن حَجَرٍ: كذا ثبت لأبي ذرَّ، وهو تكرار بغير فائدة، وهذه التَّرجمة بالنِّسبة إلى ترجمة قبول هديَّة الصَّيد من العامِّ بعد الخاصِّ، ووقع عند النَّسفيِّ: «بابُ مَنْ قَبِلَ الهديَّة».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَةُ) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاء الرَّازيُّ الصغير قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَةُ) بفتح العين المهملة وسكون الموحَّدة، ابن سليمانَ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن عُرُوةَ بن الزُّبير (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَبُّتُهُ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ) أي: يقصدون (بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ) نوبة (عَائِشَةَ) حين يكون بَيْلِيَّارَائِلُمُ عندها، حال كونهم (يَبْتَغُونَ) أي: يطلبون (بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ) نوبة (عَائِشَةَ) حين يكون بَيْلِيَّارَائِلُمُ عندها، حال كونهم (يَبْتَغُونَ) أي: يطلبون (بِهَا) أي: بهداياهم (أَوْ يَبْتَغُونَ بِذَلِكَ) أي: بالتَّحرِّي (مَرْضَاة رَسُولِ اللهِ مِنَاشِطِيمُ) بفتح ميم (مَرْضَاة) مصدرٌ ميميُّ بمعنى الرِّضا، وعند أبي ذرِّ: (مَرْضاه) بكَتْب التَّاء هاء، وفي الفرع وأصله: (يبتغون) في الموضعين بموحَّدةِ بعدها فوقيَّة ثم غين معجمة، أي: من الابتغاء، فالشَّكُ إنَّما هو في «بها» أو «بذلك» وفي غيره: (يتَّبِعون بها» بتقديم المثنَّاة مشدَّدةً وكسر فالشَّكُ إنَّما هو في «بها» أو «بذلك» وفي غيره: (يتَّبِعون بها» بتقديم المثنَّاة مشدَّدةً وكسر فالموحَّدة وبالعين المهملة من الاتِّباع، «أو يبتغون بذلك» –بالغين المعجمة – من الابتغاء. الموحَدة وبالعين المهملة من الاتِّباع، «أو يبتغون بذلك» –بالغين المعجمة – من الابتغاء.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الفضائل» والنَّسائيُّ في «عِشرة النِّساء».

۳۳۸/۶

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجّاج قال: (حَدَّثَنَا/ جَعْفَرُ ابْنُ إِيَاسٍ) (١) بكسر الهمزة وتخفيف الياء كالسّابق، هو ابن أبي وَحْشيَة (قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبُيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِلَمُّ) أَنَّه (قَالَ: أَهْدَتُ أُمْ حُفَيْدِ) بالحاء المهملة المضمومة والفاء المفتوحة آخرُه مهملة مُصَعَّرًا، واسمها: هُرَيْلَة - تصغير هَزْلة - بالزَّاي، وهي أخت أمّ المؤمنين ميمونة و(خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ مِنَاسْطِيمُ أَقِطًا) بفتح الهمزة وكسر القاف بعدها طاء مهملة: لبنًا مجفّفًا (وَسَمْنَا وَأَضُبَّا (١)) بفتح الهمزة وضم الضّاد المعجمة وتشديد الموحَّدة، جمعُ ضَبُّ بفتح الضاد، وللحَمُّوبي والمُستملي: «وضبًا» على الإفراد: دُويْبَةٌ لا تشرب الماء، وتعيش سبع مئة سنة فصاعدًا، ويقال: إنَّها تبول في كلِّ أربعين يومًا قطرةً، ولا يسقط لها سِنُّ (فَأَكَلَ النَّبِيُ مِنَاسْطِيمُ مِنَ الأَقِطِ وَالسَّمْنِ، وَتَرَكَ الضَّبُّ) ولأبي ذرِّ: «وترك الأَضُبُ» بلفظ الجمع (تَقَذُرًا) بالقاف والذَّال المعجمة، والنَّصب على التَّعليل، أي: لأجل التَّقَذُر، أي: كراهة (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأُكِلَ ) أي: الضَّبُ (عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْطِيمُ مِنَ أَكُلَ الضَّبُ (عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْطِيمُ ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أُكِلَ عَلَى مَائِدةِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُطِيمُ مِن أَكُلُ الضَّبُ ، لأنَّه عافه، لا لأنَّه حرَّمه، فأكلُ الضَّبُ حلالٌ. انتهى.

ومباحث الحديث تأتي في «الأطعمة» [ح:٥٤٠٢] إن شاء الله تعالى، ومطابقة الحديث لما تُرْجِم له في قوله: «فأكل النَّبيُّ مِنَالله عِلى الأَقِط والسَّمن» لأنَّ أكله دليلٌ على قَبول الهديَّة.

وهذا الحديث أخرجه المؤلّف أيضًا في «الأطعمة» [ح: ٥٦٨٩] و «الاعتصام» [ح: ٧٣٥٨] ، ومسلمٌ في «الذبائح»، وأبو داود في «الأطعمة»، والنّسائي في «الصّيد».

٢٥٧٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ يَهُ عَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُمِيمُ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ، أَهَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ ؟ فَإِنْ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ يَاكُوا، وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ، ضَرَبَ بِيَدِهِ مِنَاشَمِيمُ فَأَكُلَ مَعَهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدّثني» بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ) الحِزاميُّ -بالحاء

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): هو اسمُ أبي وحشيَّة.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): الضَّبُّ: دويبةٌ لا تشرب الماء، وتعيش سبع مئة سنة وصاعدًا، ويقالُ: إنَّها تبول في كلِّ أربعين يومًا قطرةً، ولا يسقط لها سنَّ.

المهملة والزَّاي - الأَسَديُّ، ولأبي ذرِّ: «ابن مُنذر» بدون الألف واللَّام، قال: (حَدَّثَنَا مَعْنَ) هو ابن عيسى بن يحيى (۱) القرَّاز (۱) المدنيُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بَنُ طَهْمَانَ) بفتح الطَّاء المهملة وسكون الهاء، الخُراسانيُ أحد الأئمّة، وثقه ابن مَعبن والجمهور، وتُكلِّم فيه بالإرجاء، وقد ذكر الحاكم أنَّه رجع عنه (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِبَادٍ) القُرُشيُّ الجُمَحِيِّ مولى آل عثمان بن مظعون المدنيُّ ، سكنَ البصرة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهُنِّ) أنَّه (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ بِنَاسُهِمُ عثمان بن مظعون المدنيُّ ، سكنَ البصرة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة بِهُنِّ) أنَّه (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ بِنَاسُهِمُ اللهِ مِنَاسُهُمُ عن محمَّد بن زياد: «من غير أهله» إذا أُتِي يِطَعَامٍ) زاد أحمد وابن حِبًان من طريق حمَّاد بن سَلَمَة عن محمَّد بن زياد: «من غير أهله» (سَأَلَ عَنْهُ أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ ؟) بالرَّفع فيهما على الخبر، أي: هذا، ويجوز النَّصب بتقدير: أجئتم به هديَّة أم صدقةٌ ؟ (فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ) بالرَّفع (قَالَ لأَصْحَابِهِ: كُلُوا، وَلَمْ يَأْكُلُ) لأنَّها حرامٌ عليه (وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ) بالرَّفع (ضَرَبَ بِيَدِهِ) أي: شَرَع في الأكل مسرعًا (مِنَاسُعِيمُ) ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «وإن قيل: هديَّة...» إلى وسقطت: التَّصلية لأبي ذرِّ (فَأَكَلَ مَعَهُمُ) ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «وإن قيل: هديَّة...» إلى آخره، لأنَّ أكله معهم يدلُ على قَبول الهديَّة.

٢٥٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا خُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ سِلَّةِ قَالَ: الْهُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشددة، ابن عثمان العبديُّ البصريُّ أبو بكر بُنْدار قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو محمَّد بن جعفر الهُذَليُ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ قَتَادَةً) بن دعامة (عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ بِلَيْمَ) أَنَّه البصريُّ قال: أُتِيَ النَّبِيُ مِنْ الشَّعِيمُ بِلَحْمٍ) فسأل عنه (فَقِيلَ: تُصُدِّقَ) به (عَلَى بَرِيرَةً، قَالَ: هُو لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ) أي: حيث أهدته بريرة لنا، لأنَّ الصَّدقةُ يَسُوْغَ للفقير التَّصرُف فيها بالبيع وغيره، كتصرف سائر الملَّك في أملاكهم.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الزُّهد» [ح:٦٤٥٢]، ومسلمٌ في «الزَّكاة»، وأخرجه أيضًا أبو داود والنَّسائيُ.

<sup>(</sup>۱) في (ص): «يحيى بن عيسى» وهو خطأً.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «القَزَّاز» بفتح القاف وشدِّ الزَّاي الأولى.

٢٥٧٨ - حَدَّفَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّفَنَا غُنْدَرّ: حَدَّفَنَا شُغْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَجُّ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِي بَرِيرَةَ، وَأَنَّهُمُ اشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذْكِر لِلنَّبِيِّ مِنَاسَّمِيمِم، عَنْ عَائِشَةَ رَجُ الشُتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَأُهْدِي لَهَا لَحْمٌ، لِلنَّبِيِّ مِنَاسَمِيمِم، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسَمِيمِم، وَالشَّيرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَأُهْدِي لَهَا لَحْمٌ، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسَمِيمِم: مَا هَذَا؟ قُلْتُ: تُصُدِّقَ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُو لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّة». وَخُيْرَتْ بَرِيرَة. قَالَ النَّبِيُ مِنَاسَمِيمِم: وَوْجِهَا حُرُّ أَوْ عَبْدٌ؟ قَالَ شُعْبَةُ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ زَوْجِهَا، قَالَ: لَا أَدْرِي أَحُرُّ أَمْ عَبْدٌ؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ) هو العبديُّ السَّابق، قال: (حَدَّثَنَا شُغبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ) بن محمَّد بن أبي بكر الصَّدِّيق التَّيميُّ الفقيه أبي محمَّد، المدنيُّ الإمامِ، وُلِدَ في حياة عائشة بيُّنَ (قَالَ) أي: شُغبَة: (سَمِغتُهُ) أي: الحديث الآتي إن شاء الله تعالى (مِنْهُ) أي: من عبد الرَّحمن (عَنِ القَاسِمِ) أبيه (عَنْ عَائِشَة بِلُنَّةِ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةً) من أهلها (وَأَنَّهُمُ الشَّتَرَطُوا) على عائشة أبيه (وَلاَءَهَا/ فَذُكِرَ) بضمَّ المعجمة مبنيًّا للمفعول، أي: ذُكر ما اشترطوه على عائشة (لِلنَّبِيُّ مِنَاسُهِمِ عَنْ المَعْمِلُ المَنْعِيمِ الْمَعْمِلُ الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) ومباحثُ هذا سبقت مرَّات [ح:٢٥٦،٢١٦٨].

(وَأُهْدِي) بِضِمِّ الهمزة (لَهَا) أي: لبريرة (لَحْمٌ) وفي نسخة: «وأَهْدت لها لحمًا» (فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسَّهِ مِنَا لَمْ عُولَا ، زاد في نسخة: «به» (عَلَى بَرِيرة) ولأبي ذرَّ بِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَلَهِ المَعْدَى المَعْدَى المَعْدَة العَلَى العَيْن ، وعلى المَقْفة لا على العَيْن ، وعلى الرَّواية الأولى يكون السَّوال والجواب من قوله مِنَاسَّهِ مِنَاسَة مِنْ الصَّفة لا على العَيْن ، وعلى الرِّواية الأولى يكون السَّوال والجواب من قوله مِنَاسَّهِ مِنَاسَة مِنْ الصَّفة لا على العَيْن ، وعلى الرِّواية الأولى يكون السَّوال والجواب من قوله مِنَاسَّهِ مِنَاسَة مِنْ أَلْ وَخُمِّرَ أَوْ عَبْدٌ ؟ قَالَ شُعْبَة ) بن الحجَّاج : (سَأَلْتُ ) وفي نسخة : «ثمَّ الرَّوجُهَا) مغيثُ (حُرُّ أَوْ عَبْدٌ ؟ قَالَ شُعْبَة ) بن الحجَّاج : (سَأَلْتُ ) وفي نسخة : «ثمَّ سألت» (عَبْدَ الرَّحْمَنِ) بن القاسم (عَنْ زَوْجِهَا، قَالَ: لَا أَدْرِي أَحُرُّ أَمْ عَبْدٌ ؟) بهمزة الاستفهام وبالميم بعد الهمزة الأخرى، ولأبي ذرِّ : «أو عبد» والمشهور وهو قول مالك والشَّافعيِّ : أنَّه عبدٌ، وخالف أهلُ العراق فقالوا: إنَّه كان حرًّا.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «العتق» و «الزكاة بقصد الهديَّة»(١)، والنَّسائيُ في «البيوع» و «الفرائض» (والطَّلاق) و «الشُروط».

٢٥٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدِ الحَدَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيْ مِنَ الشَّادِ عَلَى عَاثِشَةَ بِيُّ فَقَالَ لَهَا: «عِنْدَكُمْ شَيْءً؟» قَالَتْ: لا إِلَّا شَيْءٌ بَعَثَتْ بِهِ أُمُ عَطِيَّةَ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ. قَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ) الكِسائيُ نزيلُ بغدادَ ثمَّ مكَّة، قال: (أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الطَّحَان الواسِطيُ (عَنْ خَالِدِ الحَدَّاءِ) بالحاء المهملة والذَّال المعجمة (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمَّ عَطِيَّةً) نُسَيبة الأنصاريَّة أَنَّها (قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُ مِنَاسَعِهِ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمَّ عَطِيَّةً) نُسَيبة الأنصاريَّة أَنَّها (قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُ مِنَاسَعِهِ عَلَى عَلَى عَائِشَةَ بِنُّيُ فَقَالَ لَهَا: عِنْدَكُمْ) ولأبي ذرِّ: «أَعِندكم» بإثبات همزة الاستفهام (شَيْءٌ؟ قَالَتْ) عائشة: (لا) شيء (إلَّا شَيْءٌ بَعَثَتْ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةً مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ) بفتح (١٠) الموحَّدة وسكون المثلَّثة وتاء الخطاب، ولأبي ذرِّ: «بُعِثَت» بضم الموحَّدة مبنيًا للمفعول (١٠). الموحَّدة وسكون المثلَّثة وتاء الخطاب، ولأبي ذرِّ: «بُعِثَت» بضم الموحَّدة مبنيًا للمفعول (١٠). قال في «الفتح»: وهو الصَّواب (قَالَ) بَهَالِسِّة اللهمة، وله على الزَّمان والمكان، أي: صارت والنَّه بالتقالها من الصَّدقة إلى الهديَّة.

وهذا الحديث قد مرّ في «باب إذا تحوّلت الصَّدقة» من «كتاب الزّكاة» [ح: ١٤٩٤].

### ٨ - بابُ مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ، وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضِ

(بابُ مَنْ أَهْدَى) شيئًا (إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى) أي: قصد (بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْض).

٢٥٨٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللْمُ اللللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللِّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللللِّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللّهُ اللللللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ ال

<sup>(</sup>١) لا يوجد في مطبوع مسلم كتاب بهذا العنوان، وهو بالعنوان العام «الزكاة».

<sup>(</sup>٢) في (ج): «بضم الموحدة»، وفي هامشها: «كذا بخطُّه، وصوابه: بفتح».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قوله: «ولأبي ذرِّ: بُعِث» وقوله: «وللحمُّويي والمستملي أنَّه» كذا بخطُّه، والَّذي في «الفرع» المعوَّلِ عليه عكسُ ما في خطَّه، سبق نظر.

وهذا الحديث أورده هنا مختصرًا، وأورده في «فضائل عائشة» مطوَّلًا [ح: ٣٧٧٥]، وأخرجه التِّرمذيُّ في «المناقب».

7011 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ يُرِي اَنَّ بِسَاءَ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْطِيمُ كُنَّ حِزْبَيْنِ فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةَ وَحَفْصَةُ وَصَفِيّةٌ وَسَوْدَةُ، وَالحِزْبُ الآخَرُ أُمُّ سَلَمَة وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْطِيمُ وَكَانَ المُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْطِيمُ عَائِشَةً، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسْطِيمُ أَخْرَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْطِيمُ أَخْرَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْطِيمُ أَخْرَهَا فَعَلْمَ عَلِيشَةً ، فَكُلَّمَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْطِيمُ أَخْرَهَا فَيَقُولُ: مَنْ أَوَادَ أَنْ يُهُدِي إِلَى رَسُولُ اللهِ مِنَاسْطِيمُ أَخْرَهَا وَعَلَيْمَ ، فَكُلَّمَ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ اللهِ مِنَاسْطِيمُ مَدِيَّةً فَلُيْهِ وِ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ نِسَائِهِ ، فَكَلَّمَتُهُ أُمُّ سَلَمَةً بِمَا قُلْنَ ، فَلَمْ يَقُلُ لَهَا رَسُولُ اللهِ مِنَاسْطِيمُ هَدِيَّةً فَلْهُ هِ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ نِسَائِهِ ، فَكَلَّمَتُهُ أُمُّ سَلَمَةً بِمَا قُلْنَ ، فَلَمْ يَقُلُ لَهَا مَنْ مَنْ الْلَهُ الْمَالُغُ اللهَا مَنْ الْلَهُ الْعَلْ لَهَا أَوْمُ لِلهَا أَوْمُ لَهُا أَلَهُ الْمَعْلِمُ الْلَهُ الْمَالُ اللهِ مِنْ الْمَالُ اللهِ مِنْ الْمُولُ اللهِ مِنْ الْمُعْلِمُ فَكُلُ لَهَا أَنْ يَعْدُ اللهُ الْمَدُلُ فِي فِنْ الْمَلْ فِي بِنْتَ أَيْهُ الْمُؤْلُ : الْوَحْقِ الْمُولُ اللهِ مِنَاشِعِيمُ فَأَرْسِلَتُ إِلَيْهُ الْمَلْ الْمَلْ فِي بِنْتَ أَيْمِ الْمُولُ اللهِ مِنْ الْمُعْلِمُ فَأَرْسِلَتُ إِلَى اللهِ مِنْ الْمُعْلِمُ فَأَنْ مَوْمُ الْمُلْ فَي بِنْ الْمَالُ فِي بِنْتَ أَيْمُ الْمُعْلِمُ فَأَرْسِلَتُ الْمُنْ الْمُلْ الْمُلْ فَالْمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْلُ : الْوَحْمِ الْمُؤْلُ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ فَالْمُ الْمُؤْلُ : الْوَلْمُ الْمُؤْلُ الْمُلْ الْمُلْ فَا فَالْمُ الْمُلْ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ : الْمُؤْلُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْلُ الْمُؤْلُ : الْمُؤْلُ : الْمُعْلِمُ الْمُلْفُ الْمُؤْلُ الْمُعْلِمُ اللهُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْم

<sup>(</sup>١) زيد في (ص): "بهنَّ".

فَأَرْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشِ، فَأَتَنْهُ فَأَغْلَظَتْ، وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللهَ العَدْلَ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا، حَتَّى تَنَاوَلَتْ عَاثِشَةَ وَهْىَ قَاعِدَةً، فَسَبَّتْهَا حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ للهُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ؟ قَالَ: فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَتَتْهَا. قَالَتْ: فَنَظَرَ النَّبِي مِنَاسْهِ عِمْ إِلَى عَائِشَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرِ». قَالَ البُخَارِيُّ: الكَلَامُ الأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ يُذْكَرُ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ: عَنْ هِشَام، عَنْ عُزُوةَ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ، وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَرَجُلٍ مِنَ المَوَالِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَادِثِ بْنِ هِشَامٍ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنْ الْمُعِيِّمُ فَاسْنَأْذَنَتْ فَاطِمَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويْس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَخِي) أبو بكر عبد الحميد ابن أبي أُويْسِ (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن بلال (عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ اللّ رَسُولِ اللهِ مِنَاسِّمِيْ مُنَّ حِزْبَيْن) بكسر الحاء المهملة وسكون الزَّاي، تثنية حزب، أي: طائفتين (فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ) بنت أبي بكر (وَحَفْصَةُ) بنت عمرَ (وَصَفِيَّةُ) بنت حُيَى (وَسَوْدَةُ) بنت زمعةً (وَالحِزْبُ الآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ) بنت أبى أميَّةَ (وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ صِنَاسَهِ عِلَى زينبُ / بنت جحش، ٣٤٠/٤ وميمونةُ بنت الحارث، وأمُّ حبيبةَ بنت أبي سفيان، وجويرية بنت الحارث (وَكَانَ المُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللهِ صَنَ الشِّهِ مِنَ السَّمِيهُ مَ عَائِشَةً) بضمِّ الحاء (فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةٌ يُريدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ الشِّيهِ مِ أَخَّرَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشِّيهِ مِ فِي بَيْتِ عَائِشَةً) يوم نوبتها (بَعَثَ صَاحِبُ الهَدِيَّةِ إِلَى) ولأبى ذرِّ: «بها إلى» (رَسُولِ اللهِ صَلَاسَطِيم في بَيْتِ عَائِشَة، فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِي رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّه ويُكْسَر اللَّقاء السَّاكنين وبالرَّفع (فَيَقُولُ) تفسيرٌ لـ (يكلِّم) (مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ) بضمَّ الياء مِنْ «أهدى» (إلَى رَسُولِ اللهِ صِنَى الشِّرِيمُ هَدِيَّةً فَلْيُهْدِهِ) بضمِّ الياء وتذكير الضَّمير، أي: الشَّيء المُهْدى، وللحَمُّويي والمُستملى: «فلْيُهْدِها» أي: الهديَّة (إِلَيهِ) وقال الحافظ ابن حَجَر: «فلْيُهْدِ» في رواية الكُشْمِيهَنِيّ، بحذف الضَّمير. انتهى. وهو الَّذي في النُّسخة المقروءة على الميدوميّ (حَيْثُ كَانَ) بَالِطِّه وَالِمَا (مِنْ نِسَائِهِ) ولغير أبي ذرّ : «مِنْ بيوت نسائه» (فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ) لها (فَلَمْ يَقُلْ لَهَا) بَلِيطِهِ السَّمُ (شَيْئًا. فَسَأَلْنَهَا) عمَّا أجابها (فَقَالَتْ) أَمُّ سَلَمَة: (مَا قَالَ لِي شَيْئًا. فَقُلْنَ لَهَا: فَكَلِّمِيهِ) بالفاء، ولأبى ذرِّ: «كَلِّميه» (قَالَتْ) أي: عائشة، وفي نسخة: «قال»:

(فَكَلَّمَنَهُ) أي: أَمُّ سَلَمَة (١) (حِينَ دَارَ إِلَيْهَا) أي: يومَ نَوبتها (أَيْضًا، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا فَكَلَّمَتُهُ فَقَالَ لَهَا: فَقَالَتُ عَلَيْهِ حَتَّى يُكَلِّمُكِ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتُهُ فَقَالَ لَهَا: لَا تُؤْذِينِي فِي عَاشِشَةً) لفظة (فِي) للتَّعليل، كقوله تعالى: ﴿ فَذَلِكُنَّ (١) اللّهِ كُنْتَنَى فِيهِ ﴾ [بوسف: ٢٦] (فَإِنَّ اللّهُ حِي لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ الْمَرَأَةِ إِلّا عَائِشَةً قَالَتُ) أي: أَمُّ سَلَمَة (فَقُلْتُ) وفي نسخة: (فَإِلَتَ اللهُ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ مُثَمَّ إِنَّهُنَّ ) أي: (اللهُ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ مُثَمَّ إِنَّهُنَّ ) أي: أَمُّ سَلَمَة (فَقُلْتُ ) وفي نسخة: (فقالت أَمُّ سَلَمَة (مَنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ مُنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ مُنْ أَنَهُنَّ ) أي: طلبن (فَاطِمَةُ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عَلَى اللهُ مِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: عائشة؛ كذا بخطِّه.

<sup>(</sup>١) في (ج): ((فذلك))، وفي هامشها: كذا بخطِّه، والتِّلاوة: ﴿مَنَالِكُنَّ ﴾.

<sup>(</sup>٣) قوله: «فقلت، وفي نسخة... أم سلمة»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٤) «المؤمنين»: مثبتٌ من (س).

<sup>(</sup>٥) في (س): «فأرسلن».

<sup>(</sup>٦) زيد في (ص): «فاطمة».

<sup>(</sup>٧) ﴿قال في الفتح»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٨) هنا انتهى السَّقط من (د)، وقد بدأ في الصفحة (٢١٥).

<sup>(</sup>٩) في هامش (ج): بخطُّه: «لأنَّه» سبق قلم.

<sup>(</sup>۱۰) في (ص): (في).

<sup>(</sup>١١) في هامش (ج): في (ج): "الَّذي"، وفي هامشها: كذا بخطُّه، وصوابه: "الَّتي".

"أهي التي وَلِيَت ذلك" قالت: نعم (فقال: يَا بُنَيَّةُ أَلَا تُحِبِّينَ مَا أُحِبُ؟ قَالَتْ: بَلَى) زاد مسلم: قال: "فأحبِّي هذه" أي: عائشة (فَرَجَعَتْ) فاطمة (إلَيْهِنَّ فَأَخْبَرَتْهُنَّ) بالَّذي قاله (فَقُلْنَ: الْرَجِعِي إلَيْهِ، فَأَبَتْ) فاطمة (أنْ تَرْجِعَ) إليه (فَأَرْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشِ، فَأَتَنْهُ) بَالِيَّمْ النَّهُ الْجَعْلِيْ النِّهُ العَدْلُ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةً) بضم (فَأَغْلَظَتْ) في كلامها (وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ (١) الله العَدْلُ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةً) بضم القاف، وبعد الحاء المهملة ألفٌ ففاءٌ فهاء تأنيثٍ، هو والد أبي بكر الصِّدِين، واسمه عثمان بيُّلَةُ (فَرَفَعَتْ) زينب (صَوْتَهَا، حَتَّى تَنَاوَلَتْ عَائِشَةً) أي: منها (وَهِي قَاعِدَةٌ) جملةً اسميَّة (فَسَبَنْهَا) أي: سبَّت زينبُ عائشة بِنُهُ (حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللهِ بِهَا شَعِيمُ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ؟) بحذف أي: سبَّت زينبُ عائشة وَقَالَ: إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ) أي: إنَّها شريفة عاقلة عارفة كأبيها، وكأنَّه مِنْ الله عَلْ أَلْكِي عَائِشَة وَقَالَ: إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ) أي: إنَّها شريفة عاقلة عارفة كأبيها، وكأنَّه مِنْ الله عائشة وقَالَ: إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ) أي: إنَّها شريفة عاقلة عارفة كأبيها، وكأنَّه مِنْ الله عالم أشار إلى أنَّ أبا بكر كان عالمًا بمناقب مُضَر ومثالِبِها، فلا يستغربُ من بنته تلقي ذلك عنه:

#### ..... ومَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

والولد سرُّ أبيه، قال المهلَّب في الحديث: إنَّه لا حرج على الرَّجل/ في إيثار بعض نسائه بالتُّحف والطُّرف() في المآكل، واعترضه ابن المُنيِّر: بأنَّه لا دلالة في الحديث على ذلك، وإنَّما النَّاس كانوا يفعلون ذلك، والزَّوج وإن كان مخاطبًا بالعدل بين نسائه فالمهدون الأجانب ليس أحدهم مخاطبًا بذلك، فلهذا لم يتقدَّم بَايُسِيَّة إلى النَّاس بشيء من (٢) ذلك، وأيضًا فليس من مكارم الأخلاق أن يتعرَّض الرَّجل إلى النَّاس بمثل ذلك لِما فيه من التَّعرُّض لطلب الهديَّة، ولا يقال: إنَّه بَايُسِيَّة إليَّه ملَّل الهديَّة فيملكها، فيلزم التَّخصيص من قِبَله، لأنَّا نقول: المُهْدي لأجل عائشة كأنَّه ملَّك الهديَّة بشرط تخصيص عائشة، والتَّمليك يُتَّبع فيه تحجير المالك، مع أنَّ الَّذي يظهر أنَّه بَاللِشِّة إلى النسركهنَّ في ذلك، وإنَّما وقعت المنافسة لكون العطيَّة تصل إليهنَّ من بيت عائشة، ولا يلزم في ذلك تسوية.

 <sup>(</sup>١) في (ص): «يناشدنك».

<sup>(</sup>٢) في (د) و(ص): «الطُّرَف». وفي هامش (ج): «الطُّرَف» ما يُستطرَف، أي: يُستملَح، والجمعُ "طُرَف» مثل: «غُرُفة وغُرَف». «مصباح».

<sup>(</sup>٣) في غير (ص): «في».

ورواة هذا الحديث كلُّهم مدنيُّون، وفيه: رواية الأخ عن أخيه، والابن عن أبيه، ولمَّا تصرَّف الرُّواة في حديث الباب بالزِّيادة والنَّقص حتَّى إنَّ منهم من جعله ثلاثة أحاديث (قَالَ البُخَارِيُّ: الكَلَّامُ الأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ، يُذْكَرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ رَجُلٍ) لم يُسَمَّ (عَنِ ١٢٥٢/٣٥ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم/ (عَنْ مُحَمَّدِ بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن الحارث بن هشام عن عائشة، وتُغْتَفر جهالة الراوي في الشُّواهد والمتابعات (وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ) يحيى(١) بن أبي زكريًّا الغَسَّاني، سكَن واسطًا(١) (عَنْ هِشَام، عَنْ عُرْوَةً: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةً) ﴿ وَعَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة (عَنْ رَجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ وَرَجُلِ مِنَ المَوَالِي) لم يُسَمَّيا (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ) أنَّه قال: (قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنَاسْعِيمِم، فَاسْتَأْذَنَتْ فَاطِمَةُ) الحديثَ. قال الحافظ ابن حجر في «تغليق التَّعليق»(٣) من المقدِّمة: روايةُ هشام عن رجل، وروايةُ أبي مروان عن هشام، لم أجدهما.

٩ - بابُ مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الهَدِيَّةِ

(بابُ مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الهَدِيَّةِ).

٢٥٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاوَلَنِي طِيبًا، قَالَ: كَانَ أَنسٌ ﴿ اللَّهِ لَا يَرُدُ الطّيبَ. قَالَ: وَزَعَمَ أَنسٌ 

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) عبد الله بن عَمْرو بن أبي الحجَّاج المِنْقَرِيُّ المُقْعَد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارثِ) بن سعيدِ قال: (حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ) بفتح العين المهملة وسكون الزَّاي وفتح الرَّاء (الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ المثلَّثة وتخفيف الميم، ابن أنس قاضي البصرة (قَالَ) أي: عَزْرَة: (دَخَلْتُ عَلَيْهِ) أي: على ثُمَامة (فَنَاوَلَنِي طِيبًا) و(قَالَ:

<sup>(</sup>١) في (ص): «محمَّد» وهو خطأ.

<sup>(</sup>٢) في (ج): «واسطَ» وفي هامشها: «كذا بخطُّه غير مصروف، قال النَّوويُّ: مصروف؛ كذا سُمِع من العرب، وفي «البارع»: هو مصروف؛ لأنَّه منكَّر، أرادوا بلدًا واسطًا». «ترتيب».

<sup>(</sup>٣) مراده الفصل الرابع من المقدمة «هُدى السَّاري» الذي قال في آخره: بهذا مختصر جعلته كالعنوان لكتابي «تغليق التعليق...»، وبهامش نسخة الظاهرية بخط البرهان البقاعي: «قال: ويسمى التشويق إلى تغليق التعليق، وراجع عبارته هناك ففيها لطائف.

كَانَ أَنَسٌ ﴿ إِنَّ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ، قَالَ: وَزَعَمَ) أي: قال (أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ الشَّعِيام كَانَ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ)(١) لأنَّه ملازم لمناجاة الملائكة ، كذا قاله ابن بَطَّال ، ومفهومُه : أنَّه من خصائصه وليس كذلك، وقد اقتدى به أنس في ذلك(١)، والحكمة في ذلك: ما في حديث أبي هريرة بإسناد صحيح عند أبي داودَ والنسائيِّ مرفوعًا: «مَنْ عُرضَ عليه طيبٌ فلا يردَّه فإنَّه خفيف المحمل طيِّب الرَّائحة» وعند التِّرمذيِّ بإسنادٍ حسنِ من حديث ابن عمرَ مرفوعًا: «ثلاثةٌ لا تُرَدُّ: الوسائد، والدُّهن واللَّبن » قال التِّرمذيُّ: يعنى بالدُّهن: الطِّيب.

وحديث الباب أخرجه المؤلِّف أيضًا في «اللِّباس» [ح: ٥٩٢٩] والترمذي في «الاستئذان» في «باب ما جاء في كراهية ردّ الطيب» وقال: حسنٌ صحيحٌ ، والنّسائيُّ في «الوليمة» و «الزّينة».

## ١٠ - بابُ مَنْ رَأَى الهبَةَ الغَائِبَةَ جَائِزَةً

(بابُ مَنْ رَأَى الهبَةَ) أي: الَّتي تُوهَب، والأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «مَنْ يَرى» والأبي ذرِّ: «أَنَّ الهبة» (الغَائِبَةَ جَائِزَةً) نَصْبٌ مفعولٌ ثانٍ لـ «رأى» ، وبالرَّفع خبرُ «إنَّ» على رواية أبي ذرِّ.

٢٥٨٣ - ٢٥٨٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْبَمَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَن ابْن شِهَابِ قَالَ: ذَكَرَ عُرْوَهُ أَنَّ المِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ ﴿ إِنَّهُ وَمَرْوَانَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ مِنَى السَّعِيَّ لَم حِينَ جَاءَهُ وَفَلَّهُ هَوَاذِنَ قَامَ فِ النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُوْنَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا». فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا لَكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمَّد بن سالم بن أبي مريم الجُمَحِيُّ بالولاء قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمامُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقَيْلٌ) بضمِّ العين، ابن خالد بن عَقيل -بالفتح- الأَيْلِيُّ -بفتح الهمزة وسكون التَّحتيَّة - الأمويُّ مولاهم (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: ذَكَرَ عُرْوَةً) بن الزُّبَيْر (أَنَّ المِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ إِنَّامُ وَمَرْوَانَ) بِنَ الحَكَمِ (أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ/ مِنَاسُهِ يُمْ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ) زاد في «الوكالة»: ٢٥٥١/٣٠ «مسلمين، فسألوه أن يردَّ إليهم أموالهم وسبيهم» [ح: ٢٦٠٧] (قَامَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا

<sup>(</sup>١) قوله: «قال: وزعم... الطيب»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) «في ذلك»: سقط من (ص).

هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُوْنَا) حال كونهم (تَاثِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ ٣٤٢/٤ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ/ يُطَيِّبَ ذَلِكَ)(١) بضمّ الياء وفتح الطّاء وتشديد الياء، أي: مَنْ أحبَّ أن يُطَيِّب(١) نفسه بدفع السَّبي إلى هوازن (فَلْيَفْعَلْ) جوابُ «مَنْ» المتضمَّنة معنى الشَّرْط (وَمَنْ أَحَبُّ) أي: منكم (أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ) أي: نصيبه من السَّبي (حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ) أي: عِوَضَه (مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَينا) بضمّ الياء وكسر الفاء مِنْ «أفاء» أي: يرجع إلينا من أموال الكفَّار، وجوابُ الشَّرط «فليفعل» وحُذِفَ هنا في هذه (٣) الطَّريق (فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا لَكَ) زاد في «العِتق» [ح: ٣١٣١] «ذلك» وقد سبق فيه أنَّ هذه الرِّواية مرسَلةٌ ، لأنَّ مروانَ لا صُحبة له، والمسور لم يحضر القصّة، ومراد المؤلّف منه هنا قوله صنى شعير عم: «وإنّي رأيت أن أردَّ إليهم سبيهم، فمن أحبُّ منكم أن يطيِّب ذلك(١) فليفعل) مع قولهم: طيَّبنا(٥) لك، ففيه: أنَّهم وهبوا(١) ما غنموه من السَّبي قبل أن يُقسَم (٧)، وذلك في معنى الغائب، وتركهم إيَّاه في معنى الهِبة، كذا قرَّره في «فتح الباري»، وفيه من التعشُّف ما لا يخفى، وإطلاق التَّرك على الهبة بعيدٌ، وزعم ابن بطَّال: أنَّ فيه دليلًا على أنَّ للسُّلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف، وتعقَّبه ابن المُنيِّر بأنَّه لا دليل فيه على ذلك، بل في نفس الحديث أنَّه مِنْ الشَّمْدِيام لم يفعل ذلك إلَّا بعد تطييب(٨) نفوس المالكِين، ولا يُسَوَّغ للسُّلطان نقل أملاك النَّاس، وكلُّ أحد أحقُّ بماله، وتعقَّبه ابن الدَّمامِينيِّ من المالكيَّة فقال: لنا في المذهب صورة ينقل فيها السُّلطان ملك الإنسان عنه جبرًا، كدار ملاصقة للجامع الذي احتيج إلى توسعته وغير ذلك، لكنَّه لا(٩) يُنْقَل إلَّا بالثَّمن، قال: وهو وارد على عموم كلامه.

<sup>(</sup>١) في (ص): ﴿بذلك﴾.

<sup>(</sup>۲) في (ص): «تطيب».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «هذا».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «بذلك».

<sup>(</sup>٥) في (د): الطبناا.

<sup>(</sup>٦) زيد في (د): (له).

<sup>(</sup>٧) في (د): «يُسهم».

<sup>(</sup>٨) في (ص): الطيبا.

<sup>(</sup>٩) في (ص): الما.

وهذا الحديث قطعة من حديث سبق(١) في «العتق» [ح: ٣١٣١].

## ١١ - بابُ المُكَافَأَةِ فِي الهِبَةِ

(بابُ المُكَافَأَةِ فِي الهِبَةِ) بالهمزة، وقد تُتْرَك، مفاعلة بمعنى: المقابلة، وللكُشْمِيهَنيّ: «الهديّة» بالدّال المهملة بدل «الهِبَة» بالموحّدة.

٢٥٨٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاثِشَةَ ﴿ اللهُ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيْ مَ فَجَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيْ مُ لَا يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاثِشَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي (٢) إسحاقَ السَّبِيعي (٣)، بفتح (٤) السِّين المهملة وكسر الباء (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوة بن الزُّبَير (عَنْ عَائِشَةَ بَرُتِيه) أنَّها (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَعِيمُ يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْها) أي: يعطي الذي يهدي له بدلها. واستدلَّ به بعض المالكيَّة على وجوب الثَّواب على الهديَّة إذا أَطْلَق، وكان ممَّن يطلب مثله النُّواب على الهديَّة إذا أَطْلَق، وكان ممَّن يطلب مثله النُّواب كالفقير للغنيِّ، بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى، ووجه الدَّلالة منه: مواظبتُه مِنَاشِعِيمُ على ذلك (٥) ، ومذهبُ الشَّافعيَّة لا يجب بمطلق الهبة والهديَّة، إذ لا يقتضيه اللَّفظ ولا العادة، و٣/١٥١ ولو وقع ذلك من الأدنى إلى الأعلى، كما في إعارته له إلحاقًا للأعيان بالمنافع، فإن أثابه المتَّهب على ذلك، فهبةُ مبتدأةٌ، وإذا قيَّدها المتعاقدان (١٠) بثوابٍ معلوم لا مجهول، صحَّ العقد بيعًا نظرًا للمعنى، فإنَّه معاوضةُ مالِ بمال معلوم كالبيع، بخلاف ما إذا قيَّداها بمجهول، لا يصحُ لتعذُره بيعًا وهبة. نعم، المكافأة على الهديَّة والهبة مستحبَّةٌ اقتداءً به مِنَاشِهِ عَلَى المكافأة على الهديَّة والهبة مستحبَّةٌ اقتداءً به مِنَاشِهِ عَلى المكافأة على الهديَّة والهبة مستحبَةٌ اقتداءً به مِنَاشِهِ عَلَى المكافأة على الهديَّة والهبة مستحبَةٌ اقتداءً به مِنَاشِهِ عَلَى المكافأة على الهديَّة والهبة مستحبَةٌ اقتداءً به مِنَاشِهِ عَلى المكافأة على الهديَّة والهبة مستحبَةً اقتداءً به مِنَاشِهُ عَلَى المكافأة على الهديَّة والهبة مستحبَةً اقتداءً به مِنَاشَهُ عَلَى المكافأة على الهديَّة والهبة عمد على الهديَّة على الهديَّة والهبة على الهديَّة والهبة على الهديَّة على الهديَّة والهبة على الهديَّة على الهديَّة والهبة على الهديَّة والهبة على الهديَّة على الهديَّة والهبة والهبة والهبة على الهديَّة والهبة على الهديَّة والهبة الهديَّة والهبة والهبة والهبة

<sup>(</sup>۱) في (ص): «وارد».

<sup>(</sup>١) قوله: «أبي»: سقط من جميع النُّسخ.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): نسبة إلى السبع ، بطن من هَمْدان ، وهو السَّبع بن صَعْب بن معاوية. الترتيب».

<sup>(</sup>٤) ف (ص): «بكسر».

<sup>(</sup>٥) «على ذلك»: سقط من (ص) و (ج). وفي هامش (ج): قوله: «وقد قال البزَّار» كذا بخطِّه، وعبارة «الفتح»: وقد قال التّرمذيُّ والبزَّار، فسقط من قلمِه لفظُ: «التّرمذيِّ».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «العاقدان».

وأشار المؤلِّف بقوله: (لَمْ يَذْكُرْ وَكِيمٌ) هو ابنُ الجرَّاح، فيما وصله ابن أبي شَيْبَة (وَمُحاضِرٌ) بضمِّ الميم وكسر الضَّاد المعجمة، ابنُ المورِّع -بتشديد الرَّاء المكسورة وبالعين المهملة-الكوفيُّ (عَنْ هِشَام عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَة (عَنْ عَائِشَةَ) إلى أنَّ عيسى بن يونس تفرَّد بوصل هذا الحديث عن هشام، وقد قال التِّرمذيُّ(١) والبزَّار: لا نعرفه موصولًا إِلَّا من حديث عيسى بن يونس، وهو عند النَّاس مرسل، قال ابن حَجَر: وروايةُ مُحاضِر لم أقف عليها.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة متَّجهةً إذا أريد بلفظ الهبة معناها الأعمُّ، والحديث أخرجه أبو داود في «البيوع» والتّرمذيُّ في «البرّ».

١٢ - بابُ الهِبَةِ لِلْوَلَدِ وَإِذَا أَعْطَى بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ وَيُعْطِيَ الْآخَرِينَ مِثْلَهُ، وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِهِ مِنْ الْعَدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي العَطِيَّةِ»

وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ بَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَتَعَدَّى ، وَاشْتَرَى النَّبِيُّ مِنْ سَعِيمُ مِنْ عُمَرَ بَعِيرًا ثُمَّ أَعْطَاهُ ابْنَ عُمَرَ، وَقَالَ: «اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ».

(بابُ) حكم (الهِبَةِ لِلْوَلَدِ) من الوالد (وإِذَا أَعْطَى) الوالد (بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْتًا لَمْ يَجُزْ) له ذلك (حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ، وَيُعْطِيَ الآخَرِينَ(٢) مِثْلَهُ) وللحَمُّويي والمُستملي: «ويُعْطَى» بضمّ أوَّله وفتح ثالثِه «الآخرُ» بالإفراد والرَّفع نائبًا عن الفاعل (وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ) مبنيُّ للمفعول، والضَّمير في «عليه» للأب، أي: لا يسع الشُّهود أن يشهدوا على الأب إذا فضَّل بعض بنيه على بعض.

(وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ شَيْرِهم) فيما وصله في الباب اللَّاحق [ح: ٢٥٨٧] من حديث النُّعمان: (اعْدِلُوا ٣٤٣/٤ بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي العَطِيَّةِ) هبةً أو هديَّةً أو صدقةً ، وسقط/ لفظ «في العطيَّة» في الباب اللَّاحق (وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ) الَّتِي أعطاها لولده؟ نعم له ذلك، وكذا سائر الأصول من الجهتين، ولو مع اختلاف الدِّين من دون حكم الحاكم، سواء أقبضها الولد أم لا، غنيًّا كان أو فقيرًا، صغيرًا أو كبيرًا؛ لحديث التّرمذي والحاكم وصحَّحاه: «لا يَحِلُّ لرجل أن يعطيَ عطيَّة أو يهب هبةً فيرجع فيها إِلَّا الوالد فيما يُعطي لولده (٣)»، والوالد يشمل كلَّ الأصولِ إِنْ حُمِل اللَّفظ

<sup>(</sup>١) «التّرمذي»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) في (د): ﴿ الْأَخُرُ اللَّهُ وَالْ

<sup>(</sup>٣) في (د): ﴿ولدهِ عَذَا في سنن الترمذي والمستدرك.

على حقيقته ومجازه، وإلَّا لَحِق به بقيَّة الأصول، بجامع أنَّ لكلِّ ولادةً كما في النَّفقة (وَ) حكم (مَا يَأْكُلُ) الوالدُ (مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالمَعْرُوفِ) إذا احتاج (وَلَا يَتَعَدَّى) لكن قال ابن المُنيِّر: وفي انتزاعه من حديث الباب خفاءً، وفي حديث عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه عند الحاكم مرفوعًا: "إنَّ أطيب ما أكل الرَّجل من كسبه، وإنَّ ولده من كسبه، فكلوا من مال أولادكم».

(وَاشْتَرَى النَّبِيُّ مِنَاسُّرِيمُ) فيما وصله المؤلِّف في «كتاب البيوع» [ح: ٢١١٥] في حديث د٢٥٣/٣ طويل (مِنْ عُمَرَ) بن الخطاب (بَعِيرًا، ثُمَّ أَعْطَاهُ) أي: البعيرَ (ابْنَ عُمَرَ، وَقَالَ) بَمِلِامِّسَة الِسَّمَ: (اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ) فيه تأكيدٌ للتَّسوية بين الأولاد في الهبة، لأنَّه بَالِيقِنة النَّسَ لو سأل عمر أن يهبه لابن عمر لم يكن عدلًا بين بني عمر، فلذلك اشتراه مِنَا شَرِّعُ وهبه له.

وفيه دليل على أنَّ الأجنبيَّ يجوز له أن يخصَّ بالهبة بعضَ ولد صديقه دون بعضٍ، ولا يُعَدُّ ذلك جَورًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنيسي قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمامُ (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) الرُّهريِّ (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضمِّ الحاء المهملة، ابن عَوف (وَمُحَمَّدِ بْنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ) بفتح الموحَّدة وكسر المعجمة، ابن سعد بن ثَعْلبة بن الجُلاس - بضمِّ الجيم وتخفيف اللَّام آخره سينٌ مهملة - التَّابعيُّ (أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ) بَشِير بن سعد بن ثَعْلبة (أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاشِطِيمِ ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ) بفتح النُّون والحاء المهملة وسكون اللَّام، أي: أعطيتُ (ابْنِي هَذَا) النَّعمان (غُلَامًا) لم يُسمَّ (فَقَالَ) عَلِيْطِهُ النَّهُ (أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَ) أيا اللَّهم، أي: أعطيتُ (وثلَّه وهمزةُ «أَكلَّ» للاستفهام على طريق الاستخبار، و «كلَّ» منصوبٌ بقوله: أي: أعطيتَ (مِثْلَهُ ؟) وهمزةُ «أكلًّ» للاستفهام على طريق الاستخبار، و «كلَّ» منصوبٌ بقوله: «نحلت»، ولمسلم من رواية أبي حيَّان(۱): «فقال: أكلَّهم وهبتَ (١٠٠٠ لهم مثل هذا؟» (قَالَ: فَارْجِعْهُ) وفي «الموطَّآت» للذَّارقُطْنِيً من رواية ابن القاسم قال: لا، والله يا رسول الله (قَالَ: فَارْجِعْهُ)

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): واسمه يحيى بن سعيد بن حيَّان -بمهملة وتحتانيَّة - أبو حيَّان التَّيميُّ الكوفيُّ، ثقة عابد من السَّادسة، مات سنة ١٤٥. «تقريب».

<sup>(</sup>٢) في (ص): «فعلت».

بهمزة وصل، ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال: "فاردُدْه"، وتمسّك به مَن أوجب التّسوية في عطيّة الأولاد، وبه صرّح البخاريُّ، وهو مذهب طاوس والتَّوريِّ، وحَمل الجمهورُ الأمر على النَّدب، والنّهيَ على التّنزيه، فيُكُرَه للوالد وإن علا أَنْ يهب لأحد ولدّيه أكثر من الآخر ولو ذكرًا لئلًّا يفضي ذلك إلى العقوق، وفارق الإرث بأنَّ الوارث راضِ بما فرضَ الله له، بخلاف هذا، وبأنَّ الذَّكر والأنثى إنَّما يختلفان في الميراث بالعصوبة، أمَّا بالرَّحم المجرَّدة فهما سواء كالإخوة والأخوات من الأمِّ، والهبة للأولاد أُمِرَ بها صلة للرَّحم، بالرَّحم المجرَّدة فهما سواء كالإخوة والأخوات من الأمِّ، والهبة للأولاد أُمِرَ بها صلة للرَّحم، نعم، إن تفاوتوا حاجةً، قال ابن الرِّفعة: فليس من التَّفضيل والتَّخصيص المحذور السَّابق، وإذا ارتُكِبَ التَّفضيل المكروه(١)، فالأُولى أن يعطي الآخرين ما يحصل به العدلُ، ولو رجع جاز، بل حَكَى في "البحر»(١) استحبابَه، قال الإسنويُّ: ويتَّجه أن يكون محلُّ جوازه أو استحبابه في الزَّائد، وعن أحمد: تصحُّ التَّسوية، ويجب أن يرجع، وعنه يجوز التَّفاضل إن كان له سبب، كأن يحتاج الولد لزمانته أو دَيْنه أو نحو ذلك دون الباقين، وقال أبو يوسُف: تجب التَسوية إن قصد بالتَّفضيل الإضرار.

وفي هذا الحديث رواية الابن عن أبيه، ورواتُه كلُّهم مدنيُّون إِلَّا شيخ المؤلِّف، وأخرجه درواتُه كلُّهم مدنيُّون إِلَّا شيخ المؤلِّف، وأخرجه دره ١٢٥٥٪ أيضًا في «الهبة» [ح:٢٥٥١]، وهلم في «الفرائض»، والتَّرمذيُّ في «الأحكام»، والنَّسائيُّ في «النَّحْل»، وابن ماجه في «الأحكام»، والله الموفِّق(٣).

#### ١٣ - بابُ الإِشْهَادِ فِي الهِبَةِ

(بابُ الإِشْهَادِ فِي الهِبَةِ).

٢٥٨٧ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنِ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّعْمَانَ ابْنَ بَشِيرٍ ﴿ ثُمَّ وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ يَقُولُ: أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةً: لَا أَرْضَى حَتَّى ابْنَ بَشِيرٍ ﴿ ثُمَّ وَهُو عَلَى المِنْبَرِ يَقُولُ: أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةً بِنْتِ رَوَاحَةً تُشْهِدَ رَسُولَ اللهِ مِنَا شَعِيمُ مَنَا اللهِ مِنَا شَعِيمُ فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةً بِنْتِ رَوَاحَةً عَطِيَّةً، فَأَمَرَ ثَنِي أَنْ أُشْهِدَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: ﴿ أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟ ﴾. قَالَ: لَا. قَالَ: ﴿ فَا لَنُهُ مَا اللهِ ، قَالَ: فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتُهُ.

<sup>(</sup>۱) في (د): «المذكور».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): الرُّويانيُّ عبد الواحد بن إسماعيل، وُلِد سنة ٤١٥، وتُوفِّي سنة ٥٥٠.

<sup>(</sup>٣) «والله الموفّق»: ليس في (ص).

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ) بن (١) حفص بن عمر بن عُبيد الله الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةً) الوضَّاح بن عبد الله اليَشْكُريُّ (عَنْ حُصَيْن) بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، ابن عبد الرَّحمن السُّلميِّ (عَنْ عَامِر) الشَّعْبِيِّ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِير / برُّتُم وَهُوَ عَلَى ٣٤٤/٤ المِنْبَر) بالكوفة، كما عند ابن حِبَّان والطَّبرانيِّ (يَقُولُ: أَعْطَانِي أَبِي) بشيرُ بن سعد بن ثَعْلبة ابن جُلَاس -بضمِّ الجيم وتخفيف اللَّام- وضبطه الدَّارقُطْنيُّ: بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللَّام، الأنصاريُّ الخَزْرجِيُّ (عَطِيَّةً) كانت العطيَّة غلامًا، سألت أمُّ النُّعمان أباه أن يعطيه إيَّاه من ماله، كما في «مسلم» (فَقَالَتْ عَمْرَةُ) بفتح العين وسكون الميم (بِنْتُ رَوَاحَةً) بفتح الرَّاء وبالحاء المهملة، الأنصاريَّة أمُّ النُّعمان لأبيه: (لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْعِيرِ م) أنك أعطيته ذلك على سبيل الهبة(١)، وغرضُها بذلك تثبيتُ العطيَّة (فَأَتَى) بشيرٌ (رَسُولَ اللهِ مِنْ الشِّرِيمْ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي) النُّعمان (مِنْ عَمْرَةَ بنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرَ تْنِي أَنْ أُشْهِدَكَ يَا رَسُولَ اللهِ) على ذلك (قَالَ) عِلِيطِه النَّهِ: (أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟) أي الَّذي أعطيته النعمان (قَالَ: لَا) وعند ابن حِبَّان والطَّبرانيِّ عن الشَّعبيِّ: «لا أشهد على جَور»، وتمسَّك به الإمام أحمد في وجوب العدل في عطيَّة الأولاد، وأنَّ تفضيل أحدهم حرامٌ وظلم، وأُجِيبَ: بأنَّ الجَور هو المَيْل عن الاعتدال، والمكروه أيضًا جَورٌ، وقد زاد مسلمٌ: «أشهد على هذا غيري» وهو إذنُّ بالإشهاد على ذلك، وحينئذ فامتناعُه بَاللِّهُ اللَّه من الشَّهادة على وجه التَّنزُّه، واستضعف هذا ابنُ دَقيق العِيد بأنَّ الصِّيغة وإن كان ظاهرها الإذن بهذا، إلَّا أنَّها مشعرة بالتَّنفير الشَّديد عن ذلك الفعل، حيث امتنع بَالِيقِاة الرَّام من مباشرة هذه الشَّهادة معلِّلًا بأنها جَور، فتخرج الصِّيغة عن ظاهر الإذن بهذه القرائن، وقد استعملوا مثل هذا اللَّفظ في مقصود التَّنفير (قَالَ: فَاتَّقُوا اللهَ وَاعْدِلُوا(٣) بَيْنَ أَوْ لَادِكُمْ، قَالَ: فَرَجَعَ) بشيرٌ من عند النَّبِيِّ مِنْ السَّمِيَام (فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ) الَّتِي أعطاها للنُّعمان.

وفي الحديث: كراهةُ تحمُّل الشَّهادة فيما ليس بمباح، وأنَّ الإشهاد في الهبة مشروعٌ، وليس بواجب، وأنَّ للإمام الأعظم أن يتحمَّل الشَّهادة، وتظهر فائدتها: إمَّا لِيَحكم في ذلك بعلمه،

<sup>(</sup>١) في (ص): «عن»، وكذا اللَّاحق وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) «على سبيل الهبة»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «عَدَلَ» من «باب ضَرَب» خلاف «جارَ» وهو القصد في الأمور.

عند من يجيزه، أو يؤدِّيها عند بعض نُوَّابه، وقولُ ابن المُنَيِّر: إنَّ فيه إشارة إلى سوء عاقبة د٢٥٤/٣٠ الحرص والتَّنظُع/، لأنَّ عَمْرة لو رضيت بما وهبه زوجها لولده، لما رجع فيه، فلما اشتدَّ حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه، تعقَّبه في «المصابيح»: بأنَّ إبطالها ارتفع به جَورً وقع في القضيَّة فليس ذلك من سوء العاقبة في شيءٍ.

# ١٤ - بابُ هِبَةِ الرَّجُل لإمْرَأْتِهِ وَالمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: جَائِزَةٌ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: لَا يَرْجِعَانِ، وَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاشَمِيْم: «العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْنِهِ»، وَقَالَ الزُّهْرِيُ فِيمَنْ قَالَ لِإِمْرَأَتِهِ: هَبِي لِي بَعْضَ صَدَاقِكِ أَوْ كُلَّهُ، ثُمَّ لَمْ يَمْكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ فِيهِ، قَالَ: يَرُدُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَ خَلَبَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَعْطَتْهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ خَدِيعَةً، جَازَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَاءَ صَدُقَالِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾.

(بابُ) حكم (هِبَةِ الرَّجُل لِإمْرَأْتِهِ وَ) حكم هبة (المَرْأَةِ لِزَوْجِهَا، قَالَ إِبْرَاهِيمُ) بن يزيد النَّخْعِيُّ، فيما وصله عبد الرزَّاق (جَائِزَةٌ) أي: الهبة من الرَّجل لامرأته، ومنها له (وَقَالَ عُمَرُ ابْنُ عَبْدِ العَزيز) فيما وصله عبد الرزَّاق: (لَا يَرْجِعَانِ) أي: الزَّوج فيما وهبه لزوجته، ولا هي فيما وهبته له (وَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ مِنَاسُمِيهِ مِن ممَّا هو موصول في هذا الباب [ح: ٢٥٨٨] (نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةً) ووجه مطابقته للتَّرجمة: من حيث إنَّ أمَّهات المؤمنين وهبن له بَالِيِّهِ الرِّبِهِ ما استحققن من الأيَّام، ولم يكن لهنَّ في ذلك رجوعٌ فيما مضى وإن كان لهنَّ الرُّجوع في المستقبل.

(وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَى اللهِ عَالَى - فِي آخر الباب موصولًا [ح: ٢٥٨٩] (الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ) زوجًا كان أو غيره (كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شِهاب، فيما وصله عبد الله بن وهب، عن يُونس بن يزيد عنه: (فِيمَنْ قَالَ لإمْرَأَتِهِ: هَبِي(١) لِي) أَمْرٌ مِن وَهَب يَهَب، وأصله: أوهبي، حُذِفَت واوه تبعًا لفعله، لأنَّ أصل يهب: يوهب، فلمَّا حُذِفَت الواو، استُغنِيَ عن الهمزة فحُذِفَت فصار «هَبِيْ» على وزن «عَلِي» (بَعْضَ صَدَاقِكِ أَوْ) قال: هبي لي (كُلَّهُ) فوهبته (ثُمَّ لَمْ يَمْكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى طَلَّقَهَا، فَرَجَعَتْ فِيهِ، قَالَ) الزُّهريُ:

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «هَبِي» على وزن «عَلِي».

(يَرُدُ) الزُّوجِ (إِلَيْهَا) ما وهبته (إِنْ كَانَ خَلَبَهَا) -بفتح الخاء المعجمة واللَّام والموحَّدة - أي: خَدَعها (وَإِنْ كَانَتْ أَعْطَتْهُ) وهبته ذلك (عَنْ طِيب نَفْس) منها (لَيْسَ فِي شَيْءِ مِنْ أَمْرِهِ خَدِيعَةً) لها (جَازَ) ذلك، ولا يجب ردُّه إليها. (قَالَ اللهُ تَعَالَى) في سورة النِّساء (﴿ وَمَاتُوا ٱللِّسَآة صَدُقَيْهِنَ غِلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنهُ نَفْسًا ﴾ [النساء: ٤]) قال البيضاويُّ: الضَّمير للصَّداق حملًا على المعنى، أو يجري/ مجرى اسم الإشارة -قال الزَّمخْشَريُّ: كأنه قيل: عن شيء من ذلك - وقيل: للإيتاء، ٣٤٥/٤ و ﴿ فَقُكَا ﴾ تمييزٌ لبيان الجنس، ولذا وُحِّد، والمعنى: فإن وهبن لكم من الصَّداق شيئًا عن طيب نفس، لكنْ جعلَ العُمْدة طيب النَّفس للمبالغة، وعدَّاه بـ ﴿عَن ﴾ لتضَمُّنِهِ (١) معنى التَّجافي والتَّجاوز، وقال ﴿ مِنْهُ ﴾ بعثًا لهنَّ على تقليل الموهوب، وزاد أبو ذرٍّ في روايته: ﴿ فَكُوهُ ﴾ » أي: فخذوه وأنفقوه «﴿ هَنِيَّا ﴾» أي: حلالًا بلا تَبعَة (١٠)، وإلى التَّفصيل المذكور بين أن يكون خَدَعها فلها أن ترجع، وإلَّا فلا ذَهَبَ المالكيَّة إن أقامت البيِّنة على ذلك، وقيل: يُقبَل قولها في ذلك مطلقًا، وإلى عدم الرُّجوع(٣) من الجانبين مطلقًا ذهب الجمهور، وقال الشَّافعي: لا يردُّ الزَّوج شيئًا إذا خالعها/ ولو كان مضرًّا بها، لقوله تعالى: ﴿ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتَ بِدِ عَ البقرة: ٢٢٩].

٢٥٨٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَر، عَن الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَبِي اللَّهَا ثَقُلَ النَّبِيُّ سِنَ الشَّهِيُّ مَ فَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْن تَخُطُّ رِجْلَاهُ الأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ العَبَّاسِ وَبَيْنَ رَجُل آخَرَ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَذَكَرْتُ لِإبْن عَبَّاسِ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ.

ويه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبى ذَرِّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاء الرَّازيُّ المعروف بالصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ اليمانيُّ (عَنْ مَعْمَر) هو ابن راشد (عَن الزُّهْريِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب، أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ العين في الأوَّل، ابن عُتْبَة بن مسعود (قَالَتْ عَائِشَةُ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ المَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ المَالمُلْمُ اللهِ اللهِ المُلْل

1500/72

<sup>(</sup>١) في (ص): «لتضمُّن». كذا في تفسير البيضاوي.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «التَّبِعة» وزان «كَلِمة» ما تطلبه من ظُلامة ونحوها. «مصباح».

<sup>(</sup>٣) في غير (د): «الوجوب».

في وجعه (فَاشْتَدَّ وَجَعُهُ) وكان في بيت ميمونة بين (اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ) بضم أوّله وفتح الميم وتشديد الرَّاء (في بَيْتِي) وكان المخاطِب لأمَّهات المؤمنين في ذلك فاطمة ، كما عند ابن سعد بإسناد صحيح (فَأَذِنَّ) بتشديد النُّون (لَهُ) بَيْلِيَسَا النَّمَ أَن يُمرَّض في بيت عائشة (فَخَرَجَ) بَيْلِيَسَا النَّهُ النَّمَ النَّهُ النَّمَ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّمَ النَّهُ النَّمَ النَّهُ النَّمَ النَّهُ يَحْطُ رَجُلَهُ الأَرْضَ) بضم النخاء المعجمة ، و «رجلاه» فاعل ، أي: يؤثّر برجليه في الأرض ، كأنَّه يخطُّ خَطًّا (وَكَانَ بَيْنَ العَبَّاسِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ) بن عبد الله: (فَذَكَرْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ) بين (فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَدْدِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ ؟ لابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ) بين طالبٍ) بين الرَّجُلُ الدِي قَالَ عُبَيْدُ اللهِ اللهِ عَلَيْ النَّهُ عَائِشَةً ؟ اللهُ عَلَيْ النَّهُ عَائِشَةً عَائِشَةً ؟ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وهذا الحديث قد سبق في «كتاب الطهارة» [ح: ١٩٨] وغيرها [ح: ٦٦٥]، ويأتي إن شاء الله تعالى وبقيَّة مباحثه في «باب مرض النَّبيِّ مِنَ الله الله على الله على السَّمِيِّ مِنَ الله على الله

٢٥٨٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ الْمَا عَلَمُ اللَّهِ عَبَاسٍ ﴿ الْمَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمَا عَلَّا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَّا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ ع

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الفراهيديُّ قال: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء مُصَغَّرًا، ابن خالد بن عجلان البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله (عَنْ أَبِيهِ) طاوس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ) أَنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَاسُطِيَّمْ: العَائِدُ) زوجًا أو غيره (في هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ) وزاد أبو داود قال قتادة (۱۱): ولا نعلم القيء إلَّا حرامًا، واحتجَّ به الشَّافعي وأحمد على أنَّه ليس للواهب أن يرجع فيما وهبه إلَّا الَّذي ينحله (۱۱ الأب لابنه، وعند مالك: له أن يرجع في الأجنبيُّ الَّذي قصد منه الثَّواب ولم يثبه، وبه قال أحمد في رواية، وقال أبو حنيفة: يرجع في الأجنبيُّ الذي قصد منه الثَّواب ولم يثبه، وبه قال أحمد في رواية، وقال أبو حنيفة: للواهب الرُّجوع في هبته من الأجنبيُّ ما دامت قائمة ولم يُعَوَّض عنها (۱۳)، وأجاب عن الحديث: بأنَّه بَيُالِمِسَة المَّامُ بعل العائد في هبته كالعائد في قيئه، فالتَّشبيه من حيث إنَّه ظاهر القُبح مروءةً وخُلُقًا لا شرعًا، والكلب غير مُتَعَبَّد بالحرام والحلال، فيكون العائد في هبته عائدًا (١٤) في مواه عنها (١٤) في هبته عائدًا (١٤) في مواه قبل العائد في هبته عائدًا (١٤) في مواه قبل العائد في هبته عائدًا (١٤) في العائد في هبته عائدًا (عَالْمُ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) زيادة من سنن أبي داود لا بدَّ منها.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): نَحَلتُه أَنحَلُه -بفتحتين - نُخْلاً ؛ مثل: «قُفْل»: أعطيته. «مصباح».

<sup>(</sup>٣) في غير (د): المنهاا.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): وفي خطِّه بصورة المرفوع.

أمرِ قَذِر، كالقَذَر الذي يعود فيه الكلب، فلا يثبت بذلك منع الرُّجوع في الهبة، ولكنَّه يوصف د۲/۵۵/۳ بالقبح/.

> ١٥ - بابُ هِبَةِ المَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِنْقِهَا، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهْوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ نَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا نُؤْتُوا ٱلسُّفَهَا ٓهَ أَمْوَلَكُمُ ﴾

(بابُ) حكم (هِبَةِ المَرْأَةِ لِغَيْر زَوْجِهَا وَ) حكم (عِتْقِهَا) جاريتها، وفي نسخة بالفرع وأصله: «وعِتْقُها» بالرَّفع على الاستئناف (إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ) ليست «إذا» للشَّرط بل هي للظَّرف، لأنَّ الكلام فيما إذا كان لها زوج وقت الهبة والعتق، أمًّا إذا لم يكن لها زوج فلا نزاع في جوازه (فَهْوَ) أي: ما ذُكِرَ من الهبة والعتق (جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ، قَالَ الله تَعَالَى) ولأبي ذَرِّ: ((وقال الله تعالى) (﴿ وَلا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَاءَ أَمُولَكُمُ ﴾ [النساء: ٥]) وهذا مذهب الجمهور، وعن مالك لا يجوز لها أن تعطيَ بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة إلَّا من الثُّلث قياسًا على

• ٢٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَسْمَاءَ سِنْ ا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ فَأَتَصَدَّقُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقِي، وَلَا تُوعِي فَيُوعَى عَلَيْكِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مَخْلد (عَنِ ابْنِ جُرَيْج)(١) عبد الملك بن عبد العزيز (عَن ابْن أَبِي مُلَيْكَةً) بضمِّ/ الميم وفتح اللَّام، عبدالله بن عُبيدالله (عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِاللهِ) ٣٤٦/٤ بتشديد الموحَّدة بعد العين المفتوحة، ابن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ) جدَّته لأبيه (أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصِّدِّيق ( ﴿ إِنَّ مَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَى ) بتشديد الياء زوجي (الزُّبَيْرُ) بن العوَّام، وصيَّره ملكًا لها (فَأَتَصَدَّقُ ؟) بحذف أداة الاستفهام، وللمُستملى كما في «الفتح»: «أفأتصدَّق» بإثباتها (قَالَ) بَلِيالِسَّلاة الرَّامُ: (تَصَدَّقِي وَلَا تُوعِي) بضمّ أوَّله وكسر العين من الإيعاء (فَيُوعَى عَلَيْكِ) بفتح العين، أي: لا تجمعي في الوعاء وتبخلي بالنَّفقة، فتُجازَى بمثل ذلك، وقد روى أيُّوب هذا الحديث عن ابن أبي مُلَيكة عن عائشة(١)

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بجيمين، مصغَّرًا.

<sup>(</sup>٢) هكذا في الأصول، وهو وهم، صوابه: "عن أسماء"، في هذا الموضع والآتي انظر سنن أبي داود (١٦٩٩).

بغير واسطة، أخرجه(١) أبو داود والتّرمذيُّ وصحَّحه والنّسائيّ، وصرَّح أيُّوب عن ابن أبي مُلَيْكَة بتحديث عائشة له بذلك، فيُحْمل على أنَّه سمعه من عبَّادٍ عنها، ثمَّ حدَّثته به.

ومطابقةُ الحديث للتَّرجمة في قوله: «تصدَّقي»، فإنَّه يدلُّ على أنَّ المرأة الَّتي لها زوج لها أن تتصدَّق بغير إذن زوجها، والمراد من الهبة في التَّرجمة معناها اللُّغويُّ(١)، وهو يتناول الصَّدقة، وقد تقدَّم الحديث في أوائل «كتاب الزكاة» [ح: ١٤٣٤].

٢٥٩١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاللهِ مِنَاللهِ مِنَاللهِ مِنَاللهُ عَلَيْكِ، وَلَا تُعُوعِيَ اللهُ

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بنُ سَعِيدٍ) اليَشْكُريُّ السَّرْخَسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ نُمَيْر) بضمِّ النُّون وفتح الميم، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةً) بن الزُّبير (عَنْ) بنت عمه (فَاطِمَةَ) بنت المنذر بن الزُّبَير بن العَوَّام (عَنْ) جدّتهما لأبيهما (أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر ﴿ لَأَنَّ (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صِنْ اللهِ عِنْ اللهِ عَالَ) لها: (أَنْفِقِي) بهمزة قطع وكسر الفاء (وَلَا تُحْصِي) بضمّ أوَّله وكسر الصَّاد من الإحصاء (فَيُحْصِيَ اللهُ عَلَيْكِ، وَلَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللهُ عَلَيْكِ) بنصب المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النَّهي فيهما، والإحصاء مَجاز عن التَّضييق، لأنَّ العدَّ مستلزمٌ له، ويحتمل أن يكون من الحصر الّذي هو بمعنى المنع، وقال الخطّابيُّ: (لا توعى) أي: لا تخبّئي (٣) الشَّيء في الوعاء، أي: أنَّ مادَّة الرِّزق متَّصلةً باتِّصال النَّفقة منقطعة بانقطاعها، فلا تمنعي فضلها د٣/٣٥٦ فتُحرمي مادَّتها/، وكذلك «لا تحصي» فإنها إنَّما تحصي للتَّبقية والذُّخر، «فيُحْصَى عليك» بقطع البركة ومنع الزيادة، وقد يكون مرجع الإحصاء إلى المحاسبة عليه والمناقشة في الآخرة.

<sup>(</sup>١) في الأصول «وأخرجه» والواو زائدة هنا.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): بل هذا معناها شرعيٌّ أيضًا، ففي «المنهاج» و «شرحه» للشَّمس الرَّمليّ: التَّمليك بلا عوض هبة بالمعنى الأعمّ الشَّامل للهديّة والصَّدقة... إلى آخره، وفي «شرح المشكاة»: «العائد في هبته» المراد بها ما يشمل الهديَّة والصَّدقة؛ لأنَّ أثمَّتنا يستعملون «الهبة» بالمعنى المطلق، فيعرِّفونها بأنَّها تمليكٌ بلا عوض في الحياة، وبالمعنى الأخصِّ المغاير للهديَّة والصَّدقة، وهذا هو الَّذي ينصرف لفظ «الهديَّة» إليه عند الإطلاق... إلى آخره.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): خَبَأْتُ الشَّيء خَبْنًا، مهموز، من "باب مَنَعَ": سترته. "مصباح".

٢٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ ﴿ اللَّهِ الْحَبَرَثُهُ أَنَّهَا أَعْتَقْتُ وَلِيدَةً وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَّ مِنَاسْمِيرًم، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ: أَشَعَرْتَ يَا رَسُولَ اللهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي ؟ قَالَ: ﴿ أَوَفَعَلْتِ ؟ قَالَتْ: أَشَعَرْتَ يَا رَسُولَ اللهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي ؟ قَالَ: ﴿ أَوَفَعَلْتِ ؟ قَالَ نَكُرُ بُنُ مُضَرِد عَنْ عَمْرٍ و ، عَنْ نَعَمْ ، قَالَ: ﴿ أَمَا إِنَّكِ لَوْ أَعْطَيْتِهَا أَخْوَالَكِ كَانَ أَعْظَمَ لأَجْرِكِ ﴾ ، وَقَالَ بَكُرُ بْنُ مُضَرَ: عَنْ عَمْرٍ و ، عَنْ بُكِيْرٍ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، أَنَّ مَيْمُونَةً أَعْتَقَتْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بُكير المخزوميُ (عَنِ اللَّيْثِ) بن سعد الإمام (عَنْ يَرَيدُ) بن أبي حبيبٍ (عَنْ بُكَيْرٍ) بضم الموحَّدة وفتح الكاف، ابن عبد الله ابن (۱) الأشمِّ (عَنْ كُريْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) ﴿ اللَّهُ (أَنَّ مَيْمُونَةً بِنْتَ الحَارِثِ) أَمَّ المؤمنين المهلاليَّة (۱) ﴿ إِنَّهَا أَخْبَرَتُهُ: أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً) أَي: أَمَةً، وللنَّسائيُّ «أَنَّها كانت لها جارية سوداء اللهلاليَّة (۱) ﴿ فَلَمُّ اخْبَرَتُهُ: أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً) أَي: أَمَةً، وللنَّسائيُّ «أَنَّها كانت لها جارية سوداء قال اللحافظ ابن حَجَر: ولم أقف على اسمها (وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَ بِنَاسُهِيمٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا اللَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ، قَالَتْ: أَشَعُرْتَ) أي: أعلمتَ (يَا رَسُولَ اللهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي ؟ قَالَ اللّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ، قَالَتْ: أَشَعُرْتَ) أي: أعلمتَ (يَا رَسُولَ اللهِ أَنِي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي ؟ قَالَ اللّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ، قَالَتْ: أَشَعُرْتَ) أي: أعلمتَ (يَا رَسُولَ اللهِ أَنِي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي ؟ قَالَ اللّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ، قَالَتْ: أَمَا) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (إنَّكِ) بكسر الهمزة في الفرع وأصله على أنَّ «أَمَا» فعلته (أَمَا» المتفتاحيَّة بمعنى «ألَاه»، وفي بعض الأصول: «أنَّك» بفتح الهمزة، على أنَّ «أَمَا» بمعنى حقًا (لَوْ أَعْطَيْتِهَا) أي: الوليدة (أَخْوَالَكِ) من بني هلال، قال العَيْنِيُّ: ووقع في رواية الأصيليّ: «أخواتِك» بالتَّاء بلل اللَّم، قال عِيَاض: ولعله أصحُ من رواية «أخوالَك» بدليل رواية مالك في «الموطَّلُ»: «فلو أعطيتِها أختَيك» ولا تعارضَ، فيحتمل (١) أنَّه بَلِيئِتِاتِهُمَ اللهُ وي المولُوك لهم (أَعْظُمَ لاَجْرِكِ) من عِتْقِها، ومفهومُه: أنَّ الهبة لِذُوي الرَّحم أفضل من العتق، كما قاله ابن بطَّال، وليس ذلك على إطلاقه، بل يختلف باختلاف الأحوال، وقد وقع في رواية النَّسَائيِّ بيان وجه الأفضليَّة في إعطاء الأخوال، وهو احتياجهم إلى من يخدمهم، وقد

<sup>(</sup>١) لفظة «ابن» زيادة من كتب الرجال.

<sup>(</sup>٢) «الهلاليَّة»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) في (ب): «قلت».

<sup>(</sup>٤) "فعلته": سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) في غير (د): «ما» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٦) في (ص): «فيُحمل على».

ولفظه: «أفلا فديت بها بنت أختك من رعاية الغنم» على أنَّه ليس في حديث الباب نصَّ على أنَّ صلة الرَّحم أفضل من العتق، لأنَّها(١) واقعة عين.

فإنْ قلت: ما وجه المطابقة بين الحديث والتَّرجمة ؟/ أُجِيبَ: بأنَّها أَعْتَقَتْ قبل أن تستأمر النَّبِيَّ مِنْ الله على الله على على الله على الله على على الله ع كان لا ينفُذُ لها تصرُّفٌ في مالها، لأبطله، قاله في «الفتح».

وفي هذا الحديث: ثلاثة من التَّابعين على نَسَقِ واحد، ونصف رجاله الأوَل مصريُّون والأُخَرُ مدنيُّون، وأخرجه مسلم في «الزَّكاة» والنَّسائيُّ في «العتق».

(وَقَالَ بَكْرُ بْنُ مُضَرَ) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف، و «مُضَر»: بضم الميم وفتح الضَّاد المعجمة، ابن محمَّد بن حكيم المصريُّ، ممَّا وصله المؤلِّف في «الأدب المفرد» و «برِّ الوالدين» له (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين ابن الحارث (عَنْ بُكَيْرِ) المذكور (عَنْ كُرَيْبٍ) مولى د٣٥٦/٣٠ ابن عبَّاس: (أنَّ مَيْمُونَةَ أَعْتَقَتْ) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي/: «أعتقته» بضمير النَّصب الرَّاجع لكُرَيب. قال في «الفتح»: وهو غلط فاحش، وفي هذا التَّعليق موافقة عَمْرو بن الحارث ليزيد بن أبي حَبيب على قوله: «عن كُريب» قال: وقد خالفهما محمَّد بن إسحاق، فرواه عن بُكَيْرِ(١)، فقال: عن سليمان بن يسار بدل كُريب(٣)، أخرجه أبو داود والنَّسائيُّ من طريقه قال الدَّار قطنيُّ: ورواية يزيد وعَمْرو أصحُّ، ورواية بكر(١) بن مُضَر له عن عَمْرو عن(٥) بُكَير عن كُرَيب: أنَّ ميمونة صورتها صورة الإرسال، لكونه ذكر قصَّة ما أدركها، لكن قد رواه ابن وهب عن عَمْرو بن الحارث، فقال فيه: «عن كُرَيب عن ميمونة»، أخرجه مسلمٌ والنَّسائيُّ من طريقه.

٢٥٩٣ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ يَرُكُمُ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِن اللهِ مِنْ اللهِ مِن اللهِ مِنْ اللهِ مِن اللهِ مِن

<sup>(</sup>١) في (ص): «الأنَّه».

<sup>(</sup>٢) في (د): الكُريب، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٣) في غير (ب) و(س): «بُكَيْر» وهو خطأً.

<sup>(</sup>٤) في غير (ب) و (س): «بكير» وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) في (ص): «بن» وهو تحريف.

مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةِ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةً وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةً وَهَبَتْ زَمْعَةً وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةً وَوَاللَّهُ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّ

وبه قال: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة، المروزي قال: (أَخْبَرَنَا اللهِ عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُ قال: (أَخْبَرَنَا اللهِ عَنْ نُسُ ) بن يزيد (عَنِ الزَّهْرِيُ) محمَّد ابن مسلم (عَنْ عُرْوَة) بن الزبير (عَنْ عَائِشَة بَرُيُّهُ) أَنَّها (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ عِنْ اللهِ اللهَ ا

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «وهبتْ لعائشة» إذ لو قلنا: إنَّ الهبة كانت لرسول الله مِنَ الله مِنَ الله الكِرمانيُّ، وقال ابن بطَّال: إنَّ هذا الحديث ليس من هذا الباب؛ لأنَّ للسَّفيهة أن تهب يومها(٢) لضرَّ تها، وإنَّما السَّفه في إفساد المال خاصَّةً.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الشهادات» [ح:٢٦٨٨]، وأبو داود في «النِّكاح» والنَّسائيُّ في «عِشْرة النِّساء».

### ١٦ - باب: بِمَنْ يُبْدَأُ بِالهَدِيَّةِ؟

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، يُذكر فيه (بِمَنْ يُبْدَأُ بِالهَدِيَّةِ؟) قال في «الفتح»: أي: عند التَّعارض في أصل الاستحقاق.

٢٥٩٤ - وَقَالَ بَكْرٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: أَنَّ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ مِنَ اللهِ الْعَنَقَتْ وَلِيدَةً لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «وَلَوْ وَصَلْتِ بَعْضَ أَخْوَالِكِ كَانَ أَعْظَمَ لأَجْرِكِ».

(وَقَالَ بَكْرٌ) هو ابن مضر (عَنْ عَمْرِو) هو ابن الحارث، مما وصله المؤلِّف في «الأدب المفرد» و «برِّ الوالدين» له (عَنْ بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، ابن عبد الله بن (٣) الأَشَجِّ المفرد»

<sup>(</sup>١) قوله: «عَبْدُ اللهِ... أَخْبَرَنَا» سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) في (د): «نوبتها».

<sup>(</sup>٣) لفظة «بن» زيادة من كتب الرجال.

(عَنْ كُرَيْبٍ) زاد في رواية غير أبي ذرِّ: «مولى ابن عبَّاس» (أنَّ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ مِنْ الشَّعِيم أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً) أَمَةَ (لَهَا) لم تُسَمَّ (فَقَالَ لَهَا) أي: رسول الله مِن الشِّعيام كما ثبت في الرّواية السَّابقة [ح: ٢٥٩٢] بل ثبت في النُّسخة المقروءة على الميدوميِّ كنسخ غيرها. (وَلَوْ) بالواو في «اليُونينيَّة»، وفي نسخة: «لو» (وَصَلْتِ بَعْضَ أَخْوَالِكِ) من بني هلال (كَانَ أَعْظَمَ لأَجْرِكِ) من عتقها، وفي حديث سلمان(١) بن عامر الضَّبيِّ عند التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ، وصحَّحه ابنا خُزَيمة وحِبَّان(١) مرفوعًا: «الصَّدقة على المسكين (٣) صدقة، وعلى ذي الرَّحم صدقةٌ وصِلَةٌ»، والحقُّ: أنَّ ذلك د٣/٧٥٦ يختلف باختلاف الأحوال/، كما سبق تقريره قريبًا(٤) [ح:٢٥٩١].

٢٥٩٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّادٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ -رَجُلِ مِنْ بَنِي تَيْم بْنِ مُرَّةً - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ إِنَّ لِي اللهِ عَبْدِ اللهِ -رَجُلِ مِنْ بَنِي تَيْم بْنِ مُرَّةً - عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللهِ عَلْتُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ الل جَارَيْن فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ: (حدَّثني) (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة المفتوحة والمعجمة المشدَّدة، العبديُّ البصريُّ الملقَّب بِبنْدَار قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر) غُنْدر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي عِمْرَانَ) عبد الملك بن حَبيب (الجَوْنِيِّ) بفتح الجيم وسكون الواو وبالنُّون (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ) بن عثمان (رَجُلِ مِنْ بَنِي تَيْم (٥) بْنِ مُرَّةً) بضمَّ الميم وتشديد الرَّاء (عَنْ عَائِشَةَ رَائِينًا) أنَّها (قَالَتْ: قُلْتُ(٦): يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي جَارَيْن، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ ٣٤٨/٤ قَالَ: إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ/ بَابًا) نُصبَ على التَّمييز، و «أقربهما» أي: أشدُّهما قربًا، قيل: الحكمة فيه أنَّ الأقرب يرى ما يدخل بيت جاره من هديَّة وغيرها فيتشوَّق لها(٧)، بخلاف الأبعد.

<sup>(</sup>١) في كل الأصول: «سليمان» والتصويب من مصادر التخريج.

<sup>(</sup>٢) في (د): «ابن خُزَيمة وابن حِبَّان».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «المسلمين».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «قريبًا تقريره».

<sup>(</sup>٥) في غير (د) و(ص): التميما وهو تحريف.

<sup>(</sup>٦) «قلت»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٧) في(د): «فيشرف لها».

## ١٧ - بابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الهَدِيَّةَ لِعِلَّةِ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: كَانَتِ الهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْ عِيامٍ هَدِيَّةً ، وَاليَوْمَ رُشُوةً .

(بابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ) أي: لأجل علَّة، كهديَّة المستقرض إلى المُقرِض (وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ) فيما وصله ابن سعد وأبو نُعَيم في «الحلية»: (كَانَتِ الهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ مِنَىٰ للْمُعِيمُ مُ هَدِيَّةً وَاليَوْمَ رُقُشُوَةً) بتثليث الراء: ما يُؤخّذ بغيرعِوض، ويُعاب آخذُه.

٢٥٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَبُّى أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيَّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَبُى أَفْهُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ اللهِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِل

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحَكَم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الذُهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بضمَّ العين في الأَوَّل (بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعود (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَلَيْمَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ بْنَ جَفَّامَةَ اللَّيْثِيَّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ سِلَا شَعِيرًا) عاش إلى خلافة عثمان على الأصحِّ (يُخْبِرُ: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ سِلَا شَعْبِ مِمَارَ وَحْشِ وَهُو بِالأَبْوَاءِ) بفتح الهمزة وسكون الموجَّدة: قريةً أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ سِلَا شَعْبًا مِحمَارَ وَحْشِ وَهُو بِالأَبْوَاءِ) بفتح الهمزة وسكون الموجَّدة: قريةً من الفُرع من عمل المدينة (أَوْ بِوَدَّانَ) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة، قرية جامعة قريبة من الجُحْفَة، والشَّكُ من الرَّاوي (وَهُو مُحْرِمٌ) جملة حاليَّة (فَرَدَّهُ) أي: فردَّ بَالِسِّانِ اللهُ الحمارَ على الصَعبِ (قَالَ) ولأبي ذَرِّ: (فقال) (صَعْبُ: فَلَمَّا عَرَفَ) لِلهِ (فِي وَجْهِي رَدَّهُ) أي: بسببنا المَوَّدَ وَلَيْتِي، قَالَ: لَيْسَ بِنَا) أي: بسببنا وَجِهَينا (رَدُّ عَلَيْكَ، وَلَكِنَا حُرُمٌ) أي: وإنَّما سبب الردِّ كوننا محرمين.

وهذا الحديث سبق في «باب إذا أهدى المحرم حمارًا وَحْشِيًّا» من «كتاب الحجِّ» [ح: ١٨٢٥].

٢٥٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ رَبُّكُ اللهُ ابْنُ الأُتَبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ رَبُّكُ ابْنُ الأُتَبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قوله: «مصدرٌ مفعول عَرَفَ» الأُولى تقديمُه عند قوله: «فلمَّا عرف في وجهي ردَّه» على ما لا يخفى.

فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي. قَالَ: «فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ بُهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْعًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ» ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ، حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ اللَّهُمَّ فَلَا بَلُولِهُ الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُمَّ هَلْ اللَّهُمَّ هَلْ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ عَلَى اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ إِلَيْ الْعَلَى الْعَلَامُ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمِ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَيْدِ الْعَلَى الْمُعْلَالَ اللَّهُ الْعَلَالُهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَل

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ: (حدَّثَني) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ) المسنديُ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُينِيْة (عَنِ الزُهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ النَّبْيِرُ) بن العوام (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ النَّبِيمُ المحملة وفتح الميم، عبدالرَّحمن بن الممنذر (السَّاعِدِيِّ) الأنصاري (عُنِّيُّ) أَنَّهُ (قَالَ: اسْتَعْمَلُ النَّبِيمُ يَوْالْمِيمُ رَجُلًا مِنَ الأَزْدِ) بفتح الهمزة وسكون الزاي الأنصاري (عُنَّيُّ لُهُ اللهُ اللهُ اللَّبِيمُ يَوْالْمِيمُ رَجُلًا مِنَ اللَّمْ وضمُّ الهمزة وفتح الفوقيَّة وكسر الموحَّدة وتشديد التَّحتيَّة، وفيه أربعة أقوالِ سبق التَّنبيه عليها في «كتاب الزَّكاة» وكسر الموحَّدة وتشديد التَّحتيَّة، وفيه أربعة أقوالِ سبق التَّنبيه عليها في «كتاب الزَّكاة» إلى بني لُتُبْ أَنْ اللَّمْ وسكون الفوقيَّة، وأنَّه اللهُ بني لُتُبُ أَنْ اللهُ المَوْقِقَة، وأنَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وسكون الفوقيَّة، وأنَّهُ اللهُ وسكون الفوقيَّة، وأنَّهُ اللهُ وللهُ اللهُ ال

 <sup>(</sup>١) في (ص): «الهاء».

<sup>(</sup>٢) في (ج): "ليث"، وفي هامشها: "كذا بخطُّه".

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قوله: "عن العمل" هذا هو المتداول بين أهل هذا الشَّأن، ووقع في خطَّ المؤلِّف تبعًا لاالمصابيح": "على العمل" وضبَّب الشَّارح عليها، ولعلَّ ذلك لغرابته، وإلَّا فقد تأتي "على" بمعنى "عن" كما في "المغنى" حيث قال: الثَّالث: المجاوزة كالعن" كقوله:

إذا رضيت على بنو قُشير لعمر الله أعجبني رضاها

أي: عنّي.

الَّتي أُهدِيت له، لكونه كان عاملًا، وفيه أنَّه يحرم على العمَّال قَبول هدايا رعاياهم، على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى.

(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ) أي: من مال الصدقة (شَيْنًا إِلَّا جَاءً بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ) حال كونه (يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ) المأخوذ (يَعِيرًا) أي: يحمله على رقبته، بحذف جواب الشَّرط، لدلالة المذكور عليه (لَهُ رُغَاءٌ) بضم الرَّاء وبالغين المعجمة ممدودًا صفة للبعير، يُقال: رغا البعير إذا صوَّتَ (أَوْ) كان المأخوذ (بَقَرَةً) يحملها على رقبته (لَهَا خُوارٌ) بضم الخاء المعجمة، صفة للبقرة، وهو صوتها (أَوْ) كان المأخوذ (ا (شَاةً) يحملها على رقبته (تَيْعَرُ) بفتح المعتناة الفوقيَّة وسكون التَّحتيَّة وفتح العين المهملة آخره راء، صفة لرساة» أي: تُصوِّت (ثُمَّ المائي المؤلِّهُ المِينِ المهملة آخره راء، صفة لرساة» أي: تُصوِّت (ثُمَّ الفاء وفتح الرَّاء آخرُه هاء تأنيث، أي: بياضهما المشوب بالسُّمرة، ولأبي ذَرِّ: «عُفْرَ» بإسقاط الفاء وفتح الرَّاء آخرُه هاء تأنيث، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ ثَلَاثًا) أي: قد بلَّغتُ، أو استفهامٌ تقريريُّ، هاء التَّانيث (اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ اللَّهُمَ هَلْ بَلَغْتُ اللَّهُمَ هَلْ إللَّهُمَ هَلْ اللَّهُمَ اللَّهُمَ هَلْ اللَّهُمَ هَلْ اللَّهُمَ هَلْ اللَّهُمَ هَلْ اللَّهُمَ هَلْ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُمَ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمَ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمُ عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمَ عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وقد سبق حديث الباب في «الزَّكاة» [ح:١٥٠٠] وأخرجه أيضًا في «الأحكام» [ح:٧١٩٧] و«النُّذور» [ح:٦٦٣٦] و «ترك الحيل» [ح:٦٩٧٩]، ومسلم في «المغازي» وأبو داود في «الخَراج».

### ١٨ - باب: إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ

وَقَالَ عَبِيدَةُ: إِنْ مَاتَ وَكَانَتْ فُصِلَتِ الهَدِيَّةُ، وَالمُهْدَى لَهُ حَيُّ فَهْيَ لِوَرَثَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فُصِلَتْ فَهِيَ لِوَرَثَةِ المُهْدَى لَهُ، إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ. فَهْيَ لِوَرَثَةِ المُهْدَى لَهُ، إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَهَبَ) الرَّجل (هِبَةً) لآخر (أَوْ وَعَدَ) آخر، وزاد الكُشْمِيهَنِيُّ: «عِدَة» (ثمَّ مَاتَ) الَّذي وهَب، أو الَّذي وعَد، أو الَّذي وُهِبَ له أو الذي وُعِدَ له (١) (قَبْلَ أَنْ تَصِلَ)

 <sup>(</sup>١) قوله: "بَقَرَةً يحملها... المأخوذ" سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) في (ص): "وعده".

د٣/٨٥٦ الهبة أو الَّذي وعده به (إِلَيْهِ) إلى الموهوب له أو الموعود، لم ينفسخ / عقد الهبة، لأنَّه يؤول إلى اللَّزوم كالبيع، بخلاف نحو الشَّركة والوكالة، ومِثْلُ الموت الجنونُ والإغماء، لكن لا يَقبضَان إِلَّا بعد الإفاقة، قاله البَغَوِيُّ، وقام وارث الواهب في الإقباض والإذن، ووارث المتَّهب في القبض مقامَ المورِّث، فإن رجع الواهب أو وارثه في الإذن في القبض، أو مات هو أو المتَّهب، قبل القبض(١) بَطَل الإذن، ولو مات المهدي أو المُهدى إليه قبل القبض فليس للرَّسول إيصال الهديَّة إلى المهدى إليه أو وارثه إلَّا بإذنِ جديد، كما هو مفهوم ممَّا مرَّ.

(وَقَالَ عَبِيدَةً) بفتح العين المهملة وكسر الموحَّدة، ابن عمرو السَّلْمانيُّ، بفتح السِّين وسكون اللَّام، ممَّا(١) لم أعرف مَنْ وصله (إِنْ مَاتَ) أي: المُهدي، وفي نسخة: (إن ماتا) أي: المُهدى والمُهدى له (وَكَانَتْ فُصِلَتِ الهَدِيَّةُ) بالفاء المضمومة والصَّاد المهملة المكسورة، وفي نسخةٍ: «فَصَلَتْ» بفتحهما، وهما(٣) من الفصل، والمراد: القبض، وفي نسخةٍ: «وَصَلَت» بالواو بدل الفاء، فالفصل بالنَّظر إلى المُهدِي، والوصلُ بالنَّظر إلى المُهدى إليه، إذ حقيقة الإقباض لا بدّ لها من فصل الموهوب عن(٤) الواهب ووصله إلى المتَّهب، قاله الكِرمانيُّ (وَالمُهْدَى لَهُ حَيٌّ) حال القبض، ثمَّ مات (فَهْيَ) أي: الهديَّة (لِوَرَثَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ) أي: الهديّة (فُصِلَتْ فَهْيَ لِوَرَثَةِ الَّذِي أَهْدَى) بفتح الهمزة والدَّال. قال في «فتح الباري»: وتفصيله بين أن تكون انفصلت أم لا مصيرٌ منه إلى أنَّ قبض الرَّسول يقوم مقام قبض المُهدَى إليه. وذهب الجمهور إلى أنَّ الهديَّة لا تنتقل إلى المهدّى إليه إلَّا بأن يقبضها هو أو وكيله. انتهى. ومفهو مه: أنَّ المراد بقوله: «فُصِلَت» أي: من المُهدي إلى الرَّسول، لا قبض المهدى إليه لها، وهو خلاف ما قاله الكِرمانيُّ (وَقَالَ الحَسَنُ) البصريُّ - رَالله - ممَّا لم أعرفه موصولًا (٥٠): (أَيُّهُمَا) أى: أيُّ واحد من المهدِي والمهدَى إليه (مَاتَ قَبْلُ) أي: قبل الآخر (فَهْيَ) أي: الهديَّة (لِوَرَثَةِ المُهْدَى لَهُ ، إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ) فإن لم يقبضها فهي للمهدي أو لورثته.

<sup>(</sup>١) قوله: «قبل القبض» زيادة لا بدَّ منها.

<sup>(</sup>٢) في (د): «فيما» وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «هذا».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «إلى».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «أعرف من وصله».

٢٥٩٨ - حَدَّنَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ المُنْكَدِرِ: سَمِعْتُ جَابِرًا ﴿ اللهِ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ مِنَا شَعِيْمُ: ﴿ لَوْ جَاءَ مَالُ البَحْرَيْنِ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا ﴾ فَلَاثًا، فَلَمْ يَقْدَمْ حَتَّى تُوُفِّي النَّبِيُ قَالَ لِي النَّبِيُّ مِنَا شَعِيمُ، فَأَرسلَ أَبُو بَكْرٍ مُنَادِيًا فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمُ عِدَةً أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا، فَأَنَيْتُهُ فَلَاثًا: إِنَّ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمُ مَنَا شَعِيمُ وَعَدَنِي، فَحَنَى لِي ثَلَاثًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنة قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ المُنْكَدِرِ) محمَّد قال: (سَمِعْتُ جَابِرًا) هو ابن عبدالله الأنصاريَّ ( ﴿ مُنْ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ مِنَاسْمِيمُ مَنْ فَو جَاءَ مَالُ البَحْرَيْنِ) من الجزية (أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَقْدَمْ) مالُ البحرين (حَتَّى تُوُفِّي النَّبِيُّ سِنَ السِّمِيِّم) أرسله العلاءُ بن الحَضْر ميِّ (فَأَرسلَ) والَّذي في الفرع: «فَأَمَرَ» (أَبُو بَكْر) سُلِيَ (مُنَادِيًا) يحتمل أن يكون بلالًا (فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنْ الشيارِ عَ عِدَةً) وَعَدَهُ بها (أَوْ دَيْنٌ) قَرْضِ أَو نحوه (فَلْيَأْتِنَا) نوفِّهِ ذلك، قال جابر: (فَأَتَيْتُهُ) ﴿ ﴿ فَقُلْتُ ) له: (إنَّ النَّبيَّ مِنْ الشِّيمِ مُ وَعَدَنِي) عدةً / (فَحَثَى لِي) بالحاء المهملة والمثلَّثة (ثَلَاثًا)(١) أي: ثلاث حَثَيات، من ٢٥٨/٣٠ حثى يحثى ويحثو لُغَتان، والحَثْية: ما يملأ الكفّ، والحفنة: ما يملأ الكفّين، وذكر أبو عُبَيد أنَّهما بمعنى، وكانت كلُّ حثية خمسَ مئة. وقول الإسماعيليِّ: إنَّ ما قاله النَّبي مِنْ الشَّريمُ لجابر ليس هبة، وإنَّما هي عِدَة على وصف، لكن لمَّا كان وَعْد النَّبي مِنَا شَعِيمُ لا يجوز أن يتخلُّف، نزَّلوا وعدَه منزلة الضَّمان في/ الصِّحة، فرقًا بينه وبين غيره من الأمَّة ممَّن يجوز أن يفيَ وألَّا ٣٥٠/٤ يفي، فلا مطابقة بين الحديث والتَّرجمة إلَّا على هذا التَّأويل، فيه نَظَرٌ، وبيانه كما في «المصابيح»: أنَّ التَّرجمة لشيئين، أحدهما: إذا وهب، ثمَّ مات قبل وصولها، فساق لهذا ما ذكره عن عَبِيدَةَ والحَسَن. ثانيهما: إذا وعد ثمَّ مات قبل وصولها، وساق له حديث جابر وهو قوله صِنَ الشريط: «لو جاء مال البحرين(٢) أعطيتك هكذا ثلاثًا»، وهذا وعدٌ بلا ريب، فلم يقع للمؤلِّف - الشيُّ - إخلال بما وقع في التَّرجمة على ما لا يخفى، وليس فِعْلُ الصِّدِّيق واجبًا عليه، ولم يكن لازمًا للرَّسول مِن الشَّما وإنَّما فعلَه اقتداءً بطريقة النَّبي مِن الشَّماع، فإنَّه كان أوفى النَّاس بعهده وأصدقَهم لوعده.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): وكانت كلُّ حثيةٍ خمسَ مئة «منه».

<sup>(</sup>٢) في (ج): «من البحرين» وفي هامشها: قوله: «من البحرين» كذا بخطُّه، والَّذي في «المصابيح»: «مال البحرين» بدون «مِن» حكايةً للفظ الحديث.

وبقيَّة مباحث هذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في «كتاب الخمس» [ح:٣١٣٧] وغيره [ح:٤٣٨،٣١٦٤].

## ١٩ - باب: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَعْبِ، فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ مِنَاشِمِيمٌ وَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ».

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، يُذكَر فيه (كَيْفَ يُقْبَضُ العَبْدُ) الموهوب (وَالمَتَاعُ) الموهوب؟ و «يُقْبَض» مبنيُّ للمفعول، و «العبدُ» نائبٌ عن الفاعل (وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطّاب رَبُنُه، ممّا وصله المؤلِّف في «كتاب البيوع» [ح: ٢١١٥] في «باب إذا اشترى شيئًا فوهبه من ساعته»: (كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف، جَمَل (صَعْب، فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ مِنَاسْمِيم من عمر بن الخطّاب، لا من ابنه (وَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ) فاكتفى في القبض بكونه في يده، ولم يحتج إلى قبض آخرَ لأجل الهبة.

٢٥٩٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ المِسْوَدِ بْنِ مَخْرَمَةَ يَا بُنَيَّ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً، عَنِ المِسْوَدِ بْنِ مَخْرَمَةً يَا بُنَيَّ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيرًم، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ قَبَاءً رَسُولِ اللهِ مِنَا شَعَدُمُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ قَبَاءً مِنْهَا، فَقَالَ: «رَضِيَ مَخْرَمَةُ ؟».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قال(١): (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدِ الإمامُ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلْكَةً) عبدالله (عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةً) بكسر الميم وسكون السِّين المهملة، ومَخْرَمة -بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة - ابن نَوْفَل، الزُّهْرِيِّ (بِنُّيُّمُ) أنَّه (قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِيرٍ مَ الميم وسكون الخاء المعجمة - ابن نَوْفَل، الزُّهْرِيِّ (بِنُّمُّ) أنَّه (قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِيرٍ مَ أَقْبِيةً) بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر الموحَّدة، جمع قباء -بفتح القاف ممدودًا - جنسٌ من الثِّياب ضيِّقةٌ من لباس العَجَم معروفٌ (وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا) أي: في حال تلك القسمة (فَقَالَ مَخْرَمَةُ) للمِسْوَر: (يَا بُنَيَّ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاشِيرٍ مَلَ وفي حال تلك القسمة (فَقَالَ مَخْرَمَةُ) للمِسْوَر: (يَا بُنَيَّ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاشِيرٍ مَ وَفِي رواية حاتم في «الشَّهادات» [ح:٢٦٥٧] عسى أن يعطينا منها شيئًا، الحديث. قال المِسْوَر: (فَانْطُلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: اذْخُلُ فَادْعُهُ) بَيُلِيَّا اللَّهُ الِي رَاد في رواية -تأتي إن شاء الله تعالى -: وأعظمت ذلك، فقال: يابنيَّ، إنَّه ليس بجبار [ح:٢٦٢٥] (قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ) / بَيْلِيَسَة النَّاكُ فَاعُمُهُ مَا أَنْ اللهِ مَعْرَبَهُ اللَّهُ الْمُعْرَبَةُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

<sup>(</sup>١) قوله: احَدَّثَنَا... قال؛ سقط من (ص).

(إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ قَبَاءً مِنْهَا) أي: من الأقبية، والجملة حاليَّة (فَقَالَ) مَا يُلِطِّهُ النَّمَ: (خَبَأْنَا هَذَا) القَبَاء (لَكَ، قَالَ) مَا يُلِطِّهُ النَّمَ: (رَضِيَ مَخْرَمَةُ ؟) (لَكَ، قَالَ) المِسْوَر: (فَنَظَرَ إِلَيْهِ) أي: إلى القَبَاء مَخْرَمَةُ (فَقَالَ) مَا يُلِطِّهُ النَّمَا: (رَضِيَ مَخْرَمَةُ ؟) استفهام، أي: هل رضي ؟ ويحتمل -كما قال ابن التِّين - أن يكون من قول مَخْرَمة.

ومطابقةُ الحديث للتَّرجمة: من حيث إنَّ نقل المتاع إلى الموهوب له قبضٌ، واختُلِف: هل من شرط صحَّة الهبة القبض، أم لا؟ فالجمهور وهو قولُ الشَّافعيِّ الجديدُ والكوفيِّين: أنَّها لا تُمْلَك إلَّا بالقبض، لقول أبي بكر الصِّدِّيق لعائشةَ ﴿ اللهِ في مرضه، فيما نحلها في صحَّته من عشرين وَسْقًا: «ودِدت أنكِ حُزْتِه أو قبضتِه (۱)، وإنَّما هو اليوم مال الوارث»، ولأنَّه عقدُ إرفاق كالقرض، فلا يُملَك إلَّا بالقبض، وفي القديم: تصحُّ بنفس العقد، وهو مشهورُ مذهبِ المالكيَّة، وقالوا: تبطل إن لم يقبضها الموهوب له حتَّى وهبها الواهب لغيره، وقبضها الثَّاني، وهو قول أشهب ومحمَّد، وعن ابن القاسم مثلُه، وهو قول الغير في «المدوَّنة» ولابن القاسم أنَّها للأوَّل. قال محمَّد: وليس بشيء، والحائز أولى. وقال المِرْدَاويُّ من الحنابلة: وتصحُّ بعقدٍ، وتُمْلَك به أيضًا، ولو مُعَاطاةً بفعل، فتجهيز بنته بجهاز إلى الزَّوج تمليكٌ، وهو كبيعٍ في تراخي قبوله وتقديمه وغيرهما، وتلزم بقبضٍ كمبيع بإذن واهب إلَّا ما كان في يد متَّهبه، فيلزم بعقدٍ، ولا يحتاج إلى مضيِّ مدَّة يتأتَّى قبضه فيها. وعنه -أي: عن أحمد (۱) - يلزم في غير مكيل وموزون ومعدود ومذروع بمجرَّد الهبة، ولا يصحُّ قبضٌ إلَّا بإذن واهب التهى.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «اللِّباس» [ح:٥٨٠٠] و«الشَّهادات» [ح:٢٦٥٧] و«الخمس» [ح:٣١٢] و «الخمس» [ح:٣١٢] و «اللِّباس» (٣) والتِّرمذيُّ في «الاِستئذان».

## ٢٠ - بابّ: إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَهَبَ) رجل (هِبَةً، فَقَبَضَهَا الآخَرُ) الموهوب له (وَلَمْ يَقُلُ/: ٣٥١/٤ قَبِلْتُ) جازت، واشترط الشَّافعية الإيجابَ والقَبول فيها كسائر التَّمليكات، بخلاف صحَّة

<sup>(</sup>۱) كذا ولعله: «حزتيه أو قبضتيه».

<sup>(</sup>١) «أي: عن أحمد»: سقط من (ص) و (ج)، وكُتِب حاشيةً في هامش (ج): أي: عن أحمد.

<sup>(</sup>٣) قوله: «والشهادات... في اللباس» سقط من (ص).

الإبراء والعتق، والطّلاق بلا قَبول لأنّها إسقاط، ويُستثنى من اعتبار ذلك الهبةُ الضّمنيّة كان قال لغيره: أعتق عبدك عنّي ففعل، فإنّه يدخل في ملكه هبة ، ويُعتَق عنه، ولا يُشتَرط القبول، ولا يُشتَرط الإيجاب والقبول في الهديّة والصَّدقة ولو في غير المطعوم، بل يكفي البَعْث من المملّك، والقبض من المتملّك، كما جرى عليه النّاس في الأعصار، ولهذا كانوا يبعثونهما على أيدي الصّبيان الَّذين لا تصحُّ عقودهم. فإن قيل: كان هذا إباحةً لا هديّة. أُجِيب: بأنّه لو كان إباحةً، ما تصرَّفوا فيه تصرُّف المُلَّاك، ومعلوم أنّه ليس كذلك.

٢٦٠٠ - حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَيْهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلِّ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَا اللهِ مَنَاسَّهِ مِنَا اللهِ مَنَاسَهِ مَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَهِ قَالَ: «فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ» ؟ قَالَ: «فَقَالَ: «فَقَالَ: «فَقَالَ: «فَقَالَ: فَحُومَ ذَاكَ» ؟ قَالَ: وقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «نَجِدُ رَقَبَةٌ ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ اللهَرْقِ مِنْ وَالْعَرَقُ: المِكْتَلُ - فِيهِ تَمْرٌ قَالَ: «اذْهَبْ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فقَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا الله ؟ وَالْعَرَقُ: المِكْتَلُ - فِيهِ تَمْرٌ قَالَ: «اذْهَبْ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فقَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا وَسُولَ الله ؟ وَالْعَرَقُ: المِكْتَلُ - فِيهِ تَمْرٌ قَالَ: «اذْهَبْ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فقَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا وَلَا الله ؟ وَالَّذِي بَعَنَكَ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا. قَالَ: «اذْهَبْ فَأَلْعِمْهُ أَهْلَكَ».

د۳/۹۵۳پ

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ) أبو عبد الله / البصريُّ البُنَانيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَدُ بنِ ابن زياد قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدِ (عَنِ الزُهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف الزُهريُّ المدنيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ اللهِ مِنَاسْهِيَّمْ، فَقَالَ: جَاءَ رَجُلٌّ) سلمهُ بن صخر، أو مَدان بن صخر، أو أعرابيُّ (إلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسْهِيمْ، فَقَالَ: هَلَكْتُ) فعلتُ ما هو صغر، أو سَلمانُ بن صخر، أو أعرابيُّ (إلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسْهِيمْ، فَقَالَ: هَلَكْتُ) فعلتُ ما هو سبب لهلالكي (فَقَالَ) بَيُلِيَّسَّةُ إلَيْهِ، اللهِ الرَّمِ اللهِ اللهِ الرَّمِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اله

عشر صاعًا» وعند ابن خزيمة من حديث عائشة: «فأتى بعَرَق، فيه عشرون صاعًا» وعند مسدّد من (۱) مرسل عطاء: «فأمر له ببعضه»، وهو يجمع بين الرّوايات، فمَنْ قال: عشرون، أراد أصل ما كان فيه، ومن قال: خمسة عشر، أراد قدر ما تقع به الكفّارة (قَالَ) عَلِيظِهِ النّهِ (اذْهَبْ بِهَذَا) العَرَق ما كان فيه، ومن قال: خمسة عشر، أراد قدر ما تقع به الكفّارة (قَالَ) عَلِيظِه النّهِ (اذْهَبْ بِهَذَا) العَرَق (فَتَكَدُقُ بِهِ) بالجزمِ على الأمر (فقال) الرّجل: أتصدّق به (علَى) ناس (أحْوَجَ مِنّا يَا رَسُولَ اللهِ ؟ وَ) الله (الّذِي بَعَنَكَ بِالحَقِّ مَا بَيْنَ لَا بَتَيْهَا) بغير همزة، أي: حَرَّتَي المدينة المكتنفتين بها (أهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنّا. قَالَ) عَلِيظِهُ اللّهِ اللهِ وَلَا بَيْنَ لَا بَتَيْهَا) بغير همزة، أي: حَرَّتَي المدينة المكتنفتين بها (أهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنّا. قَالَ) عَلِيظِهُ اللّهُ اللّهِ ولا بوي ذرِّ والوقت: «ثمَّ قال»: (اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ) مَنْ تلزمك نفقتُه أو زوجتك، وكان من مال الصّدقة والكفّارة باقيةٌ في ذمّته، كما سبق تقريره في «الصّيام» [ح: ١٩٣٧] قال في «الفتح»: والغرَض منه هنا: أنّه مِنَاشِهِ مُ أعطى الرَّجل التّمر فقبضه، ولم يقل: قَبِلْتُ ، ثمَّ قال: «اذهب فأطعمه أهلك» ولمن اشترط القبول أن يجيب عن هذا: بأنّها والم يقل: قَبْن، فلا حجّة فيها، ولم يُصرَّح فيها بذكر القبول ولا بنفيه.

# ٢١ - باب: إِذَا وَهَبَ دَيْنًا عَلَى رَجُلِ

قَالَ شُعْبَةُ عَنِ الحَكَمِ: هُوَ جَائِزٌ، وَوَهَبَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لِيَّا لِرَجُلٍ دَيْنَهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَا شَعْدِهِم: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى فَلْيُعْطِهِ، أَوْ لِيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ»، فَقَالَ جَابِرٌ: قُتِلَ أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ مِنَا شَعْدِهِم غُرَمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا قَمَرَ حَائِطِي، وَيُحَلِّلُوا أَبِي.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَهَبَ) رجل (دَيْنًا) له (عَلَى رَجُلِ) لآخر أو لمن هو عليه (قَالَ شُعْبَةُ) بن الحجَّاج، فيما وصله ابن أبي شَيْبة: (عَنِ الحَكَمِ) بفتحتين ابن عُتيْبة (٢٠ (هُو) أي: فِعْلُ هبةِ الدَّيْن لمن هو عليه (جَائِزٌ، وَوَهَبَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيًّ / أي: ابن أبي طالب (لِيَّمَ لِرَجُلٍ) د٣٠١٥ له عليه دَيْن (دَيْنَهُ) قال الحافظ ابن حَجَر: لم أقف على مَنْ وصله، ولم يُسمَّ الرَّجل (وَقَالَ النَّبِيُ مِنْ الله يُورِمُ مِنْ وصله مسدَّد في «مسنده» من طريق سعيدِ المَقبُريُّ عن أبي هريرة مرفوعًا: (مَنْ كَانَ لَهُ) أي: لأحد (عَلَيْهِ حَقَّ فَلْيُعْطِهِ) إيَّاه (أَوْ لِيَتَحَلَّلهُ مِنْهُ) بالجزم على الأمر، والضَّمير في «منه» لصاحب الحقّ. قال الحافظ ابن حَجَر: ووجهُ الدَّلالة منه لجواز هبة الدَّيْن: أنَّه مِنْ الشهير على سخةِ: في «منه» لين أن يعطيه إيَّاه أو يحلِّله منه، ولم يشترط في التَّحليل قبضًا (فَقَالَ) بالفاء، وفي نسخةِ:

<sup>(</sup>١) في (د): «وعَنْ» وسقط منها قوله: «وعند مسدَّد».

<sup>(</sup>٢) في (ص): "قتيبة" وهو تحريف.

٣٥٢/٤ (وقال) بالواو (جَابِرٌ: قُبِلَ أَبِي) هو عبدُ الله / الأنصاريُّ، وكان قُبِل بأُحدِ (وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) رَقَمَ في المُوع على قوله: (وعليه دَيْن) علامة السُّقوط (فَسَأَلَ النَّبِيُ مِنَاسُهِ مُ غُرَمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ (١) حَائِطِي) أي: بستاني (وَيُحَلِّلُوا أَبِي).

وهذا التَّعليق سبق موصولًا في «القرض» [ح: ٢٤٠٥] وساقه هنا بأتمَّ منه كما قال.

٢٦٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُاللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّه قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللهِ رَبُّ اَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قُبْلَ يَوْمَ أُحُدِ شَهِيدًا، فَاشْتَدَّ الغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِهِمُ وَكَلَّمْتُهُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي، وَيُحَلِّلُوا أَبِي، فَأَبُوا، فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ حَاثِطِي، وَلَمْ يَكْسِرُهُ لَهُمْ، وَلَكِنْ قَالَ: «سَأَغْدُو عَلَيْكَ»، فَعَدَا عَلَيْنَا حِيْنَ أَصْبَعَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ، وَدَعَا فِي ثَمَرِهِ بِالبَرَكَةِ، فَجَدَدْتُهَا، وَشَعْدُهُ حَقَّهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا بَقِيَّةً. ثُمَّ جِعْتُ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، وَمَعَلَى اللهِ مِنَاشِهِمُ وَهُو جَالِسٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، وَمُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ وَهُو جَالِسٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، وَشُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ وَهُو جَالِسٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، وَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ وَهُو جَالِسٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، وَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ وَهُو جَالِسٌ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، وَهُو جَالِسٌ وَاللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ اللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِمُ وَاللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ مِنَاشِهُمُ وَلَقُلُ اللهُ وَاللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ مَا لَلْهُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ مِنَالْهُ أَنِي وَاللهُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ اللهُ اللهِ مَا اللهُ إِنْكَ لَرَسُولُ اللهِ اللهُ إِنْكَ لَرَسُولُ اللهِ مَا اللهُ وَاللهُ إِنْكَ لَرَسُولُ اللهِ مِنْ اللهُ إِنْكَ لَوْلُولُ اللهِ إِنْ الْعَلَى اللهُ مَلَولُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان (٢) بن جَبلَة -بفتح الجيم والموحَّدة - العَتَكِيُّ -بفتح المهملة والمثنَّاة الفوقيَّة - المروزِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) ابن يزيد الأيليُّ (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمامُ، ممَّا وصله الذُّهليُ في «الزُّهريَّات»: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) الزُّهريُّ (أَنَّه قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ كَعْبِ بْنِ بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهابِ) الزُّهريُّ (أَنَّه قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بَيُّمُ قَالَ الكِرْمانيُّ: ابن (٣) كعب (٤) يحتمل أن يكون عبد الرَّحمن مَالِكِ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بِيُّ عَبْدِ اللهِ عَنهما جميعًا، لكنَّ الظَّاهر أنَّه عبد الله، لأنَّه يروي عن جابر (أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ) عبد الله (قُبِلَ يَوْمَ) وقعة (أُحُدِ شَهِيدًا) وكان عليه دَيْن ثلاثين (٥) وَسْقًا لرجلٍ من اليهود (فَاشْتَدَّ الغُرَمَاءُ) عليَّ (فِي) طلب (حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِعِيمُ فَكَلَّمْتُهُ) أي: اليهود (فَاشْتَدَّ الغُرَمَاءُ) عليَّ (فِي) طلب (حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِعِيمُ فَكَلَّمْتُهُ) أي:

<sup>(</sup>۱) في (د): «تَمْر».

<sup>(</sup>٢) هو: «عبدالله بن عثمان بن جبلة».

<sup>(</sup>٣) في (ص): ﴿أَنَّ ﴾ وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) «ابن كعب»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) في (ج): «ثلاثون»، وفي هامشها: «بخطه: ثلاثين».

ليشفع لي، زاد في «علامات النُّبوَّة» [ح: ٣٥٨٠] من وجه آخر: «فقلت: إنَّ أبي ترك عليه دَينًا وليس عندي(١) إلَّا ما يُخرج نخله، ولا يبلغ ما يُخرج سنين ما عليه» (فَسَأَلَهُمْ) النَّبيُّ مِنَاسُّعِي<sup>مِم</sup> (أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي) بفتح المثلَّثة والميم، أي: في دَيْنهم (وَيُحَلِّلُوا أَبِي) أي: يجعلوه في حِلّ بإبرائهم ذمته (فَأَبَوْا) أي: امتنعوا (فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مَنَاسَّهِ مَنَاسَّهِ مَنَاسَّهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّةً مِنْ (حَايَطِي، وَلَمْ يَكْسِرْهُ) بفتح أوَّله وكسر ثالثه، أي: لم يكسر الثَّمر من النَّخل (لَهُمْ) أي: لم يعيِّن، ولم يقسِم عليهم، قاله الكِرْمانيُّ (وَلَكِنْ قَالَ) مَالِيطِهِ السَّاعْدُو عَلَيْكَ) زاد أبو ذرِّ: «إن شاء الله تعالى»، قال جابر: (فَغَدَا عَلَيْنَا) مِنَاشِيهِ مِم (حِيْنَ أَصْبَحَ) ولغير أبي ذرِّ: «حتَّى أصبحَ»، والأوَّل أَوْجَه، وضبَّب على الأخير (٣) في الفرع (فَطَافَ فِي النَّخْل وَدَعَا) بالواو، ولأَبَوي ذَرِّ والوقت: «فدعا» (فِي ثَمَرهِ(٤) بِالبَرَكَةِ) وعند أحمد عن جابر من وجه آخر: «فجاء هو وأبو بكر وعمر/، فاستقرى د٣٦٠/٣٠ النَّخل، يقوم عند(٥) كلِّ نخلةٍ، لا أدري ما يقول، حتَّى مرَّ على آخرها» (فَجَدَدْتُهَا) بالجيم والدَّالَيْن المهملتَين، أي: قطعتها (فَقَضَيْتُهُمْ حقَّهُمْ) الَّذي لهم، وفي «اليونينيَّة» وفرعها: «حقوقَهم» (وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرهَا) بالمثلَّثة المفتوحة، ولأبي الوقت: «من تمرها(٦)» بالمثنَّاة الفوقيَّة وسكون الميم، أي: تمر النَّخل (بَقِيَّةٌ) وفي «علامات النُّبوَّة» [ح.٥٨٠] «وبقى مثل ما أعطاهم» (ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللهِ مِنْ أَنْ مُنْ اللهِ مِنْ من قضاء الحقوق، وبقاء الزِّيادة، وظهور بركة دعائه صِناسٌ عِيم (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صِنَاسٌ عِيم لِعُمَر) بن الخطَّاب: (اسْمَعْ) ما يقول جابر (-وَهْوَ) أي: عمر (جَالِسٌ- يَا عُمَرُ، فَقَالَ) عمر: (أَلَّا يَكُونُ)(٧) بِالرَّفِع، وفي بعض الأصول: بالنَّصب (^) (قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، وَاللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ) بفتح

<sup>(</sup>۱) في (د): «عنده».

<sup>(</sup>۱) في (د): «تمر».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «عليه في الأخير».

<sup>(</sup>٤) في (د): «تمرة».

<sup>(</sup>٥) في غير (د): «تحت». كذا في الفتح،

<sup>(</sup>٦) فى (د): ﴿ولأبى ذرِّ: ثمرها».

<sup>(</sup>٧) زيد في نسخةٍ في هامش(د): «ألَّا»: بفتح الهمزة وتشديد اللَّام، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمَهينئ: «ألَّا» بالتَّخفيف «يكونُ»، وسيأتي بنحوه. وفي هامش (ج): «يكون» هنا تامَّة.

<sup>(</sup>A) في هامش (ج): ما ذكره من التَّشديد والتَّخفيف ورفع «يكون» ونصبِه فيه إجمالٌ يحتاج إلى زيادة إيضاح =

الهمزة وتشديد اللّام من «ألا»، وأصلها: «أن» المخفّفة (١)، ضُمّت إليها «لا» النّافية، أي: هذا إنّما يحتاج إليه مَنْ لا يعلم أنك رسول الله، فكذبك في الخبر، فيحتاج إلى الاستدلال، وأمّا من علم أنّك رسول الله فلا يحتاج إلى ذلك، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أَلَا» بتخفيف اللّام كما في فروع عدّة لـ «اليونينية» وأصول معتمدة، ووُجّه: بأنّ الهمزة للاستفهام التّقريريِّ، وإذا تقرّر هذا (١)، فليُنظر في قول الحافظ ابن حَجَر في «علامات النّبوّة» [ح ٢٥٨٠] «ألّا يكونُ» بفتح الهمزة وتشديد اللّام في الرّوايات كلّها. وزعم بعض المتأخّرين أنّ الرّواية فيه بتخفيف اللّام، وأنّ الهمزة للاستفهام التّقريريِّ (٣)، فأنكر عُمر عدم علمه بالرّسالة، فأنتج إنكاره ثبوت علمه بها.

وبيان، فأقول: أمَّا على رواية «ألاً» بالتَّخفيف فيتعيَّن رفعُ «يكون» لتجرُّده، ولكن لا يتعيَّن كونُ الهمزة للاستفهام و (لا) نافية ، بل يجوز كونُ (ألا) للتَّنبيه ؛ كما جزم به الشَّيخ زكريًّا ، وأمًّا على رواية (ألَّا) بالتَّشديد فيجوز رفع «يكون» ونصبه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُون فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] برفع ﴿تَكُون ﴾ ونصبه، أمًّا الرَّفع فا أنْ المخفَّفة من الثَّقيلة واسمها ضميرٌ محذوف، و الله نافية، والجملة المنفيَّة خبر اأنْ وهي تفسير للضَّمير، وجملة «أن» مع ما في حيِّزها في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة بعامل مقدَّر مِن معنى الكلام؛ لأنَّ «أن» المفتوحة المخفَّفة -كما في «المغني» - هي الواقعة غالبًا بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته، وشرطُ اسمِها أن يكون ضميرًا محذوفًا، وشرط خبرها أن يكون جملةً، والتَّقدير: أيظنُّ أحدُّ أنَّا لا نعلم أنَّك رسول الله؟ وأمَّا النَّصب فعلى أنَّ «أنْ» مصدريَّة و «لا» زائدة، والفعل مع «أن» في تأويل مصدرٍ مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه؛ أي: كونُنا قد علمنا أنَّك رسولُ الله أمرٌ ثابت، ونظيرُ ذلك في حذف الخبر ما في «المغني» عن الزَّجَّاجِ في قوله تعالى: ﴿أَن تَبَرُّواْوَتَنَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيِّزَكَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢١٤] أي: خيرٌ لكم، ويحتمل أن تكون ﴿لا﴾ نافيةً لا زائدة، وفي الكلام حذفٌ يصحُّ به النَّفي؛ كما ذكره المُعرب في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا شَنَّجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢] فقال: في «لا» وجهان؛ أظهرُهما: أنَّها زائدة للتَّوكيد؛ أي: أيُّ شيء منعك أن تسجد؟ أي: من السُّجود، وزعم جماعةٌ أنَّ «لا» غير زائدة، واختلفت عباراتُهم في تصحيح معنى ذلك؛ فقيل: التَّقدير: ما منعك فأحوَ جَك أن لا تسجد؟ وقيل: ما ألجأك؟ وقيل: مَن أمرك أو قال لك؟ أو: ما دعاك؟ انتهى ملخَّصًا، وعلى قياس ذلك يتخرَّج هذا الحديث؛ فتأمَّله، ثمَّ ما ذُكِر كالصَّريح في أنَّ «لا» مرسومة في الحديث بدون «أن»، وفي «الهمع»: في وصل «أن» النَّاصبة مع «لا» قولان؛ أحدهما: تُكتَب موصولةً مطلقًا، ثانيهما: «أن» النَّاصِبة توصل بها، والمخفِّفة من النَّقيلة تُفصَل عنها.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «أَنْ» الخفيفة المفتوحة لا تقع مبتداً بها، فلا بدَّ أن يُقدَّر لها هنا عاملٌ من معنى العِلْم أو ما في تأويله.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): ما قرَّره في توجيه التَّشديد هو عينُ ما قرَّره الحافظُ بحروفه في «علامات النُّبوَّة».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): هذا التَّوجيهُ إنَّما يتَّجه لو كان الاستفهام إنكاريًّا، والَّذي في كلامِه أنَّ الاستفهام هنا للتَّقرير، وضابطُه -كما في «المغني» - حملُكَ المخاطَب على الإقرار والاعتراف بأمرِ قد استقرَّ عنده ثبوتُه أو نفيُه؛ فليُتأمَّل.

قال الحافظ ابن حَجَر (١): وهو كلامٌ مُوجَّه إلَّا أنَّ الرِّواية إنَّما هي بالتَّشديد، وكذا ضبطها عياضً وغيره. انتهى. وقال الكِرْمانيُّ: ومقصوده مِنَ الشَّرِيمُ تأكيدُ علم عمر بَلِيَّ وتقويته، وضمُّ حجَّة أخرى إلى الحُجج السَّالفة. وقال في «الفتح»: النُّكتة في اختصاصه بإعلامه بذلك أنَّه كان معتنيًا بقضيَّة جابر مهتمًّا بشأنه مساعدًا له على وفاء دَيْن أبيه.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة تُؤخَذ -كما قاله في «عمدة القاري» - من معنى الحديث، ولكنَّه / ٢٥٣/٤ بالتَّكلُف وهو أنَّه صَلَّا شَعِيم سأل غرماء أبي جابر أن يقبضوا ثمر حائطه، ويحلِّلوه من بقيَّة دَينه، ولو قبلوا ذلك كان إبراء لذمَّة أبي جابر من بقيَّة الدَّين، وهو في الحقيقة لو وقع، كان هبة للدَّين ممَّن هو عليه، وهو معنى التَّرجمة، وقد اختُلِف فيما إذا وهب دينًا له على رجل لآخر، فقال المالكيَّة: يصح إذا أشهد (۱) له بذلك، وجمع بينه وبين غريمه. وقال الشَّافعيُّ بالبطلان لاشتراطهم القبض.

#### ٢٢ - بابُ هِبَةِ الوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ

وَقَالَتْ أَسْمَاءُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ: وَرِثْتُ عَنْ أُخْتِي عَائِشَةَ بِالغَابَةِ، وَقَدْ أَعْطَانِي بِهِ مُعَاوِيَةُ مِئَةَ أَلْفٍ، فَهُوَ لَكُمَا.

(بابُ(٣) هِبَةِ الوَاحِدِ) الشَّيء الواحد (لِلْجَمَاعَةِ) مشاعًا جائزٌ، وإن كان لا ينقسم كعبد، لأنَّ الهبة عقدُ تمليك، والمشاع قابل للملك، فتجوز هبته كبيعه، وقال الحنفيَّة: تجوز فيما لا ينقسم كالحمَّام والرَّحى، لا فيما ينقسم (٤) إلَّا بعد القسمة، كما لا تجوز هبة سهم / في دار، لأنَّ د٢١١/٢٦ القبض في الهبة منصوص عليه مطلقًا، فينصرف إلى الكامل، والقبض في المشاع ليس بكامل، لأنَّه في حيِّزه من وجه، وفي حيِّز شريكه من وجه، وتمامه إنَّما يحصل بالقسمة، بخلاف المشاع فيما لم (٥) يقسم، لأنَّ القبض الكامل فيه غير متصوَّر فاكتفِيَ بالقاصر، قاله ابن فرشتاه (٢) في

<sup>(</sup>١) «ابن حجر»: سقط من(د)، وهو ثابت له.

<sup>(</sup>۲) في (ص): «شهد».

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «حُكم».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «يُقْسَم».

<sup>(</sup>٥) في (د): «لا».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «فرستاه».

"شرح المجمَع" وقبضُ المشاع يحصل بقبض الجميع، منقولًا كان أو غيره، فإن كان منقولًا وَمَنَع من القبض الشَّريك فيه، ووكَّله الموهوب له في القبض له جاز، فيقبضه له الشَّريك، فإن امتنع الموهوب له من توكيل الشَّريك، فيقبض له الحاكم ويكون في يده لهما، أمَّا إذا لم يمتنع (۱) الشَّريك من القبض، بأن رضي بتسليم نصيبه أيضًا إلى الموهوب له، فقبضَ الجميع، فيحصل الملك، ويكون نصيبه تحت يد الموهوب له وديعةً.

(وَقَالَتُ أَسْمَاءُ) بنت أبي بكر الصِّدِّيق (لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) هو ابن أخي أسماء (وَابْنِ أَبِي عَتِيق، محمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وهو ابن أخي أسماء: (وَرِثْتُ) وفي بعض الأصول: «الَّذي (٢) ورثت» (عَنْ أُخْتِي عَائِشَة) زاد أبو ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «مالًا» (بِالغَابَةِ) بالغين المعجمة وبعد الألف موحَّدة: موضعٌ بالعوالي قريب من المدينة به أموال أهلها (وَقَدْ أَعْطَانِي بِهِ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان (٣) (مِثَةَ أَلْفٍ) أي: وما بعته منه (فَهُو لَكُمَا) خطابٌ للقاسم وعبد الله بن أبي عتيق، وقد كانت عائشة لمَّا ماتت، وَرثتها أختاها أسماء وأمُّ كلثوم وأولاد أخيها عبد الرَّحمن، ولم يرثها أولاد أخيها محمَّد، لأنَّه لم يكن شقيقها، فكأنَّ أسماء قصدت جبر خاطر القاسم بذلك، وأشركت معه عبد الله، لأنَّه لم يكن وارثًا لوجود أبيه قاله في «الفتح»، والجمع يُطْلَق على الاثنين، فتحصل المطابقة بينه وبين التَّرجمة، ولم أرَ هذا التَّعليق موصولًا.

٢٦٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ ﴿ وَ النَّبِيَّ النَّبِيَ مِنَا شَعْدِ اللَّهِ اللَّهُ النَّبِيَ مِنَا شَعْدِ اللَّهُ اللَّهِ أَتِي بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: ﴿ إِنْ أَذِنْتَ لِي أَعْطَيْتُ هَوُلَاءِ ﴾. فَقَالَ لِلْغُلَامِ: مَا كُنْتُ لأُوثِرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَدًا، فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةً) بفتح القاف والزَّاي القُرَشيُّ، المكيُّ المؤذِّن قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمامُ (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار الأعرج (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ) السَّاعديُّ الأنصاريُّ، له ولأبيه صحبة (رَضِيَ اللهُ عنهُ) وعن أبيه: (أَنَّ النَّبِيَّ مِنَاللهُ عِنْ أَبِي بِشَرَابٍ) لبنِ ممزوج بماء (فَشَرِبَ) بَاللِّسَاء إلى منه (وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ) هو ابن عبَّاس (وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاحُ)

<sup>(</sup>١) في (ص): «يمنع». كذا في أسنى المطالب ولعله الصواب.

<sup>(</sup>٢) ﴿ الذي اليس في (ص).

 <sup>(</sup>٣) في (ج): «معاوية به» وفي هامشها: كذا معزوًا لأبي ذرٍّ في «فرع اليونينيَّة»، ولغير أبي ذرِّ: «به معاوية».

منهم أبو بكر الصِّدِّيق ﴿ فَقَالَ ﴾ بَيْلِسِّه إِلَى ﴿ لِلْغُلَامِ ﴾ ابنِ عبَّاس: (إِنْ أَذِنْتَ لِي أَعْطَيْتُ هَوُلَاءِ) الأشياخَ القَدَحَ (فَقَالَ) الغلام: (مَا كُنْتُ لأُوثِرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَدًا، فَتَلَهُ ﴾ بالمثنَّاة الفوقيَّة المفتوحة (١٠ وتشديد اللَّام، أي: رمى به مِنَاشِه يَامُ (فِي يَدِهِ) أي: يد الغلام. قال الإسماعيليُّ: ليس في هذا الحديث هبة لا للواحد ولا للجماعة، وإنَّما هو شراب أُتِيَ به النَّبيُ مِنَاشِه يَامُ ، ثمَّ سُقِي على وجه الإباحة والإرفاق / ، كما لو قدَّم للضَّيف طعامًا يأكله ، د١٦١/٣ وليس قوله للغلام: «أتأذن لي؟ » على جهة أنَّه حقُّ له بالهبة ، لكنَّ الحقَّ من جهة السُّنَة في الابتداء به (١) ، وللأشياخ حقُّ السِّنِّ. وأجاب في «فتح الباري»: بأنَّ الحقَّ حكما قال ابن بطّال -: أنَّه مِنَاشُورِ مُ سأل الغلام أن يهب نصيبه للأشياخ ، وكان نصيبه منه مشاعًا غيرَ متميَّز، فدلَّ على صحَّة هبة المشاع.

ويُؤخذ من الحديث: تقديم الصّغير على الكبير، والمفضول على الفاضل، إذا جلس على يمين الرَّئيس، فيكون مخصوصًا من عموم حديث ابن عبَّاس، عند أبي يَعلى بسند قويٍّ، قال: كان رسول الله بِنَ الشَّيِ اللهُ عَلَى: "ابدؤوا(") بالأكبر» ويكون الأيمن ما امتاز بمجرَّد ١٥٤/٤ الجلوس في الجهة اليمنى، بل الخصوص كونها يمين الرَّئيس، والفضل إنَّما فاض عليه من الأفضل. قال الزَّركشيُّ: ويُؤخَذ منه أنَّه إذا تعارضت الفضيلة المتعلَّقة بالمكان والمتعلَّقة بالذَّات، تُقدَّم المتعلَّقة بالذَّات، وإلَّا لم يستأذنه. قال في "المصابيح»: وقع في "النَّظائر والأشباه» لابن السُّبكيِّ في صلاة الظُّهر بمِنى والأشباه» لابن السُّبكيِّ : أنَّه بحث مرَّة مع أبيه الشَّيخ تقيِّ الدِّين السُّبكيِّ في صلاة الظُّهر بمِنى يومَ النَّعر: إذا جعلنا مِنى خارجة عن حدود الحرَم، أتكون أفضل من صلاتها في المسجد، لأنَّ النَّبيُّ مِنَ الشَّيامِ ملها المضاعفة ؟ فقال: بل في منى، وإن لم تحصل بها المضاعفة، فإنَّ في الاقتداء بأفعال الرَّسول مِنَ الشَّيامِ من الخير ما يربو على المضاعفة.

وهذا الحديث قد سبق في «المظالم» [ح: ١٤٥١] ويأتي إن شاء الله تعالى في «الأشربة» [ح: ٦٢٠].

<sup>(</sup>١) «المفتوحة»: مثبتٌ من (ص).

<sup>(</sup>٢) في غير (د): «الابتدائيّة».

<sup>(</sup>٣) في (د): «ابدأ».

# ٢٣ - بابُ الهِبَةِ المَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ المَقْبُوضَةِ، وَالمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ المَقْسُومَةِ، وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيامُ وَأَصْحَابُهُ لِهَوَاذِنَ مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ

(بابُ الهِبَةِ المَقْبُوضَةِ) السَّابق حكمها (وَغَيْرِ المَقْبُوضَةِ) عُلِمَ من حكم المقبوضة (وَالمَقْسُومَةِ وَغَيْر المَقْسُومَةِ) أمَّا المقسومة فحكمها ظاهر، وأمَّا غير المقسومة فهو المقصود بهذه التَّرجمة، وهي مسألة «هبة المشاع»، السَّابق تقريرها أوَّل الباب السَّابق (وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ صِنَاسَعِيهُ م وَأَصْحَابُهُ ) إِنْ مُمَّا وصله بأتمَّ منه في الباب التالي [ح:٢٦٠٧] (لِهَوَاذِنَ مَا غَنِمُوا مِنْهُم) قال المؤلِّف تفقُّها: (وَهُوَ) أي: الَّذي غنموه (غَيْرُ مَقْسُومٍ) وفي الفرع وأصله: علامة السُّقوط على قوله: «لهوازن» وإثباتها بعد قوله: «غير مقسوم» لأبي ذَرٍّ، ويبقى النَّظر في قوله: «منهم» على هذه الرِّواية، فليُتأمَّل.

واستدلَّ المؤلِّف بهذا التَّعليق على صحَّة هبة المشاع، وتُعقِّب: بأنَّ غير المقسوم يلزم منه أن يكون غير مقبوض، فلا يتمُّ له الاستدلال. وأُجِيبَ: بأنَّ قبضهم إيَّاه وقع تقديريًّا باعتبار حيازتهم له على الشُّيوع.

٢٦٠٣ - وَحَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدِ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ مُحَادِبٍ، عَنْ جَابِرِ ﴿ عَنْ مُحَادِبِ، عَنْ جَابِرِ ﴿ عَنْ مُحَمَّدِ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ مِنْ السَّرِيمِ فِي المَسْجِدِ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي.

(وَ) به قال: (حَدَّثَنا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) أبو إسماعيل العابد الشَّيبانيُّ الكوفيُّ، وسقط «ابن محمَّد» لأبي ذَرِّ. ولغير أبي ذرِّ، -ونسبه الحافظ ابن حَجَر لأبي زيد المروزيِّ - (وقال: ثابتٌ) د٣٠٢/٣ بصورة التَّعليق، وهو موصول عند الإسماعيليِّ وغيره، وبالأوَّل/ جزم أبو نُعَيم في «المستخرج» وفاقًا للأكثر قال: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم، ابن كدام (عَنْ مُحَارِبٍ) بكسر الراء، ابن دِثَار (عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاريِّ ( إلى وعن أبيه، أنَّه (قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيّ مِنْ اللَّهُ مِنْ المَّسْجِدِ) المدنيِّ (١) (فَقَضَانِي) أي: على يد بلالٍ ثمنَ الجمل الذي كان اشتراه منّى بأوقيَّة بطريق تَبُوْكَ أو ذات الرِّقاع بعد أن أعيا، ودعا له حتَّى سار سيرًا(١) ليس يسير مثله (وَزَادَنِي) أي: قيراطًا.

<sup>(</sup>١) في (ص): ﴿النَّبُويُّ ﴾.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بخطُّه: بِسَيْرٍ.

وهذا الحديث قد سبق بأتم من هذا في «باب شراء الدُّواب والحمير» من «كتاب البيوع» [ح: ٢٠٩٧] وساقه هنا من طريق أخرى، فقال بالسَّند إليه.

٢٦٠٤ - حَدَّفَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّفَنَا غُنْدَرُ: حَدَّفَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﴿ لَهُ يَعُولُ : بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِ مِنَ النَّبِيِ مِنَ النَّبِيِ مِنَ النَّبِي مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ النَّامِ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مُعَلِيْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْمُلِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُلِي اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُلِي اللَّهُ مِنْ الللْمُلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِمُلِي الللْمُلِي اللللْمِلْمُ اللللْمُلِي اللللْمُلِي اللللْمُلِي اللللْمُلِي الللْمُلِي الللللْمُلِي اللللْمُلِي الللللْمُلِي اللللْمُلِي الللْمُلِي اللللْمُلِي اللللْمُلِي اللللْمُلِي الللللْمُلِي اللللْمُلِي اللللللْمُلِي الللللْمُلِي اللللللْمُلِي اللللْمُلِي الللللْمُلِي الللللْمُلِي اللللللْمُلِي الللللْمُلِي الللللْمُلِي اللللْمُلِي الللللْمُلِي اللللللْمُلِي اللللللْمُلِي الللللللللْمُلِي الللللللْمُلِي اللللللْمُلِي اللللللللْمُلِي اللللللللللللللْمُلِي اللللللللللللْمُلِي اللللللْمُلِي الللللللْمُلِي الللللللللْمُلِي اللللللللللْمُلِي اللللللْمُلِي الللللللللِ

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة، المشهور بِبُنْدارِ العبديُ البصريُ قال: (حَدَّثَنَا مُعْبَهُ) بن الحجَّاج (عَنْ مُحَارِبٍ) هو ابن دِثار، أنَّه قال: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريَّ ( اللهُ يَعُولُ: بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيْمُ بَعِيرًا إِبِي سَفَرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا المَدِينَةَ قَالَ) بَلِيقِهِ اللهِ اللهِ) الأنصاريَّ ( اللهُ يَعُولُ: بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيْمُ بَعِيرًا فِي رواية وهب إبن كيسان في «البيوع» [ح:٢٠٩٧] قَدِم رسول الله مِنَاشِعِيمُ المدينة قبلي، وقدمت بالغداة، فجئت المن كيسان في «البيوع» [ح:٢٠٩٧] قَدِم رسول الله مِنَاشِعِيمُ المدينة قبلي، وقدمت بالغداة، فجئت إلى المسجد فوجدته، فقال: «الآن قَدِمتَ؟» قلت: نعم، قال: «فَدَعِ الجمل، وادخل، فصل ركعتين» (فَوَزَنَ) أي: ثمن الجمل (وَقَالَ شُعْبَةُ) بن الحجَّاج: (أُرَاهُ) بضمّ الهمزة، أظنُه قال: (فَوَزَنَ لِي فَأَرْجَحَ) وهو على سبيل المجاز، لأنَّ ذلك إثّما كان بواسطة بلال كما في «مسلم»، وفوزَنَ لِي فَأَرْجَحَ) وهو على سبيل المجاز، لأنَّ ذلك إثّما كان بواسطة بلال كما في «مسلم»، وفوزَن لِي فَأَرْجَحَ وهو على سبيل المجاز، لأنَّ ذلك إثّما كان بواسطة بلال كما في «مسلم»، وفوزن في قيراطًا، فقلت: لا تفارقُني زيادة رسول الله مِنَاشِعِيمُ (فَمَا زَالَ مِنْهَا) وللكُشْمِيهَنيًّ: «فما زال معي منها» (شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّأْمِ يَوْمَ) وقعة (الحَرَّق) أي: الَّتي كانت حوالي المدينة عند حرَّتها، بين عسكر الشَّام من جهة يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة (١٠) سنة ثلاث وستَّين.

٢٦٠٥ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ بِلَيْدِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمُ أَثِي بِشَرَابٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَوُلَاءِ»؟ فَقَالَ الغُلَامُ: لَا، وَاللهِ لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا. فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد الثَّقفيُّ، أبو رجاء البَغْلانيُّ، بفتح الموحَّدة وسكون/ ٢٥٥/٤

<sup>(</sup>١) قوله: «عند حرتها... أهل المدينة» سقط من (د).

المعجمة (عَنْ مَالِكِ) إمام دار الهجرة (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سَلَمَة بن دِينار الأعرج المدنيّ القاصّ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ) السَّاعديِّ ( اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيمُ أُتِيَ بِشَرَابٍ) لَبنِ شِيْبَ بماء (وَعَنْ يَسَارِهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيمُ أُتِي بِشَرَابٍ) لَبنِ شِيْبَ بماء (وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ) مَنهم أبو بكر الصِّدِّيق اللهِ ( فَقَالَ ) بَالِيَسَاءُ اللهُ الل

د۲۲۲/۳پ

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمْمَانَ بْنِ جَبَلَة) بفتح الجيم والموحَّدة واللَّام، الملقَّبُ: عَبْدان (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) هو عثمان بن جبلة (عَنْ شُعْبَة) بن الحجَّاج (عَنْ سَلَمَة) ابن كُهَيل، أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَة) بن عبد الرَّحمن بن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْكَ؟) أنَّه (قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ) أعرابيًّ، لم يُسَمَّ (عَلَى رَسُولِ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ اللهِ يَنْ اللهِ اللهِ يَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اله

أَخْيركم أو خيركم» بالجرِّ عطفًا على السَّابق، وزيادة همزة في الأوْلى وسكون الخاء، وعلى هذا فالشَّكُ في إثبات الهمزة وحذفها، «أحسنَكم» بالنَّصب: اسم «إنَّ» لكنَّ الألف مَزيدة وجزمةُ الحاء وفتحةُ الخاء وفتح نون «أحسنَكم» على كشْطِ بغير خطِّ كاتب الأصل ومدادِه كما هو الظَّاهر، وفي الفرع: علامة السُّقوط لهذا الحديث إسنادًا ومتنًا لأبي ذرِّ.

وهذا الحديث قد مضى في «الاستقراض» [ح: ٢٣٩٠].

### ٢٤ - باب: إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ) شيئًا، وزاد أبو ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أو وهب رجل جماعة جاز» وهذه الزِّيادة لا فائدة فيها لتُقدُّمها قَبْلُ.

77٠٧ – ٢٦٠٨ – حَدَّفَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّفَنَا اللَّبِيُّ مِنْ مُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ مَرُوَانَ بَنَ الْحَكَمِ وَالْمِسُورَ بُنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيِّ مِنْ الشَّاعِيمِ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفْلُهُ هَوَاذِنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَ إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ وَسَبْيَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ: "مَعِي مَنْ تَرُونَ، وَأَحَبُ الْحَدِيثِ إِلَيَّ صَلَّمَةُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا المَالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْتَيْتُ»، وَكَانَ النَّبِيُ مِنْ الشَيرِمُ مَنْ الطَّائِفَةِ مِنَ الطَّائِفِيمِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيِّ مِنَ الْمُسْلِمِيمِ عَشْرَةَ لَيْلَةُ حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيِّ مِنَ الْمُعْلِمِمُ عَشْرَةً لَيْلُهُ مِنْ الْكَائِفِ مَ وَالْمُسْلِمِينَ فَأَنْتَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ الْمَسْلِمِينَ فَأَنْتَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ الْمَسْلِمِينَ فَأَنْتَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ الْعَلِمِ مَنْ الْمُسْلِمِينَ فَأَنْتَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ الْمَسْلِمِينَ فَأَنْتُكُمْ مَوْلُاءِ جَاؤُونَا تَائِينِينَ، وَإِنِّى رَأَيْتُ الْمُعْرَاقِهُ إِلَا يَعْمَى اللهِ لَهُ مَنْ أَنْ الْمُولِيمِ الْمَلْكُمِ مَنْ الْمَلُومِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَا مُنْ أَنْ مَنْ أَنْ الْمَالُومُ عُولَا اللّهُ مَنْ أَوْلُ اللّهُ عَلَيْنَا مَنْ الْمَالُمُ مَنْ الْمُعْلِمِ مَا أَنْهُمْ عُرَفَاوُهُمْ ، ثُمَّ الْمَلُمُ عُنْ الْمَلُكُمْ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْنَا مِنْ سَبْعِ هَوَاذِنَ هَذَا آلَذِي مَنْ أَوْلُ الزَّهُمْ وَلَا النَّهُمْ عَرَفَاوُهُمُ مُنْ الْمُعْرُولِ الزَّهُمِ اللْمُعْلِمِ مَا أَنْهُمْ طَيَّبُوا وَأَذُولُ الَّذِي بَلَعْنَا مِنْ سَبْعِ هَوَاذِنَ هَذَا آلَذِي بَلَعْنَا مِنْ سَبْعِي هُواذِنَ هَذَا آلَذِي بَلَعْنَا مِنْ سَبْعِ هُواذِنَ هَذَا اللَّذِي بَلَعْنَا مِنْ سَبْعِ هُواذِنَ هَذَا آلَذِي اللْمُولِي الزُهُولِ الزُهُولِ الزُهُولِ الزَهْمِ فَي الْمُلُكُمُ اللَّهُ اللَّذِي الْمَلْكُمُ اللَّذِي الْمُعْلَى اللْمُلُكُمُ اللَّذِي الْمَلْكُمُ اللَّذِي الْمُلْكُمُ اللَّهُ اللَّذِي الْمَلْكُمُ

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف نسبةً إلى جدِّه لشهرته به، واسم أبيه: عبدُ الله(١) المخزوميُّ مولاهم المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدِ الإمامُ (عَنْ عُقَيْل) بضمِّ العين وفتح القاف، ابن خالد بن عَقِيل -بفتح العين وكسر القاف- الأيليُّ الأمويُّ

<sup>(</sup>١) في (د): «عبد الرَّحمن» وهو خطأً.

مولاهم (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير بن العَوَّام (أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَم) الأمويّ (وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةً) الزُّهريَّ، وروايتهما هذه مرسلةٌ، لأنَّ الأوَّل لا صحبة له، والآخَر إنَّما قدم مع أبيه صغيرًا(١) بعد الفتح، وكانت هذه القصَّة الآتية بعده (أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ الشَّعِيامُ قَالَ) د٣٠٣/٣ وفي «الوكالة» [ح: ٢٣٠٧] «قام» بالميم بدل اللَّام (حِينَ جَاءَهُ/ وَفْدُ هَوَازِنَ) القبيلة المعروفة حال كونهم (مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ) بَلِيسِّلة الِثَلام: (مَعِي مَنْ تَرَوْنَ) من العسكر (وَأَحَبُّ الحَدِيثِ إِلَىَّ أَصْدَقُهُ) رَفْع خبر «وأحَبُّ» (فَاخْتَارُوا) أَنْ أَردَّ إليكم (إِحْدَى الطَّائِفَتَيْن إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا المَالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ) بالهمزة السَّاكنة، محذوفة (١) في الفرع وأصله، أي: انتظرتكم (وَكَانَ النَّبِيُّ مِنَ السَّمِيُّ مِنَ الْتَظَرَهُمْ) ليحضروا (بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً) لم يقسم ٣٥٦/٤ السَّبي، وتركه بالجِعْرانة (حِينَ (٣) قَفَلَ) رجع (مِنَ الطَّائِفِ) إلى الجعرانة، فقسم الغنائم بها لمَّا أبطؤوا (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ سُعِيهِ م غَيْرُ رَادٌّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) السَّبي أو المال (قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا) وفي «مغازي ابن عقبة»: ولا نتكلَّم في شاة ولا بعير (فَقَامَ) بَيْ السِّمَا وَ المُسْلِمِينَ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءٍ) وفد هوازن (جَاؤُوْنَا) حال كونهم (تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ) بفتح الطَّاء وتشديد التَّحتيَّة المكسورة، وفي «الوكالة» [ح:٢٠٠٧] «بذلك» بزيادة الموحَّدة، أي: يطيب بدفع السَّبي إلى هوازن نفسه (فَلْيَفْعَلْ) ذلك (وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ) وفي «الوكالة» [ح:٢٣٠٧] «ومَنْ أحبُّ منكم أن يكون» (عَلَى حَظِّهِ) نصيبه من السَّبي (حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ) أي: عوضه (مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا) بضمَّ حرف المضارعة، من أفاء يفيء (فَلْيَفْعَلْ) جوابُ «مَنْ» المتضمِّنة معنى الشَّرط كالسَّابق، ومِنْ ثَمَّ دخلت الفاء فيهما (فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا) بتشديد المثنَّاة التَّحتيَّة، أي: جعلناه طيِّبًا، من جهة كونهم رضوا به وطابت أنفسهم به (يَا رَسُولَ اللهِ لَهُمْ) أي: لهوازن (فَقَالَ) مَالِيسِّه السَّه (لهُمْ: إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِيهِ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ) بالنَّصب في الفرع وأصله وغيرهما: بر اأَنْ » مقدَّرةً بعد «حتَّى »، وقال الكِرْمانيُّ: قالوا: هو بالرَّفع أجود. انتهى. ولم يبيِّن وجه أجوديَّته، وفي «الوكالة» [ح:٢٣٠٧]

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «صغير» كذا بخطِّه على لغة ربيعة بصورة المرفوع.

<sup>(</sup>١) «محذوفة»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (ص): «حتى».

«حتَّى يرفعوا» بالواو، على لغة: «أكلوني البراغيثُ»(١) (إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ، فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ) في ذلك، فطابت نفوسهم به (ثُمَّ رَجَعُوا) أي: العرفاء (إِلَى النَّبِيِّ مِنْاشِيرِ مُ فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ) أي: ذلك، وفي «الوكالة» إح:٢٣٠٧] «قد طيَّبوا» (وَأَذِنُوا) له بَالِيَسَاءُ إِلَى أن يردَّ سبيهم إليهم (وَهَذَا) والأبي ذرِّ: «فهذا» (الَّذِي بَلَغَنَا مِنْ) خبر (سَبْي هَوَاذِنَ).

قال البخاريُّ: (هَذَا آخِرُ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ يَعْنِي: فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا) وسقط قوله: «وهذا الَّذي بلغنا....» إلى آخره في نسخة، ورُقم عليه في الفرع وأصله علامة السُّقوط كذلك، وفي نسخة ثابتة بهامشها: «قال أبو عبد الله» أي: البخاريّ: «قوله: فهذا الَّذي بلغنا من قول الزُّهريِّ».

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنَّ الغانمين وهُمْ جماعةٌ وهبوا بعض الغنيمة لمن غنموها منهم، وهم قوم هوازن، وأمَّا الدلالة لزيادة الكُشْمِيهَنِيِّ، فمن جهة: أنَّه كان للنَّبيِّ مِنَى الشَّرِيَّمُ سهمٌ معيَّنٌ، وهو سهم الصَّفيِّ فوهبه لهم، أو من جهة أنَّه مِنَى الشَّرِيَّمُ استوهب من الغانمين سهامهم، د١٦٣/٣ فوهبوها له، فوهبها هو لهم، قاله في «فتح الباري».

وهذا الحديث قد سبق في «باب إذا وهب شيئًا لوكيل أو شفيع قوم جاز» من «كتاب الوكالة» [ح: ٢٣٠٧] ويأتي إن شاء الله تعالى بعون الله في غزوة حُنَين من «المغازي» [ح: ٤٣١٨].

٢٥ - باب: مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ. ويُذْكَرْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أنَّ جُلَسَاءَهُ شُرَكَاءُ، وَلَمْ يَصِعَّ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، و «هديةٌ» بالرَّفع نائبًا عن الفاعل (وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ) جمع جليس، والجملة حاليَّة، وجواب «مَنْ»: (فَهْوَ أَحَقُ) أي: بالهديَّة من جلسائه (وَيُذْكَرُ) بضمِّ أُوَّله وفتح ثالثه بصيغة التَّمريض (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﴿ وَيَ مرفوعًا موصولًا عند عبد بن حميد، بإسناد فيه مَنْدلُ بن عليًّ، وهو ضعيف، وموقوفًا، وهو أصلح من المرفوع (أَنَّ جُلَسَاءَهُ شُرَكَاءُ) فيما يُهدى له ندبًا و «شركاء» بحذف الضَّمير، قال البخاريُّ: (وَلَمْ يَصِحُّ) هذا عن ابن عبَّاس، أو لا يصحُّ في هذا الباب شيء.

<sup>(</sup>١) قوله: بالواو على لغة «أكلوني البراغيثُ». «منه»، ورد في هامش (ج): كحاشية.

٢٦٠٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْل، عَنْ أَبِي سَلَمَةً،
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللهِ ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ شِيرِم أَنَّهُ أَخَذَ سِنَّا، فَجَاءَ صَاحِبُهُ يَتَقَاضَاهُ، فَقَالُوا لَهُ، فَقَالَ: ﴿ إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا». ثُمَّ قَضَاهُ أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، وَقَالَ: ﴿ أَفْضَلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً ﴾.

ووجهُ المطابقة: أنَّه عَلِيْ السَّمَ وهبه الفضل بين السِّنين، فامتاز به دون الحاضرين، بناء على أنَّ الزِّيادة في الثَّمن تبرُّعًا حكمها حكم الهبة لا الثَّمن، أو فيها شائبةُ الهبة والثَّمن، فنزَّل المؤلِّف الأمرَ على ذلك.

٢٦١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّد: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِيُّمَّة: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِم فِي سَفَرٍ فَكَانَ عَلَى بَكْرٍ صَعْبِ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَتَقَدَّمُ النَّبِيَّ مِنَاسِّمِيمِم فَيَقُولُ أَبُوهُ: يَا عَبْدَ اللهِ، لَا يَتَقَدَّمِ النَّبِيَّ مِنَاسِّمِيمِم أَحَدُّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ مِنَاسِّمِيمِم: «بِعْنِيهِ»، فَقَالَ عُمَرُ: هُو لَكَ. يَا عَبْدَ اللهِ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ».
 فَالَ: «هُو لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسْنديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسْنديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ اللهِ بْنُ عَمْرَ اللهِ عَنْ عَمْرٍ اللهِ عَمْرِ اللهِ عَمْرَ اللهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ مِنَا اللهُ عَيْرُ اللهُ عَمْرَ اللهُ عَمْرِ اللهُ عَمْرِ اللهُ عَمْرِ اللهِ عَمْرِ اللهُ عَمْرِ اللهِ عَمْرَ اللهُ عَلَى اللهُ عَمْرَ اللهُ عَمْرَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى

<sup>(</sup>١) في (ص): «معيبًا».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): «فجاءه».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): بخطُّه: بالتَّشدُّد.

بدل الفاء (عَلَى بَكْرٍ) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف: ولد النَّاقة أوَّل ما يُركَب (صَغْبِ) صفة لا «بَكر» أي: نَفور، لكونه لم يذلَّل، وكان (لِعُمَرَ) أبيه، والَّذي في الفرع وأصله: تقديم «لعمر» على قوله: «صَغْبٍ» (فَكَانَ) البَكرُ (يَتَقَدَّمُ النَّبِيَّ مِنْ شَعِيمِ، فَيَقُولُ أَبُوهُ) عمرُ بن الخطَّاب ﴿ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى قوله: «صَغْبٍ» (فَكَانَ) البَكرُ (يَتَقَدَّمُ النَّبِيُّ مِنْ شَعِيمِ، فَيَقُولُ أَبُوهُ) عمرُ بن الخطَّاب ﴿ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى قوله: (يَا عَبْدَ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

ووجه المناسبة بين الحديث والتَّرجمة: فالَّذي يظهر -كما قاله في «فتح الباري» - أنَّ البخاريَّ أراد إلحاق المشاع في ذلك بغير المشاع، وإلحاق القليل بالكثير(١) لعدم الفارق. وقال ابن بطَّال: هبته لابن عمر مع النَّاس، فلم يستحقَّ أحد منهم فيه شركة، هذا ما رأيته في وجه المناسبة لهم، والله أعلم فليُتَامَّلُ.

والحديث قد مرّ في «باب إذا اشترى شيئًا فوهبه من ساعته قبل أن يتفرَّقا» [ح: ٢١١٥].

### ٢٦ - بابُّ: إِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِرَجُل وَهْوَ رَاكِبُهُ فَهُوَ جَائِزٌ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَهَبَ) رجل (بَعِيرًا لِرَجُلٍ وَهْوَ) أي: والحال أنَّ الموهوب له (رَاكِبُهُ) والذي في الفرع: «راكبٌ» بحذف الهاء، أي: البعير الموهوب (فَهُوَ جَائِزٌ).

٢٦١١ - وَقَالَ الحُمَيْدِيُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِيُنَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيُ مِنَاسْمِيمِ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ». فَابْتَاعَهُ. فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسْمِيمِ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ». فَابْتَاعَهُ. فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسْمِيمِ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ». فَابْتَاعَهُ. فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسْمِيمِ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ».
 مِنَاسْمِيمِ شَا فَهُ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ».

(وَقَالَ الحُمَيْدِيُّ) عبد الله أبو بكر المكيُّ، ممَّا وصله الإسماعيليُّ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيننَة قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُ وَ اللهُ عَنِينَة قال: كُنَّا (٣) مَعَ النَّبِيِّ مِنَاشْعِيمُ عُينِنَة قال: كُنَّا (٣) مَعَ النَّبِيِّ مِنَاشِعِيمُ فَينُنَة قال: كُنَّا (٣) مَعَ النَّبِيِّ مِنَاشِعِيمُ فَي سَفَرٍ وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبِ) لعمر وَ اللهِ (فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ لِعُمَرَ: بِعْنِيهِ فَابْتَاعَهُ) بسكون في سَفَرٍ وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبِ) لعمر وَ اللهِ (فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ لِعُمَرَ: بِعْنِيهِ فَابْتَاعَهُ) بسكون

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): يحتمل أن تكون «لا» نافية أو ناهية.

<sup>(</sup>٢) في غير (د): «الكثير بالقليل»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «كنت».

الموحَّدة وبالمثنَّاة الفوقيَّة، بَالِيسَّة الِسَّام منه، ولأبي ذرِّ: «فباعه» أي: عمر له بَالِسَّة الِسَّم (فَقَالَ النَّبِئ مِنَى الله عِنْهُ عَلَى اللهِ عَنْهُ (يَا عَبْدَ اللهِ).

ومطابقته لما ترجم به غير خافيةٍ، فإنَّه (١) نزَّل التَّخلية منزلة النَّقل، فتصحُّ الهبة (١).

# ٢٧ - باب: هَدِيَّةِ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا

(باب) جواز (هَدِيَّةِ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا) أُنِّث باعتبار الحلَّة، وفي نسخةٍ بالفرع وأصله -ونسبها الحافظ ابن حَجَر للنَّسفيِّ -: «لُبْسُهُ» بالتَّذكير، والكراهة هنا أعمُّ من التَّنزيه والتَّحريم.

٢٦١٢ - حَدَّفَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةً، عَنْ مَالِكِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بَرُنَّ قَالَ: رَأَى عُمَرُ اللهِ بَنِ عُمَرَ بَرُنَّ قَالَ: رَأَى عُمَرُ اللهِ اللهِ بَنِ عُمَرَ بَرُنَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوِ اشْتَرَيْتَهَا فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ ابْنُ الخَطَابِ حُلَّةً سِيرَاءَ عِنْدَ باب: المَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوِ اشْتَرَيْتَهَا فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ قَالَ: "إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ". ثُمَّ جَاءَتْ حُلَلٌ فَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ مِنَاسَمِيمِ عُمَرَ وَلِلْوَفْدِ قَالَ: "إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ". ثُمَّ جَاءَتْ حُلَلٌ فَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ مِنَاسَمِيمٍ عُمَرَ مِنْ اللهِ مِنَاسَمِيمٍ عُمَرَ مِنْ اللهِ مِنَاسَمِيمٍ عُمَرَ مَا قُلْتَ ؟ فَقَالَ: "إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا" فَكَسَا عُمَرُ أَخَالَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَة) القَعْنَبِيُّ (عَنْ مَالِكِ) هو ابنُ أنسٍ، إمامُ دار الهجرة (عَنْ نَافِع) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَبُّ ) أَنَّه (قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ حُلَّة سِيرَاء) بكسر السِّين المهملة وفتح المثنَّاة التَّحتيَّة، وبالرَّاء ممدودًا، قال الخليل: ليس في الكلام فِعَلاء بكسر أوَّله مع المدِّسوى سِيراء وحِوَلاء، وهو الماء الذي يخرج على رأس الولد، وعِنَباءُ: لغة في العِنَب، وقوله: (حُلَّة » بالتَّنوين في الفرع وأصله، وغيرهما على الصِّفة، وقال عِياضٌ: ضبطناه على متقني شيوخنا: (حُلَّة سِيراء) على الإضافة وهو أيضًا في «اليونينيّة». وقال النَّوويُّ: إنَّه قول المحقِّقين ومتقني العربيّة، وأنَّه من إضافة الشَّيء لصفته كما قالوا: ثوبُ خَزِّ. قال مالكُ: والسِّيرَاء: هو الوَشْيُ من الحرير، وقال الأَصمعيُّ: ثياب فيها خطوط من حرير أو قَزِّ، وإنما قيل لها: سِيرَاء؛ لتسيير الخطوط فيها، وقيل: الحرير الصَّافي (٣)، والمعنى: رأى حلَّة حرير تُباع (عِنْدَ باب المَسْجِدِ) وفي رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم: «رأى

<sup>(</sup>٢) قوله: «نزَّل التَّخلية منزلة النَّقل؛ فتصحُّ الهبة». «منه». هو في هامش (ج): كحاشية.

<sup>(</sup>٣) هنا ينتهي السقط في (م).

عمر عطاردًا التَّميميُّ يقيم حلَّةً بالسُّوق، وكان رجلًا يغشى الملوك ويصيب منهم» (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَو اشْتَرَيْتَهَا فَلَبِسْتَهَا(١) يَوْمَ الجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ) زاد في «اللّباس»/ «إذا أتوك» د١٦٤/٣٠ [ح: ٨٤١] (قَالَ) بَلِيْسِّانَ النَّامَ (١): (إِنَّمَا يَلْبَسُهَا) أي: خُلَّة الحرير (مَنْ لَا خَلَاقَ) أي: مَنْ (٣) لا حظَّ (لَهُ) منه أي/: من الحرير(٤) (في الآخِرَةِ، ثُمَّ جَاءَتْ) رسول الله مِن الشمير علم (حُلَلٌ) أي: سِيراء منها ٣٥٨/٤ (فَأَعْظَى رَسُولُ اللهِ مِنَاسَٰعِيمُ عُمَرَ مِنْهَا حُلَّةً) زاد في رواية جرير بن حازم: «وبعث إلى أسامة بحلَّةِ، وأعطى عليَّ بن أبي طالب حلَّةً»، ولأبي ذرِّ: «فأعطى رسولَ الله صِنالشيرِهم منها حُلَّة لعمرَ » (وَقَالَ) بالواو، أي: عمر، والأبي ذرِّ: «فقال»: (أَكَسَوْ تَنِيهَا) بهمزة الاستفهام، وفي رواية جرير بن حازم: «فجاء عمر بحلَّته يحملها، فقال: بعثت إليَّ هذه»؟ (وَقُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ) هو ابن حاجب بن زُرَارة بن عَدَس -بمهملات - الدَّارميُّ ، وكان من جملة وفد بني تميم أصحاب الحُجُرَات، وقد أسلم، وحسن إسلامه (مَا قُلْتَ؟) أي: ممَّا يدلُّ على التَّحريم (فَقَالَ) مَا السِّه السَّم : (إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا) وفي «اللِّباس» [ح: ٥٨٤١] فقال: «إنَّما بعثتُ إليك لتبيعها أو تكسوَها " (فَكَسَا) بحذف الضَّمير المنصوب، ولأبي ذرِّ والأَصيليِّ: "فكساها " (عُمَرُ أَخَا لَهُ) من أمِّه أو من الرَّضاع، وسمَّاه ابن بَشْكُوال في «المبهمات» نقلًا عن ابن(٥) الحذَّاء: عثمان ابن حكيم. قال الدِّمياطيُّ: وهو السَّلَميُّ، أخو خولةً بنت حكيم بن أميَّة (١) بن حارثة بن الأوقص، قال: وهو أخو زيد بن الخطَّاب لأمِّه، فمَنْ أطلقَ عليه أنَّه أخو عمر لأمِّه، لم يُصِبْ. وأُجِيبَ: باحتمال أن يكون عمر ارتضع من أمِّ أخيه زيد، فيكون عثمان هذا أخا عمر

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): لَبِسَ: من باب: «تَعِبَ».

<sup>(</sup>٢) في (ل): «اليكا»، وفي هامشها: قوله: «قال اليكا» طالما يأتي بها الشرَّاح خطًا وبالصلاة لفظًا، وهو مخرجٌ من الكراهة، وهل كراهة إفراد الصلاة عن السلام خاصٌ بنبيًنا مِنْ الشياع ؟ تردَّد فيه التتائيُ المالكيُ شارح «المختصر»، وقد يقال: الخصوصيَّة لا تثبت إلَّا بدليل، إلَّا أن يُقال: الخصوصيَّة التي تتوقَّف على الدليل هي خصوصيَّته عن أمَّته، لا عن الأنبياء قبله، ومن إحالة الإفراد على العرف يُعلم أنَّه لا إفراد في صلاة التشهُّد في الصلاة؛ لسبقها بالسلام. «شرح البسملة» لشيخ الإسلام.

<sup>(</sup>٣) (من): مثبتٌ من (ص) و(م).

<sup>(</sup>٤) قوله: «أي: من الحرير». «منه». هو في هامش (ج): كحاشية.

<sup>(</sup>٥) «ابن»: سقط من (ب) و (ص).

<sup>(</sup>٦) في (ص): «عن أبيه» وهو تحريفٌ.

لأمِّه من الرَّضاع، وقوله: «له»، في محلِّ نصب صفة لـ «أخَّا» أي: أخَّا كائنًا له، وكذا قوله: (بِمَكَّةَ مُشْرِكًا) صفةٌ بعد صفةٍ قبل(١) إسلامه.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة ظاهرة، وسبق الحديث في «الجمعة» [ح: ٨٨٦] ويأتي إن شاء الله تعالى في «اللِّباس» [ح: ٨٤١) بعون الله وقوّته.

٢٦١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ يُنْ مُّ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ مِنَاسْطِيمُ بَيْتَ فَاطِمَةً بِنتَهُ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا، وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيُ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ مِنَاسْطِيمُ مِنَاسْطِيمُ مَنَاسُطِيمُ مَنَاسُطِيمُ مَا لَي وَلِلدُّنْيَا»، فَأَتَاهَا عَلِيُّ فَذَكَرَ ذَلِكَ مِنَاسُطِيمُ مَا قَالَ: "مَا لِي وَلِلدُّنْيَا»، فَأَتَاهَا عَلِيُّ فَذَكَرَ ذَلِكَ مِنَاسُطِيمُ مَا فَا عَلَى بَابِهَا سِتْرًا مَوْشِيًّا»، فَقَالَ: "مَا لِي وَلِلدُّنْيَا»، فَأَتَاهَا عَلِي قَذَكَرَ ذَلِكَ مِنَاسُومِ فَالَذَ وَلَا لَهُ مُنْ فَيَ اللّهُ مُنْ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ) أي: ابن أبي الحسين الحافظ (أَبُو جَعْفَرِ) الكوفيُّ نزيل فَيْد الفتح الفاء وسكون التَّحتيَّة، آخره دالٌ مهملة - بلدٌ بين بغداد ومكة، وقال الحافظ ابن حَجَر: يحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القُوْمسيَّ (١) الحافظ المشهور، فقد أخرج عنه البخاريُّ حديثًا غير هذا في «المغازي»، وإنما جوَّزت ذلك لأنَّ المشهور في كنية الفَيْديِّ أبو عبدالله، بخلاف القَوْمسيُّ، فكنيته أبو جعفر بلا خلاف، وبالأوَّل جَزَم الكلاباذيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلِ) محمَّد (عَنْ أَبِيهِ) فُضَيل بن غَزْوان (عَنْ نَافِع عَنِ ابْنِ عُمَرَ شَيِّمُ ) أنَّه (قَالَ: أَتَى النَّبِيُ مِنَاسِّعِيمُ بَيْتَ فَاطِمَة بِنَتُهُ (١)) وبيع الله وبنته في كثير من النُسخ (فَلَمْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا) زاد في رواية ابن نُمير عن فُضَيل عند أبي داود وابن حِبَّان: «قال: وقلّما يدخل إلَّا بإذنها(١٤)» (وَجَاءَ عَلِيُّ) زوجها شَرَّمُّ، زاد ابن نُمير: «فرآها مهتمَّةٌ» (فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ) الَّذي وقع منه بَيَاسِّهَا اللهُ من عدم دخوله عليها (فَذَكَرَهُ)

<sup>(</sup>١) في (ص) و(ل): «بعد» وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «بعد إسلامه» كذا بخطّه، وصوابه: قبل إسلامه، كما سيأتي في المتن في «باب الهدية للمشركين».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): نسبة إلى قُوْمَس -بضم القاف وسكون الواو وفي آخرها سينٌ مهملة - وهي من بَسْطَام إلى سمنان. «لباب».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بنتَهُ» كذا بخطّه: «بنتَهُ» بفتحة على التاء، ولعلّه -إن صحَّت الرواية - على القطع. انتهى بخطّ شيخنا راش، ثم رأيته كذلك في «فرع اليونينيّة» بخطّ محمَّد بن أحمد المزّيّ الغُزُليّ.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «إلَّا بإذنها» كذا بخطِّه، والذي في «الفتح»: «إلَّا بدأ بها» أي: من البداءة، لا من الإذن. انتهى. وكذا في سنن أبي دود وصحيح ابن حبان.

علي (لِلنَّبِيِّ مِنَاسَمِ مِم وفي رواية ابن نُمَير: «فقال: يارسول الله، اشتدَّ عليها أنَّك جنت فلم تدخل عليها» (قَالَ) بَالِهِ اللهُ الواو ده مَالِه اللهُ الواو ده مَالُه الواو ده مَالُه المعجمة وبعدها تحتيَّة، أي: مخطَّطًا بألوان شتَّى (فَقَالَ) بَالِهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلِلدُّنْ اللهُ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَلِللهُ اللهُ وَلِلدُّنْ اللهُ وَلِلدُّنْ اللهُ وَلِلدُّنْ اللهُ وَلِلدُّنْ اللهُ وَلِللهُ اللهُ وَلِللهُ اللهُ وَلِللهُ اللهُ وَلِلهُ اللهُ وَلِللهُ اللهُ وَلِلهُ اللهُ وَلَه اللهُ وَلِلهُ اللهُ وَلِلهُ اللهُ وَلِللهُ وَلِللهُ وَلِللهُ اللهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِللللهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِللهُ وَلِللللهُ وَلِللهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِلهُ وَلِلهُ وَللهُ وَلِلللللهُ وَقَالَ فَي اللهُ وَلِلهُ وَلِلهُ وَلِللهُ وَلِلهُ وَلِلللللهُ وَلِللهُ وَلِللهُ وَلِللهُ وَلِلللهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِلللللهُ وَلِلللللهُ وَلِللللللهُ وَلِلللللهُ وَللللللهُ وَلِللللللهُ وَللهُ وَلِللللهُ وَلللهُ وَلللللللهُ وَلا اللهُ وَلِللللللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلِلللللهُ وَلا اللهُ وَلا الللللهُ وَلا اللهُ وَلِللللللللهُ وَلِلللللللهُ وَلِللللللهُ وَلِلللللللهُ وَلِلللللهُ وَلِللللللللللهُ وَلِلللللللللهُ وَلِللللللللللللهُ وَلِلللللهُ وَلِلللللللللهُ وَلِلللللللللللللهُ وَلِلللللللللللهُ وَلِلللللللللللللللهُ وَلِللللللللهُ وَلِلْمُلْمُ الللللللللهُ وَلِلللله

محمَّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس إذا ما خِفْتَ من أمرِ تبالا

ويحتمل وهو الأَوْلى: أنْ يخرَّج على حذف «أنْ» النَّاصبة وبقاء عملها، أي: آمركِ أن ترسلي به (إِلَى فُلَانٍ، أَهْلِ بَيْتٍ) بالهاء والجرِّ بَدَلٌ من سابقه، وفي نسخة: «آلِ» بهمزة ممدودة وإسقاط الهاء (بِهِمْ حَاجَةٌ) وليس سِتْرُ الباب حرامًا(١٠)، لكنَّه سِنَا شُعِيرًا كَرِه لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطَّيبات، قال الكرْمانيُ: أو لأنَّ فيه صورًا ونقوشًا.

وهذا الحديث أخرجه أبو داود في «اللِّباس».

٢٦١٤ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبِ، عَنْ عَلِيٍّ شِيَّهِ قَالَ: أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ مِنَاسُمِيْ مُ حُلَّةً سِيَرَاءَ فَلَبِسْتُهَا، فَرَأَيْتُ الغَضَبَ فِي وَيْدَ بْنَ وَهْبِ، عَنْ عَلِيٍّ شَيْءً الغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَاثِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، السَّلميُّ الأَنماطيُّ البَصريُّ قال: (حَدَّثَنَا

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قوله: «ما لي وللدنيا؟ ما أنا في الدنيا إلّا كراكب استظلَّ تحت شجرة، ثم راح وتركها». انتهى. عن ابن مسعود قال: اضطجع رسول الله مِنْ الشيار على حصير أثّر في جنبه، فلمّا استيقظ جعلت أمسح عنه فقلت: ألا آذنتنا فنبسط شيئًا يقيك منه تنام عليه؟ فقال: «ما لي وللدنيا؟...» الحديث، ف «ما» استفهام للإنكار على ابن مسعود أراد به النفي، و «لي» خبره، متعلّق بمحذوف انتقل ضميره إليه، و «للدنيا» عطف عليه، أو الواو للمصاحبة، والمعنى: أيّ شيء حصل لي وللدنيا؟ أو حصل لي مصاحبًا لها مع إعراضي عنها، أي: ليس لي شيء منها؛ ونظيره: حديث اللقطة: «ما لك ولها؟»، وقوله: «ما أنا إلّا كراكب» جملة مستأنفة، و «ما» نافية، و «لا» إيجابيّة. انتهى عجمي رشيًة.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): كذا بخطِّه صورة المرفوع.

٣٥٩/٤ شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (قَالَ/: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضدُّ الميمنة الهِلاليُّ الكوفيُّ، وفي «اليونينيَّة»: «ابنِ مَيْسَرة» بخفض «ابن» والظَّاهر أنَّه سَبْقُ قلم (قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ ابْنَ وَهْبِ) الجُهَنيِّ أبا سليمان(١) الكوفيَّ المُخَضْرِم (عَنْ عَلِيٌّ) هو ابن أبي طالبِ (﴿ اللَّهِ اللَّهِ الْهَ (قَالَ: أَهْدَى) بفتح الهمزة والدَّال (إِلَيَّ) بتشديد التَّحتيَّة (النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيَّ مُ خُلَّةً (١) سِيَرَاءَ) نوعٌ من البُرود يخالطه حريرٌ و «حُلَّةً» بالتَّنوين، ولغير أبي ذرِّ: «حُلَّةَ سِيَراء» بإسقاط التَّنوين، للإضافة (فَلَبِسْتُهَا، فَرَأَيْتُ الغَضَبَ فِي وَجْهِهِ) زاد مسلمٌ في رواية أبي صالح: فقال: "إنِّي لم أبعث بها إليك لتلبسها، إنَّما بعثتُ بها إليك لتشقَّها خُمُرًا بين النِّساء» (فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي) أي: قطعتها، ففرّقتها عليهنَّ «خُمُرًا» بضمّ الخاء المعجمة والميم: جمع خِمار، بكسر أوَّله مع التَّخفيف: ما تغطّي به المرأة رأسها، والمراد بقوله: «نسائي» ما فسَّره في رواية أبي صالح حيث قال: «بين الفواطم». قال ابن قُتَيبة: المراد بالفواطم: فاطمة بنت النبي مِنْ الشَّعْمِ المُ وفاطمة بنت أَسَد بن هاشم والدة عليٍّ، ولا أعرف الثَّالثة، وذكر أبو(٣) منصور الأزهريُّ: أنَّها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب، وقد أخرج الطِّحاويُّ وابن أبي الدُّنيا في «كتاب الهدايا»، وعبدُ الغنيِّ بن سعيد في «المبهمات» وابن عبد البَرِّ، كلُّهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبي فاختة عن(٤) هُبَيرة بن يَريم -بتحتيَّة ثمَّ راء، بوزن عظيم - عن عليٍّ في نحو هذه القصَّة، قال: فشققتُ منها أربعة أخْمرة، فذكر الثّلاث المذكورات، قال: ونسى يزيد الرَّابعة. وقال د٣/٥٦٠٠ عِياض/: لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب، وهي بنت شَيْبة بن رَبيعة، وقيل: بنت عُتْبة ابن ربيعة، وقيل: بنت الوليد بن عُتْبة.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «فرأيت الغضب في وجهه» فإنَّه دالُّ على أنَّه كَره له 

وقد أخرج المؤلِّف حديث الباب أيضًا في «النَّفقات» [ح:٣٦٦] و«اللِّباس» [ح:٥٨٤٠]، ومسلم في «اللِّباس»، والنَّسائيُّ في «الزِّينة».

<sup>(</sup>۱) في (م): «سلمان».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «حلَّة» كذا في «الفرع» علامة أبي ذرِّ. «منه».

<sup>(</sup>٣) في (د): «ابن» وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) زيد في (ص): «أبي».

#### ٢٨ - بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ مِنَ المُشْرِكِينَ

(بابُ) جواز (قَبُولِ الهَدِيَّةِ مِنَ المُشْرِكِينَ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) ممَّا وصله في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٥٨] (عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيْم: هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ) الخليل (لله بِسَارَةُ(١)) زوجته وكانت من أجمل النِّساء (فَلَخَلَ قَرْيَةٌ) قيل: هي مصر (فِيهَا مَلِكٌ أَوْ) قال: (جَبَّارٌ) هو عمرو بن امرئ القَيْس بن النِّساء (فَلَخَلَ قَرْيَةٌ) قيل: هي مصر، ذكره السُّهَيليُّ، وهو قول ابن هشام في «التِّيجان» وقيل: اسمه: صادوق (٣)، حكاه ابن قُتيبة، وأنَّه كان على الأردنِّ، وقيل غير ذلك، فقيل له: إنَّ ههنا رجلًا(١٤) معه امرأةٌ من أحسن النِّساء (٥)، فأرسل إليها، فلمًا دخلت عليه ذهب يتناولها بيده، فأُخِذَ، فقال: أعْطُوهَا آجَرَ) بهمزة بدل الهاء، والجيم فقوحة، وفي نسخةٍ: «هاجر» أي: هبةً لها لتخدمها؛ لأنَّه أعظمها أن تخدم نفسها. ويأتي الحديث إن شاء الله تعالى تامَّا في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٥٨].

(وَأُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ مِنَاسُمِيمِ م) بخيبر (شَاةٌ فِيهَا شُمُّ) وهذا التَّعليق ذكره في هذا الباب موصولًا [ح:٢٦١٧] (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدِ) عبد الرَّحمن السَّاعديُّ الأنصاريُّ ممَّا وصله (٢) في «باب خَرْص التَّمر» من «الزَّكاة» [ح:١٤٨١] (أَهْدَى) يوحنَّا بن رُوبَة، واسم أمِّه: العَلْماء، بفتح العين وسكون اللَّام ممدودًا (مَلِكُ أَيْلَةَ) بفتح الهمزة وسكون التَّحتيَّة: بلدُ معروفٌ بساحل البحر في طريق المصريِّين

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): «سَارَةَ»؛ بتخفيف الراء وتشديدها، قال ابن كثير: والمشهور أنّها ابنة عمّه هاران، الذي يُنسَب إليه حَرَّان، ومن زعم أنّها ابنة أخيه هاران -كما حكاه السهيليُّ والنقَّاش - فقد أبعد النجعة، وقال ما لا يعلم، وادَّعَى أنَّ نكاح بنت الأخ كان إذ ذاك مشروعًا، وليس له على ذلك دليل، ولو فرض أنَّ ذلك كان مشروعًا في وقت - كما هو منقول عن الربانيِّين من اليهود - فإن الأنبياء لا تتعاطاه. انتهى بخطِّ شيخنا عجمي رَبَّهُ.

<sup>(</sup>۱) في (ص): «نسيبة» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «صادق» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): الذي في خطِّه: «رجل» بصيغة المرفوع، على لغة ربيعة.

<sup>(</sup>٥) في (ص) و (م): «النَّاس».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «ذكره».

إلى مكّة، وهي الآن خَرابٌ (لِلنَّبِيِّ مِنَاشِطِيمُ بَغْلَةً بَيْضَاءَ، وَكَسَاهُ) بالواو النَّبِيُّ مِنَاشِطِيم، ولأبي ذرِّ: «فكساه» (بُرْدًا(١)، وَكَتَبَ) أي: أمَرَ بَلِلطِّه إلِيَّم أن يُكْتَب (لَهُ) وفي نسخة لأبي ذَرِّ والأصيلي: «إليه» (بِبَحْرِهِمْ) أي: ببلدهم، أي: بأهل(١) بحرهم، والمعنى: أنَّه أقرَّه عليهم بما التزمه من الجزية، وقد سبق لفظ الكتاب في «الزَّكاة» [ح: ١٤٨١] ومناسبة هذا الحديث للتَّرجمة غير خفيَّة.

7110 – 7117 – حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ ﴿ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عِنْ الْمُحَمَّدِ عَنْ الْمُحَمِّدِ عَنْ الْمُحَمِّدِ عِنْ الْمُعْدِمِ عَنْ الْمُحَمِّدِ عِنْ الْمُعْدِمِ عَنْ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا، فَقَالَ مِنْ الْمُعِيمِ عَنْ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا، فَقَالَ مِنْ الْمُعِيمِ عَنْ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهُا، فَقَالَ مِنْ اللَّهِيمِ عَنْ الْمُحَمَّدِ بِيَدِهِ لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا». أوقَالَ مِنْ اللهِ عَنْ أَنْسٍ: إِنَّ أَكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عِنْ اللهِ عَنْ أَنْسٍ: إِنَّ أَكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عِنْ اللهِ عَنْ أَنْسٍ: إِنَّ أَكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عِنْ اللهِ عَنْ أَنْسٍ: إِنَّ أَكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ أَنْسٍ: إِنَّ أَكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عَلَيْهِ مَنْ اللهِ عَنْ أَنْسٍ: إِنَّ أَكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنْسٍ: إِنَّ أَكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِي مِنْ اللهِ عَلَى الْمُعَادِمِ الللهِ اللهِ اللهِ عَلَى الْمُعَلِّدُ اللهِ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللللل

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ: (حدَّثَنَي) (عَبُدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح الشِّين المعجمة وسكون التَّحتيَّة ، ابن عبد الرَّحمن النَّحويُّ (عَنْ قَتَادَة) بن دعامة أنَّه قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ) هو ابن مالك (﴿ثَلَّهُ) أنَّه عبد الرَّحمن النَّحويُّ لعَنْ قَتَادَة) بن دعامة أنَّه قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ) هو ابن مالك (﴿ثَلَّهُ) أنَّه عبد الرَّحمن النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عِنْ المُعْمِعُ مُجَبَّةُ سُنْدُسٍ) بضم همزة (أهْدِي) وكسر / ثالثه ، و (جبَّةُ اللهُ نائبٌ عن الفَعل ، والسُّندس: ما رقَّ من الدِّيباج ، وهو ما ثَخُن وغَلُظ من ثياب الحرير (وَكَانَ) عن الفَعل ، والسُّندس: ما رقَّ من الدِّيباج ، وهو ما ثَخُن وغَلُظ من ثياب الحرير (وَكَانَ) عَلَيْسِيَّة النَّهُ اللهِ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ المناديل لَمْ عَلْ المُ المُ عَنْ في كون ما فوقها أعلى منها بطريق الأَولى. (وَقَالَ سَعِيدٌ) هو ابن أبى بالذّك ؟ لكونها تُمتَهن فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأَولى. (وَقَالَ سَعِيدٌ) هو ابن أبى بالذّك ؟ لكونها تُمتَهن فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأَولى. (وَقَالَ سَعِيدٌ) هو ابن أبى

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): في «مناهل الصفا» عن الذهبيّ : أنَّ البردة التي عند الخلفاء بني العبّاس، قال يونس بن بكير عن ابن إسحاق في قصَّة غزوة تبوك: إنَّه لِيلا أعطى أهل أيلة بردة مع كتابه الذي كتب لهم، أمانًا لهم، فاشترَاهَا أبو العبّاس السَّفَّاح بثلاث مئة دينار، قال: قلت: فكانت بردة كعب بن زهير التي اشتراها معاوية من أولاده بعشرينَ ألف درهم، فُقِدَت عند زوال دولة بني أميّة، وأخرج أحمد في «الزهد»: «أنَّ ثوبَ رسولِ الله من أسلام الذي كان يخرج فيه للوفد -رداء حضرمي، طوله أربعة أذرع، وعرضه ذراعان وشبر - فهو عند الخلفاء قد خلق، فطووه بثياب تلبس يوم الأضحى والفطر» في إسناده ابن لهيعة، وقد كانت هذه البردة عند الخلفاء يتوارَثُونَها ويطرحونها على أكتافهم في المواكب جلوسًا وركوبًا، وكانت على المقتدر حين قُتِل، وتلوّث بالدم، وأظنُّ أنَّها فُقِدَت في فتنة التتار، فإنًا لله وإنَّا إليه راجعون. انتهى بخطَّ شيخنا راش.

<sup>(</sup>١) في غير (د): «أهل».

عَروبة، فيما وصله أحمد عن رَوْحٍ عنه (عَنْ قَتَادَة) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ) ﴿ اللّهِ: (إِنَّ أَكَيْدِرَ) بضمّ اللهمزة وكسر الدَّال مُصَغِّرًا، ابن عبد الملك بن عبد المجنّ بالجيم والنُّون، وكان نصرانيًا، أسره خالد بن الوليد لمَّا أرسله النبي مِنَاسُمِيم في سريَّة، وقَتَل أخاه، وقَدِم به إلى المدينة، فصالحه النَّبيُ مِنَاسُمِيم على الجزية، وأطلقه، وكان صاحب (دُومَة أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنَاسُمِيم على الجزية، وأطلقه، وكان صاحب (دُومَة أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنَاسُمِيم وَلَى النَّبِيِّ مِنَاسُمِيم مِنَاسُمِيم على الجزية، وأطلقه، وكان صاحب (دُومَة أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ مِنَاسُمِيم مِنَاسُمِيم مِنَاسُمِيم مِنَاسُمِيم مِنَاسُمِيم والمحدِّثون يفتحونها وسكون الواو: وهي دُومة الجندل، مدينة بقرب تبوكَ، بها نخلُّ وزرع على عشر مراحل من المدينة وثمانٍ من دمشق، والجندل: الحجارة، والدُّومة: مستدار الشَّيء ومجتمعه، كأنَّها سُمِّيت به، لأنَّ مكانها مجتمع الأحجار ومستدارها، ومراد المؤلِّف من هذا التَّعليق بيان الَّذي أهدى، ليطابق التَّرجمة.

٢٦١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ رَبِيُّهُ: أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتِ النَّبِيَّ مِنَاسْطِيمُ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا فَجِيءَ بِهَا، فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: «لَا»، فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسَّطِيمُ .

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ) أبو محمَّد الحَجَبيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ) بن ابن الحجَّاج (عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ) بن أنس بن (١) مالك الأنصاريِّ (عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ بِلَيْهِ أَنَّ يَهُودِيَّةً) اسمُها: زينب واختُلِف في أنس بن النَّبِيَّ مِن الشَّمِ في الذِّراع لما قيل لها: إسلامها (أَتَتِ النَّبِيَّ مِن السُّمِ في الذِّراع لما قيل لها: إنَّه بَالِسِّة إلِيَّم يحبُها (فَأَكَلَ مِنْهَا) وأكل (٢) معه بشرُ بن البراء، ثمّ قال (١) لأصحابه: «أمسكوا فإنَّها مسمومة» (فَجِيءَ بِهَا) أي: باليهوديَّة، فاعترفت (فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا (٥)؟ قَالَ) بَالِيَسَة إلِيَّم: (لَا) لأَنْ كان لا ينتقم لنفسه، ثمَّ مات بشرٌ فقتلها به قصاصًا (١). قال أنس: (فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا) أي:

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قوله: «الهُجَيْمِيُ» بضم الهاء، وفتح الجيم، وسكون الياء تحتها نقطتان، وفي آخرها الميم، إلى محلَّة بالبصرة، نزلها بنو هُجَيم، فنُسِبَت إليهم، انتهى «ترتيب».

<sup>(</sup>۲) «أنس بن»: سقط من (ب).

<sup>(</sup>٣) ف (د): «وكان».

<sup>(</sup>٤) في (م): «فقال».

<sup>(</sup>٥) في (د): «تقتلها».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): في «الرمليّ» و«ابن حجر»: أنَّه قتلها؛ لنقضها العهد، لا قصاصًا، وأطالا في بيان ذلك؛ فليُراجع.

تلك الأكُلة (في لَهَوَاتِ رَسُولِ اللهِ مِنَاشِهِم) بفتح اللّام والهاء والواو، جمع لَهَاة، وهي اللّحمة المعلّقة في أصل الحنك، وقيل: هي ما بين منقطع اللّسان إلى منقطع أصل الفم، ومراد أنس: أنّه مِنَاشِهِم كان يعتريه المرض من تلك الأكْلة(١) أحيانًا، ويحتمل أنّه كان يعرف ذلك في اللّهوات بتغيّر لونها، أو بنتوء فيها أو تحفير، قاله القرطبيّ فيما نقله عنه في «فتح الباري».

٣٦١٨ – حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُلْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ مِنَاشِهِ مِ ثَلَاثِينَ وَمِثَة، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاشِهِ مِنَ عَامَ النَّبِيِّ مِنَاشِهِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعُجِنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ» ؟ فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعُجِنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بِغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاشِهِ مِنَ مَنْ عَلَيْهً أَمْ عَطِيَّةً - أَوْ قَالَ - أَمْ هِبَةً ؟»، قَالَ: لَا، بَلْ بَنْعٌ. فَاشْعَرَى مِنْهُ بِغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاشِهِ مِنَا الْمَعْرِمُ إِلَى مَعْطِيَّةً - أَوْ قَالَ - أَمْ هِبَةً ؟»، قَالَ: لَا، بَلْ بَنْعٌ. فَاشْعَرَى مِنْهُ مِنَاقُ مِنْ مَنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَاقُودِ البَطْنِ أَنْ يُشْوَى. وَايْمُ اللهِ مَا فِي الظَّلَاثِينَ وَالمِنَةِ إِلَّا قَدْ حَزَّ مَنْ اللهِ عَلَى مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنْ اللهِ مَا إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَا لَهُ، فَجَعَلَ مِنْهَا النَّيْمِ مِنْ اللهِ مِنْ مَنَ مَنْ مَنْ مَا وَدِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَا لَهُ، فَجَعَلَ مِنْهَا وَصَعْتَيْنِ، فَأَكُلُوا أَجْمَعُونَ، وَشَبِعْنَا، فَقَضَلَتِ القَصْعَتَانِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى البَعِيرِ. أَوْ كَمَا قَالَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ قال: (حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ) ابن طَرْخان التَّيميُّ البصريُّ (عَنْ أَبِيهِ) سليمان (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرَّحمن بن ملَّ -بلام مشدِّدة والميم مثلَّة - النَّهْديُّ -بفتح النُّون/ وسكون الهاء - مشهورٌ بكنيته مخضرم، عاش مئة وثلاثين سنة أو أكثر (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصِّدِيق (سُلِّمًا) أنَّه (قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ سِنَاسْعِيمُ فَلَاثِينَ مِنَاسْعِيمُ عَلَا الصَّدِيقِ وَمِئْة، فَقَالَ) له (النَّبِيُ مِنَاسْعِيمُ : "هَلُ مَعَ أَحَدِ مِنْكُمْ طَعَامٌ»؟ فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحُوهُ) بالرَّفع عطفًا على "صاعٌ»، والضَّمير للصَّاع (فَعُجِنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ) قال الحافظ ابن حَجَر: لم أقف على اسمه، ولا على اسم صاحب الصَّاع (مُشْعَانُ) بضمُّ الميم وسكون الشَّين المعجمة، أقف على اسمه، ولا على اسم صاحب الصَّاع (مُشْعَانُ) بضمُّ الميم وسكون الشَّين المعجمة، وبعدها عين مهملة، آخره نون مشدَّدة (طويلٌ) زاد المُستملي: «جِدًا» فوق الطُول، ويحتمل أن يكون تفسيرًا للمُشْعَانٌ، وقال القَزَّاز: المُشْعَانُ: الجافي الثَّاثِ الرَّأس، وقال غيره: طويلُ شعر الرَّأس جدًا، البعيد العهدِ بالدَّهن، الشَّعث، وقال القاضي: ثائر الرَّأس متفرِّقه (بِعَنَمُ يَسُوفُهَا، فَقَالَ النَّبِيُ مِنْ الشَعْرَامُ الدَّرُانِ على المنصوب السَّابق، والشَّكُ من الرَّاوي (قَالَ) عَطِبَةً أَوْ قَالَ) عَلِيهُ المَّانِ (أَمْ هِبَةً؟) عطفٌ على المنصوب السَّابق، والشَّكُ من الرَّاوي (قَالَ) عَطِيَةً أَوْ قَالَ) عَلِيهُ مَن الرَّاوي (قَالَ)

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «الأُكُلة» بالضَّمِّ: اللُّقمة الَّتي أكلَ مِنَ الشَّاة، وبعض الرُّواة يفتح الألف، وهو خطأ؛ لأنَّه لم يأكل منها إلَّا لقمة واحدة. «نهاية».

المشرك: (لا) ليس هبة (بَلْ) هو (بَيْعٌ) أي: مبيع، وأُطلِق عليه بيعًا باعتبار ما يؤول/ إليه ١٦١٤ (فَصُنِعَتْ) أي! بَيْلِمُ النَّمُ إِنَّ مَن المشرك (شَاةً) وللكُشْوِيهَنيَّ (١): (هنها»، أي: من الغنم شأة (فَصُنِعَتْ) أي: ذُبِحَت (وَأَمَرَ النَّبِيُ مِنَاسَعِيمُ بِسَوَادِ البَطْنِ) منها وهو كبدها، أو كلِّ ما في بطنها من كبد وغيرها، لكن الأوَّل أبلغ في المعجزة (١) (أَنْ يُشْوَى، وَايْمُ اللهِ) بوصل الهمزة: قَسَم (مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالمِئةِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَنْ المعجزة أَنَّ النَّيِيُ بِنَاشِعِيمُ اللهِ المهملة، أي: الشَّلَاثِينَ وَالمِئةِ اللهِ المعالمة، أي: قطعة (مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ) قال العَلْافِينَ وَالمِئةِ اللهُ المعالمة، أي: قطعة (مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ) قال الحافظ ابن حَجَر: أي: أعطاه إيَّاها فهو من القلْب، وقال العَيْنِيُّ: أي: أعطى الحرِّة الشَّاهد، أي: الحافظ ابن حَجَر: أي: أعطاه إيَّاها فهو من القلْب، وقال العَيْنِيُّ: أي: أعطى الحرِّة الشَّاهد، أي: الحافر، ولا حاجة إلى دعوى القلب، بل العبارتان سواءٌ في الاستعمال (وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَا لَهُ) منها (فَجَعَلَ مِنْهَا) أي: من الشَّاة (قَصْعَتَيْنِ، فَأَكَلُوا أَنَّ أَجْمَعُونَ) تأكيد للضَّمير الَّذي في «أكلوا» من المواد: أنَّهم أكلوا منهما في الجملة أعمَّ من الاجتماع والافتراق (وَشَبِعْنَا فَفَضَلَتِ القَصْعَتَانِ، المَواد: أنَّهم أكلوا منهما في الجملة أعمً من الاجتماع والافتراق (وَشَبِعْنَا فَفَضَلَتِ القَصْعَتَانِ، المَوْدِ أَنْ وَلَعُلْ أَنْ أَنْ اللهُ المَالَّ وَنَا المَوْدِ أَنْ وَلَعْر أَبِي فَضَل، وفي رواية المصنَّف في «الأطعمة» [حـ٢٩٨] "وفضل في (١٠) فَحَمَلْنَاهُ مَن الجماد، وقي هذا العدد، وتكثير الصَّاع ولحم الشَّاة، وفي هذا العدد، وتكثير الصَّاع ولحم الشَّاة، حَتَى أشبعهم أجمعين، وفضلت منهم فضلة، حملوها لعدم حاجة أحد إليها.

وهذا الحديث مضى مختصرًا في «البيع» [ح: ٢٢١٦]/ ويأتي في «الأطعمة» [ح: ٣٨٢] إن شاء الله تعالى. د٣/٧٦١

٢٩ - بابُ الهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يَنْهَكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَائِلُوكُمْ فِ ٱلدِّينِ وَلَرَ تُخْرِجُوكُم مِن دِينِرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓ أَ إِلَيْهِمْ ﴾.

(بابُ الهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ، وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على الهديَّة في سورة الممتحنة: (﴿ لَا يَنْهَنَكُرُ اللهُ عَنِ﴾) الإحسان إلى الكَفَرة (﴿ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَنِيْلُوكُمْ فِ ٱلدِّينِ ﴾) قال ابن كثير: كالنِّساء

<sup>(</sup>١) قوله: «وللكُشْمِيهَنيِّ»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) قوله: «أو كل ما... المعجزة» سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «منها».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «من».

والضَّعَفَة منهم (﴿ وَلَمْ يُحْرِجُوكُمْ مِن دِينَرِكُمْ أَن نَبَرُّوهُمْ ﴾) أي: تحسنوا إليهم وتصلوهم (﴿ وَتُقْسِطُوۤا إِلَيْمِ ﴾ [الممتحنة: ١٨] قال السَّمرقنديُّ: تعدلوا معهم بوفاء عهدهم، وزاد أبو ذرُّ: ﴿ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾) أي: العادلين.

٢٦١٩ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَادٍ، عَنِ الْبِنِ عُمْرَ رَبِّيْ قَالَ: رَأَى عُمَرُ حُلَّةً عَلَى رَجُلٍ ثُبَاعُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ مِنَاشِهِ مِنَ الْبَعْ هَذِهِ الحُلَّة تَلْبَسْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِذَا جَاءَكَ الوَفْدُ، فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ »، فَأُتِي رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِ مِنْ الْمَحْمُعَةِ وَإِذَا جَاءَكَ الوَفْدُ، فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ »، فَأُتِي رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِ وَلَا يَحْرَةِ »، فَأُرْسَلَ إِلَى عُمْرَ مِنْهَا بِحُلَّةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ ٱلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ ؟ قَالَ: ﴿إِنِّي مِنْهُا بِحُلَّةٍ ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ ٱلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: ﴿إِنِّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ الْهُلُولُ مَنَ اللهِ مِنْ أَهْلِ مَكَةً قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ. لَمْ أَكُسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا، تَبِيعُهَا أَوْ تَكُسُوهَا». فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخِ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةً قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدِ) - بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة - أبو الهيثم البَجَلِيُ القَطَوانيُ - بفتح القاف والطّاء - الكوفيُ قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالِ) التَّيميُ ، مولاهم أبو محمَّد المدنيُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ) العَدَويُ مولاهم ، أبو عبد الرَّحمن الممدنيُ مولى ابن عمر (() (عَنِ ابْنِ عُمرَ بُيُّمُ ) أنَّه (قَالَ: رَأَى عُمرُ) أبوه (() (حُلَّةُ (()) زاد في رواية نافع السَّابقة: «سِيرَاء» [ح:١٦١٦] (عَلَى رَجُلٍ) هو عُطّارد بن حاجب (تُبَاعُ) أي: عند باب المسجد كما في رواية نافع (فَقَالَ) عمر (لِلنَّبِيِّ بُنَاسِّهِ عَمَّا الْبَعْمُ الشَّر (هَذِهِ الحُلَّة تَلْبَسُهَا يَوْمَ المُحْمَّةِ) بجزم «تلبسها» في الفرع وأصله (وَإِذَا جَاءَكَ الوَفْدُ، فَقَالَ) بَيْلِسِّة اللهِ الْمَا يَلْبَسُ هَذِهِ) أي: الحرير (مَنْ لاَ خَلاقَ) أي: لا حظَّ (لَهُ) منه (فِي الآخِرَةِ. أَلَّ الْمَعْمَةِ وَلَمْ الْمُعْمِعِ مُولَا اللهِ مُولَا اللهِ مُولَا اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عِنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

<sup>(</sup>١) في (ب): العُميرا وهو تحريف.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): أي: أبو ابن عمر.

<sup>&</sup>quot; (٣) في هامش (ل): «الحُلَّة» بالضم لا تكون إلَّا من ثوبين من جنس [واحد] وقال المرزوقيُ: وكانوا يأتزرون ببرد، ويرتدون بآخر. انتهى «مصباح».

٢٦٢٠ - حَدَّفَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّفَنَا أَبُو أُسَامَةً، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ شَلَّمُ قَالَتْ: قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهْيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَلَيْ أُمِّي وَهْيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ صِلِي أُمَّكِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمّ العين مُصَغَّرًا، واسمه: عبد الله الهَبَّارِيُّ، بفتح الهاء وتشديد الموحَّدة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة اللَّيثي (عَنْ هِشَام، عَنْ أَبِيهِ) عُرُوة بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصِّدِّيقِ ( رَالْتُهَا) أَنَّها (قَالَتْ) ولأبوي ذرِّ والوقت: «قلت: يارسول الله» (قَدِمَتْ عَلَىَّ أُمِّي) قُتَيلة بالقاف والفوقيَّة مُصَغَّرًا، بنت عبد العُزَّى بن سعد(١)، زاد اللَّيث عن هشام في «الأدب» [ح: ٥٩٧٩] «مع ابنها(١)»، واسمه كما ذكر الزُّبير: الحارث بن مدرك (٣). قال الحافظ ابن حَجَر: ولم أرَ له ذكرًا في الصَّحابة، فكأنَّه مات مشركًا، وفي رواية ابن سعد وأبي داود الطّيالسيِّ والحاكم من حديث عبد الله بن/ الزُّبير: ٣٦٢/٤ «قدمتْ قُتَيْلة بنت عبد العُزّى على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهُدنة -وكان أبو بكر طلَّقها في الجاهلية - بهدايا: زبيب وسمن وقَرَظ، فأبت أسماء أن تقبل هديَّتها، أو تُدخلها بيتها». (وَهِيَ مُشْرِكَةً) جِملةً حاليَّة (في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَيَالله عِنَالله عِنَالله عِنَالله عِنَالله عِنَالله عَنْ اللهِ عَنْ الله عِنَالله عَنْ الله عَل قُلْتُ)/ وفي رواية حاتم بن إسماعيل في «الجزية» [ح:٣١٨٣] «فقلت: يا رسول الله» (إنَّ أمِّي ٢٦٧/٣٠ب قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةً) في شيء تأخذه، أو عن دِيني، أو في القرب منِّي ومجاورتي والتودُّد إلى، لأنَّها ابتدأت أسماء بالهديَّة، ورغبتُ عنها في المكافأة لا الإسلام، لأنَّه لم يقع في شيء من الرُّوايات ما يدلُّ على إسلامها، ولو حُمِل قوله: «راغبةٌ» -أي: في الإسلام- لم يستلزم إسلامها؛ فلِذا لم يُصِبْ مَنْ ذَكَرها في الصَّحابة، وأمَّا قول الزَّركشيِّ: ورُوي: راغمةٌ -بالميم-أي: كارهة للإسلام ساخطة له، فيُوهِم أنَّه رواية في «البخاريِّ»وليس كذلك، بل هي رواية

<sup>(</sup>۱) في (ج)و(ل): "بن أسعد"، وفي هامشهما: قوله: "بن أسعد" كذا بخطّه، والذي في «الإصابة» كـ «التجريد»: سعد؛ من غير ألف.

<sup>(</sup>٢) في غير (ب) و(س): «أبيها»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «مع أبيها» كذا بخطّه، أي: بياء تحتها نقطتان وقطع الهمزة، وصوابه: ابنها بلفظ الابن، قال الحافظ: وذكر بعض شيوخنا أنَّه وقع في بعض النُسخ: «مع أبيها»؛ بموحَّدة، ثمَّ تحتيَّة، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): المَدْركة الله وهو تحريف.

عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود والإسماعيليّ (أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ) بَالِسِّنَا النَّهُ عِيسَى بن يونس عن هشام عند أبي داود والإسماعيليّ (أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ) بَالِسِّنَا النَّهُ صِلِي أُمَّكِ) زاد في «الأدب» إح: ٥٩٧٨] عن الحُميدي عن ابن عُيَيْنة قال ابن عُيَيْنة: فأنزل الله فيها: ﴿لَا يَنَهُ مَنَ اللَّهِ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَلَيْكُوكُمْ فِي اللَّهِ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَلَيْكُوكُمْ فِي اللَّهِ عَلَيْكُوكُمْ فِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَلَيْكُوكُمُ فِي اللَّهِ عَلَيْكُولُ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَلَيْكُوكُمْ فِي اللَّهُ عَنِ اللَّهُ عَلَيْكُوكُمْ فِي اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُولُولُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُولُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّه

# ٣٠ - بابُّ: لَا يَحِلُ لأَحَدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (لَا يَحِلُ لأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ) التي وهبها (وَ) لا في (صَدَقَتِهِ) الَّتي تصدَّق بها.

٢٦٢١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالًا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَبِيُّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَ اللَّهِيمُ عَنْ اللَّهُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَاثِدِ فِي قَيْتِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الأزديُّ الفرَاهيديُّ -بالفاء - أبو عمرو البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتُوَائِيُّ (وَشُعْبَةُ) بن الحجَّاج (قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ) بفتح التَّحتيَّة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَاسَٰعِيمُ : العَائِدُ فِي هِبَتِهِ المُسَيَّبِ) بفتح التَّحتيَّة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ النَّهِ قَالَ النَّبِيُ مِنَاسَٰعِيمُ : العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالمَسَيَّبِ) بفتح التَّحتيَّة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ النَّهِ قَالَ النَّبِيُ مِنَاسَٰعِيمُ : العَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالعَائِدِ فِي قَيْئِهِ) زاد أبو داود (١) في آخره: (قال هَمَّام: قال قتادة: ولا أعلم القيء إلَّا حرامًا).

٢٦٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ المُبَارَكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَبُّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَ اللهُ المُبَارَكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّوْءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَرْجِعُ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ رَبُّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ اللهُ اللهُ السَّوْءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَرْجِعُ فِي الْمِبَاسِ رَبُّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ اللهُ اللهُ السَّوْءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَرْجِعُ فِي الْمُبَارِدُ اللهُ ال

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (وحدَّثني) بالإفراد وواو العطف (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ المُبَارَكِ) ليس أخا عبد الله بن المبارك المشهور، بل هو العَيْشيُّ -بتحتيَّة ومعجمة - البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيد (٢) التَّنُوريُّ -بفتح المثنَّاة وتشديد النُّون - قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) ابن أبي تميمة (٣)، كيسانُ السَّختيانيُّ (٤) البصريُّ (عَنْ عِكْرِمَةً) مولى ابن عبَّاس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَنْ اللهُ وَاللهُ وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ عِيْمُ لَيْسَ لَنَا) وفي روايةٍ: (منَّا) (مَثَلُ السَّوْءِ) بفتح السِّين، و (مَثَلُ اللهُ وَاللهُ وقَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ عِيْمُ لَيْسَ لَنَا) وفي روايةٍ: (منَّا) (مَثَلُ السَّوْءِ) بفتح السِّين، و (مَثَلُ اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّه

<sup>(</sup>١) في (م): ﴿ذَرُّ ﴾، وهو خطأً.

<sup>(</sup>١) في (د): (ابن سعد) وهو تحريف.

 <sup>(</sup>٣) في هامش (ل): "تَميمة": بفتح المثنّاة الفوقية. انتهى "كِرماني".

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): وفي «القاموس»: السِّختيانيُّ ويفتح.

بفتح الميم والمثلَّنة (الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ) أي: العائد في هبته (كَالكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ) زاد مسلم من رواية أبي جعفر محمَّد بن عليِّ الباقر عنه: "فيأكله"، وله في رواية بُكَيْر: "إنَّما مَثَل الَّذِي يتصدَّق بصدقة، ثمَّ يعود في صدقته، كمَثَل الكلب يقيء ثمَّ يأكل قَيْئَه"، والمعنى كما قال البيضاويُّ: لا ينبغي لنا -معشر المؤمنين- أن نتَّصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخشُ الحيوانات في أخسَّ أحوالها، قال في "الفتح": ولعلَّ هذا أبلغ في الزَّجر عن ذلك، وأدلُّ على التَّحريم، ممَّا لو قال مثلًا: لا تعودوا في الهبة، قال النَّوويُّ: هذا المَثَل ظاهر في تحريم الرُّجوع في الهبة والصَّدقة بعد إقباضهما، وهو محمول على هبة الأجنبيُّ لا ما وهب لولده وولد ولده دهما مَن صَرَّح به في حديث النُّعْمان، وهذا مذهب الشَّافعيِّ ومالك، وقال الحنفيَّة: يكره الرُّجوع فيها لحديث الباب، ولا يحرم، لأنَّ فعل الكلب يوصف بالقُبح لا بالحُرمة، فيجوز الرُّجوع فيما يهبه لأجنبيُّ بتراضيهما أو بحكم حاكمٍ، لقوله بَاليَّسَ الشَّاع "الواهب أحقُّ بهبته ما لم يُثَبُ فيما يهبه لأجنبيُّ بتراضيهما أو بحكم حاكمٍ، لقوله بَالنَّيَا، "الواهب أحقُّ بهبته ما لم يُثَبُ

٢٦٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ شَيْدٍ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهُ مِنْهُ، الخَطَّابِ شَيْدٍ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهُ مِنْهُ مِنْ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ مِنَ الشَّيْدِ عَلَى اللهَ يَعْمُوهُ فِي قَيْئِهِ».

وَاحِدٍ، فَإِنَّ العَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَرَعَة) بفتح القاف والزَّاي، المكيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمامُ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَم، عَنْ أَبِيهِ) أَسْلَم، مولى عمرَ بن الخطّاب، أنَّه قال: (سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الخطّابِ بِنُ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ) أي: تصدَّقت به، ووهبته بأن يقاتل عليه (في سَبِيلِ اللهِ) واسمه: الورد، وكان للنَّبيِّ مِنَاسُمِيمُ أعطاه له تميم الدَّاري فأعطاه عمر (فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ) بتقصيره في خدمته ومؤونته قال عمر: (فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهُ مِنْهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ مِنَاسُمِيمُ فَقَالَ: لاَ تَشْتَرِهِ) نهي للتَّنزيه (وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَم وَاحِدٍ) قال في «الفتح»: ويُستفاد منه: أنَّه لو وجده مثلاً يُباع بأغلى من ثمنه لم يتناوله النَّهي (فَإِنَّ العَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ) الفاء في «فإنَّ العائد» للتَّعليل، أي: كما / يقبح أن يقيء ثمَّ يأكل، كذلك يقبح أن يتصدّق بشيء، ثمَّ يجرُه إلى ٢٦٣٪ نفسه بوجه من الوجوه.

#### ۳۱ - بات

هذا (باتٌ) بالتَّنوين من غير ترجمة وهو كالفصل من السَّابق.

٢٦٢٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجِ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ ادَّعَوْا بَيْنَيْنِ وَحُجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّ فَدَعَاهُ فَشَهِدَ لأَعْطَى رَسُولُ اللهِ مِنْ الشِّرِيمُ صُهَيْبًا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً ، فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاء الرَّازيُّ المعروف بالصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الصَّنعانيُّ اليمنيُّ قاضيها (أَنَّ ابْنَ جُرَيْج) عبد الملك بن عبد العزيز (أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةً) بضمِّ الميم وفتح اللَّام، وتصغير «عبد» الثَّاني، المكيُّ (أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ) بضمِّ المهملة وفتح الهاء، ابن سنان الرُّوميِّ، لأنَّ الرُّوم سَبَوه صغيرًا، وبنوه هم: حمزة وحبيب وسعد(١) وصالح وصيفيٌّ وعبَّاد وعثمان(١) ومحمَّد (مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ) بضمِّ الجيم وسكون المهملة، عبد الله بن عمرو(٣) بن جُدْعان، كان اشتراه بمكَّة من رجل من كَلْبٍ وأعتقه، وقيل: بل هرب من الرُّوم، فقدم مكَّة فحالف فيها(١) ابن جُدعان، وللكُشْمِيهَنيِّ في نسخةٍ والحَمُّويي: «بني جُدْعان» (ادَّعَوْا) أي: بنو صُهَيب عند مروان (بَيْتَيْن) تثنية بَيْت (وَحُجْرَةً) بضمِّ الحاء المهملة وسكون الجيم: الموضع المنفرد في الدَّار (أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيمِم أَعْطَى ذَلِكَ)(٥) الَّذي ادَّعَوْه د٣٦٨/٣٠ -من البيتين والحُجْرة - أباهم (صُهَيْبًا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَنْ يَشْهَدُ/ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ؟) الَّذي ادَّعيتماه، وعبَّر بالتَّثنية، وفي البقيَّة بالجمع، فيُحْمَل على أنَّ الَّذي تولَّى الدَّعوى منهم اثنان برضا الباقين، فخاطبهما مروان بالتَّثنية، لأنَّ الحاكم لا يخاطب إِلَّا المَّدَّعي، وعند الإسماعيليِّ:

<sup>(</sup>۱) «وسعد»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>۲) «وعثمان»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في (ب): «عُمَر»، وهو تحريفٌ، و «ابن عَمْرو»: سقط من (د).

 <sup>(</sup>٤) في (ص) و(م): «بها»، لكن وقعت في (ص) بعد لفظ «مكَّة».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): قوله: «أنَّ رسول الله...» إلى آخره، لعلَّه بدل اشتمال مِن «بيتين وحجرة» أي: ادَّعوا إعطاءَ النَّبيّ لصُهَيب البيتينِ والحجرة، ويحتمل أن يكون على حذف حرف العطف؛ أي: وأنَّ رسول الله... إلى آخره.

«فقال مروان: من يشهد لكم؟» بصيغة الجمع (قَالُوا) كلُّهم: يشهد بذلك (ابْنُ عُمَرَ) عبدالله (فَدَعَاهُ) مروان (فَشَهِدَ لأَعْطَى رَسُولُ اللهِ مِنَاسْهِدِيمُ) بفتح لام «لأعطى». قال الكِرْمانيُ: كأنّه جَعل للشَّهادة حُكْم القَسَم، أو يُقَدَّر قَسَمٌ، أي: والله لأعطى (() بَاللَّهَاة اللهُمُ (صُهَيْبًا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً) وهي (() الَّتي ادَّعي بها(۳) (فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ) أي: بشهادة ابن عمر وحده لبني صُهَيب بالبيتين والحُجرة. فإن قيل: كيف قضى بشهادته وحده ؟ أجاب ابن بطَّال: بأنَّه إنَّما قضى لهم بشهادته ويمينهم، وتُعُقِّبَ: بأنَّه لم يُذكر ذلك في الحديث، بل عبَّر عن الخبر بالشَّهادة والخبر يؤكَّد بالقَسَم كثيرًا، وإن كان السَّامع غير منكر، ولو كانت شهادة حقيقيَّة لاحتاج إلى شاهد آخر، ولا يخفى ما في هذا، فليُتَأمَّل. والقاعدة المستمرَّة تنفي الحكم بشهادة الواحد، فلابدٌ من النين أو شاهد ويمين، فالحَمْل على هذا أولى من حمله على الخبر وكونِ الشَّهادة غير حقيقيَّة.

وهذا الحديث تفرَّد به البخاريُّ.

### ٣٠ - بني النيال الحالج الحالج

بابُ مَا قِيلَ فِي العُمْرَى وَالرُّقْبَى

أَعْمَرْتُهُ الدَّارَ فَهْيَ عُمْرَى جَعَلْتُهَا لَهُ ﴿ٱسْتَعْمَرَّكُمْ فِيهَا ﴾ جَعَلَكُمْ عُمَّارًا.

(بابُ مَا قِيلَ) أي: ورد (فِي العُمْرَى) بضمِّ العين المهملة وسكون الميم مع القصر مأخوذة من العُمُر (وَالرُّقْبَى) بوزنها، مأخوذةً من الرُّقوب (<sup>٤)</sup>، لأنَّ كلَّا منهما يَرْقُب موت صاحبه، وكانا عقدين في الجاهليَّة، وتفسير «العمرى»: أن يقول الرَّجل لغيره: (أَعْمَرْتُهُ الدَّارَ، فَهْيَ عُمْرَى) أي: (جَعَلْتُهَا

<sup>(</sup>۱) في (د): «الأعطاه».

<sup>(</sup>٢) في (ج)و(ل): «وهم» وفي هامشهما: كذا بخطِّه، والأولى: وهي -أو وتلك- التي ادَّعي بها. انتهي بخطِّ شيخنا رئينًه.

<sup>(</sup>٣) في (ص) و (م): «بهم».

<sup>(</sup>٤) وكذا قال في الكواكب واللامع والعمدة، والذي في كتب اللغة أنها مشتقة من المراقبة، انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (رقب) والصحاح (رقب) وهو الذي في فتح الباري.

لَهُ) مِلْكًا مَدَّة عمره(١)، وتكون هبة، ولو زاد: فإن متُّ فهي لورثته، فهبة أيضًا، طوَّل فيها العبارة (﴿ ٱسْتَعْمَرَكُرُ فِيهَا ﴾ [هود: ٦١]) أي: (جَعَلَكُمْ عُمَّارًا) هذا تفسير أبي عُبَيدة في «المجاز»، وقال غيره: ﴿ ٱسْتَعْمَرَكُمْ ﴾: أطال أعماركم، أو أذن لكم في عمارتها، واستخرج قوتكم منها.

٢٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَخيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ بِنَ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ مِنَا شَعِيرًا بِالعُمْرَى أَنَّهَا لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَين قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحمن النَّحويُ (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ أبِي سَلَمَة) بن عبد الرَّحمن بن عوف (عَنْ جَابِر بِنَّيِّ ) أنَّه (قَالَ: قَضَى النَّبِيُ مِنَا سَعِيمُ بِالعُمْرَى (٢) أَنَّهَا) أي: حَكَم في العُمْرى بأنَّها (لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ) بضم الواو مبنيًا للمفعول، زاد مسلم في رواية الزُّهريِّ عن أبي سلمة: «لا ترجع إلى الَّذي أعطاها» لأنَّه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث، وله من طريق اللَّيث عن الزُّهريِّ: «فقد قطع قوله حقَّه فيها، وهي لمن أعْمِرَ / ولعقِبه»، فلو قال: إن متَّ عاد إليَّ، أو إلى ورثتي إن متُّ، صحَّت الهبة، ولغا الشَّر ط، لأنَّه فاسد، ولإطلاق الحديث.

בץ/ףדיוו

وحديث الباب أخرجه مسلم في «الفرائض»، وأبو داود في «البيوع»، والتَّرمذيُّ وابن ماجه في «الأحكام»، والنَّسائيُّ في «العُمْري».

٢٦٢٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَبُيْءٍ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ السَّامِيَّمُ قَالَ: «العُمْرَى جَائِزَةٌ».

وَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ مِنْ السِّعِيْمُ نَحْوَهُ.

البص (عَنْ

478/8

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ/عُمَرَ) الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى الشَّيبانيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (النَّضُرُ بْنُ أَنسٍ) الأنصاريُ (عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ) بفتح الموحَّدة وكسر المعجمة، «ونَهِيك» بفتح النُّون وكسر الهاء، السَّلوليُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَ النَّبِيِّ مِنَ اللَّهُ هُمَرى جَائِزَةٌ) أي: للمُعْمَر -بفتح الميم - ولورثته من بعده، لاحقَّ للمُعْمِر فيها.

<sup>(</sup>١) في (د): "عمري"، وهو تحريف.

<sup>(</sup>١) في (د): «عمرك».

(وَقَالَ عَطَاءً) هو ابن أبي رباح، بالإسناد السَّابق الموصول إلى قتادة: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (جَابِرٌ) هو ابن عبد الله الأنصاريُّ (عَن النَّبِيِّ مِنْ الشَّيْرِ عَمْ نَحْوَهُ) أي: نحو حديث أبي هريرة ﴿ اللهِ ، ورواه مسلم عن قتادة عن عطاء بلفظ: «العُمْري ميراثٌ لأهلها»، ولعلَّه المراد بقوله: «نحوه»، لكن في رواية أبي ذرِّ بلفظ: «مثلَه» بدل «نحوَه».

قال النُّوويُّ: قال أصحابنا: للعُمْري ثلاثة أحوال:

أحدُها: أن يقول: أعمرتك هذه الدَّار، فإذا متَّ فهي لورثتك أولعَقِبك، فتصحُّ بلا خلاف، ويملك رقبة الدَّار، وهي هبة، فإذا مات فالدار لورثته، وإلَّا فلبَيْت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال.

ثانيها: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عُمْري، ولا يتعرَّض لِمَا سواه، ففي صحَّته قولان للشَّافعيِّ، أصحُّهما -وهو الجديد- صحَّتُه.

ثالثها: أن يزيد عليه بأن يقول: فإن متَّ عادت إليَّ، ولورثتي إن متُّ صحَّ ولغا الشَّرط. وقال أحمد: تصحُّ العُمْري المطلقة دون المؤقَّتة، وقال مالك: العُمْري في جميع الأحوال تمليكٌ لمنافع الدَّار مثلًا، ولا تُملك فيها رقبتها بحال، ومذهب أبى حنيفة كالشَّافعية، ولم يذكر المؤلِّف في الرُّقبي -المذكورة في جملة التَّرجمة - شيئًا، فلعلُّه يرى اتِّحادهما في المعنى كالجمهور، وقد روى النَّسائيُّ بإسناد صحيح عن ابن عبَّاس موقوفًا: «العُمْري والرُّقبي سواء»، وقد منعها مالك وأبو حنيفة ومحمَّد خلافًا للجمهور، ووافقهم أبو يوسف. وللنَّسائعٌ من طريق إسرائيلَ عن عبد الكريم عن عطاء قال: «نهى رسول الله صِنَى الله عن العُمْرى والرُّقبي». قلت: وما الرُّقبي؟ قال: «يقول الرَّجل للرَّجل: هي لك حياتَك، فإن فعلتم فهو جائز» أخرجه مرسلًا. وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابتٍ عن ابن عمر مرفوعًا: «لا عُمْري ولا رُقْبي، فمن أُعْمر شيئًا أو أُرْقِبه فهو له حياتَه ومماتَه» ورجاله ثقاتٌ، لكن اختُلِف في سماع حبيب له من ابن عمر، فصرَّح به النَّسائيُّ في طريق، ونفاه / في طريقِ أخرى، وأُجِيبَ: بأنَّ معناه: ٢٦٩/٣٠ لا عُمْري(١) بالشُّر وط الفاسدة على ما كانوا يفعلونه في الجاهليَّة من الرُّجوع، أي: فليس لهم العُمْري المعروفة عندهم المقتضية للرُّجوع، فأحاديث النَّهي محمولةٌ على الإرشاد.

(١) في (ص): "رقبي".

## ٣٣ - بابُ مَنِ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الفَرَسَ

(بابُ مَنِ اسْتَعَارَ (۱) مِنَ النَّاسِ الفَرَسَ) زاد أبو ذرِّ: ((والدَّابَّة))، وزاد الكُشْمِيهَنِيِّ: ((وغيرَها))، قال الحافظ ابن حَجَر: وثبت مثله (۱) لابن شَبُويَه، لكنْ قال: ((وغيرَهما)) بالتَّثنية، وعند بعض الشُّرَّاح (۱) قبل الباب: ((كتابُ العاريَّة)) ولم أره لغيره، والعاريَّة: بتشديد الياء وقد تُخفّف، وفيها لغة ثالثة: عارةً: بوزن غارة (١)، وهي اسم لما يُعَار، مأخوذةً من: عارَ إذا ذهب وجاء، ومنه قيل للغلام الخفيف: عَيَّار لكثرة ذهابه ومجيئه، وقيل: من التَّعاور، وهو التَّناوب. وقال الجوهريُّ: كأنَّها منسوبة إلى العار، لأنَّ طلبها عارِّ وعيب، وحقيقتها شرعًا: إباحة الانتفاع بما يحلُّ الانتفاع به مع بقاء عينه، والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ [الماعون: ٧] فسَّره جمهور المفسِّرين بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض.

٢٦٢٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ فَزَعٌ بِالمَدِينَةِ فَاسْتَعَارَ النَّبِيُ مِنَا شَعِيمٌ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ بُقَالُ لَهُ: المَنْدُوبُ، فَرَكِبَ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْء، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة أنّه (قَالَ: سَمِعْتُ أَنسًا) هو ابن مالك ﴿ يَقُولُ: كَانَ فَزَعٌ) بفتح الفاء والزَّاي: خوفٌ من عدوِّ (يَالمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُ مِنَاسَعِيْمُ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل زوج أمِّ أنس (يُقَالُ لَهُ: المَنْدُوبُ) زاد في «الجهاد» [ح:٢٨٦٧] من طريق سعيد عن قتادة: «كان يقطف(٥) أو كان فيه قطاف»، بالشَّكِ، أي: بطيء المشي. وقال ابن الأثير: المندوب، أي: المطلوب، وهو من النَّدب: الرَّهن الذي يُجعَل في السِّباق، وقيل: سُمِّيَ به لندبٍ كان في جسمه، وهو أثر الجرح، وقال الرَّهن الذي يحتمل أنَّه لقبٌ أو اسم بغير معنى كسائر الأسماء (فَرَكِبَ) عَلِيْسِّاء النَّهُ رَاد في رواية جرير

(١) في هامش (ل): استعار عار عَيّار.

<sup>(</sup>١) في (ص): «قوله».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قال العينيُّ: هو صاحب «التَّوضيح».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «سارة».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): قال في «المصباح»: قَطَفت العنب ونحوه قطفًا، من بابي «ضَرَبٌ» و«قَتَلَ»...، إلى أن قال: وقَطَفَ الدابَّة يقطُف -من باب: «قَتَلَ» - قِطَافًا -بالكسر - وهو قَطُوف.

ابن حازم عن محمَّد عن أنس في «الجهاد» إح: ١٩٦٩] «ثمَّ خرج يركض وحده، فركب النَّاس يركضون خلفه» (فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ) يوجب الفزَع (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ) أي: الفرسَ (لُبَحْرًا) أي: واسع الجري، ومنه سُمِّي البحر بحرًا لسعته، وتبحُّر فلان في العلم، إذا اتَّسع فيه، وقيل: شبَّهه بالبحر؛ لأنَّ جريه لا ينفد، كما لا ينفد ماء البحر، قال الخطَّابيُّ: و (إنْ) هنا نافيةً، واللَّام بمعنى «إلَّا» أي: ما وجدناه إلَّا بحرًا، وعليه اقتصر الزَّركَشيُّ، قال في «التَّوضيح»(١): وهو قصور، وهذا إنَّما هو مذهب كوفيٌّ، ومذهبُ البصريِّين: أنَّ «إنْ» مخفَّفة من النَّقيلة، واللَّام فارقة بينها وبين النَّافية. انتهى. وقد سبقه إليه ابن التِّين. قال الحافظ ابن حَجَر: وفي رواية المُستملي: «وإِنْ وَجِدْنا» بحذف الضَّمير، وفي رواية حمَّاد عن ثابتٍ عن أنسِ في «الجهاد» [ح:٢٨٦٦] أيضًا: «استقبلهم النّبيُّ مِنَ الشّعيم على فرس عُرْي، ما عليه سرجٌ، وفي عنقه سيفٌ». وأخرجه الإسماعيليُّ عن حمَّادٍ، وفي أوَّله: «فزعَ أهل المدينة ليلةً، فتلقَّاهم النَّبيُّ مِنَ اللَّهِ عِن اللَّهِ عَلَى الصَّوت، د٣٠٠/٢٠ وهو على فرس بغير سرج»، واستُدِلَّ به: على مشر وعيَّة العاريَّة، وكانت -كما قاله الرُّويانيُّ-واجبةً أوَّلَ الإسلام للآية السَّابقة(١)، ثم نُسِخَ وجوبها فصارت مستحبَّة، أي: أصالة، فقد تجب كإعارة الثَّوب لدفع حَرِّ أو برد، وإعارة الحبل(٣) لإنقاذ غريق، والسِّكين لذبح حيوان محترم يُخشَى موته، وقد تحرُمُ كإعارة الصَّيد من المحرم، والأَمَّة من الأجنبيِّ، وقد تُكْرَه كإعارة العبد المسلم من كافر، ويُشتَرط في المُعير(٤) أن يملك المنفعة، فتصحُّ الإعارة من المستأجر لا من المستعير، لأنَّه غير مالك لها، وإنَّما أُبيحَ له الانتفاع، لكنّ للمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله، كأن يُرْكِبَ الدابَّة المستعارة وكيلَه في حاجته أو زوجتَه أو خادمَه، لأنَّ الانتفاع راجع إليه بواسطة المباشِر. وحكمُ العارية -إذا تلفت في يد المستعير بآفة سماوية، أو أتلفها هو أو غيره ولو بلا تقصير - الضَّمانُ، لحديث أبي داود وغيره: «العارية مضمونة» ولأنها(٥) مال يجب ردُّه لمالكه، فيضمن عند تلفه كالمأخوذ بجهة السَّوْم، فإن تلفت باستعمال مأذون فيه كاللُّبس

<sup>(</sup>١) في (د): «المصابيح». ولعله الصواب.

<sup>(</sup>١) يقصد قوله تعالى: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ وقد سبق ذكرها أول الباب.

<sup>(</sup>٣) في (د): «الخيل».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «الغير» وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) في (ص) و(م): «الأنَّه».

والرُّكوب المعتادَين، لم يضمن لحصول التَّلف بسبب مأذونٍ فيه.

### ٣٤ - بابُ الإشتِعَارَةِ لِلْعَرُوسِ عِنْدَ البِنَاءِ

(بابُ الاِسْتِعَارَةِ لِلْعَرُوسِ) نعتٌ، يستوي فيه الذَّكر والأنثى ما داما في أعراسهما (عِنْدَ البِنَاءِ) أي: الزّفاف، وقال ابن الأثير: الدُّخول بالزُّوجة، وقيل له: بناء، لأنَّهم كانوا يبنون لمن يتزوَّج قبَّة ليدخل بها فيها، ثمَّ أُطلِق ذلك على التَّزويج.

٢٦٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ اللَّهُ الْحَالِ وَعَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرٍ ثَمَنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ، فَقَالَتِ: ارْفَعْ بَصَرَكَ إِلَى جَارِيَتِي، انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا تُزْهَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي البَيْتِ. وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْمِيمٌ، فَمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ ثُقَيَّنُ بِالمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلَتْ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم) الفضل بن دُكين قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ)(١) بفتح الهمزة وسكون التَّحتيَّة، وبعد الميم المفتوحة نونُّ، المخزوميُّ المكِّيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) أيمنُ الحبَشيُّ (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ إِن عَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرٍ) بكسر الدَّال وسكون الرَّاء: قميصُ المرأة، و «قِطْر»: بكسر القاف وسكون الطَّاء ثمَّ راء، مع إضافة درع لقطر: ضَرْبٌ من بُرُود(١) اليمن غليظً، فيه بعض الخشونة، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قُطْن» بضمِّ القاف، وآخره نونُّ، والجملة حاليَّة (ثَمَنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ) برفع «ثمنُ» وجرِّ «خمسةِ» في الفرع وأصله وغيرهما من الأصول المعتمدة الَّتي وقفت عليها، وقال في «الفتح»: «ثمنَ»: بالنَّصب بنزع الخافض، و «خمسةِ»: بالجرِّ على الإضافة، أو «ثمنِّ خمسةً»: بالرَّفع فيهما، على حذف الضمير، أي: ثمنه خمسة دراهم، ويُروى: «ثُمِّنَ» بضمِّ المثلَّثة وتشديد الميم المكسورة على صيغة المجهول من الماضي ، و«خمسةً» بالنَّصب بنزع الخافض، أي: قُوِّمَ بخمسة دراهم قال: ووقع في رواية ابن شَبُّويه وحده: «خمسة الدَّراهم» (فَقَالَتِ: ارْفَعْ بَصَرَكَ إِلَى جَارِيَتِي) قال الحافظ ابن حَجَر: لم أعرف اسمها (انْظُرْ إِلَيْهَا) د٣٠٠/٠٠ بلفظ الأمر (فَإِنَّهَا تُزْهَى) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه: تتكبَّر (أَنْ/ تَلْبَسَهُ فِي البَيْتِ) يقال: زهى الرَّجل إذا تكبَّر وأُعجِب بنفسه، وهو من الأفعال الَّتي لم تَرد إلَّا مبنيَّةً لِمَا لم يُسمَّ فاعله وإن كان بمعنى

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): كان أيمن حبشيًّا. «منه».

<sup>(</sup>١) في (ص): الدروعا.

الفاعل، مثل عُنِيَ بالأمر، ونُتِجت النَّاقة، لكن قال في «الفتح»: إنَّه رآه في رواية أبي ذرِّ: «تَزْهي (۱)» بفتح أوَّله، وقد حكاها ابن دُرَيد، لكن قال الأصمعيُّ: لا يقال بالفتح (وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُنَّ) أي: من الدُّروع (دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْمِ مِمْ) أي: في زمنه / وأيَّامه (فَمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ تُقَيَّنُ) بضمِّ حرف ١٦٦٪ المُضارعة وفتح القاف وتشديد التَّحتيَّة، آخره نونٌ، مبنيًّا للمفعول، أي: تُزيَّن. قال صاحب الأفعال (۱): قان الشَّيء قيانة: أصلحه، وقيل: تُجْلَى على زوجها (بِالمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلَتْ إِلَيَّ الشَّيء قيانة: أصلحه، وقيل: تُجْلَى على زوجها (بِالمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلَتْ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ) أي: ذلك الدِّرع، لأنَّهم كانوا إذذاك في حال ضيقٍ، فكان الشَّيء الخسيسُ عندهم نفيسًا.

\*\*\*

وهذا الحديث تفرّد به البخاريُّ، وفيه من الفوائد ما لا يخفى فتأمَّلُه.

### ٣٥ - بابُ فَضْل المَنِيحَةِ

(بابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ) بفتح الميم والحاء المهملة، بينهما نونٌ مكسورة فمثنّاة تحتيّة ساكنة: النّاقة أو الشَّاة تعطيها غيرك يحتلبها، ثم يردُّها عليك، والمِنْحة بكسر الميم: العطية، وسقط لفظ «بابُ» في رواية أبي ذرِّ، ف (فضل) مرفوعٌ حينئذٍ.

٢٦٢٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ مَالِكُ قَالَ: نِعْمَ الصَّدَقَةُ. وَاللَّهُ بْنُ يُوسُفَ وَإِسْمَاعِيلُ، عَنْ مَالِكُ قَالَ: نِعْمَ الصَّدَقَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو ابن عبدالله بن بُكير، ونسبه لجده لشهرته به، المخزوميُ قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمامُ الأعظم (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبدالله بن ذَكُوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبدالرَّحمن بن هُرْمُز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شُلِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَاللهِ مِنَاسِّهِم قَالَ: نِعْمَ المَنيحةُ) النَّاقة (اللَّقْحَةُ) بكسر اللَّام وسكون القاف، والرَّفع: صفةً لسابقها، الملقوحة: وهي ذات اللَّبن القريبة العهد بالولادة (الصَّفِي) بفتح الصَّاد وكسر الفاء: صفةً ثانية لكثيرة اللَّبن، واستعمله بغير هاء. قال الكِرْمانيُ: لأنَّه إمَّا فعيل أو فَعُول، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وتعقّبه العَينيُ: بأنَّ قوله: إمَّا فعيل غير صحيح، لأنَّه من معتلِّ اللَّام الواويُّ دون اليائيِّ. وقال في «المصابيح»: والأشهر

<sup>(</sup>۱) في (ص): «زها».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): هو ابن القطاع، واسمه-كما في «طبقات النحاة» -: عليُّ بن جعفر بن عليّ بن محمَّد، وُلِد في العاشر من صفر سنة «٢١٥ه»، أو في سنة «١٨٥ه» ودُفِنَ بقرب ضريح الإمام الشافعيّ.

استعمالها بغير هاء. قال العَيْنيُ: ويروى أيضًا: «الصَّفيَّة» (مِنْحَةً) نصبٌ على التَّمييز. قال ابن مالك في «التَّوضيح»: فيه وقوع التَّمييز بعد فاعل «نِعْمَ» ظاهرًا، وقد منعه سيبويه إلَّا مع إضمار الفاعل نحو: ﴿ بِنْسَ لِلطَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠] وجوَّزه المبرِّد، وهو الصَّحيح (۱۰). انتهى. وقال في «المصابيح»: يحتمل أن يقال: إنَّ فاعل «نِعْمَ» في الحديث مضمرٌ ، والمنيحة الموصوفة بما ذُكِر هي المخصوص بالمدح ، و «منحةً »: تمييز تأخَّر عن المخصوص (۱۰)، فلا شاهد فيه على ما قال، ولا يرد على سِيْبَويه حينئذ (وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ) صفةٌ وموصوف، عُطِفَ على ما قبله (تَغْدُو بِإِنَاء وَلا يرد على سِيْبَويه عينئذ (وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ) صفةٌ وموصوف، عُطِفَ على ما قبله (تَغْدُو بإِنَاء والمنحة : من باب: الصَّلات (۱۳) لا من باب: الصَّدقات.

ניץ/ייזו

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِيسيُّ (وَإِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويس/ (عَنْ مَالِكِ) أنَّه (قَالَ) في روايته للحديث السَّابق: (نِعْمَ الصَّدَقَةُ) أي: اللِّقحة الصَّفيُّ منحةً، قال في «الفتح»: وهذا هو المشهور عن مالك، وكذا رواه شُعَيب عن أبي الزِّناد كما سيأتي إن شاء الله تعالى في «الأشربة» [ح: ٥٦٠٨] أي: بلفظ الصَّدقة.

٢٦٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكُ مِنْ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ المَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ، وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ - يَعْنِي شَيْئًا - وَكَانَتِ الأَنْصَارُ أَهْلَ اللّهُ مِنْ الْمَدُونَةَ. وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ - يَعْنِي شَيْئًا - وَكَانَتِ الأَنْصَارُ وَلَمَوْونَةَ. الأَرْضِ وَالعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطُوهُمْ ثِمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمُ العَمَلَ وَالمَوْونَةَ. وَكَانَتْ أُمّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كَانَتْ أُمَّ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِعِيمُ وَكَانَتْ أَمْهُ أُمْ أَنسٍ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِعِيمُ وَكَانَتْ أَمْ أَنسٍ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِعِيمُ وَكَانَتْ أَمْ أَنسٍ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِعِيمُ وَكَانَتْ أَمْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنسُ عِنْ اللّهُ عَلَى الْمَدِينَةِ ، وَذَالتُهُ الْمُ أَمْ أَنسُ مَوْلَاتُهُ أُمْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنسُ ابْنُ مَالِكِ أَنَّ النّبِيُ مِنَ الْمُهِ عِنْ قَنْلِ أَهْلِ خَيْبَرَ ، فَانْصَرَفَ إِلَى المَدِينَةِ ، وَذَالمُهَاجِرُونَ إِلَى الْمُدِينَةِ ، وَذَالمُهَاجِرُونَ إِلَى المَدِينَةِ ، وَذَالمُهَاجِرُونَ إِلَى الْمُدِينَةِ مَنْ الْمُولِ مَنْ شِمَادٍ هِمْ ، فَرَدَّ النَّيِيُ مِنَاشِعِيمُ إِلَى أُمِّ الْمَدِينَةِ مَا لَتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ ، فَرَدَّ النَّيِيُ مِنَاشِعِيمُ إِلَى أُمُع عِذَاقَهَا،

..... فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيك زادًا انتهى منه بخطُّه.

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل):

وَجَمعُ تَمييزٍ وفاعلٍ ظهَر فيهِ خلافٌ عنهمُ قَدِ اشتهر الفيَّة ابن مالك).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): وهذا الذي قاله في «المصابيح» رأيت مثله معزوًا لأبي البقاء. انتهى بخطِّه، قال أبو البقاء: «اللقحة»: هي المخصوصة بالمدح، و «منحةً»: منصوب على التمييز توكيدًا، وهو كقول الشاعر:

<sup>(</sup>٣) في هامش و(ل): أي: العطايا.

وَأَعْظَى رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مَكَانَهُنَّ مِنْ خَالِصِهِ. يُونُسَ بِهَذَا، وَقَالَ: مَكَانَهُنَّ مِنْ خَالِصِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِّيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبدالله المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيْليُّ (عَن ابْن شِهَابِ) الزُّهريِّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ بِلَيْنِ) أَنَّه (قَالَ: لَمَّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ المَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ، وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ يَعْنِي: شَيْئًا) وسقط لأبي ذرِّ «يعني شيئًا» (وَكَانَتِ الأَنْصَارُ أَهْلَ الأَرْضِ وَالعَقَارِ) بالخفض عطفًا على السَّابق، وجوابُ «لمًّا» قوله: (فَقَاسَمَهُمُ الأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطُوهُمْ ثِمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَام، وَيَكْفُوهُمُ العَمَلَ وَالْمَوْونَةَ) فِي الزِّراعة(١)، والمنفيُّ (١) - في حديث أبي هريرة السَّابق في «المزارعة»(٣) [ح: ٢٣١٥] حيث قالوا: اقسم بيننا وبين إخواننا النَّخل، قال: (لا) - مقاسمةُ(١) الأصول والمراد هنا: مقاسمة الثِّمار (وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَس) بدل من «أمُّه» والضَّمير فيه يعود على أنس، واسمها سهلة، وهي (أُمُّ سُلَيْمٍ) بضمِّ السِّين مُصَغَّرًا: بدلٌ من المرفوع السَّابق أيضًا، و(كَانَتْ أُمَّ عَبْدِ اللهِ ابْن أَبِي طَلْحَةَ) أيضًا، فهو أخو أنس لأمِّه. قال في «الفتح»: والَّذي يظهر أنَّ قائل ذلك الزُّهريُّ [الراوي] عن أنس، لكن بقيَّة السِّياق تقتضي أنَّه من رواية الزُّهريِّ عن أنس(٥)، فيكون من باب التَّجريد، كأنَّه ينتزع من نفسه شخصًا فيخاطبه (فَكَانَتْ أَعْطَتْ) أي: وهبت (أُمُّ أَنَس رَسُولَ اللهِ صَنَىٰ للهُ عِذَاقًا) بكسر العين المهملة وتخفيف الذَّال المعجمة، جمع عَذْقِ بفتح العين وسكون النَّال: النَّخلة نفسُها، أو إذا كان حملها موجودًا، والمراد ثمرها، ولأبي ذرِّ: «عَذَاقًا» بفتح العين (فَأَعْطَاهُنَّ) أي: النَّخلاتِ (النَّبِيُّ مِنَاسُمِيْمُ أُمَّ أَيْمَنَ)/ بركةَ (مَوْلَاتَهُ) ٣٦٧/٤ وحاضنته (أُمَّ أُسَامَةَ بْن زَيْدٍ) مو لاه مَلِيالِيَّالة الِنَّام، وهو أخو أيمن بن عُبَيد الحَبَشيِّ لأمِّه.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «المغازي» والنّسائيُّ في «المناقب».

(قَالَ ابْنُ شِهَابِ) الزُّهريُّ بالسَّند السَّابق: (فَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) ﴿ أَنَّ

<sup>(</sup>١) «في الزّراعة»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «والمنفئ» مبتدأ.

<sup>(</sup>٣) في (د): «الزّراعة».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): وقوله: «مقاسمة» خبر والمنفي.

<sup>(</sup>٥) قوله: «لكن بقية السياق... عن أنس»: سقط من (ص).

النَّبِيَّ مِنَا شَعِيْمٌ لَمَّا فَرَغَ مِنْ قَتْلِ) وللأَصيليِّ: «من قتال» (أَهْلِ خَيْبَرَ، فَانْصَرَفَ إِلَى المَدِينَةِ رَدَّ المُهَاجِرُونَ إِلَى الأَنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنْحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ) لاستغنائهم بغنيمة خَيْبر (فَرَدَّ النَّبِيُ مِنَا شَعِيمُ إِلَى أُمِّهِ) هي (١) أَمُّ أنس وأَمُّ سُلَيم (عِذَاقَهَا) بكسر العين، ولأبي ذرِّ: «عَذاقها» بفتحها، أي: الَّذي كانت أعطته، وأعطاه هو لأم أيمن (وَأَعْطَى) بالواو، ولأبي ذرِّ: «فأعطى» (رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمُ أُمَّ أَيْمَنَ) مولاتَه (مَكَانَهُنَّ) أي: بدلهنَّ (مِنْ حَائِطِهِ) أي بستانه.

<sup>(</sup>١) لاهي»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٢) «البصريُّ»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) في (ص): «أخبرني».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): وفي «الصحاح»: النخل والنخيل بمعنّى، والواحدة: نخلة.

<sup>(</sup>٦) ﴿وكذا الله في (ص).

<sup>(</sup>٧) في (ج) و(ل): «مؤبَّدةً وتمليكًا»، وفي هامش (ل): قوله: «مؤبَّدةً» ضبط بخطُّه على التاءِ نصبتان، وكذا الكاف، ولعلَّه على القطع، أي: أعني مؤبَّدةً. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

الرَّقبة، فأراد مِنَ الشَّعِيَّمُ استطابة قلبها في استرداد ذلك، فما زال يزيدها في العِوَضِ حتَّى رضيت تبرُّعًا منه مِن الشَّعِيْمُ وإكرامًا لها من حقِّ الحضانة، زاده الله شرفًا وتكريمًا.

٢٦٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدِّةُ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ حَسَانَ بْنِ عَطِيَّةً، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍ وَ رَبُّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَعِيمُ: «أَرْبَعُونَ خَصْلَةً عَبْدَ اللهِ بِعَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ بِهَا أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ العَنْزِ، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ بِهَا أَعْلَاهُنَّ مَن مَن عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْ رَدًّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ، وَإِمَاطَةِ الأَذَى عَنِ الجَنَّةَ » قَالَ حَسَّانُ: فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ العَنْزِ مِنْ رَدًّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ العَاطِسِ، وَإِمَاطَةِ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحُوهِ، فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرهد قال: (حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسُ) الهَمْدانيُ قال: (حَدَّثَنَا عِلَا وَزَاعِيُّ) عبدالرَّحمن (عَنْ حَسَانَ بْنِ عَطِيَّةً) الشَّاميُ (١) (عَنْ أَبِي كَبْشَةً) بفتح الكَاف وسكون الموحَّدة وفتح الشِّين المعجمة (السَّلُولِيُّ) بفتح السِّين المهملة وضم اللَّام الأولى، أنّه (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَاللهِ بْنَ عَمْرِو) هو ابن العاص (عُنِّهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عِنْاشِهِ عِلَا أَزْبَعُونَ خَصْلَةً) مبتدأٌ، ولأحمد: «أربعون حسنة» بدل «خصلة» وقوله: (أغَلاهنَّ) مبتدأٌ ثانٍ وخبره (مَنِيحةُ العَنْزِ) الأنثى من المعز، والجملة خبر المبتدأ الأول (مَا مِنْ عَامِلِ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا) أي: من الأربعين (رَجَاءَ ثَوَابِهَا) بنصب «رجاء» على التَّعليل، وكذا قوله: (وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ) بِمَنْتُلُ (بَهُا البَّعَلِيل، وكذا قوله: (وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ) بِمَنْتُلُ مِنْ رَدِّ السَّدَا السَّابِق وَنَا الطَّرِيقِ، وَنَحْوِع) ممَّا وردت به الأحاديث مِنْ رَدِّ السَّدَطُعْنَا أَنْ نَبْلُغُ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً قال ابن بطَّال: ما أبهمها بَالْعِشِيَّةُ إلا لمعنى هو أنفع من (فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغُ خَمْسَ عَشْرَة خَصْلَةً) قال ابن بطَّال: ما أبهمها بَالْعِشَائِمُ إلَّا لمعنى هو أنفع من الخير، وقول حسَّان: «فما استطعنا» ليس بمانع (١ أن يوجد غيرها ، ثمَّ عَدَّ خصالًا كثيرة، تعقَبه الخير، وقول حسَّان: «فما استطعنا» ليس بمانع (١ أن يوجد غيرها ، ثمَّ عَدَّ خصالًا كثيرة، تعقَبه المن منحة العنز، ولا يتحقَّق فيما عدَّده ابن بطَّال(٣) بل هو منعكس، وذلك أنَّ ما عدَّده من الخصال دون منحة العنز، ولا يتحقَّق فيما عدَّده ابن بطَّال(٣) بل هو منعكس، وذلك أنَّ من منحة العنز، ولا يتحقَّق فيما عدَّده ابن بطَّالُ عالمَ وهذا أفضل من منحة العنز، ولا عتحقً عنه ولو بالنَّفس، وهذا أفضل من منحة العنز،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): الدِّمشقيُّ.

<sup>(</sup>۱) في (د): «بمنافي».

<sup>(</sup>٣) «ابن بطال»: ليس في (د).

والأحسنُ في هذا ألَّا يُعَدَّ؛ لأنَّ النَّبِيِّ مِنْ الشِيرِعُ أَبِهِمه، وما أَبِهِمه الرَّسول كيف يتعلَّق الأمر ببيانه من غيره، مع أنَّ الحكمة في إبهامه ألَّا يُحتَقر شيءٌ من وجوه البِرِّ وإن قلَّ.

وهذا/الحديث أخرجه أبو داود في «الزَّكاة».

3/457

٢٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ ﴿ وَ قَالَ: كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنَّا فُضُولُ أَرَضِينَ، فَقَالُوا: نُوَاجِرُهَا بِالثَّلُثِ وَالرَّبُعِ وَالنَّصْفِ. فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاسَمْ يَامُ . «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البِيكنديُ -بكسر الموحدة - قال: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُ) عبد الرحمن (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَطَاءً) هو ابن أبي رباح، ولأبي ذر: «عن عطاء» (عَنْ جَابِر) هو ابن عبد الله (رَضِيَ اللهُ عنهُ) وعن أبيه أنّه (قَالَ: كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنّا فُضُولُ أَرْضِينَ بفتح الراء (فَقَالُوا: نُوَّاجِرُهَا بِالثُّلُثِ وَالرَّبُعِ وَالنَّصْفِ) بما يخرج منها، والواو في الموضعين بفتح الراء (فَقَالُ النَّبِيُ مِنَ شَعْدُ عَلَ بِالثُّلُثِ وَالنَّصْفِ) بما يخرج منها، والواو في الموضعين بمعنى «أو» (فَقَالَ النَّبِيُ مِنَ شَعْدُ عَلَ بِالثُّلُثِ وَالنَّونُ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا) بفتح الياء والنُون بمعنى «أو» (فَقَالَ النَّبِيُ مِنَ شَعْدُ عَلَى الْمَسْلِ أَزْضَهُ وَالجَرْمُ على الأمر فيهما، أي: يعطها (أَخَاهُ) المسلم (فَإِنْ أَبَى) أي: امتنع (فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ) وسقط لفظ «أخاه» في هذا الحديث في «باب ما كان أصحاب النَّبيِّ مِنَاسْعِيمُ يواسي بعضُهم بعضًا في الرِّراعة والثَّمرة» [ح: ٢٣٤٠] والغرض منه هنا قوله: «أو ليمنحُها أخاه».

٢٦٣٣ – وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدِ قَالَ: «وَيْحَكَ إِنَّ الهِجْرَةَ مَنَاللهُ عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ إِنَّ الهِجْرَةَ شَالَهُ عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ إِنَّ الهِجْرَةَ شَانُهُا شَدِيدٌ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلِ»؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَهُلْ تَمْنَحُ شَأْنُهَا شَدِيدٌ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ»؟ قَالَ: «فَتَعْطِي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ، مِنْهَا شَيْتًا؟»، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ، فَإِنَّ اللهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْتًا».

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البِيكنديُّ، ممَّا وصله الإسماعيليُّ وأبو نُعَيم قال: (حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ) عبد الرَّحمن قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ) من الزِّيادة، اللَّيثيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (أَبُو سَعِيدٍ) بالإفراد أيضًا (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ) من الزِّيادة، اللَّيثيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (عَلَا يُعِيدٍ) الخُدْريُ اللهُ (عَلَا يَعْدِيمُ اللهُ اللهُ عَنَا اللهُ عَنَا اللهِ جُرَةِ) أي: أن يبايعه على الإقامة بالمدينة، ولم يكن من أهل مكَّة الَّذين وجبت فَسَأَلَهُ عَنِ الهِجْرَةِ) أي: أن يبايعه على الإقامة بالمدينة، ولم يكن من أهل مكَّة الَّذين وجبت

عليهم الهجرة قبل الفتح (فَقَالَ) له بَالِسِّهَ اللهِمْ: (وَيْحَكَ) كلمة ترجُم وتوجُع لمن وقع في هَلَكة لا يستحقُها (إِنَّ الهِجْرَةُ(١) شَأْنُهَا) أي: القيام بحقِّها (شَدِيدٌ) لا يستطيع القيام بها إلَّا القليل (فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ) بَالِسِّه اللهِمْ له: (فَتُعْطِي صَدَقَتَهَا) المفروضة؟ (قَالَ: نَعَمْ، قَالَ) بَالِسِّه اللهِم له: (فَتُعْطِي صَدَقَتَهَا) المفروضة؟ (قَالَ: نَعَمْ) وهذا بَالِسِّه اللهِم؛ (فَهَلْ تَمْنَحُ) بفتح النُّون وكسرها في الفرع كالصَّحاح (مِنْهَا شَيْنًا؟ قَالَ: نَعَمْ) وهذا موضع التَّرجمة، فإنَّ فيه إثبات فضيلة المنيحة (اقالَ:) بَالِسِّه اللهَم؛ (فَتَحُلُبُهَا يَوْمَ وِرْدِهَا؟) بكسر الواو، وفي «اليونينيَّة» بفتحها، ولعلَّه سَبْقُ قلم، وفي النُسخة المقروءة على الميدوميّ: «يوم الوو، وفي «اليونينيَّة» بفتحها، لأنَّ الحَلْب يومئذ أو فق للنَّاقة وأرفقُ للمحتاجين (قَالَ: نَعَمْ، قَالَ) بَالِسِّه اللهُمْ له: (فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ البِحَارِ) بموحَدة ومهملة، أي: من وراء القرى والمدن، ولأبي ذَرِّ عن المُستملي والكُشْمِيهنيَّ: «من وراء التِّجار» بكسر المثنَّاة الفوقيَّة والمدن، ولأبي ذَرِّ عن المُستملي والكُشْمِيهنيَّ: «من وراء التِّجار» بكسر المؤقيَّة، أي: لن وبالجيم بدل الموحَدة والحاء (فإنَّ اللهَ لَنْ يَتِرَكَ) بفتح المثنَّاة التَّحتيَّة وكسر الفوقيَّة، أي: لن ينقصَكُ (أُونُ واب (عَمَلِكَ شَيْمًا)).

وهذا الحديث قد(٥) سبق في «الزكاة» في «باب زكاة الإبل» [ح: ١٤٥٢].

٢٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَاكَ - يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ ﴿ الْمَنْ النَّبِيَّ سِلَىٰ اللَّهِيَ مِلَىٰ اللَّهِيَ مِلَىٰ اللَّهِيَ مِلَىٰ اللَّهِيَ مِلَىٰ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: «لِمَنْ حَدَّثَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَاكَ - يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ ﴿ اللَّهُ النَّهُ النَّهُ اللَّهُ مِنَا اللَّهُ مِنَا اللَّهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا ﴾. هذه "؟ فَقَالُوا: اكْتَرَاهَا فُلَانٌ. فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنْحَهَا إِيَّاهُ، كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بُنْدار العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد البصريُّ، قال/: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين، ابن دينار د٣/٢٧٠ المكِّيِّ (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كَيْسان اليمانيُّ، أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَعْلَمُهُمْ بِذَاكَ) ولأبي ذرِّ: «بذلك» باللَّام، وفي «المزارعة» [ح: ٢٣٣٠] «قال عَمْرو: قلت لطاووس: لو تركت المخابرة،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): وسقط من قلم الشارح لفظ «الهجرة» وهو ثابت في فرع من فروع «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>۱) ف (د): «المنحة».

<sup>(</sup>٣) (يوم): زيادة من (ص).

<sup>(</sup>٤) في (ج): «لم ينقصك»، وفي هامشها: عبارة «الفتح»: لن ينقصك.

<sup>(</sup>٥) «قد»: زیادة من (د).

فإنّهم يزعمون أنّ النّبيّ مِنَاسْمِيرِم نهى عنها. قال(١): أي عَمْرو، وإنّي أعطيهم وأغنيهم، وإنّ أعلَمهم أخبرني (-يَعْنِي: ابْنَ عَبّاسِ شَلَمْ -: أَنّ النّبِيّ مِنَاسْمِيرِم خَرَجَ إِلَى أَرْضِ، تَهْتَزُ زَرْعًا) أي: تتحرّك بالنّبات وترتاح لأجل الزّرع (فقال) بَيْلِيسَّة النّم: (لِمَنْ هَذِهِ) الأرض؟ (فقالُوا: اكْتَرَاهَا فُلَانٌ. فقالَ) بَيْلِيسِّة النّم،: (أَمَا) بالتّخفيف (إنّه لَوْ مَنحَهَا) أي: أعطاها المالك (إيّاه) أي: فلانًا المُكْتَرِي على سبيل المِنْحة (كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ) أي: مِنْ أخذِه (عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا) لأنّها أكثر ثوابًا، وسبق هذا الحديث في «المزارعة» [ح:٢٣٠٠].

٣٦ - بابٌ: إِذَا قَالَ: أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الجَارِيَةَ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ فَهوَ جَائِزٌ وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: هَذِهِ عَارِيَّةً. وَإِنْ قَالَ: كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ، فَهوَ هِبَةً.

هذا (بابٌ) بالتّنوين (إِذَا قَالَ) رجلٌ لآخر: (أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الجَارِيةَ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ) أي: على عُرْفهم في صدور هذا القول منهم، أو على عرفهم في كون الإخدام هبة أو عارية (فَهوَ جَائِزٌ) جوابُ "إِذَا» (وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) قال الكِرْمانيُّ: قيل: أراد به الحنفيَّة (هَذِهِ) الصيغة المذكورة بقوله: "إذا قال: أخدمتك هذه الجارية» مثلًا فهي (عَارِيَّةٌ) قال الحنفيَّة: لأنّه صريح في إعارة الاستخدام (وَإِنْ قَالَ: كَسَوْتُكَ هَذَا الثّوْب، فَهوَ) ولأبي ذرِّ: "فهذه» (هِبَةٌ) قال الله في إعارة الاستخدام (وَإِنْ قَالَ: كَسَوْتُكَ هَذَا الثّوْب، فَهوَ) ولأبي ذرِّ: "فهذه» (هِبَةٌ) والماللة تعالى/: ﴿ فَكَفَّرَنُهُ وَلِمُلَّمُ مَشَرَةٍ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْكِسُوتُهُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] ولم تختلف الأمَّة أنَّ ذلك تمليكُ للطّعام والكسوة، فلو قال: كسوتك هذا الثَّوب مدَّة معيَّنة، فله شرطه، قاله ابن بطال وقال ابن المُنيِّر: الكسوة للتَّمليك بلا شكِّ؛ لأنَّ ظاهرها الأصليَّ لا يُراد، إذ أصلها لمباشرة الإلباس، لكنًا نعلم أنَّ الغنيَّ إذا قال للفقير: كسوتُك هذا الثَّوب، لا يعنى أنَّنى باشرتُ إلباسك إيَّاه، فإذا تعذَّر حملُه على الوضع حُمِل على العُرْف وهو العطيَّة. لا يعنى أنَّنى باشرتُ إلباسك إيَّاه، فإذا تعذَّر حملُه على الوضع حُمِل على العُرْف وهو العطيَّة.

وقال الكِرْمانيُّ: قوله: «وإن قال: كسوتك...» إلى آخره. يحتمل أن يكون من تتمَّة قول الحنفيَّة، ومقصود المؤلِّف منه أنَّهم تحكَّموا، حيث قالوا: ذلك عارية وهذا هبة، ويحتمل أن يكون عطفًا على التَّرجمة.

٢٦٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ إِنَّ أَنَّ

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «قال»، أي: طاوس، وقوله: «أي عمرو» أي: يا عمرو، كما صرَّح به الشارح في «المزارعة» [ح: ٢٣٣٠].

رَسُولَ اللهِ مِنَ الشَّهِ مِنَ الشَّهِ عَالَ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةً، فَأَعْطَوْهَا آجَرَ، فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: أَشَعَرْتَ أَنَّ اللهَ كَبَتَ الكَافِرَ، وَأَخْدَمَ وَلِيدَةً»؟ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ الشَّيِمِ: «فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ».

(وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) محمَّد، ممَّا هو موصول في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٥٨] (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) بِنَا الْهِ عَنِ النَّبِيِّ مِنَ السَّمِيمُ مُ : فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ) غرض المؤلِّف: أنَّ لفظ الإخدام للتَّمليك، وكذلك الكسوة. لكن قال ابن بطَّال: استدلاله بقوله: «فأخدمها هاجر»، على الهبة لا يصحُّ، وإنَّما صحَّت الهبة في هذه القصَّة من قوله: «فأعطوها هاجر». قال في «فتح الباري»: مراد البخاريِّ: أنَّه إن وُجِدَت قرينة تدلُّ على العُرْف حُمِلَ عليها، فإن كان جرى بين قوم عُرْف في تنزيل الإخدام منزلة الهبة، فأطلقه شخص وقصد التَّمليك نفذ، ومن قال: هي عارية في كلِّ حال، فقد خالف، والله أعلم.

وهذا الحديث قد مرَّ بتمامه في «البيع» في «باب شراء المملوك من الحربيّ» [ح: ٢٢١٧] وساق هنا قطعةً منه. وههنا فروع: لو أعطى إنسانٌ آخرَ دراهم، وقال: اشتر لك بها عِمامة، أو ادخل بها الحمَّام أو نحو ذلك تعيَّنت لذلك مراعاةً لغرض الدَّافع، هذا إن قصد سترَ رأسه بالعمامة، وتنظيفَه بدخول الحمَّام لما رأى به من كشف الرَّأس وشعث البدن ووسخه، وإن لم يقصد ذلك، بل قاله على سبيل التَّبسُط المعتاد فلا يتعيَّن ذلك بل يملكها ويتصرَّف فيها كيف شاء، وكذا لو طلب الشَّاهد من المشهود له مركوبًا ليركبه في أداء الشَّهادة، فأعطاه أجرة المركوب،

<sup>(</sup>١) في (د): «أخبرنا».

<sup>(</sup>٢) «ملك»: مثبت من (ب) و (ص).

فيأتي فيها التَّفصيل السَّابق، لكنْ قال الإِسْنَوِيُّ: والصَّحيح أنَّ له صرفها إلى جهة أخرى كما ذكروه في بابه، والفرق أنَّ الشَّاهد يستحقُ أجرة المركوب، فله التَّصرف فيها كيف شاء، والمذكور أوَّلا من باب الصَّدقة والبرِّ فرُوعِيَ فيه غرض الدَّافع، وإن أعطاه كفنًا لأبيه، فكفَّنه في غيره، فعليه ردُّه له إن كان قصد التَّبرُّك بأبيه، وما يحصِّله خادم الصُّوفيَّة لهم من السُّوق وغيره، يملكه دونهم؛ لأنَّه ليس بوكيل عنهم، ووفاؤه لهم مروءةً منه، فإنْ قصدهم الدَّافعُ معه، فالملك مشترك، أو دونه فمختصُّ بهم (١) إن كان وكيلًا عنهم.

# ٣٧ - بابّ: إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ فَهُو كَالعُمْرَى وَالصَّدَقَةِ، وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا

٢٦٣٦ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَلِكًا يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ عُلَيْهِ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ مِنْ الشَعِيم، فَقَالَ: «لَا تَشْتَره، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير المكِّيُّ قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنة (قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا) الإمامَ الأعظم (يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ) العدويَّ، مولى عمر، المدنيَّ (قَالَ) ولأبي ذرِّ: «فقال»: (سَمِعْتُ أَبِي) أَسْلَمَ (يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ) بن الخطّاب (﴿ اللهِ يَ حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ) أَي: ٣٧٠/٤ تصدَّقت به (فِي سَبِيلِ اللهِ) بِمَزِّبِلُ، وليس المراد: أنَّه حبسه كما سبق، واسم الفرس: الوردُ (فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ) وأردت أن أشتريه (فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَ المُعْدِمُ فَقَالَ: لَا تَشْتَرِه) أي: الفرس، والنَّهي للتَّنزيه، ولغير أبي ذرِّ: «لا تشترِ» بحذف الضَّمير المنصوب، زاد في رواية يحيى بن قَزَعة: «وإن أعطاكه بدرهم» [ح:٢٦٢٣] (وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ) والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>۱) في (م): «به» وهو خطأ.

<sup>(</sup>٢) في (د) و (ص): "فيها".

# 

(بِمِ السَّارُمْنِ الرَّمِ السَّهادات) جمع شهادة، وهي كما في القاموس: خبرٌ قاطعٌ، وقد شَهِد كعَلِمَ وكرُم، وقد تُسكَّن هاؤه (١)، وشَهِدَه -كسَمِعَه - شهودًا: حضره، فهو شاهدٌ، والجمع شهود وشُهدٌ، وشهد لزيد بكذا شهادة: أدَّى ما عنده من الشَّهادة، فهو شاهد، والجمع شَهْد -بالفتح وجمعُ الجمع: شهودٌ وأشهادٌ، واستَشْهَدَهُ: سأله أن يشهد له، والشَّهيد -وتكسر شينه -: الشَّاهد والأمين في شهادته، انتهى.

والفرق بين الشَّهادة والرِّواية مع أنَّهما خبران، كما في «شرح البرهان» للمازريِّ: أنَّ المخبَر عنه في الرِّواية أمر عامٌ، لا يختصُّ بمعيَّن، نحو: «الأعمال بالنِّيات» أو «الشُّفعة فيما لم يقسم»، فإنَّه لا يختصُّ بمعيَّن، بل عامٌ في كلِّ الخلق والأعْصار والأمصار، بخلاف قول العدل: لهذا عند هذا دينار، فإنَّه إلزام لمعيَّن، لا يتعدَّاه، وتعقَّبه الإمام ابن عَرَفة: بأن الرِّواية تتعلَّق بالجزئيِّ كثيرًا كحديث: «يخرب الكعبة ذو السُّويقتين من الحبشة». انتهى.

وقد تكون مركّبة من الرّواية والشّهادة، كالإخبار عن رؤية هلال رمضان، فإنّه من جهة أنّ الصّوم لا يختصُّ بشخص معيّن، بل عامٌ على من دون مسافة القصر رواية، ومن جهة أنّه مختصٌ بأهل المسافة، ولهذا العامٌ شهادة، قاله الكِرْمانيُّ.

وقد ثبتت البسملة قبل «كتاب» في الفرع، ونُسِبَ ذلك في «الفتح» لرواية النَّسفيِّ وابن شَبُّويه، وفي بعض النُّسخ سقوطها.

### ١ - بابُ مَا جَاءَ فِي البَيِّنَةِ عَلَى المُدَّعِي

لقوله: ﴿ يَتَأَنُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَمُ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى فَاصَتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبُ بِالْمَكْدِلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبُ أَن يَكْنُبَ كَمَا عَلَمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَحَتُبُ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): نحو: شَهْدَ زيدٌ، شَهْدَ: فعلٌ ماضٍ.

فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهَا ٱوْصَعِيفًا آوْلا يَسْتَطِيعُ أَن يُعِلَ هُو فَلْيُمْ يَلِ وَلِيَّهُ بِالْمَدُلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَ بِهِ وَيَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَكَانِ مِمَّن رَّضُونَ مِنَ ٱلشَّهَدَآءِ أَن تَعِمَلَ إِخَدَنَهُمَا اللَّهُ مَا يَعْهَدُ وَلا يَشَعُمُواْ أَن تَكْدُبُوهُ صَغِيرًا آوْ حَبِيرًا إِلَىٰ آجَلِهِ وَالْكُمْ أَفْسَكُ عِندَ اللّهِ وَأَقْوَمُ اللّهُ مِن اللّهُ مَن اللّهُ مَن اللّهُ مَا أَن اللّهُ وَالْوَرُ اللّهُ وَالْوَرُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا يَكُونَ يَجَدَرُةً حَافِيرًة تَدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ أَفْسَكُ عِندَ اللّهِ وَأَقْوَمُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا مَا مُن اللّهُ وَاللّهُ وَلَا مَا يَكُونَ يَجَدَرَةً حَافِيرًا وَاللّهَ وَيُعْلِمُ اللّهُ وَاللّهَ وَيُعْلَمُ عَلَيْهُ وَلَا مَا يَكُونَ يَجَدَرَةً حَافِيلًا فَإِنّهُ وَلَا مَا يَعْمَلُوا فَإِنّهُ وَلَا مَعْلُوا فَإِنّهُ وَلَا مَا عَلَيْ مُن اللّهُ وَاللّهَ وَيُعْلَمُ مُن اللّهُ وَاللّهَ وَاللّهُ وَاللّهَ وَلَا مَا مُن اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَوْ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَوْ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَوْ عَلَى اللّهُ وَلَوْ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَوْ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَوْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللّ

(بابُ مَا جَاءَ فِي البَيِّنَةِ عَلَى المُدَّعِي) بكسر العين (لقوله) زاد أبو ذرَّ: (تعالى) ولأبي ذرِّ أيضًا: ((بَرَرَّهِنَ) (﴿ يَكَانَهُم اللَّهُ عَلَى المُدَّعِينِ ﴾) أي: إذا داين بعضكم بعضًا، تقول: داينته إذا عاملته نسيئة معطيًا أو آخذًا (﴿ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَحَّى ﴾) معلوم بالأيّام والأشهر، لا بالحصاد وقدوم الحاجِّ (﴿ فَاصَّتُبُوهُ ﴾) قال ابن كثير: هذا إرشادٌ من الله تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجّلة أن يكتبوها؛ ليكون ذلك أحفظ لمقدارها وميقاتها وأضبط للشّاهد، ويقال ممّا ذكره السّمرقَنْديُّ: من اذّان دَينًا ولم يكتب، فإذا نسي دَيْنه ويدعو الله تعالى بأن يظهره، يقول الله تعالى: أمرتك بالكتابة فعصيت أمري، والجمهور: على أنَّ الأمر هنا للاستحباب (﴿ وَلَيَكْتُ بَيْنَكُمْ صَابِّ إِلْمَاكُ إِلَى الكَتَابة المعلّمة (﴿ وَلَيْكُنُ عَلَى اللّه من كَتْب الوثائق ( ) والم الم يكن يعلم (﴿ وَلَيْكَتُ اللّهُ المَعْلُودَ عليه (﴿ وَلَيْمُ لِل ( ) ) المَد المعلّمة (﴿ وَلَيْمُ لِل ( ) ) الّذِي عَلَيْهِ المَعْلُونَ المَمْلِ مَنْ عليه الحقُّ؛ لأنّه المقرّ ( ) المشهود عليه (﴿ وَلَيْمَ لِل ( ) ) أي: المُمْلي ( ) أي المثليل مَنْ عليه الحقُّ؛ لأنّه المقرّ ( ) المشهود عليه (﴿ وَلَيْمَ لِل اللّهُ ) أي: المُمْلي ( ) ) أي: المُمْلي ( ) ) المنهود عليه ( ﴿ وَلَيْمَ لِل اللّه ) أي: المُمْلي ( ) ) المثهود عليه ( ﴿ وَلَيْمَ لِلْ اللّهُ المَعْلُونُ ) المُمْلي ( ) ) المثهود عليه ( ﴿ وَلَيْمَ لِل اللّهُ المَعْلُونُ ) المُعْلَى ( ) المُمْلي ( ) ) المثليل مَنْ عليه الحقُّ؛ لأنّه المقرّ ( ) المشهود عليه ( ﴿ وَلَيْمَوْنَ اللّهُ المَعْلُونُ ) المُمْلي ( ) ) المثلي المناه المناه المقرّ ( ) المثلة و المناه المن

<sup>(</sup>١) في (د): «الودائع».

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): الإملالُ والإملاءُ واحدٌ. "بيضاوي"، وجاء القرآن بهما، قال في "المصباح": أمللت الكتاب على الكاتب إملالًا: ألقيته عليه، وأمليته عليه إملاءً، والأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية لغة بني تميم وقيس، وجاء الكتاب العزيز بهما؛ قال تعالى: ﴿وَلَيُمُ لِلِ الَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَعِي تُمْلَى عَلَيْهِ الْحَقُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَعِي تُمْلَى عَلَيْهِ الْحَقُ وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥].

<sup>(</sup>٣) في (ص): «المعترف».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «المُمْلل».

أو الكاتب(١) (﴿ وَلَا يَبْخَسُ ﴾) ولا ينقص (﴿ مِنْهُ شَيْكًا ﴾) أي: من الحقِّ، أو الكاتب لا يبخس ما(١) أملَّ (٣) عليه (﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا ﴾) ناقص/ العقل مبذِّرًا (﴿ أَوْضَعِيفًا ﴾) صبيًّا أو ضعيفًا ١٢٧٤/٣٥ مختلًا (﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلُّ هُو ﴾) أو غير مستطيع للإملال(١) بنفسه لخرس أو جهل باللُّغة (﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِٱلْمَدْلِ ﴾) أي: الَّذي يلي أمره، ويقوم مقامه من قيِّم إنْ (٥) كان صبيًّا، أو مختلّ عقل، أو وكيل، أو مترجم إن كان غير مستطيع، وهو دليل جريان النّيابة في الإقرار، ولعلّه مخصوصٌ بما تعاطاه القَيِّم أو الوكيل (﴿ وَاسْتَشْهِدُوا ﴾) على حقِّكم (﴿ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾) المسلمين الأحرار البالغين، وقال ابن كثير: أمرَ بالإشهاد مع الكتابة لزيادة التَّوثقة (﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَكَانِ ﴾) وهذا مخصوص بالأموال عندنا، وبما عدا الحدود والقصاص عند أبي حنيفة (﴿ مِمَّن تَرْضُونَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾) لعلمكم بُعْدَ التُّهم (﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَنْهُ مَا فَتُذَكِّرَ إِمَّدَ لَهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾) أي: لأجل أنَّ إحداهما إن ضلَّت الشَّهادة بأن نسيتها ذكَّرتُها الأخرى، وفيه إشعار بنقصان عقلهنَّ وقلَّة ضبطهنَّ (﴿ وَلا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾) لأداء الشُّهادة عند الحاكم، فإذا دُعِيَ لأدائها، فعليه الإجابة إذا تعيَّنت/، وإلَّا فهو فرضُ كفايةٍ، أو التَّحمُّل، وسُمُّوا شهداء ٣٧١/٤ تنزيلًا لما يشارف منزلة الواقع، و «ما» مَزيدة ( ﴿ وَلَا تَسْتَكُوناً ﴾) ولا تملُّوا من كثرة مدايناتكم ( ﴿ أَن تَكْنُبُوهُ ﴾) أي: الدَّين أو الكتاب (﴿ صَغِيرًا أَوْكَبِيرًا ﴾) صغيرًا كان الحقُّ أو كبيرًا، أو مختصرًا كان الكتاب أو مشبعًا (﴿إِنَّ أَجَلِهِ ﴾) أي: إلى وقت حُلُولِه الَّذي أقرَّ به المديون (﴿ ذَالِكُمْ ﴾) الَّذي أمرناكم به من الكتابة (﴿ أَفْسَطُ عِندَاللَّهِ ﴾) أعدل (﴿ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ ﴾) وأثبت لها وأعون على إقامتها إذا وضع خطُّه، ثمَّ رآه، تذكَّر به الشَّهادة لاحتمال أنَّه لولا الكتابة لنسيه، كما هو الواقع غالبًا (﴿وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾) وأقرب في ألَّا تشكُّوا في جنس الدَّين وقدَرِه وأجلِه والشُّهود ونحو ذلك، ثمَّ استثنى من الأمر بالكتابة فقال: (﴿ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَدَرةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُرْ جُنَاحُ أَلَّا تَكُنُّبُوهَا ﴾) أي: إلَّا أن تتبايعوا يدًا بيد، فلا بأس ألَّا تكتبوا لبعده عن التَّنازع

<sup>(</sup>۱) في (د): «والكاتب».

<sup>(</sup>١) في غير (م): «ممَّا».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «أملى».

<sup>(</sup>٤) في غير (د): «للإملاء».

<sup>(</sup>٥) في (ص) و (م): «لمَنْ».

والنِّسيان ﴿ وَأَشْهِـ دُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ ) هذا التَّبايع أو مطلقًا، لأنَّه أحوط ﴿ وَلَا يُعْنَآزُ كَانِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾) فيكتب هذا خلافَ ما علم، ويشهد هذا بخلاف ما سمع، أو الضّرار بهما، مثل: أن يعجلا عن أمر مهم و(١) يكلُّفا(١) الخروج عمَّا حُدَّ لهما، ولا يُعطى الكاتب جُعْله، والشَّاهد مؤونة مجيئه حيث كانت (﴿ وَإِن تَفْعَلُوا ﴾) الضِّرار بالكاتب والشَّاهد (﴿ فَإِنَّهُ وَهُوتُ إِكُمْ ﴾) خروج عن الطَّاعة لاحقُّ بكم (﴿ وَأَتَّقُواْ اللَّهُ ﴾) في مخالفة أمره ونهيه ( ﴿ وَيُعَكِمُ كُمُ اللَّهُ ﴾) أحكامه المتضمَّنة لمصالحكم (﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيكٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]) عالم بحقائق الأمور ومصالحها، لا يخفى عليه شيء، بل علْمُه محيط بجميع الكائنات، ولفظ رواية أبي ذرِّ بعد قوله: ﴿﴿ فَأَكْتُبُوهُ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأَتَّـ قُواْ اللَّهَ وَيُعَكِمُ كُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيكٌ ﴾ ) وكذا لابن شَبُّويه، وساق في رواية د٣/٢٧٤ الأصيليِّ وكريمة/الآية كلُّها، قاله الحافظ ابن حَجَر.

(قَوْلُهُ تَعَالَى) في سورة النِّساء، والأبوي ذرِّ والوقت: «وقول الله بِمَزِّجِلَّ»: (﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَامِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾) مواظبين على العدل، مجتهدين في إقامته (﴿ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾) بالحقّ تقيمون شهاداتِكم لوجه الله تعالى (﴿وَلَوَ﴾) كانت الشُّهادة (﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾) بأن تُقِرُّوا عليها؛ لأنَّ الشُّهادة بيان الحقِّ، سواءً كان الحقُّ عليه أو على غيره (﴿ أَوِ ٱلْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾) ولو(٣) على أقاربكم (﴿إِن يَكُنُّ ﴾) أي: المشهود عليه، أو كلُّ واحدٍ منه ومن المشهود له (﴿غَنِيًّا أَوْفَقِيرًا ﴾) فلا تمتنعوا عن إقامة الشُّهادة، فلا تراعوا الغنيَّ لغناه، ولا الفقير لفقره (﴿ فَأَلَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾) بالغنيِّ والفقير وبالنَّظر لهما، فلو لم تكن الشَّهادة لهما أو عليهما صلاحًا لَّمَا شرَعها (﴿ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَيُّ أَن تَعْدِلُوا ﴾) لِأَنْ تعدلوا عن الحقِّ (﴿وَإِن تَلْوَءُا ﴾) السنتكم عن شهادة الحقِّ أو(١) حكومة العدل (﴿ أَوْ تُعُرِضُوا ﴾) عن أدائها ( ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النَّساء: ١٣٥]) تهديدٌ للشَّاهد لكيلا يقصِّر في أداء الشُّهادة ولا يكتمها، ولأبي ذرِّ وابن شبويه بعد قوله: «﴿ بِٱلْقِسَطِ ﴾ إلى قوله: ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾».

ووجه الاستدلال بما ذكره على التَّرجمة كما قاله ابن المُنيِّر: أنَّ المدَّعي لو كان مصدَّقًا بلا

<sup>(</sup>١) في (د): «أو».

<sup>(</sup>١) في (ص): (يتكلُّفا).

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «وكان».

<sup>(</sup>٤) زيد في (ب) و (س): «عن» وفي (د): «و».

بيِّنة لم يحتج إلى الإشهاد، ولا إلى كتابة الحقوق وإملائها، فالإرشاد إلى ذلك يدلُّ على الحاجة إليه، وفي ضمن ذلك أنَّ البيِّنة على المدَّعي، ولأنَّ الله تعالى حين أمر الَّذي عليه الحقُّ بالإملاء، اقتضى تصديقه فيما أقرَّ به، وإذا كان مصدَّقًا، فالبيِّنة على من ادَّعي تكذيبه، ولم يَسُق المؤلِّف رائية حديثًا اكتفاءً بالآيتين.

# ٢ - بابْ: إِذَا عَدَّلَ رَجُلُ أَحَدًا فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ قَالَ: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا

هذا (بابٌ) بالتَّنوين: (إِذَا عَدَّلَ) بتشديد الدَّال (رَجُلِّ أَحَدًا) ولأبي ذرِّ عن المُستملي: «رجلًا» بدل «أحدًا» (فَقَالَ) المعدِّل: (لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ قَالَ: مَا)(١) ولأبوَي ذرِّ والوقت: «أو ما» (عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا) ما الحكم في ذلك؟ زاد أبو ذرِّ وساق حديث الإفك: «فقال النَّبيُّ مِنَالشيام م لأسامة حين عدَّله قال: أَهْلُكَ ولا نعلم إِلَّا خيرًا». قال في «الفتح»: ولم يقع هذا كلُّه في رواية الباقين وهو اللَّائق؛ لأنَّ حديث الإفك قد ذكر في الباب موصولًا وإن كان اختصره.

٢٦٣٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ المُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةُ بنُ وَقَاصٍ وَعُبَيْدُ اللهِ بن عَبْدِ اللهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ إِنْهُ وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا أَمَّا أَسَامَةُ فَقَالَ: أَهْلُكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، وَقَالَتْ بَرِيرَةُ: إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صِنَّاسْطِيمِ : «مَنْ يَعْذِرُنَا في رَجُل بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن مِنْهال قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين وفتح الميم؟ ابن غانم (النُّمَيْرِيُّ) بضمِّ النُّون وفتح الميم، قال: (حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ) كتب في «اليونينيَّة» وفرعها على ((ثوبان)(١) علامة السُّقوط من غير/رقم(٢)، ولأبي ذرِّ: ((حدَّثنا يونسُ بن يزيد الأَيْلِئُ». 4V5/E

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «أو قال: أو ما» كذا بخطِّ الشَّارح ملحقًا بالهامش الظاهر: «أو قال» ولعلَّه سبق نظر، والَّذي يُفهَم مِنَ «الفرع المزَّيِّ» حذفُ الملحَق في رواية أَبَوَي ذرُّ والوقت.

<sup>(</sup>٢) «على ثوبان»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): أي: على «حدَّثنا ثوبان».

(وَقَالَ اللَّيْتُ) بن سعدِ الإمامُ، ممّا وصله في تفسير سورة النّور [ج:٥٧٠] (حَدَّنَبِي) بالإفراد (يُونُسُ) الأَيْلِيُ (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) الزُّهرِيُّ، أنّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بن الزُّبَيْرِ) بن الزُّبَيْرِ) التَعوَّام، وسقط لغير أبي ذرِّ «ابن الزُبَيْرِ» (وَابْنُ المُسَيَّبِ) سعيد (وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَاصِ) بتشديد الته القاف، اللَّيْبِيُ (وَعُبُدُ اللهِ بن عَبْدِ اللهِ ) سعيد (وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَاصِ) بتشديد عبدالله » لغير أبي ذرِّ (عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ شِنَّةً، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا) أي: وحديث بعضهم يصدق بعضا، فيكون من باب: المقلوب، أو المراد: أنَّ حديث كلَّ منهم يدلُ على صدق الرَّاوي في بقيَّة حديثه لِحُسْن سياقه وجودة حفظه (حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ) أسوأ الكذب (مَا قَالُوا) ممّا رموها به، وبرَّأها الله، وسقط لغير الكُشْمِيهَنِيِّ قوله «ما قالوا» محذوف تقديره: وكان رسول الله يَنَاشِيرًا عَلِيًّا) هو ابن أبي طالب (وَأُسَامَةً) الفاء في «فدعا» عاطفة على محذوف تقديره: وكان رسول الله يَنَاشِيرًا عَلَيًّا) هو ابن أبي طالب (وَأُسَامَةً) الفاء في «فدعا عليًا وأسامة (حِينَ وَله (يَسَتَأُبِرُهُمَا)) يشاورهما (في فِرَاقِ أَهْلِه)) عدلت عن قولها: في فراقي إلى قولها: «في فراق المتَّاخِير ، و«الوحيّ» بالرّفع، أي: أبطأ أهلُه » لكراهتها التَّصريح بإضافة الفراق إليها (فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ: أَهْلُكُ) بالرَّفع، أي: المعروفاتِ أهلُك، ولأبي ذر: «أَهْلَكَ» بالتَّصب على الإغراء، أي: الزم أهلَك، أي: العفائف المعروفاتِ بالصَّيانة (وَلاَ نَعْلُمُ إلَّا خَيْرًا).

وهذا موضع التَّرجمة على ما لا يخفى، لكن اعترضه ابن المُنيِّر: بأنَّ التَّعديل إنَّما هو تنفيذ للشَّهادة، وعائشة بُنَّهُ لم تكن شهَّدت، ولا كانت محتاجة إلى التَّعديل، لأنَّ الأصل البراءة، وإنَّما كانت محتاجة إلى نفي التُّهمة عنها، حتَّى تكون الدَّعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا مشبِهة (۱)، فيكفي في هذا القدر هذا اللَّفظ، فلا يكون فيه لمن اكتفى في التَّعديل بقوله: (لا أعلم إلَّا خيرًا) حُجَّةً. انتهى. ولا يلزم من أنَّه لا يعلم منه إلَّا خيرًا ألَّا يكون فيه شيء، وعند الشَّافعية: لا يُقبَل التَّعديل ممَّن عدَّل غيره حتَّى يقول: هو عَذْل، وقيل: عَذْلُ عليَّ ولي. قال الإمام: وهو أبلغ عبارات التَّزكية، ويُشتَرط أن تكون معرفته به باطنة متقادمة بصحبة أو جوار أو معاملة. وقال مالك: لا يكون قوله: (لا نعلم إلَّا خيرًا) تزكية حتَّى يقول

<sup>(</sup>۱) في (د): «شبهة» وفي هامش (ج) و(ل): عبارة الدمامينيّ: حتى لا تكون الدعوى عليها مشتبهة، ولا قريبة من الصدق.

رضًا (١). ونقل (١) الطَّحاويُّ عن أبي يوسف: أنَّه إذا قال: لا نعلم إلَّا خيرًا قُبِلَت شهادته، والصَّحيح عند الحنفيَّة أن يقول: هو عدل جائز الشَّهادة، قال ابن فرشتاه: وإنَّما أضاف إلى قوله: «هو عدل» قولَه (٢): جائزُ الشهادة؛ لأنَّ العبد والمحدود في قذف يكونان عدلَيْن (١) إذا تابا، ولا تُقبَل شهادتهما. انتهى.

(وَقَالَتْ بَرِيرَةُ) خادمتها حين سألها لله: هل رأيت شيئًا يَريبك: (إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا) بكسر همزة "إِنْ" النّافية، أي: ما رأيت عليها شيئًا (أَغْمِصُهُ) بفتح الهمزة وسكون الغين المعجمة وكسر الميم وبصاد مهملة، أي: أَعيبها به (أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا) الميم وبصاد مهملة، أي: أَعيبها به (أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا) لوطوبة بدنها، وسقط لأبي ذرِّ قوله "جاريةٌ" (فَتَأْتِي الدَّاجِنُ) بدالٍ مهملة وبعد الألف جيمٌ: الشَّاة تألف البيوت ولا تخرج إلى المرعى (فَتَأْكُلُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ سِنَاسُهِ عَلْمَ يَعْذِرُنَا)؟ أي: مَنْ ينصرنا، أو مَنْ يقوم بعذري إذا عاقبته على ينصرنا، أو مَنْ يقوم بعذري إذا عاقبته على سوء ما صدر منه؟ ورجَّح النَّدويُّ هذا الثَّاني (في) وللكُشْمِيهنيًّ /: "مِنْ "رَجُلٍ) هو عبد الله بن أُبيًّ د٢٠٥/٣ (بَلْغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي) فيما رمى به من المكروه (فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا (بَلْخَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي) فيما رمى به من المكروه (فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا) هو صفوان بن معطّل (مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيٍّ: "فيه" (إِلَّا خَيْرًا).

وهذا الحديث أخرجه هنا مختصرًا، وأخرجه أيضًا في «الشَّهادات» [ح: ٢٦٦١] و «المغازي» [ح: ٤١٤١] و «المغازي» [ح: ٤١٤١] و «التَّفسير» [ح: ٤٧٥٠]، ومسلمٌ في «التَّفسير»، والنَّسائيُ في «عِشْرة النِّساء» و «التَّفسير».

### ٣ - بابُ شَهَادَةِ المُخْتَبِي

وَأَجَازَهُ عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ، قَالَ: وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ بِالكَاذِبِ الفَاجِرِ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ: السَّمْعُ شَهَادَةٌ. وَقَالَ الحَسَنُ: يَقُولُ لَمْ يُشْهِدُونِي عَلَى شَيْءٍ، وَإِنِّي سَمِعْتُ كَذَا وَكَذَا

(بابُ) حكم (شَهَادَةِ المُخْتَبِي) بالخاء المعجمة والموحَّدة، أي: الَّذي يختفي عند تحمُّل

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): لا بدَّ عند المالكيَّة -كما في «المختصر» - من قول المُزكِّي: أشهد أنَّه عدلٌ رضًا.

<sup>(</sup>٦) في (د): ﴿وقال》.

<sup>(</sup>٣) في غير (د): «كونه».

<sup>(</sup>٤) في (ج): «عدلان»، وفي هامشها: «عدلان» كذا بخطِّه، والتَّقدير: هما عدلان، وتكون الجملة خبرًا.

الشَّهادة (وَأَجَازَهُ) أي: الاختباء عند تحمُّلها (عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ) بفتح العين وسكون الميم، و "حُرَيث»: بضمُّ الحاء المهملة وبالمثلَّثة آخرُه مُصَغَّرًا، المخزوميُّ، من/ صغار الصَّحابة لِيُّنُّم، ولأبيه صحبة أيضًا، وليس له في "البخاريِّ" ذِكْرٌ إلَّا هذا، ورواه البَيْهقيُ (وَقَالَ) أي: عمرو بن حُريث: (وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ) ما ذُكِر من الاختباء عند التحمُّل (بِالكَاذِبِ الفَاجِرِ) بسبب(۱) المديون اللَّذي لا يعترف بالدَّين ظاهرًا، بل إذا خلا به صاحب الدَّين يعترف به، فيسمع إقرارَه به مَنْ هو مختفي، عُمِل بذلك، وبه قال الشَّافعيُّ في الجديد ومالك وأحمد، قال أبو حنيفة: لا. (وَقَالَ الشَّغبِيُّ) بفتح المعجمة وسكون المهملة، عامر، فيما وصله ابن أبي شيبة (وَابْنُ سِيرِينَ) محمَّد (وَعَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (وَقَتَادَةُ) بن دعامة (السَّمْعُ شَهَادَةٌ) وإن لم يشهده المقرُّ روَقَالَ) ولأبي ذرِّ: «كان» (الحَسَنُ) البصريُّ (يَقُولُ) الَّذي سمع من قوم شيئًا للقاضي: (لَمْ يُشْعِدُونِي عَلَى شَيْء، وَإِنِّي) ولأبي ذرِّ: «ولكنّ» (سَمِعْتُ) هم يقولون: (كَذَا وَكَذَا) وهذا يُشْعِدُونِي عَلَى شَيْء، وَإِنِّي) ولأبي ذرِّ: «ولكنّ» (سَمِعْتُ) هم يقولون: (كَذَا وَكَذَا) وهذا وصله ابن أبي شيبة.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحَكَم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ اللهِ هِنِ عَمْرَ) بن الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب أنَّه قال: (قَالَ سَالِمِّ: سَمِعْتُ) أبي (عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ) بن الخطَّاب ( ﴿ اللهِ عَنْ اللهِ مِنَاسَّهِ اللهِ النَّخُلِ) أي: الخطَّاب ( إلى ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: ﴿ إلى النَّخل ( النَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّا فِي واسمه: على النَّخل ( النَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّا فِي واسمه: صافي (حَتَّى إِذَا دَخَلَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّهِ النَّخْلِ وَهُو يَخْتِلُ ) بفتح المثنَّاة التَّحتيَّة وسكون مِنَاسَهِ مِنَاسَهِ مِنَاسَهِ النَّخْلِ وَهُو يَخْتِلُ ) بفتح المثنَّاة التَّحتيَّة وسكون

<sup>(</sup>١) في (ج) و(ل): (بسببه) وفي هامشهما: قوله: "بسببه" وقع في خطِّه بالضمير، والأولى حذفه.

الخاء المعجمة وكسر الفوقيَّة، آخرُه لامٌ، أي: حال كونه يَطلب (أَنْ يَسْمَعُ مِنِ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْنًا) من كلامه الذي يقوله في خلوته ليعلم هو وأصحابه أكاهن هو أو ساحر (قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ) أي: ابن صيًاد، كما صُرِّح به في "الجنائز" إح: ١٣٥٥] (وَابْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجعٌ) الواو للحال (عَلَى فِرَاشِهِ فِي صيًاد، كما صُرِّح به في "الجنائز" إح: ١٣٥٥] (وَابْنُ صَيَّادٍ مُضْطَجعٌ) الواو للحال (عَلَى فِرَاشِهِ فِي قَطِيفَةٍ): كساء له خمل (لهُ) أي: لابن صيًاد (فِيهَا) في القطيفة (رَمْرَمَةٌ) براءين مهملتين، بينهما ميمٌ ساكنة، وبعد الرَّاء النَّانية ميمٌ أخرى، أي: صوت خفيٌ (أَوْ زَمْرَمَةٌ) بزاءَين معجمتين، ومعناها كالأولى، والشَّكُ من الرَّاوي (فَرَاتُ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ النَّبِيَ مِنْ الْمُعْدِمِّم، وَهُو) أي: والحال أنْ (يَتَقي) يُخفي نفسه (بِجُذُوعِ النَّخْلِ) حتَّى لا تراه أمُّ ابن صيًاد (فَقَالَتْ لاِبْنِ صَيَّادٍ) أَمُّه: (أَيْ صَافِ) كقاضٍ، أي: يا صافٍ/ (هَذَا مُحَمَّدٌ) صلوات الله وسلامه عليه (فَتَنَاهَى ابْنُ صَيَّادٍ) أي: ١٢٧٦/٣٥ رَجع إليه عقله، وتنبَّه من غفلته، أو انتهى عن زمزمته (فَالَ رَسُولُ اللهِ) ولأبي ذرِّ: "النَّبيُّ المَنْ عرف به حقيقة أمره، وهذا (مِنْ الشَامِع محتجبًا عن المتكلِّم إذا عرَف صوتَه.

وهذا الحديث سبق في «الجنائز» في «باب إذا أسلم الصَّبي فمات هل يُصلَّى عليه» [ح: ١٣٥٤] وأخرجه أيضًا في «بدء الخلق» [ح: ٣٠٣٣] وغيره [ح: ٦١٧٣].

٢٦٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِلَيْهَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ القُرَظِيِّ النَّبِيَّ مِنَاسْطِيمُ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ القُرَظِيِّ النَّبِيَّ مِنَاسْطِيمُ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، إِنَّمَا مَعَهُ مِنْلُ هُدْبَةِ النَّوْبِ. فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، إِنَّمَا مَعَهُ مِنْلُ هُدْبَةِ النَّوْبِ. فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ». وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَهُ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ بِالبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ. فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنَاسُمِيرٍ عَلَى الْمَاسِ فَالَا يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنَاسُمِيرِ عَلَى الْمَاسِ فَالَا عَلَاهُ مَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنَاسُمِيرٍ عَلَى الْبَابِ مَنْ الْمَاسُ فَالَا عَلَى الْمُعْرِامِهُ إِلَى الْمُعْلِيمِ مِنَاسُمِيرِ عَلَى الْمُعْلِيمِ الْمَاسُ لِلْمَالَا النَّبِي مِنَاسُهُ اللَّهُ الْمَاسِلِيمِهُ إِلَى عَدْهُ مَا تَحْهَرُ بِهِ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى الْمَاسَلِ مَا لَهُ هُمُ اللْعَلَاقِ الْفَالِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلِيمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُعْلِيمُ اللْمُ الْمُعُلِيمُ اللْمُعِيمُ اللْعَلَاقِ الْمَاسُ الْمُعْلِيمُ اللْعَلَى الْمُعْلِيمُ اللْعَلَاقِ الْمُعْلِيمُ اللْعَلَاقِ الْمَالِقُ الْمُلْمِيمُ اللْمُ اللْعُلِيمُ الْمَعْلِيمُ اللْعُلِيمُ اللْعَلَاقِ الْمُ الْمُعُلِيمُ اللْعُلِيمُ الْمُ الْمُعْلِيمُ اللْعَلَاقِ الْمُعْلِيمِ الْمِعْلَاقِ الْمُ الْعَلَى الْمُعْلِيقِ الْمُعْلِيمُ اللْعَلَاقِ الْمُعَلِي الْمُعِلِ الْمُعْلِيمُ اللْمُعْلِي الْمُعْلِقُ الْمُعَلِيمُ اللْعُلِيمُ ال

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم (١) ابن شهاب (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير ابن العوّام (عَنْ عَائِشَةَ شَيِّهُ) أنَّها قالت: (جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ) بكسر الرَّاء (القُرَظِيِّ النَّبِيَّ) بالنَّصب، و (القُرَظِيِّ بضمِّ القاف وفتح الرَّاء وبالظَّاء المعجمة، من بني قُريْظَة، وهو أحد

<sup>(</sup>۱) «ابن مسلم»: سقط من (د).

العشرة الذين نزل فيهم: ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَمُهُ ٱلْقَوْلَ ﴾ الآية [القصص: ٥١] كما رواه الطَّبراني (١) عنه، قال البَغَوِيُّ: ولا أعلم له حديثًا غيره، واسم زوجته: سُهَيْمة (١)، وقيل غير ذلك ممًّا يأتي -إن شاء الله تعالى - في «النِّكاح» [ح: ٥٢٠] ولأبي ذرِّ: «جاءت إلى النَّبيِّ» (مِنْ الشَّمْدِ اللَّهُ عَالَتُ) له عَلِيْطِلاْ إِلِيُهِ : (كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَأَبَتَّ طَلَاقِي) بهمزة مفتوحة وتشديد المثنَّاة الفوقيَّة، كذا في جميع ما وقفت عليه من النُّسَخ في الأصول المعتَمدة: «فأَبَتَّ» بالهمز من الثُّلاثيِّ المزيد فيه، وقال العَيْنِيُّ: (فَبَتَّ)، أي: من غير همز من الثُّلاثيِّ المجرَّد، قال: وفي النَّسائيِّ: (فأَبَتَّ)

نعم، رأيت في النُّسخة المقروءة على الميدوميِّ: «فطلَّقني فأبتُّ» فزاد: «فطلَّقني»، ولم يقل بعد «أَبَتَّ»: «طلاقي»، وفي «الطَّلاق» [-: ١٦٠ ] عند المؤلِّف: «طلَّقني فَبَتَّ طلاقي»، أي: ٣٧٤/٤ قطع قطعًا كلِّيًّا، بتحصيل البينونة الكبرى بالطَّلاق الثَّلاث متفرِّقاتٍ (فَتَزَوَّجْتُ) / بعد انقضاء العِدَّة (عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ) بفتح الزَّاي وكسر الموحَّدة، ابن باطا القُرَظِيَّ (إِنَّمَا) أي: إنَّ الَّذي (مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْب) بضمِّ الهاء وسكون الدَّال المهملة: طرَفُه الَّذي لم يُنسَج، شبَّهوه بهدب العين: وهو شعر جفنها، ومرادها ذَكَرُهُ، وشبَّهته بذلك لصغره أو استرخائه وعدم انتشاره، قال في «العمدة»(٣): والثَّاني أظهر، وجزم به ابن الجوزيِّ؛ لأنَّه يبعُد أنْ يبلغ في الصِّغَر إلى حدِّ لا تغيب منه الحَشَفَة الَّتي يحصل بها التَّحلُّل (فَقَالَ) بَلِياسِّلا التَّريدينَ أَنْ تَرْجِعي إِلَى رِفَاعَةً؟) سبب هذا الاستفهام قولُ زوجها عبد الرَّحمن بن الزَّبير -كما في «مسلم» -: إنَّها ناشز، تريد رفاعة. قال الكِرْمانيُّ: وفي بعضها: «تَرجعين» بالنُّون على لغةِ مَنْ يرفع الفعل بعد «أَنْ» حملًا على «ما» أختِها (لَا) رجوع لك إلى رِفاعة (حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ) أي: عُسَيلة عبد الرَّحمن (وَيَذُوقَ) هو أيضًا (عُسَيْلَتَكِ) بضمِّ العين وفتح السِّين المهملتين، مُصغَّرًا فيهما،

<sup>(</sup>١) في (د): «الطّبريُّ» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قال في «المصابيح»: هذه المرأة هي تُمَيمة -بضمّ التَّاء، وقيل: بفتحها- وقيل: سُهَيمة، وقيل: عائشة، حكى الأقوالَ الثَّلاثة ابنُ الأثير، وقيل: اسمُها الغُمَيصاء، وقيل: الرُّميصاء، وقيل: أُمّيمة بنت الحارث، والكلام في ذلك طويل.

<sup>(</sup>٣) في غير (د): «العدَّة» وهو تحريفً.

كناية عن الجِماع، فشبّه لذّته بلذّة العسل وحلاوته، واستعار لها ذَوْقًا. وقد روى عبد الله(١١) ابن أبي مُلْيَكَة عن عائشة مرفوعًا: "إنَّ العُسَيْلة هي الجِماع». رواه الذّارقطنيُ، فهو مَجاز عن/ ٢٧٦/٢٠ اللّذة، وقيل: العُسَيْلة ماء الرَّجل، والنَّطفة تُسمَّى العُسَيلة، وحينئذِ فلا مَجاز، لكن ضُعِفَ بأنَّ الإنزال لا يُشترط، وإن قال به الحسن البَصريُّ، وأنَّتَ العُسَيلة، لأنَّه شبّهها بالقطعة من العسل، أو أنَّ العسل في الأصل يُذكِّر ويُؤتَّث، وإنَّما صغَّره، إشارة إلى القدر القليل(١٠) الَّذي يحصل به الحِلُّ، قال النَّوويُّ: واتَّفقوا على أنَّ تغييب الحَشَفة في قُبُلها كافي من غير إنزال، وقال ابن المنذِر: في الحديث دلالة على أنَّ الزَّوج الثَّاني إنْ واقعَها وهي نائمة أو مُغمَّى عليها لا تُحِلُّ للأوَّل؛ لأنَّ الذَّوق أن تَحُسَّ باللَّذة، وعامَّة أهل العلم أنَّها تَحِلُ. (وَأَبُو بَكُرٍ) الصَّدِيق عِنْ (جَالِسٌ عِنْدَهُ) مِنَاشِيرٍ ﴿ (وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ) الأمويُ (بِالبَابِ) الشَّريف النَّبويِّ (يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَقَالَ) أي: خالدٌ، وهو بالباب: (يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا) بغتح الهمزة وتخفيف اللَّام (تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدُ النَّبِيِّ مِنْ الْمَابِ؛ (يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا) معه مثلُ الهُدْبة وتخفيف اللَّام (تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدً النَّبِيِّ مِنْ الْمُعِيمُ) من قولها: "إنَّما معه مثلُ الهُدْبة وكأنَّ السَعظم تلفَّظها بذلك بحضرته من الشَّهِ المَنْ عَلَامًا عَلْ العَلْمَة عَلَى المَّهُ المُعْدَة و كأنَّه استعظم تلفُّظها بذلك بحضرته من السَّهُ المَاهُ المُدُبة المَّهُ المُعْدَة على المَّهُ المُعْلَة المُعْلَق النَّة عَلَى النَّهُ المَاهِ المَاهِ المَاهُ المُعْلَة المَنْ عَلَالُهُ المُعْلَة النَّهُ المُعْلِدُ المَّهُ المُعْلِق النَّهُ المُعْلِق المَاهِ المَاهُ المُعْلَة المَاهُ المُعْلِق المَّهُ المُلْهُ المَاهُ المُنْ المُنْ عَلَاللَّة المَاهِ المُعْلَق المَّهُ المَاهُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُعْلِق المَّهُ المُعْلِق المَّهُ المُنْ المُعْلِق المَّهِ المَاهُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُعْلِق المَّهُ المُنْ المُنْنَ المُنْ المُنْ المُنْ عَلَالُهُ المُنْ المَاهُ المُنْ المُنْ المُنْ المَّهُ المَنْ المُنْ المُنْسَمِة المَاهُ المُنْ المُنْ الم

وهذا موضع التَّرجمة، لأنَّ خالد بن سعيد أنكر على امرأة رِفاعة ما كانت تتكلَّم به عند النَّبيِّ مِنَاسَّهِ مِم كونه محجوبًا عنها خارج الباب، ولم ينكر النَّبيُّ مِنَاسَّهِ مِم عليه (٣) ذلك، فاعتماد خالد على سماع صوتها حتَّى أنكر عليها، هو حاصلُ ما يقع من شهادة السَّمع، ولا معنى للإشهاد إلَّا الإسماع (٤)، فإذا أسمعه، فقد أشهده قَصَدَ ذلك أم لا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُتُنُوا ٱلشَّهَ كَذَة ﴾ [البقرة: ١٨٣] ولم يقل: «الإشهاد»، والسَّماع شهادةً، ولكن إذا صرَّح المقرُّ بالإشهاد، فالأحسنُ أن يكتب الشَّاهد: أشهدني بذلك فشهدت عليه، حتَّى يخلُص من الخلاف.

وهذا الحديث أخرجه مسلم والتِّرمذيُّ وابن ماجه في «النِّكاح». والنَّسائيُّ فيه وفي «الطَّلاق».

<sup>(</sup>١) في (ب): «الرَّحمن» وهو خطأً.

<sup>(</sup>۱) في (د): «اليسير».

<sup>(</sup>٣) هكذا في (ل)، وفي غيرها: «عليها»، وله وجه.

<sup>(</sup>٤) في (ص): «السّماع».

٤ - باب: إِذَا شَهِدَ شَاهِدْ أَوْ شُهُودٌ بِشَيْء، فَقَالَ آخَرُونَ: مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ، قَالَ الحُمَيْدِيُ: هَذَا كَمَا أَخْبَرَ بِلَالٌ أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ اللهُ عِلَى فِي الكَعْبَةِ، وَقَالَ الفَضْلُ: لَمْ يُصَلِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِشَهَادَةِ بِلَالٍ. كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَم، وَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَلْفِ النَّاسُ بِشَهَادَةِ بِلَالٍ. كَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَم، وَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَلْفِ وَخَمْسِ مِثَةٍ يُقْضَى بِالزِّيَادَةِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ) بقضيَّة (أَوْ) شهد (شُهُودٌ بِشَيْء، فَقَالَ) بالفاء، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «بذلك» (يُحْكَمُ (وقال)» جماعة (آخَرُونَ: مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ) ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «بذلك» (يُحْكَمُ بِقَوْلِ مَنْ شَهِدَ) لأَنَّه مُثْبِتٌ، فيُقَدَّم على النَّافي (قَالَ الحُمَيْدِيُّ) عبدُ الله بن الزُّبير، المكيُّ فيما وصله في «الحجّ» [ح: ١٥٩٩] (هَذَا) أي: الحكم (كَمَا أَخْبَرَ بِلَالٌ) المؤذِّن: (أَنَّ النَّبِيَّ مِنَاسْمِيً مِنَاسْمِيمِ وَلَمَا أَخْبَرَ بِلَالٌ) المؤذِّن: (أَنَّ النَّبِيَّ مِنَاسْمِيمِ مَنَاسْمِيمِ مَنَاسُمِيمِ وَلَمَا الفَصْلُ (أَنَّ النَّبِيمَ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ فَلْ الفَصْلُ الأَنَّ فيها زيادة علم، وإطلاقُ الشَّهادة على إخبار بلالٍ تَجَوُّذُ.

وقال الكِرْمانيُّ: فإن قلت: ليس هذا من باب(١) ما عَلِمنا، بل هما متنافيان، لأنَّ أحدهما قال: «صلَّى» والآخر قال: «لم يصلِّ» وأجاب: بأنَّ قوله: «لم يصلِّ» معناه: أنَّه ما علم أنَّه صلَّى، قال: ولعلَّ الفضل كان مشتغلًا بالدُّعاء ونحوه، فلم يرَه صلَّى، فنفاه عملًا بظنَّه.

د٣/٧٦١ (كَذَلِكَ) الحكم (إِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَلْفٍ/ ١٢٧٧/٣ وَخَمْسِ مِئةٍ) مثلا (يُقْضَى بِالزِّيَادِةَ) لأنَّ عدم علْمِ الغير لا يعارض علم مَنْ عَلِمه، ولأبي ذرِّ/: «يُعْطَى» بدل «يُقْضَى» فالباء في «الزِّيادة» على هذا ساقطةٌ أو زائدة.

آخبَرَنِي حُسَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عُمْدُ بِنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةً، عَنْ عُقْبَةً بْنِ الحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَنْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةً، عَنْ عُقْبَةً بْنِ الحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَنْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتِنِي، وَلَا أَخْبَرْتِنِي. فَأَرْسَلَ إِلَى الْ قَدْ أَرْضَعْتِنِي، وَلَا أَخْبَرْتِنِي. فَأَرْسَلَ إِلَى الْ قَدْ أَرْضَعْتِنِي، وَلَا أَخْبَرْتِنِي. فَأَرْسَلَ إِلَى اللهِ إِهَابٍ يَسْأَلُهُمْ فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا أَرْضَعَتْ صَاحِبَتَنَا. فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ مِنَاشِعِيمُ بِالمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، وَقَدْ قِيلَ»؟ فَفَارَقَهَا، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): ضبَّب في «الفرع» كا أصله» على قوله: «الفضل». «منه».

<sup>(</sup>١) زيد في (م): القول الآخرين ١٠.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحَّدة، ابن موسى السَّلميُّ المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْن أَبِي حُسَيْن) بضمِّ العين في الأوَّل وكسرها في الثَّاني، وضمِّ حاء «حُسين» النَّوفليُّ المكِّيُّ: (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) هو عبدالله بن عُبيد الله(١) بن عبدالله بن أبي مُلَيكة بالتَّصغير، واسمه: زُهَير التَّيميُّ المدنيُّ (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ) بن عامر بن نوفل(١٠) المكِّيِّ، صحابيٌّ من مسلمة الفتح، بقي إلى بعد الخمسين (أنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لأبي إِهَابِ بْن عَزيز) بكسر همزة «إهاب» و«عَزيز» -بفتح العين المهملة وزايّين معجمَتين بوزن عظيم-ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «عُزَيز» بضمِّ العين وفتح الزَّاي الأولى، لكن قال في «الفتح» وتبعه العينيُّ: آخرُه راء فالله أعلم، واسم المرأة: غُنْية، وهي أمُّ يَحيى (فَأَتَنْهُ امْرَأَةٌ) قال الحافظ ابن حَجَر: لم أقف على اسمها (فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُ) وعند المؤلِّف في «باب الرِّحلة في المسألة النَّازلة(٣)» من «العلم» [ح: ٨٨] فقالت: «إنِّي قد أرضعتُ» (عُقْبَةَ) بن الحارث (وَ) المرأة (الَّتِي تَزَوَّجَ) بحذف «بها» الثَّابتة في روايةٍ عنده في «باب الرِّحلة» [ح: ٨٨] (فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكِ أَرْضَعْتِنِي، وَلَا أَخْبَرْتِنِي) بغير مثنَّاة تحتيَّة بعد الفوقيَّة فيهما، وفي رواية بباب «الرحلة» [ح: ٨٨] بإثباتها فيهما(٤)، وعبَّر بـ «أعلم» المضارع، و «أخبرْتِ» الماضي لأنَّ نفي العلم حاصل في الحال، بخلاف نفي الإخبار، فإنَّه كان في الماضي لا غير (فَأَرْسَلَ) عقبة (إلَى آلِ أبي إِهَاب يَسْأَلُهُمْ) أي: عن مقالة (٥) المرأة، ولأبوي ذرِّ والوقت: «فيسألهم» (فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا) بحذف الضَّمير المنصوب، ولأبي ذرِّ: «ما علِمناه» (أَرْضَعَتْ صَاحِبَتَنَا. فَرَكِبَ) عقبة (إلَى النَّبِيِّ مِنَاسْطِيمِم) حال كونه (بِالمَدِينَةِ) أي: فيها (فَسَأَلَهُ) أي:

<sup>(</sup>۱) زاد في الأصول الخطية: «بن عبد الله»، والتصحيح من كتب الرجال، فهو «عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله».

<sup>(</sup>٢) زيد في (س): «النَّوفلي».

<sup>(</sup>٣) في (ل): «الرحلة النازلة» وفي هامشها: أي: في المسألة النازلة، وسقط من خطّه لفظ «في المسألة». انتهى يراجع. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): أي: بإثبات الياء، وهي متولّدة من إشباع الكسرة، وأما الياء التي هي لام الكلمة فمحذوفة. انتهى بخطّ شيخنا.

<sup>(</sup>٥) في (د): «عمَّا قالته».

د۲۷۷/۳پ

سأل عقبة النّبيّ مِنَاشِطِيمُ عن الحُكم في هذه الواقعة (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِطِيمُ : كَيْفَ) تباشرها وتفضي إليها (وَقَدْ قِيلَ): إنّك أخوها من الرّضاعة ؟ إنّ ذلك بعيد من ذي المروءة والورع (فَفَارَقَهَا) زاد في «الرحلة» إح: ٨٨]: «ففارقها عقبة» أي: طلّقها احتياطًا وورعًا، لا حُكمًا بثبوت الرّضاع، قال ابن بطّال: ويدلّ عليه الاتّفاق على أنّه لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الرّضاع إذا شهدت بذلك بعد النّكاح، لكن تُعقّب في دعوى الاتفاق بأن شهادتها وحدها فيه قول جماعة من السّلف، ونُقِل عن أحمد، حتَّى المالكيَّة فإنّ عندهم روايةً: أنّها تُقبَل وحدها، لكن بشرط فُشُوِّ ذلك في الجيران.

(وَنَكَحَتْ) غُنْية بعد فراق عقبة (زَوْجًا غَيْرَهُ) هو ظُرَيب -بمعجمة مضمومة وراء مفتوحة، آخره موحَّدة - ابن الحارث.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من جهةِ أمرِه مِن الشَّهاء المُارقة تورُّعًا، فجُعل كالحُكم، وإخبارُها كالشَّهادة، وعقبة نفى العلم.

وسبق هذا الحديث في «باب الرِّحلة» من «كتاب العلم» [ح: ٨٨].

### ٥ - بابُ الشُّهَدَاءِ العُدُولِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُو ﴾ و ﴿ مِنْن تَرْضُوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾.

(بابُ) بيان (الشُّهَدَاءِ العُدُولِ) جمع عَدْل، وهو مسلمٌ، فلا تقبل شهادة كافر ولو على مثله، لقوله تعالى: ﴿شَهِيدَيْنِ مِن رِجَالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والكافر ليس من رجالنا، بالغٌ عاقلٌ، فلا تقبل شهادة صبيٌ ومجنون حرُّ، فلا تقبل شهادة من فيه رِقٌ لنقصه، غيرُ فاسق لقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُرُ فَاسِقُ إِبْنَا فَتَبَيَّنُوا ﴾ [الحُجرات: ٦] نعم، إن كان فسقه بتأويل، كذي بدعة، قُبِلَت شهادته، بصيرٌ، فلا تُقبَل مِن أعمى، لانسداد طريق المعرفة عليه مع اشتباه الأصوات إلَّا في مواضع، غيرُ مُغفَّل إذ المغفَّل لا يَضبط، ولا يُوثَق بقوله. نعم، لا يَقدح الغلطُ اليسير، لأنَّ أحدًا لا يَسْلَم منه، ذو مروءة: وهو المتخلِّق بخُلُق أمثاله في زمانه ومكانه، فالأكل والشُّرب في السُّوق لغير سوقيٌّ، والمشيُ فيه مكشوف الرَّأس، وقبلته زوجته أو أمّته بحضرة النَّاس، وإكثارُ حكايات مضحكة بينهم مُسْقِطٌ لإشعاره بالخِسَّة.

(وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على السَّابق: (﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِنكُرُ ﴾ [الطّلاق: ٢]) فالعدالة في الشَّاهد شرطٌ (وَ) قوله تعالى: (﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]) فإذا لم يرضَ بهم لمانع عن الشَّهادة لا تُقْبَل شهادتهم كشهادة أصلٍ لِفَرْعٍ أو هو لأصله.

7781 - حَدَّفَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِع: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّفَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُتْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ إِلَّهِ يَقُولُ: إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُوْخَذُونَ بِالوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسِّمِيهُ مَ وَإِنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا يُؤْخَذُونَ بِالوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسِّمِيهُ مَ وَإِنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ مَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا شُوءًا لَمْ نَامُنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقُهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحَكَمُ بُنُ نَافِع) أبو اليمان البَهرانيُّ (۱) الحمصيُّ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب، أنَّه / (قَالَ: حَدَّثِنِي) بالإفراد ٢٧٦/٤ (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُنْبَةً) أي: ابن مسعود، وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود، الهُذَليُّ الكوفيُّ المتوفَّى زمنَ عبد الملك بن مروان مسعود، وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود، الهُذَليُّ الكوفيُّ المتوفَّى زمنَ عبد الملك بن مروان (قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ اللهِ يَقُولُ: إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُوْخَذُونَ بِالوَحْيِ) يعني: كان الوحي يكشف عن سرائر النَّاس في بعض الأوقات (في عَهْدِ رَسُولِ اللهِ يَنْ النَّعِيْمُ ، وَإِنَّ الوَحْيَ المَوْقَعَ ) بوفاته مِنَاشِعِيمُ ، فلم يأتِ الملك به عن الله لبَشَر لخَتْم النُبوّة (وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الْآنَ (١) بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ) بهمزة مقصورة وميم مكسورة الآنَ (١) بِمَا ظَهرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا مَنْ السَّرِ أو صيَّرناه عندنا أمينًا (وَقَرَّبْنَاهُ) أي: الرَّنَانَ وَفَال ابن حَبَر: (مُحاسِبُهُ) أي: المَنَاة تحتيَّةِ مضمومة، وإثبات ضمير النَّصب في الفرع (٣) وقال ابن حجر: (محاسبُه) عبم أوّله بمثنَّاة تحتيَّة مضمومة، وإثبات ضمير النَّصب في الفرع (٣) وقال ابن حجر: (محاسبُه) عبم أوّله وهاء آخرُه، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيَّ : (شَرًا) (لَمْ نَأْمَنُهُ مضمومة أوّله (في سَرِيرَةِهِ وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيً : (شرًا) (لَمْ نَأْمَنُهُ مضمومة أوّله (في سَرِيرَةِهِ وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيَّ : (شرًا) (لَمْ نَأْمَنُهُ اللهُ عَنْ اللهُ عن الكُشْمِية في الفرة عن الكُشْمُونَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ أَمْنُهُ اللهُ المُنْ أَمْنُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ الْمَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ الهُ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) في (ب) و(س): «البرهانيُ» وهو تحريفً.

<sup>(</sup>٢) في (د): «اليوم».

<sup>(</sup>٣) ﴿ فِي الفرعِ النَّا عَلَمُ مِنْ (م).

<sup>(</sup>٤) هكذا نسب الرواية القسطلاني، وهي في «اليونينية» و «الفتح» منسوبة إلى الحمويي.

د٣٠٨/٣ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةً) ويُؤخذ منه أنَّ العَدْل مَنْ لم تُوجَد منه ريبةً /.
وهذا الحديث من أفراده.

### ٦ - بابُ تَعْدِيلِ كَمْ يَجُوزُ؟

(بابُ) بيان (تَعْدِيلِ كَمْ) نفس (١) (يَجُوزُ؟) قال مالك والشَّافعي وأبو يوسف ومحمَّد: لا يُقبَل أقلُّ من رجلين، وقال أبو حنيفة: يكفي الواحد.

٢٦٤٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﴿ ثَهُ قَالَ: مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ مِنَا سُطِيَا مِنْ أَفْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا - أَوْ قَالَ النَّبِيِّ مِنَا سُطِيا مِ بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ». ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا - أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ - ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ، قَالَ: «شَهَادَةُ عَيْرَ ذَلِكَ - ، فَقَالَ: «وَجَبَتْ، قَالَ: «شَهَادَةُ اللهِ فِي الأَرْضِ». اللهُ وْمِ الأَرْضِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبِ) الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم البَهْ فَصَمِّ البصريُّ (عَنْ ثَابِتِ) البُنانيِّ (عَنْ أَنسِ) هو ابن مالك (شَيِّ ) أَنَّه (قَالَ: مُرَّ) بضمّ الميم مبنيًّا للمفعول (عَلَى النَّبِيِّ مِنَاسُعِيمُ بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ) بَالِعَسَّة النَّمَا: (وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى، فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا) (ا) واستعمل الثَّناء في الشَّرِّ على اللَّغة الشَّاذة (ا) للمشاكلة لقوله: «فأثنوا عليها خيرًا» (أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ) شكَّ الرَّاوي (فَقَالَ) بَالِعَسَّة النَّسَاد الله المشاكلة لقوله: «فأثنوا عليها خيرًا» (أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ) شكَّ الرَّاوي (فَقَالَ) بَالِعَسَّة النَّمَا: (وَجَبَتْ، فَقِيلَ) القائلُ عُمَر، كما يأتي قريبًا إن شاء الله تعالى [ح:٢٦٤٣] (يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْتَ لِهَذَا) المُثنَى عليه خيرًا (وَجَبَتْ، وَلِهَذَا) المُثنَى عليه شرًّا (وَجَبَتْ، قَالَ) بَالِيَّاة إلِيَّامُ: (شَهَادَةُ لِهَذَا) المُثنَى عليه خيرًا (وَجَبَتْ، وَلِهَذَا) المُثنَى عليه شرًّا (وَجَبَتْ، قَالَ) بَالِيَّامُ إلَّهُ فَلَ القَوْمِ المُؤْمِنِينَ) مقبولة، فرشهادةُ » مبتدأ، و«المؤمنين» صفة «القوم» المجرور بالإضافة، والخبر محذوف تقديره مقبولةً كما مرَّ (شُهَدَاءُ اللهِ في الأَرْضِ) خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هم والخبر محذوف تقديره مقبولةً كما مرَّ (شُهَدَاءُ اللهِ في الأَرْضِ) خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هم

<sup>(</sup>١) في (ص): "ناس".

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): أقرَّهم مِنْ الشَّرِ على الثَّناء بالشَّرِ مع نهيه عن سبِّ الأموات؛ لأنَّ النَّهيَ في غير كافرٍ ومنافقٍ ومنافقٍ ومتجاهر بفسقه، فالجنازةُ الَّتي أثنَوا عليها شرًّا واحدٌ من هذه الثَّلاثة) «فتح الإله».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): في كونها شاذّة نظرٌ؛ كما يُعلَم بمراجعة «المصباح» فإنّه بسط الكلامَ على ذلك بما لا مزيدَ عليه، ثمّ قال عقبَه: وقال بعضُ المتأخّرين: إنّما استُعمِلَ في الشّرُ في الحديث للازدواج، وهذا كلامُ مَن لا يعرف اصطلاح أهل العلم بهذه اللَّفظة. انتهى وفي «شرح المشكاة» لابن حجر: استعمالُ الثّناء في الشّرَ مجازّ، قيل -وعليه بعضُ المحقّقين -: بل حقيقة.

شهداءُ الله، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «شهادة القوم المؤمنون» بالرَّفع: مبتدأ و«شهداءُ الله» خبرُه، و«شهادة القوم مقبولة وقال الحافظ ابن حَجَر: وقع في رواية الأصيليِّ: «شهادة) بالنَّصب، ووجهه في «المصابيح»(۱): بأن يكون النَّائب عن الفاعل ضمير المصدر مستكنًا في الفعل، و«خيرًا» حالٌ منه، أي: فأثنى هو، أي: الثَّناء حالة كونه خيرًا.

٢٦٤٣ – حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الفُرَاتِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَة ، عَنْ أَبِي الأَسْوِدِ قَالَ: أَتَيْتُ المَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ ، وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ ﴿ اللهِ اللهِ اللهَ اللهُ ا

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الفُرَاتِ) (٢) بلفظ النَّهر، واسمه: عمرٌ و الكنديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ) بضمَّ الموحَّدة و فتح الرَّاء، آخره هاء تأنيثٍ (عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ) ظالم بن عَمرو بن سفيانَ الدِّيليِّ (٣)، أنَّه (قَالَ: أَتَيْتُ المَدِينَةَ) يثربَ (وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ) جملة حاليَّة كقوله (٤): (وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا) بفتح المعجمة: يثربَ (وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ) جملة حاليَّة كقوله (٤): (وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا) بفتح المعجمة:

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): قوله: «ووجّهه في المصابيح» لا يخفى أنَّ توجيه «المصابيح» إنَّما هو في الحديث التَّالي عند قوله: «فأَنْنَيَ خيرًا»، وأمَّا هذا الحديث -أعني: قوله: «شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض» - فقال في «المصابيح»: ضبط بعضُهم «شهادة» بالرَّفع والتَّنوين على أنَّها خبر مبتدأ مضمر؛ أي: هي شهادةً، ثمَّ استأنف فقال: «القومُ المؤمنون شهداء الله في الأرض»، وجوَّز السُّهيليُّ كونَ «القومُ» فاعلًا بالمصدر المنوَّن أو بفعل مضمر؛ أي: شهداءُ» إلى «القومُ» وهو ظاهر. أي: شهدَ القومُ، والجملة الاسميَّة مبتدؤها «المؤمنون» وضبَطَه بعضهم بإضافة «شهداءُ» إلى «القوم» وهو ظاهر. انتهى. وليُراجع «العقود». وفي هامش (د): قوله: ووجهه في «المصابيح»... إلى آخره: حقَّه أن يذكر فيما يأتي قريبًا عند قوله: «فأُنْنَيَ خيرًا»؛ كما يظهر بأدنى تأمُّل، وقد نبَّهنا على هذا في الشَّرح، وبنحوه في هامش (ل).

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بالتَّاء المبسوطة.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «الدِّيْلي»: بكسر المهملة وسكون المثنَّاة التحتيَّة، ويقال: بضمِّ الدال، بعدها همزة مفتوحة. «تقريب» نسبة إلى بني ديل. «ترتيب».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «لقوله».

سريعًا (فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ) بن الخطَّاب ( إليه: ، فَمَرَّتْ جِنَازَةٌ فَأُثْنِيَ خَيْرٌ ) بضمَّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، ورفع "خير") نائبًا عن الفاعل وحذف "عليها" ولأبي ذرِّ والأصيليِّ: "فأُثنِي" بضمّ الهمزة أيضًا «خيرًا» بالنَّصب صفةً لمصدر محذوف، أي: ثناءً خيرًا، أو بنزع الخافض(١)، أي: بخير (فَقَالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ. ثُمَّ مُرَّ) بضمِّ الميم (بِأُخْرَى، فَأُثْنِيَ خَيْرًا) بضمِّ الهمزة ونصب «خيرًا» كما مرَّ (فَقَالَ) أي: عمر (وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ) ولأبي ذرِّ: «بالثَّالث» بحذف هاء التّأنيث (فَأُثْنِيَ شَرًّا) بضم الهمزة ونصب «شرًّا» أيضًا أي: ثناء شرًّا أو بِشَرِّ (فَقَالَ) أي: عمر (وَجَبَثُ) قال د٣/٧٨/ب أبو الأسود: (فَقُلْتُ: مَا) ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «وما»، أي: وما معنى قولك/: ٣٧٧/٤ (وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيَّمُ: أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةً )/من المسلمين (بِخَيْر، أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّة، قُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ ؟ قَالَ) بَلِيسًا الرَّالِ : (وَثَلَاثَةٌ. قُلْنا: وَاثْنَانِ ؟ قَالَ) بَالِيِّه الرِّم : (وَاثْنَانِ، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الوَاحِدِ) استبعادًا أن يكتفي به في مثل هذا المقام العظيم.

وسبق هذا الحديث في «الجنائز» [ح: ١٣٦٨].

٧ - بابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الأَنْسَابِ، وَالرَّضَاعِ المُسْتَفِيضِ، وَالمَوْتِ القَدِيم وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيامُ: «أَرْضَعَتْنِي وَأَبَّا سَلَّمَةَ ثُوَيْبَةُ». وَالتَّنَبُّتِ فِيهِ.

(بابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الأَنْسَابِ وَالرَّضَاعِ المُسْتَفِيضِ) الشَّائعِ الذَّائعِ (وَالمَوْتِ القَدِيم) الّذي تطاول عليه الزَّمان (وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّهِ مِنْ السَّمِهِ مِنْ السَّمِهِ مِنْ السَّمْ اللَّهُ على المفعول وفتح اللَّام: ابن عبد الأسد المخزوميَّ زوج أمِّ سلَّمَة أمِّ المؤمنين، وتُوفِّي سنة أربع، فتزوَّج النَّبِيُّ مِنْ الشَّمِيرُ مُ أُمَّ سَلَمة (ثُوَيْبَةُ) بالمثلَّثة والموحَّدة مصغَّرًا، مولاةُ أبي لهب. وهذا طرفٌ من حديث وصله في «الرَّضاع» [ح: ٥٣٧٠] (وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ) أي: في أمر الرَّضاع، وهذا من بقيَّة التَّرجمة.

٢٦٤٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُغْبَةُ: أَخْبَرَنَا الحَكَمُ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ إِنَّ قَالَتِ: اسْتَأْذَنَ عَلَىَّ أَفْلَحُ، فَلَمْ آذَنْ لَهُ، فَقَالَ: أَتَحْتَجِبِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمُّكِ؟ فَقُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرْضَعَنْكِ امْرَأَةُ أَخِي بِلَبَنِ أَخِي. فَقَالَتْ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيمِم، فَقَالَ: «صَدَقَ أَفْلَحُ ، اثْذَنِي لَهُ».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): ووجَّهه في «المصابيح» بما ذكره الشَّارحُ عنه في آخِرِ الحديث السَّابق، وصوابُه أن يُذكّر هنا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَهُ) بن الحجَّاجِ قال: (أَخْبَرَنَا الحَكَمُ) بفتحتين، ابنُ عُتَيْبة مصغَّرًا (عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكِ) بكسر العين المهملة وتخفيف الرَّاء (عَنْ عُرُوّةَ بْنِ النَّرْبَيْرِ) بن العوّام (عَنْ عَائِشَة بِنَهُ) أَنَّها (قَالَتِ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَتُ) بتشديد الياء، أي ظلب الإذن في الدُّخول عليَّ بعد نزول الحجاب، و «أفلحُ» هو أبو الجعد أخو أبي القُعيس المنظم القاف وفتح العين المهملة واسم أبي القُعيس كما قال الدَّارقطنيُ: وائل الأشعريُ وفلَمُ آذَنْ (١) لَهُ) بالمدِّ في الدُّخول عليَّ (فقال) أي: أفلح: (أَتَحْتَجِبِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمُكِ؟ فَقُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ) ولأبي ذرِّ: (فقال): (أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي) وائل (بِلَبَنِ أَخِي، فَقَالَتْ) عائشة: (سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ) ولأبي ذرِّ: (فقال): (أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي) وائل (بِلَبَنِ أَخِي، فَقَالَتْ) عائشة: (سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ) ولأبي ذرِّ: (فقال): (أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي) وائل (بِلَبَنِ أَخِي، فَقَالَتْ) عائشة: (سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ) ولأبي ذرِّ: (فقال): (أَرْضَعَتْكِ امْرَأَةُ أَخِي) وائل (بِلَبَنِ أَخِي، فَقَالَتْ) عَنْ وَلَا عَمْكُ عَنْ وَلَهُ اللهُ عَنْ وَلِهُ اللهِ مِنْ النَّهُ عِنْ اللهُ مِنْ النَّذِي لَهُ وَلَا اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ وَلَا اللهُ عَنْ عَلَى ذلك، وفيه: أَنَّ لَبن الفحل يحرِّم، من الرَّضاع ما يحرم من النَّسب» واستشكل كونه بَالِيَّارِائِمُ عمل بمجرَّد دعوى منه عير بيِّنة. وأجيب: باحتمال اطِّلاعه بَالِيَّارِائِمُ على ذلك، وفيه: أَنَّ لبن الفحل يحرِّم، وأَنَّ زوج المرضعة بمنزلة الوالد للرَّضيع، وأخاه بمنزلة العمِّ له. ومباحث ذلك تأتي وأن شاء الله تعالى في محالِها.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «النِّكاح» [ح: ٥٢٣٩] و «التَّفسير» [ح: ٤٧٩٦]، وكذا مسلم وأبو داود والنَّسائئ وابن ماجه.

٢٦٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ اَبْنِ عَبَّاسٍ رَبُّيًّ اللهُ وَاللهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ اَبْنِ عَبَّاسٍ رَبُّ اللهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَ النَّسِيمُ فِي بِنْتِ حَمْزَةَ: «لَا تَحِلُ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، هِي بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الفراهيديُّ -بالفاء - البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى العَوْذِيُّ -بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة - البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ) التَّابِعيِّ الأزديِّ ثمَّ الجَوْفِيِّ (٢) -بفتح الجيم وسكون الواو بعدها فاء -،

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بفتح الذَّال، مضارعُ «أَذِن له في الشَّيء» - ك «سَمِع» - إِذْنًا - بالكسر - وأَذينًا: أباحَ له.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قال السمعانيُّ: الجَوْفيُّ: هذه النسبة إلى درب الجوف، وهي محلَّة بالبصرة. وقال البخاريُّ: الجَوف: موضع بناحية عمان، والمشهور بالنسبة إلى هذا الدَّرب جابرُ بن زيد الأزديُّ اليحمديُّ الجَوفيُّ، من علماء التابعين، صاحب ابن عبَّاس. «ترتيب».

د١٢٧٩/٣ أبو الشَّعثاء البصريُّ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَبُّهُمُ) أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَاشْعِيام)/ أي: لمَّا قال عليُّ رَبُّهُ (فِي بِنْتِ حَمْزَة) بن عبد المطَّلب عمَّه مِن الشِّراع وأخيه من الرَّضاعة: أرضعتْهما ثويبة مولاة أبي لهب، ألا تتزوَّجها: (لَا تَحِلُ لِي) وكان اسمها: أُمامةً أو عُمارةً أو غيرَ ذلك. (يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاع) ولأبي ذرِّ: «من الرَّضاعة» (مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَب) يُستَثْنَى من هذا العموم أربع نسوة يحرمْنَ في النَّسب مطلقًا، وفي الرَّضاع قد لا يَحرمن (١)، ويأتي ذكرهنَّ إن شاء الله تعالى في «النَّكاح» [ح:٥١٠٠] وكما أنَّ الرَّضاع يحرِّم ما يحرم من النَّسب يبيح ما يبيحه، وهو بالإجماع فيما يتعلَّق بالنِّكاح وتوابعه، وانتشارالحرمة بين الرَّضيع وأولاد المرضعة، وتنزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر، والخلوة، والمسافرة، لا باقي الأحكام من التَّوارث وغيره، ممَّا يأتي -إن شاء الله تعالى- في محلِّه. (هِيَ) أي: بنتُ حمزةَ أمامة (بِنْتُ) ولأبي ذرِّ: «ابنة» (أَخِي) حمزة (مِنَ الرَّضَاعَةِ).

وهذا الحديث أخرجه أيضًا المؤلِّف [ح: ٥١٠٠]، ومسلم والنَّسائيُّ وابن ماجه في «النِّكاح».

٢٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْر، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ مِنْ مُ وَجَ النَّبِيِّ سِنَ الشَّعِيامُ أَخْبَرَتْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ الشَّعِيامُ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلِ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةً. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَاهُ فَلَانًا لِعَمّ حَفْصَة مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ شِيرِم: «أُرَاهُ فُلَانًا» لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا -لِعَمِّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ الْمِيامِ: «نَعَمْ، إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الوِلَادَةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمامُ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن

(١) في هامش (ل):

وإذا ما انتسبنَ هُنَّ حَرامُ أربعٌ مِنَ الرَّضاعِ هنَّ حلالُ لأخيمه وحافد والسملام جَـدَّة ابـن وأختـه ثــمَّ أمِّ

انتهى. أي: إذا تجرَّد الرضاع فقط، وأما إذا كان الرضاع مع النسب والمصاهرة فالحرمة للنسب أو المصاهرة، فلا يستثني على التحقيق شيء، وعبارة متن «المنهج» و «شرحه»: ولا يحرم عليك مرضعة أخيك أو أختك، أو مرضعة نافلتك، ولا أمُّ مرضعة ولدك، ولا بنتها -أي: بنت المرضعة - ولو كانت المرضعة أمَّ نسب كانت موطوءتك؛ فتحرم عليك أمُّها وبنتها، فهذه الأربع يحرمن في النسب، لا في الرضاع، فاستثناها بعضهم من قاعدة «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» والمحقِّقون -كما في «الروضة» - على أنَّها لا تُستَثنى؛ لعدم دخولها في القاعدة؛ لأنهنَّ إنَّما حرمنَ في النسب؛ لمعنَّى لم يوجد فيهنَّ في الرضاع كما قرَّرته.

أَبِي بَكْرٍ) اسم جدُّه: محمَّد بن عمرو بن حَزْم الأنصاريِّ المدنيّ (عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَن) ابن سعد بن زُرَارة الأنصاريَّة المدنيَّة: (أَنَّ عَائِشَةَ بِهِيِّهِ زَوْجَ النَّبِيِّ مِنْ السِّيامُ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ) ولأبي ذرِّ: ((أنَّ النَّبيَّ) (مِنْ الله عِنْدَها) في بيتها (وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُل) قال ابن حجر/: لم أعرف اسمه (يَسْتَأْذِنُ في بَيْتِ حَفْصَةَ) بنت عمر بن الخطَّاب أمِّ المؤمنين، ٢٧٨/٤ والجملة في محلِّ<sup>(١)</sup> جرِّ صفة «لرجل» (قَالَتْ عَائِشَةُ) رَبِيُّهَا: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُرَاهُ) بضمّ الهمزة، أي: أظنُّه (فُلَانًا لِعَمِّ حَفْصَةً) أمِّ المؤمنين (مِنَ الرَّضَاعَةِ(١١)، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ) الَّذي فيه حفصة (قَالَتْ) عائشة: (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشِّماية م أَرَاهُ) بضمِّ الهمزة: أظنُّه (فُلَانًا لِعَمِّ) أي: عمُّ (حَفْصَةَ مِنَ الرَّضَاعَةِ) لم يُسَمَّ عمُّ حفصة هذا، وسقط قوله: «قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، أراه....» إلى آخره في الأصل المقروء على الميدومي، وثبت في عدَّة من الفروع المقابلة بأصل «اليونينيَّة»، وكذا رأيته فيها، وسقوطه أولى، كما لا يخفي (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) لَه بَلِيْسِ السَّامِ: (لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا -لِعَمِّهَا) اللَّام بمعنى «عن»، أي: عن عمِّها (مِنَ الرَّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَى ؟) بتشديد الياء، أي: هل كان يجوز أن يدخل على ؟ قال الحافظ ابن حَجَر (٣): لم أقف على اسم عمِّ حفصة ، ووهم من فسَّره بأفلح أخي (١) أبي القُعَيْس ؛ لأنَّ أبا القُعَيْس والد عائشة من الرَّضاعة، وأمَّا أفلح فهو أخوه، وهو عمُّها من الرَّضاعة، وقد عاش حتَّى جاء يستأذن على عائشة، فأمرها بَيالِسِّاة النه أن تأذن له بعد أن امتنعت، فالمذكور هنا عمُّ آخر أخو أبيها أبي بكر من الرَّضاع، أرضعتْهما امرأةٌ واحدة، وقيل: هما واحد(٥). وغلَّطه النَّوويُّ: بأنَّ عمَّها في حديث أبي(١) القُعَيْس كان حيًّا والآخر كان ميْتًا، وإنَّما ذكرت عائشة ذلك في العمِّ الثَّاني، لأنَّها جوَّزت تبدُّل الحُكم، فسألت مرَّة أخرى.

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «موضع».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): قوله: «لم أقف على اسم عمّ حفصة» كذا بخطُّه، ولعلَّه: عائشة، فراجع «الفتح».

<sup>(</sup>٣) «ابن حجر»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في (ل): (أخو)، وفي هامش (ل): «أخو» كذا بخطّه، وصوابه: «أخي» كما لا يخفى. انتهى. ولعلّه مرفوع على القطع، أي: هو أخو أبي القُعَيْس.

<sup>(</sup>٥) «وقيل: هما واحدٌ»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٦) في (د): «أبا» وليس فيها: «في حديث».

د۳/۹۷۹ر

(فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَالِكُ شَمِيهَ مِنَا الرَّاء المكسورة مع ضمّ أوَّله، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَ بِيَّ وَضمّ الرَّاء، مخفَّفًا (مَا يَحْرُمُ) بفتح أوَّله مخفَّفًا (مِنَ المَعْنَاة التَّحتيَّة وضمّ الرَّاء، مخفَّفًا (مَا يَحْرُمُ) بفتح أوَّله مخفَّفًا (مِنَ الولادة) أي: مثلُ ما يَحرُم من الولادة -فهو على حذف مضاف - وتعبيرُه بقوله: "ما يحرم من الولادة» وفي الرِّواية الأخرى: "مِن النَّسب». قال القُرطُبيُّ: دليلٌ على جواز الرِّواية بالمعنى، أو قال بَالنَّسِ اللَّواية بالمعنى، وقطع بالأخير في "الفتح» معلِّلا: بأنَّ الحديثين مختلفان في القصَّة والسَّبب والرَّاوي.

وهذا الحديث أخرجه في «الخمس» [ح: ٣١٠٥] أيضًا و «النِّكاح» [ح: ٥٠٩٩]، ومسلم والنَّسائيُّ في «النِّكاح».

٢٦٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، أَنَّ عَائِشَةَ رَبُيُّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، مَنْ هَذَا»؟ مَسْرُوقٍ، أَنَّ عَائِشَةَ رَبُيُّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، مَنْ هَذَا»؟ قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ. قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ؟ فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ». تَابَعَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلَّثة، أبو عبد الله العبديُّ البصريُّ، وثَّقه أحمد، وروى له المؤلِّف ثلاثة أحاديث في «العلم» [ح:٩٠] و«البيوع» [ح:٢٠٥١] و«التَّفسير» [ح:٤٦٢٦] تُوبع عليها قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوري (عَنْ أَشْعَثُ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ) بالشِّين المعجمة والمثلَّثة والعين المهملة فيهما والأخيرُ ممدود (عَنْ أَبِيهِ) أبي الشَّعثاء سليم بن الأسود (عَنْ مَسْرُوقِ) هو ابن الأجدع (أَنَّ عَائِشَةَ بِنُيُّهُ () قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيْمُ وَعِنْدِي رَجُلُّ) الواو للحال، وأخو عائشة هذا لا أعرف اسمه، وقول الجلال البلقينيِّ فيما نقله عنه في «المصابيح»: إنَّه وجد بخط مغلطاي على حاشية «أسد الغابة» ما يدلُّ على أنَّه عبد الله بن يزيد. تعقَّبه في مقدِّمة «فتح بخط مغلطاي على حاشية «أسد الغابة» ما يدلُّ على أنَّه عبد الله بن يزيد. تعقَّبه في مقدِّمة «فتح عائشة. نعم، عبد الله التَّابعيُّ. انتهى. يعني: وهذا صحابيُّ؛ لأنَّه مِنْ الشَّعِيْمُ رآه بلا ريب عند عائشة. نعم، عبد الله التَّابعي هذا المذكور أخوها من الرَّضاعة كما صُرِّح به في رواية مسلم في عائشة. نعم، عبد الله التَّابعي هذا المذكور أخوها من الرَّضاعة كما صُرِّح به في رواية مسلم في

<sup>(</sup>١) «منها»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٢) زاد في (ج): "أنها"، وفي هامشها: "أنَّها" كذا بخطُّه، ولعلَّه سبق قلم.

TV9/2

151.175

«الجنائز»، وكثير بن عبدالله(١) الكوفيُ أخوها أيضًا، كما عند المؤلِّف في «الأدب المفرد» و «سنن أبي داود» وسبق التَّنبيه على ذلك في «باب الغسل بالصَّاع» [ح:٢٥١].

(قَالَ) بَلِلسِّنَاة النَّم، ولأبي ذَرِّ: «فقال»: (يَا عَائِشَةُ، مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ. قَالَ: يَا عَائِشَةُ، انْظُرْنَ) بهمزة وصل وضم الظَّاء المعجمة من النَّظر بمعنى: التَّفكُر والتَّامُّل (مَنْ إِخُوانُكُنَّ؟) استفهام (فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ) الفاء تعليليَّة (١) لقوله: «انظرن من إخوانكنَّ» أي: ليس كُلُّ من أُرضِعَ لبن أمهاتكنَّ (٣) يصير أخاكنَّ، بل شرطه أن يكون (مِنَ المَجَاعَةِ) بفتح الميم (١) من الجوع، أي: أنَّ الرَّضاعة المعتبرة في المحرميَّة شرعًا ما كان فيه تقويةٌ للبدن، واستقلال بسدِّ الجوع، وذلك إنَّ ما يكون في حال الطفوليَّة قبل الحولين، كما سيأتي إن شاء الله تعالى تقريره في بابه بعون الله وقوَّته /.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «النِّكاح» [ح:١٠٢]، وكذا مسلم وأبو داود والنَّسائيُّ وابن ماجه.

(تَابَعَهُ) أي: تابع محمَّدَ بنَ كثير (ابْنُ مَهْدِيِّ) عبد الرَّحمن - بفتح الميم - في روايته الحديث فيما وصله مسلم وأبو يَعلى (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ، ثمَّ إنَّ المطابقة بين التَّرجمة والأحاديث المسوقة في بابها مستفادٌ منها، فأمَّا النَّسب، فمن أحاديث الرَّضاعة، فإنَّه مِن لازمه (٥)، وأما الرَّضاعة فبالاستفاضة، وأمَّا الموت القديم فبالإلحاق، قاله ابن المُنيِّر/، والله أعلم.

# ٨ - بابُ شَهَادَةِ القَاذِفِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَةً أَبَدًا وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَلِيقُونَ ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴾ وَجَلَدَ عُمَرُ أَبَا بَكْرَةَ وَشِبْلَ بْنَ مَعْبَدِ وَنَافِعًا بِقَذْفِ المُغِيرَةِ، ثُمَّ اسْتَتَابَهُمْ، وَقَالَ: مَنْ تَابَ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُ. وَأَجَازَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُتْبَةَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَالشَّغبِيُ، وَأَجَازَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُتْبَةً، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَالشَّغبِيُ،

<sup>(</sup>١) اسم الجلالة سقط من (م).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قال في «المغني»: الثالث من أوجه الفاء السببيَّة، وذلك أمر غالب في العاطفة جملة أو صفة، فالأول: نحو: ﴿ فَوَكَرْهُ, مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥] ﴿ فَنَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن زَيِّهِ كَلِمَنْتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]، والثاني: نحو: ﴿ لَاَ كِلُونَ مِن شَجَرِ مِن زَقُومِ ﴿ فَالِحُونَ مِنْمَا ٱلْبُطُونَ ﴿ فَشَرْبُونَ عَلَيْهِ ﴾ [الواقعة: ٥١-٥٤].

<sup>(</sup>٣) في (ص) و(م) و(ل): «أمُّها» وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «لبن أمُّها» كذا بخطُّه، وعبارة الكِرمانيِّ: أمهاتكنَّ.

<sup>(</sup>٤) في (د): «الجيم» وهو تحريف.

<sup>(</sup>٥) في (د): الأنَّه من لوازمه».

وَعِكْرِمَةُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمُحَادِبُ بْنُ دِفَادٍ، وَشُرَبْحٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةً. وَقَالَ آبُو الزُّنَادِ: الأَمْرُ عِنْدَنَا بِالمَدِينَةِ إِذَا رَجَعَ القَاذِفُ عَنْ قَوْلِهِ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ. وَقَالَ الشَّغْبِيُّ وَقَتَادَةُ: إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ جُلِدَ وَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنِ اسْتُغْضِيَ المَحْدُودُ جُلِدَ العَبْدُ ثُمَّ أُعْتِقَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنِ اسْتُغْضِيَ المَحْدُودُ فَقَطَايَاهُ جَائِزَةٌ. وَقَالَ النَّوْرِيُّ: إِذَا جُلِدَ العَبْدُ ثُمَّ أُعْتِقَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنِ اسْتُغْضِيَ المَحْدُودُ فَقَطَايَاهُ جَائِزَةٌ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ القَاذِفِ وَإِنْ تَابَ. ثُمَّ قَالَ: لَا يَجُوزُ نِكَاحٌ بِغَيْرِ شَهَادَةُ عَبْدَيْنِ لَمْ يَجُوزُ نِكَاحٌ بِغَيْرِ شَاهِدَيْنِ، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ عَبْدَيْنِ لَمْ يَجُوزُ وَأَجَازَ شَهَادَةً مَعْدُودِ وَالْعَبْدِ وَالأَمَةِ لِرُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ. وَكَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ؟ وَقَدْ نَفَى النَّبِيُّ مِنَاسُهِ الرَّانِيَ المَحْدُودِ وَالْعَبْدِ وَالأَمَةِ لِرُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ. وَكَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ؟ وَقَدْ نَفَى النَّبِيُ مِنَاسُهِ مِنْ الرَّانِيَ المَصَادِةِ وَالْعَبْدِ وَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ لِرُؤْيَةٍ هِلَالٍ رَمَضَانَ. وَكَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ؟ وَقَدْ نَفَى النَّبِيُ مِنَ اللَّامِ وَمَا حِبَيْهِ حَتَّى مَضَى خَمْسُونَ لَيْلَةً.

(بابُ) حكم (شَهَادَةِ القَاذِفِ) بالذَّال المعجمة: الَّذِي يقذف أحدًا بالزِّنا (وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي) هل تقبل بعد توبتهم أم لا؟ (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على سابقه، ولأبي ذرِّ: ﴿مَرَّمُونُ) (﴿ وَلَا يَقَبُلُواْ لَمُ مَنْهَدُهُ ﴾ قال القاضي: أيّ شهادة كانت، لأنَّه مصرِّ (()، وقيل: شهادتهم في القذف، ولا يتوقَف ذلك على استيفاء الجلد (﴿ أَبَدُكُ ﴾ ما لم يتب، وعند أبي حنيفة: إلى آخر عمره (﴿ وَأَوْلَتُهُ كُمُ الْفَنِيقُونَ ﴾) المحكوم بفسقهم (﴿ إِلَا الذِّي عَن القذف (﴿ مِنْ مَدِدُوكِ وَأَصَلَحُولُ ﴾ [النُور: ٤-٥]) أي: أعمالهم بالتَّدارك، ومنه الاستسلام للحدِّ أو الاستحلال من المقذوف، فإنَّ شهادتهم مقبولة؛ لأنَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وهو قوله: ﴿ وَأَوْلَتُكَ هُمُ الْفَنِيقُونَ ﴾ وقال الحنفيَّة: ذكره بالتَّابيد يدلُّ على الْفَيْونَ ﴾ وقال الحنفيَّة: ذكره بالتَّابيد يدلُ على الْفَيْونَ ﴾ وقال الحنفيَّة: الاستثناء منقطع؛ لأنَّ التَّائبين غير داخلين في صدر الكلام وهو قوله: ﴿ وَأُولَتُهَكُ هُمُ الْفَيْونُ ﴾ () إذ التَّوبة تَجُبُ ما قبلها من الذُّنوب، فلا يكون التَّائب فاسقًا، وأمَّ شهادته فلا تقبل أبدًا، لأنَّ ردَّها من تتمَّة الحدِّ، لأنَّه يصلح جزاء، فيكون مشاركًا للأوَّل في كونه عن صفة قائمة بالقاذفين، فلا يصلح أن يكون من تمام الحدُّ؛ لأنَّه كلامٌ مبتدأً على سبيل عن صفة قائمة بالقاذفين، فلا يصلح أن يكون من تمام الحدُّ؛ لأنَّه كلامٌ مبتدأً على سبيل خريَّة، ليس بخطاب للأثمَّة، وما قبله إنشائيَّة (")خطابٌ لهم، وقوله: ﴿ وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَنِيثُونَ ﴾ إنشائيَّة (الستئناف، منقطع عمَّا قبله لعدم صحَّته على ما سبق، لأنَّ قوله: ﴿ وَأُولَتِكُ هُمُ ٱلْفَنِيثُونَ ﴾ إنشائيَّة (اللهُ السبق، وقوله: ﴿ وَأَولَتِكُ هُمُ ٱلْفَنِيثُونُ ﴾ إنشائيَّة المقابِّ المِهْمَة وقوله اللهُ وقوله اللهُ وقوله المُؤَلِّونَ والمَّلَهُ إنشائيَّة (اللهُ المُهُ المَنْ المَّهُ المَالمُ المَّهُ المَائِقَة والمَائِلُهُ إنشائيَّة (المَائِلُهُ المَائِلُةُ المَائِلُهُ إنسَائيَّة والله المُنْ المَّهُ المَائيَة المَائيَة المَائيَة والمَائيَة المَائيَة والله المَلْوَلُولُهُ إنسَائيَة المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَّهُ المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَائيَة المَّهُ المَائيَة المَائيَة ا

<sup>(</sup>١) في (د): المفتر». كذا في تفسير البيضاوي.

<sup>(</sup>٢) قوله: (وقال الحنفية.... الفاسقون) سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) قوله: «إذ التوبة.... إنشائية» سقط من (ص) و(م).

<sup>(</sup>٤) قوله: الخطاب لهم.... إنشائية » مثبتٌ من (ب) و (س).

يصحُ عطفها على ﴿ فَآجَلِدُوا ﴾ (١) فإذا شهد قَبْلَ الحدِّ أو قبل تمام استيفائه، قُبِلَت شهادته، فإذا استوفى لم تُقبَل وإن تاب وكان من الأتقياء الأبرار، لتعلَّقها باستيفاء الحدِّ(١)، وتعقَّبه الشَّافعيُّ: بأنَّ الحدود كفّارات لأهلها فهو بعد الحدِّ خير منه قبله، فكيف تُرَدُّ في خير حالتيه وتُقبَل في شرِّهما، ولأنَّ ﴿ أَبَدًا ﴾ في كلِّ شيء على ما يليق به، كما لو قيل: لا تُقبَل شهادة الكافر أبدًا، أي: ما دام كافرًا.

(وَجَلَدَ عُمَرُ) بن الخطاب ﴿ فيما وصله الشَّافعيُّ (أَبَا بَكْرَة) نُفيع بن الحارث بن كَلَدة وبالكاف واللَّام والدَّال المهملة المفتوحات - الصَّحابيَّ (وَشِبْلَ بْنَ مَعْبَدِ) بكسر الشِّين وسكون الموحَّدة، والمَعْبَد» - بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الموحَّدة - ابن عبيد بن الحارث البَجَليُّ أَخا أبي بَكْرَة لأمَّه سميَّة، وهو معدودٌ في المخضرمين (وَنَافِعًا) هو ابن الحارث أخو أبي بكرة لأمّه أيضًا (المِقَذْفِ المُغِيرَةِ) بن شُعْبة، وكان أمير البصرة لعمر ﴿ فَيَّ المَّا رأوه وكان معهم أخوهم لأمّهم زياد بن أبي سفيان متبطِّنَ الرَّقطاءِ أمّ جميل بنت عمرو بن (أَ) الأفقم الهلاليَّة زوج الحجَّاج بن عتيك بن الحارث بن عوف الجُشَمِيِّ (٥)، فرحلوا إلى عمر فشكوه، فعزله وولَّى أبا موسى الأشْعريُّ، وأحضر المغيرة فشهد عليه الثَّلاثة بالزِّنا، ولم يُثْبِت زياد الشَّهادة وقال: رأيت منظرًا قبيحًا/، وما أدري أخالطها أم لا ؟ وعند الحاكم: فقال زياد: رأيتُهما في لحاف د٣٠٠٨٠ واحد، وسمعتُ نَفَسًا عاليًا وما أدري (١) ما وراء ذلك، فأمر عمر بجلد الشُّهداء (١) الثَّلاثة حدَّ واحد، وسمعتُ نَفَسًا عاليًا وما أدري أغاله شَهَادَتُهُ) نصب مفعول (قَبِلْتُ».

(وَأَجَازَهُ) أي: الحكم المذكور، وهو قبول شهادة المحدود في القذف (عَبْدُ اللهِ بْنُ عُتْبَةً (^^)

<sup>(</sup>۱) قوله: «يصح عطفها... فاجلدوا» سقط من (ص) و(م). وقوله: «وقال الحنفية: الاستثناء منقطع... إلى قوله: يصح عطفها على ﴿فَأَجْلِدُوهُرُ ﴾» ثابت في هامش (ج).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): أي: ردُّ الشَّهادة «منه».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): أي: ولأبيه أيضًا، كما في «الإصابة» و «الفتح» كـ «الكِرمانيّ».

<sup>(</sup>٤) «ابن»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٥) في (د): «الجُشنيِّ» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٦) قوله: «أخالطها أم لا... وما أدري»: سقط من (د).

<sup>(</sup>V) «الشهداء»: مثبت من (د).

 <sup>(</sup>٨) في هامش (ل): هذا هو الصواب، ووقع في خطِّه بالمثناة التحتيَّة. وبنحوه في هامش (ج).

(وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذَكُوان، فيما وصله سعيد بن منصور: (الأَمْرُ عِنْدَنَا بِالمَدِينَةِ) طَيْبة (إِذَا رَجَعَ القَاذِفُ عَنْ قَوْلِهِ، فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ) وهذا بخلاف الحنفيَّة كما مرَّ وَقَالَ الشَّغْبِيُّ) عامر بن شراحيل (وَقَتَادَةُ) فيما وصله الطَّبريُّ عنهما مفرَّقًا: (إِذَا أَكْذَبَ) القاذف (نَفْسَهُ جُلِدَ) حدَّ القَذْف (وَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُ) لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلنِّينَ تَابُوا ﴾ [النُور: ٥] وقد سأل المنيِّر فقال: إن كان صادقًا في قذفه فمِمَّ يتوب إذًا ؟ وأجاب: بأنَّه يتوب من الهَتْك ومن التَّحدُّث بما رآه، ويحتمل أن يُقال: إنَّ المعايِن للفاحشة مأمور بألَّا يكشف صاحبها، إلَّا إذا

<sup>(</sup>١) «من طريق عمران بن عُمَير عنه»: مثبتٌ من (د) و(ل)، والذي في الطبري: «عمران بن موسى».

<sup>(</sup>٢) «البَغَويُّ في الجعديَّات و»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): ووقع في خطّه: «جُبَير» بالتصغير، وهو سبق قلم، وصوابه: جَبْر، بجيم مفتوحة، وموحّدة ساكنة، إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدى -أو اثنتين، أو ثلاث، أو أربع - ومئة، وله ثلاث وثمانون سنة، كما في «التقريب». وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) «ابن»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٥) البصريُّ ا: سقط من (د).

<sup>(</sup>٦) قوله: «البصري... العيني» سقط من (ص) و (م). وثبت هذا في هامش (ج).

تحقَّق كمال النِّصاب معه، فإذا كشفه قبل ذلك عصى، فيتوب من المعصية في الإعلان لا من الصّدق في علمه، وتعقّبه في «الفتح»: بأنَّ أبا بَكْرة لم يَكْشِف حتَّى تحقّق كمال النّصاب، ومع ذلك أمره عمر بالتَّوبة لتُقبَل(١) شهادته، قال: ويُجاب عن ذلك بأنَّ عمر لعلَّه لم يطَّلع على ذلك فأمره بالتَّوبة، ولذلك لم يقبل منه أبو بكرة ما أمره به لعلمه بصدقه عند نفسه. انتهى.

(وَقَالَ الثَّوْرِيُّ) سفيان ممَّا هو في «جامعه» برواية عبدالله بن الوليد العدنيِّ عنه: (إِذَا جُلِدَ العَبْدُ) بالرَّفع نائبًا عن الفاعل (ثُمَّ أُعْتِقَ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول (جَازَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنِ اسْتُقْضِيَ المَحْدُودُ) بسكون السِّين وضمِّ الفوقيَّة وسكون القاف وكسر الضَّاد المعجمة، أي: طُلِب منه أن يحكم بين خصمين (فَقَضَايَاهُ/ جَائِزَةٌ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاس) يعنى: أبا حنيفة راش: د١٢٨١/٣٦ (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ القَاذِفِ وَإِنْ تَابَ) عن جريمة القذف لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْبُلُواْ لَمُمْ شَهَدَةُ أَبَدًا ﴾ [النُّور: ٤] كما مرَّ (ثُمَّ قَالَ) أي: أبو حنيفة(١): (لَا يَجُوزُ نِكَاحٌ بِغَيْر شَاهِدَيْن، فَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ مَحْدُودَيْن) في قذف (جَازَ) النِّكاح؛ لأنَّهما أهل للشَّهادة تَحمُّلا، وعدمُ قبولها عند الأداء لا يمنع تحقُّقها إذ الأداء من ثمراتها، وفوت الثَّمرة لا يدُلُّ على فوت الأصل، وانعقاد النِّكاح موقوف على حضور الشَّاهدين، لا على أدائهما الشَّهادة، كذا علَّلوه، وفي «الحقائق» من كتبهم: أنَّ محلَّ الخلاف في المحدودين قبل ظهور التَّوبة إذ بعده ينعقد إجماعًا (وَإِنْ تَزَوَّجَ بِشَهَادَةِ عَبْدَيْنِ لَمْ يَجُزْ) لأنَّ الشَّهادة من باب الولاية لكونها نافذة على الغير، رضي أو لم يرض، والعبدليس من أهل الولاية.

(وَأَجَازَ) بعضُ النَّاس المذكور (شَهَادَةَ المَحْدُودِ) أي: في قذف بعد التَّوبة (وَالعَبْدِ وَالأَمّةِ لِرُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ) لجريانه مجرى الخبر، وهو مخالف للشَّهادة في المعنى، قال البخاريُّ: (وَكَيْفَ تُعْرَفُ تَوْبَتُهُ؟) أي: القاذف، وهذا من كلام المصنِّف من تمام التَّرجمة، وقد قال الشَّافعيُّ كأكثر السَّلف: لا بدَّ أن يكذِّب نفسه، وعن مالك: إذا ازداد خيرًا كفي، ولا يتوقف على تكذيب نفسه؛ لجواز أن يكون صادقًا في نفس الأمر، وإلى هذا مال المؤلِّف - رائية - ثمَّ استدلَّ لذلك بقوله: (وَقَدْ نَفَى النَّبِيُّ مِنْ الشَّرِيِّ مَا الزَّانِيَ سَنَةً) فيما سيأتي -إن شاء الله تعالى - موصولًا قريبًا [ح: ٢٦٤٩] وسقط

(١) في (ب): «ليقبل».

<sup>(</sup>٢) قوله: (لا تجوز شهادة... أبو حنيفة) سقط من (ص).

«قد» الأبي ذرِّ (وَنَهَى النَّبِيُّ مِنْ الشَّمِيُّ م عَنْ) والأبي ذرِّ: (ونُهيّ عن) (كَلّام كَعْبِ بْنِ مَالِكِ وَصَاحِبَيْهِ): وهما هلال بن أُميَّة ومرارة بن الرَّبيع (حَتَّى مَضَى خَمْسُونَ لَيْلَةً) كما يأتي -إن شاء الله تعالى-موصولًا في «غزوة تبوك» [ح:٤١٨] و «تفسير براءة» [ح:٤٦٧٧] ووجه الدَّلالة من ذلك: أنَّه لم يُنقَل أنَّه مِنْ الشِّيرَام كلَّفهما بعد التَّوبة بقدر زائد على النَّفي والهجران.

٢٦٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبِ، عَنْ يُونُسَ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَن ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فِي غَزْوَةِ الفَتْح، فَأُتِيَ بِهَا رَسُولُ اللهِ مِنْ الشِّهِ مِنْ الشِّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللهِ مِنْ وَاللّهُ مِنْ اللّهِ مِنْ اللللهِ مِنْ اللللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّ أَمَرَ فَقُطِعَتْ يَدُهَا. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا وَتَزَوَّجَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْهِ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْهِ اللهِ عِلْ اللهِ عِلْهِ اللهِ عَلَيْهِ عِلْهِ اللهِ عِلْمُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عِلْهِ عِلْهِ اللهِ عَلَيْهِ عِلْهِ اللهِ عَلَيْهِ عِلْهِ عَلَيْهِ عِلْهِ عِلْ

وبه قال/: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ وَهْب) عبدالله (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليُّ (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمامُ، ممَّا وصله أبو داود لكنْ بغير هذا اللَّفظ، فظهر أنَّ اللَّفظ لابن وهب (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) الأيليُّ (عَن ابْن شِهَابِ) الزُّهريّ أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْر) بن العوَّام (أَنَّ امْرَأَةً) هي فاطمة بنت الأسود(١) بن عبد الأسد المخزوميَّة على الرَّاجح كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- في «كتاب الحدود» [ح: ٦٧٨٨] (سَرَقَتْ فِي غَزْوَةِ الفَتْح) وزاد ابن ماجه، وصحَّحه الحاكم: أنَّ الَّذي سرقتْه كان قطيفةً من بيت رسول الله مِنْ الشَّمِيِّ م ، ويأتي في «الحدود» [ح: ١٧٨٨] -إن شاء الله تعالى - الجمع بينه وبين ما رواه ابن سعد: أنَّ الذي سرقتُه كان حُليًّا (فَأُتِيَ) بضمَّ الهمزة مبنيًّا للمفعول (بِهَا) أي: د٣٨١/٣٠ بالمرأة السَّارقة (رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّهِ مِنَاسَّهُ مِنَاسَّهُ مِنْ مُثَمَّ أَمَرَ ) / بَلِيْسِلَة الرَّبُونُ ، وزاد أبو ذرِّ عن الكُشْمِيهَ فِي : «بها» (فَقُطِعَتْ يَدُهَا) أي: اليمني، وعند النَّسائيِّ من حديث ابن عمر: "قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها» بعدما ثبت عنده مَا يُلِيَّهُ المقتضي للقطع، وعند أبى داود تعليقًا عن صفيَّة بنت أبى عبيد نحو حديث المخزوميَّة ، وزاد فيه: «قال: فشهد عليها».

(قَالَتْ عَائِشَةُ) ﴿ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ التَّرجمة وقد نقل الطَّحاويُّ الإجماع على قَبول شهادة السَّارق إذا تاب، وكأنَّ المؤلِّف أراد

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بنت الأسود» كذا بخطُّه، والذي في «المبهمات»: بنت الأسد ابن أخي أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد، زوج أمّ سلمة.

<sup>(</sup>١) في (ص): ﴿الحديثُ،

إلحاق القاذف بالسَّارق لعدم الفارق عنده (وَتَزَوَّجَتْ) وللإسماعيليِّ في «الشَّهادات» فنكحت رجلًا من بني سُلَيم (وَكَانَتْ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ) أي: عندي (فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسَعِيمِم) وعند الحاكم في آخر حديث مسعود بن الحكم: قال ابن إسحاق: وحدَّثني عبد الله بن أبي بكر: أنَّ النبي مِنَاسَمِعِمُ كان بعد ذلك يرحمها ويصلها.

وهذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى بقيَّة مباحثه في «غزوة الفتح» [ح:٤٣٠٤] و«كتاب الحدود» [ح: ٦٧٨٨].

٢٦٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنْ أَنَّهُ أَمَرَ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصِنْ، بِجَلْدِ مِئَةٍ وَتَغْرِيبِ عَامٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمّ الموحَّدة مصغَّرًا قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمامُ (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمّ العين مصغَّرًا ، ابن خالد بن عقيل -بفتح العين- الأَيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الرُّهريُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِّ) بضمّ العين مصغَّرًا (بْنِ عَبْدِ اللهِ) بن عُتْبة بن مسعود (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الجُهنيِّ المدنيِّ ، المتوفَّ بالكوفة سنة ثمان وستِّين أو وسبعين، وله ثمانون سنة (عُلَيْ، عَنْ الجُهنيِّ المدنيِّ ، المتوفَّ بالكوفة سنة ثمان وستِّين أو وسبعين، وله ثمانون سنة (عُلِيْ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّالِيْ مِنْ الشَّيرُ أَمَرَ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصِنْ) بكسر الصَّاد، ولأبي ذرِّ: «ولم يُحصَن» بفتحها بمعنى الفاعل، وهو الَّذي اجتمع فيه العقل والبلوغ والحريَّة والإصابة في النَّكاح الصَّحيح، والواو للحال (بِجَلْدِ مِنَةٍ) الباء تتعلَّق بأمر (وَتَغْرِيبِ عَامٍ) واستشكل الدَّاوديُّ إيراد هذا الحديث في هذا الباب، يعني: فإنَّه ليس مجرَّد الغربة عامًا توبة تُوجب قَبول الشَّهادة باتُفاق، فكيف يتَّجه قول البخاريُّ ؟ وأجاب ابن المُنَيِّر: بأنه أراد: أنَّ الحال يتغيَّر في العامٍ، وينتقل إلى حال لا يحتاج معها إلى تغريب، وكأنَّها مَظِنَّة لكسر سَورة النَّفس وهيجان الشَّهوة.

# ٩ - باب: لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين: (لَا يَشْهَدُ) الرَّجل، وفي بعض الأصول: (لا يشهدُ) بالجزم على النَّهي (عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ) ظلم أو حَيف أو مَيل عن الحقِّ (إِذَا أُشْهِدَ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول(١١).

<sup>(</sup>١) زيد في (د) وهامش (ج) و(ل): وقال أبو حريز عن الشَّعبيِّ: «لا أشهد على جور» كذا هو -كما ترى - مضبَّبٌ عليه في «اليونينيَّة»، ثابتٌ فيها في المتن لا في الحاشية، فلْيُعْلَمْ، «منه».

٢٦٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ، عَن الشَّعْبِيِّ، عَن النَّعْمَانِ بْن بَشِيرِ ﴿ اللَّهُ قَالَ: سَأَلَتْ أُمِّي أَبِي بَعْضَ المَوْهِبَةِ لِي مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَوَهَبَهَا لِي، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ النَّبِيَّ مِنْ شَمِيرً م ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَأَنَا غُلَامٌ ، فَأَتَّى بِيَ النَّبِيِّ مِنْ شَمِيرً م ، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّهُ بِنْتَ رَوَاحَةَ سَأَلَتْنِي بَعْضَ المَوْهِبَةِ لِهَذَا. قَالَ: «أَلَكَ وَلَدٌ سِوَاهُ» ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأُرَاهُ، قَالَ: «لَا تُشْهِذْنِي عَلَى جَوْدٍ». وَقَالَ أَبُو حَرِيز، عَن الشَّعْبِعِ: «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْدٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ) بالحاء المهملة والمثنَّاة التَّحتيَّة المشدَّدة، وبعد الألف نون، د٣٨٢/٣ يحيى بن سعيد/ (التَّيْمِيُّ) الكوفيُّ (عَن الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرِ يَرْتُمُ أنَّه (قَالَ: سَأَلَتْ أُمِّي) عَمْرة بنت رَوَاحة، بفتح الراء والواو المخفَّفة وبالحاء المهملة (أبي) بشيرًا (بَعْضَ المَوْهِبَةِ لِي) مصدرٌ ميميُّ بمعنى الهبة (مِنْ مَالِهِ) والموهبة عبد أو أَمَّة ، كما صُرِّح به في رواية(١)، وفي رواية: «غلامٌ» من غير شكِّ ولم يُسَمَّ، وفي رواية: «حديقة» وحملهما ابن حبَّان على حالتَين (ثُمَّ بَدَا لَهُ) بعد أن امتنع أوَّلًا (فَوَهَبَهَا لِي) الأَمَة أو الحديقة (فَقَالَتْ) أمّى: ٣٨٢/٤ (لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ النَّبِيَّ مِنْ الله مِي النَّاكِ أَعطيته (فَأَخَذَ) أبي (بِيَدِي وَأَنَا غُلَامٌ، فَأَتَى بِيَ/ النَّبِيَّ مِنْ الشَّعِيَّام، فَقَالَ: إِنَّ أُمَّهُ بِنْتَ رَوَاحَةَ سَأَلَتْنِي بَعْضَ المَوْهِبَةِ لِهَذَا، قَالَ) بَلِيسِيَّاهُ النَّام، والأبي الوقت: «فقال»: (أَلَكَ وَلَدٌ سِوَاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ) أي: النُّعمان: (فَأُرَاهُ) بضمِّ الهمزة: أظنُّه بَلِيْسِلَة الِتَلَمُ (قَالَ) لبشير: (لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرٍ) بفتح الجيم وبعد الواو السَّاكنة راءً.

(وَقَالَ أَبُو حَريز) بفتح الحاء وكسر الرَّاء المهملتين، وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة زايُّ بوزن: سعيد، عبدُ الله بن الحسين الأزديُّ قاضى سجستان، ممَّا وصله ابن حبَّان في «صحيحه» والطَّبرانيُّ (عَن الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، أي: عن النُّعْمان في هذا الحديث: (لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ) واستدلَّ به الحنابلة على وجوب العدل في عطيَّة الأولاد. وأجاب الجمهور: بأنَّ الجَور هو المَيل عن الاعتدال، والمكروه أيضًا جَور، وسبق في «الهبة» [ح:٢٥٨٧] مزيد لذلك، ووقع في «اليونينية» أنَّه أثبت قوله: «وقال: أبو حريز...» إلى آخره هنا بعدما قدَّمه على قوله: «حدَّثنا عبدان» وضبَّب عليه، والأولى تأخيره لِما لا يخفى.

<sup>(</sup>١) زيد في (ص): «كذا». وفي هامش (ج): في «باب الهبة للولد».

٢٦٥١ - حَدَّفَنَا آدَمُ: حَدَّفَنَا شُغْبَةُ: حَدَّفَنَا أَبُو جَمْرَةً قَالَ: سَمِغْتُ زَهْدَمَ بْنَ مُضَرِّبٍ قَالَ: سَمِغْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنِ ﴿ ثُنَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ مِنَاشِيامِ: ﴿ خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ وَيَعْرَانُ بَنَ حُصَيْنِ ﴿ وَلَا يَنُونَهُمْ اللَّهِمُ مِنَاسُهِ مِنْ اللَّهِمُ مِنَالُهُمُ وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُشْتَشْهَدُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ ».

السَّمَنُ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاجِ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم والرَّاء، نصرُ بن عمران الضَّبَعيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ زَهْدَمَ بْنَ مُضَرِّبٍ) بفتح الزَّاي وسكون الهاء وفتح النَّال المهملة، «ابن مُضَرِّب» -بضمِّ الميم وفتح الضَّاد المعجمة وتشديد الرَّاء المكسورة - الجرميُّ (۱) البصريُّ (قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين ( رَثِنَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسَطِيمُ عَنْ خَيْرُكُمْ) أي: خيرُ النَّاس أهل (قَرْنِي (۱)) أي: المهملتين ( مَثَنَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسَطِيمُ عَنْ خَيْرُكُمْ) أي: خيرُ النَّاس أهل (قَرْنِي (۱)) أي: عصري، مأخوذٌ من الاقتران في الأمر الَّذي يجمعهم، والمراد هنا الصَّحابة، قيل: والقَرْن: ثمانون سنةً، أو أربعون، أو مئة، أو غير ذلك (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) أي: يقرُبون منهم، وهم ثمانون سنةً، أو أربعون، أو مئة، أو غير ذلك (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) أي: يقرُبون منهم، وهم التَّابعون (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) بن حُصَين، ممَّا هو موصول التَّابعون (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) وهم أتباع التَّابعين (قَالَ عِمْرَانُ) بن حُصَين، ممَّا هو موصول بالإسناد السَّابق: (لَا أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُ مِنَ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى الضمِّ لنيَّة الإضافة، ولأبي ذرِّ

<sup>(</sup>۱) في (د): «الحرميُّ» وهو تصحيفٌ.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «أهل قرنى» فيه تغييرُ إعراب المتن.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: "بعدُ": هو من الظروف المبنيَّة عند قطعها عن المضاف إليه، لمناسبتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف، وإنما بُنِيَت على الحركة عند قطعها ليعلم أنَّ لها عِزقًا في الإعراب، وعلى الضمِّ جبرًا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه -أعني: المضاف إليه- أو ليكمل لها جميع الحركات، لأنها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير متصرفة، وكانت إمَّا مجرورة برقين، أو منصوبة على الظرفية، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها. انتهى. جلال الدين المحلئ، "شرحه على القواعد" والحاصل: أنَّ "بعدُ" في العربية على أربعة أقسام، الأول: أن تكون مضافة، فتعرب نصبًا على الظرفية، أو خفضًا برقن نحو: بعد زيدٍ ومِن بعدِه، الثاني: أن يحذف المضاف إليه ويُنوَى لفظه فتعرب كذلك، لكن لا تنوَّن، نحو: جئتك بعد ومِن بعد، أي: بعد زيد ومن بعده، الثالث: أن تقطع عن الإضافة لفظًا ومعنى، فتعرب كذلك، لكن مع التنوين، نحو: جئتك بعدًا ومن بعدٍه، الرابع: أن يحذف المضاف إليه ويُنوَى معناه، فتبنى على الضمِّ، كقراءة السبعة: ﴿ لِللّهِ ٱلأَمْرُ مِن فَبَلُ وَمِنْ بَعَدُ ﴾ [الروم: ٤]. انتهى. وهو مراد الشارح هنا، تدبَّر.

عن الحَمُّويي والمُستملي: «بعد قرنه» (قَرْنَيْن أَوْ ثَلَاثَةٌ؟ قَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهُ عِيَّام، إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا) د٣/٢٥٢ب بالنَّصب اسم «إنَّ» قال العَيْنيُّ: وهي رواية/ النَّسفيِّ. وقال الحافظ ابن حَجَر: ولبعضهم: «قوم» بالرَّفع (١)، فيحتمل أن يكون من النَّاسخ على طريقة من لا يكتب الألف في المنصوب. وقال العَينيُّ: مرفوعٌ(١) بفعل محذوف، أي: إنَّ بعدكم يجيءُ قومٌ (يَخُونُونَ) بالخاء المعجمة من الخيانة (وَلَا يُؤْتَمَنُونَ) لخيانتهم الظَّاهرة بحيث لا يُعْتَمَد عليهم (وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ) أي: يتحمَّلون الشَّهادة من غير تحميل، أو يؤدُّونها من غير طلب الأداء، وهذا لا يعارضه حديثُ زيد بن خالد المرويُّ في «مسلم» مرفوعًا: «ألا أخبركم بخير الشُّهداء؟ الَّذي يأتي بالشَّهادة قبل أن يُسْأَلها» لأنَّ المراد بحديث زيد مَن عنده شهادةٌ لإنسان بحقِّ لا يعلم بها صاحبها، فيأتي إليه فيخبره بها، أو يموت صاحبها العالم بها ويخلِّف ورثة، فيأتي الشَّاهد إليهم أو إلى من يتحدَّث عنهم فيُعْلمهم بذلك، أو أنَّ الأوَّل في حقوق الآدميين، وهذا في حقوق الله تعالى الَّتي لا طالب لها، أو المراد بها الشَّهادة على المُغَيَّب(٣) من أمر النَّاس، يشهد على قوم أنَّهم من أهل الجنَّة بغير(٤) دليل، كما يصنع ذلك أهل الأهواء، وهذا حكاه الطَّحاويُّ (٥) وتبعه جماعة منهم الزَّرْكشيُّ، وتعقَّبه في «المصابيح» فقال: هذا مُشْكِل، لأنَّ الذَّم ورد في الشَّهادة بدون استشهاد، والشَّهادة على الغيب مذمومة مطلقًا، سواء كانت باستشهاد أو بدونه (وَيَنْذِرُونَ) بفتح حرف المضارعة وبكسر الذَّال المعجمة، ولأبي ذرِّ: «وينذُرون» بضمَّ الذَّال (وَلَا يَفُونَ) من الوفاء (وَيَظْهَرُ فِيهمُ السِّمَنُ) بكسر السِّين المهملة وفتح الميم، أي: يعظُم حرصهم على الدُّنيا، والتَّمتع بلذَّاتها، وإيثار شهواتها، والترفُّه في نعيمها حتَّى تسمن أجسادهم، أو المراد: تَكثُّرهم بما ليس فيهم، وادِّعاؤهم الشَّرف، أو المراد: جمعهم المال، وعند التّرمذيِّ من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حُصَين: «ثمَّ يجيء قوم يتسمَّنون ويحبُّون السِّمن».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: بصورة المرفوع؛ بدليل ما بعده.

<sup>(</sup>٢) المرفوع»: مثبت من (ب) و (س)، وفي هامش (ج): لعلَّه فاعلّ.

<sup>(</sup>٣) في (م): «الغيب».

<sup>(</sup>٤) في (د): «من غير».

<sup>(</sup>٥) هكذا في كل الأصول: «الطحاوي» ولم أجده في شرح المعاني ولا شرح المشكل ولم يعزه إليه إلا المناوي، والذي في الشروح عزو هذا الكلام للخطابي، وهو في أعلام الحديث ١٣٠٦/٢.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «يشهدون ولا يستشهدون» لأنَّ الشَّهادة قبل الاستشهاد فيها معنى الجَور، وقد أخرجه المؤلِّف أيضًا في «فضل الصَّحابة» [ح:٣٦٥٠] وفي «الرِّقاق» [ح:٢٤٢٨] و «النُّذور» [ح: ٦٤٢٨]، ومسلم في «الفضائل» والنَّسائيُّ في «النُّذور».

٢٦٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبِيدَةً، عَنْ عَبِيدَةً عَبْدِ اللهِ طَلْحَ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ عَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ. ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ اللَّهُمْ اللَّهُمْ اللَّهُ ال

وبه/قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلَّثة العبديُّ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) النَّوريُّ ٤٣٧ (عَنْ مُنصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّحْعِيِّ (عَنْ عَبِيدَةَ) بفتح العين، السَّلمانيُّ (عَنْ عَبِيدَةَ) ابن مسعود (﴿ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ مِنْ السَّبِيمِ ) أَنَّه (قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ) أهل (() (قَرْنِي) يعني أصحابه (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) يعني أتباعهم (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) يعني أتباعهم (ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ) يعني: أتباع التَّابعين، وهذا يقتضي أنَّ الصَّحابة أفضل من التَّابعين، والتَّابعين، والنَّقل الأفضليَّة بالنَّسبة إلى المجموع أو الأفراد محلُّ بحث، وإلى الثَّاني ذهب الجمهور، والأوَّل قول ابن عبدالبَرِّ، وفي كتابي «المواهب اللَّذيَّة بالمنح المحمَّديَّة» مباحث ذلك، ويأتي قول ابن عبدالبَرِّ، وفي كتابي «المواهب اللَّذيَّة بالمنح المحمَّديَّة» مباحث ذلك، ويأتي يبحِيءُ أَقُوامٌ تَسْبِقُ/ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ مُ وَيَعِينُهُ شَهَادَتَهُ ) أي: في حالَين لا في حالة واحدة لأنَّه د٣٦٨٦ يجِيءُ أَقُوامٌ تَسْبِقُ السَّهادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ مُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ ) أي: في حالَين لا في حالة واحدة لأنَّه د٣٦٨٦ كور، قال البيضاويُ وتبعه الكرمانيُّ: هم الَّذين يحرصون على الشَّهادة مشغوفين بترويجها، يجيءُ أَقُوامٌ تسبِقُ الشَّهادة واليمين وحرص الرَّجل عليهما والتَّسرُّع فيهما، حتَّى لا يدري يحلفون مَنَلا في سرعة الشَّهادة واليمين وحرص الرَّجل عليهما والتَّسرُّع فيهما، حتَّى لا يدري بأيهما يبتدئ، فكأنَّه يسبق أحدهما الآخر من قلَّة مبالاته بالدِّين. قال النَّوويُّ: واحتجَ به المالكيَّة في ردِّ شهادة مَن حلف معها، والجمهور على أنَّها لا تُرَدُّ.

(قَالَ إِبْرَاهِيمُ) النَّخعيُّ بالإسناد السَّابق: (وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا) زاد المؤلِّف في «الفضائل» [ح: ٣٦٥١] ونحن صغار (عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ) أي: قول الرَّجل: أشهد بالله، وعلىَّ عهد الله

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): فيه تغييرُ إعراب المتن.

ما كان كذا، على معنى الحلف، حتَّى لا يصير ذلك لهم عادة فيحلفون في كلِّ ما يصلح وما لا يصلح، والله أعلم.

١٠ - بابُ مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ، لِقَوْلِ اللهِ مِنَرَّىنَ ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ ﴾ وَكِنْمَانِ اللهِ مِنَرَّىنَ ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلنَّهُ وَاللهُ مِنَانَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾.
 الشَّهَادَةِ، لِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا ٱلشَّهَادَةَ وَمَن يَصَتَمْهَا فَإِنَّهُ مَاثِمٌ قَلْبُهُ وَٱللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾.
 ﴿ تَلُورُ اللهُ إِللهَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الل

(بابُ مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ) أي: من التَّغليظ والوعيد (لِقَوْلِ اللهِ) أي: لأجل قول الله، ولأبي ذرِّ: (القوله) (بِمَزَّبِنَ: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ ﴾ [الفرقان: ٧١]) أي: لا يقيمون الشَّهادة الباطلة، أو لا يَحضرون محاضر الكذب والفسق والكفر، أو اللَّهو والغناء. وقال ابن حَجَر: أشار -أي: المؤلِّف - إلى أنَّ الآية سيقت في ذمِّ متعاطى شهادة الزُّور، وهو اختيار منه لأحد ما قيل في تفسيرها، وتعقَّبه العَينيُّ فقال: ما سِيقت الآية إلَّا في مدح تاركي شهادة الزُّور، وقوله: "وهو اختيار منه لأحد ما قيل في تفسيرها» لم يقل به أحد من المفسّرين، وحينئذ فإيراد المؤلّف للآية في معرض التَّعليل لِمَا قيل في شهادة الزُّور من الوعيد لا وجه له؛ لأنَّها ما سيقت إلَّا في مدح الَّذين لا يشهدون الزُّور. انتهى. وما قاله ابن حَجَر أقعد، ليكون ما قاله المؤلِّف مطابقًا لما استدلَّ له، ولعلَّه كالمؤلِّف وقف على ذلك من قول بعض المفسِّرين، وجزم العَينيُّ بأنَّه لم يقل به أحد من المفسِّرين، ودعواه الحصرَ فيه نَظَرٌ لا يخفى، ونقل في «الفتح» عن الطّبريِّ: أنَّه قال: وأولى الأقوال عندنا أنَّ المرادبه مدح مَن لا يشهد شيئًا من الباطل (وَ) ما قيل في (كِتْمَانِ الشَّهَادَةِ) بكسر الكاف (لقَوْلِهِ) تعالى: (﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشُّهَا لَهُ الشُّهود إذا دُعِيتم لتأديتها عند الحاكم ( ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ وَالْمُ قَلْبُهُ ﴾) أي: يأثم قلبه، وإسناد الإثم إلى القلب؛ لأنَّ الكتمان يتعلَّق به؛ لأنَّه مضمر فيه (﴿ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾) من كتمان الشَّهادة وإقامتها (﴿ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]) فيُجازى على كتمان الشُّهادة وأدائها، وسقط لغير أبي ذرِّ «لقوله» الثَّابتة(١) قبل قوله: «﴿ وَلَا تَكُتُمُوا ٱلشُّهَادَةَ ﴾» وقوله تعالى في سورة النِّساء: ﴿وَإِن ﴾ (﴿تَلُورًا ﴾ [النِّساء: ١٣٥]) يعنى: (أَلْسِنَتَكُمْ بالشَّهَادَةِ) كذا فسَّره ابن عبَّاس فيما رُوِي عنه من طريق عليِّ بن أبي(١) طلحة كما عند الطَّبريِّ، ورُوِي عنه من

<sup>(</sup>١) في (م): «الثانية».

<sup>(</sup>٢) «أبي»: سقط من (د).

طريق العوفيِّ قال: تلوي لسانك بغير الحقِّ وهي اللَّجلجة، فلا تقيم الشَّهادة على وجهها، والَّليُّ هو التَّحريف/ وتعمُّد الكذب، وأتى المؤلِّف - راشُ - بكلمة مفردة من التَّنزيل في معرضِ د٢٨٣/٣٠ الاحتجاج، ولم يقل: وقوله: ﴿وَإِن﴾ ولم يفصل بين الكلمة القرآنية وتفسيرها.

٢٦٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ وَعَبْدَ المَلِكِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ شَرَةٍ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُ مِنَ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ شَرَةٍ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُ مِنَ اللهِ عَنِ الكَبَائِرِ، قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ». تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَأَبُو عَامِرٍ وَبَهْزٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضم الميم وكسر النُّون آخره راء، أبو عبد الرَّحمن المروزيُّ الزَّاهد، أنَّه (سَمِعَ وَهْبَ بْنَ جَرِيرٍ) هو ابن حازم الأزديّ (وَعَبْدَ المَلِكِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ) مولى بني عبد الدَّار القرشيَّ (قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ) بتصغير عبد (عَنْ) جدِّه (أَنَسٍ) هو ابن / مالك ( اللهِ اللهِ السَّل النَّبِيُ مِنَاسْطِيمُ عَنِ ١٩٨٤ الكَبَائِرِ) جمع كبيرة واختُلِف فيها، والأقربُ أنَّها كلُّ ذنب رتَّب الشَّارِع عليه حدًّا أو صرَّح بالوعيد فيه (قَالَ) بَالِيَّهَ الكَبائر: (الإِشْرَاكُ بِاللهِ ) رفع خبرًا عن المبتدأ (١١) المقدَّر (وَعُقُوقُ الوَالِمَينِ ) بأن يفعل الولد ما يتأذَّى به تأذِيًا ليس بالهيِّن مع كونه ليس من الأفعال الواجبة (وَقَتْلُ النَّفْسِ) أي: بغير حقِّ. قال تعالى ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا أَمْتَعَمِدُا فَجَزَآؤُهُ جَهَ نَمُ حَكِلِدًا وَيَهَا اللهَابِينَ ، وليس المراد حصر فيها الآية [النَّاء: ٣٩] (وَشَهَادَةُ الزُورِ) الواو في الشَّلاثة للعطف على السَّابق، وليس المراد حصر الكبائر فيما ذكر ، بل اقتصر على أكبرها، والشَّرك أعظمُها.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الأدب» [ح: ٥٩٧٧] و «الدِّيات» [ح: ٦٨٧١]، ومسلم في «الأيمان»، والتِّرمذيُّ في «البيوع» و «التَّفسير»، والنَّسائيُّ في «القضاء» و «القصاص» و «التَّفسير».

(تَابَعَهُ) أي: تابع وَهْب بن جَرير في روايته عن شُعْبة (غُنْدَرٌ) هو محمَّد بن جعفر (وَأَبُو عَامِرٍ) عبد الملك العقديُّ(١)، فيما وصله أبو سعيد النَّقَاش في «كتاب الشُّهود» وابن مَنْده في «كتاب الإيمان» (وَبَهْزٌ) بفتح الموحَّدة، وبعد الهاء السَّاكنة زايٌ، ابن أسد العمِّيُّ فيما وصله أحمد

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بخطُّه «الابتداء». وفي (ل): «الابتداء» وفي هامشها: قوله: «عن الابتداء» كذا، والأولى: المبتدأ المقدَّر.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): بفتح العين والقاف. «تقريب».

(وَعَبُدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث، فيما وصله المؤلِّف في «الدِّيات» [ح: ١٨٧١] الأربعة (عَنْ شُعْبَةً) أي: ابن الحجَّاج المذكور.

٢٦٥٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّل: حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﴿ إِلَىٰ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَ شَرِيمٍ: «أَلَا أُنَبُّنُكُمْ بِأَكْبَر الكَبَاثِر؟» ثَلَاقًا. قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ» وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ». قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّل) بن لاحق الرَّقاشيُّ -بقاف ومعجمة - البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا الجُرَيْريُّ) بضمِّ الجيم وفتح الرَّاء الأولى، سعيد بن إِياسِ الأَزدِيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي بكرة نُفَيع -بضمَّ النُّون- الثَّقفيِّ ( رَالُ ) أَنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيُّ مِنْ الشَّعِيُّ مِنْ الشَّعِيُّ مِنْ الشَّعِيرُ مَا سقط الأبي ذرِّ «قال» الأولى (أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللَّام للتَّنبيه، لتدلَّ على تحقُّق ما بعدها (أُنَبِّئُكُمْ) بالتَّشديد، والَّذي في «اليونينيَّة» بالتَّخفيف، أي: أخبركم (بِأَكْبَر الكَبَائِرِ؟) قال ذلك (ثَلَاثًا) تأكيدًا لتنبيه السَّامع على إحضار فهمه (قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ) أي: أخبرْنا (قَالَ) بَالِيَسِّة إليَّهُ: أكبر (١) الكبائر: (الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْن) وهذا يدلُّ على انقسام الكبائر في عِظَمها إلى كبير وأكبر، ويُؤخَذ منه ثبوت الصَّغائر؛ لأنَّ الكبيرة بالنِّسبة إليها أكبر منها، وأمَّا ما وقع للأستاذ أبي إسحاق الإسفرايينيِّ والقاضي أبي بكر د٣٠٤/٣ الباقلَّانيِّ والإمام وابن القُشَيريِّ: مِن أنَّ كلَّ ذنب كبيرة ونفيهم الصغائر/ نظرًا إلى عظمة من عصى بالذنب، فقد قالوا كما صرَّح به الزَّركشيُّ: إنَّ الخلاف بينهم وبين الجمهور لفظيُّ. قال القرافي: وكأنَّهم كرهوا تسمية معصية الله صغيرة إجلالًا له مِنزَّجِل، مع أنَّهم وافقوا في الجَرْح على أنَّه لا يكون بمطلَق المعصية، وأنَّ من الذُّنوب ما يكون قادحًا في العدالة، وما لا يقدح هذا مجمعٌ عليه، وإنَّما الخلاف في التَّسمية والإطلاق، والصَّحيحُ التَّغايرُ، لورود القرآن والأحاديث به، و لأنَّ ما عَظُم مفسدته أحقُّ باسم الكبيرة، بل قوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَينِبُوا كَبَآبِرَ مَا نُنْهَوْنَ عَنْهُ (١)﴾ [النَّساء: ٣١] صريحٌ في انقسام الذُّنوب إلى كبائرَ وصغائر، ولذا قال الغزاليُّ: لا يليق إنكارُ الفَرق

<sup>(</sup>١) «أكبر»: مثبتٌ من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٢) «﴿ كَبَايَرَ مَا نُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾»: مثبت من (ب) و(س).

بينهما، وقد عُرِفا من مدارك الشَّرع. انتهى. ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استواء رُتُبتها في نفسها، كما إذا قلت: زيد وعمرو أفضل من بكر، فإنَّه لا يقتضي استواء زيد وعمرو في الفضيلة، بل يحتمل أن يكونا متفاوتين فيها، وكذلك هنا، فإنَّ الإشراك أكبر الذُنوب المذكورة (وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا) تأكيدًا للحرمة (فَقَالَ: أَلَا وَقُولُ الزُّورِ) ولأبي ذرِّ: «وكان متَّكنًا، ألا وقول الزُّور» فأسقط «فقال» وفصل بين المتعاطفين بحرف التَّنبيه والاستفتاح تعظيمًا لشأن الزُّور لِمَا يترتَّب عليه من المفاسد، وإضافة القول إلى الزُّور من إضافة الموصوف إلى صفته، وفي رواية خالد عن (۱) الجُريريِّ: «ألا وقول الزُّور وشهادة الزُّور» [ح: ٩٧١٥]. قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون من الخاصِّ بعد العامِّ، لكنْ ينبغي أن يُحمَل على التَّأكيد، فإنَّا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكِذْبة الواحدة مطلقًا كبيرةً وليس كذلك، ومراتب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفاسده.

(قَالَ) أبو بكرة (١٠): (فَمَا زَالَ) بَالِسِّه وَلِكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ ) بَالِسِّه وَلِمَ (سَكَتَ) قال في ٢٨٥/٤ «الفتح»: أي: شفقة عليه وكراهية لما يزعجه، وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه مِن الشهر مم والمحبَّة له والشَّفقة عليه، وقال في «جمع العدَّة»: هو تعظيم لما حصل لمرتكب هذا الذَّنب من غضب الله ورسوله، ولما حصل للسَّامعين من الرُّعب والخوف من هذا المجلس.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «استتابة المرتَّدين» [ح: ٦٩١٩] و «الاستئذان» [ح: ٦٢٧٣] و «الشَّهادات» و «التَّفسير».

(وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن عُليَّة وهي أُمُّه، ممَّا وصله المؤلِّف في «كتاب استتابة المرتدِّين» [ح: ٦٩١٩] (حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ) سعيد بن إياس الأَزديُّ، منسوبٌ إلى جُرَير بن عُبَادة قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَن) هو ابن أبي بكرة.

١١ - بابُ شَهَادَةِ الأَعْمَى، وَأَمْرِهِ وَنِكَاحِهِ وَإِنْكَاحِهِ وَمُبَايَعَتِهِ وَقَبُولِهِ فِي التَّأْذِينِ وَغَيْرِهِ، وَمَا يُعْرَفُ بِالأَصْوَاتِ. وَأَجَازَ شَهَادَتَهُ قَاسِمٌ وَالحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيُّ وَعَطَاءٌ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَجُوزُ يَعْرَفُ بِالأَصْوَاتِ. وَأَجَازَ شَهَادَتُهُ قَالِ الصَّعْبِيُّ: تَجُوزُ فِيهِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ شَهِدَ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا، وَقَالَ الحَكَمُ: رُبَّ شَيْءٍ تَجُوزُ فِيهِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ شَهِدَ

<sup>(</sup>١) اخالد عن النسقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) في كل الأصول: «أنس» وهو سبق ذهن، والحديث أخرجه مسلم عن أنس (١٤٤) ولا ذكر لأنس في هذا الحديث.

عَلَى شَهَادَةِ أَكُنْتَ تَرُدُهُ؟! وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَبْعَثُ رَجُلًا إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْظَرَ. وَيَسْأَلُ عَنِ الفَجْرِ فَإِذَا قِيلَ طَلَعَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَادٍ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ فَعَرَفَتْ صَوْتِي ، قَالَتْ: سُلَيْمَانُ ، ادْخُلْ فَإِنَّكَ مَمْلُوكٌ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ شَيْءٌ وَأَجَازَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ مُنْتَقِبَةٍ

(بابُ) بيانِ حكم (شَهَادَةِ الأَعْمَى وَ) بيان (أَمْرِهِ) في تصرُّفاته (وَنِكَاحِهِ) بامرأة (وَإِنْكَاحِهِ) غيرَه (وَمُبَايَعَتِهِ) بيعه وشرائه (وَقَبُولِهِ فِي التَّأْذِين وَغَيْرِهِ) كإقامته الصَّلاة وإمامته إذا توقَّى النَّجاسة (وَمَا يُعْرَفُ بِالأَصْوَاتِ) عند تحقُّقها، أمَّا عند الاشتباه فلا، اتِّفاقًا (وَأَجَازَ شَهَادَتَهُ د٣/٢٨٤ قَاسِمٌ) هو ابن محمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق أحد الفقهاء السَّبعة(١)، ممَّا وصله سعيد/ بن منصور (وَالْحَسَنُ) البصريُّ (وَابْنُ سِيرينَ) محمَّد، فيما وصله ابن أبي شَيبة عنهما (وَالزُّهْرِيُّ) محمَّد ابن مسلم ابن شهاب، فيما وصله ابن أبي شَيبة أيضًا عنه (وَعَطَاءٌ) هو ابن أبي رَباح، فيما وصله الأَثْرِم، وهذا مذهب المالكيَّة، وعبارة «المختصر»: وإن أعمى في قولٍ أو أصمَّ في فعل، يعني: فلا يُشتَرط في الشَّاهد أن يكون سميعًا بصيرًا، وعند الشَّافعية كالجمهور: لا تُقبَل شهادة الأعمى لانسداد طريق المعرفة عليه مع اشتباه الأصوات، إلَّا في أربعة مواضع: في ترجمته لكلام الخصوم أو الشُّهود للقاضي؛ لأنَّها تفسير للفظ، فلا تحتاج إلى معاينة وإشارة، والنَّسب ونحوه ممَّا يَثبُت بالاستفاضة كالموت والملك إن كان المشهود له معروف الاسم والنَّسب، وما تحمَّله قبل العمى إن(٢) كان المشهود له وعليه معروفَ الاسم والنَّسب، بخلاف مجهولَيْه أو أحدهما، وأن يقبض على المقرِّ حتَّى يَشهد عليه عند القاضي بما سمعه من نحو طلاق أو عِتق أو مالٍ لشخص معروف الاسم والنَّسب (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل، ممَّا وصله ابن أبي شَيْبة: (تَجُوزُ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا) أي: فَطِنًا مُدركًا لدقائق الأمور بالقرائن، وليس احترازًا عن الجنون؛ إذ العقل شرط في البصير والأعمى (وَقَالَ الحَكَمُ) بفتحتين ابن عُتَيْبة، فيما وصله ابن أبي شَيبة أيضًا: (رُبَّ شَيْءٍ تَجُوزُ فِيهِ) شهادته (وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد

أَلَّا كَالُّ مَانُ لَا يَقْتَادِي بِأَنْمَاةٍ فَقِسْمَتُه ضِيزَى عَنِ الحَقِّ خَارِجَهُ فَخُذْهُم عبيدُ اللهِ عروةُ قاسمٌ سعيدٌ أَبو بكر سُليمانُ خَارِجَهُ

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): وهم من أهل المدينة المنوَّرة الذين كانوا يُنتَهى إلى أقوالهم وإفتائهم. انتهى. ونظَمَ بعضُهم أسماءهم في بيتين فال:

<sup>(</sup>٢) في (د): ﴿إِذَاۗۗ.

ابن مسلم، ممّا وصله الكرابيسيُّ في «أدب القضاء»: (أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسِ لَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةِ أَكُنْتَ تَرُدُهُ) مع كونه كان أعمى ؟! (وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﴿ اللهُّمْ، فيما وصله عبد الرَّزاق بمعناه (يَبُعَثُ رَجُلًا) لم يُسَمَّ (إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ) يفحص عن غروب الشَّمس للإفطار، فإذا أخبره أنَّها غربت (أَفْطَرَ) من صومه (وَيَسْأَلُ عَنِ الفَجْرِ، فَإِذَا قِيلَ) زاد في رواية غير أبي ذرَّ: «له» (طَلَعَ صَلَّى رَكْعَتَيْن) ولا يرى شخص المخبر له وإنَّما يسمع صوته.

(وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ) ضدُّ اليمين، أبو أيُّوب: (اسْتَأْذَنْتُ) في الدُّخول (عَلَى عَائِشَةَ بِنَيْهَ فَعَرَفَتْ صَوْتِي، قَالَتْ) ولأبي ذرِّ: «فقالت»: (سُلَيْمَانُ) بحذف حرف النِّداء (ادْخُلْ فَإِنَّكَ مَمْلُوكٌ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ شَيْءٌ) أي: من مال الكتابة وكان مكاتبًا لأمِّ المؤمنين ميمونة، وفيه: أنَّ عائشة كانت لا ترى الاحتجاب من العبد، سواء كان في ملكها أو في ملك غيرها (وَأَجَازَ سَمُرَةُ ابْنُ جُنْدُبٍ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ مُنْتَقِبَةٍ) بسكون النُّون وفتح المثنَّاة الفوقيَّة، بعدها قاف مكسورة: من الانتقاب، ولأبي ذرِّ: «متنقِّبة» بتقديم المثنَّاة على النُون وتشديد القاف: من التَّنقُبه ألَّ الحافظ ابن حَجَر: ولم أعرف اسم هذه المرأة.

٢٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مَيْمُونِ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَة طَلَّتُهَ طَلَّتُهُ اللهُ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً، أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا». وَزَادَ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَائِشَةَ: تَهَجَّدَ النَّبِيُ مِنَ اللهُ يَعْرَأُ فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَصَوْتُ عَبَّادٍ هَذَا»؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبَّادٍ هَذَا»؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبَّادٍ هَذَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ) بضمِّ عين «عُبيد» مصغَّرًا من غير إضافة، القُرَشيُّ التَّيميُّ مولاهم المدنيُّ، وقيل: كوفيُّ، التَّبانُ (٢)، قال: (أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق السَّبيعي (عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ) عُروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَبُّيُّ) أنَّها (قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُ إسحاق السَّبيعي (عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ) عُروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَبُّيُّ) أنَّها (قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُ عَنْ أَبِيهِ) عَروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَة رَبُّهُ) أنَّها (قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُ

3/5A7 57/0A7

<sup>(</sup>۱) ف (د): «التَّنقيب».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): ونِقاب المرأة: جمعه: نُقُب؛ كـ «كِتاب وكُتُب». «مصباح».

 <sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «التّبّان» بفتح التاء، وتشديد الباء الموحّدة، والنون بعد الألف: هذه النسبة إلى
 بيع التّبن، ومحمّد بن عُبَيدٍ من شيوخ البخاريّ. «ترتيب». ونسبه في (ج) للسمعاني.

ابن حَجَر: وليس في روايته التي ساقها نسبته كذلك، وقد فرَّق ابن مَنْده بينه وبين الخطميّ فأصاب، والمعنى هنا: سمع صوت رجل (يَقْرَأُ فِي المَسْجِدِ فَقَالَ) بَالِلمِّلة الِأَلَمُ: (رَحِمَهُ اللهُ) أي: القارئ (لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً) وسقط لأبي ذرِّ قوله «وكذا» الثانية (أَسْقَطْتُهُنَّ) أي: نسيتهنَّ (مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا) كلمةٌ مبهمة، وهي في الأصل مركبة من كاف التَّشبيه واسم الإشارة، ثمَّ نقلت فصارت يُكنَّى بها عن العدد وغيره. قال في «الفتح»: ولم أقف على تعيين الآيات المذكورة، وأغربَ مَنْ زعم أنَّ المراد بذلك إحدى وعشر ون آية، لأنَّ ابن عبد الحكم قال فيمن أقرَّ أنَّ عليه كذا وكذا درهمًا: أنَّه يلزمه أحد وعشرون درهمًا، وقال الدَّاوديُّ: يكون مقرًّا بدرهمين؛ لأنَّه أوَّل (١) ما يقع عليه ذلك. انتهى. وقال المالكيَّة -واللَّفظ للشَّيخ خليل (١)- وكذا درهمًا؛ عشرون، وكذا وكذا، أحد وعشرون، وكذا كذا، أحد عشر (٣)، وقال الشَّافعيَّة: ويجب عليه بقوله: كذا درهم (١٤) -بالرفع - درهم ، لكون الدرهم تفسيرًا لما أبهمه بقوله: كذا وكذا، لو نصب «الدرهم» أو خفض أو سكَّن أو كرَّر «كذا» بلا عاطفٍ (٥) في الأحوال الأربعة لذلك، والحتمال التوكيد(٦) في الأخيرة وإن اقتضى النصب لزوم عشرين؛ لكونه أوَّل عددٍ مفردٍ ينصب الدرهم عقبه إذ لا نظر في تفسير المبهم إلى الإعراب، ومتى كرَّرها وعطف بالواو أو بـ «ثمَّ» ونصب «الدرهم» كقوله: له عليَّ كذا وكذا درهمًا، أو كذا ثم كذا درهمًا، تكرَّر الدرهم بعدد كذا، فيلزمه في كلِّ من المثالين درهمان، لأنَّه أقر بمبهمين وعقَّبهما(٧) بالدرهم منصوبًا، فالظاهر أنَّه تفسير لكلِّ منهما بمقتضى العطف، غير أنَّا نقدِّره في صناعة الإعراب تمييزًا(^) لأحدهما، ونقدِّر مثله للآخر، فلو خفض «الدرهم» أو رفعه أو سكَّنه، لا يتكرر، لأنَّه لا يصلح تمييزًا لما قبله.

(وَزَادَ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بفتح العين وتشديد الموحَّدة في الأوَّل، ابن الزُّبير بن العوَّام

<sup>(</sup>١) في فتح الباري «أقل» وكلاهما يؤديان المعني.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): في «مختصره».

<sup>(</sup>٣) (وكذا كذا أحد عشر»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): «عطف بيان، أو بدل، أو خبر مبتدأ محذوف»؛ كذا بخطُّه.

<sup>(</sup>٥) في (د): «عطف».

<sup>(</sup>٦) في (د): «التَّأكيد». كذا في أسنى المطالب.

<sup>(</sup>٧) في (ص): «عقبها».

<sup>(</sup>٨) في (د): «تفسيرًا».

التّابعيُ، فيما وصله أبو يَعلى (عَنْ عَائِشَة) رَابُهُ: (تَهَجَّد) أي: صلّى (النّبِيُ مِنَاسْمِ مِنْ بَيْتِي، فَسَمِعَ صَوْتَ عَبّادٍ) هو ابن بِشرِ الأنصاريِّ الأشهليِّ الصحابيِّ (يُصَلِّي فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ: يَاعَائِشَةُ، أَصَوْتُ عَبّادٍ هَذَا؟) بهمزة الاستفهام (قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: اللّهُمَّ ارْحَمْ عَبّادًا) وظاهره: يَاعَائِشَةُ، أَصَوْتُ عَبّادُا) وظاهره: أنَّ المبهم في الرِّواية السَّابقة هو هذا المفسَّر في هذه؛ إذ مقتضى قوله: «زاد» أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثًا واحدًا، فتتَّحد القصَّة، لكن جزم عبد الغنيِّ بن سعيد في «مبهماته» بأنَّ المبهم في الأولى هو عبد الله بن يزيد كما مرَّ، فيحتمل أنَّه مِنَاشِطِيمُ سمع صوت رجلين، فعرف المبهم في الأولى هو عبد الله بن يزيد كما مرَّ، فيحتمل أنَّه مِنَاشِطِيمُ سمع صوت رجلين، فعرف أحدهما، فقال (١): هذا صوت عبَّاد، ولم يعرف الآخر، فسأل عنه، والَّذي لم يعرف هو الَّذي تذكَّر بقراءته الآية (١) الَّتِي نسيها، وفيه جواز النِّسيان عليه مِنَاشِطِيمُ فيما ليس طريقه البلاغ (٣).

وبقيَّة مباحثه تأتي إن شاء الله تعالى في «فضائل القرآن» [ح:٥٠٣٧] ومطابقته لما تُرجِم له هنا من كونه بَالِسِّه، النَّم اعتمد على صوت الرَّجل من غير رؤية شخصه.

٢٦٥٦ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ يَنْ اللهُ عَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَا شَعِيمٌ: "إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ، أَوْ قَالَ: حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ». وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُؤذِّنَ، أَوْ قَالَ: حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ». وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُؤذِّنُ النَّاسُ: أَصْبَحْتَ.

د۲۸۵/۳۰

<sup>(</sup>١) في (د): «فكان».

في (ب) و(س): «الآيات».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قال الكِرمانيُّ: أي: بعد التبليغ.

<sup>(</sup>٤) في (د): الملك، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): وقال ابن السمعانيّ: بكسر الجيم، وفي «القاموس»: أنَّه بضمّ الجيم، وقال ابن الأثير -بفتح الجيم وكسرها، وضمّ الشين المعجمة - كانت وجنتاه حمراوين، وقال النوويُّ: لفظٌ فارسيُّ معناه: الأحمر الأبيض المورَّد. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

مَكْتُومٍ) عمرو أو عبد الله بن قيس القرشيّ، والشَّكُ من الرَّاوي (وكانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُؤذِّنُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ النَّاسُ: أَصْبَحْتَ) في «الأذان» [ح: ٦١٧] أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، مرَّتين.

ومطابقته لما تُرجِم له الاعتماد على صوت الأعمى، وقد سبق في «أذان الأعمى» من «كتاب الأذان» [ح: ٦١٧].

٢٦٥٧ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُخْرَمَةُ: مُلَيْكَةَ، عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَبُيْ، قَالَ: قَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاشِيْمُ أَقْبِيَةٌ، فَقَالَ لِي أَبِي مَخْرَمَةُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُعْطِيَنَا مِنْهَا شَيْتًا، فَقَامَ أَبِي عَلَى البَابِ فَتَكَلَّمَ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ مِنَاشِيْمُ صَوْتَهُ، وَهُوَ يَتُولَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ». فَخَرَجَ النَّبِيُّ مِنَاشِيْهِم وَمَعَهُ قَبَاءٌ، وَهُوَ يُرِيهِ مَحَاسِنَهُ، وَهُوَ يَقُولَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى) بن زياد أبو الخطّاب البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ) أبو صالح البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) بن أبي تميمة كيسان السَّختيانيُ (عَنْ/عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً) نسبه لجدِّه لشهرته به، واسم أبيه: عُبَيد الله بالتَّصغير، واسم أبي مُلَيكة: زُهَير (عَنِ المِسْورِ بْنِ مَخْرَمَةً) الزُّهريُّ (بُنُ مُّ) أَنَّه (قَالَ: قَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاسُعِيمُ أَقْبِيَةٌ) وفي «الهبة» [ح: ١٩٥٥] قسم رسول الله مِنَاسُعِيمُ أقبية، ولم يُعطِ مَخْرمة منها(١) شيئًا (فَقَالَ لِي أَبِي مَخْرَمَةُ: انْظَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ) صلوات الله وسلامه عليه (عَسَى أَنْ يُعْطِينَا مِنْهَا شَيْئًا، فَقَامَ أَبِي عَلَى البَابِ فَتَكَلَّمَ، فَعَرَفَ النَّبِيُ مِنَاسُعِيمُ صَوْتَهُ فَخَرَجَ) بالفاء، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «خرج» (النَّبِيُ مِنَاسُعِيمُ وَمَعَهُ قَبَاءٌ) وفي «الهبة» [ح: ١٩٥٩] فخرج إليه وعليه قباء منها (وَهُوَ يُرِيهِ مُخَاسِنَهُ، وَهُو يَقُولَ: خَبَأْتُ هَذَا لَكَ، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ) مرَّتين.

ومطابقة(١) الحديث للتَّرجمة كالَّذي قبله، كما لا يخفى.

١٢ - باك شَهَادَةِ النِّسَاءِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأُمْ اَتَكَانِ ﴾.

(بابُ) جواز (شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجر عطفًا على سابقه: (﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا ﴾) أي: فإن

<sup>(</sup>١) «منها»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۲) زید فی (د): «هذا».

لم يكن الشهيدان (﴿ رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَكَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]) فليشهد أو فالمستشهد رجل وامرأتان، كذا قاله البيضاويُّ كالزَّمخشريِّ، قال في «المصابيح»: الأنسب فإن لم يكن الشَّهيدان رجلين، فالشَّهيدان رجل وامرأتان، أو فليشهد رجل وامرأتان(۱)، لأنَّ المأمور هم المخاطبون لا الشَّهداء، انتهى، وهذا مخصوص بالأموال عندنا، وبما عدا الحدود والقصاص عند أبي حنيفة.

٢٦٥٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ رَبِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ الشَّعِيمُ قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ المَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا».

- ما يُقبَل فيه شاهد واحد، وهو رؤية هلال رمضان، لحديث ابن عمر: «أخبرتُ النّبيّ مِن الله مِن
  - وما يُقبَل فيه شاهد ويمين في الأموال خاصّة، لحديث مسلم وغيره عن ابن عبَّاس براتهم.
    - وما يُقبل فيه شاهد وامرأتان في الأموال وعيوب النِّساء خاصَّة.
- وما يُقبل فيه شاهدان في الحدود والنكاح والقصاص، لما روى مالك عن الزُّهريِّ: مضت السُّنة أنَّه لا يجوز شهادة النِّساء في الحدود (٣) ولا في النِّكاح والطَّلاق، وقيس

<sup>(</sup>١) «أو فليشهد رجل وامرأتان»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) «أنَّه قال: أليس»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «والقصاص».

بالثَّلاثة ما في معناها كقصاص ورجعة وإسلام ورِدَّة وجَرح وتعديل وموت وإعسار.

- وما يُقبَل فيه شاهدان ويمين، وهو في مسائل: دعوى ردِّ المبيع بالعيب، ودعوى البكر أو الثيِّب العنَّة على الزَّوج، ودعوى الجراحة في عضو باطن ادَّعى الخصم أنَّه غير سليم، ودعوى إعسار نفسه إذا عُهِد له مال، وعلى الغائب والميِّت ووليِّ الصَّغير والمجنون، وفيما إذا قال لامرأته: أنت طالق أمسِ، ثمَّ قال: أردت أنَّها طالق من غيري، فيقيم في هذه الصُّورة البيِّنة بما ادَّعاه، ويحلف معها طلبًا للاستظهار، والمراد بالمحلوف في الأولى: قِدَم العيب، وفي الثَّانية: عدم الوطء.
- وما يُقبَل فيه أربعة من الرِّجال في الشَّهادة على الزِّنا. نعم، يكفي في الشَّهادة على الإقرار به اثنان. وأجاز الكوفيُون شهادة النِّساء في النِّكاح والطَّلاق والنَّسب والولاء، واختُلِف فيما لا يطَّلع عليه الرِّجال، هل يكفي فيه امرأة واحدة ؟ فعند الجمهور: لا بدّ من أربع. وعن مالك: تكفي شهادة البعض. وقال الحنفيَّة: تجوز شهادتها وحدها.

وهذا الحديث قد مرَّ بأتمَّ من هذا في «كتاب الحيض» [ح: ٣٠٤].

### ١٣ - بابُ شَهَادَةِ الإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ

وَقَالَ أَنَسٌ: شَهَادَةُ العَبْدِ جَائِزَةٌ إِذَاكَانَ عَدْلًا. وَأَجَازَهُ شُرَيْحٌ وَزُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: شَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ، إِلَّا العَبْدَ لِسَيِّدِهِ. وَأَجَازَهُ الحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ فِي الشَّيْءِ التَّافِهِ. وَقَالَ شُرَيْحٌ: كُلُّكُمْ بَنُو عَبِيدٍ وَإِمَاءٍ.

(بابُ) حكم (شَهَادَةِ الإِمَاءِ وَالعَبِيدِ) أي: في حال الرِّقِي (وَقَالَ أَنَسٌ) فيما وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن فلفل(۱): (شَهَادَةُ العَبْدِ) الرَّقيق (جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا، وَأَجَازَهُ) أي: مدر حكم شهادة العبد (شُرَيْحٌ)/ القاضي فيما وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور في الشَّيء ٢٨٨/٢ اليسير إذا كان مرضيًّا، وعنه جوازها إلَّا لسيِّده (وَ) أجازه أيضًا/ (زُرَارَةُ بْنُ(۱) أَوْفَ) قاضي البصرة (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) محمَّد، ممَّا وصله عبدالله بن الإمام أحمد: (شَهَادَتُهُ) يعني: العبد (جَائِزَةٌ إِلَّا العَبْدَ لِسَيِّدِهِ. وَأَجَازَهُ) أي: حكم شهادة العبد (الحَسَنُ) البصريُّ (وَإِبْرَاهِيمُ) النَّخعيُّ، فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما من طريقين (في الشَّيْءِ التَّافِهِ) بالمثنَّاة الفوقيَّة وكسر

(١) في هامش (ج) و(ل): بفاءين مضمومتين ولامَين الأولى ساكنة، مولى عَمرو بن حريث، صدوق. "تقريب".

<sup>(</sup>١) زيد في (ص): «أبي»، وليس بصحيحٍ.

الفاء، الحقير (وَقَالَ شُرَيْحٌ) القاضي، ممّا وصله ابن أبي شيبة أيضًا: (كُلُّكُمْ بَنُو عَبِيدِ وَإِمَاء) ولابن السكن: «كلُّكم عَبيد وإماء» فأسقط «بنو» وهذا قاله لمّا شهد عنده عبد وأجاز شهادته، فقيل: إنّه عبد، واتّفق الأثمّة الثّلاثة على عدم قبول شهادة العبد مطلقًا؛ لأنّه ناقص الحال قليل المبالاة، فلا يصلح لهذه الأمانة، وقال الحنابلة واللّفظ للمرداويّ في «تنقيحه»: وتُقبَل شهادة عبدٍ حتَّى في حدِّ وقَوَد نصًّا، وعنه: لا تُقبَل فيهما، وهي أشهر.

٢٦٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَة، عَنْ عُقْبَة بْنِ الحَارِثِ، ح. وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَة، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الحَارِثِ أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِمَابٍ، قَالَ: فَجَاءَتْ أَمَةٌ سَوْدَاءُ حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الحَارِثِ أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِمَابٍ، قَالَ: فَجَاءَتْ أَمَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ مِنَ اللهِ لِلنَّبِيِّ مِنَ اللهِ لِلنَّبِي مِنَ اللهِ لِلنَّبِي مِنَ اللهِ لِللَّهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاك بن مخلد (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبدالملك بن عبدالعزيز (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً) عبدالله (عَنْ عُقْبَةً بْنِ الحَارِثِ) بن عامر بن نوفل بن عبدمناف النَّوفليِّ المكِّيِّ الصَّحابيِّ من مسلمة الفتح، وبقي إلى بعد الخمسين. (ح) للتحويل. قال المؤلِّف بالسَّند: (وَحَدَّنْنَا عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ سَعِيدٍ) القطَّان (عَنِ ابْنِ جُرَيْحٍ) عبد المملك أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةً) عبدالله (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقْبَةُ بْنُ الحَارِثِ) وسقط في بعض النَّسخ من قوله "وحدَّثنا عليُّ" إلى آخر قوله: "عقبة بن الحارث" (أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ الْحَارِثِ) أنَّهُ سَوْدَاءُ) لم تُسَمَّ وسقط في بعض النَّسخ من قوله "وحدَّثنا عليُّ" إلى آخر قوله: "عقبة بن الحارث" (أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مِنْهُ مِنْهُ مِنْهُ عَنْهُ مِنْهُ عَنْهُ مِنْهُ عَنْهُ مِنْهُ مِنْهُ عَنْهُ عَنْهُ مِنْهُ اللّهُ وَرَبِّ وَقَلْ النَّاعِيْقِ مِنْهُ اللّهُ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَمِنْهُ وَلَاكُ وَلَكُ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَلَكُونُ لَوْلَكُ اللّهُ وَلَكُ وَلِكُ اللّهُ وَلِكُ وَلِكُ اللّهُ وَلَكُ وَلِكُ اللّهُ وَلِكُ وَلِكُ اللّهُ وَلَلْكُ اللّهُ وَلَكُ وَلَكُ اللّهُ وَلِكُ اللّهُ وهو لفظ يطلق على الزَّوجيَّة (وَ) الحال أن (قَدْ وَعَمَتْ) أي: قالت الأَمّة (أَنْها) وللحَمُّوبِي والمُستملي: «أَنْ» (قَدْ وَاللهُ على أَرْضَعْتُكُمُا؟! فَنَهَاهُ وَهُو لفظ يطلق على الصَّورِية المَديث بأَنَّ ويعض طرق الحديث: "فجاءت مولاة لأهل مكة" وهو لفظ يطلق على الحرَّة المَدُورة التي عليها الولاء، فلا دلالة على أنَّها كانت رقيقة، وتُعقِّبُ بأنَّ رواية حديث الباب فيها الحرِّة المَّتِهَ على النَّها كانت رقيقة، وتُعقَّبُ بأنَّ رواية حديث الباب فيها التَّصِرِيّة الْعَاهِرِيّة المَدْورة بأَنَّهُ المُنْ مَا العَيْقِ المَا السَّورة المَا العَدِيْ الْعَلْمُ المَدْوا المَا النَّةُ المَا المَدِيْ الْعَلْمُ المَذَى المَدْوا المَا المَدْوا المَا المَدْوا المَالِقُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالْمُ المَلْمُ المَلْمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَلْم

حديث الباب فلا بدّ من القول بشهادة الأمة، وتعقّبه بعضهم فيما ادّعاه من لزوم شهادة الأمة بأنّه ورد في «النّكاح» [ح:٥١٠٤] عند البخاريّ بلفظ: «فجاءتنا امرأة سوداء» وفي الباب دهرات اللّاحق: «فجاءت/ امرأة» [ح:٢٦٦٠] فلم يقيّد بالأَمة. وأُجيبَ: بأنّ مجيء رواية بوصف يجب أن يكون بيانًا لرواية الإطلاق، فتبيّن أنّ المراد: الأَمة، اللّهمّ إلّا أن يدّعي أنّه أطلق عليها أمة مجازًا باعتبار ما كانت عليه، وإنّما هي حرّة بدليل قوله في الحديث: «مولاة لأهل مكّة» فإذن ليس هذا من شهادة الإماء في شيء، على أنّه لم يعمل بشهادتها في حديث البخاريّ، وإنّما دلّه بَيْلِينَه، إليّام على طريق الورع.

#### ١٤ - بابُ شَهَادَةِ المُرْضِعَةِ

(بابُ شَهَادَةِ المُرْضِعَةِ).

٢٦٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتِ امْرَأَةً فَقَالَ: «وَكَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟ دَعْهَا عَنْكَ». أَوْ نَحْوَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم) الضّحاك بن مخلد (عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيد) بكسر العين، و"عُمَر" -بضمّ العين - ابن أبي (١) حسين النّوفليّ القرشيّ المكّيّ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً) عبدالله (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ) النّوفليّ، أنّه (قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً) هي أمّ يحيى بنت أبي إهاب، كما في الأخرى [ح: ٢٥٥٩] (فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ) لم يقل: أمّة، فالأولى مقيّدة لهذه، وقد مرّ ما في ذلك قريبًا (فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا) زاد المؤلّف في "العلم" [ح: ٨٨] من طريق عمر بن سعيد بن أبي حسين عن ابن أبي مُلَيكة: "ما أرضعتني ولا أخبرتني" يعني بذلك: قبل التّزوُّج (فَأَتَيْتُ النّبِيّ مِنْ شَعِيرًا) وفي "العلم" [ح: ٨٨] "فركب إلى رسول الله مِنْ شَعِيرًا بالمدينة فسأله" (فَقَالَ) بَالسِّيرًا بالمدينة فسأله (فَقَالَ) وحدها، وأجاب الجمهور بحمل النّهي في قوله في السَّابقة (١٠ «فنهاه عنها" [ح: ٢٥٥؟] على التّنزيه، والأمر في قوله في هذا "دعها عنك" على الإرشاد.

474/5

<sup>(</sup>١) «أبي»: مثبتٌ من (س).

<sup>(</sup>۲) «اترکها»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): «السَّالفة».

# ١٥ - حَدِيثُ الإِفْكِ، بابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا

(حديث الإفك) هذا(١) ساقطٌ عند أبي الوقت. (بابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا).

٢٦٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ - وَأَفْهَمَنِي بَعْضَهُ أَحْمَدُ - حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصِ اللَّيْثِيِّ، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمٌ ، حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ مِنْهُ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِهَا - وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ، وَأَثْبَتُ لَهُ اقْتِصَاصًا - وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا. زَعَمُوا أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنْ شَعِيام إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ. فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا، فَخَرَجَ سَهْمِي، فَخَرَجْتُ مَعَهُ بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الحِجَابُ، فَأَنَا أُحْمَلُ فِي هَوْدَج وَأُنْزَلُ فِيهِ. فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ غَزْوَتِهِ تِلْكَ، وَقَفَلَ وَدَنَوْنَا مِنَ المَدِينَةِ، آذَنَ لَيْلَةٌ بِالرَّحِيل، فَقُمْتُ حِينَ آذَنُوا بِالرَّحِيل، فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الجَيْشَ، فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحْل، فَلَمَسْتُ صَدْرِي، فَإِذَا عِقْدٌ لِي مِنْ جَزْع أَظْفَارٍ قَدِ انْقَطَعَ، فَرَجَعْتُ فَالتَمَسْتُ عِقْدِي، فَحَبَسَنِي ابْتِعَاؤُهُ، فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ لِي، فَاحْتَمَلُواً هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنِّي فِيهِ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِفَافًا لَمْ يَثْقُلْنَ وَلَمْ يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ، وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ العُلْقَةَ مِنَ الطَّعَام، فَلَمْ يَسْتَنْكِرِ القَوْمُ حِينَ رَفَعُوهُ ثِقَلَ الهَوْدَج، فَاحْتَمَلُوهُ وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ، فَبَعَثُوا الجَمَلَ وَسَارُوا، فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الجَيْشُ، فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ، فَأَمَمْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ. فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ غَلَبَتْنِي عَيْنَايَ فَنِمْتُ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ المُعَطَّل السُّلَمِيُّ، ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ مِنْ وَرَاءِ الجَيْشِ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانِ نَائِم، فَأَتَانِي، وَكَانَ يَرَانِي قَبْلَ الحِجَابِ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ، فَوَطِئَ يَدَهَا فَرَكِبْتُهَا، فَانْطَلَقَ يَقُودُ بِي الرَّاحِلَة حَتَّى أَتَيْنَا الجَيْشَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا مُعَرِّسِينَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ، فَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ. وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى الإفك عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِيِّ ابْنُ سَلُولَ، فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ، فَاشْتَكَيْتُ بِهَا شَهْرًا، والنَّاس يُفِيضُونَ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الإِفْكِ، وَيَرِيبُنِي فِي وَجَعِي أَنِّي لَا أَرَى مِنَ النَّبِيِّ مِنَ اللَّهِيِّ مِنَاهُ هِيءٍ اللُّطْفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَمْرَضُ، إِنَّمَا يَدْخُلُ فَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُولُ: «كَيْفَ تِيكُمْ؟!» لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى نَقَهْتُ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَح قِبَلَ المَنَاصِع مُتَبَرَّزُنَا، لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الكُنُفَ قريبًا مِنْ بُيُوتِنَا،

<sup>(</sup>١) «هذا»: ليس في (م).

وَأَمْرُنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأُولِ فِي الْبَرِّيَّةِ أَوْ فِي التَّنَزُّهِ. فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَح بِنْتُ أَبِي رُهْمٍ نَمْشِي، فَعَثَرَتْ فِي مِرْطِهَا فَقَالَتْ: تَعِسَ مِسْطَحٌ. فَقُلْتُ لَهَا: بِعْسَ مَا قُلْتِ، أَتَسُبِّينَ رَجُّلًا شَهِدَ بَدْرًا؟ ! فَقَالَتْ: يَا هَنْنَاهُ، أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا؟! فَأَخْبَرَتْنِي بِقَوْلِ الإِفْكِ، فَازْدَدْتُ مَرَضًا إِلَى مَرَضِي. فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْنِي دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ حِينَئِذِ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الحَبَرَ مِنْ قِبَلِهِمَا، فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللهِ مِنْ الشياط، فَأَتَيْتُ أَبَوَيَّ، فَقُلْتُ الْأُمِّي: مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ؟ فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّةُ، هَوّ نِي عَلَى نَفْسِكِ الشَّأْنَ، فَوَاللهِ لَقَلَّمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ قَطُ وَضِيئَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا وَلَهَا ضَرَائِرُ إِلَّا أَكْثَرُنَ عَلَيْهَا. فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللهِ! وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا؟! قَالَتْ: فَبِتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَزْقَأُ لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ. ثُمَّ أَصْبَحْتُ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ مُنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللهِي مِنْ اللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللللّهِ مِنْ اللللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللللّهِ مِنْ مُنْ مَا لَمُنْ مِنْ مِنْ الللللّهِ مِن أبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ، يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، فَأَمَّا أُسَامَةُ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الوُدِّ لَهُمْ، فَقَالَ أُسَامَةُ: أَهْلُكَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَا نَعْلَمُ وَاللهِ إِلَّا خَيْرًا. وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أبِي طَالِبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَمْ يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، وَسَل الجَارِيَةَ تَصْدُقْكَ. فَدَعَا رَسُولُ اللهِ صِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ ا بِالحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنِ الْعَجِينِ فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ. فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صِنَاللهِ مِنْ يَوْمِهِ، فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِاللهِ بْنِ أُبَيِّ ابْنِ سَلُولَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّهِ يَامُ : «مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلِ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي؟ فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي ». فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا - وَاللهِ - أَعْذِرُكَ مِنْهُ، إِنْ كَانَ مِنَ الأَوْسِ ضَرَبْنَا عُنُقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ. فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةً وَهُوَ سَيِّدُ الخَزْرَجِ -وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا وَلَكِنِ اَخْتَمَلَتْهُ الحَمِيَّةُ -فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ، لَا تَقْتُلُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ. فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ الحُضَيْرِ فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ، وَاللهِ لَنَقْتُلَنَّهُ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ المُنَافِقِينَ. فَفَارَ الحَيَّانِ الأَوْسُ وَالخَزْرَجُ حَتَّى هَمُوا، وَرَسُولُ اللهِ مِنْ الله المِنْبَرِ. فَنَزَلَ، فَخَفَّضَهُمْ حَتَّى سَكَثُوا وَسَكَتَ. وَبَكَيْتُ يَوْمِي لَا يَرْقَأُ لِي دَمْعٌ، وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْم، فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبَوَايَ، قَدْ بَكَيْتُ لَيْلَتَيْن وَيَوْمًا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ البُكَاءَ فَالِقٌ كَبِدِي. قَالَتْ: فَبَيْنَا هُمَا جَالِسًانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي إِذِ اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَأَذِنْتُ لَهَا، فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِن اللهِ مِنْ اللهِ مِن الل شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ. قَالَتْ: فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: "بَا عَائِشَةُ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكِ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً، فَسَيُبَرِّثُكِ اللهُ، وَإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ فَاسْتَغْفِرِي اللهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ العَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ " فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمُ مَقَالَتَهُ قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أُحِسُّ مِنْهُ قَطْرَةً ، وَقُلْتُ

لأَبِي: أَجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللهِ سِنَاشِهِ عِلَى قَالَ: وَاللهِ مَا أَذْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللهِ مِنَاشِهِ عِمْ. فَقُلْتُ لأُمِّي: أَجِيبِي عَنِّي رَسُولَ اللهِ مِنْ الشِّرِيمُ فِيمَا قَالَ. قَالَتْ: وَاللهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللهِ مِنْ الشَّرِيمُ. قَالَتْ: وَأَنَا جَارِيَةً حَدِيثَةُ السِّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ القُرْآنِ، فَقُلْتُ: إِنِّي وَاللهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ سَمِعْتُمْ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ، وَوَقَرَ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَّقْتُمْ بِهِ، وَلَئِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي بَرينَةٌ - وَاللهُ يَعْلَمُ إِنِّي لَبَرِيئَةً لَا تُصَدِّقُونِي بِذَلِكَ، وَلَئِنِ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرِ وَاللهُ يَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةً - لَتُصَدِّقُنِّي وَاللهِ. مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ إِذْ قَالَ: ﴿ فَصَبْرٌ جَبِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا نَصِفُونَ ﴾. ثُمَّ تَحَوَّلْتُ عَلَى فِرَاشِي، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يُبَرِّتَنِي اللهُ، وَلَكِنْ وَاللهِ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُنْزِلَ فِي شَأْنِي وَحْيًا، وَلأَنَا أَخْقَرُ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِالقُرْآنِ فِي أَمْرِي، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللهِ مِنَ الشميرَ عم فِي النَّوْم رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللهُ، فَوَ اللهِ مَا رَامَ مَجْلِسَهُ وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ البُرَحَاءِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الجُمَانِ مِنَ العَرَقِ فِي يَوْمِ شَاتٍ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْ رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ مَنْ مُنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ مُنْ مُنْ اللهِ مَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُ بَرَّ أَكِ اللهُ». فَقَالَتْ لِي أُمِّي: قُومِي إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى ا إِلَّا اللهَ. فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُرٌ ﴾ الآياتِ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﴿ إِنَّ وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَح بْنِ أَثَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ: وَاللهِ لَا أُنْفِقُ عَلَى مِسْطَح شَيْئًا أَبَدًا بَغُدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ. فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُرْ وَٱلسَّعَةِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى، وَاللهِ إِنِّي لأُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لِي، فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَح الَّذِي كَانَ يُجْرِي عَلَيْهِ. وَكَانَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشهِ مِنْ الشهِ مِنْ اللهِ مِنْ مِنْ مُنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الل مَا رَأَيْتِ؟ ﴾ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحْمِي سَمْعِي وَبَصَرِي، وَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْرًا. قَالَتْ: وَهْيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي، فَعَصَمَهَا اللهُ بِالوَرَع.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ عُرْوَةً، عَنْ عَائِشَةً وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الزَّبَيْرِ مِثْلَهُ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ رَبِيعَةً بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ) الزَّهرانيُّ العَتَكيُّ -بفتح العين المهملة والمثنَّاة الفوقيَّة - بصريُّ دخل بغداد (وَأَفْهَمَنِي بَعْضَهُ) بعض معاني الحديث ومقاصد لفظه (أَحْمَدُ) مجرَّدًا عن النَّسب، ولم يبيِّنه أبو عليُّ الجيَّانيُّ، وفي «الأطراف» لخلف أنَّه ابن يونس، وجزم به الدِّمياطيُّ، وكذا ثبت في حاشية الفرع كأصله ورُقِمَ عليه علامة ق(١). وقال ابن حَجَر:

<sup>(</sup>١) في هامش (د): (السُقوط).

إنَّه رآه كذلك في نسخة الحافظ أبي الحسن(١) اليونينيِّ. قلت: وكذا رأيته، وقد أهمله في جميع الرِّوايات الَّتي وقعت له إلَّا هذه. وقال ابن عساكر والمزِّيُّ: إنَّه وهم، وفي «طبقات القرَّاء» للذَّهبيِّ: أنَّه ابن النَّضر، وزعم ابن خلفون: أنَّه ابن حنبل، وأحمد بن يونس هذا هو أحمد بن عبدالله بن يونس، اليربوعيُّ المعروف بشيخ الإسلام، وهل أحمد المذكور هنا رفيق لأبي الرَّبيع في الرِّواية عن فُلَيح(١)؟ فيكون المؤلِّف حمله عنهما معًا على الصِّفة المذكورة أو رفيقً للمؤلِّف في الرِّواية عن أبي الرَّبيع قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الخزاعيُّ أو الأسلميُّ أبو د٣/٧٥٠٠ يحيى (عَنِ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام/ (وَسَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ) بفتح المثنَّاة التَّحتيَّة المشدَّدة وكسرِها (وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ) العتواريِّ (٣) (وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةً) بن مسعود، الأربعة (عَنْ عَائِشَةَ رَبِيُ اللهِ النَّبِيِّ سِنْ الشَّعِيامُ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ) بكسر الهمزة: أبلغ ما يكون من الافتراء والكذب (مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ مِنْهُ).

(قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب: (وَكُلُّهُمْ) أي: عروة فمن بعده (حَدَّثَنِي طَائِفَةً) قطعة (مِنْ حَدِيثِهَا) وقد انتُقِدَ على الزُّهريِّ روايته (٤) لهذا الحديث ملفَّقًا (٥) عن هؤلاء الأربعة، وقالوا: كان ينبغي له أن يفرد حديث كلِّ واحد عن الآخر، حكاه عياض فيما ذكره في «الفتح» (وَبَعْضُهُمْ أَوْعَى) أحفظ لأكثر هذا الحديث (مِنْ بَعْض، وَأَثْبَتُ لَهُ اقْتِصَاصًا) أي: سياقًا (وَقَدْ وَعَيْتُ) بفتح العين، أي: حفظت (عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الحَدِيثَ) أي: بعض الحديث (الَّذِي حَدَّثَنِي) به منه (عَنْ) حديث (عَائِشَةَ) فأطلق الكلَّ على البعض، فلا تنافي بين قوله: وكلُّهم

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «أبي الحسن» كذا بخطّه، وصوابه: أبو الحسين كما في «طبقات الحافظ» لابن ناصر بخطُّه، وهو عليُّ بن محمَّد بن أحمد بن عبد الله الفقيه اليونينيُّ الحنبليُّ، المنعوت بالشرف، كان إمامًا حافظًا نبيلًا، ضربه مجنون بسكِّين في رأسه، فأقام بعدُ ستَّة أيام، ثم صار في رَمْسِه سنة إحدى وسبع مثة. انتهى. وزاد في هامش (ل): واليونينيُّ: نسبة إلى يونين، من قرى بعلبك، له ولوالده ترجمتان عظيمتان في «طبقات الحنابلة» والذي في «المراصد» و«القاموس»: يُونان بالضمِّ: قرية ببعلبك، وأخرى بين برذعة وبيلقان. انتهى. فيحتمل أنَّه منسوب إلى إحداهما شذوذًا، أو القياس: يونانيُّ. انتهى بخطُّ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): بضمّ الفاء وفتح اللام، مرَّ في «العلم». «كِرماني».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): «العُتْوَاري» بالضمِّ، والسكون، وراء آخره: إلى عتوارة بطنَّ من كنانة. «لب».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «لروايته».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «معلَّقًا».

حدَّثني طائفة من الحديث، وبين قوله: وقد وعيت عن كلِّ واحد منهم الحديث، كما نبّه عليه الكرمانيُ. والحاصل: أنَّ جميع الحديث عن مجموعهم، لا أنَّ مجموعه عن كلِّ واحد منهم (وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا، زَعَمُوا(١) أَنَّ عَائِشَةً) أي: قالوا: إنّها (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مَنَ اللهِ عَلَى اللهُ وَلَمَّنَ أَزُوَاجِهِ) تطييبًا لقلوبهنَّ (فَأَيّتُهُنَّ) معنى: «يُنشئ»، فالنَّعب على المفعوليَّة (١) (أَقْرَعَ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ النَّسخة الَّتي وقفت معنى: «يُنشئ»، قال الزَّركشيُ -فيما نقله عنه في «المصابيح» ولم أره في النُسخة الَّتي وقفت عليها من «التَّنقيح» - إنَّه الوجه، ويُروى: «فأيُّهنَّ» بدون تاء تأنيث، وتعقَّبه الدَّمامينيُّ، فقال: عليها من «التَّنقيح» - إنَّه الوجه خطأً؛ إذ المنصوص أنَّه إذا أريد بـ «أيًّ» المؤنَّث، جاز إلحاق التَّاء به موصولًا كان أو استفهامًا أو غيرهما. انتهى. ولم أقف على الرُواية الثَّانية هنا. نعم، هي في تفسير سورة النُّور لغير أبي ذرِّ، والمعنى: فأيُّ أزواجه (خَرَجَ سَهُمُهَا، خَرَجَ بِهَا مَعَهُ) ولأبي ذر عن الحَمُّويي والمُستملي: «أخرج» بزيادة همزة، قال في «الفتح»: والأوّل هو الصواب، ولعلَّ ذا الهمزة «أُخرج» بضمً الهمزة مبنيًا للمفعول (فَأَقُرَعَ) بَيُالِيُسْ اللهُ الْمُنْ فَرْج سَهمي عليهنَّ فخرج بي معه، وأمًا الغزاة وحدها، ويؤيِّده ما في رواية ابن إسحاق بلفظ: فخرج سهمي عليهنَّ فخرج بي معه، وأمًا ما ذكره الواقديُّ من خروج أمَّ سلمة معه أيضًا في هذه الغزوة فضعيف.

1544/42 44./5 قالت عائشة: (فَخَرَجْتُ مَعَهُ) عَلِيْ اللَّهِ اللَّهِ (بَعْدَ مَا أُنْزِلَ الحِجَابُ) أي: الأمر به (فَأَنَا أُحْمَلُ فِي هَوْدَجٍ / وَأُنْزَلُ فِيهِ) بضم الهمزة فيهما/، مبنيِّين للمفعول، والهودج -بهاء ودال مهملة مفتوحتين، بينهما واو ساكنة، آخره جيم - محمل له قبَّة تستر بالثِّياب ونحوها، يوضع على

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «زعموا» أي: قالوا، والزَّعم قد يُرَاد به القول المحقَّق الصريح، وقد يراد غير ذلك، وإنَّما قالوا: «زعموا» لأنَّ بعضهم صرَّح بالبعض، وبعضهم صدَّق الباقي ولم يقل صريحًا. «كِرماني».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «سفرًا»؛ بسكون الفاء في «الفرع». انتهى كذا بخطُّه.

<sup>(</sup>٣) قال السندي في «حاشيته»: والأقرب أنَّه مفعول له، أي: يخرج لسفرٍ، أو حال، أي: مسافرًا، أو ذا سفر، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): قال أبو عبيدة: عمل بالقرعة ثلاثة من الأنبياء: يونس وزكريًّا ومحمَّد مِنْ الله معنى لقول من ردَّها وأبطلها. «كِرماني».

ظهر البعير، يركب فيه النِّساء ليكون أستر لهنَّ (فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ سِنَاشِعِيمُ مِنْ غَزْوَتِهِ تِلْكَ وَقَفَلَ) بقاف ففاء، أي: رجع من غزوته (وَدَنَوْنَا) أي: قربنا (مِنَ المَدِينَةِ آذَنَ) بالمدّ والتَّخفيف، ويجوز القصر والتَّشديد، أي: أعلَمَ (لَيْلَةً بِالرَّحِيل(١١)) وفي رواية ابن إسحاق عند أبي عَوانة: فنزل منزلًا، فبات به بعض اللَّيل، ثمَّ آذن بالرَّحيل (فَقُمْتُ حِينَ آذَنُوا بِالرَّحِيلِ) بالمدِّ والقصر كما مرَّ(فَمَشَيْتُ) أي: لقضاء حاجتي منفردة (حَتَّى جَاوَزْتُ الجَيْشَ، فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي) أي: الَّذي توجَّهت له (أَقْبَلْتُ إِلَى الرَّحْل) إلى المنزل (فَلَمَسْتُ صَدْرِي فَإِذَا عِقْدٌ لِي) بكسر العين: قلادة (مِنْ جَزْعِ أَظْفَارٍ) بفتح الجيم وسكون الزَّاي، بعدها عينٌ مهملة، مضافٌ لقوله: «أظفار» بهمزة مفتوحة ومعجمة ساكنة، والجزع: خرز معروف، في سواده بياض كالعروق، وقد قال التِّيفاشيُّ (١): لا يُتيمَّنُ بلبسه، ومن تقلُّده كثرت همومه، ورأى منامات رديئة، وإذا عُلِّق على طفل سال لعابه، وإذا لُفَّ على شعر المطلَّقة سهلت ولادتها، ولأبي ذرٌّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: ((ظَفارٍ) بإسقاط الهمزة وفتح الظَّاء وتنوين الرَّاء فيهما كما في الفرع وغيره. قال ابن بطَّال: الرِّواية: «أظفار» بألف، وأهل اللُّغة لا يقرؤونه بألف، ويقولون: ظَفار، وقال الخطابيُّ: الصَّواب الحذف وكسر الرَّاء مبنيُّ، كحَضارٍ: مدينة باليمن، قالوا: فدلَّ على أنَّ رواية زيادة الهمزة وهمّ، وعلى تقدير صحَّة الرّواية فيحتمل أنَّه كان من الظَّفر أحد أنواع القسط، وهو طيِّب الرَّائحة يُتبَخَّر به، فلعلَّه عُمِلَ مثل الخرز، فأطلقَتْ عليه جَزْعًا تشبيهًا به، ونظمتْهُ قلادة، إمَّا لحسن لونه أو لطيب ريحه، وفي رواية الواقديِّ كما في «الفتح»: فكان في عنقى عقد من جزع ظفار كانت أمِّي قد(٣) أدخلتني به على رسول الله مِنْ الشِّريم (قَدِ انْقَطَعَ) وفي رواية ابن إسحاق عند أبي عَوانة: قد انسلَّ من عنقي وأنا لا أدري (فَرَجَعْتُ) أي: إلى المكان الَّذي ذهبت إليه (فَالتَمَسْتُ عِقْدِي، فَحَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ) أي: طلبه، وعند الواقديِّ: وكنت أظنُّ أنَّ القوم لو لبثوا شهرًا لم يبعثوا بعيري حتَّى أكون في هودجي (فَأَقْبَلَ الَّذِينَ يَرْحَلُونَ لِي) بفتح أوَّله وسكون الرَّاء مخفَّفًا، أي: يشدُّون الرَّحل على بعيري، ولم يُسَمَّ أحد منهم. نعم، ذكر

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): و «الرَّحيلِ»؛ بالجرِّ: هو الأصل، و «الرَّحيلَ» بالنصب: حكايةً عن قولهم: «الرَّحيلَ» منصوبًا على الإغراء. «كِرماني».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): «التيفاشيُّ» بفوقيَّة، فتحتيَّة، ففاء، فألف، فشين معجمة: قرية من قرى قفصة، كما في «طبقات الداوديُّ» فراجعه.

<sup>(</sup>٣) ﴿قدا؛ ليس في (ص).

منهم الواقديُّ: أبا مُوَيْهبة(١)، وقال البَلاذُرئُ: إنَّه شهد غزوة المريسيع، وكان يخدم بعير عائشة، ولأبي ذَرِّ: «يُرَحِّلون» بضمِّ أوَّله وفتح الرَّاء/ مشددًا (فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي، فَرَحَلُوهُ) د٣٨٨/٣٠ بالتَّخفيف، ولأبي ذَرِّ: «فرحَّلوه» بالتَّشديد، أي: وضعوا هودجي (عَلَى بَعِيري الَّذِي كُنْتُ أَرْكَبُ) أي: عليه، وفي قوله: «فرحلوه على بعيري» تجوُّز، لأنَّ الرَّحل هو الَّذي يوضع على ظهر البعير، ثمَّ يوضَع الهودج فوقه (وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنِّي فِيهِ) في الهودج (وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِفَافًا لَمْ يَثْقُلْنَ) بكثرة الأكل (وَلَمْ يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ) لم يكثر عليهنَّ (وَإِنَّمَا يَأْكُلْنَ العُلْقَةَ) بضمّ العين وسكون اللَّام وبالقاف، أي: القليل (مِنَ الطَّعَام، فَلَمْ يَسْتَنْكِرِ القَوْمُ) بالرَّفع على الفاعليَّة (حِينَ رَفَعُوهُ ثِقَلَ الهَوْدَج فَاحْتَمَلُوهُ) و «ثِقَل»: بكسر المثلَّثة وفتح القاف؛ الَّذي اعتادوه منه الحاصل فيه بسبب ما رُكِّبَ منه (٢) من خشب وحبال وستور وغيرها؛ ولشدَّة نحافة عائشة لا يظهر بوجودها فيه زيادة ثِقَل، وفي تفسير «سورة النُّور» [ح:٧٥٠] من طريق يونس: خفَّة الهودج وهذه أوضح (٣)، لأنَّ مرادها إقامة عذرهم في تحميل هودجها وهي ليست فيه، فكأنَّها لخفَّة جسمها بحيث إنَّ الَّذين يحملون هودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدَمِهَا، ولهذا أردفت ذلك بقولها: (وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ) لم تكمل إذ ذاك خمس عشرة سنة (فَبَعَثُوا الجَمَلَ) أي: أثاروه (وَسَارُوا، فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الجَيْشُ) أي: ذهب ماضيًا، وهو استفعل من مرَّ (فَجِئْتُ مَنْزِلَهُمْ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ) وفي «التَّفسير» [ح: ١٥٥٠] فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيبٌ (فَأَمَمْتُ) بالتَّخفيف(٤): فقصدت (مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، فَظَنَنْتُ) أي: علمت (أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونِي) بكسر القاف وحذف النُّون تخفيفًا، ولأبوى اذرِّ ٣٩١/٤ والوقت: «سيفقدونني» (فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ. فَبَيْنَا) بغير ميم (أَنَا جَالِسَةٌ) وجواب «بينا» قوله: (غَلَبَتْنِي عَيْنَايَ، فَنِمْتُ) أي: من شدَّة الغمِّ الَّذي اعتراها، أو أنَّ الله تعالى لطف بها، فألقى عليها النَّوم لتستريح من وحشة الانفراد في البريَّة باللَّيل (وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ المُعَطَّل) بفتح الطَّاء المشدَّدة (السُّلَمِيُّ) بضمِّ السِّين وفتح اللَّام (ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ) بالذَّال المعجمة، منسوب إلى ذكوان بن ثعلبة، وكان صحابيًّا فاضلًا (مِنْ وَرَاءِ الجَيْشِ) وفي حديث ابن عمر عند الطَّبرانيِّ:

<sup>(</sup>١) في غير (م): «مويهيبة» وهو تحريف.

<sup>(</sup>۲) في (م): «فيه».

<sup>(</sup>٣) في (ص): «أفصح».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): ضبطه الزَّركشيُّ بالتَّشديد، ثمَّ قال: وحكى السَّفاقسيُّ تخفيفها.

«أنَّ صفوانَ كان سأل النَّبيَّ مِنَاسِّهِ مِمْ أن يجعله على السَّاقة، فكان إذا رحل النَّاس قام يصلِّي ثمَّ اتَّبعهم، فمن سقط له شيء أتاه به»، وفي حديث أبي هريرة عند البزَّار: وكان صفوان يتخلُّف عن النَّاس فيصيب القدح والجراب والإداوة، وفي مرسل مقاتل بن حيَّان(١) في «الإكليل»(١): فيحمله فيقدم به فيعرِّفه في أصحابه (فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزلِي) كأنَّه تأخَّر في مكانه حتَّى قرب الصُّبح، فركب ليظهر له ما يسقط من الجيش ممَّا يخفيه اللَّيل، أو كان تأخُّره ممَّا جرت به عادته من غلبة النَّوم عليه (فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانِ) أي: شخص إنسان (نَائِم) لا يدري أرجل أو د٣/٩٨١ امرأة (فَأَتَانِي) زاد في «التَّفسير» [ح: ٤٧٥٠] فعرفني حين رآني (وَكَانَ يَرَانِي قَبْلَ الحِجَابِ) أي: قبل نزوله (فَاسْتَيْقَظْتُ(٢)) من نومي (بِاسْتِرْجَاعِهِ) أي: بقوله: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون (حِينَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ) وكأنَّه شقَّ عليه ما جرى لعائشة فلذا استرجع، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «حتَّى أناخ راحلته» (فَوَطِئَ يَدَهَا) أي: وطئ صفوان يد الرَّاحلة ليسهل الرُّكوب عليها فلا تحتاج إلى مساعد (فَرَكِبْتُهَا، فَانْطَلَقَ) صفوان حال كونه (يَقُودُ بِي الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الجَيْشَ بَعْدَ مَا نَزَلُوا) حال كونهم (مُعَرِّسِينَ) بفتح العين المهملة وكسر الرَّاء المشدَّدة، بعدها سين مهملة، نازلين (في نَحْرِ الظُّهِيرَةِ) حين بلغت الشَّمس منتهاها من الارتفاع، وكأنَّها وصلت إلى النَّحر، وهو أعلى الصَّدر، أو أوَّلها، وهو وقت شدَّة الحرِّ (فَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ) زاد أبو صالح: «في شأني» وفي رواية أبى أُويس عند الطَّبرانيِّ: فهنالك قال أهل الإفك فيَّ وفيه ما قالوا (وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى(٤) الإفْك) أي: تصدَّى له وتقلَّده رأسُ المنافقين (عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَىِّ ابْنُ سَلُولَ) بضمِّ الهمزة وفتح الموحَّدة وتشديد المثنَّاة التَّحتيَّة، و «ابنُ سلول» يُكْتَب بالألف والرَّفع؛ لأنَّ سَلول -بفتح السِّين غير منصرف - عَلَمٌ لأمّ عبد الله، فهو صفة لعبد الله، لا لأبيّ، وأتباعه: مسطح (٥) بن أثاثة، وحسَّان ابن ثابت، وحمنة بنت جحش، وفي حديث ابن عمر: فقال عبد الله بن أُبيِّ: فَجَرَ بها وربِّ

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «حبَّان» بالباء الموحدة في خطُّه، والذي في «التقريب» بفتح المهملة والتحتيَّة. «تقريب». وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>١) زيد في (د): "للحاكم".

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): أي: تنبَّهت من نومي.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): ظاهره أنَّ «الَّذي تولَّى» خبر «كان» مقدَّمًا، و «عبدُ الله» اسمها مؤخَّرًا، وهكذا ضَبَط المتن بخطُه وصحَّح عليه.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): «مِسطح» -بكسر الميم- لقبٌ له، وأصله: عودٌ من أعواد الخباء، واسمه عامر، وقيل: عوف. «مصابيح».

الكعبة، وأعانه على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر (فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ، فَاشْتَكَيْتُ) مرضت (بِهَا شَهْرًا) زاد في «التَّفسير» [ح: ٥٠٥٠] «حين قدمتها» وزاد هنا بدلها: «بها» (والنَّاس يُفِيضُونَ) بضمِّ أوَّله؛ يشيعون (مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الإِفْكِ) وسقط للحَمُّويي والمُستملي قوله: «والنَّاس» (وَيَرِيبُنِي) بفتح أُوَّله مِنْ: رابه، ويجوز ضمُّه من: أرابه، أي: يشكِّكني ويوهمني (فِي وَجَعِي أنِّي لَا أَرَى مِنَ النَّبِيِّ مِنَاسَمِيمِ اللُّطْفَ) بضمِّ اللَّام وسكون الطَّاء، عند ابن الحطيئة عن أبي ذرّ، كذا في حاشية فرع "اليونينيَّة" كهي، وفي متنهما زيادة: "فتح اللَّام والطَّاء (١١)، أي: الرُّفق (الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَمْرَضُ) بفتح الهمزة والرَّاء (إِنَّمَا يَدْخُلُ) مَلِكَ اللَّهُ (فَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُولُ) وللحَمُّويي والمُستملي: «فيقول»: (كَيْفَ تِيكُمْ ؟!) بكسر المثنَّاة الفوقيَّة ، وهي في الإشارة إلى المؤنَّث مثل: ذاكم في المذكر، قال في «التَّنقيح»: وهي تدلُّ على لطف من حيث سؤاله عنها، وعلى نوع جفاء من قوله: «تيكم» (لَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ) الَّذي يقوله أهل الإفك (حَتَّى نَقَهْتُ) بفتح النُّون والقاف، وقد تكسر، أي: أفقت من مرضي ولم تتكامل لي الصِّحَّة (فَخَرَجْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَح (١)) بكسر الميم وسكون السِّين وفتح الطَّاء المهملتين، آخره حاء مهملة (قِبَلَ المَنَاصِع) بكسر القاف وفتح الموحَّدة، و (المناصع) بالصَّاد والعين المهملتين: موضعٌ خارج المدينة (مُتَبَرَّزُنَا) بفتح الرَّاء المشدَّدة وبالرَّفع، أي: وهو متبرَّزنا، أي: موضع قضاء حاجتنا، ولغير أبي ذرِّ: «متبرَّزِنا» بالجرِّ بدلًا من «المناصع» / (لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى ٢٨٩/٣٠ب لَيْل، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الكُنُفَ) بضمِّ الكاف والنُّون، جمع كنيف وهو السَّاتر/، والمراد به ٣٩٢/٤ هنا: المكان المتَّخذ لقضاء الحاجة (قَرِيبًا مِنْ بُيُوتِنَا، وَأَمْرُنَا أَمْرُ العَرَبِ الأُولِ) بضمّ الهمزة وتخفيف الواو وكسر اللَّام في الفرع وغيره نعتُ للعرب، وفي نسخة: «الأَوَّلُ» بفتح الهمزة وتشديد الواو وضمّ اللَّام، نعت للأمر. قال النَّوويُّ: وكلاهما صحيح، وقد ضبطه ابن الحاجب: بفتح الهمزة، وصرّح بمنع وصف الجمع بالضمّ، ثمَّ خرَّجه على تقدير ثبوته، على أنَّ «العرب» اسم جمع تحته جموع، فيصير مفردًا بهذا التَّقدير، قال: والرِّواية الأولى أشهر وأقعد. انتهى. أي: لم يتخلَّقوا بأخلاق أهل الحاضرة والعجم في التَّبرُّز (فِي البَرِّيَّةِ) بفتح الموحَّدة وتشديد الرَّاء والمثنَّاة التَّحتيَّة، خارج المدينة (أَوْ فِي التَّنَزُّهِ) بمثنَّاة فوقيَّة فنون ثمَّ

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): بضمّ اللام وسكون الطاء وبفتحها.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): واسمها: سلمي بنت أبي رُهم، وابنها مِسْطح -بكسر الميم- لقب له، وأصله: عود من أعواد الخِباء، واسمه عامر، وقيل: عوف. «دماميني».

زاي مشدَّدة. طلب النَّزاهة، والمراد البعد عن البيوت، والشَّكُّ من الرَّاوي (فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُ مِسْطَحِ) سلمي (بِنْتُ أَبِي رُهُمِ) حال كوننا (نَمْشِي) أي: ماشين، و ﴿رُهُم ﴾: بضمّ الرَّاء وسكون الهاء، واسمه: أنيس (فَعَثَرَتُ) بالعين المهملة والمثلَّثة والرَّاء المفتوحات، أي: أمُّ مسطح (في مِرْطِهَا) بكسر الميم، كساء من صوف أو خَزِّ أو كتَّان، قاله الخليل (فَقَالَتْ: تَعِسَ مِسْطَحٌ) بكسر العين المهملة وفتح الفوقيَّة قبلها، آخره سين مهملة، وقد تُفتَح العين، وبه قيَّد الجوهريُّ، أي: كُبَّ لوجهه، أو هلك، أو لزمه الشَّرُّ (فَقُلْتُ لَهَا: بِتْسَ مَا قُلْتِ، أَتَسُبِّينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا؟!) وعند الطَّبرانيِّ: أتسبِّين ابنك وهو من المهاجرين الأوَّلين؟ (فَقَالَتْ: يَا هَنْتَاهُ)(١) بفتح الهاء وسكون النُّون وقد تُفتَح، وبعد المثنَّاة الفوقيَّة ألفُّ ثمَّ هاء ساكنة(١) في الفرع كأصله، وقد تُضَمُّ (٣)، أي: يا هذه، نداءٌ للبعيد، فخاطبتُها خطاب البعيد لكونها نسبتُها للبَلَهِ وقلَّة المعرفة بمكايد النِّساء(٤) (أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا؟! فَأَخْبَرَتْنِي بِقَوْلِ(٥) الإِفْكِ) وللكُشْمِيهَنيّ: «أهل الإفك» (فَازْدَدْتُ مَرَضًا إِلَى) أي: مع، ولأبوي ذرِّ والوقت: «على» (مَرَضِي) قال في «الفتح»: وعند سعيد بن منصور من مرسل أبي صالح: فقالت: وما تدرين ما قال؟ قالت: لا والله، فأخبرتها بما خاض فيه النَّاس فأخذتُها الحمَّى، وعند الطَّبرانيِّ بإسنادٍ صحيح عن أيُّوب عن ابن أبي مُلَيكة عن عائشة قالت: لمَّا بلغني ما تكلُّموا به هممتُ (٦) أن آتي قليبًا ، فأطرح نفسي فيه (فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي دَخَلَ عَلَىَّ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشياعِ مَ فَسَلَّمَ فَقَالَ: كَيْفَ تِيكُمْ؟ فَقُلْتُ: ائذَنْ لِي) أن آتي (إِلَى أَبَوَيَّ، قَالَتْ: وَأَنَا حِينَئِذٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الخَبَرَ مِنْ قِبَلِهِمَا) بكسر القاف

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): قال الجوهريُّ: وتقول للمرأة: «هَنَةٌ» و«هَنْتٌ» بالتَّاء ساكنة النُّون، وتقول في النَّداء: «يا هَنُ؛ أقبِل» ولك أن تُدخِلَ فيه الهاء؛ لبيان الحركة، فتقول: «يا هَنَهْ» ولك أن تُشبِع الحركة فتتولَّد الألف، فتقول: «يا هناهُ؛ أقبِل» وهذه اللَّفظةُ تختصُّ بالنِّداء، ولك أن تقول: «يا هناهُ أقبِل» بهاء مضمومة، وحركة الهاء مُنكَرة، ولكن هكذا رواه الأخفش، وهذه الهاء عند أهل الكوفة للوقف، ألا ترى أنَّه شبَّهها بحرف الإعراب فضمًها؟ وقال أهل البصرة: هي بدلٌ مِنَ الواو؛ فلذلك جاز أن يضمَّها ويقول في الإضافة: «يا هنيَّ أقبل» وللمرأة: «يا هنيَّ أقبل»

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): للسَّكت. «همع».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): تشبيهًا بهاء الضمير، وقد تُكسَر أيضًا؛ لالتقاء الساكنين. «همع».

<sup>(</sup>٤) في (د): «النَّاس».

<sup>(</sup>٥) زيد في (ص): "أهل" ولا يصحُّ.

<sup>(</sup>٦) في (م): "فهممت".

وفِتح الموحَّدة، أي: من جهتهما (فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللهِ مِنْهِ شَامِيًّا ﴿) فِي ذَلْكَ (فَأَتَيْتُ أَبَوَيَّ، فَقُلْتُ لأُمِّي) أمِّ رومان(١)، زاد في «التَّفسير» [ح:٧٥٠] يا أمتاه (مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ؟) بفتح المثنَّاة التَّحتيَّة مِنْ «يتحدَّث» ولأبي ذرِّ/: «ما يتحدَّث النَّاس به» بتقديم «النَّاس» على الجارِّ والمجرور د٢٩٠/٣٠ (فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّةُ، هَوِّنِي عَلَى نَفْسِكِ الشَّأْنَ، فَوَاللهِ لَقَلَّمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ قَطُ وَضِيثَةٌ) بالرَّفع، صفة لـ «امرأة» ، أو بالنَّصب على الحال ، واللَّام في لـ «قلَّ» للتَّأكيد ، و «قلَّ» : فعلٌ ماض دخلت عليه «ما» للتَّأكيد، والوضيئة: بالضَّاد المعجمة والهمزة والمدِّ على وزن: عظيمة من الوضاءة، وهي الحسن والجمال، وكانت عائشة رائجً كذلك. ولمسلم من رواية ابن ماهان: «حظيَّة» من الحظوة، أي: وجيهة رفيعة المنزلة (عِنْدَ رَجُل يُحِبُّهَا وَلَهَا ضَرَائِرُ) جمع ضرَّة، وزوجات الرَّجل ضرائر؛ لأنَّ كلَّ واحدة يحصل لها الضّرر من الأخرى بالغيرة (إِلَّا أَكْثَرْنَ) أي: نساء ذلك الزَّمان (عَلَيْهَا) القول في عيبها ونقصها، فالاستثناء منقطع، أو بعض أتباع ضرائرها كحمنة بنت جحش أخت زينب أمّ المؤمنين، فالاستثناء متَّصل، والأوَّل هو الرَّاجح لأنَّ أمَّهات المؤمنين لم يعبنها(١٠). سلَّمنا أنَّه متَّصل، لكنَّ المراد بعضُ أتباع الضَّرائر، كقوله تعالى: ﴿ حَقَّ إِذَا أَسْتَيْنَسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ [يوسف: ١١٠] فأطلق الإياس على الرُّسل، والمراد: بعض أتباعهم، وأرادت أمُّها بذلك أن تهوِّن عليها بعض (٣) ما سمعت، فإنَّ الإنسان يتأسَّى بغيره فيما يقع له، وطيَّبت خاطرها بإشارتها بما يُشْعِر بأنَّها فائقة الجمال والحظوة عنده مِنْ الشَّمِيرِ عِلَمُ (فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللهِ!) تعجُّبًا من وقوع مثل ذلك في حقِّها مع براءتها المحقَّقة عندها، وقد نطق القرآن الكريم بما تلَّفظت به، فقال تعالى عند ذكر ذلك: ﴿ سُبَحَنَكَ مَنَا أَبُتَنُّ عَظِيمٌ ﴾ [النُّور: ١٦] (وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ/ بِهَذَا؟!) بالمضارع المفتوح الأوَّل، ٣٩٣/٤ ولأبى ذرِّ: «تحدَّث النَّاس<sup>(٤)</sup>» بالماضى، وفي رواية هشام بن عروة عند البخاريِّ [-:٧٥٧] فاستعبرت فبكيت، فسمع أبو بكر صوتى وهو فوق البيت يقرأ فقال لأمى: ما شأنها؟ قالت: بلغها الَّذي ذُكِرَ من شأنها، ففاضت عيناه، فقال: أقسمت عليك يا بنيَّة إلَّا رجعتِ إلى بيتك، فرجعت (قَالَتْ) أي: عائشة: (فَبِتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرْقَأُ لِي دَمْعٌ) بالقاف والهمزة، أي: لا ينقطع (وَلَا أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ) لأنَّ الهموم موجبة للسَّهر وسيلان الدُّموع. وفي «المغازي» [ح:٤١٤٣]

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): «أمُّ رومان»: واسمها زينب ابنة عامر بن عويمر.

<sup>(</sup>١) ف (د): «لم يغتبنها».

<sup>(</sup>٣) ابعض : سقط من (م).

<sup>(</sup>٤) ﴿ النَّاسِ ؛ سقط من (د).

عن مسروق عن أمِّ رومان: «قالت عائشة: سمعَ رسولُ الله مِنَاشِيرِ م ؟ قالت: نعم. قالت: وأبو بكر؟ قالت: نعم. فخرَّت مغشيًّا عليها، فما أفاقت إلَّا وعليها حمَّى بنافض(١)، فطرحتْ عليها ثيابها فغطَّتها» (ثُمَّ أَصْبَحْتُ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ صَنَالله عِنَالله عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) فِينَا إِن وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ(١) الوَحْيُ) حال كونه (يَسْتَشِيرُهُمَا) لعلمه بأهليَّتهما للمشورة (فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ) لم تقل: في فراقي، لكراهتها التَّصريح بإضافة الفراق إليها، و«الوحيُ» بالرَّفع في الفرع، أي: طال د٣٠٠/٣٠ لبث نزوله. وقال ابن العراقيِّ: ضبطناه بالنَّصب على أنَّه مفعول لقوله: «استلبث»/أي: استبطأ النَّبِيُّ سِنَاسْمِيهُ مُ الوحي، وكلام النَّوويِّ يدلُّ على الرَّفع (فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ) مِن شَعِيمُ (بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الوُدِّ لَهُمْ، فَقَالَ أُسَامَةُ): هم (أَهْلُكَ) العفائف اللَّاثقات بك، وعبَّر بالجمع إشارة إلى تعميم أمَّهات المؤمنين بالوصف المذكور، أو أراد تعظيم عائشة، وليس المراد أنَّه تبرًّأ من الإشارة، ووكل الأمر في ذلك إلى النَّبيِّ مِنْ الشَّعيُّم، وإنَّما أشار وبرَّأها. وجوَّز بعضهم النَّصب، أي: أمسك أهلَك، لكنَّ الأُولى الرَّفع، لرواية معمر حيث قال: «هم أهلك» (يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَا نَعْلَمُ وَاللهِ إِلَّا خَيْرًا) إنَّما حلف ليقوِّي عنده بَهِ الشِّه الرَّالمُ براءتَها ولا يشكُّ، وسقط لَفَظ «والله» لأبي ذرِّ (وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) شِيْ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَمْ يُضَيِّقِ اللهُ عَلَيْكَ) وللحَمُّويي والمُستملي(٣): «لم يُضَيَّق عليك» بحذف الفاعل للعلم به، وبناء الفعل للمفعول (وَالنَّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ) بصيغة التَّذكير للكلِّ على إرادة الجنس، وللواقديِّ: قال له(٤): قد أحلَّ الله لك وأطاب، طلِّقها وانكح غيرها، وإنَّما قال لما رأى عنده بَاللِّهَ اللَّه من القلق والغمِّ لأجل ذلك، وكان شديد الغَيرة صلوات الله وسلامه عليه، فرأى عليٌّ (٥) أنَّ بفراقها يسكن ما عنده بسببها إلى أن يتحقَّق براءتها، فيراجعها، فبذل النَّصيحة لإراحته، لا عداوة لعائشة. وقال في «بهجة النُّفوس» ممَّا قرأته فيه (٦): لم يجزم عليُّ بالإشارة بفراقها، لأنَّه عقَّب (٧) ذلك

<sup>(</sup>۱) في (ب): «نافض».

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): أي: لبث ولم ينزل. «كِرماني».

<sup>(</sup>٣) «والمُستملي»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٤) (قال له): مثبت من (ص).

<sup>(</sup>٥) "عليُّ": ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٦) «ممَّا قرأته فيه»: ليس في (م) و(ج)، وهو مثبت في هامش (ج) كحاشية.

<sup>(</sup>٧) في (ص): «أعقب».

بقوله: (وَسَل(١) الجَارِيَة) بريرة (تَصْدُقْكَ) بالجزم على الجزاء، ففوَّض عليُّ الأمر في ذلك إلى نظره بَلِيسِّاة الِتَلام، فكأنَّه قال: إن أردت تعجيل الرَّاحة ففارقها، وإن أردت خلاف ذلك، فابحث عن حقيقة الأمر إلى أن تطَّلع على براءتها؛ لأنَّه كان يتحقَّق أنَّ بريرة لا تخبره إلَّا بما علمتْه، وهي لم تعلم من عائشة إلَّا البراءة المحضة (فَدَعَا رَسُولُ اللهِ سِنَاسْمِيمُ بَريرَةَ) قال الزَّركشيُّ: قيل: إنَّ هذا وهم، فإنَّ بريرة إنَّما اشترتها عائشة، وأعتقتها قبل ذلك، ثمَّ قال: والمخلص من هذا الإشكال أنَّ تفسير الجارية ببريرة مدرَج في الحديث من بعض الرُّواة ظنًّا منه أنَّها هي(١). قال(٣) في «المصابيح»: وهذا -أي: الَّذي قاله الزَّركشيُّ- ضِيقُ عَطن، فإنَّه لم يرفع(١) الإشكال إلَّا بنسبة الوهم إلى الرَّاوي، قال: والمخلص عندي من الإشكال الرَّافع لتوهيم الرُّواة وغيرهم أن يكون إطلاق الجارية على بريرة وإن كانت معتَقَة إطلاقًا مجازيًّا باعتبار ما كانت عليه، فاندفع الإشكال ولله الحمد. انتهى. وهذا الَّذي قاله في «المصابيح»(٥) بناء(٦) على أسبقيَّة عتق بريرة، وفيه نظر؛ لأنَّ قصَّتها إنَّما كانت بعد فتح مكَّة؛ لأنَّها لمَّا خُيِّرت فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها(٧) في سكك المدينة، يبكى عليها، فقال رسول الله صِنَ الشياع للعبَّاس: «يا عبَّاس، ألا تعجب من حبِّ مغيث بريرة؟!» ففيه دلالة على أنَّ قصَّة/ بريرة كانت متأخِّرة في السَّنة د١٢٩١/٣٦ التَّاسعة أو العاشرة؛ لأنَّ العبَّاس إنَّما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطَّائف/، وكان ٣٩٤/٤ ذلك في أواخر (^) سنة ثمانٍ، ويؤيِّد ذلك قول ابن عبَّاس: إنَّه شاهد ذلك، وهو إنَّما قدم المدينة مع أبويه، وأيضًا فقول عائشة: «إن شاء مواليك أن أعدَّها لهم عدَّة واحدة» فيه إشارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر؛ لأنَّهم كانوا في أوَّل الأمر في غاية الضِّيق ثمَّ حصل لهم التَّوسع بعد الفتح، وقصَّة الإفك في المريسيع سنة ستِّ أو سنة أربع، وفي ذلك ردٌّ على من زعم أنَّ قصَّتها كانت

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): كذا في فرع "اليونينيَّة": "وسَل" من غير همزة.

<sup>(</sup>٢) (هي): سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) في (ص): «قالت».

<sup>(</sup>٤) في(د): «يدفع».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): جازُّ ومجرور متعلِّق بالصلة، والخبر مبتدأ محذوف تقديره: صحح.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): قوله: «بناء» حال من الضمير المستكنِّ في الخبر المقدَّر.

<sup>(</sup>٧) في (ص): «يتتبعها».

<sup>(</sup>٨) في (ص): "آخر".

متقدِّمة قبل قصَّة الإفك، وحمله على ذلك قوله هنا: فدعا رسول الله مِنَا شَعِيِّم بريرة. وأُجيبَ: باحتمال أنَّها كانت تخدم عائشة قبل شرائها، أو اشترتها وأخَّرت عتقها إلى بعد الفتح، أو دام حزن زوجها عليها مدَّة طويلة، أو كان حصل لها الفسخ وطلبت أن تردَّه بعقد جديد، أو كانت لعائشة ثمَّ باعتها، ثمَّ استعادتها بعد الكتابة (فَقَالَ) بَالِيطِلة الرِّيلَة ، هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا يَرِيبُكِ؟) بفتح أوَّله، يعني: من جنس ما قيل فيها، فأجابت على العموم، ونفت عنها كلَّ ما كان من النَّقائص من جنس ما أراد مِن الشرايم السؤال عليه وغيره (فَقَالَتْ بَريرَةُ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقّ إِنْ رَأَيْتُ) بكسر الهمزة، أي: ما رأيت (مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ) بهمزة مفتوحة فغين معجمة ساكنة فميم مكسورة فصاد مهملة أعيبه (عَلَيْهَا) في كلِّ أمورها، ولأبي ذرِّ عن المُستملي: «قطُّا» (أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنِ العَجِينِ) لأنَّ الحديث السِّنِّ يغلبه النَّوم ويكثر عليه (فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ) بدال مهملة ثمَّ جيم الشَّاة الَّتي تألف البيوت، ولا تخرج إلى المرعى، وفي رواية مِقْسَم مولى ابن عبَّاس عن عائشة عند الطَّبرانيِّ: ما رأيت منها شيئًا منذ كنت عندها إلَّا(١) أنِّي عجنت عجينًا لي، فقلت: احفظي هذه العجينة حتَّى أقتبس نارًا لأخبزها(٢)، فغفلت، فجاءت الشَّاة فأكلتْها، وهو تفسير المراد بقولها: «فتأتى الدَّاجن» وهذا موضع التَّرجمة، لأنَّه بَالِيسِّاء النَّاس سأل بريرة عن حال عائشة، وأجابت ببراءتها، واعتمد النَّبيُّ مِنَاسٌ مِياً مُعلى قولها حين خطب فاستعذر من ابن أُبيِّ، لكنْ قال القاضي عياض: وهذا ليس ببيِّن، إذ لم تكن شهادة، والمسألة المختلف فيها إنَّما هي في تعديلهنَّ للشُّهادة، فمنع من ذلك مالك والشَّافعي ومحمَّد بن الحسن، وأجازه أبو حنيفة في المرأتين والرَّجل لشهادتهما في المال، واحتجَّ الطَّحاويُّ لذلك بقول زينب في (٣) عائشة وقول عائشة في زينب، فعصمها الله بالورع، قال: ومن كانت بهذه الصِّفة جازت شهادتها، د٢٩١/٣٠ وتُعُقِّبَ: بأنَّ إمامه أبا حنيفة لا يجيز شهادة النِّساء إِلَّا في مواضع مخصوصة، فكيف يُطْلِق/ جواز تزكيتهنَّ ؟ (فَقَامَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ يَوْمِهِ) على المنبر خطيبًا (فَاسْتَعْذَرَ) بالذَّال المعجمة (مِنْ عَبْدِ اللهِ بْن أُبَى ابْن سَلُولَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صِنَاللهِ عِنَاللهِ عَنْ يَعْذِرُنِي) بفتح حرف المضارعة وكسر الذَّال المعجمة: من يقوم بعذري إن كافأته على قبيح فعله ولا يلومني(٤)؟ أو من ينصرني (مِنْ

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بخطّه: إلى.

<sup>(</sup>٦) في (ص): «الأخبز بها».

<sup>(</sup>٣) زيد في (ص): الحقُّا،

<sup>(</sup>٤) في غير (ب) و (س): «يلمني». وكذا في (ج)، وكتب على هامشها: كذا بخطُّه.

رَجُلِ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي ؟ فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلّا) زاد الطّبرانيُ (١٠) في روايته: «صالحًا» (مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذِ) وهو سيّد الأوس، وسقط لأبوي ذرِّ والوقت «ابن معاذ». واستُشكِل ذكر سعد بن معاذ هنا: بأنَّ حديث الإفك كان سنة ستّ في غزوة المريسيع كما ذكره ابن إسحاق، وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرَّمية التي رُمِيَها بالخندق. وأُجيبَ: بأنَّه اختُلِفَ في المريسيع، وقد حكى البخاريُّ عن موسى بن عقبة: أنَّها كانت سنة أربع، وكذلك الخندق، فتكون المريسيع قبلها، لأنَّ ابن إسحاق جزم بأنَّها كانت في شعبان وأنَّ الخندق كانت في شوَّال، فإن كانا في سنة استقام ذلك، لكنَّ الصَّحيح في النَّقل عن موسى بن عقبة: أنَّ المريسيع سنة خمس، فما في البخاريً عنه من أنَّها سنة أربع سَبْقُ قلم، والرَّاجح أنَّ الخندق أيضًا في سنة خمس خلافًا لابن إسحاق، فيصحُ الجواب.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا وَاللهِ) ولأبي ذَرِّ عن المُستملي: «والله أنا» (أَعْذِرُكَ مِنْهُ) بكسر الذَّال (إِنْ كَانَ مِنَ الأَوْسِ) قبيلتنا (ضَرَبْنَا عُنْقَهُ) وإنَّما قال ذلك لأنَّه كان سيِّدهم -كما مرَّ - فجزم بأنَّ حكمه فيهم نافذ/، ومن آذاه مِنَ الشَّرِيمُ وجب قتله (وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الخَزْرَجِ) «مِنْ الأُولى تبعيضيَّة، والثَّانية بيانيَّة، ولأبي ذرِّ: «من إخواننا الخزرج» بإسقاط(۱) البيانيَّة (أَمْرْتَنَا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرِكَ) وإنَّما قال ذلك، لما كان بينهم من قبل، فبقيْت فيهم بعض أَتَفَة أن يحكم بعضهم في بعض، فإذا أمرهم النَّبيُّ مِنَ الشَّرِيمُ بأمر (١٦) امتثلوا أمره (فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةً) شهد العقبة وكان أحد النَّقباء، ودعا له مِنَ الشَّرِيمُ ، فقال: «اللهمَّ اجعل صلواتِك ورحمتَك على آل سعد بن عبادة» رواه أبو داود (وَهُوَ سَيِّدُ الخَزْرَجِ) بعد أن فرغ سعد بن معاذ من مقالته (وَكَانَ سَعْد بن عبادة» رواه أبو داود (وَهُوَ سَيِّدُ الخَزْرَجِ) بعد أن فرغ سعد بن معاذ من مقالته (وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا) أي: كاملًا في الصَّلاح (وَلَكِنِ) لأبوي ذرِّ والوقت: «وكان» زاد (أَخْتَمَلَتُهُ(٤)) من مقالة سعد بن معاذ (الحَمِيَّةُ) أي: أغضبته (٥) (فَقَالَ) لابن معاذ: (كَذَبْتَ (١٠)) زاد

<sup>(</sup>١) في (د) و(م): "الطّبريُّ " وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>۲) زید فی (ب) و (س): «مِن».

<sup>(</sup>٣) «بأمر»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): «احْتَمَلَتْهُ» بالحاء المهملة للأكثر، ووقع في بعض النسخ: «اجتهلته» بالجيم والهاء، وصوَّبه الوقشِيُّ، وصوَّب القاضي عياض كليهما، يقال: اجتهل الرجل، إذا غضب. قاله يعقوب. «مصابيح».

<sup>(</sup>٥) في (د): «العصبيَّة».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): قوله: «كذبت» أي: إنَّ النبيَّ مِنْ الشِّريمُ لا يجعل حكمه إليك، كذا قاله الداوديُّ. «مصابيح».

في رواية أبى أسامة في «التَّفسير» إح: ٤٧٥٠] «أما والله لو كان من الأوس ما أحببت أن تضرب أعناقهم» (لَعَمْرُ اللهِ) بفتح العين، أي: وبقاء الله (لَا تَقْتُلُهُ) ولأبي ذرِّ عن المُستملى: «والله لا تقتله) قال في «الفتح»: وفسَّر قوله: «لا تقتلُه» بقوله: (وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ) لأنَّا نمنعك منه، د٣٠٢/٣٠ ولم يُردُ/ سعد بن عبادة الرِّضا بما نُقِل عن عبد الله بن أُبيٍّ، ولم تُردْ عائشة ﴿ إِنَّهُ أَنَّه ناضل(١) عن المنافقين، وأما قولها: «وكان قبل(١) ذلك رجلًا صالحًا» أي: لم يتقدَّم منه ما يتعلَّق بالوقوف مع أنفة الحميَّة، ولم تغمصه في دينه، لكن كان بين الحيَّين مشاحنة قبل الإسلام، ثمَّ زالت بالإسلام، وبقي بعضها بحكم الأنفّة، فتكلّم سعد بن عبادة بحكم الأنفة، ونفى أن يحكم فيهم سعد بن معاذ. وقد وقع في بعض الرِّوايات بيان السَّبب الحامل لسعد بن عبادة على مقالته هذه لابن معاذ. ففي رواية ابن إسحاق: فقال سعد بن عبادة: ما قلت هذه المقالة إلَّا أنَّك علمت أنَّه من الخزرج، وفي رواية يحيى بن عبد الرَّحمن (٣) بن حاطب عند الطَّبراني : فقال سعد بن عبادة: يا ابن معاذ، والله ما بك نصرة رسول الله صِنَ السَّمِيِّ م، ولكنَّها قد كانت بيننا ضغائن في الجاهليَّة وإحن (٤) لم تحلل لنا من صدوركم، فقال ابن معاذ: الله أعلم بما أردت. وقال في «بهجة النُّفوس»: إنَّما قال سعد بن عبادة لابن معاذ: «كذبت لا تقتله»، أي: لا تجد لقتله من سبيل لمبادرتنا قبلك لقتله، ولا تقدر على ذلك، أي: لو امتنعنا من النُّصرة فأنت لا تستطيع أن تأخذه من بين أيدينا لقوَّتنا. قال: وهذا في غاية النُّصرة إذ إنَّه يخبر أنَّه في غاية(٥) القوَّة والتَّمكين، بحيث لا يقدر له الأوس مع قوَّتهم وكثرتهم، ثمَّ هم مع ذلك تحت السَّمع والطَّاعة للنَّبيِّ مِنْ الشِّعِيام، فحملته الحميَّة مثل ما احتملت(٦) الأوَّل أو أكثر، فلم يستطع أن يرى غيره قام في نصرته مِنْ الشَّهِ يَامُ وهو قادر عليها، فقال لابن معاذ ما قال، وإنَّما قالت عائشة: «ولكن احتملته الحميَّة» لتبيِّن شدَّة نصرته في القضيَّة (٧) مع إخبارها بأنَّه صالح، لأنَّ الرَّجل

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «نَاضَلَ» يقال: ناضَلتُ عنه، أي: حاميت وجادلت، «مصباح».

<sup>(</sup>٢) في (ص): «بعد».

<sup>(</sup>٣) في (د): «ابن عبدالله»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٤) اوإحنا: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) (غاية): مثبت من (د).

<sup>(</sup>٦) (ب)و(س): (حملت).

<sup>(</sup>٧) في (د): ﴿الْعَصِبِيَّةِ﴾.

الصَّالح أبدًا يُعرَف منه السُّكون والنَّاموس، لكنَّه زال عنه ذلك من شدَّة ما توالى عليه من الصَّالح أبدًا يُعرَف منه السُّكون والنَّاموس، لكنَّه زال عنه ذلك من شدَّة ما توالى عليه من الحميَّة لنبيَّه مِنَا للْهُوالمَّامِد وهو محمل حسن، ينفي ما في ظاهر اللَّفظ ممَّا لا يخفى.

(فَقَامَ أُسَيْدُ(۱) بْنُ الحُضَيْرِ) بضم الهمزة من «أُسَيد» والحاء المهملة وفتح المعجمة من «الحُضَير» مصغَّرين، ولأبي ذرِّ: «ابن حُضَير» زاد في «التَّفسير» [ج:٢٠٥٠] وهو ابن عم سعد بن معاذ، أي: من رهطه (۱) (فَقَالَ) لابن عبادة: (كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ، وَاللهِ لَنَقْتُلُنَهُ) أي: ولو كان من الخزرج، إذا أمرنا رسول الله مِنَاشِيرٌ م بذلك، وليست لكم قدرة على منعنا، قابَلَ قوله لابن معاذ: «كذبت لا تقتله» بقوله: «كذبت لنقتلنّه» (فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ) قال له ذلك مبالغة في زجره عن القول الَّذي قاله، أي: إنَّك تصنع صنيع المنافقين، وفسَّره بقوله: (تُجَادِلُ عَنِ المُنَافِقِينَ) قال المازريُّ: لم يرد نفاق الكفر، وإنَّما أراد أن يظهر الودَّللأوس، ثمَّ ظهر منه في هذه القصَّة (۱٪) ضدَّ ده/١٩٦٠ طدر ذلك منهم لأجل قوَّة حال الحميَّة الَّتي غطَّت على قلوبهم حين سمعوا ما قال مِنَاشِيرٍ من فلم يتمالك أحد منهم إلَّا قام في نصرته؛ لأنَّ الحال إذا ورد على القلب ملكه، فلا يرى غير ما هو لسبيله، فلمَّا غلبهم حال الحميَّة لم يراعوا الألفاظ، فوقع منهم السِّباب/ والتَّشاجر لغيبتهم ٢٩٦٤ لشبَّة انترعاجهم في النُّصرة.

(فَثَارَ الحَيَّانِ الأَوْسُ وَالخَزْرَجُ) بِمثلَّتَة، والحيّان -بمهملة فتحتيَّة مشدَّدة - تثنية حيِّ، أي: نهض بعضهم إلى بعض من الغضب (حَتَّى هَمُّوا) زاد في «المغازي» [ح:١٤١] و «التَّفسير» [ح:٤٧٥] أن يقتتلوا (وَرَسُولُ اللهِ مِنَاسَّمِيُ مُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَنَزَلَ فَخَفَّضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا، وَسَكَتَ) بَيْلِيَّا اللهِ ا

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): وقوم أسيد بنو عبد الأشهل والسَّعدان، وأسيد مِن نقباء الأنصار.

<sup>(</sup>٢) قوله: «زاد في التفسير... من رهطه» جاء في (د) مسبقًا عند قوله: «مصغّرين».

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): «القضية».

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «المنافقين».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «الدَّمع».

والوقت(١): «وقد» (بَكَيْتُ لَيْلَتَيْن) بالتَّثنية، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ليلتي» بالإفراد (وَيَوْمًا) ولأبي الوقت عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ويومي» بكسر الميم وتخفيف الياء ونسبتُهما إلى نفسها لما وقع لها فيهما. وقال الحافظ ابن حجر: في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «ليلتين ويومًا»، أي: اللَّيلة الَّتي أخبرتْها فيها أمُّ مسطح الخبر، واليوم الَّذي خطب فيه بَالِيسًا وَالنَّاسِ والَّتِي تليه (حَتَّى أَظُنُّ (١) أَنَّ البُكَاءَ فَالِتَّ كَبِدِي. قَالَتْ: فَبَيْنَا هُمَا) أي: أبواها (جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي) جملة حالية (إِذِ اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ) لم تُسَمَّ (فَأَذِنْتُ لَهَا، فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي) تفجُّعًا لما نزل بعائشة وتحزُّنًا عليها (فَبَيْنَا) بغير ميم (نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللهِ سِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِن الل فلم يزالا حتَّى دخل عليَّ رسول الله صِنالله عِنالله عِنالله عِنالله عِنالله عِنالله عِنالله على العصر، ثمَّ دخل وقد اكتنفني أبواي عن يميني وشمالي (فَجَلَسَ) بَالِيسِّ السَّامِ (وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْم قِيلَ فِيَّ) بتشديد الياء، ولأبي ذرِّ: «يوم (٣)» بالتَّنوين، ولأبوي ذرِّ والوقت: «لي» (مَا قِيلَ قَبْلَهَا، وَقَدْ مَكُثَ شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيْهِ فِي شَأْنِي) أمري وحالي (شَيْءٌ) ليُعلم المتكلِّم من غيره، ولأبوي ذرِّ والوقت عن الكُشْمِيهَنِيِّ: ((بشيء)).

(قَالَتْ) عائشة: (فَتَشَهَّدَ) مِمَالِيَاهِ النِّهُ، وفي رواية هشام بن عروة [ح: ٢٥٥٧] (فحمد الله وأثنى عليه» (ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكِ كَذَا وَكَذَا) كناية عمَّا رُمِيَت به من الإفك (فَإِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً فَسَيُبَرِّئُكِ اللهُ) بوحى ينزله (وَإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ) زاد في رواية أبوي ذرِّ والوقت عن د٣/٣٥٢ الكُشْمِيهَنِيِّ (٤): «بذنب» أي: وقع منك/ على خلاف العادة (فَاسْتَغْفِري اللهُ، وَتُوبِي إِلَيْهِ) وفي رواية أبي أويس عند الطّبرانيِّ: «إنَّما أنتِ من بنات آدم، إن كنت أخطأت فتوبي» (فَإِنَّ العَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ) أي: منه إلى الله (تَابَ اللهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ مِنَ الشِّيرِ عم مَقَالَتَهُ قَلَصَ دَمْعِي) بفتح القاف واللَّام، آخره صاد مهملة، أي: انقطع، لأنَّ الحزن والغضب إذا أخذا حدَّهما فُقِدَ الدَّمع لفرط حرارة المصيبة (حَتَّى مَا أُحِسُ) بضمِّ الهمزة وكسر المهملة، أي: ما أجد

(١) عزاها في اليونينية إلى رواية أبي ذر فقط.

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): برفع «أظنُّ ) وعليها: «صح صح » في الفرع من فروع «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٣) ايوم»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) أبو الوقت لا يروي عن الكشميهني وإنما روايته عن الداودي عن الحمويي عن الفربري.

(مِنْهُ قَطْرَةً، وَقُلْتُ لاَبِي: أَجِبْ عَنِّي رَسُولَ اللهِ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ مِنَا قَالَ: وَاللهِ مَا أَفُولُ لِرَسُولِ اللهِ مِنَاشِهِ مِنَا مَعْدُمْ. قَالَتْ) عائشة (۱): (وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِ، لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ القُرْآنِ، لَوَ مَنَاشُهُ اللّهِ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ مِنَافِهِ مِنَاشِهِ مِنَافِهِ مِنَافِهِ مِنَافِهِ مِنَافِهِ مِنَافِهِ مِنَافِهِ مِنَافِهِ مِنَافِهِ مَنَافِهُ مَنَافِهُ وَاللهِ مِنَافُهُ مِنَافِهُ وَمَدَقَعُهُ مِنَا مَنْ مَنَافُهُ مِنَافُهُ وَمَدَقَوْنِي) ولأبي ذر: وَلَيْنِ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي بَرِيئَةٌ، وَاللهُ يَعْلَمُ إِنِّي لَبَرِيئَةٌ) بكسر «إنِي» (لِذَلِكَ، وَلَيْنِ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرٍ وَاللهُ يَعْلَمُ أَنِّي (لَا تُصَدِّقُونِي) ولأبي ذر: الله الله والمنافِق الله والمنافِق الله مِن الله مَن الله مِن الله مُن الله مِن الله مُن الله مِن على الله مِن على المُن مِن مَل مَا الله مِن الله مِن الله مِن الله مِن الله مِن الله مِن على الله مِن الله

(ثُمَّ تَحَوَّلْتُ عَلَى فِرَاشِي) زاد ابن جرير(٢) في روايته: «وولَّيت/ وجهي نحو الجدار» (وَأَنَا ٢٩٧/٤ أَرْجُو أَنْ يُبْرِّ تَنِي اللهُ، وَلَكِنْ) بتخفيف النُّون (وَاللهِ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُنْزِلَ) الله -بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه - وحُذِفَ الفاعل للعلم به (فِي شَأْنِي وَحْيًا) زاد في رواية يونس: «يتلى» (وَلأَنَا ثانيه وكسر ثالثه - وحُذِفَ الفاعل للعلم به (فِي شَأْنِي وَحْيًا) زاد في رواية يونس: «يتلى» (وَلأَنَا أَحْقَرُ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يُتَكَلَّم بِالقُرْآنِ فِي أَمْرِي) بضمٍ ياء «يُتَكَلَّم». وعند ابن إسحاق: «يُقْرَأُ في المساجد ويُصلَّى به» (وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللهِ صِنَ اللهِ عِن النَّوْمِ رُؤْيَا، يُبَرِّ ثُنِي اللهُ)

<sup>(</sup>١) قوله: «فقلت لأمي ... عائشة»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٢) زيد في (د): "منه".

<sup>(</sup>٣) العلى هذا الأمرا: سقط من (د) و(م).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): بكسر الحاءِ المهملة وتشديد الباءِ، ابن أبي جَبَلة، بفتح الجيم والموحَّدة. انتهى كما في «التقريب».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): وكلامُ الشَّيخ بهاء الدِّين السُّبكيِّ - في «شرح مختصر ابن الحاجب» - الأصليُّ يدلُّ على أنَّه بالفاء، وذلك أنَّه قال: إذا كان الكلامُ المحكيُّ بالفاء مثلًا، ولم يذكر الحاكي ما قبله؛ جاز له إثباتُ العاطف وحذفه، واستشهد للإثبات بأحاديثَ؛ منها قولُ عائشة: ما أجد لي ولكم مثلًا إلَّا كما قال العبد الصَّالح.

<sup>(</sup>٦) في (ص) و(م): «جريج» وليس بصحيح.

بها، ولأبوي ذرِّ والوقت: «تُبرِّئني» بالمثنَّاة الفوقيَّة وحَذْفِ الفاعل (فَوَاللهِ مَا رَامَ) أي: ما فارق مِنَ اللَّه عِدِيمُ (مَجْلِسَهُ، ١٠) وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ) أي: الَّذين كانوا إذ ذاك حضورًا (حَتَّى أُنْزِلَ د٣/٩٣/٣ عَلَيْهِ) زاده الله شرفًا لديه ، والأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: ((حتى أنزل عليه الوحي) (فَأَخَذَهُ) بَالِيمِّاة النَّاسُ (مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ البُرَحَاءِ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء ثمَّ مهملة ممدودًا، العَرَق من شدَّة ثِقَل الوحي (حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ) بتشديد الدَّال واللَّام للتَّأكيد، أي: ينزل ويقطر (مِنْهُ مِثْلُ الجُمَانِ) بكسر الميم وسكون المثلَّثة مرفوعًا، و«الجُمَان»: بضمِّ الجيم وتخفيف الميم، أي: مثل اللُّؤلؤ (مِنَ العَرَقِ فِي يَوْم شَاتٍ، فَلَمَّا سُرِّيَ) بضمِّ المهملة وتشديد الرَّاء المكسورة، أي: كُشِفَ (عَنْ رَسُولِ اللهِ مِنْ اللَّهُ عِيْرِهُمْ وَهُوَ يَضْحَكُ) سرورًا (فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا) بنصب «أَوَّلَ» (أَنْ قَالَ لِي: يَا عَائِشَةُ، احْمَدِي الله ) وعند التِّرمذيِّ: البشرى يا عائشة (١٠)، احمدي الله (فَقَدْ بَرَّ أَكِ الله )(١٠) أي: ممَّا نسبه أهل الإفك إليك بما أنزل من القرآن (فَقَالَتْ) ولأبي ذرِّ: «قالت» (لِي أُمِّي: قُومِي إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ اللَّهِ عِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل وأنعم عليَّ بما لم أكن(٤) أتوقُّعه من أن يتكلُّم الله فيَّ بقرآن يُتلى، وقالت ذلك إدلالًا عليهم وعتبًا، لكونهم شكُّوا في حالها مع علمهم بحسن طرائقها وجميل أحوالها، وارتفاعها عمَّا نُسِبَ إليها ممَّا لا حجَّة فيه ولا شبهة (فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُ وِبِٱلْإِفْكِ ﴾) بأبلغ ما يكون من الكذب (﴿عُصْبَةً مِّنكُرَ﴾ [النُّور: ١١]) جماعةٌ من العشرة إلى الأربعين، والمراد: عبدالله بن أبيٌّ، وزيد بن رفاعة، وحسَّان بن ثابت، ومسطح بن أثاثة، وحمنة بنت جحش، ومن ساعدهم (الآيَاتِ) في براءتها وتعظيم شأنها وتهويل الوعيد لمن تكلُّم فيها، والثَّناء على من ظنَّ فيها خيرًا.

<sup>(</sup>۱) في (د): «محلُّه».

<sup>(</sup>٢) زاد في (د) و(م) «يا عائشة» مكررة، وهي ليست مكررة في مصادر المصنف ولا الترمذي (٣١٨٠).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): فائدة: لا شكَّ أنَّه مِنْ الشَّرِيمُ كان عالمًا ببراءة عائشة بحيث قال: "والله ما أعلم على أهلي إلَّا خيرًا، ولقد ذكروا لي رجلًا...» إلى آخر ما تقدَّم، ولكنَّ تأخيره للإعلام بذلك -فيما يظهر - ليستعلم في تلك المدَّة مَن في قلبه مرضٌ من نفاق ونحوه بخوضهم فيه، ولتكون الحجَّة في دفعه من الربِّ سبحانه وتعالى، مع العلم بأنَّه لا ينطق عن الهوى، ولمَّا فهم عليِّ شَلِيهُ مقصد الشارع مِن الشَّرِيمُ مشى فيما يكون مُحرِّكًا للمنافقين؛ ليحذر شأنهم، ويعلم الثَّابت والمزلزل، انتهى. من "الأجوبة المرضية من الأحاديث النبويَّة» للسخاوي رَبُّكُ.

<sup>(</sup>٤) في (ل): «كنت» وفي هامشها: «بما لم كنت» كذا بخطّه، والأولى: لم أكُن لأنَّ «لم» لا تدخل على الفعل الماضي. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

(فَلَمَّا أَنْزُلَ اللهُ) بِمَرْجِلُ (هَذَا فِي بَرَاءَتِي) وطابت النُّفوس المؤمنة، وتاب إلى الله تعالى من كان تكلَّم من المؤمنين في ذلك، وأُقيم الحدُّ على من أُقيم عليه (فَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِيقُ بِرُجِ، كَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أُثَاثَةً) بكسر الميم وسكون المهملة، و«أُثاثة»: بضم الهمزة ومثلَّنتين بينهما ألف (لِقَرَابَتِهِ) أي: لأجل قرابته (مِنْهُ) وكان ابن خالة الصِّدِيق، وكان مسكينًا لا مال له: (وَاللهِ لا أُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْعًا) ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «بشيء» (أَبَدًا بَعْدَ مَا قَالَ لِعَائِشَةً) أي: عنها من الإفك (فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى) يعطف الصِّدِيق عليه: (﴿ وَلَا يَأْتِلُ ﴾) أي: لا يحلف (﴿ وَلَا يَأْتُلُ ﴾) أي: لا يحلف (﴿ وَلَا يَأْتُلُ وَلَا اللهُ لَيْنُ وَلَهُ وَلَهُ الصَّدِيقِ عليه وله : ﴿ فَلَوْرَتَهِمُ ﴾ أي: فإنَ ﴿ وَلَا اللهُ لَيْ مَنْ الطّول والإحسان والصَّدقة (﴿ وَالسَّعَةِ ﴾) في المال (إلَى قَوْلِهِ: ﴿ فَنُورُ رَحِيمُ ﴾ أي: فإنَّ اللهُ بَعْنَ اللهُ لِي عَلَيْهِ عَلَى مِنْ العَمل ، فكما تَغفر يُغفَر اللهُ لِي ، وكما تصفح يُصفَح عنك (فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) الشَّعَةِ أَنْ يُغْفِرَ اللهُ لِي ، فَرَجَعَ ) بتخفيف الجيم (إلَى مِسْطَحِ اللّهِ يَكُونُ يُخْوِي عَلَيْهِ) من النَّفقة، و «يُجري»: بضمٌ أوّله.

(وَكَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمُ يَسْأَلُ) ولأبي ذرِّ وأبي الوقت: «سأل» بلفظ الماضي (زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشِ) أَمَّ المؤمنين (عَنْ أَمْرِي، فَقَالَ: يَازَيْنَبُ، مَا عَلِمْتِ؟) على عائشة / (مَا رَأَيْتِ) منها؟ د١٩٤/٣٥ (فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحْمِي سَمْعِي) من أن أقول: سمعت ولم أسمع (وَبَصَرِي) من أن أقول: بصرت (۱) ولم أبصر (وَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا خَيْرًا. قَالَتْ) أي: عائشة: (وَهْيَ) أي: زينب (الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي) بضمِّ التَّاء وبالسِّين المهملة، أي: تضاهيني وتفاخرني بجمالها ومكانتها عند النَّبيِّ مِنَا شَعِيمُ مفاعلة من السُّموِّ وهو الارتفاع (۱) (فَعَصَمَهَا اللهُ) أي/: حفظها الله ٢٩٨/٤ ومنعها (بِالوَرَع) أي: بالمحافظة على دينها أن تقول بقول أهل الإفك.

(قَالَ) أبو الرَّبيع سليمان بن داود شيخ المؤلِّف: (وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) هو ابن سليمان المذكور (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً) بن الزُّبير (عَنْ) أبيه (عُرْوَةً، عَنْ عَائِشَةً) ﴿ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبيرِ مِثْلَهُ) أي: مثل حديث فُلَيح عن الزهري عن عروة. (قَالَ) أي: أبو الرَّبيع أيضًا: (وَحَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) المذكور (عَنْ رَبِيعَةً بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) شيخ مالك الإمام (وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاري (عَنِ القَاسِمِ بْنِ

<sup>(</sup>١) في (ب)و(س): «أبصرت»، وفي هامش (ج)و (ل): وبصُرت بالشيء -بالضمّ، والكسر - لغة، بَصَرًا بفتحتين: علمت.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: تنازعني الحُظوة.

مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصِّدِّيق (مِثْلَهُ(١)) والحاصل: أنَّ فُليحًا روى الحديث عن هؤلاء الأربعة.

لطيفة: قال الصَّلاح الصَّفديُّ: رأيت بخطِّ ابن خَلِّكانَ: أنَّ مسلمًا ناظر نصرانيًّا، فقال له النَّصرانيُ في خلال كلامه محتقنًا(۱) في خطابه بقبيح آثامه: يا مسلم، كيف كان وجه زوجة نبيًّكم عائشة في تخلُفها عن الرَّكب عند نبيًّكم معتذرة بضياع عقدها؟ فقال له المسلم: يا نصرانيُّ، كان وجهها كوجه بنت عمران لمَّا أتت بعيسى تحمله من غير زوج، فمهما اعتقدت في دينك من براءة مريم اعتقدنا مثله في ديننا من براءة زوج نبيّنا، فانقطع النَّصرانيُّ ولم يُحِرُّ(۱) جوابًا.

وقد أخرج المؤلِّف الحديث في «المغازي» [ح: ١٤١٤] و «التَّفسير» [ح: ١٥٠٠] و «الأيمان والنُّذور» [ح: ٦٦٦٢] و «التَّوحيد» [ح: ٧٥٠٠] و «الشَّهادات» [ح: ٢٦٣٧] أيضًا، ومسلم في «التَّوبة» والنَّسائيُ في «عِشرة النِّساء» و «التَّفسير» وبقيَّة ما فيه من المباحث والفوائد تأتى إن شاء الله تعالى، والله الموفِّق والمعين (٤٠).

#### ١٦ - باب: إِذَا زَكَّى رَجُلٌ رَجُلًا كَفَاهُ

وَقَالَ أَبُو جَمِيلَةَ: وَجَدْتُ مَنْبُوذًا، فَلَمَّا رَآنِي عُمَرُ قَالَ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا، كَأَنَّهُ يَتَهِمُنِي، قَالَ عَرِيفِي: إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ. قَالَ: كَذَاكَ، اذْهَبْ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا زَكَّى رَجُلٌ) واحد (رَجُلًا كَفَاهُ) فلا يحتاج إلى آخر معه، والَّذي ذهب إليه الشَّافعيَّة والمالكيَّة، وهو قول محمَّد بن الحسن اشتراط اثنين (وَقَالَ أَبُو جَمِيلَةَ) بفتح الجيم وكسر الميم، واسمه: سُنين (٥) -بضمِّ السِّين المهملة وفتح النُّون الأولى مصغَّرًا - فيما رواه البخاريُّ [ح:٤٣٠١] (وَجَدْتُ مَنْبُوذًا) بالذَّال المعجمة، أي: لقيطًا ولم يُسَمَّ (فَلَمَّا رَآنِي عُمَرُ) بن

<sup>(</sup>١) زيد في (د): ﴿أَي: مثل حديث فليح عن الزهريُّ عن عروة».

<sup>(</sup>٢) في (د): «مختفيًا»، و(م): «محتفيًا».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «لم يُحِر»: بضمّ حرف المضارعة، من «أحار يُحير»، قال في «المصباح»: أحار الرجل الجواب، بالألف: ردَّه، وما أحاره: ما ردَّه.

<sup>(</sup>٤) قوله: «وقد أخرج المؤلف... والمعين»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): قوله: «سُنَيْن» قال الكِرمانيُّ: وبالتحتيَّة المثقلة والمخفَّفة، قال في «الفتح»: ووهم من شدَّد التحتيَّة، كالداوديُّ، وقيل: إنَّها في رواية الأصيليُّ.

الخطّاب المخرّدة، بعدها همزة مضمومة فسين مهملة، جمع بؤس، وانتصب على أنّه خبر له الموحّدة وسكون الموحّدة، بعدها همزة مضمومة فسين مهملة، جمع بؤس، وانتصب على أنّه خبر له يكون محذوفة، أي: عسى الغُوير أن يكون أبؤسا، وهو مَثل مشهور يقال فيما (ا) ظاهره السّلامة ويخشى محذوفة، أي: عسى الغُوير أن يكون أبؤسا، وهو مَثل مشهور يقال فيما في غار فانهار عليهم فقتلهم، منه العطب، وأصله كما قال الأصمعين: أنّ ناسًا دخلوا يبيتون في غار فانهار عليهم فقتلهم، وقيل: أوّل من تكلّم به الزّباء -بفتح الزّاي وتشديد/الموحّدة ممدودًا- لما عدل قُصَيرٌ بالأحمال د٣٩٤/٦ عن الطّريق المألوفة، وأخذ على الغُوير (ا) أبؤسًا، أي: عساه أن يأتي بالبأس والشّر، وأراد عمر بالمُمّل : لعلّك زنيتَ بأمّه وادَّعيته لقيطًا، قاله ابن الأثير، وقد سقط قوله «قال: عسى الغُوير أبؤسًا» الغير الأصيليّ وأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهنيّ (ا) (كَأَنَّهُ يَتَهِمُنِي) أي: كأنَّ عمر يتّهم أبا جميلة. قال ابن بطّال: أن يكون ولده أتى به ليفرض له في بيت المال (قَالَ عَرِيفِي) القيّم بأمور القبيلة والجماعة من النّاس، يلي أمورهم، ويعرّف الأمير أحوالهم، واسمه: سنان فيما ذكره الشّيخ أبو حامد الإسفراييني في «تعليقه»: (إنّه رَجُلٌ صَالِحٌ، قَال) عمر لعريفه: (كذَاكَ) هو صالح مثل ما تقول؟ عامد الإسفراييني في بيت المال (ادْهَبُ) عن به، زاد مالك: «فهو حرّ ولك ولاؤه»، أي: تربيته وحضانته (وَعَلَيْنَا قال: نعم. فقال: (اذْهَبُ) به، زاد مالك: «فهو حرّ ولك ولاؤه»، أي: تربيته وحضانته (وَعَلَيْنَا نَعْم. فقال: (ادْهُ بُ به، زاد مالك: «فهو حرّ ولك ولاؤه»، أي: تربيته وحضانته (وَعَلَيْنَا فَقَلَهُ )أي: يبيت المال، بدليل رواية البيهقيّ: «ونفقته في بيت المال».

وهذا موضع التَّرجمة، فإنَّ عمر اكتفى بقول العريف على ما يفهمه قوله: «كذاك» ولذا قال: «اذهب وعلينا نفقته».

٢٦٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (وَيْلَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (وَيْلَكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنَقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنَقَ صَاحِبِكَ فَلَانَا وَاللهُ قَطَعْتَ عُنَقَ صَاحِبِكَ اللهُ عُلَانَا وَاللهُ حَسِيبُهُ، وَلا أَزَكِي عَلَى اللهِ أَحَدًا، أَحْسَبُهُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذرِّ والوقت: «حدَّثني» بالإفراد (ابْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللَّام، ولأبي ذرِّ: «حدَّثنا» (عَبْدُ الوَهَّابِ) بن عبد المجيد

<sup>(</sup>۱) في (د): «لمن».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): لعله: سقط من خطّه «قالت: عسى الغوير...» إلى آخره كما في «الدمامينيّ)، وعبارته: فلمّا قيل لها: رجع في الغور -والغَوْرُ: تهامة وما يلي اليمن - قالت: عسى الغوير أبؤُسًا. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

<sup>(</sup>٣) كذا قال رابش، والذي في اليونينية أنها ليست في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، ولا في رواية كريمة.

الثَّقَفيُ البصريُ قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَدَّاءُ) بالمهملة والمعجمة ممدودًا، ابن مهران البصريُ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي بكرة نُفَيع بن الحارث الثَّقفيُّ أنّه (قَالَ: أَنْنَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ) لم يُسَمَّيا، ويحتمل كما قال في «المقدمة» و«الفتح»: أن يُسَمَّى المُنْنِي بمحجن بن الأدرع، والمُثْنَى عليه بعبد الله ذي البجادين (۱)، كما سيأتي في «الأدب» [ح:١٦٢١] إن شاء الله تعالى (عِنْدَ النَّبِيِّ مِنَ الشَّعِيمُ فَقَالَ: وَيْلَكَ) نُصِبَ بعامل مقدَّر من غير لفظه (قَطَعْتَ النَّ عَنْقَ صَاحِبِكَ) مرَّتين، وهو / استعارة من قطع العنق الَّذي هو القتل الشتراكهما في الهلاك، قالها (مِرَارًا. ثُمَّ قَالَ) بَيُلِيَّهِ وَلِيَّمَ: (مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لا مَحَالَةً) بفتح الميم لا بدَّ (فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ) بكسر عين الفعل وفتحه، أي: أظنُّ (فُلانًا، وَاللهُ حَسِيبُهُ) أي: كافيه، فعيل بمعنى فاعل (وَلَا أُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَدًا) أي: لا أقطع له على عاقبته، ولا على ما في ضميره؛ لأنَّ ذلك مُنَيَّب عنَّا (أَحْسِبُهُ) أي: أظنُّه (كَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ) أي: يظنُه ما في ضميره؛ لأنَّ ذلك مُنَيَّب عنَّا (أَحْسِبُهُ)) أي: أظنُّه (كَذَا وَكَذَا إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ) أي: يظنُه ما في ضميره؛ لأنَّ ذلك مُنَيَّب عنَّا (أَحْسِبُهُ)) باطنه إلَّا الله تعالى.

ووجه المطابقة أنَّه سِنَاشِيمُ اعتبر تزكية الرَّجل إذا اقتصد، لأنَّه لم يعب عليه إِلَّا الإسراف والتَّغالي في المدح. وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الأدب» [ح:٦١٦٢]، ومسلمٌ في آخر الكتاب، وأبو داود وابن ماجه في «الأدب».

### ١٧ - بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْنَابِ فِي المَدْحِ، وَلْيَقُلْ مَا يَعْلَمُ

(بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الإِطْنَابِ) بكسر الهمزة، أي: المبالغة (فِي المَدْحِ، وَلْيَقُلْ) أي: المادح في الممدوح (مَا يَعْلَمُ) ولا يتجاوزه (٤٠).

٢٦٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ يُهُ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُ مِنَ اللهِ مَا لَا يُثْنِي عَلَى رَجُلٍ، وَيُطْرِيهِ فِي مَذْحِهِ فَقَالَ: «أَهْلَكْتُمْ - أَوْ قَطَعْتُمْ - ظَهْرَ الرَّجُل».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): البِجَاد؛ كالْكِتَاب»: كساء مخطَّط، ومنه عبد الله ذو البِجَادَين، دليل النَّبيِّ مِنْ الشعير عم. القاموس».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): بفتح السين، وحُكِي كسرها، قال الجوهريُّ: وهو شاذُّ؛ لأن ما كان ماضيه مكسورًا فمستقبله مفتوح كاعلِم يعلَم، إلَّا أربعة أحرف جاءت نوادر: حَسِب، ويَئِس، ونَعِم، وبَئِس. "منه».

<sup>(</sup>٣) في (د): «على ما في».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «يتجاوز».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بُنُ صَبَّاحٍ) بالصَّاد والحاء المهملتين، بينهما موحَّدة / مشدَّدة فألف، ده البرَّار أبو جعفر البغداديُ الثقة الحافظ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاء) بن مرَّة الخُلقانيُ (۱) البخيم الخاء المعجمة وسكون اللَّم بعدها قاف الكوفيُ الملقَّب بشَقُوصا بفتح الشَّين المعجمة وضمّ القاف المحققة وبالصَّاد المهملة قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» بالإفراد (بُريْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بضمّ الموحَّدة وفتح الرَّاء مصغَّرًا (عَنْ) جدِّه (أَبِي بُرْدَة) الحارث أو عامر، أو اسمُه كنيتُه (عَنْ) أبيه (أبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس ( اللهِي ) أنّه (قالَ: سَمِعَ النبَيْ بِنَاشِيهُ مِنَاشِيهُ وَجُلَا مِنْ فَيَالَ عَبْدِ مُوسَى) عبد الله بن قيس ( اللهِي ) أنّه (قالَ: سَمِعَ النبَيْ بِنَاشِيهُ مِنَاشِيهُ اللهِ يَعْفِي مِنْ المعارية الله السَّابِقان في الباب السَّابقان أو يُطرِيهِ) بغضم أوَّله من الإطراء، أي: يبالغ (في مَدْحِهِ) ولأبوي ذرَّ والوقت: «في المدح» (فَقَالَ) عَلِيسِّهُ اللهِ المُعْفِي اللهِ اللهُ عَبْلُ مِن الرَّاوي، ولم يأتِ بضمّ أوَّله من الإطراء، أي: يبالغ (في مَدْحِهِ) ولأبوي ذرَّ والوقت: «في المدح» (فَقَالَ) عَلِيسِّهُ اللهُ المُعْبُ مَ أَوْ) قال: (فَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ) خاف عليه العُجْب، والشَّكُ من الرَّاوي، ولم يأتِ المؤلِّف بما يدلُ لجزء التَّ جمة الأخير، ويحتمل أن يقال: إنَّ الَّذي يُطْنِب لا بدَّ أن يقول ما لا يعلم، أو أنَّ حديثي أبي بكرة وأبي موسى متَّحدان، وقد قال في حديث أبي بكرة: «إن كان يعلم ذلك منه»، ولا كراهة في مدح الرَّجِل الرَّجل في وجهه، إنَّما المكروه الإطناب.

## ١٨ - باب بُلُوغِ الصِّبْيَانِ وَشَهَادَتِهِمْ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا بَكَغَ ٱلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ٱلْحُلَّمَ فَلْيَسْتَنْذِنُوا ﴾ وَقَالَ مُغِيرَةُ: احْتَلَمْتُ وَأَنَا ابْنُ اثْنَتَى عَشْرَةَ سَنَةً. وَبُلُوغِ النِّسَاءِ فِي الحَيْضِ لِقَوْلِهِ بَرَزَيْلَ ﴿ وَٱلَّتِي بَهِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾. وَقَالَ الحَسنُ بْنُ صَالِحِ: أَذْرَكْتُ جَارَةً لَنَا جَدَّةً بِنْتَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ.

(بابُ) حدِّ (بُلُوغِ الصِّبْيَانِ، وَ) حكم (شَهَادَتِهِمْ) هل هي معتبرة أم لا؟ (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على المجرور السَّابق، ولأبي ذَرِّ: "مُنَّرِّبُلُ» بدل قوله: "تعالى»: (﴿ وَإِذَا بَكَنَعُ الْجَرِّ عَطفًا على المجرور السَّابق، ولأبي ذَرِّ: "مُنَّرِّبُلُ بلل قوله: "تعالى»: (﴿ وَإِذَا بَكَنَعُ الْخَلْمُ الْحُدُمُ اللَّمُ الْحُدُمُ الْمُدُمُ الْحُدُمُ الْحَدُمُ الْحَدِر اللهِ النور: ٥٩]) النور: ٥٩] على كل حال، يعني بالنِّسبة إلى أجانبهم، وإلى الأحوال الَّتي يكون الرَّجل مع أهله، وإن لم

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): إلى بيع خلقان الثياب. «لب».

<sup>(</sup>٢) في (ل): «ذي»، وفي هامشها: قوله: «وذي» كذا بخطّه، والأولى: وذو البجادين، بالواو، وقوله: «السابقين»، الأولى: السابقان، أو أنّه مفعول لفعل محذوف. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

<sup>(</sup>٣) «في الباب السابق»: ليس في (ص).

يكن في الأحوال الثَّلاث، قال الأوزاعيُّ عن يحيى بن أبي كثير: إذا كان الغلام رباعبًا فإنَّه يستأذن في العورات الثَّلاث على أبويه، فإذا بلغ الحلم فليستأذن على كلِّ حال. (وَقَالَ مُغِيرَةُ) ابن مقسم الضَّبِيُّ الفقيه الأعمى الكوفيُّ: (احْتَلَمْتُ وَأَنَا ابْنُ اثنتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً) وقد قالوا: إنَّ عمرو بن العاص لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله في السِّنِّ سوى اثنتي عشرة سنة. (وَبُلُوغِ النِّسَاءِ) بجرِّ «بلوغ» عطفًا على قوله: «بلوغِ الصِّبيان» فهو من التَّرجمة، والَّذي في الفرع الرَّفعُ مبتدأً، وخبره قوله: (في الحَيْضِ) ولأبوي ذرِّ والوقت: «إلى الحيض» (لِقَوْلِهِ بَمَزَينَ: ﴿ وَالَّتِي بَهِسْنَينَ وَوَلَهِ : (﴿ وَالوقت: «( مِن نِسَابٍ كُرُ \*)» (ا) إلى قوله: ( ﴿ وَالَّ يَضَغَنَ الْمَحِيفِ ﴾ [الطَّلاق: ٤] إلَى قَوْلِهِ) ولأبوي ذرِّ والوقت: «( مِن نِسَابٍ كُرُ \*)» (ا) إلى قوله: ( ﴿ وَأَن يَضَغَنَ عَلَى المَحول الحيض، وأمًا قبله وبعده، فبالأشهر، فدلَّ على أنَّ وجود الحيض ينقل الحكم، وقد أجمعوا على أنَّ الحيض بلوغٌ في حقً في النِّسَاء، قاله في «الفتح».

(وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ) الْهَمْدانيُّ الْكُوفِيُّ الْعابد، ممَّا وصله الدِّينوريُّ في «المجالسة» من «جارة» (بِنْتَ إِحْدَى/ وَعِشْرِينَ) ده/١٩٥٠ طريق يحيى بن آدم عنه: (أَذْرَكْتُ جَارَةً لَنَا جَدَّةً) نصبٌ بدلًا (٣) من «جارة» (بِنْتَ إِحْدَى/ وَعِشْرِينَ) زاد أبو ذرِّ في روايته عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «سنة» و «بنت» نصبٌ صفة لجدَّة، وزاد في «المجالسة»: «وأقلُ أوقات الحمل تسع سنين». انتهى. وقال الشَّافعيُّ: أعجل ما (٤) سمعت من النِّساء يحضن (وأقلُ أوقات الحمل تسع سنين، انتهى. وقال الشَّافعيُّ: أحدى وعشرين سنة (٥)، وإنَّها حاضت الستكمال تسع سنين، ووضعت بنتًا لاستكمال عشر، ووقع لبنتها مثل ذلك.

٢٦٦٤ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ بَيْنَ اللهِ بْنُ سُعِيدٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ بَيْنَ اللهِ مِنَاسُمِيمِ عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُحِرْنِي، ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي، قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): ﴿ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَالِهِكُمْ ﴾ [الطّلاق: ٤] إلى قوله: ﴿ أَن يَضَعْنَ ﴾ [الطّلاق: ٤] كذا في «اليونينيَّة» على هذه الصّفة بخطّه.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): قال: ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطّلاق: ٤]، وجهُ الاستدلال بالآية للتّرجمة تعليقُ الحكم أوّلَ السُّورة باللهِدّة بالأقراء على حصول الحيض، أمّا قبله وبعده -كما هنا - فبِالأشهر؛ بخطّه.

<sup>(</sup>٣) في (ص) و (م): «بدل».

<sup>(</sup>٤) في (م): المناك

<sup>(</sup>٥) السنة اليس في (ص)و(م).

عَبْدِ العَزِيزِ وَهُوَ خَلِيفَةً، فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدُّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَكَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ يَفْرِضُوا لِمَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا (بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، أبو قدامة السَّر خسيُّ، وجزم البيهقيُّ في «الخلافيَّات»: بأنَّه عبيد بن إسماعيل بالتَّصغير أيضًا من غير إضافة، وهو الهبَّاريُّ القرشيُّ الكوفيُّ أحد مشايخ البخاريِّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ عُمَرَ) عبد الله ( يَرْكُمُ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِن ال عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي) بضمِّ أوَّله من الإجازة. وقال الكِرمانيُّ: فلم يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدِّر لي رزقًا مثل أرزاق الأجناد، وكان مقتضى السِّياق أن يقول: عرضه فلم يجزه، بدل قوله: «فلم يجزني»، و(١)أن يقول: ثمَّ عرضه، بدل قوله: «عرضني» كالأولى، لكنَّه على طريق الالتفات أو التَّجريد، وقد وقع في رواية يحيى(١) القطَّان عن عبيد(٣) الله بن عمر في «المغازي» [ح:٤٠٩٧] فلم يجزه، ولمسلم عن ابن نُمير عن أبيه عن عبيد(٤) الله: عرضني رسول الله صِنَاسْمِيمِ م عن أُحُد في القتال فلم يجزني، وله أيضًا من رواية إدريس وغيره عن عبيد الله: فاستصغرني (ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الخَنْدَقِ) سنة خمس، وجنح المؤلِّف إلى قول موسى ابن عقبة: أنَّ الخندق في شوَّال سنة أربع، والمرجَّحُ قول ابن إسحاق وأكثر أهل السِّير: إنَّ الخندق سنة خمس، لما(٥) سيأتي إن شاء الله تعالى (وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ) زاد أبو الوقت وأبو ذرِّ عن الحَمُّويي: «سنةً» واستُشكِل هذا على قول ابن إسحاق؛ إذ مقتضاه أن يكون سنُّ ابن عمر في الخندق ستَّ عشرة سنة(٦). وأجاب البيهقيُّ: بأنَّه كان في أُحُد دخل في أربع عشرة سنة،

<sup>(</sup>۱) في (ب): «أو».

<sup>(</sup>١) زيد في (د): "بن" وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) في (ب): اعبدا وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) في (ب) و(س): «عبد» وكذا في الموضع اللاحق، وكلاهما صحيحً.

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «كما».

<sup>(</sup>٦) في (ج) و(ل): «ستَّة عشر» وفي هامشهما: قوله: «ستَّة عشر سنة» كذا بخطُّه، والأولى: ستَّ عشرة.

وفي الخندق تجاوزها، فألغى الكسر في الأولى، وجبره في الثانية (فَأَجَازَنِي) استدلَّ بذلك على أنَّ من استكمل خمس عشرة سنة قمرية تحديديَّة ابتداؤها من انفصال جميع الولد يكون بالغًا بالسِّنِّ، فتجري عليه أحكام البالغين وإن لم يحتلم، فيكلُّف بالعبادات وإقامة الحدود، ويستحقُّ سهم الغنيمة وغير ذلك من الأحكام، وقال المالكيَّة: ببلوغه ثمان عشرة سنة(١)، وبه د٣/٦٦٦ قال أبو حنيفة، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نُقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبَلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ [الانعام: ١٥٢]/ فسَّره ابن عبَّاس: بثمان عشرة(١) سنة والجارية بسبع(١) عشرة، لأنَّ نشوء الإناث وبلوغهنَّ أسرع، فنقص عن ذلك سنة. وقال أبو يوسف ومحمَّد: بخمس عشرة في الغلام والجارية، وهو رواية عن أبي حنيفة. قال ابن فرشتاه: وعليه الفتوى، لأنَّ العادة جارية على أنَّ البلوغ لا يتأخُّر عن هذه المدَّة. وأجاب بعض المالكية عن قصَّة ابن عمر: بأنَّها واقعةُ عين لا عموم لها(٤)، فيحتمل أن يكون صادف أنَّه كان عند ذلك السِّنِّ قد احتلم، فأجازه، وقال آخر: الإجازة المذكورة حكم منوط بإطاقة القتال والقدرة عليه، فإجازته بَهِ اللِّيسَان اللَّهُ اللّ الخمس عشرة؛ لأنَّه رآه مطيقًا للقتال في هذا السِّنِّ، ولمَّا عرضه وهو ابن أربع عشرة لم يره مطيقًا للقتال(°) فردَّه، قال: فليس فيه دليل على أنَّه رأى عدم البلوغ في الأوَّل ورآه في الثَّاني. انتهى. وهذا مردودٌ بما أخرجه أبو عَوانة وابن حبَّان في «صحيحيهما»، وعبد الرَّزاق من وجه آخر عن ابن جريج، أخبرني عبيد الله بن عمر عن(١) نافع بلفظ: عُرضْتُ على النبي مِنَالله بن عمر عن(١) يوم أُحُد وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني، ولم يرني بلغت، وعُرِضْتُ عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني ورآني بلغت. قال الحافظ ابن حجر: وهذه زيادة صحيحة لا مطعن(٧) فيها لجلالة ابن جريج، وتقدمِّه على غيره في حديث نافع، وقد صرَّح

<sup>(</sup>۱) «سنة»: مثبت من (م).

<sup>(</sup>٢) في (ج) و(ل): "بثمانية عشر" وفي هامشهما: "بثمانية عشر" كذا بخطّه، والأَولى: بثمان عشرة سنة، كما هو ظاه".

<sup>(</sup>٣) في غير (د): «سبع».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): من قاعدة: وقائع الأحوال إذا تطرَّق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال، وسقط بها الاستدلال.

<sup>(</sup>٥) قوله: «في هذا السن... للقتال»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٦) قوله: «عبيدالله بن عمر عن» مستدرك من مصادر التخريج.

<sup>(</sup>٧) في (ب): "يطعن".

بالتَّحديث فانتفى ما يخشى من تدليسه، وقد نصَّ ابن عمر بقوله: «ولم يرني بلغت» وابن عمر أعلم بما روى من غيره لا سيما في قصَّة تتعلَّق به.

(قَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر بالإسناد السَّابق: (فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهْوَ خَلِيفَةٌ، فَحَدَّثُتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ) الَّذي حدَّثه به ابن عمر (فَقَالَ: إِنَّ هَذَا) السِّنَّ وهو خمس عشرة (١) سنة (لَحَدُّ بَيْنَ/الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَكَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ يَفْرِضُوا) أي: يقدّروا (لِمَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةً) ٤٠١/٤ سنةً رزقًا في ديوان الجند.

وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في «الحدود».

٢٦٦٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ بِيْلِهُ بِهِ النَّبِيِّ مِنَاسْطِيمُ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِاللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: (حدَّثَني) بالإفراد (صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ) بضمِّ السِّين المهملة وفتح اللَّام، المدنيُّ (الله ولأبي ذرِّ: (حدَّثني) بالإفراد (صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ) بضمِّ السِّين المهملة المخفَّفة، أبي محمَّد الهلاليِّ الزُّهريُّ مولاهم (عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَارٍ) بالمثنَّاة التَّحتيَّة والمهملة المخفَّفة، أبي محمَّد الهلاليِّ المدنيِّ مولى ميمونة (عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ بِيُلَاثُ بِهِ النَّبِيَّ مِنَالله عِنْ الله عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ بِيلَاثُهُ بِهِ النَّبِيَّ مِنَالله عِنْ الله عَلْ الله عَنْ الله عنه الإشارة إلى أنَّ البلوغ يحصل بالإنزال، فيُستفاد مقصود التَّرجمة بالقياس على سائر الأحكام من جهة تعلُّق الوجوب بالاحتلام.

وقد تقدَّم هذا الحديث مع شرحه في «كتاب الجمعة» [ح: ٨٥٨].

# ١٩ - بابُ سُؤَالِ الحَاكِمِ المُدَّعِي: هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ ؟ قَبْلَ اليَمِينِ

(بابُ سُؤَالِ الحَاكِمِ المُدَّعِي) بكسر العين وسكون التَّحتيَّة، وفي «اليونينيَّة» بفتحها (٢٠/٠ د٢٩٦/٣٠) (هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟) تشهد بما تدَّعي (قَبْلَ) عرض (اليَمِينِ) على المدّعي عليه؟ والمدَّعي هو من يخالف قوله الظَّاهر، والمدَّعي عليه من يوافقه، ولذلك جُعِلَت البيَّنة على المدَّعي، لأنَّها

<sup>(</sup>١) في (ج) و(ل): «خمسة عشر» وفي هامشهما: كذا بخطُّه، والأُولي: خمس عشرة سنة، كما لا يخفي.

<sup>(</sup>٢) في (ب): «المدينيُ» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٣) قوله: «وفي «اليونينيّة» بفتحها»: سقط من (م).

أقوى من اليمين التي جُعِلت على المنكِر لينجبر ضعف جانب المدَّعي بقوة حجَّته، وضعف حجَّة المنكِر بقوَّة جانبه، وقيل: المدَّعي مَنْ لو سكت خُلِّيَ ولم يُطالَب بشيء، والمدَّعي عليه من لا يُخَلِّى ولا يكفيه السُّكوت، فإذا طالب زيد عَمْرًا بحقٌّ فأنكر فزيدٌ يخالف قوله الظَّاهر من براءة عمرو، ولو سكت تُرك، وعمرو يوافق قوله الظَّاهر ولو سكت لم يُتْرَك فهو مدَّعي عليه، وزيدٌ مدَّع على القولين، ولا يختلف موجبهما غالبًا، وقد يختلف مثل أن يقول الزُّوج وقد أسلم هو وزوجته قبل الوطء: أسلمنا معًا، فالنِّكاح باق، وقالت: بل أسلمنا مرتَّبًا، فالنِّكاح مرتفع، فالزُّوج على الأصحِّ مدَّع، لأنَّ وقوع الإسلامَين معًا خلاف الظَّاهر(١)، وهي مدَّعًى عليها، وعلى الثَّاني هي مدَّعية، لأنَّها لو سكتت تُرِكَت، وهو مدَّعًى عليه، لأنَّه لا يُترك لو سكت (١) لزعمها انفساخ النِّكاح، فعلى الأوَّل تحلف الزَّوجة ويرتفع النِّكاح، وعلى الثَّاني يحلف الزُّوج ويستمرُّ النِّكاح، ولو قال لها: أسلمتِ قبلي فلا نكاح بيننا ولا مهر لك. وقالت: بل أسلمنا معًا، صُدِّقَ في الفرقة بلا يمين وفي المهر بيمينه على الأصحِّ، لأنَّ الظَّاهر معه، وصُدِّقَت بيمينها على الثَّاني لأنَّها لا تُترَك بالسُّكوت، لأنَّ الزَّوج يزعم سقوط المهر، فإذا سكتت ولا بيِّنة جُعِلَت ناكلة، وحلف هو وسقط المهر، والأمين في دعوى الردِّ مدَّع، لأنَّه يزعم الردَّ الَّذي هو خلاف الظَّاهر، لكنَّه يُصَدَّق بيمينه؛ لأنَّه أثبت يده لغرض المالك وقد ائتمنه، فلا يحسن تكليفه بيّنة (٣) الردِّ، وأمَّا على القول الثَّاني، فهو مدَّعًى عليه؛ لأنَّ المالك هو الَّذي لو سكت تُرك، وفي التَّحالف: كلُّ من الخصمين مدَّعِ ومدَّعًى عليه لاستوائهما.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: خلاف الأصحّ المعبّر عنه الجلالُ المحلِّيُّ في «شرح المنهاج» بمُقابله الأظهر،

<sup>(</sup>٦) في (م): «بل لو سكتت».

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): "ببيّنة".

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدً) قال في «مقدمة الفتح»: جزم ابن السَّكن بأنَّه «محمَّد بن سلام» ونسبه الأُصيليُّ في بعضها كذلك، وقد صرَّح البخاريُّ بالرِّواية عن محمَّد بن سلام عن أبي معاوية في «النِّكاح» [ح:٥٢٠٦] وغيره [ح:٧٣٧٦] قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً) محمَّد بن خازم -بمعجمتين-الضَّرير الكوفيُّ (عَن الأَعْمَش) سليمان بن مهران (عَنْ شَقِيقِ) أبي وائل (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعود ( يَرُكُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ مِنْ ال للملابسة بينهما، والمراد ما شابه(١) أن يكون محلوفًا عليه، وإلَّا فهو قبل اليمين ليس محلوفًا عليه، فيكون من مجاز الاستعارة (وَهْوَ فِيهَا فَاجِرٌ) كاذب، والواو للحال (لِيَقْتَطِعَ بِهَا) باليمين (مَالَ امْرِئِ مُسْلِم) أو ذمِّيِّ أو معاهَد، بأن يأخذه بغير حقٍّ، بل بمجرَّد يمينه المحكوم بها في ظاهر(١) الشَّرع، والتقييد بالمسلم جرى على الغالب، وفي «مسلم» من حديث إياس بن ثعلبة الحارثيِّ: «من اقتطع حقَّ امرئ مسلم بيمينه حرَّم الله عليه الجنَّة وأوجب له النَّار» قالوا: وإن كان شيئًا/ ٢٩٧/٣٥ يسيرًا؟ قال: «وإن كان قضيبًا من أراكٍ»، ففيه: أنَّه لا فرق بين المال وغيره (لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ) اسم فاعل من غَضِبَ، يقال: رجل غضبان وامرأة غضبي، والغضب من المخلوقين شيء يداخل قلوبهم، وأمَّا غضب الخالق تعالى فهو/إنكاره على من عصاه وسخطه عليه ومعاقبته له، ٤٠٢/٤ قاله في «النِّهاية». والحاصل: أنَّ الصِّفات الَّتي لا يليق وصفه تعالى بها على الحقيقة تُؤوَّل (٣) بما يليق به تعالى، فتُحمَل على آثارها ولوازمها، كحمل الغضب على العذاب، والرَّحمة على الإحسان، فيكون ذلك من صفات الأفعال، أو يُحمَل عن أنَّ المراد بالغضب مثلًا إرادة الانتقام، وبالرَّحمة إرادة الإنعام والإفضال، فيكون من صفات الدَّات.

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «شأنه».

<sup>(</sup>١) في (د): «على»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

<sup>(</sup>٣) في (ج) و(ل): "فتؤوّل"، وفي هامشهما: قوله: "فتُؤوّل بما..." إلى آخره: الفاء في خبر "إنَّ" قال الأشمونيُ: إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن "إنَّ" أو "أنَّ" أو "لكنَّ" بإجماع المحقِّقين، وإن كان الناسخ "إنَّ" أو "أنَّ" أو "لكنَّ" جاز بقاء الفاء، نصَّ على ذلك - في "إنَّ" و "أن" سيبويه وهو الصحيح الذي ورد نصُّ القرآن المجيد به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْرَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱلسَّقَتَمُواْ فَلَا خُوْفُ عَلَى الاحماد: ١٣]، ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمَّ كُفَّارٌ فَلَن يُقبَكلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلَ الْ ٱلأَرْضِ ذَهبًا ﴾ [آل عمران: ١٩]. انتهى المراد منه فراجعه.

(قَالَ) أي: ابن مسعود: (فَقَالَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ) الكنديُ: (فِيَّ وَاللهِ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ بَيْنِي) (اللهُوي الوقت وذرَّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَيِّ: «كان ذلك بيني» (وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ) اسمه: الجَفْشَيْش -بجيم مفتوحة ففاء ساكنة فشينين معجمتين، بينهما تحتيَّة ساكنة - وسقط لأبي ذرِّ «من اليهود» (أَرْضٌ) زاد مسلم: «باليمن» (فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ بِنَاشِيرِم، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ مِنَاشِيرِم، أَلكَ بَيَّنَةٌ ؟) تشهد لك باستحقاقك ما ادّعيته (قَالَ) الأشعث: (فُلتُ: لَا) بينة لي (قَالَ: فَقَالَ) بَيلِسِّاءُ إلى اللهِ ويِّ اللهُ ويَاللهِ ويَّ المُستملي: «قال: اللهُ عَنَاللهُ ويَاللهُ ويَاللهُ ويَا اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ ويَاللهُ ويَا اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ الله

فإن قلت: كيف يطابق نزول هذه الآية قوله: «إذًا يحلف ويذهب بمالي؟». أُجيبَ: باحتمال كأنَّه قيل للأشعث: ليس لك عليه إِلَّا الحلف، فإن كذب فعليه وباله، وفيه دليل على أنَّ الكافر يحلف في الخصومات كما يحلف المسلم.

وهذا الحديث سبق في «الخصومات» [ح: ٢٤١٦].

#### ٢٠ - بابّ : اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الأَمْوَالِ وَالحُدُودِ

وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّمِيرُ عُم: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ».

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ) دون المدَّعي (في الأَمْوَالِ وَالحُدُودِ) وقال الكوفيُّون: تختصُ اليمين بالمدَّعى عليه في الأموال دون الحدود (وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاسَمِيمُ ) فيما وصله قريبًا [ح: ٢٦٧٠] (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) برفع «شاهداك» خبرُ مبتدأ محذوف، أي: المثبِت

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): قد شرح الحافظُ هذا الحديثَ شرحًا وافيًا في «الأيمان والنَّذور»، وقال: بيَّن شعبةُ في روايته أنَّ الَّذي حدَّثه بما حدَّثهم به ابنُ مسعود هو أبو وائل الرَّاوي، ولفظه في «الإشخاص» قال: فلقيَني الأشعث فقال: ما حدَّثكُم عبدُ الله؟ قلت: كذا وكذا.

<sup>(</sup>٢) في (د): «مالي».

لدعواك، أو الحجَّة لك شاهداك، أو مبتدأً خبرُه محذوفٌ، أي: شاهداك هو المطلوب(١) في دعواك، أو شاهداك هما المثبِتان لدعواك/، و(١) «يمينه» عطف عليه.

٢٦٦٧م - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ، كَلَّمَنِي أَبُو الزِّنَادِ فِي شَهَادَةِ الشَّاهِدِ وَيَمِينِ المُدَّعِي، فَقُلْتُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِمِن يَجَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ المُدَّعِي، فَقُلْتُ: قِالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِمِن يَجَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمْ وَيَعَلِي فَي مَنْ اللهُ مُنَا اللهُ مَا اللهُ وَيَعِينِ المُدَّعِي فَمَا يَحْتَاجُ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى، مَا كَانَ يَصْنَعُ بِذِكْرِ هَذِهِ الأُخْرَى؟

(قَالَ قُتَيْبَةُ) أَي: ابن سعيد، وفي بعض النُسخ -كما نُقِلَ عن الشَّيخ قطب الدِّين الحلبيّ -: «حَدَّثنا قُتَيبة» قال: (حَدَّثنا سُفْيَانُ) هو ابن عُيينة (عَنِ ابْنِ شُبْرُمَة) بضمّ المعجمة والرَّاء، بينهما مو حَدة ساكنة هو عبدالله بن شُبرُمة بن الطُّفيل بن حسَّان الضَّبيُّ قاضي الكوفة، المتوقَّ سنة أربع وأربعين ومئة، آنَّه قال: (كَلَّمَنِي أَبُو الزَّنَادِ) عبدالله بن ذكوان قاضي المدينة (في) القول بجواز (شَهَادَةِ الشَّاهِدِ وَيَمِينِ المُدَّعِي) وكان مذهب أبي الزِّناد القضاء بذلك كأهل بلده؛ لأنَّه يَالنِّسَةُ السَّه فضى بشاهد ويمين. رواه مسلم من حديث ابن عبَّاس، وأصحاب "السُّنن» من حديث أبي هريرة، والتِّرمذيُ وابن ماجه، وصحَّحه ابن خُزيمة وأبو عَوانة من حديث من حديث أبي هريرة، والتِّرمذيُ وابن ماجه، وصحَّحه ابن خُزيمة وأبو عَوانة من حديث قال ابن شُبرُمة: (فَقُلْتُ) أي: لأبي الرِّناد محتجًا عليه: (قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَاسْتَقْهِدُوا﴾) على حقكم (﴿شَهِيدَيْنِ مِن تِجَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونا رَجُلُيْنِ فَرَجُلُّ وَآمَراَ مَانِيمِينَ رَصَوَن مِن الشُّهَدَةِ ﴾) العدول حقكم (﴿شَهِيدِينُ مِن رَبِعَالِكُمُ فَإِن لَمْ يَكُونا رَجُلُيْنِ فَرَجُلُّ وَآمَراَ مَانِمِينِ المُدَّعِي) وجواب الشَّرط: (فَلَا تَنِيلَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) و (ما) نافية في قوله: "فما يَحتاج» واستفهاميَّة في قوله: يَختاجُ أَن تُذَكِّر إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) و (ما) نافية في قوله: "فما يَحتاج» واستفهاميَّة في قوله: (مَا كَانَ يَصْنَعُ بِذِكْرٍ) بموحَدة ومعجمة مكسورتين وسكون الكاف، وفي نسخة: (تَذَكُرُ» بفوقيَّة (معجمة مفتوحتين وضمَّ الكاف مشدَّدة (هَذِهِ الأُخْرَى؟) وفي نسخة: (تَذُكُر) بضمً الفوقيَّة

<sup>(</sup>۱) في (ب) و(س): «هما المطلوبان»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «هو المطلوب» كذا بخطّه، وكان مُقتضى الظاهر أن يقول: هما المطلوبان، وعلى ما ذكره فَيُقَدَّر: وجود شاهدين هو المطلوب، ثم حُذِفَ لفظ «وجود»، وأُقِيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، يُتَأمَّل.

<sup>(</sup>۱) في غير (ب) و (د): «أو».

وسكون المعجمة وكسر الكاف، والمعنى: إذا جاز أن يُكتفَى بالشَّاهد واليمين فلا احتياج إلى تذكير إحداهما الأخرى/إذ اليمين تقوم مقامهما، فما فائدة ذكر التَّذكير في القرآن؟ وأُجيبَ: بأنَّه لا يلزم من التَّنصيص على الشَّيء نفيه عمَّا عداه، وغاية ما في ذلك عدم التَّعرُض له لا التَّعرُض لعدمه، والحديث قد تضمَّن زيادة مستقلَّة على ما في القرآن بحكم مستقلِّ، وقد أجاب إمامنا الشَّافعيُّ عن الآية كما في «المعرفة»: بأنَّ اليمين مع الشَّاهد لا تخالف(۱) من ظاهر القرآن شيئًا؛ لأنَّا نحكم بشاهدين وشاهد وامرأتين ولا يمين، فإذا كان شاهد، حكمنا بشاهد ويمين بالسُّنة، وليس هذا ممَّا يخالف ظاهر القرآن؛ لأنَّه لم يحرم أن يجوز أقلَّ مما نصَّ عليه في كتابه، ورسول الله سِخَلُ أعلم بمعنى ما (۱) أراد الله عَرَّرُك، وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما أتانا به، وننتهيّ عمَّا نهانا عنه، ونسأل الله العصمة والتَّوفيق. انتهى.

٢٦٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً قَالَ: كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ أَنَّ النَّبِيَ مِنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. النَّبِيَ مِنْ اللهُ عَضَى بِاليَمِينِ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَين قال/: (حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ) بن عبدالله بن جميل (٣) الجمحيُّ القرشيُّ المكِّيُّ، المتوفَّ سنة تسع وستين ومئة (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَة (٤)) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي مُلَيكة -بضمِّ الميم وفتح اللَّام مصغَّرًا - أنَّه (قَالَ: كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِنُ مُنْ اللهِ عن قصَّة المرأتين اللَّتين ادَّعت إحداهما على الأخرى عَبَّاسٍ بِنُ مُنْ (٥) أي: بعد أن كتبتُ إليه أسأله عن قصَّة المرأتين اللَّتين ادَّعت إحداهما على الأخرى أنَّها جرحتها، كما في تفسير «سورة آل عمران» [ح:١٥٥٤] وزاد أبو ذرِّ: (إليَّ) (أنَّ النَّبيَّ مِنَاسِمِيرًا فَضَى بِاليَمِينِ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ) وعند البيهقيِّ من طريق عبدالله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مُلَيكة بلفظ: كنت قاضيًا لابن الزُّبير على الطَّائف، وذكر قصَّة

<sup>(</sup>١) في (ص): ﴿يخالفُ،

<sup>(</sup>۲) في (ب) و (س): «بما».

<sup>(</sup>٣) في (ص) و(م) و(ل): «حميد»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن حميد الجمحيُّ» كذا بخطَّه -بحاء مهملة في أوَّله، ودال مهملة في آخره- والذي في «التقريب» كـ «التهذيب»: «جميل» بجيم ولام. أي: مُكَبَّرًا.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): واسم أبي مليكة زهيرُ بن عبد الله بن جُدْعَان. أي: بجيم مضمومة، ودال وعين مهملتين. «تقريب».

<sup>(</sup>٥) زيد في (ص) و(م): ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﴾، وسيأتي.

المرأتين، فكتبتُ إلى ابن عبّاس، فكتب إليّ: أنَّ رسول الله مِنَاسْهِ مِنَاسْهِ مِنَاسْهِ اللهِ يُعطى النّاس بدعواهم لادَّعى رجالٌ أموال قوم ودماءهم، ولكنَّ البيّنة على المدَّعي، واليمين على من أنكر"، وإسناده حسنٌ، وإنَّما كانت البيّنة على المدَّعي؛ لأنَّ حجَّته قويَّةٌ، لانتفاء التُّهمة، وجانبه ضعيفٌ، لأنَّه خلاف الظَّاهر فكُلُفَ الحجَّة القويَّة وهي البيّنة، ليقوى بها ضعفه، وعكسه المدَّعى عليه، فاكتفى بالحجَّة الضَّعيفة وهي اليمين. نعم، قد يجعل اليمين في جانب المدَّعي في مواضع مستثناة لدليل، كأيمان القسامة لحديث الصَّحيحين المخصِّص لحديث الباب [ح: ١٨٩٨]، وفي «البيهقيّ» عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه: أنَّ رسول الله مِنَاسُهِ مِنَّ قال: «البيّنة على من اذّي والجمهور: أنَّ اليمين متوجِّهة على المدّعي عليه، سواء كان بينه وبين دلالة لمذهب الشَّافعيِّ والجمهور: أنَّ اليمين متوجِّهة على المدّعي عليه، سواء كان بينه وبين المدّعي اختلاط أم لا. وقال مالك وأصحابه: إنَّ اليمين لا تتوجَّه إلَّا على من بينه وبينه خلطة، لئلًا يبتذلَ السُّفهاءُ أهلَ الفضل بتحليفهم مرارًا في اليوم الواحد، فاشتُرِطَت الخلطة لهم ("الهذه المفسدة.

وهذا الحديث قد سبق في «الرَّهن» [ح: ٢٥١٤] ويأتي إن شاء الله تعالى في «تفسير سورة آل عمران» [ح: ٢٥٥٢].

بابٌ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين من غير ترجمةٍ ، وهو ساقطٌ عند أبوي ذرِّ والوقت.

قَالَ عَبْدُ اللهِ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، ثُمَّ أَنْوَلَ اللهُ بَرَهُ بَلَ مَنْ عَبْدُ اللهِ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، ثُمَّ أَنْوَلَ اللهُ بَرَهُ بَنَ قَيْسٍ خَرَجَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿ إِنَّ ٱلّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللهِ وَأَيْمَنِهِم ﴾ إِلَى ﴿ عَذَابُ أَلِيمُ ﴾. \* ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثُ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُنُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا قَالَ. فَقَالَ: صَدَقَ، لَفِيَ أُنْوِلَتْ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي شَيْء، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسُّهِ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُ بِهَا مَالًا وَهُو فِيهَا فَاجِرٌ وَبَيْلُ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ. ثُمَّ اقْتَرَأُ هَذِهِ الآية وَهُو عَلَيْهِ غَضْبَانُ ». فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ. ثُمَّ اقْتَرَأُ هَذِهِ الآيةَ.

<sup>(</sup>١) قوله: «ودعوى القيمة في المتلفات»: سقط من (ص) و (م).

<sup>(</sup>١) «لهم»: مثبت من (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ: «حدَّثني» (عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن محمَّد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، مولاهم الكوفيُّ الحافظ قال: (حَدَّثَنَا جَريرٌ) هو ابن عبد الحميد (١) (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي وَائِل) شقيق بن سلمة أنَّه (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ) هو ابن مسعود: (مَنْ حَلَفَ عَلَى) محلوف (يَمِين يَسْتَحِقُّ بِهَا) باليمين (مَالًا) لغيره (لَقِيَ اللهَ) أي: يوم القيامة (وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ) غير مصروفٍ (١) للصِّفة وزيادة الألف والنُّون مع وجود الشَّرط، وهو أن لا يكون المؤنَّث فيه بتاء التَّأنيث، فلا تقول فيه: امرأة غضبانة بل د٣٩٨/٣٠ غضبي/، والمراد من الغضب لازمه، أي: فيعذِّبه أو ينتقم منه (ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ مِمَزَّجِلَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَٱيْمَنَهُم ﴾ إِلَى ﴿عَذَابُ ٱلِيدُ ﴾ [آل عمران: ٧٧]) برفعهما على الحكاية، ولأبوي ذَرِّ والوقت: ﴿﴿ وَأَيْمَنِهِم ثَمَّنَّا قَلِيلًا ﴾ إلى ﴿ أَلِيهُ ﴾ ﴾. (ثُمَّ إِنَّ الأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ ) الكنديُّ (خَرَجَ إِلَيْنَا) من الموضع الَّذي كان فيه (فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَن) بن مسعود؟ (فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا) حدَّثنا به (قَالَ، فَقَالَ: صَدَقَ) ابن مسعود (لَفِيَّ) بلام مفتوحة ففاء مكسورة فتحتيَّة مشدَّدة (أُنْزِلَتْ) بضمِّ الهمزة، زاد في «الرهن» [ح: ٢٥١٦] والله(٣) أنزلت هذه الآية، ولأبي ٤٠٤/٤ ذرِّ: «نَزَلَتْ» بإسقاط الهمزة/ وفتح النُّون والزَّاي، ولأبي الوقت: «نُزِّلَتْ» بضمِّ النُّون وكسر الزَّاي مشدَّدة (كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُل) اسمه: معدان بن الأسود بن معد يكرب الكنديُّ، ولقبه: الجَفْشيْش، بجيم مفتوحة ففاء ساكنة فشينين(٤)معجمتين، بينهما تحتيَّة ساكنة (خُصُومَةً في شَيْءٍ) في الرَّهن في بئر، وفي رواية: «في أرض» وزاد مسلم: «أرض باليمن». ولا يمتنع أن تكون المخاصمة في الكلِّ، فمرَّة ذكر الأرض؛ لأنَّ البئر داخلة فيها، ومرَّة ذكر البئر؛ لأنَّها المقصودة لسقى الأرض (فَاخْتَصَمْنَا(٥) إِلَى رَسُولِ اللهِ) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «إلى النَّبِيِّ» (مِنَى السُّمية عم فَقَالَ: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) قال القاضي عياض: كذا الرِّواية بالرَّفع فيهما، تقديره: عليك شاهداك، أو عليه يمينه ، أو يُقدَّر (١): لك شاهداك أو يمينه ، أي: لك إقامة شاهديك أو طلب يمينه ، فحُذِفَ

<sup>(</sup>۱) في (د): «المجيد» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٢) في (د): «منصرف».

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «لفيّ».

<sup>(</sup>٤) في غير (د): «فشين».

<sup>(</sup>٥) في (ص): الفاختصما).

<sup>(</sup>٦) ڧ(ص): ﴿بعد﴾.

المضاف من كلِّ من المتعاطفين، وأُقيمَ المضاف إليه مقامه. قال الأشعث: (فَقُلْتُ لَهُ) هَلِ مَعدان (إِذَا يَحْلِفُ) بالرَّفع على لغة مَن لا ينصب به إِذَا الله (وَلا يُبَالِي!) أي: لا يكترث، وربما حُذِفَت الفه، فقيل: «لم أبل وزاد مسلم وأصحاب السُّنن الأربعة في أي: لا يكترث، وربما حُذِفت الفه، فقيل: «لم أبل وزاد مسلم وأصحاب السُّنن الأربعة في نحو هذه القصَّة من حديث واثل بن حجر: «ليس لك إلَّا ذلك». واستدلَّ بهذا الحصر على ردِّ القضاء بالشَّاهد واليمين، وهو مردود بأنَّه مِنَا الله على بذلك، وبأنَّ المراد بقوله: «شاهداك» أي: بيِّنتك سواء كانت رجلين، أو رجلًا وامرأتين، أو رجلًا ويمين الطَّالب، فالمعنى: شاهداك أو ما يقوم مقامهما (فَقَالَ النَّبِيُ مِنَا الله الله الله الله الله بين اللَّفظين تأكيدًا لعقده، وسمَّاه يمينًا مجازًا للملابسة بينهما، والمراد: ما شأنه أن يكون محلوفًا عليه، وإلَّا فهو قبل اليمين ليس محلوفًا عليه (يَسْتَحِقُ بِهَا) باليمين (مَالًا) ليس له، والحملة صفة لـ اليمين أو حال (وَهْوَ فِيهَا) في اليمين (فَاحِرٌ) كاذب (لَقِيَ الله) زاد أبو ذرَّ: (ابَمَرْمَا) المجازاة، أي: يعامله معاملة المغضوب عليه فيعذّبه، والواو في «وهو» في الموضعين للحال (فَأَنْزَلَ الله) تعالى (تصديقَ ذَلِكَ ثُمَّ اقْتَرَأُنَ) مِنَا شَعِيمً (هَذِهِ الآيَة) أي: السَّابةة وهي: ﴿إِنَّ اللَّيْنَ الله تعالى (تصديقَ ذَلِكَ ثُمَّ اقْتَرَانَا) مِنَا شَعِيمً (هَذِهِ الآيَة) أي: السَّابةة وهي: ﴿إِنَّ اللَّيْنَ وَالمَاهِ وَالمَاهِ هَا عَلَا المَاهِ المِعن المحال (فَأَنْزَلَ الله) تعالى (تصديقَ ذَلِكَ ثُمَّ اقْتَرَانًا)) عن شَعَاه المعالى (مَذِهِ الآيَة) أي: السَّابةة وهي: ﴿إِنَّ اللَّهُ الْعَالَ المَاهِ الله عَلَا الله عالى (مَذَهُ الله المَلَّ المعالى) المعالى (مَذَهُ الله المنال الله المعالى (مَذَهُ الله عالى (مَذَهُ الله عَلَا الله المناله المناله المناله المناله عالى (مَذَهُ الله المناله المنالة المنال

traa/45

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «شاهداك أو يمينه».

# ٢١ - بابّ: إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ البَيِّنَةَ وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ البَيِّنَةِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا ادَّعَى) رجل بشيء على آخر (أَوْ قَذَف) رجل رجلًا، أو قذف امرأته، بأن رماها بالزِّنا (فَلَهُ) للمدَّعي أو للقاذف (أَنْ يَلْتَمِسَ البَيِّنَةَ، وَيَنْطَلِقَ) بالنَّصب عطفًا على «أن يلتمسَ»(٣)، أي: يمهل (لِطَلَبِ البَيِّنَةِ) ونحوها كالنَّظر في الحساب ثلاثة أيام فقط، وهل هذا الإمهال واجب أو مستحبُّ؟ قال الرُّويانيُّ: وإذا أمهلناه ثلاثًا فأحضر شاهدًا بعدها، وطلب الإنظار ليأتي بالشَّاهد الثاني، أمهلناه ثلاثة أخرى.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): بل لعدم وجود الشرط لكونها لم تُصَدَّر.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «ثم اقترأ» أي: قرأ، قال في «النهاية»: قرأً يقرأ قراءة وقرآنًا، والاقتراء: «افتعال» من القراءة، وقد تُحذَف الهمزة منه تخفيفًا فيقال: قرانً، وقَرَيْت، وقارٍ، ونحو ذلك من التصريف.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): فيه تسامح؛ أي: على «يلتمس».

٢٦٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ اللَّهُ:

أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمٌ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَا شَعِيمٌ: "البَيِّنَةُ أَوْ
حَدًّا فِي ظَهْرِكَ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ البَيِّنَةَ ؟! فَجَعَلَ يَتُولُ: "البَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدُّ فِي ظَهْرِكَ". فَذَكَرَ حَدِيثَ اللِّعَانِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، ابن عثمان العبديُّ البصريُّ أبو بكر بُنْدَار قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) هو محمَّد، واسم أبي عديٌّ إبراهيمُ (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن حسَّان القردوسيُّ (١) البصريُّ أنَّه قال: (حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ) مولى ابن عبَّاس، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «عن عكرمة» (عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ إِنَّهُ اللَّهُ الْأَنْ الْأَنْصَارِيَّ الواقفيَّ (٢) (قَذَفَ امْرَأَتَهُ) قيل: اسمها خولة بنت عاصم، رواه ابن منده، أي: رماها بالزِّنا (عِنْدَ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عِشْرِيكِ ابْن سَحْمَاءً) بفتح السِّين وسكون الحاء المهملتين (٣)، اسم أمِّه، وأما أبوه فعَبَدة -بفتح العين المهملة والموحَّدة- ابن مُعَتِّب -بضمِّ الميم وفتح العين المهملة وتشديد الفوقيَّة آخره موحَّدة- كذا ضبطه النَّوويُّ، وضبطه الدَّارقطنيُّ: مُغيث، بالغين المعجمة وسكون التَّحتيَّة آخره مثلَّثة (فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ السِّيئَامُ: البِّيِّنةُ) نصبٌ، أي: أحضر البيِّنة، ويجوز الرَّفعُ، أي: الواجب عليك البيِّنة (أَوْ حَدًّا) بالنَّصب بفعل مقدَّر، والرَّفع، أي: الواجب عند عدم البيِّنة حدِّ (فِي ظَهْركَ) أي: على ظهرك، كقوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِ جُذُّوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١] (فَقَالَ) هلال، ولأبي ذَرِّ: (قال): (يَا رَسُولَ اللهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ) حال ٤٠٥/٤ كونه (يَلْتَمِسُ) يطلب (البَيِّنَةَ؟!/ فَجَعَلَ) مَالِيَّاهُ النَّهُ وَإِلَّا حَدُّ) بنصب «البيِّنة» ورفع «حدٌّ» أي: تحضر البيِّنة، وإن لم تحضرها فجزاؤك حدٌّ (فِي ظَهْركَ) فحُذِفَ ناصب «البيِّنة» وفعل الشَّرط والجزء الأوَّل من الجملة الجزائيَّة والفاء. قال ابن مالك: وحَذْف مثل هذا لم يذكر النُّحاة أنَّه يجوز إلَّا في الشِّعر، لكنَّه يَردُ عليهم وروده في هذا الحديث الصَّحيح،

(١) في هامش (ل): إلى قردوس: بطن من الأزد.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «الواقفيُّ»، قال في «الترتيب»: بكسر القاف بعدها فاء، منسوب إلى واقف، قال السَّمعانيُّ: بطن من الأوس من الأنصار يقال لهم: بنو واقف، منهم: هلال بن أميَّة بن واقف بن امرئ القيس ابن مالك بن الأوس الأنصاريُّ الواقفيُّ، من أهل بدر ممَّن شهدها، وهو أحد الثَّلاثة الذين تيب عليهم.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): بالمدِّ.

ولأبوي الوقت وذَرِّ: «أو حدُّ» أي: تحضر البيِّنةَ أو يقع حدُّ في ظهرك. قال في «المصابيح»: وفي هذا التَّقدير محافظة على تشاكل الجملتين لفظًا، وفي نسخة: «البيِّنةُ» بالرَّفع، والتَّقدير: إمَّا البيِّنة وإمَّا حدُّ في ظهرك.

(فَذَكَرَ) أي: ابن عبَّاس (حَدِيثَ اللِّعَانِ) الآتي/ تمامه في «تفسير سورة النُّور» [ح:٧٤٧] مع د٢٩٩/٣ ما فيه من المباحث إن شاء الله تعالى، والغرض منه هنا تمكين القاذف من إقامة البيّنة على زنا المقذوف لدفع الحدِّ عنه، ولا يرد عليه أنَّ الحديث ورد في الزَّوجين، والزَّوج له مخرج عن الحدِّ باللّعان إن عجز عن البيّنة بخلاف الأجنبيِّ، لأنَّا نقول: إنَّما كان ذلك قبل نزول آية اللّعان، حيث كان الزَّوج والأجنبيُ سواء، وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدَّع من باب أولى، قاله في «الفتح»، ومن قبله الزَّركشيُّ في «تنقيحه». وقال في «المصابيح»: إنَّه كلام ابن المُنتِر بعينه.

وهذا الحديث أخرجه المؤلّف في «التّفسير» [ح:٤٧٤٧] و «الطّلاق» [ح:٥٣٠٧]، وأبو داود في «الطّلاق»، والتّرمذيُّ في «التّفسير» و «الطّلاق».

#### ٢٢ - بابُ اليَمِينِ بَعْدَ العَصْرِ

(بابُ اليَمِينِ بَعْدَ العَصْرِ) أي: بيان ما جاء في فعلها بعد العصر.

٢٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَدْ اللهِ عَرْدُ اللهِ عَرْدُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ عَلَا اللهِ عَنْ اللهِ مِنْ اللهِ ال

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ) بن قُرْط - بضم القاف وسكون الراء وبالطَّاء المهملة - الضَّبيُ الكوفيُ، نزيل الرَّيِّ(١) وقاضيها (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّمَّان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بُلُهُ) أنَّه (قَالَ:

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «الرَّيُّ» بالفتح والتشديد: مدينة مشهورة من أمَّهات البلاد، قصبة بلاد الجبال، كانت أكبر من أصفهان، تفاني أهلها بالقتال عصبيَّة للمذاهب. «مراصد».

قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسَهِ عِلَى النَّاسِ (لَا يُكَلَّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ) فإنَّ من سخط على غيره أعرض عنه، زاد في «المساقاة» [و: ١٥٥٨] «يوم القيامة» (وَلَا يُزكّيهِمْ) ولا يطهّرهم (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) مؤلمٌ على ما فعلوه (رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ) فضل عن كفايته (بِطَرِيقٍ يَمْنَعُ مِنْهُ) أي: من الفاصل من الماء (ابْنَ السَّبِيلِ) المسافر (وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا) وفي «المساقاة» [ح: ١٥٥٨] «بايع إمامًا» والمراد: الإمام الأعظم (لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ وَفَى لَهُ) بتخفيف الفاء، يقال: وفي بعهده وفاءً بالمدّ، وأمَّا بالتَّشديد فيُستعمَل في توفية الحقّ وإعطائه (وَإِلَّا) بأن لم يعطه ما يريد (لَمْ يَفُولُهُ) بما عاقده عليه (وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْمَةِ) جارُّ ومجرور، ولأبوي ذَرِّ عطه ما يريد (لَمْ يَفُولُهُ) بما عاقده عليه (وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا بِسِلْمَةِ الحقِّ وإعطائه (وَإِلَّا) بأن لم والوقت: «سلعة» بالنَّصب على المفعوليَّة (بَعْدَ العَصْرِ (١) فَحَلَفَ بِاللهِ لَقَدْ أَعْطَى) بفتح الهمزة بانعها الذي اشتراها منه، ولأبي ذَرِّ: «أُعطِي» بضمَّ الهمزة، أي: أعطاه من يريد شراءها (بِهَا) أي بسببها، ولغير الكُشْمِيهَنِيِّ: «به» أي: بالمتاع الذي حلف عليه السِّلعة (كَذَا كَذَا) ثمناً عنها وتخصيصُ هذا الوقت بتعظيم الإثم على من حلف فيه كاذبًا، قال المهلَّب: لشهود (١٠ ملائكة وتحسيصُ هذا الوقت، قال في «الفتح»: وفيه نظر، لأنَّ بعدَ صلاة الصَّبح مشاركٌ له في وقت العصر ويمكن أن يكون اختصَّ بذلك، لكونه شهود الملائكة (٣)، ولم يأتِ فيه ما أتى في وقت العصر ويمكن أن يكون اختصَّ بذلك، لكونه وقت ارتفاع الأعمال.

وهذا الحديث قد سبق في «باب إثم من منع ابن السّبيل من الماء» [ح: ٢٣٥٨].

٢٣ - بابّ: يَخْلِفُ المُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ اليَمِينُ، وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِعِ إِلَى غَيْرِهِ، قَضَى مَرْوَانُ بِاليَمِينِ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ عَلَى المِنْبَرِ فَقَالَ: أَخْلِفُ لَهُ مَكَانِي. فَجَعَلَ زَيْدٌ يَخْلِفُ، وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَ اللهِ عَلَى المِنْبَرِ، فَجَعَلَ مَرْوَانُ يَعْجَبُ مِنْهُ. وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَ اللهِ عِلَامُ: (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ اللهُ فَلَمْ يَخُصَّ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ.

נדיי/דג

هذا/ (بابٌ) بالتَّنوين (يَحْلِفُ المُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ اليَمِينُ، وَلَا يُصْرَفُ مِنْ مَوْضِع إِلَى غَيْرِهِ) للتَّغليظ وجوبًا، وهذا قول الحنفيَّة، فلا يُغَلَّظ عندهم بمكان كالتَّحليف في

<sup>(</sup>١) البعد العصر ١٤: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) في (د): «لشهوده».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): أي: وفي ارتفاع الأعمال أيضًا، كما في حديث: «يتعاقبون فيكم».

المسجد، ولا بزمان كالتَّحليف في يوم الجمعة، قالوا: لأنَّ ذلك زيادة على النَّص. وقال الحنابلة واللَّفظ للمرداويِّ في «تنقيحه»: ولا تُغَلَّظ إلَّا فيما له خطر كجناية وطلاق إن قلنا: يحلف فيهما. وقال الشَّافعية: تُغَلَّظ ندبًا ولو لم يطلب الخصم تغليظها لا بتكرير الأيمان لاختصاصه باللِّعان والقسامة ووجوبه فيهما، ولا بالجمع لاختصاصه باللِّعان، بل بتعديد أسماء الله تعالى وصفاته وبالزَّمان والمكان، سواء كان المحلوف عليه مالا أم غيره، كالقودِ والعتق والحدِّ والولاء والوكالة والوصاية والولادة، لكن استثنى/ من المال أقلَّ من عشرين ٤٠٦/٤ دينارًا أو مئتي درهم، فلا تغليظ في ذلك إلَّا أن يراه القاضي لجراءة في الحالف، فله ذلك بناء على الأصح أن التغليظ لا يتوقف على طلب الخصم.

(قَضَى مَرْوَانُ) بن الحكم الأمويُّ، وكان والي المدينة من جهة معاوية بن أبي سفيان فيما وصله في «الموطَّأ» (بِاليَمِينِ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَلَى المِنْبَرِ) لمَّا اختصم هو وعبد الله بن مطيع إليه في دار (فَقَالَ) أي: زيد: (أَحْلِفُ لَهُ مَكَانِي) زاد في «الموطَّأ»: «فقال مروان: لا والله إلَّا عند مقاطع الحقوق» (فَجَعَلَ زَيْدٌ يَحْلِفُ) أنَّ حقَّه لَحقُّ (وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ عَلَى المِنْبَرِ، فَجَعَلَ مَرْوَانُ يَعْجَبُ مِنْهُ) أي: من زيد. قال الشَّافعيُّ: لو لم يعرف زيد أنَّ اليمين عند المنبر سنَّة، لأنكر يعلى مروان، كما أنكر عليه مبايعة الصُّكوك(١)، وهو احترز منه تهيُّبًا وتعظيمًا للمنبر. قال الشَّافعيُّ: ورأيت مُطرِّفًا بصنعاء يُحلِّف على المصحف، وذلك عندي حسن.

(وَقَالَ النَّبِيُ مِنْ الشَّرِيمِ) فيما تقدَّم موصولًا في حديث الأشعث: (شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ) [ح: ١٦٧٠] قال المؤلِّف: تفقُهًا منه (فَلَمْ) بالفاء، ولأبوي الوقت وذرِّ: «ولم» (يَخُصَّ) بَيْلِسِّلاً السَّم (مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ) واعتُرِضَ عليه بأنَّه ترجم لليمين بعد العصر، فأثبت التَّغليظ بالزَّمان ونفاه هنا بالمكان. وأُجيب: بأنَّه لا يلزم من ترجمة (١) اليمين بعد العصر تغليظ اليمين بالزَّمان، ولم يُصَرِّح هناك بشيء من النَّفي والإثبات.

٢٦٧٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَائِهِ عَن النَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». مَسْعُودٍ رَائِهِ عَن النَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

<sup>(</sup>١) في (د): «الصُّعلوك»، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>۲) فی (ب) و (س): «ترجمته».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المِنْقَرِيُّ -بكسر الميم وسكون النُّون وفتح القاف-قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) بن زياد العبديُّ مولاهم البصريُّ (عَن الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي وَائِلِ) شقيق بن سلمة (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله ( رَبِّي عَن النَّبِيِّ مِنَالِسْرِيمِ مِ) أنَّه (قَالَ: مَنْ ٣٠٠٠/٣٠ حَلَفَ عَلَى يَمِين) أي: على شيء ممَّا يُحلَف عليه، سُمِّيَ المحلوف/ عليه يمينًا لتلبُّسه باليمين (لِيَقْتَطِعَ بِهَا) أي: باليمين (مَالًا) ليس له (لَقِيَ اللهَ) بَرَزُبِلَ يوم القيامة (وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ) أي: يعامله معاملة المغضوب عليه.

وهذا الحديث قد سبق قريبًا [ح: ٢٦٦٦، ٢٦٦٦] ولم تظهر لي (١) المطابقة بينه وبين التَّرجمة (١)، فالله يوفِّق للصَّواب. نعم، قال شيخ الإسلام زكريًّا: مطابقته من حيث إنَّه لم يقيِّد الحكم(٦) بمكان.

## ٢٤ - باب: إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي اليَمِينِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي اليَمِينِ) حيث وجبت عليهم جميعًا أيُّهم يبدأ أولًا؟

النَّبِيَّ مِنْ شِيرِم عَرَضَ عَلَى قَوْم اليَمِينَ فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي اليَمِينِ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «حدَّثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرِ) هو إسحاق ابن إبراهيم بن نصر السَّعديُّ البخاريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام الصَّنعانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين، بينهما عين مهملة ساكنة، ابن راشد الأزديُّ مولاهم، البصريُّ (عَنْ هَمَّام) هو ابن منبِّه الصَّنعانيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمٌ عَرَضَ عَلَى قَوْم) تنازعوا عينًا، ليست في يد واحد منهم، ولا بيّنة (اليَمِينَ، فَأَسْرَعُوا) أي: إلى اليمين (فَأَمَرَ) بَالِيَاهِ النَّامِ (أَنْ يُسْهَمَ) أي: يقرع (بَيْنَهُمْ فِي اليَمِين، أَيُّهُمْ يَحْلِفُ) قبل الآخر؟ وعند النَّسائع وأبى داود من طريق أبي رافع: أنَّ رجلين اختصما في متاع، ليس لواحد منهما بيِّنة، فقال النَّبيُّ مِنْ شَرِيكِم: «استهما على اليمين» الحديث. ورواه أحمد عن عبد الرَّزَّاق وقال: إذا كره الاثنان

<sup>(</sup>۱) «لى»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٢) ﴿ التَّرجمة ﴾: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (م): (الحلف).

اليمين أو استحباها فيستهمان عليها، فإذا ادَّعى اثنان عينًا في يد ثالث، وأقام كلُّ منهما بينة مُظلَقتي التَّاريخ أو متَّفقتيه، أو إحداهما مطلقة والأخرى مؤرَّخة، ولم يقرَّ لواحد منهما، تعارضتا، وتساقطتا، وكأنَّه لا بيِّنة. وأمَّا حديث الحاكم: «أنَّ رجلين اختصما إلى رسول الله مِنْ الله عِنْ الله عنه: بأنَّه بعير، فأقام كلُّ واحد منهما بينة أنَّه له، فجعله النَّبيُّ مِنْ الله عِنْ الله عِنْ أبي داود: «أنَّ يحتمل أنَّ البعير كان بيدهما، فأبطل البيِّنتين، وقسمه بينهما. وأما حديث أبي داود: «أنَّ يحتمل أنَّ البين رسول الله مِنْ الله مِنْ الله عِنْ الله عِنْ الله عِنْ الله عِنْ الله عَنْ الله عنه الله الله عنه الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله الله على الل

## ٢٥ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) ولأبي ذَرِّ: (إِمَنَّ جَلَّ): (﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللهِ ﴾) يعتاضون عمَّا عاهدوا الله عليه (﴿ وَٱيْمَنِيمٌ ﴾) الكاذبة (﴿ ثَمَنَاقَلِيلًا ﴾) من حطام / الدُّنيا ﴿ أَوْلَيَهِكَ لَا خَلَقَ ﴾ لا نصيب ٤٠٧٤ ﴿ لَهُمُ فِ ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُحَكِّمُهُمُ ٱللهُ ﴾ بكلام يسرُّهم (١) ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ نظر رحمة (١) ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ نظر رحمة (١) ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ نظر رحمة (١) ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ نظر محمة (١) ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ ولا يطهّرهم من الذُّنوب ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلِيكُ ﴾ [آل عمران: ٧٧] مؤلمٌ موجعٌ. قال في «الرَّوضة »: واستحبَّ الشَّافعيُّ - رائِيُّ - أن يقرأ على الحالف هذه الآية.

٢٦٧٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ: سَمِعَ عَبْدَاللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى ﴿ لَيُّ يَقُولُ: أَقَامَ رَجُلٌ سِلْعَتَهُ، فَحَلَفَ بِاللهِ لَقَدْ أَعْطَىٰ بِهَا مَا لَمْ يُعْطِهَا. فَنَزَلَتْ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشَتَّرُونَ بِعَهُدِ ٱللّهِ وَأَيْمَنِيمٍ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ آكِلُ رِبًا خَائِنٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ) هو ابن منصور، كما جزم به أبو عليِّ الغسَّانيُّ، أو ابن رَاهُوْيَه كما جزم به أبو نُعيم الأصبهانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان (٣) أبو خالد/ الواسطيُّ قال: (أَخْبَرَنَا العَوَّامُ) بتشديد الواو، ابن حوشب قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد د٣٠١/١٥ (إِبْرَاهِيمُ) بن عبد الرَّحمن (أَبُولُ إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ) بسينين مهملتين مفتوحتين بينهما

<sup>(</sup>۱) في (د): «ليسرَّ هم».

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): يوم القيامة.

<sup>(</sup>٣) في (د): «زادان» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٤) في (د): «ابن» وليس بصحيح.

كافّ ساكنة، وأخرى بعد الثّانية مكسورة، نسبة إلى سكسك(١) بن أشرس بن كندة الكوفي، أنّه (سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَ) الصَّحابيّ ابن الصَّحابيّ (بُنْ ) حال كونه (يَقُولُ: أَقَامَ رَجُلّ) لم يُسَمّ (سِلْعَتَهُ) أي: روَّجها (فَحَلَفَ بِاللهِ لَقَدْ أَعطَى) بفتح الهمزة والطَّاء (بِهَا) أي: بدل سلعته (مَا لَمْ يُعْطِهَا) بكسر الطَّاء وضمّ الأوَّل، أي: يحلف أنّه دفع فيها من ماله ما لم يكن دفعه، ولأبوي ذرِّ والوقت: «أُعطِي بها ما لم يعطَها» بضمّ الهمزة وكسر الطَّاء(١) وفتحها في الأخرى، وفي «باب ما يُكرَه من الحلف في البيع» [ح: ١٠٨٨] ما لم يُعْطَ، بحذف الضَّمير (فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّا الَّذِينَ وَفِي «باب ما يُكرَه من الحلف في البيع» [ح: ١٠٨٨] ما لم يُعْطَ، بحذف الضَّمير (فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّا الَّذِينَ لَتَ وَلَا اللهُ وَلَيْمَنِهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧]) الآية إلى آخرها، وهي متضمِّنة لذمِّهم (١) بما رتكبوه من الأيمان الكاذبة الفاجرة (وَقَالَ) ولأبي ذَرِّ: (قال) بحذف الواو (ابْنُ أَبِي أَوْفَ) عبد الله بالسَّند السَّابق: (النَّاجِشُ آكِلُ رِبًا) أي: كآكل ربا (خَائِنٌ) لكونه غاشًا، وهو خبرٌ بعد

١٦٧٦ - ٢٦٧٧ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَاثِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَبِيَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ سُلَهْ عِنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَلْفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَ مَالَ رَجُلٍ أَبِي وَاثِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَبِيَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ اللهُ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَ مَالَ رَجُلٍ - أَوْ قَالَ: أَخِيهِ - لَقِيَ اللهُ وَهُو عَلَيْهِ غَصْبَانُ ». وَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي القُرْآنِ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَلَيْ اللهُ وَاللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِد) العسكريُّ أبو محمَّد الفرائضيُّ، نزيل البصرة، قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ: «أخبرنا» (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) عندر البصريُّ (عَنْ شُعْبَةً) بن الحجَّاج (عَنْ شُلِيمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيقٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ (شَلِيمَ، عَنِ النَّبِيُّ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيقٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ (شَلَيْه، عَنِ النَّبِيمُ مِنَا لَيْعَالَى مَنْ حَلَفَ علَى يَمِينٍ) أي: على شيء ممَّا يُحلَف عليه (كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَ) بنالسَّعريم، أنَّه (قَالَ: مَنْ حَلَفَ علَى يَمِينٍ) أي: على شيء ممَّا يُحلَف عليه (كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَ) بيمينه (مَالَ رَجُلٍ) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «مال الرَّجل» بالتَّعريف (أَوْ قَالَ) بَيْلِيَّه، والمراد من «رجلٍ» شكَّ الرَّاوي (لَقِيَ الله) أي: يوم القيامة (وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ) بغير صرف، والمراد من الغضب لازمه، أي: يعامله معاملة المغضوب عليه، فيعذّبه (وَأَنْزَلَ اللهُ) زاد أبو ذرِّ: «بَرَبُرينَ»

<sup>(</sup>١) في غير (س): «السَّكاسك» وليس بصحيح.

 <sup>(</sup>٢) في هامش (ج): ﴿أُعطى المِمنة وحدُّف الضَّمير.

<sup>(</sup>٣) في (م): «كذبهم».

(تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي القُرْآنِ) في سورة آل عمران: (﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَّا قَلِيلًا ﴾ [العمران: ٧٧]) عوضًا يسيرًا (الآية) زاد أبوا ذرِّ والوقت: «إلى قوله: ﴿عَذَابُ ٱلِيحُرُ ﴾ بالرَّفع فيهما على الحكاية، وزاد أبو الوقت: ﴿ ﴿ وَلَهُمْ ﴾ ﴾. (فَلَقِيَنِي الأَشْعَثُ) بن قيس الكنديُّ (فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ عَبْدُ اللهِ) يعني: ابن مسعود (اليَوْمَ؟ قُلْتُ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ) أي: الأشعث: (فِيَّ أُنْزِلَتْ) أي: آية آل عمران ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِٱللَّهِ ﴾ (١) إلى آخرها.

٢٦ - بابّ: كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَعْلِفُونَ بِأَللَّهِ لَكُمْ ﴾ وَقَوْلُهُ بَرَٰ إِبِنَ: ﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِأَللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَنَنَا وَتَوْفِيقًا ﴾ يُقَالُ: بِاللهِ وَتَاللهِ وَوَاللهِ. وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ السَّمِيِّ عُم: «وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللهِ كَاذِبًا بَعْدَ العَصْرِ». وَلَا يُحْلِفُ بِغَيْرِ اللهِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ؟) بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول، أي: كيف يستحلف الحاكم من تتوجَّه عليه اليمين؟ (قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَعَلِفُونَ بِأَللَّهِ لَكُمْ ﴾ [التَّوبة: ٦٢]) على معاذيرهم فيما قالوا، وسقط ذلك(٢) عند أبي ذرِّ (وَقَوْلُهُ(٢) بِمَرَّجِلَّ) ولأبي ذَرِّ: ((وقول الله بِمَزَّجِلَّ)): (﴿ثُمَّ جَآءُوكَ ﴾) حين يصابون للاعتذار (﴿ يَعُلِفُونَ بِأَللَّهِ ﴾) حالٌ (﴿ إِنَّ أَرَدْنَا ٓ إِلَّا إِحْسَنَا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٢]) أي: يحلفون ما أردنا بذهابنا/ إلى غيرك، وتحاكمنا إلى من عداك إِلَّا الإحسان والتَّوفيق، أي: ٣٠١/٣٠ب المداراة والمصانعة اعتقادًا منَّا صحَّة تلك الحكومة، وزاد في رواية أبى ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وقوله: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِأَللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾ [التَّوبة: ٥٦]» أي: من جملة المسلمين، وقوله: ﴿ يَحْلِفُونَ إِلَيْهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ [النوبة: ٦٢] أي: بحلفهم، وقوله: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِأَللَّهِ لَشَهَادَلُنَّا أَحَقُّ مِن شَهَا ﴾ [المائدة: ١٠٧] أي: أصدق منها وأولى أن تُقبَل، وغرض المؤلِّف من سياق هذه الآيات، كما قال في «الفتح»: أنَّه لا يجب التَّغليظ بالقول. وقال في «العمدة»: بل غرضه الإشارة إلى أنَّ أصل اليمين أن يكون بالله (يُقَالُ: بِاللهِ) بالموحَّدة (وَتَاللهِ) بالمثَّناة الفوقيَّة (وَوَاللهِ) بالواو.

(وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّمِيرِ مِم) ممَّا وصله عن أبي هريرة في «باب اليمين بعد العصر» [ح:٢٦٧١] بالمعنى: (وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللهِ/ كَاذِبًا بَعْدَ العَصْر) وهو أحد الثَّلاثة الَّذين لا يكلِّمهم الله، ولا ٤٠٨/٤

<sup>(</sup>۱) «﴿بِعَهْدِ ٱللهِ ﴾»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «﴿لَكُمْ ﴾» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): بجرِّ «قولِه»، عطف على مقدَّر قبل «كيف» أي: في بيان كيفيَّة الاستحلاف، وقولِه بمَنْ جلَّ.

ينظر إليهم يوم القيامة(١) ولا يزكِّيهم، ولهم عذاب أليم (وَلَا يُحْلِفُ بِغَيْرِ اللهِ) هذا من كلام المؤلِّف على سبيل التَّكميل للتَّرجمة، ويَحلِف -بفتح الياء وكسر اللَّام، ويجوز ضمُّها وفتح اللَّام - وكلاهما في الفرع والَّذي في أصله الأوَّل فقط(١).

٢٦٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْهِ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَة بْنَ عُبَيْدِ اللهِ رَبُهُ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ، فَإِذَا هُو يَسْأَلُهُ عَنِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ تَطَوَّعَ». فَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ الرَّكَاةَ. قَالَ: هَلْ عَلَيْ غَيْرُهُا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ وَدُكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ الرَّكَاةَ. قَالَ: هَلْ عَلَيْ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَمُعَانَ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ الرَّكَاةَ. قَالَ: هَلْ عَلَيْ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَمُعَانَ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ الرَّكَاةَ. قَالَ: هَلْ عَلَيْ عَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَمُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ إِنْ صَدَقَ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ عَلَى وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ. قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمٍ عَلَ : «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِاللهِ) الأويسيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكُ) الإمام (عَنْ عَمِهِ أَبِي سُهَيْلِ) نافع، ولأبوي ذَرِّ والوقت زيادة: «(ابن مالك» (عَنْ أَبِيهِ) مالك بن أبي عامر الأصبحيِّ (أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِاللهِ) بضمِّ العين مصغرًا، ابن عثمان التَّيميَّ أبا محمَّد المدنيَّ أحد العشرة، استُشهِدَ يوم الجمل (سُنَّ يَقُولُ: جَاءً رَجُلٌ) هو ضِمَام بن ثعلبة أو غيره المدنيَّ أحد العشرة، استُشهِدَ يوم الجمل (سُنَّ يَقُولُ: جَاءً رَجُلٌ) هو ضِمَام بن ثعلبة أو غيره (إلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاشِيرً علم) زاد في «باب الزَّكاة من الإسلام» من «كتاب الإيمان» [ح:٤٦] «من أهل نجد ثائر الرأس نسمع دويًّ صوته، ولا نفقه ما يقول حتَّى دنا» (فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُهُ) أي: الرَّجل يسأل النَّبيَّ مِنَاشِهِ عَلَى السِّهِ مِنَاشِهِ عَلَى السَّهِ عِنَاشِهِ عَلَى السَّهِ عَلَى الخبريَّة (خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. فَقَالَ) الرَّجل: (هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟) بالرَّفع على الخبريَّة (هل» الاستفهاميَّة (٣)، ولأبوي ذَرِّ والوقت وذر عن المُستملي: «غيره» بتذكير الضَّمير، أي:

<sup>(</sup>۱) «يوم القيامة»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٢) في (ب) و(س): «الأصل هو»، في هامش (ج) و(ل): في هامش أصل المؤلّف بخطّه: الذي في «اليونينيّة» مبنيًّ للمجهول فقط، فليُرَاجَع. وفي هامش (ج): صوابه: «الثّاني» لتقييده بالهامش أنَّ رواية «اليونينيَّة» بناؤه للمجهول فقط.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(د): قوله: بالرَّفع على الخبرية لـ «هل» الاستفهامية»: فيه نظرٌ لا يخفى؛ إذ كيف نخبر عن الحرف في مثله؟ فالصَّواب أنَّه مرفوعٌ على الفاعليَّة لـ «عليَّ» لاعتماده على الاستفهام، أو مرفوعٌ على أنَّه مبتدأ مؤخَّرٌ، و «عليَّ» خبرٌ مقدَّم، واعرفه، ولعلَّ في النُسخ تحريفًا، وإلا فهو لا يخفى على أصاغر الطَّلبة فضلًا عن الشَّارح. إسماعيل الجراحيُّ»، وفي هامش (ل): قوله: «على الخبريَّة لـ «هل»: كذا بخطّه، وهو عجيبٌ، =

غير المذكور (قَالَ) بَعِلِسِّهَ النَّمَ : (لَا) شيء عليك غير (١٠ الصَّلوات الخمس (إِلَّا أَنْ تَطَوَّع المِنه المَامه التَّطُوُع مستحَبُّ لك، أو الاستثناء متَّصل، فيُستَدَلُّ به: على أَنَّ مَن شرع في تطوُّع يلزمه إتمامه (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّيْرِمُ : وَصِيَامُ رَمَضَانَ) ولأبي ذَرِّ: ((شهر رمضان) (قَالَ) أي: الرَّجل، ولأبي ذَرِّ: ((فقال)): (هَلُ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟) أي: صيام رمضان، ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنِيِّ: (فَيْرَه عَلَيَّ عَيْرُهُ؟) أي: صيام رمضان، ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنِيِّ: (فَا عَلَيَّ عَيْرُهُ؟) لكنَّ التَّطُوعُ عستحبُّ ولا يلزمك إتمامه، أو إلَّا إذا تطوعت فيلزمك إتمامه (قَالَ) عَلِيسِّهُ اللَّهُ وَلَا يَعْرَه عَلَيْ / غَيْرُها؟) ولأبي ذَرِّ عن المُستملي: د٣٠٠/١٥ (وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّعِيِّ الرَّكَاةَ. قَالَ) الرَّجل: (هَلْ عَلَيَّ / غَيْرُهَا؟) ولأبي ذَرِّ عن المُستملي: د٣٠/١٣٥ (وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّعِيِّ الرَّكَاةَ. قَالَ) الرَّجل: (هَلْ عَلَيَّ / غَيْرُهَا؟) ولأبي ذَرِّ عن المُستملي: د٣٠/١٣٥ (وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّعِيِّ الرَّكَاةَ. قَالَ) الرَّجل: (لَا إِلَّ اللَّهُ عَلَيْ مَا ذُكِرَ من حكمها (قَالَ) بَيْلِيَسِّة الرَّعْلِ : (لَا إِلَّ الْ أَنْ تَطَوَّعَ قَالَ) طلحة بينَه: (فَأَذَبَر (مُسُولُ اللهِ مِنْ الشَّعِيِّ عَلَى التَّصَديق والقبول (عَلَى هَذَا وَلاَ أَنْقُصُ) أي: منه (قَالَ وَلا أَنْقُصُ اللهِ عَلَى هَذَا وَلا الشَّعِيِّ المَّعْلِ عَلَى المَّعْلِ اللهِ عَلَى التَّعْلِ اللهِ عَلَى التَّعْمِ به في قوله: "والله لا أزيد" لا نَقْ فيه صورة الحلف بلفظ المنافر بالنه وبالباء (١١ الموحَدة، والحديث سبق في «تقال في «العمدة»: لأنَّ فيه صورة الحلف بلفظ المعالة وبالباء (١١ الموحَدة، والحديث سبق في «كتاب الإيمان" [ج:٢٤].

٢٦٧٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ قَالَ: ذَكَرَ نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بَلَيْ أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو سلمة المنقريُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا جُويْرِيةُ) ابن أسماء (قَالَ: ذَكَرَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ) أي: ابن عمر بن الخطَّاب ( إلى وعن أبيه: (أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ اللهِ عَالَ: مَنْ كَانَ حَالِفًا) أي: من أراد أن يحلف (فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ) أي: باسم الله أو صفة من صفاته (أَوْ لِيَصْمُتُ) بضمِّ الميم، وزاد في «التَّنقيح»: وكسرها قال في «المصابيح»: يعني: أنَّه مضارع ثلاثيُّ أو رباعيُّ، يقال: صَمَتَ يَصْمُتُ صَمْتًا وصُموتًا «المصابيح»: يعني: أنَّه مضارع ثلاثيُّ أو رباعيُّ، يقال: صَمَتَ يَصْمُتُ صَمْتًا وصُموتًا

والصواب كما قدّمه في «كتاب الإيمان»: «عليّ»: خبرٌ مقدّم، و «غيرُها»؛ بالرفع: مبتدأ مؤخّر، وهذا ظاهر.
 انتهى بخطّ شبخنا عجمي.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «غيرها أي».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وبالباءِ» كذا بخطِّه، وصوابه: وبالواو، فإنَّ الرواية هنا وفي «كتاب الإيمان» بالواو.

وصُماتًا، سكت، وأصْمَتَ مثله، كذا في «الصِّحاح» ولكن الشَّأن في الضَّبط من جهة الرِّواية. انتهى. ولم أره في الأصول الَّتي وقفت عليها إلَّا بالضمِّ، أي: «أو ليسكت» كما في بعض الرِّوايات، والمعنى: فلا يحلف أصلًا، وفيه: أنَّ الحلف بالمخلوق - لا لسبق لسان - مكروة، كالنَّبيِّ والكعبة وجبريل والصَّحابة، وفي «الصحيحين»: «إنَّ الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم» [ح: ٦١٠٨] وعند النَّسائيِّ وصحَّحه ابن حبَّان: «لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمَّهاتكم، ولا تحلفوا إِلَّا بِاللهُ». قال الإمام: وقول الشَّافعيِّ: «أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية» محمولٌ على المبالغة في التَّنفير من ذلك، فلو حلف به لم ينعقد يمينًا، كما صرَّح به في «الرَّوضة» فإن اعتقد في المحلوف بغير الله ما يعتقده في الله كفر، أمَّا إذا سبق لسانه إليه بلا/ قصد فلا كراهة، بل هو لغو يمين، وعليه يُحمَل حديث الصَّحيحين في قصَّة الأعرابيِّ الَّذي قال: لا أزيد على هذا ولا أنقص: «أفلح وأبيه إن صدق» [ح:٢٦٧٨،٤٦] أو هو على حذف مضاف، أي: وربِّ أبيه، أو هو قبل النَّهي، وضُعِّف، لأنَّه يحتاج إلى التَّاريخ. فإن قلت: قد أقسم الله تعالى ببعض مخلوقاته كاللَّيل والشَّمس؟ أُجيبَ: بأنَّ الله تعالى له(١) أن يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهًا على شرفها.

وبقيَّة مباحث هذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في «كتاب الأيمان والنذور» [ح: ٦٦٤٦].

٢٧ - بابُ مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِين

وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عِلْمَ اللَّهُ مَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ». وَقَالَ طَاوُسٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَشُرَيْحٌ: البَيِّنَةُ العَادِلَةُ أَحَقُّ مِنَ اليَمِينِ الفَاجِرَةِ.

(بابُ مَنْ أَقَامَ البَيِّنَةَ بَعْدَ اليَمِين) الصادر(١) من المدَّعي عليه تُقبَل بيِّنته(٣)، وهو مذهب د٣٠٢/٣٠ الكوفيِّين والشَّافعيِّ وأحمد، وقال مالك في «المدوَّنة»: إن استحلفه ولا علم/ له بالبيِّنة ثمَّ علمها، قُبِلَت وقُضِيَ له بها، وإن علم بها فتركها(٤) فلا حقَّ له (وَقَالَ النَّبِئُ مِنَاسَعِيام) فيما

(١) في (م): «بأنَّ لله تعالى».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): «الصادرة».

<sup>(</sup>٣) «بيّنته»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «وتركها».

وصله في "باب إثم من خاصم" في "كتاب(١) من المظالم" إح: ١٤٥٨] وذكره في هذا الباب(١): (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ) أعرف (بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ. وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان (وَإِبْرَاهِيمُ) هو النخعي (وَشُرَيْحٌ) القاضي(٣): (البَيِّنَةُ العَادِلَةُ) المرضيَّة (أَحَقُّ مِنَ اليَمِينِ الفَاجِرَةِ) و"أحقُّ ليس على بابه من الأفضليَّة إذ اليمين(١٤) الفاجرة لاحقَّ فيها، وصورة ذلك ما إذا شهدتْ على الحالف بأنَّه أقرَّ بخلاف ما حلف عليه، فإنَّه يظهر بذلك أنَّ يمينه فاجرة. قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على قول طاوس وإبراهيم موصولين، وأمَّا شريح فوصله البغويُّ في "الجعديات" من طريق ابن سيرين عن شُرَيح، لكن بلفظ: من اذَّعي قضائي فهو عليه حتَّى تأتي بيِّنةٌ (٥)، الحقُّ أحقُّ من قضائي، الحقُّ أحقُّ من يمين فاجرة.

٢٦٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمَّ سَلَمَةَ يَرُبُّهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ سِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ عَنْ اللهُ مِنْ اللهُ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ اللهِ مِنْ اللهُ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مُنْ مُنْ اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مِنْ اللهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ ا

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةً) بن قعنب القعنبيُّ (عَنْ مَالِكِ) الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ شُرِيَّةً؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمِم عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ شُرِيَّةً؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمِم قَالَ: إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ) أي: ألسن وأفصح وأبين كلامًا، وأقدر على الحجَّة (مِنْ بَعْضٍ) وفيه حذف، أي: وهو كاذب، بدليل قوله في الرِّواية السَّابقة في «المظالم» [ح: ٤٥٨] «فأحسب أنَّه صدق» (فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ) الظَّاهر المخالف للباطن، وفي «المظالم»: «بحقّ مسلم» ولا مفهوم له، لأنَّه خرج مخرج الغالب وإلَّا فالدِّمِّيُّ والمعاهَد كذلك (فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذُهَا) أطلق عليه ذلك، لأنَّه فالدِّمِّيُّ والمعاهَد كذلك (فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، فَلَا يَأْخُذُهَا) أطلق عليه ذلك، لأنَّه

<sup>(</sup>١) «كتاب»: مثبتٌ في (ب) و(س)، وفي (ل): «باب»، وفي هامشها: قوله: «في باب: من المظالم» كذا بخطّه، وصوابه: في «باب إثم مَن خاصم» من «كتاب المظالم» يُتَأمَّل. وفي هامش (ج): «باب» كذا بخطّه، ولعلَّه «كتاب».

<sup>(</sup>١) في (د): «الحديث».

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «من طريق ابن سيرين عن شريح»، لكن بلفظ: «من ادَّعي قضائي فهو عليه حتى تأتي بيَّنة، الحقُّ أحقُّ من قضائي، الحقُّ أحقُّ من يمين فاجرة» وسيأتي.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): بخطُّه: "والبيُّنةُ".

<sup>(</sup>٥) في (م): "يأتي ببيّنة"، وكذا هي في "الفتح".

سبب في حصول النَّار له، فهو من مجاز التَّشبيه كقوله: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِيبُطُونِهِمْ نَارًا ﴾(١) [النساء: ١٠] وفيه دلالة لمذهب مالك والشَّافعيِّ وأحمد والجمهور من علماء الإسلام وفقهاء الأمصار: أنَّ حكم القاضى الصَّادر منه في(١) باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره، بأنْ ترتَّب على أصل كاذب، ينفذ ظاهرًا لا باطنًا، فلا يُحِلُّ حرامًا ولا عكسه، فإذا شهد شاهدا زور لإنسان بمال فحُكِمَ به بظاهر العدالة، لم يحلَّ للمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل، لم يحلَّ للوليِّ قتله مع علمه بكذبهما، وإن شهدا عليه أنَّه طلَّق امرأته، لم يحلُّ لمن علم بكذبهما أن يتزوَّجها بعد حكم القاضي بالطَّلاق. وقال أبو حنيفة: ينفذ القضاء بشهادة الزُّور ظاهرًا فيما بيننا، وباطنًا في ثبوت الحِلِّ فيما بينه وبين الله تعالى في العقود، كالنِّكاح والطَّلاق والبيع والشِّراء، فإذا ادَّعت على رجل أنَّه تزوَّجها، وأقامت عليه شاهدَي زور، حلَّ له وطؤها عند أبي حنيفة، وكذا إن(٣) ادَّعي عليها د٣٠٣/٣ نكاحًا وهي تجحد، وهذا عنده بخلاف الأموال بخلاف صاحبيه. قال النَّوويُّ: وهذا مخالفٌ/ لهذا الحديث الصَّحيح والإجماع من قبله، ومخالفٌ لقاعدةٍ وافق هو وغيره عليها، وهي أنَّ الأبضاع أولى بالاحتياط من الأموال. فإن قلت: ظاهر الحديث أنَّه يقع منه مِن الشَّميُّ م حكمٌ في الظَّاهر مخالف للباطن، وقد اتَّفق الأصوليُّون على أنَّه صِناسْمِيمِ لا يُقَرُّ على الخطأ في الأحكام؟ أُجِيبَ: بأنَّه لا معارضة بين الحديث وقاعدة الأصول؛ لأنَّ مرادهم فيما حكم فيه باجتهاده هل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف الأكثرون على جوازه، وأمَّا الَّذي في الحديث فليس من الاجتهاد في شيء، لأنَّه حكَمَ بالبيِّنة، فلو وقع منه ما يخالف الباطن لا يسمَّى الحكم خطأً، بل هو ٤١٠/٤ صحيحٌ على ما استقرَّ عليه التَّكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلًا، فإن كانا شاهدَي/ زور أو نحو ذلك، فالتَّقصير منهما، وأمَّا الحكم فلا حيلة له فيه ولا عتب(٤) عليه بسببه، قاله النَّوويُّ.

المرسل. انتهى شيخنا «شررت».

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) الأولى مِنَ المجاز المرسل، وفي هامش (ل): وعبارة البيضاويّ: ما يجرُّ إلى النَّار ويؤول إليها، انتهى. قال الشهاب: جعل النَّار مجازًا مرسلًا، من ذكر السَّبب وإرادة المسبِّب، وجوَّز فيه الاستعارة على تشبيه ما أكل من هذا بالنَّار لمحق ما معه، وهو بعيد. انتهى. فعليه: الأَولى أن يكون ما هنا من باب المجاز

<sup>(</sup>۲) ﴿ فِي ١٤: مثبتٌ من (د) و (ص).

<sup>(</sup>٣) في (س): «إذا».

<sup>(</sup>٤) في (د): العيبا.

وموضع استنباط التَّرجمة على إقامة البيِّنة بعد اليمين من هذا الحديث أنَّه مِنَاسِّمِومِم لم يجعل اليمين الكاذبة قاطعة لحقِّ المحقِّ، بل نَهَىٰ الكاذبَ بعد يمينه عن الأخذ، فإذا ظفر صاحب الحقِّ ببيِّنة، فهو باقي على القيام بها، وقد سبق الحديث في «باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه» من «المظالم» [ح: ٢٤٥٨].

#### ٢٨ - بابُ مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الوَعْدِ

وَفَعَلَهُ الحَسَنُ وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلَ: ﴿ إِنَّهُ كَانَصَادِقَ ٱلْوَعْدِ ﴾. وَقَضَى ابْنُ الأَشْوَعِ بِالوَعْدِ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ سَمُرَةً. وَقَالَ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةً: سَمِعْتُ النَّبِيِّ مِنَاسْهِ يُمْ - وَذَكَرَ صِهْرًا لَهُ - قَالَ: ﴿ وَعَدَنِي فَوَفَى لِي ﴾ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَرَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَحْتَجُ بِحَدِيثِ ابْنَ أَشْوَعَ.

(بابُ مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الوَعْدِ) أي: الوفاء به (وَفَعَلَهُ) أي: إنجاز الوعد (الحَسَنُ (۱)) البصريُّ (وَذَكَرَ) الله عِمَرُهِ (إِسْمَاعِيلَ) في كتابه فقال: (﴿ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ ﴾ [مريم: ٤٥]) ولغير النَّسفيِّ: (﴿ وَاَذَكُرُ فِي ٱلْكِنْكِ ﴾.. ﴾ إلى آخره. وهذا ثناء من الله تعالى عليه. قال ابن جريج فيما نقله عنه ابن كثير وغيره: لم يَعِدْ ربَّه عِدَةً إلَّا أنجزها. وعند ابن جرير (۱): أنَّه وعد رجلًا مكانًا أن يأتيه، فجاء ونسي الرَّجل فظلَّ به إسماعيل وبات حتَّى جاء الرجل من الغد، فقال: ما برحت من ههنا؟ قال: لا. قال: إنِّي نسيت. قال: لم أكن لأبرح حتَّى تأتيني، فلذلك كان صادق الوعد. وقال سفيان الثَّوريُّ: بلغني أنَّه أقام في ذلك المكان ينتظره حولًا حتَّى جاءه. وقال ابن شوذَب (۱): بلغني أنَّه اتَّخذ ذلك الموضع (١٤) مسكنًا، فَصِدْقُ الوعد من الصِّفات الحميدة، كما أنَّ خُلْفه من الصِّفات الذَّميمة (وَقَضَى ابْنُ الأَشْوَعِ) بهمزة مفتوحة فشين معجمة ساكنة فواو

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «وفِعْلهُ الحَسَن» بلفظ المصدر، و «الحسن»: صفة مشبَّهة صفة للفعل، وفي بعضها: «فَعَلَه» بلفظ الماضى، كما في «الشارح». «كِرماني».

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(م): "جريج" وهو خطأً.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «قال ابن شَوْذَب»: واسمه عبد الله بن شوذب الخراسانيُ، أبو عبد الرحمن، سكن البصرة ثم الشام، صدوق، من السابعة، مات سنة ستَّ -أو سبع - وخمسين، أي: ومئة. «تقريب»، و «شَوْذَب»؛ بفتح الشين المعجمة، وسكون الواو، وفتح الذال المعجمة، وبالموحَّدة. «جامع الأصول» لابن الأثير، ومعناه كما في «القاموس»: الطَّويل الحسن الخلق.

<sup>(</sup>٤) في (ب): «المكان».

مفتوحة فعين مهملة، غير منصرف(١)، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع الهَمْدانيُ الكوفيُ، قاضيها في زمان إمارة خالد القسريُ (١) على العراق بعد المئة، ولأبوي ذَرِّ والوقت: «ابن أشوع» (بِالوَعْدِ) أي: بإنجازه (وَذَكَرَ) ابن أشوع (ذَلِكَ عَنْ سَمْرَة) ولأبوي ذَرِّ والوقت زيادة: «ابن جُندُنَّ» وقد وقع ذلك في «تفسير إسحاق بن رَاهُوْيَه».

۱۳۰۳/۳۰

(وَقَالَ الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةً) ﴿ اللهِ عَنْ النَّبِيّ مِنَاسَمِعْتُ النَّبِيّ مِنَاسَمِعْتُ النَّبِيّ مِنَاسَمِعْتُ النَّبِيّ مِنَاسَمِعْتُ النَّبِيّ مِنَاسَمِعْتُ النَّبِي وَوَج زينب بنته مِنَاسَمِعْتِمُ (قَالَ) ولأبي ذَرِّ: ((فقال)): (وَعَدَنِي فَوَفَى لِي) بتخفيف الفاء الثَّانية، ولأبوي ذَرِّ والوقت: ((فوعدني فوفاني)) ولأبي الوقت وحده (٣): ((فأوفاني)) وكان أبو العاص مصافيًا لرسول الله مِنَاسَمِعِمُ وسأله المشركون أن يطلّق زينب فأبي، فشكر له بَيَالِيَّاةَ النَّامُ ذلك، ولمّا أطلقه من الأسر شرَط عليه أن يرسل زينب إلى المدينة، فعاد إلى مكّة وأرسلها؛ فلذا قال مِنَاسَمِعِهُ : ((حدَّثني فصدقني، ووعدني فوفالي (٤))).

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) البخاريُّ: (وَرَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن رَاهُوْيَه، وسقطت الواو من قوله «ورأيت» عند أبي ذرِّ (يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ أَشْوَعَ) الَّذي ذكره عن سَمُرة بن جُنَدُّ في وجوب إنجاز الوعد، وفي حاشية الفرع كأصله ما نصُّه عند أبي ذرِّ مخطوط على: «قال أبو عبد الله: رأيت إسحاق..» إلى: «ابن أشوع» بحاء هكذا: «ح» فيعلم ذلك، وأنَّه ثابت عند أبي ذرِّ عن الحَمُّويي وحده (٥).

٢٦٨١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْد اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﴿ اللهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ أَنَّ هِرَقُلَ قَالَ لَهُ: عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﴿ اللهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ أَنَّ هِرَقُلَ قَالَ لَهُ: سَأَنْتُكَ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدْقِ وَالعَفَافِ وَالوَفَاءِ بِالعَهْدِ وَأَدَاءِ الأَمَانَةِ، قَالَ: وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيٍّ.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): فيه تأمُّل، فإنَّه مقرون بـ «أل»، إلَّا أن يقال: نظرًا إلى الرواية الآتية بدونها. انتهى بخطً شيخنا بُرْتُهُ.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): بفتح القاف وسكون السين المهملة، هذه النسبة إلى قسر بن عبقر، بطن من بجيلة. انتهى «ابن خلكان».

<sup>(</sup>٣) الذي في اليونينية أنَّ رواية أبي ذر والكُشْمِيْهَنِيِّ: «فَوَفانِي»، وفي رواية السَّمعاني عن أبي الوقت: «فأوفاني».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «فوفاني».

<sup>(</sup>٥) «وحده»: ليس في (ص) و(م).

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَة) بالحاء المهملة والزَّاي المعجمة، أبو إسحاق الزُّبيريُّ المدنيُّ(۱) قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْد) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ القرشيُّ (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ العين في الأوَّل، ابن عتبة بن مسعود (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ) مَنْ العين في الأوَّل، ابن عتبة بن مسعود (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ) صخر بن حرب (أَنَّ هِرَقْلَ) بكسر الهاء وفتح الرَّاء وسكون القاف، ملك الرُّوم (قَالَ لَهُ) أي: لأبي سفيان: (سَأَلْتُكَ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ ؟) بَيْلِيَّا اللهُ الوقع وسكون القاف، ملك الرُّوم (قَالَ لَهُ) أي: لأبي سفيان: (سَأَلْتُكَ مَاذَا يَأْمُرُكُمْ ؟) بَيْلِيَّا اللهُ اللهِ اللهُ عَنْ المعابق للواقع (وَالعَفَافِ) وهو القول المطابق للواقع (وَالعَفَافِ) أي: الكفِّ عن المحارم وخوارم المروءة (وَالوَفَاءِ بِالعَهْدِ وَأَدَاءِ الأَمَانَةِ، قَالَ) أي: هرقل: (وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيٍّ) وقد كان رسول الله مِنَ المعهودة (وَالوَفَاءِ بِالعَهْدِ وَأَدَاءِ الأَمَانَةِ، قَالَ) أي: هرقل: (وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيٍّ) وقد كان رسول الله مِنَ المعودة الوعد لا يعد أحدًا شيئًا إلَّا وفي له به.

بابٌ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، وسقط من غير الفرع كأصله.

٢٦٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سِلَيْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيرًا قَالَ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وْعَدَ أَخْلَفَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء البغلانيُ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الرُّرقيُّ الأنصاريُّ أبو إسحاق (عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ) بضمِّ السِّين مصغرًا (نَافِعِ/ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي ١١/٤ عَامِرٍ) الأصبحيِّ التَّيميِّ المدنيِّ (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَيْكِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسَعِيْكُمْ قَالَ: آيَةُ المُنَافِقِ) أي: علامته (ثَلَاثٌ) اسم جمع، ولفظه مفرد، والتَّقدير: آية المنافق معدودة بالثَّلاث: المُنَافِقِ) أي: علامته (ثَلَاثُ) اسم جمع، ولفظه مفرد، والتَّقدير: آية المنافق معدودة بالثَّلاث: (إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ) بتخفيف الذَّال المعجمة، أي: أخبر عن الشَّيء على خلاف ما هو به (وَإِذَا وَعَدَ) أحدًا خيرًا ده٠٤/٥ اوْتُمَنَ ) بضمَّ التَّاء (خَانَ) في أمانته /، بأن تصرَّف فيها على خلاف الشَّرع (وَإِذَا وَعَدَ) أحدًا خيرًا ده٠٤/٥ (أَخْلَفَ) فلم يفِ له (١٠)، لكن لو كان عازمًا على الوفاء فعرض له مانع فلا إثم عليه، ولو وُجِدَت الثَّلاثةُ في مسلم فهل يكون منافقًا ؟ قال الخطَّابيُّ: هذا القول إنَّما خرج على سبيل

 <sup>(</sup>١) في (د): «أبو إسحاق الزهري المديني» وهو خطأً.

<sup>(</sup>٢) «له»: مثبت من (د).

الإنذار للمسلم والتَّحذير له أن يعتاد هذه الخصال، فيفضي به إلى النِّفاق، لا أنَّ من ندرت منه أو فعل شيئًا منها من غير اعتياد أنَّه منافقً.

وقد سبق هذا الحديث في «باب علامة(١) المنافق» من «كتاب الإيمان» [ح: ٣٣].

٢٦٨٣ – حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ لِهِيُّ قَالَ: لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ مِنَاشِيرً مَ جَاءَ أَبَا بَكْرٍ مَالٌ مِنْ قِبَلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ لِهِيُّ قَالَ: لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ مِنَاشِيرً مَ جَاءَ أَبَا بَكْرٍ مَالٌ مِنْ قِبَلُهُ عِدَةً الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاشِيرً مَنْ دَبْنِ الْحَضْرَمِيِّ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاشِيرً مَنْ دَبْنِ اللهِ مِنَاشِيرً مَنْ يُعْطِينِي هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَبَسَطَ يَدَيْهِ فَلْيَأْتِنَا. قَالَ جَابِرٌ: فَقَلْتُ: وَعَدَنِي رَسُولُ اللهِ مِنَاشِيرً مَ أَنْ يُعْطِينِي هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، فَبَسَطَ يَدَيْهِ فَلْاتُ مَرَّاتٍ، قَالَ جَابِرٌ: فَعَدَّ فِي يَدِي حمس مئة، ثُمَّ خمس مئة، ثُمَّ خمس مئة.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد الفرَّاءُ أبو إسحاق الرَّازيُّ المعروف بالصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف أبو عبد الرَّحمن اليمانيُ قاضيها (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، أنَّه (قَالَ (۱): أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ دِينَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبدِ اللهِ أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا مَاتَ النَّبِيُ مِنَ الشَّعِيمُ مِنَا أَنَّهُ (قَالَ: لَمَّا مَاتَ النَّبِيُ مِنَ الشَّعِيمُ مِنَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

<sup>(</sup>۱) في (ب) و(س) و(ص): «علامات» في هامش (ج) و(ل): كذا بخطُّه، والذي سبق في «كتاب الإيمان»: «علامات» بالجمع.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «قال» كذا في الفرع، وسقطت من قلم الشارح.

<sup>(</sup>٣) في (د): «قِبَل».

وقد سبق هذا الحديث في «باب مَن تكفَّل عن الميِّت دينًا» من «الكفالة» [ح:٢٢٩٦] ويأتي إن شاء الله تعالى في «باب(١) فرض الخمس» [ح: ٣١٣٧] بعون الله وقوَّته.

٢٦٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيم: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاع، عَنْ سَالِمِ الأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ قَالَ: سَأَلَنِي يَهُودِيُّ مِنْ أَهْلِ الحِيرَةِ: أَيَّ الأَجَلَيْنِ قَضَى مُوسَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي حَتَّى أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ العَرَبِ فَأَسْأَلَهُ. فَقَدِمْتُ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ. فَقَالَ: قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ الشَّمِيِّ مِ إِذَا قَالَ فَعَلَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) أبو يحيى صاعقة قال: (أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بكسر العين، سعدويه البغداديُّ قال: (حَدَّثْنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاع) مولى مروان بن محمَّد بن الحكم القرشيُّ الأمويُّ الجزريُّ (عَنْ سَالِم الأَفْطَسِ) ابن عجلان (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ) الأسديِّ مولاهم الكوفيِّ أنَّه (قَالَ: سَأَلَنِي يَهُودِيُّ مِنْ أَهْلِ الحِيرَةِ)(١) بكسر الحاء المهملة، بلدُّ معروف بالعراق. قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على اسم اليهوديِّ (أَيَّ الأَجَلَيْن قَضَى مُوسَى؟) أطولَهما أو أقصرَهما؟ لمَّا قال/ له ٣٠٤/٣ب صهره: ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِ ﴾ أي: أن تأجر نفسك منّي ﴿ ثَمَانِيَ حِجَج ﴾ أي: سنين ﴿ فَإِنَّ أَتَّمَتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ﴾ [القصص: ٢٧] أي: فإتمامه من عندك تفضُّلًا لا من عندي إلزامًا عليك، فتحصل البراءة من العُهدة بفعل الأقلِّ، ولذا قال: ﴿أَيُّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَعُدُونَ عَلَى ﴾ [القصص: ٢٨] أي: فلا حرج عليَّ قال سعيد بن جبير: (قُلْتُ) لليهوديِّ: (لَا أَدْرِي حَتَّى أَقْدَمَ) أي: مكَّة (عَلَى حَبْر العَرَبِ) بفتح الحاء المهملة وسكون الموحَّدة، ابن عبَّاس، وعند أبي نُعيم من حديث ابن عبَّاس مرفوعًا: أنَّ جبريل سمَّاه بذلك (فَأَسْأَلَهُ) عن ذلك (فَقَدِمْتُ) مكَّة (فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) ﴿ فَقَالَ: قَضَى أَكْثَرَهُمَا وَأَطْيَبَهُمَا) في نفس شُعيب (إِنَّ رَسُولَ اللهِ) موسى (مِنْ اللهُ عِيْمُ) أو من اتَّصف بالرِّسالة ولم يُرِد نبيًّا بعينه (إِذَا قَالَ فَعَلَ) لأنَّ محاسن أخلاق النُّبوة (٣) مقتضية لذلك، وهذا رواه سعيد موقوفًا، وهو في حكم المرفوع (٤)،

<sup>(</sup>۱) «باك»: مثبت من (د) و (س).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): في «الفرع» تحريك التَّحتيَّة. «منه».

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): «الأخلاق النبويَّة».

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «الحكم مرفوع».

#### ٢٩ - باب: لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ المِلَلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَاللَّهُ عَبِي اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ عَلَى بَعْضَاءَ الْكِتَابِ، وَلَا تُكَذَّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿ وَاللَّهُ عَنَ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ عَمْ اللَّهُ عَنَ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ عَمْ اللَّهُ عَنْ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ عَمْ اللَّهُ وَقُولُوا: ﴿ وَاللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ النَّهُ عَنِ النَّهِ عَنْ النَّهُ عَنْ النَّهُ عَنْ النَّهُ عَنْ النَّهُ عَنْ النَّهُ عَنْ النَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (لَا يُسْأَلُ) بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول (أَهْلُ الشِّرْكِ) بالرَّفع نائبًا عن الفاعل (عَنِ الشَّهَادَةِ وَ) لا (غَيْرِهَا) إذ لا تقبل شهادتهم، خلافًا للحنفيَّة حيث قالوا: بقبولها من أهل الذِّمة على بعضهم وإن اختلفت ملَلُهم لأنَّه بَالِيسِّ السَّار رجم يهوديَّين زنيا بشهادة أربعة منهم.

(وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل، فيما وصله سعيد بن منصور: (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ المِللِ) بكسر الميم، أي: مِلل الكفر (بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ) زاد سعيد بن منصور: إلَّا المسلمين (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) ولأبي ذَرِّ: (إِمَرَّ رَبِئُ): (﴿ فَأَغَرْيَنَا ﴾) فألزمنا، من: غري بالشَّيء إذا أُلصِقَ (٣) به (﴿ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاتَةَ ﴾ [المائدة: ١٤]) ولا يزالون كذلك إلى قيام السَّاعة، وكذلك طوائف النَّصارى على اختلاف أجناسهم، لا يزالون متباغضين متعادين يكفِّر بعضهم بعضًا، فالمَلكيَّة تكفِّر اليعقوبيَّة، وكذلك الآخرون، كلُّ طائفة تلعن (١٤) الأخرى في هذه الدُّنيا ويوم يقوم الأشهاد.

<sup>(</sup>۱) زید فی (د): «دِین».

<sup>(</sup>٢) في (د): «بن سرح» وفي غيرها: «بن مرح» والتصحيح من مصادر الرواية وكتب الرجال.

<sup>(</sup>٣) في (د): «لصق».

<sup>(</sup>٤) في (د): «تكفّر».

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) فيما وصله في «تفسير سورة البقرة» [ح:٥١٥] (عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الشَّيْرِ مِزَ لَا تُصَدِّقُوا/ أَهْلَ الكِتَابِ) أي: فيما لا تعرفون صدقَه من قِبَل غيرهم (وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ٢٠٥/٣٥ ﴿ عَامَتَ اللَّهِ وَمَا أَنْزِلَ ... ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]) وفيه دليل لردِّ شهادتهم وعدم قبولها، وسقط قوله «الآية» عند أبوي ذرِّ والوقت.

٢٦٨٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُبْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ ثُمُّ قَالَ: يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ، وَكِتَابُكُمُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُنْبَةِ مِنَ اللهُ أَنْ أَهْلَ الكِتَابِ، وَكِتَابُكُمُ اللهُ أَنْ أَهْلَ الكِتَابِ اللهِ يَ أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ مِنَ اللهُ عَدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ، تَقْرَوُونَهُ لَمْ يُشَبْ وَقَدْ حَدَّثُكُمُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ اللهِ يَ أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ مِنَ اللهِ يَعْرُوا بِأَيْدِيهِمُ الكِتَابَ، فَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنَا قَلِيلًا، أَفَلا بَدُهُ اللهُ عَنْ مُسَايَلَتِهِمْ ؟ وَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكِيْرٍ) هو يحيى بن عبدالله بن بُكير المخزوميُّ مولاهم المصريُّ، وسقط قوله «يحيى» عند أبوي ذرِّ والوقت قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمامُ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريُّ (عَنْ عُبَيْدِاللهِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ عُبْدِاللهِ عَبَّاسٍ) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «عن عبدالله بن عبّاس» ( يُنْ قَالَ: يَا مَعْشَر المُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهُلَ الكِتَابِ) من اليهود والنَّصارى، والاستفهام للإنكار (وَكِتَابُكُمُ) القرآن (الَّذِي أُنزِلَ) بضمً أَهْلَ الكِتَابِ مِن ذَرِّ : «أَنزل» بفتحها (عَلَى نَبِيِّهِ) محمَّد (بنَ اللهِ عِبْمُ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ) بفتح الهمزة، ولأبي ذَرِّ : «أَنزل» بفتحها (عَلَى نَبِيِّهِ) محمَّد وَنِ النِّسِية إلى المنزَّل (اللهِ) بفتح الهمزة، أي أَهْلَ الوَلَا إليكم من عندالله بمَزَيِّنُ ، فالحدوث بالنِّسبة إلى المنزَّل (اللهِ) بفتح الهمزة، أي: أقربُها نزولًا إليكم من عندالله بمَزَيِّنُ ، فالحدوث بالنِّسبة إلى المنزَّل (اليهم، وهو في نفسه قديم ، و «أحدث » رفع خبر «كتابُكم» و «أنزل» صفته (تَقْرَوُونَهُ لَمْ يُشَبْ) بضمَّ أوَّله وفتح ثانيه، لم يخير ولم يُبدَّل (وَقَدْ حَدَّثُكُمُ اللهُ) في كتابه (أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ) صِنْفُ من اليهود، وعن ابن عباس: هم أحبار اليهود، وعنه أيضًا: هم المشركون وأهل الكتاب (بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللهُ، وَغَيَّرُوا بِهِ عَمَالهُ وَا يَعْمَلُ اللّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ عَمَالهُ وَا يَالْكِتَابَ، فَقَالُوا: هُوَ) ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ : «هذا» (مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيشَتَرُوا بِهِ فَمَنَا وَلِلْهُ وي كتَابَ اللهُ مِن القليل الذُنيا بحذافيرها (أَفَلَا يَنْهَاكُمْ مَا) ولأبوي ذَرِّ والوقت عن قَلِلاً المَالِقُولُ القَلْلُولُ الدُّنيا بحذافيرها (أَفَلَا يَنْهَاكُمْ مَا) ولأبوي ذَرِّ والوقت عن

<sup>(</sup>۱) في غير (ب)و(س): «المنزول».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): المُذْفُور؛ كالعُصْفُور»: الجانب؛ كالحذفار، وأخذه بحذفوره وبحذفاره وبحذافيره: بأسره أو بجوانبه أو أعاليه. «قاموس». وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

المُستملي: «بما» (جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ () مُسَايَلَتِهِمْ ؟) بميم مضمومة فسين مهملة، وبعد الألف مثنّاة تحتيَّة (١) مفتوحة، ولأبي ذَرِّ: «عن مساءلتهم» بهمزة بعد الألف بدل التَّحتيَّة ممدودًا (وَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ قَطُ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ) فأنتم بالطّريق الأولى ألَّا تسألوهم، و (لا) في قوله: «ولا والله» لتأكيد النَّفي (٣).

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «التوحيد» [ح: ٧٥٢٣] و «الاعتصام» [ح: ٧٣٦٣].

٣٠ - بابُ القُرْعَةِ فِي المُشْكِلَاتِ، وَقَوْلِهِ: ﴿إِذْ يُلْقُونَ ٱقْلْمَهُمْ آَيُهُمْ يَكُفُلُمَرْيَمَ ﴾ وَقَالَ ابْنُ عَبّاسِ: اقْتَرَعُوا، فَجَرَتِ الأَقْلامُ مَعَ الجِرْيَةِ، وَعَالَ قَلَمُ زَكَرِيّاءَ الجِرْيَةَ، فَكَفَلَهَا زَكَرِيّاءُ، وَقَوْلِهِ: ﴿ فَسَاهَمَ ﴾: اقْتَرَعُوا، فَجَرَتِ الأَقْلامُ مَعَ الجِرْيَةِ، وَعَالَ قَلَمُ زَكَرِيّاءَ الجِرْيَةَ، فَكَفَلَهَا زَكَرِيّاءُ، وَقَوْلِهِ: ﴿ فَسَاهَمَ ﴾: أَقْرَعَ، ﴿ فَكَانَمِنَ الْمُسْعِيمُ مَعَ الجَرْيَةِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَرَضَ النّبِيُ مِنَاسِمِيمِ عَلَى قَوْمِ اليَمِينَ ، ﴿ فَكَانَمِنَ الْمُسْعِيمُ عَلَى قَوْمِ اليَمِينِ أَيّٰهُمْ يَحْلِفُ ؟
 فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي اليَمِينِ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ ؟

(بابُ) مشروعية (القُرْعَةِ فِي) الأشياء (المُشْكِلَاتِ) الَّتي يقع النِّزاع فيها بين اثنين أو أكثر، ولأبي ذَرَّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «مِن» بدل «فِي» أي: لأجل المشكلات كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَلَابِهُم ﴾ [العنكبوت: 11] أي: لأجل خطاياهم (وَقَوْلِهِ) زاد أبو ذرِّ: «بَرَزُبِنُ» أي: في قصَّة مريم: (﴿إِذْ يُلْتُونُ ﴾) أي: حين يلقون (﴿أَقَلْمَهُمْ ﴾) أقداحهم للاقتراع، وقِيل: اقترعوا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها التَّوراة تبرُّكا (﴿أَيَّهُمْ يَكَفُلُ مُرْيَمَ ﴾ [العمران: ٤٤]) متعلَّق بمحذوف دلَّ عليه عليه ويربِّيها رغبة في الأجر، وذلك لمَّا وضعتها أمُها حنَّة وأخرجتُها في خرقتها إلى بني الكاهن بن هارون أخي الأجر، وذلك لمَّا وضعتها أمُها حنَّة وأخرجتُها في خرقتها إلى بني الكاهن بن هارون أخي موسى بن عمران، وهم يومئذ يلون من بيت/ المقدس ما يلي الحجبةُ من الكعبة، فقالت لهم: دونكم هذه النَّذيرة، فإنِّي حرَّرتها، وهي ابنتي، وأنا لا أردُها إلى بيتي، فقالوا: هذه ابنة إمامنا، وكان عمران يؤمُّهم في الصَّلاة، فقال زكريًا: ادفعوها إليَّ فإنَّ خالتها تحتي، فقالوا: لا تطبب نفوسنا، هي ابنة إمامنا، فعند ذلك اقترعوا عليها (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اقْتَرَعُوا، فَجَرَتِ لا تطبب نفوسنا، هي ابنة إمامنا، فعند ذلك اقترعوا عليها (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اقْتَرَعُوا، فَجَرَتِ

<sup>(</sup>١) في (د): المِن.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «تحتيَّة» هو الصَّواب، والذي في خطِّه: مثنَّاة فوقيَّة، وهو سبق قلم. انتهى. كذا رأيته بخطّ شيخنا عجمى.

<sup>(</sup>٣) في (ب): «تأكيدٌ للنَّفي».

الأَقْلَامُ) الَّتِي ٱلقوها في نهر الأردنُ (١) (مَعَ الجِرْيَةِ) بكسر الجيم، أي: جرية الماء إلى الجهة السُفلى (وَعَالَ) بعين مهملة، وبعد الألف لام، أي: ارتفع (قَلَمُ زَكَرِيَّاءَ الجِرْيَةَ) فأخذها وضمَّها إلى نفسه، وللأَصيليِّ: «وعالى» بألف بعد اللام، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وعدا» بالدَّال بدل اللَّام كذا في الفرع وأصله، وقال في «فتح الباري»: وفي رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «وعلا»، أي: بعين فلامٍ فألف، من العلوِّ، قال: وفي نسخة: «وعدا» بالدَّال، وهذا (١) وصله ابن جريرٍ بمعناه (فَكَفَلَهَا زَكَرِيَّاءُ).

(وَقَوْلِهِ) تعالى بالجرِّ عطفًا على «قوله» الأوَّل في قصَّة يونس: (﴿فَسَاهَمَ﴾) قال ابن عبَّاس أيضًا فيما أخرجه ابن جرير: أي: (أَقْرَعَ، ﴿فَكَانَمِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصَّانات: ١٤١]) قال ابن عبَّاس أيضًا فيما أخرجه ابن جرير: أي: (مِنَ المَسْهُومِينَ) وأشار المؤلِّف بما ذكره من قصَّة مريم ويونس بيم الشرار المؤلِّف بما ذكره من قصَّة مريم ويونس بيم الشرار المؤلِّف بما ذكره من قبلنا شرعٌ لنا إذا بيم الله الاحتجاج بصحَّة الحكم بالقرعة، وهو مبنيُّ على أنَّ شرع مَن قبلنا شرعٌ لنا إذا لم يَرِد ما يخالفه (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةً) ﴿ اللهِ مَلَّ وصله قريبًا في «باب إذا تسارع قوم في اليمين» لم يَرِد ما يخالفه (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةً) ﴿ النَّهُ مَلَّ وصله قريبًا في «باب إذا تسارع قوم في اليمين (أَنْ اللهُ عَلَى قَوْمِ اليَمِينَ، فَأَسْرَعُوا) إلى اليمين (فَأَمَرَ) مِنَ الشَعِيمُ مَنْ فَل الآخر؟ وفيه دلالةً يُشْهِمَ بَيْنَهُمْ) بكسر هاء «يسهِم» أي: يقرع (في اليَمِينِ، أَيُّهُمْ يَحْلِفُ) قبل الآخر؟ وفيه دلالةً لمشروعيَّة القرعة على ما لا يخفى.

٢٦٨٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّعْبِيُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ مِنْ مُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِهِ مِنْ المُدْهِنِ فِي حُدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فِيهَا مَثَلُ أَلَهُ سَمِعَ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ مِنْ مُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِهِ مِنَ المَدْهِنِ فِي أَعْلَاهَا، فَكَانَ النَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَمُرُّونَ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا سَفِينَةً، فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْفَلُهُمْ فِي أَعْلَاهَا، فَكَانَ النَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَمُرُّونَ بِالمَاءِ عَلَى النَّفِينَةِ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا: بِالمَاءِ عَلَى النَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا، فَتَأَذَّوْا بِهِ، فَأَخَذَ فَأُسًا، فَجَعَلَ يَنْقُرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا: مَا لَكَ؟ قَالَ: تَأَذَّيْتُمْ بِي، وَلَا بُدَّ لِي مِنَ المَاءِ، فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَنْجَوْهُ وَنَجَوْا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ وَأَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ وَأَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَإِنْ تَرَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ، وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ وَالْمَلَكُوا أَنْفُسَهُمْ وَالْهُ فَلَا الْعَلَا عَلَى الْعَلَا عَلَى الْعَلَاقُونَ أَنْفُسَهُمْ وَالْعَلَكُوا أَنْفُسَهُمْ وَالْمُلْكُوا أَنْفُسُهُمْ وَالْمُلْكُوا أَنْفُسُهُ وَالْمُلْكُولُ أَنْفُسُهُمْ وَالْمُنْتُولُوا أَنْفُلُ الْعَلَى الْعُلُولُ أَنْ الْعَلَى الْعُلَلُ الْعَلَيْ الْعَلَيْ وَالْمُلْكُوا أَنْفُولُ أَلَا فَالْتُولُولُ أَنْفُولُ أَنْفُلُ الْعِنْ الْمُؤْلُولُ أَنْفُولُوا أَنْفُولُ أَنْهُ أَنْفُولُ أَنْفُولُ أَنْفُلُهُ أَنْ أَنْ أَنْفُولُ أَنْفُولُ أَنْفُلُكُوا أَنْفُلُكُمُ أَنْفُلُكُمُ أَنْفُلُ أَنْفُولُ أَنْفُلُكُوا أَنْفُلُكُمُ أَنْفُلُكُمُ أَلْ أَنْفُلُكُوا أَنْفُلُكُمُ أَلَا أَنْفُلُكُ أَلَا أَنْف

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة، آخره مثلَّثة، ابن طَلْق -بفتح الطَّاء وسكون اللَّام - الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): وأخرج ابن العديم في «تاريخ حلب» بسنده إلى شعيب بن إسحاق: أنَّ النَّهر الذي ألقوا فيه الأقلام هو نهر قويق، النهر المشهور بحلب. «فتح».

<sup>(</sup>۲) في (ص): «كذا».

ابن مهران (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل: (أَنَّهُ سَمِعَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرِ إِلَّهُمْ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ سِنَاسْمِيمَ مَثَلُ المُدْهِن ) بضمِّ الميم وسكون الدَّال المهملة وكسر الهاء، آخره نون، أي: الَّذي يرائي (فِي حُدُودِ اللهِ) المضيِّع لها (وَالوَاقِع فِيهَا) المرتكبها (مَثَلُ قَوْمِ اسْتَهَمُوا) اقترعوا (سَفِينَةً) مشتركة بينهم، تنازعوا في المقام بها عُلْوًا أو سُفْلًا، فأخذ كلُّ واحد منهم نصيبًا من السَّفينة بالقرعة (فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا، وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا، فَكَانَ الَّذِين فِي د٣٠٦/٣١ أَسْفَلِهَا يَمُرُّونَ بِالمَاءِ عَلَى الَّذِينَ / وللأَصيلي وأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «على الَّذي» (في أَعْلَاهَا، فَتَأَذَّوْا) أي: الَّذين في(١) أعلاها (بهِ) بالمارِّ عليهم بالماء حالة السَّقي، أو بالماء الَّذي مع المارِّ (فَأَخَذَ) الَّذي مرَّ بالماء (فَأْسًا) بهمزة ساكنة وقد تبدل ألفًا(١) (فَجَعَلَ يَنْقُرُ) بضمِّ القاف، أي: يحفر (٣) (أَسْفَلَ السَّفِينَةِ) ليخرقها (فَأَتَوْهُ) الَّذين أعلاها (فَقَالُوا: مَا لَكَ) تحفر السَّفينة؟ (قَالَ: تَأَذَّيْتُمْ بِي، وَلَا بُدَّ لِي مِنَ المَاءِ، فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ) بالتَّثنية، أي: منعوه من الحفر، ولأبي ذَرِّ: «على يده» بالإفراد (أَنْجَوْهُ) أي: الحافر (وَنَجُّوا أَنْفُسَهُمْ) بتشديد الجيم، من الغرق (وَإِنْ تَرَكُوهُ) يحفر (أَهْلَكُوهُ، وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ).

ومن فوائد هذا الحديث: تبيين الحكم بضرب المثل، ووقع في «الشَّركة» [ح:٢٤٩٣] من وجه آخر عن عامر وهو الشَّعبيُّ: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها». قال في «فتح الباري»: وهو أصوب، لأنَّ المدهن والواقع في الحكم واحد والقائم مقابله. وعند الإسماعيليِّ في «الشَّركة» «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها» وهذا يشمل الفرق الثلاث وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها(٤) والمرائي في ذلك... ووقع عنده هنا أيضًا: «مثل الواقع في حدود الله والنَّاهي عنها...»، وهو المطابق للمثل المضروب، فإنَّه لم يقع فيه إلَّا ذكر فرقتين فقط، لكن إذا كان المداهن مشتركًا في الذَّمِّ مع الواقع فيها، صارا بمنزلة فرقة واحدة، وبيان وجود الفِرَق الثلاث(٥) في المثل المضروب

<sup>(</sup>١) ﴿فَ): مثبتُ من (د).

<sup>(</sup>٢) «ألفًا»: مثبت من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): أي: يحفِر، من «باب ضَرَبّ».

<sup>(</sup>٤) قوله: «وهذا يشمل الفرق... والواقع فيها» من «الفتح» مصدر المصنف؛ لبيان العبارة.

<sup>(</sup>٥) في (د): «الفريق الثالث».

أنَّ الَّذين أرادوا خرق السَّفينة بمنزلة الواقع في حدود الله، ثُمَّ من عداهم إمَّا منكر وهو/ القائم، ٤١٤/٤ وإمَّا ساكت وهو المداهن.

وهذا الحديث قد سبق في «باب هل يقرع في القسمة» في «الشركة؟» [ح: ٢٤٩٣].

٢٦٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَن الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ الأَنْصَارِيُّ: أَنَّ أُمَّ العَلَاءِ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِمْ قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ مِنَى شَعِيمُ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونِ طَارَ لَهُ سَهْمُهُ فِي السُّكْنَى حِينَ اقْتَرَعَتِ الأَنْصَارُ سُكْنَى المُهَاجِرِينَ، قَالَتْ أُمُّ العَلَاءِ: فَسَكَنَ عِنْدَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونِ، فَاشْتَكَى، فَمَرَّضْنَاهُ حَتَّى إِذَا تُوفِي وَجَعَلْنَاهُ فِي ثِيَابِهِ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّامِيَّم، فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِب، فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللهُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ سِنْ الشَّهِ مِ الشَّبِيِّ اللهُ الل أَكْرَمَهُ؟» فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صِنَاشِيهِ م: «أَمَّا عُفْمَانُ فَقَدْ جَاءَهُ وَاللهِ اليَقِينُ، وَإِنِّي لأَرْجُو لَهُ الخَيْرَ، وَاللهِ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَا يُفْعَلُ بِهِ». قَالَتْ: فَوَاللهِ لَا أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا، وَأَحْزَنَنِي ذَلِكَ. قَالَتْ: فَنِمْتُ، فَأُرِيتُ لِعُثْمَانَ عَيْنًا تَجْرِي، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صِنَ الشَعِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «ذَلِكِ عَمَلُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليّمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الأمويُّ مولاهم، واسم أبيه: دينار (عَن الزُّهْريِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب، أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذَرِّ: (حدّثنا) (خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ الأَنْصَارِيُّ) أحد الفقهاء السَّبعة التَّابعيُ الثِّقة (أَنَّ أُمَّ العَلَاءِ) بفتح العين ممدودًا، بنت الحارث بن ثابت، يقال: إنَّها أمُّ خارجة الرَّاوي عنها (امْرَأَةً) بِالنَّصِبِ صِفةً للسَّابِقِ (مِنْ نِسَائِهِمْ، قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ مِنَاسَعِيرًام) أي: عاقدته (أَخْبَرَتْهُ) في موضع رفع خبر «أَنَّ اللهُ عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ) بفتح الميم وسكون الظَّاء المعجمة وضمّ العين المهملة، الجمحيُّ القرشيُّ (طَارَ) أي: وقع (لَهُ) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «لهم» (سَهْمُهُ في السُّكْنَى حِينَ اقْتَرَعَتِ الأَنْصَارُ) وفي الفرع: «أقرعت الأنصار» (سُكْنَى المُهَاجِرينَ) لمَّا دخلوا المدينة / ولم يكن لهم مساكن (قَالَتْ أُمُّ العَلَاءِ: فَسَكَنَ عِنْدَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونِ، ٢٠٦/٣٠ب فَاشْتَكَى) أي: مرض (فَمَرَّضْنَاهُ) بتشديد الرَّاء، أي: قمنا بأمره (حَتَّى إِذَا تُوُفِي وَجَعَلْنَاهُ فِي ثِيَابِهِ) أي: أكفانه بعد أن غسَّلناه (دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ صِنَاسٌ مِيمَامٌ، فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْكَ) يا (أَبَا السَّائِبِ) بالسِّين المهملة، كُنية عثمان (فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ) أي: لك (لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللهُ،

فَقَالَ لِي النّبِيُ مِنَاشِهِ مِنَ اللهِ الْذِي وَمَا يُدْدِيكِ) بكسر الكاف، أي: من أين علمت (أنّ اللهَ أَكْرَمَهُ؟ فَقُلْتُ: لَا أَدْدِي، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَارَسُولَ اللهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ سَنَاشِهِ مِنَاشِهِ مِنَا عُثْمَانُ فَقَدْ جَاءَهُ وَاللهِ النّقِينُ) أي: الموت (وَإِنِّي لأَرْجُو لَهُ الخَيْرَ، وَاللهِ مَا أَدْدِي وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَا يُفْعَلُ بِهِ) أي: بعثمان بن مظعون، وفي «الجنائز» [ح: ١٢٤٣] في رواية غير الكُشُويهنِيِّ: «ما يُفعل بي» وهو موافق لقوله تعالى في سورة الأحقاف: ﴿وَمَاآذَرِي مَايُفْعَلُ فِي وَلاَبِكُمْ ﴾ [الاحقاف: ٩] وسبق ما فيه، ثمّ (قَالَتُ) أمُّ العلاء: (فَوَاللهِ لاَ أُزَكِّي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا، وَأَحْزَننِي) بالواو، ولأبي ذَرِّ: «فأحزنني» (ذَلِكَ) اللّذي قاله بَيْلِسَهِ اللهِ اللهُ المَاء المُن عَنْ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ على عمله إلَّا الَّذِي مات مرابطًا، فإنَّ عمله ينمو إلى يوم القيامة.

وهذا الحديث سبق في «الجنائز» [ح:١٢٤٣] ويأتي إن شاء الله تعالى في «الهجرة» [ح: ٣٩٢٩] و«التفسير» و«التعبير» [ح: ٧٠٠٣].

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) بكسر التَّاء، المروزيُّ المجاور بمكَّة قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب، أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ بِنُّهُ) أنَّها (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَا الْمَوْدُ مُ اللهُ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مَنَا اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مَنَا أَوْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ) تطييبًا لقلوبهنَّ (فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا) كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مَنَا مُعَهُ في سفره (وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا. غَيْرَ أَنَّ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهُ مِنْ مَنَاسُهُ مِنْ مُنَاسُهُ مِنْ مُنَاسُهُ مَنْ مَنَ مَا وَلَيْلَتُهَا لِعَائِشَةً إِنْعَالَهُ مِنَاسُهُ مِنْ مُنَاسُهُ مِنْ المُكَاسُ مَا مُنْ مُنْ مُنَاسُولُ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ الْمُلُولُ اللهِ مِنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ مُنْ اللهُ مِنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مُنْ اللهُ مِنْ اللهُ مُنْ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ

وهذا الحديث قد سبق في «الهبة» [ح: ٥٩٣].

٢٦٨٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي مَالِحٍ، عَنْ أَبِي مَالِحٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِيَّةٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ الشَّرِيَّ عَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتْمَةِ وَالصَّبْحِ لأَتَوْهُمَا وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي العَتْمَةِ وَالصَّبْحِ لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبُواً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذَرِّ: (حدَّثني) الإسمَاعِيلُ) بن أبي أويس عبدالله د٣٠٧ الأصبحيُ (قَالَ: حَدَّثنِي) بالإفراد (مَالِكُ) الإمام الأعظم (عَنْ سُمَيُّ) بضمٌ أوَّله وفتح الميم، اخره تحتيَّةٌ مشدَّدةٌ (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) أي: ابن عبدالرَّحمن بن الحارث بن هشام (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزَّيات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِنَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسُهِ عِلْ قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي صَالِحٍ) ذكوان الزَّيات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِنَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسُهِ عِلَا قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ) أي: الأذان (وَ) ما في (الصَّفِّ الأَوَّلِ) الَّذي يلي الإمام من الخير والبركة (ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا) شيئًا من وجوه الأولويَّة بأن يقع التَّساوي (إِلَّا أَنْ يَسْتَهِمُوا) أي: يقترعوا (عَلَيْهِ) أي: على المذكور من الأذان / والصَّفِّ الأَوَّل (لَاسْتَهَمُوا) أي: لاقترعوا عليهما (١١ (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي ١٥٠٤ التَّهُجِيرِ) أي: التَّبكير إلى الصَّلوات (لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي) ثواب أداء صلاة (الصَّبْحِ لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبُواً (١٠)) على اليدين (التَّبَتَةِ) أي: العشاء في جماعة (وَ) ثواب أداء صلاة (الصُّبْحِ لأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبُواً (١٠)) على اليدين والرُّكبتين.

وقد سبق هذا الحديث في «الأذان» [ح: ١٦٥] وقد وقع في رواية أبوي ذر والوقت حديث عمر ابن حفص بن غياث، المسوق في هذا الباب مؤخّرًا [ح: ٢٦٨٦] هنا بعد قوله: «لو حبوًا». وغرض المؤلّف - رائيه بسياق هذه الأحاديث: الإشارة إلى مشروعيّة القرعة لفصل النّزاع عند التَّشاحح في حقّ ثبت لاثنين فأكثر، وتكون (٣) في الحقوق المتساوية وفي تعيين الملك، فمِن الأوّل الإمامةُ الكبرى إذا استووا في صفاتها، وفي الأذان والصّف الأوّل كما في حديث أبي هريرة رائية وفي إمامة الصّلاة، وكذا إذا تنازع أخوان أو زوجتان في غسل الميّت ولا مرجح

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «عليه».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): وفي «القاموس»: حبا حُبُوًّا كـ«سُمُوًّ» دنا، والرَّجل: مشى على يديه وبطنه، والصبيُّ حَبُوًا كـ«سَهْوِ»: مشى على استه وأشرف بصدره.

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (د): اليكون.

لأحدهما، أقرع بينهما، وكذا لو اجتمع اثنان في الصَّلاة على الميِّت واستوت خصالهما المعروفة وتشاحًا، وكذا لو سبق اثنان إلى مقعد من(١) شارع، وتنازعا فيه، ولو جاءا إلى معدن ظاهر -ككبريت- معًا، أقرع بينهما، ولو التقطا لقيطًا معًا واستويا في الصِّفات(١)، ولو اجتمع أولياء في درجة واحدة، وتساووا في الصِّفات، وتشاحُّوا، وأراد كلُّ منهم أن يزوِّج، أقرع أيضًا، وفي ابتداء القَسْم بين الزَّوجات والسَّفر ببعضهنَّ كما في حديث عائشة، والحاضنات إذا كنَّ في درجة واحدة، وولاة القصاص عند الاستواء، وكذا إذا ازدحم خصوم عند القاضي وجُهِل الأسبق أو جاؤوا معًا، وكذا عند تعارض البيِّنتين فيما إذا شهدت بيِّنة أنَّه عتق(٣) في مرضه سالمًا، وأخرى أنَّه عتق غانمًا، وكلُّ واحد(٤) منهما ثلث ماله، واتَّحد تاريخ البيِّنتين، وإن أُطلِقتا، قيل: يقرع، والمذهب يُعتَق من كلِّ نصفه، ولو عتق ثلاثة(٥)، وقسمةُ ما لا يعظُم ضررُه د٣٠٧/٣٠ بالأجزاء، كمثليِّ مَنِّ حبوب(٦) ودراهم وأدهان وغيرها/، ودار متَّفقة أبنيةً، وأرض مشتبهة الأجزاء، فيجبر الممتنع عليها، فتُعدَّل السِّهام كيلًا في المكيل، أو(٧) وزنًا في الموزون، أو ذرعًا في المذروع بعدد الأنصباء إن استوت كالأثلاث لزيد وعمرو وبكر، ويُكتَب في كلِّ رقعة اسم شريك أو جزء مميَّز بحدٍّ أو جهة وتُدرَج في بنادق مستوية وزنًا وشكلًا من طين مجفَّف أو شمع، ثمَّ يُخْرِج من لم يحضرها رقعة على الجزء الأوَّل إن كتب الأسماء، فيُعِطى من خرج اسمه، أو على اسم زيد إن كتب الأجزاء، فيُعطى ذلك الجزء، ويفعل كذلك في الرُّقعة الثَّانية، فيخرجها على الجزء الثَّاني أو على اسم عمرو، وتتعيَّن الثَّالثة للباقي إن كانت ثلاثًا، وتعيَّن من يبتدأ به من الشُّركاء، فإن اختلفت الأنصباء، كنصف وثلث وسدس في أرض، جزِّئت الأرض على أقلِّ السِّهام وهو السُّدس، فتكون ستَّة أجزاء، وقُسِمت كما سبق، والله أعلم.

<sup>(</sup>۱) في (د): «ف».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): «الخصال».

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): «أعتق»، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

<sup>(</sup>٤) في (د): «واحدة».

<sup>(</sup>٥) نبَّه الشيخ قطة رابين على خلل العبارة بقوله: هكذا في النسخ، ولعلَّ فيه حذفًا نحو: عَتَقَ مِن كلُّ ثُلثه، أو نحو ذلك فليحرر، انتهى.

<sup>(</sup>٦) في (د): «صوف».

<sup>(</sup>٧) في (ص) و (م): «و».

## 

(بِمِ التَّالِّمْ إِلَوْمِمَ) بإثبات البسملة (كِتَابُ الصُّلْح).

### ١ - مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَيْيِرِ مِن نَّجُونِهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاجٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللهِ فَسَوْفَ نُوْلِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ وَخُرُوجِ الإِمَامِ إِلَى المَوَاضِعِ لِيُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ بِأَصْحَابِهِ.

(مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النّاسِ) زاد الأَصيليُ وأبو ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: ((إذا تفاسدوا))، وسقط لغير الأَصيليِّ وأبي الوقت (كتاب الصُّلح)، ولأبي ذر: ((ما جاء)). وزاد في ((الفتح)) ثبوت: (كتاب الصُّلح) للنَّسفيِّ أيضًا قال: ولغيرهم: ((باب)). والصُّلح لغةً: قطع النّزاع، وشرعًا: عقد يحصل به ذلك، وهو أنواع: فمنه ما يكون بين المتداعيين، وتارة يكون على إقرار، وتارة على إنكار، والأوَّل يكون على عين كدار أو حصَّة منها، وعلى منفعة في دار، ويكون الصُّلح أيضًا بين الزَّوجين عند الشَّقاق، وفي الجِراح كالعفو على مال وبين الفئة الباغية (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ علفًا على قوله: (في الإصلاح) ولأبي ذرِّ: (﴿مَرَبِينَ الْمَهُ وَفِيكَثِيرِ مِن نَّجُونَهُمُ ﴾) من تناجي علفًا على قوله: (في الإصلاح) ولأبي ذرِّ: (﴿مَرَبِينَ مُنصوبًا على الانقطاع (١٠)، بمعنى: ولكن تقول: لا خير في قيامهم إلَّا قيام زيد، ويجوز أن يكون منصوبًا على الانقطاع (١٠)، بمعنى: ولكن مَن أمر بصدقة؛ ففي نجواه الخيرُ، والمعروف: كلُّ ما يستحسنه الشَّرع، ولا ينكره العقل، مَن أمر بصدقة؛ ففي نجواه الخيرُ، والمعروف: كلُّ ما يستحسنه الشَّرع، ولا ينكره العقل، وفسَّرها هنا بالقرض وإغاثة الملهوف وصدقة التَّطوُّع وسائر ما فُسِّر به (﴿أَوَ إِصَلَاحِ اللّهِ ﴾) الذي ذُكِرَ (﴿أَبَيْكَاءَ مَهَاتَ البَينَ المَلَامُ والمَلْوَا وصدقة التَّطوُّع وسائر ما فُسِّر به (﴿أَوْ إِصَلَاحِ اللّهِ ﴾) الذي ذُكِرَ (﴿أَبَيْكَاءَ مَهَاتَ البَينَ المَلَاءُ المَلْوَا وصدقة التَّطوُّع وسائر ما فُسِّر به (﴿أَوْ إِصَلاحِ ذات البين (١٠) (﴿وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ ﴾) الَّذي ذُكِرَ (﴿أَبَيْعَامَةَ مَهَاتَ البَينَ الْمَلْمَاءُ السَّلَاءُ اللّهُ الْمَلْمَاءُ اللّهُ الْمَلْمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

<sup>(</sup>١) في هامش «ل»: أي: على الاستثناء المنقطع.

<sup>(</sup>٢) في هامش «ل»: قال البيضاويُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأَنَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصَّلِحُواْ ذَاتَ يَيْنِكُمْ ﴾ [الأنفال: ١]: «ذات البين»: =

لثوابه لا للرّياء والسُّمعة (﴿ فَسَوْفَ نُوْلِيهِ أَجُراع طِيمًا ﴾ [النّساء: ١١٤]) وصَفَ الأجر بالعِظَم؛ تنبيهًا على حقارة ما فاته في جنبه من أعراض الدُّنيا، ووقع في رواية أبوي ذَرِّ والوقت الاقتصار من الآية على قوله: ﴿ فَمَنَ آمَرَ بِصَدَقَةٍ ﴾ ﴾ ثمَّ قال: ﴿ إلى آخر الآية ﴾ . وعند الأصيليّ : ﴿ إلى قوله: ﴿ أَبَيْعَاءُ مَنْ صَلَ اللّهِ ﴾ أللّه قال: ﴿ الآية ﴾ وأشار بهذه الآية / إلى بيان فضل الإصلاح بين النّاس، وأنّ الصّلح مندوب إليه، وعن أبي الدَّرداء قال: قال رسول الله مِن شير علم: ﴿ ألا أخبركم بأفضل مِن درجة الصّيام والصّلاة والصّدقة؟ ﴾ قالوا: بلى. قال مِن شيره على عطفًا على قوله: ﴿ وقولِ اللهِ وهو من بقيّة التَّرجمة (إِلَى المَوَاضِع لِيُصْلِحَ بَيْنَ النّاسِ بِأَصْحَابِهِ).

799 - حَدَّنَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ بِنَهِ اَنَّ الْمَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ الل

الحالة التي بينكم بالمواساة فيما رزقكم الله وتسليم أمره إلى الله ورسوله. انتهى. «البَين» بالفتح: من الأضداد يطلق على الوصل وعلى الفرقة، ومنه ذات البين: للعداوة والبغضاء، وقولهم: لإصلاح ذات البين، أي: لإصلاح الفساد بين القوم، والمراد: إسكان الثائرة، وهي ظرف مبهم لا يتبين معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعدًا. «مصباح».

<sup>(</sup>١) في (م): «قال و».

<sup>(</sup>٢) في هامش «ل»: زاد في «الجامع الصغير»: الترمذي وأبا داود.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمَّد بن أبي مريم، أبو محمَّد الجمحيُّ مولاهم، البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا) وللأَصيليِّ: «أخبرنا» (أَبُو غَسَّانَ(١)) محمَّد ابن مطرف اللَّيثي المدنيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو حَازِم) بالحاء المهملة والزَّاي سلمة بن دينار (عَنْ سَهْل بْنِ سَعْدِ) السَّاعديِّ (﴿ إِنْ اللَّهُ: أَنَّ أُنَاسًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ) بفتح العين وسكون الميم، لم يُسمُّوا وكانت منازلهم بقباء(١) (كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ) من الخصومة حتَّى ترَامَوا بالحجارة، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «شرٌّ» ضدُّ الخير (فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ مِنْ السُّمِيمِ فِي أَنَاسِ مِنْ أَصْحَابِهِ) سُمِّيَ منهم أُبِيُّ بن كعب وسُهَيل بن بيضاء في «الطّبرانيِّ» (يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ) هي العصر (وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ المَّلاقِ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ قوله «فجاء بلال» لأبوي ذَرِّ والوقت والأَصيليِّ، وفي نسخة الميدوميِّ: «فجاء بلال فأذَّن بالصَّلاة» فأسقط لفظ «بلال» الثَّاني (وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ مِنَاسْطِيام، فَجَاءَ) بلال (إِلَى أَبِي بَكْر) الصِّدِّيق ﴿ فَقَالَ ) له: (إِنَّ النَّبِيَّ مِنْ الشَّعِيامُ حُبِسَ ) بضمِّ الحاء مبنيًّا للمفعول بسبب الإصلاح (وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَؤُمَّ النَّاسَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْر) ودخل في الصَّلاة (ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ مِنْهَا شَعِيْهُم) حال كونه (يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الأَوَّلِ) وهو جائز للإمام، مكروة لغيره(٣) (فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيح) بالحاء المهملة وأوَّله موحَّدة، ولأبي ذَرِّ<sup>(٤)</sup>: «في التَّصفيح» بـ «في» بدل الموحَّدة، وله عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «بالتَّصفيق» بالموحَّدة والقاف، وهما بمعنّى، أي: ضربَ كلٌّ يده بالأخرى، حتَّى سُمِعَ لها صوت (حَتَّى أَكْثَرُوا) منه (وَكَانَ أَبُو بَكْرِ) ﴿ لَا يَكَادُ يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ) لأنَّه اختلاس يختلسه الشَّيطان من صلاة الرَّجل، كما عند ابن خزيمة (فَالتَفَتَ) لمَّا أكثروا التَّصفيق (فَإِذَا هُوَ بِالنَّبِيِّ مِن الشِّيرام

<sup>(</sup>١) في هامش «ل»: بفتح المعجمة.

<sup>(</sup>٢) «وكانت منازلهم بقباء»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (د): قوله: «وهو جائزٌ للإمام مكروهٌ لغيره»: لا يخفى أن المراد بالإمام الذي يجوز له ذلك من غير كراهة: مَن كان بعد الدُّخول في الصَّلاة للإمامة، أمَّا إذا كان بعده كما هنا، فليس بمراد، وحينئذ فلا يظهر هذا الكلام؛ لأنَّ الإمام هنا أبو بكر ﴿ الصَّعينَ في الجواب هنا أنَّ عدم الكراهة، إمَّا لأنَّ النَّبيَّ مِنَا شعيهُم لا يتأذَّى أحدٌ بمروره، بل يفرحون به، للتبرُّك به، كما قالوا: لا يكره التَّخطي لمن ظهر صلاحه لمن يعرفه، أو لأنه أباليًا المراهة عنه إلى نقل، بالله المراهة عنه إلى نقل، وكلامهم يقتضى خلافه، فليراجع، إسماعيل الجراحيُّ.

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): (في رواية).

وَرَاءَهُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ) بَالِيَسِة النَّام (بِيَدِهِ) الكريمة (فَأَمَرَهُ يُصَلِّي) وللأَصيليِّ وأبي الوقت وأبي ذرِّ(١) عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أن يصلي» (كَمَا هُوَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْر يَدَهُ) بالإفراد (فَحَمِدَ اللهَ) أي: بلسانه، زاد ٣٠٨/٣٠ في «باب/ مَن دخل ليؤمَّ النَّاس» من «الصَّلاة» [ح: ٦٨٤]: «على ما أمره به» أي: من الوجاهة في الدِّين، زاد الأَصيليُّ: «وأثنى عليه» (ثُمَّ رَجَعَ) أبو بكر (القَهْقَرَى وَرَاءَهُ) حتَّى لا يستدبر القبلة ولا ينحرف عنها (حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفّ، وَتَقَدَّمَ) بالواو، ولأبوى ذَرِّ والوقت والأصيليّ: «فتقدَّم» (النَّبِيُّ مِنَاسَمُ عِنْ مُ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ) بَلِيْسِمَّة الِسَّمَ من الصَّلاة (أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا نَابَكُمْ) أي: أصابكم(١) (شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيح) بالموحَّدة والحاء، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «بالتَّصفيق» بالموحَّدة والقاف، و (إذا " للظَّرفية المحضة لا الشَّرطية، وفي حاشية الفرع كأصله مكتوبًا: صوابه: «ما لكم إذا نابكم» وضُبِّب على لفظ: «النَّاس» فلْيُتأَمَّل (إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ. مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللهِ) وزاد الأبوان(٣) عن الحَمُّويي: (سبحان الله) (فَإِنَّهُ لا يَسْمَعُهُ أَحَدٍّ) يصلِّي معه (إِلَّا التَّفَتَ) إليه (يَا أَبَا بَكْرِ ؛ مَا مَنَعَكَ ) قال الكِرمانيُّ: مجاز عن: «دعاك» حملًا للنَّقيض على النَّقيض، قال السَّكَّاكيُّ (٤): ٤١٧/٤ والتَّعلُّق بين الصَّارف عن فعل الشَّيء والدَّاعي إلى تركه يحتمل أن يكون/ «منعكَ» مرادًا به: دعاك (حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ) ولأبوي ذَرِّ والوقت والأصيليّ: «أُشِيرَ» بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول (لَمْ تُصَلِّ بِالنَّاسِ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِإِبْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَي النَّبِيِّ) وللأصيليّ: «رسول الله» (مِنْ الشياط) أي: قدَّامه إمامًا به، ولم يقل: ما كان ينبغي لي ولا لأبي بكر تحقيرًا لنفسه واستصغارًا لمرتبته.

وفي الحديث: مشروعيَّة الإصلاح بين النَّاس والذَّهاب إليهم لذلك.

٢٦٩١ - حَدَّنَنَا مُسَدِّدٌ: حَدَّنَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي أَنَّ أَنَسًا ﴿ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ مِنَاشِعِيمٍ : لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَاللهِ بْنَ أُبَيِّ. فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمٍ وَرَكِبَ حِمَارًا، فَانْطَلَقَ المُسْلِمُونَ يَمْشُونَ مَعَهُ - وَهٰيَ أَرْضٌ سَبِخَةٌ - فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمٍ فَقَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، وَاللهِ لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ. فَقَالَ - وَهْيَ أَرْضٌ سَبِخَةٌ - فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمٍ فَقَالَ: إِلَيْكَ عَنِي، وَاللهِ لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ. فَقَالَ

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): والذي في خطُّه: ولأبوي الوقت وذرٍّ. كذا بخطُّه.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): يعنى: مرَّة ثانية.

<sup>(</sup>٣) يقصد أبا ذر وأبا الوقت.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): «عبارة الكِرمانيِّ».

رَجُلِّ مِنَ الأَنْصَارِ مِنْهُمْ: وَاللهِ لَحِمَارُ رَسُولِ اللهِ مِنَاشِهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهِ مِنَاشَهُ مِنَافَهُ مِنَافَهُ مِنَافَهُ مَنَافَهُ مَا أَصْحَابُهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالجَرِيدِ وَالأَيْدِي وَالنِّعَالِ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالجَرِيدِ وَالأَيْدِي وَالنِّعَالِ، فَبَلَغَنَا أَنَّهَا أُنْزِلَتُ ﴿ وَإِن طَآمِهُمَا يُومَانُهُ أَنْ المُومِينِ الْمُومِينِ الْمُتَعَلَّوا فَاصَلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بضمِّ الميم وفتح المهملة وتشديد المهملة الأولى، ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) بضمَّ الميم الأولى وكسر الميم الثَّانية (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) سليمان بن طرخان (أَنَّ أَنَسًا) هو ابن مالك (﴿ رَبُّ عَنَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيِّ) أي: ابنَ سلول الخزرجيِّ (١)، وكان منزله بالعالية، و (الو) للتَّمنِّي فلا تحتاج إلى جواب، أو على أصلها والجواب محذوف، أي: لكان خيرًا، أو نحو ذلك (فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ مِنَاسْمِيمِم وَرَكِبَ حِمَارًا) جملة حاليَّة (فَانْطَلَقَ المُسْلِمُونَ) حال كونهم (يَمْشُونَ مَعَهُ) لِيا (وَهْيَ) أي: الأرض التي مرَّ فيها للي (أَرْضٌ سَبِخَةٌ (١)) بكسر الموحَّدة، ذات سِباخ، تعلوها الملوحة، لا تكاد تنبت إِلَّا بعض الشَّجر(٣) (فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ صِنَى الشَّعِيُّ مَ فَقَالَ) أي: عبد الله بن أُبِيِّ له بَلِيسِّلة النَّله ، والأبوي ذَرِّ والوقت والأصيليِّ: «قال»: (إِلَيْكَ) أي: تنحَّ (عَنِّي، وَاللهِ لَقَدْ آذَانِي نَتْنُ حِمَارِكَ) وفي «تفسير مقاتل»: مرَّ مِن الشِّعيام على الأنصار وهو راكب حمارَه يعفورَ فبال، فأمسك ابن أُبيِّ/ بأنفه، د٣٠٩/٣٠ مِنْهُمْ) هو عبد الله بن رواحة: (وَاللهِ لَحِمَارُ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُمِيمُ مَ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ) برفع «أطيبُ» خبرًا لحمار، واللَّام للتَّأكيد (فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللهِ) أي: لأجل عبد الله بن أبيِّ (رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ) قال ابن حجر: لم أعرفه (فَشَتَمَا) بالتَّثنية من غير ضمير، أي: شتم كلُّ واحد منهما الآخر، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فشتمه» (فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالجَرِيدِ) بالجيم والرَّاء: الغصن الَّذي يُجرَّد عنه الخوص، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «بالحديد» بالحاء والدَّال المهملّتين، والأوّل أصوبُ (وَالأَيْدِي وَالنِّعَالِ) قال أنس بن مالك: (فَبَلَغَنَا أَنَّهَا) أي: الآية (أُنْزِلَتْ) بهمزة مضمومة، ولأبوي ذَرِّ والوقت والأصيليِّ: «نزلت»:

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): المشهور بالنفاق.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): بفتح المهملة وكسر الموحَّدة. «فتح».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): وكانت تلك صفة الأرض التي مرَّ فيها رسول الله مِنَ الشَّمِيامُ إذ ذاك، وذكر ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أُبَيِّ، إذ تأذَّى بالغبار. "فتح".

(﴿ وَإِن طَآيِهَنَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْنَتَلُواْ (١) فَاصَلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحُجُرات: ٩]) واستشكل ابن بطّال نزول هذه الآية في هذه القصّة من جهة أنَّ المخاصمة وقعت بين مَن كان معه مِنَا لله يُعالِمُ مِن الصّحابة وبين أصحاب عبد الله بن أُبيّ، وكانوا حينئذ كفَّارًا. وأُجيبَ: بأنَّ قول أنس: بلغنا أنَّها أنزلت، لا يستلزم النُزول في ذلك الوقت، ويؤيّده أنَّ نزول آية الحُجُرات متأخِّر جدًّا. وقال مغلطاي فيما نقله عنه في «المصابيح» وفي «تفسير ابن عباس»: وأعان ابن أُبيّ رجالٌ من قومه وهم مؤمنون، فاقتتلوا، قال: وهذا فيه ما يزيل استشكال ابن بطَّال، وذكر سعيد بن جُبَير: أنَّ الأوس والخزرج اختلفوا(١) في حدِّ، فاقتتلوا بالعِصيِّ والنِّعال، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآيِهَنَانِ مِنَ ٱلمُؤْمِنِينَ النَّعَالُ، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآيِهَنَانِ مِنَ ٱلمُؤْمِنِينَ

#### ٢ - بابِّ: لَيْسَ الكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ

(بابٌ) بالتَّنوين (لَيْسَ الكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ) أي: ليس من يصلح بين النَّاس كاذبًا، فهو من باب القلب، قاله في «الفتح».

٢٦٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ: أَنَّ عُمْيُدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ مِنَاسْطِيمُ خَمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كُلْفُومٍ بِنْتَ عُقْبَةَ أَخْبَرَتُهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيمُ كُمُنْ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن عبد الرَّحمن بن عوف (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) الزُّهريِّ (أَنَّ لعين، ابن عبد الرَّحْمَنِ) بضمِّ الحاء وفتح الميم مصغَّرًا، ابن عوف (أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّهُ أُمَّ كُلْتُومٍ (٣))

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): أي: تقاتلوا، والجمع باعتبار المعنى، فإنَّ كلَّ طائفة جمعٌ. «بيضاوي».

<sup>(</sup>٢) قوله: «اختلفوا في حد... ﴿بَيْنَهُمَا ﴾»: من (د)، وفي غيرها بياض، وفي (ج) و(ل): بيَّض له الشارح، ولعلَّه كما في «المصابيح»: اختلفوا... وفي هامشهما: في حدِّ، واقتصر الزَّركشيُّ على ذلك.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قال في «الإصابة»: كانت قبل أن تهاجر بلا زوج، فلمَّا قدمت المدينة تزوَّجها زيد بن حارثة، ثم تزوَّجها الزبير بن العوَّام بعد قتل زيد، فولدت له زينب، ثم فارقها، فتزوَّجها عبدالرحمن بن عوف، فولدت له إبراهيم وحميدًا، ثم مات عنها، فتزوَّجها عَمْرو بن العاص، فمكثت عنده شهرًا وماتت، قال ابن سعد: هي أوَّل من هاجر إلى المدينة بعد هجرة النبيُّ مِنَاشِيرًام، ولا نعلم قرشيَّة خرجت من بين أبويها مسلمة مهاجرة إلى الله ورسوله إلَّا أمَّ كلثوم، خرجت من مكَّة وحدها، وصاحبت رجلًا من خزاعة حتى قدمت في الهدنة، فخرج في =

بضمِّ الكاف وبالمثلَّثة (بِنْتَ عُقْبَةَ) بضمِّ العين وسكون القاف، ابن أبي مُعَيط أُخت عثمان بن عَفَّان لأمِّه (أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ) وللأصيليِّ: ((النَّبيُّ) (مِنَا شَعِيمُ يَقُولُ: لَيْسَ الكَذَّابُ الَّذِي) ولأبي الوقت والأَصيليِّ: «بالَّذي» (يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ) بضمِّ الياء من الإصلاح، والجملة في محل نصب/خبر «ليس»(١) (فَيَنْمِي خَيْرًا) بفتح المثنَّاة التَّحتيَّة وسكون النُّون وكسر ٢٠٠٩/٣٠ب الميم، يقال: نمّيت الحديث بالتَّخفيف أنميه: إذا بلّغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلُّغته على وجه الإفساد/ والنَّميمة قلت: نَمَّيته، بالتَّشديد كذا قال أبو عبيدة وابن قُتيبة ٤١٨/٤ والجمهور، وقال الحربيُّ: هي مشدَّدة، وأكثر المحدِّثين يخفِّفها، وهذا لا يجوز، ورسول الله مِنَاشْطِيْمُ لا يلحن، ومَن خفَّف لزمه أن يقول: «خيرٌ»، يعنى: بالرَّفع، قال ابن الأثير: وهذا ليس بشيء فإنَّ «خيرًا» ينتصب بـ «ينمى» كما ينتصب بـ «قال» (أَوْ يَقُولُ خَيْرًا) شكُّ من الرَّاوي، وليس المراد نفى ذات الكذب، بل نفى إثمه، فالكذب كذبُّ سواء كان للإصلاح أو لغيره(١)، وقد يُرخِّص في بعض الأوقات في الفساد القليل الَّذي يؤمَّل فيه الصَّلاح الكثير، وعند مسلم والنَّسائيِّ (٣) من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخر هذا الحديث: «ولم أسمعه يرخِّص في شيء ممَّا يقول النَّاس إنَّه كذب، إلَّا في ثلاث يعنى: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرَّجل امرأته (٤)» لكنَّ هذه الزِّيادة مُدْرَجة، كما بيَّن ذلك مسلم من طريق يونس عن الزُّهريِّ، فجوَّز قوم الكذب في هذه الثَّلاثة، وقاس بعضهم عليها أمثالها، وقالوا: إنَّ الكذب مذموم فيما فيه مضرَّة، أو ما ليس فيه مصلحة (٥)، ومنعه بعضهم مطلقًا، وحملوا المذكور هنا على التورية ، كأن يقول للظَّالم : دعوت لك أمس، يعنى : اللهم اغفر للمسلمين ، ويَعِدُ امرأته

إثرها أخواها، فقدما في [ثاني] يوم قدومها فقالا: يا محمَّد؛ شَرْطُنَا أوفِ به، فقالت: يا رسول الله، أنا امرأة، وحال النَساء إلى الضعف [فأخشى] أن يفتنوني في ديني ولا صبر لي، فنقض الله [العهد] في النَساء، وأنزل آية الامتحان، وحكم في ذلك [بحكم رضوا] به كلُّهم، فامتحنها رسول الله صلى الله [عليه وآله وسلَّم] والنَساء بعدها: «ما أخرجكنَّ [إلا حبُّ الله] ورسوله والإسلام [لا حب زوج] ولا مالي»، [فإذا قلن] ذلك لم [يرددُن].

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): والظاهر أنَّ الخبرَ الموصولُ، والجملة ليس لها [محلٌّ] لأنَّها صلة الموصول، تأمَّل.

<sup>(</sup>۲) في (د): «غيره».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «عند مسلم»: في «الأدب»، و «النّسائيّ»، أي: في «عشرة النّساء».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): «وحديث المرأة زوجها» بخطُّه.

<sup>(</sup>٥) في (ل): «أو ما فيه مصلحة»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «أو ما فيه مصلحة» كذا بخطّه، وعبارة «الفتح»: أو ما ليس فيه مصلحة، فسقط من قلمه لفظ «ليس». انتهى يُتَأمَّل.

بعطيَّةِ شيء، ويريد: إن قدَّر الله، وأن يُظهر من نفسه قوَّة في الحرب. قال المهلَّب: وإنما أطلق للم للمصلح بين النَّاس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين، ويسكت عمَّا سمع من الشَّرُ بينهم، لا أنَّه يخبر بالشَّيء على خلاف ما هو عليه. وقال في «المصابيح»: وليس في تبويب البخاريُ ما يقتضي جواز الكذب في الإصلاح، وذلك أنَّه قال: «ليس الكاذب الَّذي يصلح بين النَّاس» وسَلْبُ الكاذبِ عن الإصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبًا؛ لجواز أن يكون صدقًا بطريق التَّصريح أو التَّعريض، وكذا الواقع في الحديث، فإنَّه ليس فيه الكذَّاب الَّذي يصلح بين النَّاس، واتَّفقوا على أنَّ المراد بالكذب في حقّ المرأة والرَّجل إنَّما هو فيما لا يُسقِط حقًّا عليه أو عليها، أو عليها، أو عليها، أو عنده، وعلى جواز الكذب عند الاضطرار، كما لو قصد ظالم قتل رجل هو مختف عنده، فله أن ينفي كونه عنده، ويحلف على ذلك، ولا يأثم.

وهذا الحديث ثابتً في رواية أبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي، ساقطٌ عند غيرهما.

# ٣ - بابُ قَوْلِ الإِمَامِ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ

(بابُ قَوْلِ الإِمَامِ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ) بالرَّفع.

171./73

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ) هو محمَّد بن يحيى بن عبد الله / بن خالد بن فارس الذُّهليُّ، فيما جزم به الحاكم قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُويْسِيُّ (۱)) هو من مشايخ المؤلِّف، وروى عنه بلا واسطة في الباب السَّابق (وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ الفَرْوِيُّ) بفتح الفاء وسكون الرَّاء، من مشايخه أيضًا (قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي كثير (عَنْ أبي عَزِمٍ) سلمة بن دينار (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ) الأنصاريِّ ( اللهِ الْمَا عَلَى اللهَرف، وفي أوَّل «كتاب الصُّلح» [ح:٢٦٩٠] أنَّ ناسًا من بني عمرو بن عوف (اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالحِجَارَةِ، فَقَالَ) فَأَخْبِرَ رَسُولُ اللهِ) بضمِّ الهمزة وكسر الموحَّدة، وللأصيليِّ: «النَّبيُّ» (مِنَ الشَعِيمُ بِذَلِكَ، فَقَالَ)

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): مات سنة ستّ وعشرين ومثتين.

لبعض أصحابه، وسمَّى منهم أُبيَّ بن كعب وسُهيل(١) بن بيضاء كما في «الطَّبرانيِّ»: (اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ) برفع «نصلحُ» على تقدير: نحن نصلح، ولأبي ذَرِّ: «نصلحُ» بالجزم على جواب الأمر. وفي الحديث خروج الإمام في أصحابه(١) للإصلاح بين النَّاس عند شدَّة تنازعهم.

وهذا الحديث طرف من الحديث السَّابق أوّل «كتاب الصُّلح» [ح: ١٦٩٠] ومطابقته لما تُرجِمَ به هنا ظاهرةً.

#### ٤ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَن يَصَّالَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلُحُ خَيْرٌ ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) في سورة النّساء مخبرًا ومشرِّعًا عن حال الزَّوجين، تارةً في نفور الرَّجل عن المرأة، وتارةً في حال اتّفاقه معها، وتارةً عند فراقه لها: (﴿أَن يَصَّلَحَابَيْنَهُمَاصُلَحًا﴾) أصله: أن يتصالحا، فأبدِلَت التَّاء صادًا، وأُدغِمَت في تاليتها، أي: يصطلحا، بأن تحطَّ له بعض المهر أو القسم، أو تهب له شيئًا تستميله به، وقرأ الكوفيُّون: ﴿أَن يُصَلِحًا﴾ من: أصلح (٣) بين المتنازعين، وعلى هذا جاز أن ينتصب ﴿صُلَحًا﴾ على المفعول به، وبينهما ظرف أو حال منه، أو على المصدر كما في القراءة الأولى، والمفعول بينهما، أو هو محذوف (﴿وَالصَّلَحُ خَيْرٌ ﴾ [النّساء: ١٢٨]) من الفرقة وسوء العشرة أو من الخصومة، ويجوز ألَّا يُراد(٤) به التَّفضيل، بل/بيان أنَّه من الخيور، ١٩/٤ كما أنَّ الخصومة من الشُّرور، قاله البيضاويُّ.

٢٦٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرُوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللهِ اللهُ ا

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقفي أبو رجاء البَغْلانيُّ -بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة - قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ بِنُيُّ،) في تفسير قوله تعالى: (﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةُ خَافَتَ مِنْ بَعْلِهَا ﴾) توقَّعت منه لِما ظهر لها من المَخايل

<sup>(</sup>١) في (م): السهل» وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>٢) في (د): «وأصحابه».

<sup>(</sup>٣) في (د): «الصَّلح».

<sup>(</sup>٤) عدول عن لفظ البيضاوي مقصود وهو بديع جدًا. للخلاف في المراد.

(﴿ نَشُوزًا ﴾) تجافيًا عنها وترفُعًا عن صحبتها كراهية لها (﴿ أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ [النساء: ١١٨]) بأن يقلً عبالستها ومحادثتها (قَالَتْ: هُوَ الرَّجُلُ يَرَى مِنِ امْرَأَتِهِ مَا لَا يُعْجِبُهُ كِبَرًا (١١) بكسر الكاف وفتح الموحَّدة، أي: كبر السِّنِ والهرم، وفي الفرع: ((كبُرًا) بسكون الموحَّدة، وليس هو في ((اليونينيَّة) ١ الموحَّدة، أي: كبر السِّنِ والهرم، وفي الفرع: ((كبُرًا) بسكون الموحَّدة، وليس هو في ((اليونينيَّة) در/٣١٠ (أَوْ غَيْرَهُ) من سوء خُلق أو خَلْق، ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: ((وغيره) بإسقاط الألف، وله أيضًا عن الكُشْمِيهَنِيِّ: ((وغيرة) بمثنَّاة فوقيَّة بدل الهاء (فَيُرِيدُ فِرَاقَهَا، فَتَقُولُ) أي: المرأة لزوجها: (أَمْسِكْنِي) ولا تفارقني (وَاقْسِمْ لِي مَا شِئْتَ) من النَّفقة وغيرها (قَالَتْ) عائشة: (فَلَا) بالفاء، ولأبي ذر: ((ولا)) (بَأْسَ) بذلك (إِذَا تَرَاضَيَا) أي: الرَّجل وامرأته.

وتأتي مباحث ذلك في «تفسير سورة النساء» [ح: ٢٠١] إن شاء الله تعالى بعون الله.

### ٥ - بابّ: إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْح جَوْدٍ فَالصُّلْحُ مَرْدُودٌ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا اصْطَلَحُوا) أي: المتخاصمون (عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ) بالإضافة، أي: ظلم، وجوَّز في «الفتح» وغيره تنوين: «صلح»، فيكون «جَوْر» صفة له (فَالصُّلْحُ) بالفاء جواب «إذا» المتضمِّنة معنى الشَّرط، ولأبوي ذَرِّ والوقت والأَصيليِّ: «فهو» (مَرْدُودٌ).

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِنْبِ) هو محمَّد بن عبد الرَّحمن ابن أبي ذئب قال: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْن عَبْدِ اللهِ) بن عتبة بن مسعود (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ بَيْنَ ) أنَّهما (قَالَا:

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): بالنصب بيانًا لـ «ما» أي: السنُّ ، أو غيره من سوءِ خُلُقٍ أو خَلْقٍ.

جَاءً أَعْرَابِيِّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ) القرآن أو بحكم الله مطلقًا، والنَّاني أولى؛ لأنَّ النَّفي والرَّجم ليسا في القرآن، نعم، يُؤخَذ من الأمر بطاعة الرَّسول في قوله: ﴿ وَمَا النَّكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُوهُ ﴾ [الحنر: ٧] ونحوه، وفي حديث عبادة بن الصَّامت عند مسلم مرفوعًا: «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهنَّ سبيلًا، البكر بالبكر جلد منة ونفي سنة، والثَّيب بالثَّيِّب جلد منة والرَّجم » فوضَّح دخوله تحت السَّبيل المذكور في الآية فيصير التَّغريب في القرآن من هذا الوجه، لكنَّ زيادة البلد مع الرَّجم منسوخٌ (١) بأنه مِنْ اللهِ المحكم الصَّر ف لا ريب أنّه بَيْلِ المَّالِلُمُ إنَّما يحكم بكتاب الله، فالمراد: أن يفصل بينهما بالحكم الصَّر ف لا بالصَّلح ؛ إذ للحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصوم (فَقَامَ خَصْمُهُ) هو في الأصل مصدر خصمه والاثنين والأكثر بلفظ واحد، مذكَّرًا كان المخاصم أو مؤنَّثًا، لأنّه بمعنى: ذو، كذا على قول البصريِّين في: رجل عَدْل ونحوه، قال تعالى: ﴿ وَهَلُ أَنْكُ نَبُوا الْخَصِمُ إِذْ نَشَرُوا الْخِصَمُ وَلَا اللهِ عَلَى الواحد ثُمُّ عَنِي وَلِي وَلَا المِعْلَى وَلُهُ عَلَى المخاصِم (فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ) البصريِّين في: رجل عَدْل ونحوه، قال تعالى: ﴿ وَهَلُ أَنْكُ نَبُوا الْخَصِمُ إِنْ الْمَنِي وَالُوسِ اللهِ عَلَى المُعْلَى والمُستملي : «فاقضِ (بَيْنَنَا يِكِتَابِ اللهِ، فَقَالَ وللأَصِيليُّ وأبوي الوقت وذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيُّ والمُستملي : «فاقضِ (بَيْنَنَا يِكِتَابِ اللهِ، فَقَال اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ الْمَنِي ) لم يُسَمَّ (كَانَ عَسِيفًا) وفي «الشروط» [ح: ١٤٢٤] «فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه. نعم (٣٠٠)، فاقضِ بيننا بكتاب الله، واثذن لي، فقال رسول الله مِنْ الشَعْلَى المَنْ قال: "إنَّ ابني اللهُ عَلَى قال: "إنَّ ابني اللهُ عَلَى اللهُ الله

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «منسوخة».

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): وخصم الرجل يَخصَمُ، من باب: "تَعِبّ» إذا أحكم الخصومة، فهو خَصِم وخصيم، وخاصَمتُهُ مخاصمة وخِصامًا، فخصمتُهُ أخصُمهُ، من باب: "فَتَلَ» إذا غلبتَهُ. "مصباح»، قال في "المختار»: وخَصَمَه، من باب: "فَرَبّ» أي: غلبه في الخصومة، وهو شاذً، وقياسه: أن يكون من باب: "نَصَرَ»؛ لما يُعْرف في الأصل، ومنه قراءة حمزة ﴿وَهُمْ يَغْصِمُونَ﴾ وأما من قرأ: ﴿وَهُمْ يَغِصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩] أراد: يختصمون فقلبت التاء صادًا، وأدغم، ونقل حركته للخاء، ومنهم من لم ينقل ويكسر الخاء؛ لاجتماع الساكنين [لأن السّاكن] إذا حُرِّك، حُرِّك بالكسر. انتهى. قال في "الصحاح»: خاصمتُ فلانًا فخصمته أَخْصِمُه بالكسر -ولا يقال بالضمّ، وهو شاذً - ومنه قراءة حمزة: ﴿تَأَخُدُهُمْ وَهُمْ يَغْصِمُونَ﴾ وزاد في (ل): وفي "القاموس»: خاصمه مخاصمة وخصومة فخصمه يخصمه: غلبه وهو شاذً؛ لأنَّ فاعلته فعلته يُردُّ يَفْعَل منه إلى الضمّ، إن لم تكن عينه حرف حلق فإنَّه بالفتح، كفاخَره ففخَره يفخَره، وأمَّا المعتلُ؛ كوجدت ويِعْتُ، فيُردُّ إلى الكسرة، إلَّا ذوات الواو فإنَّها تُردُّ إلى الضمّ؛ كراضيته فرضوته أرضُوه، وخاوفني فخفتُهُ أخوفُهُ.

<sup>(</sup>٣) انعم : سقط من (م).

د٣١١/٣١ كان عسيفًا»، وظاهر هذه الرُّواية أنَّ القائل: «إنَّ ابني كان عسيفًا»/ هو الثَّاني لا الأوَّل، وجزم الكِرمانيُّ: بأنَّه الأوَّل لا الثَّاني، ولعلَّه تمسَّك بقوله هنا. «فقال الأعرابيُّ: إن ابني» لكنْ قال الحافظ ابن حجر: إنَّ قوله: «فقال الأعرابيُّ: إنَّ ابني» زيادةٌ شاذَّةٌ، وإنَّ المحفوظ في سائر الطُّرق غير ما هنا. انتهى. والعسيف -بالسِّين المهملة المخفَّفة والفاء- أي: أجيرًا(١) (عَلَى هَذَا) لم يقل: لهذا، ليُعلَم أنَّه أجير ثابتُ الأجرة عليه لكونه لابس العمل وأتمَّه (فَزَنَي) ابني (بِامْرَأَتِهِ) لم تُسَمَّ (فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ) أي: إن كان بكرًا واعترف (فَفَدَيْتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِتَةٍ مِنَ الغَنَم وَوَلِيدَةٍ) أي: جارية «ومِنْ» في قوله: «منه» للبدليَّة، كما في قوله تعالى: ﴿ أَرْضِيتُم بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [التّوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة (ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ العِلْم) ٤٢٠/٤ الصَّحابة الذين كانوا/ يفتون في عصره مِناشِيام، وهم الخلفاء الأربعة وثلاثة من الأنصار أُبيُّ ابن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت، وزاد ابن سعد في «الطَّبقات»: عبد الرَّحمن بن عوف (فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ) بإضافة «جلدُ» لـ «مئةٍ» في الفرع اليونينيِّ، وفي الفرع المقروء على الميدوميّ: «جلدٌ» بالتنوين «مئةً» بالنّصب على التمييز، وقال القاضي عياض: إنّه رواية الجمهور، قال: وجاء عن الأصيليِّ: «جلدةُ مئةٍ» بالإضافة مع إثبات الهاء، يعنى: بإضافة المصدر إلى ضمير الغائب العائد على الابن، من باب: إضافة المصدر إلى المفعول، قال: وهو بعيدٌ، إلَّا أن ينصب «مئة» على التَّفسير، أو يضمر المضاف، أي: إلى (٢) عدد مئة، أو نحو ذلك(٣) (وَتَغْرِيبُ عَام) ونفي عن البلد الَّذي وقعت فيه الجناية(٤) (فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيَّام: لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ) أي: بحكمه (أَمَّا الوَلِيدَةُ) الجارية (وَالغَنَمُ) اللَّذان افتديتَ بهما ابنك (فَرَدُّ) أي: مردود (عَلَيْكَ) فأطلق المصدر على المفعول، ولأبوي الوقت وذرٌّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فَتُرَدُّ» على صيغة المجهول من المضارع، قال ابن دقيق العيد: فيه

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): الأنسب: الأجير.

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): «مضاف أي».

<sup>(</sup>٣) في هامش (د): قوله: «قال: وهو بعيدٌ...» إلى آخره: عبارة القاضي عياض على ما نقل الزَّركشيُّ بعد قول المتن: «جلدٌ مئة»: هكذا بتنوين «جلد» ونصب «مئة» على التَّمييز، هذه رواية الجمهور، ورُوِيَ: «جلدُ مئة» بالإضافة مع إثبات الهاء، واستُبعِد، إلا أن ينصب «مئة» على التَّفسير، أي: عدد مئة، أو تمام مئة، أو يكون: جلدٌ وجلد مئة.

<sup>(</sup>٤) في (م): «الخيانة».

دليل على أنَّ ما أُخِذَ بالمعاوضة الفاسدة يجب ردُّه، ولا يملك (وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْريبُ عَام) بالإضافة فيهما، وزاد في «باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزِّني عند الحاكم» [ح:٦٨٤٢] من حديث عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن ابن شهاب: «وجلد ابنه مئة وغرَّبه عامًا» (وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ لِرَجُل) من أسلم -وهو بضمِّ الهمزة وفتح النُّون مصغَّرًا- هو أُنيس ابن الضَّحَّاك الأسلميُّ (١) لا ابن مرثد ولا خادمه عَلِياشِياة النِّيم (فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا) أي: ائتها غدوة أو امشِ إليها (فَارْجُمْهَا) أي: إن اعترفت كما في الرِّواية الأخرى [ح: ٦٦٣٣] (فَغَدَا عَلَيْهَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا) بعد أن اعترفت، وإنَّما خصَّ بَالِيطِّه الِنَّام أُنيسًا بهذا الحكم؛ لأنَّه من قبيلة/ المرأة، وقد ٣١١١/٣ب كانوا ينفرون من حكم غيرهم، لكنْ في بعض الرِّوايات: "فاعترفت(١)، فأمر بها رسول الله مِنْ الشِّرِيمُ فرُجِمَت ، قال القرطبيُّ: وهو يدلُّ على أنَّ أُنيسًا إنَّما كان رسولًا ؛ ليسمع إقرارها ، وأنَّ تنفيذ الحكم كان منه بَلِيالِقَاه إلِيَّام، ويُشْكِل عليه كونه اكتفى في ذلك بشاهد واحد. وأُجيب: بأنَّ قوله: «فاعترفت فأمر بها فرُجِمَت» هو(٣) من رواية اللَّيث عن الزُّهريِّ، وقد رواه عن الزُّهريِّ مالك بلفظ: «فاعترفت فرجمها» لم يقل: «فأمر بها النبي صِنَاسٌميم فرجمت» وعند التَّعارض فحديث مالك أولى لما تقرَّر من ضبط مالك وخصوصًا في حديث الزُّهريِّ، فإنَّه من أعرف النَّاس به، فالظَّاهر أنَّ أُنيسًا كان حاكمًا، ولئن سلَّمنا أنَّه كان رسولًا؛ فليس في الحديث نصُّ على انفراده بالشُّهادة، فيحتمل أنَّ غيره شهد عليها.

وبقيَّة مباحث هذا الحديث تأتى إن شاء الله تعالى في «كتاب الحدود» [ح: ١٨٢٧] وقد سبق بعض الحديث في «باب الوكالة في الحدود» من «كتاب الوكالة» [ح: ٢٣١٥] ومطابقته لما تُرجم له(٤) في قوله: «أمَّا الوليدة والغنم فردٌّ عليك» لأنَّه في معنى الصُّلح عمَّا وجب على العسيف من الحدِّ، ولم(٥) يكن ذلك جائزًا في الشَّرع، فكان جورًا.

<sup>(</sup>١) «الأسلميُّ»: مثبتٌ من (ب) و(س). وفي هامش (ج): بخطه: «الأسلميُّ».

<sup>(</sup>٢) «فاعترفت»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) اهوا: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٤) في (ب): «به».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «وإن لم».

٢٦٩٧ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِلَيْهَ وَاللّهِ مِنَ سُعُومُ: حَدَّثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ، عَنْ أَمْدِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُو رَدُّ». رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرِ اللّهِ بْنُ جَعْفَرِ اللّهِ بْنُ جَعْفَرِ اللّهِ بْنُ أَبِي عَوْنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ) هو ابن إبراهيم الدَّورقيُّ كما في «المعازي» في «باب مَن شهد بدرًا» [ح: ٣٩٨٨] قال البخاريُّ: حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم، قال أبو ذرِّ في روايته: «أي: الدَّورقيُّ» وبذلك رجَّحه الحافظ ابن حجر؛ حملًا لما أطلقه البخاريُّ هنا على ما قيَّده في «المعازي» [ح: ٣٩٨٨] قال: وهذه عادة البخاريُّ، لا يهمل نسبة الرَّاوي إلَّا إذا ذكرها في مكان آخر، فيهملها استغناء عنها بما ذكره، قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين (عَنْ أَبِيهِ) سعد بن إبراهيم ابن عبد الرَّحن بن عوف (عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) هو ابن أبي بكر الصِّدِيق المدنيُّ (عَنْ عَائِشَة بَرُّتُهُ) أنَّها (قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ) ولأبوي الوقت وذرِّ: «النَّبيُّ» (سِنَاشِهِيمُ : مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا) ديننا (هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ) ممَّا لا يوجد في كتاب ولا سُنَّة، ولأبوي الوقت وذرِّ: «منه» (فَهُوَ رَدُّ) من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، أي: فهو مردود، أي: باطل غير معتدِّ به.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «الأقضية» وأبو داود وابن ماجه في «السَّنَة» (رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن عبد الرَّحمن بن المسور بن مخرمة (المَخْرَمِيُّ) ١٢٥٤ بفتح/ الميم الأولى وكسر الثَّانية بينهما خاء معجمة ساكنة فراء مفتوحة، نسبة إلى جدِّه الأعلى، فيما وصله مسلم من طريق أبي عامر العقديِّ، والبخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (وَعَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ) المدنيُ، فيما وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمَّد عنه، وليس لعبد الواحد في «البخاريِّ» سوى هذا (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بن عبد الرَّحمن بن عوف، و«سعْد»/بسكون العين.

٣ - باب: كَيْفَ يُكْتَبُ: «هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ» وَلَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ نَسَبِهِ

هذا (بابٌ) بالتنوين (كَيْفَ يُكْتَبُ) بضم أوّله وفتح ثالثه مبنيًّا للمفعول، أي: كيف يُكتَب الصُّلح؟ يُكتَبُ: (هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ عَاللهِ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ إذا (١) كان مشهورًا

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «إن».

(وَلَمْ) ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وإن لم»(١) (يَنْسُبُهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ، أَوْ نَسَبِهِ) ولأبي ذَرِّ والأَصيليِّ في نسخة: «إلى قبيلهِ» بإسقاط المثنَّاة الفوقيَّة الَّتي بعد اللَّام إذا كان مشهورًا بدون ذلك بحيث يُؤمَن اللَّبس، وإلَّا فتتعيَّن النِّسبة.

٢٦٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّادٍ: حَدَّثَنَا عُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَلَيْ مَنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيْمٍ أَهْلَ الحُدَيْبِيَةِ كَتَبَ عَلِيٌّ بَيْنَهُمْ كِتَابًا، فَكَتَبَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، لَوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ نُقَاتِلْكَ. فَقَالَ لِعَلِيِّ: «امْحُهُ». وَسُولُ اللهِ، لَوْ كُنْتَ رَسُولًا لَمْ نُقَاتِلْكَ. فَقَالَ لِعَلِيِّ: «امْحُهُ». فَقَالَ عَلِيُّ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْحَاهُ. فَمَحَاهُ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيْمٍ، وَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ هُو وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثَةً فَقَالَ عَلِيُّ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْحَاهُ. فَمَحَاهُ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيْمٍ، وَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ هُو وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ، وَلَا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِجُلْبانِ السَّلَاحِ. فَسَأَلُوهُ: مَا جُلْبانُ السِّلَاحِ؟ فَقَالَ: القِرَابُ بِمَا فِيهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَدَّدُ بُنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، أبو بكر العبديُّ البصريُّ المعروف ببندار قال: (حَدَّثَنَا عُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبدالله السَّبيعيِّ الهَمْدانيُّ الكوفيِّ، أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ بُنَ عَازِبِ يَرُّمُ قَالَ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللهِ يَوْاللهِ يَوْاللهِ عِنْ المَعْنين، وعامَّة الفقهاء والمحدِّثون يشدِّدونها، وغيره، قال القاضي عياض: كذا ضبطناه عن المتقنين، وعامَّة الفقهاء والمحدِّثون يشدِّدونها، وهي قرية ليست بالكبيرة، سُمِّيت ببئر هناكُ عند مسجد الشَّجرة (كَتَبَ عَلِيُّ) بن أبي طالب رضوان الله عليه بأمره مِنْ الله عليه أب وسقط لغير أبوي ذرِّ والوقت «ابن أبي طالب» (بَيْنَهُمُ ) أي: بين المسلمين والمشركين (كِتَابًا) بالصَّلح على أن يوضع الحرب بينهم عشر سنين، وأن يأمن بعضهم بعضًا، وأن يرجع عنهم عامهم (فَكَتَبَ: مُحَمَّدٌ رسُولُ اللهِ) فيه حَذْفٌ، أي: هذا يأمن بعضهم بعضًا، وأن يرجع عنهم عامهم (فَكَتَبَ: مُحَمَّدٌ رسُولُ اللهِ) فيه حَذْفٌ، أي: هذا مأفضى عليه محمَّد رسول الله، زاد في رواية غير أبي ذرِّ: «يُؤاشِعالِمُ» (فَقَالَ المُشْرِكُونَ: لَا تَكْتُبُ مُ مُحَمَّدٌ رسُولُ اللهِ، لَوْ كُنْتَ رَسُولُ اللهِ، وفي نسخة بفتحها، أي: امحُ الخطَّ الَّذي لم يريدوا إثباته، يقال: محوت في الفرع كأصله، وفي نسخة بفتحها، أي: امحُ الخطَّ الَّذي لم يريدوا إثباته، يقال: محوت الكتابة ومحيتها (فَقَالَ) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «قال» (عَلِيُّ) عَلَيْ : (مَا أَنَا بِالَذِي أَمُعَاهُ) ليس الكتابة ومحيتها (فَقَالَ) ولأبوي ذَرِّ والوقت: «قال» (عَلِيُّ) عَلَيْ : (مَا أَنَا بِالَذِي أَمْحَاهُ الله مِعانه المَاهُ الله مِعانه المَاهُ الله مِعانه المَاهِ المَاهِ الله المَاهِ الله المَاه المُعمرة المَاه المَاهرة المُوه المَاهرة ا

<sup>(</sup>١) قوله: «ولأبي ذر... وإن لم» سقط من (د).

<sup>(</sup>٢) في (د): «رسول الله».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «محاه» يمحوه ويمحاه: أذهب أثره، فمحاهو، وامَّحي كـ «ادَّعي»، وامتحي قليلة. «قاموس».

زاد أبو ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ والمُستملي: «بيده» (وَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ) في العام القابل(١) مكَّة (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا) بالواو، ولأبي ذَرِّ: «فلا» (يَدْخُلُوهَا(١) إِلَّا بِجُلْبانِ السَّلَاحِ) بضمِّ الجيم وسكون اللَّام، وبضمِّها وتشديد الموحَّدة، وقال عياض: وبالتَّشديد ضبطناه، وصوَّبه ابن قُتيبة، وبالتَّخفيف ضبطه الهرويُّ وصوَّبه، وإنَّما اشترطوا ذلك ليكون أمارةً للسِّلم؛ لئلَّا يُظنَّ أنَّهم دخلوها قهرًا (فَسَأَلُوهُ: مَا جُلْبانُ السِّلَاحِ؟) بتخفيف الموحَّدة وتشديدها (فَقَالَ) ولأبي ذَرِّ «قال»: (القِرَابُ بِمَا فِيهِ).

د۳۱۲/۳۰

ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «فكتب: محمَّد رسول الله»، ولم ينسبه لأبيه وجدَّه/، وأقرَّه مِنَا للهُ على ذلك؛ لأمن اللَّبس.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «المغازي» وأبو داود في «الحجِّ».

٦٦٩٩ - حَدَّثُنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ عِلَيْهَ قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُ مِنَاسْهِ عِلَى فَيْ فَي لِعَيْمَ اللهِ عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا فَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ كَتَبُوا الْمَعْ مَلَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ. قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللهِ وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ»، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيّ : «أَمْعُ رَسُولُ اللهِ مِنَا مُعْدِيمٌ اللهِ» قَالَ: لَا، وَاللهِ لَا أَمْحُوكَ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ عِلَمُ الكِحَابَ، فَكَتَبَ: هَذَا لَعَلَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، لَا يَدْخُلُ مَكَةً سِلَاحٌ إِلَّا فِي القِرَابِ، وَأَلَّا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ، إِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا فَلَمَ مَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، لَا يَدْخُلُ مَكَةً سِلَاحٌ إِلَّا فِي القِرَابِ، وَأَلَّا يَخْرُجَ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ، إِنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا. فَلَمَّا وَمَنَى الأَجَلُ وَ مَعْمَى الْأَجَلُ وَ عَنَّا فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ. فَخَرَجَ النَّيِيُ مِنَاشُعِيمٍ، فَتَبِعَتُهُمُ ابْنَةُ حَمْزَةَ: يَا عَمٌ يَا عَمٌ وَخَلُقُهَا عَلِي فَأَخَذَ بِيَدِهَا، فَاغَتُومَ عَنَا فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ وَقَالَ لِعَلْمُ عَلَى مَعْمَى وَخَالَتُهَا تَحْتِي. وَقَالَ لِعَلِي وَقَالَ بَعْفَرَ: النَّهُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي. وَقَالَ لِعَلِي وَقَالَ لِعَمْ يَعْفَى وَخُلُقِي وَخُلُقِي . وَقَالَ لِوَيْدِ الْأَنْ يُعْتَعِمُ وَقَالَ لِعَلَى وَقَالَ لِعَلَى وَالْكَ الْعَلَى عَلَى وَقَالَ لِعَلِي وَقَالَ لِعَلِي وَقَالَ لِعَلِي وَقَالَ لِعَلَيْهِ الْفَالِومَةُ الْمَلْقِي وَخُلُقِي وَخُلُقِي وَخُلُقِي وَقَالَ لِوَيْدِ الْأَنْ وَوَلَا لَوَيْدِ الْأَنْ وَمَوْلَانَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى) بضمِّ العين مصغَّرًا، أبو محمَّد العبسيُّ، مولاهم

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «المقبل».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «يدخلوها» بحذف النون؛ لأنَّه معطوف على «أن يدخل» المنصوب بدأن». انتهى بخطُّ شبخنا الله المنصوب بدأن». انتهى

الكوفيُ (عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس بن أبي إسحاق (عَنْ) جدِّه (أَبِي إِسْحَاقَ) السَّبيعيِّ (عَن البَرَاءِ) وللأَصيلي زيادة: «ابن عازب» (برايد الله عنه عنه الله عنه عنه الله ع القاف في الفرع كأصله وغيرهما (فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدَعُوهُ) بفتح الدَّال، أي: امتنعوا أن يتركوه (يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ) من القضاء؛ وهو إحكام الأمر وإمضاؤه (عَلَى أَنْ يُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) فقط (فَلَمَّا كَتَبُوا الكِتَابَ) بخطِّ على (كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ) زاد في غير رواية أبى ذرِّ: «مِنَاسْمِيمِ م)» (فَقَالُوا) أي: المشركون: (لَا نُقِرُّ بِهَا) أي: بالرِّسالة (فَلَوْ) بالفاء، ولأبي ذَرِّ: «ولو» (نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا مَنَعْنَاكَ) من دخول/ مكَّة، وعبَّر بالمضارع بعد «لو» ٤٢٢/٤ الَّتي للماضي؛ لتدلُّ (١) على الاستمرار، أي: استمرَّ عدم علمنا برسالتك في سائر الأزمنة من الماضي(١) والمضارع، وهذا كقوله تعالى: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرِ مِّنَ ٱلْأَمْنِ لَعَيْتُم ﴾ [الحُجُرات: ٧] قاله في «شرح المشكاة» (لَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ: امْحُ رَسُولُ اللهِ) بالرَّفع على الحكاية، ولأبي الوقت: «امحُ رسولَ الله) بالنَّصب على المفعوليَّة (قَالَ) أي: عليُّ: (لا، وَاللهِ لَا أَمْحُوكَ أَبَدًا) لعلمه بالقرائن أنَّ الأمر ليس للإيجاب (فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِن المِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ م المجاز؛ لأنَّه الآمر بها، وقيل: كتب وهو لا يحسن، بل أُطلِقت يده بالكتابة، ولا ينافي هذا كونه أمِّيًا لا يحسن الكتابة؛ لأنَّه ما حرَّك يده تحريك من يحسن الكتابة، إنَّما حرَّكها فجاء المكتوب صوابًا من غير قصد، فهو معجزة، ودُفِعَ بأنَّ ذلك مناقض لمعجزة أخرى، وهو كونه أمِّيًّا لا يكتب، وفي ذلك إفحام الجاحد، وقيام الحجَّة والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضًا، وقيل: لمَّا أخذ القلم؛ أوحى الله إليه فكتب، وقيل: ما مات حتَّى كتب (هَذَا) إشارة إلى ما في الذِّهن، مبتدأ خبره قوله: (مَا قَاضَى) ومفسِّر له، زاد أبو ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «عليه» (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ لَا يَدْخُلُ) بفتح أوَّله وضمِّ ثالثه (مَكَّةَ سِلَاحٌ) بالرَّفع، وللأَصيليِّ: «إلَّا وله»، ولأبي الوقت: «بسلاح» بزيادة حرف الجرِّ، ولأبوي الوقت وذرِّ: «لا يُدخِل» بضمِّ أوَّله وكسر ثالثه «مكة سلاحًا» بالنَّصب على المفعوليَّة (إِلَّا فِي القِرَاب) وقوله: «لا يُدخِل»(٣)

<sup>(</sup>۱) في (م): «ليدلً».

<sup>(</sup>٢) قوله: «لتدل على... من الماضي» سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «بضمّ أوَّله وكسر ثالثه»، وهو تكرارٌ.

د٣١٣/٣ مفسِّر (١) لقوله: «قاضي» وكذا قوله: (وَ أَلَّا يَخْرُجَ )/ بفتح أوَّله وضمِّ الرَّاء (مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدِ) أي: من الرِّجال (إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهُ) بتشديد المثنَّاة الفوقيَّة، ولأبي ذَرِّ والأَصيليِّ: «يَتْبعه» بسكونها (وَ أَلَّا يَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ) إِن (١) (أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا) أي: مكَّة (فَلَمَّا دَخَلَهَا) أي: مكَّة في العام القابل (وَمَضَى (٣) الأَجَلُ) وهو الأيام الثَّلاثة، أي: قرب انقضاؤها، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٤] قال الكِرمانيُّ: ولا بدَّ من هذا التَّأويل؛ لئلًّا يلزم عدم الوفاء بالشَّرط (أتَّوا عَلِيًّا) إِن ﴿ وَقَالُوا: قُلْ لِصَاحِبِكَ ) أي: النَّبِيِّ مِن اللَّهِ مِن اللَّهِ وَلا بِي ذَرٌّ عن الحَمُّوبِي والمُستملي: «الأصحابك النَّبيِّ مِنَاسْعِيام ومن معه»: (اخْرُجْ عَنَّا، فَقَدْ مَضَى الأَجَلُ) زاد البيهقيُّ: «فحدَّثه عليُّ بذلك، فقال: نعم الفَخَرَجَ النَّبِيُّ مِنَاسْمِيمُ م فَتَبِعَتْهُمُ ابْنَةً) وللأَصيليِّ: ((بنتُ) (حَمْزَةً) اسمُها: عُمارةُ أو أُمامة (يَا عَمِّ يَا عَمِّ) مرَّتين، أي: تقول له بَاللِيَّاه اللهُ: ياعم، لأنَّه عمُها من الرَّضاعة (فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ) وللأَصيليِّ: «عليُّ بن أبي طالب» (فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ ابيٌّ، دُونَكِ) بكسر الكاف، أي: خذي (ابْنَةَ عَمِّكِ، حَمَلَتْهَا) بلفظ الماضي، ولعلَّ الفاء سقطت، وقد ثبتت في رواية النَّسائيِّ من الوجه الَّذي أخرجه منه البخاريُّ، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «احمليها». وعند الحاكم من مرسل الحسن: فقال عليٌّ لفاطمة وهي في هودجها: أمسكيها عندك (فَاخْتَصَمَ فِيهَا) أي: بعد أن قدموا المدينة كما في حديث على (١٤) عند أحمد والحاكم (عَلِيٌّ وَزَيْدٌ) هو ابن حارثة (وَجَعْفَرٌ) أخو عليٌّ في أيِّهم تكون عنده؟ (فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا، وَهْىَ ابْنَةُ عَمِّي) زاد في حديث عليِّ عند أبي داود: «وعندي ابنة رسول الله صِنَ السَّعِيمُ وهي أحقُ بها الله (وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا) أي: أسماء بنت عُمَيس (تَحْتِي) زوجتي (وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي) لأنَّه مِنْ الشَّمِيرُ م آخي بين زيد وأبيها حمزة (فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ مِنْ الشَّمِيرُ م لِخَالَتِهَا) زوجة جعفر، وفي حديث ابن عبَّاس عند ابن سعد في «شرف المصطفى» بسند ضعيف: فقال: «جعفر أُولى بها الله فرجِّح جانب جعفر باجتماع قرابة الرَّجل والمرأة (وَقَالَ) بَلِيالِيِّلة النَّه الخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الأُمِّ) في الحضانة؛ لأنَّها تقرب منها في الحنوِّ والشَّفقة والاهتداء إلى ما يُصْلِح الولد، ولم يقدح

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): «لا يدخل» تفسير للتفسير. انتهى «ك».

<sup>(</sup>٢) ﴿إِنَّ عَشِتُ مِن (م).

<sup>(</sup>٣) في (د): «وقضى».

<sup>(</sup>٤) اعليًّا:ليس في (ص).

في حضانتها كونها متزوِّجةً بمَن له مدخلٌ عليها(١) في الحضانة بالعصوبة، وهو ابن العمِّ.

واستُنبِطَ منه: أنَّ الخالة مُقَدَّمة في الحضانة على العمَّة؛ لأنَّ صفيَّة بنت عبدالمطَّلب/كانت ٢١٣/٣ب موجودة حينئذ، وإذا قُدِّمَت على العمَّة مع كونها أقرب العصبات من النِّساء/؛ فهي مقدَّمة على ٤٢٣/٤ غيرها. وفيه تقديم أقارب الأمِّ على أقارب الأب وغير ذلك ممَّا يأتي إن شاء الله تعالى في محلِّه.

(وَقَالَ) عَلِيْطِهُ النَّهُ (لِعَلِيِّ: أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ) أي: في النَّسب والسَّابقيَّة والمحبَّة وغيرها (وَقَالَ لِجَعْفَرِ: أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي) بفتح الخاء في الأولى وضمِّها في الثَّانية، وهي مَنْقَبةٌ جليلة لجعفر (وَقَالَ لِزَيْدِ: أَنْتَ أَخُونَا) في الإيمان (وَمَوْلَانَا) من جهة أنَّه أعتقه، فطيَّب مِنْ الشيء م قلوبهم بنوع من التَّشريف على ما يليق (٢) بالحال، وإن كان قضى لجعفر ؟ فقد بيَّن (٣) وجه ذلك.

وهذا الحديث أخرجه التّرمذيُّ أيضًا، ويأتي بقيَّة مباحثه إن شاءالله تعالى في «عمرة القضية» [ح:٤٢٥١].

## ٧ - بابُ الصُّلْحِ مَعَ المُشْرِكِينَ

فِيهِ: عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، وَقَالَ عَوْفُ بْنُ مَالِكِ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمُ: «ثُمَّ تَكُونُ هُدْنَةٌ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بَنِي الأَصْفَرِ». وَفِيهِ: سَهْلُ بْنُ حُنَيْفِ: لَقَد رَأَيْتَنَا يَومَ أَبِي جَنْدَل. وَأَسْمَاءُ وَالْمِسْوَرُ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِ. الأَصْفَرِ». وَفِيهِ: سَهْلُ بْنُ حُنَيْفِ: لَقَد رَأَيْتَنَا يَومَ أَبِي جَنْدَل. وَأَسْمَاءُ وَالْمِسْوَرُ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِ.

(بابُ) حكم (الصَّلْحِ مَعَ المُشْرِكِينَ، فِيهِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ) صخر بن حرب في شأن (٤) هرقل المسوق أوَّل الكتاب [ح:٧] والغرض منه هنا الإشارة إلى مدَّة الصَّلح المذكورة (٥) في قوله: «ونحن منه في مدَّة» وغير ذلك (وَقَالَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ) بفتح العين المهملة وسكون الواو آخره فاء، الأشجعيُ الغطفانيُ ، فيما وصله المؤلِّف بتمامه في «الجزية» [ح:٣١٧٦] من طريق أبي إدريس الخولانيِّ (عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَمُ عِنُ مُ تَكُونُ هُدْنَةٌ) بضمِّ الهاء وسكون الدَّال، أي: صلح (بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ بني الأَصْفَر) هم الرُّوم.

<sup>(</sup>١) اعليها ا: مثبت من (ص).

<sup>(</sup>۲) زیدنی (س)و(ص): «بهم».

<sup>(</sup>٣) في (م): «تبيَّن».

<sup>(</sup>٤) في (م): «بيان».

<sup>(</sup>٥) في (م): «المذكور».

ارشادالساري

(وَفِيهِ) أي: في الباب روى (سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ) بضمّ الحاء المهملة، الأنصاريُّ الأوسيُّ فيما وصله في آخر «الجزية» [ح: ٣١٨١] وللأصيليّ: «وفيه عن سهل بن حنيف»: (لَقَدْ رَأَيْتَنَا يَوْمَ أَبِي جَنْدَل) بفتح الجيم وسكون النُّون وفتح الدَّال المهملة، آخره لام، العاص بن سهيل، حين حضر من مكَّة إلى الحديبية، يرسف(١) في قيوده إلى النَّبيِّ مِنَاشِعِيم، وكان يكتب هو وأبوه سُهيل بن عمرو كتاب الصُّلح، وكان أبو جندل قد أسلم بمكَّة، فحبسه أبوه، فهرب وجاء إلى النبي مِنَاسَمِهِ مِمْ ، فأخذ (٢) أبوه (٣) سُهيل يجرُّه ليردَّه إلى قريش ، فجعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته: يا معشر المسلمين أردُّ إلى المشركين يفتنوني في ديني، فقال رسول الله سِن الشهرام: «يا أبا جندل اصبر واحتسب، فإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين بمكَّة فرجًا ومخرجًا، وإنَّا قد عقدنا بيننا وبينهم صلحًا وعهدًا ولا نغدر بهم» وسقط قوله: «لقد رأيتنا يوم أبي جندل» لغير أبي ذرِّ كما في الفرع وأصله، وقال في «الفتح»: ولم يقع في رواية غير(٤) أبي ذرِّ والأَصيليِّ: «لقد رأيتنا يوم أبي جندل» وللأَصيليِّ كما في الفرع وأصله(٥): «رأتنا» د٣١٤/٣ بهمزة ففوقيَّة ساكنة فنون فألف، فلْيُتَأَمَّلُ ١٠

(وَ) في الباب أيضًا: روت (أَسْمَاءُ) بنت أبي بكر الصِّدِّيق بِن فيما وصله في «الهبة» [ح: ٢٦٢٠] بلفظ: «قدمتْ عليَّ أمِّي راغبة في عهد قريش»؛ لأنَّ فيه معنى الصُّلح (وَالمِسْوَرُ) بن مخرمة، فيما وصله في «كتاب الشروط» [ح: ٢٧٣١، ٢٧٣١] (عَن النَّبِيِّ مِنَاشْمِيمِم) ويأتي إن شاء الله تعالى بعد سبعة أبواب.

• ٢٧٠ - وَقَالَ مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثْنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَن البَرَاءِ بْن عَازِب يَنْكُمْ قَالَ: صَالَحَ النَّبِيُّ سِنَاسْمِيامُ المُشْرِكِينَ يَوْمَ الحُدَيْبِيةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَنَاهُ مِنَ المُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلِ وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَا

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): رسف يرسف، قال في «المصباح»: رَسَفَ في قيده رَسْفًا، من بابي «ضَرَبَ» و «قَتَلَ»، رسيفًا ورسفانًا: مشى فيه، فهو راسف. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٢) في (م): «فأخذه».

<sup>(</sup>٣) في (د): «أبو»، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٤) اغيرا: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٥) (وأصله): سقط من (ص).

يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبانِ السَّلَاحِ السَّيْفِ وَالقَوْسِ وَنَحْوِهِ. فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلِ يَحْجُلُ فِي قُيُودِهِ، فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ. قَالَ: لَمْ يَذْكُرْ مُؤَمَّلٌ عَنْ سُفْيَانَ أَبَا جَنْدَلِ، وَقَالَ: إِلَّا بِجُلُبٌ السِّلَاحِ.

(وَقَالَ مُوسَى بُنُ مَسْعُودٍ) أبو حذيفة النَّهديُّ، فيما وصله أبو عَوانة في "صحيحه" وغيره: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بُنُ سَعِيدٍ) هو الفَّوريُّ (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) هو السَّبِيعيُّ (عَنِ البَرَاءِ بُنِ عَانِ بِ شَيِّمًا أَنَّهُ (قَالَ: صَالَحَ النَّبِيُ مِنْ المُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمُ) بدل من قوله: "ثلاثة أشياء" (وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ المُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمُ) بدل من قوله: "ثلاثة أشياء" (وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ المُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمُ) بدل من قوله: "ثلاثة أشياء" (وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ المُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمُ) بدل من قوله: "ثلاثة أشياء" (وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُوهُ إليه (وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَالِلٍ) أي: مكّة من عام قابل، والواو في "ومن" "وعلى السَّابق (بِهَا) أي: بمكَّة (ثُلَاثَةَ أَيَّامٍ) المُعطف على السَّابق (وَيُقِيمَ) بالنَّصِب عطفًا على السَّابق (بِهَا) أي: بمكَّة (ثُلَاثَةَ أَيَّامٍ) أي: لا غير (وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبانِ السِّلَاحِ) بتخفيف الموحَّدة وتشديدها (السَّيْفِ وَالقَوْسِ وَنَحُوهِ) بالجرّ فيها بدلًا من سابقها. قال في "التَّنقيح": كذا وقع مفسَّرًا هنا، وهو مخالف لقوله في السِّياق السَّابق: فسألوه ما جُلْبَان السِّلاح؟ قال: "القراب بما فيه" وهو الأصوب، قال الأزهريُّ: "الجُلْبَان" يشبه الجراب (۱) من الأدم، يضع فيه الرَّاكب سيفه مغمودًا، ويضع فيه الأزهريُّ لا يخالف ما في هذا الحديث السِّياق الأول أصلًا، فإنَّه هنا فسَّر السَّلاح الَّذي يوضع في الجُلْبَان (٤) بالسَّيف والقوس ونحوه، ولم يفسِّره في الأوَّل حيث قال: "القراب بما فيه" فائيُّ تخالف وقع ؟ فتأمَّلْه.

(فَجَاءَ) ولأبي ذَرِّ عن/الحَمُّويي والمُستملي: «فجعل» (أَبُو جَنْدَلٍ) عبدالله أو(٥) العاص(٢) ٤٢٤/٤

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): «الجِراب» بالكسر، والجمع «جُرُب» مثل: كِتاب وكُتُب، ولا يقال: جَراب، بالفتح، «مصباح». وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): «الأداة»: الآلة، وأصلها الواو والجمع: أدوات. «مصباح».

<sup>(</sup>٣) في (د): «آخر الرحل أو وسطه».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قوله: «في الجلبان» كذا في النسخ، ووقع في خطّه: «فيه الجلبان»، ولعلَّه سبق قلم. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٥) «أو»: مثبت من (ب) و(س)، وفي (ص): «بن».

<sup>(</sup>٦) في (ج) و(ل): «عبدالله العاص»، وفي هامشهما: قوله: «عبدالله العاص» كذا بخطّه، وصوابه: عبدالله أو العاص، فسقط من خطّه لفظ «أو»، كما يُعلَم ذلك من «الإصابة».

ابن سُهيل (يَحْجُلُ فِي قُيُودِهِ) بفتح الياء وسكون الحاء المهملة وضمّ الجيم، أي: يمشي مثل الحَجَلة الطَّيرِ الَّذي(١) يرفع رِجلًا ويضع أخرى(١)؛ لأنَّ المقيَّد لا يمكنه أن ينقل رجلَيه معَّا (فَرَدَّهُ) مِن الشِّرِيم (إِلَيْهِمْ) محافظة للعهد ومراعاة للشَّرط، ولأنَّ أباه في الغالب لا يبلغ به الهلاك (قَالَ: لَمْ يَذْكُرْ) ولأبوى ذَرِّ والوقت والأَصيليِّ في نسخة: «قال أبو عبد الله» أي: البخاريُّ «لم يذكر» (مُؤَمَّلٌ) بتشديد الميم الثَّانية مفتوحة، ابن إسماعيل في روايته لهذا الحديث (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ (أَبَا جَنْدَلٍ) فتابع موسى بن إسماعيل إلَّا في قصَّة أبي جندل فلم يذكرها د٣١٤/٣ب (وَقَالَ) بدل قوله: «إلَّا بجُلْبَان السِّلاح»/: (إِلَّا بِجُلُبِّ السِّلَاح) بضمَّ الجيم واللَّام وتشديد الموحَّدة، وإسقاط (٣) الألف والنُّون، ولم يشدِّد الموحَّدة في الفرع.

وطريق مؤمَّل هذا أخرجه موصولًا أحمد في «مسنده» عنه.

٢٧٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ سَلَّمَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْى الشَّمِيِّ لللهِ حَرَجَ مُعْتَمِّرًا، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْش بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَيْتِ، فَنَحَرَ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالحُدَيْئِيَةِ، وَقَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَعْتَمِرَ العَامَ المُقْبِلَ، وَلَا يَحْمِلَ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سُيُوفًا، وَلَا يُقِيمَ بِهَا إِلَّا مَا أَحَبُوا. فَاعْتَمَرَ مِنَ العَامِ المُقْبِلِ فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَالَحَهُمْ، فَلَمَّا أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا أَمَرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ، فَخَرَجَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع) بالفاء والعين المهملة، العماد بن أبي يزيد(٤)، أبو عبدالله القشيريُ النّيسابوريُّ قال: (حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ) بسين مهملة مضمومةٍ، آخره جيمٌ، البغداديُّ الجوهريُّ، وهو من شيوخ المؤلِّف، قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) هو ابن سليمان بن المغيرة، واسمه: عبد الملك، فشُهِر (٥) بلقبه فُلَيْح (عَنْ نَافِع) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِرُيَّمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ الله مِنْ الله عَرَجَ) من المدينة حال كونه (مُعْتَمِرًا، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْش بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَيْتِ) الحرام، أي: منعوه (فَنَحَرَ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ) ناويًا التَّحلُّل من عمرته (بِالحُدَيْبِيةِ)

<sup>(</sup>١) في (م): «المعروف».

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): وقيل: هو كناية عن تقارب الخُطّا. انتهى «ك».

<sup>(</sup>٣) في (ب): «وأسقط».

<sup>(</sup>٤) هكذا في كل الأصول، وفي كتب الرجال: «بن أبي زيد»، وفي هامش (ج) و(ل): واسم أبي يزيد شابور، كما في «التهذيب»، والذي في التهذيبين: «سابور» بالسين المهملة.

<sup>(</sup>٥) في (د): امشهورً».

وهي من الحلّ (وَقَاضَاهُمْ) أي: صالحهم (عَلَى أَنْ يَعْتَمِرَ العَامَ المُقْبِلَ، وَلَا يَحْمِلَ) ولأبوي الوقت وذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ولا يحتمل» بمثنّاة فوقيَّة بعد الحاء (() (سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سُيُوفًا، وَلَا يُقِيمَ بِهَا) بمكَّة (() (إِلَّا مَا أَحَبُّوا) وفي الرِّواية السَّابقة: «ويقيم بها ثلاثة أيام» إلَّا سُيُوفًا، وَلَا يُقِيمَ بِهَا) بمكَّة (أَلَّهُ أَلَا مَا أَحَبُّوا) وفي الرِّواية السَّابقة: «ويقيم بها ثلاثة أيام» [حمل المعتمر مِنَ العَامِ المُقْبِلِ، فَدَخَلَهَا) بَالِيَسِّة إلِنَّمَ (كَمَا كَانَ صَالَحَهُمْ) من غير حمل السَّلاح إلَّا ما استثنى (فَلَمَّا أَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا) ولأبي الوقت في نسخة: «ثلاثة» (أَمَرُوهُ) بَالِيَسِّة إليَّامُ (أَنْ يَخْرُجَ) من مكَّة (فَخَرَجَ) بَالِطِّاة إليَّامُ.

٢٧٠٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: حَدَّثَنَا يَخْيَى، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةً، قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ، وَهْيَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا بِشْرٌ) بموحَّدةٍ مكسورةٍ فشينٍ معجَمةٍ ساكنةٍ ، ابن الفضل، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد الأنصاريُّ (عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) بضمِّ الموحَّدة وفتح المعجمة مصغَّرًا «ابن يسار» بالمهملة المخفَّفة المدنيُّ (عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةً) بفتح الحاء المهملة وسكون المثلَّثة ، عامر بن ساعدة الأنصاريُّ المدنيِّ الصَّحابيِّ ، أنَّه (قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلٍ) الأنصاريُّ الحارثيُّ (وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ) بضمِّ الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد المثنَّاة التَّحتيَّة المكسورة وبالصَّاد المهملة ، الحارثيُّ (إِلَى خَيْبَرَ ، وَهْيَ) أي: خيبر ، ولأبي ذَرٌ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «وهُمْ» أي: أهلها اليهود ، وللأصيليِّ: «وهو» (يَوْمَئِذِ صُلْحٌ) مع المسلمين.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الجزية» [ح:٣١٧٣] و «الأدب» [ح:٦١٤٣] و «الدِّيات» [ح: ١٨٩٨] و «الدِّيات» و «الأحكام» [ح: ٧١٩٢]، ومسلم في «الحدود» وأبو داود في «الدِّيات» وكذا التِّرمذيُّ وابن ماجه، وأخرجه النَّسائيُّ في «القضاء» و «القسامة».

### ٨ - بابُ الصُّلْح فِي الدِّيةِ

(بابُ الصُّلْح<sup>(٣)</sup> فِي الدِّيَةِ).

<sup>(</sup>١) زيد في (ص): ﴿بمكَّة ﴾.

<sup>(</sup>١) ﴿بمكَّة ﴾: سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): أي: بيان أحكامه فيها.

٢٧٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: أَنَّ الرُّبَيِّعَ - وَهْيَ ابْنَةُ النَّهْرِ - كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةِ، فَطَلَبُوا الأَرْشَ وَطَلَبُوا العَهْوَ، فَأَبَوْا. فَأَتَوُا النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمُ فَأَمَرَهُمْ بِالقِصَاصِ. فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّهْرِ: أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنَيْتُهُا. فَقَالَ النَّبِي بَعَالَمُ اللهِ القِصَاصُ». فَرَضِيَ القَوْمُ وَعَفَوْا، فَقَالَ النَّبِي مِنَا شَعِيمُ اللهِ الْإَرْشَ. عَنْ حُمَيْدِ عَنْ أَنَسٍ: فَرَضِيَ القَوْمُ وَقَبِلُوا الأَرْشَ. عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لاَبُرَّهُ». زَادَ الفَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: فَرَضِيَ القَوْمُ وَقَبِلُوا الأَرْشَ.

1710/73

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن المثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصادِيُّ البصريُّ قاضيها (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (حُمَيْدٌ) الطَّويل (أَنَّ أَنسًا) هو ابن مالك بلَّة (حَدَّثَهُمْ أَنَّ الرُّبَيِّعَ) بضم الرَّاء وفتح الموحَّدة وكسر المثنَّاة التَّحتيَّة المشدَّدة، آخره عين مهملة (-وَهْيَ ابْنَةُ النَّصْرِ-) بفتح النُّون وسكون الضَّاد المعجمة، الأنصاريَّة عمَّة أنس بن مالك (كَسَرَتْ ثَنِيَّة جَارِيَةِ) أي: شابَة، لا رقيقة، ولم تُسَمَّ (فَطَلَبُوا) أي: قوم الجارية (الأَرْشَ (۱۱)، وَطَلَبُوا) أي: منهم أيضًا (العَفْو) عن الرُّبَيِّع (فَأَبُوا) أي: امتنع قوم الجارية فلم يرضوا بأخذ الأرش منهم (۱۳)، ولا بالعفو عنها (فَأَتَوُا النَّبِيَّ مِنَ الشَّيْءِ مَنَ الشَّيْءِ مَنَ النَّهُ مِنْ النَّصْ بْنُ النَّضْ بْنُ النَّصْ بن مالك المستشهد يوم أحد المُنزَّل (١٤) فيه قوله (بالقِصَاص. فَقَالَ أَنسُ بْنُ النَّصْ في وهو عمُّ أنس بن مالك المستشهد يوم أحد المُنزَّل (١٤) فيه قوله

<sup>(</sup>۱) قال السندي في «حاشيته»: قال القسطلاني: «فطلبوا» أي: قوم الجارية الأرش، قلت: وهو بعيدٌ، وإنَّما ضمير طلبوا لقوم الرُّبيع، أي: طلب قوم الرُّبيع قبول الأرش من قوم الجارية، والله تعالى أعلم. وهو مضمون حاشية بهامش (ج) و(ل).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): تنبيه: وقع في هذا الحديث تفكيك الضَّمائر بإرجاع بعضها إلى غير ما رجع إليه البعض الآخر، فإنَّ ضمير الجمع في «طلبوا» لأولياء الرَّبيع، وفي «منهم» و«أتوا» لأولياء الجارية، وفي «فأمرهم» لأولياء الرَّبيع، ومثل ذلك واقع في التَّنزيل؛ للقرينة، وفهم المعنى المراد منه عليها المحقِّقون من المفسِّرين، وذكرها كلَّها الجلال في «الألقاب»، وبعضها ابن الكمال في «رسالة» له، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعَدَمَا سَعِعهُ فَإِنَّمَا الْحَمَّالُ في «اللَّمَالُ في «اللَّمَاتِيمَالُ المذكورة راجع للإيصاء المواقع فإنَّهُ النَّبِينَ اللَّمِنَ اللَّمَةُ والبقرة: ١٨١]، فإنَّ الأوّل والثَّاني والرَّابع من الضَّمائر المذكورة راجع للإيصاء المواقع من المحتضر، والثالث منها راجع إلى التَّبديل، أو إلى الإيصاء باعتبار وصفه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِلّا ضمير فَمُ مَنَّدُ نَصَكَرُهُ اللَّهُ ﴾...الأية النوبة: ١٤] فإنَّ فيها اثني عشر ضميرًا، كلُها للنَّبيُّ مِنَاسَعِيمُ الله وضمير ﴿ جَعَلَ ﴾ فلماحيه كما نقله السُّهيليُّ عن الأكثرين؛ لأنَّه بَيْلِسِّانَاتِيمُ لم تزل السكينة عليه، وضمير ﴿ جَعَلَ ﴾ فتعالى: تعالى.

<sup>(</sup>٣) «منهم»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٤) في غير (ب) و (س): «المنزول».

تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَنْهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٦] (أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيْع يَا رَسُولَ اللهِ/؟ ٤٢٥/٤ لَا وَ) الله (الَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا) قال البيضاويُّ: لم يرد به الردُّ على الرَّسول والإنكار لحكمه، وإنَّما قاله توقعًا ورجاءً من فضله تعالى أن يرضى خصمها، ويلقي في قلبه أن يعفو عنها ابتغاء مرضاته. وقال شارح «المشكاة»: «لا» في قوله: «لا والَّذي بعثك» ليس ردًّا للحكم، بل نفيّ لوقوعه(١)، وقوله: «لا تكسر»، إخبارٌ عن عدم الوقوع، وذلك لما كان له عند الله من القرب والزُّلفي والثِّقة بفضل الله ولطفه في حقِّه أنَّه لا يخيِّبه، بل يلهمهم العفو، يدلُّ عليه قوله في رواية مسلم: «لا والله لا يُقتَصُّ منها أبدًا»، أو أنَّه لم يكن يعرف أنَّ كتاب الله القصاص على التَّعيين، بل ظنَّ التَّخيير لهم بين القصاص والدِّية، أو أراد الاستشفاع به مِنَاسْمِيهِ مَ إليهم (فَقَالَ) ولأبوي ذَرِّ والوقت والأصيليِّ: «قال»: (يَا أَنسُ (١) كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ) برفعهما على الابتداء والخبر، والمعنى: حكم الكتاب على حذف المضاف، وأشار به إلى(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٤] وقوله: ﴿ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنَ ﴾ [المائدة: ٤٥] إن قلنا: شرع من قبلنا شرعٌ لنا ما لم يردْ له(٤) نسخٌ في شرعنا. قال في «المصابيح» ك «التَّنقيح»: ويُروى «كتابَ الله» بالنَّصب على الإغراء، أي: عليكم كتاب الله، «القصاصُ» بالرَّفع مبتدأً حُذِفَ خبره، أي: القصاص واجب أو مستحَقُّ أو نحو ذلك (فَرَضِيَ القَوْمُ، وَعَفَوْا) عن الرُّبيِّع، فتركوا القصاص (فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللهِ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ) في قسمه، وهو ضدُّ الحنث، وجعله من زمرة المخلصين، وأولياء الله المطيعين (زَادَ الفَزَارِيُّ) بفتح الفاء وتخفيف/ الزَّاي والرَّاء، مروان بن معاوية الكوفيُّ سكن مكَّة، فيما ٣١٥/٣ب وصله المؤلِّف في «سورة المائدة» [ح:٤٦١١] (عَنْ حُمَيْدٍ) الطُّويل (عَنْ أَنس: فَرَضِيَ القَوْمُ وَقَبِلُوا الأَرْشَ).

وهذا موضع التَّرجمة؛ لأنَّ قَبول الأرش عوض القصاص لم يكن إلَّا بالصُّلح. وهذا الحديث أخرجه في «التَّفسير» [ح:٤٥٠٠] و «الدِّيات» [ح: ٦٨٩٤]، ومسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه.

<sup>(</sup>۱) في (م): «وقوعه».

<sup>(</sup>١) في (د): ﴿يَا أَنْيُسُ ۗ وَهُو تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٣) في (د): «إشارة إلى».

<sup>(</sup>٤) «له»: سقط من (د).

٩ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ اللهُ عَلِي مِنْ اللهِ مَنْ عَلِي اللهُ اللهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ اللهَ فَوْلِهُ مِنْ اللهُ اللهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِي اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ اللهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ فَأَصَّلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾

(بابُ قَوْلِ النّبِيِّ مِنَاسَّمِيام) سقط لفظ «باب» لأبي ذَرِّ، فيكون «قولُ النّبي» رفعًا(١) على ما لا يخفى (لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْلُمُّنَ: ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ) «هذا» مبتدأً مؤخَّرٌ، و«سيِّدٌ» خبرٌ بعد خبرٍ، واللّام في «للحَسَن» بمعنى «عن» (وَلَعَلَّ اللهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ) الفئة الَّتي من جهته والفئة الَّتي من جهة معاوية عند اختلافهما على الخلافة (وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ) بالجرِّ عطفًا على المجرور بالإضافة، وبالرَّفع عطفًا على رواية سقوط لفظ «باب»، وسقط قوله «جلً ذكره» في رواية أبي ذرِّ: (﴿ فَأَصَلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات: ٩]) فيه إشارةً إلى أنَّ الصُّلح مندوبٌ إليه.

70.5 - حَدَّثَنَا عَبُدُ اللهِ بَنُ مُحَمَّدِ: حَدَّثَنَا مُهْتَالُ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِغْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: اسْتَقْبَلَ وَاللهِ الحَسَنُ بْنُ عَلِيً مُعَاوِيَةً بِكَتَايْبَ أَمْنَالِ الجِبَالِ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِي: إِنِّي لأَرَى كَتَافِبَ لا تُولِّي حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةً - وَكَانَ وَاللهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ -: أَيْ عَمْرُو، إِنْ قَتَلَ مَوُلَاءِ مَوُلَاءِ مَوُلَاءِ مَوُلاءِ مَوْلاءِ مَوْلاء مَوْلاء مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَنْ اللهِ مَوْلاء مَلاء مَوْلاء مَالعَالِهِ مَوْلاء مَالعَلاءِ مَوْلاء مَوْلاء مَوْلاء مَلاء عَلَيْهِ مَعْدَا المَالِء مَوْلاء المَالِء مَوْلاء مَوْلاء مَوْلاء مَالعَهُ مَا المَالعِيقِ مَا عَلَيْهِ مَلْ المَعْلِعِ مَلِي بِهَذَا إِلْهُ مَالعَالِهُ مَا المَالِهِ مَاللهُ مَا المَعْلِعُ مَالعَلَيْ مَاللهُ مَعْمُولُ اللهُ مَنْ عَلْهِ اللّهِ عَلَى المِنْبَرِ وَالحَسَنُ مُنْ عَلَى المَعْلِعُ لِهِ بَيْنَ وَمُولُ اللهُ الْعَلَاء المَالِعِينِ مَنْ المُسْلِمِينَ ». قَالَ : قَالَ لِي عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ الحَسَنِ مِنْ فَعَدَا الْعَلَاء المَالمِينَ مِنَ المُسْلِمِينَ ». قَالَ : قَالَ لِي عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ الحَسَنِ مِنْ أَبْعَدَا الْحَدِيثِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ أَبِي مُوسَى) إسرائيل بن موسى البصريُّ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ) البصريُّ (يَقُولُ: اسْتَقْبَلَ وَاللهِ

<sup>(</sup>١) في غير (ب) و(س): (رفع).

الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةً) نصبٌ على المفعوليَّة، ابن أبي سفيان البُّيِّخ (بِكَتَايْبَ(١)) بالمثنَّاة الفوقيَّة، أي: بجيوش (أَمْثَالِ الجِبَالِ) أي: لا يُرى طرفها لكثرتها، كما لا يُرى من قابلَ الجبل طرفيه (فَقَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِي) بإثبات الياء محرِّضًا لمعاوية على قتال الحسن: (إنِّي لأرِّي كَتَائِبَ لَا تُولِّي ('') أي لا تدبر (حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا (")) بفتح الهمزة، جمع قِرْن بكسر القاف، وهو الكفء والنَّظير في الشَّجاعة والحرب (فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ) جوابًا عن مقالته: (-وَكَانَ وَاللهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْن -) جملةٌ معترضةٌ من قول الحسن البصريّ، أي: وكان معاوية خيرًا من عمرو بن العاص؛ لأنَّه كان يحرِّض معاوية على القتال، ومعاوية يتوقَّع الصُّلح، وأنَّ الحسن يبايعه، ويأخذ منه ما يريد من غير قتال (أَيْ عَمْرُو) حرف نداء ومنادى مبنيٌّ على الضَّمِّ (إِنْ قَتَلَ هَؤُلَاء هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ) الأوَّل مرفوعٌ على الفاعليَّة، والثَّاني منصوبٌ على المفعوليَّة في الموضعين، أي: إن قتل جيشنا جيشَه، أو قتل جيشُه جيشَنا (مَنْ لِي) أي: من يتكفَّلُ لي (بِأُمُورِ النَّاس؟) هو جواب الشَّرط في قوله: «إن قتل» يعنى: أنَّه المطالَب عند الله على كِلا التَّقديرين (مَنْ لِي) ولأبي ذَرِّ: «من لنا» (بنِسَائِهمْ؟ مَنْ لِي بِضَيْعَتِهمْ؟) بفتح الضَّاد المعجمة وسكون التَّحتيَّة وبالعين المهملة، أي: عيالهم، وقال العينيُّ: ويُروى/: «بصبيتهم» بالصَّاد المهملة د٢١٦/٣ والموحَّدة/، قال: وعلى هذه الرِّواية فسَّرها الكِرمانيُّ بقوله: والصِّبيةُ المراد بها الأطفال ٢٦٦٤ والضُّعفاء؛ لأنَّهم لو تُركُوا بحالهم؛ لضاعوا لعدم استقلالهم بالمعاش. انتهى. والَّذي في النُّسخة الَّتي وقفتُ عليها من الكِرمانيِّ: «والضَّيعة» بالضَّاد المعجمة، نعم؛ روى المؤلِّف الحديث في «الفتن» بلفظ: «قال معاوية: من لذراري المسلمين؟» [ح:٧١٠٩] ومفهوم هذا: أنَّ معاوية كان راغبًا في الصُّلح وترك الحرب؛ ليسلم من تَبِعَة النَّاس دنيا وأخرى ﴿ اللَّهِ (فَبَعَثَ إِلَيْهِ) أي: بعث معاوية(٤) إلى الحسن (رَجُلَيْن مِنْ قُرَيْش مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْس عَبْدَ الرَّحْمَن بْنَ سَمُرَةَ (٥)) بالنَّصب بدلًا من «رجلين»، ابن حبيب بن عبد شمس القرشيَّ من مسلمة الفتح (وَعَبْدَ اللهِ بْنَ

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): الكتائب: جمع «الكتيبة». وهي الجيش.

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): من التولية؛ وهي الإدبار، والرجلان: معاوية وعَمْرو.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): والقِرن: من يقارنك في علم أو قتال أو نحو ذلك، والجمع «أقران» مثل: حِمْل وأَحْمَال. «مصباح».

<sup>(</sup>٤) المعاوية »: مثبت من (د).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): «سَمُّرة» بفتح المهملة، وضمِّ الميم وسكونها: ابن حبيب -ضدُّ العدوِّ - ابن عبد شمس القرشيُّ، أسلم يوم الفتح، وهو الذي فتح سجستان، ومات بالبصرة أو بمرو سنة إحدى وخمسين. «فتح».

عَامِر بْن كُرَيْزٍ) بضمِّ الكاف وفتح الرَّاء وسكون التَّحتيَّة آخره زايٌّ، وسقط قوله «ابن كريز» في رواية الأَصيليِّ (فَقَالَ) معاوية لهما: (اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُل) الحسن (فَاعْرِضَا عَلَيْهِ) الصُّلح (وَقُولًا لَهُ، وَاطْلُبًا إِلَيْهِ) قال الكِرمانيُّ: أي: يكون مطلوبكما مفوَّضًا إليه وطلبكما منتهيّا إليه، أي: التزما مطالبه(١) (فَأَتَيَاهُ، فَدَخَلا عَلَيْهِ، فَتَكَلَّمَا) ولأبوى ذَرِّ والوقت: ((وتكلَّما) بالواو بدل الفاء (وَقَالَا لَهُ) ولأبي ذَرِّ وحده: «فقالا له» (وطَلَبَا) بالواو، ولغير أبوي ذَرِّ والوقت والأصيليّ: «فطلبا» (إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُمَا) أي: للرَّسولين، ولأبوي الوقت وذر عن الحَمُّويي والمُستملي: «فقال لهم» (الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ) أي: للرَّسولين ومن معهما: (إِنَّا بَنُو عَبْدِ المُطَّلِبِ، قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا المَالِ) بالخلافة ما صارت لنا به عادةٌ في الإنفاق، والإفضال على الأهل والحاشية، فإن(١) تخلَّيت من أمر (٣) الخلافة قطعت العادة (وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا) بعين مهملة فألف فمثلَّثة فمثنَّاة فوقيَّة، أي: اتَّسعت في القتل والإفساد، فلا تكفُّ إلَّا بالمال (قَالًا) عبد الرَّحمن وعبدالله: (فَإِنَّهُ) أي: معاوية (يَعْرضُ عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا) أي: من المال(١) والأقوات والثِّياب (وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ، وَيَسْأَلُكَ) وكان الحسن -فيما قاله ابن الأثير في «الكامل» - قد كتب إلى معاوية كتابًا، وذكر فيه شروطًا، وأرسل معاوية رسوليه المذكورَين قبل وصول كتاب الحسن إليه، ومعهما صحيفةٌ بيضاء مختومٌ على أسفلها، وكتب إليه: أن اكتب إليَّ في هذه الصَّحيفة الَّتي ختمت أسفلها بما شئت فهو لك (قَالَ) الحسن: (فَمَنْ لِي) أي: فمن يتكفَّل لي (بِهَذَا) الَّذي ذكرتماه؟ (قَالَا: نَحْنُ) نتكفَّل (لَكَ بِهِ فَمَا سَأَلَهُمَا) الحسن (شَيْئًا إِلَّا قَالَا: نَحْنُ) نتكفَّل د٣١٦/٣٠ (لَكَ بِهِ)(٥) وسقط من قوله «فما سألهما....» إلى آخره في رواية أبي ذرٍّ/ عن الحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ (فَصَالَحَهُ) الحسن على ما وقع من الشُّروط رعايةً لمصلحةٍ دينيَّةٍ (١) ومصلحة الأمة، وقيل: إنَّ معاوية أجاز الحسن بثلاث مئة ألف وألف (٧) ثوبِ وثلاثين عبدًا ومئة جمل،

<sup>(</sup>١) في (م): «مطالبته» كذا في الكِرماني.

<sup>(</sup>٢) في (د): «فإذا».

<sup>(</sup>٣) في (د): «أمور».

<sup>(</sup>٤) في (م): «الأموال».

<sup>(</sup>٥) قوله: «فما سألهما... لك به»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٦) في (د) و (م): «دينه».

<sup>(</sup>٧) في (ب) و (س): «ألف».

وقرأت في "كامل ابن الأثير") : أنَّ الحسن لمَّا سلَّم معاوية أمر الخلافة؛ طلب منه" أن يعطيه الشُروط الَّتي في الصَّحيفة الَّتي ختم عليها معاوية، فأبي ذلك معاوية، وقال: قد أعطيتك ما كنت" تطلب، وكان الَّذي طلب الحسن منه أن يعطيه ما في بيت مال الكوفة، ومبلغه خمسة آلاف ألف وخراج دار بجرد (٤) من فارس، ثمَّ انصر ف الحسن إلى المدينة، قال الكرمانيُّ: وقد كان يومئذ الحسن أحقَّ النَّاس بهذا الأمر، فدعاه ورعه إلى ترك المُلك رغبةً فيما عند الله، ولم يكن ذلك لعلَّة ولا لقلَّة، فقد بايعه على الموت أربعون ألفًا، وفيه دلالة على جواز النُّزول عن (٥) الوظائف الدينيَّة والدنيويَّة بالمال، وجواز أخذ المال على ذلك وإعطائه بعد استيفاء شرائطه، بأن يكون المنزول له أُولى من النَّازل (١)، وأن يكون المبذول من مال الباذل.

(فَقَالَ) ولأبوي ذَرِّ والوقت والأَصيليِّ: «قال» (الحَسَنُ) أي: البصريُّ: (وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ) نُفيعَ بن الحارث الثَّقفيَّ (يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَا للْمِيمُ عَلَى المِنْبَرِ وَالحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ، وَهُو يُقْبِلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى) الواو في قوله: «والحسن»، وفي قوله: «وهو يقبل» للحال (وَيَقُولُ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ) تثنية فئة، أي: فرقتين (عَظِيمَتَيْن مِنَ المُسْلِمِينَ).

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن الأثير»: هو عزُّ الدين عليُّ الحافظ، مصنّف «أُسد الغابة»، و«الكامل في التاريخ»، و «اللباب في الأنساب»، وغير ذلك، تُوفّي سنة «٦٣٠ه».

<sup>(</sup>٢) لامنه»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٣) في (ص) و (م): «كتبت».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «دار الجزية»، وفي (م): «دارا نحرد»، وهو تصحيفٌ، وفي (ج) و(ل): «دَارا بجرد»، وفي هامشهما: بعد الألف الثانية باء موحَّدة، ثم جيم، ثم راء ودال، ولاية بفارس.

<sup>(</sup>٥) في (م): «على جواز».

<sup>(7)</sup> في هامش (ل): قوله: «بأن يكون المنزول له أولى من النازل»؛ يُتأمَّل ما فيه، فإنَّه مخالف لما قاله السبكيُ، ونقله عنه الشمس الرمليُ في «شرحه على المنهاج»، وعبارته: واستنبط السبكيُ ممَّا هنا ومن خلع الأجنبي جوازَ النزول عن الوظائف بعوض ودونه، والذي استقرَّ رأيه عليه حِلُّ بذل العوض مطلقًا وأخذه إن كان النازل أهلًا أو غيره أهلًا لها، وهو حينئذ لإسقاط حقَّ النازل، قوله: «حِلُّ بذل العوض مطلقًا» أي: سواء كان النازل أهلًا أو غيره على ما هو الظاهر من قوله: «وأخذه إن كان النازل أهلًا»، والأقرب أنَّ المراد بـ «الإطلاق»: عدمُ اشتراط حصولها له أو عدمه، ويكون قوله الآتي: «ويشترط حصولها...» إلى آخره عطفًا عليه، وحينئذ فقوله بعد: «بل يلزم ناظر...» إلى آخره؛ لمجرَّد الانتقال، فهو بمعنى الواو. «ع ش» على «م ر».

(قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِاللهِ) المدينيُّ، ولأبوي الوقت وذَرِّ والأَصيليُّ: «قال أبو عبدالله) عبدالله) عبدالله أي: البخاريّ: «قال لي عليُّ بن عبدالله): (إِنَّمَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ/ الحَسَنِ) البصريُّ (مِنْ أَبِي بَكْرَةَ) نُفيع المذكور (بِهَذَا الحَدِيثِ) لأَنَّه صرَّح فيه (١) بالسَّماع، وفي رواية أبي ذرِّ: «لهذا» باللَّام بدل الموحَّدة.وقد أخرج المؤلِّف هذا الحديث عن عليُّ بن المدينيُّ عن ابن عينة في «كتاب الفتن» [ح: ٧١٠٩] ولم يذكر هذه الزِّيادة، وأخرجه أيضًا في «علامات النبوّة» عينة في «كتاب الفتن» [ح: ٢١٠٩]، وأبو داود في «السنَّة»، والتَّرمذيُّ في «المناقب»، والنَّسائيُّ فيه وفي «الصلاة» و«اليوم والليلة».

### ١٠ - باب: هَلْ يُشِيرُ الإِمَامُ بِالصَّلْحِ؟

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (هَلْ يُشِيرُ الإِمَامُ) لأحد الخصمين أو لهما جميعًا (بِالصُّلْحِ؟) وحرف الاستفهام ساقط لغير أبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي.

٥٠٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُويْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَبُّ عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَبُّ الرَّخَةُ وَلَى اللَّهِ مِنَ اللهِ مَنْ المُعَلَّلِي وَاللهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ المُعَلَّلِي عَلَى اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ عَلَى اللهِ مَنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ مَنْ اللهُ عَلَى اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ مِنْ اللهِ مُنْ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَنْ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَا المَعْرُوفَ مَا مَا مُلْ اللهُ مُنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مَا المَعْرُوفَ مَا مُنْ اللهُ مَا المَعْرُوفَ مَا اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَا المَعْرُوفَ مَا مُنْ اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَا اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَا اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَا مُنْ اللهُ مَا مُنْ المُعْرُوفَ مَا مُنْ اللهُ مَا مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ المُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ مُنْ مُنْ اللهُ مُنْ

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُويْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَخِي) عبد الحميد بن أبي أويس (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن بلال (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاريِّ (عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ دَرِّهِ الرَّجَالِ الْأَنْصَارِيِّ، وكان/ له أولادٌ عشرةٌ رجالًا كاملين، فكُنِّي بأبي الرِّجال (أَنَّ أُمَّةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن سعد بن زرارة الأنصارية (قَالَتْ: عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم (بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن سعد بن زرارة الأنصارية (قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ بِلِيُّةً تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسِّطِيمُ صَوْتَ خُصُومٍ) بضم الخاء، جمع خصم سَمِعْتُ عَائِشَة بَصُواتُهُم) بجرِّ (عاليةٍ) صفةً لـ (خصومٍ»، وفي نسخةٍ: ((عالية)) بالنَّصب على الحال من «خصومٍ» وإن كان نكرةً لتخصيصه بالوصف أو من الظَّمير المستكنِّ في الظَّرف المستقرِّ، ولغير الكُشْمِيهَنِيِّ: ((أصواتهما)) بالتَّثنية، فالجمع باعتبار مَن حضر الخصومة، والتَّثنية باعتبار مَن حضر الخصومة، والتَّثنية باعتبار مَن حضر الخصومة، والتَّثنية باعتبار

(١) في (ص): ﴿بهـــُۥ

الخصمين، أو التَّخاصم وقع من الجانبين بين جماعة، فجمع ثم ثنَّى باعتبار جنس الخصم. قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على تسمية واحد منهم (وَإِذَا أَحَدُهُمَا) أحد الخصمين، مبتداً وخبرهُ: (يَسْتَوْضِعُ الآخَرَ) يطلب منه أن يضع من دَيْنه شيئًا (وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْء) يطلب منه أن يرفق به في الاستيفاء والمطالبة (وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ لَا أَفْعَلُ) ما سألته من الحطيطة (فَخَرَجَ) ولأبوي ذَرَّ والوقت والأصيليِّ: «خرج» بحذف الفاء (عَلَيْهِمَا) على المتخاصمين (رَسُولُ اللهِ مِنَاسْهِ عَلَى المُتَألِّي (١) عَلَى اللهِ؟) بضم الميم وفتح المثنَّاة الفوقيَّة والهمزة وتشديد اللَّم المكسورة، الحالف المبالغ في اليمين (لَا يَفْعَلُ المَعْرُوفَ؟ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ) المتألِّي (وَلَهُ) أي: لخصمي (أَيُّ ذَلِكَ أَحَبًّ) من وضع المال والرِّفق، ولأبوي ذَرِّ والوقت: «فله» بالفاء بدل الواو، أي: بالنَّصب، وللأصيليِّ: «له» بإسقاط الفاء والواو.

واستُنبِطَ من الحديث فوائدُ لا تخفى على المتأمِّل، وفيه ثلاثةٌ من التَّابعين، وكلُّ رجاله مدنيُّون، وأخرجه مسلم في «الشركة».

٢٧٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الأَعْرَجِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدِ الأَسْلَمِيِّ مَالُ، عَبْدُ اللهِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حَدْرَدِ الأَسْلَمِيِّ مَالُ، فَلَوْيَهُ فَلَانِ مَهُ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا. يَقُولُ: النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفَ مَا لَهُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحَّدة وفتح الكاف مصغَّرًا، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمامُ (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز، أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَلِكِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَلِي حَدْرَدٍ) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَلِي حَدْرَدٍ) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَلِي عَدْرَدٍ) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَلَّهِ بُنِ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكِ، أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكِ، أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَلِي حَدْرَدٍ) بفتح الحاء وسكون الدَّال وفتح الرَّاء، وآخره دالله مهملات (الأَسْلَمِيِّ (اللهُ مَا اللهَ مِنَاللهُ عِيْهُ وَلَيْ عَبْدِ اللهُ عَنْ المُعْدِي وَاللهُ وَلِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَبْدِ اللهُ عَلَى المُعْدِي وَاللهُ وَلَيْ اللهُ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المَعْدِي عَنْ المُعْدِي عَنْ المُعْدِي عَنْ اللهُ عَلَى عَلَى عَبْدِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي عَنْ المُعْدِي عَلَى اللهُ عَلَى المَعْدِي عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُعْدِي عَلَى المَعْدِي عَنْ المُعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي المُعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى المَعْدِي المُوالِقُولُ اللهُ عَلَى عَلَى المُعْدِي عَلَى المَعْدِي عَلَى المَعْدِي المُعْدِي المُوالِمُ اللهُ عَلَى المُعْدِي المُواللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى المُعْدِي المُولِ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): مأخوذ من الأليَّةِ -بفتح الهمزة، وكسر اللَّام، وتشديد التحتيَّة - وهي اليمين. «فتح».

<sup>(</sup>۲) زيد في (ص) و (م): «عبد الله».

د٣١٧/٣٠ وهما في المسجد (فَقَالَ: يَا كَعْبُ) زاد/ في الباب المذكور: قال: لبيك يارسول الله (فَأَشَارَ) 

عَلَا لِيَا اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَنه من دَينك (النَّصْفَ، فَأَخَذَ) كعب (نِصْفَ مَا لَهُ عَلَيْهِ)

وسقط لغير أبي ذرِّ لفظ «له»، والضَّمير في «عليه» لابن أبي حَدْرد (وَتَرَكَ نِصْفًا).

وهذا الحديث قد سبق في «الصلاة» [ح: ٥٥) مع مباحثه.

### ١١ - بابُ فَضْلِ الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَالعَدْلِ بَيْنَهُمْ

(بابُ فَضْلِ الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَالعَدْلِ بَيْنَهُمْ).

٧٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ الشَّمْسُ بَعْدِلُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ الشَّمْسُ بَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ نَظْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ بَعْدِلُ بَيْنَ النَّاسِ صَدَقَةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ مَنْصُورٍ) أبو يعقوب الكوسج المروزيُّ، وسقط لغير أبي ذرِّ «ابن منصور» قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ) بن همّام قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين، بينهما عينٌ مهملة ساكنة ، ابن راشد (عَنْ هَمَّامٍ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى، ابن منبّه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَرُيْرَةَ بَرُيْرَةَ بَرُيْرَةً اللهِ عَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ عَلُهُ مُلَّامَى) بضم السّين المهملة وتخفيف هُرَيْرَةَ بَرُيْرَةً المَيْرِ المَيْرَاء أي: كُلُّ سُلامَى) بضم السّين المهملة وتخفيف الله وفتح الميم/ مقصورًا، أي: كُلُّ مفصل (١) من المفاصل الثّلاث مئة والسّتِين (١) الّتي في كلّ واحد منها (١) (صَدَقَة ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ (٤) فِيهِ الشّمْسُ) بنصب «كلّ واحد (مِنَ النّاسِ عَلَيْهِ) في كلّ واحد منها (٣) (صَدَقَة ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ (٤) فِيهِ الشّمْسُ) بنصب «كلّ "طرفًا (٥) لما قبله، وفي الفرع: «كلُّ » بالرَّفع مبتدأً ، والجملة بعده خبره، والعائد يجوز

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: مَفْصِلٍ ؟ كـ «مَنْزِل». «قاموس».

<sup>(</sup>١) في (م): «ستّين». وكذا في (ج) وكتب على هامشها: «كذا بخطه».

<sup>(</sup>٣) قال السندي في «حاشيته»: قوله: (كُلُّ سُلاَمَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ): والمراد بالوجوب: الثَّبوت على وجه التَّاكد لا الوجوب الشَّرعي، ويؤيده رواية: «يصبح على كلِّ سلامى صدقة»، وقال القسطلاني: كل سلامى من النَّاس عليه في كلِّ واحدٍ منها صدقة، فجعل ضمير عليه للإنسان، واعتبر العائد محذوفًا، أي: في كلِّ واحدٍ منها، وهو تكلُّفٌ لا حاجة إليه، ولو كان الضَّمير لصاحب السُّلامى لكان الظَّاهر عليهم حتَّى يرجع إلى النَّاس.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): «تطلُّع» من «باب قعد».

<sup>(</sup>٥) في (د): «ظرفٌ».

حذفه شكرًا لله تعالى بأن (۱) جعل عظامه مفاصل تَقْدِر على القبض والبسط، وتخصيصها من بين سائر الأعضاء، لأنَّ في أعمالها من دقائق الصَّنائع ما تتحيَّر فيه الأفهام، فهي من أعظم نِعَم الله على الإنسان، وحقُ المنعَم عليه أن يقابل كلَّ نعمة منها بشكرٍ يخصُّها، فيعطي صدقة كما أُعطِي منفعة، لكنَّ الله تعالى خفَف بأن جعل العدل بين النَّاس ونحوه صدقة، كما قال: (يَعْدِلُ) مبتدأً على تقدير: العدل، كقوله: تسمع (۱) بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه، أي: أن يعدل المكلَّف (بَيْنَ النَّاس) وخبره (صَدَقةٌ).

وهذا موضع التَّرجمة؛ لأنَّ الإصلاح كما قال الكِرمانيُّ نوعٌ من العدل، وعطف العدل عليه في التَّرجمة من عطف العامِّ على الخاصِّ.

وهذا الحديث أخرجه في «الجهاد» [ح: ٢٨٩١] أيضًا ومسلم في «الزكاة».

# ١٢ - باب: إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى حَكَمَ عَلَيْهِ بِالحُكْمِ البَيِّنِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى) أي: امتنع مَن عليه الحقُّ من الصُّلح (حَكَمَ عَلَيْهِ بِالحُكْمِ البَيِّنِ) الظَّاهر.

٢٠٠٨ – حَدَّفَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرُوَةُ بْنُ الزَّبَيْرِ: أَنَّ الزُّبَيْرِ عَنَا اللهِ مِنَا سُعِيْمٌ فِي شِرَاحٍ مِنَ الحَرَّةِ كَانَا يَحَدُّثُ أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَا سُعِيمٌ فِي شِرَاحٍ مِنَ الحَرَّةِ كَانَا يَسْقِيبَانِ بِهِ كِلَاهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شُعِيمٌ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ». فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مِنَا شُعِيمٌ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ». فَعَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مِنَا شُعِيمٌ عَيْنِكُ ؟ فَتَلَوَّنَ وَجُهُ رَسُولِ اللهِ مِنَا شُعِيمٌ مَ قَالَ: «اسْقِ ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ ثُمَّ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولُ اللهِ مِنَا شُعِيمٌ عِينَفِيمٍ حِينَفِذٍ حَقَّهُ لِلزُّبَيْرِ. وَكَانَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمٌ عَينَفِيمٍ عَقَلُ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ عَينَفِيمٍ عَنْفِيمُ اللهِ مِنَا شَعِيمٌ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْي سَعَةً لَهُ وَلِلأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا أَحْفَظَ الأَنْصَارِيُّ وَاللهِ مِنَا شَعِيمٍ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ اللهِ مِنَا شَعِيمٍ اللهِ مِنَا شَعِيمٌ عَلَى الزَّبَيْرِ وَقَهُ فِي صَرِيحٍ الحُكُمِ ، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَ الزَّبَيْرُ: وَاللهِ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ إِلَّا فِي الْمَيْ وَلَكُ إِلَى الْهُمُ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ إِلَا فِي الْآيَةَ نَزَلَتْ إِلَى الْمُ الْوَلِيلُ ﴿ فَلَا وَلَكُ ﴿ فَلَا وَلَا الْمُارِي لَكُ الْأَنْ وَلَا لَا الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمِنُ وَلَا الْمُ الْمُؤْمُ وَلَا اللهُ اللهُ الْمُعْرَالُ اللهُ المُؤْمِنُ وَلَا اللهُ اللّهُ اللهُ الله

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعِ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي (٣) حمزة

<sup>(</sup>۱) في (د): «بل».

<sup>(</sup>٢) في (ص): «لقوله: تعدل».

<sup>(</sup>٣) «أبي»: سقط من (ب).

(عَن الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبِّرَنِي) بالإفراد (عُزْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ) أباه (الزُّبَيْرَ) بن العوَّام (كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قَدْ شَهدَ بَدْرًا) هو حُمَيد، كما رواه أبو موسى في «الذَّيل» بسند جيِّد (إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ الشِّيرِ اللهِ شِرَاج) بالشِّين المعجمة المكسورة، آخره جيمٌ، أي: مسايل الماء (مِنَ الحَرَّةِ) بالحاء المفتوحة والرَّاء المشدَّدة د٣١٨/٣ المهملتَين/، موضعٌ بالمدينة (كَانَا يَسْقِيَانِ بِهِ كِلَاهُمَا) تأكيدٌ (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشياعُم لِلزُّبَيْرِ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ) بهمزة وصلِ في الفرع وغيره(١)، وسبق في «المساقاة» [ح: ٢٣٥٩] أنَّ فيه القطع أيضًا (ثُمَّ أَرْسِلْ) بهمزة قطع مفتوحةٍ، أي: الماء (إِلَى جَارِكَ) الأنصاريِّ (فَغَضِبَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ) أي: الأنصاريُّ: (يَا رَسُولَ اللهِ ؟ آنْ كَانَ) بمدِّ الهمزة في الفرع كأصله(١) مصحَّحًا عليه على الاستفهام، وسبق في «المساقاة» [ح: ٢٣٥٩] أنَّ فيه القصر، أي: لأجل أنْ كان الزُّبير (ابْنَ عَمَّتِكَ) صفيَّة بنت عبد المطَّلب حكمت له بالتَّقديم؟ (فَتَلَوَّنَ) تغيَّر (وَجْهُ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْطِيمِم) من الغضب لانتهاك حرمة النُّبوَّة (ثُمَّ قَالَ) بَلالِيِّلاة النَّلام: (اسْقِ) بهمزة وصل، زاد في «المساقاة» [ح: ١٣٥٩] «يا زُبَير» (ثُمَّ احْبِسْ) بهمزة وصل، أي: الماء (حَتَّى يَبْلُغَ) الماء (الجَدْرَ) بفتح الجيم وسكون الدَّال، أي: الجدار، قيل: والمرادبه هنا: أصل الحائط، وقيل: أصول الشَّجر، وقيل: جُدُر المشارب -بضمِّ الجيم والدَّال - الَّتي يجتمع فيها، أي: الماء(٣) في أصول الثِّمار (فَاسْتَوْعَى) أي: استوفى (رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ مِنْ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مُنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ شيئًا (وَكَانَ رَسُولُ اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن اللهُ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيِ سَعَةً)(١٤) بالنَّصب، أي: للسَّعة، أي: مسامحة (لَهُ وَلِلأَنْصَارِيِّ) وتوسيعًا عليهما على سبيل الصُّلح والمجاملة، وفي الفرع كأصله(°): «سعة» بالجرِّ، صفةٌ لسابقه (فَلَمَّا أَحْفَظ) بهمزةِ مفتوحةِ فحاءِ مهملةٍ ساكنةٍ ففاء فمعجمة (٦) أي: أغضب (الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللهِ مِنَ السَّهِ مِنَ السَّعُوْعَى لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيح الحُكْم) وزعم الخطَّابئ: أنَّ هذا من قول الزُّهريِّ، أدرجه في الخبر، وفي ذلك نظر؛ لأنَّ الأصل أنَّه

<sup>(</sup>۱) الوغيره»: سقط من (ب).

<sup>(</sup>٢) «كأصله»: مثبتٌ من (د) و(م).

<sup>(</sup>٣) «أي: الماء»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): بخطُّه كذا في الفرع: «برأي سَعَةٍ» بخطُّه بغير تنوين «برأي».

<sup>(</sup>٥) الكأصله ا: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٦) في (د) و(م): "فظاء معجمة".

حديثٌ واحدٌ، ولا يثبت الإدراج بالاحتمال (قَالَ عُرْوَةُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللهِ مَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيةَ) التي في سورة النِّساء (نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ﴾) أي: فَوَربِّك ( ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ الآية [النّساء: ٦٥]) إلى آخرها.

١٣ - بابُ الصُّلْح بَيْنَ الغُرَمَاءِ وَأَصْحَابِ المِيرَاثِ، وَالمُجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَارَجَ الشَّرِيكَانِ، فَيَأْخُذَ هَذَا دَيْنًا، وَهَذَا عَيْنًا، فَإِنْ تَوِيَ لأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ.

(بابُ الصُّلْح بَيْنَ الغُرَمَاءِ وَأَصْحَابِ المِيرَاثِ وَالمُجَازَفَةِ فِي ذَلِكَ) عند المعاوضة(١) (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) سَلَيْ مَمَّا وصله ابن أبي شيبة: (لَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَارَجَ الشَّرِيكَانِ) أي: إذا كان لهما دين على إنسانٍ فأفلس، أو مات، أو جحد وحلف حيث لا بيِّنة، فيخرج هذا الشَّريك ممَّا وقع في نصيب صاحبه، وذلك الآخر كذلك في القسمة بالتَّراضي من غير قرعة مع استواء الدَّين(١) (فَيَأْخُذَ هَذَا دَيْنًا، وَهَذَا عَيْنًا/ فَإِنْ تَوِيَ) بفتح الفوقيَّة وكسر الواو، ولأبي ذَرٍّ: بفتح الواو على ٤٢٩/٤ لغةِ طيئ، أي: هلك (لأَحَدِهِمَا) شيءٌ ممَّا أخذه (لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ) قال في «النِّهاية»: أي: إذا كان المتاع بين ورثةٍ لم يقتسموه، أو بين شركاء وهو في يد بعضهم دون بعض، فلا بأس أن يتبايعوه بينهم/ وإن لم يعرف كلُّ واحدٍ منهم نصيبه بعينه، ولم يقبضه صاحبه قبل البيع، وقد ٣١٨/٣٠ب رواه عطاء عنه مفسَّرًا، قال: لا بأس أن يتخارج القوم في الشَّركة تكون فيأخذ هذا عشرة دنانير نقدًا، وهذا عشرة دنانير(٣) دَينًا(٤)، والتَّخارج: تفاعل من الخروج، كأنَّه يَخْرج كلُّ واحد عن ملكه إلى صاحبه بالبيع.

٢٧٠٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ وَهْبِ بْن كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﴿ ثُنَّ قَالَ: تُوفِّي أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَعَرَضْتُ عَلَى غُرَمَائِهِ أَنْ يَأْخُذُوا التَّمْرَ بِمَا عَلَيْهِ ، فَأَبَوْا وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ فِيهِ وَفَاءً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ مِنَاشِهِم، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «إِذَا جَدَدْتَهُ فَوَضَعْتَهُ فِي المِرْبَدِ؛ آذَنْتَ رَسُولَ اللهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مِنَاسُهِ مَا وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَجَلَسَ عَلَيْهِ، وَدَعَا بِالبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ:

<sup>(</sup>١) في (س): «المعارضة».

<sup>(</sup>١) قوله: ﴿إِذَا كَانَ لَهُمَا دِينَ... استواء الدين ﴾ سقط من (ص) و(م).

<sup>(</sup>٣) «وهذا عشرة دنانير»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٤) ﴿ دِينًا ﴾: مثبتٌ من (د) و(م).

«اذعُ غُرَمَاءَكَ، فَأُوفِهِمْ». فَمَا تَرَكْتُ أَحَدًا لَهُ عَلَى أَبِي دَيْنٌ إِلَّا قَضَيْتُهُ، وَفَضَلَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَسُقًا سَبْعَةً عَجْوَةً، وَسِتَّةً لَوْنٌ أَوْ سِتَّةٌ عَجْوَةٌ وَسَبْعَةٌ لَوْنٌ. فَوَافَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى المَغْرِبَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَضَحِكَ فَقَالَ: «اثْتِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَأَخْبِرْهُمَا»، فَقَالَا: لَقَدْ عَلِمْنَا؛ إِذْ صَنَعَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ وَلَمْ يَذْكُو أَبَا بَكْرٍ وَلَا ضَحِكَ، مَا صَنَعَ أَنْ سَيكُونُ ذَلِكَ. وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ: صَلَاةً الطُّهْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذَرِّ: «حدّثنا» (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ) بن عبد المجيد بن الصَّلتِ النَّقفيُ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا، ابن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب (عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريِّ ( يَنْهُمُ ) أَنَّه (قَالَ: تُوفِي أَبِي) عبد الله (وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) ثلاثون وسقًا لرجلِ من اليهود (فَعَرَضْتُ عَلَى غُرَمَائِهِ أَنْ يَأْخُذُوا التَّمْرَ) بالمثنَّاة الفوقيَّة وسكون الميم (بِمَا عَلَيْهِ) من الدَّين (فَأَبَوْا وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ فِيهِ وَفَاءً) بما لهم عليه (فَأَتَيْتُ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيهُم، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: إِذَا جَدَدْتَهُ) بإهمال الدَّالَين في الفرع وأصله وغيرهما، وبالمعجمَتين كما في «المصابيح» كـ «التنقيح» أي: قطعته (فَوَضَعْتَهُ فِي المِرْبَدِ) بكسر الميم وفتح الموجَّدة: الموضع الَّذي يُجفَّف (١) فيه التَّمر (١)، وجواب (إذا ، قوله: (آذَنْتَ) بهمزة ممدودة، وتاء الضمير منه مفتوحةً، أي: أعلمتَ (رَسُولَ اللهِ مِنْ الشَّمِيمِ م) ووضع المظهَر موضع المضمَر لتقوية الدَّاعي، أو للإشعار بطلب البركة منه ونحوه، وفي الفرع: ضمُّ التَّاء أيضًا (فَجَاءَ) بَالِيَّلِة الِتَهُم (وَمَعَهُ أَبُو بَكْر وَعُمَرُ) شِيَّهُ (فَجَلَسَ عَلَيْهِ) أي: على التَّمر (وَدَعَا) فيه (بِالبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ غُرَمَاءَكَ فَأُوفِهمْ) دَيْنَهُم، قال جابر: (فَمَا تَرَكْتُ أَحَدًا لَهُ عَلَى أَبِي دَيْنٌ) اليهوديُّ وغيره (إلَّا قَضَيْتُهُ، وَفَضَلَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَسْقًا) بفتح الضَّاد المعجمة مِن «فضل»، ولأبي ذَرِّ: «وفضِل» بكسرها، قال ابن سِيْده في «المحكم»: فضَل الشَّيء يفضُل، أي: من باب: دخَل يدخُل (٣)، وفضِل يفضَل من باب حذِر يحذّر (٤)، ويفضِل نادرٌ جعلها سيبويه كمِتَّ تموت،

<sup>(</sup>١) في (ص): (يخفَّف)، وهو تصحيفٌ.

<sup>(</sup>٢) في (د): «التَّمرة»، وفي (ص): «الثَّمر»، في غير (م): «الثَّمرة».

<sup>(</sup>٣) قوله: «أي من باب... دخل يدخل» سقط من (ص) و (م). وهي ثابتة في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) قوله: «وفضل يفضل ... يحذر» مثبتٌ من (ب) و(س). وهي ثابتة في هامش (ج).

وقال اللَّحيانيُّ: فضِل يفضَل كحسِب يحسَب نادرٌ، كلُّ ذلك بمعنى، والفضالة ما فضل من الشَّيء (سَبْعَةٌ عَجْوَةٌ) هي من أجود تمور المدينة (وَسِتَّةٌ لَوْنٌ) نوع من النَّخل، وقيل: هو الدَّقل (أَوْ سِتَّةٌ عَجْوَةٌ وَسَبْعَةٌ لَوْنٌ) شكَّ من الرَّاوي (فَوَافَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ مِنَاسِّعِيْمُ المَغْرِبَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَضَحِكَ فَقَالَ: ائْتِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرً) عَلَيْمُ (فَأَخْبِرُهُمَا) لكونهما كانا حاضرين معه حين ذلِكَ لَهُ فَضَحِكَ فَقَالَ: ائْتِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرً) عَلَيْمُ (فَأَخْبِرُهُمَا) لكونهما كانا حاضرين معه حين جلس على التَّمر، ودعا فيه بالبركة مهتمَّين بقصَّة جابر (فَقَالًا) لما أخبرهما جابر: (لَقَدْ عَلِمْنَا إِذْ صَنَعَ) أي: حين صنع / (رَسُولُ اللهِ مِنَاسُعِيمُ مَا صَنَعَ أَنْ سَيَكُونُ ذَلِكَ) بفتح الهمزة مفعول د١٣١٩٠٣ (علمنا).

(وَقَالَ هِشَامٌ) هو ابن عروة، فيما وصله المؤلِّف في «الاستقراض» [ح: ٢٣٩٦] (عَنْ وَهْبٍ) هو ابن كيسان (عَنْ جَابِرٍ: صَلَاةَ العَصْرِ) بدل قوله في رواية عبيدالله عن وهب: «المغرب» (وَلَمْ يَذْكُرْ) هشام (أَبَا بَكْرٍ) بل اقتصر على عمر (وَلَا) ذكر قوله في رواية عبيدالله: (ضَحِكَ، وَقَالَ: وَتَرَكَ أَبِي عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسُقًا دَيْنًا).

(وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) محمَّد في روايته (عَنْ وَهْبِ عَنْ جَابِرِ: صَلَاةَ الظُّهْرِ) فاختلفوا في تعيين الصَّلاة الَّتي صلَّاها جابر معه سِنَاسْمِيمُ حتَّى أعلمه بقصَّته (١١)، وهذا لا يقدح في صحَّة أصل الحديث؛ لأنَّ الغرض منه -وهو توافقهم على حصول بركته سِنَاسْمِيمُ - قد حصل، ولا يترتَّب على تعيين تلك الصَّلاة كبير (١) معنَّى.

وهذا الحديث قد مضى في «الاستقراض» في «باب إذا قاص أو جازفه في الدَّين» [ح: ٢٣٩٦]، وتأتى بقيَّة مباحثه إن شاء الله تعالى في «علامات النُّبوَّة» [ح: ٣٥٨٠].

## ١٤ - بابُ الصُّلْح بِالدَّيْنِ وَالعَيْنِ

(بابُ الصُّلْحِ بِالدَّيْنِ وَالعَيْنِ).

٢٧١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبٍ: أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنَا كُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَهُ عَبْدُ اللهِ مِنَاشِيرٍ عَبْدُ اللهِ مِنَاشِيرٍ عَلَى اللهِ مِنَاسَمِيرٍ عَلَى اللهِ مِنَاسَمِيرٍ عَلَى اللهِ مِنَاسَمِيرٍ عَلَى اللهِ مِنَاسَمِي اللهِ مِنَاسَمِي اللهِ مِنَاسَمِيرٍ عَلَى اللهِ مِنَاسَمِي اللهِ مِنَاسَمِي اللهِ مِنَاسَمِيرٍ عَلَى اللهِ مِنَاسَمِي اللهِ مِنَاسَمَ عَبْدُ اللهِ مِنَاسَمُ مَنْ اللهِ مِنَاسَمُ عَلَى اللهُ مَنْ اللهِ مِنَاسَمُ عَلَيْهِ فَي عَلَيْدِ وَسُولِ اللهِ مِنَاسَمُ عَنِي المَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللهِ مِنَاسَمُ عَلَى اللهِ مِنْ مَالِكُ مِنْ اللهِ مِنْ مُنْ اللهِ مِنَاسَمُ عَلَى اللهِ مِنْ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ اللهُ مِنْ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ مُنْ اللهِ اللهِ مُنْ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مُنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الللهِ اللهِ ال

<sup>(</sup>١) في (د): "بقضيَّته".

<sup>(</sup>۲) في (د): «كثير».

وَهْوَ فِي بَيْتِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِطِيمِ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، فَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكِ فَقَالَ: «يَا كَعْبُ»، فَقَالَ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ. فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ. فَقَالَ كَعْبُ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِ مِنَ اللهِ مِنَاشِهِ مِنْ اللهِ مِنَا اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مَا مُنْ مُنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مَا مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ ا

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُ قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بن فارس، وسقط «ابن عمر» في رواية أبي ذرِّ قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيليُ (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد، فيما وصله الذَّهليُ في «الزُّهريَّات»/: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الذُّهريُّ أنَّهُ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبِ أَنَّ) أباه (كَعْبَ بْنَ مَالِكِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ) عبد الله (دَيْنًا) وكان أوقيَّتَين (كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ سَلَسْعِيمِ فِي المَسْجِدِ) متعلَّقُ به "تقاضى» (فَارْتَفَعَتْ) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: "في سَلَسْعِيمِ في المَسْجِدِ) متعلَّقُ به "تقاضى» (فَارْتَفَعَتْ) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: "في المسجد حتَّى ارتفعت» (أَصْوَاتُهُمَا، حَتَّى سَمِعَهَا) أي: الأصوات (رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الدَّين بعد الوضع.

وفيه إشارةً إلى أنَّه لا تجتمع الوضيعة والتَّأجيل، وهذا الحديث قد سبق قريبًا فيها(١) [ح: ٢٧٠٦]/ وفي «الصَّلاة» [ح: ٧٥٤] أيضًا، والله أعلم(٣).

RAL JEK

د۳۱۹/۳۰

<sup>(</sup>١) "إليهما": سقط من (ص).

<sup>(</sup>١) قوله: «فيها و» زيادة من (م).

<sup>(</sup>٣) (والله أعلم): ليس في (د).

# 

(بِمِ اللّهُ الْمُرَارِّمُ مَ كِتَابُ الشُّرُوطِ) جمع شرط (١١)؛ وهو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجوده وجود ولا عدمٌ لذاته، فخرج بالقيد الأوَّل المانعُ، فإنَّه لا يلزم من عدمه شيءٌ، وبالثَّاني السَّببُ فإنَّه يلزم من وجوده الوجود، وبالثَّالث مقارنةُ الشَّرط للسَّبب، فيلزم الوجوب (١٠)، الوجود؛ كوجود الحَوْلِ الَّذي هو شرط لوجوب الزَّكاة مع النِّصاب الَّذي هو سببٌ للوجوب (١٠)، ومقارنةُ المانعِ كالدَّين، على القول بأنَّه مانعٌ من وجوب الزَّكاة، فيلزم العدم والوجود (١٠)، فلزوم الوجود و (٤) العدم في ذلك لوجود السَّبب والمانع لا لذات الشَّرط، ثمَّ هو عقليُّ كالحياة للعلم، وشرعيُّ كالطهارة للصَّلاة، وعاديُّ كنصب السُّلَم لصعود السَّطح، ولغويُّ وهو المخصَّص، كما في: أَكْرِمْ بنيَّ إن جاؤوا، أي: الجائين منهم، فينعدم الإكرام المأمور به بانعدام المجيء، ويوجد بوجوده إذا امتُثِلَ الأمر، قاله الجلال المحليُ (٥)، وسقط قوله «كتاب الشُّروط» لغير أبي ذرِّ.

## ١ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الإِسْلَامِ ، وَالأَحْكَامِ ، وَالمُبَايَعَةِ

(بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ) عند الدُّخول (فِي الإِسْلَامِ) كشرط عدم التَّكلُّف بالنُّقلة من بلدٍ إلى آخر (٢)، لا أنَّه لا يصلِّي مثلًا (وَ) ما يجوز من الشُّروط في (الأَّحْكَامِ) أي: العقود والفسوخ وغيرهما من المعاملات (وَالمُبَايَعَةِ) من عطف الخاصِّ على العامِّ.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): بالسُّكون، وهو إلزام الشَّيء والتزامه، وبالتَّحريك: العلامة، الجمع: أشراط.

<sup>(</sup>١) في (د): «الوجوب».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «والوجود» كذا بخطِّه، وليست في كلام الجلال، وهي ثابتة بعد قوله: فيلزم.

<sup>(</sup>٤) «الوجودو»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): أي: في «شرح جمع الجوامع».

<sup>(</sup>٦) في غير (د) و(م): «أخرى».

٢٧١١ - ٢٧١٢ - ٢٧١٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْل، عَن ابن شِهَاب قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ ﴿ اللهِ مِنَاسْمِيهِ مَ قَالَ: لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرُو يَوْمَئِذٍ كَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرُو عَلَى النَّبِيِّ مِنَاسْمِيهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا أَحَدٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، وَخَلَّيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ. فَكَرهَ المُؤْمِنُونَ ذَلِكَ، وَامْتَعَضُوا مِنْهُ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ مِنْ الشَّرِيُّ مَ عَلَى ذَلِكَ، فَرَدَّ يَوْمَثِذِ أَبَا جَنْدَل عَلَى أَبِيهِ سُهَيْل بْن عَمْرِو، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ المُدَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا. وَجَاءَ المُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمُّ كُلْثُوم بِنْتُ عُقْبَةَ بْن أَبِي مُعَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاسْمِيمُم يَوْمَثِذ وَهْيَ عَاتِقٌ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيِّ مِنَ الشِّيرِ مُ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ، لِمَا أَنْزَلَ اللهُ فِيهِنَّ: ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ وَلِا لَمُمْ يَحِلُونَ لَمُنَّ ﴾. ﴿ قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخْبَرَ ثْنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَى اللهِ مِنَ اللهِ مِنَى اللهِ مِنَ اللهِ مِنَا مُعَدِّمُ المُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَتِ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ﴾... إِلَى ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾، قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ سِنَ الشَّهِ الْهَدُ اللهِ عَنُكِ » كَلَامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللهِ مَا مَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي المُبَايَعَةِ، وَمَا بَايَعَهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْر) المخزوميُّ مولاهم المصريُّ، ونسبه إلى جدِّه لشهرته به، واسم أبيه: عبد الله قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمامُ (عَنْ عُقَيْل) بضمِّ العين وفتح القاف، ابن خالدٍ الأمويِّ مولاهم (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْر) بن العوَّام (أَنَّهُ سَمِعَ مَرْوَانَ) بن الحكم، ولا صحبة له (وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَة) وله سماعٌ من النَّبيِّ مِنْ الله الكنَّه إنَّما قدم مع أبيه وهو صغيرٌ بعد الفتح، وكانت قصَّة الحديبية الآتي حديثها هنا مختصرًا قبل بسنتين ( ﴿ يَنْهُمُ يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ مِنَ *الشَّمِيُّ عِلْمُ عدول و لا يقدح* عدم معرفة من لم يُسَمَّ منهم (قَالَ) كلُّ منهما: (لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو) بضمِّ السِّين مصغَّرًا، و «عَمْرو» بفتح العين وسكون الميم، أحدُ أشراف قريش وخطيبهم، وهو من مسلمة الفتح (يَوْمَئِذِ) أي: يوم صلح الحديبية (كَانَ فِيمَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِ و عَلَى النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمُ أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا د٣٢٠/٣١ أَحَدٌ) من قريش (وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، وَخَلَّيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ/. فَكَرِهَ المُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْتَعَضُوا مِنْهُ) بعينِ مهملة فضادٍ معجمةٍ، أي: غضبوا(١) من هذا الشَّرط وأَنِفوا منه، وقال ابن

<sup>(</sup>١) في غير (ب) و (س) وهامش (م): «غضُّوا» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

الأثير: شقَّ عليهم وعظم (وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ) الشَّرط (فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيْمُ عَلَى ذَلِكَ، فَرَدً) مَا لِيسًا السَّل (يَوْمَنِذ أَبَا جَنْدَل) العاصى، حين حضر من مكَّة إلى الحديبية يرسف في قيوده (عَلَى(١) أَبِيهِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو) لأنَّه لا يبلغ به/ في الغالب الهلاك (وَلَمْ يَأْتِهِ) بكسر الهاء بَلِيعِنا النَّالِ العالم ١٣١/٤ (أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ) إلى قريش (فِي تِلْكَ المُدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا) وفاءً بالشَّرط (وَجَاءَ المُؤْمِنَاتُ) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملى: (وجاءت المؤمنات) (مُهَاجِرَاتِ) نصبٌ على الحال من «المؤمنات» (وَكَانَتْ أُمُّ كُلْثُوم) بضمِّ الكاف وسكون اللَّام وضمِّ المثلَّثة (بِنْتُ عُقْبَةَ ابْنِ أَبِي مُعَيْطٍ) بضمِّ العين وسكون القاف وفتح الموحَّدة، و«مُعَيْط»: بضمِّ الميم وفتح العين المهملة وسكون التَّحتيَّة (مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَنْ مَيْذٍ وَهْيَ عَاتِقٌ) بعينِ مهملةٍ فألفٍ فمثنَّاةٍ فوقيَّةٍ فقافٍ، وهي شابَّةٌ أوَّل بلوغها الحلم (فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ مِنْ الشيامِم أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ) بفتح ياء المضارعة؛ لأنَّ ماضيه ثلاثيٌّ، قال الله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾ [التَّوبة: ٨٣] (فَلَمْ يَرْجِعْهَا) بَمْ اللِّهِ اللَّهُ وَلِيهِمْ ؛ لِمَا) بكسر اللَّام وتخفيف الميم (أَنْزَلَ اللهُ فِيهِنَّ) في المهاجرات: (﴿ إِذَا جَاءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ ﴾) سمَّاهنَّ به لتصديقهنَّ بالسنتهنَّ ونطقهنَّ بكلمة (٢) الشَّهادة، ولم يظهر منهنَّ ما يخالف ذلك (﴿مُهَاجِرَتِ ﴾) من دار الكفر إلى دار الإسلام (﴿فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ﴾) فاختبروهنَّ بالحلف، والنَّظر في العلامات؛ ليغلب على ظنِّكم صدق إيمانهنَّ (﴿أَللَّهُ أَعَلَمُ إِلِيكَ نَهِنَّ (٣))) منكم، لأنَّ عنده حقيقة العلم (إِلَى قَوْلِهِ) تعالى: (﴿ وَلَا هُمْ يَجِلُونَ أَكُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠]) لأنَّه لا حِلَّ بين المؤمنة والمشرك(٤). (قَالَ عُرْوَةُ) بن الزُّبير، متَّصلٌ بالإسناد السَّابق أوَّلًا: (فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ) رائنَّ رَسُولَ اللهِ صِنَاسْمِيهِ مُ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ) يختبرهنَّ (بِهَذِهِ الآيَةِ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَتٍ فَأَمْنَجِنُوهُنَّ ﴾... إِلَى: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾) وسقط لفظ ﴿فَأَمْنَجِنُوهُنَّ ﴾) لأببي ذَرِّ (قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهُنَّ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صِنَاشِعِيهُم: قَدْ بَايَعْتُكِ) حال كونه (كَلامًا يُكَلِّمُهَا بِهِ، وَاللهِ مَا مَسَّتْ يَدُهُ) مِلِياشِها الرسم (يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ فِي المُبَايَعَةِ) بفتح الياء (وَمَا بَايَعَهُنَّ إِلَّا بِقَوْلِهِ).

<sup>(</sup>١) في (د) و (س): «إلى».

<sup>(</sup>۱) في (د): «بلفظ».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): ﴿ فَإِنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتِ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَمُّمٍّ ﴾.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): أخرج ابن جَرير عن أبي نصر الأسديِّ قال: سُئِلَ ابن عبَّاس: كيف كان امتحان رسول الله مِنَاسَعِرم للنِّساء؟ قال: كان يمتحنهنَّ: بالله ما خرجتِ مِن بغض زوج، وبالله ما خرجتِ رغبةً عن أرض إلى أرض، وبالله ما خرجتِ التماساً لدنيا، وبالله ما خرجتِ إلَّا حبًّا لله ولرسوله.

د٣٢٠/٣٠ وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الطّلاق» [ح: ٥٢٨٨] ويأتي إن/ شاء الله تعالى تامًّا قريبًا من وجه آخر عن ابن شهاب [ح: ٢٧٣٣].

٢٧١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا ﴿ اللَّهِ يَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللَّهِ مِنَ اللَّهُ مَلَى مَا اللهِ مِنَ اللَّهِ مِنَ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنَ اللَّهُ مَا اللهِ مِنَ اللَّهِ مِنَ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ لَا مُسْلِم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَينٍ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوريُّ (عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ) بعينٍ مهملةٍ مكسورةٍ وبقافٍ، الثَّعلبيِّ -بالمثلَّثة والعين المهملة - الكوفيِّ، أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرًا) بفتح الجيم وكسر الرَّاء الأولى (شِيَّةِ يَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ) ولأبي ذَرِّ: «النَّبيّ» (سِنَ اللهُ عِلَيَّ: وَالنُّعْحَ) بالنَّصب (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) وفي نسخةٍ في الفرع وأصله وغيرهما وعليها شرح الكِرمانيِّ: «والنُّصحِ» بالجرِّ عطفًا على مقدَّدٍ يُعلَم من الحديث بعده، أي: بايعته (العلم الصَّلاة وإيتاء الزَّكاة.

٥٧١٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بِنَ عَبْدِ اللهِ بِنَ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ أَلْمُ مُسْلِمٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسر هد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطّان نسبة إلى بيع القطن (۱) (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالد البجليِّ أنّه (۳) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (قَيْسُ بْنُ أَبِي خارِم ) بالحاء المهملة والزَّاي، البجليُّ أيضًا (عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) البُجَليِّ (بِنْ عَبْدِ اللهِ) البُجكيِّ (بِنْ عَنْ (قَالَ): (بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْهِ مِلَم عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ) حُذِفَ تاء إقامة ؛ لأنَّ المضاف إليه عوضٌ عنها (وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُصحُ» بالرَّفع (وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُصحُ» بالرَّفع كما في الفرع وأصله.

#### ٢ - بابّ: إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبَّرَتْ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا بَاعَ) شخصٌ (نَخْلًا) حال كونها (قَدْ أُبِّرَتْ) بضمِّ الهمزة وتشديد

<sup>(</sup>١) «بايعته»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>١) قوله: (نسبة إلى بيع القطن) مثبت من (ص) و (م).

<sup>(</sup>٣) «أنَّه»: سقط من (د).

الموحَّدة، ولأبي ذَرِّ: «أُبِرَتْ» بتخفيفها، وهو الأكثر، أي: لقّحت(١)، وزاد في رواية أبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «ولم يشترط الثمرة»، أي: المشتري وجواب الشرط محذوف، تقديره: فالثمرة للبائع إلَّا أن يشترط المشتري.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَر بِنَيْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسِّهِ مِنَاسِّهِ عَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ) مبنيُّ للمفعول مع تشديد الموحَّدة، ولأبي ذَرِّ: «أُبِرَت» بتخفيفها (فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ) بالمثلَّثة وبالمثنَّاة بعد الرَّاء، ولأبي ذَرِّ: «فثمرها» بحذف المثنَّاة (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ) أي: المشتري.

وتقدَّم هذا الحديث في «باب من باع نخلًا قد أُبِّرت» ، من «كتاب البيوع» [ح: ٢٢٠٣].

### ٣ - بابُ الشُّرُوطِ فِي البَيْع

(بابُ الشُّرُ وطِ فِي البَيْعِ) ولأبي ذَرِّ: «في البيوع» بالجمع.

٢٧١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةً: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةً بِلْهَا أَخْبَرَتُهُ: أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكِ كِتَابَتَكِ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي فَعَلْتُ. فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكِ كِتَابَتَكِ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي فَعَلْتُ. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَأَبَوْا وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكِ. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَأَبُوا وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكِ. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَأَبُوا وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكِ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكِ. فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ هِا مُنْ أَعْتَقَى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ في نسخةٍ: «أخبرنا»/ (عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَة) بن قعنب الحارثيُ ١٣٢٤ القعنبيُ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمامُ، ولأبي ذَرِّ: «حدَّثنا ليث» (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد ابن مسلمِ الزُّهريِّ (عَنْ عُرْوَة) بن الزُّبير (أَنَّ عَائِشَةَ شُرُّ اللهُ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا ابن مسلمِ الزُّهريِّ (عَنْ عُرْوَة) بن الزُّبير (أَنَّ عَائِشَة شُرُّ اللهُ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَة جَاءَتْ عَائِشَة تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ) بريرة (قَضَتْ) لمواليها / (مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا) وكانت كاتبتهم على تسع د١٣١١/٣٥ فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ) بريرة (قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ) بكسر الكاف، أي: مواليك (فَإِنْ

<sup>(</sup>١) في غير (ب) و(س): «لم تلقح» وفي هامش (ج) و(د): قوله: «أي: لم تلقح» صوابه: «ألقحت»، كما لا يخفى.

أَحَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكِ كِتَابَتَكِ) وأعتقك (وَيَكُونَ) بالنَّصب عطفًا على السَّابق (وَلَاؤُكِ) الَّذِي هو سبب الإرث (() (لِي فَعَلْتُ) ذلك (فَذَكَرَتْ ذَلِكَ) الَّذِي قالته عائشة (بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا) ولأبي ذَرِّ: «لأهلها» (فَأَبَوْا) امتنعوا (وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ () عَلَيْكِ) بكسر الكاف (فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ) بالنَّصب عطفًا على المنصوب السَّابق (لَنَا وَلَاؤُكِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ سِنَاشِيمِ مَنْ فَقَالَ لَهَا: ابْتَاعِي) ها بهمزة قطع وحذف الضَّمير المنصوب في الموضعين للعلم به فقال لَهَا: ابْتَاعِي) وفيه دليل لقول الشَّافعيِّ في (") القديم: إنَّه يصحُّ بيع رقبة المكاتب ويملكه المشتري مكاتبًا، ويعتق بأداء النُّجوم إليه والولاء له، أمَّا على الجديد، فلا يصحُّ.

وترجمة المؤلّف هنا مطلقة ، تحتمل جواز الاشتراط في البيع وعدم الجواز ، ومذهب الشّافعيّة : لا يجوز بيع وشرط كبيع بشرط بيع أو قرضٍ للنّهي عنه في حديث أبي داود وغيره إلّا في ستّ عشرة مسألة : أوّلها : شرط الرّهن . ثانيها : الكفيل المعيّنين (٤) لثمنٍ في الذّمة للحاجة إليهما في معاملة من لا يرضى إلّا بهما ، ولا بدّ من كون الرّهن غير المبيع ، فإنْ شرط رهنه بالثّمن أو غيره بطل البيع ؛ لاشتماله على شرط رهن ما لم يملكه بعد . ثالثها : الإشهاد لقوله تعالى : ﴿وَأَشْهِ لَمُوا إِذَا تَبَكَعَتُم ﴾ [البقرة: ١٨٦] . رابعها : الخيار . خامسها : الأجل المعيّن . سادسها : العتق للمبيع في الأصحّ ، لأنَّ عائشة رئي اشترت بريرة بشرط العتق والولاء ، ولم يُنكر مِنَا شعير لم إلّا مشرط الولاء لهم بقوله : «ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله (٥) ... » [ح: ٢٥٤] إلى شرط الولاء لهم بقوله : «ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله (٥) ... » [ح: ٢٥٤] إلى أخره ، ولأنَّ استعقاب البيع العتق عُهدَ في شراء القريب ، فاحتمل شرطه ، والثَّاني البطلان ، كما لو شرط بيعه أو هبته ، وقيل : يصحُّ البيع ويبطل الشَّرط سابعها : شرط الولاء لغير المشتري مع العتق في أضعف القولين ، فيصحُّ البيع ويبطل الشَّرط لظاهر حديث بريرة ، والأصحُ بطلانهما لما تقرَّر في الشَّرع من أنَّ «الولاء لمن أعتق» ، وأمَّا قوله لعائشة : «واشترطي لهم الولاء» ، فأُجِب لما تقرَّر في الشَّرط لم يقع في العقد ، وبأنَّه خاصٌ بقضيَّة عائشة ، وبأنَّ «لهم» بمعنى عليهم . ثامنها :

<sup>(</sup>١) في (م): «ولاؤك».

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): أي: تقضي عنك حسبة لله.

<sup>(</sup>٣) «في»: سقط من (د) و(م).

<sup>(</sup>٤) في (م): «المعين».

<sup>(</sup>٥) زيد في (د): «يشترطون».

البراءة من العيوب في المبيع. تاسعها: نقله من مكان البائع (۱)؛ لأنّه تصريح بمقتضى العقد. عاشرها وحادي عاشرها: قطع الثّمار أو تبقيتها بعد الصَّلاح. ثاني عشرها: أن يعمل فيه البائع عملًا معلومًا، كأن باع ثوبًا بشرط أن يخيطه في أضعف الأقوال، وهو في المعنى بيع وإجارة، ويُوزَّع المسمَّى عليهما/ باعتبار القيمة، وقيل: يبطل الشَّرط، ويصحُّ البيع بما يقابل المبيع من د٣٢١/٣٠ المسمَّى، والأصحُّ بطلانهما لاشتمال البيع على شرط عملٍ فيما لم يملكه بعد. ثالث عشرها: أن يشرط(۱) كون العبد فيه وصفٌ مقصودٌ. رابع عشرها: أن لا يسلم المبيع حتَّى يستوفي الثَّمن. خامس عشرها: الردُّ بالعيب. سادس عشرها: خيار الرؤية فيما إذا باع ما لم يره على القول بصحَّته للحاجة إلى ذلك.

وهذا الحديث قد سبق في «البيع» [ح: ١٥٥٥] و «العتق» [ح: ٢٥٣٦] وغيرهما.

# ٤ - باب: إِذَا اشْتَرَطَ البَائِعُ ظَهْرَ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانِ مُسَمَّى جَازَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا اشْتَرَطَ البَائِعُ) على المشتري (ظَهْرَ الدَّابَّةِ) أي: ركوب ظهر الدَّابة الَّتي باعها (إِلَى مَكَانٍ مُسَمَّى) معيَّنٍ (جَازَ) هذا البيع.

٢٧١٨ – حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيًّا قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَمَرَّ النَّبِيُ سِلَا شِيرُم فَفَرَبَهُ، فَدَعَا لَهُ، فَسَارَ بِسَيْرِ لَيْسَ يَسِيرُ مِغْلَهُ ثُمَّ قَالَ: «بِغنِيهِ بِوَقِيَّةٍ»، فَبِعْتُهُ، فَاسْتَثْنَيْتُ حُمْلاَتُهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَيْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ»، فَيْنِهِ بِوَقِيَّةٍ»، فَلْمَا نَصْرَفْتُ، فَأَرْسَلَ عَلَى إِثْرِي قَالَ: «مَا كُنْتُ لَآخُذَ جَمَلَكَ، فَخُذُ جَمَلَكَ ذَلِكَ فَهُو مَالُكَ»، قَالَ شُعْبَةُ عَنْ مُغِيرَةً عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ: أَفْقَرَنِي رَسُولُ اللهِ مِنَاسُطِيمُ طَهْرَهُ جَمَلَكَ، فَخُذُ جَمَلَكَ، فَخُذُ جَمَلَكَ اللهِ مِنَاسُطِيمُ طَهْرَهُ إِلَى المَدِينَةِ، وَقَالَ إِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مُغِيرَةً: فَيِعْتُهُ عَلَى أَنَّ لِي فَقَارَ طَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ المَدِينَةَ، وَقَالَ إِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مُغِيرَةً: فَيِعْتُهُ عَلَى أَنَّ لِي فَقَارَ طَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ المَدِينَةَ، وَقَالَ وَعَيْرُهُ: لَكَ ظَهْرُهُ إِلَى المَدِينَةِ، وَقَالَ أَبُو الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَفْقَرَنِي كَنْ المُذِينَةِ، وَقَالَ زَيْدُ بُنُ أَسْلَمَ، عَنْ جَابِرٍ: وَلَكَ طَهْرُهُ حَتَّى تَرْجِعَ، وَقَالَ أَبُو الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَفْقَرْنَاكَ طَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَقَالَ الأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: تَبَلَّغُ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِكَ، قَالَ أَبُو عَبْدِاللهُ وَلَاللهُ مِنْ المَدِينَةِ، وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ جَابِرٍ: تَبَلَّغُ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِكَ، قَالَ أَبُو عَبْدِاللهُ وَلَا المَدِينَةِ، وَقَالَ الأَعْمَشُ، عَنْ جَابِرٍ: تَبَلَّغُ عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِكَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهُ وَالْمُ مَعْنَ جَابِرٍ: أَنْ أَنْهُ وَنَاتُهُ وَنَاكَ مُنْ جَابِرٍ: أَخَذُنُهُ بِأَرْبَعَةِ وَنَا المَدِينَةِ، وَقَالَ أَسُمَ عَنْ جَابِرٍ، وَقَالَ أَبُولُ وَقَالَ أَبُولُ وَالْمُ أَلْهُ فَا وَعَيْرِهِ عَنْ جَابِرِ: أَخَذُنُهُ بِأَرْبَعَةٍ وَنَا الْمَذَى وَالْمَ عَنْ جَابِرٍ: أَنْ فَالَا أَبُولُو أَلْهِ فَقَالَ أَبْعُولُ اللهِ الْكَبِي المَدِينَةُ وَلَاللهُ اللهُ وَلُولُ اللهُ وَلُولُ الْمُلْمَ عَنْ جَابِرٍ الْمُعْلُولُهُ أَلَا أَلَا أَلَا الْمُعْ

<sup>(</sup>۱) في (ب): «البيع».

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «يشترط».

دَنَانِيرَ، وَهَذَا يَكُونُ وَقِيَّةً عَلَى حِسَابِ الدِّينَارِ بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ، وَلَمْ يُبَيِّن النَّمَنَ مُغِيرَةُ عَن الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِر، وَابْنُ المُنْكَدِرِ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، وَقَالَ الأَعْمَشُ عَنْ سَالِم عَنْ جَابِرٍ: وَقِيَّةُ ذَهَبٍ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ: بِمِثْتَىٰ دِرْهَمٍ، وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِفْسَمٍ عَنْ جَابِرٍ: اشْتَرَاهُ بِطَرِيقِ تَبُوكَ، أَحْسِبُهُ قَالَ: بِأَرْبَعِ أَوَاقٍ، وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ: اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ دينَارًا، وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ: بِوَقِيَّةٍ أَكْثَرُ، الإشْتِرَاطُ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ عِنْدِي، قَالَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم) الفضل بن دُكين قال: (حَدَّثَنَا زَكَريًّا) بن أبي زائدة الكوفيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا) الشَّعبي (يَقُولُ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (جَابِرٌ) هو ابن عبدالله الأنصاريُّ ( براج أنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَل لَهُ(١)) في غزوة تبوك أو ذات الرِّقاع (قَدْ أَعْيَا) أي: تعب (فَمَرَّ) به (النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيمُم فَضَرَبَهُ فَدَعَا لَهُ)(١) بالفاء فيهما، وكأنَّه عقَّب الدُّعاء له بضربه، ولمسلم وأحمد من هذا الوجه: ٤٣٣/٤ «فضربه برجله ودعاله»، ولأحمد من هذا الوجه أيضًا. قلت: يا رسول الله، أبطأ جملي هذا. قال/: «أَنِخْه»، وأناخ رسول الله صنالشرية عم، ثمَّ قال: «أعطني هذه العصا، أو اقطع لي عصًا من الشَّجرة (٣)» ففعلت، فأخذها فنخسه بها نخساتٍ، ثمَّ قال لي (٤): «اركب» فركبت (فَسَارَ بِسَيْرِ) بلفظ الجارّ والمجرور والمصدر، ولأبي ذَرِّ: «سيرًا» بإسقاط حرف الجرِّ (لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ) بلفظ المضارع، ولابن سعدٍ من هذا الوجه: فانبعث فما كدت أمسكه، ولمسلم من رواية أبي الزُّبير عن جابر: «فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لأسمع حديثه» (ثُمَّ قَالَ) بَالِيسِّلة الرَّالمُ: (بِعْنِيهِ) أي: الجمل (بِوَقِيَّةٍ) بفتح الواو مع إسقاط الهمزة، ولأبي ذَرِّ: «بأُوقيَّة» بهمزةٍ مضمومةٍ، والتَّحتيَّة مشدَّدةٌ فيهما (قُلْتُ: لًا) أبيعه، وللنَّسائيِّ من هذا الوجه: «وكانت لي(٥) إليه حاجةٌ شديدةٌ». وقال ابن التِّين: قوله: «لا» غير محفوظٍ إلَّا أن يريد: لا أبيعكه، هو لك بغير ثمن، وكأنَّه نزَّه جابرًا عن قوله: «لا» لسؤال النَّبيّ مِنَاسْمِيرِم، لكن قد ثبت قوله: «لا»، لكنَّ النَّفي متوجِّهٌ لترك البيع، وعند أحمد من رواية وهب بن كيسان عن جابر: «أتبيعني جملك هذا يا جابر؟» قلت: بل أهبه لك(٦) (ثُمَّ قَالَ) بَالِيسَارَ السَّامُ ثانيًا

<sup>(</sup>١) اله ا: سقط من (د).

<sup>(</sup>۲) في (ص): «عليه».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «من الشجرة» كذا بخطِّه، وعبارة «الفتح»: «من شجرةٍ» مُنكِّرًا.

<sup>(</sup>٤) «لي»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>ە) ڧ(د): ﴿بى﴾.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): قال: ولكن بعنيه. انتهى كذا بخطُّه.

(بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ) ولأبي ذَرِّ: «باوقيَّة» (فَبِعْتُهُ) بها امتثالًا لأمره بَالِيَّا إلَيْم، وإلَّا فقد كان غرضه أن يهبه للرَّسول مِنَاسْمِيم (فَاسْتَغْنَيْتُ) أي: اشترطت (حُمْلانَهُ) بضم الحاء المهملة وسكون الميم، أي: حمله إيَّاي، فحذف المفعول (إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا) إلى المدينة (أَتَيْتُهُ بِالجَمَلِ) وفي «الاستقراض» في «باب الشَّفاعة في وضع الدَّين» إح: ٢٤٠٦ من طريق مغيرة عن الشَّعبي: فلمًا د٣٢٢/٣١ دنونا من المدينة، استأذنت (١٠)، فقلت: يا رسول الله، إنِّي حديث عهد بعرس. قال بيَاشْمِيمُ الفما تزوَّجت بكرًا أم ثيِّبًا؟» قلت: ثيِّبًا، أصيب عبدالله وترك جواري صغارًا، فتزوَّجت ثيِّبًا نعلمهنَّ وتؤدبهنَّ، ثمَّ قال: «ائت أهلك» فقدمت فأخبرت خالي (١٠) ببيع الجمل، فلامني، زاد في رواية وهب بن كيسان في «البيوع» [ح: ٢٠٩٧] قال: «فدع الجمل، وادخل فصلُّ ركعتين» في رواية وهب بن كيسان في «البيوع» [ح: ٢٠٩٧] قال: «فدع الجمل، وادخل فصلُّ ركعتين» و«سهمي مع القوم» (ثُمَّ أنْصَرَفْتُ، فَأَرْسُلُ) بَيُلِسِّهُ إِلَيْ وَلِيُ إِلَى الْمَارِةُ وسكون المثلَّنة، فلما جئته (قَالَ: مَا كُنْتُ لَاخُذَ جَمَلَكَ، فَخُذْ جَمَلَكَ ذَلِكَ) هبةً (فَهُو مَالُكَ) برفع المُنلَّة، فلما جئته (قَالَ: مَا كُنْتُ لاَخُذَ جَمَلَكَ، فَخُذْ جَمَلَكَ ذَلِكَ) هبةً (فَهُو مَالُكَ) برفع بجملك؟! خذ جملك وثمنه، فهما لك(٣)» والمماكسة: المناقصة في الثَّمن، وأشار بذلك إلى بجملك؟! خذ جملك وثمنه، فهما لك(٣)» والمماكسة: المناقصة في الثَّمن، وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عندالبيع.

(قَالَ) ولأبي ذَرِّ: ((وقال) (شُعْبَةُ) بن الحجَّاج، فيما وصله البيهقيُّ من طريق يحيى بن كثير عنه (عَنْ مُغِيرَةَ) بن مِقْسَم (٤) الكوفيُّ (عَنْ عَامِرٍ) الشَّعبي (عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاريُّ: (أَفْقَرَنِي) بفتح الهمزة وسكون الفاء فقاف مفتوحة فراء (رَسُولُ اللهِ مِنَاسَّ عَيْمُ ظَهْرَهُ) أي: حملني عليه (إِلَى المَدِينَةِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ) بن رَاهُوْيَه، ممَّا وصله في «الجهاد» [ح: ٢٩٦٧] (عَنْ جَرِيرٍ) هو

<sup>(</sup>۱) في (د): «استأذنته».

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): هو الجدُّ بن قيس، نقله ابن حجر عن ابن نقطة. "فتح"، ووقع عند أحمد من رواية نُبيح المذكورة: فأتيت عمَّتي بالمدينة، فقلت لها: إني بعت ناضحنا، فما رأيتها أعجبها ذلك، وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة، ثمَّ قال: وأمَّا عمَّته، فاسمها هند بنت عمرو، ويحتمل أنَّهما جميعًا لم يعجبهما بيعه؛ لما تقدَّم من أنَّه لم يكن عنده ناضح غيره. "فتح". وبنحوه في هامش (ج).

 <sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قال في «الفتح»: وهذه الرواية -وكذلك رواية البخاريّ - توضّح أنَّ اللام في قوله: «لآخُذَ»
 للتعليل، وبعدها همزة ممدودة.

<sup>(</sup>٤) اابن مقسم : سقط من (ص).

ابن عبد الحميد (عَنْ مُغِيرَةً) هو (۱۱) ابن مِقْسَم الكوفيّ، عن عامرٍ، عن جابرٍ: (فَبِغتُهُ عَلَى أَنَّ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبُلُغَ المَدِينَةً) فيه الاشتراط بخلاف التَّعليق السَّابق (وَقَالَ عَظَاءً) هو ابن أبي راحٍ (وَغَيْرُهُ) أي: عن جابرٍ، ممَّا سبق مطوَّلا في «باب(۱) الوكالة» [ج: ٢٠٠٩] (لَكَ) ولأبي ذَرِّ: «ولك» (طَهْرُهُ إِلَى المَدِينَةِ) وليس فيه دلالةٌ على الاشتراط (وَقَالَ مُحَمَّدُ بُنُ المُنْكَدِر) ممَّا وصله البيهقيُ من طريق المنكدر بن محمَّد بن المنكدر، عن أبيه (عَنْ جَابِرٍ: شَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى المَدِينَةِ، وَقَالَ زَيْدُ بُنُ أَسْلَمَ: عَنْ جَابِرٍ: وَلَكَ ظَهْرُهُ حَتَّى تَرْجِعَ) أي: إلى المدينة، وكذا وصله الطبراني أيضًا وليس فيه ذكر الاشتراط أيضًا. (وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ) محمَّد بن مسلم (۱) بن الطبراني أيضًا وصله البيهقيُ (عَنْ جَابِرٍ: أَفَقُرْنَاكُ ظَهْرَهُ إِلَى المَدِينَةِ) وهو عند مسلمٍ من هذا الوجه لكنْ قال: قلت: على أنَّ لي ظهره إلى المدينة قال: «ولك ظهره إلى المدينة» (وَقَالَ الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، ممَّا وصله الإمام أحمد ومسلم (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن أبي الجَغْد (عَنْ جَابِرِ: تَبَلَّغُ) بفوقيَّة وموحَّدة مفتوحَتين ولامٍ مشدَّدة فغينٍ معجمة بصيغة الأمر (عَلَيْهِ إِلَى أَمْلِكَ) وليس فيه ما يدلُّ على الاشتراط/، وللنَّسائيَّ من طريق ابن عيينة عن أيُوب: «وقد أُعرت كا ظهره إلى المدينة».

٤٣٤/٤ ب٣٢٢/٣م

(قَالَ أَبُو عَبْدِالله) البخاريُّ: (الاشتِرَاطُ) في العقد عند البيع (أَكْثَرُ) طرقًا (وأَصَحُّ عِنْدِي) مخرجًا من الرِّواية الَّتي لا تدلُّ عليه، لأنَّ الكثرة تفيد القوَّة، وهذا وجه من وجوه التَّرجيح، فيكون أصحَّ، ويترجَّح أيضًا: بأنَّ الَّذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ، فيكون حجَّة ، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره؛ لأنَّ قوله: «لك ظهره» و«أفقرناك ظهره» و «تَبَلَّغ عليه» لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك. وبهذا الحديث تمسًك الحنابلة لصحَّة شرط البائع نفعًا معلومًا في المبيع، وهو مذهب المالكيَّة في الزَّمن اليسير (٥) دون

<sup>(</sup>١) «هو»: مثبتٌ من (ص).

<sup>(</sup>۲) «باب»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في جميع النسخ «أسلم» وهو خطأ، وفي هامش (ل): قوله: «ابن أسلم» كذا بخطّه، وصوابه كما في «الكِرماني» و «التقريب» و «المقدّمة»: محمّد بن مسلم. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): بلفظ مخاطب مضارع «الدراسة».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): وحدَّ المالكيَّة «اليسيرَ» بثلاثة أيَّام.

الكثير. وذهب الجمهور: إلى بطلان البيع، لأنّ الشّرط المذكور ينافي مقتضى العقد، وأجابوا عن حديث الباب: بأنّ ألفاظه اختلفت، فمنهم من ذكر فيه (١) الشَّرط، ومنهم من ذكر ما يدلُ على أنّه كان بطريق الهبة، وهي واقعةُ عين يطرقها الاحتمال، وقد عارضه حديث عائشة في قصَّة بريرة، ففيه: بطلان الشَّرط المخالف لمقتضى العقد، وصحّ من حديث جابر أيضًا النَّهي عن بيع الثُنيا(٣) أخرجه أصحاب السُّنن، وإسناده صحيح، وورد النَّهي عن بيع وشرط، وقال الإسماعيليُّ: قوله: «ولك ظهره» وعدَّ قام مقام الشَّرط؛ لأنَّ وعده لا خلف فيه، وهبته لا رجوع فيها؛ لتنزيه (١٤) الله تعالى له عن دناءة الأخلاق، فلذلك ساغ لبعض الرُّواة أن يعبِّر عنه بالشَّرط، ولا يجوز أن يصحَّ ذلك في حقِّ غيره، وحاصله: أنَّ الشَّرط لم يقع في نفس العقد، وإنَّما وقع سابقًا أو لاحقًا، فتبرَّع بمنفعته أوَّ لا كما تبرَّع برقبته الشَّرط لم يقع في نفس العقد، وإنَّما وقع سابقًا أو لاحقًا، فتبرَّع بمنفعته أوَّ لا كما تبرَّع برقبته آخرًا، وسقط في رواية غير أبي ذرِّ «قال أبو عبد الله....» إلى آخره.

(وقَالَ عُبَيْدُ اللهِ) مصغَّرًا ابن عمر العمريُّ، فيما وصله المؤلِّف في «البيوع» [-: ١٠٩٧] (وَابْنُ إِسْحَاقَ) محمَّدٌ، ممَّا وصله أحمد وأبو يَعلى والبزَّار (عَنْ وَهْبٍ) بسكون الهاء، ابن كيسان (عَنْ جَابِرٍ) مِنْ اللهِ وَلَيْبِيُ مِنَا اللهِ اللهِ مِنَا اللهِ اللهِ عَنْ جَابِرٍ) فِي ذكر الأوقيَّة» (وَتَابَعَهُ) ولأبي ذَرِّ: بإسقاط الوو، أي: تابع وهبًا (زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ جَابِرٍ) في ذكر الأوقيَّة، وهذه المتابعة وصلها البيهقيُ الواو، أي: تابع وهبًا (زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ جَابِرٍ) في ذكر الأوقيَّة، وهذه المتابعة وصلها البيهقيُ (وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، فيما وصله البخاريُّ في «الوكالة» [-: ٢٠٠٩] (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (وَغَيْرِو) بالجرِّ عطفًا على المجرور (٥) السَّابق (عَنْ جَابِرٍ: أَخَذْتُهُ) أي: قال بَالِيَالِيَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الواحد (بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ) قال الدَّنانير (١) (يَكُونُ وَقِيَّةً) ولأبي ذَرِّ: «أوقيَّة» (عَلَى حِسَابِ الدِّينَارِ) الواحد (بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ) قال الدَّنانير (١) (يَكُونُ وَقِيَّةً) ولأبي ذَرِّ: «أوقيَّة» (عَلَى حِسَابِ الدِّينَارِ) الواحد (بِعَشَرَةِ دَرَاهِمَ) قال

<sup>(</sup>١) «فيه»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۱) زیدفی(د): «فیه».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «والثُّنيَا» بضمّ الثاء مع الياء، و«الثَّنوى» بالفتح مع الواو: اسم من الاستثناء. «مصباح».

<sup>(</sup>٤) في (د): «بتنزیه».

<sup>(</sup>٥) «المجرور»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٦) في (د): «الأربعة دنانير».

د٣/٣١٠ الكِرمانيُ وتبعه ابن حجر: «الدِّينار»: مبتدأ، وقوله: «بعشرة دراهم»/ خبره، و«الحساب» مضاف إلى الجملة، أي: دينارٌ من الذَّهب بعشرة دراهم، وأربعة دنانير تكون أوقيَّة من الفضّة، وتعقَّبه العينيُ فقال: هذا تصرُّف عجيبٌ، ليس له وجة أصلًا، لأنَّ لفظ الدِّينار وقع مضافًا إليه، وهو مجرورٌ بالإضافة، ولا وجه لقطع لفظ (١) «حساب» عن الإضافة ولا ضرورة إليه، والمعنى أصحُ ما يكون. انتهى. وسقط قوله «دراهم» في رواية (١) أبي ذرِّ (وَلَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ وَالمعنى أصحُ ما يكون. انتهى. وسقط قوله (دراهم» أي رواية (١) أبي ذرِّ (وَلَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ مُغِيرَةُ) بن مِقْسَم، فيما وصله في «الاستقراض» [ح: ٢٤٠٦] (عَنِ الشَّعْبِيُّ) عامر (عَنْ جَابِر وَ) كذا لم يبيِّن الثَّمن (ابْنُ المُنْكَدِرِ) محمَّد، فيما وصله (١٤ أبو الزُّبيرِ) محمَّد بن مسلم في ما وصله النَّسائيُ (عَنْ جَابِر). نعم، وقع في رواية أبي الزُّبير عند مسلم تعيينها بخمس أواقي وفي «فوائد تمام»: بأربعين درهمًا.

(وَقَالَ الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، فيما وصله أحمد ومسلمٌ وغيرهما (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن أبي الجعد (عَنْ جَابِرِ: وَقِيَّةُ ذَهَبِ) ولأبي ذَرِّ: «أوقيَّة ذهبٍ» (وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ) عَمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ، ممَّا لم يقف الحافظ ابن حجر على وصله (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرِ: بِمِئْتَيْ دِرْهَمٍ) بالتَّثنية (وَقَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ) الفرَّاء الدَّباغ أبو سليمان (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِفْسَمٍ) بكسر الميم وسكون القاف وفتح السِّين المهملة، و«عُبيد الله»: بضمَّ العين مصغَّرًا، القرشيُّ المدنيُ (عَنْ جَابِرِ: اشْتَرَاهُ) أي: اشترى النَّبيُّ مِنَاسُهِ مِلْ الجمل (بِطَرِيقِ تَبُوكَ) وجزم ابن إسحاق عن (عَنْ جَابِرِ: اشْتَرَاهُ) أي: اشترى النَّبيُّ مِنَاسُهِ مِلْ الجمل (بِطَرِيقِ تَبُوكَ) وجزم ابن إسحاق عن عبدر: وهي الرَّاجحة في نظري؛ لأنَّ أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم (أَحْسِبُهُ قَالَ: بِأَرْبَعِ حجر: وهي الرَّاجحة في نظري؛ لأنَّ أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم (أَحْسِبُهُ قَالَ: بِأَرْبَع وَلَقَ فِي مقدار الثَّمن، وقد وافقه على ما جزم به عليُّ بن زيدٍ بن جدعان عن أبي المتوكّل عن وابي: أنَّه مِنَاسُهِ مِمْ مَرَّ بجابِرِ في غزوة تبوك.

<sup>(</sup>١) «لفظ»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۱) زيد في (د): «غير»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) في (د): «ذكره».

<sup>(</sup>٤) في جميع النُسخ: «أسلم»، وهو خطأً، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «أسلم» كذا بخطِّه، وصوابه: محمَّد بن مسلم، كما تقدُّم.

(وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ) بنونٍ مفتوحةٍ فضادٍ معجمةٍ ساكنةٍ ، المنذر بن مالك العبديُّ ، فيما وصله ابن ماجه (عَنْ جَابِرِ : اشْتَرَاهُ بِعِشْرِينَ دِينَارًا) قال المؤلِّف: (وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (بِوَقِيَّةٍ) ولأبي ذَرِّ: «بأوقيَّةٍ» (أَكْثَرُ) من غيره في أكثر الرِّوايات (الإشْتِرَاطُ أَكْثَرُ) طرقًا (وَأَصَحُ عِنْدِي) مخرجًا (قَالَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ) أي: البخاريّ.

وهذا قد سبق قريبًا، وزِيد هنا في نسخة وسقط في (١) نسخ، والحاصل من الرِّوايات في الشَّمن: أنَّه في رواية الأكثر: أوقيَّة، وأربعة دنانير، وهي لا تخالفها، وأوقيَّة ذهب، وأربع أواق، وخمس أواق، ومئتا درهم، وعشرون دينارًا، وعند أحمد والبزَّار من رواية عليِّ بن زيدٍ / عن أبي د٣٢٣٠٠ المتوكِّل: ثلاثة عشر دينارًا، وقد جمع القاضي عياض بين هذه الرِّوايات: بأنَّ سبب الاختلاف الرِّواية بالمعنى، وأنَّ المراد: أوقيَّة الذَّهب والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقيَّة الذَّهب، والأربعة دنانير مع العشرين دينارًا محمولةً على اختلاف الوزن والعدد، وكذلك رواية (١) الأربعين درهمًا مع المئتي درهم، قال: وكأنَّ الإخبار بالفضَّة عمًّا وقع عليه العقد، وبالذَّهب عمًّا حصل به الوفاء، أو بالعكس.

### ٥ - بابُ الشُّرُوطِ فِي المُعَامَلَةِ

(بابُ الشُّرُوطِ فِي المُعَامَلَةِ) مزارعة وغيرها.

آكا - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الرِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَ اللَّهُ وَالرَّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِنَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُوالِمُ وَاللَّالَالَّةُ وَالْمُوالَّالَالَالَّالَالَالِمُ وَالْمُوالَّالَالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالَّالَالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ وَالْمُوالِمُ اللَّالِمُ ال

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان الزَّيَّات (٣) (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَيْنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان الزَّيَّات (٣) (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَيْنَا أَبُو الله الله (قَالَ: قَالَتِ الأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ مِنْ الله عِلْمَا قدم المدينة مهاجرًا: يا رسول الله (اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا) المهاجرين (النَّخِيلَ) بكسر الخاء المعجمة (قَالَ) بَيْلِيلَه الله الله (لَا)

<sup>(</sup>۱) في (د): «من».

<sup>(</sup>٢) ﴿ رواية ﴾ : مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): الزيَّات: هو السَّمَّان.

أقسم، كراهية أن يخرج عنهم شيئًا من رقبة نخلهم الَّذي به قوام أمرهم شفقةً عليهم (فَقَالَ الأَنْصَارُ)(۱): أيها المهاجرون (تَكُفُونَا) ولأبي ذَرِّ: «تكفوننا» (المَوْونَة (۱)) في النَّخيل (۱) بتعهده في السَّقي والتَّربية والجِداد (۱) (وَنَشْرَ كُكُمْ) بفتح أوَّله وثالثه أو بضمٌ ثمَّ كسرٍ (۱) (في الثَّمَرَةِ) وهذا موضع التَّرجمة؛ لأنَّ تقديره: إن تكفونا المؤونة نقسمْ بينكم، أو نشرككم، وهو شرط لغويُّ اعتبره مِنَا شَعِيمٌ (قَالُوا) أي: المهاجرون والأنصار (۱) (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا).

وهذا الحديث قد سبق في «المزارعة» [ح: ٢٣٢٥] في «باب إذا قال: اكفني مؤونة النَّخل».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيل) التَّبوذكيُّ، وسقط لأبي ذَرِّ «بن إسماعيل» قال: (حَدَّثَنَا جُويْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ) أي: ابن عمر (سُلُّهُ) وعن أبيه أنَّه (قَالَ: أَعْظَى رَسُولُ اللهِ سِنَاللهُ عِنْ اللهُ عَيْبَرَ اليَهُودَ أَنْ) وفي «باب المزارعة مع اليهود» [ح: ٢٣٣١] من طريق عبيد الله، عن نافع: «على أن» (يَعْمَلُوهَا) أي: يتعاهدوا أشجارها بالسَّقي وإصلاح مجاري الماء وغير ذلك (وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) من ثمرٍ أو زرع.

ومطابقته للتَّرجمة ظاهرة، لكنْ الأكثرون على المنع من كراء الأرض بجزء ممَّا يخرج منها (٧)، لكن حمله بعضهم على أنَّ المعاملة كانت مساقاةً على النَّخل، والبياض المتخلِّل بين النَّخيل كان يسيرًا، فتقع المزارعة تبعًا للمساقاة، وسبق الحديث في «المزارعة» [ح: ٢٢٨٥].

<sup>(</sup>۱) زیدفی(ص): «یا».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): «المؤنة» بالهمز وتركه.

<sup>(</sup>٣) في غير (ب) و(د) و(س): «النَّخل».

<sup>(</sup>٤) في (د): «الجذاذ».

<sup>(</sup>٥) «أو بضم ثم كسر»: سقط من (د).

 <sup>(</sup>٦) في هامش (ج): «بخطه والأنصار» وفي هامش (ل): قوله: «والأنصار» كذا في خطّه هنا بواو العطف، وعبارته في
 «المزارعة»: «قالوا»، أي: الأنصار والمهاجرون كلُّهم.

<sup>(</sup>٧) «منها»: ليس في (م).

## ٦ - بابُ الشُّرُ وطِ فِي المَهْرِ عِنْدَ عُقْدَةِ النَّكَاحِ

وَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ مَقَاطِعَ الحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ، وَلَكَ مَا شَرَطْتَ. وَقَالَ المِسْوَرُ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِ الْمَوْرُ عَمَرُ: إِنَّ مَقَاطِعَ الحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ، وَلَكَ مَا شَرَطْتَ. وَقَالَ المِسْوَرُ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِمُ وَقَالَ الْمِسْوَرُ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِمُ وَقَالَ الْمِسْوَرُ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِمُ وَقَالَ الْمِسْوَرُ: سَمِعْتُ النَّبِيِّ مِنَاسْمِيمِمُ وَقَالَ الْمُسْوَرُ عَلَيْهِ فِي اللَّهُ مِنَاسَمِيمِمُ اللَّهُ مِنَاسُمِيمِمُ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللللْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللللْمِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللللْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُ اللَّهُ مِنْ اللللْمُ اللِمُ اللَّهُ مِنْ الللْمُ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُ الْمُنْ مُنْ اللللْمُ اللللْمُ مِنْ الللللِمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُنْ م

(بابُ الشُّرُوطِ فِي المَهْرِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ) بضمِّ العين وسكون القاف، أي: وقت عقده.

(وَقَالَ عُمَرُ) هو ابن الخطّاب برائج فيما(۱) وصله ابن أبي شيبة: (إِنَّ مَقَاطِعَ الحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ/ وَلَكَ مَا شَرَطْتَ. وَقَالَ المِسْوَرُ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو، ابن د٢١٢/٢ مخرمة، فيما وصله في «الخمس» [ح:٣١٠] (سَمِعْتُ النَّبِيّ مِنَاشِيرٍ مَ وَكَانَ قد تزوَّج زينب بنت العاص بن الرَّبيع من مسلمة الفتح (فَأَتْنَى عَلَيْهِ) خيرًا (في مُصَاهَرَتِهِ) وكان قد تزوَّج زينب بنت النَّبيِّ مِنَاشِيرٍ مَ قبل البعثة (فَأَحْسَنَ) الثَّناء عليه (قَالَ: حَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي) بتخفيف الدَّال، في حديثه، بالواو في «اليونينيَّة»/، وفي الفرع: «فصدقني» بالفاء بدل الواو (وَوَعَدَنِي) أي: أن ٤٣٦٤ يرسل إليَّ زينب، وذلك أنَّه لما أُسِرَ ببدرٍ مع المشركين فدته زينب، فشرط عليه النَّبيُ يرسل إليَّ زينب، وذلك أنَّه لما أُسِرَ ببدرٍ مع المشركين فدته زينب، فشرط عليه النَّبيُ

وهذا الحديث يأتي إن شاء الله تعالى في «كتاب النكاح» [قبلح: ١٥١٥].

٢٧٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مِنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ الشَّعِيمُ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الفُرُوجَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدِ الإمامُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ) - من الزِّيادة - البصريُّ، واسم أبيه: سويد (عَنْ أَبِي الخَيْرِ) مَرثَد - بفتح الميم والمثلَّثة - ابن عبد الله اليزنيِّ (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) الجهنيِّ (بِنُ إِنَّ ) أَنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيمُ الشَّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الفُرُوجَ) معناه عند الجمهور: أولى الشُّروط، وحمله بعضهم على الوجوب. قال أبو عبد الله الأبيُّ (۱): وهو الأظهر، لأنَّه على الأولى يلزم أن لا يجب شرطٌ مطلقًا، لأنَّه إذا كان الشَّرط الَّذي تُستباح (۱) به

<sup>(</sup>۱) في (د): «ممَّا».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «الأبِّيُّ»؛ بالضمِّ: إلى أُبَّة، قريةٌ بأعمال تونس.

<sup>(</sup>٣) في (د): "يستباح".

الفروج ليس بواجب، فغيره أحرى، ومعلوم أنَّ لنا في البياعات (١) وغيرها شروطًا لازمة؛ لأنَّ أمره أحوط، وبابه أضيق، والمراد: لفظ الشُّروط هنا عامٌّ، وإنَّما كان النِّكاح كذلك؛ لأنَّ أمره أحوط، وبابه أضيق، والمراد: شروطٌ لا تنافي مقتضى عقد النِّكاح، بل تكون من مقاصده، كاشتراط العِشْرة بالمعروف، وألَّا يقصِّر في شيءٍ من حقوقها، أمَّا شرطٌ يخالف مقتضاه، كشرط أن لا يتسرى عليها، ولا يسافر بها، فلا يجب الوفاء به، بل يلغو الشَّرط ويصحُّ النِّكاح بمهر المثل، فهو عامٌّ مخصوص، لأنَّه تخرج (١) منه الشُّروط الفاسدة. وقال أحمد: يجب الوفاء بالشَّرط مطلقًا؛ لحديث: «أحقُّ الشُّروط» قاله النَّوويُّ في «شرح مسلم» لكن رأيت في «تنقيح المرداوي» من الحنابلة تفصيلًا في ذلك يأتي إن شاء الله تعالى في «باب الشُّروط في النِّكاح» من كتابه مع بقيَّة ما في الحديث من المباحث.

وقد أخرج هذا الحديث أبو داود والتّرمذيُّ وابن ماجه في «النّكاح»، والنّسائيُّ فيه وفي «الشّر وط».

#### ٧ - بابُ الشُّرُوطِ فِي المُزَارَعَةِ

(بابُ الشُّرُ وطِ فِي المُزَارَعَةِ) هذه التَّرجمة أخصُّ/ من سابقة السَّابقة (٣).

د۳۲٤/۳ب

٢٧٢٢ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ﴿ اللَّهُ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نُكْرِي الأَرْضَ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ، وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ، فَنُهِينَا عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ نُنْهَ عَنِ الوَرِقِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بن زيادٍ بن درهم أبو غسَّان النَّهديُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (٤) قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاريُّ (قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيَّ) ابن قيس (قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدَّال، وبعد التَّحتيَّة جيمٌ ( بِنُ اللَّهُ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الأَنْصَارِ حَقْلًا) بحاء مهملةٍ مفتوحةٍ وقافٍ ساكنةٍ، منصوبٌ التَّحتيَّة جيمٌ ( بِنُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ المَّنْ الْنُصَارِ حَقْلًا) بحاء مهملةٍ مفتوحةٍ وقافٍ ساكنةٍ، منصوبٌ

<sup>(</sup>١) في (د): «المبايعات»، وفي هامش (ج) و(ل): «البِياعة» بالكسر: السُّلعة، الجمع «بياعات». «قاموس».

<sup>(</sup>۲) في (د): «يخرج».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): وهي قوله: «باب الشروط في المعاملة» مزارعة وغيرها، كما لا يخفى.

<sup>(</sup>٤) «سفيان»: سقط من (د).

على التّمييز، أي: زرعًا (فَكُتًا نُكْرِي الأَرْضَ) بضمّ نون "نُكري"، وفي "باب(١) ما يكره من الشُروط في المزارعة» [ح:٢٣٢١] عن صدقة بن الفضل: وكان أحدنا يكري أرضه فيقول: هذه القطعة (١) لي وهذه لك (فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ) القطعة من الأرض (وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ) بذالي معجمة القطعة (١) لي وهذه لك (فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ) القطعة من الأرض (وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ) بذالي معجمة مكسورة وهاء مكسورة وهاء مكسورة (١) مع الاختلاس (١) أو الإشباع وحذف الهاء قبل المعجمة، والأصل: ذي، فجيء بالهاء للوقف، أي: ولم تخرج القطعة الأخرى، فيفوز صاحب تلك الأرض (٥) بكل ما حصل، ويضيع الآخر بالكليّة (فَنُهِينَا) وفي حديث صدقة بن الفضل المذكور: "فنهاهم النّبيُ سَنَا شَعِيمُ عنها (وَلَمْ نُنْهَ) النّبيُ سَنَا شَعِيمُ عنها (وَلَمْ نُنْهَ) بضَمُ النّبون الأولى وسكون الثّانية وفتح الهاء مبنيًّا للمفعول، أي: لم ينهنا النّبيُ مِنَا شَعِيمُ الوّرِقِ) بكسر الرّاء، أي: عن الإكراء بالدَّراهم.

#### ٨ - بابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

(بابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي) عقد (النِّكَاحِ).

٣٧٢٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَيْدِ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ سُعِيدٍ، عَنْ أَجِيهِ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَجِيهِ، وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ، وَلَا تَسْأَلِ المَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَكُفِئَ إِنَاءَهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بضمِّ الميم وفتح المهملة وتشديد المهملة الأولى، ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بتقديم الزَّاي على الرَّاء مصغَّرًا، أبو معاوية البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، ابن راشد الأزديُّ، مولاهم البصريُّ نزيل اليمن (عَنِ الزُهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن المسيَّب (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهُ ابْ عَنِ

<sup>(</sup>۱) في (ب): «بيان».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): و «القِطْعَة»: الطائفة من الشيء، والجمع «قِطَع» مثل: سِدْرَة وسِدر. «مصباح».

<sup>(</sup>٣) ﴿ وهاءِ مكسورةٍ »: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): والاختلاس يكون في الحركات كلّها، كما في: ﴿أَمَن لَا يَهِدِّى ﴾ [يونس: ٣٥]، و ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿ بَارِيكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥] عند بعض القرّاء، ولا يختصُّ بالوقف، والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، كأن يأتي بثلثيها فيكون الذاهب أقلّ. انتهى شيخ الإسلام زكريًا على «الجزريَّة».

<sup>(</sup>٥) «الأرض»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «على أنَّ «لا» ناهية» فيكون النهي للتحريم، فيأثم بارتكابه العالِمُ به، ويصحُّ البيع. «منهج».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): قوله: «ولا يبع حَاضِرٌ لبادٍ»: وهو ساكن البادية، والحاضر: ساكن الحاضرة، أي: لا يطلب حاضرٌ من بادٍ ترك المبيع عنده أو عند غيره ليبيعه تدريجًا، أي: شيئًا فشيئًا، وقوله: «يقدم به» صفة لـ «بادٍ»، أي: بأن يقدم البادي بما تعمُّ حاجة أهل البلد إليه، كالطعام مثلًا وإن لم يظهر ببيعه سعة للبلد؛ لقلَّته، أو لعموم وجوده ورخص السعر، أو لكبر البلد. انتهى تأمَّل، والمراد بـ «البادي» : كلُّ جالب، كذا قالوه، ويظهر أنَّ بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخرجه ليبيعه بسعر يومه، فتعرَّض له من يفوِّضه له ليبيعه له تدريجًا بأغلى حرم أيضًا؛ للعلَّة، وهي التضييق على الناس. انتهى تأمَّل.

<sup>(</sup>٣) «له»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قوله: «بأغلى» أي: من بيعه حالًا، فيجيبه لذلك.

<sup>(</sup>٥) في (د): «ليضرً».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): قوله: «بكسر الخاء المعجمة» أي: في المصدر فقط هنا، وأما الخُطبة على المنبر، فهي بالضمّ. انتهى. وعبارة «المختار»: خَطب على المنبر خُطبة -بضمّ الخاء- وخَطب المرأة في النكاح خِطْبَة، بكسر الخاء.

<sup>(</sup>٧) في (د): «ومؤونته».

<sup>(</sup>٨) في (د): «أو لأنَّها».

وهذا الحديث سبق في «البيوع» إح: ٢١٤٠] ويأتي إن شاء الله تعالى في «النكاح» [ح: ١٤٤٥].

## ٩ - بابُ الشُّرُ وطِ الَّتِي لَا تَحِلُ فِي الحُدُودِ

(بابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُّ فِي الحُدُودِ).

١٧٢٤ - ٢٧٢٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَهُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بَنِ عَبْدِ اللهِ الْبِي عُبْدِ اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللهِ مِنَا شَعِيرً عَقَالَ الخَصْمُ الآخَرُ وَهُوَ رَسُولَ اللهِ مِنَا شَعِيرً عَقَالَ الخَصْمُ الآخَرُ وَهُوَ اللهِ مِنَا شَعِيرً عَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، وَانْذَنْ لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيرً اللهِ مَنَا الخَصْمُ الآخَرُ وَهُو اللهِ مِنَا شَعِيرً عَامٍ، فَاقْتَلَيْثُ مِنْهُ بِمِنَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، وَإِنِّي أَخْبِرُ ثُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْثُ مِنْهُ بِمِنَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَالُتُ أَهْلَ اللهِ مِنَا شَعِيرً اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرِ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرِ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا اللهِ مِنَا شَعِيرٍ اللهِ مِنَا اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنَا اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهُ مَنْ اللهُ مِنْ اللهِ مُنْ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مُنْ اللهِ مَنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ اللهِ مُنْ الم

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدِ) أبو رجاء البغلانيُ قال: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) بلام واحدة، ابن سعد الإمامُ (عَنِ ابْنِ شِهَابِ) الزُّهريِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) مصغَّرًا (بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُنْبَةً) بضم العين وسكون المثنّاة الفوقيَّة (بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ بِأَنَّهُ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الأَعْرَابِ) لم يُسَمَّ كغيره من المبهمات في هذا الحديث (أَتَى رَسُولَ اللهِ(۱) مِنَاسَٰعِيمُ مَنَ الأَعْرَابِ) لم يُسَمَّ كغيره من المبهمات في هذا الحديث (أَتَى رَسُولَ اللهِ(۱) مِنَاسَٰعِيمُ اللهُ عَلَا الله، أي: سألتك الله، أي: فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، أَنْشُدُكَ الله) بفتح (۱) الهمزة وضمِّ المعجمة والمهملة، أي: سألتك الله، أي: سألتك الله، أي: بالله، ودعنى السُّوال هنا القسم، كأنَّه قال: أقسمت عليك بالله، أو ذكَّرتك الله –بتشديد الكاف – وحينئذ فلا حاجة لتقدير حرف جرِّ فيه (إِلَّا قَضَيْتَ) أي: ما أطلب منك إلَّا قضاءك (لي بِكِتَابِ اللهِ) أي: بحكم الله، أو المراد به: ما كان من القرآن متلوَّا، فنُسِخَت تلاوته، وبقي حكمه، وهو: «الشَّيخ والشَّيخة إذا زنيا فارجموهما البتَّة نكالًا من الله» (فَقَالَ الخَصْمُ الآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ) أي: بحسن (۳) مخاطبته وأدبه، أو أفقه منه في هذه القصَّة لوصفها على وجهها: وهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ) أي: بحسن (۳) مخاطبته وأدبه، أو أفقه منه في هذه القصَّة لوصفها على وجهها:

<sup>(</sup>١) في (ص): «النَّبيَّ».

<sup>(</sup>١) في (م): "بضمًّ".

<sup>(</sup>٣) في (د): «يحسن».

(نَعَمْ، فَاقْض بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللهِ) الفاء جواب شرطٍ محذوف (وَاثْذَنْ لِي) هو بهمزتين الأولى همزة وصل تُحذَف في الدَّرج، والثَّانية فاء الفعل ساكنة، فإذا ابتدأت بها، ظهرت همزة الوصل، وقُلِبَت همزة الفعل ياءً من جنس حركة الهمزة قبلها على قاعدة اجتماع الهمزتين، وحُذِفَ المفعول المعدَّى بحرف الخفض للعلم به من السِّياق، والتَّقدير: وائذن لي في أن أقول، وهذا الاستئذان من حسن الأدب في مخاطبة الكبير (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّمِيُّ عَمْ: قُلْ. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا) القائل: إنَّ ابني... إلى آخره هو الخصم الثَّاني كما هو ظاهر السِّياق، د٣٢٥/٣٠ وجزم الكِرمانيُّ: بأنَّه الأوَّل، وعبارته/: ولفظ «ائذن لي» عطفٌ على «اقض»(١)؛ إذ المستأذن هو الرَّجل الأعرابيُّ لا خصمه. انتهى. والظَّاهر: أنَّه استدلَّ لذلك بما تقدَّم في «كتاب الصُّلح» [-: ٢٦٩٥] عن آدم، عن ابن أبي ذئب، فقال الأعرابيُّ: «إنَّ ابني» بعد قوله في الحديث: «جاء أعرابيٌ"، وفيه: «فقال خصمه»، لكن قال الحافظ ابن حجر: إنَّ هذه الزِّيادة شاذَّة، يعنى: قوله: «فقال الأعرابيُّ»، والمحفوظ في سائر الطُّرق كما هنا. انتهى. ويُنظَر في قول الكِرمانيِّ: إذ المستأذن هو الرَّجل الأعرابيُّ لا خصمه، حيث جعله علَّة لقوله: «ائذن لي»، عطفٌ على «اقض» لأنَّ ظاهره التَّدافع على ما لا يخفى، وكذا قول العينيّ في «باب الاعتراف بالزِّني» من «كتاب الحدود» [ح: ١٨٢٧] قوله: «وائذن لي (١)»، أي: في الكلام لأتكلُّم (٢)، وهذا من جملة كلام الرَّجل لا الخصم، وهذا من جملة فقهه، حيث استأذن بحسن الأدب وترك رفع الصُّوت. انتهى. فليُتَأَمِّل. والعسيف(١) -بالسِّين المهملة والفاء - أي: كان أجيرًا (عَلَى هَذَا، فَزَنَى) أي: ابنه (بِامْرَأَتِهِ) بامرأة الرَّجل (وَإِنِّي أُخْبِرْتُ) بضمِّ الهمزة وكسر الموحَّدة (أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ) لكونه كان بكرًا واعترف (فَافْتَدَيْتُ) ابني (مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ) من الغنم (وَوَلِيدَةٍ) جاريةٍ (فَسَأَلْتُ ٤٣٨/٤ أَهْلَ العِلْم) الصَّحابة(٥) الذين كانوا يفتون في العصر النَّبويِّ/، وهم الخلفاء الأربعة وأُبئُ بن كعبٍ ومعاذ بن جبلِ وزيد بن ثابتٍ الأنصاريُّون، وزاد ابن سعدٍ عبدالرَّحمن بن عوف

<sup>(</sup>١) في هامش (د): قوله: عطفًا على «اقض» إلى آخره عبارة الكِرمانيِّ: ليس عطفًا على «اقض»، فحينئذ لا تدافع، ولعلُّها سقطت من قلم الناسخ، تأمَّل. لمحرِّره محمَّد بن عمر.

<sup>(</sup>٢) «لي»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): «للمتكلِّم».

<sup>(</sup>٤) قوله: «القائل: أن ابني... والعسيف»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٥) «الصّحابة): مثبتّ من (ب) و (س).

(فَأَخْبَرُونِي: أَنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِئَةٍ) بإضافة «جلد» إلى «مثةٍ»، والأبي ذَرِّ: «مثةُ جلدةٍ» (وَتَغْرِيبُ عَامٍ) من البلد الَّذي وقع فيه ذلك (وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ اللَّهِ عِنْ اللَّهِ عِنْ فَسِي بِيَدِهِ لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ) أي: بحكمه، أو بما كان قرآنًا قبل نسخ لفظه (الوَلِيدَةُ وَالغَنَمُ رَدُّ) أي: مردودٌ (عَلَيْكَ) فأُطلِقَ المصدر على المفعول، مثل: نسجُ اليمن، أي: يجب ردُّهما عليك(١)، وسقط قوله: «عليك» لغير أبي ذرِّ (وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَام) لأنَّه كان بكرًا واعترف هو بالزِّنا، لأنَّ إقرار الأب عليه لا يُقبَل. نعم(١)، إن كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى: إن كان ابنك زنى وهو بكرٌ، فحدُّه ذلك (اغْدُ يَا أُنيْسُ) بضمِّ الهمزة وفتح النُّون مصغَّرًا (إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ) بالزنا، أو شهد عليها(٣) اثنان (فَارْجُمْهَا) لأنَّها كانت محصنة (قَالَ: فَغَدَا عَلَيْهَا) أنيس (فَاعْتَرَفَتْ) بالزِّنا (فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللهِ مِنْ الشِّمِيمُ فَرُجِمَتْ) يحتمل أن يكون هذا الأمر هو الَّذي في قوله: «فإن اعترفت فارجمها ، وأن يكون ذكر له أنَّها اعترفت، فأمره ثانيًا أن يرجمها، وبَعْثُ أُنيس -كما قاله النَّوويُّ - محمولٌ عند العلماء من أصحابنا على إعلام/ المرأة بأنَّ هذا الرَّجل قذفها بابنه، ١٣٢٦/٣٥ فلها عليه حدُّ القذف، فتطالب به، أو تعفو عنه إلَّا أن تعترف بالزِّنا، فلا يجب عليه حدُّ القذف، بل عليها حدُّ الزِّنا وهو الرَّجم، قال: ولا بدَّ من هذا التَّأويل، لأنَّ ظاهره أنَّه بعث ليطلب إقامة حدِّ الزِّنا، وهذا(٤) غير مرادٍ، لأنَّ حدَّ الزِّني لا يُحتاط له بالتجسُّس، بل لو أقرَّ الزَّاني استُحِبَّ أن يُلقَّن الرُّجوع (٥).

ومطابقة الحديث للتَّرجمة قيل في قوله: «فافتديت منه بمئة شاةٍ ووليدةٍ» لأنَّ ابن هذا كان عليه جلد مئة وتغريب عام، وعلى المرأة الرَّجم، فجعلوا في الحدِّ الفداء بمئةِ شاةٍ ووليدةٍ، كأنَّهما وقعا شرطًا لسقوط الحدِّ عنهما، فلا يحلُّ هذا في الحدود، كذا قالوا، وفيه تعسُّفُّ(١) لا يخفى، لأنَّ الذي وقع إنَّما هو صلحٌ. وهذا الحديث قد ذكره البخاريُّ في مواضع مختصرًا

<sup>(</sup>١) قوله: «الوليدة والغنم... عليك» سقط من (م).

<sup>(</sup>۱) في (د): «لكن».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): أي: بالاعتراف.

<sup>(</sup>٤) في (د): «وهو».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «يعرض له بالرجوع».

<sup>(</sup>٦) في النُّسخ: «تعشُّفًا»، ولعل المثبت هو الصَّواب.

ومطوّلًا في «الصّلح» إح: ١٦٩٥] و «الأحكام» [ح: ٧١٩٣] و «المحاربين» [ح: ١٨٥٩] و «الوكالة» [ح: ٢٣١٥] و «الوكالة» [ح: ٢٣١٥] و «العتصام» إح: ٢٧٥٧] و «خبر الواحد» [ح: ٢٢١٠] و أخرجه بقية الجماعة (١).

## ١٠ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ المُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ بِالبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْنَقَ

(بابُ مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ المُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ بِالبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ) بضمَّ أَوَّله وفتح ثالثه، وكلمة «على» للتَّعليل، كهي في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَاهَدَكُمُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: إذا رضى بالبيع لأجل عتقه.

٢٧٢٦ - حَدَّثَنَا خَلاَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ المَكِّيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَرِيرَةُ وَهْيَ مُكَاتَبَةٌ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، اشْتَرِينِي فَإِنَّ أَهْلِي عَائِشَةَ بِيْكُونِي، فَأَعْتِقِينِي. قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَائِي. قَالَتْ: لَا حَاجَةَ يَبِيعُونِي، فَأَعْتِقِينِي. قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَائِي. قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكِ. فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُ مِنَاشِعِيمُ أَوْ بَلَغَهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُ بَرِيرَةَ؟» فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، وَلَيْ فَي فَالَ: «الشَّتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، وَلْيَشْتَرِطُوا مَا شَاؤُوْا». قَالَتْ: فَاشْتَرَعُهُا فَأَعْتَقْتُهُا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاشِعِيمُ وَلِي الشَيْرِطُوا مِثَةَ شَرْطٍ». «الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَإِنِ اشْتَرَطُوا مِثَةَ شَرْطٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللَّام (١)، ابن صفوان السَّلميّ، أبو محمَّد الكوفيُ نزيل مكَّة، صدوقٌ، رُمِيَ بالإرجاء قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ) ضدُّ أيسرَ، الحبشيُ مولى ابن أبي عمرو المخزوميُ القرشيُ (المَكِّيُّ، عَنْ أَبِيهِ) أيمن، أنَّه (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ شُرُّهُ) قبل آية الحجاب أو من وراء الحجاب (قَالَتْ: دَخَلَتْ عَلَيَ بَرِيرَةُ وَهْيَ مُكَاتَبَةٌ) الواو للحال، ولم تكن قضت من كتابتها شيئًا، وكانت كاتبَتْهم على تسع أواقي، في كلِّ سنة وقيَّةٌ (فَقَالَتْ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، اشْتَرِينِي فَإِنَّ أَهْلِي يَبِيعُونِي) ولأبي ذَرِّ: (لا يبيعونني) بهمزة قطع (قَالَتْ) عائشة: فقلت لها: (نَعَمْ) اشتريك، فأعتقك (قَالَتْ) بريرة: (إِنَّ أَهْلِي لَا يَبِيعُونِي) ولأبي ذَرِّ: (لا يبيعونني) (حَتَّى أَشْتَرِطُوا وَلَائِي) الَّذي هو سبب الإرث أن يكون لهم (قَالَتْ) عائشة: فقلت لها: (لَا حَاجَةَ لِي يَشِيعُونِي) حينئذ (فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُ مِنَ الشَعْدِ عَلَى الرَّاوي (فَقَالَ: مَا شَأْنُ بَرِيرَة؟) أي:

<sup>(</sup>١) قوله: «لأن الذي وقع... الجماعة» سقط من (م).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): «الدَّال» كذا بخطِّه، وصوابه «اللَّام».

فذكرت له شأنها (فَقَالَ) ولأبي ذَرِّ: «قال»: (اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا) بهمزة وصل في الأولى وقطع في الأخرى (وَلْيَشْتَرِطُوا) بلام ساكنة، ولأبي ذَرِّ: «ويشترطوا» بإسقاطها (مَا شَاؤُوْا. قَالَتْ) عائشة: (فَاشْتَرَيْتُهَا فَأَعْتَقْتُهَا) ولأبي ذَرِّ: «قال» أي: الرَّاوي، «فاشترتها»، أي: عائشة «فأعتقتها» (وَاشْتَرَطُ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا) أن يكون لهم (فَقَالَ النَّبِيُّ سِنَاسَّ عِيْمُ: (١) الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَإِنِ اشْتَرَطُوا مِثَةَ شَرْطٍ).

ومطابقته/ للتَّرجمة من كون بريرة شرطت على عائشة أن تعتقها إذا اشترتها، وقد تكرَّر د٣٢٦/٣ب ذكر هذا الحديث مرَّات.

### ١١ - بابُ الشُّرُ وطِ فِي الطَّلَاقِ

وَقَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ وَالحَسَنُ وَعَطَاءٌ: إِنْ بَدَا بِالطَّلَاقِ أَوْ أَخَّرَ فَهُوَ أَحَقُّ بِشَرْطِهِ.

(بابُ الشُّرُوطِ فِي الطَّلَاقِ. وَقَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ) سعيدٌ (وَالحَسَنُ) البصريُّ (وَعَطَاءٌ) هو ابن ٤٣٩/٤ أبي رباح فيما وصله عبد الرَّزاق: (إِنْ بَدَا) بغير همزة (٢) في الفرع وأصله، وفي غيرهما بإثباته في الشَّرط (٣) (بِالطَّلَاقِ) بأن قال: أنت طالقٌ إن دخلت الدَّار (أَوْ أَخَرَ) بأن قال: إن دخلت الدَّار فأنت طالقٌ (فَهُوَ أَحَقُ بِشَرْطِهِ).

٢٧٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَيْ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ مِنَا لللهِ مِنَا للسَّائِمُ عَنِ التَّلَقِّي، وَأَنْ يَبْتَاعَ المُهَاجِرُ لِلأَعْرَابِيِّ. وَأَنْ تَشْتَرِطَ المَرْأَةُ طُرَيْرَةَ وَلَيْ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ مِنَا لللهِ مِنَا للتَّقْيِمِ عَنِ التَّاعِمُ المُهَاجِرُ لِلأَعْرَابِيِّ. وَأَنْ يَشْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ، وَعَنِ التَّصْرِيَةِ. تَابَعَهُ مُعَاذِّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: نُهِيَ. وَقَالَ آدَمُ: نُهِينَا. وَقَالَ النَّصْرُ وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ النَّصْرُ وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: نَهِي. وَقَالَ آدَمُ: نُهِينَا. وَقَالَ النَّصْرُ وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: نَهِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَة) النَّاجي السَّامي -بالسِّين المهملة - القرشيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ) الأنصاريِّ الكوفيِّ (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزَّاي، سلمان الأشجعيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَلَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ مِنَاسَمِيمُ مَنِ

<sup>(</sup>۱) زيد في (ص): «إنَّما».

<sup>(</sup>٢) في (د): «همز».

<sup>(</sup>٣) في (د): «الشُّروط».

التَّلَقِّي) للرُّكبان لشراء متاعهم قبل معرفة سعر البلد (وَأَنْ يَبْتَاعَ) يشتري (المُهَاجِرُ) أي: المقيم (لِلأَعْرَابِيِّ) الَّذي يسكن البادية (وَأَنْ تَشْتَرِطَ المَرْأَةُ) عند العقد (طَلَاقَ أُخْتِهَا) أعمُّ من أن تكون معها في العصمة كالضَّرة، أو لا تكون في العصمة كالأجنبيَّة.

وهذا موضع التَّرجمة كما قاله ابن بطَّالٍ، لأنَّ مفهومه: أنَّها إذا اشترطت ذلك فطلَّق أختها، وقع الطَّلاق؛ لأنَّه لو لم يقع لم يكن للنَّهي عنه معنَّى.

(وَأَنْ يَسْتَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ) بأن يقول لمن اتَّفق مع غيره في بيع ولم يعقداه: أنا أشتريه بأزيدَ أو أنا أبيعك خيرًا منه بأرخصَ منه، فيحرمُ بعد استقرار الثَّمن بالتَّراضي صريحًا وقبل العقد (وَنَهَى) عَلِيْقِهَ إلِيَّهُ أيضًا (عَنِ النَّجْشِ) بنون مفتوحةٍ فجيمٍ ساكنةٍ فشينٍ معجمةٍ، وهو أن يزيد في الثَّمن بلا رغبةٍ، بل ليضرَّ (۱) غيره (وَعَنِ التَّصْرِيَةِ) وهي ربط البائع ضرع ذات اللَّبن من مأكول اللَّحم؛ ليكثر لبنها لتغرير المشتري.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «البيوع» وكذا النَّسائيُّ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع محمَّد بن عرعرة في تصريحه برفع الحديث إلى النَّبِيِّ مِنَاسَمْهِمُ (مُعَاذً) بن أي: ابن معاذ بن نصر بن حسَّانِ، العنبريُّ (البصريُّ، فيما وصله مسلمٌ (وَعَبُدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث، فيما وصله مسلمٌ أيضًا (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج (وَقَالَ غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفر، فيما وصله مسلمٌ أيضًا وأبو نُعيمٍ في «مستخرجه» (العجمّة وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن مهدي: فيما وصله مسلمٌ النُون وكسر الهاء مبنيًا للمفعول (وَقَالَ آدَمُ) بن أبي إياسٍ عن شعبة: (نُهِينَا) بضمٌ النُون وكسر الهاء مع ضمير الجمع (وَقَالَ النَّصْرُ) بفتح النُون وسكون الضَّاد المعجمة، ابن شُميل (وَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالِ) بكسر الميم وسكون النُون (نهَى) بفتح النُون والهاء مبنيًا للمعلوم من الماضي المفرد، ولم يعيِّنا/ الفاعل، وبعد هاء النَّهي ياءٌ، وفي رواية أبي ذرَّ كما في الفرع: «نها» بألف بدل الياء. قال الحافظ ابن حجرٍ في «المقدِّمة»: ورواية آدم وعبد الرَّحمن والنَّض لم أقف عليها، أي: موصولة، ورواية حجَّاج وصلها البيهقيُّ، وقال في «الفتح»: رواية آدم

נד/עזדו

<sup>(</sup>١) في (د): (ليغرّ).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): إلى بني العنبر: بطن من تميم.

<sup>(</sup>٣) زيد في (ص): «عليه».

رويناها في نسخة (١)، وأمَّا رواية النَّضر فوصلها إسحاق بن رَاهُوْيَه في «مسنده» عنه.

## ١٢ - بابُ الشُّرُ وطِ مَعَ النَّاسِ بِالقَوْلِ

(بابُ الشُّرُوطِ مَعَ النَّاسِ بِالقَوْلِ) أي: دون الإشهاد والكتابة.

٢٧٢٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ - وَغَيْرُهُمَا: قَدْ سَمِعْتُهُ بُحَدِّنُهُ مُسلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: إِنَّا لَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَبُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أُبَيُ بْنُ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: إِنَّا لَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَبُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أُبَيُ بْنُ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: إِنَّا لَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَبُّ قَالَ الْمُ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا ﴾؟ كَانَتِ الأُولَى مِنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَبَّاسٍ: (أَمَامَهُمْ مَلِكُ).

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد الفرّاءُ، أبو إسحاق الرَّاذِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف أبو عبد الرَّحمن الصَّنعانيُّ قاضيها (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (أَخْبَرَهُ) ولأبي ذَرِّ: «أخبرهم» بميم الجمع (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يَعْلَى بْنُ مُسْلِم) على وزن يرضى، ابن هرمز (وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين وسكون الميم (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الكوفيُّ (يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَغَيْرُهُمَا) بالرَّفع عطفًا على فاعل «أخبرني» (قَدْ سَمِعْتُهُ) الضَّمير المرفوع لابن جريج، والمنصوب للغير (يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) أنَّه() شَعْنَهُ الشَّهُ عَنْ اللهِ فراد (أُبَيُ بْنُ كَعْبٍ) عَلَى (قَالَ: عَدَّثَنِي) بالإفراد (أُبَيُ بْنُ كَعْبٍ) عَلَى (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِطِيمٌ مُوسَى رَسُولُ اللهِ) مبتدأً وخبرٌ ، أي: صاحب الخضر هو موسى (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنسَاسُهُ ورسوله، لا موسى آخر، كما يزعم نوف البكاليُّ (٤) (فَذَكَرَ الحَدِيثَ) في ابن عمران كليم الله ورسوله، لا موسى آخر، كما يزعم نوف البكاليُّ (٤) (فَذَكَرَ الحَدِيثَ) في قصَّة موسى والخضر (﴿قَالَ ﴾) أي: الخضر لموسى: (﴿أَلَهُ أَقُلْ إِنَكَ لَنَ سَتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾؟ [الكهف: ٢٠]

<sup>(</sup>١) في غير (د): «نسخته»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «في نسخته» كذا بخطِّه بنون، وفي نسخة من «الفتح»: في مشيخته، أي: بالميم والشين المعجمة.

<sup>(</sup>٢) «أنَّه»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): "بلام التّأكيد".

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قوله: «نَوْف البِكَاليُّ»: «البِكَاليُّ» بكسر الباء، وبنو بِكال؛ كـ «كِتَاب»: بطنٌ من حِمْيَر، منهم نوف بن فُضالة التابعيُّ. «قاموس». وبنحوه في هامش (ج).

كَانَتِ) المسألة (الأُولَى) من موسى (١) (نِسْيَانًا) بالنَّصب خبر «كان» (وَ) المسألة (الوُسْطَى شَرُطًا) يعني: كانت بالشَّرط بالقول (و) المسألة (الثَّالِثَةُ عَمْدًا) وأشار إلى الأولى بقوله: ٤/٠٤٤ (﴿ قَالَ لَا نُوَّا فِيدِنِ / بِمَا نَسِيتُ ﴾) أي: بالَّذي نسيته أو بنسياني أو بشيء (١) نسيته؛ يعني: وصيته بأن لا يعترض عليه، وهو اعتذارٌ بالنِّسيان، أخرجه في معرض النَّهي عن المؤاخذة مع قيام المانع لها، قاله البيضاويُّ، وقال الشَّمر قنديُّ (٣): قال ابن عبَّاسٍ: هذا من معاريض الكلام؛ لأنَّ موسى لم ينسَ، ولكن قال: لا تؤاخذني بما نسيت إذا كان مني نسيانٌ، فلا تؤاخذني به (﴿ وَلاَ تُرْعِفُنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴾ [الكهف: ٣٧]) لا تكلِّفني من أمري شدَّة، وأشار إلى الوسطى الَّتي كانت بالشَّرط بقوله: (﴿ وَلاَ تُوَيَّا عُلْنَا فَقَنَاهُ ﴾ [الكهف: ٤٧]) وإلى الثَّالثة بقوله: (﴿ وَانْقَلَقُا فَوَجَدًا ﴿ حِدَارًا يُرِيدُ وَاللَّهُ عَلَى الْمُعْرَاتِ الإرادة للمشارفة (﴿ فَأَقَامَهُ مُ ﴾ أي: تدانى إلى أن يسقط، فاستُعِيرَت الإرادة للمشارفة (﴿ فَأَقَامَهُ مُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَمَا السَّفِينَةُ فَكَانَتُ لِمُسَكِكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْ فَأَرُدتُ أَنْ أَعِبَهَا وَكَانَ وَلَا مُهُمْ مَلِكُ ﴾).

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «والوسطى شرطًا» لأنَّ المراد به قوله: ﴿إِنسَالْنُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصْبِخِنِي ﴾، والتزم موسى بذلك، ولم يكتبا ذلك، ولم يُشهِدا أحدًا، وفيه دلالةٌ على العمل بمقتضى ما دلَّ عليه الشَّرط، فإنَّ الخضر قال لموسى لمَّا أخلف الشَّرط: ﴿هَاذَافِرَاقُ بَيْنِي وَيَسْنِكَ ﴾ [الكهف: ٧٨] ولم ينكر عليه موسى صِنَاسَمُ عِيمًا مُ

وهذا الحديث قد(٤) أخرجه المؤلّف في مواضعَ كثيرةٍ، تزيد على العشرة مطوّلًا ومختصّرًا. [ح: ٦٦٧،٤٧٢٦،٤٧٢٥،٣٤٠١،٣٢٧٨،١٢٢].

## ١٣ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الوَلَاءِ

(بابُ الشُّرُوطِ فِي الوَلَاءِ).

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): قوله: «من موسى» كذا في خطِّه متنًا بالأحمر ، ولم تثبت في «الفرع اليونينيِّ».

<sup>(</sup>١) في (م): «لشيءِ».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «السَّمَرُ قَنْدِيُّ»: بفتح السين والميم، وسكون الراء، وفتح القاف، وسكون النون، وكسر الدال، وسكون الميم لحنِّ، كذا رأيته بخطِّ شيخنا عجمي.

<sup>(</sup>٤) «قد»: ليس في (ب) و (س).

٢٧٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقِ فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي. فَقَالَتْ: إِنْ أَحَبُوا أَنْ أَعُدُهَا لَهُمْ، وَيَكُونَ وَلَا وُكِلِي فَعَلْتُ. فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ، فَأَبُوا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ أَعُدُهِمْ وَرَسُولُ اللهِ مِنَاسْهِ مِنَاسِهُ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مُنَاسِمُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ مَنْ مَنْ مَنْ أَعْتَقَ». فَقَعَلَتْ عَائِشَةُ . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسِهِ مِنَاسِهُ مِنَاسِهِ فَعَمَدَ اللهَ وَأَنْنَى عَلَيْهِ مُنَاسِمُ فَعَلَتُ عَائِشَةً . ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسِهُ مِنَاسِهُ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلَاءُ فَقَالَ: «خُذِيها وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلَاءُ وَانْنَى عَلَيْهِ مَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». فَعَمَدَ اللهَ وَالْمَنْ شُرُوطً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُو مَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ(۱) بن أبي أويس، الأصبحيُّ ابن أخت إمام الأثمة مالك بن أنس قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) هو خاله، الإمامُ الأعظم (عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَة) وسقط لأبي ذَرِّ «بن عروة» (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزَّبير بن العوَّام (عَنْ عَائِشَة) ﴿ اللهُ عَامٍ أُوقِيَّة، فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي) موالي (عَلَى تِسْعِ أَوَاقِ) بالتَّنوين من غير ياء (في كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّة، فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي) وفي «كتاب المكاتبة» [ح:٥٦٠] ممّا (الذَّهوية)، ووصله الذَّهليُ في «الزُّهريّات» عن اللَّيث، عن يونس، عن ابن شهابٍ: قال عروة: قالت عائشة: إنَّ بريرة دخلت عليها عن اللَّيث، عن يونس، عن ابن شهابٍ: قال عروة: قالت عائشة: إنَّ بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها، وعليها خمسة أواقٍ نُجِّمَت عليها في خمس سنين، لكنَّ المشهور ما في رواية هشام بن عروة: «تسع أواقٍ»، وجزم الإسماعيليُّ بأنَّ الرَّواية المعلَّقة غلطٌ، لكنْ جُمِعَ بينهما: بأنَّ الخمس هي (١٣) الَّتي كانت استُحِقَّت عليها بحلول نجومها (١٤) من جملة التِّسع بينهما: بأنَّ الخمس هي (١٣) الَّتي كانت استُحِقَّت عليها بحلول نجومها عن عائشة في «أبواب الأواقي المذكورة في حديث (١٥) هشام، ويشهد له أنَّ في رواية عمرة عن عائشة لبريرة: (إِنْ أَحَبُوا) المساجد» [ح:٢٥٤] فقال أهلها: إن شئت أعطيت ما يبقى (فَقَالَتُ) عائشة لبريرة: (إِنْ أَحَبُوا) أهلك (أَنْ أَعُدَهَا لَهُمْ) أي: الأواقي التِّسع، وهو يُشكِل على الجمع الَّذي ذكرته فلْيُتَأَمَّل (١١) أَوْلَقَ كُلْتُونَ فَيْ وَلَا لَهُ مُنْ عَلَى الجمع الَّذي ذكرته فلْيُتَأَمَّل (١١)

<sup>(</sup>۱) في (م): «موسى» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>۱) في (د): «كما».

<sup>(</sup>٣) «هي»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في (م): «نجمها».

<sup>(</sup>٥) في (د): «رواية».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): يُنظَر وجه التَّأمُّل.

(وَيَكُونَ) نصبٌ(١) عطفًا على المنصوب السَّابق (وَلاؤُكِ لِي) بعد أن أعتقك، وجواب الشَّرط: (فَعَلْتُ، فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ) ما قالته عائشة (فَأَبَوْا عَلَيْهَا) أي: فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ) إلى عائشة (وَرَسُولُ اللهِ مِنَاسْمِيمِم جَالِس) عندها (فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكِ) بكسر الكاف (عَلَيْهِمْ) تعني(١٠): أهلها (فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ مِنَا للهُ عِيرَامُ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ مِنَالله عِيرًام فَقَالَ: خُذِيهَا) اشتريها فأعتقيها (وَاشْتَرطِي لَهُمُ الوَلَاءَ) أي: عليهم، فاللَّام بمعنى «على»، كذا رويناه عن حرملة عن د٣٢٨/٣١ الشَّافعيِّ/، لكن ضعَّفه النَّوويُّ: بأنَّه بَالِيقِلة إلِيِّل أنكر الاشتراط، فلو كانت بمعنى «على» لم ينكره، قال: وأقوى الأجوبة أنَّ هذا الحكم خاصٌّ بعائشة في هذه القصَّة، وتعقَّبه ابن دقيق العيد: بأنَّ التخصيص لا يثبت إلَّا بدليل، أو المراد: التَّوبيخ لهم؛ لأنَّه مِنَا للمعيم على قد بيَّن لهم أنَّ الشَّرط لا يصحُّ، فلمَّا لجُّوا في اشتراطه قال ذلك، أي: لا تبالي به سواء شرطتيه أم لا. والحكمة في إذنه ثمَّ إبطاله: أن يكون أبلغ في قطع عادتهم وزجرهم عن مثله، وقد أشار الشَّافعيُّ في «الأمِّ» إلى تضعيف رواية هشام المصرِّحة بالاشتراط؛ لكونه انفرد بها دون أصحاب أبيه، لكن قال الطَّحاويُّ: حدَّثني المزنيُّ به عن الشَّافعيِّ بلفظ: «وأشرطي لهم الولاء» بهمزة قطع بغير مثنَّاة فوقيَّة، ثمَّ وجهها بأن المعنى: أظهري لهم حكم الولاء، ولا يلزم أن يكون ما نقله ٤٤١/٤ الطَّحاويُّ عن المزنيِّ (٣) مذكورًا (٤) في «الأمِّ» (فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ )/ الشِّراء والعتق (ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ صِنَاسْمِيمِم فِي النَّاسِ) خطيبًا (فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ) مَا شَأْنَهُم (يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟) أي: ليست في حكمه وقضائه (مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شَرْطٍ) أو أكثر (قَضَاءُ اللهِ أَحَقُ) أي: الحقُّ (وَشَرْطُ اللهِ) الذي شرطه وجعله شرعًا (أَوْثَقُ) أي: القويُّ وما سواه واهِ، فـ «أفعل» التَّفضيل فيهما ليس على بابها(٥) (وَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ).

<sup>(</sup>١) في (د): «بالنَّصب».

<sup>(</sup>۱) في (د): «يعني».

<sup>(</sup>٣) زيد في (ص) و(م): «أن يكون».

<sup>(</sup>٤) في (ل): «المزنئ أن يكون مذكورًا»، وفي هامشها: قوله: «أن يكون مذكورًا» في خطُّه، وهو سبق قلم، إلَّا أن تجعل «يكون» بدلًا من «يكون» الأولى، أعادها، لطول صلة الموصول، يُتَأمَّل. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٥) في (ب)و(س): «بابه».

وهذا الحديث قد ذكره المؤلِّف في مواضع كثيرة بوجوه مختلفة وطرق متباينة، قال العيني: وهذا هو الرَّابع عشر موضعًا [ح:٢٥٦،١٤٩٣،٢٥٦، ٢١٦٨،٢١٥٦، ٢١٦٨،٢١٥٦، ٢٥٦٠،٢٥٦، ٢٥٦٠،٢٥٦، ٢٥٦٠،٢٥٦٥، ٢٥٥٠، ٢٥٥٥، ٢٥٥٠، ٢٥٥٥، ٢٥٥٥، ٢٥٥٥، ٢٥٥٠، ٢٥٥٥، ٢٥٥٠، ٢٥٥٥، ٢٥٥٠، ٢٥٥٥، ٢٥٥٥، ٢٥٥٠، ٢٥٥٥، ٢٥٥٥، ٢٥٥٠، ٢٥٥٥، ٢٥٥٠، ٢٥٠٠، ٢٥٥٠، ٢٥٠٠، ٢٠٠٠، ٢٥٠٠، ٢٠٠٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠٠٠، ٢٠٠٠،

### ١٤ - باب: إِذَا اشْتَرَطَ فِي المُزَارَعَةِ إِذَا شِئْتُ أَخْرَجْتُكَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا اشْتَرَطَ) صاحب الأرض (في) عقد (المُزَارَعَةِ إِذَا شِئْتُ أَخْرَجْتُكَ).

7٧٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بِنُ يَحْيَى أَبُو غَسَّانَ الكِنَانِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ شَلَّمُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيمِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ شَلِّمُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْمِيمِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ كَانَ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وقَالَ: «نُقِرُكُمْ مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ» وَإِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ مُنَاكَ، فَعُدِيَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَقُدِعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُو غَيْرُهُمْ، هُمْ عَدُونَا هُنَاكَ، فَعُدِي عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَقُدِعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُو غَيْرُهُمْ، هُمْ عَدُونَا وَتُهُمَّنُنَا، وَقَدْ رَأَيْثُ إِجْلَاءَهُمْ. فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَنَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الحُقَيْقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُوقِمِنِينَ، أَتُخْرِجُنَا وَقَدْ أَقَرَّنَا مُحَمَّدٌ مِنَاسُطِيمٍ وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا؟! فَقَالَ عُمَرُ: المُؤْمِنِينَ، أَتُخْرِجُنَا وَقَدْ أَقَرَّنَا مُحَمَّدٌ مِنَاسُطِيمٍ وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا؟! فَقَالَ عُمَرُ: المُنَاتِ مَنَ المُنْ وَلِ اللهِ مِنَاسُطِيمٍ عَمْرُ وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا؟! فَقَالَ عُمَرُ: أَظْنَنْتَ أَنِي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُطِيمٍ وَعَامَلَنَا عَلَى الْأَمْولِ وَلَا وَعُرُومَكَ مَلُكُ وَلِي القَاسِمِ قَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُو اللهِ فَعَرُومَكَ مَمُ وَالْ وَهُرُومَكَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الفَّمَرِ مَالاً وَإِيلًا وَعُرُومَا، مِنْ أَقْتَابٍ وَجِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ أَحْسِبُهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ اللهِ يَامُ، الْخَتَصَرَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ) غير مسمًّى ولا منسوبٍ، ولأبي ذَرِّ وابن السَّكن عن الفَرَبْريِّ: «أبو أحمدَ مَرَّار بن حَمُّويه» بفتح الميم وتشديد الراء الأولى (١)، وأبوه -بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم - الهَمَذَاني (١) -بفتح الميم والمعجمة - النَّهاونديُّ، وليس له كشيخه (٣) في «البخاريُّ» سوى هذا الحديث، ويقال: إنَّه محمَّد بن يوسف البيكنديُّ، ويقال: إنَّه محمَّد بن عبد الوهَّاب الفرَّاء قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بُنُ يَحْيَى) (٤) بن عليٌّ (أَبُو غَسَّانَ) بفتح الغين المعجمة عبد الوهَّاب الفرَّاء قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بُنُ يَحْيَى)

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): وفي خطّه: «وتشديد الأولى»؛ بإسقاط «الراءِ». وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٢) في (د): «الهمداني»، وهو تصحيف.

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «شيءً».

<sup>(</sup>٤) في (ص): (يوسف)، وليس بصحيح.

والسِّين المهملة المشدَّدة (الكِنَانِيُّ) قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمامُ (عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَر بِنَيْمُ) د٣٢٨/٣ب أنَّه (قَالَ: لَمَّا فَدَعَ) بالفاء والدَّال والعين المهملتين محرَّكتين، وضبطه الكِّرمانيُّ كالصَّغانيُّ/، بالغين المعجمة وتشديد الدَّال المهملة من الفدغ، وهو كسر الشَّىء المجوَّف (أَهْلُ خَيْبَرَ) بالرَّفع على الفاعليَّة، ومفعوله: (عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَامَ) أبوه (عُمَرُ) ﴿ اللَّهِ (خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صِنَاسَهِ مِمَانَ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ) أي: الَّتِي كانت لهم قبل أن يفيئها الله على المسلمين (وَقَالَ) لهم: (نُقِرُّكُمْ) بضمِّ النُّون وكسر القاف فيها(١) (مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ) أي: ما قدَّر الله أنَّا(٢) نترككم، فإذا شئنا فأخرجناكم منها؛ تبيَّن أنَّ الله قد أخرجكم (وَإِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ (٣) بخفض «ماله» (فَعُدِيَ عَلَيْهِ) بضمِّ العين وكسر الدَّال المخفَّفة، أي: ظُلِمَ على ماله (مِنَ اللَّيْل) وألقوه من فوق بيتٍ (فَفُدِعَتْ) بضمِّ الفاء الثَّانية وكسر الدَّال مبنيًّا للمفعول، والنائب عن الفاعل قوله: (يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ) قال في القاموس: الفَدَع محرَّكة: اعوجاج الرُّسغ من اليد أو الرِّجل حتَّى ينقلب الكفُّ أو القدم إلى إنْسيِّها(٤)، أو هو المشي على ظهر القدم(٥)، أو ارتفاع أخمص القدم(١)، حتَّى لو وطئ الأفدع عصفورًا ما آذاه، أو هو عوجٌ في المفاصل كأنَّها قد زالت عن موضعها، وأكثر ما يكون في الأرساغ خِلْقةً، أو زيعٌ بين القدم وبين عظم السَّاق، ومنه حديث ابن عمر: أنَّ يهود خيبر دفعوه من بيتٍ ففُدِعَت قدمُه (وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ (٧)، هُمْ عَدُوُّنَا وَتُهَمَتُنَا) بضمِّ الفوقيَّة وفتح الهاء، ولأبى ذرِّ: «وتهمتنا» بسكون الهاء، أي: الَّذين نتَّهمهم (وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلاَءَهُمْ) بكسر الهمزة وسكون الجيم ممدودًا؛ إخراجهم من أوطانهم (فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ) أي: عزم عليه (أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الحُقَيْقِ) بضمِّ الحاء المهملة وفتح القاف الأولى وسكون التَّحتيَّة، رؤساء اليهود

<sup>(</sup>١) في هامش (د): أي: في خيبر.

<sup>(</sup>۲) في (د): «أن».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): وسقط من قلم الشارح الكاف من قوله: «هناك».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): «الوحشيُّ» الجانب الأيمن..... عليك منها. «قاموس».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ص): إلى أسها، أو هو المشي على ظهر القدم. صحّ.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): «خمِصَت القدّم»، من باب تعِب «مصباح». وفي هامش (ل): والأخمص من باطن القدم: ما لم يصب الأرض. «قاموس».

<sup>(</sup>٧) وفي هامش (ل): قوله: [«غيرُهم»]: ونصب «غيرً» على الاستثناء.

(فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَتُخْرِجُنَا) بهمزة الاستفهام الإنكاريِّ (وَقَدْ أَقَرْنَا مُحَمَّدٌ مِن الشيام) الواو في "وقد» للحال (وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ) بفتح الميم واللَّام من "وعامَلَنا» (وَشَرَطَ ذَلِكَ) أي: إقرارنا في أوطاننا (لَنَا؟! فَقَالَ) له (عُمَرُ: أَظَنَنْتَ) بهمزة الاستفهام الإنكاريُّ (أَتِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ مِن الشيامِ عَن الله في إِنَّ أَخْرِجْتَ) بضم الهمزة مبنيًا للمفعول وتاء الخطاب (مِنْ خَيْبَرَ تَعُدُو) بعينِ مهملة، أي: تجري (بِكَ قَلُوصُكَ لَيْلَةٌ بَعْدَ لَيْلَةٍ؟!) بفتح القاف وضم اللَّام والصَّاد المهملة، بينهما واوِّ ساكنةُ: النَّاقة الصَّابرة على السَّير، أو الأنثى، أو الطَّويلة القوائم، وأشار مِن الشيام النُبوَّة (فَقَالَ) أحد بني أبي (١) الحقيق: (كَانَتْ هَذِه) وللحَمُّويي والمُستملي: «كان ذلك» (هُزَيْلَةً مِنْ أَبِي القَاسِمِ) بضم الهاء وفتح الزَّاي، تصغير د١٢٩٨٠ هَزُلة، صَدُّ الجدِّ، وفي "اليونينية»: (هَزِيلة» بكسر الزَّاي، أي: لم تكن (١) حقيقة، وكذب عدوُ الله هُونِية مَن الشَّمَرِ) بالمثلَّنة وفتح الميم (مَالاً وَإِبلاً وَعُرُوضًا) نصبٌ تمييزًا للقيمة (١) (مِنْ وقيمة مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الشَّمَرِ) بالمثلَّنة وفتح الميم (مَالاً وَإِبلاً وَعُرُوضًا) نصبٌ تمييزًا للقيمة (١٥ أَخَاب عمو مطالبتهم عُلَات وجَبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ) والاقتاب جمع قَتَب؛ وهو إكاف الجمل، وإنَّما ترك عمر مطالبتهم بالقصاص؛ لأنَّه فُدِعَ ليلاً وهو نائم، فلم يعرف عبدالله من فدعه، فأشكل الأمر.

(رَوَاهُ) أي: الحديث (حَمَّادُ بْنُ سَلَمَة) فيما وصله أبو يَعلى (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) مصغَّرًا، العمريِّ (رَوَاهُ) أي: الحديث (حَمَّادُ، وشكَّ في وصله، (أَحْسِبُهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ مِنَ الشَّيْرِ عُمْ، اخْتَصَرَهُ) حمَّادٌ، وشكَّ في وصله، ورواه الوليد بن صالح عن حمَّادٍ بغير شكِّ، فيما قاله البغويُّ.

# ١٥ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الجِهَادِ، وَالمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الحُرُوبِ، وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ

(بابُ) بيان (الشُّرُوطِ فِي الجِهَادِ، وَ) بيان (المُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الحُرُوبِ) وفي الفرع كأصله أيضًا: «الحَرْب» بفتح الحاء وسكون الرَّاء (وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ) زاد أبو ذرِّ عن المُستملي: «مع النَّاس بالقول». قال في «الفتح»: وهي زيادة مستغنَّى عنها؛ لأنَّها تقدَّمت في ترجمة مستقلَّة، إلَّا أن تُحمل الأولى على الاشتراط بالقول خاصَّة، وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معًا. انتهى. فليُتأمَّل مع قوله: «وكتابة الشروط».

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): «أبي» وسقطت من قلم الشارح.

<sup>(</sup>۱) في (د): «يكن».

<sup>(</sup>٣) في (د): «تمييزٌ للقيمة» وفي (س): «تمييز القيمة».

٢٧٣١ - ٢٧٣٢ - ٢٧٣٣ - حَدَّثنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَن المِسْوَرِ بْن مَخْرَمَةً وَمَرْوَانَ يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ قَالًا: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِمِيمُ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، حَتَّى كَانُوا بِبَعْض الطّريقِ قَالَ النّبِيُّ مِنَ الشِيرِعُ: «إِنَّ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ بِالغَمِيمِ فِي خَيْل لِقُرَيْش طَلِيعَةً فَخُذُوا ذَاتَ اليَمِين»، فَوَاللهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَتَرَةِ الجَيْشِ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشِ، وَسَارَ النَّبِيُّ مِنَاشِيرِم حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبَطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ، فَأَلَحَتْ، فَقَالُوا: خَلاَّتِ القَصْوَاءُ، خَلاَتِ القَصْوَاءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاسْهِ يَامُ: «مَا خَلاَتِ القَصْوَاءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفِيلِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا»، ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ، قَالَ: فَعَدَلَ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الحُدَيْبِيَةِ، عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلٍ المَاءِ يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَمْ يُلَبِّنْهُ النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ، وَشُكِي إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ الشيامِ العَطَشُ، فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، فَوَاللهِ مَا زَالَ يَجِيشُ لَهُمْ بِالرِّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ الخُزَاعِيُّ فِي نَفَر مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خُزَاعَةَ، وَكَانُوا عَيْبَةَ نُصْح رَسُولِ اللهِ مِنَا شَعِيرً مِنْ أَهْل قِهَامَةَ، فَقَالَ: إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤَيِّ وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيِّ نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الحُدَيْبِيَةِ، وَمَعَهُمُ العُوذُ المَطَافِيلُ، وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ البَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ شَعِيمٍ: «إِنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ نَهِكَتْهُمُ الحَرْبُ، وَأَضَرَّتْ بِهِمْ، فَإِنْ شَاؤُوا مَادَدْتُهُمْ مُدَّةً، وَيُخَلُّوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ، فَإِنْ أَظْهَرْ فَإِنْ شَاؤُوْا أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ فَعَلُوا، وَإِلَّا فَقَدْ جَمُّوا، وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لأَقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَردَ سَالِفَتِي، وَلَيُنْفِذَنَّ اللهُ أَمْرَهُ»، فَقَالَ بُدَيْلٌ: سَأُبَلِّغُهُمْ مَا تَقُولُ. قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا، قَالَ: إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُل، وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا، فَقَالَ سُفَهَاؤُهُمْ: لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ ذَوُو الرَّأْي مِنْهُمْ: هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِطِيهِم، فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: أَيْ قَوْمِ أَلَسْتُمْ بِالوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَوَلَسْتُم بِالوَلَدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَهَلْ تَتَّهِمُونِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظٍ، فَلَمَّا بَلَّحُوا عَلَيَّ جِئْتُكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ لَكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ، اقْبَلُوهَا وَدَعُونِي آتِيْهِ، قَالُوا: اثْتِهِ فَأَتَاهُ فَجَعَلَ بُكَلِّمُ النَّبِيَّ مِنَاشِعِيم، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ سَعِيام نَحْوا مِنْ قَوْلِهِ لِبُدَيْل، فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ: أَيْ مُحَمَّدُ؛ أَرَأَيْتَ إِنِ اسْتَأْصَلْتَ أَمْرَ قَوْمِكَ ؛ هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدِ مِنَ العَرَبِ اَجْتَاحَ أَهْلَهُ قَبْلَكَ ؟ وَإِنْ تَكُن الْأُخْرَى ؛ فَإِنِّي وَاللهِ لأَرَى وُجُوهًا ، وَإِنِّي لأَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أَنْ يَفِرُّوا وَيَدَعُوكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْر ﴿ اللَّهِ عَالَى الْمُصَصِّ بَبَظْرِ اللَّاتِ،

أَنَحْنُ نَفِرُ عَنْهُ وَنَدَعُهُ ؟! فَقَالَ: مَنْ ذَا ؟ قَالُوا: أَبُو بَكْر، قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ؛ لَوْلَا يَدَّ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لأَجَبْتُكَ، قَالَ: وَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيُّ مِنْ شَعِيمٍ، فَكُلَّمَا تَكَلَّمَ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، وَمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ مِنَ اللَّهِ مِن اللَّهِ عَلَى السَّيْفُ وَعَلَيْهِ المِغْفَرُ، فَكُلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةُ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ مِنْ الشَّهِ مِن مَن بَ يَدَهُ بِنَعْلِ السَّيْفِ، وَقَالَ لَهُ: أَخَّرْ يَدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللهِ مِنْ الشَّهِ مِنْ السَّيْفِ، وَقَالَ لَهُ: أَخَّرْ يَدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللهِ مِنْ الشَّهِ مِنْ السَّيْفِ، فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةً، فَقَالَ: أَيْ غُدَرُ، أَلَسْتُ أَسْعَى فِي غَدْرَتِكَ؟! وَكَانَ المُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَقَتَلَهُمْ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فَأَسْلَمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِرِيمِ: «أَمَّا الإِسْلَامَ فَأَقْبَلُ، وَأَمَّا المَالَ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ»، ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ مِنْ الشَّايِّمِ بِعَيْنَيْهِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا تَنَخَّمَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِهِيمُ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفّ رَجُلِ مِنْهُمْ فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ ، وَإِذَا أَمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوثِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، فَرَجَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَيْ قَوْم، وَاللهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى المُلُوكِ، وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالنَّجَاشِيِّ، وَاللهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظَّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدًا، وَاللهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُل مِنْهُمْ، فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ فَاقْبَلُوهَا، فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقَالُوا: اثْتِهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاشِرِهِم وَأَصْحَابِهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلاءِ أَنْ يُصَدُّوا عَن البَيْتِ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ؛ قَالَ: رَأَيْتُ البُدْنَ قَدْ قُلَّدَتْ وَأُشْعِرَتْ، فَمَا أَرَى أَنْ يُصَدُّوا عَنِ البَيْتِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: مِكْرَزُ بْنُ حَفْص، فَقَالَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقَالُوا: اثْتِهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ؛ قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسْهِ يَام: «هَذَا مِكْرَزٌ وَهْوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ»، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ مِنْ الشِّيرَام، فَبَيْنَمَا هُوَ يُكَلِّمُهُ؛ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرو قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو؛ قَالَ النَّبِيُّ مِنْ سَهُلَ الْكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ»، قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ: فَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرو فَقَالَ: هَاتِ، اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا، فَدَعَا النَّبِيُّ مِنْ شَعِيمً الكَاتِبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَ شَعِيمً: «أَكتُبْ: بِسْم اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم»، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَّا الرَّحْمَنُ؛ فَوَاللهِ مَا أَدْرِي مَا هُوَ؟ وَلَكِنِ اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ، فَقَالَ المُسْلِمُونَ: وَاللهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَ الشيامَ (اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ»، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَن البَيْتِ وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسَمِ عُمَا اللهِ إِنِّي

لَرَسُولُ اللهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ»، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا»، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ مِنْ الله المَّاتِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا»، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ مِنْ الله المَّاتِ اللهِ اللهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا»، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ مِنْ الله الله عَلَى أَنْ تُخَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ البَيْتِ فَنَطُوفَ بِهِ"، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللهِ لَا تَتَحَدَّثُ العَرَبُ أَنَّا أُخِذْنَا ضُغْطَةً، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ العَام المُقْبِل فَكَتَبَ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، قَالَ المُسْلِمُونَ: سُبْحَانَ اللهِ! كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى المُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا ؟! فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ؛ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو يَرْسُفُ فِي قُيُودِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَل مَكَّةَ، حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ المُسْلِمِينَ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أُقَاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِعِيمُ: "إِنَّا لَمْ نَقْضِ الكِتَابَ بَعْدُ»، قَالَ: فَوَاللهِ إِذًا لَمْ أُصَالِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا، قَالَ النّبِيُّ مِن الشياطِ : "فَأَجِزْهُ لِي "، قَالَ: مَا أَنَا بِمُجِيزِهِ لَكَ، قَالَ: «بَلَى، فَافْعَلْ "، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِل، قَالَ مِكْرَزٌ: بَلْ قَدْ أَجَزْنَاهُ لَكَ، قَالَ أَبُو جَنْدَلِ: أَيْ مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، أُرَدُّ إِلَى المُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ مُسْلِمًا أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقَيتُ وَكَانَ قَدْ عُذَّبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللهِ مِنَاسْطِيرً م، فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللهِ حَقًّا؟ قَالَ: «بَلَى»، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَعَدُونَا عَلَى البَاطِل؟ قَالَ: «بَلَى»، قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟! قَالَ: «إِنِّي رَسُولُ اللهِ، وَلَسْتُ أَعْصِيهِ وَهْوَ نَاصِرِي»، قُلْتُ: أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: «بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا نَأْتِيهِ العَامَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوَّفٌ بهِ»، قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْر فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْر؛ أَلَيْسَ هَذَا نَبِيُّ اللهِ حَقًّا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَعَدُونَا عَلَى البَاطِل؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذَّا؟ قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ؛ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللهِ مِنْ الشِّهِ مِنْ الشِّهِ مِنْ الشِّهِ إِنَّهُ وَهُو نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بِغَرْزِهِ، فَوَاللهِ إِنَّهُ عَلَى الحَقِّ، قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، أَفَأَخْبَرَكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ العَامَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَالَ عُمَرُ: فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا، قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الكِتَابِ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَا قَامَ اللهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِي مِنَ النَّاسِ؛ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةً: يَا نَبِيَّ اللهِ؛ أَتُحِبُّ ذَلِكَ؟ اخْرُجْ، ثُمَّ لَا تُكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً، حَتَّى تَنْحَرَ بُدْنَكَ، وَتَدْعُو حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ، فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ، نَحَرَ بُدْنَهُ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَنَحَرُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا، حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمَّا، ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَتُ مُهَاجِزَتِ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿ بِعِصَمِ ٱلْكُوَافِي ﴾ فَطَلَّقَ عُمَرُ يَوْمَئِذِ امْرَأَتَيْن كَانَتَا لَهُ فِي الشِّرْكِ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُعَاوِبَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَالأُخْرَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِيمَ إِلَى المَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ -رَجُلّ مِن قُرَيْشٍ - وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ، فَقَالُوا: المَهْدَ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ: الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى بَلَغَا ذَا الحُلَيْفَةِ، فَنَرَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمْرِ لَهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللهِ إِنِّي لأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلانُ جَيِّدًا، فَاسْتَلَهُ الآخَرُ، فَقَالَ: أَجَلَ، وَاللهِ إِنَّهُ لَجَيِّدٌ، لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ ثُمَّ جَرِّبْتُ بِهِ ثُمَّ عَرَبْتُ ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْهِ، فَأَهْكَنَهُ مِنْهُ، فَضَرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ، وَفَرَّ الآخَرُ، حَتَّى أَنَى المَدِينَة ، فَلَا لَأَسْمِ عِنْ اللهُ عِنْهُ مِنْهُ مَلْهُ مِنْهُ مِنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَلْهُ مِنْهُ مِنْهُ مِنْهُ مَلْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَلْهُ مِنْهُ مِنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مَنْهُ مِنْهُ مَا لَكُولُ مَنْهُ مَنْهُ مَلْهُ مِنْهُ مَلْهُ مِنْهُ مِنْهُ مَنْهُ مَنْ لَاللهُ مِنْهُ مَنْ اللهُ مِنْهُ مَنْهُ اللهَ عَلَى اللهُ مَنْهُ مَلْهُ مَنْهُ مَلْهُ مُ لَكُنَا لَلْهُ مَا لَكُولُ مَنْ مُنْهُ مَلْ إِلَيْهُ مِنْ قُرَيْشُ لِ إِنْهُ اللّهُ مَا لَكُمْ مَنْهُمْ أَبُولُ مَنْ مَنْهُمْ أَلُولُ مَنْ مَنْهُ مَنْهُ مَنْ مَنْهُ مُ وَلَوْلُولُ اللّهُ مَكُولُ اللّهُ مَعَلَى اللهُ مَنْ مَنْهُ مَلْمُ مَلْمُ مَلْهُ مَلْمُ مَلْهُ مَنْ مَنْهُ مَلَمُ مَنْ البَيْعِيمُ مَنْهُمْ وَمُولُ الْمَنْ الْبَيْعُ مَا لَمْ مُنْهُمْ وَاللّهُ مَنْ البَيْعُ مُ وَلَعُ مُنَالِ المَنْهُ مَنْ المَنْهُمُ وَاللّهُ مَنْ وَاللّهُ مَنْ البَيْعُ مُ وَلَنْهُ مَنْ وَاللّهُ مَنْ البَيْعُ مُ اللّهُ مُنْ البَيْعُ اللهُ مُولُولُ المَنْ البَيْعُ مُنْ البَيْعُ اللهُ مُنْ وَاللّهُ مَنْ المَنْ البَعْمُ اللّهُ مُنْ المَنْ البَيْعُ مُنْ المَنْهُ مُنْ الْمُنْ البَيْعِ اللهُ مَنْ المَنْهُ المُنْ المَنْهُ المُنْ المَنْهُ

وَ اللّهُ عَقِيلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرُوةُ: فَأَخْبَرَنْنِي عَاثِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِيرِم كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ، وَبَلَغَنَا أَنَّهُ لَمّا أَنْوَلَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرُدُوا إِلَى المُشْرِكِينَ مَا أَنْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ، وَحَكَمَ عَلَى المُسْلِمِينَ أَلَّا يُمَسِّكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ؛ أَنَّ عُمَرَ طَلَقَ امْرَأَتَيْنِ: قُرَيبَةَ بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ، وَابْنَةَ جَرُولِ عَلَى المُسْلِمِينَ أَلَّا يُمَسِّكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ؛ أَنَّ عُمَرَ طَلَقَ امْرَأَتَيْنِ: قُرَيبَةَ بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةً، وَابْنَةَ جَرُولِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَمَلَى اللّهُ فَعَالَى: ﴿ وَإِن فَانَكُمْ مَنْ أُنْوَحِكُمْ إِلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللللللللللهُ اللللللهُ اللّهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللل

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذَرِّ: «حدَّثنا» (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن هَمَّام اليمانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين وسكون المهملة بينهما(١) ابن

<sup>(</sup>١) في (د): (بفتح الميمين بينهما عينٌ مهملةً».

راشد (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (الزُّهْريُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد أيضًا (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام (عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةً وَمَرْوَانَ) بن الحكم، وروايتهما مرسلةً؛ لأنَّ مروان لا صحبة له، ومسورًا وإن كان له صحبة، لكنَّه لم يحضر القصَّة، وإنَّما سمعاها من جماعة من الصَّحابة شهدوها (يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) من المسور ومروان (حَدِيثَ صَاحِبِهِ) والجملة حاليَّةٌ (قَالًا: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صِنَالله عِنَالله عِنَالله عِنَالله عِنَالله عِنَالله عِنَالله عنه المدينة (زَمَنَ الحُدَيْبِيةِ) بالتَّخفيف يوم الاثنين لهلال ذي القعدة، سنة ستِّ من الهجرة في بضع عشرة مئةٍ، فلمَّا أتى ذا الحُلَيفة؛ قلَّد الهديّ، وأشعره، وأحرم منها بعمرةٍ، وبعث بُسْرًا -بضمِّ الموحَّدة وسكون السِّين المهملة- ابن سفيان عَيْنًا لخبر قريش (حَتَّى كَانُوا) ولأبي ذَرِّ: «حتى إذا كانوا» (بِبَعْضِ الطَّرِيقِ قَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّمِيمِ م: إنَّ خَالِدَ بْنَ د٣٢٩/٣ب الوَلِيدِ بِالغَمِيم) بفتح الغين/ المعجمة وكسر الميم بوزن: عَظِيم، وفي «المشارق»: بضمّ الغين وفتح الميم، قال ابن حبيب: موضعٌ قريبٌ من مكَّةَ بَين رابغَ(١) والجحفةِ (فِي خَيْلِ لِقُرَيْشِ) وكانوا -كما عند ابن سعد- مئتي فارس، فيهم عكرمة بن أبي جهل حال كونهم (طَلِيعَةً) وهي مقدِّمة الجيش، ولأبي ذَرِّ: «طليعةً» بالرَّفع (فَخُذُوا ذَاتَ اليَمِينِ) وهي بين ظَهْرَي الحَمْضِ في طريقٍ تُخرجه على ثنية المِرَار -بكسر الميم وتخفيف الراء- مهبط الحديبية من أسفل مكَّة، قال ابن هشام: فسلك الجيش ذلك الطّريق، فلمَّا رأت خيل قريش قترة الجيش قد خالفوا عن طريقهم؟ ركضوا راجعين إلى قريش، وهو معنى قوله: (فَوَاللهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَتَرَةِ الجَيْش) بفتح القاف والمثنَّاة الفوقيَّة وسكَّنها(٢) في الفرع(٣) غباره الأسود (فَانْطَلَقَ) خالدٌ حال كونه (يَرْكُضُ) يضرب برجله دابَّته استعجالًا للسير حال كونه (نَذِيرًا) منذرًا (لِقُرَيْشِ) بمجيء رسول الله مِن الشعيد م (وَسَارَ النَّبِيُّ مِن الشِّعيم حَتَّى إِذَا كَانَ بِالثَّنِيَّةِ) أي: ثنية المِرَار، بكسر الميم (الَّتِي يُهْبَطُ) بضم أوله وفتح ثالثه مبنيًّا للمفعول (عَلَيْهِمْ) أي: على قريش (مِنْهَا بَرَكَتْ (٤) بِهِ) بَاللِّمَا الرَّكَانُ الرَّكِانُ الرَّكَانُ الرَّكِانُ الرَّكِانُ الرَّكِانُ الرَّبْعُ الرَّكِانُ الرَّكِانُ الرَّكِانُ الرَّكِانُ الرَّكِانُ الرَّكِينُ الرَّكِينَ الرَّبْعُ الرَّكِينَ الرَّكِينَ الرَّبْعُ الرَّكِينَ الرَّبْعُ الرَّكِينُ الرَّبْعُ الرَّبِعُ الرَّبْعُ الْعُلُولُ الْعُلِقُ الْعُلِقُ الْعُلْعُ الْعُلْعُ الْعُلْعُ الْعُلْعُ الْعُلِقُ الْعُلْعُ الْعِ (رَاحِلَتُهُ، فَقَالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ) بفتح الحاء المهملة وسكون اللَّام(٥) فيهما؛ زجرٌ للرَّاحلة إذا

<sup>(</sup>١) الرابغ): سقط من (س).

<sup>(</sup>۱) في (د): «وسكونها».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): وليس في «اليونينيَّة» ضبطُها.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): «بَرَك يبرُك» من «باب: قعَد يقعُد» «مصباح».

<sup>(</sup>٥) ﴿ وسكون اللَّامِ ﴾ : سقط من (د).

حملها على السّير، وقال الخطّابيُ: إن قلت: «حَلّ» واحدة فبالسُكون، وإن أعدتها نوّنت الأولى، وسكّنت الثّانية، وحكي (١ السُّكون فيهما (١) والتَّنوين كنظيره في بخ بخ (٢)، وهو معنى قوله في «القاموس»: «حَلٍ حَلٍ» منوَّنتين أو «حلْ» واحدة مسكَّنة (٤). انتهى (٥). لكنَّ الرّواية بالسُّكون فيهما. (فَأَلَحَّتُ) بتشديد الحاء المهملة وفتح الهمزة، أي: تمادت في البروك، فلم تبرح من مكانها (فَقَالُوا: خَلاَّتِ القَصْوَاءُ، خَلاَّتِ القَصْوَاءُ) مرَّتين، و «خَلاَت» بفتح الخاء المعجمة واللَّام والهمزة، و «القَصْوَاء»: بفتح القاف وسكون الصَّاد المهملة وفتح الواو مهموزًا ممدودًا، اسمِّ لناقته بَيُلِيَّا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ عَن اللَّهُ اللَّهُ عَن اللَّهُ اللَّهُ عَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَن اللَّهُ اللَّهُ عَل اللَّهُ اللَّهُ عَن دخول مكَّة؛ كما حبس الفيل عن مكة لأنَّهم لو دخلوا مكَّة على تلك الهيئة أي: حبسها الله عن دخول مكَّة؛ كما حبس الفيل عن مكة لأنَّهم لو دخلوا مكَّة على تلك الهيئة وصَدَّهم قريشٌ عن ذلك لوقع بينهم ما يفضي إلى سفك الدُّماء ونهب الأموال، لكن سبق في وصَدَّهم قريشٌ عن ذلك لوقع بينهم ما يفضي إلى سفك الدُّماء ونهب الأموال، لكن سبق في العلم القديم أنَّه يدخل في الإسلام منهم جماعاتٌ.

(ثُمُّ قَالَ) عَلِيْطِهْ السَّم: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي) أي: قريش، ولأبي ذَرِّ: (لا يسألونني) بنونين على الأصل (خُطَّةً) بضم الخاء المعجمة وتشديد الطَّاء المهملة، أي: خصلة (يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ) يكفُّون بسببها عن القتال في الحرم تعظيمًا له (إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا) أي: أجبتهم د٣٠٠/٣٥ إليها وإن كان في ذلك تحمُّل مشقَّة (ثُمَّ زَجَرَهَا) أي زجر عَلِيسِّه النَّاقة (فَوَثَبَتْ) بالمثلَّنة، وآخره مثنَّاة، أي: قامت (قَالَ: فَعَدَلَ) عَلِيسِّه النَّه وفي رواية ابن سعد: فولَّى راجعًا (حَتَّى نَزَلَ مثنَّة، أي: قامت (قَالَ: فَعَدَلَ) عَلِيسِّه النَّه والميم، آخره دالٌ مهملة (قَلِيلِ المَاء) قال في القاموس»: الثَّمد ويحرَّك وك (كِتاب) الماء القليل لا مادَّة له، أو ما يبقى في الجَلَد (١٠)، أو

<sup>(</sup>۱) في (د): "وحكم".

<sup>(</sup>١) «وحُكي السكون فيهما»: جاء في (م) قبل قوله: «لكنَّ الرواية».

<sup>(</sup>٣) قوله: «والتنوين... بخ بخ» سقط من (م).

<sup>(</sup>٤) قوله: «مسكَّنة» زيادة من «القاموس» لا بدَّ منها.

<sup>(</sup>٥) قوله: «وهو معنى قوله... واحدة» وقع في (ص) بعد قوله: «وسكَّنت الثانية».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): «الجَلَدُ؛ مُحَرَّكةً: الأرض الصلبة المستوية المتن. «قاموس».

ما يظهر في الشّتاء ويذهب في الصّيف. انتهى. وقوله: "قليلِ الماء"، قيل: تأكيدٌ لدفع توهُم أن يراد لغة من يقول: إنَّ الثّمد الماء الكثير، وعُورِض: بأنَّه إنّما يتوجَّه أن لو ثبت في اللّغة أنّ الثّمد الماء الكثير، واعترض في "المصابيح": قوله: تأكيدٌ، بأنَّه لو اقتصر على "قليل" أمكن، أمًا مع إضافته إلى الماء فيشكل، وذلك لأنَّك لا تقول: هذا ماءٌ قليلُ الماء. نعم، قال الدَّاوديُ (۱۱): الثَّمد: العين، وقال غيره: حفرةٌ فيها ماءٌ، فإن صحّ فلا إشكال. (يَتَبَرَّضُهُ) بالموحَّدة المفتوحة بعد المثنَّاتين التَّحتيَّة والفوقيَّة فراءٌ مشدَّدةٌ فضادٌ معجمةٌ، أي: يأخذه (النَّاسُ تَبَرُّضًا) نصبٌ على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ من باب التَّفعُل للتَّكلُف، أي: قليلًا قليلًا، وقال صاحب العين: النَّبرُض: جمع الماء بالكفين (فَلَمْ يُلَبِّنُهُ) بضم أوَّله وفتح اللَّام وتشديد الموحَّدة وسكون المثلَّنة في الفرع وأصله وغيرهما مصحَّحًا عليه، ونسبه في "الفتح" - وتبعه في "العمدة" - لقول ابن التِّين: وضبطناه بسكون اللَّم مضارع: ألبث، أي: لم يتركوه (۱) يلبث، أي: يقيم (النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ) لم يبقوا منه شيئًا، يقال: نزحت البئر على صيغة واحدة في التَّعدِي واللَّزوم.

(وَشُكِيَ) بضم أوَّله مبنيًّا للمفعول (إِلَى رَسُولِ اللهِ صِنَاللهِ مِنَاللهِ عَلَاللهِ عَاللهُ عَاللهٔ عن الفاعل (فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ) بكسر الكاف، جعبته (٣) الَّتي فيها النَّبل (ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ (٤)) أي: السَّهم (فِيهِ) أي: في الثَّمد، وروى ابن سعد من طريق أبي مروان: حدَّثني أربعة عشر رجلًا من الصَّحابة: أنَّ الَّذي نزل البئر ناجية بن الأعجم، وقيل: هو ناجية (٥) بن جندب(٢)، وقيل: البراء

<sup>(</sup>١) في (د): «الدَّراورديُّ»، وهو تحريف.

<sup>(</sup>٢) في (م): «يترك».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): «الجَعْبَة»: للنشاب، والجمع «جِعاب» -مثل: كَلْبَة وكِلاب- و «جَعبات» مثل: سَجدات. «مصباح».

<sup>(</sup>٤) في (د): «يحطُّوه».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: "وقيل: هو ناجية" كذا بخطّه غير منسوب؛ وهو ابن جندب كما في "المقدمة"، وسقطت من قلمه، وعبارة "الفتح": إنَّ ناجية بن جندب الذي ساق الهدي هو الذي نزل بالسهم، وأخرجه ابن سعد من طريق سلمة ابن الأكوع، وفي رواية: "ناجية بن الأعجم"، قال ابن إسحاق: وزعم بعض أهل العلم أنَّه البراء بن عازب، وروى الواقديُّ من طريق خالد بن عبادة الغفاريِّ قال: أنا الذي نزلت بالسَّهم.

<sup>(</sup>٦) «بن جندب»: مثبتٌ من (ب) و(س).

ابن عازب، وقيل: عبَّاد بن خالد، حكاه عن(١) الواقديُّ، ووقع في «الاستيعاب»: خالد بن عبادة، قاله في «المقدِّمة» وقال في «الفتح»: ويمكن الجمع بأنَّهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (فَوَاللهِ مَا زَالَ يَجِيشُ) بفتح أوَّله وكسر الجيم، آخره شينٌ معجمةٌ بعد تحتيَّةٍ ساكنةٍ (١) يفور ويرتفع (لَهُمْ بِالرِّيِّ) بكسر الرَّاء (٣) (حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ) أي: رجعوا رواءً بعد ورودهم، وزاد ابن سعد: «حتَّى اغترفوا بآنيتهم/ جلوسًا على شفير البئر(٤)» (فَبَيْنَمَا) بالميم، ولأبي ذَرِّ د٣٠٠/٣٠ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فبينا» بإسقاطها (هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَاءَ) بضمّ الموحّدة وفتح الدَّال المهملة مصغَّرًا، وأبوه: بفتح الواو وسكون الرَّاء(٥) وبالقاف ممدودًا (الخُزَاعِيُّ) بضمَّ الخاء المعجمة وفتح الزَّاي، وبعد الألف عينٌ مهملةٌ، الصَّحابيُّ المشهور (فِي نَفَر مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خُزَاعَةً) منهم: عَمرو بن سالم وخراش بن أميَّة فيما قاله الواقديُّ، وخارجة بن كُرْز ويزيد بن أميَّة كما في رواية أبى الأسود عن عروة (وَكَانُوا) أي: بديل والنَّفر الَّذين معه (عَيْبَةَ نُصْح رَسُولِ اللهِ مِنَ اللهِ عِنَ الله عن المهملة وسكون التَّحتيَّة وفتح الموحَّدة، و «نُصْح»: بضمِّ النُّون، أي: موضعُ سرِّه وأمانته، فشبَّه الصَّدر الذي هو مستودع السِّرِّ بالعَيْبة الَّتي هي مستودع خير الثِّياب، وكانت خزاعة (مِنْ أَهْل تِهَامَةً) بكسر المثنَّاة الفوقيَّة، مكَّة وما حولها، زاد ابن إسحاق في روايته: «وكانت خزاعة عَيبة رسول الله صِنَى الشمير على مسلمُها ومشركُها لا يخفون عنه شيئًا كان بمكة» (فَقَالَ) بُدَيل: (إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ/ لُؤَيِّ (١) وَعَامِرَ بْنَ لُؤَيِّ) بضمّ اللَّام وفتح الهمزة وتشديد الياء فيهما (نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الحُدَيْبِيَةِ) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة، جمع عَدِّ بالكسر والتَّشديد، وهو الماء الَّذي لا انقطاع لمادَّته كالعين والبئر، وفيه: أنَّه كان

<sup>(</sup>١) ﴿عن﴾:ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) «بعد تحتيَّة ساكنةٍ»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): «ويجوز فتحها» «توشيح». وفي هامش (ل): قوله: «بكسر الراء» كذا في «الفرع»، وفي «التوشيح»: وتفتح.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قوله: «على شفير البئر»: هو يريد قول الداوديِّ: إنَّ الثمدَ العينُ.

<sup>(</sup>٥) «وسكون الرَّاء»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): قال في «الترتيب»: «لُؤي» يهمز ولا يهمز، وقيَّده الأصيليُّ بالهمز وهو الأكثر، سُمِّي بتصغير «اللَّاي» وهو الثور، ومَن ترك همزه تركه إمَّا تسهيلًا وإمَّا لأنَّه تصغير «لويُّ الرمل» أو «لواء الأمير»، قلت: تسهيل الهمزة المفتوحة بعدضمَّة قياسٌ مطَّرِدٌ.

بالحديبية مياة كثيرةً، وأنَّ قريشًا سبقوا إلى النُّزول عليها؛ ولذا عطش المسلمون حتَّى(١) نزلوا على الثَّمد المذكور، وذكر أبو الأسود في روايته عن عروة: وسبقت قريش إلى الماء ونزلوا عليه (وَمَعَهُمُ العُوذُ) بضمِّ العين المهملة وسكون الواو، وآخره ذالٌ معجمةٌ، جمع عائذٍ، أي: النُّوق الحديثات النِّتاج ذات اللَّبن (المَطَافِيلُ) بفتح الميم والطَّاء المهملة وبعد الألف فاءٌ مكسورةٌ فمثنَّاةٌ تحتيَّةٌ ساكنةٌ فلامٌ: الأمَّهات الَّتي معها أطفالها، ومراده: أنَّهم خرجوا معهم بذوات الألبان من الإبل(١)؛ ليتزوَّدوا بألبانها، ولا يرجعوا حتَّى يمنعوه. وقال ابن قتيبة: يريد النِّساء والصِّبيان، ولكنَّه استعار (٣) ذلك، يعنى: أنَّهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام؛ وليكون أدعى إلى عدم الفرار، ويحتمل إرادة المعنى الأعمّ، وعند ابن سعد: معهم العوذ المطافيل والنِّساء والصِّبيان (وَهُمْ مُقَاتِلُوكَ وَصَادُّوكَ (٤) أي: مانعوك (عَن البَيْتِ) الحرام (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ للْمِيْرِ مِمْ: إِنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ نَهِكَتْهُمُ الحَرْبُ) بفتح أوَّله وبفتح الهاء وكسرها في الفرع كأصله، أي: أبلغت فيهم (٥) حتَّى أضعفت قوَّتهم، وهزلَتْهم، أو أضعفت أموالهم (وَأَضَرَّتْ بِهمْ، فَإِنْ شَاؤُوا مَادَدْتُهُمْ) أي: جعلت بيني وبينهم (مُدَّةً) معيَّنةً أترك د٣٣١/٣ قتالهم فيها (وَيُخَلُّوا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاس)/ أي: من كفار العرب وغيرهم، زاد أبو ذرَّ عن المُستملي والكُشْمِيهَنِيِّ: «إن شاؤوا» (فَإِنْ أَظْهَرْ) بالجزم (فَإِنْ شَاؤُوْا) شرطٌ معطوفٌ على الشَّرط الأوَّل (أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ) من طاعتي، وجواب الشَّرطَين(٦) قوله: (فَعَلُوا، وَإِلَّا) أي: وإن لم أظهر (فَقَدْ جَمُّوا) بفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة(٧)، أي: استراحوا من جهد القتال(٨)،

<sup>(</sup>١) في (د): «حيث»، وفي (س): «حين».

<sup>(</sup>٢) «من الإبل»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): أي: استعارة تصريحيَّة؛ لأنَّه صرِّح فيها بلفظ المشبَّه، وهو «العُوذُ»، كأنَّه شبَّه النِّساء الحديثات النِّتاج بالنوق، واستعير العُوذُ للنِّساءِ والصبيان، والقرينة على ذلك وصفُه العُوذ بالمطافيل، كما هو ظاهر.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): أصله: صادُّون، فلمَّا أُضِيف إلى كاف الخطاب حُذِفَت النون، وأصله: صادِدُون، فأدغمت الدال في الدال. «عيني».

<sup>(</sup>٥) في (د): «بهم».

<sup>(</sup>٦) في (د): «الشرط».

<sup>(</sup>V) «المضمومة»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٨) قال السندي في «حاشيته»: ومقتضى الظَّاهر أن يقال: وإلَّا، أي: وإن لم يريدوا الدُّخول في الإسلام، والله تعالى أعلم.

ولابن عائذٍ من وجهِ آخرَ عن الزُّهريُّ: "فإن ظهر النَّاس عليَّ فذلك الَّذي يبغون" فصرَّح بما حذفه هنا من القسم الأوّل، والتَّردد في قوله: "فإن أظهر" ليس شكًا في وعدالله أنَّه سينصره ويظهره، بل على طريق التَّنزيل وفرض الأمر على ما زعم الخصم (وَإِنْ هُمْ أَبُوا) امتنعوا (فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لأُقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي) بالسِّين المهملة وكسر اللَّم، أي: حتَّى تنفصل رقبتي، أي: حتَّى أموت، أو حتَّى أموت وأبقى منفردًا في قبري (وَلَيُنْفِذَنَّ اللهُ أَمْرَهُ) بضمِّ المثنَّاة التَّحتيَّة وسكون النُّون(١) وبالذَّال المعجمة وتشديد النُّون، وضبطه في "المصابيح" كالتنقيح": بتشديد الفاء المكسورة، أي: ليمضِينَ الله أمره في نصر دينه.

(فَقَالَ بُدَيْلٌ: سَأُبَلَغُهُمْ) بفتح الموحَّدة وتشديد اللَّم (مَا تَقُولُ. قَالَ: فَانْطَلَقَ) بُدَيل (حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا، قَالَ: إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ) يعني النَّبِيَّ مِنْ شَعْمُ (وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا، فَإِنْ شِيئُمُ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا، فَقَالَ سُفَهَا وُهُمْ) قال في «الفتح»: سمَّى الواقديُّ منهم: عكرمة ابن أبي جهل، والحكم بن أبي العاص: (لَا حَاجَة لَنَا(ا) أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْء. وَقَالَ ذَوُو الرَّأَي مِنْهُمْ: هَاتِ(اللهُ بَي بِهل التَّاء، أي: أعطني (مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَعَلَ النَّبِي مِنْهُ شَيْمٍ بَمَا قَالَ النَّبِي مِنْهُ شَيْمٍ بَعْ الْعَلْقِ وَمِه ، ودعاهم إلى الإسلام فقتلوه فَحَدَّثَهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِي مِنْهُ شَلْمُ بِالوَلِدِ) أي: علوم الفوقيَّة المشدِّدة، الثَّقفيُّ، أسلمَ ورجع إلى قومه، ودعاهم إلى الإسلام فقتلوه (فَقَالَ: أَيْ قَوْمٍ) أي: يا قوم (أَلَسْتُمْ بِالوَالِدِ) أي: مثل الأب في الشَّفقة لولده؟ (قَالُوا: بَلَى وَفَعَ العين إلَى الْإِسلام فقتلوه قَالَ: أَولَسْتُم بِالوَلَدِ) مثل الابن في النُّصح لوالده؟ (قَالُوا: بَلَى) وعند ابن إسحاق عن الزُّهريِّ: أَنَّ أَمَّ عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف، فأراد بقوله: "ألستم بالوالد»، الزَّهريِّ: أَنَّ أَمَّ عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف، فأراد بقوله: "ألستم بالوالد» إلَّى وذراست بالوالد؟» و«ألست بالوالد؟» و«ألست بالوالد؟» والأوّل هو الصَّواب، وهو الَّذي في رواية أحمد وابن إسحاق بالولد؟) واللَّوات بالوالد؟) و«ألست بالوالد؟) والأوّل هو الصَّواب، وهو الَّذي في رواية أحمد وابن إسحاق

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): أي: وكسر الفاء. «فتح».

<sup>(</sup>۲) زید فی (د): (فی».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «هَاتِ»: أمرٌ للمفرد المذكَّر، تقول: هَاتِ يا رَجُلُ -بكسر التاء- أي: أعطني، وللاثنين: هاتيا، مثل: اثتيا، وللجمع: هاتوا، وللمرأة: هاتي، وللمرأتين: هاتيا، وللنَّساء: هاتينَ، مثل: [عَاطِين] أعطينَ، قال الخليل: أصل «هات» من آتى يؤتي -فقلبت الألف هاءً- «عيني».

د٣٣١/٣٠ وغيرهما (قَالَ: فَهَلْ تَتَهِمُونِي؟)/ ولأبي ذَرِّ: «تتَّهمونني» بنونين على الأصل، أي: هل تنسبونني إلى التُّهمة؟ (قَالُوا: لا) نتَّهمك (قَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ أَهْلَ عُكَاظَ (١٠) بضمِّ العين المهملة وتخفيف الكاف، وآخره ظاءٌ معجمةٌ، غيرَ منصرف لأبي ذَرٌّ، ولغيره بالتَّنوين، أي: دعوتهم/ للقتال نصرةً لكم (فَلَمَّا بَلَّحُوا عَلَيَّ) بالموحَّدة وتشديد اللَّام المفتوحَتين ثمَّ حاء مهملةٍ مضمومةٍ، امتنعوا، أو عجزوا (جِئْتُكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّ هَذَا) يعنى النَّبيَّ مِنْ الشَّمِيُّ لِم (قَدْ عَرَضَ لَكُمْ) ولأبي ذَرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «عليكم» (خُطَّةَ رُشْدٍ) بضمِّ الخاء المعجمة وتشديد الطَّاء المهملة، أي: خصلةً خيرٍ وصلاح وإنصافٍ (اقْبَلُوهَا، وَدَعُونِي) اتركوني (آتِيهِ) بالمدِّ والياء على الاستئناف، أي: أنا آتيه، ولأبي ذَرِّ: «آتِهِ» مجزومًا(١) بحذف الياء على جواب الأمر، والهاء مكسورةً، أي: أجيء إليه (قَالُوا: ائْتِهِ) بهمزة وصل فهمزة قطع ساكنة فمثنَّاة فوقيَّة مكسورة فهاءِ مكسورةٍ، أمرٌ من: أتى يأتي (فَأَتَاهُ) عَلِيسِ السَّه السَّه عروة (فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ مِنْ الشمير علم، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الله العروة (نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ لِبُدَيْل) السَّابق. وزاد ابن إسحاق: «وأخبره أنَّه لم يأتِ يريد حربًا » (فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ) أي: عند قوله: «لأقاتلنهم»: (أَيْ مُحَمَّدُ) أي: يا محمَّدُ (أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني (إنِ اسْتَأْصَلْتَ أَمْرَ قَوْمِكَ) أي: استهلكتهم بالكليَّة (هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدِ مِنَ العَرَبِ اجْتَاحَ) بتقديم الجيم على الحاء المهملة، أهْلَكَ (أَهْلَهُ قَبْلَكَ ؟) بالكليَّة، ولأبي ذَرّ في نسخةٍ، «أصلَه» كذا في الفرع كأصله(٣)، وضبَّبَ على الأولى (وَإِنْ تَكُن الأُخْرَى) قال الكِرمانيُّ وتبعه العينيُّ: وإن تكن الدُّولة لقومك فلا يخفى ما يفعلون بكم، فجواب الشَّرط محذوفٌ، وفيه رعاية الأدب مع رسول الله صِنَ الله عِن الله عِن الله عِن الله عِن الله عِن الله عِن الله عن الله «المصابيح»: التَّقدير: وإن تكن الأخرى؛ لم ينفعك أصحابك، وأمَّا قول الزَّركشيُّ: التَّقدير: وإن كانت الأخرى كانت الدُّولة للعدوِّ، وكان الظُّفر لهم عليك وعلى أصحابك، فقال في

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): «عكاظ»: ممنوع من الصرف؛ للعلميَّة والبقعة، وهو اسم سوق بناحية مكَّة، كانت العرب تجتمع بها في كلُّ سنة مرَّة. «عيني»، قال محمَّد بن حبيب: عكاظ: وراءً قرن المنازل بمرحلة من طريق صنعاء. «ترتيب». وبنحوه باختصار في هامش (ج).

<sup>(</sup>٢) «مجزومًا»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) «كأصله»: سقط من (د).

«المصابيح»: هذا التَّقدير غير مستقيم، لما يلزم عليه من اتِّحاد الشَّرط والجزاء، لأنَّ الأخرى هي انتصار العدوِّ وظفرهم، فيؤول التَّقدير إلى أنَّه: إن انتصر أعداؤك وظفروا(١١) كانت الدُّولة لهم وظفروا (فَإِنِّي وَاللهِ لأَرَى وُجُوهًا) أي: أعيان النَّاس (وَإِنِّي لأَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاس) بفتح الهمزة وسكون الشِّين المعجمة وتقديمها على الواو، أخلاطًا من النَّاس من قبائل شتَّى، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أوشابًا» بتقديم الواو على المعجمة، ويُروى: «أوباشًا» بتقديم الواو على الموحَّدة(١) أخلاطًا من السَّفلة(٣) (خَلِيقًا) بالخاء المعجمة والقاف، حقيقًا(١) (أَنْ د٣٢٢/٣ يَفِرُوا) أي: بأن يفرُوا (وَيَدَعُوكَ) ويتركوك، لأنَّ العادة جرت أنَّ الجيوش المجمَّعة(٥) لا يؤمن عليها الفرار، بخلاف مَن كان مِن(١) قبيلةٍ واحدةٍ، فإنَّهم يأنفون الفرار في العادة، وما علم عروة أنَّ مودَّة الإسلام أبلغ من مودَّة القرابة (فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكُر ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّه الله عن مودَّة القرابة (فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكُر ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّ رسول الله صِنَ السُّعِيام قاعدًا، فيما ذكره ابن إسحاق: (امْصَصْ) بهمزة وصل فميم ساكنة فصادين مهملَتين، الأولى مفتوحةٌ بصيغة الأمر، مِن: مَصِصَ يمصَصُ من باب: عَلِم يَعْلَم، ولأبي ذَرُّ -وحكاه ابن التِّين عن (٧) رواية القابسيِّ -: «امْصُصْ» بضمِّ الصَّاد وخطَّأها (ببَظْر اللَّاتِ) بفتح الموحَّدة بعد الجارَّة وسكون المعجمة: قطعةٌ تبقى بعد الختان في فرج المرأة. وقال الدَّاوديُّ: البظر: فرج المرأة. قال السَّفاقسيُّ: والَّذي عند أهل اللَّغة: أنَّه ما يُخفَض من فرج المرأة، أي: يُقطَع عند خِفاضها. وقال في «القاموس»: البظر(^): ما بين إسكتي(٩) المرأة، الجمع: بظور، كالبيظر والبنظر بالنُّون، كقُنْفُذ والبظارة وتُفْتَح، وأَمَةٌ بظراء: طويلته، والاسم: البَظَرُ، محرَّكةً (١٠)،

<sup>(</sup>۱) «وظفروا»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) في غير (د): «والموحَّدة»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): فالأوباش أخصُّ من الأوشاب. «فتح».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): وزنًا ومعنّى، ويقال للواحد والجمع، ولذلك وقع صفة لـ «أشواب». «فتح».

<sup>(</sup>٥) في (د): «المجتمعة».

<sup>(</sup>٦) «من»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٧) في (د): «مِن».

<sup>(</sup>٨) «البظر»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٩) في هامش (ل): «الإسكة»؛ وزان «سِدْرَة» -وفتح الهمزة لغة قليلة -: جانب فرج المرأة. «مصباح».

<sup>(</sup>١٠) المحرَّكة ": مثبتُّ من (ب) و(س). وهي ثابتة في هامش (ج).

واللّات: اسم أحد الأصنام الّتي كانت قريشٌ وثقيفٌ يعبدونها، وقد كانت عادة العرب الشّتم بذلك، تقول: ليمصصُ بظر أمّه، فاستعار ذلك أبو بكر بيّ في اللّات لتعظيمهم إيّاها، فقصد المبالغة في سبّ عروة بإقامة مَن كان يعبد مقامَ أمّه، وحملَه على ذلك ما أغضبه به مِن نسبته (۱) إلى الفرار، ولأبي ذرّ: (بَظْر) بإسقاط حرف الجرّ (أَنحنُ نَفِرُ عَنْهُ وَنَدَعُهُ؟!) استفهامٌ إنكاريُّ (فَقَالَ) أي: عروة: (مَنْ ذَا؟) أي: المتكلِّم (قَالُوا: أَبُو بَكْرٍ. قَالَ) عروة: (أَمَا) بالتَّخفيف، حرف استفتاح (۱) واللّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ يَدٌ) أي: نعمةٌ ومنّةٌ (كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ) بفتح الهمزة وسكون (وَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ يَدٌ) أي: نعمةٌ ومنّةٌ (كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ) بفتح الهمزة وسكون الجيم وبالزَّاي، أي: لم أكافئك (بِهَا لاَجَبْتُكَ) وبيّن عبدالعزيز الإماميُ (۱) عن الزُّهريُّ في هذا الحديث أنَّ اليد المذكورة: أنَّ عروة كان تحمَّل بديّةٍ فأعانه / فيها أبو بكرٍ بعونٍ حسنٍ، وفي رواية الواقديِّ: عشر قلائص، قاله الحافظ ابن حجرِ.

(قَالَ: وَجَعَلَ) عروة (يُكلِّمُ النَّبِيَّ مِنَاشِهِ مِنَ الْمَعْوَمِ ، فَكُلَّمَا تَكلَّم ) زاد أبو ذرِّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَ نِيِّ: ((كلمة) والذي في (اليونينيَّة): ((كلَّمه (٤)) بدل قوله: ((تكلَّم ). وفي نسخة: ((فكلَّما كلَّمه (٥)) (أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ) الشَّريفة على عادة العرب من تناول الرَّجل لحية مَن يكلِّمه، لا سيما عند الملاطفة (وَمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ مِنَاشِهِ مِنَ الشَّيْفِ ) قصدًا لحراسته ((وَعَلَيْهِ) أي: على المغيرة (المِغْفَرُ (٧)) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء الستخفي من عروة عمِّه (فَكُلَّمَا أَهْوَى عُرُوةُ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ مِنَاشِهِ مِنَ المُعْمِ الْ غيرها (وَقَالَ لَهُ: أَخُرُ مِنَا الشَّمِ وَاللَّهُ الْعَرَابِ مِن فَضَّة أو غيرها (وَقَالَ لَهُ: أَخُرُ مِنَاسُهِ المَّرَابِ مِن فَضَّة أو غيرها (وَقَالَ لَهُ: أَخُرُ

<sup>(</sup>١) في (د): «ما أغضبته من نسبة المسلمين».

<sup>(</sup>۲) في (د) و (ص): «استفهام» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «الأماميُّ» كذاً بخطِّه بميمين، وعبارة «الفتح»: «الأفاقيُّ» أي: بالفاء والقاف. وزاد في هامش (ل): وفي «المختار»: رجل أفقيُّ -بفتح الهمزة والفاء - إذا كان من آفاق الأرض، وبعضهم يقول: أُفقيُّ -بضمُّهما - وهو القياس.

<sup>(</sup>٤) في (د) و (م): "كلمةً".

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج)و(ل): قوله: «وفي نسخة: فكلَّما كلَّمه» كذا بخطُّه، وهو موافق لما في «اليونينية». انتهى فليُتَأمَّل.

<sup>(</sup>٦) في (د): «قصد الحراسة».

<sup>(</sup>V)  $\dot{v}$  alam (ج) e(b): v وهو ما يُلبَس تحت البيضة. «مصباح».

<sup>(</sup>۸) في(د): «بيده».

يَدَكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللهِ مِنَ الشِّهِ مِنَ الشِّهِ مِنَ السُّمِيام) زاد عروة بن الزُّبير: فإنَّه لا ينبغي لمشرك أنَّه يمسَّه (فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟) الَّذي يضرب يدي (قَالُوا) ولأبي ذَرِّ: ((قال)): (المُغِيرَةُ بْنُ شُغْبَةً) وعند ابن إسحاق: فتبسَّم رسول الله مِن الله مِن الله عن الله عن الله عن الله عنه الله عن الله ع أخيك المغيرة بن شعبة». قال في «الفتح»: وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه بإسناد صحيح، وأخرجه ابن حِبَّان (فَقَالَ) عروة مخاطبًا للمغيرة: (أَيْ غُدَرُ) بضمٍّ الغين المعجمة وفتح الدَّال، أي: ياغُدَر، معدولٌ عن غَادِر مبالغة في وصفه بالغدر (أَلَسْتُ أَسْعَى فِي غَدْرَتِكَ؟!) أي: ألست أسعى في دفع شرِّ خيانتك ببذل المال (وَكَانَ المُغِيرَةُ) قبل إسلامه (صَحِبَ قَوْمًا فِي الجَاهِلِيَّةِ) من ثقيفٍ من بني مالك لمَّا خرجوا زائرين المقوقس بمصر، فأحسنَ إليهم وقصَّر بالمغيرة فحصلت له الغيرة منهم؛ لأنَّه ليس من القوم، فلمَّا كانوا بالطَّريق شربوا الخمر، فلمَّا سكروا وناموا، غدر بهم (فَقَتَلَهُمْ) جميعًا (وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ) فلمَّا بَلَغَ ثقيفًا فِعْلُ المغيرة تداعَوا للقتال، فسعى عروة عمُّ المغيرة حتَّى أخذوا منه دية ثلاثةً عشرَ نفسًا، واصطلحوا، فهذا هو سبب قوله: «أي غدر» (ثُمَّ جَاءَ) إلى المدينة (فَأَسْلَمَ) فقال له أبو بكر: ما فعل المالكيُّون الَّذين كانوا معك؟ قال: قتلتهم، وجئت بأسلابهم إلى رسول الله مِنْ الشَّعِيمُ لَتُخَمَّس (١)، أو ليرى رأيه فيها (فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عِنْ اللَّهِ عَلَى النَّصِب على المفعوليَّة (فَأَقْبَلُ) بلفظ المتكلِّم(٢)، أي: أقبله (وَأَمَّا المَالَ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ) أي: لا أتعرَّض له لكونه أخذه غدرًا؛ لأنَّ أموال المشركين وإن كانت مغنومةً عند القهر؛ فلا يحلُّ أخذها عند الأمن، فإذا كان الإنسان مصاحبًا لهم فقد أمن كلُّ واحدٍ منهما صاحبه، فسفك الدِّماء وأخذ الأموال عند ذلك غدرٌ، والغدر بالكفار وغيرهم محظورٌ، وإنَّما تحلُّ أموالهم بالمحاربة والمغالبة، ولعلَّه مِن شير من المال في يده؛ لإمكان أن يُسْلِم قومه فيردَّ إليهم (٣) أموالهم (١٤).

(ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ) بضمِّ الميم، أي: يلحظ (أَصْحَابَ النَّبِيِّ مِنَاسَّعِيْ مَ بِعَيْنَيْهِ) بالتَّثنية (قَالَ: فَوَاللهِ مَا تَنَخَّمَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسِّعِيْ مَ نُخَامَةً) بضمِّ النُّون، ما يصعد من الصَّدر إلى الفم (إلَّا

ف(د): «ليخمُس».

<sup>(</sup>٦) في (ب) و (س): «المضارع».

<sup>(</sup>٣) في (د): «عليهم».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قال في «الفتح»: ويستفاد من القصَّة: أنَّ الحربيَّ إذا أتلف مال الحربيِّ لم يكن عليه ضمانه، وهو أحد وجهين للشَّافعيَّة.

د٣٣٣/٣٠ وَقَعَتْ / فِي كَفِّ رَجُل مِنْهُمْ، فَدَلَكَ بِهَا ) أي: بالنُّخامة (وَجُهَهُ وَجِلْدَهُ) تبرُّكَا بفضلاته، وزاد ابن إسحاق: ولا يسقط من شعره شيءٌ إلَّا أخذوه (وَإِذَا أَمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ) أي: أسر عوا إلى فعله (وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ) بفتح الواو: فضلة الماء الَّذي توضَّأ به(١)، أو على ما يجتمع من القطرات، وما يسيل من الماء الَّذي باشر أعضاءه الشَّريفة عند الوضوء (وَإِذَا تَكَلَّمَ) بَالِيَسِّة النَّام، ولأبي ذَرِّ: ((وإذا تكلُّموا)) أي: الصَّحابة (خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحِذُونَ (١)) بضمّ التَّحتيّة مبنيًّا للمفعول(٣) في «اليونينيَّة» بالحاء المهملة (إلَيْهِ النَّظَرَ) أي: ما يتأمَّلونه ولا يديمون النَّظر إليه (تَعْظِيمًا لَهُ. فَرَجَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَيْ قَوْم) أي: يا قوم (وَاللهِ(١) لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى المُلُوكِ، وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ) غيرُ منصرفِ للعُجْمة، وهو لقبٌ لكلٌ من مَلَك الرُّوم (وَكِسْرَى) بكسر الكاف وتُفتَح، اسمُّ لكلِّ من مَلَك الفرس (وَالنَّجَاشِيِّ) بفتح النُّون وتخفيف الجيم، وبعد الألف شينٌ معجمةٌ وتشديد التَّحتيَّة، وتُخفَّف، لقبُ مَن مَلَك الحبشة، وهذا من باب: عطف الخاصِّ على العامِّ، وخصَّ الثَّلاثة بالذِّكر؛ لأنَّهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزَّمان (وَاللهِ إِنْ)/ بكسر الهمزة، نافيةً، أي: ما (رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ) مِنَاسْمِيمُ (مُحَمَّدًا، وَاللهِ إِنْ) بكسر الهمزة، نافية(٥) أي: ما (تَنَخَّمَ) بلفظ الماضي، ولأبي ذرِّ: «يتنخَّم» (نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُل مِنْهُمْ، فَدَلَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمُ ابْتَكَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ) بَلِيْلِيَّلا النَّلام، ولأبى ذَرِّ: ((تكلَّموا) بضمير الجمع، أي: الصَّحابة (خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ) إجلالًا له وتوقيرًا (وَمَا يُحِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، وَإِنَّهُ) بكسر الهمزة، بَاللِّهُ اللَّهُ (قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ) بضمِّ الخاء المعجمة وتشديد المهملة(٦)، أي: خصلةً خيرٍ وصلاح (فَاقْبَلُوهَا) بهمزة وصلٍ وفتح الموحَّدة (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةً) هو الحُلَّيس -بمهملتين مصغّرًا- ابن علقمة سيِّد الأحابيش، كما ذكره

<sup>(</sup>۱) في (د): «الَّذي يُتوضَّأ منه».

<sup>(</sup>۲) زيد في (د): «إليه النَّظر»، وسيأتي.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «مبنيًّا للمفعول» كذا بخطِّه، وصوابه: للفاعل، وعبارة العينيِّ: بضمِّ الياء وكسر الحاء، من الإحداد، وهو شدَّة النظر. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) في (ص): «فوالله».

<sup>(</sup>٥) «نافية»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٦) في (ج): «وتشديد المعجمة»، وكتب على هامشها: «كذا بخطُّه، وصوابه: المهملة».

الزُّبير بن بكَّار: (دَعُونِي آتِيْهِ) بتحتيَّةٍ قبل الهاء، ولأبي ذَرِّ: «آتِهِ» بحذفها مجزومًا مع كسر الهاء (فَقَالُوا: اثْتِهِ) بهمزة ساكنة وكسر الهاء، فأتى (فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ الشيئم وأصحابِه قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ السِّمِيمِ : هَذَا فُلَانٌ ، وَهُوَ مِنْ قَوْم يُعَظِّمُونَ البُدْنَ ) بضمِّ الموحَّدة وسكون الدَّال المهملة، جمع بَدَنة، وهي من الإبل والبقر (فَابْعَثُوهَا) أي: أثيروها (لَهُ، فَبُعِثَتْ لَهُ وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ) حال كونهم (يُلَبُّونَ) بالعمرة/ (فَلَمَّا رَأَى) الكنانيُّ (ذَلِكَ) المذكور من البدن، ٢٣٣/٣ب واستقبال النَّاس له بالتَّلبية (قَالَ) متعجِّبًا: (سُبْحَانَ اللهِ! مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يُصَدُّوا) بضمَّ أوَّله وفتح الصَّاد المهملة، أي: يُمنَعوا (عَن البَيْتِ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ) لهم: (رَأَيْتُ البُدْنَ قَدْ قُلِّدَتْ) بضمِّ القاف وكسر اللَّام المشدَّدة، أي: عُلِّق في عنقها شيِّء ليعلم أنَّها هديٌّ (وَأُشْعِرَتْ) بضمِّ أوِّله وسكون المعجمة وكسر المهملة، أي: طُعِن في سنامها بحيث سال دمها؟ ليكون(١) علامةً للهَدْي أيضًا (فَمَا أرَى) بفتح الهمزة (أَنْ يُصَدُّوا عَن البَيْتِ) زاد ابن إسحاق: وغضب وقال: يا معشر قريش؛ ما على هذا عاقدناكم، أَيُصَدُّ(١) عن بيت الله مَن جاء معظَّمًا له؟! فقالوا: كُفَّ عنَّا يا حُلَّيس حتَّى نأخذ لأنفسنا ما نرضي (فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، يُقَالُ لَهُ مِكْرَزُ ابْنُ حَفْصٍ) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الرَّاء، بعدها زايٌّ؛ ابن الأخيف بخاء معجمةٍ فتحتيَّةٍ ففاء؛ وهو من بني عامر بن لؤيِّ (فَقَالَ: دَعُونِي آتِيهِ) ولأبي ذَرِّ: «آتِهِ» بحذف التَّحتيَّة (فَقَالُوا: اثْنِهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ) على النَّبِيِّ صِنَاسَهِ عِلَى النَّبِيِّ مِنَاسَهِ عِلَى النَّهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنَاسَهِ عِلْمُ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عَلَى النَّابِيِّ مِنْ اللَّهِيمُ وَأَصْحَابُهُ (فَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عَلَى النَّبِيّ مِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَل مِكْرَزّ، وَهْوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ) أي: غادر؛ لأنَّه كان مشهورًا بالغدر، ولم يصدر منه في قصَّة الحديبية فجورٌ ظاهرٌ (فَجَعَلَ) أي: مكرزٌ (يُكَلِّمُ النَّبِيَّ مِنَاسْمِيُّ مِنَ فَبَيْنَمَا) بالميم (هُوَ) أي: مكرزٌ (يُكَلِّمُهُ) بَالِيِّنَاة الِنَّهُم (إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو) تصغير سَهْل، وعَمرو: بفتح العين (قَالَ مَعْمَرٌ) هو ابن راشد بالإسناد السَّابق: (فَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَيُّوبُ) هو السَّختيانيُّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاس (أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرو) وسقط لأبي ذَرِّ «ابن عَمرو» (قَالَ النَّبِيُّ مِنَاسُعِيم : لَقَدُ) ولأبي ذَرِّ: «قد» (سَهُلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ)(٣) بفتح السِّين المهملة وضمِّ الهاء، وهذا مرسلٌ، وله شاهدٌ

<sup>(</sup>١) في (د): «لتكون».

<sup>(</sup>٢) في (د): «أَنْصَدُّ».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قوله: "من أمركم" قال الكِرمانيُّ: هو فاعل "سهُلَ" و "مِن" زائدة أو تبعيضيَّة؛ أي: سهُل بعضُ أمركم. انتهى. واستُشكِل جعلُ "مِن" تبعيضيَّة بأنَّ الفاعل لا يكون مجرورًا إلَّا بالباء أو "مِن" الزائدين، =

موصولٌ عند ابن أبي شيبةً من حديث سلمةَ ابن الأكوع، قال: بعثت قريشٌ بسُهَيل بن عَمرو وحويطب بن عبد العُزَّى إلى النَّبيِّ مِنْ الشِّعيرُ لم ليصالحوه، فلمَّا رأى النَّبيُّ مِنْ الشَّعيرُ م سُهيلًا قال: «قد سَهُل لكم من أمركم» وهذا من باب التَّفاؤل، وكان لليه يعجبه الفأل الحسن، وأتى بـ «من» التَّبعيضيَّة في قوله: «مِنْ أمركم» إيذانًا بأنَّ السُّهولة الواقعة في هذه القصَّة ليست عظيمة ، قيل : ولعلَّه بَلِيلِقِه الحَد ذلك من التَّصغير الواقع في سُهَيل ، فإن تصغيره يقتضي كونه ليس عظيمًا.

נד/צידו

(قَالَ مَعْمَرٌ) بالإسناد السَّابق أيضًا: (قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ (فِي حَدِيثِهِ)/ السَّابق، فحديث عكرمة معترض في أثنائه: (فَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو) وفي رواية ابن إسحاق: فلمَّا انتهى إلى النَّبيِّ مِنَاسُمِيمِم جرى بينهما القول، حتَّى وقع بينهما الصُّلح، على أن تُوضَع الحرب عشر سنين، وأن يأمن(١) بعضُهم بعضًا، وأن يرجع عنهم عامهم (فَقَالَ) سُهيلٌ: (هَاتِ) ٤٤٨/٤ بكسر التَّاء (اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا. فَدَعَا النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ مِنْ الكَاتِبَ) هو عليُّ بن أبي طالبِ/ (فَقَالَ) له (النَّبِيُّ مِنْ الله عِيْم اكتُبْ: بِسْم اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيم قَالَ) ولأبي ذر: «فقال» (سُهَيْلٌ: أَمَّا الرَّحْمَنُ فَوَاللهِ مَا أَدْرِي مَا هُوَ؟) ولأبى ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملى: «ما هي» بتأنيث الضَّمير، أي: كلمة الرَّحمن (وَلَكِن اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ) وكان بَلِيسِّلة الرَّام يكتب كذلك في بدء الإسلام، كما كانوا يكتبونها في الجاهليَّة، فلمَّا نزلت آية النَّمل كتب: بم السَّالرَّم رائريم، فأدركتهم حميَّة الجاهليَّة (فَقَالَ المُسْلِمُونَ: وَاللهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيم، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاسْمِيوم ) لعلي مِنْهِ (اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، ثُمَّ قَالَ) مَا لِيُسِّلة الِتَه : اكتب (هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَن البَيْتِ وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِن اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيرُ اللهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللهِ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي) بتشديد المعجمة، وجزاؤه محذوفٌ (١) (اكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ الزُّهْرِيُ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ بالسَّند السَّابق: (وَذَلِكَ) أي: إجابته لسؤال سهيل حيث قال:

وأجيب عن مثل هذا بِجوابين؛ أحدهما: أنَّ الفاعل مضمون الجارِّ والمجرور، وثانيهما: أنَّ الجارَّ والمجرور صفة لمحذوف هو الفاعل حقيقة ، وأُطلِق على الجارِّ والمجرور فاعلَّا ؛ لقيامه مَقامَ الموصوف المحذوف.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «يؤمِن».

<sup>(</sup>۲) في هامش (ل): «تقدير»: فأنا صادق».

«اكتب: باسمك اللهم»، و «اكتب: محمَّد بن عبد الله» (لِقَوْلِهِ) مَلِيْطِه السَّابِق: (لَا يَسْأَلُونِي) أي: قريش، ولأبي ذَرِّ: «لا يسألونني» بنونين على الأصل (خُطَّةً) بضمِّ الخاء المعجمة خصلة (يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ) يكفُّون بها عن القتال في الحرم (إلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا) أي(١): أجبتهم إليها (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ مِنْ الشَّعِيمُ: عَلَى أَنْ تُخَلُّوا (٢) بَيْنَنَا وَبَيْنَ البَيْتِ) العتيق (فَنَطُوفَ بِهِ) بالتَّخفيف وبالنَّصب عطفًا على المنصوب السَّابق، وفي نسخةٍ: «فنطوفُ» بالرفع على الاستئناف، وفي رواية (٣) أخرى: «فنطَّوَّفُ» بتشديد الطَّاء والواو، وأصله: نتطوَّف، وبالنَّصب والرَّفع (فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللهِ لَا) نخلِّي بينك وبين البيت الحرام (تَتَحَدَّثُ العَرَبُ أَنَّا أُخِذْنَا) بضمِّ الهمزة وكسر الخاء (ضُغْطَةً) بضمِّ الضَّاد وسكون الغين المعجمَتين، وبالنَّصب على التَّمييز قهرًا، والجملة/ استئنافيَّة، وليست مدخولة «لا»(٤) (وَلَكِنْ ذَلِكَ) أي: التَّخلية (مِنَ ٢٣٤/٣٠ب العَامِ المُقْبِلِ فَكَتَبَ) على ذلك (فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى (٥) دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا) وفي رواية عُقيلِ عن الزُّهريِّ في أوَّل «الشُّروط»: «ولا يأتيك منَّا أحدٌ» [ح: ٢٧١١] وهي تعمُّ الرِّجال والنِّساء، فيدخلن في هذا الصُّلح، ثمَّ نُسِخَ ذلك الحكم فيهنَّ، أو لم يدخلن إلَّا بطريق العموم فخُصِّصْنَ (٦).

> (قَالَ المُسْلِمُونَ) قال في «الفتح»: وقائل ذلك يشبه أن يكون عمر لما سيأتي، وممَّن قال أيضًا أُسَيد بن حُضَير وسعد بن عبادة كما قاله الواقديُّ، وسهل(٧) بن حنيف: (سُبْحَانَ اللهِ! كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى المُشْرِكِينَ وَقَدْ جَاءَ) حال كونه (مُسْلِمًا ؟! فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ) بالميم في بينما (إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْل بْنِ عَمْرِو) بالجيم والنُّون بوزن: جَعْفَر، و«سُهَيل» بضمِّ السِّين مصغَّرًا، و«عَمرو» بفتح العين، واسم أبي جَنْدل: العاص، وكان حُبِسَ حين أسلم وعُذَّب، فخرج من السِّجن وتنكُّب الطَّريق وركب الجبال حتَّى هبط على المسلمين حال كونه (يَرْسُفُ)

<sup>(</sup>١) في (د): ﴿إِلَّا».

<sup>(</sup>۲) في(م): «يخلوا».

<sup>(</sup>٣) ارواية): مثبتٌ من (ص).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): ومدخولة «لا» محذوفة، وهي التي قدَّرها الشارح، أي: نُخلِّي... إلى آخره.

<sup>(</sup>٥) «على»:ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) في (ص): "فخُصِّص".

<sup>(</sup>٧) في (د): اوسهيل، وهو تحريف.

بفتح أوَّله وسكون الرَّاء وضمَّ السِّين المهملة، آخره فاءٌ، يمشي (فِي قُيُودِهِ) مشي المقيَّد المثقل (وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَل مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُر المُسْلِمِينَ، فَقَالَ) أبوه (سُهَيْلٌ: هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا) ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «من» (أُقَاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنَ شِيمٍ : إِنَّا لَمْ نَقْض الكِتَابَ بَعْدُ) بنونِ مفتوحة فقاف ساكنة فضاد معجمة ، أي: لم نفرغ من كتابته، ولأبي ذَرِّ عن المُستملي والحَمُّويي: «لن نفضٌ» بالفاء وتشديد المعجمة(١) (قَالَ) سهيل: (فَوَاللهِ إِذًا) بالتَّنوين (لَمْ أُصَالِحْكَ) وفي نسخة (١٠): ﴿لا أصالحُك ﴾ (عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا، قَالَ النَّبِيُّ مِنَ اللَّهِ مِنَ أَجِزْهُ (٣)) بهمزة مفتوحة فجيم مكسورة فزاي ساكنة ، أي: أمض (لِي) فِعْلي فيه، فلا أردُّه إليك (قَالَ) سُهيلٌ: (مَا أَنَا بِمُجِيزهِ) ولأبي ذَرِّ: ((١)بمجيز ذلك) (لَكَ، قَالَ) مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ والكاف، عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّ وبعد الرَّاء المفتوحة زايٌّ، ابن حفص، وكان ممَّن أقبل مع سُهيل بن عَمرو في التماس الصُّلح: (بَلْ قَدْ أَجَزْنَاهُ) بحرف الإضراب، وللكُشْمِيهَنيِّ كما في «الفتح»: «بلي»، أي: نعم. وفي نسخةٍ: «قال مِكْرَزٌ: قد أجزناه» (لَكَ. قَالَ أَبُو/ جَنْدَلٍ: أَيْ مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، أُرَدُّ) بضمّ الهمزة وفتح الرَّاء (إِلَى المُشْرِكِينَ وَقَدْ جِئْتُ) حال كوني (مُسْلِمًا، أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقَيتُ) بفتح القاف في «اليونينيَّة» فقط، وفي غيرها: «لقِيت» بكسرها (وَكَانَ قَدْ عُذِّبَ عَذَابًا شَدِيدًا فِي اللهِ) زاد ابن د٣/٥٣٥ إسحاق: فقال رسول الله صِنَى الشُّعيمُ ط/: «يا أبا جندل، اصبر واحتسب، فإنَّا لا نغدر (٥)، وإنَّ الله جاعلٌ لك فرجًا ومخرجًا». وقول الكِرمانيِّ: فإن قلت: لِمَ ردَّ أبا جندل إلى المشركين وقد قال مِكْرَز: أجزناه لك؟ وجوابه: بأنَّ المتصدِّي لعقد المهادنة هو سُهيلٌ لا مِكْرَزٌ، فالاعتبار بقول المباشِر (٦) لا بقول مِكْرَزٍ ، متعقَّبٌ (٧) بما نقله في «فتح الباري» عن الواقديِّ أنَّه روى أنَّ

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): مِن فَضِّ خَتْم الكِتَابِ، وهو كسرُهُ وفَتحُهُ. «عيني» يُحَرَّر. وزاد في هامش (ج): وقال الشَّيخ زكريا: أي لم نفرغ.

<sup>(</sup>٦) في (د): «ولأبي ذرِّ».

<sup>(</sup>٣) زيد في (د): «لي»، وسيأتي.

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): «ما أنا».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): «لا نَغْدِر»: من باب: «ضَرَب». «مصباح».

<sup>(</sup>٦) في (د): «فالاعتبار للمباشر».

<sup>(</sup>٧) في (د): «تُعُقِّب».

مِكْرَزًا كان ممَّن جاء في الصُّلح مع سُهيل، وكان معهما حويطب بن عبد العُزَى، وأنَّه ذكر في روايته ما يدلُّ على أنَّ إجازة مِكْرَزِ لم تكن في ألَّا يردَّه إلى سُهيل، بل في تأمينه من التعذيب، وأن مكرزًا وحويطبًا أخذا أبا جندل، فأدخلاه فِسطاطًا، وكفَّا أباه عنه. وقال الخطَّابيُّ: إنَّما ردَّه إلى أبيه، والغالب أنَّ أباه لا يبلغ به الهلاك.

(فَقَالَ) ولأبي ذَرّ: «قال» (عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ) ﴿ وَأَنَيْتُ نَبِيّ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ وَقَالَ) عَلِيهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَعَدُوْنَا عَلَى البَاطِلِ؟ قَالَ) عَلِيهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَلَمْ نُعْطِي الدَّنِيةَ المحدوف، أي: الحالة وكسر النون وتشديد التحتية، والأصل فيه الهمزة لكنه خفف وهو صفة لمحدوف، أي: الحالة الدنية الخبيثة (() في دِينِنَا إِذًا؟) بالتنوين، أي: حينئذِ (قَالَ: إنِّي رَسُولُ اللهِ، وَلَسْتُ أَعْصِيهِ وَهُو نَاصِرِي) فيه تنبية لعمر ﴿ على إزالة ما حصل عنده من القلق، وأنه مِنَاشِيمُ لم لم يفعل ذلك إلّا بوحي من الله (ا) قال عمر ﴿ وَعُدُ ذَلك إلّا بوحي من الله (ا) قال عمر ﴿ وَعُدُ اللهُ ال

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): قوله: «الخبيثة» كذا بخطّه، وعبارة العينيّ: «الدَّنِيَّة»: بفتح الدال، وكسر النون، وتشديد الياء آخر الحروف؛ وهي النقيصة والخصلة الخسيسة. انتهى. وفي «المصباح»: دَنَا يَدْنا -بفتحتين - وَدَنُو يَدْنُو ، مثل: قَرُبَ يَقْرُبُ، دناءة، فهو دنيء على «فعيل»، كلَّه مهموز، وفي لغة يخفَّف من غير همز، فيقال: دنا يدنو دَنَاوَة، فهو دنيّ، قال السرقسطيُّ: دَنا أَ، إذا لؤم فعله وخبث، ومنهم من يفرِّق بينهما، فيجعل المهموز للثيم، والمخفَّف للخسيس.

<sup>(</sup>٦) «من الله»: ليس في (د) و(س).

<sup>(</sup>٣) في (ص): الست.

دِينِنَا إِذَا؟!) أي: حينئذِ (قَالَ) أبو بكر بِنْ مخاطبًا لعمر بِنْ الله الرَّجُلُ، إِنَّهُ لَرَسُولُ اللهِ الاستخراء ولأبي ذرِّ: (إنَّهُ رسول الله) (مِنَا سُعِيمُ ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ ، وَهُو / نَاصِرُهُ ، فَاسْتَمْسِكْ بِغَرْزِهِ) بفتح الغين المعجمة ، وبعد الرَّاء السَّاكنة زايٌ ، وهو للإبل بمنزلة الرِّكاب للفرس ، أي: تمسَّك بأمره ولا تخالفه ('') كما يتمسَّك المرء بركاب الفارس فلا يفارقه (فَوَاللهِ إِنَّهُ عَلَى الحَقِّ) قال عمر: (قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ) بَيْلِسِّه النَّم (يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ ) ولأبي ذَرِّ: (فنظَوف ) بالفاء بدل الواو والتَّسْديد (قَالَ) أبو بكر: (بَلَى، أَفَأَخْبَرَكَ) بَيْلِسِّه النَّم (أَنَّكَ تَأْتِيهِ العَامَ؟) هذا؟ قال عمر: (قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَوِّقُ بِهِ) بالتَّسْديد مع كسر الواو ، وفي ذلك دلالةً على فضيلة أبي بكر ووفور علمه؛ لكونه أجاب بما أجاب به الرَّسول مِنَا شَعِيمٍ .

(قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ بالسَّند السَّابق: (قَالَ عُمَرُ) ﴿ ثَنِّهِ: (فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ) التَّوقف في الامتثال ابتداءً (أَعْمَالًا) صالحةً. وعند ابن (٣) إسحاق: فكان (٤) عمر يقول: مازلت أتصدَّق، وأصوم، وأصلِّي، وأعتق من الَّذي صنعت يومئذٍ مخافة كلامي الَّذي تكلَّمت به، وعند الواقديِّ من حديث ابن عبَّاس: قال عمر ﴿ ثَنِّهِ: لقد أعتقت بسبب ذلك رقابًا، وصمت دهرًا، الحديث. ولم يكن هذا شكًّا منه في الدِّين، بل ليقف على الحكمة في القضيَّة، وتنكشف عنه الشُّبهة، وللحَثُّ (٥) على إذلال الكفَّار كما عُرِفَ من قوَّته في نصرة الدِّين، وقولُ الزُّهريُّ هذا منقطعٌ بينه وبين عمر.

(قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قَضِيَّةِ الكِتَابِ)/، وأشهد(٢) على الصُّلح رجالًا من المسلمين، منهم أبو بكر وعمر وعليٌّ، ورجالًا من المشركين، منهم مِكْرَزُ بن حفص (قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّمِيمُ اللهُ مِنْ الشَّمِيمُ اللهُ مِنْ المشركين، منهم مِكْرَزُ بن حفص (قَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْ الشَّمِيمُ لَا طُلُقُوا) رؤوسكم (قَالَ: فَوَاللهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌّ) رجاء نزول الوحي بإبطال الصُّلح المذكور؛ ليتمَّ لهم قضاء نسكهم، أو لاعتقادهم أنَّ الأمر المطلق

20./2

<sup>(</sup>۱) في (د): اعنه».

<sup>(</sup>٢) في (د): «تفارقه».

<sup>(</sup>٣) «ابن»: سقط من (س).

<sup>(</sup>٤) زيد في (م): «ابن»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>٥) في (م): «للبحث».

<sup>(</sup>٦) في (د): «وأطلع» وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

لا يقتضي الفور (حَتَّى قَالَ) لِلِهَ لهم (ذَلِكَ ثَلَاثَ مَوَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدَّ دَخَلَ) لِلهَ (عَلَى أُمُ سَلَمَةَ: أُمْ سَلَمَةً) اللهِ، أَتُحِبُ ذَلِكَ؟) وعند ابن إسحاق: قالت أمُّ سلمة: يا رسول الله، لا تلُمهم فإنَّهم فلد يا نَبِيَ اللهِ، أَتُحِبُ ذَلِكَ؟) وعند ابن إسحاق: قالت أمُّ سلمة: يا رسول الله، لا تلُمهم فإنَّهم فلا دخلهم أمرٌ عظيمٌ مماً أدخلت على نفسك من المشقّة في أمر الصُّلح ورجوعهم بغير فتحٍ ويحتمل أنّها فهمت من الصَّحابة أنّه احتمل عندهم أن يكون النبيُ مِن شير المهم بالتَّحلُّل دالاسمال المعالمة أن يكون النبيُ مِن شير المهم بالتَّحلُّل دالاحتمال عندهم أن يكون النبي مِن شير المهمة والله على عليه أن يتحلّل لينفي عنهم هذا الاحتمال، فقالت: (اخْرُجْ، ثُمَّ لَا تُكلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً ، حَتَّى عليه أن يتحلّل لينفي عنهم هذا الاحتمال، فقالت: (اخْرُجْ، ثُمَّ لَا تُكلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً ، حَتَّى المنصوب قبله (فَيَخلِقَكَ) بنصب الفعل عطفًا على الفعل المنصوب قبله (فَيَخلِقَكَ، فَكَرَّجَ) لِلهَ (فَلَمْ يُكلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ، نَحَرَ بُلْنَهُ بضم الموحَدة وسكون المهملة (وَتَدْعُو حَالِقَكَ) بنصب الفعل عطفًا على الفعل المنصوب قبله (فَيَخلِقَكَ، وَكَلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ، نَحَرَ بُلْنَهُ بضم الموحَدة وسكون الدَّهم المهملة (وَتَدْعُو حَالِقَكَ) بنصب الفعل عطفًا على الفعل المؤلفي المؤلفة بولانا بحمل لأبي جهل (٥) في رأسه برة المن المُؤلفي المؤلفي المناق وفور عقلها، وقد قال إمام الحرمين في عفي المؤلفية أمّ سلمة ووفور عقلها، وقد قال إمام الحرمين في المُه في الله المؤلفية أمّ سلمة ووفور عقلها، وقد قال إمام الحرمين في النَّهُ المنه المؤلفية : قيل: ما أشارت امرأة بصواب إلَّا أمُّ سلمة ووفور عقلها، وقد قال إمام الحرمين في النَّهُ المُه المؤلفية : قيل: ما أشارت امرأة بصواب إلَّا أمُّ سلمة ووفور عقلها، وقد قال إمام الحرمين في النَّهُ المُن المُن المُن المُن المؤلفية أمّ سلمة والمُن عقلها، وقد قال إمام الحرمين في المُنْهُ المُنْهُ

<sup>(</sup>١) (هو): سقط من (ص).

<sup>(</sup>٢) «الدَّال»: سقط من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٣) «المهملة»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في (م): «منها».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): قد غنمه في بدر، وفعل ذلك؛ ليغيظ به المشركين. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٦) «هو»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٧) في هامش (ج): بكسر الخاء المعجمة وفي آخره شين معجمة. وفي هامش (ل): «خراش»: كذا بخطّه بصورة المرفوع، لعلّه على لغة ربيعة، أو سقط من قلمه لفظ «هو»، كما في «العينيّ» و «شيخ الإسلام»: وهو خراش.

<sup>(</sup>A) في هامش (ل): أي: بكسر الأولى منهما، كما في «العينيّ».

<sup>(</sup>٩) في هامش (ج): كتب على هامش «العجمي»: مطلب: ومثلها آسية امرأة فرعون حيث قالت: ﴿لَا نَقَتُلُوهُ ﴾ [القصص: ٦].

(ثُمَّ جَاءَهُ) لِإِلامَ (نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ) بعد ذلك في أثناء مدة الصُّلح (فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُوْمِنَتُ مُهَاجِرَتِ ﴾) نصبٌ على الحال (﴿فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ﴾) فاختبر وهنَّ بما يغلب على ظنَّكم موافقة قلوبهنَّ (١) (حَتَّى بَلَغَ ﴿ بِعِصَمِ ٱلكُوافِ ﴾ [الممتحنة: ١٠]) بما تعتصم (١) به الكافرات من عقد ونسب، جمع عصمة، والمراد: نهى المؤمنين عن(٢) المقام على نكاح المشركات، وبقية الآية: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَنِهِنَّ فَإِنَّ عَلِمْتُمُومُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ أي: إلى أزواجهنَّ الكَفَرة، لقوله: ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَمُّمْ وَكِاهُمْ يَجِلُّونَ لَمُنَّ وَءَاتُوهُمَّا أَنْفَقُوا ﴾ ، أي: ما دفعوا إليهنَّ من المهور ، وهذه الآية على رواية : «لا يأتيك منَّا أحدٌ وإن كان على دينك إلَّا رددته» تكون مخصِّصةً للسُّنَّة، وهذا من أحسن أمثلة ذلك، وعلى طريقة بعض السَّلف ناسخةٌ من قبيل نسخ السُّنَّة بالكتاب، أمَّا على رواية: «لا يأتيك منَّا رجل " فلا إشكالَ فيه.

(فَطَلَّقَ عُمَرُ) رَائِ (يَوْمَئِذِ امْرَأَتَيْن) قُريبة بنت أبي أميَّة وابنة جرول الخزاعيِّ (١)، كما في الرِّواية التَّالية(٥) [ح: ٢٧٣٣] (كَانَتَا لَهُ فِي الشِّرْكِ) لقوله تعالى في الآية: ﴿لَاهُنَّ حِلُّهُمْ يَعِلُونَ لَمُنَّ ﴾ [المستحنة: ١٠] وقد كان ذلك جائزًا في ابتداء الإسلام (فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا) وهي قُريبة (مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَالأُخْرَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةً) وفي الرِّواية اللَّاحقة: «وتزوَّج الأخرى أبو جهم» د٣٣٦/٣٠ [ح: ٢٧٣٣] (ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ / مِنَى الشَّرِيمُ إِلَى المَدِينَةِ ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ ) بفتح الموحَّدة وكسر الصَّاد المهملة (رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشِ) بدلٌ من «أبو بصير» ومعنى كونه(٦) من قريش أنَّه منهم بالحلف، وإلَّا فهو ثقفيٌّ، واسمه: عُتْبة -بضمِّ العين المهملة وسكون الفوقيَّة- ابن أَسَيد -بفتح الهمزة على الصَّحيح - ابن جارية -بالجيم - الثَّقفيُّ، حليف بني زهرة وبنو زهرة (٧) من قريش (وَهُوَ مُسْلِمٌ) جملة حاليَّة (فَأَرْسَلُوا) أي: قريش (فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْن) هما خُنيس(٨) -بخاء معجمة

<sup>(</sup>١) في (د): «لقلوبهنَّ». وفي هامش (ج): لسانهنَّ في الإيمان. «قاضي».

<sup>(</sup>۱) في (د): «يعتصم».

<sup>(</sup>٣) في (ج) و(ل): «على»، وفي هامشهما: قوله: «على المقام» كذا بخطِّه، وعبارة البيضاويِّ: عن المقام.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): واسمها مليكة، وتكنى أمَّ كلثوم. «مصابيح»، وهي والدة عبد الله بن عمر، كما يأتي للشارح.

<sup>(</sup>٥) في (د): «الآتية».

<sup>(</sup>٦) زيد في (م): «أنَّه».

<sup>(</sup>٧) في هامش (ل): وفي خطّه: «بني زهرة»، ولعلّه على الحكاية.

 <sup>(</sup>٨) في هامش (ج): هو مولى له يُقال له: كوثر، وسيأتي آخر الباب أنَّ الأخنس بن شَرِيق هو الَّذي أرسل في طلبه، =

مضمومة (١) ونونِ مفتوحةِ ، آخره سين مهملة مصغرًا - ابن جابر ، وأزهر بن عبد (١) عوف الزُهري (٣) الحلى رسول الله عن الله عن المنافر على (قَالُوا: العَهْدَ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا) يوم الحديبية أن تردَّ إلينا مَن جاء (١) منّا وإن كان على دينك ، وسألوه أن يردَّ إليهم أبا بصير ، كما وقع في (١٠) الصُّلح (فَاذَفَعهُ) لِمِيهم (إلَى الرَّجُلَيْنِ) وفاة بالعهد (فَحَرَجَا بِهِ ، حَتَّى بَلَغَا ذَا الحُلَيْنَةِ ، فَتَزَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمْرِ لَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لأَحَدِ/ الرَّجُلَيْنِ) في رواية ابن سعد: لخنيس بن جابر ، ولابن إسحاق: للعامريّ : (وَاللهِ ٤/١٥٤ إِنِّي لأَرَى سَيْفَكَ مَذَا يَا فُلانُ جَيِّدًا ، فَاسْتَلَّهُ الآخَرُ ) أي: أخرج السَّيف صاحبه من غمده (فَقَالَ : أَبِي لأَرَى سَيْفَكَ مَذَا يَا فُلانُ جَيِّدًا ، فَاسْتَلَّهُ الآخَرُ ) أي: أخرج السَّيف صاحبه من غمده (فَقَالَ : أَبِي لأَرَى سَيْفَكَ مَذَا يَا فُلانُ جَيِّدًا ، فَاسْتَلَهُ الآخَرُ ) أي: أخرج السَّيف صاحبه من غمده (فَقَالَ : فَقَالَ ) بنع (ولابي إنْفُر إلَيْهِ ، فَأَمْكَنَهُ مَنْهُ ) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُوبِي والمُستملي : (لهه ) بدل (امنه) أي : بيده (فَضَرَبَهُ) أبو بصيرٍ (حَتَّى مِنْهُ) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُوبِي والمُستملي : (لهه ) بدل (امنه) أي : بيده (فَضَرَبَهُ) أبو بصيرٍ (حَتَّى بُرَدَ) بفتح الموطى يشتدُ ، وهو مولى خُنيس (٧) ، واسمه : كوثر (حَتَّى أَتَى المَدِينَة ، فَدَخَلَ المَسْجِدَ يَعُدُو) بي نه وهو مولى خُنيس (٧)، واسمه : كوثر (حَتَّى أَتَى المَدِينَة ، فَدَخَلَ المَسْجِدَ يَعُدُو) بالعين المهملة (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنْهُ عِينَ رَآهُ : لَقَدْ رَأَى هَذَا ذُعُرًا (١٨) بضمَّ القَاف مبنيًا للمفعول ، ولأبي ذَوِّ المهملة ، خوفًا (فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ مِنْاللهُ عَذْ وَاللهِ وَقَلَ اللهُ صَدِّقُ وَاللهِ وَقَى اللهُ قَدْ وَاللهِ وَقَى اللهُ وَلَى اللهُ وَلَا وَلَهُ وَاللهُ وَقَى اللهُ وَلَى اللهُ وَلَا وَللهُ وَلَا وَللهُ وَلَا اللهُ

<sup>=</sup> وفي رواية ابن إسحاق: أنَّ الأخنس بن شريق والأزهر بن عبد عوف [أرسلا] إلى رسول الله مِنْ اللهِ الله مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله مِنْ اللهِ اللهِنْ اللهِ اللهِ اللهِنْ اللهِنْ اللهِ اللهِ اللهِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

<sup>(</sup>١) «مضمومة»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٢) «عبد»: مثبت من (ب)، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن عوف» كذا بخطّه، والذي في «الفتح» و «العينيّ»: وأزهر بن عبد عوف، فسقط من قلمه هنا لفظ «عبد»، وثبت في آخر الباب، فتأمّله.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): وقيل: إنَّ اسم أحد الرجلين مرثد بن حمران، زاد الواقديُّ: فقدما بعد أبي بصير بثلاثة أيَّام. «فتح».

<sup>(</sup>٤) في (د): ﴿جاءكُۗ﴾.

<sup>(</sup>٥) «في»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٦) زيد في (م): «بالفاء».

<sup>(</sup>٧) في هامش (ل): قوله: «مولى خنيس» كذا بخطُّه، وسيأتي أنَّه مولى الأزهر بن عبد عوف والأخنس بن شريق.

<sup>(</sup>A) في هامش (ل): وفي رواية ابن إسحاق: «فزعًا»، وقد عُرِف أنَّ اسمه كوثر، وزعم بعضهم أنَّه مرثد بن حمران. «فتح».

القياس أن يقول: والله قد أوفي الله ذمَّتك (١)، لكنَّ القسم محذوف، والمذكور مؤكِّد له، ولغير أبي ذرّ : (إليك ذمَّتك) (قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ، ثُمَّ أَنْجَانِي اللهُ مِنْهُمْ، قَالَ النَّبِيُّ مِنَاشَهِ مِنْ أُمِّهِ أُمِّهِ) برفع اللَّام في رواية أبي ذرٌّ ، خبر مبتدأٍ محذوفٍ (١) أي: هو ويلِّ لأمُّه ، وقطع همزة «أمَّه» وتشديد ميمها مكسورة، وفي نسخة : ((ويلُ امِّه) بحذف الهمزة تخفيفًا، وفي أخرى: ((ويلَ امِّه) بنصب اللَّام على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ. قال الجوهريُّ: وإذا أضفته فليس فيه إلَّا النَّصب، وفي «اليونينيَّة»: «ويل أمِّه» د٣٣٧/٣ بكسر اللَّام وقطع الهمزة/، قال ابن مالك تبعًا للخليل: وي: كلمة تعجُّب، وهي من أسماء الأفعال، واللَّام بعدها مكسورةً، ويجوز ضمُّها إتباعًا للهمزة وحذف الهمزة تخفيفًا، وقال الفرَّاء: أصل قولهم: ويل فلان: وي لفلان، أي: حُزنٌ له، فكثر الاستعمال، فألحقوا بها اللَّام فصارت كأنَّها منها، وأعربوها (مِسْعَرَ (٣) حَرْبِ) بكسر الميم وسكون السِّين وفتح العين المهملتّين، بالنَّصب على التَّمييز أو الحال، مثل: لله درُّه فارسًا، ولأبي ذَرِّ: «مسعرٌ» بالرَّفع، أي: هو مسعر، و «حرب»: مجرورٌ بالإضافة، وأصل «ويل»: دعاءٌ عليه، واستُعمِل هنا للتَّعجُّب من إقدامه في الحرب والإيقاد لنارها وسرعة النُّهوض لها (لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ) ينصره لإسعار الحرب، لأثار الفتنة وأفسد الصُّلح (فَلَمَّا سَمِعَ) أبو بصيرِ (ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ) لِيه (سَيَرُدُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سِيفَ البَحْر) بكسر السِّين المهملة وسكون التَّحتيَّة، وبعدها(٤) فاءٌ، أي: ساحله في موضع يُسمَّى العِيْص -بكسر العين المهملة وسكون التَّحتيَّة، آخره صادٌّ مهملةً - على طريق أهل مكَّة إذا قصدوا الشام (قَالَ: وَيَنْفَلِتُ) بالفاء والمثنَّاة الفوقيَّة، أي: ويتخلُّص (مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلِ بْنُ سُهَيْل) أي: من أبيه وأهله من مكَّة، وعبَّر بصيغة الاستقبال إشارة إلى إرادة مشاهدة الحال؛ على حدِّ قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرْسِلُ (٥) ٱلرَّبِيَحَ فَنُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الرُّوم: ٤٨] وفي رواية أبى الأسود عن عروة: «وانفلت(٦) أبو جندل في سبعين راكبًا مسلمين» (فَلَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ) بسيف البحر (فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): قال المراديُّ: اعلم أنَّ «قد» مع الفعل كجزء منه، فلا يُفصَل بينهما بغير القسم؛ كقول الشَّاعر: أخاله قدوالله أوطات عشوة

<sup>(</sup>٢) «محذوف»: مثبت من (د).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قال الكِرمانيُّ: بلفظ الآلة، وبصيغة الفاعل، أي: هو مِسْعَرُ حَرْب. الكِرماني ا.

<sup>(</sup>٤) في (د): «آخره».

<sup>(</sup>٥) في (د) و(س): ﴿ أَرْسَلَ ﴾ ، وهي آية [فاطر: ٩]، وبدايتها: ﴿ وَأَللَّهُ ﴾.

<sup>(</sup>٦) في (م): «انقلب».

أَسْلَمَ إِلَّا لَحِقَ بِأَبِي بَصِيرٍ، حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عِصَابَةً) بكسر العين وفتح الموحَّدة(١): جماعةٌ لا واحد لها من لفظها، وهي تُطلَق على الأربعين فما دونها، لكن عند ابن إسحاق: أنَّهم بلغوا نحوًا من سبعين، بل جزم بها(١) عروة في «المغازي» [ح:١٨٠] وزاد: «وكرهوا أن يقدموا المدينة في مدة الهدنة خشية أن يُعادوا إلى المشركين» وسمَّى الواقديُّ منهم: الوليد بن الوليد بن المغيرة (فَوَاللهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ) بخبر عيرٍ -بكسر العين- قافلة (خَرَجَتْ) من مكَّة (لِقُرَيْشِ إِلَى الشَّام إِلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا) وقفوا لها في طريقها بالعرض، وذلك كنايةٌ عن منعهم لها من المسير (فَقَتَلُوهُمْ، وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ) أبا سفيان بن حرب (إِلَى النَّبِيِّ مِناشْطِيهُمْ تُنَاشِدُهُ بِاللهِ وَالرَّحِم) تقول(٣) له(٤): سألتك بالله وبحقِّ القرابة، ولأبي ذَرِّ: (تناشده الله والرَّحمَ) (لَمَّا) بالتشديد، أي: إلَّا(٥) (أَرْسَلَ) إلى أبي بصيرِ وأصحابه بالامتناع عن إيذاء قريشٍ (فَمَنْ أَتَاهُ) منهم مسلمًا (فَهْوَ آمِنٌ) من الردِّ إلى قريش (فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ مِنْاشْسِيِّ مَ إِلَيْهِمْ) زاد في رواية/ أبي د٣٧٧/٣ب الأسود: «فقدموا عليه»، وفيها: «فعلم الَّذين كانوا أشاروا بألَّا يسلِّم أبا جندل إلى أبيه أنَّ طاعة رسول الله صِنْ السَّعِيرُ ممَّا كرهوا»/ (فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي كُفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ﴾) أي: ٤٥٢/٤ أيدي كفَّار مكَّة (﴿ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّدَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: ٢٤]) أي: أظهركم عليهم (٦) (حَتَّى بَلَغَ ﴿ ٱلْخَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَهِلِيَّةِ ﴾) أي: الَّتي تمنع الإذعان للحقِّ، وسقط لأبي ذَرَّ قوله: «﴿ بِبَطِّن مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ وقوله: «الحميَّة» من قوله: «حتَّى بلغ الحميَّة (٧)» (وَكَانَتْ حَمِيَّتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُقِرُّوا أَنَّهُ نَبِيُّ اللهِ، وَلَمْ يُقِرُّوا بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَحَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ البَيْتِ) وظاهر قوله: «فأنزل الله ﴿وَهُو ٱلَّذِي كُفَّ آيدِيَهُم ﴾»: أنَّها نزلت في شأن أبي بصيرٍ، وفيه نظرٌ، والمشهور أنَّها نزلت بسبب القوم الَّذين أرادوا من قريشِ أن يأخذوا المسلمين غرَّةً، فظفروا بهم، فعفا عنهم النَّبيُّ مِنَ اللَّهِ عنهم النَّبيُّ مِن الله عنهم، فنزلت، رواه مسلمٌ وغيره.

<sup>(</sup>١) البكسر الموحَّدة النَّه مثبتٌ من (م).

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «به».

<sup>(</sup>٣) في (د) و (ص): «مفعول».

<sup>(</sup>٤) «له»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): على حدِّ قوله تعالى: ﴿إِنَّاكُ نَفْسِ لَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]. "عينى".

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): ووقع في خطّه: «عليه» من غير ميم، والأولى: عليهم -بميم- كما في «البيضاوي».

<sup>(</sup>V) زيد في (د): «حميَّة الجاهليَّة»، وزيد في (م): «حميَّة عليهم».

زاد أبو ذرِّ عن المُستملي: «قال أبو عبد الله» البخاريُّ مفسِّرًا لبعض غريبٍ في بعض (١٠ الآية من «المجاز» لأبي عبيدة: «﴿ مُعَرِّهُ ﴾ [الفتح: ٢٥]» مَفْعَلة (١٠): «العُرُ» بضم العين وتشديد الرَّاء: «الجرَب» بالجيم؛ يعني: أن المعرَّة مشتقَّةٌ من عرَّه؛ إذا دهاه ما يكره ويشقُّ عليه، والعُرُّ: هو الجرَب، قال الجوهريُّ: والعَرُ بالفتح: الجرب. وبالضَّمِّ: قروحٌ مثل القوباء (٣)، تخرج بالإبل متفرِّقةً في مشافرها وقوائمها، يسيل منها مثل الماء الأصفر، فتُكوى الصِّحاح لئلًا تعديها المراض.

«﴿ نَرَيُّكُوا ﴾ [الفتح: ٢٥] انمازوا) أي: تميّز بعضهم، وقوله: «انمازوا» ليس في الفرع وأصله. «وحَمّيت القوم: منعتهم» من حصول الشّرّ والأذى إليهم، ومصدره: «حِماية» على وزن: فِعَالة، بالكسر، «وأَحْميت الحِمّى» بكسر الحاء وفتح الميم مقصورًا: «جعلته حِمّى لا يُدخَل» فيه، ولا يُقرَب منه، وهو -بضمّ الياء وفتح الخاء (٤٠) - مبنيًا للمفعول، «وأحْميت الحديد» في النّار، فهو محميّ، «وأحميت (٥) الرَّجل؛ إذا أغضبتَه» ومصدره: «إحْماء»؛ بكسر الهمزة وسكون الحاء (١٠) المهملة والمدّ.

(وَقَالَ عُقَيْلٌ) بضم العين، فيما تقدَّم موصولًا في «الشُّروط» [ح: ٢٧١٣] (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد ابن مسلم: (قَالَ عُرْوَةُ) بن الزُّبير: (فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ) رَبُّيُّهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهُ عِنْ يَمْتَحِنُهُنَّ) أي يَحْتَبر المهاجرات بالحلف والنَّظر في الأمارات.

قال الزُّهريُّ فيما وصله ابن مردويه في «تفسيره»: (وَبَلَغَنَا أَنَّهُ لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرُدُّوا إِلَى المُشْرِكِينَ مَا أَنْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ) أي: من الأصدقة (وَحَكَمَ عَلَى المُسْلِمِينَ أَلَّا المُشْرِكِينَ مَا أَنْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ) أي: من الأصدقة (وَحَكَمَ عَلَى المُسْلِمِينَ أَلَّا يُمسِّكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ، أَنَّ عُمَرَ) بن الخطّاب شَيْدُ (طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ: قُرَيبَةَ) بضمَّ القاف وفتح الرَّاء يُمسِّكُوا بِعِصَمِ الكَوَافِرِ، أَنَّ عُمَرَ) بن الخطّاب شَيْدُ (طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ: قُريبَةَ) بضمَّ القاف وفتح الرَّاء وبعد التَّحتيَّة موحَّدةً، وللكُشْمِيهَنيِّ: «قَرِيبة» بفتح القاف وكسر الرَّاء (بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ وَابْنَةَ

<sup>(</sup>١) «في بعض»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۲) زید فی (د) و (ص): «من».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): و «القوَباء» بالمدّ، والواو مفتوحة وقد تخفّف بالسكون: داءٌ معروف. «مصباح».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): أي: المعجمة.

<sup>(</sup>٥) في (ص) و (م): "وحميت".

<sup>(</sup>٦) في غير (ب) و(س): «حِماء، بكسر الحاء»، وفي هامش (ل): في خطّه: «حماءً» بنصبتين على الألف، وهو على الحكاية مرفوعٌ بضمَّة مقدّرة منع من ظهورها حركةُ الحكاية.

جَرُوَلِ) بِفتح الجيم / وسكون الرّاء، أمَّ عبدالله بن عمر (۱) (الخُزَاعِيّ) بالخاء المضمومة والزَّاي د المعجمتين (فَتَزَوَّجَ قَرِيبَةَ) وللحَمُّويي والمُستملي: (قُريبة) بضمَّ القاف (مُعَاوِيةُ) بن أبي سفيان، (وَتَزَوَّجَ الأُخْرَى أَبُو جَهْمٍ) بفتح الجيم وسكون الهاء، عامر بن حُديفة الأمويُ (فَلَمَّا أَبَى المُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ) المأمور به في قوله تعالى: ﴿ وَسَتَلُواٰمَا أَنفَتُمُ الكُفَّارُ أَن يُقِرُوا بِأَدَاءِ مَا أَنفَقَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ) المأمور به في قوله تعالى: ﴿ وَسَتَلُواٰمَا أَنفَتُمُ وَلِيسْنَاوُا مَا أَنفَقُوا المستحنة: ١٠] أي: وطالبوا بما أنفقتم من مهور نسائكم اللَّاحقات بالكفّار، وليطالبوا بما أنفقوا من مهور أزواجهنَّ (١) اللَّاتي هاجرن إلى المسلمين (أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن لِي المُسْلِمُونَ ) وإيقاع ﴿ وَنَهُ ﴾ موقع «أحد» وليطالبوا بما أنفقوا من مهور أزواجهنَّ (١) اللَّاتي هاجرن إلى المسلمين (فَاقَنَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن اللهَ تَعَالَى وَ اللّهِ المُسْلِمُونَ ) من للتَّحقير والمبالغة في التَّعميم، أي: شيءٌ من مهورهنَّ (﴿ إِلَى الْكُفَّارِ فَاقَنَّ ﴾ (السَعنحة: ١١] المستحنة: ١١] والمعنول (مَنْ ذَهَبَ لَهُ أَنْ اللهُ المُسْلِمِينَ ) إلى المسلمين (فَامَرَ) اللهُ تعالى (أَنْ يُعْطَى) بضمّ الياء مبنيًا للمفعول (مَنْ ذَهَبَ لَهُ زَوْجٌ مِنَ المُسْلِمِينَ) إلى الكفَّارِ ماتحقَّق بيعطى (اللَّاتِي) عليها من المهر، مفعولٌ ثانِ لـ «يعطى (مَنْ ضَدَاقِ نِسَاءِ الكُفَّارِ) الجازُ والمجرور متعلَّق بيعطى (اللَّاتِي) من المهر، مفعولٌ ثانٍ لـ المسلمين إذا ترقَ جن ولا يعطى الزَّوج الكافر شيئًا (وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا (١٠) ولأَبِي وَمَا اللهُ المَالمِي وَاتُ المُسْلِمِينَ الْكَفَّارِ المَالْوَ شيئًا (وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا ١٠) ولا يعطى الزَّوج الكافر شيئًا (وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا ١٠) ولأبي ولأبي ذَرِّ: «وما(١٠) نعلم أنَّ أحدًا)» (مِنْ المُهَاجِرَاتِ ازْتَدَّتُ بَعْدَ إِيمَانِهَا).

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): قيل: اسمها «كلثوم» «كِرماني» وفي «المصابيح»: تُكنَّى أمَّ كلثوم، ذكره ابن بشكوال، واسمها مليكة.

<sup>(</sup>۱) في (س): «أزواجهم».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «﴿ فَعَافَبَتُم ﴾ »: قال البيضاويُّ: فجاءت عُقبتكم، أي: نوبتكم من أداءِ المهر، شبَّه الحكم بأداء هؤلاءِ مهور نساءِ هؤلاءِ أخرى؛ بأمرٍ يتعاقبون فيه؛ كما يتعاقب في الركوب وغيره. انتهى. وقال العينيُّ: قال الزمخشريُّ: من العُقبة، وهي النوبة، شبَّه ما حكم به على المسلمين والمشركين من أداءِ المهور بأمرِ يتعاقبون فيه؛ ومعناه: فجاءت عقبتكم من أداءِ المهور.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): وفي «التوشيح» و «الفتح»: و «العَقِب»: بفتح المهملة، وكسر القاف.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: "ما نعلم أحدًا..." إلى آخره: هو قول الزُّهريِّ، لأنَّه لم يعرف أحدًا من المؤمنات فرَّت من المسلمين إلى المشركين، بخلاف عكسه، وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن: أنَّ أمَّ الحكم بنت أبي سفيان ارتدَّت وفرَّت من زوجها عياض بن شدًّاد، فتزوَّجها رجل من ثقيف، ولم يرتدَّ من قريش غيرها، ولكنَّها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلموا، فإن ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهريِّ بأنَّها لم تكن هاجرت فيما قبل ذلك. "فتح".

<sup>(</sup>٦) في (ص): «ولا».

قال الزُّهريُّ: (وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرِ بْنَ أَسِيدٍ) بفتح الهمزة (الثَّقَفِيُّ) بالمثلَّثة فالقافِ فالفاءِ، وهذا من مرسل الزُّهريُّ بخلافه في رواية معمر: فإنَّه موصولٌ إلى المسور إح: ٢٧٣١] (قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ بِنَاشِيرًم) حال كونه (مُؤْمِنًا) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّوبِي والمُستملي: «مِن منى»، قال النَّيِيِّ بِنَاشِيرًم) حال كونه (مُهَاجِرًا)/ حالٌ من الأحوال المترادفة أو المتداخلة (في المُدَّةِ) اللَّتِي وقع الصُّلح عليها(١) (فَكَتَبَ الأَّخْنَسُ(١)) بهمزةِ مفتوحةٍ فخاءِ معجمةٍ ساكنةٍ، وبعد النَّون المفتوحة سينٌ مهملةٌ (بْنُ شَرِيقٍ) بشينٍ معجمةٍ مفتوحةٍ فراء مكسورةٍ، وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة قافٌ (إِلَى النَّبِيِّ بِنَاشِيرًم يَسْأَلُهُ أَبَا بَصِيرٍ) أن يردَّه إليهم وفاءً للعهد(٣) (فَذَكَرَ الحَدِيثَ) إلى آخره. وفي الرَّواية السَّابقة: «فأرسلوا في طلبه رجلين» [ح: ٢٧٣١] وقد سمَّاهما ابن سعد في المي آخره. وفي الرِّواية السَّابقة: «فأرسلوا في طلبه رجلين» [ح: ٢٧٣١] وقد سمَّاهما ابن سعد في المبقاته»: خُنيس بمعجمةٍ ونونٍ مصغرًا - ابن جابرٍ، ومولى له يقال له (١٠): كوثر، وقال (١٠) ابن إسحاق: فكتب الأخنس بن شَرِيق والأزهر بن عبد عوف إلى رسول الله بِنَاشِيمُ كتابًا، وبعثا به مع مولًى لهما ورجل (٢) من بني عامر استأجراه ببكرَين. انتهى. قال في «الفتح»: والأخنس من ثقيفٍ رهط أبي بصيرٍ، وأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصيرٍ، فلكلَّ منهما المطالبة بردَّه.

١٦ - بابُ الشُّرُوطِ فِي القَرْضِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَعَطَاءٌ يَرُكُمُ : إِذَا أَجَّلَهُ فِي القَرْضِ جَازَ.

(بابُ الشُّرُوطِ فِي القَرْضِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب (وَعَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح ( بِنَيُّمَ : إِذَا أَجَّلَهُ) إلى أجل معلوم (فِي القَرْضِ جَازَ) أي: التأجيل، أي: صحَّ القرض بشرطه، وهذا قد سبق

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قال العينيُّ: ذكر ما يستفاد من هذا الحديث -الذي ما وقع في «البخاريِّ» حديثُ أطولُ منه - في المصالحة مع أهل الحرب على مدَّة معيَّنة، واختلفوا في المدَّة؛ فقيل: لا تجاوز عشر سنين على ما في الحديث، وبه قال الشَّافعيُّ والجمهور، وقيل: لا تجوز الزِّيادة، وقيل: لا تجاوز أربع سنين، وقيل: ثلاث، وقيل: سنتين، وقال أصحابنا: يجوز الصُّلح مع الكفَّار بمال يُؤخَذ منهم أو يُدفَع إليهم إذا كان الصلح خيرًا في حقِّ المسلمين، والذي يُؤخَذ منهم بالصلح؛ يُصرَف مصارف الجزية. انتهى المراد؛ فراجع «العينيًّ».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): واسمه أُبَيُّ، بضمَّ الهمزة، وفتح الموحَّدة. «كِرماني».

<sup>(</sup>٣) في(د): «بالعهد».

<sup>(</sup>٤) «له»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٥) في (م): «وقول».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج): هو خنيس بن جابر «مصابيح». وفي هامش (ل): «إمَّا مرثد، أو كوثر».

د۲۲۸/۲۰

معناه في «باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى» [ح: ٢٤٠٤](١)/.

٢٧٣٤ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَبْرَةً ﴿ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ مِنَى شَعِيرًا اللهِ مِنَى شَعِيرًا لَهُ ذَكَرَ رَجُلًا سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَاثِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارِ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلُ مُسَمَّى.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد الإمام، فيما وصله في «باب (١) التِّجارة في البحر» [ح: ٢٠٦٣] من رواية أبي ذرِّ عن المُستملي: «فقال: حدَّثني عبد الله بن صالح، قال: حدَّثني اللَّيث» قال: (حَدَّثني) بالإفراد (جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَة) بن شُرَحْبيل بن حسنة، القرشيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ) الأعرج (عَنْ أَبِي هُرَيْرَة بَرُنِّ مَنْ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُهِ عِلْمُ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَاثِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلِي هُرَيْرَة بَرُنِّ مَنْ رَسُولِ اللهِ مِنَاسُهِ عِلَا أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَاثِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارِ فَدَفَعَهَا) المسلِف (إلَيْهِ) أي: إلى المستسلف (٣) (إلَى أَجَلِ مُسَمَّى) معلوم، والَّذي أسلف (٤) هو النَّجاشيُّ، كما سمَّاه في «مسند الصَّحابة الَّذين نزلوا مصرَ» لمحمَّد بن الرَّبيع الجيزيُّ (٥) بإسنادٍ له فيه مجهول من حديث عبد الله بن عَمرو بن العاص مرفوعًا.

والحديث سبق تامًّا في «باب الكفالة في القرض» [ح: ٢٩١] وهذا الباب جميعُه ثابتٌ في رواية أبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي، ساقطٌ لغيرهما، وقال في «الفتح»: إنَّه ساقطٌ للنَّسفيّ، لكنْ زاد في التَّرجمة الَّتي تليه، فقال: «باب الشُّروط في القرض والمكاتب...» إلى آخره، وفي الفرع كأصله علامةُ تأخير الحديث عن الأثر.

## ١٧ - بابُ المُكَاتَبِ، وَمَا لَا يَحِلُّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ﴿ إِنَّ فِي المُكَاتَبِ: شُرُوطُهُمْ بَيْنَهُمْ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَوْ عُمَرُ ﴿ لَيْ اللهِ خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِثَةَ شَرْطٍ. وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: يُقَالُ عَنْ كِلَيْهِمَا ؛ عَنْ عُمَرَ وَابْن عُمَرَ.

(بابُ) حكم (المُكَاتَبِ، وَمَا لَا يَحِلُ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ) أي: حكم

<sup>(</sup>١) قوله: «وقال ابن عمر... مسمى» جاء في (د) لاحقًا بعد قوله: في «باب الكفالة في القرض».

<sup>(</sup>٢) ﴿باب،: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) هكذا في (د) و(م)، وفي غيرهما: «المستلف».

<sup>(</sup>٤) في كل الأصول: «أسلم».

 <sup>(</sup>٥) في هامش (ل): قوله: «محمد بن الربيع الجيزيّ» عبارة «طبقات الإسنويّ»: أبو محمَّد، الرّبيع بن سليمان بن
 داود الأزهريُّ مولاهم المصريُّ الجيزيُّ، تُوُفّيَ بذي الحجَّة سنة «٢٥٦ه».

كتاب الله، وهو أعمُّ من أن يكون نصًّا أو استنباطًا (وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يَلْمُ ) ممَّا وصله سفيان الفَّوريُّ في «كتاب الفرائض» له من طريق مجاهد عن جابر: (في المُكَاتَبِ شُرُوطُهُمْ) أي: شروط المكاتبين وساداتهم (بَيْنَهُمْ) معتبرة (وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَوْ) أبوه (عُمَرُ) بن الخطَّاب كذا وقع بالشَّك، ولم يقل في رواية النَّسفيِّ: «أو عمر» ( يُلُمَّهُ: كُلُّ شَرْطٍ خَالَفَ كِتَابَ اللهِ) أي: حكم كتاب الله (فَهْوَ بَاطِلٌ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِئَةَ شَرْطٍ. وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) البخاريُّ: (يُقَالُ عَنْ كِلَيْهِمَا، عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ) كذا في رواية كريمة، وسقط قوله: «وقال أبو عبد الله...» إلى آخره عند أبي ذرِّ.

٢٧٣٥ – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا شُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِيَّ قَالَتْ: أَنْ شِئْتِ أَعْطَيْتُ أَهْلَكِ وَيَكُونُ الوَلَاءُ لِي. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيْطُ ذَكَرَتُهُ ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُّ مِنَا شَعِيْطُ: «ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَا شَعِيْطُ عَلَى المِنْبَرِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟! مَنِ اشْتَرَطَ شَرُطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ ؟! مَنِ اشْتَرَطَ مِنَةَ شَرْطٍ». شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِنَةَ شَرْطٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُ قال: (حَدَّثَنَا مُغِينة (عَنْ يَحْيَى) بن سعيدِ الأنصاريِّ (عَنْ عَمْرَة) بنت عبدالرَّحمن الأنصاريَّة (عَنْ عَائِشَة بُرُكِّه) أنَّها (قَالَتْ: أَتَتُهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا) أن تعينها (في كِتَابَتِها) وفي رواية: عروة عن عائشة "تستعينها في كتابتها» [ح:٥٦٠] (فَقَالَتْ) عائشة بُرُكُها لها: (إِنْ شِئْتِ أَعْطَيْتُ أَهْلَكِ) ثمنك، وأعتقتك(١) (وَيَكُونُ الوَلاءُ) عليك (لِي) فذكرت بريرة ذلك لأهلها، فأبوا إلّا أن يكون الولاء لهم (فَلَمًا جَاءَ رَسُولُ اللهِ سِنَاسُعِيمُ) لعائشة (ذكرَتُهُ ذَلِكَ) بتخفيف كاف «ذكرَتْه» ولأبي ذرِّ: «ذكرتْهُ» بتشديدها وفتح الرَّاء وسكون الفوقيَّة، وفي نسخةٍ: بسكون الرَّاء وضمِّ الفوقيَّة (قَالَ النَّبِيُ سِنَاشُعِيمُم، المُوقيَّة، وفي نسخةٍ: بسكون الرَّاء وضمِّ الفوقيَّة (قَالَ النَّبِيُ سِنَاشُعِيمُم، وليس المراد به رَسُولُ اللهِ مِنْ الشِعِيمُ علَى المِنْبَرِ) خطيبًا (فقَالَ: مَا بَالُ) ما شأن (أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ في حكم الله الَّذي كتبه على عباده، وشرعه لهم، وليس المراد به في كِتَابِ اللهِ؟!) أي: ليست في حكم الله الَّذي كتبه على عباده، وشرعه لهم، وليس المراد به خصوص القرآن(١٠)، لأنَّ كون الولاء للمعتِق غير منصوصِ في القرآن، ولكنَّ الكتاب أمر بطاعة خصوص القرآن(١٠)، لأنَّ كون الولاء للمعتِق غير منصوصِ في القرآن، ولكنَّ الكتاب أمر بطاعة الرَّسُولُ اللهِ عَلَى وقد حكم/ بأنَّ الولاء لمن أعتق (مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ

(١) في (م): «وأُعتقك».

<sup>(</sup>٢) قوله: «وليس المراد... القرآن» سقط من (د).

فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِئَةَ شَرْطٍ) التَّقييد بالمئة للتَّأكيد، لأنَّ العموم في قوله: «مَنِ اشترط» دالُّ على بطلان جميع الشُّروط المذكورة، فلو زادت الشُّروط على المئة كان الحكم كذلك؛ لما دلَّت عليه الصِّيغة. وهذا الحديث قد سبق غير مرَّة.

١٨ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الإِشْتِرَاطِ وَالثَّنْيَا فِي الإِقْرَارِ، وَالشُّرُوطِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ، وَإِذَا قَالَ: مِثَةٌ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ

وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ رَجُلِّ لِكَرِيِّهِ: أَدْخِلُ رِكَابَكَ، فَإِنْ لَمْ أَرْحَلْ مَعَكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا فَلَكَ مِثَةُ دِرْهَم، فَلَمْ يَخْرُجُ، فَقَالَ شُرَيْحٌ: مَنْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ طَاثِعًا غَيْرَ مُكْرَهِ فَهُوَ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُوبُ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: إِنَّ رَجُلًا بَاعَ طَعَامًا، وَقَالَ: إِنْ لَمْ آتِكَ الأَرْبِعَاءَ فَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَيْعٌ، فَلَمْ يَجِئْ، فَقَالَ شُرَيْحٌ لِلْمُشْتَرِي: أَنْتَ أَخْلَفْتَ؛ فَقَضَى عَلَيْهِ.

(بابُ) بيان (مَا يَجُوزُ مِنَ الإِشْتِرَاطِ وَالنَّنْيَا) بضم المثلَّنة وسكون النُون، بعدها تحتيَّة، مقصورًا؛ الاستثناءُ (في الإِقْرَارِ، وَ) بيان (الشُّرُوطِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا) ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «يتعارفه» (النَّاسُ بَيْنَهُمْ) كشرط نقل المبيع (المنهم مكان البائع، فإنَّه جائزٌ؛ لأنَّه تصريحٌ بمقتضى العقد، أو شرط قطع الثِّمار أو تبقيتها بعد الصَّلاح، أو شرط أن يعمل فيه البائع عملًا معلومًا، كأن باع ثوبًا بشرط أن يخيطه في أضعف الأقوال، وهو في المعنى بيعٌ وإجارةٌ يوزَّع المسمَّى عليهما باعتبار القيمة، وقيل: يبطل الشَّرط ويصحُ البيع بما يقابل المبيع من المسمَّى، والأصخُ بطلانهما، لاشتمال البيع على شرط عملٍ فيما لم يملكه بعد (وَإِذَا قَالَ) لفلانٍ: عليَّ (مئةٌ إلَّا واحِدةً أَوْ ثِنْتَيْنِ) بكسر المثلَّنة، وهذا (السَّمْة، وهذا فيه، فيصحُ ويلزمه في قوله: «إلَّا واحدةً» تسعةٌ وتسعون درهمًا، وفي قوله: «إلَّا ثنتين» ثمانيةٌ وتسعون.

(وَقَالَ ابْنُ عَوْنِ) بفتح العين المهملة، وبعد الواو السَّاكنة نونٌ، عبدُ الله بن أَرْطَبان (٣) البصريُ، ممَّا وصله سعيد بن منصورٍ عن هُشَيم عنه (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ) محمَّد: (قَالَ رَجُلٌ) ولأبي ذَرِّ عن

<sup>(</sup>١) في (م): «البيع».

<sup>(</sup>٢) في (ص): «وهو».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): قال ابن الأثير: بفتح الهمزة وسكون الرَّاء وفتح الطَّاء المهملة وتخفيف الباء الموحَّدة وبالنُون، جدُّ عبد الله بن عون ابن أَرْطَبَان «ترتيب».

الكُشْمِيهَنِيِّ: «قال الرَّجل» بالتَّعريف (لِكَريِّهِ) بفتح الكاف وكسر الرَّاء وتشديد التَّحتيَّة بوزن: فعيل، المكاري. وقال الجوهريُّ: يُطلَق على المكري وعلى المكتري أيضًا: (أَدْخِلُ) بهمزةٍ مفتوحة فدال مهملة ساكنة فخاء معجمة مكسورة، أمرٌ من الإدخال، ولأبي ذَرَّ عن الكُشْمِيهَنِيَّ: «ارْحَلْ» بهمزة مكسورة فراء ساكنة فحاء مهملة مفتوحة (رِكَابَكَ) بكسر الرَّاء، منصوبً بـ «أدخل» الإبل الَّتي يُسار عليها -الواحدة: راحلةٌ، لا واحد(١) لها من لفظها- أي: أدخلها فِناءك الأرحل معك يوم كذا وكذا (فَإِنْ لَمْ أَرْحَلْ مَعَكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا فَلَكَ مِئَةُ دِرْهَم. فَلَمْ يَخْرُجْ) د٣٩/٣٦ب أي: لم يرحل معه/ (فَقَالَ شُرَيْحٌ) القاضي: (مَنْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ) شيئًا حال كونه (طَائِعًا) مختارًا (غَيْرَ مُكْرَهِ) عليه (فَهْوَ) أي: الشَّرط الَّذي شرطه (عَلَيْهِ) أي: يلزمه، وقال الجمهور: هي عِدَةً، فلا يلزم(١) الوفاء بها.

(وَقَالَ أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ ممَّا وصله سعيد بن منصور (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ) محمَّد: (إِنَّ رَجُلًا بَاعَ طَعَامًا) لآخر (وَقَالَ) المشتري للبائع: (إِنْ لَمْ آتِكَ الأَرْبِعَاءَ (٣)) بكسر الموحَّدة، أي: يوم الأربعاء (فَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَيْعٌ، فَلَمْ يَجِعُ) أي: المشتري (فَقَالَ شُرَيْحٌ) القاضي (لِلْمُشْتَرِي) عند التَّحاكم إليه(٤): (أَنْتَ أَخْلَفْتَ) الميعاد (فَقَضَى عَلَيْهِ) برفع البيع، وهذا(٥) مذهب أبي حنيفة وأحمد، وقال مالكٌ والشَّافعيُّ: يصحُّ البيع، ويبطل الشرط.

أَنَّ رَسُولَ اللهِ صِنَى اللهِ مِنَى اللهِ عِنْ اللهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا ، مئةً إِلَّا وَاحِدًا ، مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبى حمزة

<sup>(</sup>۱) في (م): «واحدة».

<sup>(</sup>۱) في (د): «يلزمه».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قوله: «الأربعاء»: يُحتَمَل أن يُراد به: الأربعاء ومكانها؛ لأنَّها جمع الرَّبيع، وهو الساقية. «كِرماني»، وفي «المصباح»: الرَّبيع: الجدول، وهو النهر الصغير، قال الجوهريُّ: وجمع رَبِيْع «أَربِعاء» و ﴿ أَرْبِعَة » مثل: نَصِيْب وأَنْصِبَة ، ثم قال: ويوم «الأربِعاء» ممدود، وهو بكسر الباء، ولا نظير له في المفردات، وإنما يأتي وزنه في الجمع، وبعض بني أسد تفتح الباء، والضمُّ لغة قليلة فيه، والجمع «أربعاوات».

<sup>(</sup>٤) «عند التحاكم إليه»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «وهو».

الحمصيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَن الأَعْرَج) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَالِهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِيْمِ مِنْ اللهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللّهِيْمِ مِنْ اللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ الللّهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللّهِ وليس فيه نفيُ غيرِها، وقد نقل ابن العربيِّ: أنَّ لله ألفَ اسم، قال: وهذا قليلٌ فيها، ولو كان البحر مدادًا لأسماء ربي؛ لنفد البحر قبل أن تنفد أسماء ربي ولو جئنا بسبعة أبحر مثله مدادًا. وفي الحديث: «أسألك بكل اسم هو لك، سمَّيتَ به نفسك، أو أنزلتَه في كتبك(١)، أو علَّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك» وإنمَّا خصَّ هذه لشهرتها. ولما كانت معرفة أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، إنَّما تُعلِّم من طريق الوحي والسُّنة، ولم يكن لنا أن نتصرَّف فيها بما لم يهتد إليه مبلّغُ علمنا ومنتهى عقولِنا، وقد مُنِعنا عن إطلاق(١) ما لم يرذبه التَّوقيف في ذلك وإن جوَّزه العقل وحكم به القياس؛ كان الخطأ في ذلك غير هيِّن (٣)، والمخطىءُ فيه غيرَ معذورٍ ، والنُّقصانُ عنه(٤) كالزِّيادة فيه غيرَ مرضيٌّ ، وكان الاحتمال في رسم الخطِّ واقعًا باشتباه تسعة / وتسعين في زلَّة الكاتب، وهفوة القلم بسبعة وسبعين، أو سبعة ١٥٥/٤ وتسعين، أو تسعة وسبعين، فينشأ الاختلاف في المسموع من(٥) المسطور، أكَّده حسمًا للمادَّة وإرشادًا إلى الاحتياط بقوله: (مئةً) بالنَّصب على البدليَّة (إِلَّا) اسمًا (وَاحِدًا) ولأبي ذَرٍّ: «إلَّا واحدةً» بالتَّأنيث ذهابًا(٢) إلى معنى التَّسمية أو الصِّفة أو الكلمة (مَنْ أَحْصَاهَا) علمًا وإيمانًا أو عدًّا لها حتَّى يستوفيها، فلا يقتصر على بعضها، بل يثنى على الله، ويدعوه بجميعها، أو مَن عقلها، وأحاط بمعانيها، أو حفظها (دَخَلَ الجَنَّةَ).

وبقيَّة مباحث هذا الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في محالِّها، وكأنَّ المؤلِّف أورده ليستدلَّ به على أنَّ الكلام إنَّما يتمُّ بآخره، فإذا كان فيه استثناءٌ أو شرطً/ عُمِل به، وأُخِذَ ذلك من قوله: ١٣٤٠/٣٥ (مئةً إلَّا واحدًا) وهو في الاستثناء مسلَّمٌ، فلو قال في البيع: بعت من هذه الصُّبرة مئةَ صاع إلَّا

<sup>(</sup>١) في (د): «كتابك».

<sup>(</sup>٢) في (د): «الإطلاق».

<sup>(</sup>٣) في (ب): "عين" وهو تحريف.

<sup>(</sup>٤) في (م): «منه».

<sup>(</sup>٥) في (ص): ﴿عن ﴾.

<sup>(</sup>٦) «ذهابًا»: سقط من (م).

صاعًا، صعّ وعُمِل به، وكان بائعًا لتسعة وتسعين صاعًا، وكذا في الإقرار كما مرّ ، ولا يُؤخَذ بأوّ كلامه ، ويُلغى آخره ، لكن في استنباط ذلك(١) من هذا الحديث نظر ، لأنّ قوله: «مئة إلّا واحدًا» إنّما ذُكِر تأكيدًا لما تقدّم ، فلم يُستَفذ به فائدة مستأنفة حتّى يُستنبَط منه هذا الحكم لحصول هذا المقصود بقوله: «تسعة وتسعين اسمًا». وأمّا الشُروط فليست صورة الحديث، قاله الولئ بن العراقي .

وهذا الحديث أخرجه البخاريُّ أيضًا في «التوحيد» [ح: ٧٣٩١]، والتِّرمذيُّ في «الدَّعوات»، والنَّسائيُّ في «النُّعوت»، وابن ماجه في «الدُّعاء»(١).

#### ١٩ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الوَقْفِ

(بابُ الشُّرُ وطِ فِي الوَقْفِ).

٢٧٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، قَالَ: أَنْبَأَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَّ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِحَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ سِنَاشِيرً مِينَا أَمِنُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا، فَقَالَ: اللهِ، إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُومَنُ وَلَا يُومَنُ وَلَا يُومَنُ وَلَا يُومَنُ وَلَا يُومِئُ وَلَا يُومِئُونَ وَيَصَدَّقَ بِهَا فِي الفُقَرَاءِ وَفِي القُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، وَلَا يُومِئُ مَنَ وَلِيهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلِ. قَالَ: فَحَدَّثُتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ، فَقَالَ: غَيْرَ مُتَأَثِّلُ مَالًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاء التَّقفيُ البغلانيُ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنِ) بفتح المهملة وبالنُّون (٣) عبد الله البصريُّ (قَالَ: أَنْبَأَنِي) بالإفراد، أي: أخبرني، والإنباء يُطلَق على الإجازة أيضًا، كما عُرِف في موضعه (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَ الْمَعْمَرُ بْنَ الْخَطَّابِ) بَاللهُ (أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ مِنَاسَمِيمُ مِنَاسَمِيمُ عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَ الْمَعْمَرُ بْنَ الْخَطَّابِ) بَاللهِ (أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ مِنَاسَمِيمُ مِنْ النَّبِيَّ مِنَاسَمِيمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>۱) في هامش (د): قوله: «لكن في استنباط ذلك إلى آخره...» استدلال البخاريِّ بالنَّظر إلى استثناء الواحد من المئة، ولا يُشكُ أنَّ «مئةً» يفيد معنّى زائدًا على ما تقدَّم وإن كان المئة إلَّا واحدًا مفاده عينُ مفاد التَّسعة والتِّسعين، على أنَّا لا نسلِّم التزام الفائدة الحديث؛ لصحَّة الاستنباط المذكور، فتأمَّل... لكاتبه.

<sup>(</sup>٢) «في الدعاء»: مثبتٌ من (ب) و (س). وسقطت من (ج) وكتب على هامشها: أي: في «الدَّعوات» كما في «الأطراف».

<sup>(</sup>٣) "بفتح المهملة وبالنُّون»: سقط من (د).

يَسْتَأْمِرُهُ) أي: يستشيره (فِيهَا، فَقَالَ: يَارَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَبْبَرَ) تُسمَّى: ثَمْغَ؛ بفتح المشلَّنة وسكون الميم وبالغين المعجمة (لَمْ أُصِبْ مَالاً قَظُ أَنْفَسَ) أي: أجود (عندي مِنهُ، فَمَا تَأْمُرُني بِهِ؟) أن أفعل فيها (قَالَ) لِلهَ: (إِنْ شِنْتَ حَبَّسْتَ) بتشديد الموحَّدة، أي: وقفت (أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقَ بِهَا، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لا يُبَاعُ)(١) أصلها (وَلا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ، وتَصَدَّقَ بِهَا فِي الفُقرَاءِ وَفِي القُرْبَى) القرابة في الرَّحِم (وَفِي اللهِ الرِّقَابِ) وهم المكاتبون، يُورَثُ، وتَصَدَّقَ بِهَا في الفُقرَاءِ وَفِي القُرْبَى) القرابة في الرَّعِم (وَفِي سَبِيلِ اللهِ) منقطعُ الحاجِّ ومنقطع الغُواة بأن يُدفَع إليهم شيءٌ من الوقف تُفَكُّ به رقابهم (وَفِي سَبِيلِ اللهِ) منقطعُ الحاجِّ ومنقطع الغُواة (وَابْنِ السَّبِيلِ) اللهِ من عطف العام على الخاصِّ (٣) (لَا جُنَاحَ) لا إثم (عَلَى مَنْ وَلِيَهَا) وَلِي التَّحدُث على تلك الأرض (أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا) الخاصُّ (٣) (لَا جُنَاحَ) لا إثم (عَلَى مَنْ وَلِيَهَا) وَلِي التَّحدُث على تلك الأرض (أَنْ يَأْكُل مِنْهَا) من الإطعام، بالنَّصب عطفًا على المنصوب (١) به أَنْ»، أي: بأن يطعم غيره حال كونه (غَيْرَ مُتَأَثِّلِ) من الإطعام، بالنَّصب عطفًا على المنصوب (١) به (أَنْ»، أي: بأن يطعم غيره حال كونه (غَيْرَ مُتَأَثِّلِ) من الإطعام، وفتح الفوقيّة، وبعد الهمزة المفتوحة مثلَّنَةٌ مشدَّدةٌ مكسورةٌ فلامٌ، أي: جامع (مَالًا) بضبٌ على التَّمييز. قال الإمامُ / بدر الدِّين الدَّمامينيُّ: إنَّه خطأً، وإنَّما د٣٤٠٣٠ وقول الزَّر كشيَّ: إنَّه مفعولٌ به، أي: لـ (متأثُلُّ)».

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الوصايا» [ح: ٢٧٦٤] وكذا مسلمٌ، وأخرجه النَّسائيُّ في «الأحباس» والله تعالى أعلم.

# N JOHN

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): في نسخة: «تباع» وتاليها بالفوقيَّة «منه».

<sup>(</sup>٢) في (د): «ولايصل إليه».

<sup>(</sup>٣) في (د): «الخاصّ على العامّ».

<sup>(</sup>٤) «بالنَّصب عطفًا على المنصوب»: جاء في غير (د) قبل قوله: «بضمَّ الياء» وتكرَّر فيها، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): وعبارة العينيّ: «غير متموّل» حال من قوله: «وَلِيَهَا» أي: أكله وإطعامه لا يكون على وجه التموّل، بل لا يجاوز المعتاد.

in the second the second control of the state of the s ere a recommendation and an annual and an arrangement and arrangement arrangement and arrangement and the second of the second o ...... to the contract of the contrac 

## ٥٥ - كتَابُ الوَصَايَا

(كِتَابُ الوَصَايَا) جمع وصيَّةٍ، وهي لغةً: الإيصال(١)، من وصَّى الشَّيء بكذا، أوصله به؟ لأنَّ الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه(١). وشرعًا: تبرُّعٌ بحقَّ مضافٍ إلى ما(٣) بعد الموت ليس بتدبيرٍ ولا تعليق عتقٍ وإن التحقا بها حكمًا في حسابهما من الثُّلث، كالتَّبرُّع المنجَّز في مرض الموت أو الملحق به.

#### بِسُـــِ اللَّهِ النَّفَرُ الرَّحِيمِ

١ - بابُ الوَصَايَا، وَقَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ اللهِ اللَّهِ عَنْدَهُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ ا

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن ثَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرِيِنَ وَالْأَقْرِينَ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمَا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلا آوْمُ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ تَحِيثُ ﴾ ﴿ جَنَفًا ﴾: مَيْلًا. ﴿ مُتَجَانِفٍ ﴾: مَائِلٌ.

(بِمِ اللَّرْمِ الرَّمْ الرَّمْ الوَصَايَا) وقدَّم النَّسفيُ في روايته البسملة على لفظ: (كتاب) (وَ) باب: (قَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهْ عِنْ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) التَّقييد بالرَّجل خرج مخرج الغالب، وإلَّا فلا فرق في الوصيَّة الصحيحة بين الرَّجل والمرأة، لكن قال الحافظ ابن حجرٍ: إنَّه لم يقف على هذا الحديث باللَّفظ المذكور، فكأنَّه رواه بالمعنى، فإنَّ المرء هو الرَّجل (وَ) باب: (قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) ولأبى ذَرِّ: (وقال الله مِمَرَّهُ اللهُ مِمَرَّهُ اللهُ عَمَدُ اللهُ عَمَدُ الْمَوْتُ ﴾) أي:

<sup>(</sup>١) في (د): «الإيصاء».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: "وصل خير دنياه..." إلى آخره: يحتمل أنَّ المراد بـ "خير دنياه": الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة، وبـ "خير عقباه": الخير الذي يحصل له بعد موته، بسبب حصول الموصى به للموصى له، فهو بإيصائه حصل له بعد موته خير، وقد صدر منه في حياته خير، وقد وصل أحدهما بألآخر، تأمّل، ويحتمل أنَّ معناه: أنَّه وصل "خير دنياه" أي: تمتُّعه في دنياه بالمال بـ "خير عقباه" أي: انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصيَّة بالمال، فليُراجَع وليُحرَّر. "منهج".

<sup>(</sup>٣) في (ص): "لِمَا».

حضرت (۱) أسبابه وظهرت أماراته ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾ مالًا، وقيل: مالًا كثيرًا، لِمَا رُوِيَ عن علي بيّ أن مولى مولى له أراد أن يوصي، وله سبع مئة درهم، فمنعه، وقال الله تعالى: (﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾) والخير هو الممال (۱) الكثير (﴿أَنَوَصِيَةُ ﴾) مرفوعٌ بِ﴿ كُتِب ﴾ وتذكير فعلها على تأويل أن يوصي أو الإيصاء (﴿لِلْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَوْرِينَةُ ﴾) مرفوعٌ بِ ﴿كُتِب ﴾ وتذكير فعلها على تأويل أن يوصي أو الإيصاء (﴿لِلْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَوْرِينَةُ ﴾) بالعدل، فلا يفضل الغنى، ولا يتجاوز الثُلث (﴿حَقًا عَلَى اللهُتَوِيدِ ﴾) مصدرٌ مؤكّد، أي: حقَّ حقًا، أي: واجبًا (﴿فَمَنْ بَدَلَهُ ﴾) أي (۱): بدَّل ما ذُكِرَ من الوصيَّة (﴿بَيَمُ مَاسِعَهُ ﴾) وصل إليه (﴿فَإِنَهُ اللهُ عَيْرُكُونُهُ ﴾) ووقع أجر الميت على الله (﴿ إِنَّ اللهُ سَيعَهُ ﴾) للوصيَّة (﴿وَلِيمٌ ﴾) بما بُدِّل منها، فيجازي المبدِّل بغير حقَّ، وهذا الحكم كان (٤) في بدء الإسلام قبل نول آية المواريث، فلمّا نزلت نسختها، وصارت المواريث المقرَّرة فريضةً من الله يأخذها أهلها حتمًا من غير وصيَّة ولا تحمُّل مانة (١٠ الوصيَّة لوارثِ ﴿ وَفَيَنْ عَافَ مِن مُوصٍ ﴾) أي: توقّع مرفوعًا: ﴿إِنَّ اللهُ قد أعطى كلَّ ذي حقِّ حقَّه، فلا وصيَّة لوارثٍ ﴿ وَفَيَنْ عَافَ مِن مُوصٍ ﴾) أي: توقّع الموصى لهم بردً (١) ما زاد (﴿فَلَا إِنَّ عَلَيْهُ عَلَيْهُ ﴾) في هذا التّبديل؛ لأنّه تبديل باطلٍ إلى حقّ بخلاف الموصى لهم بردً (١) ما زاد (﴿فَلَا إِنْهَ عَلَيْهِ ﴾) في هذا التّبديل؛ لأنّه تبديل باطلٍ إلى حقّ بخلاف الأول (﴿ إِنَّ اللهُ عَمْورُ رَحِيمٌ ﴾ إلى عثل عبده مرجًا في الدّين.

وقال البخاريُّ مفسِّرًا لقوله: (﴿ جَنَفًا ﴾) أي: (مَيْلًا) رواه الطَّبريُّ عن عطاءِ بإسنادِ صحيحٍ دَّرُ مَنَ ﴿ مُتَجَانِفٍ ﴾) أي: (مَائِلٌ) ولغير أبي ذرِّ -كما في «فتح الباري» -: «متمايلٌ» وسقط لأبي ذرِّ من قوله: ﴿ لِلْوَلِدَيْنِ ﴾: «إلى ﴿ جَنَفًا ﴾» وللنَّسفيِّ (^) قوله: ﴿ لِلْوَلِدَيْنِ ﴾: «إلى ﴿ جَنَفًا ﴾» وللنَّسفيِّ (^) كما في «الفتح»: «الآية» وفي نسخةٍ: «﴿ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُونِ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾».

<sup>(</sup>١) في غير (ب) و(س): "حضر".

<sup>(</sup>٢) في (ص): «والمال هو الخير».

<sup>(</sup>٣) في (د): «أي: فمن».

<sup>(</sup>٤) «كان»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) (ب)و(س): «مانيَّة».

<sup>(</sup>٦) في (د): «الموصي» كذا في تفسير ابن كثير.

<sup>(</sup>٧) في (ص): «وردً».

<sup>(</sup>٨) في (م): "وللنَّسائيِّ"، وهو تحريفٌ.

٢٧٣٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بِيُنَّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ شَعِيمً قَالَ: «مَا حَقُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ»، تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ مِنْ الشَّعِيمُ.

وبه قال (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمامُ (عَنْ نَافِعِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بِيُلَمّ) وسقط لأبي ذَرِّ (عبد الله) (أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسَعِيمُ قَالَ: مَا) أي: ليس (حَقُّ امْرِي مُمْلِم) أو ذميّ، ولمسلم عن أيوبَ عن نافع: «ما حقُّ امرىء يؤمن بالوصيَّة»(١)، قال ابن عبد البرِّ: فسَّره ابن عيينة: أي: يؤمن بأنَّها حقُّ (لَهُ شَيْءٌ) صفةٌ لـ «امرىءِ»، وعند البيهقيّ (٣): «له مالٌ» بدل(١) «شيءٌ»، حال كونه (يُوصِي فِيهِ)(٥) صفةٌ لـ «شيءٌ» حال كونه (يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ) صفةٌ أخرى لـ «امرىءِ» ومفعول «يبيت» محذوفٌ، تقديره: آمنًا أو ذاكرًا أو

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قوله: "ما حقُّ امرئٍ..." إلى آخره: "ما" نافية بمعنى: ليس، لا عمل لها هنا، لانتقاض المنفيِّ بـ "إلَّا»، و"حقُّ مبتداً مضاف إلى "امرئٍ» و «مسلم» صفة أولى، و «له شيء» صفة ثانية، و «يوصي فيه» صفة لـ "شيء»، و «يبيت ليلتين» إمَّا خبر المبتدأ، أو صفة ثالثة والخبر ما بعد "إلَّا» وجزم الطّيبئ والكرمانيُّ: بأنَّ المستثنى هو الخبر. انتهى. وقال البرماويُّ في "شرح العمدة»: "حقُّ مبتدأ محصور في خبره المقدَّر بعد "إلَّا» أي: ما حقُّه مع وصفه بكذا وكذا إلَّا مبيته ووصيَّته مكتوبة عنده، قالوا: وفي "ووصيَّته» واو الحال والجملة حاليَّة، ويدلُّ على هذا التقدير قوله في صفة "امرئ»: «يبيت» لأنّه وصف "المرزأ» بثلاث صفات: بـ "مسلم» وبجملة "له مال يوصي فيه» وبجملة "يبيت ليلتين» ويجوز أن تكون هاتان الجملتان حاليَّتين من "امرئ» أو إحداهما حال منه، لوصفه وكونه بعد نفي، والخبر على ذلك كلّه المصدر المقدَّر بعد "إلَّا»، وأصل التركيب: ما حقُّ امرئٍ مسلم يبيت ليلتين إلَّا مبيته ووصيَّته مكتوبة عنده، ويحتمل إعرابًا آخر: أن يكون "يبيت» هو خبر المبتدأ بتأويله بمصدر؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَنَ مَاكِنِهِ. ويحتمل إعرابًا آخر: أن يكون "يبيت» هو خبر المبتدأ بتأويله بمصدر؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَنَ مَاكِنِهِ. أَبْرُيْكُ ﴾ [الروم: ٤٤]، ويكون الحصر متوجَّهًا إلى الحال فقط، نحو: ما زيد قائم إلَّا وهو يصلًى. انتهى. شيخنا العجمئ في رسالة على هذا الحديث.

<sup>(</sup>۱) هكذا عزاه القسطلاني يُش ولم أجد من سبقه إلى هذا العزو، وسبب ذلك الاختصار المخل من «الفتح»، إذ الحديث الذي أورده هو من رواية الشافعي عن ابن عيينة عن أيوب كما في السنن المأثورة (٥٣٨) أما حديث مسلم عن أيوب (١٦٢٧) فهو بلفظ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده».

<sup>(</sup>٣) في (د): «وعند النّسفي» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): «من».

<sup>(</sup>٥) في (د): «يوصى به».

موعوكًا(۱)، وعند البيهقيّ: «ليلة أو ليلتين» ولمسلم والنّسائيّ: «ثلاث ليالي» والاختلاف دالٌ على التّقريب لا التّحديد، والمبتدأ الّذي هو «ما حقُ» (۱) محصورٌ في خبره المقدَّر بعد «إلّا» من قوله: (إلّا وَوَصِيتَهُ) أي: ما حقُّه إلّا المبيت ووصيته (مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ) مشهودٌ بها، فإنّ الغالب إنّما يكتب العدول، قال الله تعالى: ﴿شَهَدَ أُبَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَمَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيتَةِ فَإِنَّ الغالب إنّما يكتب العدول، قال الله تعالى: ﴿شَهَدَ أُبَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَمَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيتَةِ فَإِنَّ الغالب إنّما يكتب العدول، قال الله تعالى: ﴿شَهَدَ أُبَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَمَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ عِينَ ٱلْوَصِيتَة وَمَنْ أَنْ مَا يَكْمُ وَلِمَ النّاسِ لا يحسن الكتابة، فلا دلالة فيه على اعتماد الخط، ونقل في «المصابيح»: فيما إذا وُجِدَت وصيّةٌ بخطً الميّت من غير إشهادٍ في تركّته، ويُعرَف أنّها خطّه بشهادة عدلين، عن الباجي أنّها لا يثبت شيءٌ منها؛ لأنّه قد يكتب ولا يعزم. رواه ابن القاسم في «المجموعة» و«العتبية»، ولم يحكِ ابن عرفة فيها خلافًا، والواو في «ووصيّته» للحال، قال في «العُدّة»: ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ «يبيت» بتأويله والواو في «ووصيّته» للحال، قال في «العُدّة»: ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ «يبيت» بتأويله

<sup>(</sup>۱) قال السندي في "حاشيته": قوله: (مَا حَقُّ امْرِئ مُسْلِمٍ... إِلَى قَوْلِهِ: يَبِيتُ ... إلى آخره): الفعل أعني "يبيت" بعنى المصدر خبرٌ عن الحقِّ إما بتقدير "أنّ أو بدونها، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ اَيَنْيِهِ مُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الروم: ١٤] وعلى القول بتقدير: "أن" يجوز نصبه، كما هو شأن "أن" المقدرة في جواز العمل، والباعث على تأويله بالمصدر أنَّ جملة "يبيت" لا تصلح أن تكون خبرًا عن الحقّ، ولا ضمير فيه يرجع إلى الحقّ، ويدلُّ على التَّأُويل رواية النَّسائي: "أن يبيت" فصرَّح بدرأن" المصدريَّة، وقول العيني: إنَّ التَّأُويل يغيِّر المعنى ولا حاجة إليه ناشئ عن قلّة التَّدبُّر في المعنى والقواعد، والعجب أنَّه قال: إنَّ من له ذوقٌ بالعربيَّة يفهم ما ذكره مع أنَّ من له ذوقٌ بالعربيَّة يفهم ما ذكره مع أنَّ من له ذوقٌ بالعربيَّة يفهم ما ذكره مع أنَّ من له ذوقٌ بالعربيَّة يفهم ما ذكره مع أنَّ من له ذوقٌ بالعربيَّة يفهم ما ذكره مع أنَّ من له ذوقٌ بالعربيَّة يفهم ما ذكره أنه الله ذوقٌ بشهد ببطلان قوله.

وقوله: (إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ): استثناءٌ من أعمِّ الأحوال وهو حالٌ من نفس البيتوتة، أي: ليس حقَّه البيتوتة في حال إلا والحال أنَّ الوصيَّة مكتوبةٌ عنده، وليس بحال من فاعل «يبيت» لفساد المعنى إذ يصير المعنى كون المسلم يبيت ليلتين في كلِّ حالٍ إلَّا في حال أنَّ الوصيَّة مكتوبةٌ عنده ليس بحقُّ له فتأمَّل بنظر دقيقِ.

وجوَّز بعضهم أنَّ قوله: «يبيت» صفة لامرئ، والخبر محذوف بعد «إلَّا» أي: إلَّا المبيت ووصيَّته مكتوبةً عنده، وهذا لا يخلو عن ركاكةٍ إذ يصير المعنى أنَّ المسلم البائت ليلتين ليس حقُّه كذا، وهو غير مناسب، وإنَّما المناسب لا ينبغي لمسلم أن يبيت، والعجب من القسطلاني حيث قال: مفعول «يبيت» محذوف تقديره: آمنًا أو ذاكرًا أو موعوكًا، والحال أنَّ «يبيت» من الأفعال اللازمة لا المتعدِّية، ولو فرض آمنًا ونحوه في الكلام لكان حالًا لا مفعولًا، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): قوله: والمبتدأ الَّذي هو «ما حقُّ» فيه مسامحة، فإنَّ المبتدأ «حقُّ» وقوله: «أي: ما حقُّه إلَّا المبيت ووصيَّته مكتوبة» ربَّما يوهم أنَّ الواو في «ووصيَّته» عاطفة على الخبر، وليس كذلك كما قد يتوهَّم، بل هي واو الحال، والجملة حاليَّة، وصاحبها إمَّا المبتدأ على رأي، أو الضَّمير المستتر في الخبر، وعبارة البرماويُّ في «شرح العمدة» أتمُّ وأفيد ممَّا ذكره الشَّارح.

بالمصدر، تقديره: ما حقُّه بيتوتة(١) ليلتين إلَّا وهو بهذه الصِّفة، وهذا معنى قوله في «المصابيح»: أن يبيت ليلتين(١)، ارتفع بعد حذف «أن» مثل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَكِهِ، يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الرُّوم: ٢٤] وقال في «الفتح» نحوه، وتعقَّبه العينيُّ، فقال: هذا قياسٌ فاسدُّ، وفيه تغيير المعنى أيضًا، وإنَّما قدَّر «أنْ» في قوله تعالى: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ لأنَّه في موضع الابتداء؛ لأنَّ قوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَنْنِهِ ۦ ﴾ في موضع الخبر، والفعل لا يقع مبتدأً، فَتُقَدَّر (٣) «أنْ » فيه حتَّى يكون في معنى المصدر، فيصحُّ حينئذٍ وقوعه مبتدأً، فمن له ذوقٌ في العربية يفهم هذا، ويعلم تغيير المعنى فيما قال. انتهى. ولم يجب عن ذلك في «انتقاض الاعتراض» بشيء بل بيَّض له ككثير من الاعتراضات الَّتي أوردها العينيُّ عليه، لكن يدلُّ لِمَا قالوه رواية النَّسائيِّ من طريق فُضَيل بن عياض، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، حيث قال فيها: «أَنْ يبيتَ» فصرَّح بـ «أن» المصدريَّة، والتَّعبير بالمسلم/ جُرى على الغالب، وإلَّا فالدِّميُّ د٣٤١/٣ب كذلك، فإن الكفَّار مخاطَبون بالفروع. فإن قلت: الوصيَّة شُرِعَت زيادةً في العمل الصَّالح، والكافر لا عمل له بعد الموت. أُجِيبَ: بأنَّهم نظروا إلى أنَّ الوصيَّة كالإعتاق، وهو صحيحٌ من الذِّميِّ والحربيِّ، أو التَّعبير بالمسلم من الخطاب المسمَّى عند البيانيِّين بالتَّهييج، أي: الَّذي يمتثل أمر الله ويجتنب نواهيه إنَّما هو المسلم، ففيه إشعارٌ بنفي الإسلام عن تارك ذلك، وقال الشَّافعيُّ فيما حكاه النَّوويُّ: معنى الحديث: ما الحزم(٤) والاحتياط للمسلم إلَّا أن تكون وصيَّته مكتوبةً عنده، وروى البيهقئ في «المعرفة» ممَّا قرأته فيها عن الشَّافعيِّ أيضًا أنَّه قال في قوله: «ما حقُّ امرىءٍ» يحتمل ما لامرىء أن يبيت ليلتين إلَّا ووصيَّته مكتوبةٌ عنده، ويحتمل: ما المعروف في الأخلاق إلَّا هذا، لا من وجه الفرض. انتهى. وقد أُجمِعَ على الأمر بها، لكن مذهب الأربعة أنَّها مندوبةٌ لا واجبةٌ، ولا دلالة في حديث الباب لمن قال بالوجوب، وكيف وفي رواية مسلم من طريق عبيدالله بن عمر (٥) وأيُّوب: «يريد أن يوصي فيه»(٦) فجعل

<sup>(</sup>۱) في (د): «بيتونته».

<sup>(</sup>۲) «ليلتين»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٣) في (د): «فيقدَّر» كذا في العمدة.

<sup>(</sup>٤) في (ص): «أحزم».

<sup>(</sup>٥) في (د): «عبدالله بن عمرو» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٦) في (د): «به».

ذلك متعلقًا (۱) بإرادته. سلَّمنا أنَّه يدلُّ على الوجوب، لكن صرفه عن ذلك أدلَّة أخرى، كقوله الله متعلق فيما قاله السُّهيلي: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيتَةِ يُوصِيبَهَ آوَ دَيْنٍ ﴾ / [النَّساء: ١١-١١] فإنَّه نكَّر الوصيَّة كما نكَّر الدَّيْنَ، ولو كانت الوصية واجبة، لقال: من بعد الوصيَّة. نعم، روى ابن عون عن نافع عن ابن عمر الحديث بلفظ: ﴿ لا يحلُّ لا مرى عسلم ﴾ وقال المنذريُّ: إنَّها تؤيد القائل (١٠ بالوجوب، لكن لم يتابع ابن عون على هذه الرِّواية، وقد قال المنذريُّ: إنَّها شاذَّة. نعم، تجب الوصيَّة على من عليه حقُّ لله (٣) كزكاةٍ وحجُّ أو حقُّ لآدميًّ بلا شهودٍ، بخلاف ما إذا كان به شهود فلا تجب، وهل الحكم كذلك في اليسير الَّتي جرت العادة بردِّه مع القرب، فيه كلام لبعضهم مال أنَّ مثل هذا (٥) لا تجب الوصيَّة فيه على التَّضييق والفور مراعاةً للشَّفقة.

وهذا الحديث رواه مسلمٌ وأبو داود والتّرمذيُّ والنّسائيُّ وابن ماجه.

(تَابَعَهُ) أي: تابع مالكًا في أصل الحديث (مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ) الطَّائفيُّ، فيما رواه الدَّارقطنيُّ في الأفراد (عَنْ عَمْرو) هو ابن دينار (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَائِيٍّ (عَنِ النَّبِيِّ مِنَ النَّبِيِّ مِنَ النَّعِيمُ مَمْ).

٢٧٣٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيةً الجُعْفِيُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، خَتَنِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسِّعِيمُ أَخِي جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الجُعْفِيُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، خَتَنِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسِّعِيمُ أَخِي جُويْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ قَالَ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسِّعِيمُ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا، إِلَّا بَعْلَتَهُ البَيْضَاءَ وَسِلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ) البغداديُّ سكن نيسابور (٢) قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة مصغَّرًا، العبديُّ الكوفيُّ الكِرمانيُّ، لا ابنُ بُكيرٍ المصريّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةً) بضمِّ الزَّاي وفتح الهاء مصغَّرًا (الجُعْفِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن

<sup>(</sup>١) في (د): «معلَّقًا».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): «القول».

<sup>(</sup>٣) في (م): «حتَّ الله».

<sup>(</sup>٤) في (د): «قال».

<sup>(</sup>٥) في (د): «هذه».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): «تَيسابور» بالفتح: أشهر مُدن خُراسان، والعجم يسمُّونها نشاور، كما يؤخذ من «اللبّ» و «المراصد». وبنحوه في هامش (ج).

عبدالله السّبيعيُ الكوفيُ (عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ) بن أبي ضرار الخزاعيُ (خَتَنِ رَسُولِ اللهِ عِنَاسُمِيمُ) بفتح الخاء المعجمة والمثنّاة الفوقيَّة، والجرُّ وصفّ لـ "عمرو" أو عطف بيانِ أو بدلٌ، وهو كلُ ما كان من قِبَل المرأة مثل الأب والأخ (أَخِي جُويْرِيَة بِنْتِ الحَارِثِ) أمْ دالات المؤمنين رَشِهُ و "أخي "بالجرَّ عطفًا (١٠ على المجرور السّابق، أنَّه (قَالَ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ مِناسُمِيمُ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً) في الرَّق (وَلَا شَيْتًا) من عطف العام على المخاصِّ (١٠)، ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيُّ: «ولا شاةً» قال ابن حجر: والأوَّل أصحُّ، وزاد مسلم وأبو داود والترمذيُ (١٠ والنّسائيُّ: "ولا بعيرًا" (إلَّا بَغْلَتُهُ البَيْضَاءَ وَسِلَاحَهُ) الَّذي أعدَّه للحرب كالشيوف (وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً) قال ابن التين فيما نقله العينيُّ: هي فَدَك (١٤) والَّتي بخيبر، وإنَّما تصدَّق بها في صحَّته، وأخبر بالحكم عند وفاته، وإليه أشارت عائشة ﴿ الضَّ بقولها في حديثها الَّذي رواه مسلمٌ وغيره المذكور: "ولا أوصى بشيء". قال الكِرمانيُّ: الضَّمير في قوله: حديثها الَّذي رواه مسلمٌ وغيره المذكور: "ولا أوصى بشيء". قال الكِرمانيُّ: الضَّمير في قوله: حديثها الَّذي رواه مسلمٌ وغيره المذكور: "ولا أوصى بشيء". قال الكِرمانيُّ: الضَّمير في قوله: حديثها الله المارات عائشة عَلَيْهُ المناتُ المُنْتُ المَالِي الأرض فقط.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من حيث إنَّ فيه التَّصدُّقَ بما ذُكِرَ، وحكمه حكم الوقف، وهو في معنى الوصيَّة لبقائها بعد الموت، قاله العينيُّ. وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الخمس» [ح: ٣٠٩٨] و «المغازي» [ح: ٤٤٦١]، والنَّسائيُّ في «الأحباس».

١٧٤٠ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مَالِكَ : حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْ فَى رَبِيْ اللهِ عَلَى النَّاسِ الوَصِيَّةُ ، أَوْ أَبِي أَوْ فَى رَبِيْ اللهِ عَلَى النَّاسِ الوَصِيَّةُ ، أَوْ أَمِرُوا بِالوَصِيَّةِ ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى) بن صفوان أبو محمَّدِ السَّلميُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ) زاد أبو ذرِّ عن المُستملي والكُشْمِيهَنِيِّ: «هو ابن مِغْوَلٍ» بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الواو، آخره لامٌ «البجليُّ الكوفيُّ»(٥) وهذه الزِّيادة من قول المؤلِّف. قال الكِرماني: لو لم

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): أو عطف بيان، وإلَّا فأين حرف العطف؟.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): أي: الذي يخصُّه منها، كما سيأتي في «الخُمس».

<sup>(</sup>٣) ﴿والتّرمذيُّ ﴾: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): قوله: «فدك والَّتي ...» كذا بخطُّه كالعينيِّ، وعبارة «القاموس»: «فدك» محرَّكة، قرية بخيبر.

<sup>(</sup>٥) زيد في (د): «قال».

يقلها كان افتراءً على شيخه، إذ الشّيخ لم ينسبه، بل قال مالكٌ فقط، قال: (حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفِ) بِضِمُ الميم وفتح الصَّاد المهملة وكسر الرَّاء المشدَّدة، آخره فاءٌ، الياميُ من بني يام من هَمُدان (قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَاللهِ بْنَ أَبِي أَوْنَى) اسمه: علقمة ( ﴿ثَيَّهُ: هَلْ كَانَ النَّبِيُ مِنْ الله مِي الله وص وصيَّةً خاصَّةً، فالنّفيُ ليس للعموم؛ لأنّه أثبت بعد ذلك أنَّه أوصى بكتاب الله، والمراد(١٠): أنَّه لم يوص بما يتعلَّق بالمال، قال طلحة: (فَقُلْتُ) لابن أبي أوفى، أي: لما فهم (١) منه عموم النَّفي: (كَيْفَ كُتِبَ عَلَى النَّاسِ الوَصِيَّةُ) في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيَكُمُ إِذَا حَضَرَا لَمَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية البقرة: ١٨٠] (أَوْ أُمِرُوا بِالوَصِيَّةِ؟) مبنيًا للمفعول في المُوا» كُورُوا» كَالْكُوبُ من الرَّاوي (قَالَ) في الجواب: (أَوْصَى بِكِتَابِ اللهِ) أي: بالتَّمسُك به والعمل بمقتضاه، واقتصر على الوصيَّة بكتاب الله لكونه أعظم وأهمَّ، ولأنَّ فيه تبيان كلَّ شيءٍ، إمَّا بطريق النَّصِّ، وإمَّا بطريق الاستنباط، فإن اتبَّعوا(١٣) ما في الكتاب، عملوا بكلُّ ما أمرهم النَّبيُ مِنْ الشيْلِ م به، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَاصَحَ في «مسلم» وغيره: أنَّه يَنْ الشَّيْء المرب وقوله: «أجيزوا الوفد بنحو ما(٥) كنت ما أمرهم به ولم يذكر الرَّاوي النَّالية و (١٠غير ذلك/، فالظَّاهر أنَّ ابن أبي أوفي لم يرد نفيه، قاله في «الفتح».

ومطابقة الحديث للتَّرجمة (٧) في قوله: «فكيف كتب على النَّاس....» إلى آخره. والحديث أخرجه في «المغازي» [ح: ٤٤٦٠] و «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٢١]، ومسلمٌ في «الوصايا» وكذا التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه.

<sup>(</sup>۱) في (د): «والمرادبه».

<sup>(</sup>٢) في (م): «لمالم يفهم».

<sup>(</sup>٣) في (د): «فإذا تبعوا».

<sup>(</sup>٤) ﴿ وَمَانَهَ عَنَّهُ عَنَّهُ فَأَنَّهُواْ ﴾: سقط من (د).

<sup>(</sup>٥) في الأصول: «بما»، والمثبت من المصادر والمراجع.

<sup>(</sup>٦) في (م): «أو».

<sup>(</sup>٧) «للترجمة»: سقط من (م).

آبنا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا بِثَنَا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْدِي -أَوْ قَالَتْ: حَجْرِي - فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَلَقَدِ انْخَنَثَ فِي حَجْرِي، فَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟!
 إلَيْهِ؟!

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَارَة) بفتح العين وسكون الميم، و «زُرارة» -بضم الزَّاي وتخفيف الرَّاء الأولى - ابن واقد الكلابيُ النَّيسابوريُ (۱) قال: (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن عُلَيَّة (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) عبد الله (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنِ الأَسْوَدِ) بن يزيد خالِ إبراهيم، أنَّه (قَالَ: ذَكَرُوا ابْنِ عَوْنٍ) عبد الله (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنِ الأَسْوِد) بن يزيد خالِ إبراهيم، أنَّه (قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا شُكُمْ كَانَ وَصِيًّا) عنه مِنْ الشَّعِيمُ ، أوصى له بالخلافة في مرض موته (فَقَالَتْ) ردَّا عليهم: (مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ) بها (وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ) خبرُ «كان» بلفظ اسم الفاعل، من الإسناد (إلَى صَدْرِي -أَوْ قَالَتْ: حَجْرِي-) بفتح الحاء، والشَّكُ من الرَّاوي (فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَلَقَدِ انْخَنَثَ) بنونٍ ساكنةٍ فخاءِ معجمةٍ فنونٍ فمثلَّثةٍ مفتوحاتٍ، أي: انثنى ومال لاسترخاء أعضائه الشَّريفة (فِي حَجْرِي) عند فراق الحياة (فَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟!) بالخلافة، الشَّريفة (فِي حَجْرِي) عند فراق الحياة (فَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟!) بالخلافة، فنفت ذلك مستندةً إلى ملازمتها له (۱) إلى أن مات، ولم يقع منه شيَّ من ذلك.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «المغازي» [ح: ٤٤٥٩]، ومسلمٌ في «الوصايا»، والنَّسائعُ في «الطهارة» و «الوصايا»، وابن ماجه في «الجنائز».

### ٢ - باب: أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ

هذا (بابً) -بالتَّنوين- يُذكَر فيه (أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ) بفتح همزة «أَن» في الفرع كأصله(٣) على أنَّها مصدريَّةٌ، أي: بأن يترك (٤) أي: تركك ورثتك(٥) مبتدأ، خبره: (خَيْرٌ) وفي

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): وأمَّا عُمر بن زرارة -بضمّ العين- فهو بغداديٌّ، ولم يخرِّج عنه في «البخاريِّ» شيئًا، ووقع في رواية أبي عليّ بن السكن بدل «عَمرو بن زرارة» -في هذا الحديث-: "إسماعيلُ بن زرارة» يعني: الرَّقِيَّ، قال أبو على الجيّانيُّ: لم أرّ ذلك لغيره. «فتح».

<sup>(</sup>٢) «له»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) الكأصله ا: سقط من (م).

<sup>(</sup>٤) «أي بأن يترك»: ليس في (س).

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «تركه ورثته».

بعض الأصول: «إن يترك» بكسر الهمزة على أنَّها شرطية، والجزاء محذوف تقديره: إن يترك ورثته أغنياء فهو خير (مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ).

٢٧٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصِ رَبِي عَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ مِنَ السَّمِيمُ مَ يَعُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، وَهُوَ يَكُرُهُ أَنْ يَمُوتَ بِالأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا قَالَ: «يَرْحَمُ اللهُ ابْنَ عَفْرَاءَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: فَالشَّظرُ، قَالَ: «لَا». قُلْتُ: الثُّلُثُ. قَالَ: «فَالنُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللُّقْمَةُ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ ». وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذِ إِلَّا ابْنَةٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكين قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بن عبد الرَّحمن بن عوف (عَنْ) خاله (عَامِر بْن سَعْدٍ) بسكون العين كالسَّابق (عَنْ) أبيه (سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصِ بِهِي أَنَّه (قَالَ: جَاءَ(١) النَّبِيُّ مِنْ الشَيْرِ مِنْ صَالَ كونه (يَعُودُنِي) زاد الزُّهريُّ في روايته في «الهجرة» [ح: ٤٤٠٩] من وجع أشفيت (٢) منه على الموت (وَأَنَا بِمَكَّةً) في حجة الوداع أو في (٣) الفتح أو في كلِّ منهما (وَهْوَ) أي: النَّبيُّ مِنَاشِيهِ م أو سعدٌ (يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، قَالَ: يَرْحَمُ اللهُ ابْنَ عَفْرَاءَ) وفي رواية الزُّهريِّ عن عامر في «الفرائض» [ح: ٦٧٣٣] لكن البائس سعد بن خولة. قال الدِّمياطيُّ: والزُّهريُّ أحفظ من سعد بن إبراهيم، فلعلُّه وهم في قوله: «ابن عفراء» ويحتمل أن يكون لأمه اسمان: خولة وعفراء، أو يكون أحدهما اسمًا والآخر لقبًا، أو أحدهما اسم أمِّه والآخر اسم أبيه. قال سعد بن أبي وقاص: (قُلْتُ: يَارَسُولَ اللهِ أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالشَّطْرُ) بِالرَّفع لأبوي ذَرِّ والوقت، د٣٤٣/٣ أي: أفيجوز الشَّطر؟ وهو النِّصف، والجرِّ عطفًا على قوله: بمالى كلُّه، أي: فأوصى/ بالنِّصف؟ وقال الزَّمخشريُّ: هو بالنَّصب على تقدير فعل، أي: أعيِّن النَّصف أو أسمِّي النِّصف (قَالَ: لَا. قُلْتُ: الثُّلُثِّ) بالرَّفع والجرِّ والنَّصب، ولأبي ذَرِّ: (فالثِّلثِّ) بالفاء والرَّفع والجرِّ (قَالَ) مَا لِيُسِّد النَّهُ : (فَالثَّلُثِ) بالنَّصب على الإغراء، أو بالرَّفع على الفاعل، أي: يكفيك

<sup>(</sup>١) في (د): «جاء إلى».

<sup>(</sup>٢) في نسخة في هامش (د): «أشرفت»، في هامش (ج) و(ل): «أشفى عليه»: أشرَف. «قاموس».

<sup>(</sup>٣) «ف»: ليس في (د).

النُّلُكُ أو على تقدير الابتداء والخبرُ محذوف، أي: الثُّلث كافي أو العكس - وبالجرّ (۱۱ ولأبي ذَرِّ: (قال: الثُلث) بغير فاء (وَالثُلثُ كَثِيرٌ) بالمنلَّنة بالنِّسبة إلى ما دونه، قال في «الفتح»: ويحتمل أن يكون لبيان أنَّ التَّصدُّق بالثُّلث هو الأكمل، أي: كثيرٌ أجره (۱۱)، ويحتمل أن يكون معناه: كثيرٌ غير قليلٍ. قال الشَّافعيُّ: وهذا أولى معانيه، يعني: أنَّ الكثرة أمرٌ نسبيُّ (إنَّلَكَ) بالكسر على الاستئناف، وتُفتَح بتقدير حرف الجرِّ، أي: لأتَّل (أنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ) أي: بنته وأولاد أخيه عتبة بن أبي وقاص، منهم: هاشم بن عتبة الصّحابيُّ، ولأبي ذَرُّ: «أَنْ تدعَ أنت ورثتك» (أغْنِياء) وهمزة «أَنْ تدعَ» مفتوحةٌ على التّعليل (۱۳)، فمحلُ «أنْ تدع» مرفوعٌ على الابتداء، أي: تَرْكُكَ أولادَكَ أغنياء، والجملة بأسرها خبرُ «أَنْ» وبكسرها على / الشَّرطيَّة، وجزاء ٥/٥ الشَّرط قوله: (خَيْرٌ) على تقدير: فهو خيرٌ، وحذفُ الفاء من الجزاء سائعٌ شائعٌ غير مختصّ (۱۵) بالضَّرورة، ومن ذلك قوله يَملِيسَة إليَّه في حديث اللُّقطة: «فإن جاء صاحبها، وإلَّا استمتع بها» الشَّرورة، ومن ذلك قوله يَملِيسَة لذلك (۱۵) ومَن خصَّ هذا الحذف بضرورة الشَّعر فقد حاد عن التَّحقيق، وضيَّق حيث لا تضييق، كما قاله ابن مالك، ورُدَّ: بأنَّه يبقى الشَّرط بلا جزاء، وأُجِبب بأنَّه إذا صحَّت الرِّواية فلا التفات إلى مَن لم يجوِّز حذف الفاء من الجملة الاسمية، بل هو دليلٌ عليه. قال ابن مالكُ: الأصل إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير، فحذفَ الفاء والمبتدأ، ونظيره عليه. قال ابن مالكُ: الأصل إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير، فحذفَ الفاء والمبتدأ، ونظيره قوله: «فإن جاء صاحبها وإلَّا استمتع بها» (۱۰)، وذلك ممَّا زعم النَّحويون أنَّه مخصوصٌ قوله: «فإن جاء صاحبها وإلَّا استمتع بها» (۱۰)، وذلك ممَّا زعم النَّحويون أنَّه مخصوصٌ

<sup>(</sup>۱) كتب في هامش (ج) هنا: بياض. وفي هامش (ل): قوله: «وبالجرِّ»: على حذف الجارِّ وإبقاء عمله، وهو شاذً، وقد بيَّض له المصنِّف؛ لأنَّه لم يتحرَّر عنده وقت التصنيف أنَّه شاذًّ؛ يُحَرَّر. انتهى للسيد أحمد الحَمُوبي.

<sup>(</sup>٢) «أي: كثيرٌ أجره»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) قال السندي في «حاشيته»: قوله: (إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ) هي «أن» المصدرية النَّاصبة، أو «إن» الشرطية النجازمة، وعلى الثاني فلا بدَّ من تقدير المبتدأ في قوله: «خير» مع الفاء، أي: فهو خير»، وعلى الأوّل لا حاجة إليه بل تكون «أن تدع» مبتدأ خبره «خير»، وقول المحقق ابن حجر: «أن تدع» بفتح «أن» على التعليل، وتبعه القسطلاني يقتضي أن التقدير: لأن تدع وعلى هذا يكون خبر «أنّ» في «إنك» ولا يخفى أنّه لا يصحُّ أن يقال: إنّك لأجل تركهم أغنياء خير من أن تتركهم فقراء، فتأمّل.

 <sup>(</sup>٤) في (د): «مخصص».

<sup>(</sup>٥) في (ب) و (س): «ذلك وأشباهه».

<sup>(</sup>٦) قوله: «ورد بأنه... استمتع بها» سقط من (ص).

بالضَّرورة وليس مخصوصًا بها(١)، بل يكثر استعماله في الشِّعر ويقلُّ في غيره، ومن خصَّ هذا الحذف بالشِّعر(٢) حاد عن التَّحقيق، وضيَّق(٣) حيث لا تضييق(١). انتهى. (مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً) بتخفيف اللَّام، فقراء (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) يسألونهم بأكفِّهم بأن يبسطوها للسُّؤال، أو يسألون ما يكفُّ عنهم الجوع (فِي أَيْدِيهِمْ) أي: بأيديهم، أو يسألون (٥) بأكفِّهم، وضع المسؤول في أيديهم (وَإِنَّكَ مَهْمَا) عطفٌ على «إنَّك (١) أن تدع، أي: وإنَّك إن عشت فمهما (أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ) ابتغاء وجه الله (فَإِنَّهَا صَدَقَةً) فالأجر حاصلٌ لك حيًّا وميِّتًا، وأجر الواجب يزداد بالنِّية، فافهم (حَتَّى اللُّقْمَةُ ) بالجرِّ على أنَّ «حتَّى» جارَّة، وبالرَّفع لأبي ذَرِّ على كونها ابتدائيَّةً، والخبرُ (تَرْفَعُهَا) وبالنَّصب. قال في «فتح الباري»: عطفًا على «نفقة»، والظَّاهر أنَّه سقط من نسخته حرف الجرِّ، أو مراده العطف على الموضع، ولغير أبي ذرِّ «حتَّى اللقمة الَّتي ترفعها» (إِلَى فِي امْرَ أَتِكَ) فمها (وَعَسَى اللهُ أَنْ يَرْفَعَكَ) أي: يطيل عمرك، وقد حقَّق الله ذلك، فاتَّفقوا / على أنَّه عاش بعد ذلك قريبًا من خمسين سنة(٧) (فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ) من المسلمين بالغنائم ممَّا سيفتح الله على يديك من بلاد الشِّرك (وَيُضَرَّ) مبنيٌّ (٨) للمفعول (بِكَ آخَرُونَ) من المشركين الَّذين يهلكون على يديك (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ) لابن أبي وقَّاص (يَوْمَئِذِ) وارثٌ من أرباب الفروض أو من الأولاد (إِلَّا ابْنَةً) واحدةً، قيل: اسمها: عائشة. وقال في «الفتح»: الظَّاهر أنَّها أمُّ الحَكم الكبرى، وقال في «مقدمته»(٩): ووهم من قال: هي عائشة، لأنَّ عائشة أصغر أو لاده، وعاشت إلى أن أدركها مالك بن أنس، وقد كان لابن أبي وقَّاصِ عدَّة أولاد، منهم: عمر وإبراهيم ويحيى وإسحاق وعبدالله وعبد الرَّحمن وعمران وصالح وعثمان، ومن البنات ثنتا(١٠) عشرة

<sup>(</sup>١) قوله: «وذلك مما زعم... مخصوصًا بها» سقط من (ص) و(م).

<sup>(</sup>٢) في (م): «في الشعر».

<sup>(</sup>٣) في (م): «حقيق».

<sup>(</sup>٤) قوله: «بل يكثر... لا تضييق» سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) في (ص) و(م) و(ل): «يسألوا»، وفي هامش (ل): قوله: «أو يسألوا» كذا بخطُّه بحذف النون، يُحرَّر.

<sup>(</sup>٦) «إنَّك»: سقط من (د).

<sup>(</sup>V) «سنة»: ليس في (ص) و(م).

<sup>(</sup>٨) في (د): «مبنيًا».

<sup>(</sup>٩) في (د): «المقدِّمة».

<sup>(</sup>١٠) في (د): «ثنتي».

بنتًا، وهذا الحديث مضى في «باب رثاء النبي مِنْ الشَّهِ عُمْ سعد بن خولة» من «كتاب الجنائز» [ح: ١٢٩٥] ويأتي إن شاء الله تعالى في «الهجرة»(١) [ح: ٤٤٠٩] وغيرها.

### ٣ - بابُ الوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا يَجُوزُ لِلذِّمِّيِّ وَصِيَّةً إِلَّا النُّلُثُ. وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنِ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ أَللهُ ﴾.

(بابُ الوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ).

(وَقَالَ الحَسَنُ) البصريُّ: (لَا يَجُوزُ لِلذِّمِّيِّ وَصِيَّةٌ إِلَّا الثُّلُثُ) فلو أوصى بأكثر لا تنفذ وصيَّته بالزَّائد(١) (وَقَالَ اللهُ تَعَالَى) ولأبي ذَرِّ: ﴿ بَرَرَجُنُ اللهُ اللهُ عَكُم بَيْنَهُم ﴾) أي: بين اليهود ﴿ مِمَا أَنزَلَ اللهُ ﴾ [الماندة: ٤٩]) بالقرآن أو بالوحي، فإذا تحاكم ورثة الذِّميِّ إلينا لا ننفذ من وصيَّته إلَّا الثُّلث؛ لأنَّا لا نحكم فيهم إلَّا بحكم الإسلام لهذه الآية، قاله ابن المُنيِّر.

٣٧٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ شُنَّا قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) البغلانيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ طُنَّهُ) أَنَّه (قَالَ: لَوْ غَضَّ النَّاسُ) بغينٍ وضادٍ مشدَّدةٍ معجمتَين، أي: لو نقصوا من الثُّلث (إِلَى الرُّبْعِ) في الوصيَّة كان أُولى، وفي رواية ابن أبي عمر في «مسنده» عن سفيان: كان أحبَّ إليَّ، وعند الإسماعيليِّ: كان أحبَّ إلى رسول الله مِنَاسُعِيمُ (لأَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنَاسُعِيمُ قَالَ: الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ (٣)) بالمثلَّثة (أَوْ كَبِيرٌ) بالموحَّدة بالشَّكُ،

<sup>(</sup>١) في (ص): "الجنائز"، وهو تكرارٌ.

<sup>(</sup>١) في (د): "في الزَّائد".

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): ينبغي ألّا يوصي بزائد عن الثلث، والأحسن أن يُنقِص منه شيئًا، لخبر: «الثلث، والثلث كثير»، والزيادة عليه قال المتولي وغيره: مكروهة، وقال القاضي وغيره: محرَّمة، فتبطل الوصية بالزائد فيه إن ردَّه وارثِّ خاصٌ مطلق التَّصرُّف لأنَّه حقُّه، فإن لم يكن وارثِّ خاصٌ بطلت في الزائد لأنَّ الحقَّ للمسلمين، فلا مجيز، أو كان وهو غير مطلق التَّصرُف، فالظّاهر أنَّه إن توقعت أهليته وقف الأمر إليها، وإلَّا بطلت، وعليه يحمل ما أفتى به السَّبكيُّ من البطلان، وإن أجاز فإجازته تنفيذٌ للوصيَّة بالزائد. «شرح المنهج»، قوله: «ينبغي» أي: يندب ولا يجب. انتهى. قوله: «فتبطل» أي: ظاهرًا، بدليل قوله: «وإن أجاز فإجازته تنفيذ». شيخنا «ع ش» راشُ.

وهل يُستَحبُ النَّقص عن الثَّلث لهذا الحديث؟ قال النَّوويُّ: إن كان الورثة أغنياء فلا، وإن كانوا فقراء استُحِبَّ. وقال ابن الصَّبَّاغ: في هذه الحالة يوصي بالرُّبع فما دونه. وقال القاضي أبو الطَّيِّب: إن كان ورثته لا يفضل ماله عن غناهم فالأفضل ألَّا يوصي. وأطلق الرَّافعيُّ: النَّقص عن الثُّلث لخبر سعد، ولقول عليٌّ: لأَنْ أوصيَ بالخُمُس أحبُّ إليَّ من أن أوصي بالرُّبع، وبالرُّبع أحبُ إليَّ من الثُّلث، والتَّفصيل الأوّل هو الَّذي جزم به / في «التَّنبيه» وأقرَّه عليه النَّوويُ في «التَّنبيه» وأقرَّه عليه النَّوويُ في «التَّصحيح»، وجزم (۱) في «شرح مسلم» وحكاه عن الأصحاب.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الفرائض»، والنَّسائيُّ وابن ماجه في «الوصايا».

٢٧٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيِّ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَبُيْ قَالَ: مَرِضْتُ فَعَادَنِي النَّبِيُ مِنَاشَعِيْ مَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ هَا فَعُلْ اللهَ اللهَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَبُيْ قَالَ: «لَعَلَّ الله يَرْفَعُكَ وَيَنْفَعُ بِكَ نَاسًا». قُلْتُ: أُرِيدُ أَنْ أُوصِي، وَإِنَّمَا اللهَ يَرْفَعُكَ وَيَنْفَعُ بِكَ نَاسًا». قُلْتُ: أُرِيدُ أَنْ أُوصِي، وَإِنَّمَا لِي ابْنَةً. قُلْتُ: أُوصِي بِالنِّصْف ؟ قَالَ: «النِّمْفُ كَثِيرٌ» قُلْتُ: فَالثَّلُثِ؟ قَالَ: «الثَّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ» قُلْتُ: فَالثَّلُثِ؟ قَالَ: «الثَّلُثُ مَا النَّاسُ بِالثَّلُثُ وَجَازَ ذَلِكَ لَهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع<sup>(۱)</sup>، ولأبي ذَرِّ: ((حدَّثني) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) الحافظ المعروف بصاعقة قال: (حَدَّثَنَا/ زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيًّ) أبو يحيى الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَرْوَانُ) بن معاوية الفزاريُّ (۱۳ (عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمِ) بألف بعد الهاء فيهما، ابن عتبة بن أبي وقّاصٍ، الزُّهريُّ (عَنْ عَامِر بْنِ سَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ) سعد بن أبي وقّاصٍ (برُّيُّ ) أنَّه (١٤) (قَالَ: مَرِضْتُ فَعَادَنِي النَّبِيُ وَنَّاسٍ مِنْ شَعْدِ، فَقُلْتُ: يَارَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ لَا يَرُدَّنِي عَلَى عَقِبِي) بكسر الموحَّدة وتخفيف التَّحتيَّة في الفرع وغيره، لا يميتني في الدَّار الَّتي هاجرت منها وهي مكَّة، وقال العينيُّ كالكِرمانيُّ: ((عقبيًّ) بتشديد التَّحتيَّة (قَالَ) بَيْلِشِهِ السَّابِيُّ (لَعَلَّ اللهُ يَرْفَعُكَ) يقيمك من مرضك (وَيَنْفَعُ بِكَ نَاسًا) من المسلمين، زاد في رواية الباب السَّابِق: ((ويُضَرَّ بك آخرون) [ح: ١٧٤٢] (قُلْتُ) ولأبي ذر: ((فقلت)) ("فَاتُ)

<sup>(</sup>١) في (د): «وجزم به» كذا في كفاية الأخيار.

<sup>(</sup>٢) "بالجمع": مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٣) في (ب): «الفزراي».

<sup>(</sup>٤) ﴿أَنَّهُ ﴿: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٥) (ولأبي ذرّ فقلت): سقط من (د).

(أُرِيدُ أَنْ أُوصِيَ، وَإِنَّمَا لِي (١) وارث من أصحاب الفروض (ابْنَة) واحدة وهي أمُّ الحكم الكبرى (فُلْتُ) ولأبي ذَرِّ: «فقلت»: (أُوصِي بِالنِّصْفِ؟ قَالَ:) (النِّصْفُ كَثِيرٌ) بالمثلَّنة (فُلْتُ: فَالثُّلُثِ) بالجرِّ عطفًا على المجرور السَّابق، ولأبي ذَرِّ: «فالثُّلثُ» بالرَّفع، أي: أفيجوز الثُّلثُ؟ (قَالَ: الثُّلثُ) يكفيك (وَالثُّلثُ كَثِيرٌ) بالمثلَّنة (أَوْ) قال: (كَبِيرٌ) بالموحَّدة، شكَّ الرَّاوي (قَالَ) سعد أو من دونه: (فَأَوْصَى) بالفاء، ولأبي ذَرِّ: «وأوصى» (النَّاسُ بِالثُلثِ، وَجَازَ) بالواو، ولأبي ذَرِّ: «فجاز» (ذَلِكَ لَهُمْ) وهذا الحديث قد سبق قريبًا [ح:٢٧٤١].

# ٤ - بابُ قَوْلِ المُوصِي لِوَصِيِّهِ: تَعَاهَدْ وَلَدِي. وَمَا يَجُوذُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الدَّعْوَى

(بابُ قَوْلِ المُوصِي) بكسر الصَّاد (لِوَصِيِّهِ) الَّذي أوصى إليه (تَعَاهَدْ وَلَدِي) بالنَّظر في أمره (وَمَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ مِنَ الدَّعْوَى) إذا ادَّعى.

7٧٤٥ – حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَة ، عَنْ مَالِكِ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَة بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَة يَئْ ابْنَ زَوْجِ النَّبِيِّ مِنَاشِعِيمُ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَة زَمْعَة مِنِّي ، فَاقْبِضْهُ إِلَيْكَ . فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ ، فَقَالَ : ابْنُ أَخِي ، قَدْ كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِي اللهِ مِنَاشِعِيمُ ، فَقَالَ : ابْنُ أَخِي ، وَابْنُ أَمَةٍ أَبِي ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ . فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاشُعِيمُ ، فَقَالَ : سَعْدٌ يَا رَسُولَ اللهِ ، ابْنُ أَخِي ، كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ . فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي . وَقَالَ وَسُولُ اللهِ مِنَاشُعِيمُ . وَقَالَ يَسَعُدُ يَا رَسُولَ اللهِ ، ابْنُ أَخِي ، كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ . فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي . وَقَالَ وَسُولُ اللهِ مِنَاشُعِيمُ . وَقَالَ لِسَوْدَة بِنْتِ وَلَيْعَاهِ لِللهِ مِنَاشُعِيمُ . هُو لَكَ يَا عَبْدُ ابْنَ زَمْعَةَ ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِ لِ الحَجَرُ » . ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَة بِنْتِ رَمُعَة : «احْتَجِبِي مِنْهُ » . لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ ، فَمَا رَآهَا حَتَّى لَقِيَ اللهَ .

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَة) القعنبيُ (عَنْ مَالِكُ) الإمام الأعظم (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ بِلَيُّهُ زَوْجِ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيهُ مَ محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ النَّبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةً) أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةً) بفتح الزَّاي وسكون الميم، ولأبي ذَرِّ: ((زَمَعة) بفتح الميم، ابن قيس العامريَّ، ولم تُسَمَّ الوليدة، وأمَّا ولدها فاسمه: عبدُ الرَّحمن (مِنِّي) أي: ابني (فَاقْبِضْهُ إِلَيْكَ) بكسر الموحَّدة (فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ) بالرَّفع اسم (كان)(۱)، ولأبي ذَرِّ: ((عامَ) بالنَّصب بتقدير: (فِي) (أَخَذَهُ

<sup>(</sup>۱) في (د): «وإنَّ مالي»، وهو خطأً.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): وخبرها ما بعده عليهما، واسمها على الثَّاني ضمير الشَّأن «شيخ زكريًّا».

سَعُدٌ فَقَالَ: ابْنُ أَخِي) أي: هذا ابن أخي (قَدْ كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ. فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) بسكون الميم، ولأبي ذَرِّ: بفتحها (فَقَالَ: أَخِي) أي: هذا أخي (وَابْنُ أَمَةِ<sup>(۱)</sup> أبِي) زمعة (وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ) من أَمتِهِ المذكورة (فَتَسَاوَقَا) أي: تماشيا (إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَبْلُ بْنُ زَمْعَةً) بسكونِ اللهِ أي أنَّه ابنه (فَقَالَ: عَبْدُ بْنُ زَمْعَةً) بسكونِ الميم، أي: هذا عبد الرَّحمن ابن أخي (كَانَ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ) أنَّه ابنه (فَقَالَ: عَبْدُ بْنُ زَمْعَةً) بسكونِ الميم، وفتحها لأبي ذَرِّ: هو (أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةً أَبِي) زمعة (وَقَالَ) بالواو، ولأبي ذَرِّ: «فقال» (رَسُولُ اللهِ دَهُمْ اللهِ عَبْدُ ابْنَ زَمْعَةً) بنصب «ابن» (الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) أي: دمن اللهَ عَبْدُ ابْنَ زَمْعَةً) بنصب «ابن» (الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) أي: الزَّاني (الحَجَرُ) الخيبة (ثُمَّ قَالَ) بَالِعِسَّةَ إِلَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةً) أي: ابن أبي لصاحبه (وَلِمْ عَبْدُ ابْنَ رَمْعَةً) أي: ابن أبي المؤمنين ﴿ مَنْ اللهِ فِيعُ مِنْهُ أي: من عبد الرَّحمن (لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةً) أي: ابن أبي وقَاصٍ (فَمَا رَآهَا) عبد الرَّحمن (حَتَّى لَقِيَ اللهُ) تعالى، والأمر بالاحتجاب للنَّدب والاحتياط، وإلَّا فقد رُبت نسبه وأخوَّته لها في ظاهر الشَّرَع، والحديث قد سبق مرارًا [ح: ٢١٥٠/١٥٢١].

٥ - بابّ: إِذَا أَوْمَا المَرِيضُ بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيِّنَةً ، جَازَتْ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا أَوْمَأَ المَرِيضُ) أشار (بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيِّنَةً) أي: ظاهرة (جَازَتْ) كذا في فرع «اليونينيَّة» كأصلها بإثبات «جازت» وسقطت في بعض الأصول، وحينئذ فتقدِّر(١) بعد «بيِّنةً»: هل يحكم(٣) بها؟ أو نحو ذلك.

٢٧٤٦ - حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ ﴿ ثَهُ ، أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكِ، أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ ؟ حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ، فَأَوْمَأَتُ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكِ، أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ ؟ حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ، فَأَوْمَأَتُ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِهِ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى اعْتَرَفَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ مِنَا شَعِيْمُ فَرُضَّ رَأْسُهُ بِالحِجَارَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ) بفتح المهملة وتشديد الموحَّدة قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى العَوذيُّ بفتح العين (٤) (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسِ ﴿ اللَّهِ أَنَّ يَهُودِيًّا) لم يُسَمَّ

<sup>(</sup>۱) في (د): او ابن وليدة أبي».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): الفيقدر".

<sup>(</sup>٣) في (د): «عمل» ولعلَّه تحريفٌ، وسقط من (ص) و(ل)، وفي هامش (ل): قوله: «هل بها» كذا بخطُّه، وعبارة العينيِّ كابن حجر: هل يحكم بها؟ فكأنَّ لفظة «يحكم» سقطت من قلمه. وبنحوه في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) (٤) (بفتح العين): سقط من (د).

(رَضَ) أي: دقّ (رَأْسَ جَارِيَةٍ) وكانت من الأنصار كما في رواية أبي داود، ولم تُسمَّ (بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ/ بِكِ) هذا الرضَّ؟ (أَفُلَانَ) فعله، بهمزة الاستفهام الاستخباري ٥/٧ (أَوْ فُلَانَ؟)(١) مرَّتين ليُعرَف، فيُطلَب(١)، فيُقتَصَّ منه (حَتَّى سُمِّيَ اليَهُودِيُّ) بضمَّ السِّين وكسر الميم مبنيًّا للمفعول، و «اليهوديُّ»: بالرَّفع نائبٌ عن الفاعل (فَأَوْمَأَتْ) بهمزة بعد الميم، السارت (بِرَأْسِهَا) نعم (فَجِيءَ بِهِ) أي: باليهوديُّ الَّذي أشارت إليه (فَلَمْ يَزَلْ) بفتح الأوَّل أشارت (بِرَأْسِهَا) نعم (فَجِيءَ بِهِ) أي: باليهوديُّ الَّذي أشارت إليه (فَلَمْ يَزَلْ) بفتح الأوَّل والثَّاني (حَتَّى اعْتَرَفَ) بأنه الراضُ (فَأَمَرَ النَّبِيُّ مِنَاشِيمُ فَرُضَ رَأْسُهُ بِالحِجَارَةِ) وفي رواية موسى بن إسماعيل التَّبوذكيِّ في «الإشخاص» [ح: ٢٤١٣] بين حجرين، قال في «الرَّوضة»: لو اعتُقِل لسانه صحَّت وصيَّته بالإشارة والكتابة.

## ٣ - باب: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ) ولو بدون الثُّلث إن كانت ممَّن لا وارث له غير الموصى له (٣)، وإلَّا فموقوفةٌ على إجازة بقيَّة الورثة؛ لحديث البيهقيِّ وغيره من رواية عطاء عن ابن عبَّاسٍ: «لا وصيَّة لوارثٍ إلَّا أن تجيز (٤) الورثةُ» قال الذَّهبيُّ: إنَّه صالح الإسناد، لكنْ قال البيهقيُّ: إنَّ عطاءٌ غير قويٍّ، ورواه أبو داود والتِّرمذيُّ وغيرهما من حديث أبي أُمامة بلفظ: «إنَّ الله قد أعطى كلَّ ذي حقِّ حقَّه، فلا وصيَّة لوارثٍ» وفي إسناده إسماعيل بن عيَّاش، وقد قوَّى حديثه عن الشَّاميِّين جماعةٌ، منهم: الإمام أحمد والبخاريُّ، وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم، وهو شاميُّ ثقةٌ، وصرَّح في روايته بالتَّحديث عند التِّرمذيُّ، وقال التِّرمذيُّ: حديث حسنٌ، وقد ورد من طرق بأسانيدَ لا يخلو واحدٌ منها عن مقالٍ، لكنَّ مجموعها يقتضي أنَّ له أصلًا، بل جنح الإمام الشَّافعيُّ في «الأمِّ» إلى (٥) أنَّ متنه متواترٌ، لكن نازع الفخر الرَّازيُّ في ذلك.

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «أفلان».

<sup>(</sup>۱) في (د): «فيطالب».

<sup>(</sup>٣) «له»: سقط من (ب)، وفي هامش (ل): قوله: «غير الموصى له»، وعبارة شيخ الإسلام في «المنهج» و اشرحه الله ولا تصحُ الوصيَّة لوارث بقدر حصّته، لأنَّه يستحقُّه بلا وصيَّة، وإنَّما صحَّت بعينٍ هي قدر حصته كما مرَّ لاختلاف الأغراض في الأعيان.

<sup>(</sup>٤) في(د): (يجيز).

<sup>(</sup>٥) «إلى»: سقط من (د).

٢٧٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ فِيْ اللهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسِ فِيْ قَالَ: كَانَ المَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكِرِ مِثْلَ حَظَّ اللهُ ثَنَ عَانَ المُثَنَّ وَالرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ. الأَنْفَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثَّمُنَ وَالرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ.

1460/43

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابيُ (عَنْ وَرْقَاءَ) بفتح الواو وسكون الرَّاء وبالقاف ممدودًا، ابن عمر (۱) بن كليب أبي (۱) بشر اليشكريُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ (٣)) بفتح النُون وكسر الجيم، وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة حاءٌ مهملةٌ عبد الله (عَنْ عَطَاء) هو ابن أبي رباح (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عُنَّمُّ) أنَّه (قَالَ: كَانَ المَالُ) المخلَّف عن الميَّت (لِلْوَلَدِ) ميراقًا (وَكَانَتِ الوَصِيَّةُ) في أوَّل الإسلام واجبة (لِلْوَالِدَيْنِ) على ما يراه الموصي من المساواة والتَّفضيل (فَنَسَخَ اللهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبُّ) بآية الفرائض (فَجَعَلَ لِللَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْفَيْنِ) لفضله (وَجَعَلَ لِلاَبْوَيْنِ) مع الولد (لِكُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسَ (۱)، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَقِ) مع وجود الولد (الثُّمُنَ وَ) عند عدمه (الرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ) عند عدم الولد (الشَّطْرَ) أي: النِّصف (وَ) عند وجوده (الرُّبُعَ) واحتجَّ بحديث: "الا وصيَّة لوارثِ» مَن قال بعدم صحَّتها للوارث مطلقًا ولو أجاز الورثة، وبه قال المزنيُ وداود، واحتجَّ المرنيُ وداود، واحتجَّ المعمور بالرِّيادة (۱ المَّعْرَة وهي قوله: "إلَّا أن تجيز (۱) الورثة، وبه قال المزنيُ وداود، واحتجَّ الأصل لحقِّ الورثة من الورثة الموصيَّة قبل موت الأصل لحقِّ الورثة الورثة من الورثة الموسيَّة قبل موت

<sup>(</sup>١) في (ب): «عمرو» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٢) في (د): «أبو».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): واسم أبي نَجِيْح يسارٌ المكِّيُّ، مولى ثقيف، مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة، مات سنة تسع ومئة. «تقريب». وبنحوه مختصراً في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قوله: "وجعل للأبوين لكلِّ واحد..." إلى آخره: "لكلِّ واحد منهما" بدل من الأبوين بإعادة العامل؛ إذ لو قيل: للأبوين السدس، اشتركا فيه، ولو قيل: للأبوين الثلث تُوهِّم قسمته بينهما للذَّكر مثل حظَّ الأنثيين أو بالسواء، كما قرَّر ذلك الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَلِأَبُونَيْهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ [انساء: ١١]، وأوضح ذلك التفتازانيُّ: بأنَّ الحكم المتعلِّق بالمثنى أو المجموع قد يقصد تعلُّقه بكلُّ فرد، فبيَّن بالبدل أنَّ القصد إلى الثاني، قال: وبهذا يندفع ما يُقال: إنَّ البدل ينبغي أن يكون بحيث لو أُسقِط استقام الكلام معنى، وههنا لو قبل: لأبويه السدس لم يستقم.

<sup>(</sup>٥) في (ص): «بأنَّ الرِّيادة».

<sup>(</sup>٦) في (د): "يجيز".

الموصي، فلو أجازوا قبله فلهم الردُّ بعده وبالعكس؛ إذ لاحقَّ قبله لهم ولا للموصى له، فلا أثر للإجازة إلَّا بعد موته ولو قبل القسمة، والعبرة في كونه وارثًا أو غير وارثِ بيوم الموت، فلو أوصى لغير وارثٍ كأخٍ مع وجود ابنٍ فصار وارثًا بأن مات الابن قبل موت الموصى أو معه فوصيَّته (۱) لوارثٍ، فتبطل إن لم يكن وارثٌ غيره، وإلَّا فتُوقف على الإجازة، ولو أوصى لوارثٍ كأخٍ فصار غيرَ وارثٍ بأن حدث للموصى ابنٌ، صحَّت فيما يخرج من الثُّلث، والزَّائد عليه يتوقَّف على إجازة الوارث.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الوصايا» [ح: ٢٧٣٩] و «التَّفسير» [ح: ٢٧٨٠].

#### ٧ - باب الصَّدَقة عِنْدَ المَوْتِ

(بابُ) فضل (الصَّدَقَةِ عِنْدَ المَوْتِ) وإن كانت عند الصحَّة أفضل(١٠).

٢٧٤٨ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ بِنَيْ قَالَ: قَالَ رَجُلِّ لِلنَّبِيِّ مِنَا شِعِيْمُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟: قَالَ «أَنْ تَصَّدَقَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَيْ قَالَ: قَالَ رَجُلِّ لِلنَّبِيِّ مِنَا شِعِيمُ : يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟: قَالَ «أَنْ تَصَّدَقَ وَالْتُهُ وَلَا تُمْهِلْ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ وَأَنْتَ صَحِيحٌ حَرِيصٌ تَأْمُلُ الغِنَى، وَتَخْشَى الفَقْرَ، وَلَا تُمْهِلْ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ، قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا ، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ<sup>(۱)</sup> بْنُ العَلَاءِ) بن كُريبٍ، الهَمْدانيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ (عَنْ عُمَارَةً) بضمِّ العين وتخفيف الميم، ابن القعقاع بن شُبْرُمة الظَّبيِّ الكوفيِّ (عَنْ أَبِي زُرْعَةً) السمه هرم، وقيل غير ذلك، ابن عَمرو البجليِّ (عَنْ أَبِي هُرُيْرَةً بِنُ إِنَّ السمة هرم، وقيل غير ذلك، ابن عَمرو البجليِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً بِنُ إِنَّ الكَوفيِّ (عَنْ أَبِي رُحُلُّ) لم يُسَمَّ (لِلنَّبِيِّ مِنَاسُمِيمُ : يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَبِي هُرَيْرَةً بِنُ إِنَّ الْفَلَا: قَالَ رَجُلُّ) لم يُسَمَّ (لِلنَّبِيِّ مِنَاسُمِيمُ : يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ): أفضلها (أَنْ تَصَدَّقَ) بتشديد الصَّاد والدَّال المهملتين (٥٠)، في محل رفع خبر

<sup>(</sup>١) في غير (ص): «فوصية».

<sup>(</sup>٢) قوله: «وإن كان... أفضل» مثبت من (ب) و(س) وهامش (ج) و(ل)، وزيد في هامش (ل): زاد شيخ الإسلام: كما يُعلَم من الحديث.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): و «محمَّد»: كنيته أبو كريب، كما في «التقريب».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): «أبو زرعة بن عمرو» قيل: اسمه هرم، وقيل: عمرو، وقيل: عبدالله، وقيل: عبد الرَّحمن، وقيل: جرير «تقريب».

<sup>(</sup>٥) «المهملتين»: مثبتٌ من (ب) و (س).

المبتدأ المحذوف (وَأَنْتَ صَحِيحٌ) جملةٌ حاليَّةٌ (حَرِيصٌ) وفي رواية موسى بن إسماعيل عن مبد الواحد بن زياد في «الزَّكاة» إح:١٤١٩ (وأنت صحيح شحيحٌ» بدل «حريصٌ»، حال كونك/ (تَأَمُّلُ الغِنَى) بسكون الهمزة وضم الميم، تطمع فيه (١٠ (وَتَخْشَى الفَقْرَ، وَلَا تُمْهِلُ) بالجزم ب «لا» النَّاهية، ولأبي ذَرِّ: «ولا تَمهَّلُ» أصله: تتمهَّل، فحُذِفَت إحدى النَّاءين تخفيفًا (حَتَّى إِذَا دَهُرَتٍ) الرُّوح، أي: قاربت (الحُلْقُومَ) بضم الحاء المهملة: مجرى النَّفس عند الغرغرة (قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا) مرَّتين، كنايةٌ عن الموصى له والموصى به فيهما (وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ) أي: وقد صار ما أوصى به للوارث، فيبطله إن شاء إذا زاد على الثُلث أو أوصى به لوارثِ آخرَ، ويحتمل أن يراد بالثَّلاثة من يوصى له، وإثَما أدخل (١٠ «كان» في الأخير إشارة إلى وبعد الموت وفي المرض (١٠)، وفي «التَّرمذي» بإسنادٍ حسنِ وصحَّحه ابن حبَّان عن أبي اللَّرداء وبعد الموت وفي المرض (١٠)، وفي «التَّرمذي» بإسنادٍ حسنِ وصحَّحه ابن حبَّان عن أبي اللَّرداء مرفوعًا: «مَثَلَ اللَّذي يعتى ويتصدَّق عند موته مَثَل الَّذي يهدي إذا شبع» وعن بعض السَّلف: أنَّة قال في بعض أهل التَّرف (٥٠): يعصون الله في أموالهم مرَّتين، يبخلون بها وهي (١٦) في أيديهم، يعني: بعد الموت، فإنَّ الشَّيطان ربَّما زيَّن لهم الحيف في الوصبَّة.

## ٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيبَةٍ يُومِيبِكَ أَوْ دَيْنٍ ﴾

<sup>(</sup>١) «فيه»: مثبت من (ب) و (س).

<sup>(</sup>۱) في (م): «أدخله».

<sup>(</sup>٣) في (د): «المقدَّر».

<sup>(</sup>٤) (ع) (عن المرض): سقط من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٥) في (ب) و(س): «التَّرفُّه»، وفي هامش (ج) و(ل): التُّرفة، بالضمِّ: النَّعمة، والطَّعام الطَّيِّب، والشيء الظريف تخصُّ به صاحبك. «قاموس».

<sup>(</sup>٦) (هي): سقط من (ب).

المَرْأَةُ عِنْدَ مَوْتِهَا: إِنَّ زَوْجِي قَضَانِي وَقَبَضْتُ مِنْهُ جَازَ. وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَجُوزُ إِفْرَارُهُ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ لِلْوَرَثَةِ، ثُمَّ اسْتَحْسَنَ فَقَالَ: يَجُوزُ إِقْرَارُهُ بِالوَدِيعَةِ وَالبِضَاعَةِ وَالمُضَارَبَة. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُ مِنَاسْهِ مِنَ " إِلَّا كُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ». وَلَا يَحِلُ مَالُ المُسْلِمِينَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنَ "آيَةُ المُنَافِقِ إِذَا اوْتُمِنَ خَانَ " وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهُ يَامُرُكُمْ أَن ثُوَدُّوا الْأَمَنْتِ إِلَىٰ آهْلِهَا ﴾ فَلَمْ يَخُصَّ وَارِثًا اللهُ عَيْرَهُ. فِيهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنْ اللهُ مِنَا اللهُ مَنَاسُهِ مِنْ اللهِ عَيْرَهُ. فِيهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنْ اللهِ عَنْرَهُ. فِيهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ مِنْ اللهِ عَنْرَهُ. فِيهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسُهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الل

(بابُ قَوْلِ اللهِ تعالى) ولأبي ذَرِّ: (﴿مَرَابَهُ وَصِيتَةٍ وُصِيبَهَا أَوْدَيْنِ ﴾ [النساء: ١١]) قال البيضاويُّ كالزَّمخشريِّ: متعلِّقٌ بما تقدَّمه(١) من قسمة المواريث كلِّها، أي: هذه الأنصباء للورثة من بعد ما كان من وصية أو دين، وإنما قال: بـ ((أو) الَّتي للإباحة دون الواو، للدَّلالة على أنَّهما متساويان في الوجوب مقدَّمان(١) على القسمة مجموعين ومنفردين، وقدَّم الوصيَّة على الدَّين، وهي متأخرة في الحكم؛ لأنَّها مشبَّهةٌ بالميراثُ شاقةٌ على الورثة، مندوبٌ إليها، والدَّين إنَّما يكون على النُّذور، وقال غيرهما: تجوز بالوصيَّة عن المال الموصى به، والتَّقدير: من بعد أداء وصيَّةٍ أو إخراج وصيَّةٍ، وقد تكون الوصيَّة مصدرًا كالفريضة، وتكون من مجاز التَّعبير بالقول عن المقول فيه؛ لأنَّ الوصيَّة قولٌ. وأجاب ابن الحاجب عن تقدُّم الوصيَّة على الدَّين وإن كان الدَّين أقوى وتَقْدِمَتُهُ الوجة: بأنَّ حكم (أو) في كلام العرب والقرآن الوصيَّة على الاستثناء في أنَّ ما بعدها يرفع ما قبلها؛ بدليل: ﴿فَقَنِلُونَهُمْ (٣) أَوْ يُسُلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦] فإنَّ الإسلام رافعٌ للمقاتلة، وكأنَّه قال: تقاتلونهم إلَّا أن يسلموا أو إن لم يسلموا(١٤)، فكذلك هذه الإسلام رافعٌ للمقاتلة، وكأنَّه قال: تقاتلونهم إلَّا أن يسلموا أو إن لم يسلموا(١٤)، فكذلك هذه الآية، فكأنَّه قال: من بعد وصيَّةٍ يُوصَى بها إلَّا أن يكون دينٌ فلا تقدُّم.

(وَيُذْكَرُ) بضمَّ أوَّله وفتح ثالثه (أَنَّ شُرَيْحًا) القاضي، فيما وصله ابن أبي شيبة بإسنادٍ فيه جابر الجعفيُ وهو ضعيفٌ (وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ) ممَّا لم يقف الحافظ ابن حجر على من وصله (وَطَاوُسًا) ممَّا وصله ابن أبي شيبة بإسنادٍ فيه ليث بن أبي سُلَيم، وهو ضعيفٌ أيضًا (وَعَطَاءً) وهو ابن أبي رباح، ممَّا وصله ابن أبي شيبة أيضًا (وَابْنَ أُذَيْنَةً) بضمِّ الهمزة وفتح

<sup>(</sup>١) في (د): «قدَّمه».

<sup>(</sup>۱) في (د): «متقدّمان».

<sup>(</sup>٣) في (م): «فقاتلوهم» وكذا في الموضع اللاحق.

<sup>(3) «</sup>أو إن لم يسلموا»: سقط من (م).

الذَّال المعجمة وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة نونَّ، عبد الرَّحمن قاضي البصرة التابعي الثُّقة، ممَّا ١٣٤٦/٣٠ وصله ابن أبي شيبة/أيضًا بإسنادٍ رجاله ثقاتٌ (أَجَازُوا إِفْرَارَ المَرِيضِ بِدَيْنِ).

(وَقَالَ الحَسَنُ) البصريُّ، ممَّا وصله الدَّارميُّ (أَحَقُّ مَا تَصَدَّقَ بِهِ الرَّجُلُ) على وزن تفعَّل بصيغة الماضي (آخِرَ يَوْمٍ) أي: في آخر يومٍ (مِنَ الدُّنْيَا) ويجوز رفع «آخِرَ» خبرًا(١) لـ«أحقُ» (وَأَوَّلَ يَوْمٍ مِنَ الآخِرَةِ) بنصب «أوَّل» عطفًا على السَّابق، ويجوز الرَّفع كما مرَّ في «آخر» وقال العينيُّ كالكِرمانيُّ: «ما يُصَدَّق» بالبناء للمفعول من التَّصديق(١) قال الكِرمانيُّ: وهو المناسب للمقام، أي: أنَّ إقرار المريض في مرض موته حقيقٌ بأن يُصدَّق به، ويُحكَم بإنفاذه.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) النَّخعيُ (وَالحَكَمُ) بن عُتيبة، فيما وصله ابن أبي شيبة عنهما (إِذَا أَبْرَأً) أي: المريض (الوَارِثَ مِنَ الدَّيْنِ بَرِئَ. وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدَّال المهملة (٣)، آخره جيمٌ، الأوسيُّ الأنصاريُّ، ممَّا لم يقف عليه الحافظ ابن حجر موصولاً (ألَّا تُكْشَفَ امْرَأَتُهُ) بضمّ المثنّاة الفوقيَّة وفتح الشِّين المعجمة مبنيًّا للمفعول، و«امرأته»: رفع نائبٍ عن الفاعل، وسقط «امرأته» للكُشْمِيهَنيٌّ (الفَزَارِيَّةُ) بفتح الفاء والزَّاي، وبعد الألف راءٌ (عَمَّا أُغْلِقَ عَلَيْهِ بَابُهَا) رفع نائبٍ عن الفاعل، و«أعلق»: مبنيٌّ للمفعول، وللحَمُّويي والمُستملي: أَغْلِقَ عَلَيْهِ بَابُهَا) رفع نائبٍ عن الفاعل، و«أعلق»: مبنيٌّ للمفعول، وللحَمُّويي والمُستملي: هره ون مال/ أُغْلق عليها» (٤) قال العينيُّ: والظَّاهر أنَّ المراد أن المرأة بعد موت زوجها لا يُتعرَّض لها، فإنَّ عميع ما في بيته لها وإن لم يشهد لها زوجها بذلك، وإنما يحتاج إلى الإشهاد والإقرار إذا علم أنَّه تزوَّجها فقيرةً، وأن ما في بيتها من متاع الرجال، وبه قال مالك. انتهى.

(وَقَالَ الحَسَنُ) البصريُّ، ممَّا لم يقف عليه الحافظ ابن حجر موصولاً: (إِذَا قَالَ لِمَمْلُوكِهِ عِنْدَ المَوْتِ: كُنْتُ أَعْتَقْتُكَ، جَازَ) وعتق، وخالفه الجمهور، فقالوا: لا يُعتَق إلَّا من الثُّلث (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل (إِذَا قَالَتِ المَرْأَةُ عِنْدَ مَوْتِهَا: إِنَّ زَوْجِي قَضَانِي) أَدَّاني حقِّي

<sup>(</sup>١) في غير (ب) و(د) و(س): «خبر».

<sup>(</sup>٢) في (د): «التَّصدُّق».

<sup>(</sup>٣) «المهملة»: مثبت من (ب) و(د) و(س).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قال العينيُّ: وفي [رواية] المستملي والسرخسيِّ: «عن مال أغلق عليه بابها» ويروى: «أغلق عليها»، ويروى: «أغلقت عليه بابها». انتهت.

<sup>(</sup>٥) في (ب): «لأنَّ».

(وَقَبَضْتُ) ذلك (مِنْهُ جَازَ) إقرارها (وَقَالَ بَعْضُ النَّاس) قيل: المراد السَّادة الحنفيَّة (لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ) أي: المريض لبعض الورثة (لِسُوءِ الظَّنِّ بهِ) أي: بهذا الإقرار (لِلْوَرَثَةِ) ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي: «بسوء» بالموحَّدة بدل اللَّام. قال العينيُّ: لم يعلِّل الحنفيَّة عدم جواز إقرار المريض لبعض الورثة بهذه العبارة؛ بل لأنَّه ضرر لبقيَّة الورثة. ومذهب المالكيَّة كأبي حنيفة: إذا اتُّهِم، وهو اختيار الرُّويانيِّ من الشَّافعيَّة، والأظهر عندهم أنَّه يُقبَل مطلقًا كالأجنبيِّ لعموم أدلة الإقرار ولأنَّه انتهى إلى حالة يَصْدُقُ فيها الكذوب، ويتوب فيها الفاجر(١١)، فالظَّاهر أنَّه لا يقرُّ إلَّا بتحقيق (ثُمَّ اسْتَحْسَنَ) أي: بعض النَّاس (فَقَالَ: يَجُوزُ إِقْرَارُهُ) أي: المريض (بِالوَدِيعَةِ وَالبِضَاعَةِ وَالمُضَارَبَةِ (٢٠)/ والفرق بين هذه والدَّين: أنَّ مبنى الإقرار بالدَّين على اللُّزوم، ومبنى د٣٤٦/٣٠ الإقرار بهذه على الأمانة، وبين اللُّزوم والأمانة فرقَّ ظاهرٌ، قاله العينيُّ.

> (وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ (٣) مِنَاسْمِيهُ مَ : إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ) أي: أكذب في الحديث من غيره؛ لأنَّ الصِّدق والكذب يوصف بهما القول لا الظَّنُّ، وهذا طرفٌ من حديثٍ، وصله المؤلِّف في «الأدب» [ح: ٦٠٦٦] وساقه هنا لقصد الرَّدِّ على مَن أساء الظَّنَّ بالمريض، فمنع تصرُّفه، وهذا مبنيٌّ على تعليل بعض النَّاس بسوء الظُّنِّ، وقد علَّلوا بخلافه كما مرَّ (وَلَا يَحِلُ مَالُ المُسْلِمِينَ) أي: المقرِّ لهم من الورثة (لِقَوْلِ النَّبِيِّ سِنَاسْمِيرً م) السَّابق موصولًا في «كتاب الإيمان» [ح: ٣٣] من حديث أبي هريرة: (آيَةُ المُنَافِق إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ) قال الكِرماني: فإن قلت: ما وجه دلالته عليه؟ قلت: إذا وجب ترك الخيانة وجب الإقرار بما عليه، فإذا أقرَّ فلا(٤) بدَّ من اعتبار إقراره، وإلَّا لم يكن لإيجاب الإقرار فائدة.

> (وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّاللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنئَتِ إِلَىٰٓ آهْلِهَا ﴾ [النّساء: ٥٨] فَلَمْ يَخُصَّ وَارثًا وَلَا غَيْرَهُ) أي: لم يفرِّق بين الوارث وغيره في ترك الخيانة ووجوب أداء الأمانة إليه، فيصحُّ الإقرار للوارث أو غيره، قاله الكِرمانيُّ، ونازع العينيُّ البخاريَّ في الاستدلال بهذه الآية لما ذكره: بأنَّه على تقدير تسليم اشتغال ذمَّة المريض بشيء في نفس الأمر لا يكون إلَّا دينًا مضمونًا، فلا

<sup>(</sup>۱) «ويتوب فيها الفاجر»: مثبتٌ من (ب) و(د) و(س).

<sup>(</sup>٢) في (د): «المضاربة والبضاعة».

<sup>(</sup>٣) «النبي»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) في غير (ب) و (س): «لا» ، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

يُطلَق عليه الأمانة، قال: فلا يصعُ الاستدلال بالآية الكريمة على ذلك على أن يكون الدَّين في ذمَّته. (فِيهِ) أي: في قوله: «آية المنافق إذا اؤتمن خان» (عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو) بفتح العين (عَنِ النَّبِيِّ مِنْ اللهِ عِيرًا) ولفظه: «أربعٌ مَن كُنَّ فيه كان منافقًا خالصًا» وفيه: «وإذا(١) اؤتمن خان» وقد سبق في «كتاب الإيمان» [ح: ٣٤].

٢٧٤٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَلِيكِ بْنِ النَّبِيِّ مِنَاشِيامُ قَالَ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثْ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا اوْتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ) الزَّهرانيُ العتكيُ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ(۱) ابْنُ جَعْفَرِ) الزُّرقيُ مولاهم المدنيُ قال: (حَدَّثَنَا نَافِعُ(۱) بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهَيْلٍ) بضم السِّين مصغَّرًا، الأصبحيُ (عَنْ أَبِيهِ) مالكِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَيْ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيمٍ) أَنَّه (قَالَ: السِّين مصغَّرًا، الأصبحيُ (عَنْ أَبِيهِ) مالكِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَيْ عَنِ النَّبِيِّ مِنَاسَعِيمٍ) أَنَّه (قَالَ: آيَةُ المُنَافِقِ) أي: علامته (ثَلَاثٌ) فإن قلت: القياس جمع «آيةٍ» ليطابق «ثلاث». أُجِيب: بأنَّ «الثَّلاث» اسم جمع، ولفظه مفردٌ، على أنَّ التَّقدير: آية المنافق معدودةٌ بالثَّلاث، وسقط لفظ «ثلاث» لأبي ذرِّ (إِذَا حَدَّثَ) في كلِّ شيءٍ (كَذَبَ، وَإِذَا اوْتُمِنَ) أمانة (خَانَ) فيها (وَإِذَا وَعَدَ) بخير في المستقبل (أَخْلَفَ) فلم يفِ.

وهذا الحديث قد سبق في «كتاب الإيمان» [ح: ٣٣].

# ٩ - بابُ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ مِنْ بَعَدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْدَيْنِ ﴾

وَيُذْكُرُ: أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ الشَّهِيْ لِمُ قَضَى بِالدَّبْنِ قَبْلَ الوَصِيَّةِ. وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمُ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنَاتِ إِلَىٰ الْوَصِيَّةِ. وَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الشَّهِيْ مِنْ الشَّهِيْ مِنْ الشَّهِيْ عَنْ اللَّهِ غَنْ طَهْرِ غِنَى ». وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَ الشَّهِيْ مَنَ اللَّهِ عَنْ طَهْرِ غِنَى ». وَقَالَ النَّبِيُ مِنَ الشَّهِيْ مَنَ الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ ».

ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يُوصِي العَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِهِ. وَقَالَ النَّبِيُ مِنَ الشَّيْدِ مِنْ السَّعِيْ مَا العَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ ».

(بابُ تَأْوِيلِ قَوْلهِ اللهِ) ولأبي ذَرِّ: ((قوله)) (تَعَالَى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ نُوصُوكَ (١٠) ) ولأبي ذَرِّ:

 <sup>(</sup>١) «وإذا»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۱) في (ص): «سليمان».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): نافعٌ هذا عمَّ الإمام مالك بن أنس.

<sup>(</sup>٤) في (م): «(يوصون)».

(يوصي)(١) (﴿ بِهَآ أَوَدَيْنِ ﴾) أي: بيان/ المراد بتقديم الوصيَّة في الذِّكر على الدَّين، مع أنَّ الدَّين د٣٤٧/٦ هو المقدَّم في الأداء(١). قال ابن كثير: أجمع العلماء سلفًا وخلفًا أنَّ الدَّين مقدَّم على الوصيَّة، وبعده/ الوصيَّة ثمَّ الميراث، وذلك عند إمعان(١) النَّظر يُفهَم من فحوى(١) الآية(٥).

(وَيُذْكُونُ أَنَّ النَّبِيَّ مِنَاشِهِ مِمْ قَضَى بِالدَّيْنِ قَبْلَ الوَصِيَّةِ) رواه الإمام أحمد والترمذيُ وابن ماجه عن عليّ بن أبي طالب بلفظ: «قال: إنَّكم تقرؤون ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصَىٰ بِهَ آوْدَيْنٍ ﴾، وإنَّ رسول الله مِنَاشِهِ مِعْ قضى بالدَّين قبل الوصيَّة » الحديث. وفيه الحارث الأعور تُكلِّم فيه ، لكن قال التَّرمذيُّ: إنَّ العمل عليه عند أهل العلم ، وقد قال السَّهيليُّ: قُدِّمت الوصية في الدِّكر لأنَّها تقع على سبيل البرِّ والصِّلة بخلاف الدَّين لأنَّه يقع قهرًا فكانت (١) الوصيَّة أفضل ، فاستحقَّت البداءة ، وقيل: الوصيَّة تُؤخَذ بغير عوضٍ ، فهي أشقُّ على الورثة من الدَّين ، وفيها (٧) مظِنَّة التَّفريط ، فكانت أهمَّ فقدِّمت أمر ، وقد نازع بعضهم في إطلاق (٩) كون الوصيَّة مقدَّمة على الدَّين في الدَّين ألمواريث إنَّما تقع بعد قضاء الدَّين في الآية ؛ لأنَّه ليس فيها صيغة ترتيب ، بل المراد: أنَّ المواريث إنَّما تقع بعد قضاء الدَّين

<sup>(</sup>۱) «ولأبي ذرّ: يوصى»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): وبهذا يظهر السِّرُّ في تكرار هذه التَّرجمة. «عيني».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): وقع في خطّه: «عند إنْعَامٍ» بنون وآخره ميم، قال في «القاموس»: وأنعم أن يحسن: زاد، وفي الأمر: بالغ، وقال: «أمعن» بالميم وآخره نون، أمعن في الأمر: أبعد. وبنحوه مختصراً في هامش (ج).

<sup>(</sup>٤) في (د): «فحوى» كذا في تفسير ابن كثير.

<sup>(</sup>٥) في (ص): «الكلام».

<sup>(</sup>٦) في (م): «أي: كانت».

<sup>(</sup>٧) في (ب): «فيهما».

<sup>(</sup>٨) في هامش (ل): وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التَّقديم ستَّة أمور أحدها: الخفَّة والثَّقل، كربيعة ومُضَر، فمضر أشرف من ربيعة، لكن لفظ ربيعة لمَّا كان أخفَّ قُدِّم في الذِّكر، وهذا يرجع إلى اللَّفظ، ثانيها: بحسب الزَّمان، كعاد وثمود، وثالثها: بحسب الطَّبع، كثلاث ورباع، ورابعها: بحسب الرُّتبة، كالصَّلاة والزَّكاة، لأنَّ الصَّلاة حقُّ البدن والزَّكاة حقُّ المال، والبدن يقدَّم على المال، خامسها: تقديم السَّبب على المسبَّب، كقوله: ﴿عَزِيدُ حَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، قال بعض السَّلف: عزَّ، فلمَّا عزَّ حكم، سادسها: بالشَّرف والفضل؛ كقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلنَّبِيتِ وَٱلصِّدِيقِينَ ﴾ [النساء: ٢٩]، وإذا تقرَّر ذلك؛ فقدِّم الوصيَّة. انتهى المراد من «الفتح».

<sup>(</sup>٩) في (م): ﴿الخلاف،،

وإنفاذ الوصيَّة، وأتى به أَوْ ﴾ الَّتي للإباحة، وهي كقولك(١): جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين، أي: لك مجالسة كلِّ منهما، اجتمعا أو افترقا.

(وَقَوْلِهِ) بالجرِّ عطفًا على سابقه، وزاد أبو ذرِّ: (﴿مِرَجُرُنُ»: (﴿ إِنَّالَتَهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُوَدُّوا ٱلْاَمْنَاتِ إِلَىٰ الْمُلْهَا﴾ [النساء: ٨٥]) خطابٌ يعمُّ المكلَّفين والأماناتِ (١)، وإن نزلت (٣) يوم الفتح في عثمان بن طلحة لمَّا أغلق باب الكعبة، وأبى أن يدفع المفتاح ليدخل فيها (١٤)، فلوى عليٌ يده، وأخذه منه (٥)، فأمر الله تعالى رسوله مِنَا شَعِيمُ أن يردَّه إليه (فَأَدَاءُ الأَمَانَةِ) الَّذي هو واجبٌ (أَحَقُ مِنْ تَطُوعُ الوَصِيَّةِ، وَقَالَ النَّبِيُ مِنَا شَعِيمُ ) فيما وصله في (كتاب الزَّكاة» [ح: ١٤٢٦] (لَا صَدَقَةَ) كاملة (إلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى) لفظ (ظهر) مقحَمٌ، والمديون ليس بغنيِّ فالوصيَّة الَّتي لها حكم الصَّدقة تُعتَبر (١) بعد الدَّين، قاله الكِرمانيُّ (وَقَالَ ابْنُ عَبَاسٍ) ﴿ الْمَاسِقِ موصولًا في "باب كراهية (٧) العَبْدُ إلَّا يإِذْنِ أَهْلِهِ) أي: سيِّده (وَقَالَ النَّبِيُ مِنَا شَعِيمُ ) ممَّا سبق موصولًا في (باب كراهية (٧) التَّبَا والعَبْدُ رَاع فِي مَالِ سَيِّدِهِ).

<sup>(</sup>١) في (ب): «كقوله».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): [وقيل: المراد من الآية: جميع الأمانات، قال الحافظ أبو نعيم في «الحلية»: وممَّن قال: إنَّ ا الآية عامَّة في الجميع البراءُ بن عازب وابن مسعود وأُبيُّ بن كعب، قالوا: الأمانة في كلُّ شيء، في الوضوء، والصَّلاة، والزَّكاة، والصَّوم، والكيل، والوزن، والودائع. انتهى من «الزَّواجر».

<sup>(</sup>٣) زيد في (م): «في».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ليَدْخُل فيها» بالبناء للفاعل، وفي خطّه بالبناء للمفعول، أي: النّبي مِنْ الشياع من الله علمتُ يُعلم ذلك من سياق القصّة، وعبارة البيضاويِّ: ليدخل فيها رسول الله. وزاد في هامش (ج): وقال: لو علمتُ أنه رسول الله لم أمنعه، فلوى... إلى آخره.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): وفتح الباب، ودخل رسول الله بن شعير من أوصلًى ركعتين، فلمًا خرج سأله العبّاس أن يعطيه] المفتاح ليجتمع له السّدانة مع السّقاية، فأنزل الله الآية، وأمر رسولُ الله عليّا أن يردّه إلى عثمان ويعتذر إليه، فقال: لقد أنزل الله في شأنك قرآنًا، وقرأ عليه الآية فأسلّم، وكان المفتاحُ معه، ثم دفعه لأخيه شيبة، فهُو في أو لاده إلى يوم القيامة لقوله مِن شعير من «خذوها خالدة تالدة، لا ينزعها منكم إلّا ظالم».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «معتبرة».

<sup>(</sup>٧) في (ص) و(ل): «كراهة» وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «كراهة» كذا بخطُّه من غير ياءٍ بعد الهاء، وفيما سبق: «باب كراهية التَّطاول» بإثباتها.

• ١٧٥٠ حَدَّفَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَبَّبِ، وَعُرُوةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِرَامٍ ﴿ اللهِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ مِنَاشِهِ مَا النَّهُ مَا النَّهُ فَا عَمْلَانِي، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرٌ حُلْوٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَاليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكُ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَاليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفُلَى». قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَالَّذِي بَعَنَكَ بِالحَقِّ، لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْنًا حَتَّى أُفَارِقَ الشَّهُ لَكُ مِنَ اللهُ فَلَى اللهُ فَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ فَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اله

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البِيكنديُ -بكسر الموحَّدة وفتح الكاف- قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرِّ: «أخبرنا» (الأَوْرَاعِيُ) عبد الرَّحمن بن عمرو (عَنِ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَعُرُوةَ بْنِ النَّبْيُرِ) بن العوَّام (أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ ﴿ اللهِ قَالَ: سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَنْتُهُ فَأَعْطَانِي) بتكرير الإعطاء مرَّتين / (ثُمَّ قَالَ لِي: ٢٤٧٣ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِهِ مِ فَاعْعُانِي، ثُمَّ سَأَنْتُهُ فَأَعْطَانِي) بتكرير الإعطاء مرَّتين / (ثُمَّ قَالَ لِي: ٢٤٧١ يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا المَالَ) في الرَّغبة والميل إليه كالفاكهة (خَفِرٌ) في المنظر (١٠ (حُلُوٌ) في الذَّوق، وذكَّر الخبر هنا وأنَّنه في «الزكاة» إح: ١٤٧١] وتقدَّم توجيهه ثَمَّ (فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ) من غير حرص عليه، أو بسخاوة نفس المعطي (بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ) بكسر الهمزة وسكون الشِّين المعجمة، مكتسبًا له بطلب النَّفس وحرصها عليه وتطلُّعها إليه (لَمْ يُبَارَكُ لَهُ فِيهِ) أي: للآخذ في المأخوذ (وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ) أي: كذي الجوع الكاذب بسبب عليه عليه من غلبة (١٠ خلط سوداويُ (٣) أو آفة، ويُسمَّى جوعَ الكلب (٤)، كلَما ازداد أكلًا ازداد جوعًا عليه من غلبة (١) المنفقة (خَيْرٌ مِنَ اليَدِ الشُفلَى) المنفق عليها (قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَالذِي بَعْنَكَ عِلْتُهُ لِي بَعْنَكُ بِالحَقِّ لَا أَرْزَأُ أَحَدًا) بفتح الهمزة وتقديم الرَّاء السَّاكنة على الرَّاي، آخره همزةٌ والذي يَعْنِي بَعْنَكَ على الرَّاي، آخره همزةٌ

<sup>(</sup>١) في (د) و (م): «النَّظر».

<sup>(</sup>۲) لامن غلبة»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): «سواديٌّ» وزيد فيها: «ويسمَّى».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): «الكلب» بالتَّحريك: العطش، والقيادة، والحرص، والشَّرَهُ كذا وفي القاموس والتاج: الشدة، والأكل الكثير بلا شِبع. «قاموس».

مضمومة ،أي: لا آخذ من أحد (بَعْدَكَ شَيْعًا) من ماله (حَتَّى أُفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرِ) الصَّدِيق شَلَّة (يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ العَطَاء، فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْعًا) خوف الاعتياد، فتتجاوز به نفسه إلى ما لا يريده (ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ) بن الخطّاب شَلَّة (دَعَا) بحذف الضَّمير، ولأبي ذرِّ عن المُستملي: «دعاه» أي: حكيمًا (لِيُعْطِيّهُ فَيَأْبَى) ولأبوي ذرِّ والوقت والأصيليّ (١٠): «فأبي) بلفظ الماضي (أَنْ يَقْبَلَهُ، فَقَالَ) أي: عمر (يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ الَّذِي بَلِفظ الماضي (أَنْ يَقْبَلَهُ، فَقَالَ) أي: عمر (يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ الَّذِي قَسَمَ اللهُ لَهُ مِنْ هَذَا الفَيْءِ فَيَأْبَى) بلفظ المضارع، ولأبي ذرِّ: «فأبي» (أَنْ يَأْخُذَهُ، فَلَمْ يَرْزَأُ وَيَهُمُ اللهُ لَهُ مِنْ هَذَا الفَيْءِ فَيَأْبَى) بلفظ المضارع، ولأبي ذرِّ: «فأبي» (أَنْ يَأْخُذَهُ، فَلَمْ يَرْزَأُ وَحَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ مِنَاسُطِيمُ حَتَّى تُولِيْ لِيشِي لعشر سنين من إمارة معاوية مبالغة في حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ مِنَاسُطِهُ وما ذكروه لا يخلو من تعشف كبير (١٣ فالله أعلم.

وهذا/ الحديث قد سبق في «الزَّكاة» [ح: ١٤٧٢].

٢٧٥١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدِ السَّخْتِيَانِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيُّ قَالَ: مَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاسْطِيْم يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالإَمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحَّدة وسكون الشِّين المعجمة (السَّخْتِيَانِيُّ) بفتح السِّين (١٠) المهملة وكسر الفوقيَّة (٥٠)، المروزيُّ، وسقط لأبي ذَرِّ «السَّختيانيُّ» قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَالِمِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) عبد الله (١٠) أبيه (يَّانُهُ) أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَ سُمِعِيْمُ يَقُولُ: كُلُّكُمْ رَاعٍ) حافظٌ ملتزمٌ صلاحَ ما قام عليه

<sup>(</sup>۱) «والأصيلي»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۱) «لي»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في (د): «كثير».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): قوله: «بفتح السين» الذي في خطّه: بكسر السين، وفي «ترتيب المطالع»: جواز ضمّ السين.

<sup>(</sup>٥) في (ج)و(م): «التحتيّة». وفي هامش (ج): «كذا بخطّه»، وصوابه: «الفوقيّة».

<sup>(</sup>٦) زاد في غير (د) «عن»: وهو وهم.

TEA/TS

وما هو تحت نظره (وَمَسْوُولٌ) في الآخرة (عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالإِمَامُ رَاعٍ في أَهْلِهِ) زوجته وعياله (وَمَسْوُولٌ) في الآخرة (وَمَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ) بحسن تدبيرها في (۱ المعيشة والنُصح له، والأمانة في ماله وحفظ عياله وأضيافه ونفسها (وَمَسْوُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ) بحفظه والقيام بخدمته (وَمَسْوُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ قَالَ) ابن عمر (۱) (وَحَسِبْتُ) بلفظ الماضي، ولأبي ذَرِّ: (وأحسب) (أَنْ قَدْ قَالَ) بَيْلِسِّهِ اللَّهُ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ) يحفظه ويدبِّر مصلحته، وفي "كتاب الجمعة" [ح: ۸۹۳] (ومسؤولٌ عن رعيَّته) وحذفه هنا/للعلم به.

١٠ - بابٌ: إذَا وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لأَقَارِبِهِ، وَمَن الأَقَارِبُ؟

وَقَالَ ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَ الشَّعِيمُ لأَبِي طَلْحَةً: «اجْعَلْهَا لِفُقَرَاءِ أَقَارِبِكَ». فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبِ.

هذا (بابٌ) بالتّنوين (إِذَا وَقَفَ) شخصٌ (أَوْ أَوْصَى لأَقَارِبِهِ، وَمَنِ الأَقَارِبُ؟) استفهامٌ، وقد اختُلف في ذلك، فقال الشَّافعيَّة (٣): لو أوصى لأقارب نفسه لم نُدخل (٤) ورثته بقرينة الشَّرع، لأنَّ الوارث لا يُوصَى له عادة، وقيل: يدخلون لوقوع الاسم عليهم، ثمَّ يبطل نصيبهم لعدم إجازتهم لأنفسهم، ويصحُّ الباقي لغيرهم، ويدخل في الوصيَّة لأقارب زيدٍ ورحِمِه (٥) الوارثُ وغيره، والقريبُ والبعيدُ والمسلمُ والكافرُ والذَّكرُ والأنثى والخنثى (١) والفقير والغنيُ، لشمول الاسم لهم، ويستوي في الوصيَّة للأقارب (٧) قرابةُ الأب والأمِّ ولو كان الموصى عربيًا لشمول الاسم، وقيل: لا تدخل قرابة الأمِّ إن كان الموصى عربيًا؛ لأنَّ العرب لا تعدُّها قرابةً ولا تفتخر بها، وهذا ما صحَّحه في «المنهاج» كـ«أصله»، لكنْ قال الرَّافعيُ في «شرحَيه»:

<sup>(</sup>۱) زيد في (م): «المعاشرة».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): قوله: «قال ابن عمر» قال في «الفتح»: أو سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

<sup>(</sup>٣) في (م): «الشَّافعي».

<sup>(</sup>٤) في (د): «تدخل» كذا في أسنى المطالب.

<sup>(</sup>٥) في أسنى المطالب «أو رحمه».

<sup>(</sup>٦) (والخنثي): سقط من (د).

<sup>(</sup>٧) في (م): «الأقارب».

الأقوى الدُّخول، وصحَّحه في أصل «الرَّوضة» وإن أوصى لأقرب أقارب زيد، دخل الأبوان والأولاد، كما يدخل غيرهم عند عدمهم؛ لأنَّ أقربهم هو المنفرد بزيادة القرابة، وهؤلاء كذلك وإن لم يطلق عليهم أقارب عرفًا. وقال أحمد كالشَّافعيَّة إلَّا أنَّه أخرج الكافر. وقال أبو حنيفة: القرابة: كلُّ ذي رحمٍ محرمٍ من قِبَل الأب أو الأمِّ. ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم، وقال أبو يوسف ومحمَّد: مَن جمعَهم أبٌ منذ الهجرة من قِبَلِ أبٍ أو أمِّ من غير تفصيلٍ، زاد زفر: ويقدَّم من قرُب وهو روايةٌ عن أبي حنيفة أيضًا، وأقلُّ من يدفع له ثلاثة، وعند محمَّد اثنان، وعند أبي يوسف واحد، ولا يصرف للأغنياء عندهم إلَّا أن يشترط ذلك. وقال مالك: يختص بالعصبة، سواء كان يرثه أم لا، ويبدأ بفقرائهم حتَّى يغنَوا ثم يعطي الأغنياء.

(وَقَالَ ثَابِتٌ) ممَّا أخرجه مسلم (عَنْ أَنَسٍ) ﴿ وَقَالَ النَّبِيُّ مِنَاشِهِمُ لاَّبِي طَلْحَةً) زيد بن سهل الأنصاريِّ الخزرجيِّ، مشهورٌ بكنيته، لمَّا نزلت هذه الآية ﴿ لَنَ نَنَالُوا اللّهِ عَنَا تُغِقُوا مِمَّا عَبُورِكِ ﴾ [العمران: ٩٢] قال أبو طلحة: أرى ربَّنا يسألنا من أموالنا، فأشهدك يا رسول الله أنّي جعلت أرضي بيرحاء لله، قال: فقال رسول الله مِنَالله عِنْ المُعِيمُ (اجْعَلْهَا) أي: بيرحاء، ولأبي ذرِّ: «اجعله» (لِفُقَرَاءِ أَقَارِبِكَ، فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ) هو ابن ثابتٍ شاعرُ رسول الله مِنَالله عِنَالله عَنَالله عَنْ الله عَنَالله عَنَالله عَنْ المُعْلَى الله عَنَالله عَنْ المُعْلِي بُنِ عَنَالله عَنَالله عَنْ المُعْلِي بُنَالله قَريبٍ أو زوجٍ، ولو أوصى لفقراء أقاربه لم يعطَ مكفِيُّ بنفقة قريبٍ أو زوجٍ، ولو أوصى لمحتاجين غير ورثةٍ، ولو أوصى لفقراء أقاربه لم يعطَ مكفِيُّ بنفقة قريبٍ أو زوجٍ، ولو أوصى لمحتاجين غير أن ألبَّه مِن الأقرب أقارب زيد فلا بدَّ من الصَّرف إلى ثلاثةٍ من الأقربين.

آ ٢٧٥١ م - وَقَالَ الأَنْصَادِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةً، عَنْ أُنَسٍ مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ قَالَ: «اجْعَلْهَا لِفُقْرَاءِ قَرَابَتِكَ». قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَكَانَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنِّي. وَكَانَ قَرَابَةُ حَسَّانَ وَأُبَيِّ مِنْ أَبِي طَلْحَةً، وَاسْمُهُ: زَيْدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الأَسْوَدِ بْنِ حَرَامٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ عَدِيً بْنِ عَمْرِو ابْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَارِ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ المُنْذِرِ بْنِ حَرَامٍ، فَيَجْتَمِعَانِ إِلَى حَرَامٍ، وَهُوَ الأَبُ الثَّالِثُ، ابْنُ عَمْرِو بْنِ وَيْدِ مَنَاةَ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَارِ، فَهُو يُجَامِعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيَّ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكِ ، فَعْمُ و بْنِ مَالِكِ يَجْمَعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةً وَأُبَيًّا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَأُبْتِي فَهُوَ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكِ ، فَعْمَ وَلَا بُعْضُهُمْ: وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيَّا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَأُبْتِ فِهُوَ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكِ ، فَعْمَ وَسَيَّةِ آبَاءِ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكِ ، فَعْمُ و بْنُ مَالِكِ يَجْمَعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةً وَأُبَيًّا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَأُبْتِ إِلَى عَمْرِو بْنِ مَالِكِ ، فَعَمْرُو بْنُ مَالِكِ يَجْمَعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ فَهُوَ إِلَى آبَائِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

(وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ) محمَّد بن عبدالله بن المثنَّى، ممَّا وصله / المؤلِّف في «تفسير سورة آل

عمران» [ح: ٥٥٥٥] مختصرًا: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أبي) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس(١١) (عَنْ) عمَّه (ثُمَامَةً) بضمِّ المثلَّثة وتخفيف الميم، ابن عبد الله بن أنس (عَنْ) جدِّه (أَنسِ مِثْلَ) ولأبي ذَرِّ: «بمثل» (حَدِيثِ ثَابِتٍ) السَّابق قريبًا (قَالَ: اجْعَلْهَا لِفُقَرَاءِ قَرَابَتِكَ/. قَالَ أَنس: ١٢/٥ فَجَعَلَهَا) أبو طلحة (لِحَسَّانَ وَأُبَيِّ بْن كَعْبِ، وَكَانَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنِّي) زاد في «تفسير سورة آل عمران» اح: ٤٥٥٤] في غير رواية أبي ذرِّ: «ولم يجعل لي منها شيئًا»، ولأبي ذرِّ هنا عن الحَمُّويي والمُستملي: «إليه أقرب منِّي» بالتَّقديم والتَّأخير. قال البخاريُّ أو شيخه -وهو الصَّواب كما وقع التَّصريح به في «سنن أبي داود» - (وَكَانَ قَرَابَةُ حَسَّانَ وَأُبَيٍّ) بن كعب(١) (مِنْ أَبِي طَلْحَةَ، وَاسْمُهُ) أي: أبي طلحة (زَيْدُ بْنُ سَهْل بْنِ الأَسْوَدِ بْنِ حَرَام بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ (٣)) بفتح الميم وتخفيف النُّون وإضافة «زيد» إلى «مناة» وليس بين «زيد» و «مناة» لفظ ابن، لأنَّه اسمُّ مركَّبٌ منهما، قاله الكِرمانيُّ، و «حرام»: بحاءٍ وراءٍ مهملتين و «عَمرو»: بفتح العين كالآتي (بْن عَدِيِّ ابْن عَمْرو بْن مَالِكِ بْن النَّجَّارِ(١٠) لأنَّه اختتن بالقَدُوم(٥) أو ضرب وجه رجل بقَدُوم فنجره، فقيل له: النَّجَّار (وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتِ بْن المُنْذِرِ بْن حَرَام) بمهملتين (فَيَجْتَمِعَانِ) أي: أبو طلحة وحسَّان (إِلَى حَرَام وَهُوَ الأَّبُ الثَّالِثُ) لهما، فهو جدُّ أبيهما (وَحَرَامُ بْنُ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ عَدِيٍّ (٦) بْن عَمْرو بْن مَالِكِ بْن النَّجَّارِ، فَهْوَ) بالفاء، ولأبي ذَرِّ: ((وهو) أي: حرام بن عمرو (يُجَامِعُ حَسَّانَ وأَبَا طَلْحَةَ) على ما لا يخفى، والَّذي في «اليونينيَّة»: «حسَّانُ» بالرَّفع مصحَّحًا عليه(٧)، وقد تبيَّن أنَّ قوله: و «حرام بن عمرو» مسوقٌ لفائدة كونه يجامعهما. نعم، ما بعد ذلك

<sup>(</sup>١) هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس، انظر ترجمته في كتب الرجال.

<sup>(</sup>٢) (بن كعب»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): قال في «المصابيح» والصحاح: «مناة» الهاء للتَّأنيث، وتسكن عليها بالتَّاء. وزاد في هامش (ل): ومَنَاة: صخرة كانت لهذيل وخزاعة أو لثقيف، وهي «فَعَلة» من مَنَاهُ إذا قطعه، فإنَّهم كانوا يذبحون عندها القرابين، ومنه: مِنِّى، وقرأ ابن كثير: (مَناءَةً) [النجم: ٢٠] وهي «مَفْعَلة» من النَّوء، فإنَّهم كانوا يستمطرون الأنواء عندها تبرُّكًا بها. «بيضاوي».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): واسمه تَيم اللَّات بن ثعلبة بن عَمْرو بن الخزرج. «عيني».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): آلة النَّجَّار بالتّخفيف، قال ابن السّكِّيت: ولا يشدَّد، والجمع "قُدُم" مثل: رَسُول ورُسُل. «مصباح».

<sup>(</sup>٦) قوله: (بن عمرو... بن عدي): سقط من (د).

<sup>(</sup>V) «مصحَّحًا عليه»: ليس في (ص)، وزيد فيها. وفي هامش (ج): «وأبيُّ» كذا في «الفرع» أيضًا.

إلى النَّجار مستغنَّى عنه بما سبق فليُتأمَّل (وَ أُبَيِّ) بالرَّفع، جملةٌ مستأنفَةٌ، أي: وأبيِّ يجامعهما (إِلَى سِتَّةِ آبَاءٍ) من آبائه (إِلَى عَمْرِو بْن مَالِكٍ) ويوضِّح ذلك ما زاده في رواية أبي ذرُّ عن المُستملي والكُشْمِيهَنِيِّ حيث قال(١): ﴿ وَهُوَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيّةَ ابْن عَمْرو بْن مَالِكِ بْن النَّجَّارِ» (فَعَمْرُو بْنُ مَالِكِ) الجدُّ السَّادس لأُبيِّ بن كعب السَّابع للآخرين (يَجْمَعُ) الثَّلاثة (حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيًّا) هذا ما ظهر لي من شرح ذلك مع ما فيه من التَّكرار، وإنَّما يستقيم على ثبوت الواو قبل «أبا طلحة» من قوله: «فهو يجامع حسَّان أبا طلحة» ، لكنِّي لم أرها ثابتةً في شيءٍ من النُّسَخ الَّتي وقفت عليها. نعم، في الفرع كشطٌّ في موضعها يشبه أنَّها كانت ثابتةً، ثمَّ أزيلت وأُصلِحت النَّصبة الَّتي على «حسَّان» بضمَّةٍ علامة للرفع وصُحِّحَ عليها، وحينئذ فيكون قوله: «هو» ضمير الشَّأن مبتدأً، خبره الجملة الفعليَّة، و «حسَّان»: رفع على الفاعليَّة، أي: حسَّان يجامع أبا طلحة في حرام و «أبيُّ» بالرَّفع جملةٌ مستأنفةٌ أو عطفٌ على «حسَّان» أي: وأبيُّ يجامع أبا طلحة (١) إلى ستَّة آباء، ثمَّ رأيتُ الواو بعد «حسَّان» قبل «أبا طلحة» ثابتةً في بعض النُّسخ، وفي نسخةٍ: «حسَّانُ» بالرَّفع أيضًا، ونَصَبَ تاليَيْه (٣)، والضَّمير للشَّأن، أي: حسَّان/ يجامع أبا طلحة إلى حرام، ويجامع أبيًّا إلى ستَّة آباءٍ، وجُوِّزَ رفعُ الثَّلاثة. قال ابن الدَّمامينيِّ كالزَّركشيِّ: وهو صوابِّ أيضًا. انتهى. أي: حسَّان وأبو طلحة وأبيُّ يجامع كلُّ منهما الآخر، وإنَّما كان حسَّان وأُبيُّ أقرب إلى أبي طلحة من أنس؛ لأنَّ الَّذي يجمع أبا طلحة وأنسًا النَّجَّار، لأنَّ أنسًا هو ابن مالك بن النَّفْر -بفتح النُّون وسكون الضَّاد المعجمة - ابن ضَمضَم -بفتح الضادَين(١) المعجمتَين - ابن زيد بن حَرَام -بمهملتين - ابن عامر بن غَنْم -بفتح الغين المعجمة وسكون النُّون- ابن عديٍّ بن النَّجَّار، وأبو طلحة وأُبيُّ<sup>(٥)</sup> ابن كعب كما مرَّ من بني مالك بن النَّجَّار، فلذا كان أبيُّ بن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أنس، وقول الكِرمانيِّ وتبعه العينيُّ: إنَّما كانا أقرب إليه منه لأنَّهما يبلغان إلى عمرو بن مالك بواسطة ستَّة أنفس، وأنسُّ يبلغ إليه بواسطة اثني عشر نفسًا، ثمَّ ساقا نسبه إلى عديٌّ، فقالا:

د۳/۹/۳۶

<sup>(</sup>١) في (د): «موضعهما»، وفي (م): «قاله».

<sup>(</sup>٢) قوله: ﴿في حرام... أبا طلحة ﴾ سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في (ص): «تاليه».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «الضَّاد».

<sup>(</sup>٥) (وأبيُّ): سقط من غير (ب) و(س).

ابن عمرو بن مالك بن النَّجَّار فيه نظرٌ، لأنَّ عديًّا المذكور في نسب أنس هو أخو مالكِ والد عمرو فلا اجتماع لهم فيه، ولئن سلَّمنا ثبوت عمرو بن مالك في هذا كما ذكرا؛ فأنس إنَّما يبلغ إليه بتسعة أنفس لا باثني عشر، فليُتأمَّل.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ) أراد به أبا يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة: (إِذَا أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ فَهُوَ إِلَى آبَائِهِ) الذين كانوا (في الإِسْلَامِ).

٢٧٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةً: أَنَهُ سَمِعَ أَنَسًا شِي يَعْ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُ مِنْ اللهِ يَعْ الْحَقَةِ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ» قَالَ أَبُو طَلْحَةً: سَمِعَ أَنَسًا شِي يَعْ يَعْ اللهِ يَقُولُ: قَالَ النَّهِ عَلْمَهِ وَبَنِي عَمِّهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ اللَّهُ وَلَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ جَعَلَ النَّبِي مِنَ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَعْ اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَة) سقط «ابن أبي طلحة» لأبي ذَرَّ (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا شُلِي يَقولُ (١٠: قَالَ النَّبِيُ (١٠ مِنْ اللهِ بِيرِ اللهِ بِيرِ عَلْهُ فِي «باب الزَّكاة على ١٣/٥ الأقارب» من «كتاب الزَّكاة» [ح:١٤٦١] أنَّه سمع أنس بن مالك شَرَّة يقول: كان أبو طلحة شُرَّة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل، وكان أحبُّ أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله مِنْ الله عِنْ اللهِ عَنْ اللهُ مِنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهُ عَلْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَالَ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

 <sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «قال»، وكذا في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>١) في هامش (ل) من نسخة: «رسول الله».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ل): كذا في الفرع وسقطت من قلم الشَّارح.

أى: بيرحاء (أَبُو طَلْحَة (١) فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ) هو من عطف الخاصّ على العامّ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاس) بِرَاتِينَ، ممَّا وصله في «مناقب قريش» [ح: ٣٥٢٥] و «تفسير سورة الشُّعراء» [ح: ٤٧٧٠] (لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرِيرِ ﴾ [الشعراء: ٢١٤] جَعَلَ النَّبِيُّ مِنْ الشعيام يُنَادِي: يَا بَنِي د٣٤٩/٣٠ فِهْر)('') بكسر الفاء وسكون الهاء (يَا بَنِي عَدِيٌّ لِبُطُونِ قُرَيْش) زاد في تفسير<sup>(٣)</sup> «سورة تبَّت» [ح: ٤٩٧١] بعد قوله: ﴿ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِيرَ ﴾: «ورهطك منهم المخلصين»، وهذه الزِّيادة -كما قال القرطبيُّ- كانت قرآنًا فنُسِخَت، وزاد أيضًا في «تفسير الشُّعراء» [ح: ٤٧٧٠] بعدها «صعدنا النبئ مِنَاسْمِيمِ على الصَّفا» وهذا يدلُّ على أنَّ هذا الحديث مرسلٌ ، وبه(٥) جزم الإسماعيليُّ ، لأنَّ ابن عبَّاس كان حينئذٍ إمَّا لم يولد، وإمَّا طفلًا، لكنْ روى الطَّبرانيُّ من حديث أبي أمامة: أنَّه مِنْ السَّمِية م جمع بني هاشم ونساءه وأهله، وفيه: فقال: «يا عائشة بنت أبي بكر، يا حفصة بنت عمر، يا أمَّ سلمة " فهذا إن ثبت -كما قاله في «الفتح» - يدلُّ على التَّعدُّد، لأنَّ القصَّة الأولى وقعت بمكَّة لتصريحه في «الشُّعراء» بأنَّه صعد الصَّفا، ولم تكن عائشة وحفصة وأمُّ سلمة عنده ومن أزواجه إلَّا بالمدينة، فتكون متأخِّرة عن الأولى، فيحضر ابن عبَّاس ذلك، ويحمل قوله: «جمع»(١) أي: بعد ذلك، لا أنَّه وقع على الفور.

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةً) مِنْ إِنْ اللَّمَا نَزَلَتْ: ﴿ وَأَنذِ دْعَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ قَالَ النَّبِيُّ مِنَ الشَّعِيمُ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ) وهذا طرفٌ من حديثٍ وصله في الباب اللَّاحق [ح:٢٧٥٣].

<sup>(</sup>١) «أبو طلحة»: ليس في (م)، ووقع في (ص) بعد قوله: «فقسمها». وفي هامش (ج): «أبو طلحة» كذا في «الفرع المزِّيِّ ، وسقطت من قلم الشَّارح.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): وقال ابن عبَّاس ﷺ: لمَّا نزلت: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَفْرَيِكِ ﴾ [الشعراء: ١١٤] قال النَّبئُ بليه: «يا معشر قريش....»، ذكر هذا مختصرًا معلَّقًا، ووصله في «مناقب قريش» و «تفسير سورة الشُّعراء» بتمامه من طريق عَمْرو بن مرَّة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاس، وأورد في آخر «الجنائز» طرفًا منه في قصَّة أبي لهب موصولة، وسيأتي تفسيره إن شاء الله تعالى. «عيني».

<sup>(</sup>٣) «تفسير»: مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): صعِدَ في السُّلِّم؛ كاسمع " صعودًا، وصعَّد في الجبل، وعليه تصعيدًا: رَقِيَ، ولم يُسْمَع: صَعِدَ فيه. «قاموس».

<sup>(</sup>٥) في (د): «وبذلك».

<sup>(</sup>٦) في كل الأصول «جعل» والتصويب من مصدر المصنف «الفتح» وهو الموافق للسياق.

## ١١ - باب: هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالوَلَدُ فِي الأَقَارِبِ؟

هذا (بابٌ) بالتنوين (هَلْ يَذْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوَلَدُ فِي الْأَقَارِبِ) إذا أوصى لهم؟

٢٧٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ بِلَيْهِ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِطِيمُ حِينَ أَنْزَلَ اللهُ بَهَرُبُنَ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ قَالَ: ﴿ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ مَيْقًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ المُطّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكُ مِنَ اللهِ مَيْقًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ المُطّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكُ مِنَ اللهِ مَيْقًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ المُطّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكُ مِنَ اللهِ مَيْقًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ مِنَاسُهِ مَنَا لِلهِ مَيْقًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ مِنَاسُهِ مَنَا اللهِ مَيْقًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ مِنَاسُهِ مِنَ اللهِ مَيْقًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ مِنَاسُهِ مِنَ اللهِ مَيْقًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ مِنَاسُهِ عَنْكَ مِنَ اللهِ مَيْقًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ مِنَاسُهُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الرُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةً) عبد الله أو إسماعيل (بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف الزُّهريُّ المدنيُّ (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنُ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ مِنَاسْعِيمُ حِينَ أَنْزَلَ اللهُ بِمَزْبِلَ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِيكِ ﴾ [الشعراء: ١١٤]) أي: الأقرب رَسُولُ اللهِ مِنَاسْعِيمُ حِينَ أَنْزَلَ اللهُ بِمَزْبِلَ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِيكِ ﴾ [الشعراء: ٢١٤]) أي: الأقرب فالأقرب منهم، فإنَّ الاهتمام بشأنهم أهمُّ. وهذا الحديث من مرسل أبي هريرة لأنَّ إسلامه إنَّما كان بالمدينة. نعم، إن قلنا بالتَّعدُّد المفهوم من حديث أبي أُمامة عند الطّبرانيِّ (١) حيث قال: «يا عائشة...» إلى آخره، انتفى كونه مرسلًا، ويحمل على أنَّ أبا هريرة حضر القصَّة بالمدينة، كما مرَّ في الباب السَّابق.

(قَالَ) عَلِيْطِهِ اللهِ الله

<sup>(</sup>١) في (ص)و(م): «الطّبريِّ» وهو تحريفٌ.

الزَّركشيِّ: يجوز<sup>(۱)</sup> في «عبَّاس» الرَّفع والنَّصب، وكذا في<sup>(۱)</sup> «يا صفيَّةُ عمَّة» وكذا «يا فاطمةُ بنتَ»؛ قال في «المصابيح»: يريد بالرَّفع<sup>(۳)</sup> والنَّصب: الضَّمَّ والفتح؛ إذ<sup>(١)</sup> مثله من المنادَيات مبنيُّ على الضَّمِّ، وفُتِحَ للإتباع أو للتَّركيب على الخلاف<sup>(٥)</sup>.

والمطابقة بين/الحديث والتَّرجمة في قوله: «يا صفيَّة» و «يا فاطمة» ففيه دلالة على دخول النِّساء في الأقارب، وكذا الفروع وعلى عدم التخصيص بمَن يرث (١)، ولا(٧) بمَن كان مسلمًا، قاله في «الفتح»، لكنَّ مذهبنا كأبي حنيفة: أنَّه لا يدخل في الوصيَّة للأقارب الأبوان والأولاد، ويدخل الأجداد (٨)؛ لأنَّ الوالد والولد لا يعرَّفان بالقرب في العرف، بل القريب من ينتمي بواسطة فتدخل الأحفاد والأجداد، وقيل: لا يدخل أحد من الأصول والفروع، وقيل: يدخل الجميع، وبه قطع (٩) المتولِّي.

(تَابَعَهُ) أي: تابع أبا اليمان (أَصْبَغُ) بن الفرج (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ، وهذه المتابعة أخرجها مسلمٌ.

## ١٢ - بابّ: هَلْ يَنْتَفِعُ الوَاقِفُ بِوَقْفِهِ ؟

وَقَدِ اشْتَرَطَ عُمَرُ شَيْدٍ: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ. وَقَدْ يَلِي الوَاقِفُ وَغَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ جَعَلَ بَدَنَةً أَوْ شَيْعًا اللهِ فَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا، كَمَا يَنْتَفِعُ غَيْرُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (هَلْ يَنْتَفِعُ الوَاقِفُ بِوَقْفِهِ ؟) إذا وقفه على نفسه ثمَّ على غيره، أو شرط لنفسه جزءًا معيَّنا، أو يجعل للنَّاظر على وقفه شيئًا ويكون هو النَّاظر، والصَّحيح من مذهب

<sup>(</sup>١) «يجوز»: ليس في (ب).

<sup>(</sup>۱) «في»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٣) في (ص): «الرَّفع».

<sup>(</sup>٤) في (ص): «و».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج): تراجع «المصابيح».

<sup>(</sup>٦) في (ص): «ترث».

<sup>(</sup>٧) (لا): سقط من (ص).

<sup>(</sup>A) في روضة الطالبين: «ويدخل الأجداد والأحفاد».

<sup>(</sup>٩) في (د): «قال».

الشَّافعيَّة: بطلان الوقف على النَّفس(١) وهو المنصوص، ولو وقف على الفقراء وشرط أن يُقضى من غلَّة الوقف زكاته وديونه فهذا وقف على نفسه وغيره(١)، ففيه الخلاف، وكذا لو شرط أن يأكل من ثماره أو ينتفع به، ولو استبقى الواقف لنفسه التَّولية وشرط أجرة (٦)، وقلنا: لا يجوز أن يقف على نفسه، فالأرجح جوازه، ولو وقف على الفقراء ثمَّ صار فقيرًا ففي جواز أخذه وجهان: إذا قلنا: لا يقف على نفسه؛ لأنَّه لم يقصد نفسه وقد وجدت الصَّفة، والأصحُّ الجواز، ورجَّح الغزاليُّ المنع لأنَّ مطلقه ينصر ف إلى غيره.

(وَقَدِ اشْتَرَطَ عُمَرُ) بن الخطاب ( ﴿ اللهُ عَمِدُ) في تحبيسه أرضه الَّتي بخيبر المسمَّاة بـ «ثَمْغ» السَّابق موصولًا في آخر «الشُّروط» (٤) [ح: ٢٧٣٧] (لَا جُنَاحَ) لا إثم (عَلَى مَنْ وَلِيَهُ) ولي (٥) التَّحدُّث عليه (أَنْ يَأْكُلَ) زاد أبو ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «منها» بالتَّأنيث، أي: من الأرض المحبَّسة.

قال البخاريُّ تفقُّهًا منه: (وَقَدْ يَلِي الوَاقِفُ) التَّحدُّث على وقفه (وَ) قد يليه (غَيْرُهُ) واستنبط منه: أنَّ للواقف أن يشترط لنفسه جزءًا من ريع الموقوف، لأنَّ عمر شرط لمن وَلِيَ وقفه (٦) أن

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): لتعذّر تمليك الإنسان ملكه لأنّه حاصل، ويمتنع تحصيل الحاصل، ومن الوقف على نفسه: أن يشترط أن يأكل من ثماره أو ينتفع به، وله أن ينتفع بوقفه العامّ؛ كالصّلاة بمسجدٍ وَقَفَه، والشُّرب من بيرٍ وَقَفَها. «منهج»، ومن الوقف على نفسه: أن يشترط أن يأكل من ثماره، أو يقضي ديونه، حتَّى لو لزم ذمّته أجرة الأرض وشرط أن يُقضَى من ربعه لم يصحّ، بخلافها إذا لم تلزم ذمّته وشرط أنّها تُقضَى من ربعه فإنّه يصحّ، فللمسألة حالتان، ويستثنى من الوقف على النّفس صورٌ منها: ما لو شرط الواقف النّظر لنفسه وجعل لذلك أجرة فيجوز على المرجَّح في «الرَّوضة»، وقيَّده ابن الصَّلاح بأجرة المثل، وما لو وقف شيئًا على الفقراء ثمّ صار فقيرًا فله الأخذ منه على الأصحّ، وما لو وقف على الفقراء وهو فقير، كما بحثه بعضهم، وما لو وقف على أولاد أبيه المتَّصفين بالفقه -مثلًا - وليس فيهم فقيه -مثلًا - غيره. «زيادي».

<sup>(</sup>٢) قوله: «وغيره» زيادة من الروضة لا بدَّ منها.

<sup>(</sup>٣) في غير (ب) و(د): «أجرة»، والمثبت موافق لما في الروضة.

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): أنَّ عمر بن الخطَّاب أصاب أرضًا بخيبر، فأتى النَّبيَّ مِنَاشْطِيْمُ ليستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إنِّي أصبت أرضًا بخيبر -تُسمَّى ثَمْغ بفتح المثلثة، وسكون الميم، وبالغين المعجمة - لم أصب مالًا قطُّ أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدَّقت بها»، قال: فتصدَّق بها عمر أنَّه لا يباع أصلها ولا يوهب... إلى آخره فراجعه [ح:٢٧٣٧].

<sup>(</sup>٥) في (د): «من».

<sup>(</sup>٦) ﴿ وُلِّي »: مثبتٌ من (ب) و(س)، وفي (د): «لمن وليه»، وفي هامش (ل): قوله: «لمن وقفه» كذا بخطُّه، ولعلَّه: لمن وُلِّي وقفه، فسقط من قلمه لفظة «وُلِّي» فليُتأمَّل. وبنحوه في هامش (ج).

يأكل منه، ولم يستثنِ إن كان هو الناظر(۱) أو غيره، فدل على صحّة الشّرط، وإذا جاز في المبهم اللّذي لم يعينه كان فيما يُعينه أجدر(۱)، وقال المالكيّة: لا تكون ولاية النّظر للواقف. قال ابن بطّال: سدًّا للدَّريعة(۳) لئلًّا يصير كأنَّه وقف على نفسه، أو يطول العهد فينسى الواقف، فيتصرَّف فيه لنفسه، أو يموت فيتصرَّف فيه ورثته، واستنبط بعضهم من هذا: صحّة الوقف فيتصرّف على النّفس، وهو قول أبي يوسف، وقال المرداويُّ/ من الحنابلة في «تنقيحه»: ولا يصحُ على نفسه ويُصُرَف إلى من بعده في الحال، وعنه يصحُّ، واختاره جماعة، وعليه العمل، وهو أظهر، وإن وقف على غيره، واستثنى كلَّ الغلّة أو بعضها له أو لولده مدَّة حياته نصًّا أو مدَّة معينة أو استثنى الأكل أو الانتفاع لأهله، أو يطعم صديقه، صّح، فلو مات في أثناء المدَّة؛ كان لورثته، امتَّ قرَّى المؤلِّف ما احتجَّ به من قصَّة عمر بقوله(۱٤): (وَكَذَلِكَ مَنُ) ولأبي ذرِّ: «وكذلك كلُّ من» (جَعَلَ بَدَنَةً أَوْ شَيْئًا لهِ) على سبيل العموم كالمسلمين (فَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا) بتلك العين الَّتي جعلها لله (كَمَا يَنْتَفِعُ غَيْرُهُ) من المسلمين، بناءً على أنَّ المخاطب(٥) يدخل في عموم خطابه (وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطُ) لنفسه ذلك(۱) في أصل الوقف، ومن ذلك انتفاعه بكتابٍ وقفه على المسلمين.

٢٧٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ رَالَ : أَنَّ النَّبِيِّ مِنَا شَعِيمُ رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ فِي الثَّالِئَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: (أَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ فِي الثَّالِئَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: (ازْكَبْهَا، وَيْلَكَ، أَوْ وَيْحَكَ».

<sup>(</sup>١) في غير (د) و(م) و(ص): «الواقف»، والمثبت موافق لمصدر المصنف: «الفتح».

<sup>(</sup>٢) في (ب) و (س): «أجوز»، وكذا في الفتح.

 <sup>(</sup>٣) في هامش (ل): «الذَّريعة»: الوسيلة، وقد تذرَّع فلان بذريعة: توسَّل بوسيلة. «مختار».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «قوله».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): والأصحُّ أنَّ المخاطِب - بكسر الطَّاء - داخلٌ في عموم خطابه إن كان خبرًا - نحو: ﴿وَاللهُ يَحْ عَلِيكُ اللهِ وَاللهُ وَاللهُ اللهِ وَهُ اللهُ وَهُ اللهِ وَهُ اللهُ وَهُ اللهِ وَهُ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَالْمُ اللهُ وَاللّهُ وَاللّه

<sup>(</sup>٦) «ذلك»: سقط من (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) سقط لأبي ذرِّ «ابن سعيد» قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنسِ ﴿ اللهِ عُنَا النَّبِيَّ مِنَا اللهِ عِنَا اللهِ عِنَا اللهِ عَنَا اللهِ عَنَا اللهُ عَنَا اللهُ اللهُ عَلَى رَجُلًا) لم يُعرَف اسمه (يَسُوقُ بَدَنَةٌ، فَقَالَ لَهُ) بَيُلِيسِّهُ اللهِ الرَّبِهُ (ارْكَبْهَا، فَقَالَ) الرَّجل (يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ) أي: هَذْيُّ (١) وَيُسُوقُ بَدَنَةٌ، فَقَالَ لَهُ ) بَيُلِيسِّهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ ا

٢٧٥٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شِيءٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ أَنِي اللهِ مَنْ أَنْ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ أَنْ اللهِ مَنْ أَنِي اللهِ مَنْ أَنْ مِنْ اللهِ مَنْ أَنْ اللهِ مَنْ أَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ أَنْ اللهِ مَنْ أَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ أَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَاللهِ مَنْ اللهِ اللهِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللّهِ اللهِلْمُ اللللهِ الللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنَا) وفي نسخة: «حدَّثني (٢)» بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام الأعظم (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (مَالِكٌ) الإمام الأعظم (عَنْ أَبِي الرِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سِلَيْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ سِلَا شَعِيرُ مَ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً) هَدْيًا (فَقَالَ) له (٣) عَلِيقِلا النِّسِ ١٥/٥ (ارْكَبْهَا، قَيْلَكَ، فِي الثَّانِيةِ أَوْ فِي الثَّالِقَةِ) (١٠)، (ارْكَبْهَا، قَيْلَكَ، فِي الثَّانِيةِ أَوْ فِي الثَّالِقَةِ) (١٠)، واحتجّ بذلك من أجاز الوقف على النَّفس، لأنَّه أجاز له الانتفاع بما أهداه بعد خروجه عن ملكه بغير شرطٍ، فجوازه بالشَّرط أحرى، والحديث سبق في «الحج» [ح: ١٦٨٩].

١٣ - باب: إِذَا وَقَفَ شَيْتًا فَلَم يَدْفَعْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَهُوَ جَائِزٌ، لأَنَّ عُمَرَ ﴿ الْآَ الْوَقَفَ وَقَالَ: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ، وَلَمْ يَخُصَّ إِنْ وَلِيَهُ عُمَرُ أَوْ غَيْرُهُ. قَالَ النَّبِيُّ مِنَ الشَّعِيَّمُ لأَبِي طَلْحَةَ: «أَرَى أَنْ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ يَأْكُلَ، وَلَمْ يَخُصَّ إِنْ وَلِيهَ عُمَرُ أَوْ غَيْرُهُ. قَالَ النَّبِيُ مِنَ الشَّعِيَّمُ لأَبِي طَلْحَةَ: «أَرَى أَنْ عَلَى مَنْ وَلِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». فَقَالَ: أَفْعَلُ. فَقَسَمَهَا فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَقَفَ) شخصٌ (شَيْئًا فلم يَدْفَعُهُ) ولأبي ذَرِّ: «قبل أن يدفعه» (إِلَى غَيْرِو؛ فَهُوَ جَائِزٌ) أي: صحيحٌ (لأَنَّ عُمَرَ ﴿ اللَّهُ أَوْقَفَ) بهمزةٍ قبل الواو -لغةٌ شاذَّةٌ في: «وقف» بإسقاطها - أرضَه الَّتي بخيبر (وَقَالَ) ولأبي ذَرِّ: «فقال»: (لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ) أي: الوقف

<sup>(</sup>۱) «أي: هدي»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۲) «حدثنی»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٣) «له»: سقط من (د).

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): «أو في الرابعة».

(أَنْ يَأْكُلَ) من رَيعه (وَلَمْ يَخُصَّ إِنْ وَلِيَهُ عُمَرُ أَوْ غَيْرُهُ) ولم يأمره مِنَاشِيام بإخراجه عن(١) يده، فكان تقريره لذلك دالًا على صحَّة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه، قاله في «الفتح» واشترط المالكيَّة لصحَّة الوقف خروجه عن يد واقفه، وأن يقبضه الموقوف عليه، وبه قال محمَّد بن الحسن.

(قَالَ) ولأبي ذرِّ: (وقال) (النَّبيُّ مِنْ الشَّعِيمِ ممَّا سبق موصولًا من طريق إسحاق ابن أبي د٣٥١/٣٥ طلحة [ح: ٢٥٥٢] (لأَبِي طَلْحَةَ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ/ فَقَالَ) أبو طلحة (أَفْعَلُ. فَقَسَمَهَا فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ) واستشكل الدَّاوديُّ الاستدلال بهذا على صحَّة الوقف قبل القبض، بأنَّه حملٌ للشِّيء على ضدِّه وتمثيله بغير جنسه، فإنَّه دفع صدقته إلى أبيِّ بن كعب وحسَّان. وأجاب ابن المُنَيِّر: بأنَّ أبا طلحة أطلق صدقةَ أرضه(١)، وفوَّض إلى النَّبيِّ مِنْ الشِّعيمِ مصرفها، فلمًّا قال له: «أرى أن تجعلها في الأقربين»، ففوض له قسمتها بينهم، صار كأنَّه أقرَّها في يده بعد أن مضت الصَّدقة. انتهى. وقد وقع التَّصريح في الحديث كما سيأتي إن شاء الله تعالى [ح: ٢٧٦٩] بأنَّ أبا طلحة هو الَّذي تولَّى قسمتها. قال في «الفتح»: وبذلك يتم الجواب(٣). انتهى. وقرأت في «المعرفة» للبيهقيِّ في ترجمة تمام الحبس بالكلام دون القبض. قال الشَّافعيُّ: ولم يزل عمر بن الخطَّاب المتصدِّق بأمر النَّبيِّ مِنَاسُمِيمِ ملى -فيما بلغنا- صدقته حتَّى قبضه الله، ولم يزل عليُّ بن أبي طالبٍ يلي صدقته حتَّى لقي الله، ولم تزل فاطمة ﴿ اللهُ عَلَيْهُا تلى صدقتها حتَّى لقيت الله، أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد عليٌّ وفاطمةً وعمر ومواليهم، ولقد حُفِظَت الصَّدقات عن عددٍ كثيرِ من المهاجرين والأنصار، ولقد حكى لي عددٌ كثيرٌ من أولادهم وأهليهم: أنَّهم لم يزالوا يلون صدقاتهم حتَّى ماتوا، ينقل ذلك العامَّة منهم عن العامَّة، لا يختلفون فيه، وإنَّ أكثر ما عندنا بالمدينة ومكَّة من الصَّدقات لكما وَصَفْتُ، لم يزل يتصدَّق بها المسلمون من السَّلف يلونها حتَّى ماتوا.

<sup>(</sup>۱) في (د): «من».

<sup>(</sup>۱) في (د): «أطلق صدقته».

 <sup>(</sup>٣) في هامش (ل): قال شيخ الإسلام زكريًا: هذا لا يتمُّ إلَّا على قول مَن لا يشترط بيان المصرف في عقد الوقف، لا على قول مَن رجَّح أنَّه يشترط ذلك، كالشَّافعيَّة، نعم يتمُّ على قول السُّبكيِّ، إذ محلُّ اشتراط ذلك في عقده أولم يقل: لله، وإلَّا، فيصحُّ ثمَّ يعيِّن المصرف لخبر أبي طلحة، فاشتراط بيانه حينئذِ للَّزوم، لا للصَّحَّة.

# ١٤ - بابّ: إِذَا قَالَ: دَارِي صَدَقَةٌ للهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْفُقْرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَيَضَعُهَا في الأقربِينَ أَوْ حَيْثُ أَرَادَ

قَالَ النَّبِيُ مِنَ اللَّهِ مِ الْأَبِي طَلْحَةَ حِينَ قَالَ: أَحَبُ أَمْوَالِي إِلَيَّ بِيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ اللهِ، فَأَجَازَ النَّبِيُ مِنَ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِلَّا مُعَلَّمُ اللَّهُ مِنْ أَمُوالِي إِلَيْ مِنْ أَمِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللّلَّ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّالِمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا قَالَ) شخصٌ (دَارِي صَدَقَةٌ شِي بَرَٰ بِهِ وَ) الحال أَنَّه (لَمْ يُبَيِّنُ) هل هي (لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ (١) فَهُو جَائِزٌ) أي: تتمُّ قبل تعيين جهة مصرفها (وَيَضَعُهَا) بعد ذلك (في هي (لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرُ هِمْ الْحَمُّويي والمُستملي: «ويُعْطيها للأقربين» (أَوْ حَيْثُ أَرَادَ. قَالَ النَّبِيُ الأُقربِين) ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ويُعْطيها للأقربين» (أَوْ حَيْثُ أَرَادَ. قَالَ النَّبِيُ مِنْ السَّعَدُ حِينَ قَالَ: أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْزُ حَاءً) بكسر الموحَّدة وفتحها وسكون الياء من غير همز وفتح الرَّاء وضمِّها، آخره همزة (١)، مصروفٌ وغير مصروف، ولأبي ذرِّ: «بِيْرُحا» بكسر الموحَّدة وسكون التَّحتيَّة من غير همز وضمِّ الرَّاء، آخره ألفٌ من غير همز، وفيها وجوهً أخرى سبقت [ح:١٤٦١] (وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ شَوْ) ولم يعيِّن المتصدَّق عليه ولا المتصدَّق عنه. قال المؤلِّف تفقُهًا (فَأَجَازَ النَّبِئُ مِنَ الشَّعِيمُ ذَلِكَ) الوقف من غير تعيين (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ) هذا المقلق (حَتَّى يُبَيِّنَ) واقفه (لِمَنْ) يُصرف، وهذا أحد قولي الشَّافعيِّ، لكن قال بعض الشَّافعيَّة: إن قال: وقفته، وأطلق فهو محلُّ الخلاف، وإن قال: وقفته شه، خرج عن ملكه جزمًا، واستدلَّ بقصَّة أبي طلحة (وَالأَوَّلُ) القائل بالجواز (أَصَحُّ).

# ١٥ - بابٌ: إِذَا قَالَ: أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَةٌ عَنْ أُمِّي فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِمَنْ ذَلِكَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا قَالَ) شخصٌ (٣) (أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَةٌ) زاد أبو ذرِّ/: (الله) (عَنْ د٣٥١/٣٠ أُمِّي فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِمَنْ ذَلِكَ) الموقوف للفقراء أو غيرهم، فهي (٤) كالتَّرجمة السَّابقة إلَّا أنَّه عيَّن في هذه المتصدَّقَ عنه.

<sup>(</sup>١) في (ص): «لغيرهم».

<sup>(</sup>٢) في (م): «همز».

<sup>(</sup>٣) في (م): «الشّخص».

٢٥٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بن سَلَام: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى، أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ يَقُولُ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ اللهُ اللهُ عَبَادَةَ ﴿ اللهُ عُبَادَةَ ﴿ اللهُ عُنُهَا، أَنَهُ عَنْهَا، أَنَا عُنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّفْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي تُوفِينَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، أَيَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّفْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ مِنْ اللهِ المِحْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بن سَلَام) وسقط لغير أبي ذرِّ «ابن سلام» قال (أَخْبَرَنَا مَخْلُدُ بنُ مُريدٌ) بفتح الميم/ وسكون الخاء المعجمة وفتح اللَّام، و «يزيد»: من الرِّيادة قال (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُريْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يعَلَى) هو ابن مسلم المكُيُ البصريُّ الأصل، كما سمَّاه عبد الرَّزَّاق في روايته عن ابن جريج عنه (أنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةٌ) مولى ابن عبّاس (يَقُولُ: أَنْبَأَنَا) من الإنباء، ويستعمله المتأخرون في الإجازة المجرَّدة (ابْنُ عَبّاس عَلَّهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَة) الأنصاريَّ سيِّد الخزرج (شُرَّةُ تُوفِّيَتُ أُمُّهُ) عَمْرَهُ بنت مسعود، وقيل: سعد بن قيس بن عمرو، الأنصاريَّ الخزرج (شُرَّةُ تُوفِّيَتُ أُمُّهُ) عَمْرَهُ بنت مسعود، وقيل: سعد بن دومة الجندل، وكانت أسلمت وبايعت كما عند ابن سعد، والجملة الاسميَّة حاليةٌ (فَقَالَ) سعد (يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي تُوفِّيَتُ قَالَ عَائِبٌ عَنْهَا) عند الله (شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّفُتُ بِهِ) أَيْنَفَعُها) عند الله (شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّفُتُ بِهِ) أَيْنَفَعُها عند الله (فَيْ يَا بُنُ عَلَى بَهُ عَلَيْهُا) ولأبي يَا مُعلَي فرق أُنْ بَيْ بَعْهُ الْمَهُ عند الله (فَالَ) سعد (فَإِنِّي بين بشهِ مُكَالله (فَالَ) سعد (فَإِنَّي بين بينه على الله (فَالَ) سعد (فَإِنِّي بينه بينه على الله (فَالَ) سعد (فَإِنِّي على الله وصفّ، أي: المثمر (۱) (صَدَقَةٌ عَلَيْهَا) ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيً: بيانٍ لـ «حانطي» اسمٌ له أو وصفٌ، أي: المثمر (۱) (صَدَقَةٌ عَلَيْهَا) ولأبي ذَرِّ عن الكُشْمِيهَنِيً: «عنها» وهو أصحُ.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الوصايا» [ح:٢٧٦٢].

## ١٦ - بابِّ: إِذَا تَصَدَّقَ أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مالِه أو بَعضَ رَقيقِهِ أَوْ دَوَابِّهِ فَهُوَ جَائِزٌ

هذا (بابٌ) بالتنوين (إِذَا تَصَدَّقَ) شخصٌ (أَوْ أَوْقَفَ) بألفٍ قبل الواو<sup>(١)</sup> لغةٌ شاذَّةٌ، ولأبي ذرِّ:

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج) و(ل): قوله: أي بالمثمر كذا بخطه والأولى: المثمر بدون الباء وعبارة «الفتح»: «المِخْراف»: بكسر أوَّله، وسكون المعجمة، وآخره فاء، أي: المكان المثمر، سُمِّي بذلك لما يُخرَف منه، أي: يجنى من الثَّمرة، تقول: شجرة مِخراف ومِثمار، قاله الخطَّابيُّ.

<sup>(</sup>٢) في (ل): «بهمزة قبل الواو»، وفي هامشها: قوله: «بهمزة قبل الواو...» إلى آخره: قال في «الصّحاح»: الألف على ضربين: لبّنة ومتحرّكة، فاللّينة تُسمَّى أَلِفًا، والمتحرّكة تسمَّى همزة، قال التّفتازانيُّ: الألف: اسمّ للمدّة الّتي هي =

«أو وقف(١١)» (بَعْضَ مَالِه أو بَعْضَ رَقيقِهِ أَوْ) بعض (دَوَابِّهِ فَهُوَ جَائِزٌ) إذا كان غير مريضٍ، لكن يستحبُ أن يُبقي لنفسه منه ما يعيش به خوف الحاجة، وقوله: «أو بعض رقيقه» من عطف الخاصِّ على العامِّ.

٢٧٥٧ - حَدَّثَنَا بَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكِ - إِنَّ - يَقُولُ: عَبْدُ اللهِ بْنَ عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكِ - إِنَّ - يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنْ اللهِ عَلْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى الله

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة مصغرًا، قال (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ، الإمامُ (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمّ العين (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنَ كَعْبِ قَالَ: سَمِعْتُ) أبي (كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ بِبُهِ (عَبْدُ اللهِ بْنِ كَعْبِ أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبِ قَالَ: سَمِعْتُ) أبي (كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ بِبُهِ يَقُولُ) أي: حين تخلَف عن غزوة تبوك وتِيبَ عليه (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ) أي: أن أخرج (مِنْ مَالِي) بالكليَّة (صَدَقَة) بالنَّصِب مفعولًا له (۱)، أي: لأجل التَّصدُّق أو حالًا بمعنى متصدِّقًا (إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنَاشِطِيمٍ قَالَ) عَلِيشِهِ اللهِ اللهِ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُو خَيْرٌ بمعنى متصدِّقًا (إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنَاشِطِيمٍ قَالَ) عَلِيشِهِ اللهِ اللهِ عَلَى كَنْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنَاشِطِيمٍ قَالَ) عَلِيشِهِ اللهِ الشَّير على الإضافة. قال كعبٌ: (قُلْتُ) يارسول الله (فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرَ) واستُدلَّ به على كراهة التَّصدُق / بجميع المال د٣١٥٥٣ يارسول الله (فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرَ) واستُدلَّ به على كراهة التَّصدُق / بجميع المال وجواز وقف المنقول (٤١)، ومطابقته للتَّرجمة ظاهرة، وقد ساقه هنا مختصرًا كما في «باب

<sup>=</sup> أوسط حروف «جاء» والهمزة: اسم للهمزة الّتي هي آخرها، بدليل قولهم: الألف واللّام للتّعريف، وألف الوصل تسقط للدّرج، والهمزة اسمٌ مستحدَث لا أصليُّ. انتهى. اعترض بعضهم عبارة «الصحاح»: بأنَّ فيها تقسيم الشَّيء إلى نفسه وغيره؛ إذ حاصله تقسيم الألف إلى الألف والهمزة. وأجيب: بأنَّه من تقسيم الشَّيء إلى قسمين مغايرين للمقسم، أحدهما: يسمَّى باسمه على طريق الاشتراك اللَّفظيَّ، فإنَّ الألف تطلق تارةً على ما يُسمَّى «الهمزة» وتارةً على مقابلها، فتأمَّل. انتهى من تقرير شيخنا العلَّامة محمَّد الخلوتيُّ بالشُّه، انظر حروف الألف المفرد من «المغني» و «شرحه»، وعبارته: والمراد بالألف: الهمزة، وإنَّما عبَّر بالألف نظرًا إلى أنَّها تصوَّر في الخطَّ كذلك.

<sup>(</sup>۱) في (د): «ورقف».

<sup>(</sup>٦) المفعولًا له اليس في (د) و (م).

<sup>(</sup>٣) في (د): "يتضرَّر".

<sup>(</sup>٤) في (ج) و(ل): «وجواز نقل المنقول» وفي هامشهما قوله: «وجواز نقل المنقول» لعلَّه: وجواز وقف المنقول.

لا صدقة إلَّا عن ظهر غنَّي» [قبل ح: ١٤٢٦] وبتمامه في «المغازي» [ح: ٤٤١٨].

## ١٧ - بابُ مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ، ثُمَّ رَدًّ الوَكِيلُ إِلَيْهِ

(بابُ مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى) وللكُشْمِيهَنيِّ: «على» (وَكِيلِهِ، ثُمَّ رَدَّ الوَكِيلُ) الصَّدقة (إِلَيْهِ) أي: إلى (١) الموكِّل.

٢٧٥٨ - وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَنس رَبُلُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ لَنَ نَنَالُوا ٱلْهِ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَا يَجْبُوكَ ﴾ جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ الْمَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ المَلْعَةَ اللهُ المَلْعَةَ اللهِ عَلَى اللهُ المَلْعَةِ اللهُ المُعْلِيقَةُ إِلَى اللهُ المُلْعِلَى اللهُ المُعْلِيقَةُ إِلَى اللهُ المُلِيقَةُ إِلَى اللهُ المُلْعِلَى اللهُ المُلْعِلَى اللهُ المُعْلِيقَةُ إِلَى اللهُ المُلْعَلَى اللهُ المُلْعَلَى اللهُ المُلْعِلَ اللهُ المُلْعَلَى اللهُ المُعْلِيقَةُ إِلَى اللهُ اللهُ المُلْعَلَى اللهُ المُلْعَلَى اللهُ المُلْعَلَى اللهُ المُلْعِلَى اللهُ المُلْعَلِيقَةُ اللهُ المُلْعَلَى اللهُ المُلْعِلَى اللهُ المُلْعُلِيقُ اللهُ المُلْعِلَى اللهُ اللهُ المُلْعُلِيقُ اللهُ اللهُ

(وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ) كذا ثبت في أصل أبي ذرِّ من غير أن ينسبه (٢)، وجزم أبو نُعيم "في مستخرجه": أنَّه ابن جعفر، وأسنده الدِّمياطيُّ في أصله بخطِّه، فقال: ((حَدَّثنا إسماعيل)) قال الحافظ ابن حجرِ: فإن كان محفوظاً تعيَّن أنَّه ابن أبي أويس، وبه جزم المِزِّيُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ) الماجشون، واسم أبي سلمة: دينار (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاريِّ (لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَنسِ مِنْ إَبِي طَلْحَةَ) وجزم به ابن عبد البر في "تمهيده" والظّاهر (٣) كما في "الفتح": أنَّ الَّذي قال: "لا أعلمه إلَّا عن أنسِ" البخاريُّ أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ لَنَ نَنَالُوا ٱلْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا شُعِيمُ على المنبر (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ،

<sup>(</sup>۱) «إلى»: ليس في (م).

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): «نَسَبّ» من باب: «نَصَرّ». «مختار».

<sup>(</sup>٣) في (م): «ظاهره».

يَقُولُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿ لَن نَنَالُواْ ٱلْبِرَحَتَىٰ تُنفِقُوا مِمَّا غُيبُوكِ ﴾ وَإِنَّ أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بِيرُحَاءً ) بكسر الموحَّدة وسكون التَّحتيَّة وضمُّ الرَّاء آخرُه همزةٌ(١) غير منصرف، وفيها لغاتُ أخرى سبقت [ح: ١٤٦١] (قَالَ: وَكَانَتْ) أي: بيرحاء (حَدِيقَةٌ كَانَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللللهِ مِنْ الللهِ مِنْ اللّ فيهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا) جملةً معترضةً بين قوله: «وإنَّ أحبَّ أموالي إلى بيرحاء» وبين قوله: (فَهِيَ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنْ الله عِنْ الله عِنْ الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مِنْ الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَّ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَّ عَل المضمومة والخاء السَّاكنة المعجمتين/ (فَضَعْهَا أَيْ رَسُولَ اللهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ مِنَ الشِّعِيام : بَخْ يَا أَبَا طَلْحَة ) بفتح الموحَّدة وسكون الخاء المعجمة (٣) من غير تكرار، كلمة تقال عند المدح والرِّضا بذلك الشَّيء (ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ) بالموحدة، أي: يربح صاحبه فيه في الآخرة(١) (قَبِلْنَاهُ) أي: المال (مِنْكَ، وَرَدَدْنَاهُ عَلَيْكَ، فَاجْعَلْهُ فِي الأَقْرَبِينَ، فَتَصَدَّقَ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى ذَوِي رَحِمِهِ) الشَّامل لقرابة الأب والأمِّ بلا خلافٍ في العرب والعجم (قَالَ) أنس: (وَكَانَ مِنْهُمْ أُبَيٌّ) هو ابن كعب (وَحَسَّانُ) هو ابن ثابتِ (قَالَ) أنسٌ: (وَبَاعَ حَسَّانُ حِصَّتَهُ مِنْهُ) من ذلك المال المتصدَّق به (مِنْ مُعَاوِيَةً) بن أبي سفيان، قيل: إنَّما باعها لأنَّ أبا طلحة لم يقفها بل ملَّكهم إيَّاها؛ إذ لا يسوَّغ بيع الموقوف، وحينئذٍ فكيف يُستَدلُّ به لمسائل الوقف؟ وأجاب الكِرمانيُّ: بأنَّ التَّصدُّق على المعيَّن تمليكٌ له. قال العينيُّ: وفيه نظرٌ لا يخفى. وأجاب/ ٢٥٢/٣٠ب آخر: بأنَّ أبا طلحة حين وقفها شرط جواز بيعهم عند الاحتياج، فإنَّ الوقف بهذا الشَّرط قال بعضهم (٥): بجوازه، والله أعلم. (فَقِيلَ لَهُ) لحسَّان: (تَبِيعُ صَدَقَةَ أَبِي طَلْحَة؟) بحذف همزة الاستفهام (فَقَالَ: أَلَا أَبِيعُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بِصَاعِ مِنْ دَرَاهِمَ؟) ونقل في «الفتح» عن «أخبار المدينة» لمحمَّد بن الحسن المخزوميِّ من طريق أبي بكر بن حزمٍ: أنَّ ثمن حصَّة حسَّان مئة ألف درهم، قبضها من معاوية بن أبي سفيان (قَالَ: وَكَانَتْ تِلْكَ الحَدِيقَةُ) المتصدَّق بها (في مَوْضِع قَصْرِ بَنِي جَدِيْلَةً(١)) بجيم مفتوحة فدال مهملة مكسورة، كذا في الفرع وأصله، وضُبّب

<sup>(</sup>۱) في (م): «همز».

<sup>(</sup>٢) في (ب): «خاصَّة».

<sup>(</sup>٣) «المعجمة»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) زيد في (د): «قد».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «قال بعضهم»، أي: ومنهم المالكيّة.

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): صوابه: ﴿ حُدَيْلَةٍ ﴾.

عليه، والصَّواب: أنَّه بالحاء المضمومة وفتح الدَّال المهملتين - كما ذكره الأنمَّة الحفَّاظ أبو نصرٍ وأبو عليُّ الغسَّانيُ والقاضي عياضٌ - بطنٌ من الأنصار، وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النَّجَّار، و «حُدَيلة» أمُّهم، وإليهم يُنسب القصر المذكور (الَّذِي بَنَاهُ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان لمَّا اشترى حصَّة حسَّان ليكون حصنًا له لما كانوا يتحدَّثون به بينهم ممَّا وقع (١) لبني أميَّة، وكان الَّذي تولى بناءه لمعاوية الطُفيل بن أبيُّ بن كعب، قاله عمر بن شبَّة في «أخبار المدينة» وأبو غسَّان المدنيُ وغيرهما، وليس هو معاوية بن عمرو(١) بن مالك بن النجار كما ذكره الكِرمانيُ، قاله في «الفتح».

وهذا الباب وحديثه سقط من أكثر الأصول، وثبتا في رواية الكُشْمِيهَنِيّ فقط. نعم، ثبتت الترجمة وبعض الحديث للحَمُّويي إلى قوله: ﴿ مِمَّا يُحِبُّونَ ﴾ » ومطابقته للتَّرجمة في قوله: ﴿ فَبِلناه منك ورددناه عليك » فهو شبية بما تُرجِم به.

# ١٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُولُوا ٱلْقُرْبَى وَٱلْمِنَكِينَ فَٱرْزُقُوهُم مِنْهُ ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ (٣) تَعَالَى) ولأبي ذرِّ: (﴿ مَرَّ بَلُ اللهِ عَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ ﴾) قسمة الميراث (٤) (﴿ أَوْلُوا ٱلْقُرْبِي ﴾) ممّن ليس بوارث (﴿ وَٱلْمَاكِينُ فَالرَّنُوهُم مِنْهُ ﴾ [النّساء: ٨]) ارضخوا (٥) لهم من التَّركة نصيبًا قبل القسمة، وكان ذلك واجبًا في ابتداء الإسلام؛ لأنَّ أنفسهم تتشوَّف إلى شيء من ذلك إذا رأوا هذا يأخذ وهذا يأخذ، وهم آيسون لا يُعطّونَ شيئًا، فأمر الله تعالى برأفته ورحمته أن يُرضُخ لهم شيءٌ من الوسط إحسانًا إليهم وجبرًا لقلوبهم، ثم نُسِخ ذلك بآية المواريث، وهذا مذهب الجمهور، وقالت طائفة: هي محكمةٌ، وليست بمنسوخةٍ.

في (د) و(م): «يقع» وكذا في الفتح.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن عَمْرو» كذا في «الفتح» و «الكرمانيّ » وسقطت الواو من خطّ الشَّارح.

<sup>(</sup>٣) في (م): «قوله».

<sup>(</sup>٤) في (ب): «الوارث».

<sup>(</sup>٥) في هامش (ج) و(ل): «رَضَخَ» من باب: «نَفَعَ» و «ضَرَبَ» و «سبَّح»، كما في «المصباح» وزاد في هامش (ل): وهمزته همزة وصل، وهي همزة ساكنة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرْج، ومحلُها الفعل الخماسيُ، كانطلق، و «اقتدر»، والسُّداسيُ، كا «استخرج» و «احتجم»، وأمرهما، وأمر الثُّلاثي السَّاكن ثاني مضارعه، كان الله يكون في مضارع مطلقًا، ولا ماض ثلاثيُ مجرَّد، كما مرَّ، ولا رباعيُ في العدد ماضيًا كان أو أمرًا، كان أو أمرًا كان أو أمرًا، كان أو أمرًا أو أمرًا، كان أو

٢٧٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ اللهِ مَا نُسِخَتْ، وَلَا وَاللهِ مَا وَلَا وَاللهِ مَا نُسِخَتْ، وَلَا وَاللهِ مَا وَالمِنَانِ وَاللهِ مَا يَوْدُلُ اللّهِ مَا وَاللهِ مَا وَاللهِ مَا وَاللهِ مَا وَالمَا لَا اللهُ مُنْ وَلَا وَاللهِ مَا وَاللهِ لَنَا أَنْ أَعْطِيكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الفَضْلِ أَبُو النَّعْمَانِ) وفي نسخة: «حدَّثنا أبو النَّعمان محمَّد بن الفضل» بالتَّقديم والتَّأخير قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَة) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنْ أَبِي بِشْرٍ) بكسر الموحِّدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشيَّة، واسم أبي وحشيَّة إياس اليشكريُّ البصريُّ البصريُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَّيُّ ) أَنَّه (قَالَ) موقوفًا عليه: (إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ) منهم عائشة (أَنَّ هَذِهِ الآيَة) ﴿ وَإِذَا صَعَرَالَقِسَمَة ﴾ إلى آخرها (نُسِخَتْ) بضمَّ النُّون وكسر السِّين بآية المواريث (الرَّنَّ هَذِهِ الآيَة) ﴿ وَإِذَا صَعَرَالَقِسَمَة ﴾ إلى المحاضر ممَّن ذكر من التَّركة (وَلَكِنَّهَا) أي (الله قصية الآية (مِمَّا تَهَاوَنَ / النَّاسُ) فيها، ولم يعملوا بها (هُمَا) أي: المتصرِّفان في التَّركة والمتولِّيان أمرها د٣/٣٥١ (وَالِيَانِ: وَالْمِ يَرِثُ ) المال كالعصبة مثلًا (وَذَاكَ) بغير لامٍ، ولأبي ذرِّ: «وذلك» (الَّذِي يَرْزُقُ) يرضخ الحاضرين من أُولِي القربي واليتامي والمساكين (وَوَالْمِ لَا يَرِثُ) كوليِّ اليتيم (فَذَاكَ) ولأبي ذرِّ: «فذلك» (الَّذِي يَقُولُ بِالمَعْرُوفِ، يَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ أُعْطِيَكَ) شيئًا منه إنَّما هو ولأبي ذرِّ: «فذلك» (الَّذِي يَقُولُ بِالمَعْرُوفِ، يَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ) شيئًا منه إنَّما هو للبيم، ولو كان لي/منه شيء لأعطيتك، وسقط قوله «لك» في رواية المُستملي.

# ١٩ - بابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُتَوَقَّ فَجْأَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ، وَقَضَاءِ النُّذُورِ عَنِ المَيِّتِ

(بابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُتَوَفَّ) بضمِّ أوَّله وفتح تالييَه (٣)، ولأبي ذرِّ: ((تُوفِيَ)) بحذف التَّحتيَّة وضمِّ الفوقيَّة والواو وكسر الفاء: مات (فَجْأَةً) بفتح الفاء وسكون الجيم من غير مدِّ، ولأبي ذرِّ: ((فُجَاءة)) بضمِّ الفاء وفتح الجيم مخفَّفة ممدودًا: بغتةً (أَنْ يَتَصَدَّقُوا) أهله أو أصحابه (عَنْهُ، وَ) استحباب (قَضَاءِ النُّذُورِ) بالمعجمة والجمع (عَنِ المَيِّتِ) الَّذي مات وعليه نذورٌ (٤).

في (م): «الميراث».

<sup>(</sup>٢) في (د) و (م): «ولكن».

<sup>(</sup>٣) في (م): «تاليه».

<sup>(</sup>٤) في (د) و (م): «نذر».

٢٧٦٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّ وَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ مِنَا شَعِيمٌ افْتُلِتَتْ نَفْسَهَا، وَأُرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَصَدَّقُ عَنْهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكُ) الإمام الأعظم (عَنْ هِشَامٍ) ولأبي ذرِّ زيادة: «ابن عروة» (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَة بِلَيْمًا أَنَّ رَجُلًا) هو سعد بن عُبادة (قَالَ لِلنَّبِيِّ سِلَا شِيرِمُ: إِنَّ أُمِّي) عمرة بنت مسعود (افْتُلِتَتُ) بالفاء السَّاكنة والفوقيَّة المضمومة وكسر اللَّام مبنيًّا للمفعول (نَفْسَهَا) بالنَّصب مفعولٌ ثانٍ، أي: افتلتها الله نفسها، ولأبي ذرِّ: «نفسُها» بالرّفع مفعولٌ نابَ عن الفاعل، أي: أُخِذَت نفسها فلتة، والنَّفس فنا الرُّوح، أي: ماتت بغتة دون تقدُّم مرضٍ ولا سبب (وَأُرَاهَا) بضمَّ الهمزة، أي: أظنُها لعلمي بحرصها على الخير (لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَاتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ) عَلِيسِّة إليَّمَ: (نَعَمْ، تَصَدَّقُ عنْهَا) بجزم «تصدَّق» على الأمر. وعند النَّسائيِّ: قلت: فأيُّ الصَّدقة أفضل (١٠)؟ قال: «سقي عنْهَا) بغيه دلالةٌ على أنَّ الصَّدقة تنفع الميِّت.

وهذا الحديث أخرجه النسائي في «الوصايا».

٢٧٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَاسٍ رَبُّ مَا مَا ثَنْ مَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَبُ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللهِ سَلَ اللهِ مِنَ اللهِ عَنْهَانَ: إِنَّ أُمِّي مَا تَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ. فَقَالَ: «اقْضِهِ عَنْهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلم الزُّهريِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ عين الأوَّل مصغَّرًا، العمريُّ (عَنِ ابْنِ عَبَاسٍ بَيْنَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ بَرُنَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللهِ مِنَاسُمِيمُ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي) عمرة (مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ) لم تقضه (فَقَالَ: اقْضِهِ عَنْهَا) وفي رواية سليمان بن كثير عند النَّسائيِّ: أفيجزئ عنها أن أعتق؟ قال: «أعتق عن أمِّك».

### ٢٠ - بابُ الإِشْهَادِ فِي الوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ

(بابُ الإِشْهَادِ فِي الوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ).

<sup>(</sup>١) «أفضل»: سقط من (ب).

٢٧٦٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى، أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ بِلَيْهِ أَخَا أَخْبَرَنِي يَعْلَى، أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةً بِلِيهِ أَخَا أَنْ عَبَادَةً بِنَ عُبَادِهِ وَأَنَا بَنِي سَاعِدَةَ تُوفِّيَتُ أُمُّهُ وَهُو غَائِبٌ، فَأْتَى النَّبِيَّ مِنَاسُطِيمُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي تُوفِيتُ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِي الْمِخْرَافَ صَدَقَةً عَلَيْهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاء الرَّازِيُّ الصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) الطَّنعانيُّ (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك (أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يَعْلَى) بن مسلم، الممكِّيُّ البصريُّ الأصل (أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنْبَأَنَا) أي: أخبرنا (البُنُ عَبَاسٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةً لِي عَبَّاسٍ اللَّهِ عَبَاسٍ أَنَّ المَعْدَ بْنَ عُبَادَةً لِي اللَّهِ أَخَا بَنِي سَاعِدَةً) أي: واحدًا منهم، أي: أَنَّه أنصاريُّ ساعديُّ د٣٥٣٣٠ (تُوفِّيَتُ أُمُّهُ) عمرةُ (وَهُو عَايْبٌ) زاد أبو ذرِّ: (عنها» أي: مع النَّبِي مِنْ الشعِيمُ في غزوة دومة الجندل سنة خمسٍ (فَأتَى) سعد (النَّبِي سَنَاسُعِيمُ فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي تُوفِّيَتُ وَأَنَا غَائِبٌ عَبْهَا، فَهَلُ يَاللَّهُ اللهِ اللَّهِ الْقَالَ: يَا مَسُولَ اللهِ اللهِ اللَّوْرَاقَ اللهِ اللهِ اللهُ ال

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «أشهدك أنَّ حائطي صدقةً» وألحق الوقف بالصَّدقة، وعُورِض: بأنَّ قوله: «أشهدك» يحتمل إرادة الإشهاد المعتبر أو الإعلام، واستدلَّ له المهلَّب بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] لأنَّه إذا أمر بالإشهاد في البيع الَّذي له عوضً وفلأن يشرع في الوقف الَّذي لا عوض له أولى.

<sup>(</sup>١) في (د): «اسم البستان».

<sup>(</sup>٢) في (د) و(ص): «أو وصف له بالثمر».

<sup>(</sup>٣) «من قوله: قال»: سقط من (ص).

وهذا الحديث سبق(١) قبل ثلاثة أبواب [ح: ٢٥٥٦].

١١ - بابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا تُوا ٱلْيَلَنَيْ أَمَوا لَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّ لُوا ٱلْخَيِيثَ بِالطَّيِبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَ لَكُمْ إِنَّهُ أَمَالُ لِكُمْ إِلَّهُ أَمَالُ لِكُمْ مِنَ ٱلنِسَاءِ ﴾
 حُوبًا كَيْرًا ﴿ وَإِنْ خِفْتُمُ ٱلَّا نُقْسِطُوا فِي ٱلْيُلَكَىٰ فَأَن كِمِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِسَاءِ ﴾

(بابُ قَولِ اللهِ تَعَالَى) ولأبي ذرِّ: (إَمَرُونَ ) بدل قوله (تعالى): (﴿ وَمَاتُوا ﴾) وأعطوا (﴿ أَلْيَنَكُونَ أَلَوْلَا تَبَدَّلُواْ أَلْخَبِيتُ ﴾) البهم إذا بلغوا الحلم كاملةً موفرةً (﴿ وَلاَ تَبَدَّلُواْ أَلْخَبِيتُ ﴾) من أموالهم الحرام عليكم (﴿ إِلَطَّيِبِ ﴾) الحلال من أموالكم، وقال سعيد بن جُبير (') والزَّهريُّ: لا تعطوا هزيلًا (') وتأخذوا سمينًا، وقال السُّدِيُّ: كان أحدهم يأخذ الشَّاة السَّمينة من غنم اليتيم، ويجعل مكانها الشَّاة المهزولة، ويقول: شاةً بشاق، ويأخذ الدَّراهم الجيِّدة ويطرح مكانها الزَّانف، ويقول: درهمُّ / ١٩/٥ المهزولة، ويقول عن ذلك (﴿ وَلاَ تَأَكُلُواْ أَمُولُكُمْ إِلَىٰ آمَوَلِكُمْ ﴾) أي: مع أموالكم (﴿ إِنَهُ ﴾) أي: أكل أموالهم (﴿ كَانَ حُولًا ﴾) إنْ مَا (﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا لُقَسِطُوا ﴾) ألَّا تعدلوا (﴿ فِ ﴾) نكاح (﴿ النَّنَىٰ وَلَا اللَّمَ اللهِ عَلَىٰ اللَّهُ اللهِ عَلَىٰ اللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهِ اللهُ الله

٣٧٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ عُرُوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ سُنَّةٍ: ﴿ وَإِن خِفْتُمْ أَلَا نُقْسِطُوا فِي الْيَنَهَى فَانكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَآءِ ﴾ قَالَ: هِيَ الْيَتِيمَةُ فِي حَجْرِ سَأَلَ عَائِشَةَ سُنَّةٍ فِي الْيَسِيمَةُ فِي حَجْرِ وَلِيتُهَا، فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ شُنَّةٍ نِسَائِهَا، فَنُهُوا عَنْ نِكَاحِهِنَّ، إِلَّا وَلِيتُهَا، فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُواهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ اسْتَفْتَى أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ، وَأُمِرُوا بِنِكَاحٍ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّهُ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّهُ مِنَ النِّسَاءِ قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ وَالْ اللهُ عَنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ فِي هَذِهِ أَنَّ اللهُ عَنْ اللهُ عِنْ اللهُ فِي هَذِهِ أَنَّ اللهُ عِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ فِي هَذِهِ أَنَّ اللهُ فِي هَذِهِ أَنَّ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى المَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

<sup>(</sup>۱) «سبق»: ليس في (د) و (ص).

<sup>(</sup>٢) هذا منقول عن ابن المسيب لا ابن جبير ، انظر : تفسير ابن أبي حاتم والطبري وابن كثير والدر المنثور.

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج): في نسخة (العجمي): «لا تعطوا ولا تأخذوا سميناً»، وكتب على هامشها: لعلَّه «هزيلًا».

<sup>(</sup>٤) «حلّ»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٥) في غير (ب) و(س): «سواهم»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «سواهم» كذا بخطِّه والأولى: «سواهنَّ».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ل): وإنَّما عبر به (مَا ﴾ ذهابًا للصَّفة أو إجراءً لهنَّ مجرى غير العقلاء لنقص عقلهنَّ، ونظيره: ﴿ أَوْمَا مَلَكُتُ أَيْمَنُّهُمْ ﴾ [المزمنون: ٦]. «بيضاوي».

الصَّدَاقِ، فَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ المَالِ وَالجَمَالِ تَرَكُوهَا وَالتَمَسُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ. قَالَ: فَكَمَا يَتْرُكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا الأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ وَيُعْطُوهَا حَقَّهَا. الصَّدَاقِ وَيُعْطُوهَا حَقَّهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابِ أنَّه (قَالَ: كَأَنَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْر) بن العوَّام (يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ إِنْ عَن هذه الآية (﴿ وَإِنْ ﴾) ولأبي ذَرِّ: ((فإن)) بالفاء بدل الواو، والأوَّل (١) لفظ التّلاوة (﴿ خِفْتُمْ أَلَّا نُقْسِطُوا فِي ٱلْيَنَهَىٰ فَانكِحُوامَاطَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاء ﴾ [النّساء: ٣]) سقط قوله: ﴿ فِينَ ٱلنِّسَاء ﴾ لأبى ذرِّ (قَالَ) أي: عروة مخبرًا عن عائشة، ولأبي ذرِّ عن المُستملي: «قالت عائشة»: (هِيَ اليَتِيمَةُ فِي حَجْر وَلِيِّهَا) الَّذي يلى مالها (فَيَرْغَبُ فِي جَمَالِهَا وَمَالِهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةٍ نِسَائِهَا)/ أي: بأقلَّ من مهر مثلها من قراباتها (فَنُهُوا عَنْ نِكَاحِهنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا)أي: يعدلوا ٢٥٤/٣٠ (لَهُنَّ فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ) بيانٌ للإلحاق بسنَّتها (وَأُمِرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ) سوى اليتامي (مِنَ النِّسَاءِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ اسْتَفْتَى (١) النَّاسُ رَسُولَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ عَالَى: بعد نزول قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ خِفْتُمْ أَلَّا لُقَّسِطُوا فِي الَّذِينَ ﴾ الآية (فَأَنْزَلَ اللهُ مِنَرِّمِنَ: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ ﴾) أي: يطلبون منك الفتوى، ولأبي ذَرِّ: «﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾» بحذف الواو (﴿ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ [النّساء: ١٢٧] قَالَتْ) عائشة: (فَبَيَّنَ اللهُ) مِرَرُبِلَ (فِي هَذِهِ(٣)) ولأبي ذرِّ: (في هذه الآية) (أَنَّ اليَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالِ وَمَالِ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا، وَلَمْ) وللكُشْمِيهَنيّ: «أو لم» (يُلْحِقُوهَا بِسُنَّتِهَا) بمهر مثلها من قراباتها (بإكْمَال الصَّدَاق، فَإِذَا كَانَتْ) أي: اليتيمة (مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ المَالِ وَالجَمَالِ تَرَكُوهَا، وَالتَّمَسُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ، قَالَ: فَكَمَا يَتْرُكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا) لقلَّة مالها وجمالها (فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا) لمالها وجمالها (إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا) لذات الجمال والمال المرغوب فيها (الأونى مِنَ الصَّدَاقِ وَيُعْطُوهَا (٤) حَقَّهَا) كاملًا.

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «الأولى».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): وفي «المختار»: واستفتاه في مسألة، فأفتاه، والاسم: الفتيا والفتوى، وتفاتوا إليه: ارتفعوا إليه في الفتيا.

<sup>(</sup>٣) زيد في (ص): «أن».

<sup>(</sup>٤) (ويعطوها): سقط من (د).

وهذا الحديث (١) سبق في «باب شركة اليتيم وأهل الميراث» [ح: ١٤٩٤] وتأتي إن شاء الله تعالى بقيّة مباحثه في «التّفسير» [ح: ٤٥٧٤] وغيره.

٢٢ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱبْنَالُواْ لَيْنَدَى حَقَى إِذَا بَلَعُواْ الذِكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِنْهُمْ رُشْدًا فَادَفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمُولَكُمْ وَلَا عَالَهُمْ وَلَا عَالَى اللهِ تَعَالَى : ﴿ وَٱبْنَالُواْ لَيْنَدَى حَقَى إِذَا بَلَعُواْ الذِكَاحَ فَإِنَ ءَانَسْتُم مِنْهُمْ رُسُدًا فَا وَمَن كَانَ غَيْمًا فَلَكُمْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَا أَكُلُ بِالْمَعْمُ فِي فَإِذَا دَفَعَتُمْ إِلَيْهِمْ أَمُولَكُمْ وَمَن كَانَ غَيْمًا فَلْ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مَنْهُ اللهِ وَاللهِ اللهِ اللهِلمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِلمَا اللهِ اللهِ اللهِ الل

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) ولأبي ذرِّ: ﴿ وَرَابَلُوا الْيَكَا ﴾ ) أي: اختبروهم في عقولهم وأديانهم وحفظهم أموالهم ﴿ وَخَيْ إِذَا بَلَغُوا النِّكَا ﴾ ) يعني: الحلم، بأن يروا في منامهم ما ينزل به الماء الدَّافق، أو يستكملوا خمس عشرة سنة ﴿ وَلَا الْحَالَمُ وَلَا الْحَلَمُ ﴾ أبصرتم ﴿ وَفَظُمُ مُثُلًا ﴾ أي: صلاحًا في دينهم وحفظًا لأموالهم ﴿ وَالْمَوْلَهُمْ وَلَا تَأْكُوهَا ﴾ ) يا معاشر الأولياء والأوصياء ولا إثرانًا ﴾ ) ومبادرة، وانتصبا على الحال، أي: مسر فين ومبادرين ﴿ أَن يَكُبُرُوا ﴾ ) أي: عذرًا من أن يكبروا، أي: يبلغوا فيكزَمُكم تسليم المال إليهم، ثمّ بين ما يحلُ لهم، فقال: ﴿ وَمَن كَانَ غَنِينًا فَلْيَسَتَعْفِفُ ﴾ فليمتنع عن مال اليتيم فلا يرزؤه قليلاً ولا كثيرًا ﴿ وَمَن كَانَ غَنِينًا فَلْيسَتَعْفِفُ ﴾ فليمتنع عن مال اليتيم فلا يرزؤه قليلاً ولا كثيرًا ﴿ وَمَن كَانَ غَنِينًا فَلْيسَتَعْفِفُ ﴾ فليمتنع عن مال اليتيم فلا يرزؤه قليلاً ولا كثيرًا ﴿ وَمَن كَانَ فَوَيرًا ﴾ ) أبي اليتامي ( ﴿ وَمَن كَانَ فَويرًا ﴾ ) أبي اليتامي ( ﴿ وَمَن كَانَ فَويرًا ﴾ ) أيها الأوصياء ( ﴿ إِلَيْهِم ﴾ ) إلى اليتامي ( ﴿ أَمَولَكُمُ فَأَشُودُوا عَلَيْم ﴾ ) بعد بلوغهم ( ﴿ فَلِذَا دَفَعَتُم ﴾ ) أيها الأوصياء ( ﴿ إِلَيْهِم ﴾ ) إلى اليتامي ( ﴿ أَمَولَكُم فَأَشُودُوا عَلَيْم ﴾ ) بعد بلوغهم ( ﴿ مَن المَال ( وَالْمَوْلَ اللهِ الله و الله و

<sup>(</sup>۱) «الحديث»: سقط من (د).

<sup>(</sup>۱) زیدفی(د): «ما».

<sup>(</sup>٣) في (ب) و (س): «بأجرة».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): محاسبًا، فلا تخالفوا ما أُمِرتم، ولا تتجاوزوا ما حدَّ لكم. «بيضاوي».

## (\*) باب وَمَا لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ

(باب وَمَا لِلْوَصِيِّ) سقط لأبي ذرِّ لفظ «باب»، ولفظ «ما»، فصار: «وللوصي» (أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ اليَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ) بضم العين وتخفيف الميم، أي: بقدر حقِّ سعيه وأجرة مثله، ومذهب الشَّافعيَّة: أن يأخذ أقلَّ الأمرين من أجرته ونفقته، ولا يجب ردُّه على الصَّحيح، وقال سعيد بن جُبيرٍ ومجاهدُّ: إذا أكل ثمَّ أيسر قضى، وعن ابن عبَّاسٍ: إن كان ذهبًا أو فضة لم يجز له أن يأخذ منه شيئًا إلَّا على سبيل القرض، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة.

٢٧٦٤ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بِنُ الأَشْعَثِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بِنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَيُّ، أَنَّ عُمَرَ تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ مِنَاسْهِ مِلْ، وَكَانَ بُقَالُ لَهُ: فَمْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي اسْتَفَدْتُ مَالًا وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ بُقَالُ لَهُ: فَمْ لَا يَعْ بَانَ سُعِيلٍ اللهِ، إِنِّي اسْتَفَدْتُ مَالًا وَهُو عِنْدِي نَفِيسٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ. فَقَالَ النَّبِيُ مِنَاسَهِ مِلْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» بالإفراد (هَارُونُ بنُ الأَشْعَثِ) بالشِّين المعجمة والعين المهملة والمثلَّثة، الهَمْدانيُّ الكوفيُّ ثمَّ البخاريُّ، ولم يخرج عنه (٣) المؤلِّف سوى

 <sup>(</sup>١) ﴿ لِلذَّكِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنشَيَيْنِ ﴾»: مثبتٌ من (ب) و(س).

<sup>(</sup>٢) في (ب): «رواية».

<sup>(</sup>٣) ق (د): «له».

هذا، وسقط لغير أبي ذرِّ(١) «ابن الأشعث» قال: (حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ) بكسر العين، عبدالرَّحمن بن عبدالله الحافظ (مَوْلَى بَنِي هَاشِم) قال: (حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةً) بصادٍ مهملةٍ مفتوحةٍ(١) فخاء معجمةٍ ساكنةٍ، و ﴿ جُوَيرية ﴾ : بالجيم مصغَّرًا، البصريُّ (عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِنَّهُمْ أَنَّ) أباه (عُمَرَ) ابن الخطَّاب (تَصَدَّقَ بِمَالٍ لَهُ) أي: بأرض (٣) له، فهو من إطلاق العامِّ على الخاصِّ (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ سِنَ السَّمِيَّامُ) أي: زمنه (وَكَانَ يُقَالُ لَهُ) للمال: (ثَمْغٌ) بمثلَّثةٍ مفتوحةٍ فميم ساكنةٍ فغينٍ معجمةٍ، وحكى المنذريُّ فتح الميم، أرضُّ تلقاء المدينة كانت لعمر (وَكَانَ نَخْلًا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي اسْتَفَدْتُ مَالًا، وَهُوَ عِنْدِي نَفِيسٌ) أي: جيِّدٌ (فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ الله يُومَ : تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ) بالجزم على الأمر (لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ) هذا حكم الوقف، ويخرج به (٤) التَّمليك المحض (وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ، فَتَصَدَّقَ بِهِ عُمَرُ، فَصَدَقَتُهُ ذَلِكَ) المذكور، ولأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «تلك» (في سَبِيل اللهِ) الغزاة الَّذين لا رزق لهم في الفيء (وَفِي الرِّقَابِ) وفي الصَّرف في فكِّ الرِّقاب (وَالمَسَاكِين) الَّذين لا يملكون ما يقع موقعًا من كفايتهم (وَالضَّيْفِ) الَّذي ينزل بالقوم للقِرَى (وَابْن السَّبِيل) المسافر (وَلِذِي القُرْبَي) الشَّامل لجهة الأب والأمِّ (وَلَا جُنَاحَ) أي: ولا إثم (عَلَى مَنْ وَلِيَهُ) ولي التَّحدث عليه (أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالمَعْرُوفِ) بقدر أجرة عمله د٣/ه ١٣٥ (أَوْ يُؤكِلَ صَدِيقَهُ) بضمِّ الياء وكسر الكاف، و «صديقَه»: نصبٌ به/، أي: يطعم صديقه منه حال كونه (غَيْرَ مُتَمَوِّلِ بهِ) أي: بالمال(٥) الَّذي تصدَّق به عمر وهو الأرض، قاله الكِرمانيُ.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة من جهة أنَّ المقصود جواز أخذ الأجرة من مال اليتيم؛ لقول عمر: ولا جناح على من وَلِيّه أن يأكل منه بالمعروف.

كَانَغَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُفِ ﴾. قَالَتْ: أُنْزِلَتْ فِي وَالِي اليَتِيمِ أَنْ يُصِيبَ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا بِقَدْرِ مَالِهِ بِالمَعْرُوفِ.

<sup>(</sup>۱) في (ص): «لأبي ذرّ»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>١) في المفتوحة اليس في (د).

<sup>(</sup>٣) في (م): «من أرض».

<sup>(</sup>٤) في (د): «منه».

<sup>(</sup>٥) في (د): «المال».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم العين مصغَّرًا، وكان اسمه «عبدالله» بالتَّكبير مع الإضافة، الهباريُّ القرشيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً) حمَّاد بن أسامة (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُبير بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ بِنُّهُ) في قوله تعالى: (﴿وَمَن كَانَ غَنِيًا﴾) من الأوصياء (﴿فَلْيَسْتَعَفِفُ ﴾) عن مال اليتيم، ولا يأكل منه شيئًا (﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأ كُلِّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ١]) بقدر أجرة عمله (قَالَتُ) أي: عائشة: (أُنْزِلَتْ فِي وَالِي اليَتِيمِ) ولأبي ذرِّ عن المُستملي: (في مال اليتيم) (أَنْ يُصِيبَ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ) الوليُّ ((مُحْتَاجًا بِقَدْرِ مَالِهِ) بكسر اللَّام في الموضعين، أي: مال اليتيم (بِالمَعْرُوفِ) بيانٌ له، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنِيِّ: (أن يصيبوا) أي: الأولياء (۱).

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ أيضًا.

# ٢٣ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَنَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾

(بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى) ولأبي ذرِّ: (بَرَزُينَ): (﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُونَ اَمُولَ الْيَتَكَىٰ ظُلَمًا ﴾) حرامًا بغير حقِّ (﴿إِنَّمَا يَأْكُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾) أي: ما يجرُّ إلى النَّار فكأنَّه نارٌ في الحقيقة (﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النِّساء: ١٠]) نارًا ذات لهب، أي: يقاسون شدَّتها وحرَّها(٣)، وفي حديث (الإسراء) المرويِّ عند ابن أبي حاتم عن أبي سعيد الخدريِّ: قلنا: يا رسول الله، ما رأيت ليلة أسري بك؟ قال: (انطُلِقَ بي إلى خلق من خلق الله، رجال كلُّ رجلٍ له مشفرٌ كمشفر البعير موكل بهم، رجالٌ يفكُون لَحْيَ أحدهم، ثمَّ يُجاء بصخرةٍ من نادٍ، فتُقذَف في فِي أحدهم/ حتَّى ه/١٥ تخرج من أسفله، وله جُوَّارٌ (٤) وصراخٌ. قلت: يا جبريل، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الَّذين يأكلون أموال اليتامي ظلمًا).

٢٧٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ المَدَنِيِّ،

<sup>(</sup>١) في غير (ب) و(د): «الوالي».

<sup>(</sup>٢) قال السندي في «حاشيته»: قوله: (أَنْ يُصِيْبَ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا بِقَدْرِ مَالِهِ): قال القسطلاني: بكسر اللام في الثّاني جارة، أي: بقدر ما للولي من الأجرة بالمعروف على أنَّ «ما» موصولة والجار والمجرور صلة لها لكان أجود معنى، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٣) قوله: «وسيصلون سعيرا... وحرها» جاء في (م) بعد قوله: «﴿ أَمُوالَ ٱلْيَتَنَكَىٰ ظُلْمًا ﴾».

<sup>(</sup>٤) في (د): «خوار» كذا في تفسير ابن أبي حاتم.

عَنْ أَبِي الغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مِنْ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عِنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّ يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَفْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكُلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّخفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلَاتِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزيز بْنُ عَبْدِ اللهِ) القرشيُّ الأويسيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ) أبو أيُّوب القرشيُّ التَّيميُّ (عَنْ ثَوْرِ بْن زَيْدِ المَدَنِيِّ) وسقط «المدنيِّ» لأبي ذرّ (عَنْ أبي الغَيْثِ) مرادف المطر، واسمه: سالمٌ مولى ابن (١) مطيع القرشيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيِّ مِنَاسُمِيمٍ ) أنَّه (قَالَ: اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ) أي: المهلكات (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ) أحدها (الشِّرْكُ بِاللهِ) بأن يُتَّخَذ معه إلهٌ غيره (وَ) الثَّاني: (السِّحْرُ) وهو لغةٌ صرف الشَّيء عن وجهه، وتأتى مباحثه إن شاء الله تعالى في «كتاب الطّب» [ح: ٥٧٦٤] بعون الله وقوته (وَ) الثَّالث: (قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ) قتلها (إِلَّا بِالحَقِّ، وَ) الرَّابع: (أَكْلُ الرِّبَا) وهو لغة الزّيادة (وَ) الخامس: (أَكْلُ د٣/٥٥٣٠ مَالِ اليَتِيم) الَّذي مات أبوه وهو دون البلوغ (وَ) السَّادس (التَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ) أي: الفرار/عن القتال يوم ازدحام الطَّائفتين (وَ) السابع (قَذْفُ المُحْصَنَاتِ) بفتح الصَّاد، اسم مفعولي، اللَّاتي أحصنهنَّ الله تعالى، وحفظهنَّ من الزِّنا (المُؤْمِنَاتِ) احتُرزَ به عن قذف الكافرات (الغَافِلَاتِ) بالغين المعجمة والفاء، أي: عمَّا نُسِب إليهنَّ من الزِّنا، والتَّنصيص على عددٍ لا ينافي أزيد منه في غير هذا الحديث، كالزِّنا بحليلة الجار، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وغير ذلك ممَّا سيأتي إن شاء الله تعالى بعون الله وفضله.

وهذا الحديث رواتُه كلُّهم مدنيُّون، وأخرجه أيضًا في «الطِّبِّ» [ح: ٧٦٤] و «المحاربين» [ح: ١٨٥٧]، ومسلمٌ في «الإيمان»، وأبو داود في «الوصايا»، والنَّسائئ فيه وفي «التَّفسير».

٢٤ - بابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَكَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَمَّتُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ وَلَوْشَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزُ حَكِيدٌ ﴾

﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ : لأَحْرَجَكُمْ وَضَيَّقَ عَلَيْكُمْ. وَعَنَتْ : خَضَعَتْ.

(بابُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ ﴾) وسقط لأبى ذرِّ لفظ(١) «قول الله تعالى» والواو من

<sup>(</sup>۱) «ابن»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>١) «لفظ»: ليس في (د).

قال البخاري مفسِّرًا لقوله تعالى: (﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾) أي: (لأَحْرَجَكُمْ وَضَيَّقَ عَلَيْكُمْ) وسقط لفظ «عليكم» من «اليونينيَّة»، وثبت في فرعها(٬٬٬ وهذا تفسير ابن عبَّاسٍ فيما أخرجه ابن الممنذر، وزاد: ولكنَّه وسَّع ويسَّر (وَعَنَتْ) أي: (خَضَعَتْ(٬٬) كذا أورد(٬٬ المؤلِّف، وعُورِض: بأنَّه لا تعلُّق له بـ «أعنتكم» لأنَّه من العُنُوِّ -بضمِّ العين المهملة والنُّون وتشديد الواو - وليس هو من العَنَت في شيءٍ، وأُجِيب: بأنَّه أوردها استطرادًا.

٢٧٦٧ - وقال لَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعِ قَالَ: مَا رَدَّ ابْنُ عُمَرَ عَلَى أَحَدٍ وَصِيَّةً. وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ أَحَبَّ الأَشْيَاءِ إِلَيْهِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَنْ يَجْتَمِعَ إِلَيْهِ نُصَحَاؤُهُ وَأَوْلِيَاؤُهُ فَيَنْظُرُوا وَصِيَّةً. وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ أَحَبَّ الأَشْيَاءِ إِلَيْهِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَنْ يَجْتَمِعَ إِلَيْهِ نُصَحَاؤُهُ وَأَوْلِيَاؤُهُ فَيَنْظُرُوا اللّهِ عَنْ أَمْرِ الْيَتَامَى قَرَأً: ﴿ وَٱللّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ اللّهِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْيَتَامَى قَرَأً: ﴿ وَٱللّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ الْمُعْيِرِ وَالْكَبِيرِ: يُنْفِقُ الْوَلِيُّ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ بِقَدْرِهِ مِنْ حِصَّتِهِ.

<sup>(</sup>۱) في هامش (ج): «بابه ضرب».

<sup>(</sup>١) في (ص): "فرعه".

<sup>(</sup>٣) في (ص) و(ل): «خفضت» وفي هامش (ل) من نسخة كالمثبت.

<sup>(</sup>٤) في (ب) و (س): «أورده».

قال البخاريُّ: (وَقَالَ لَنَا سُلَيْمَانُ) بن حربِ الواشحيُّ(۱): (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) أبو أسامة بن أسامة (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيُّ (عَنْ نَافِع) مولى ابن عمر، أنَّه (قَالَ: مَا رَدَّ ابْنُ عُمَرَ عَلَى أَحَدِ وَصِيَّةً) يبتغي بذلك الأجر، لحديث: «أنا وكافل اليتيم كهاتين» [ح:٤٠٣٥]. نعم، يُكرَه الدُّخول في الوصايا عند خشية التُّهمة أو الضَّعف عن القيام بحقها. وقول/سليمان هذا قال ابن حجر: إنَّه موصول، وقال الكِرمانيُّ: وقال بلفظ «قال» لأنَّه لم يذكره على سبيل النَّقل والتَّحمُّل(۱)، وتَعَقَّب العينيُّ ابن حجرٍ، فقال: كيف يكون موصولاً وليس فيه لفظ من الألفاظ الدَّالة على الاتِّصال من التَّحديث والإخبار والسَّماع والعنعنة؟ فالَّذي قاله الكِرمانيُّ هو الأظهر.

(وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ) محمَّد (أَحَبَّ الأَشْيَاءِ إِلَيْهِ فِي مَالِ اليَتِيمِ) بنصب «أحبً» ولأبي ذرِّ: «أحبُ» بالرَّفع مبتدأً، وخبره/: (أَنْ يَجْتَمِعَ إِلَيْهِ) وسقط لفظ «إليه» عند أبي ذرِّ، ولأبي ذرِّ(٢) عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أن يخرج إليه» (نُصَحَاؤُهُ) بضمِّ النُّون، جمع ناصح (وَأَوْلِيَاؤُهُ، فَيَنْظُرُوا الَّذِي هُوَ خَيْرٌ لَهُ) وفي الأصل المقروء على الميدوميِّ: «فينظرون» بالنُّون، أي: فهم ينظرون، وهذا التَّعليق قال ابن حجر: لم أقف عليه موصولًا (وَكَانَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان اليمانيُ، ممَّا وصله سفيان بن عُيينة في «تفسيره» (إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءِ مِنْ أَمْرِ اليَتَامَى قَرَأً) قوله تعالى: (﴿وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِيدَ ﴾ البقرة: ١١٠]) لها (وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، ممَّا وصله ابن أبي شيبة: (فِي يَتَامَى الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ) بالجرِّ فيهما على البدل ممَّا قبلهما(٤)، ولأبي ذر عن ممَّا وصله ابن أبي شيبة: (فِي يَتَامَى الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ) بالجرِّ فيهما على البدل ممَّا قبلهما(٤)، ولأبي ذر عن المُستملي: «الوالي» (عَلَى كُلِّ إِنْسَانِ) منهما (بِقَدْرِهِ) بقدر الإنسان اللائق بحاله (مِنْ حِصَّتِهِ).

## ٥٥ - بابُ اسْتِخْدَامِ اليَتِيمِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ إِذَا كَانَ صَلَاحًا لَهُ، وَنَظَرِ الْأُمِّ أُو زَوْجِهَا لِلْيَتِيمِ

(بابُ) حكم (اسْتِخْدَامِ اليَتِيمِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ إِذَا كَانَ) الاستخدام (صَلَاحًا لَهُ) فيهما (وَ)

<sup>(</sup>۱) زیدفی(د): «قال».

<sup>(</sup>١) في هامش (ل): والذي في خطِّه: والتَّحميل.

<sup>(</sup>٣) ﴿لأبي ذرُّ ﴾: ليس في (ب).

<sup>(</sup>٤) «ممَّا قبلهما»: مثبتٌ من (ب) و(د) و(س).

حكم (نَظرِ الأُمُّ أو(١)) نظر (زَوْجِهَا(١) لِلْيَتِيمِ) وإن لم يكونا وصيَّين.

٢٧٦٨ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، عَنْ أَنسِ بِهِ اللهِ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ مِنَ الشَعِيمُ المَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللهِ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مِنَ اللهِ مَا أَنسًا غُلَامٌ كَيِّسٌ فَلْيَخْدُمْكَ، قَالَ: فَخَدَمْتُهُ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ، مَا قَالَ لِي لِشَيْءِ صَنَعْتُهُ: لِمَ صَنَعْتُ هَذَا هَكَذَا؟ وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ: لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ) -بالمثلَّة - الدَّورقيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَة) بضمِّ العين المهملة وفتح اللام وتشديد التَّحتيَّة، اسم أمِّ (٢) إسماعيل بن إبراهيم قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ) بن صُهيب (عَنْ أَنَس طَيْدُ) أَنَّه (قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ مِنَاشِعِيمُ المَدِينَةَ لَيْسَ لَهُ خَادِمٌ، فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةً) زيد بن سهل الأنصاريُّ، زوجُ أمِّ سُلَيم (٤) والدة أنس (بِيدِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَسُولِ اللهِ مِنَاشِعِيمُ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَنسًا غُلَامٌ كَيِّسٌ) بفتح الكاف، وبعد التَّحتيَّة المشدَّدة المكسورة سينٌ مهملةً ، عاقلٌ أو غير أحمق (فَلْيَخُدُمْكَ) بسكون اللَّام والجزم على الأمر (قَالَ) أنسٌ: (فَخَدَمْتُهُ) عَلِيسِّة النَّهُ وَالحَضِرِ، مَا قَالَ لِي لِشَيْء صَنَعْتُهُ: لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟) و (٥) هذا من محاسن أخلاقه العظيمة.

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في السَّفر والحضر من قوله: «فخدمته في السَّفر والحضر» وفي قوله: «ونظر الأمِّ» من جهة أنَّ أبا طلحة لم يفعل ذلك إلَّا بعد رضا أمِّ سُلَيم، وفي قوله: «أو(١) زوجها» فمِن(٧) قوله: «فأخذ أبو طلحة/بيدي» إلى آخره.

(۱) في (ص): «و».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «أو زَوْجِها» كذا بخطّه؛ ومثله في «الفتح» و«العينيّ» وفي «فرع المزّيّ»: «ونظر زوجها» من غير ألف قبل الواو.

<sup>(</sup>٣) «اسم أمّ»: ليس في (ص).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): واسمها فيه خلاف؛ منه سهلة؛ فراجع «التَّقريب».

<sup>(</sup>٥) في (ص): «إذْ».

<sup>(</sup>٦) في غير (د): الوا.

<sup>(</sup>٧) في (ب) و (س): «من».

ورواة الحديث كلُّهم بصريُّون، وأخرجه البخاريُّ أيضًا في «الدِّيات» [ح: ٦٩١١]، ومسلم في «فضائل النَّبيِّ مِنَ الشَّهِيَّم».

## ٢٦ - بابٌ: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الحُدُودَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا وَقَفَ) شخصٌ (أَرْضًا وَ) الحال أنَّه (لَمْ يُبَيِّنِ الحُدُودَ) الَّتي لها (فَهُوَ جَائِزٌ) إذا كانت الأرض مشهورة متميزة بحيث لا تلتبس بغيرها (وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ) أي: الوقف بلفظ الصَّدقة.

٢٧٦٩ - حَدَّفَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَة ، عَنْ مَالِكِ ، عَنْ إِسْحَاق بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَة ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ مِنْ مَالِكِ مِنْ مَالِكِ مِنْ مَالِكِ مِنْ مَالِكِ مِنْ مَالِكِ مِنْ مَا فِيها طَيْبٍ. قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا نَبُو طَلْحَة أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِالمَدِينَةِ مَالًا مِنْ مَاء فِيها طَيْبٍ. قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا نَبُرُحَاء مُسْتَقْبِلَة المَسْجِدِ، وَكَانَ النَّبِي مِنَ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ مَاء فِيها طَيْبٍ. قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿ لَنَ لَنَالُوا اللهِ ، إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ لَنَ لَنَالُوا اللهِ مَنْ اللهِ يَقُولُ: ﴿ لَنَ لَنَالُوا اللهِ مَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةً) القعنبيُّ (عَنْ مَالِكِ) الإمام (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةً) الأنصاريُّ (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ بِللهِ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةً) الأنصاريُّ (أَكْثَرَ ابْنِ أَبِي طَلْحَةً) الأنصاريُّ (أَكْثَرَ أَنْصَارِيُّ) أي: أكثر كلِّ واحد من الأنصار، قال الكرمانيُّ: إذا أُريدَ التَّفضيل أُضيفَ إلى المفرد النَّكرة، ولأبي ذَرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أكثر الأنصار» (بِالمَدِينَةِ مَالًا) نصبُّ على التَّمييز (مِنْ نَخْلِ) حرف الجرِّ للبيان (وَكَانَ أَحَبُ مَالِهِ (الْ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءَ (اللهُ الموحَدة التَّمييز (مِنْ نَخْلِ) حرف الجرِّ للبيان (وَكَانَ أَحَبُ مَالِهِ (اللهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءَ (اللهُ الموحَدة

<sup>(</sup>١) في نسخة في هامش (د) وفي (ص): «أمواله».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ج): عبارة «النّهاية»: هذه اللّفظة كثيرًا ما تختلف ألفاظُ المحدِّثين فيها، فيقولون: «بِيرُحاء» بفتح الباء وكسرها، وبفتح الرَّاء وضمَّها، والمدِّ فيهما، وبفتحهما والقصر، وهي اسم مالي، وموضع بالمدينة، وقال الزَّمخشرئ في «الفائق»: إنَّها «فيعلى» مِنَ البراح؛ وهو الأرض الظَّاهرة.

وكسرها وسكونِ التَّحتيَّة وضمِّ الرَّاء وفتحها، آخره همزةٌ، مصروفٌ وغير مصروفٍ (١)، وعند أبي ذرِّ: بالقصر من غير همز. قال في «المشارق»: ورواية (١) الأندلسيين والمغاربة (٣): بضمِّ الرَّاء في الرَّفع وفتحِها في النَّصب وكسرها في الجرِّ مع الإضافة إلى «حاء» و«حاء» على لفظ الحاء من حروف المعجم، وكذا وجدته بخطِّ الأَصيليِّ. قال الباجي: وأنكر أبو ذرِّ الضمَّ والإعراب في الرَّاء، وقال: إنَّما هي بفتح الرَّاء في(١) كلِّ حالٍ. قال الباجيُّ: وعليه أدركت أهل العلم بالمشرق، وقال لي أبو عبدالله الصُّوريُّ: إنَّما هي بفتح الباء والرَّاء في كلِّ حالٍ، واختُلِف في «حاء» هل هي اسم رجل أو امرأةٍ أو مكانٍ أُضيفَت إليه البئر، أو كلمة زجر للإبل، فكأنَّ الإبل كانت ترعى هناك، وتُزجَر بهذه اللَّفظة، فأُضيفَت(٥) البئر إلى اللَّفظة المذكورة؟ (مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ مِنْ السَّعِيْمِ يَدْخُلُهَا) زاد عبد العزيز: «ويستظل فيها» [ح: ٢٧٥٨] (وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّب، قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿ لَن نَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا يَحِبُونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ/ إِنَّ اللهَ) مِنَرِّيلٌ (يَقُولُ: ﴿ لَن نَنَالُواْ ٱلْبِرَّحَتَى تُنفِقُواْ مِمَّا ١٣/٥ يْحُبُورِكِ ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَىَّ بِيرُحَاءٌ) بفتح الموحَّدة وكسرها وسكون التَّحتيَّة وفتح الرَّاء وضمّها، آخره همزةٌ، مصروفٌ، ولأبى ذرِّ غير مصروف (وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ للهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللهِ، فَضَعْهَا حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، فَقَالَ) مَلِيطِه الرَّهُ: (بَخْ) بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة من غير تكرير، ومعناه: تفخيم الأمر والإعجاب به (ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ) بالموحَّدة (أَوْ رَابِحٌ) بالتَّحتيَّة (شَكَّ ابْنُ مَسْلَمَةً) عبد الله القعنبي (وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ، قَالَ) ولأبي ذرِّ: «فقال» (أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ) بضمِّ لام «أفعلُ» على أنَّه من قول أبى طلحة ، وسقط لأبى ذرِّ لفظة «ذلك» (فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ/ وَفِي بَنِي عَمِّهِ) وفي رواية ٢٣٥٧/٣٠ ثابت السَّابقة [ح: ٢٧٥١] فجعلها لحسَّان وأُبَيِّ بن كعب(١)، وفي رواية الماجشون السَّابقة أيضًا:

<sup>(</sup>١) «وغير مصروف»: ليس في (ب).

<sup>(</sup>۲) في (۱۵) و (ص): «عبارة».

<sup>(</sup>٣) (المغاربة): ليس في (م).

<sup>(</sup>٤) في (م): «على».

<sup>(</sup>٥) في (ب): الوأضيف.

<sup>(</sup>٦) ابن كعب : مثبت من (د).

فجعلها أبو طلحة في ذوي رحمه، وكان منهم (١) حسَّان وأُبَيُّ بن كعبٍ [ح: ٢٧٥٨] وهو يدلُّ على أنَّه أعطى غيرهما أيضًا، وسقط لأبي ذرِّ لفظة «في» من قوله: «وفي بني عمَّه».

(وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويسٍ، فيما وصله في «التَّفسير» [ح:٤٥٥١] (وَعَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) هو التَّنيسيُّ، فيما وصله في «الزَّكاة» [ح:١٤٦١] (وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى) بن بُكيرٍ أبو زكريًا التَّميميُّ الحنظليُّ فيما وصله في «الوكالة» [ح:٢٣١٨] الثلاثة في روايتهم (عَنْ مَالِكٍ) الإمام: (رَايِحٌ) بالمثنَّاة التَّحتيَّة.

٢٧٧٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنُ مُّ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللهِ مِنَا شَعِيمُ ا إِنَّ أُمَّهُ تُوفَيِّيمَ ا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَإِنَّ لِي مِخْرَافًا، وَأُشْهِدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ (۱)) المشهور بصاعقة قال: (أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَة) بفتح الرَّاء، و «عُبَادة»: بضمّ العين وتخفيف الموحَّدة، ابن العلاء البصريُ قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيًا بْنُ إِسْحَاقَ) المكِّيُ الثَّقة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرُ و ابن العلاء البصريُ قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيًا بْنُ إِسْحَاقَ) المكِّيُ الثَّقة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرُ و ابن عبّاسِ عَنَادٍ، عَنْ عِكْرِمَةً) مولى ابن عبّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ عَنَّا أَنَّ رَجُلًا) هو سعد بن عُبَادة (قَالَ لِرَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ عَلَى بن مسلم عن عكرمة: «وهو غائب لِرَسُولِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

<sup>(</sup>١) في (ص): «معهم».

<sup>(</sup>١) في (ب): «عبد الرَّحمن» وليس بصحيح.

<sup>(</sup>٣) في (د): «أمِّى».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج) و(ل): في خطِّه: «غائب معها» ولعلها: عنها كما تقدُّم.

<sup>(</sup>٥) في غير (ب) و(س): «أبو طلحة» وهو خطأً، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «قال أبو طلحة» كذا بخطّه، وصوابه: قال سعد بن عبادة، كما يُعلَم من كلامه قبل أسطر.

#### ٢٧ - بابّ: إِذَا أَوْقَفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا فَهُوَ جَائِزٌ

هذا (بابٌ) بالتنوين (إِذَا أَوْقَفَ) بالألف وهي لُغَيَّة، ولأبي ذرِّ: ((وقف) (جَمَاعَةٌ أَرْضًا) شركةً (مُشَاعًا فَهُوَ جَائِزٌ).

٢٧٧١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ شُرَّةٍ، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ مِنَاسْمِ مِ اللَّهِ وَاللهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا بِنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا». قَالُوا: لَا، وَاللهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيد(۱) التَّنوريُ (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ) بفتح المثنَّاتين الفوقيَّة والتَّحتيَّة المشدَّدتين، وبعد الألف حاءً مهملةً، يزيد ابن حميد الضُّبَعيِّ (عَنْ أَنَسٍ شُلِّهُ) أَنَّه (قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُ يَنْ الشَّيْمِ عَبِينَا المَسْجِدِ) المدنيَّ وزاد في «الصَّلاة» [ح: ٢٨٤] فأرسل إلى ملأ من بني النجار (فَقَالَ: يَا بَنِي النَّجَارِ، ثَامِنُونِي) بالمثلَّثة، ساوموني (بِحَائِطِكُمْ) ببستانكم (هَذَا، قَالُوا: لَا، وَاللهِ لَا نَظْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّالاً) إِلَى اللهِ) أي الله لا نظلب ثمنه من أحد، لكنَّه مصروف إلى الله، فالاستثناء منقطع، أو معناه: لا نظلب ثمنه مصروف إلى الله، فالاستثناء منقطع، قو معناه: لا نظلب ثمنه «الفتح»: ظاهره: أنَّهم تصدَّقوا بالأرض لله مُرَّرَبَلَ، فقيل النَّبيُ مِنْ الشَّرِيمُ ذلك، ففيه دليل لِمَا لَوَ اللهُ اللهُ مَنْ حَبْلُ النَّبيُ مِنْ الشَّرِيمُ ذلك منهم، وإنَّما أرادوا وقفه حيث قالوا: لا نظلب ثمنه إلاّ إلى الله، ولم يبيّن (٥) لهم بَالشَّارِيمُ أنَّ هذا الَّذي قصدوه باطل وعند ابنِ سعد في «الطبقات» عن الواقديّ : أنَّه مِنَ الشَّراه بعشرة دنانير دفعها عنه دري الوقديّ : أنَّه مِنْ الشَّراه بعشرة دنانير دفعها عنه درس بي النَّجًار إلاّ بالقَّمن، فالمطابقة كما قال في أبو بكر الصَّدِّيق؛ لأنَّه كان ليتيمَين لم يقبله من بني النَّجًار إلاّ بالقَّمن، فالمطابقة كما قال في

<sup>(</sup>١) في (ب): السعدا، وهو تحريفٌ.

<sup>(</sup>۱) «إلَّا»: سقط من (ص).

<sup>(</sup>٣) زيد في (م): «أو ثمنها»، وفي هامش (ل): قوله: «إلَّا إلى الله» أي: من الله، فـ «إلى» بمعنى «من» كما سيأتي للشارح قريبًا. وفي هامش (ج): نسخة بخطِّه: لانطلب إلا مصروفاً إلى الله.

<sup>(</sup>٤) «إلا»: مثبت من (ب) و(س)، وفي (ص): «ثمنها».

<sup>(</sup>٥) في (د): «يعيِّن».

«الفتح» من جهة تقريره بَالِيسِّاة السَّم؛ لقول بني النجار وعدم إنكاره عليهم، فلو كان وقف المشاع لا يجوز؛ لأنكر عليهم وبيَّن لهم الحكم.

وهذا الحديث قد سبق في «باب هل تُنبشُ قبور مشركي الجاهلية» في أوائل «الصّلاة» [ح: ٤٢٨].

#### ٢٨ - بابُ الوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ؟

(بابُ الوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ؟) ولأبي الوقت(١): «وكيف» بالواو، و «بابُ» بغير تنوينٍ مضافً لتاليه، كذا في الفرع وأصله.

٢٧٧٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بَزِيدُ بْنُ زُرَيْعِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ لِلْمُ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرَ أَرْضًا، فَأَتَى النَّبِيَّ مِنَالله لِيمِ، فَقَالَ: أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالاً قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ، قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرَ أَرْضًا، فَأَتَى النَّبِيَّ مِنَالله لِيمِ مِنَالله وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُومَدُ، وَلَا يُورَثُ، فِي الفُقَرَاءِ وَالقُرْبَى وَالرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسر هد (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) من الزِّيادة، و «زُرَيع»:

ه/٢٥ بتقديم الزَّاي على الرَّاء مصغَّرًا، وزاد أبو/ داود: بشر بن المُفضَّل ويحيى ابن القطّان قال
الثَّلاثة: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) عبد الله (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ شُنَّهُ(١١) أنَّه (قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرَ

أَرْضًا) وعند أحمد من رواية أيُّوب: أنَّ عمر أصاب أرضًا من يهود بني حارثة يقال لها: ثَمْغُ
(فَأَتَى النَّبِيَّ مِنْ السِّيمُ عُلَقُالَ) إنِّي (أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ) أي: أجود (مِنْهُ) قال
الدَّاوديُّ: سُمِّي نفيسًا لأنَّه يأخذ بالنَّفس، وعند النَّسائيِّ: أنَّه قال للنَّبِيُّ مِنْ السِّعِيمُ عن كان لي مئة
رأس فاشتريت بها مئة سهم من خيبر من أهلها. قال الحافظ ابن حجر: فيُحتمَل أن تكون
وشَمْغُ» من جملة أراضي خيبر، وأنَّ مقدارها كان مئة سهم من السِّهام التي قسمها النَّبيُّ مِنْ شهد خيبر، وهذه المئة سهم (٣) غير المئة سهم الَّتي كانت لعمر بخيبر التي

<sup>(</sup>١) في غير (م): «ذرِّ»، والمثبت موافق لِمَا في هامش «اليونينيَّة» وزيد في غير (ب) و(د) و(م): «الوقف» فلعلَّه محرَّف عنه.

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): كذا في الفرع وفي خطِّه: «عنه» من [غير] حرف التَّثنية.

<sup>(</sup>٣) «سهم»: ليس في (د)، و «المئة سهم»: سقط من (ص).

حصَّلها من جزئه من الغنيمة وغيرها، وكانت قصَّة عُمَر هذه -فيما ذكره ابن شبَّة(١) بإسناد ضعيف عن محمَّد بن كعبٍ - سنةً سبع من الهجرة، وقال البكريُّ في «المعجم»: «ثَمْغ»: موضعٌ تلقاء المدينة كان فيه مالٌ لعمر بن الخطَّاب، فخرج إليه يومًا ففاتته صلاة العصر، فقال: شغلتني ثَمْغٌ عن الصَّلاة، أشهدكم أنَّها صدقة (فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي) أن أفعل (بِهِ؟) من أفعال البرّ والتَّقرُّب إلى الله تعالى (قَالَ) بَلِيالِيِّلة الرِّيمُ: (إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا) بتشديد الموحَّدة للمبالغة، ولهذا كان صريحًا في الوقف؛ لاقتضائه بحسب الغلبة استعمالًا(٢) الحبسَ على الدُّوام، وحقيقة الوقف تحبيس مالٍ يمكنه الانتفاع به مع بقاء عينه، يقطع (٣) تصرُّف الواقف وغيره في رقبته؛ ليصرف ريعه في جهة خير تقرُّبًا إلى الله تعالى (وَتَصَدَّقْتَ بِهَا) أي: بالأرض المحبَّسة، فهو صريحٌ بنفسه، أو إذا قُيِّد بقرينةٍ، أو الضَّمير راجعٌ إلى الثَّمرة والغلَّة، وحينئذ فالصَّدقة على بابها لا على معنى التَّحبيس، لكنَّه يكون على حذف مضاف، أي: وتصدَّقت بثمرتها وبريعها أو بغلَّتها(٢)، وبه جزم القرطبيُّ (فَتَصَدَّقَ عُمَرُ) أي: بها (أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ) زاد الدارقطنيُ / من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع: حبيسٌ ما دامت د٣٥٨/٣٠ السَّموات والأرض، وظاهره أنَّ الشَّرط من كلام عمر، لكن سبق في «باب قول الله تعالى: ﴿ وَٱبْلُواْ ٱلْمَنْكَيْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا ٱلنِّكَاحَ ﴾ [النَّساء: ٦]» و «ما للوصيِّ أن يعمل في مال اليتيم» [ح: ٢٧٦٤] من طريق يُنفَقُ ثمره» فتصدَّق به عمر، أي: كما أمره صَلَ الشماريم (فِي الفُقَرَاءِ) الَّذين لا مال لهم ولا كسب يقع موقعًا من حاجتهم (وَالقُرْبَى) أي: الأقارب، والمراد: قربى الواقف، لأنَّه الأحقُّ بصدقة قريبه، ويحتمل على (٥) بُعْدِ أن يُراد قربي النَّبيِّ مِنَاسْمِيم كما في الغنيمة (وَالرِّقَاب) أي: في

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): واسمه «عمر بن شُبَّة» -بفتح المعجمة وتشديد الموحَّدة- ابن عبيد بن زيد النَّميريُّ. «تقريب».

<sup>(</sup>۱) في (د): «استعمال».

<sup>(</sup>٣) في (د): «بقطع».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): «الرَّيع»: الزِّيادة والنَّماء، ورَاعَت الحنطة وغيرها ريعًا، من باب «بَاعَ» إذا زكت ونمت، و «الغلَّة»: كلُّ شيء يحصل من ريع الأرض أو أجرتها ونحو ذلك، والجمع «غلَّات» و «غلال»، وأغلَّت الضَّيعة -بالألف- صارت ذات غلَّة. «مصباح».

<sup>(</sup>٥) في (ص): ﴿أَنَّا.

عتقها، بأن يشتري من غلّتها رقابًا فيُعتَقون (وَفِي سَبِيلِ اللهِ) أي: في الجهاد، وهو أعمُّ من الغزاة ومن شراء آلات الحرب وغير ذلك (وَالضَّيْفِ) وهو من نزل بقوم يريد القرى (() (وَابْنِ السَّبِيلِ) المسافر أو مريد السفر، وأطلق عليه «ابن السَّبيل» لشدَّة ملازمته للسَّبيل؛ وهي الطَّريق ولو بالقصد (لَا جُنَاحَ) لا إثم (عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالمَعْرُوفِ) أي: بالأمر الَّذي يتعارفه النَّاس بينهم، ولا ينسبون فاعله إلى إفراطِ (() فيه (()) ولا تفريط (أَوْ يُطْعِمَ) وفي رواية صخر المذكورة: «أو يؤكل» [ح: ٢٧٦٤] (صَدِيقًا) له حال كونه (غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ) أي: غير متخذ منها مالًا، أي: ملكًا، والمراد: أنَّه لا يتملك شيئًا من رقابها. وزاد التَّرمذيُّ من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عُليَّة، عن ابن عون: حدَّثني به رجل آخر (()) أنَّه قرأها في قطعة أديم أحمر «غير متأثلٍ مالًا». قال ابن عُليَّة: وأنا قرأتها عند ابن عُبيد الله بن عمر، فكان فيه: «غير متأثلٍ مالًا».

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «إن شئت حبَّست أصلها...» إلى آخره، إذ فيه شروطً تُكتَب كلُها في «كتاب الوقف». وقد كتب عمر بن تُن كتابًا وقفه هذا بخط مُعَيقيب، كما رواه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد الأنصاريِّ بلفظ: قال: نسخها لي عبد الحميد بن عبد الله ابن عمر بن الخطّاب(١): «بم المَّرَارَامِيم ؛ هذا ما كتب عبد الله(٧) عمر بن الخطّاب(١) في ثَمْغ »

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قَرَيت الضَّيف أَقرِيه، من باب «رَمَى» قِرَى -بالكسر والقصر - والاسم «القَرَاء» مثل: سَلام. «مصباح».

<sup>(</sup>٦) في غير (ب) و(د): «لإفراط».

<sup>(</sup>٣) «فيه»: مثبتٌ من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٤) قوله: «آخر» من سنن الترمذي.

<sup>(</sup>٥) في هامش (ل): قوله: «غير متأثّل» بمثنّاة، ثمّ مثلَّثة مشدّدة، بينهما همزة: هو المتّخذ، والتّأثّل: اتّخاذ أصل المال [حتّى كأنّه] عنده قديم، وأثلة كلّ شيء: أصله، قال الشّاعر:

<sup>.....</sup> وقد يُدرِكُ المجدَ المؤتَّلَ أَمْثالي «فتح».

<sup>(</sup>٦) في هامش (ج) و(ل): قوله: «عبد الله بن عمر بن الخطّاب» كذا بخطّه، وصوابه كما في «أبي داود»: «عبد الحميد ابن عبد الله بن عبد الله بن عمر» بتكرير «عبد الله» مرّتين. انتهى. كما في «أبي داود» وتقريب ابن حجر.

<sup>(</sup>٧) زيد في (ص) و (م) و (ج) و (ل): «بن» وليس بصحيح، وفي هامش (ج) و (ل): قوله: «بن عمر» كذا بخطّه، وصوابه: «عبد الله عمر».

<sup>(</sup>A) «بن الخطاب»: سقط من (د).

فقص من خبره نحو حديث نافع قال: «غير متأثّل مالاً، فما عفا عنه/ من ثمره، فهو للسائل هه٥٥ والمحروم...» وساق القصّة قال: «فإن شاء وليّ ثَمْغ اشترى من ثمره(١) رقيقًا لعمله. وكتب مُعَيقيب وشهد عبد الله بن الأرقم: بم الله الرائع، هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين -إن حدَثَ به حدَثَ ١٠٠ أنَّ ثَمْغًا وصِرْمة ابن الأكوع والعبد الَّذي فيه والمئة سهم الَّذي (٣) بخيبر ورقيقه الَّذي فيه والمئة الَّتي أطعمه محمَّد مِن الله الوادي تليه حفصة ما عاشت، ثمَّ يليه ذو الرَّأي من أهلها، أن لا يُباع، ولا يُشترئ يُنفقه حيث رأى من السَّائل والمحروم وذي القربى، ولا حرج على من وليه إن أكل، أو آكل، أو (١٤) اشترى رقيقًا منه»، وآكل الثَّانية بالمد، أي: أطعم/، ووصفه بأمير المؤمنين يشعر بأنَّه كتبه في زمن (٥) خلافته، وقد كان مُعَيقيب كاتبه إذ د٣٥٨/٣٠ ذاك.

وحديث الباب يقتضي أنَّ الوقف كان في زمنه مِن الشريط، فيكون وقفه حينئذ باللَّفظ وكتَبَ بعدُ، وقد قال (٢) الشَّافعيُّ فيما قرأته في «كتاب المعرفة» للبيهقيِّ: ولم يحبِّس أهل الجاهليَّة فيما علمته (٧) دارًا ولا أرضًا تبرُّرًا بحبسها، وإنَّما حبَّس أهل الإسلام. انتهى. وعند أحمد عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: أولُّ صدقةٍ كانت -أي: موقوفة - في الإسلام صدقة عمر.

تنبيه: أكثر الرُّواة عن نافع ثمَّ (^) عن ابن عون جعلوا هذا الحديث من مسند ابن عمر كما ساقه المؤلِّف، وأخرجه مسلمٌ والنسائي من رواية سفيان الثَّوريِّ من مسند عمر، والمشهور الأوَّل، قاله في «الفتح» وقد سبق في «باب الشُّروط في الوقف» [ح:٢٧٣٧] وفي «باب قول الله تعالى: ﴿ وَابْنَكُواْ الْيَكَنَى ﴾ [ح:٢٧٦٤] وبعضه في «باب إذا وقف شيئًا فلم يدفعه إلى غيره» [قبلح:٢٧٦١].

<sup>(</sup>۱) في (ص): «ثمنه».

<sup>(</sup>٢) في (د): «حدَثَ لي حادثٌ».

<sup>(</sup>٣) في (د): «التي».

<sup>(</sup>٤) في (م): «إن».

<sup>(</sup>٥) في (ص) و (م): «زمان».

<sup>(</sup>٦) في (د): «وقال».

<sup>(</sup>٧) في (د): «علمت».

<sup>(</sup>٨) (ثمًا: ليس في (ص).

### ٢٩ - بابُ الوَقْفِ لِلْغَنِيِّ وَالفَقِير وَالضَّيْفِ

(بابُ) جواز (الوَقْفِ لِلْغَنيِّ وَالفَقِيرِ وَالضَّيْفِ(١)).

٢٧٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ ﴿ وَجَدَ مَالًا بِخَيْبَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ مِنَاسُمِهُ مَا فَأَخْبَرَهُ، قَالَ: ﴿ إِنْ شِئْتَ تَصَدَّفْتَ بِهَا ». فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الفُقرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَذِي القُرْبَى وَالضَّيْفِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحاك بن مخلد المشهور بالنَّبيل قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنِ) بالنُّون عبد الله (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ) أباه (عُمَرَ بِلَيْ وَجَدَ مَالًا بِخَيْبَرَ) وهو اسمٌ جامعٌ لما يملك من ذهبٍ وفضَّةٍ وحيوانٍ وأرضٍ وغراسٍ (٢) وبناءٍ وغيرها، وربَّما استُعمِل خاصًا كما في حديث: «نهى عن إضاعة المال» وأكثر ما يُطلَق عند العرب على الإبل، لأنَّها كانت أكثر أموالهم (فَأَتَى) عمر (النَّبِيَّ مِنَاسِّمِيْ مُ فَأَخْبَرَهُ) أي: فقال كما في الرِّواية السَّابقة [ح:٢٧٧١] أصبت أرضًا لم أُصِب مالًا قطَّ أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ (قَالَ: إِنْ شِئْتَ تَصَدَّقْتَ بِهَا) بالأرض، لا تباع، ولا تورث (فَتَصَدَّقَ بِهَا) عمر، كما قال له عَلِيْسِ اللهُ أَوْ فير محتاج. وَذِي القُرْبَى) الشَّامل للغنيِّ والفقير (وَالضَّيْفِ) سواءً كان محتاجًا أو غير محتاج.

### ٣٠ - بابُ وَقْفِ الأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ

(بابُ) جواز (وَقْفِ الأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ) أي: لأجل أن يُبنَى عليها المسجد.

٢٧٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنسُ بْنُ مَالِكِ رَبُّهِ، لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ أَلَا إِلَى اللهِ. يَحَاتِطِكُمْ هَذَا "، قَالُوا: لَا، وَاللهِ لَا نَظْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «حدثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ) غير منسوبٍ، وللأَصيليِّ كما في «الفتح»: «ابن منصور» وهو الكوسج قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرِّ: «أخبرنا» (عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) عبد الوارث بن سعيدِ العنبريَّ مولاهم التَّنُّوريَّ -بفتح الفوقيَّة وتشديد النُّون-

<sup>(</sup>١) في (ص): «الضعيف».

<sup>(</sup>٢) في (د): «حيوان وغراس وأراض».

البصريّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ) بفتح المثناتين الفوقيّة والتَّحتيَّة، آخره مهملة، يزيد بن حميد الضُّبَعيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَنسُ بْنُ مَالِكِ بِلَيْ) قال: (لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ عِنْ اللهُ اللهِ مِنْ اللهُ اللهِ المَلْعِيْمِ المَلْعِيْمِ المَلْعِيْمِ المَلْعِيْمِ المَلْعِيْمِ المَلْعِيْمِ وَلَا بِي ذرّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ : «أمر ببناء المسجد» (وَقَالَ: يَا بَنِي المَدِينَة) مهاجرًا (أَمَرَ بِالمَسْجِدِ) ولأبي ذرّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ : «أمر ببناء المسجد» (وَقَالَ: يَا بَنِي النَّيَجَارِ ثَامِنُونِي) بالمثلَّثة، أي: ساوموني (بِحَائِطِكُمْ هَذَا) ولأبي ذرّ : «حائطكم» بحذف حرف الخفض فيُنصَب (قَالُوا) ولأبي ذرّ : «فقالوا» (لَا، وَاللهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ) بَهَرُبُنَ، أي: الخفض من الله، وقد اختُلِف فيما إذا بني صورة المسجد/، ولم يصرّح بانيه بالوقف، والجمهور: ١٣٥٩/١٥ من الله، وقد اختُلِف فيما إذا بني صورة المسجد/، ولم يصرّح بانيه بالوقف، والجمهور: ١٣٥٩/١٥ لا يثبت إلَّا إن صرّح (١) به، وعن الحنفيّة: إن أذن للجماعة بالصَّلاة فيه؛ ثبت، والله أعلم.

## ٣١ - بابُ وَقْفِ الدَّوَابِّ وَالكُرَاعِ وَالعُرُوضِ وَالصَّامِتِ

قَالَ الزُّهْرِيُّ فِيمَنْ جَعَلَ أَلْفَ دِينَارِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَدَفَعَهَا إِلَى غُلَامٍ لَهُ تَاجِرٍ يَتْجُرُ بِهَا، وَجَعَلَ رِبْحَهُ صَدَقَةً لِلْمَسَاكِينِ وَالأَقْرَبِينَ: هَلْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ رِبْحِ ذَلِكَ الأَلْفِ شَيْنًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَ رِبْحَهَا صَدَقَةً فِي المَسَاكِينِ؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا.

(بابُ وَقْفِ الدَّوَابِّ وَالكُرَاعِ(١)) بضمِّ الكاف وتخفيف الرَّاء: الخيل، من عطف الخاصِّ على العامِّ (وَالعُرُوضِ) بضمِّ العين: جمع عَرْض -بسكون الرَّاء- وهو المتاع لا نقد فيه (وَالصَّامِتِ) ضد النَّاطق، أي: النَّقدين الذَّهب والفضَّة.

(قَالَ) ولأبي ذرِّ: (وقال) (الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ، ممَّا أخرجه عنه ابن وهبٍ في «موطَّئه»: (فِيمَنْ جَعَلَ أَلْفَ دِينَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَدَفَعَهَا إِلَى غُلَامٍ لَهُ تَاجِرِ يَتْجُرُ / بِهَا (٣) بفتح ١٦٥٥ التَّحتيَّة وسكون الفوقيَّة وضمِّ الجيم وتُكسَر (وَجَعَلَ رِبْحَهُ) أي: ربح المال المتَّجر به (صَدَقَة لِلْمَسَاكِينِ وَالأَقْرَبِينَ: هَلْ لِلرَّجُلِ) الجاعل (أَنْ يَأْكُلَ مِنْ رِبْحِ ذَلِكَ الأَلْفِ شَيْعًا) ولأبي ذرِّ عن المحمُّويي والمُستملي: «تلك الألف» بالتَّأنيث، وهو ظاهرٌ، ووجه التَّذكير باعتبار اللَّفظ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَعَلَ رِبْحَهَا صَدَقَةً) شرطٌ على سبيل المبالغة، يعني: هل له أن يأكل وإن لم يجعل ربحها صدقة ؟ (في المَسَاكِينِ؟ قَالَ) الزُّهريُّ: (لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا) وإن لم يجعل.

<sup>(</sup>١) في (ص): «يصرّح».

<sup>(</sup>٢) في هامش (ل): «الكُراع» كالغُراب».

<sup>(</sup>٣) في (د): «فيها» وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

٢٧٧٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَيْمُ: أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَيْهَا رَجُلًا، فَأَخْبِرَ عُمَرُ أَنَّهُ عُمَرُ أَنَّهُ عَمَلَ عَلَيْهَا رَجُلًا، فَأَخْبِرَ عُمَرُ أَنَّهُ عَمَرُ أَنَّهُ وَفَهَا يَبِيعُهَا، فَلَا تَرْجِعَنَّ فِي صَدَقَتِكَ». قَدْ وَقَفَهَا يَبِيعُهَا، فَلَا تَرْجِعَنَّ فِي صَدَقَتِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطّان قال: (حَدَّثَنِي) عُبَيْدُ اللهِ) بضمّ العين مصغَّرًا، ابن عمر العمريُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عُنَى أَبَاه (عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ) فيه حذفُ المفعول، أي: حمل رجلًا على فرسٍ، والمعنى: أنَّه وهبه إيًاه، وجعله مركوبًا له؛ ليقاتل عليه في سبيل الله (أَعْطَاهَا رَسُولُ اللهِ) برفع «رسولُ» وفي «اليونينيَّة» بالنَّصب (مِنَاشِهِيمُ لهذا) (لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا رَجُلًا) ولأبي ذرِّ: (فحمل) أي: عمر «عليها» (فَأُخْبِرَ عُمَرُ) عن الرَّجل (أَنَّهُ قَدْ وَقَفَهَا) بفتح القاف مخففة (يَبِيعُهَا، فَسَأَلَ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِهِمُ أَنْ يَبْتَاعَهَا) من الرَّجل (فَقَالَ) بَهِ لِيَعْهَا وَلَا مَنْ عَنَى النَّهي للتَّنزيه، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّوبي والمُستملي: «لا تبتاعُها» بالفي قبل العين، ورفَعها (وَلَا تَرْجِعَنَّ) بنون التَّاكيد الثَّقيلة (فِي صَدَقَتِكَ).

ومطابقة الحديث للتَّرجمة في قوله: «حمل على فرسٍ في سبيل الله». قال(٢) العينيُ: وفيه نظرٌ ، لأنَّه إنَّما تصدَّق به على الرَّجل من غير أن يقفه، ويدلُّ لذلك أنَّه أراد بيعه ولم ينكر عليه ذلك ، ولو كان حمل على (٣) تحبيس ، لم يبع إلَّا أن يُحمَل على أنَّه انتهى إلى حالٍ لا ينتفع به فيما حبَّس عليه ، لكن ليس في اللَّفظ ما يشعِر به ، ويدلُّ لذلك أيضًا قوله: «ولا تعدْ في صدقتك» ولو كان تحبيسًا ووقفًا لعلَّل به دون الهبة.

وهذا الحديث قد سبق في «كتاب الهبة» [ح: ٢٦٣٦].

## ٣٢ - بابُ نَفَقَةِ القَيِّمِ لِلْوَقْفِ

(بابُ نَفَقَةِ القَيِّمِ لِلْوَقْفِ) ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي: «نفقة بقيَّة الوقف». قال في «الفتح»: والأوَّل أظهر، لأنَّ المراد أجرة القيِّم. وهو العامل على الوقف.

<sup>(</sup>١) (له): مثبت من (د).

<sup>(</sup>٢) في (د): «قاله».

<sup>(</sup>٣) اعلى ١: مثبت من (ص).

وبه قال: (حَدَّنَا/عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزَّنَادِ) د ٣٠٩٩٣ عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ مِنَاسَمْ اللهِ عَلَى النَّهِ على الخبر مِنَاسَمْ اللهِ عَلَى الرَّفع على الخبر (وَرَثَتِي دِينَارًا) زاد أبو ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: (ولا درهمًا) وتوجيه الرَّفع أنَّه مِنَاسَمْ المَعْرِمُ لم يترك مالاً يورَث عنه، وأمَّا النَّهي، فعلى تقدير أن يخلِّف شيئًا، فنهاهم عن قسمته إن اتَّفق أنَّه على يخلِّفه وسمًاهم ورثة مجازًا، وإلَّا فقد قال: (إنَّا معاشر الأنبياء لا نورَثُ المعتقات، لأنهنَّ يخدُ نَفَقَة نِسَائِي) احتجَّ له ابن عيينة - فيما قاله الخطَّابِيُّ - بأنهنَّ في معنى المعتقات، لأنهنَّ لا يجوز لهنَّ أن ينكحن أبدًا، فجرت لهنَّ النَّفقة، وتُركَت حُجَرُهنَّ لهنَّ يسكنَّها (وَمَوْونَةِ على «نفقة نسائي»، وهو القيِّم على الأرض أو الخليفة بعده عَلِي المؤلِي فَهْوَ صَدَقَةٌ) بالجرِّ عطفًا على «نفقة نسائي»، وهو القيِّم على الأرض أو الخليفة بعده عَلِي المَّنْ فيه دليلٌ على مشروعيَّة أجرة العامل على الوقف.

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الفرائض» [ح: ٦٧٢٩]، ومسلمٌ في «المغازي» وأبو داود في «الخَراج».

٢٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ الْنَّا، أَنَّ عُمَرَ الْشَعْرَطَ فِي وَقْفِهِ أَنْ يَأْكُلَ مَنْ وَلِيَهُ وَيُؤكِلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مُتَمَوَّلٍ مَالًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءِ البغلانيُ (٣) قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد بن درهم (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ابْنُ اللهُ (عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَقْفِهِ) الأرض الَّتي أصابها بخيبر (أَنْ يَأْكُلَ مَنْ وَلِيَهُ) أي: الوقف (وَيُؤكِلَ) أي: يطعم (صَدِيقَهُ) منه حال كونه (غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ) أي: متَّخذ (٤) منه (مَالًا).

<sup>(</sup>١) في (ب) و (س): «يقتسم » وكذا في «اليونينيَّة».

<sup>(</sup>٦) في غير (ب) و(د) و(س): «تقتسمُ».

 <sup>(</sup>٣) في هامش (ج): نسبة إلى «بَغْلان» بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة، قرية ببلخ.

<sup>(</sup>٤) في (ص): «يتَّخذ».

وهذا الحديث قد سبق قريبًا إح: ٢٧٧١] ومطابقته للتَّرجمة هنا في قوله: «اشترط...» إلى آخره.

### ٣٣ - بابّ: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بِثْرًا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ

وَأَوْقَفَ أَنَسٌ دَارًا فَكَانَ إِذَا قَدِمَ نَزَلَهَا. وَتَصَدَّقَ الزُّبَيْرُ بِدُورِهِ، وَقَالَ لِلْمَرْدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرَّ بِهَا، فَإِنِ اسْتَغْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَيْسَ لَهَا حَتُّ. وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ نَصِيبَهُ مِنْ دَارِ عُمَرَ سُكْنَى لِذَوِي الحَاجَةِ مِنْ آلِ عَبْدِ اللهِ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين: (إِذَا وَقَفَ) شخص (أَرْضًا أَوْ(١) بِئْرًا وَاشْتَرَطَ) ولأبي ذرِّ: «أو اشترط» (لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَاءِ المُسْلِمِينَ) هل يجوز أم لا؟

(وَأَوْقَفَ) بالهمزة لُغيَّة، ولأبي ذرِّ: «ووقف» (أَنسٌ) هو ابن مالكِ (دَارًا) بالمدينة (فَكَانَ إِذَا هَره) قَدِمَ) المدينة مارًّا بها للحجِّ، وفي نسخة «اليونينيَّة»: «إذا قدمها» (نَزَلَهَا) وهذا/وصله البيهقيُّ (وَتَصَدَّقَ الزُّبَيْرُ) بن العوَّام، فيما وصله الدَّارميُّ في «مسنده» (بِدُورِهِ، وَقَالَ لِلْمَرْدُودَةِ) أي: المطلَّقة (مِنْ بَنَاتِهِ: أَنْ تَسْكُنَ) بفتح الهمزة، أي: لأن تسكن حال كونها (غَيْرَ مُضِرَّةٍ) بكسر الضَّاد، اسم فاعل للمؤنَّث من الضَّرر (وَلَا مُضَرِّ بِهَا) بفتح الضَّاد اسم مفعولي (فَإِنِ اسْتَغْنَتْ بِزَوْج فَلَيْسَ لَهَا حَقُّ) في السُّكني.

ومطابقة هذا لما ترجم به من جهة أن البنت قد تكون بكرًا، فتطلّق قبل الدُّخول فتكون مؤنتها على أبيها، فيلزمه إسكانها فإذا أسكنها في وقفه فكأنه اشترط على نفسه رفع كلفةٍ.

(وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ نَصِيبَهُ) الَّذي خصَّه (مِنْ دَارِ) أبيه (عُمَرَ) التي تصدَّق بها، وقال: لا تباع، ولا توهب (سُكْنَى لِذَوِي الحَاجَةِ) بالإفراد، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «لذوي دسُره» الحاجات» (مِنْ آلِ عَبْدِ اللهِ) كبارهم وصغارهم، وهذا وصله ابن سعد بمعناه/.

٢٧٧٨ - وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُغْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُثْمَانَ بِنَاهِ حَيْثُ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَنْشُدُكُمْ الله، وَلاَ أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ مِنَاسْهِيمٌ، وَقَالَ: أَنْشُدُكُمْ الله، وَلاَ أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ مِنَاسْهِيمٌ مَنَاسْهِيمٌ وَقَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الجَنَّةُ». فَحَفَرْتُها؟ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ فَلَهُ الجَنَّةُ» فَجَهَّزْتُهُمْ؟ قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ. وَقَالَ عُمَرُ فِي وَقْفِهِ: لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهُ أَنْ بَأْكُلَ، وَقَذْ يَلِيهِ الوَاقِفُ وَغَيْرُهُ، فَهُو وَاسِعٌ لِكُلِّ.

<sup>(</sup>۱) في (ب): <sup>لاوا</sup>.

(وَقَالَ عَبْدَانُ) هو عبدالله بن عثمان بن جبلة المروزيُّ، فيما وصله الدَّارقطنيُّ والإسماعيليُّ وغيرهما: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) هو عثمان (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَن) عبد الله بن حبيبِ السَّلميِّ الكوفيِّ القاريِّ: (أَنَّ عُثْمَانَ) بن عفان ( إلى حَيْثُ) والأبي ذرِّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «حين» (حُوصِرَ) أي: لمَّا حاصره أهل مصر في داره؛ الأجل تولية عبدالله بن سعد بن أبي سرح، واجتمع الناس (أَشْرَفَ عَلَيْهِم، وَقَالَ: أَنْشُدُكُمْ الله(١)) زاد النَّسائئ من رواية ثُمامة بن حَزن(١): «عن عثمان والإسلام»، وفي روايته (٣) أيضًا من طريق الأحنف: «أنشدكم بالله الَّذي لا إله إلَّا هو» وسقط لفظ الجلالة هنا عند غير أبي ذرِّ (وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ مِنْ الشَّعِيامُ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ مِنْ الشَّعِيامُ قَالَ: مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الجَنَّةُ، فَحَفَرْتُهَا؟) المشهور: أنَّه اشتراها، لا أنَّه حفرها، كما في التّرمذي بلفظ: هل تعلمون أنَّ رسول الله صِنَ الله صِنَ الله عِن الله عِن الله عنه ال رُوْمة، فقال: «من يشتري بئر رُوْمة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة»، فاشتريتها من صلب مالى؟... الحديث. وعند النَّسائع: أنَّه اشتراها بعشرين ألفًا أو بخمسة وعشرين ألفًا(٤)، لكن روى البغويُّ الحديث في «الصَّحابة» بلفظ: وكانت لرجل من بني غفارٍ عينٌ يقال لها: رومة، وإذا كانت عينًا فيحتمل أن يكون عثمان حفر فيها بئرًا، أو كانت(٥) العين تجري إلى بئر، فوسعها عثمان أو طواها، فنسب حفرها إليه، قاله في «فتح الباري» (أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ) مِنَاسْمِيرً ﴿ وَالَ: مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ) بضمِّ العين وسكون السّين المهملتين، وهي غزوة تبوك (فَلَهُ الجَنَّةُ، فَجَهَّرْتُهُمْ؟) ولأبي ذرِّ عن الكُشمِيهَنِيِّ: «فجهَّرته» (قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ) والضَّمير للصَّحابة. وروى النَّسائيُّ من طريق الأحنف بن قيس: أنَّ الَّذين صدَّقوه هم: عليُّ بن أبي طالبِ وطلحةُ والزُّبير وسعد بن أبي وقَّاص.

(وَقَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رائي فيما سبق موصولًا [ح: ٢٧٧١] (فِي وَقْفِهِ) تلك الأرض: (لَا جُنَاحَ)

افى (ب): «بالله».

<sup>(</sup>٢) في كل الأصول: «بن حرب» وهو تحريف، والتصحيح من مصادر التخريج وكتب الرجال.

<sup>(</sup>٣) في (ص): «رواية».

<sup>(</sup>٤) في هامش (ل): أي: درهم، كما في «الفتح».

<sup>(</sup>٥) في غير (ب) و(س): «كان».

لا إثم (عَلَى مَنْ وَلِيَهُ) من ناظر ومتحدث (أَنْ يَأْكُلَ) أي: منه (١) بالمعروف، قال البخارئ: (وَقَدْ يَلِيهِ) أي: الوقف (الوَاقِفُ وَغَيْرُهُ، فَهْوَ وَاسِعٌ لِكُلِّ) من الواقف وغيره. وقد استدلَّ المؤلِّف بما ذكره: على جواز اشتراط الواقف لنفسه منفعةً مِنْ وقفه، وهو مقيَّد بما إذا كانت المنفعة عامَّةً؛ كالصَّلاة في بقعةٍ جعلها مسجدًا، والشُّرب من بئر وقفها، وكذا كتابُّ وقفه على المسلمين للقراءة فيه ونحوها، وقِدْرٌ للطَّبخ فيها وكيزانٌ للشُّرب، ونحو ذلك، والفرق بين د٣٦٠/٣٠ العامَّة والخاصَّة: أنَّ العامَّة عادت إلى ما كانت عليه من الإباحة/ بخلاف الخاصَّة.

## ٣٤ - بابٌ: إِذَا قَالَ الوَاقِفُ: لَا نَظْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ فَهُوَ جَائِزٌ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (إِذَا قَالَ الوَاقِفُ: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ فَهْوَ جَائِزٌ).

٢٧٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاح، عَنْ أَنَسٍ ﴿ إِنَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ مِنَ اللهِ يَامِ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ». قَالُوا: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيد العنبريُّ مولاهم التَّنوريُّ (عَنْ أَبِي التَّيَّاح) يزيد بن حُمَيد الضُّبَعيِّ (عَنْ أَنسِ ﴿ إِلَيْ اللَّهِ عَالَ النَّبِيُّ مِنْ السَّمْدِيمِ ) لمَّا أراد بناء مسجده: (يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي) بالمثلَّثة، أي: ساوموني (بِحَائِطِكُمْ) ٥/٨٥ ببستانكم (قَالُوا: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ) مِمَزِّجِلَ، أي: منه، ولا يصير الملك/ وقفًا بقول مالكه: لا أطلب(١) ثمنه إلَّا إلى الله، لكنْ أجاب ابن المُنيِّر: بأنَّ مراد البخاريِّ: أنَّ الوقف يصحُّ بأيِّ لفظٍ دلَّ عليه، إمَّا بمجرَّده أو بقرينةٍ. انتهى. وألفاظ الوقف صريحةٌ؛ كوقفت كذا(٣)، وحبَّست، وسبَّلت، أو أرضي موقوفة، أو محبَّسة، أو مسبَّلة، وكناية، كحرَّمت هذه البقعة للمساكين، أو أبَّدتها، أو داري محرَّمةٌ أو مؤبَّدةٌ، ولو قال: تصدَّقت به على المساكين ونوى الوقف؛ فوجهان، أصحهما أنَّ النِّيَّة تلتحق باللَّفظ، ويصير وقفًا، وإن أضاف إلى معيَّن، فقال: تصدَّقت عليك، أو قاله(٤) لجماعة معيَّنين، لم يكن وقفًا على الصَّحيح، بل ينفذ فيما

<sup>(</sup>١) المنه ١: ليس في (ص).

<sup>(</sup>۲) في (د): «نطلب».

<sup>(</sup>٣) «كذا»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في (د): «قال».

هو صريحٌ فيه، وهو التَّمليك المحض، ولو قال: جعلت هذا المكان مسجدًا، صار مسجدًا على الأصحِّ، لإشعاره بالمقصود واشتهاره فيه.

#### ٣٥ - بابُ قُولِ اللهِ تَعَالَى:

﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلِ مِنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِن غَيْرِكُمْ إِنْ اَنتُدْ ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَنبَتَكُم مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَعْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَوْةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنِ الْرَبْسُتُم لَا غَيْرِكُمْ إِنْ اَنتُدُ ضَارَيْهُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَنبَتَكُم مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَعْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلُوةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ إِنَّا إِذَا لَينَ الْآثِمِينَ ﴿ فَإِنْ عُيْرَعَلَ السَّتَحَقّا إِنْمَا فَعَاخَرَانِ مَثَمَّرَى بِهِ عَنَا وَلَوْكَانَ ذَا قُرْنِي وَلَا نَكْتُتُم شَهَدَةَ اللّهِ إِنَّا إِذَا لَينَ الْآثِمِينَ ﴿ فَإِنْ عُيرَعِمُ الْأَوْلِيلِنِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ لَشَهَدَلُنَا أَحَقُ مِن شَهَدَتِهِما وَمَا اعْتَدَيّنَا إِنَّا إِذَا لَينَ الشَّوَا اللّهَ وَاسْمَعُوا وَاللّهُ لاَيْهِ لَمُن الْظَالِمِينَ ﴿ وَلِلْكَآذَنَ أَن يَأْتُوا بِالشَّهُ لَا يَهُمُ الْأَوْلِيلِنِ فَيُقْسِمَانِ بِاللّهِ لَشَهُدَلُنَا أَحَقُ مِن شَهَدَتِهِما وَمَا أَعْتَدَيّنَا إِنّا إِنْ اللّهُ وَاللّهُ لاَيْهُ لِكُمُ الْفَوْلِ اللّهُ وَاللّهُ لاَيْهُ لِي اللّهُ وَلَوْلِيلُونَ اللّهُ وَاللّهُ لا يَهْدِي مُ اللّهُ وَاللّهُ لا يَهْتُولُ اللّهُ وَاللّهُ لا يَعْمُ الْفَوْمُ الْفَاسِقِينَ ﴾.

﴿ ٱلْأُولَيْكِنِ ﴾: واحدهما: أَوْلَى، ومنه: أولى به(١). ﴿ عُثِرَ ﴾: أُظهِر. ﴿ أَعْثَرْنَا ﴾: أظهرنا.

(بابُ) بيان سبب نزول (قولِ اللهِ تَعَالَى) ولأبي ذرِّ: (إَمْنَوْبِا)، (﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَدَهُ بَيْنِكُمٌ ﴾) أي: شهادة اثنين، فحُذِف المضاف، وأُقيمَ المضاف إليه مُقامه، والتَّقدير: فيما أُمِرتُم شهادة بينكم، والمراد بالشهادة: الإشهاد، وأضافها(١) إلى الظَّرف على الاتِّساع (﴿ إِذَا حَضَرَ الْمَوْدِ السَّهادة » وحضور أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾) ﴿ أَحَدَكُمُ ﴾: نصبٌ على المفعوليَّة، و﴿ إِذَا حَضَرَ ﴾: ظرفٌ لـ (الشَّهادة » وحضور الموت: مشارفته، وظهور أمارات بلوغ الأجل (﴿ حِينَ الوصِيَّة ﴾) بدلٌ مِن ﴿ إِذَا حَضَرَ ﴾ قال في اللكشَّاف »: وفي إبداله منه دليلٌ على وجوب الوصيَّة، وأنَها من الأمور اللَّازمة الَّتي ما ينبغي أن يتهاون بها المسلم ويذهل عنها، وخبر المبتدأ الَّذي هو ﴿ شَهَدَةُ بَيْنِكُمٌ ﴾ قوله: (﴿ الشَّنَانِ ﴾) وجوّز

<sup>(</sup>۱) في هامش (ل): قال الزَّجَّاج في «المعاني»: هذه الآيات الثَّلاث مِن أشكل ما في القرآن إعرابًا وحكمًا، ومعنى قوله: ﴿ الْأَوْلِيَـنِ ﴾ واحدهما: أولى، ومنه: أولى به، أي: أحقُّ به، ووقع هذا في رواية الكشميهنيِّ لأبي ذرِّ وحده، وكذا [الذي] بعده، والمعنى: و ﴿ مَاخَرَانِ ﴾ ، أي: شاهدان آخران يقومان مقام الشَّاهدَين الأوَلَين، ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَيْهِم ﴾ ، أي: مِن الذين حقَّ عليهم، وهم أهل الميِّت وعشيرته، و ﴿ الْأَوْلِينِ ﴾ ، أي: الأحقًان بالشَّهادة؛ لقرابتهما ومعرفتهما، وارتفع ﴿ الْأَوْلِينِ ﴾ بتقدير: هما، كأنَّه قيل: مَن الشاهدان؟ فأجيب: هما الأوليان، أو هما بدل من الضمير في ﴿ يَقُومَانِ ﴾ أو من ﴿ ءَاخَرَانِ ﴾ ، ويجوز أن يرتفعا ب ﴿ اَسْتَحَقَّ ﴾ ، أي: من الذين استحقَّ عليهم انتداب الأوليين منهم للشَّهادة، لاطّلاعهم على حقيقة الحال؛ ولهذا قال أبو إسحاق الزَّجَّاج: هذا الموضع من أصعب ما في القرآن إعرابًا، قال الشِّهاب السَّمين: ولقد صدق رائِثُ فيما قال. «فتح».

<sup>(</sup>۱) في (د): «وإضافتها».

الزمخشري: أن يكون ﴿ أَثْنَانِ ﴾ فاعل ﴿ شَهَدَهُ بَيْنِكُمْ ﴾ على معنى (١): فيما فُرض عليكم أن يشهد اثنان (﴿ ذَوَا عَدْلِ ﴾ ) أي: أمانة وعقل (﴿ مِنكُمْ ﴾ ) من المسلمين أو من أقاربكم (﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾) من غير المسلمين، يعني: أهل الكتاب عند فقد المسلمين؛ أو من غير أقاربكم (﴿ إِنْ أَنتُدُ ضَرَيْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾) أي: سافرتم فيها (﴿ فَأَصَابَتَكُم مُصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾) أي: قاربتموه (٢) وهذان شرطان (٣) لجواز استشهاد الذِّميِّين عند فقد المسلمين أن يكون ذلك في سفر وأن يكون في وصيَّةٍ، وهذا مرويُّ عن الإمام أحمد، وهو من أفراده، وخالفه الأئمَّة النَّلاثة في ذلك، وأنَّ هذه الآية منسوخةٌ بقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقد د٣٦١/٣٠ أجمعوا على ردِّ شهادة الفاسق، والكافرُ شرٌّ من الفاسق، نعم، جوَّز/ أبو حنيفة شهادة الكفَّار بعضِهم على بعض (﴿ تَحْيِسُونَهُمَا ﴾) تمسكونهما لليمين، ليحلفا (﴿مِنْ بَعْدِ ٱلصَّلَوْةِ ﴾) صلاة العصر أو صلاة أهل دينهما (﴿فَيُقْسِمَانِ ﴾) فيحلفان (﴿ بِٱللَّهِ إِنِٱرْتَبْتُمْ ﴾) أي: ظهرت لكم ريبةً من(١) اللَّذين ليسا من أهل ملَّتكم أنَّهما خانا، فيحلفان حينئذٍ (١) بالله (﴿ لَا نَشْتَرِى بِهِ ﴾) بالقسم (﴿ ثَمَنَّا ﴾) لا نعتاض عنه بعوضِ قليل من الدُّنيا الفانية الزَّائلة (﴿ وَلَوْ كَانَ ﴾) المشهود عليه (﴿ ذَا قُرُنَّ ﴾) أي: قريبًا إلينا، وجوابه محذوفٌ، أي: ﴿ لَا نَشْتَرِى ﴾ (﴿ وَلَا نَكْنُتُمُ شَهَدَةَ اللَّهِ ﴾) أي: الشُّهادة الَّتي أمر الله بإقامتها (﴿ إِنَّا إِذَا لَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ ﴾) إن كتمناها (﴿ فَإِنْ عُثِرَ ﴾) فإن اطُّلِع (﴿ عَلَىٰ أَنَّهُمَا ﴾) أي: الشَّاهدين (﴿ ٱسْتَحَقّا ٓ إِنْما ﴾) أي: استوجباه بالخيانة والحنث في اليمين (﴿ فَعَاخَرَانِ ﴾) فشاهدان آخران من قرابة الميت (﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ ﴾) الإثم، أي: فيهم ولأجلهم، وهم ورثة الميِّت، استحقَّ الحالفان بسببهم الإثم، ف «على» بمعنى: «في» كقوله: ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: في ملك سليمان ( ﴿ ٱلْأَوْلِيَانِ ﴾) بالرَّفع خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هما الأوليان، كأنَّه قيل: ومَن هما(١)؟ فقيل: هما الأوليان. وقيل: بدلُّ من الضَّمير في ﴿ يَقُومَانِ ﴾ أو من ﴿ ءَاخَرَانِ ﴾ أي: الأحقَّان بالشُّهادة لقرابتهما ومعرفتهما من

<sup>(</sup>۱) في (د): «معين»، وليس بصحيح.

<sup>(</sup>۱) في (ب) و (س): «قاربتموها».

<sup>(</sup>٣) في (د): «الشرطان».

<sup>(</sup>٤) في نسخة في هامش (د): «في».

<sup>(</sup>٥) «حينئذِ»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٦) «هما»: ليس في (د).

الأجانب (﴿ فَيُقْسِمَانِ بِأَلِيهِ لَشَهَدَنُنَا آَحَقُ مِن شَهَدَتِهِمَا ﴾) أي: أصدق منهما وأولى بأن تُقبَل (﴿ وَمَا اَعْتَدَيْنَا ﴾(١)) فيما قلنا فيهما من الخيانة (﴿ إِنَّا إِذَا لَّمِنَ الظَّلِمِينَ ﴾) إن كنَّا قد كذَّبنا عليهما. ومعنى الآيتين -كما قاله القاضي-: أنَّ المحتَضِر إذا أراد الوصيَّة ينبغي أن يُشْهِد عدلين من ذوي نسبه أو دينه على وصيَّته، أو يوصى إليهما احتياطًا، فإن لم يجدهما بأن كان في سفر فآخران من غيرهم، ثمَّ إن وقع نزاعٌ وارتيابٌ، أقسما على صدق ما يقولان بالتَّغليظ في الوقت، فإن اطُّلِعَ على أنَّهما كذبا بأمارةٍ ومظنَّةٍ، حلف آخران من أولياء الميِّت، والحكم منسوخٌ إن كان الاثنان شاهدين، فإنَّه لا يحلف/ الشَّاهد ولا يعارض يمينه بيمين الوارث، وثابتٌ إن كانا ٢٩/٥ وصيَّين ورُدَّ اليمين إلى الورثة إمَّا لظهور خيانة الوصيين، فإنَّ تصديق الوصيِّ باليمين لأمانته أو لتغيير الدَّعوى (﴿ ذَلِكَ ﴾) الَّذي تقدَّم من بيان الحكم (﴿ أَدْنَ ﴾) أقرب (﴿ أَن يَأْتُوا ﴾) أي: الشُّهداء على نحو تلك الحادثة (﴿ بِٱلشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا ﴾) من غير تحريف ولا خيانةٍ فيها (﴿ أَوّ يَخَافُواْ أَن تُرَدَّ أَيْمَن لا بَعْدَ أَيْنَ إِنهُ إِلَى أَي : أقرب إلى أن يخافوا ردَّ اليمين بعد يمينهم على المدَّعين، فيحلفون على خيانتهم وكذبهم، فيفتضحون ويُغرَّمون(١)، وإنَّما جمع الضَّمير(٣)؛ لأنَّه حكمٌ يعمُّ الشُّهود كلُّهم (﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ ﴾) أن تحلفوا كاذبين أو تخونوا ( ﴿ وَاسْمَعُوا ﴾) الموعظة ( ﴿ وَاللَّهُ لا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ [المائدة: ١٠٦-١٠٨]) أي: لا يرشد من كان على معصيةٍ، وساق في رواية أبي ذرِّ من قوله: (﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾) ثمَّ قال: (إلى قوله: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَسِقِينَ ﴾). وقال المؤلِّف/: (﴿ ٱلْأَوْلَيَانِ ﴾: واحدهما أَوْلَى، ومنه: أولى به) أي: أحقُّ به، وقوله: (﴿ عُثِرٌ ﴾) د٣٦١/٣ب أى: (أُظهر) قاله أبو عبيدة في «المجاز» (﴿أَعْثَرْنَا﴾ [الكهف: ١١]) أي: (أظهرنا) قاله الفرَّاء، وهذا كلُّه ثابتٌ في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ فقط.

٢٧٨٠ - وَقَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي القَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُم، قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ أَبِي القَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّمَ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي القَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَنْهُم، قَالَ أَبْ يَنِ بَدَّاءٍ، فَمَاتَ السَّهْمِيُ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمَا بِتَرِكَتِهِ فَقَالُوا: فَقَالُوا: فَقَالُوا: فَقَالُوا: فَقَالُوا: فَقَالُوا: فَقَالُوا عَنْ فَضَا مِنْ فِضَةٍ مُحَوَّصًا مِنْ ذَهَبٍ، فَأَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَا اللهِ مَنْ اللّهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُو

<sup>(</sup>١) في هامش (ج) و(ل): أي: وما تجاوزنا. "بيضاوي".

<sup>(</sup>٢) "فيفتضحون ويغرَّمون": مثبتٌ من (د).

<sup>(</sup>٣) «الضَّمير»: ليس في (د).

ابْتَعْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيٍّ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، فَحَلَفَا لَشَهَادَتُنَا أَحَقُ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَإِنَّ الجَامَ لِصَاحِبِهِمْ، قَالَ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾.

(وَقَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ(١): (حَدَّثَنَا) وهذا وصله المؤلِّف في «التاريخ» فقال: حدَّثنا عليُّ بن المدينيِّ قال: حدَّثنا (يَحْيَى بْنُ آدَمَ) بن سليمان المخزوميُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةً) يحيى بن زكريًّا، واسم أبي زائدة: ميمون الهَمْدانيُّ القاضي (عَنْ مُحَمَّدِ بْن أَبِي (١) القَاسِم) الطويل (عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْن سَعِيدِ بْن جُبَيْر، عَنْ أَبِيهِ) سعيد (عَن ابْنِ عَبَّاسِ بِلْيَ ) أنَّه (قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْم) هو بُزَيل، بضمِّ الموحَّدة وفتح الزَّاي -مصغَّرًا عند ابن ماكولا، ولابن منده من طريق السُّدِّي عن الكلبيِّ: بُدَيل بن أبي مارية ، بدالٍ مهملة بدل الزَّاي - وليس هو بديل بن ورقاء، فإنَّه خزاعيٌّ، وهذا سهميٌّ، وفي رواية ابن جريج: أنَّه كان مسلمًا (مَعَ تَمِيم الدَّارِيِّ) الصَّحابيِّ المشهور، وكان نصرانيًّا، وكان ذلك قبل أن يسلم (وَعَدِيِّ بْنِ بَدَّاءٍ) بفتح الموحَّدة وتشديد الدَّال(٣) المهملة ممدودًا مصروفًا(٤)، وكان عديُّ نصرانيًّا. قال الذَّهبيُّ (٥): لم يبلغنا إسلامه(٦)، من المدينة للتِّجارة إلى أرض الشَّام(٧) (فَمَاتَ) بُزَيل(٨) (السَّهْمِيُّ بِأَرْضِ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ) وكان لمَّا اشتدَّ وجعه أوصى إلى تميم وعديٍّ، وأمرهما أن يدفعا متاعه إذا رجعا إلى أهله (فَلَمَّا قَدِمَا) عليهم (بِتَركَتِهِ فَقَدُوا) بفتح القاف، (جَامًا) بالجيم وتخفيف الميم. قال في «الفتح»: أي: إناءً، وتعقُّبه العينيُّ، فقال: هذا تفسير الخاصِّ بالعامِّ، وهو لا يجوز؛ لأنَّ الإناء أعمُّ من الجام، والجام، هو الكأس. انتهى. والَّذي ذكره البغويُّ وغيره من المفسِّرين: أنَّه إناءٌ من فضَّةِ منقوشٌ بالذَّهب، فيه ثلاث مئة مثقالٍ، وكذا في رواية ابن جُرَيج عن عكرمة: إناءٌ من فضَّة منقوشٌ بذهب (مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا مِنْ ذَهَبٍ) بضمِّ الميم وفتح الخاء

<sup>(</sup>۱) زیدفی(د): «قال».

<sup>(</sup>٢) «أبي»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٣) «الدَّال»: ليس في (د).

<sup>(</sup>٤) في هامش (ج): كذا في «اليونينيَّة»: «بداءٍ» بالصَّرف، وقال الشَّيخ زكريًّا: غير مصروف، فليُنظَر.

<sup>(</sup>٥) في (ص): «الذُّهليُّ».

<sup>(</sup>٦) نبَّه في (ج) إلى وجود خلل هنا وسقط، ولعله: «فخرجوا».

<sup>(</sup>٧) قوله: «من المدينة... الشام» سقط من (ص).

<sup>(</sup>۸) في (م): «بديل».

المعجمة والواو المشدَّدة، آخره صادَّ مهملةً، أي: فيه (١) خطوطٌ طوالٌ كالخوص، كانا أخذاه من متاعه، وفي رواية ابن جُريج عن عكرمة: أنَّ السَّهميَّ المذكور مَرِض فكتب وصيَّته بيده، ثمَّ دسَّها في متاعه، ثمَّ أوصى إليهما، فلمَّا مات فتحا متاعه، ثمَّ قدما على أهله، فدفعا إليهم (١) ما أراد (٣)، ففتح أهله متاعه، فوجدوا الوصيَّة، وفقدوا أشياء فسألوهما عنها، فجحدا، فرفعوهما إلى النَّبيِّ مِنَاشِيرٍ مَن فنزلت هذه الآية إلى قوله: ﴿لِينَ ٱلْأَثِينِ ﴾ [الماندة: ١٠٦] (فَأَحْلَفُهُمَا رَسُولُ اللهِ مِنَاشِيرٍ مُ ثُمَّ وُجِدَ الجَامُ بِمَكَّة. فَقَالُوا) أي: الَّذين وُجِدَ الجام معهم: (ابْتَعْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيٍّ، فَقَامَ رَجُلانِ) عمرو بن العاص والمطّلب بن أبي وداعة (مِنْ أَوْلِيَائِهِ) أي: من أولياء بُزيل السَّهميِّ (فَحَلَفًا/ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا) يعني: يميننا أحقُ من د٦٠٢٣٦ يمينهما (وَإِنَّ الجَامَ لِصَاحِبِهِمْ، قَالَ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَوُا شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٦]) زاد أبو ذرَّ: (﴿ إِذَا حَضَرَ آَعَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾).

## ٣٦ - بابُ قَضَاءِ الوَصِيِّ دُيُونَ المَيِّتِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الوَرَثَةِ

(بابُ) جواز (قَضَاءِ الوَصِيِّ دُيُونَ المَيِّتِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الوَرَثَةِ) ودال «دُيون» مضمومةٌ ومكسورةٌ كما في «اليونينيَّة»(٤).

٢٧٨١ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقِ أَوِ الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْهُ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَادِيُّ بَيْنَ، أَنَّ أَبَاهُ اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَرَكَ سِتَ بَنَاتٍ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا، فَلَمَّا حَضَرَ جَدَادُ النَّخْلِ أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنَاشِيرًم، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أُحِبُ أَنْ يَرَاكَ الغُرَمَاءُ. قَالَ: «اذْهَبْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أُحِبُ أَنْ يَرَاكَ الغُرَمَاءُ. قَالَ: «اذْهَبْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أُحِبُ أَنْ يَرَاكَ الغُرَمَاءُ. قَالَ: «اذْهَبْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أُحِبُ أَنْ يَرَاكَ الغُرَمَاءُ. قَالَ: «اذْهَبُ وَاللهِ مَا عَلْمُ وَاللهِ وَاللهِ مَوْلُ أَعْرُوا إِلَيْهِ أُغْرُوا بِي تِلْكَ السَّاعَةَ، فَلَمَّا رَأَى فَيْدِرْ كُلَّ تَمْرِ عَلَى نَاحِيَةٍ». فَفَعَلْتُ، ثُمَّ دَعُوتُ، فَلَمَّا نَظُرُوا إِلَيْهِ أُغْرُوا بِي تِلْكَ السَّاعَةَ، فَلَمَّا رَأَى مَا يَلُولُ اللهُ أَمَانَةً وَالِدِي وَلَا أَوْلِادِي، وَأُنَا وَاللهِ رَاضٍ أَنْ يُؤَدِّيَ اللهُ أَمَانَةً وَالِدِي وَلَا أَرْجِعَ إِلَى أَخَوَاتِي يَكِيلُ لُهُمْ حَتَى أَذًى اللهُ أَمَانَةً وَالِدِي ، وَأَنَا وَاللهِ رَاضٍ أَنْ يُولِدًى اللهُ أَمَانَةً وَالِدِي وَلَا أَرْجِعَ إِلَى أَخُواتِي

<sup>(</sup>۱) «فيه»: مثبت من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٢) في (ص) و(م) و(ل): "إليهما"، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: "إليهما" كذا بخطُّه، وصوابه: إليهم، لأنَّ الضَّمير راجع إلى "الأهل".

<sup>(</sup>٣) في (د): «أرادا».

<sup>(</sup>٤) قوله: «ودال: دُيون مضمومة...» ساقطة من (ج) وأثبت في هامشها ذلك على أنه حاشية وبلفظ قريب من هذا.

بِتَمْرَةِ، فَسَلِمَ وَاللهِ البَيَادِرُ كُلُّهَا، حَتَّى أَنِّي أَنْظُرُ إِلَى البَيْدَرِ الَّذِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ مِنَاشْهِ مِمَا اللهِ مَنَاشُهُمُ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ تَمْرَةً وَاحِدَةً، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: أَغْرُوا بِي، يَعْنِي: هِيْجُوا بِي ﴿ فَأَغْرَبَنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقِ) بالسِّين المهملة وبعد الألف موحَّدة ثمَّ قاف، أبو جعفر التَّميميُّ مولاهم البغداديُّ البزَّاز(١) الفارسيُّ الأصل ثمَّ الكوفيُّ (أُول الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ) ٥/٠٥ الرُّخاميُّ (٣) -بالخاء المعجمة - البغداديُّ (عَنْهُ) أي: عن (١) محمَّد بن سابق/ والشَّكُّ من المؤلِّف، وقد روى عن(٥) ابن سابق بواسطةٍ في أوَّل حديثٍ يلى هذا الباب [ح:٢٧٨١]، وفي «المغازي» [ح: ١٨٨٩] و «النكاح» [ح: ١٦٢٥] (٦) و «الأشربة» [ح: ٥٥٧٩] ولم يرو عنه بغير واسطة إِلَّا في هذا الموضع مع التَّردُّد في ذلك، قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرَّحمن (أبو مُعَاوِيَةً) النَّحوي البصريُّ ثمَّ الكوفيُّ (عَنْ فِرَاسِ) بكسر الفاء وتخفيف الرَّاء، وبعد الألف سينٌ مهملة، ابن يحيى الهَمْدانيِّ الحارثيِّ الكوفيِّ أنَّه (قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ) عامر بن شراحيل: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ فِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِي فِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِي فِي اللهُ الل بَنَاتٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا) ليهوديِّ وغيره (فَلَمَّا حَضَرَ جَدَادُ النَّخْل) بفتح الجيم وبدالين مهملتَين، أي: أوان قطع ثمرتها، ولأبي ذرِّ: «فلما حضره جِذاذ النَّخل» بضمير المفعول، و ﴿جِذَاذَ»: بذالَين معجمتَين وكسر الجيم، يقال: جذذت الشَّيء، أي: كسرته وقطعته (أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ مِنْ للهُ يِهِم، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا، وَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَرَاكَ الغُرَمَاءُ قَالَ: اذْهَبْ فَبَيْدِرْ) بفتح الموحَّدة وسكون التَّحتيَّة وكسر الدَّال المهملة، أمرٌ من: بيدرَ يبيدرُ، أي: اجعل(٧) كلَّ صنفٍ في بيدرِ، أي: جرين يخصُّه، ولأبي ذرِّ عن الحَمُّويي: «فبادرْ» (كُلَّ تَمْر عَلَى نَاحِيَةِ. فَفَعَلْتُ) ذلك (ثُمَّ دَعَوْتُ) رسول الله مِن السُّعيام، والأبي ذَرّ

<sup>(</sup>١) في (س) و(م): «البرَّار» وهو تصحيفٌ.

<sup>(</sup>۲) في (ب): «و».

<sup>(</sup>٣) في هامش (ج) و(ل): بضم الرَّاء، وفتح الخاء المعجمة، هذه النَّسبة إلى الرُّخام: حجر أبيض يعمل منه البلاط. «ترتيب».

<sup>(</sup>٤) «عن»: مثبت من (ب) و (س).

<sup>(</sup>٥) في (ب): «عنه».

<sup>(</sup>٦) «والنَّكاح»: سقط من (م).

<sup>(</sup>٧) في(ص): «يجعل».

عن الحَمُّويي والمُستملي: «دعوته»، وله عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «فدعوته» بالفاء بدل «ثمَّ (فَلَمَانه) نَظُرُوا) أي: الغرماء (إِلَيْهِ) بَلِيَّسِّ الْهُرُوا) بضم الهمزة وسكون الغين المعجّمة وبالرَّاء المهملة مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله، أي: لهجوا (بِي) وقال في «النّهاية»: لجُوا في مطالبتي والحُوا عليَّ (تِلْكَ السَّاعَة، فَلَمَّا رَأَى) بَلِيسِّ اللهوائيم (مَا يَصْنَعُونَ) بي (أَطَافَ) بالهمزة قبل الطَّاء، ولأبي فرِّ: «طاف» بإسقاطها (حَوْلَ أَعْظَمِهَا بَيْدَرًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اذْعُ أَصْحَابَكَ) أي: غرماء أبيك، فدعوتهم (فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ) من ذلك البيدر (حَتَّى أَذَى اللهُ أَمَانَة وَالِدِي وَلاَ أَرْجِعَ إِلَى أَخَوَاتِي) السِّتَّة (بِتَمْرَة)(۱) أَمَانَة وَالِدِي وَلاَ أَرْجِعَ إِلَى أَخَوَاتِي) السِّتَّة (بِتَمْرَة)(۱) بمثنَّاقٍ فوقيَّةٍ بعد الموحَّدة وسكون الميم، ولأبي ذرَّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «تمرة» بمثنَّاقٍ فوقيَّةٍ بعد الموحَّدة وسكون الميم، ولأبي ذرً عن الحَمُّويي والمُستملي: «تمرة» بإسقاط الموحَّدة (فَسَلِمَ / وَاللهِ البَيَادِرُ كُلُها حَتَّى أَنِي) بفتح الهمزة (أَنْظُرُ إِلَى البَيْدَرِ الَّذِي عَلَيْهِ ٢٥٠٥٠ رَسُولُ اللهِ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مَا مَنْ قُولَةٍ وَاحِدَةً).

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) أي: البخاريّ في تفسير قوله: (أَغْرَوا بِي، يَعْنِي: هِيْجُوا بي) بكسر الهاء وسكون التَّحتيَّة (﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ ﴾ [المائدة: ١٤]) قال أبو عبيدة في «المجاز»: الإغراء: التَّهييج والإفساد، وسقط قوله: «قال أبو عبد الله....» إلى آخره للحَمُّويي والكُشْمِيهَنِيِّ، وثبت للمُستملى وحده، والله أعلم.

وقد سبق حديث الباب غير مرَّةٍ. منها في «الصُّلح» [ح: ٢٠٠٩] و «الاستقراض» [ح: ٢٤٠٥] و «الهبة» [ح: ٢٦٠١] ويأتي إن شاء الله تعالى في «علامات النَّبوَّة» [ح: ٢٥٨٠].



<sup>(</sup>١) في (م): "ثم". وكذا في (ج)، وكتب على هامشها: "ثمَّ" كذا بخطُّه، والَّذي في "الفرع المزِّيَّ": فلمَّا نظروا.

<sup>(</sup>١) في هامش (ج): كتب على هامش (العجمي): في الفرع وأصله: بتمرة، وفي الهامش: تمرة.

# الفهرس

٧	٥٠ -كَتَابُ فِي اللَّقَطَةِ وَإِذَا أَخْبَرَ رَبُّ اللَّقَطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ
١٢	٢ - باب ضَالَّةِ الإبِل
١٥	٣ - باب ضَالَّةِ الْغَنَمَ
١٨	٤ - بابٌ إِذَا لَمْ يُوجَدُّ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ ؛ فَهْيَ لِمَنْ وَجَدَهَا
۲۰	
۲۱	٦ - بابٌ إِذَا وَجَدَ تَمْرَةً فِي الطَّرِيقِ
۲۳	٧ - بابٌ كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أَهْلَ مَكَّةَ ؟
۲۹	٨ - بابٌ لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةُ أَحَدَ بِغَيْرِ إِذْنِ
٣١	٩ - بابِّ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ رَدَّهَا عَلَيْهِ، لأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ
٣٣	١٠ - بابُّ هَلْ يَأْخُذُ اللُّقَطَةَ وَلَا يَدَعُهَا تَضِيعُ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُ
٣٦	١١ - باب مَنْ عَرَّفَ اللُّقَطَةَ، وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ
٣٦	۱۲ – بابً
<b>~</b>	وي كان في المؤلار والمؤرث
	2 - 2 - 2 - 2 - 2 - 2 - 2 - 2 - 2 - 2 -
٤٢	١ - باب قصاص الْمَظَالِمِ
٤٢ ٤٤	<ul> <li>١ - باب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعْنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّالِمِينَ ﴾</li> </ul>
٤٢ ٤٤ ٤٦	<ul> <li>١ - باب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعَنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>٣ - باب لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> </ul>
٤٢ ٤٤ ٤٦	<ul> <li>١ - باب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعْنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>٣ - باب لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> <li>٤ - باب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا</li> </ul>
£ {	<ul> <li>١ - باب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعْنَهُ ٱللّهِ عَلَى الظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>٣ - باب لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> <li>٤ - باب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا</li> <li>٥ - باب نَصْرِ الْمَظْلُومِ</li> </ul>
£ \	<ul> <li>١ - باب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعَنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>٣ - باب لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> <li>٤ - باب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا</li> <li>٥ - باب الإنتيصارِ مِنَ الظَّالِمِ</li> </ul>
25	<ul> <li>١ - باب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>٢ - باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعْنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>٣ - باب لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> <li>٤ - باب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا</li> <li>٥ - باب نَصْرِ الْمَظْلُومِ</li> <li>٢ - باب الإنتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ</li> <li>٧ - باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ</li> </ul>
2 \$	<ul> <li>اب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>باب قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعْنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>باب لَا يَظٰلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> <li>باب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا</li> <li>باب نَصْرِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الإنتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ</li> <li>باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الطَّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ</li> </ul>
o 6	<ul> <li>ا باب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>باب قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعَنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>باب لَا يَظٰلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> <li>باب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا</li> <li>باب نَصْرِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الإنتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ</li> <li>باب عَفْو الْمَظْلُومِ</li> <li>باب عَفْو الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الطُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ</li> <li>باب الاِتَقَاءِ وَالْحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الاِتَقَاءِ وَالْحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الاِتَقَاءِ وَالْحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ</li> </ul>
2 £	<ul> <li>اب قصاص الْمَظَالِمِ</li> <li>باب قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَعْنَهُ ٱللّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾</li> <li>باب لَا يَظٰلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ</li> <li>باب أَعِنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا</li> <li>باب نَصْرِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الإنتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ</li> <li>باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ</li> <li>باب الطَّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ</li> </ul>

٥٩	١٢ - بابِّ إِذَا أَذِنَ لَهُ أَوْ أَحَلَّهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كُمْ هُوَ
7	١٣ - باب إِثْم مَنْ ظَلَمَ شَيْتًا مِنَ الأَرْضِ
٦٤	١٤ - بابٌ إِذَا أَذِنَ إِنْسَانٌ لآخَرَ شَيْعًا جَازَ
77	١٥ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَلَدُ ٱلْدِحْصَامِ ﴾
٦٧	١٦ - باب إِثْمِ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ
٦٩	١٧ - بابٌ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ
٧٢	١٨ - باب قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ
V٤	١٩ - باب مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفُ ِ
	٢٠ - بابٌ لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ
vv	٢١ - باب صَبُ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ
	٢٢ - باب أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا، وَالْجُلُوسِ عَلَى
۸١	
۸۳	
شُطُوح وَغَيْرِهَا	٢٥ - باب الْغُرْفَةِ وَالْعُلِّيَّةِ الْمُشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي ال
	٢٦ - باب مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ، أَوْ بَابِ الْمَسْجِ
	٢٧ - باب الْوُقُوفِ وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمِ
	٢٨ - باب مَنْ أَخَذَ الْغُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسُ فِي الطَّرِيقِ
	٢٩ - بابٌ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمِيتَاءِ -وَهْيَ الرَّحْبَ
	٣٠ - بَابِ النَّهْبَى بِغَيْرٍ إِذْنِ صَاحِبِهِ
1.7	٣١ - باب كَسْرِ الْصَّلِيبِ وَقَتْلِ الْحِنْزِيرِ
الزِّقَاقُا	٣٢ - بابٌ هَلْ تُكْسَرُ الدِّنانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ أَوْ تُخَرَّقُ
1.9	٣٣ - باب مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ
11•	٣٥ - بَابٌ إِذَا هَدَمَ حَاثِطًا فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ
110	٧٧ - بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعامِ وَالنَّهِدِ وَالْعُرُوضِ
	٢ - بابٌ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا
حَانَهُ	٣ - باب قِسْمَةِ الْغَنَمِ ٤ - باب الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْ
159	<ul> <li>٢ - باب الفوراوي الشاء بَيْنَ الشُّرَكَاء بِقِيمَة عَذْل</li> </ul>
	ن ـ بب صويم ، د سياء بين ، صرت ۽ پيريسر حدو

146	٦ - بابُّ هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالإِسْتِهَام فِيهِ ؟
	٧ - باب شَرِكَةِ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ
١٣٧	٨ - باب الشَّرِكَةِ فِي الأَرْضِينَ وَغَيْرِهَا٨
١٣٨	٩ - بابِّ إِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ أَوْ غَيْرَهَا؛ فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُفْعَةٌ
١٣٨	١٠ - باب الإشْتِرَاكِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ
18	١١ - باب مُشَارَكَةِ الذِّمِّيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمُزَارَعَةِ
18	١٢ - باب قِسْمَةِ الْغَنَمِ وَالْعَدُلِ فِيهَا
	١٣ - باب الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ
1 & &	١٤ - باب الشَّرِكَةِ فِي الرَّقِيقِ
	١٥ - باب الإشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ وَالْبُدْنِ، وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي هَدْيِهِ بَعْدَمَا أَهْدَى
10	١٦ - باب مَنْ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزُورٍ فِي الْقَسْمِ
104	٤٨ - كتَابٌ في الرَّهَ ن في المحَضَرِ
100	٢ – باب مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ
\oV	٣ - باب رَهْنِ السَّلَاحِ
109	٤ - بابُّ الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ
771	٥ - باب الرَّهْنِ عِنْدَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ
177	٦ - بابٌ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ ؟ فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي،
١٦٧	٤٠ - في العِتْقِ وَفَصْلِهِ
179	؟ ٤ - في العِتْق وَفضيلِهِ ٢ - بابٌ أيُّ الرِّفَابِ أَفْضَلُ
١٧٣	٣ - باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ وَالآيَاتِ
١٧٤	٤ - بابِّ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ
ن خو الْكِتَابَةِ١٨١	٥ - بابٌ إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدٍ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ؛ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ عَلَى
	٦ - باب الْخَطَأْ وَالنِّسْيَانِ فِي الْعَتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ
191	٧ - بابٌ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: هُوَ للهِ، وَنَوَى الْعِنْقَ، وَالإِشْهَادِ بِالْعِنْقِ
190	٨- باب أمّ الْوَلَدِ
۲۰۰	٩ – باب بَيْع الْمُدَبَّرِ
۲۰۳	١٠ - باب بَيْع الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ
۲۰۵	١١ - بابٌ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمَّهُ ؟ هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا ؟
	١٢ - باب عِنْق الْمُشْرِكِ

ى الذِّرُيَّةَى	١٣ - باب مَنْ مَلُكَ مِنَ العَرَبِ رَقِيقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَفَدَى وَسَبَ
۲۱۷	١٤ - باب فَضْل مَنْ أَدَّبَ جَارِيَتَهُ وَعَلْمَهَا
ئُلُونَ»ئُلُونَ»	١٥ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِيِّمُ: «الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْة
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
٢٢٥	١٧ - باب كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ
٢٣١	١٨ - بابٌ إِذَا أَتَاه خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ
السَّيِّدِالسَّيِّدِالسَّيِّدِ	١٩ - بابُّ الْعَبْدُ رَاعِ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَنَسَبَ النَّبِيُّ مِنْ الْسَلِيمُ الْمَالَ إِلَى
۲۳٤	٢٠ - بابٌ إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ
٢٣٧	٥٠ - في الهُكَاتَب
۲۳۷	 (*) ناتُ اثْم مَـٰ: قَذَفَ مَمْلُه كَهُ
۲۳۸	١ - باب الْمُكَاتَبِ وَنُجُومُهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ
تَابِ اللهِ	٢ - باب مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتَبِ، وَمَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِ
	٣ - باب اسْتِعَانَةِ الْمُكَاتَبِ وَسُؤَالِهِ النَّاسَ
٢٥٠	٤ - باب بَيْعَ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ
٢٠١	٥ - بابٌ إِذَا قَالَ الْمُكَاتَبُ: اشْتَرِي وَأَعْتِقْنِي، فَاشْتَرَاهُ لِلَاكِ
۲۵۳	٥١ ـ كَتَابُ الْهِبَةِ وَفَضْلِهَا وَالْتَحْرِيضِ عَلَيْهَا
٢٥٨٨٥٦	
	٣ - بابُ مَنِ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا،
	٤ - بابُ مَنِ اسْتَسْقَى
171	٥ - بابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ
۲٦٣	٦ - بابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ
٠٦٥	٧ - بابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ
۲٦٩	٨ - بابُ مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ ، وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَاثِهِ دُونَ بَعْضِ
	٩ - بابُ مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ٩
٢٧٥	١٠ - بابُ مَنْ رَأَى الْهِبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً
٢٧٧	١١ - باتُ الْمُكَافَأَة في الْهِيَة

ز	١٢ - بابُ الْهِبَةِ لِلْوَلَدِ وَإِذَا أَعْطَى بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْنًا لَمْ يَجُ
۲۸۰	
rar	
جٌ فَهْرَ جَائِزٌ٥٨٥	١٥ - بابُ هِبَةِ الْمَزْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِتْقِهَا، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْ
	١٦ - بابُ: بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ؟
191	١٧ - بابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ
لَيْهِ	١٨ - بابِّ: إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِ
	١٩ - بابِّ: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ
19V	٢٠ - بابّ: إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الآخَرُ وَلَمْ يَقُلُ: قَبِلْتُ.
rqq	٢٦ - بابّ: إِذَا وَهَبَ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ
٣٠٣	٢٢ - بابُ هِبَةِ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ
وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ،	٢٣ - بابُ الْهِبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ، وَالْمَقْسُومَةِ
٣٠٩	٢٤ - بابِّ: إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ
٣١١	٢٥ - بابّ: مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ
٣١٣	٢٦ - بابّ: إِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِرَجُلٍ وَهْوَ رَاكِبُهُ ؟ فَهُوَ جَائِزٌ
٣١٤	٢٧ - باب: هَدِيَّةِ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا
٣١٩	٢٨ - بابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
٣٢٣	٢٩ - بابُ الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ
٣٢٦	٣٠ - بابّ: لَا يَحِلُ لأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ
Ϋ́ΓΛ	٣١ - بابّ
٣٢٩	٣٢ - بابُ مَا قِيلَ فِي الْعُمْرَى وَالرُّقْبَى
<b>YY</b>	٣٣ - بابُ مَنِ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْفَرَسَ
TTE	٣٤ - بابُ الإشتِعَارَةِ لِلْعَرُوسِ عِنْدَ الْبِنَاءِ
TT0	٣٥ - بابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ
رِفُ النَّاسُ فَهُوَ جَائِزٌرِنْ	٣٦ - باب: إِذَا قَالَ: أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ عَلَى مَا يَتَعَارَ
٣٤ ٤	٣٧ - بابِّ: إِذَا حَمَلَ رَجُلٌ عَلَى فَرَس فَهُوَ كَالْعُمْرَى وَالصَّدَ

ه ـ كتَابُ الشَّهَادَاتِ
١ - بابُ مَا جَاءَ فِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي
٢ - باب: إِذَا عَدَّلَ رَجُلٌ أحدًا فَقَالَ: لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، أَوْ قال: مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا
٣ - بابُ شَهَادَةِ الْمُخْتَبِي
٤ - بابّ: إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ أَوْ شُهُودٌ بِشَيْء، فَقَالَ آخَرُونَ: مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ يُحْكَمُ
٥ - بابُ الشُّهَدَاءِ الْعُدُولِ
٦ - بابُ تَعْدِيلِ كَمْ يَجُوزُ؟
٧ - بابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الأَنْسَابِ، وَالرَّضَاعِ الْمُسْتَفِيضِ، وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ
٨ - بابُ شَهَادَةِ الْقَاذِفِ وَالسَّارِقِ وَالزَّانِي
٩ - باب: لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ
١٠ - بابُ مَا قِبلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ ؛
١١ - بابُ شَهَادَةِ الأَعْمَى، وَأَمْرِهِ وَنِكَاحِهِ وَإِنْكَاحِهِ وَمُبَابَعَتِهِ
١٢ - بابُ شَهَادَةِ النِّسَاءِ
١٣ - بابُ شَهَادَةِ الإِمَاءِ وَالْعَبِيدِ
١٤ - بابُ شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٥ - بابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا
١٦ - باب: إِذَا زَكِّي رَجُلٌ رَجُلًا كَفَاهُ
١٧ - بابُ مَا يُكُرَّهُ مِنَ الإِطْنَابِ فِي الْمَدْحِ، وَلْيَقُلْ مَا يَعْلَمُ
١٨ - بابُ بُلُوغِ الصِّبْيَانِ وَشَهَادَتِهِمْ
١٩ - بابُ سُوَّالِ الْحَاكِمِ الْمُدَّعِي: هَلْ لَكَ بَيِّنَةً ؟ قَبْلَ الْيَمِينِ
٢٠ - باب: الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الأَمْوَالِ وَالْحُدُّودِ
(*) بابً
٢١ - باب: إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ
٢٢ - بابُ الْيَمِينِ بَعْدَ الْعَصْرِ
٢٣ - بابُ: يَحْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ،
٢٤ - يات: إِذَا تَسَارَعَ قَوْمٌ فِي الْيَمِينِ

£77	٢٥ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِاللَّهِ وَأَيْمَنِيمٌ ثَمَنًا ﴾
	٢٦ - بابْ: كَيْفَ بُسْتَحْلَفُ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَكْلِغُونَ بِأَلِلَّهِ لَكُمْ ﴾
	٢٧ - بابُ مَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْيَمِينِ
133	٢٨ - بابُ مَنْ أَمَرَ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ
££₹	(*) بابّ
733	٢٩ - بابِّ: لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشُّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا
	٣٠ - بابُ الْقُرْعَةِ فِي الْمُشْكِلَاتِ، وَقَوْلِهِ: ﴿إِذْ يُلْتُونَ ٱقْلَىمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكُمْ
	• • • • •
	٥٣ - كتَابُ الصُّلْح
٤٥٥	١ - مَا جَاءَ فِي الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ
73	٢ - بابِّ: لَيْسَ الْكَاذِبُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ
773	٣ - بابُ قَوْلِ الإِمَامِ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ
£77	٤ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَن يَصَّالَحَا بَيْنَهُمَاصُلَحَاوَالصُّلَحُ خَيْرٌ ﴾
£7£373	٥ - بابّ: إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْح جَوْرٍ ؛ فَالصَّلْحُ مَرْدُودٌ
	٦ - بابُّ: كَيْفَ يُكْتَبُ: «هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ»
٤٧٣	٧ - بابُ الصَّلْحِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ
ξ VV	٨ - بابُ الصُّلْحِ فِي الدِّيَةِ
٤٨٠	٩ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مَا اللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّالَّمُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّ
٤٨٤	١٠ - بابّ: هَلْ يُشِيرُ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ ؟
٤٨٦	•
٤٨٧	١٢ - بابّ: إِذَا أَشَارَ الإِمَامُ بِالصُّلْحِ فَأَبَى حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ الْبَيِّنِ.
بِكَ	١٣ - بابُ الصُّلْحِ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ وَأَصْحَابِ الْمِيرَاثِ، وَالْمُجَازَفَةِ فِي ذَا
٤٩١	
	٥٥ - كتَابُ الشُّرُوطِ
	<ul> <li>١ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الإسلامِ، وَالأَحْكَامِ، وَالْمُبَايَعَةِ</li> </ul>
897	٢ - باب: إِذَا بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ
	٣ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ
4 1 T	١ - باب السروط في البياح

٤٩٩	٤ - باب: إذا اشتَرَطَ البَائِعُ ظهْرَ الدَّابَّةِ إِلَى مَكَانٍ مُسَمَّى جَازَ
٥٠٥	٥ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْمُعَامَلَةِ
٥٠٧	٦ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْمَهْرِ عِنْدَ عُقْدَةِ النُّكَاحِ
٥٠٨	٧ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْمُزَارَعَةِ
0.9	٨ - بابُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النَّكَاحِ
٥١١	٩ - بابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحِلُ فِي الْحُدُودِ مَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
018	١٠ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمُكَاتَبِ إِذَا رَضِيَ بِالْبَيْعِ عَلَى أَنْ يُعْتَقَ
010	١١ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الطَّلَاقِ
٥١٧	١٢ - بابُ الشُّرُوطِ مَعَ النَّاسِ بِالْقَوْلِ
	١٣ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْوَلَاءِ
071	١٤ - بابٌ: إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمُزَارَعَةِ إِذَا شِئْتُ أَخْرَجْتُكَ
لشُرُوطِ	١٥ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ، وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحُرُوبِ، وَكِتَابَةِ ا
001	١٦ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْقَرْضِ
007	١٧ - بابُ الْمُكَاتَبِ، وَمَا لَا يَحِلُ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي تُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ .
	١٨ - بابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الإِشْتِرَاطِ وَالثُّنْيَا فِي الإِقْرَارِ،
٥٥٨	١٩ - بابُ الشُّرُوطِ فِي الْوَقْفِ
٥٦١	٥٥ - كتَابُ الوَصَايَا
	١ - بابُ الْوَصَايَا، وَفَوْلِ النَّبِيِّ مِنْ الشَّعِيْمِ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»
	٢ - بابّ: أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ
	٣ - بابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ
دَّعْوَى٥٧٥	٤ - بابُ قَوْلِ الْمُوصِي لِوَصِيِّهِ: تَعَاهَدْ وَلَدِي. وَمَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ مِنَ ال
٥٧٦	٥ - باب: إِذَا أَوْمَأَ الْمَرِيضُ بِرَأْسِهِ إِشَارَةً بَيِّنَةً، جَازَتْ
	٦ - باب: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ
٥٧٩	٧ - بابُ الصَّدَقَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ
٥٨٠	٨ - بابُ قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِدَيَّةِ يُوصِيبَمَاۤ أَوَّدَيْنٍ ﴾
	٩ - بابُ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ مِّنَا بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهِمَآ أَوْدَيْنِ
٥٨٩	١٠ - بابّ: إِذَا وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لأَقَارِيهِ، وَمَنِ الأَقَارِبُ؟

١١ - باب: هَلْ يَدْخُلُ النِّسَاءُ وَالْوَلَدُ فِي الْأَقَارِبِ؟	١
١١ - باب: هَلْ يَنْتَفِعُ الْوَاقِفُ بِوَقْفِهِ؟	٢
١٢ - بابّ: إِذَا وَقَفَ شَيْئًا فَلَم يَدْفَعْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَهُوَ جَائِزٌ، لأَنَّ عُمَرَ ﴿ إِلَّهِ	•
١١ - بابٌ: إِذَا قَالَ: دَارِي صَدَقَةٌ شِهِ، وَلَمْ يُبَيِّنُ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ غَيْرِهِمْ،	٤
١٥ - بابّ: إِذَا قَالَ: أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَةٌ عَنْ أُمِّي فَهُوَ جَائِزٌ،	٥
١٠ - بابّ: إِذَا تَصَدَّقَ أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مالِه أو بَعضَ رَقيقِهِ أَوْ دَوَابُهِ فَهُوَ جَائِزٌ	l
١١ - بابُ مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ، ثُمَّ رَدًّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ	<b>V</b>
١/ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أَوْلُوا ٱلْقُرْبَى وَٱلْمِنْكَ ﴾	٨
١٠ - بابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ يُتَوَقَّى فَجْأَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ،	4
٢ - بابُ الإِشْهَادِ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ	•
٢ - بابُ قول الله تعالى: ﴿ وَمَا نُوا ٱلْمَانَيْنَ أَمَوْلَهُمْ وَلَا تَنَبَّدَّ لُوا ٱلْخَيِبَ بِٱلطَّيِّبِ ﴾	١
٢ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَبْنَلُوا ٱلْمِنْنَىٰ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا آلَيْكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِنْهُمْ رُشَدًا ﴾	٢
<ul> <li>الله وما لِلْوَصِيِّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَمَا يَأْكُلُ مِنْهُ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ</li> </ul>	F)
٢١ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَنَيٰ ﴾	۳
٢٥ - باب: قول الله تَعَالَى: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمِتَانَىٰ قُلَّ إِصْلاَحُ لِمُّمْ خَيْرٌ ﴾	٤
٢٥ - بابُ اسْتِخْدَامِ الْيَتِيمِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ إِذَا كَانَ صَلَاحًا لَهُ،	0
٢٠ - باب: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ	٦
٢٠ - باب: إِذَا أَوْقَفَ جَمَاعَةٌ أَرْضًا مُشَاعًا فَهُوَ جَائِزٌ	٧
٢٠ - بابُ الْوَقْفِ كَيْفَ يُكْتَبُ	٨
٢ - بابُ الْوَقْفِ لِلْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَالضَّيْفِ	٩
٣ - بابُ وَقْفِ الأَرْضِ لِلْمَسْجِدِ	•
٣ - بابُ وَقْفِ الدَّوَابِّ وَالْكُرَاعِ وَالْعُرُوضِ وَالصَّامِتِ	<b>'</b> 1
٣ - بابُ نَفَقَةِ الْقَيِّم لِلْوَقْفِ	
٣ - بابّ: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بِثْرًا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ	٣
٣ - بابّ: إِذَا قَالَ الْوَاقِفُ: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ فَهُوَ جَائِزٌ	
٣ - بابُ قول الله تَعَالَى:٣	
<ul> <li>٣ - بابُ قَضَاءِ الْوَصِيِّ دُيُونَ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ مَحْضَرِ مِنَ الْوَرَثَةِ</li> </ul>	
7 TO 10 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	-

